

فهرسة الجزء الاول من كتاب المحتاج الى شرح المتأخر (كتاب الصلاة)

مصحف	مصحف
٢٩٦ فصل في بيان الاذان والاقامة	٣٨ (كتاب الطهارة)
٣١٥ فصل في بيان القبلة وما يتعلق بها	٧٤ باب أسباب الحدث الاصغر
٣٢٤ باب في صلاة الصلاة	٩٠ فصل في أحكام الاستبراء
٤١٣ باب يشترط على شروط الصلاة وموانعها	١٠٧ باب الوضوء
٤٢٧ فصل في ذكر بعض مبطلات الصلاة	١٤٠ باب مسح الخف
ويستأوي كروهاها	١٥٠ باب الغسل
٤٥٩ باب في بيان سبب سجود السهو	١٦٦ باب النجاسة
وأحكامه	١٩١ باب التيمم
٤٧٨ باب تسديدات التلاوة	٢١١ فصل في بيان اركان التيمم وكيفيته وغير ذلك
٤٨٨ باب في صلاة النفل	٢٣٦ باب الحيض
٥١٠ (كتاب صلاة الجماعة وأحكامها)	٢٤٩ فصل اذا رأت المرأة من الدم استس
٥٢١ فصل في صلاة الأتعة ومقتضاها	الحيض الله فأكبر لم يعبأ كثره فكله
٥٦٥ فصل في بعض شروط القدوة أيضا	حيض الخ
٥٧٢ فصل في بعض شروط القدوة أيضا	٢٦٥ (كتاب الصلاة)
٥٨٢ فصل في زوال القدوة وإيجابها	٢٨٧ فصل في تأجيل الصلاة على كل مسلم الخ
وإدراك المسبوق الركعة وأول صلاة	
وما يتبع ذلك	



الجزء الأول من نهاية المحتاج الشرح المباح في القسمة على
مذهب الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه للإمام العالم
العلامة شمس الدين محمد ابن الإمام العارف بالله
تعالى شهاب الدين أحمد الزبيدي رضي
الله تعالى عنهما وتقعنا
ببرصكهما
آمين

وومامته حاشية الاستاذ العلامة أبي الصبا
الشيخ على الشبراخيلي على الشرح المذكور

الجنود المخلصين وصل القتل حينما لم يجدوا له وصيه اجمين هذ حواس مفيد عليه . وقولنا بيه .
وتحفات ونحوها وانما وتدرجات اقاماعلاسه الانام شيخ الاسلام ابو الفنا والتور وافته الدين شيخ النافه
فدانه . وامام الفنا والفرما الحث في عصره . وأوله من الداعى في العلوم العقلية والنقلية واستخرج نتائج
الافكار الصعيه بصره القلائه المضيئه استفاد الاثنان وفاة الدين الاستاذ الفنا والتور على الشايع
أدام الله شمع بصره الباهره في الحياتنا وفي الآخرة املا على شرح معناه الامام الزوي العلامة شيخ الاسلام
محمد شمس الآفة والدين ابن شيخ الاسلام أحمد شهاب الدين الرضى لعبد الله وامام رحمة وخواه آمن ثم أشار بصره دمان

هو من شخصته مسئلة الائمة الشيخ جاد المحمود بعد ان كهان لقمه
وقرأ عليه المرتبة الاخرى عند طاعة خدوسه وتقاسمه بالجامع الاربع قطع
الغني بانه وكرمه أمير (قوله الحمد لله الذي تشيد) أي رجع وفيه استعادة تسمية
تبعه وتلا شاميه اظهر ما بين عليه الامام رجع الى رجع في تشيد رجع
تألفوا استعادته اسموه تشيد وفي القادر تشيد الصكر كل شيء ثلاث
به الخاطم جنس وبلا رفات من حصه من باب اربع والتشيد بالتصنيف
العمول بالشد والتشيد بالتصنيف الخ لاد منه علمه كونه استعادته
حسابه اظهره تشيد السناء الذي هو قاطع هذا ويجوز ان يكون مجازاً
من صلاص باب اطلاق المردم وهو التشيد واراد لانه وهو التقوة (قوله
عجل جبرته) اي بالقرين المردم الذي دونه وهو شرع اعقب الاحكام والمراد
بالقرين القرينة المسمى التي صلى الله عليه وسلم في حديث الاحكام
فيقرن نفس الادلة والاعمال في قامها المثلث وقرن ربه ونطقه وحيد فخلد الاحكام
بالشرعية صفة لا وكان هو ما شرع الله في الاحكام فهو عين الدين المفسر
بما شرع كانه قال الذي أظهر بالقرين الموصلة الى ما شرع الله في الاحكام
اكان ذلك الشرع واعمالاً قام الظاهر الذي مرجه الدين مقام المعبر وهو قاطع

الحمد لله الذي شيد عتاق دينه أركان
الشريعة العراء وسد باسكلمه فروج
الحبيبة السحبا من غل به فقد اتبع
سبيل المؤمنين ومن خرج عنه خرج عن
مسالك المعبرين احمده سبحانه على
ما علم واشكره على ما هدى وقوم واشهد

الشريعة لعقبة الفتر محمد فذلما إذا كان الإجماع الذي استلزم الأحكام الشرعية عليها كحسب أن
 السلاوة والصلاة تنقسم أو يكون إطلاق الحكم عليها مجازاً من باب إطلاقه على اسم المتعلق بالكسر على اسم المتعلق بالفتح (قوله
 الشريعة أعراف) هي في الأصل تأييد الأغروها ومن القس الذي في وجهه ما من فوقه درهم لكم أطلق على المشهور
 (قوله وسعدنا كماله) أي أهدأ وأخف وعلى الثاني بالإضافة يائية يشاء أن الدين ما شرع الله
 من الأحكام وهو ما رده الشارع بما يأتي فشرع قول المصنف في الدين الخ (قوله فروع الحسنية) أي أي الله الحسنية
 والخسب المائل عن الطل إلى الحق (قوله السجاء) أي السهل (قوله فقد اتسع سبل المؤمنين) أي طرقتهم الموصلة إلى
 الحق وهو من الإسلام (قوله ومن حرجه) وفي نسخة وقصا أي حسن نفسه به بأن يجعله (قوله على ما علم) أي ما صدق به
 وأمر سورة والهاء محذوف والمحق على تعليله أو على الذي علمه (قوله ما عدى) أي ما عدا (قوله وقوم ما يصح
 وهذا التعليل من علان من علان الآية كما عيان على عفاه وتقرعه

قوله الكمال من المال الكسر وهو التعلق بالمال والاعتماد عليه وهو التصرف في الاموال والشيء فكأنه
 قبل المال ليس له الجسم الموجودات المتصرف فيها بالامر والهي (قوله وبور السائر انما لائق) يخلف معاني الرحمة بمفهومة
 فان السور في الامسلك كقوله بذكره الباصرة اقول وبور اسطفا بذكره سائر البصائر وهو في حق الله تعالى وعلمه
 متصور فهو من الرحمة من حيث الماسة قفا وهو من حيثياتها (قوله حينئذ) أي عشت يقال درس الرسم عفا وبه
 دخل ودره الريح وبه نصر تصدى ويأتي اه مختار فعلى الزويم هوسى للشاعر وعلى التعليل المنقول (قوله اعلام
 الهدى) أي آثاره وفي المختار العلم بقصص العلامة وهو أيد البطل وعلم الثوب والراية (قوله ونظيرت اعلام الردى)
 بالقصر يقال ردى بالكسر كسدى أي حقايق مختار وفي القاموس ردى كرى (قوله وانمى مع الحز) أي شى
 (قوله وعشا) أي ذهب (قوله وانرف) أي غاب (قوله غالى من الدين) أي محمد صلى الله عليه وسلم وهو عطف على ارسى
 عطف مسند على سبب (قوله معاله) أي علاماته وفي المختار المعال الأثر يستدل به على الطريق انتهى (قوله فانشرح به)
 وهو عطف مسند على سبب (قوله وانراحت به) أي انهدعت ٣
 أي بالرسول صلى الله عليه وسلم

وهو طابع زاح تقول رحت به فراح بمعنى تحبته قال في المصباح
 راح الشيء عن موضعه يروح ويروحان باب قل وروح ربحا
 من باب سار يحيى وقد يستعمل متعاقبا منه فيقال رحت
 والاكثر ان يتعدى على المزمع فيقال انزته اراحة اه
 (قوله خلقه الذين) أي الذين صاروا حطام على الدين بعد النبي
 صلى الله عليه وسلم أو الذين استحلهم الى صلى الله عليه وسلم
 أو انه في المصباح خلقت خللا على أهل واهل خلافه فصرحت
 حقيقة وخالفه صحت بعده والخسبة بالكسر اسم به كالتعنة
 لهيئة العود واستحضته حذبه حليفة فليمة يكون معنى
 فاعل ويعنى يفعل (قوله وحلهاه اليقين) يتخلل ان الاضافة
 فيه لادى لاسنة وذلك انهم لما عاهدوه وورثوا عهدهم
 كانوا كالتقنين بايمان ووعوا به فعملهم حلهاه واصابهم الى
 اليقين ويتخلل به شتمهم في ايقادهم للرسول صلى الله عليه وسلم
 وعدم محالهم به بالمصالح على امره يبقى لا يصنعون معه فتكون استعاره تصريحية تعقبة (قوله وكروا لهم) وفي نسخة
 وكروا لهم الحكم وعلى كل فالمراد بالكسر المخل الذي يصطفيه العلم وهو في الأصل المال المكسور فهو يجرى من باب تسمية المخل
 باسم الحال فيه ولو عبر بالعدول لكان أولى لاهاجم معددهم المكال (قوله وروموا الحكم) أي هم يرمونكم بالسك في اسفادتكم
 واحداهم ومعهم رموا الامم بشرى ان الياسين بعض الاسكام لاهم: صدرا التديهاين كانوا يسيرون على اسفل
 صه صيب الوانح والرمم الاثان والايعة الشقيق والخاص (قوله تعاطم شرها) أي في المهادى لا يصنع عددها في لكن
 الصمما شرها كما في في قوله ولا صره الخ (قوله شرها) قال في الحصار الشريف بعض الشين والراء العلوي واليكن الحال ثم قال
 وسرقة القصر واحدة الشرف كرمه يعرف اه وطه عيني ان صط قوة تعاطم شرها الفتح وقوله كوا كهم شرها قسم
 الشين وفتح الزام المعنى ان اوان تعاطمت في علو القصر وطغت في اعا كى الكوا كس المرشعة ولا صره الخ (قوله وكرااد)
 اي في الاهد

اب لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك المليك الحق
 المين واشهد ان سيدنا محمد امده وسوله للموت
 رحمة للعالمين وبور السائر الخلاق الى يوم الدين
 ارسله حينئذ اعلام الهدى وظهرت اعلام
 الردى وانمى مع الحق وعشا وانرف مصباح
 الصدق على الاعضا فاعلى من الدين معاله ومن
 سكم الشرع دلائله فاشرح صدر اهل الايمان
 وانراحت به شهادت اهل الطغيان على الله عليه وعلى
 آله واصحابه خلقه الدين وحقه اليقين متابع
 الام ومفاتيح الكرم وكور العلم ورموا الحكم
 صلاة وسلاما فاعلم متلازمين عوام العلم والكرم
 في بعد كهمان العلم وان كانت تعاطم شرها وتطلع
 في حما كوكها شرها ويغن الصالحين سواها وكرااد

(قوله انزلنا نورا) ينتمى الى اهل البيت ومنهم من قال ان النور قد ظهر في الدنيا في صورة عبد الله عليه السلام (قوله بعد من نورا) قال في المحاسن اسرف اسرافا يورث القصد والسرقة فيقتصر اسم عنه وسرف اسرافا ياب
تعب جهل او غفل فهو سرف وطولهم في شغلهم حتى اخطأت او نهكت (قوله فلا مرية) القامز انما في خيوان ورجلان كانت
معتزة بين الاسم والخبر والمرية الشك قال في المختار المرية الشك وقد ينضم وقوله ثم ما قوله تعالى في محرابه منسوخ (قوله
واسطة عتدها) أى اشرفها والقصد الكسر القلادة (قوله يعرف) أى ياتى القصد يعرف (قوله وليس به الخاص والعام) أى يتبعه
الغير يقال داهية يد به ديا بال كسر اذ لم يستجد قد انما يتحذر (قوله وتبين مصابيح الخ) أى تظهر به ان يرى بالافان يرى
بالا كما في بعض النسخ فلا تدل على انه يعرف على القصد والمضى انه يظهر مصابيح الهدى ويبرها (قوله واسأله) كالقصد يرى
لان طلب الشيء هو اسأله الذى يرجع اليه من وجه القلب التوجه سبدهم الذى يدور عليه امره ويرجع اليه (قوله وراسها)
أى الذى هو منها كالراس سقطة (قوله سرة الارض) أى ساداتهم جمع سرى وهو يفتح السين قال في المختار وهو جمع عزى عزى
يجمع فصيل على فصلة ولا يعرف غيره اه يخرجوه وفى المحاسن والسرى الرئيس والجمع سرات وهو جمع عزى لا يكدو يكدو
لغيره لا يصعب فصيل على فصلة وجمع السرات سرات اه (قوله لاسراتهم) صفة كالشفة لغوش وفى المختار قوم فوشى وزن
سكى لالزير لهم اه (قوله ياء) اسم فعل اعزى (قوله سعة عشوا) قال فى المختار عشوا انما

التي لا تبصر ما امامها فهي تحيط
عليها كل شئ ويركب جان
العشواء انما هو امر على غير
سيرته فى المحاسن عشى عشام
باب تعجب شرف بعصره واعتنى
والمرأة عشوا اه (قوله وثكت
الارض منهم) مراعاة فى الكتابة
فانه اشبه الارض بالكتابة
ينظرون وايتى اهل الشكابة
تحسبوا (قوله وقع اقدام قوم)

يدل من الخروج مما يدل اشغالهم بالمرأى الجار والمجرور ويكون منصوباً بانه قد قوس انما الطاهر مقام اليهم
انضم وكانه ليضم قوله استلهم (الشيطان) قال بعضهم الشيطان كل شئ كثر سعى شيطان لا به شغل أى
بعد من راحة الله وقيل لانه شاط باعما حتى احترق بسببها قال الجاحظ الجنى اذا كثر وظلم وتعدي ايسدهم وشيطان عال قوى على
على المتأخر والذى استراقه على استراقه اسمعهم وما رد فان ادعى ذلكهم وعقرت كذا كلمة بعض شراح البرد يندفع قول المصنف
ووثائق التمسى والشيطان واعصما (قوله فقد رافقها) صريحه قال فى شرح التوضيح اه كاتبة عن فعل المدح
الصادر واعصا فاعل الفعل الى الله تعالى فقد رافقها الطاهر والتجسس لانه تعالى منتهى العجايب حتى قوله قد رافقها فاسما متعجب فعلة
ويحتمل ان يكون التجسس لانه على ارضه ممن تدعى اسمها أى ما تعجب هذا اليه الذى لم يزل هذا الزمان الكامل فى هذه
البيعة اه (قوله تترى اليهم) الا كالك الاصابع) الا الاصابع فاعل اشارت على الا كطرف مستقر الى ما هى اشارت الاصابع حالة
كترى مع الاكثر بربان الاشارة وقت تجمع الاصابع والا كاه دما سبق وقال بعضهم انهم غلبوا والاصل اشارت
الا كالك الاصابع (قوله ثم الاوى) ههنا إضافة السقاة الى الموصوف واللام الى الاوى عوض عن الحذف البى الاوى فوفهم ثم
جمع اسم قال فى المحاسن انهم ارتفعوا لاف وهو منسحب باب تعجب قلزل انهم المرأة تاحمل الحرج اه (قوله
القاموس والاسم السيلو المنكب المرتفع

(قوله شام) قال في التلخيص من شعر الجبل علا من ليل والسرل بأشعة نكهر (قوله جلقوم) كما جلق يدنا ودا حوز كدودان
السوار على الحصن وفي التلخيص في يوم من ردم بأجوج وما جوج مثل هذا صان في تشديد اللام منبذة لانهما والي
تليها وبعده عشر أي بأن جعل رأس السيادة في وسط الأيام ١١ منه (قوله قودا ووجندا) المعنى يشتر من الاستكام
خفاها على سلاها كما تهم ساروا في قصص ذلك الطرقات المنفضة والمرتفعة والص في الأصل تفر كل شي والتجسس بالطلع
من الأرض ١١ يختار (قوله من سار على منهم الخ) يتأمل معنى هذا التركيب فان كلاس التهج والمهج سعاد الطريق
الواضح ولعلنا رأينا الطريق الذي عبرته المص ما يتوصل به لاستقام الحكم من الدليل وبالطريق الذي عبر عنه بالتهج
الاذلة انفسها كالكتاب والسنة وبالطريق الواضح دين الاسلام كما يطلق عليه الصراط في قوة تعالي اهدنا الصراط
المستقيم (قوله ومنهم جعل داه) أي شأنه وعادته كالصفت (قوله رد المصوم) أي من اراد الطعن فيه فهو المصوم
الاستكام الشرعة وقوله علا فيقوته الفاقد على لا يقوته من اي شيء وان بعدوا انهم في العبداني ان اشبهه ان في السماء
(قوله ونهم الماثلين) أي عليهم ظلال في المصاحف خاصته

خاصته وجمال ونجمته احصاهم باب
قتل اذا غلبت في المصوم وقال
في غلب غلبه قلبا من باب شرب
والاسم الغلب يقتضين والعبارة
أيضا (قوله منها عالم الهوى)
أي من البراير يعني ان اناهم
منها ما قصد به اثبات مانعها
اليه من الحق الواضح ومنها
ما قصد به ابطال شبه المظلمين
ما شئت الشوب التي ترجمها
السياطين المسرقون لجمع
(قوله والآخرات رجوم) أي
كاشارة برميها وهي ما تقدم

اليهم كل شامخ الاشدا مع سطوا على سوا الاسلام كسوا المصم قائلين لاهل والحق
سامع
اخذوا باقا السامع عليكم * لما قرأها والقوم الطوالع
دين الله الارض يواطئ اقدامهم فانشاء ثقل خلالها وباطلة استكلمهم واستكلمهم
تذكر كرمها وسلاها وترشم من لآلهها سلاها ولقد ساروا في مسالك التقه
خودا ووجندا وداروا عليه هاتين موحدا مهم من سار على منهم مبلج الطريق الواضح
أحسن سير وجري في احواله على مواله غير متعوض الى غير ومنهم من جعل داه
رد المصوم ونهم الفاقد على لا يقوته الفاقد في الارض ولواء الطار في السم ايهموم
واقامة الحج والبراديين منها مع الملهدي ومصابج الهدى والآخرات رجوم وسيد
طائفة العلما من القرن السادس والى هذا الحين وصاحب التفسير على اهل المشارق
والمغرب وذو القسطنطين السادس مع الاقدمين يسهم والماض تضرب في حديد بارد
دهور الحول عليه عبد كل سادو ووارد تقدم على اهل زمة تقدم الصم على انشاس

من قولنا منها ما قصد به ابطال الخ (قوله وسيد) من تداعيه وقوله الا في القطبيل بان الخ (قوله من القرن السادس)
الضواب القرن السابع لا السادس قد سرح ابن السبكي وغيره يله سات فصفنت وسبعين وسحاته من محوس
واربعين سنة ١١ ويمكن الجواب بان المراد من آخر القرن السادس لانها كانت ولاية في القرن السابع وكثرا
ما تقدمت حياته من كان موحد في القرن السادس الى زمن ولادة المصم ويستفيد من حاله بعد ولادته فيكون له السادة
على من استفاد من أهل القرن السادس بل وعلى كثيرين كان هو جودا من كثيرين الا فتغير عليهم المصنف بقضيه
كما حصلته السيادة على اهل جميعا تكون سيادته من أوله وهو عند القرن السادس وما اتصل به من غلبه (قوله عند كل
سادو ووارد) قال في المصاح صدر القول صدر دور اس بان قد واصلت بالثقل وأصلها انصراف يقال صدر القول
واصدر ادهم ان اصرههم يصدت عن الموضع صدر اس باب قتل يبعث ١١ وفيه ورد اليه وفيه المبرم وورد
بلعه ووافاه من غير دخول وقد يكون دخولا والاسم الورد بالكسر وورده المماثل وورد خلاف الصدو والابراد خلاف
الاصدار انتهى

(قوله وطى تاديه) اى اهل زمانه وانت تكون اهل بعن الجماعة (قوله ولوس ومن) اى اراد احدان يعارضه (قوله لقال لسان الحال) اى حقته (قوله قال) اى تكلم ذلك الامام بطريق الخ (قوله وتساى) اى ارفع وقوله فوسيع اى فكناه يشتر الى انما شئت على معدل الساعه لم يسع لكل بعد قول القائل فى حقه ابن الترياح (قوله وتعالى) صفة تشير على تليق (قوله متناول) اى ساطر يملأ الكون والورد (قوله حتى فاق الاثاق) اى اهل جميع التواسى فهو كقوله تعالى واصل القرية (قوله قساقا اتباعه انما) اى اولهم وآخروهم فهو كقوله وساقا اى سلفه وهذا ما نحن فى قوله ساقه الجليس مؤخرهم فى حشرنا الضاح (قوله ساطر على الاوراق) اى مدته سطروا الله فى الاوراق (قوله القطب الرباني) اى المتأله والمعارف بالله تعالى انتهى مختار والمتأله المتعد كالانصاح وقال الشيخ فى الكتاب المذكور اى اهل الربانى المسوب الى الرب اى الملك وقال اسحق بن عيسى شرح

وربى الناس بجملة انتهى فما ذكره
 من الجراد بالنسبة الى الرب
 (قوله والعالم الصمدانى) اى
 المسوب الى الصمدانى المقصود
 فى المخرج فاشيع الاسلام فى
 شرح الرسالة القدرية اذ ولعل
 المرادها من النسبة انه يعتقد
 امور كلها على الله بحيث لا يتبقى
 الى غيره وتعالى فى امرنا اه (قوله
 محي الدين) لقته ومامه محيى
 (قوله وعقوبه) مائتة القرفة
 والعقوبه كفى المختار لرسول الرحل
 ورحله الادبون اه (قوله
 وادى له) اى انقاد (قوله على
 تخصصه) اى حمله (قوله
 الصعرات) اى المصوغ (قوله كتاب
 الملهج من الخ) اى كالميل
 الخ لزمه لانه العاقل ضرعه على الكثرة الانتفاع به كما ينفع باصحاب الرأى فيكون استعاره مصرحة (قوله ولم تطعم) لم
 اى قلته من عارة المختار طعم بصروا الى الشئ ارفع وباه خضع وطعنا ايضا بالكر اه (قوله به) اى عليه اه مختار
 وقد انصاح به ربه ام باب سمع غلبه موضعه ومقبل للقرى باهر لظهوره على جميع الكواكب (قوله لاهل العباب) اى
 بالقرى العربية النسبة لانهما مجامع رعي جمعه فالعباب مصدرة المبالغة قال البيهقي فى تفسيره قوله تعالى ان هذا الشئ
 نذير اى يلى فى العجب ما به خلاف ما اطلق عليه انا زياره انما هدم من ان الواحد لا ينجلي عليه وقد نذر بالانذار كثر تاه (قوله
 والترصيف) حال التماسى فى الترصيف ما ساهل لم يجمع القمل فى هذه الماداة لايجوز ان قال بدمت الخفاة بالخصف رعا اذا
 وضعت به اى بعض وقال فى المختار بدهر وقال به ايضا الترصيف التركيب اه (قوله فهو يساجل) اى يعطى كعطائها
 اى به كافتادها راعها على اى الاعطاء يعطى فهو بالجمع مختار (قوله وباهل المختصرات) اى يعال (قوله ولم يطعم)
 بيهجى اه (قوله كالنمرسا) بالداى نذروا رعبه مختار وهو شعير او صوب على شرح المختار

وسبق وهى تليق بما فى وقوله ماعى من باس وتصدروا لوس ومن لقال لسان الحال مروا
 اياكم ففصل بالاس من اخفى من خرائطه ولو يحسن من ذى العرش انقلا هكذا
 هكذا والاملا قال ولم يترك مقال القائل وتساى فلم يسع اى الترياح بل المتناول
 وتصلح كما هو قدير من متناول وتصادع على السادة حتى فاق الاثاق وتباعد
 عن دواب معارضه فساقا اتباعه اى ملاق وقضى وشذ ذكرا بيا ماطر على
 الاوراق شيع الاسلام بلا نزاع وبكره الامام بلا دفاع القطب الربانى والعالم الصمدانى
 محي الدين الواوى تعتمد الله تعالى رحمة ونفعا والناس بركه مجاهدوا له
 وعقوبه قد ساهل الاثاق وادى لاهل الخلا والوفاء واجل مصنفه فى
 المختصرات ونسب على تحصيل المعونات كالمجاهد اى لم تسع عنه القرائح ولم
 تطعم الى التمسع على منواله المطامح هربه الالباب واتى فيه بالعباب العباب واراد
 محاسن المسائل من الوجوه كربة الاحباب ايدع به التاليف وترى به من الترمص
 والترصيف واودع المعانى العبرة بالانقلاط الوجبة وقربا المقاصد البعيدة
 بالاقتوال السديفة فهو يساجل المختار على صريحه وباهل المختصرات رعا
 ناله ولم يطعم كالنمرسا وشرق كالشمس حصة وضاه ولقد اجادته القائل حيث قال
 قد صنف العله ولم يخصه ولم * ياؤا بما انحصره كالمجاهد
 جمع الصنيع مع الصنيع وفاق بالشمس جميع عند تلاطم الامواج

(قوله ثمان) في هذه السورة (قوله من خفف) وفي ما في الاصل من ان الله الذي جعل له الشبه انما جعله
 خوة القدر يعني انما الخلف يقال حتى ستة اسمن يات فيب اعتباطا (قوله وبه لاعلاه) وفي نسخة قد اعتدله على الاعلاه في
 اسما (قوله بركة سلامة نوى) كان القاهر ان يقول بركته لكنه اعلم ٧

الثاني (قوله جلال الدين) كان
 من هذه سنة احدى وتسعين
 وسبع مائة وثمان من اول يوم من
 سنة اربع وسبع وثمان مائة وعمره
 نحو ثلاث وسبعين سنة واخذ القصة
 عن الشيخ عبد الراسم العراقي وهو
 عن الشيخ علاء الدين الطاروقي
 عن الامام الوصي (قوله المعنى)
 في بعض النسخ بعد وراح به فل
 قوله وحلله المعنى (قوله سلوك
 شعابه) أي طرقه الشيعية كذا
 قيل قال الصبايح الشعب
 بالكسر الطريق وقيل الطريق
 في الجبل والجمع شعابه وعليه
 فاعين ظهور التقدير الشيعية على
 الثاني لا من شأن الطريق يعني
 الجليلي ثالث ولما على القول
 فالتباعد التقدير بالطريق لا يقيد
 (قوله شفاة القمص) عبارة الصبايح
 لثقت الرجل الخاص به وروى من
 يرب تعب وفي لغة نصفيين جنته
 بعة والاسم الصبايح بالضم والراء
 وقوله وراثة وقوله في الامر
 من يورثه وتعب وتعب انشا وتاجبا
 مقاسا في ما يورثه (قوله من)
 محتوم جامد من اضافة الصفة
 الى المورث وقوله من خشية خاة
 مونة الحق (قوله سنة ثلاث

لملا ويسمع الواري الرافعي • حبران يسلم حبران كالبحايج
 من فله بسواه طارود الزمان • خفف وين عبق وسومناج
 (وقال الاخر)

لقت خيرا بانوي • وقت من ألم الوري
 فلتند ثباتا عالم • قه أخلص ما نوي
 وبه لاعلاه وبه • فقل الحوي على الوري

سنة اربعة على من صنعته جزا من نورنا وجميل علمه تقبل وسبعه مشكورا ولم يقل
 الامة الاعلام قديما وحديثا كل منهم مدعى للشيء ويشتمل باقراته وشرحه وقاد
 على كل منهم بركة علامة نوي فقل قصده واعاكس امرئ ما نوي فيصير شروحه على
 العاية في التلويح وبه صاها قصصه على اليليل والتلويح عدا وقد اردته
 محقق دماه وعالم اوله وحيد دهره وفرد عصره في سائر العارم المشور منها
 والمنظوم شيخ مشايخ الاسلام عدة الامة الاعلام جلال الدين الحلبي تسجد الله
 تعالى برجته واسكنه هيم حبه شرح كشميه المعنى وحلله المعنى وفتح
 مقول ابوابه ويسر طائبيه سلوك شعابه وصيه ما يفر الاسماع والطرار ويحقق
 مقال القائل ترك كذا القول الاخر الا ان القدر ليس له على اي شانه وسبعين
 ذلك خشيته شفاة القمص من مخوم جامد فترك عصر القوم كالاعمار لما احتوى عليه
 من غاية الاختيار ولقد علمنا ان السادة الاماضل والواردون علم الدوائل في وضع
 شرح على المنهاج وبصره مكتوبه وبصره صوبه فاستحسن الى ذلك في شهر القعدة الحرام
 سنة ثلاث وسبع وتسعمائة بعد تكرر رؤا دلت على حصول المرام وارفعهم بشرح
 عبادتكم بخداه وبربح حاتم كبره وسودجاته انقضى به الامن السعي وامير
 به المده ولله من فوره بنو ضميمين اوردا الاحكام به فاعترضوا واثرك الشبه
 تصالح اقتضاها انس بحيث يقتضي المقام واوسر اذا انصح الكلام حال عن
 الاسباب البذل ومن الاختصار المثل وادركه بعض القواعد واصم اليه ما ظهر
 من القوائد في ضمن تراكيب رائقه واساليب باقة ليمتلك الاوب ويقبل
 المستعملون بكون اليه من كل مدب مقتصر به على المعول به في المذهب غير
 معتن بتغير الادوال الصعقة وبما لا يستمر في الاعلى حيث أقول فيه فلا اورجها
 هرايه اماما المذهب الرافعي والصنف تعدد ما الله به فهو دمه واطر على قبرها

وسبع وتسعمائة وقال ابن حبران شروع في شرحه كافي في عشر مجرم الحرام سنة ثمان وتسعمائة (قوله ووردهم
 بشرح بسيط) اي يزيل (قوله العثم السعي) اي ابو الحليم الرضي والعت يقنع العبي العجبة برأيا تالما ول (قوله
 شمال) اي تقصير (قوله حال عن الاسباب) أي التلويح

(قوله يصير سمعته) أي ويصلها وهو شرح الروض (قوله ولا

الجميع) أي القوم وهو الجمل

الجملة يقال يصير سمعته أقرعه

قصره استعار (قوله ترفق في

حكم الكتاب) أي فشان كتم

الصواب وهو قوله تعالى إن الذين

يكتفون ما آتاهم من الكتاب

الآتية (قوله لتبصير التال) أي

المسح الطاهر والمعنى أن مساهة

لزمها كلها متروكة على غيره

من الكتب (قوله استغنى

أى كرت في الصياح استه

تأسيا بطلته أسما أى أصلا

(قوله وعباب المتقول) أي يحمره

(قوله غنصت فيه الخ) أي اتصفا

واخذت طائفة من غنص التين

إذا أخذت زيه من باب قطع

وهو ضروريه استعار (قوله

وشرح الهبة والروض) أي

اشج الاسلام وجماعه (قوله

الفاضل المعاصرين) أي كإن جبر

والطبيب (قوله ما تبنت عندنا الخ)

أي قطع قبل وصوله إليه أي

من أراد أن ينظره هل قبل

وصوله إليه وكفى بذلك من حمزه

شأ يبدر منه ونفسه ويستأطقت لفظ الشايخ

الملى عقاضه القصور والودود وربما أقرض طل بعض مواضع المشككة في مراغ

الطلاب مستضا في ذلك وهو يعنون الملك الوهاب ويستأطقت لفظ الشايخ كمرادى

به شيوخ مشايخ الاسلام ذكرنا في الله تعالى برحمته وما وجدناه في الواو على هذا

الكتاب والمثلثة بما وافق الصواب في كلامي من الملاحق أو تشديد أو ترجيح

معزق أو لاقى وشيخ مشايخ الاسلام عددا لثمة العلماء الاعلام شيخ الفتوى

والندريس ومحل القروع والتأسيس شيخ زمانه بالافتاء بين أهل الخلاف والوفاء

تفصلا لله تعالى برحمته واسكنه بصوم سمعته فهو الحق عليه عندنا ولا راع عليه

استقر وما نرى الله على طاقته فسيب ما هو شأن البشر وعقد في الفز وقناريه

حافرا أصمها عليه ثم صر عليها بنه وفي الفز ولقد تاملنا ما وجدته على أجل المؤلفات منه

معيما بطله ليحل نفسه وبين ذلك الالامب الناقل لمرسه ووالله ما صدق

نقص أحد عن نبوته ولا التبصير بشر العلم ونفسه وأما القصد منه فصنع المسكين

بأنها دار العوالب خشية من آية نزلت في محكم الكتاب وأسال الله من فضله أن ين

على أنظم هذا الشرح البديع المثال التسع المثال القائق يحسن تظلم على عقود

الأل الجامع لقوائد ومحسن قل إن تبصير عنه من كلب في العصر الطوال

استتفها ما بين على فهم المتقول ويستفهمه ما هو في فيها فاعلم المتقول فهو

لباب العقول وعباب المتقول وصواب كل قول مقبول مختص فيه عدة كتب من

القرن مشهورة ومؤلفاته مشهورة من شرح الكتاب وشرح الارشاد وشرح

الهبة والروض وشرح المنهج والمصحيح وغيره ما للتأثيرين وإخواننا السادة

الفاضل المعاصرين على اختلاف نوعها فليخذل زهدا وودرها ومرت على

رياض جده منها على حكمة عدها واقتطعت غيرها وزعها وغنصت بجماعها

فاستغربت جواهرها وودرها فلها التحصيل فيه من العلم والقوا لما تبنت منه

الاتفاقينا ويصعب فيه ما تفرق فيه ولقد شغنى على أن لا يجه بشرط البراءة من كل

عيب ولادى التجميع سلامة كيف والبشر على النص بلا ريب واستغرق الناس

فيه ثلاث فرق فرقة تعرف شمس بحاسته وتنكرها وتقبل مرأته وتتقن قوائمه

وتكلمها لتبصرها ثم تشعب فبين خيرهما لا تنطق برؤيته ولا ذكرها والاشرى

تبيت منه فهم وتبصير وكفرها

والظلم أهل الظلم من بات ساددا • لن بات في نعماته يتقلب

اصحاب الشيطان الحسد وشذوناتها الذي لا يوق به جليل من حسد وتصرف فيها

والنسيان يجري من ابن آدم يجري الدم في الجسد تصرف فهم فتوى كل منهم الدوة

شخص؟ ولها هو بصيرة ذلك المم فهو أهل الظلم (قوله جليل) • تعلق بقرنه لفظ (قوله فتوى) • ولكل

كل منهم الدوة) أي بات فتوى في نفسه استقامه قد كره مسلاوي ليستطابقه لفظه وحدا وأراد أن الناس يتروكه

(قوله في ميدان المسالخ) الميدان يقع المير وكسرها على الفاء وس (قوله حق صرف عن الهلكة) أي عن غرق (قوله أجاج لهالسان حسود) أي أجاج على فم القاموس تاج التوضيح منها كاج يفتح وانه مع افتداج (قوله عرف المدون) هو الفصحى قال في المختار والعرف الرصينة أو صنته اهـ (قوله فاعلمه قوم غلب عليهم الخ) من هال الأبيات الثلاثة الآية مأخوذة من آخر الاتفاق للسوطي رحمه ورواه (قوله قد كنتموا على علم) الشريعة أي تعلموا وأدبوا بنصر (قوله

ولكل امرئ ماوى وشكركم فوى شكركم منى وجرى هم فى ميدان الحسد
حق صرف عن الهدى والتمن منه تأييد بسمع كلامه ولا يهتبه ويبيع فى جهنم ولا
يملكه ويصبح علما فى البرية وشغل هذا لا يشغل صورته اذا غاب ولا يؤهل لان
سباب اذا غاب

والجسده بالكرس الحمال التي يكون الجالس عليها والجالسه فهو جالس وجلسه كما تقول خذنه
 لاؤلا ظهر (قوله ورد العلم الى العمل) أي قصر على العمل به لنفسه (قوله التبرع) أي
 بلقاء يستنبط من البر كالتفريح أو أقل على شيء ومنك طبعك

(قوله أن يعلم ما يدور من غلور) أي شال من غلور إذا شقه أي خفه وهذا من المؤلفين كما جع من طلب محاولة الإجابة عما يدور عليهم من الاعتراضات وليس ذلك إذ نافي تغيير كتبهم على الحقيقة ولو اخترع ذلك الباب لبطل الوتوق بأخذنى من كلامهم وذلك لأن كل من طالع ونظره في غير ما تامله ويصيح من بعدهم فعل مشبه وهكذا فلا يوق بنسبة شئ إلى المؤلفين لاحتمال أن ما وجدته متيناً في كلامهم يكون من أصلاح بعض من وقف على كتبهم ولا ينافي ما قرئناه في قبل إجماعاً. قلنا المشعر بأنه يشعل ما فيه حقة غلور أن يزاد به الاسم بالتأمل ١٠ قبل انظار الاعتراض عليه وبالمبالغة فيه هذا وليس كل اعتراض

شأن من المعترض وانما يرد عليه اعتراض يخصه بشرط كما قاله الأديب بطي وعبارة لا ينبغي للمعترض اعتراض الأناست بكل حجة شروط وانها تسمع رداً اعتراض عليه كون المعترض اعلى أو مساوية للمعترض عليه وكونه يعلم ان ما اخذ من كلام شخص معروف وكونه مستضراً اذ ان الكلام وكونه حامداً للصواب فقط وكون ما اعترضه هو بوجه وجه في التأويل الى الصواب انتهى اقول وقد يتوقف في الشرط الأول فانه قد يصير اقله على لسان من هو دون غيره مما حل ما لا يجزى به على لسان الأفضل (قوله من شيع الاشراف) أي خصاهم (قوله كنى المرء بلا) أي شرفاً وفضلاً وهو بضم الشون كنى المختار (قوله من تعلق) في نسخة من قترع وكل منهما يحتمل انه بالله الصفة والثناء القوية فانه شعر على الأول راجع للشكر وعلى الثاني

للحذر قوله فضله (القول) هو بالقامع انه الضمير في رأيه قال في القاموس في فصل القامع من باب اللام قال ربه يسيل جرى في قوله فله خطأ وضعت كقول وقيل رأيه فبضم وخطاء ورجل قيل رأى بالكسر والفتح وككس وقيل وقيل وقال من غير اضافة فتمت والجمع افعال وقيل رأيه فله ونحوه وقيل رأيه فله بالكسر والفتح ولعله بتقديم في قال فاذ اخذنا قيل قال رأيت انتهى ومذكور من انه باضافته المناسب لقوله اهدم ضم المصيب (قوله ولا حذنه) أي صغره (قوله) وافي وان كنت الاخير زمانه (م) مرفوع على انه فاعل الاخير يعني الذي تأخر زمانه ويجوز فيه الاضافة (قوله من الاوقات) أي جريات السدود (قوله قطر بقطر متعقبة) أي بين القوم (قوله من آثارها) أي الطريقة

ان يصلي ما يدور من غلور وان يصيغ حافيه من زل وان يتم اصلاح ما يشاهده من خل مسيل على ذيل كرمه متأملاً فله قبل ابراهيمه مستحضراً ان الانسان محل التسيان وان الصنع عن عثرات الضعاف من شيع الاشراف وان الحسنات يذهبن السيئات فقد رد القائل حيث قال ومن ذا الذي ترضى مجاباً كلها • كفى المرء بلا ان تعلمه ايه (ومعناه) • نهاية المحتاج الى شرح المحتاج راجعاً ان المقصود عليه يستفاد من مطالعة مساواة من امثاله وان يدرك به ما يجرى من آتاه ولا ينع الوقت عليه داه الحسد اخذ ما منه بالقبول والاستصغار ولعله وقصر نظره في القول فقد قال القائل لا زلت من شكري في • له • لا به اذ صلب فخر يقول من تطرق • اماعه • كم ترك الاول لا آخر فليس لكبر السن بخفض القائل ولا الحذنه به ضم المصيب وان كان ذلك الكلام ازل قائل فله رد القائل حيث قال وافي وان كنت الاخير زمانه • لا ت بمل المقسطه الاوائل واذ اجد القائل في قوله الى الارحسم حاسدي لقرط ما • ضمت دورهم من الاوقات نظروا صنيع الله في قلوبهم • في حنة ونلوهم في نار لا ذنب في قدرته كتم فضائل • فكنا نأمر بركتها بنهار وهذه الاطالة من باب الارشاد والدلالة اذا تافه من حسد بسبب الانصاف وارجان من الجور والاعتساف ولما كانت الاعمال الثابتات وقروياً على ما هوأت فوجب له الثواب يوم القصور وطمعه في دعوة عبد صالح اذا صرحت بمخدا في القيور لا التناهي في ذلك في دار القصور واعلم ان التأسي بكاتب الله سنة متعمدة والعمل بانهاج الا طريقة المتعززة وهذا التأليف أثم من آثارها وقبح من أوقارها فذلك

(قوله فلا يحتاج الى ما يتعلق به) ظاهره في الحاجة جهة التعاقب وليس مراد الان الحرف الزائد وما اشبهه لا يتعلق بشي مما لا ولا كلمة
 لئلا يلبس الاسم لان ذلك مما لا يحتاج اليه بعد عندنا البقا وهو لا يجوز ان يتكلم (قوله ولا يستأنه) اي والاصح انتم اصلية
 فستأنه في حذف ومعناها ما الاستانة وما الحاجة فتقوله ولا استانة الخ اشارة الى ما علم انه الاصح (قوله اسم فاعل اي ذلك
 المحذوف اسم فاعل الخ) قوله غير مبتدأ المحذوف تقديره ابتدائي كائن وعلى هذا الوجه لا جعل المحذوف في الجار والمجرور (قوله
 اي اولئك اربابا) والجار حيث ظهر في القوم (قوله ولا يضر على هذا) اي على الاخبار ما على غيره فلا عمل للمصدر فيه حتى يعتد به
 (قوله وايضا معمولة) والقرويين هذا وبين قوله اسم فاعل الخ انه تم يتعلق بنفس اسم الفاعل الواقع خبرا كما هو واضح من
 كلامه وذلك لان اسم الفاعل المحذوف جعل خبرا هو اخو فمن كان التامة وهما متعلق بنفس المبتدأ والخبر مفعول بصدده
 محذوف (قوله وتقدم المفعول ههنا) هو بسم الله الخ (قوله كما في قوله بسم الله) اي كالتقديم في قوله بسم الله الخ وقوله لانه اهم
 عنه قوله واقع وقوله وادخل عطف اليه وكذا ادخل ووفق (قوله ١١ ووافق للوجود) هو من وفق امره اي وجد

موافقا (قوله لانه قد علم) اي ذاته
 وهو علمه لقوله مقدم (قوله
 لا يحتاجها بلزوم الحرفية بالجر
 الخ) ما عدا من الحرفية فبقية
 ما يخرج عن الحرفية كالكلف
 وما ينشك من الجبر كالواو وانما
 كان لازوما لهذين مقتضا
 لكسرهما قال الشيخ عندنا ان
 التقاراني اما الحرفية فلا تن
 تقتضي البناء على السكون الذي
 هو عدم الحركة والكسر مناسب
 لعدم لفتته اذ لا يوجد في الفعل
 ولا في غير المتصرف من الاسماء
 ولا في الحروف الانداز والماطر
 فتناسب من حيثها الى هي

جاء المصنف كغيره على ذلك المنهج القويم والطريق المستقيم فقال (بسم الله
 الرحمن الرحيم) بالاعتناء قبل ان يأتى بغيره فلا يحتاج الى ما يتعلق به ولا استعانة أو
 له صاحبة متعلقة بمحذوف اسم فاعل غير مبتدأ المحذوف أو فعل اي أولئك اربابا
 أو طالع من فاعل الفعل المحذوف اي ابتدئ منبركا واستعينا بانه أو مصدر مبتدأ خبره
 محذوف اي ابتدأ بسم الله ثابت ولا يضر على هذا حذف المصدر وايضا معمولة لانه
 يتوهم في الجار والمجرور وما لا يتوهم في غيره وما تقدمه المفعول ههنا أو وقع كما في قوله
 بسم الله عجزا أو قوله اياك فبعد لانه اهم وأدلى على الاختصاص وأدخل في التعليم
 وأوفق للوجود فان اسمه تعالى مقدم لانه قد علم واجب الوجود لانه وانما كسرت الباء
 ومن حق الحروف المفردة ان تفتح لاختصاصها بلزوم الحرفية والجبر كما كسرت لام
 الاسم ولا مبالغة اذ دخلت على الظاهر فتفرق بينهما وبين لام التثنية كدوال اسم لفظة ما ابان
 عن معنى واصطلاحا مادل على معنى في نفسه غير متعرض بينته زمان ولا دال بزمن
 ابرائه على جزم معناه والتمية جعل ذلك التقطد لا على ذلك المعنى واقسام الاسم قسمة
 أولها الاسم الواقع على الشيء بحسب ذاته ثانيا الواقع على الشيء بحسب جزم من
 ابرائه ثانيا الواقع على الشيء بحسب حقيقة فاعله ذاته رابعا الواقع على

الكسرة عليها الذي لا يتلف عنه وهو الجبر الذي هو الكسرة صالحة انتهى عبيد الحق السباني في شرح البصرة (قوله اذا
 دخلت) اي لا مبالغة (قوله على الظهور) كما في قوله المبالغة (قوله بينهما) اي لا مبالغة ولا مبالغة (قوله ما ابان من معنى)
 اي أظهر وكشف (قوله مادل) اي تقطد على معنى في نفسه ما يشقه (قوله غير متعرض) خروج الفعل (قوله على جزم معناه)
 خروج المركبات الثلثة كالاضافة والمزج (قوله جعل ذلك التقطد) خروج به جعل الفعل والحرف الدال على معناه مادل
 واحد منهما متبعة وان كان ذلك الجبر وضعا مطلقا واسم الاشارة في ذلك راجع لقوله مادل الخ (قوله واقسام الاسم) اي من
 حيث هو سواء كان المعنى بغير الباء او غيره تسعة شتى حيد تام ولا ان الشيخ اوبكر الشنواف رحمه الله تعالى عن قول سيدنا
 ومولانا الشيخ الامام الشافعي في قوله ههنا واقسام الاسم قسمة أولها الاسم الواقع على الشيء بحسب ذاته الخ ونصروا الجواب
 عن هذه الاقسام المذكورة فردا فردا على حسب الحال فأجاب بما قلناه الحقيقة الموقوفة على الجواب أو أنها يجوز ان ذات الشيء
 وحقيقته وثانها هو حيوان وناطق من قول الانسان حيوانا وناطق وثالثها العالم والقدار ورابعها هو اسمها اسمها
 مجرور ومنه الخ فانما انطاع الى الاحكام التي هي المقصودة الا باعتبار انشائها اليه وتسميته هو الاوثر وهو الاثر ذاته

= وبهذا ينجو المكون للعالم والموجد فكان الحق من المتكلمين وهم الأشاعرة على أن التكوين من الإضافات
 والاعتبارات العقلية مثل كون الصانع قبل كل شيء ويعطو الحاصل في الازل هو مبدأ التلقين وهو وحده القادة وسابغها وهو
 واجب الوجود وهو الذي يكون وجوده من ذاته أي ليس المراد أنه كان معصوما وواحدة ذاته بل المراد أنه موجود بوجوده
 أعلمه ليس مسببا بل بالعدم وليس وجوده ناشئا من شيء ذاته إنما رايه بقوله فلا يحتاج إلخ إلا أن جعل ما ذكره تفسيره يقتضي
 أن مفهوم واجب الوجود السلب وحده فالأولى أن يقال في تفسيره وجوده وليس وجوده من غيره فلا يحتاج في وجوده ولا
 إيجادا راديا إلى شيء وناسمه والمحافظة للحالة فانه أطلق على الذات المستجمع لساتر ذات الكمال وهي حقيقة تقوى العلم
 والقدره وإضافته لله والخلق وسلبية قبوله ليس يعرض ولا جسم فانه وإن كان على أنه قد لا ينفك عنه إلا الذات بالذات فقد يقصد به تبعاً
 غير الذات كصواله انتهى بمرورته ولم أر الثامن ولعله سقط من قول الناصح أقول ولعله كالأول فانه عبارة عن كونه سابقاً غيره
 وهو صفة إضافية وأنه لا يفسقه غيره وهو صفة سلبية وكأنهم قد كان معناه كونه قائماً بنفسه أي لا يحتاج إلى غيره وهو سلب
 ومقدّم للغير وهو إضافة ثم يأتي ضبط بعض الفضل وأنه قد فهم من خط الشارح معناه (فاضة) أقسام الاسم تسعة أركانها
 الاسم الواقع على الشيء بحسب ذاته كما مر الأعلام ثانياً الواقع على الشيء بحسب جزم من أجزائه كالطهر البدار والجسم
 في ثلثها الواقع على الشيء بحسب صفة ١٢ حقيقة فاعلم بأنه كالأسود والأبيض والحار والبارد رابعه الواقع على

الشيء بحسب صفة إضافية فقط
 كالماء والقهوة والمذة كور
 والمالك والمملوك خامسها
 الواقع على الشيء بحسب صفة
 سلبية كأمي وقمير وسلم عن
 الآفات سادسها الواقع على
 الشيء بحسب صفة حقيقية مع
 صفة إضافية كمال وقادر بناء
 على أن العلم والقدره صفة حقيقية

لها إضافة للمعومات والمقدورات سابعها الواقع على الشيء بحسب صفة حقيقية مع صفة سلبية كفاضة
 لا يغير وعالم لا يجهل ثامن الواقع على الشيء بحسب صفة إضافية مع صفة سلبية كخفة أول فانه عبارة عن كونه سابقاً غيره وهو
 صفة إضافية وأنه لا يفسقه غيره وهو صفة سلبية كالتيوم فإن معناه كونه قائماً بنفسه أي لا يحتاج إلى غيره وهو سلب ومقدّم
 لغيره وهو إضافة تسامها الواقع على الشيء بحسب مجموع صفة حقيقية وإضافته وسلبية كالأول فانه يدل على كونه موجوداً
 أولاً واجب الوجود ذاته وعلى الصفات السلبية الغالبة على القوة وعلى الصفات الإضافية الغالبة على الإيجابية والتكوين
 انتهى كذا حفظ مر ١٥ (قوله وبنيته اراقته الخ) أي وضعت ساكنة وليس المراد البناء مقابل الاعراب كما هو واضح لأن
 ذلك شرطاً أن يكون في الآخر (قوله وبنيته له) أي لما فيه البصرون (قوله وأساسى) الأولى عدم كائنه بالماوراء كانه
 بها أظهر وألطف الخ لا يحذف أن جعله لاسم أما إذا جعل لاسم جعله لاسم هو ما صرح به القرطبي فوسم بالماضين (قوله)
 يدل وقاهم إنما استدلى على الآخر دون غيره فاعلم أنه يقال إن يحيى سمى على ذلك الوجه لا يدل لوازيمته على بعض لغات
 الاسم وإن ألقه مدقة فمن التنوين واصل التوجيه أنه لو كان كذلك لما ثبت الإضافة عند الإضافة بل كان يقال ما منك
 يضم الميم بالألف (قوله والقلب بعيد) أي الذي ذهب إليه الكونيين (قوله ومن الصفة عند الكونيين) وفي التفسير يدل هذه
 وقيل من الجسم انتهى وهما صمدان لو سمى قال فيا فتأروهما من باب وعد وسمى أيضاً أنت ويصحب قال وسمى وسمى وسمى وسمى
 كما يقال وعد وعدوا وعدة على هذا حقيقة وضع العلامة لنفسه لاثبات المصدر لنفسه وفي ابن حجر وأصل =

= الاسم السعوي وهو الارتجاع حذف هـ من عوض عن هـ مرة الوصل فوزه افع وقيل اقل من السعوي وقيل اعل من الوصل السعوي
 وهو يدل على انهم من يقول انه محذوف عنه لا فاعول ولا هـ فقه ثلاثة اقوال محذوف الاسم وقيل العين وقيل الفاعل
 مراد لكل في عبارة قلاقل ومن ثم كتب اسم ماضيه قوله وقيل اقل فبديل ظاهر المصباح انه في حيز التقريع على قوله حذف
 بجاءه الخ مع ما قبله مع ان ذلك لا يصح في حذف الجوز لا يتصرف عليه ان الوقت اقل او اعل أي وانما يتصرف عليه انه افع فليصل
 متناظرا أو يعطف على قوله وأصل اسم هو (قوله وهذا وان كان صحيحا) الإشارة إلى قوله ومن السعوي الخ (قوله المصباح) أن من
 قصرة على أي أصل الخ (قوله والاسم ان أريد به اللفظ) أي ما صدق عليه هذا اللفظ ومنه لفظ الاسم فبديل انه هو العلم
 والتقدير والمخلى وغيرها (قوله باختلاف الاسم) أي لفظهم والامة كافي المصباح أنما الخ والجمع أم مثل فرقة وغرف (قوله
 والمخلى لا يكون كذلك) أي لا يختلف باختلاف الاسم والأصناف (قوله وما قبله الخ وأورد على قوله لكنه لا يشتر الخ
 (قوله لكنه لا يشتر) عبارة في جرأ الفات عنه أي وإن أريد به الذات فهو عنه كالواطلاق لان من قواعدهم ان كل حكم ورد
 على اسم فهو على مدلوله انتهى وهي قد تناقض قول الشارح انه لم يشتر أنه بمعنى الذات ووجه المناقضة ان استعماله بمعنى الذات
 كثير في الكلام اللهم الا ان يقال ان الذي لم يشتر بحقيقته معنى الذات ١٢ يعني الاسم بمعنى الذات في غير استعماله

مع عامل كأن يقال مثلا لفظ كذا
 هو ذات المخصوصة والمخلى كذا
 استعماله بمعنى الذات استعماله
 مر كما مع العامل كقولك الله
 الذي وبعده التثنية وقد يصح
 بذلك قول ابن حجر كالواطلاق هذا
 وقد كتب اسم عليه ما مضى قوله
 لان من قواعدهم الخ قد يقال
 لادالة في هذا الدليل على المطلوب
 لان مدلول لفظ الاسم الاسما كلفظ
 افعول لفظ الرحمن لافضى الذات
 فتأمله اللهم الا ان يراد ان الذات

على معناه وهذا وان كان صحيحا من حيث المعنى لكنه فاسد من حيث التصريف لما
 وأصله ومن حذف الواو عوض عن هـ مرة الوصل لفظ اعلاه ودين هـ مرة الوصل
 لم تعد داخلة على ما حذف صدق في كلامهم والاسم ان أريد به اللفظ فغير المعنى لانه
 تأنيدي أصوات متقطعة غير ظاهرة في مختلف باختلاف الاسم والأصناف وتعدد تارة
 ويصداخر والمعنى لا يكون كذلك وان أريد به ذات الشيء فهو المعنى لكنه لا يشتر
 بهذا المعنى وما قبله تعالى تبارك اسم ربك فالمراد به اللفظ لانه كما يجب تميزه
 وصفاته عن الصفات يجب تميزه بالاتقاط الموضوعية لها من الرتبة وسوء الادب
 او الاسم فيه مقسم للتعليم والاجلال وان أريد به الصفة كما هو رأي أبي الحسن
 الاشعري انقسم انقسام الصفة عنده الى ما هو نفس المعنى كالواحد والقدم والى ما هو
 غيره كالتالي والزائف والى ما ليس هو ولا غيره كالمخلى والعلم والقداد والمريد والتكلم
 والبصير والمجيب لا يقال مقتضى حديث البشارة الا ان يكون الابتداء بلفظة

مدلول واسطة تمام مدلول المدلول ولا يصح ملغفه فلتنامل انتهى وهو معنى على ان المراد بالاسم لفظه وهو المركب من الهمزة
 والسين والميم وعلى قائلته ان المراد به ما صدق اخذ من قول ابن حجر كالواطلاق لا يتوجه ما ذكره اسم (قوله بهذا المعنى) وهو
 كون الاسم معنى المعنى (قوله الرتبة) خالف في المصباح رتبة في منطقة وثمان باب طلب ورفعت الكسرة لفة الحشر فيه قوله
 وسوء الادب عطف تفسير (قوله او الاسم فيه) أي في تبارك الخ (قوله مقسم) أي زائد (قوله انقسام الصفة عنده) أي
 الاشعري (قوله الى ما هو نفس المعنى) ومراد به ما لا ينضمه هو معنى الذات كالقدم فان معناه ذات لا أول ولا وجودها
 فبديل القدم على صفة حقيقة قائمة بالذات بل على سلب اولية عنه ومراد به الغير ما يمكن انشكاكه عن الذات ان يمكن
 وجود الذات بدون كالتالي فانه عبارة عن الانجاء من العدم وانه تعالى في الازل موجود غير متصف بالانجاء بالعدم ومراد به
 على ليس عنه ولا غيره أن يكون مفهومه زائدا على الذات صفة حقيقية فاقوم اولاً ان انشكاكه كما مضى كالعالم فان معناه
 الذات التي تأمها العلم فالعلم ليس عين الذات ولا غيره لعدم انشكاكه الذات عنه فان العلم قد يمد الذات قوله مقتضى حديث
 البشارة الا (قوله) وانما اورد هذا وان كان كذلك انشيب بسبب اقطار تأخير لا علمي ان المراد من الاسم اللفظ كذا في معنى
 الجزل فلهذا كرمته صلاية

(قوله كعزير) مثال لما اريد بقوله بالقرينة (قوله وهو قلته) أي جدول قلته وكان مراده ان هذا هو العلم الذي لا يقبل غلاياض
 ان جدول الاسم جميع الاسماء على ما يقبله اضافة الاسم من الاستغراق (قوله لان التبرك) أي اشار الى ان الخ (قوله والاستعانة
 بذكر اسمه ايضا) أي كما هو ذكر ذاته وليس التبرك مقصور على الذات بل كما يكون كما يكون بالاسم (قوله والذين) أي التبرك
 وهذا قد يشعر بان الذين لا يتقدمون بقوله بسم الله لا يفعلون قال سمع على ابن حجر قوله حسدا من اعيان القسم قضية ان بسم الله
 لا تقتصر القسم ونه كلام في الايمان انتهى وحاصله كاذر الشهاب الطياري في مختصر الروضة انه بين (قوله لا تقتصر
 نكتة الاجال) هذا غير ظاهر ان اريد ١٤ بالاسم الاصح من اسمه تعالى وغيره واما ان اريد به ذاته تعالى فظاهر

الجلالة ولم يكن يراى بل بقضه بسم لا نقول كل حكم ودع على اسم فهو في الحقيقة على
 مدلوله لا بقضية كعزير فعل فقول بسم الله تعالى ايدي معناه ايدي جدول اسمه
 وهو قلته الجلالة فكأنه قال بانه ايدي وانما يقل بانه لان التبرك والاستعانة بذكر
 اسمه ايضا والفرق بين الذين والذين أو لتصل نكتة الاجال والتفصيل والله علم على
 الذات الواجب الوجود المستحق لجميع الاحكام واكثر اهل العلم على انه اسم الله
 الاعظم وقد ذكر في القرآن العزيز في الذين وثقائه ويستعين موضعاً واصله الله حدثت
 همزة وعوض عنها الالف واللام لانه وصف ولا وصف به ولا نه لا يذنه من اسم تجري
 عليه صفاته ولا يصلح له مما يطلق عليه سواء ولا نه لو كان وصفاً لم يكن قول لا اله الا الله
 توحيداً مشدداً لا اله الا الرحمن فانه لا يتبع الشركه فهو مرجح لا اشتقاقه ونقل عن
 الشافعي وامام الحرمين وتليذه الفراء والطياري والخليل وسيمويه وابن كيسان
 وغيرهم قال بعضهم وهو الصواب وهو اعرف المعارف فقد حكى ابن سبيو يدرو في
 المنام فقل له ما فعل الله بك فقال خيراً كثيراً جعل اسمه اعرف المعارف والا كثر من جعل
 انه مشتق ونقل عن الخليل وسيمويه ايضاً واشتقاقه انه بمعنى عبيد وقبل من له اذا
 تميز لان العقول تصغر في معرفته ومن الهت الى ذلك ان سكنت اليه لان القلوب تطمئن
 بذكره والادواح تسكن الى معرفته ومن له اذا فرغ من امره لم عليه وآله غيره
 اياه واوله لا تقتصر اذ اقول بسم الله ومن له اذا تضرع وتضرع عليه وكان اصله ولا تقبلت
 الزاوية ولا لا تقتصر اذ اقول بسم الله ومن له اذا تضرع وتضرع عليه لانه لا لا تقبلت
 وارفع قال بعض المحققين والحق انه وصف في صله لكن لا يوجب عليه حيث
 لا يستعمل في غيره وصار كالمجرى مجرأ في اجرا الاوصاف عليه واستماع الوصف به
 وعدم تفرق اسفقال الشركه اليه لان ذاته من حيث هو بلا اعتبار امر آخر حقيق او

وتكون الاضافة ياتية ومبارة
 ابن حجر ولم يقل بانه حسداً من
 اعيان القسم ولم يجمع اسمائه
 انتهى وهو صريح في ان الاضافة
 حقيقه وان المقصود منه العموم
 على الوجه الثاني وان نكتة
 الاجال والتفصيل اعانتا ب
 الاول (قوله والله علم على الذات
 مع قوله الا في فهو مرجح لا
 يتأنيان قولهما الخ فان ذلك
 قويمه لمن جعله مشتقاً فليس
 قويمه ان يجعل قوله علم على انه
 صار كذلك بالذلة كالميل به الا ان
 قوله فهو مرجح لا يوافق ومن ثم
 لم يذكر قوله فهو مرجح بل
 اقتصر على ما تقدم وان زاد
 التصريح بانه من الاعلام
 الغالية من حيث ان اسم الله
 انتهى (قوله على انه اسم الله
 الاعظم) وهذا هو الرابع (قوله
 وقد ذكر في القرآن) أي قلته الله

سبحانه وتعالى (قوله ولا نه لا يذنه) أي لانه تعالى لا يصلح له مما يطلق عليه سواء أي سوى قلته اقل قوله غيره
 فانه لا يتبع الخ أي قوله لا اله الا الرحمن (قوله ونقل عن الشافعي) أي كونه علم (قوله واشتقاقه من اله الخ) أي بكسر اللام على
 المصباح اله بانه من باب نصب الاله بعبادة انتهى وعبارة المختار في فتح اللام ومنه في ابن حجر (قوله) وفيه من الخ قال
 في المصباح اله بانه من باب نصب الاله بعبادة انتهى ولعل الفرق بين هذا وبين باقي قوله اومن ومنه في ابن حجر (قوله) وفيه من الخ قال
 وعنده ثم (قوله اوله واوله) بالبناء المتعول فان في المصباح اوله بالشيء بالبناء لا يقول ولم يولوا بفتح الواو على بوق لغة
 ولم يفتح اللام وكسر هاء طبع ففتحها ففتحها مع صرف الواو راء كون اللام وفتحها انتهى (قوله) وكان اصله ولاه) أي على هذا
 القول لا اخيه وهو قوله اومن وفيه اذا تضرع الخ (قوله والحق انه) أي الله (قوله وصف) أي سمويه

(قوله معنى ضمها) أي لاقتضائه إظهاره كأنه في السقوف وهو غير صحيح بخلاف ما إذا جعل وصفاً لغيره معناه المعبود في السموات
وقد الأرض وهو ظاهر وإعمال ظاهر قوله لا مكان جعل الظرف متعلقاً به ذوق كان يقال الأصل وهو الله المعبود في السموات
وقد الأرض (قوله الأصول المذكورة) أي في قوله وما تستاقمنه الخ الخ (قوله وهو عري) أي لفظ الله سبحانه وتعالى (قوله من
رحمته يتزكاه) أي بان يبقى على صفته غير متعلق بغيره كئذ لا يصلي فقال رحمه الله أي كثر رحمه وقوله فيجب له لازماً أي بان
يحول من فعل بكسر العين إلى الفعل فيلزمها كما ذكره قوله الخ ثم زاد كمن يجمع من رحمه معنى في أن العفة مشتقة من
القفل وهو رأى والصحيح أنها مشتقة من المصدر كما فعل وعليه فيكون تقديره يضاف في الكلام أي من مصدر و رحمه الخ وهو
الرحم بالضم وإن كان له مصدران آخران وهما الرحمة والمرحلة لأن الاشتقاق من المصدر لا يوجد وإن الزيد فلا يكون شافهاً
الاعتبار (قوله وقوله الخ فعل) عطفاً على ما قبل (قوله والطفان) عطفاً على سبب (قوله من هو ذلك) أي من كل
المحال معناه الحقيقي على الله سبحانه وتعالى كالنفس والرضا وهو قوله الله عز وجل عاينوا خلقاً كثيراً والقيام من فعل الرحمة
قوله والطفان عايناً الخ عطفاً على من رحمه وهو ذاته على أنها من صفات الأفعال وهو ما قد سبق في كتابها هنا من صفات الذات
فصل على إرادة الخيرية من الرحمن الرحيم على القول بالتميز على الثاني مبدأ الأفعال ودون الأولى التي تكون من الأفعال كرقعة
لقب وأشار الناشر إلى القولين بقوله فالرحمة الخ (قوله أو في إرادته) ١٥ والأولى أن يقال هو متعينة شعبة فعلى ذكر

الله على فانيهم بعد ان جوفى خير الله على قلوبهم ان يكون اداة ما رواه وان يكون غشمة ما رواه ما جعل على القتل كان المسعاف
النظام كما يعضه منقوطة ويعضه منقوطة على ان حلا حلة امانى قصدا اما القفا من كورة اودة ودر في نظم
الكلام وشمو به بلاذر ولا تقدر فيه وانما صرح بانهم وحدهم بالقفا وحدها انهما الاصل في تلك الحلة المركبة في الاظناقي
الاجزاء بعد اياتها فخصه ان لا يذوق الترحيب من ملاحظات قصده به متعقبة تلك الاجزاء لاسيما الى ذلك الايضيل القفا
بلاز انما كما يقتضيه بيان العادة وينسب له رجوع الى وجدنا ان ومن قوائمه الطريقة سواء انزل على كل واحد من الاستشارة
والقتل فعلى الاول يكون الحيوان فتنى خير وغشاة وعلى الثاني لا يجوز فتنها بل في الجموع المركب منها ومن التوى معهما
الى آخر ما طال به فليراجع ٢ وقد جعل بعض الشياطين هذا بسبب ظاهره تأييد الادلة دارة قلة ما لافان يستعار الخدم الحسية
التي لا يتوهمها بالكلية ما هو المقصود اعني التعلق كما كانت تلك الهيات المانعة عن المقاصد المادية والى بلحاظ ان لكن
ناخه عن القتل يقتضي ان يؤيده ايضا فيقال حينئذ لا يقتصر في التسبب على مجرد الحسية كافي الاستعارة بل يعتبر معه حالة
مخصوصة من كمن: امور متعددة على قياس ما سبق بخبره وفي البيت الثاني اعشارا بانها التركيب انتهى

(قولهم ان مثلنا حاله) أي شئت (قوله مثل شره ونهم) مثالا لليل والمغنى ان يحصل الخذلان العارض له كالسفة الجليدة التي طبع عليها وقوله ونهم حقيقة تشبهه من نهم في الشيء إذا وقع فيه وعياده المصباح نهم في الشيء نهم يقضين نومة يبلغ همنه فيهم نهم والهم يقضين اقراط النوم فهو مصد من باب تصب ونهمهما أيضا زادت رغبته في العلم ونهم نهم من باب ضرب كذا كلمتهم بالنسي بالناطع فعول إذا أولع به فهو نهمون انتهى (قوله وانما تقدم) أي الرحمن (قوله كقولهم على الخ) مثالا لمنافسه الترقى من الدف الى الاعلى وذلك لان العالم ادنى من التصبر والبراد أدنى من القاض (قوله باعتبار الكمية) أي العدد (قوله) باعتبار الكمية) أي العدة وكون هذا باعتبار الكمية لعلها اعتبارا نه

بأن مثلنا حاله تعالى بحال ملك صطف على رعبه ورق لهم نعمهم معهم وقه قاطل على الاسم وأودعنا فيه التي هي ارادة أو فعل لا مبدؤ الذي هو اتصال والرحمن أبلغ من الرحيم لأن زيادة البناء يدل على زيادة المعنى كما في غلم وقلم وكاروكار ونهض بمقدارته أبلغ من خذر وأجيبان ذلك أكثر لا كلي وبأنه لا يقال ان يقع في الانصاف زيادة معنى بسبب آخر كالحاقها بالأمور الجلية مثل شره ونهم وبأن الكلام ما كان إذا كان الملاقيان في الاشتقاق متعدي النوع في المعنى كقرث وقرثان وعد وسيدان كعدو وسعدو للاختلاف وانما تقدم والقاض يقتضي الترقى من الدنيا الى الآلى كقولهم عالم تحرير وجودا فاض لأنه صادر كالعالم من حيث أنه لا وصف به غيره لأن معناه التتم الحقيقي البالغ في الرتبة غايته وذلك لا يصدق على غيره بل يرجع بعضهم كونه علما ولا مدخل على جلال التتم وأصولها ذكر الرحيم ليقابلها مدق منها ولطف ليكون كاتفة والوديق وللصفاة على رؤس الآلى والبلغة في مدقها باعتبار الكمية ولهذا اتصل بالرحمن الدنيا لأنه يعم المؤمن والكافر ورحيم الاسترخاء لأنه ينص المؤمن وبأنه باعتبار الكمية ولهذا قبل بالرحمن الدنيا لأن التتم الأخروية كلها جسام وأما التتم الدنيوية للجليدة وحقة وقيل هما بمعنى واحد كمدان ونديم وجمع منهما ما كدا وقيل الرحيم أبلغ وقد ورد ان الله تعالى أنزل مائة كتاب وأربعة كتب على سبعين الانبياء مائة أودع ما فيها في أربعة في القرآن والتوراة والإنجيل والزبور وأودع ما فيها في القرآن وأودع ما في القرآن في القاضة وأودع ما في القاضة فيهم الرحيم الرحيم قبله الله أنه أودع ما فيها في الزبور ما في الباقى النقطه (الجلقة) اقتض كانه بعد التتم بالجمع بعد الله تعالى أو اسقى شي مما يجب عليهم شكر نعماته التي تأليف هذا الكتاب الرحمن أنارها واقصد اسم الكتاب العزيز وعلا جبر كل أمر ذي بال لا يسد آفقه بيسم الله الرحمن الرحيم

والانجيل والزبور والقرآن انتهى أقول وهو خاتمة الملة ذكره الشارح من أنها نزلت على سبعين من الانبياء قوله بل قيل انه الخ أي قال بعضهم فليس المراد به التضعيف (قوله أودع ما فيها في الباقى) أي لأنه الإشارة الى أن كان يوي ما يكون وهذا المعنى يرجع الى جميع ما يؤخذ من القرآن وقوله وما في الباقى فخطبنا في الآيات الإشارة الى المركز الحقيقي الذي عليه مدار الانبياء وهو وحدة تعالى (قوله من شكر نعماته) بيان لما يجب وبه على ان شكر التتم واجب بالشرع قال شيخ الاسلام في حاشيته على جمع الجوامع ما حاصله وليس المراد بوجوب الشكر انه إذا نعم الله على العبد بنعمة واجب عليه الشكر في مقابلتها حتى يأتيه تركه بل المراد انه إذا شكر عليها أنيب ثواب الواجب وفيه كلام حسن في شرح الاربعين لابن جرير فليراجع

(قوله وفي رواية بالجهد) هو رفع أي هذا الله الذي يظهر عليه التمازض أو ترى الجرح كأن يعني رواية لا بد فيه من
 الله ولا تعارض عليه لأن مناهيا التناقض على الله وفي رواية الجهد ظاهره أن الله على كل شيء قاطع لا يمتدحج من شيء
 الله كما هو ديدان وجد حسم أو ابتور يمانه كل أمر لا يدأ فيه بالجهد وفي رواية يصعد الله فهو اجنب يصير به ورواية قطع
 وفي أخرى يتراخى قلب الحركة وقيل مقطوعا وفي رواية يسم الله الرحمن الرحيم وفي أخرى عيب كراهي منه لمراد عدم
 التعارض بمرض ارادة الابتداء الحقيقي في مساو في أخرى سندها ضعف لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة على فقهاء يترجمون من
 كل حركة (قوله فهو اجنب) عبارة القلموس الاجنب المقطوع البداء والذهب الأتامل والجدام كغراب من فقد شمس انتشار
 السواد في البدن كله جندم فهو مجذوم واجنب وهو لم يهرى في منعه أي منع إطلاقه في جندم على ذي الاء المنصوص
 ثم هذا التركيب ونحوه يجوز أن يكون من التشبيه البليغ يضاف الآداة والاصل هو كالجندم في علم حصول المقصود منه
 وإن يكون من الاستعارة ولا يضر الجمع فيه بين التشبيه والتشبيه لأن ذلك لا يمنع إذا كان على وجه شيء من التشبيه مطلقا
 لتصرح بكونه استعارته في نحو قد زواراه على القمره على أن التشبيه في هذا التركيب محذوف والاصل هو ناقص كالجندم
 لحذف التشبيه وهو النقص وعبر عنه باسم التشبيه قصدا المراد من الاجنب ١٧ النقص وعلم فلا يخفى بين الطرفين بل
 المذكور اسم التشبيه قطعاً (قوله)

الرحمن فهو أقطع وقد وابتدأ به الله وفي رواية بحمد الله وفي رواية بالجهد وفي رواية كل
 كلام لا يبدأ فيه بالجهد فهو اجنب واما يؤد ويد وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره ومعنى
 ذي بال أي حال به وفي رواية لا حصد لا يقتضيه كراهته فهو ابتداء أو قطع فإن قيل يرى
 كثيرا من الأمور يشهد اقتباسها من الله ولا تتم وكثيرا يعكس ذلك فلنأخذ بالمراد التمام
 الحسنى ولهذا قال بعضهم المراد من كونه ناقصا أن يكون معتبرا في الشرع لا في الأثر إن
 الأمر الذي اشتمل عليه بغير مراسم الله فهو معتبر شرعا وإن كان تاما حسا ولا تعارض بين
 رواية السبله والجهد لأن الابتداء حقيقي وإضافي فالحقيق حاصل بالسبله والإضافي
 بالجهد لأنه لا أمر عرفي بغير معتد فسمع أمرين أو أكثر أو لأن المقصود الابتداء بذكر
 الله على أي وجه كان بدليل رواية أحد السبله والجد الغنائي الله هو التمام للسبله على
 الجمل الاختياري على قصد التعظيم سواء أعلق بالقضائي أم بالقواضل وعرفا قائل بين
 عن تعظيم الله بسبب كونه متعاضدا للحامد وغيره سواء كان ذكرا أو أنثى أم اعتقادا

وحسنه ابن الصلاح) أي ذكره
 حسن فلا تارة مناف ما قاله
 ابن الصلاح لأن التبيين محصور
 غير ممكن (قوله بغير مراسم الله) كما
 لو ابتدئ في الذم بغير أمر الله عما
 يصير محسنة (قوله لأن الابتداء
 حقيق) لقائل أن يقول حاصل
 هذا الجواب دفع التعارض بحمل
 الابتداء في خبر السبله على الحقيق
 وفي خبر الجهد على الإضافي ففرد
 عليه أن التعارض كما شد قمع
 به إذ يدفع بعكسه الدليل على

٣ به ل إثباته فارجع إلى الدليل على موافقة الكتاب العزيز في ذلك يتفق عليه وقدم السبله الخ اه سم
 على الجهة (قوله والإضافي بالجهد) أي لا ترفع الأولى هو الذي تقدمه شيء أو الثاني هو الذي تقدمه شيء على
 تقدم هو على غيره أو لا قدم بهما مع مخصص مطلق يتحققان في غير تقدمه شيء أو لا تقدمه شيء
 تقدم على غيره وقدم عليه غيره فالابتداء بالسبله حقيق وإضافي وبالجهد إضافي لا غير وقيل للدرس عن الشيخ أي بغير التوافق
 مثله (قوله التمام لسان) ذكر لسان مستدرك لأنه لا يكون إلا بالجواب لبيان الواقع أو وقع بوجه أنه يكون التماسا
 على التعظيم وإن كان بغير لسان (قوله سواء أعلق بالقضائي أم بالقواضل) سواء استعمل مقدم أو تعلق بما بعده في موضع رفع على
 أنه متبوع أو الحق تعلقه بالقضائي والله واصل هو في أن التماس على كل منهما محمدا ويجوز أن سوا مبتدأ وما بعده مفعول به بئانه
 على عدم اشتراط الاعتقاد في أعمال الوصف ويجوز أن سوا خبر مبتدأ محذوف وإن أداة الشرط مقدرة والجهد الاسمية دليل
 الجواب أو هي نفسه على اختلاف في مثله والمعنى أن تعلق التماس بالقضائي أم بالقواضل لا مرام سوا مركب عليه شيئا الزائد
 القضايل جميع فنية وهي التمس اللازمة لعموم الشيعة والقواضل جميع فاضلة وهي التمس المحددة كالإحسان اه (قوله معنى
 قوله كالعموم للشيعة وأدبه الملكة الحافظة) عند ما التعليل فتمتة شديدة وكذا دفع الحدو المترتب على الشيعة

(قوله قورينا القوي) أي المثل الذي منته الجديصة رولو غير المستقيمة الموزة كان على أن الورد هو ما تمسك به إليه الأهل
 التبار به مثلا والمجد هو ما تمسك به الناس لسان يحمل يستد منه الجدل لأنه الذي رد عليه لكن في أخبار الموردة اشادة
 إلى أن أخذ كاتبة يديس القلب قوردي لسان (قوله فكونه متصاعا على الشاكر) أي أغبر يوسوا كان التفرع شروعة بالحمد
 كونه موصوفة لا ولي كثر (قوله ليسع ما لم الله عليه) هل يشترط التسعة صغرهما شكرا كون ذلك في وقت واحد ولا يكتفي
 تسعتهما بالحصص فيها كلها أو العباد ولو سئل في أو ثلث شرفة فيه كثر وقوة ما قدم على ابن حجر عند منسبة شرح المطالع
 بقيد الأول ويمكن تصويره بين رجل حناز شمة صكر القمصون على الناظر الما يريده ثلاثين بالمتنسايا بربطه أن القوم
 شغلها لسانه بالكرامة يستقام ما توب كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (قوله مطلقا على قدما التعليل) أي اختياريا
 كان أو غير (قوله والم تفيض الجدة) أي فيكون لغة ١٨ ذكر عيوب القوي وعن قال الأيمان عاشر بالتصوير وما كان باللسان

أو غير وفي تصويره بالتفيض يجوز
 لأن تفيض كخفى رفعة ويجرد
 عدم التنزيلا يكون دما (قوله
 والكفران تفيض الشكر) عبر
 بالكفران دون الكفر فإيلان
 الكفران كالكفر ما يحى الرسول به
 ضرورة والكفران أنكار التهمة
 وعادة العيسى على الضاري
 الكفران معد كالكفر والفرق
 بينهما أن الكفر في الدين
 والكفران في التهمة وفي الأسباب
 الكفر تفيض الأيمان وقد كثر
 بالله كثر والكفر أنساب جود
 التهمة وهو ضد الشكر وقد
 كثرها كقروا وكثرها فيهم
 الله وفيه الصباح كثر بالله كثر
 ككثروا وكثروا كثر التهمة

والتامة أيضا جدها ه وهو صرح في أن الكفران يطلق على أنكار ما على شيء الرسول به فهو مساو للكفر فلا يتم الحمد
 ما في العرف (قوله لم يوصل الحمد بها) على قوله لثانية (قوله ويجوز أن تكون الخ) قول آخر (قوله لا ملة لا اختصاص)
 فثبت أن الأول لم يوصل الحمد لا اختصاص لا تشبه المحصورة قد يشكل على كرو من إضافة الاختصاص من نحو الكرم في العرب
 مما كانا ابتدأ به من قبالا بل ليس موا أن كن الخبر من قبال الم لا لا ولي جعل التصريف مستقدا من كون البند انفيه
 من قبالا بل ليس وقد اشار إلى أن البند المخرق بلام ليس محذوف في الخبر شيئا الصلاة لا جمهوري بقوله
 مبتدأ بلام يفتن عرقا متحصري في خبره وفا وإن عرى منها عرقا المنبرها كلاما مطلقا تنكس استمر اه (قوله وفيه اشعار)
 أي الاختصاص بالله (قوله والعدي يصح من ذكر) أي ما وجد غيرهم فكذلك ما خاذا صدر منهم جملته فلهذا لا يخرق اختصاص
 الحمد به لما صرح من أنه بقرعة الدم (قوله وأولى الثلاثة أبا تيس) أي لا يهل بالاتزام على ثبوت جميع الحمد فهو استدلال
 برهاني وهو كدهي التي شئنا التي هو أقوى من الدعوة المجردة (قوله وأخوه) أي ما ذكر

(قوله استمعوا له يا اوباد) أي استمعوا ان يدخل من اجماع الصغير جدا اكراموا له ابا الصلوات وانشى في قوله انه قد دخلت ملائكة ملائكتين كونه اجماع دخل من الباب الذي من الله انه يدخل منه وبين تفسيره من قوله يا اوباد (وقوله ويل للذين استصبروا من امة الاول قبل بسطة يوم اقله بل يصح من قول ابن جرير تفسيره للذين والعالين في قوله والذين انزلوا الوعد الذي فيه اعدوا له يوم يبعث الله من ان العيسا نور وادرج الاحاد كثر في عينه اى صدفه كونه قد اشد له في ارض قلان على اصحابه اى علامه قال الان راد من صمد ذات اوتان قال البراه لكن تازعهم من ادبوعها السد الى الامسكت لا يقتضى ان المملوك يراها ان الدول من حيث خدومها بل ظاهر الكلام انك تامله (وقوله فيعود) واذ ان يجر اولامه (قوله ولا يسكب عليهم) اى حمله فيهم على اولا ولا يسكب عليهم اى الصميم دون اثم العاقبة التي هو اوجها (قوله ابانوا) واد شعرا والعالين المتخافين الحق ان الغرض من حذفه كان كقوله خالفوا المان من القدس مسامحة من ذلك التاريون العاديون الات واقبه في قوله الاول والآخريات وانكلا لا عربون خالفوا المان من المتكران ابن جرير وقوله واقبه في قوله الاول المتخافين من مقامها (قوله اى الكثر الجود) اخذ من التعبير الجود لانه قد مضى الى ان يكون من الامنة المديدة قاله الله ان ابن حمران (قوله اى الصلوات) بمعنى الاصلاء ١٩ وهذا قد يكون الصلوات فلا ريب ان

الجليل قال الوصف اذ تلقى الحكم المشتق من عملية الشق منه قال الحكم والجد
فه عليه تأخوف وأواب الجنة غلثة بن قالها عن صدق عليه الشق غلثة (ابو اسامة
(البز) بنق البادى الحسن وقيل الطيف وقيل الصادق فاعوذ من خلق الير بكسر
الراء الذى هو اسم جامع للغير وقيل الزينى جباىهم يغيهم اليسر ولا يرهم -م- اليسر
ويقعون كثيرا من سياتهم ولا يؤخذهم يجمع بساتيمهم ويرجم بالجنة عشر
انما الله واليه يرجعون البينة الاسما وحسبهم الله بالجنة ولا يكتب عليهم اثم
بالجنة كراى البين فى كآبه الاسما والصفاء (الجواد) بالضعف الى الكثرة الجوادى
العلماء بل يرد الجوادى قيف واما قوله قيف فلا يجوز اخراجه من اوصافه
سيماه ونعالى الاقرآن واخبرهم مصرح به لا يصفه فلا يجوز من غير اثم
ان لا يكون كرملة (ابو) كما هو ظاهر فهو اسم غنى الزايعون والله غنى لا يركن وليس كذلك
بل رواه الترمذى فى جامعه والبيهقى فى الاسماء والصفات مرسلنا واعتضد بسند ولا اجماع

لا يسيء جودا ويستقامت فيه ما قبل من أنه تعالى يوسف بالسكرو ولا يوسف بالصالحه حيث كان عبارة عن الهيئة ثلاثان ظهر استماع الاخلاق على اقلان حقيقة الانسان في ايامه الجسم وفي محالة عليه تعالى (قوله) يوسف وسجدة وتعالى يوسف النبي على اقله وسلم فلا يجرؤ ان يسميه باسم لوجه به أو لا يسيء به نفسه كذا نقل عن سيدنا عائشة رضي الله عنها عبد المطلبون أنه قبل ولادة (قوله) يوسف (صريح) فإذ ان جبر فرس الاربعين وأحسن وقوله مصر تحت إقرار أن أوسير اى فاسم على ان جبر اقوة ويشترط ان لا يكون ذكر) اى الاسم (قوله) فمن الزارعون وليس على كرامته اطلاق الجبل على اقله من قبل قومه على اقله وسلم ان ايدع الجبل على الجبل لان القابلة تغيماها الى ما عند استماع الخلق الموضوع للفتنة في حقته تعالى وليس الجبل كذا لا يسمي ايدع الخلق على اقتروجه واحسنه اى ان جبر وصف احسنه على ان يصف تفسيره وصاحبه انه حدث وادع اطلاق اسم به تعالى ولا يدخل منه ايه الخلق في حقته ويبس حقه عليه ومع استماعه لغيره ان اتفق اربعين أطلق عليه كان معه ما قبله واذا استعمال معناه عليه في حقته الاخلاق على مسوغ فاذا اتفق وقوعه عليه بجميعه من ان لا يسيء على الاخلاق عليه اقوة وليس كذا في مثل من قوله لا يجرؤ على بلوا دافع (قوله) وبالإجماع) اى التلقى المستزم تلقى ذلك القول ان جبر وتلقا ان فاسم في الاستعمال المذكور

(قوله يعني العلم) انفسهم يثبت لان الجسد عليه ما يمكن من التهمة بمعنى القدر لانها اثر الالام وحصة الجسد على العلم هو
 حسب قدره وراعى الالام التي هو من صفاته تعالى قيل ولا تذهب تعالى بحصان كل ما رزق الوجود كذلك وانما حصة
 الجسد لانها ليست متعلقة بالاولى بل لا يمكن ان كانت حصة في نفس الامر لكن لا قدره للشرع على عذاهوا وحاصتها لاول
 اقتدار على تحصيل التهمة لانها هي الاولى هناك الالام التهمة كما خلق على ذلك خلق على الاثر الحاصل بالانعام ومن ثم قال ابن
 حجر على أي التهمة متبقية كل ملامح من صفاته ومن ثم قالوا التهمة قد هي كقدره على العمل لا من قدره انفسى (قوله ان الالام
 فيها بالاسترقاق) أي لان المعرفة بما عرفت كان أوجعا للاسترقاق اذ لم يبق من عذها فادام الاسترقاق ونشأ في التوقف على
 قوة فتقول ان حيزه يتفاد في كل ٢٠ (قوله والاول) أي العنصر (قوله وحصاني) بكسر الهمزة الى الجسم وهو

على خلاف القاس في القبح
 لا يمتدحى (قوله والثاني) أي
 الأخرى (قوله وما كون المان)
 مستند (قوله لكنه لا مناسب) خبر
 (قوله أي بالقدار على الطاعة)
 هذه شعر بان الداء صلة المان
 وقال الشيخ عزتم على أي ماله
 الظاهر ان العبية على ما يلزم
 أطلق الانعام بالقدار على الطاعة
 وهو غير بحرفه (أقول) وهو غير
 صحيح وذلك لان الأندار صفة
 البارز فلا يكون منعماء ويمكن
 دفعه بان المسمى اسم عليه بان
 صفة فلذا وجعل العبد قادرا
 على الطاعة أو لا انعام (قوله
 والثاني) صفة نفسه (قوله قدرة
 الطاعة) أي سواء كانت فعل
 المطلوب أو تركه معصية فهو بهذا
 وصف مرادف لا وفاق حاله بان
 هو الذي يطق التوفيق على أحسن
 من ذلك ومن قال لا تكملون
 من حاجته المكلف على الطاعة

[illegible]

(قوله) والابح ان يكشف على عقوبتهم أي يظهر على عقوبتهم الخ (قوله) ويربهم الاشياء مطلب قسم وفي نسخة عن قوله الرب
 (قوله الموفق) قال ابن جرير أي الموفق وهو يرى على من يحسنه التوفيق اذ اذ لم يسمع نقضا (قوله) القوة فيه للتعدي أي في
 مقبول فان الموفق والمفعول الاول من انتهى بن جبر وعليه في الباريان لكن (قوله) المفعول الثاني أي مع صفة كونه مقبولا
 للموفق فيكون من باب التنازع وعلى هذا أي قوله من العباد المفعول الثاني لا اختيارا لمفعول الاول هو المفعول الثاني واختار
 من العباد ما نحن عليه به مقبول لا اختيارا الثاني قوله الذي قدر الشارح فقتضيه الموفق لآعلى جهنة المفعولية وهذا
 الوجه الثاني فان بن جرير الاول لا بيان وعليه فالمفعول الثاني لا اختيارا لقوله الذي قدر الشارح وجهه (قوله) فتمسك عليه
 أي من الباري وسد كما هو مصطلح المحدثين (قوله) وتسهيل حمل الخ

تبع فيه بعضهم احترازا من
 الكافر ويحرم فلا توفيق عندهم
 مع قدرتهم لسلامة أعضائهم لكن
 ردت القدرة هي الصفة المخافة
 للفعل وعليه فالكافر ويحرم
 لا توفيقه (قوله) ويعبر عنه أي
 مجاز الكثرة لان التوفيق وهذا
 انفسه صلاح العبد
 يكون من صفة في آدم والابان
 فصرعاه من فعله على كلفه
 الاحوال التي تكون في العبد
 مساو للتوفيق (قوله) آخر أي
 في آخره وهو بوزن درجته
 (قوله) كثر من العلم أي الخلق
 من التوفيق (قوله) والتوفيق
 المختص الخ أي والمراد به تيسر
 الاسباب الموافقة المقصود
 والمصلحة له (قوله) شدة العناية
 أي الاعتناء بالمطلب واداء (قوله)
 وأن لم يرسم فيها أي ما يلحق اليه
 من المصلح ولولته خطا يبرئ
 انتباهه تأمل فيه بما عندنا ظهر
 له شمة أو رده على معلمه ليزيله

أقربا وروى عنه وهذا الله تعالى تنوع أفعاله لا يصعب عدلها تنصير في اجناس
 من رتبة الأول غاضة القوى التي يمكن بها من الاتحاد الى مصالحه كالقوة العقلية
 والحواس الباطنة والمشاء والقاهرة والثاني نسيبها لثقل الفارقين الحق والباطل
 والصلاح والقضاء والثالث الهداية بالارسل وانزال الكتب والرابع ان يكشف
 على عقوبتهم السرار ويربهم الاشياء يحكمها بالوحي والالهام والمناجات الصادقة
 وهذا قسم يختص بنسبه لالهيته والاولياء (الموفق) فتمسك (قوله) في الدين
 من لطفه به مقبول الموفق والعبد في من باعتباره لهما (واختاره) له (من العباد)
 المفعول الثاني لا اختيار والادب في النفس والافتقار في الله وهذا شاربه الخ
 يرواه بن جرير في قوله الموفق عليه والتوفيق خلق قدرة الطاعة وتسهيل يدل
 الخيرو يعبر عنه ما يقع عند صلاح العبد آخره وهو عكس الخذلان وفي الحديث لا توفيق
 عدي حتى يوفقه الله في أوائل الاعمال ان النبي صلى الله عليه وسلم قال قل من التوفيق
 شير من كثر من العلم قال القاضي الحسين والتوفيق المختص بالمطلوب أربعة أشياء شدة
 العناية ومعلم فوضعه ذو كماله وصوابه الطيبة أي خلوها عن المصلح لغير ذلك
 وان لم يرسم فيها وتكتشف بها صلاحيات التي الخلق اليها ولما كان التوفيق عزرا لم يذكر
 في القرآن الا في قوله تعالى وما توفيق الاياه ان يريد اصلاحا وتوفيق الله منهما ان اردنا
 الاحسانا وتوفيقا وظاهرا ان المراد شكره لثقله والافلاكيان المتأخران ليسا من
 التوفيق المذكور ولتلقه شدة العناية شأفت أو واقعة لفظة التوفيق وقيل فهم ما قد قال
 التوفيق خال فبقية ففهم كتحريم شرح فاما وقيل ففهمها يسكنون القاف من القطع
 وغيره يقال ففهمها كسر انهم وقته بالضم اذا صار الفقه له محبة وقته بالفتح اذا سبق
 غيره الى التوفيق فشرعا هو الاحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية
 وموضوعها أفعال المكلفين لانه يصفه فيها والدين مباشرة اقم من الاحكام وهو وضع

ان امكن (قوله) ان اردنا الاحسانا وتوفيقا تبع فيه بعضهم وفي ابن جرير انه لم يذكر في القرآن الا في قوله تعالى وما توفيق
 منه الاحسانا وتوفيقا فوفق الله منهما من الوفاق الذي هو ضد الخلاف انتهى رحمه الله وقد شارف في ذلك بن جبر وظهر الخ
 (قوله) وقيل ففهمها يسكنون القاف ففهمه ان ذلك مع فتح القاف ولا مع منه (قوله) بالاحكام الشرعية العملية أي المتعلقة بكيفية
 عمل كحروب الصلوات والنية وصحة يعلم ان المراد العمل بما يعمل على القلب (قوله) لانه يصفه فيها) واستداس من الأدلة المجمع
 عليها الكتاب والسنة والاجماع والفلس والاختلاف فيها كالاستصحاب ومساكن كل مطلوب يخبري يبرهن عليهه وقاد تماثل
 الاوصاف واحتجاب التواهي وغاية النظام أمر الحاش والمعاد مع التوفيق كل خير فهو اجزى انتهى ابن جرير بصره رحمه الله

(قوله الهى سائق لى العقل باختبارهم المحذور) فى بعض الجوابى على حواشى الفصل فىهم احذر قوله الهى عن
 الاوضاع البشرى فهو الرسوم المسماة والتدبيرات المعاشية وقوله سائق لى القوى الالاب اسقار من الاوضاع الطبيعية التى
 تم تدبيرها لىها فانها تخصص شافعها ونضارها وقوله باختبارهم المحذور عن المعاني الاتفاقية والاضاح التفسيرية وقوله
 الى ما هو خير الذات عن نحو صناعى الطب والصلاح فانهم ما وان تلقوا الوضع الهى اعنى تأثير الاجسام العلوية على السلطة
 وكما ستأتى لى لى الالاب باختبارهم المحذور الى مستحقين للتفريق لىستاقود بلهم الى انهم المطلق الذى اعنى ما يكون خيرا
 والقباح الى كل شئ وهو السعادة الابدية والقرب الى خالق البرية انتهى ابن قاسم على ابن حجر (قوله وشريعة) كان الشريعة
 مشرعة لما وهى مورد الشارة انتهى مختار (قوله أى الله) هذا قد يقتضى التفاريق والابغ والام وتفسير الشارح بما ذكره
 فيما يقتضى عدم انبعاثها اذا اذاع الام ٢٢ الهى بالغاية الشى وهو حقيقة النهاية ثم ما ذكر من التعبير باسم التفضل يقتضى

ابن النهاية والقام اكل منها
 افراد بعضها اقوى من بعض وهو
 ضرر لان نهاية الشى وقوله
 لاتفاق فيها الهم الا ان يقال
 ايراد انعام والنهاية ما يقرب منها
 (قوله قصد بذلك) أى بقوله اجد
 ابلغ حاله (قوله الهى عليه)
 اهل الحق من شوب الصفات
 الذاتية وغيرها (قوله ورعاية) مع
 فيه الشارح فى شرح جميع الجوامع
 ولا حاجة اليه خالان ابلغ الحمد
 الذى ذكره المصنف لى يكون
 الا كذلك اذ لو جدها لم يكن
 ابلغ (قوله وهو ابلغ) أى اجد
 الخ (قوله ورعاية) الالبية فيه
 سابقه (قوله وهى التناعلية)
 أى قوله الحمد لله الخ (قوله على
 جهة الاجال) أى باعتبار
 ما يلقى بالصف ومعلوم انه دون
 ما يمكن من الانبياء والاجال (قوله الجلاله) كمقامات السلب مثل ليس كنه شى والجلاله كونهه بكونه غفور وارحيم الى
 غير ذلك (قوله وان الحمد) اسمية (قوله الحمد) فعلية وهذا ظاهر ان جعل قوله الحمد لله مستقاة من قوله ان الحمد لله بكرر
 الهمزة مستقاة اما اذ قرئ ان الحمد لله الهمزة تدبر الام على معنى تحمده لانه مستحق الحمد فى جهة واحدة (قوله أى
 اعلم) هل هو وضع الهمزة وكسر الام كما هو المناسب لمعنى الشهاده ام لا انتهى ابن قاسم على ابن حجر جرحه الله لكن ضبطه بعض
 من كتب على خطبة المنهاج بضم الهمزة كما اشار الى انه قد عساه بلفظ ابن قاسم ايضا حيث قال قال الشهاب الابنطلى فى ضبطه
 على الخطبة معناها هذا علم ذلك بلى وايشه الى فاعدا به الانشمال لتفقهه وكذا سواد كرو الترتيب ان انتهى فقوله
 وايته بلى ظاهر فى انه بضم الهمزة وهو المناسب لمعنى الشهاده ونقل عن ضبط الامام التتوى فى تحرير التبيين في باب الاذان
 انه بضم الهمزة وكسر اللام (قوله) ويؤقر قرأته بفتح الهمزة واللام

الهى سائق لى العقل باختبارهم المحذور الى مستحقين للتفريق لىستاقود بلهم الى انهم المطلق الذى اعنى ما يكون خيرا
 والقباح الى كل شئ وهو السعادة الابدية والقرب الى خالق البرية انتهى ابن قاسم على ابن حجر (قوله وشريعة) كان الشريعة
 مشرعة لما وهى مورد الشارة انتهى مختار (قوله أى الله) هذا قد يقتضى التفاريق والابغ والام وتفسير الشارح بما ذكره
 فيما يقتضى عدم انبعاثها اذا اذاع الام ٢٢ الهى بالغاية الشى وهو حقيقة النهاية ثم ما ذكر من التعبير باسم التفضل يقتضى

ابن النهاية والقام اكل منها
 افراد بعضها اقوى من بعض وهو
 ضرر لان نهاية الشى وقوله
 لاتفاق فيها الهم الا ان يقال
 ايراد انعام والنهاية ما يقرب منها
 (قوله قصد بذلك) أى بقوله اجد
 ابلغ حاله (قوله الهى عليه)
 اهل الحق من شوب الصفات
 الذاتية وغيرها (قوله ورعاية) مع
 فيه الشارح فى شرح جميع الجوامع
 ولا حاجة اليه خالان ابلغ الحمد
 الذى ذكره المصنف لى يكون
 الا كذلك اذ لو جدها لم يكن
 ابلغ (قوله وهو ابلغ) أى اجد
 الخ (قوله ورعاية) الالبية فيه
 سابقه (قوله وهى التناعلية)
 أى قوله الحمد لله الخ (قوله على
 جهة الاجال) أى باعتبار
 ما يلقى بالصف ومعلوم انه دون
 ما يمكن من الانبياء والاجال (قوله الجلاله) كمقامات السلب مثل ليس كنه شى والجلاله كونهه بكونه غفور وارحيم الى
 غير ذلك (قوله وان الحمد) اسمية (قوله الحمد) فعلية وهذا ظاهر ان جعل قوله الحمد لله مستقاة من قوله ان الحمد لله بكرر
 الهمزة مستقاة اما اذ قرئ ان الحمد لله الهمزة تدبر الام على معنى تحمده لانه مستحق الحمد فى جهة واحدة (قوله أى
 اعلم) هل هو وضع الهمزة وكسر الام كما هو المناسب لمعنى الشهاده ام لا انتهى ابن قاسم على ابن حجر جرحه الله لكن ضبطه بعض
 من كتب على خطبة المنهاج بضم الهمزة كما اشار الى انه قد عساه بلفظ ابن قاسم ايضا حيث قال قال الشهاب الابنطلى فى ضبطه
 على الخطبة معناها هذا علم ذلك بلى وايشه الى فاعدا به الانشمال لتفقهه وكذا سواد كرو الترتيب ان انتهى فقوله
 وايته بلى ظاهر فى انه بضم الهمزة وهو المناسب لمعنى الشهاده ونقل عن ضبط الامام التتوى فى تحرير التبيين في باب الاذان
 انه بضم الهمزة وكسر اللام (قوله) ويؤقر قرأته بفتح الهمزة واللام

(قوله والرسول باعتبار ان الملائكة) أي باعتبار انه يمد بطلان عن الملائكة (قوله هو مذهب أهل السنة) أي أقبلته على وجه
الخلق وقدمهم هذا ان فيه مخالفة ٢٤ في ذلك وساقى عن الرازي الاجماع على انه مفضل على جميع العالمين (قوله)

على الأقل المشهور والرسول باعتبار الملائكة اعلم من النسي ان يكون من الملائكة
والشروط في التزليل اقله يصلي عن الملائكة رسلا ومن الناس من يؤخفن كلام المنصف
تفضله على جميع الخلق الانبياء والملائكة وقدمهم لانه حذف الفضل عليه وحذف
المعمول يؤذن العموم وهو مذهب أهل السنة قالوا ان النوع الانساني افضل من نوع
الملائكة وان خواص بني آدم وهم الانبياء افضل من خواص الملائكة وهم الرسل منهم
وان هو اتم من آدم وهم الاقضية الاواباء افضل من عوام الملائكة كالساجدين منهم قال
نعم على كتم خرافة اخترجت الناس وقال تعالى وما لنا نلنا الارض اهلها وفي بعض
الناسد ولآدم ويؤخفن عنه تفضله على آدم ايضا بطريق الاول لان افضل الانبياء
والرسل ان اولوا العزم وهم نوح وابراهيم وموسى وعيسى ومحمد صلى الله عليه وسلم وقيل
ان افضل الانبياء بعد نبينا آدم وعليه قد يؤخذ تفضله عليهم من قوله صلى الله عليه وسلم
انا سيد الناس يوم القيامة ونص يوم القيامة بالذرة كقولهم لكل احد بلا منازعة كقوله
تعالى لمن الملك اليوم لله وقوله صلى الله عليه وسلم آدم ومن دونه تحت اوائى وقوله صلى الله
عليه وسلم في خبر الترمذي وانا اكرم الاولين والاخرين على الله ولا نذر نوع الا دى
افضل الملائكة فهو صلى الله عليه وسلم افضلهم وقس على الرازي الاجماع على انه مفضل
على جميع العالمين واما قوله صلى الله عليه وسلم لا تشبهوا بين الانبياء وقوله لا تشبهوا في
يونس بن مرقا وقوله ما فاجب ان يسمي عن تفضيل يؤدى الى تنقص بعضهم فان ذلك
كفر او عن تفضيل في نفس النبوة التي لا تتفاوت في ذات الانبياء المتفاوتين بالخصائص
وقد قال تعالى فضلنا بعضهم على بعض منهم من كام الله ورفع بعضهم درجات وانتهى عن
ذلك تأديوا واضحا وانتهى عنه قبل علمه بأنه افضل الملائكة ولهذا المانع قال اناسد وله آدم
ولا نذر وقد سنا ترتيبا الى العز في الافضلية في شرح الباب والانباء مائة ألف
واربعة وعشرون ألفا واختلف في عدد الرسل منهم فقيل ثلاثمائة واربعة عشر وقيل
ثلاثة عشر واحققا سيم ثانيا بل الكبر لثلاثة واربعة عشر اذ في ثلاث مائة لان
الحرف المشدد يحرفين ولقطة سيم ثلاثة احرف لخطها ما اقتضى سبعون واخذ دال
بخمسة وثلاثين ولقطة سيم ثمانية في اسمه الصكر م إشارة الى ان جميع الكالات
الموجودة في المرسلين موجودة فيه وزائدة واحد على القول بلهم ثلاثمائة وثلاثة عشر
وذكر ان القسم في خبر داود والترمذي كل خطبة قاس فتح انشهدني كائدا الجذمه أي
القلبة البركة وتطابق البدا جذمه على التي ذهب اصابعها دون الكفا ومعه تشبه
مالا تشبهه في من الخلب باليد التي فقدت اصابعها مع كمال ادونه فلا يشترط صاحبها
على التوصل بها الى التحصيل بما حوله فاطلاق القطع على مائة كرتيبيع بليغ واستعانة
على القوانين لعلها البيان فيما حدث فيه اداة التشبيه وجعل التشبيه يشترع من التشبيه

كالساجدين منهم) أي الملائكة
(قوله قوله تعالى لمن الملك اليوم
الله) ظاهره انه يقول ذلك في يوم
القيامة بصياغة البدور والساخرة
لصها ثم ياتي ملك الموت الى الجبار
فيقول أي رب قد مات جله
العرض فيقول وهو اعلم مني في
فيقول بقت انت الهى الذي
لا تخون وبقيتا يا فيقول انت خلق
من خلقى خلقك لما ريت فتفوت
فاذا لم يبق الا الله الواحد الاحد
طوى الجاه والارض كلوى
المعجل للكتب وقال الملبار
لمن الملك اليوم ثلاث مرات فلم
يجيبه احد فذيق لنفسه
الواحد القهار انتهى (قوله)
آدم ومن دونه) أي وحده
(قوله نادى يا داود) يظهر هذا
الحوار بالقصة لقوله لا تفعلوا
بين الانبياء وانما يظهر على قوله
لا تفعلوا في على يونس (قوله)
وقد سنا ترتيبا الى العز في شرح
العياب) وعبدته والاربعين
ترتيب افضلية الى العز بعد
تبيينه عليه وعليهم افضل الصلاة
والسلام تقدم ابراهيم ثم موسى
ثم عيسى ثم نوح انتهى وقد اشار
الى هذا الترتيب قول بعضهم
محمد ابراهيم موسى كلمه

فمضى فنوح هم اولوا العزم فاعلم
(قوله فقبل ثلاثا) عبارة ابراهيم خسة عشر واقتصر على ذلك انتهى

أولها التماسها الأول) هو قوله (خلافاً للأخيه على ما ذكره مسلم) قوله (استأذنتهم فقال) فبيان الإتيانها بطالب على طلب العلم أو التماسه وقتما يشاء لا يقتضي طلبه على كل أمر فكان الأول الاستئذان لا بد من أن يأمره لا بد منه بمدة المدة والمصلحة في قوله (فمجموعين) في تركه. الآن يقال أن ذلك الواجب كان في سبيلها فبما لم يرض بها أو أكتفى بالتمسك بها أو أملا على كل من لا يقتضي طلبه على خلاف الأخيه قوله (ومنهم من لم يرض عن دعائها) أي أنها لا يمكنه دعائها أو كسبها لغيره ثم يرضى ما ينجزه أو على حاله في الدعوات أو بجانها وتقتل عن شرح المسئلة قال ابن حجر أنها من الدعوات التي لا بد منها في بعض الأحيان فلو أنها أهدأ من غيرها في بعض الأحيان قال ابن حجر أنها من الدعوات التي لا بد منها في بعض الأحيان فلو أنها أهدأ من غيرها في بعض الأحيان قال ابن حجر أنها من الدعوات التي لا بد منها في بعض الأحيان

ويزعج من جوابه من محمد
الافراد في الشهد ان الموالاة
بينهما لا اشتراط ولا تقيض فيه
افترقوا فليراجع (قوله السلام
عليك ايها النبي) ظاهر هذا
الجواب انه لا يكون تقديم السلام
على الصلاة كما يقول ابي الهيثم
وسئل عن سيدنا محمد واولاده
ظاهر قوله تعالى يا ايها الذين امنوا
صاوبوا وسلموا تسليما حيث
عطف السلام بالواو والدة العطف
مطلقا لجمع غير راجع (قوله وهو
الى الترافد اقرب) قال ابن تيمس
من على من يجزم بغيره واللعان
اتفا التقيض لا يحصل مجدا
لا وقرعة مثلا كتمل المباحث
والجد فوق ذلك كالضاد وهو
الهمة في العبادات وغير ذلك
(قوله عبيد القادر الراوي)
فلهذا خطب القضاة في عبادته

السوطي ان رها بالقضية والبعض بلدها جامعة وفي سنة اثنى عشر المائتين اقبل على
 رها بالقضية فقبب اليها ثلاثة كرم ليس فيهم عبد القادر ومن قاعدته انه اذا عين رجلا على قضاء
 الاخرى فيكون عبد القادر راها في البعث ١٥ وفي القاموس رها كعدي يد ومنها عبد القادر (قوله اول اقبل) اي انه
 اودى اي أشبهه بالصواب اي اقرب الحق من جهة الفخ (قوله ويجمع منه اي الاول (قوله ويجمع منها) يتأمل هذا الجمع
 بالسنه يعقوب قال ليس من العرب ويجمع قوله ومنها بالنسبة الى القدا ان كان يقال اول من نطق بها من قبله كذا كتب
 في نسخة كذا سرب ومن قبيح كذا صبيان وذا عين القول اول من نطق بها وادناه لم يثبت منه فكيف يعقوبه وفصل
 الخطاب الذي اوتيه هو فصل الخصومة او غيرها بكذا مستعمل في جميع القرائن ان سرب قرا لا سيما ما بهاشي ١٦ رجه الله على
 ان يعقوب كان متقدما على مرسى وادوا غما وجدده وقت موسى زمن طول فكيف يكون اول من نطق بها على الاطلاق

قوله (رسمها القائم) أي ذاتها (قوله اللازم للشرط غالباً) فبما قال حسن بن علي من الغلبة أن الله إنما ينصف في الخلق
أرواحه تنصف فإن أراد الشرط المطلق فهو منقسم إلى حالين وإلى ما يتبعه وإن أراد أحد قسميه وهو ما يصلح للبشرية إلا أن الله لا
لازمة القابل هي منقسمته وإن أراد القسم الآخر وهو الأصيل فبما قال في الغلبة بعد ما علمنا غالباً من تعدد واحدتها في حق قوله
من جعل الحسنات التي يشكرها من ربه وقدمت الغلبة حينئذ الآن غالباً كانت البهائم التي تنصب فيها القاءاً أكبر من
التي لا تنصب فيها مع أخلاق الغلبة عليها باعتبار ما وقعها فإن الأكثر غالباً هذا واستشكل ما اقتضاه كلامه من
أن ما يجب القاءه في جوابها إذا ما وقع الشرط لا ينصف في جوابها غالباً ما يعنى أن معنى قوله لزمتها القاءاً إنما وإن قوله غالباً قد
في قوله اللازم للشرط فقط ويكون ما قرأه يقتضي الله ويمنها وبين أصلها وأجيب بأن ما لمالكه راحة عن حق من الأصل
فما سجدت فتقر بها بالإنسان لا كذا في الشرط (قوله لصوق الاسم اللازم) أي معنى أن المبدأ لا يكون إلا اسماً وهو غير
المصوب بما فإن المراد منه أن لا يقبل بين أواخر بين الاسم فصار في نفسه مباحة (قوله عند غيره) ولا يشك عليه أنه يأنه حينئذ
الجمع بين الموصوف والموصوف ما صار ح به بعضهم بأن استأخ ذلك ما عرفت النقط لا في التقدير (قوله ومنه) فليعلم بالاضافة
هذا منهم دليل على جواز تصرفها ٤٦

المصوب لا يتصور ضرورة المرفوع
وقوله مرفوعة يحتمل أنه يراد به
انها مبنية على الضم فيوافق
ما هو المقرر على كلامه من أنه إذا
حذف المضاف إليه ونوى
معناه بقيت على الضم وانريد
الرفع الذي هو أحد أنواع
الاعراب فيكون ذكر وجه
غير لوجوده الأربعة المشهورة
في كلامهم وبعبارة ابن حجر
أما بعد الباقى على الضم لم حذف المضاف إليه ونسبته معناه انتهى وكتب عليه ابن قاسم قوله الباقى
على الضم الخ ووقع أي بعد فنزول عن عدمية ثبوت شيء فالرفع على أصل المبدأ يكرى قال الشيخ تالفي شرح التوضيح
وقال المحقق وإنما يبين أي قبل وبعد على الضم إذا كان المضاف إليه معرفة أم لا إذا كان نكرة فأنما يعبران سواء
نوعه معناه أو لا ه ومتفق كذا الاستدراك يكرى وشرح العياض الشارح اه ولم يبين وجه الفرق بين كون المضاف إليه
معرفة وكونه نكرة ولهذا إذا كان المضاف إليه معرفة كان معينا وهو رزقي فكان بعد شيئا ما في الحروف في الاحتياج
إلى الجزئية وهو من معاني الحروف وإن كان نكرة فهو اسم فخر وشائع وهو كل ففقت مشابهاه في الحروف فيقي على الأصل
في الأسماء من الأعراب هذا وتقل شيئا الغنبي في شرح الشعرانية الرفع عن ابن المقفع قال وهو يحتاج إلى التوجيه وقد
وجعل بعض الشايعين أنها ليست بمتدا ولا تفوض نظري ذكر الشيخ القهامة الشهاب ابن حجر عن بعض الشايعين أنها فاعل بالفعل
مخدوف أي مما يمكن بعد أي هو جليد وهو قريب فظهر اه وقوله أنها فاعل أي حقيقة وقوله أي وجدته فيك وبذلك
وهو مني للفاعل (قوله يفتح أوله) أي مصدرها وضع أي أسما وفي المختار للشيخ بسكون الفين وضعها ويضع الشيخ
وسكون الفين وضعها فاصرات أربع لغات والجمع اشتغال وشغلهم باب طمع ولا تغفل أشغله لأنهم الفقريشة اه بصرف
وفي القاموس واشغله فمجيده أوله اه وأوردته اه

او
على الضم الخ ووقع أي بعد فنزول عن عدمية ثبوت شيء فالرفع على أصل المبدأ يكرى قال الشيخ تالفي شرح التوضيح
وقال المحقق وإنما يبين أي قبل وبعد على الضم إذا كان المضاف إليه معرفة أم لا إذا كان نكرة فأنما يعبران سواء
نوعه معناه أو لا ه ومتفق كذا الاستدراك يكرى وشرح العياض الشارح اه ولم يبين وجه الفرق بين كون المضاف إليه
معرفة وكونه نكرة ولهذا إذا كان المضاف إليه معرفة كان معينا وهو رزقي فكان بعد شيئا ما في الحروف في الاحتياج
إلى الجزئية وهو من معاني الحروف وإن كان نكرة فهو اسم فخر وشائع وهو كل ففقت مشابهاه في الحروف فيقي على الأصل
في الأسماء من الأعراب هذا وتقل شيئا الغنبي في شرح الشعرانية الرفع عن ابن المقفع قال وهو يحتاج إلى التوجيه وقد
وجعل بعض الشايعين أنها ليست بمتدا ولا تفوض نظري ذكر الشيخ القهامة الشهاب ابن حجر عن بعض الشايعين أنها فاعل بالفعل
مخدوف أي مما يمكن بعد أي هو جليد وهو قريب فظهر اه وقوله أنها فاعل أي حقيقة وقوله أي وجدته فيك وبذلك
وهو مني للفاعل (قوله يفتح أوله) أي مصدرها وضع أي أسما وفي المختار للشيخ بسكون الفين وضعها ويضع الشيخ
وسكون الفين وضعها فاصرات أربع لغات والجمع اشتغال وشغلهم باب طمع ولا تغفل أشغله لأنهم الفقريشة اه بصرف
وفي القاموس واشغله فمجيده أوله اه وأوردته اه

قوله أو لم يخالج دعوه وشعر أو لم يخالج بالعلم وما دبتهم على ذلك أحياء وقلم السويحي هذه الاصل مع المذهب
 اذا ما بين آدم لم يدرى عليه من خيال غير شعر علمي منها وذا الفصل وغرس القبل والبذر في
 ورواية يصف ورايا قفر وخبر البقر أو براه خبر وعطاف في بيت يابى السدأ مشا نخل ذكر
 وتعلم القرآن كريم نخذه من آيات بصور له ولله اعلمها كذلك وذا ما بينا هنا كذلك في حادثة
 والافكر وما ذكره المصطفى الحديث بان يحصل تعليم القرآن من العلم الذي يتبعه وما عدا من الصدق الحار فيكون
 يعلم ان ما جاز من الانوار وخرجه من الانوار وغرسه من الانوار ولو ملكه ولم يقفه والمحض الذي فيه أو اشتراه
 مثلاً ما من عنه ورايه بقصد الجاهل في سبل آثاره من تعدى نفعه للمسلمين باقية كفاها الوقت وقد يقال فيه انه عدا
 أحدهم وقد يقال انه جعل بناء البيت للقريب وبناءه لذكر ٢٧ واحدا انظر انكونه بناء فلا ينافي قوله

الها عشرة (قوله فضل العالم
 على العبد كفضلي الخ) الظاهر
 ان الحق فضل كل عالم على
 كل عابد وقوله أدناكم الضعيف
 فيه راجع لاصحابه صلى الله
 عليه وسلم أو لامة (أقول)
 وهذا هو الابطح لعظم التفاوت
 بين أدنى الصليبة وأدنى الامة
 (قوله وما الطالب العلم عاين)
 أي من أعماله كلها لعدم
 تروجهما عن الشرع مع قبحه
 يتقلم الشريعة (قوله وعزفه
 الرازي) أي العلم (قوله بأنه
 حكم الذهن الجانم) أي
 الدوراك الحاصل في الذهن الخ
 (قوله الطابق لموجب) أي لموجب
 أوجب ذلك (قوله أو العلم

أو لم يخالج دعوه وشعر التمدى وقصر فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم وشعر
 ابن حبان والحاكم في مصيصة ان الملائكة تنزع اجسدها رضا الطالب العلم ما ينسج
 ولان الطاعات مقر ومقوده والفرص افضل من التدوير والاستغفار بالعلم
 لانه اعلم من عين وكما في عز وجل ازي بانه حكم الذهن الجانم الطابق لموجب
 والسيد شرح الواضحة انه مقفه فاقته جعل متعلقة بشي وجب تلك الصفة ايها العابد
 حكوت على الامم المتعلق بخبر لا يستعمل ذلك المتعلق بقبض ذلك الضيق والام في العلم
 الحسن او العهد الذي وهو الفقه المتقدم في قوله مقفه أو العلم الشرعي الصادق
 بالتفسير والحديث والفقه المتقدم في قوله الذين أو لاستغراق افراد العلم المشروع أي
 الذي يسوغ تعلمه شرعا قال بعضهم وعده تزيد على المائة ولا يكره عليه يدخل فيه
 معرفة الله تعالى وقهرها ما لا يدمن تقدسه لانه افضل مطلقا لانه جعل من الطاعات
 افضل ويجعل الاستغفار بالعلم أو كون الجهد افضل لا يضره كون بعضها افضل مطلقا
 (ومن اولى ما انقضى فيه نفاس الاوقات) وهو العبادات شبه مثل الاوقات بها
 بصرف المال في وجودها لغو المحي بالانفاق فأطلق عليه لفظ الانفاق مجازا ووصف
 الاوقات بالفاسدة لانه لا يمكن تعويض ما يقوت منها بعبادة والنفس ما يرغب فيه
 واذن اليها مقفه الصبح ويصح أن يكون من اضافه الاخص كحسب
 الجلسع ويجوز ان تكون اضافته بيانية لان الاضافة البيانية على تقدير من البيانية

الشرعي) انقص على هذا المحل (قوله قال بعضهم وعده أي العلم المشروع (قوله تزيد على المائة) غير ما جاز هذا الاعتبار لا يبين
 ما هو المشهور شيئا كما بال افقه مثلا لجميع أنواع كل منها مسمى باسم عند من اعتبره بذلك احد (قوله ولا يكره عليه) أي
 على كون الامم للاستغفار الخ (قوله لانه افضل) علمه لا يذ (قوله افضل مطلقا) أي من جميع ما عدا (قوله لانه جعل) علمه
 لا يكره (قوله لفظ الانفاق مجازا) أي علاقته المشابهة فهو استعاره بعبادة جميع (قوله ما يقوت منها بعبادة) أي انا الذي
 فان مشقولا بعبادة فلا يطلب تعويضه كذا فافه غيره وكان الاولى أن يقول بل فلاح فمشت حتى يطلب تعويضه الخ
 (قوله واذن اليها مقفه الصبح) الصبح بين مهملة محكي الكلام على قدر متوازاة فالطاعات موازية للاوقات وهذا
 منه جواب عن سؤال قد تقدمه انفا منة للاوقات وقال لانضاف الصفة الى موصوفها لان الصفة يجب أن تكون
 متأخرة عن الموصوف فلا واغت الى الموصوف كانت متقدمة عليه وهذا خلف وتقدير الجواب أن الحمل على مثل ذلك
 رعاية الصبح اء يكرى وفي الصباح بصحة الجملة بصحان باب تنوع

(قوله والكل يمكن هنا) بعلية فيكون بعض الأوقات غير تنبئ (قوله وقد التفتيح هنا) أي لا لتكثير وفي الشيخ غير أنه لم يسمع
 التصديق له رحمه الله (أقول) وقد يقال لا حاجة إليه لاستفادة من قوله أكثر وجعلها لتكثيره المعنى وكذا كتابا أصحبا
 وهو غير مراد (قوله كذا أصحبا) أي مجموعهم لا كل فرد منهم اه الشيخ عمدة (قوله وفي نصف) هو الخروخ عن
 الطريق الظاهر (قوله والفرق لائح) أي وهو أن اليوم ظرف بخلاف التصنيف (قوله والى كذا) أي كذا (قوله) عطف قسم (قوله
 في القصة) إشارة إلى أن هذا مراده فكأن ينفي ذكره اه يكرى (قوله وله فإعال الشافعي) أي تكون العصة عبارة عن
 الاجتماع في اتباع الخ (قوله وبالتصريح ما قل لفظه وكمرعنه) ٢٨ أي في الغالب والباقي تكون المعاني غلبة

كالألقاظ (قوله والاصل) أي
 المراد من العبارة لأنه كالمسقة
 في الأصل ثم ما يدل وفي ابن
 قاسم على ابن حجر قوله أنه يدل
 اشغال الخ أو يدل كل على حذف
 مضاف أي من تصنيف الخ وفي
 كونه لا إشكال نظر لأن يدل
 الاشتغال يحتاج إلى ضمير فالوجه
 أنه يدل كل على حذف مضاف
 أن لم يزل القول بالتصنيف بالمصنف
 اه يجوز وجهه الله (قوله وفيه
 أن لم يجعل الخ) يجب بحذف
 المضاف أي من تصنيف المبسوطات
 الخ (قوله وأتقن مختصر الحرر)
 أي من المختصرات المذكورة
 اه الشيخ عمدة (قوله إلى رافع
 ابن خديج المصملي) نص
 رافع وفي الأصابع لا يجزم بمانته
 مع تلبس كثير رافع بن خديج
 ابن رافع أبو عبد الله عرض على
 النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر
 فاستصفه وأجازه يوم أحد

نخرج ويشهد ما به ١٢٠ وقد ثبت أن ابن عمر على عليه فكانت رافعة آثاره سنة ٢٠٠ قدم ابن عمر المدينة
 تحت قسطنطين عليه اه (قوله وتكتمه المصنف الرافعي) قال ابن حجر في الرافعي سنة ثلاث أو أربع وعشرين وسنة ثمانين
 وستين سنة رفة كرامات منها أن شجرة عيب أضافته لفقده ما يبرسه وقت التصديق ورواه الأصفهاني في رافعة بنو سبع سنين
 بغير من قرئ حديثه ومات بها سنة ست وسبعين وسقاة عن خصوص أربعين سنة ١٢٠ رحمه الله (قوله بأبي القاسم) الظاهر
 قوله بأبي القاسم بالالف والألام أن التكنية يأتي قاسم لا تحريم فلا راجع (قوله بآبى في نفسه) أي التزوي (قوله ولكن
 المذهب) من كلام رحمه الله (قوله التحريم مطلقا) أي هو أن كانا محمد وال في زنته صلى الله عليه وسلم أم لا

(قوله فيكون الاشم) نسبة عليهم هذه اجماعه. وهو ظاهر لما حوجه به وجه الله تعالى. لكن قال ابن جرير في الاخيرين
 المتعبد المقرر في الاصول ان العبرة بعبود القطع في لا يتصنعوا يكتفي لا بغيره من السبب ثم صرح في بعض نصوصه
 يسكن يكتفي ومن الكافي يكتفي فلا يتصنع باسمي ودون صرح في الاخيرين لان يحملان الاشم في الاصل فقدم اه (قوله في
 التصفات) جميع حقيقة وتخصيص المسائل اسماها بالادلة والتدقيق اسماها بالادلة فادلة اخرى اه (قوله في
 اذا لازم للاسراف) او المراد هنا الاسراف العرفي كما اشار اليه تعالى في السور قوله الكثرة تدون جميع الصفات (قوله في عدم
 خبرنا عن عمرة (قوله فيه) أي فيما ذهب اليه من الاحكام (قوله في عدم) ٢٩

بسكونها) زاد ابن جرير في
 الامم على انهم طلبوا الحجة
 معاليه اه وقضية ان الامم
 على غير ما ظن لا يسمي رغبة وله
 غير مراد ففي الغشاد رغب فيه
 أماده وبه طريق وبغية ايضا
 واو قبحه منه وظهروا رغبته
 لم يرد وقال رغبة ورغبا وارغب
 فيه ايضا اه فاحسبه ابن جرير
 له ان المراد بالرغبة هنا (قوله
 أولكل من سابقه) أي التقى
 وغيره (قوله وقد اقرهم منصفه
 ربه الله ان يضر الخ) ه (تنبه)
 ما فهمه كلامه من جواز النقل
 من الكتب الصغيرة ونسبة ما فيها
 لكونها مجمع عليه وان لم نقل
 سند الناقل ونقلها نعم النقل
 من نسخة كتاب لا يجوز الا ان
 نقل بعضها أو تعددت تعددا
 ينقل على الفن جمعها أو رأى
 نقلها مستقلا وهو خبر فتن
 يورث السقط والتصرف فتن

وضعت لئلا نأشهرهم بغير ما لا يصح ذلك لان انتهى لا يشمله ولما حجه كما اشترطوا التلقيب
 بنحو الاشم لذلك (وجه انه في الصفات) الكثرة في العلم والتدقيقات الغيرة في
 الدين اذا لازم للاسراف فانقطع ما قيل ان جمع السلامة على مذهب يسويه
 وليس فيه كبر معوج فلو عدل الى جميع الكثرة لكانت نسب (وهو) أي المهرور (كثير
 الضو) خرج فاشتهر وهي ما ساقدم على غيره (عدة في تحقيق المذهب) أي ما ذهب
 اليه السابق واصحابه في الاستحكام في المسائل عجايز عن مكان المذهب ثم صرح حقيقة
 عرفته وفيه واطلاق المذهب على المسائل المتداولة مقتصر افها على ما به الفتوى كما هنا
 من باب اطلاق الشيء على ركنه العظيم لانها الاهم لاهمها بالنسبة الى غيرها (مجرد
 المعنى وغيره) كالقاضي والمدرس (من اول الرغبات) أي اصحابها وهي يفتح العين
 جمع رغبة يسكونها وهو بيان لغيره في أولكل من سابقه (وقد اقرهم منصفه) ربه الله ان
 يضر في مسائل الخلاف (على ما صرحه منصفه) أي اكرهم فيها لان نقل
 المذهب من باب الرواية فيرجح الكثرة عند استنوا الادلة ويطلق النص على المقول
 في المستطاع كما هنا وعلى اقل دليل كقولهم لا بد لاجماع من نص وعلى القطع الصريح
 الذي لا يحتمل التأويل (ووفى) بالتصنيف والتشديد (ما اقرمه) واعترض على المصنف
 بأنه كثير ما يفتد على المهرور بأنه لا كثرين وعلى الرافعي بأنه يجوز في المهرور
 بنين ويكون بينا الامام لا غيره كما يستفاد عليه وأجيب عنه بأنه وفي بصيب ما اطلع
 عليه فلا ينافي ذلك استدراكه التصحيح عليه في المواضع الاتية وبأنه في غالبها والمقام
 مقام المبالغة قول القليل جدا من اهل السدم وبأنه يجوز في المهرور بنين بما لا يلام وغيره
 لكثرة كالتشديد لما اطلقه وقد اهل حيث لو عرض عليهم ليقاوه لكونه مرادهم من
 الاطلاق وقد حكى عن بعض صانفي السبكي انه قاله من فهم من الرافعي انه لا يضر الا
 على ما عليه المصنف فقد اخطأ فهمه فانه انما قال في خطبة المهرور انه ناص على ما عليه

استحقاقه قال وحديث كذا الوضوء ومن جواز اذاعة الحق ابراء في كتاب معتقده تفصيل لا بد منه ودل عليه كلام المجموع
 وغيره وهو ان الكتب المتقدمة على الشيعة لا يعتد منها الا بعد عزها بالنقص والتصر حتى يغلب على الظن انه المذهب ولا
 يفتقر لتتابع كتب متعدد دعى الى حكم واحد فان هذه الكثرة قد تنسب الى واحد اذ يرى اصحاب الغشاد لا الشيخ المجلد
 كثرهم لا يفترون ويؤمنون الا على طريقته غالباً وان خالفتم سائر الاصحاب متعين بركبهم هذا كما في حكمه يرتض من
 الشيطان أو أحدهما أو الاثنى اطلق عليه محققو التائرين الى آخر ما طاله ابن جرير رحمه الله فراجع (قوله على ما صرحه)
 أي ما رجه عمرة (قوله بأنه وفي بصيب ما اطلع عليه) يفتح السين وفي الغشاد يمكن حمل بصيب ذلك بالفتح أي على قتله وبه دمه

(قوله من التوراة) - يان لما (قوله واهم المطاوبات) - اجل هو ويصح كونها المتدينا لما على السامع وتنتجها على
 البصير ذلك والتنويع اشارة الى ان معرفة الرائج من عيان الاعم بالنسبة لمن يريد الاطاعة للدارك وهي الاعم بان يريد
 مجر الانشاء والاصل اه ابن حجر ٢٠٠ وجه الله (قوله اى مقدار المحرر) هذا تفسير مرادوا لا فاعلم كافي بان

المعظم من الوجوه والاقاويل ولم يقل اه لا ينص الاعم ذلك (وهو) اى اما التزمه (عن
 اهم) المطاوبات (ار) هو (اهم المطاوبات) لطالب الفقه من الوقوف على الصريح من
 اختلاف في مسائله ثم شرع في كروجه اختصاصه فقال (لكن في حجه) اى مقدار
 المحرر (كبر عن حفظ اكثر اهل العصر) اى زمانه الراغبين في حفظ مختصر في الفقه
 (الابيض اهل النبايات) منهم فلا يكون اى يقتلهم عليه حفظه فلا يستقامت لانه
 استغنى من الاكثر بعض اهل النبايات واما الاقلون فلم يدخلهم في كلامه لاف المستغنى
 ولا في المستغنى منه ويصح كونه منقطعاً بان يكون استغنى بعض اهل النبايات من الاقلين
 (فرأيت باختصاره) بان لا يثبت شيء من مقاصد من الراى في الامور واما ما ظهر في
 ان المصلحة فيه (في نحو نصف حجه) هو صادق بما رجع في الخارج من الزيادة على النصف
 يسير فان قوله الذي يطلق على ما سواه ما ظاهره من زيادة نقص والنصف مثل النون
 ويقال فيه نصف يفتح آؤه وزيادة قبل آخره (السهل - فقلت) اى المختصر على من
 يرغب في حفظ مختصر قال الخليل بن احمد الكتاب مختصر ليعطى ويحل لغيرهم
 والاختصار محذور شرعاً قال صلى الله عليه وسلم ائتيت بجموع الكلم واختصر
 الكلام اختصاراً (مع) اى مع هذا ذلك المختصر بما ارضاه الله ان شاء الله تعالى
 في اثنته وبذلك قرب من ثلاثة اربع اصله كعما قبل (من التفائس المتجدات) اى
 الشخصيات يان لما سواه اعلمت موصولاً اسمياً وتكررت موصوفة (منها) الضمير
 لتفائس اولها في قوله ما ضمه واعتبر المعنى والحاصل ان الضمير لبيان اراءه بين
 (التنبيه على قيود) جمع قيد وهو في الاصطلاح ما يوجب منع او بيان وقوع (و
 بعض المسائل) بان تذكرتها (هى من الاصل محذوفات) بالجهة اعلمت وكذا كتها
 يذكرها في المبسوطات والتنبيه اعلام تفصيل ما تقدم اجمالاً فيجب له والمائل جمع
 مسئلة وهي مطلوب خبري يعبر عليه في ذلك العلم ان كان كدياً (وبها مواضع
 بسيرة) فهو تحسين موصفاً (ذكرها في المحرر على خلاف المختار في المذهب) الا في ذكره
 فيها مصححاً (كاستراها ان شاء الله تعالى) في خلافه اقل قاله الاول (واضحات) بان ابي
 فيها ان المختار في المذهب خلاف ما فيه نصار حاصل كلامه ومنها ذكر المختار في المذهب
 في مواضع بسيرة ذكرها في المحرر على خلافه (ومنها ابدال ما كان من الفاظه غريباً
 اى غير ما لوقا الاستعمال ولا يعترض عليه بقوله في المراجعة ما يذره لانه قومه
 في السنة السلف والخلف اخرجها عن الغرابية (وموصها) اى مرقعها في الوهم اى

جبرهم التي التالى من الارض
 اه وفي المختار جمع التي حمله
 يقال ليس لرقعه حى تتو
 وصارة المختار في سائر قوائمه
 ارتفع وباه قطع وخضع اه
 فقوله من الارض اى يبعد بل
 المراد بهم التي التالى منه (قوله)
 بان يكون استغنى بعض الخ
 الاول ان يقول بان يكون
 البعض الذي استغنى من الاقل
 او نفس الاقل (قوله واختصر
 الكلام الخ) اى جعل له القدرة
 على اختصار الكلام (قوله مع
 ما الخ) فبه دلالة على سبق الخطبة
 عمية (قوله واما جعلت موصولاً)
 اى ان فرض ان المصنف لاحظ
 تفائس خصوصية يرضيها
 وموصوفة ان لاحظ انه يضم
 ما يبعد حسناً حين التأليف
 (قوله التنبيه) قال ابن حجر من
 التبع يضم فسكون وهي الفلطة
 اه والمراد هنا توقيف الناظر فيه
 على تلك القيود وفي المختار فيه
 الرجل شرف واشهر وباه طرف
 ثم قال ونبهه اى بضاعى التي وقفه
 عليه فتنبهه هو عليه اه (قوله او
 يان واقع) وهذا هو الاصل في
 انصود كما قاله السعدى التفائس

(قوله محذوفات) يرجع لقوله من الاصل عمية (قوله في المبسوطات) اى او لغيره اه عمية (قوله) الذين
 واتقنه اعلام) هذا تعريف للتنبيه في سدها لا بالنظر الى الكلام فيه فانه شامع في ذلك (قوله ان كان كدياً) اما اذا كان
 يذهب فلا يفتاهم عليه برهان (قوله ومنهم مواضع) عطف على قوله منها التنبيه اه عمية (قوله فصار اصل كلامه) اى التوروى

(قوله أي الأصناف) تفسير للأبدال وأخرى لسط البديل اه عمرة (قوله ما وضعه وأحضره) فتيته أن الأول فيه اشتراح
 اه عمرة (قوله بصانوات) الباطنية صانوات إمامية وأهلانية اه عمرة (قوله إن الباطن الباطن) أي مع ما كان
 من باده كالتبديل والاستبدال الجليل اشتقاقاً للتبديل (قوله مطلقاً) ٢١
 غرضه ألا (قوله) كيف
 الاستبدال (التبديل) أي مطلقاً
 على ما هو القاهر من المعنوية
 ويحتمل أن المنزاع من قوله كما
 في الاستبدال الخ أن فيه جعل
 التفاضل الذي في التبديل
 قد تدخل على المأخوذ أن يكون
 مع المأخوذ والقرون غيرها
 وفي المأخوذ أن كان معهما
 غيرها وعما يشيع الإسلام على
 أئمة الحديث في العلم ما نصه
 قالوا داخل على القول تشيعاً
 للأبدال بالتبديل والافه وخلاف
 ما طه أئمة الفقه من أنهم انما
 تدخل على المأخوذ في الأبدال
 كالتبديل وعلى القول في
 الاستبدال والتبديل أن لم يذكر
 مع المأخوذ والمأخوذ غيرها في
 الأربعة اه وفي ابن جرير ما نصه
 وأدخل الباطن حيز الأبدال على
 المأخوذ وفي حيز التبديل
 والاستبدال على القول هو
 القصص اه وقصدته أنه يجوز
 دخوله على كل على المأخوذ
 والتبديل والفرقة بينهما بالنسبة
 للأصناف فقط وأنه لا فرق في ذلك
 بين أن يذكر مع المأخوذ والمأخوذ

الأذن (خلاف الصواب) أي الأبدال بل ذلك ما وضع وأحضره صانوات جليلات
 أي ظاهرات في أداما إله وأعرض عليه بأن المعروف عند أئمة الفقه وهو الذي صرح
 به الصوريون والخوارج أن الباطن الباطن على المأخوذ لا على المأخوذ قال تعالى
 ومن يتقبل الكفر بالآيمان فقد قتلوا السبل وقال أئمة الذين الذي هو أدنى
 بالمذمومة وقال ويدلناهم بجنتهم جنتين ذوقاً لكل خط الآية وقال ولا تغفلوا
 أنبياء المطيب وجنته فكان الصواب أن يقول وتبديل الأبدال والأصغر بما
 كان من أئمة الفقه وأما وهو ما خلاص الصواب ووجهه أنهم النفس الثابتة بأنه
 خلاف ما عليه أئمة الفقه من أنها تدخل على المأخوذ في الأبدال مطلقاً وفي التبديل
 أن لا يدخل مع المأخوذ والمأخوذ غيرها فقد نقل الأثر عن علي بن عبيد الله أن
 بالملقة أن ثبت هذا ويصلح هذا مع ما كانه ويدلناهم بالملقة إذا أدبته ومترسنة ملقة
 أما إذا ذكره ما غيرها كافي قوله تعالى ويدلناهم بجنتهم جنتين ذوقاً لكل خط الآية
 أنما قد دخلوا به على القول كافي الاستبدال والتبديل وقرق بعضهم بين التبديل
 والأبدال بأن التبديل تغيير صورة الصورة مع بقاء الذات والأبدال تغيير الذات بالكلية
 ولما كان حاصل ما تقدم من الجواب رد الاعتراض من أصله لم أذكر كلامه من سلم
 الاعتراض واجاب عنه ثم شرع في ذكر اصطلاح حسن ابتكر لم يسبق إليه فقال
 (ومنها بيان القولين والوجهين والطريقين والنسب) قوة وضعت في
 المسائل (في جميع الحالات) أي حالة يعرفها بالظاهر أو المشهور أو الأصح أو الصريح
 فهو عام مخصوص أما ما عرفت بالملقة بالنسبة لبيان الطريقين أو الطرق أو بقس
 لبيان أنه وجهه من أن الأصح أو الصريح خلافه أو بعبارة قول لبيان أن الأصح خلافه
 أو بالتمس لبيان أنه الصافي وأن مقابلة وجهه ضعف أو قول خرج أو بالجد لبيان
 أن القديم خلافه أو بالقديم أو قول قد لبيان أن الجديد خلافه فليس في شيء منها
 مراتب اختلاف كما يعلم مما بينه مراده بعد ولهذا قال بعضهم أن المأخوذ وفيها التزمه
 في جميع اصطلاحاته في هذا الكتاب من غير شك ولا ارتياب اه فائدة ما نقل أن
 ما دعاه من بيان ذلك في جميع المسائل مراد منه رد عليه من مراتب الخلاف أشتا
 منها ما عرفت بالملقة والتمس أو بالجد أو القديم أو بعبارة قول كذا أو قبل كذا من فوائد
 ذكرها بتدليل القولين بطل ما زاد العمل بكل منهما بيان المدرك وأن من دمج أحدهما

غيرها ألا (قوله وقرق بعضهم بين التبديل) ولم يسن هذا القارق من الاستبدال والتبديل فلما جمع (قوله فتوضعت)
 واجتمع لم يأت بالاختلاف وقوله في المسائل متعلق بقوله القولين والوجهين الخ اه عبرة بالنسبة (قوله أي حالتيه) أي
 التروي (قوله مراده بعد) أي بقوله حيث أقول الخ (قوله ولهذا قال بعضهم) أي لكونه عاماً مخصوصاً بشيء من شأنه بعد
 (قوله وبين المدرك) قال في المصباح المدرك بضم الميم يكون مصدراً واسم فدان ومكان تقول أدركته مدركاً =

٣٢
 من مجتهدي المذهب لا يمتد خارجا عنه ثم ارجعتم ما ماض على رجائه والا فاعلم تأخره
 والا فاعلم تأخره عليه وسلم والا فاعلم تأخره عليه وسلم والا فاعلم تأخره عليه وسلم
 (قوله فهو ولا كافور قل به) اي
 فلا يثبت الامام ترجيع من ذلك
 الخلائق ولا قدح في شأنه (قوله)
 وهو يدل على سعة) اي ذكر
 القوانين (قوله من ورطة هجرهم
 الخ) اي في مسند هجرهم
 والورطة لغة الهلاك حال في
 المختار الورطة الهلاك وأورطه
 وورطه فربطاً ووقعه في الورطة
 قوتور فيها اه (قوله وتقل
 القرافي) اي الملكي (قوله
 اذا لم يظهر ترجيع الخ) اي اما
 اذا ظهر ترجيع أحدهما فيجب
 العمل به وهو موافق في ذلك
 لقولهم العمل بالراجح واجب
 بما اشتهر من أنه يجوز العمل
 لنفسه بالاربعه الضعفة كمال
 الاصم غير صحيح (قوله سن ذلك)
 اي التفسير (قوله وقول الامام)
 أي بن قول الاما وردى وقول
 الامام الخ (قوله وأمرى السبكي
 ذلك) اي التفسير (قوله بخلاف المذاهب)
 (قوله وبقية التكليف) اي حصة قوته والاربعه خلافه) اي فلا يكون مستأوا كان سر اموالهم من الحرمة النسق (قوله
 خلافا للشارح المحلى) اي في شرح قوته والاربعه خلافه) اي حصة قوته والاربعه خلافه) اي فلا يكون مستأوا كان سر اموالهم من الحرمة النسق (قوله
 الى ان ابا حنيفة بشرط لعمدة نكاح احدى الاختين بعد طلاق الاخرى بقتل عدة الطلقة سواء كان الطلاق رجعا أم أعتا
 (قوله فتنت عليه ان يطأ الاولى الخ) قد فرق بين هذه والاربعه لان التقديم بان السلاتة تلبس بها لا يقول واحد من الامدين
 بعضهم واسطة وط كل واحد منهما يقول فيها بل هو ان اسطأ الامدين

دخل اي قل (قوله مذهب
 مجتهد) اي ولين غير الاربعه
 (قوله فهو ولا كافور قل به) اي
 فلا يثبت الامام ترجيع من ذلك
 الخلائق ولا قدح في شأنه (قوله)
 وهو يدل على سعة) اي ذكر
 القوانين (قوله من ورطة هجرهم
 الخ) اي في مسند هجرهم
 والورطة لغة الهلاك حال في
 المختار الورطة الهلاك وأورطه
 وورطه فربطاً ووقعه في الورطة
 قوتور فيها اه (قوله وتقل
 القرافي) اي الملكي (قوله
 اذا لم يظهر ترجيع الخ) اي اما
 اذا ظهر ترجيع أحدهما فيجب
 العمل به وهو موافق في ذلك
 لقولهم العمل بالراجح واجب
 بما اشتهر من أنه يجوز العمل
 لنفسه بالاربعه الضعفة كمال
 الاصم غير صحيح (قوله سن ذلك)
 اي التفسير (قوله وقول الامام)
 أي بن قول الاما وردى وقول
 الامام الخ (قوله وأمرى السبكي
 ذلك) اي التفسير (قوله بخلاف المذاهب)
 (قوله وبقية التكليف) اي حصة قوته والاربعه خلافه) اي فلا يكون مستأوا كان سر اموالهم من الحرمة النسق (قوله
 خلافا للشارح المحلى) اي في شرح قوته والاربعه خلافه) اي حصة قوته والاربعه خلافه) اي فلا يكون مستأوا كان سر اموالهم من الحرمة النسق (قوله
 الى ان ابا حنيفة بشرط لعمدة نكاح احدى الاختين بعد طلاق الاخرى بقتل عدة الطلقة سواء كان الطلاق رجعا أم أعتا
 (قوله فتنت عليه ان يطأ الاولى الخ) قد فرق بين هذه والاربعه لان التقديم بان السلاتة تلبس بها لا يقول واحد من الامدين
 بعضهم واسطة وط كل واحد منهما يقول فيها بل هو ان اسطأ الامدين

لان
 (قوله وبقية التكليف) اي حصة قوته والاربعه خلافه) اي فلا يكون مستأوا كان سر اموالهم من الحرمة النسق (قوله
 خلافا للشارح المحلى) اي في شرح قوته والاربعه خلافه) اي حصة قوته والاربعه خلافه) اي فلا يكون مستأوا كان سر اموالهم من الحرمة النسق (قوله
 الى ان ابا حنيفة بشرط لعمدة نكاح احدى الاختين بعد طلاق الاخرى بقتل عدة الطلقة سواء كان الطلاق رجعا أم أعتا
 (قوله فتنت عليه ان يطأ الاولى الخ) قد فرق بين هذه والاربعه لان التقديم بان السلاتة تلبس بها لا يقول واحد من الامدين
 بعضهم واسطة وط كل واحد منهما يقول فيها بل هو ان اسطأ الامدين

(قوله لان كلام الامامين) شبه تشرقي الاولى انفسه قول الثاني فيها ان الزوجة الاولى انفسه في حقيقته فالرجوع الاول
والاعراض من الثاني من غير ان يتناول قوله قلنا مل انتهى ابن قاسم على ابن حجر (قوله مقترا بظاهر ما من) اي من جواز
الفعل لنفسه (قوله لاشافي رضى الله عنه) استعمال الترضي في غير الصداقة جائز كما هنا وان كان الكفر استمال الترضي
في الصداقة والترحم في غيرهم ثم رأيت في كلام الشافعي قبل بيان ذكره النيات ما نصه وبسن الترضي والترحم يرفعهم عن عقاب الله
من الاختيار قال في المجموع وما قاله بعض العلماء ان الترضي يختص بالصداقة ٢٢ والترحم يرفعهم عن عقاب الله
(قوله لمحت تقول) اي اذا أردت

معرفة ما بيني وبينك الخ (قوله
وقد يجهلون في بعضها وان
لما أخذوا من أصله) اي لو كان
في نسخة ذلك لذهب الشافعي من
كونه موافقا لاصول والاقتساب
اليهم ولا يعين مذهبه رضى الله
عنه كما صرح به في شرح المهذب
(قوله كاتساب القولين) اي
فيقال فيهما الوجهان اذا كانا
واحد فقد يقولهما في وقتين
او وقت واحد وقد يرجح أحدهما
وقد لا يرجح على متوال ما تقدم
في انقسام القولين من قوله وقد
يقولهما في وقتين او وقت واحد
وقد يرجح أحدهما وقد لا يرجح
قال ابن حجر ثم ان كانت
مر واحد فالترجيح بما مر في
الاقوال او من كونهما ترجيح
بجهت آخر (قوله كما قال) اي
قوله في الاشارات في الزوجة
(قوله وان الصحيح أقوى من
الاصح) اما انفسه للتصحيح
قصص الاصح والاطهر أقوى

لان كلام الامامين لا يقول به جئت كما وضع ذلك الواو درجته اقل في تناويه واذا قل من
ذهب خلافا مقترا بظاهر ما من (فثبت أقول في الاظهر والمهور في القولين والاقوال)
لشافعي رضى الله عنه ثم قد يكون القولان جديدين أو قديمين أو جديدا وقديما
يقولهما في وقتين أو وقت واحد وقد يرجح أحدهما وقد لا يرجح (فان قوى الخلاف) لفترة
مدركا (قلت الاظهر) المشعر بظهور ومقابل (والا) بان مقتضا الخلاف (فالمتهور) المشعر
بقراءة مقابل نصف مدركه (وسن أقول الاصح أو الاصح في الوجهين والاوليه)
لاصحاب الشافعي يستخرجون من كلامه وقد يجهلون في بعضها وان لم يأخذوا من
أصله ثم قد يكون الوجهان لاثنتين وقد يكونان لواحد والآخر واحد فيقسمان
كاتساب القولين (فان قوى الخلاف) لقوة مدركه (قلت الاصح) المشعر بصحة ما
(والا) بان ضعف الخلاف (فالصحيح) ولم يعبر بذلك في الاقوال تأنيبا على الامام الشافعي كما
قال فان الصحيح مشعر بشدة مقابلة وظاهر ان المشعر أقوى من الاظهر وان الصحيح
أقوى من الاصح (وحيث أقول المذهب في الطرفين والفرق) وهي اختلاف
الاصحاب في كتابة المذهب كان يمكن بعضهم في المسئلة قولين أو وجهين لن تقدم ويقطع
بعضهم بأحدهما ثم الراجح الذي يرجح المذهب اما طريق القطع أو الموافقة لهما من
طريق الخلاف أو المخالفة لهما كما يظهر في المسائل وما قيل من ان مراده الاول وانه
الاغلب مجموع وان قال الاسنوي والركشي ان الغالب في المسئلة ذات الطرفين ان
يكون الصحيح فيها ما وافق طريقة القطع انتهى قال الرازي في آخر ذكر الصادرة وقد
تسمى طرق الاصحاب وجوها ونحو ذلك في مقدمة المجموع فقال وقد يجهلون عن
الطرفين بالوجهين وعكسه (وحيث أقول النص فهو نص الشافعي رحمه الله من
اطلاق المصدر على اسم القول سمى بذلك لانه مرفوع الى الامام وانه مرفوع القدر
اتسبب الامام عليه والشافعي هو صاحب الامة وسلطان الامة أو عبيد الله محمد بن ادريس
ابن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد بن هاشم بن المطلب بن عبد

ل
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠
١٠١
١٠٢
١٠٣
١٠٤
١٠٥
١٠٦
١٠٧
١٠٨
١٠٩
١١٠
١١١
١١٢
١١٣
١١٤
١١٥
١١٦
١١٧
١١٨
١١٩
١٢٠
١٢١
١٢٢
١٢٣
١٢٤
١٢٥
١٢٦
١٢٧
١٢٨
١٢٩
١٣٠
١٣١
١٣٢
١٣٣
١٣٤
١٣٥
١٣٦
١٣٧
١٣٨
١٣٩
١٤٠
١٤١
١٤٢
١٤٣
١٤٤
١٤٥
١٤٦
١٤٧
١٤٨
١٤٩
١٥٠
١٥١
١٥٢
١٥٣
١٥٤
١٥٥
١٥٦
١٥٧
١٥٨
١٥٩
١٦٠
١٦١
١٦٢
١٦٣
١٦٤
١٦٥
١٦٦
١٦٧
١٦٨
١٦٩
١٧٠
١٧١
١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠
٢٠١
٢٠٢
٢٠٣
٢٠٤
٢٠٥
٢٠٦
٢٠٧
٢٠٨
٢٠٩
٢١٠
٢١١
٢١٢
٢١٣
٢١٤
٢١٥
٢١٦
٢١٧
٢١٨
٢١٩
٢٢٠
٢٢١
٢٢٢
٢٢٣
٢٢٤
٢٢٥
٢٢٦
٢٢٧
٢٢٨
٢٢٩
٢٣٠
٢٣١
٢٣٢
٢٣٣
٢٣٤
٢٣٥
٢٣٦
٢٣٧
٢٣٨
٢٣٩
٢٤٠
٢٤١
٢٤٢
٢٤٣
٢٤٤
٢٤٥
٢٤٦
٢٤٧
٢٤٨
٢٤٩
٢٥٠
٢٥١
٢٥٢
٢٥٣
٢٥٤
٢٥٥
٢٥٦
٢٥٧
٢٥٨
٢٥٩
٢٦٠
٢٦١
٢٦٢
٢٦٣
٢٦٤
٢٦٥
٢٦٦
٢٦٧
٢٦٨
٢٦٩
٢٧٠
٢٧١
٢٧٢
٢٧٣
٢٧٤
٢٧٥
٢٧٦
٢٧٧
٢٧٨
٢٧٩
٢٨٠
٢٨١
٢٨٢
٢٨٣
٢٨٤
٢٨٥
٢٨٦
٢٨٧
٢٨٨
٢٨٩
٢٩٠
٢٩١
٢٩٢
٢٩٣
٢٩٤
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩
٣٠٠
٣٠١
٣٠٢
٣٠٣
٣٠٤
٣٠٥
٣٠٦
٣٠٧
٣٠٨
٣٠٩
٣١٠
٣١١
٣١٢
٣١٣
٣١٤
٣١٥
٣١٦
٣١٧
٣١٨
٣١٩
٣٢٠
٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٢٠
٦٢١
٦٢٢
٦٢٣
٦٢٤
٦٢٥
٦٢٦
٦٢٧
٦٢٨
٦٢٩
٦٣٠
٦٣١
٦٣٢
٦٣٣
٦٣٤
٦٣٥
٦٣٦
٦٣٧
٦٣٨
٦٣٩
٦٤٠
٦٤١
٦٤٢
٦٤٣
٦٤٤
٦٤٥
٦٤٦
٦٤٧
٦٤٨
٦٤٩
٦٥٠
٦٥١
٦٥٢
٦٥٣
٦٥٤
٦٥٥
٦٥٦
٦٥٧
٦٥٨
٦٥٩
٦٦٠
٦٦١
٦٦٢
٦٦٣
٦٦٤
٦٦٥
٦٦٦
٦٦٧
٦٦٨
٦٦٩
٦٧٠
٦٧١
٦٧٢
٦٧٣
٦٧٤
٦٧٥
٦٧٦
٦٧٧
٦٧٨
٦٧٩
٦٨٠
٦٨١
٦٨٢
٦٨٣
٦٨٤
٦٨٥
٦٨٦
٦٨٧
٦٨٨
٦٨٩
٦٩٠
٦٩١
٦٩٢
٦٩٣
٦٩٤
٦٩٥
٦٩٦
٦٩٧
٦٩٨
٦٩٩
٧٠٠
٧٠١
٧٠٢
٧٠٣
٧٠٤
٧٠٥
٧٠٦
٧٠٧
٧٠٨
٧٠٩
٧١٠
٧١١
٧١٢
٧١٣
٧١٤
٧١٥
٧١٦
٧١٧
٧١٨
٧١٩
٧٢٠
٧٢١
٧٢٢
٧٢٣
٧٢٤
٧٢٥
٧٢٦
٧٢٧
٧٢٨
٧٢٩
٧٣٠
٧٣١
٧٣٢
٧٣٣
٧٣٤
٧٣٥
٧٣٦
٧٣٧
٧٣٨
٧٣٩
٧٤٠
٧٤١
٧٤٢
٧٤٣
٧٤٤
٧٤٥
٧٤٦
٧٤٧
٧٤٨
٧٤٩
٧٥٠
٧٥١
٧٥٢
٧٥٣
٧٥٤
٧٥٥
٧٥٦
٧٥٧
٧٥٨
٧٥٩
٧٦٠
٧٦١
٧٦٢
٧٦٣
٧٦٤
٧٦٥
٧٦٦
٧٦٧
٧٦٨
٧٦٩
٧٧٠
٧٧١
٧٧٢
٧٧٣
٧٧٤
٧٧٥
٧٧٦
٧٧٧
٧٧٨
٧٧٩
٧٨٠
٧٨١
٧٨٢
٧٨٣
٧٨٤
٧٨٥
٧٨٦
٧٨٧
٧٨٨
٧٨٩
٧٩٠
٧٩١
٧٩٢
٧٩٣
٧٩٤
٧٩٥
٧٩٦
٧٩٧
٧٩٨
٧٩٩
٨٠٠
٨٠١
٨٠٢
٨٠٣
٨٠٤
٨٠٥
٨٠٦
٨٠٧
٨٠٨
٨٠٩
٨١٠
٨١١
٨١٢
٨١٣
٨١٤
٨١٥
٨١٦
٨١٧
٨١٨
٨١٩
٨٢٠
٨٢١
٨٢٢
٨٢٣
٨٢٤
٨٢٥
٨٢٦
٨٢٧
٨٢٨
٨٢٩
٨٣٠
٨٣١
٨٣٢
٨٣٣
٨٣٤
٨٣٥
٨٣٦
٨٣٧
٨٣٨
٨٣٩
٨٤٠
٨٤١
٨٤٢
٨٤٣
٨٤٤
٨٤٥
٨٤٦
٨٤٧
٨٤٨
٨٤٩
٨٥٠
٨٥١
٨٥٢
٨٥٣
٨٥٤
٨٥٥
٨٥٦
٨٥٧
٨٥٨
٨٥٩
٨٦٠
٨٦١
٨٦٢
٨٦٣
٨٦٤
٨٦٥
٨٦٦
٨٦٧
٨٦٨
٨٦٩
٨٧٠
٨٧١
٨٧٢
٨٧٣
٨٧٤
٨٧٥
٨٧٦
٨٧٧
٨٧٨
٨٧٩
٨٨٠
٨٨١
٨٨٢
٨٨٣
٨٨٤
٨٨٥
٨٨٦
٨٨٧
٨٨٨
٨٨٩
٨٩٠
٨٩١
٨٩٢
٨٩٣
٨٩٤
٨٩٥
٨٩٦
٨٩٧
٨٩٨
٨٩٩
٩٠٠
٩٠١
٩٠٢
٩٠٣
٩٠٤
٩٠٥
٩٠٦
٩٠٧
٩٠٨
٩٠٩
٩١٠
٩١١
٩١٢
٩١٣
٩١٤
٩١٥
٩١٦
٩١٧
٩١٨
٩١٩
٩٢٠
٩٢١
٩٢٢
٩٢٣
٩٢٤
٩٢٥
٩٢٦
٩٢٧
٩٢٨
٩٢٩
٩٣٠
٩٣١
٩٣٢
٩٣٣
٩٣٤
٩٣٥
٩٣٦
٩٣٧
٩٣٨
٩٣٩
٩٤٠
٩٤١
٩٤٢
٩٤٣
٩٤٤
٩٤٥
٩٤٦
٩٤٧
٩٤٨
٩٤٩
٩٥٠
٩٥١
٩٥٢
٩٥٣
٩٥٤
٩٥٥
٩٥٦
٩٥٧
٩٥٨
٩٥٩
٩٦٠
٩٦١
٩٦٢
٩٦٣
٩٦٤
٩٦٥
٩٦٦
٩٦٧
٩٦٨
٩٦٩
٩٧٠
٩٧١
٩٧٢
٩٧٣
٩٧٤
٩٧٥
٩٧٦
٩٧٧
٩٧٨
٩٧٩
٩٨٠
٩٨١
٩٨٢
٩٨٣
٩٨٤
٩٨٥
٩٨٦
٩٨٧
٩٨٨
٩٨٩
٩٩٠
٩٩١
٩٩٢
٩٩٣
٩٩٤
٩٩٥
٩٩٦
٩٩٧
٩٩٨
٩٩٩
١٠٠٠

(قوله والقنية اليه الشافعي) أي
لما تقدم ذكره ان الشافعي لم يوجب
يقضي على صورة المصوب اليه
المسك من حدس ذلك اليه من
المصوب اليه واثبت بدله في
المصوب (قوله لا شافعي) أي كما
قوله وكان الاول قد ذكره (قوله)
جدنا على الله عليه وسلم أي
لا جدنا الامام (قوله) وكان شافعي
الشافعي) أي ابن شاذان رضي
الله عنه هاتين اليتين (قوله)
ويكون هاتين) أي لا يغيره
(قوله لا يمسكه) أي بالقول
الاخر (قوله ويجوز ان يكون
المراد بالثقل الرواية) أي الروي
(قوله والمخني أدنى إلخ) أي لقوله
قال ويجوز إلخ (قوله الاقصد)
أي يكونه مخربا (قوله وما يذكر)
أي الشافعي (قوله وسنقول)
الجديد بالتمام أي ذكر الجديد
أو بالرفع حكاية لآل أسامة
(قوله وقال لا جعل في حل) أي
لا أذن له في خلقه حتى يل أبيه
(قوله وقال الامام) أي امام
المسلمين (قوله لا لصادق) أي
كاتب الصادق (قوله لا في شفو
سبع عشرة مسألة) عبارة عن سبع
التي في عشرين مسألة وغير
بعضهم ينف ويثلاث انتهى
وقد يقال لا خناقة بان مراد بالقو
ما يقرب من السبعة عشر

مناف جدنا على الله عليه وسلم والتمس اليه الشافعي لا شافعي ولا شافعي قال في
هاتين جدنا على الله عليه وسلم ستة عشر رواية عن جدنا المصوب وهو ابن شاذان
بما روى في القرآن وهو ابن سبع سنين والموطأ وهو ابن شاذان بن قنفة بن جهم على مسلم بن
شاذان بن قنفة وكان شديد الشرة واذن له ما في الاثنا وهو ابن خمس عشرة سنة وروى في
طلب العلم الى اليمن والحقاق الى ان أقصرنا ما هم بما الى ان أقروا ما في شاذان بن قنفة
سبع شهر رجب سنة اربع ومائتين وثمانين ألفا كل من أنقصه وأثبت من أنقصه
(ويكون هنالك) أي مقابلة (وجه ضعفه) أي قول يخرج من نص له في بطلان المسألة
لا يعلوه وكيفية التخرج كما قاله الرافعي وباب التبعان يجب الشافعي في حكمه
يحتل في صورتين متشابهتين ولم يظهر ما يعلو للفرق بينهما في نقل الاصحاب جوابه من
كل صورة الى الاخرى فيحصل في كل صورة منهما قولان منصوص ومخرج المنصوص
في حده والمخرج في ثلث والمنصوص في ثلث هو مخرج في حده وسبعة فيقول قولان
بالثقل والتخرج أي نقل المنصوص من هذه الصورة الى تلك ويخرج فيها وصلة ذلك
بالعكس قال ويجوز ان يكون المراد بالثقل الرواية وللعصبي ان في كل من صورتين قولان
منصوصا وآخر مخربا ثم الغالب في مثل هذا عدم اطلاق الاصحاب على التخرج بل
ينقسمون الى فريقين فريق يصرح وفريق يتسع ويصرح فأما بين صورتين ليستند
اليه والاصح ان القول المخرج لا ينسب للشافعي الا قصد الاثر وما يعلو كقوله فظاهر
لوروي في نفسه (وحيث أقول الجديد فالقديم خلافة أو التقديم أو قول قديم فالجديد
خلافه) والتقديم ما قاله الشافعي بالمرأى وقبل انتقاله الى مصر واثبت رواة أجدن
حينئذ والزعتراني والكرايمى والوفور وقد رجح الشافعي منه منى الله عنه وقال
لا يجعل في حل من رواه عني وقال الامام لا يجعل عدالتهم من المذهب وقال الماوردي
في أثناء كتاب الصادق غير الشافعي جميع كتبه القديمة في الجديد لا الصادق فانه ضرب
على مواضع منه وادعوا مع الجديد ما قاله بصروا شهر رواه أبو يعقوب والمزني والريش
المرادي والريش الحزبي وخزعة وبن عبد الله وبن عبد الله بن الزبير الكوفي ومحمد بن
عبد الله بن عبد الحكم وأبو يعقوب المصنف التبعين بقوله في قول قديم ولعله على صدور
ذلك منه فيه وإذا كان في المسئلة قولان قديم وجديد فالجديد هو المعمول به الا في خصوص
عشر مسألة أخرى فيها القديم قال بعضهم وقد تميم ما في في القديم فوجد منصوصا
عليه في الجديد أيضا وقدمه في الجمهور على اثنين أحدهما ان أقام الاصحاب بالقديم في
بعض المسائل محمول على ان اجتم لهم اذا هم اليه لظهور دليله ولا يلزم من ذلك نفيه
الى الشافعي قال وسنذكر في ليس أهلا للتخرج يتبع عليه العمل والقوى بالجديد وليس
كان أهلا للتخرج والاجتهاد في المذهب يلزمه اتباع ما اقتضاه الدليل في العمل والقوى
مينا ان هذا ما به وان مذهب الشافعي كذا وكذا قال وهذا كما في قديم لم يعضد حديث

(قوله بأن يعلم قائلها) أي في نفسه دون القضاء أو الاتفاق كما مر وجهه حيث كانا كأمر القرض وهذا بناء على أن القصة
 بأحد وجهيها بالمال الموهبة على ما عصى كونها بالترجمة على ما عصى أن يعلم ما عصى الثاني ولم ينسج من القولين عمل في هذا القضاء
 والاتفاق (قوله كما مر أيضا) أي في قوله ولهذا أي انقرا في أن أيا جاء في مقتضى ما عصى (قوله قالوا في خلافه) قال ابن حجر
 وكان من كليات قرة الخلاف وضمنه فيها لعدم ظهوره في الأثر والعالم ٣٥ على تأمله والصحة لتقوى خطر في

المدلة وأما أخذ وجه الوجه
 بالقبض دون القول تأملا انتهى
 رحمه الله (قوله التامس في
 ما تقدم) أي في قوله من التامس
 الخ (قوله وزاد عليه) أي زاد
 قوله ينبغي أن لا يفتي الخ ويضاهى
 قال حمزة أنه يطلب ويحسن شرعا
 ترك خلوصها (قوله وتعمل على
 أخذها بالقرينة) أي ما لم يدل
 قرينة ويقتضي أن تحصل على
 التسبب أن كان التردد في حكم
 شرعي والاصل في الاستصحاب
 والباقي (قوله وأقول في أولها
 الخ) المارد الأول والآخر
 هاهنا الفرق في عدم اعتبار
 الأول والآخر بالمعنى الحقيقي
 وقوله والله أعلم كما تقدم التبري
 من دعوى الأهمية انتهى عمدة
 (قوله من غير تعيين) يجب عثمان
 الطلاء فيقول على الغالب وقد
 علم من استقرأ كلامه (قوله ولا
 عوض) هي القاطن متساوية قوله
 من الأول كأي جمع ذكره الوجه
 كل مذكور شرعا لم يسل لثنا
 أو دعاوى يستعمل شرعا أيضا
 لكل قول يوجب قائلها في ابن
 حجر وهو مخالف لما يأتي في قول

لما مر في حق اعتدائه في نفسه الثاني فقد صرح أنه قال إذا صرح الحديث
 فهو مذهب الثاني أن قولهم أن القديم مرجوع عنه وليس مذهب الثاني محله في القديم
 نص في الجديد في خلافه ما أقدم لم تعرض في الجديد لغيره ولا لمخالفة قوله مذهب
 وإذا كان في الجديد قولان فالصلح المرجوع عنه الثاني فإن لم يعلم فيه ما هو من قوله ما
 في وقت واحد ولم يرجع شيئا وذلك قليل أوله على حاله ما عصى أو من السلام الصحت عن
 أو بجمها بشرط الإهلية فإن أشكل وقف فيه كما مر أيضا به (وحيث أقول وقبل كذا
 فهو وجه ضعف الصحيح أو الأصح خلافه) وحيث أقول وفي قول كذا قالوا في خلافه
 ويحسن قوله خلاف وضعفه في قوله وحيث أقول المذهب الخ هاهنا مدرككم رواها
 مسائل سبع مسئلة وهي اثبات عرش ذي في موضوعه واعتبارات كثيرة منها أنه يستل
 عنه بهذا الاعتبار يقال مستل في باعتبار أنه يطلب بالذليل يقال مطلوب في خبر ذلك
 (تفصيلة أجمعها إليه) أي إلى المختصر (ينبغي أن لا يفتي في الكتاب) أي المختصر وما يترجم
 إليه (منها) صرح بوصفها التامس لما تقدم وزاد عليه أظهرها لعمدة في زيادتها فإنها
 قارية عن تشككت بخلاف ما قبلها والقطعة ينبغي بحجة أو سبب والتدب وتصل على
 أحدهما بالقرينة (وأقول في أولها قلت وفي آخرها واه أعلم) لتتضمن مسائل المهر وقد
 قال مثل ذلك في استدلال التصحيح عليه وقد زاد عليه من تفرقة كقوله في فصل الخلاه
 ولا يتكلم (وما وجدته) أيها الناظر في هذا المختصر (من زيادة لفظة ونحوها على ما في
 المهر) بدون قلت (فأعدها أي أجمعها) جملة في الاتفاق أو نحوه (فلا يجمعها) كزيادة
 كثير وفي عضو ظاهر في قوله في التيمم إلا أن يكون بغير حدم كثير والشيخ القاض في
 عضو ظاهر وكذا في مقام في قوله في الاستصا وفي معنى المحرك بطلان ظاهر وقوله فلا يجمعها
 أي لا فرقها ولا يحالها أو لا عوض (وكذا ما وجدته من الأذكار بخلافها في المهر
 وغيره من كتب الفقه فاعلمه فاني حقته من كتب الحديث المتقدمة في نقطة كالصحيح
 وبقية الكتب السنة لاعتنا أهل الحديث بطلان خلاف الفقهاء فأنما يستحسن بعنا
 غالباً وأنه يطلب الخارجين دفعاً لوجه التيمم وقطعاً من النسخ أو من المستحسنوا
 (وقد أقدم بعض مسائل الفصل السابقة أو أخصار ورجاء تمت خلافاً مناسبة) كتقديم
 فصل التضييق جزاء السبيل على فصل التواتر والاصح (وأرجو أن تهذا المختصر)

المعبر ولا مطل بالذكر والاعا: إذا قلنا من العطف التعارف إلا أن يقال إن العطف عبارة عنها هي من عطف التماس على العام
 (قوله أن تهذا المختصر) ليقول الكتاب مع أنه أنسب إذا رجوعاً ثم المختصر وما مضى إليه لا يختصر فقط كما قال ينبغي أن
 لا يفتي الكتاب منها لتفصيل المختصر على ما مضى إليه الأصل وهذا ما يدل على تقدم وضع النسخة على وضع الكتاب كما يأتي انتهى
 بكبرى رحمه الله وقوله على وضع الكتاب أي على وضع جملة الكتاب بما يأتي من قول الشارح ما تقدم على وضع النسخة

(قوله فإلى لا حذف) في معنى التعليل (قوله ان يكون للثقة) أي وحده فحذف المبالغة فلا يضر حذفه المعتبر لأنه لا يريد حقيقة عموم النقي (قوله في الكلام) قد رد ذلك لأن الحرف لا يصح من قطعه بالثقة انتهى غير جملة (قوله والمراودة) أي بالحرف (قوله كما كثر ذلك من الضروريات) أي كثر من الدعاوى الناشئة من الاختصاص انتهى غير قوله التي لا يثبتها حصة كثر من (قوله ولا منسوخة) تفسير لاغنى ٢٦ (قوله وعلى الله الكريم اعتادي) استوفى معنى المكرم على آخره لا يستحسن

ورددت وقلة الجدة (ان يكون في معنى الشرح للصور) أي لما فاقه وحقق الفاتحة وبيان مهمل صحيح ومما أتى بخلافه ومهمل خلافه هل هو قولان أو وجهان أو مرقبان وما يحتاج من مسأله الى قدما ونطرا أو قد يروى ما غلط فيه من الأحكام وما يصح فيه خلاف الأصح عند الجمهور وما أدخل به من الشروح المحتاج اليه ومخروفاً (قال لا حذف) بالجملة أي أمقط (منه شيأ من الأحكام أصلاً) قال بعضهم لعل المراد الأصول اذ لم يحذف الفقرات انتهى ويستفاد من نصب قوله أملاً على الحالية ويجوز أن يكون اليمين في التقى مصدر أي سبأ على أي فاعله السلف من أصله من قوله استأصله قطعه من أصله (ولامن التلايف ولو كان واجباً) أي ضيقاً جدياً بما جاز من الساقط (مع ما) أي أي يجمع ما شغل عليه مصوباً (أشرت اليمن التفتاح) المتقدمة (وقد شرعت) مع الشروع في المختصر (في جمع برز الخلف على صورة الشرح لقائى هذا المختصر) من جهة الاختصار (وقد ورد به التيسير على الحكمة في المدلول عن عبارة المحدث وفي الحلق قد أورد في الكلام والمراد به الكلمة من باب الحلق اسم المزمع على التكل ويصعب إبقاء الحرف على ما به زيادة الهمزة في آخر ما قال العبد) أو شرط المسئلة ومخروفاً (عما بينته) أو كثر ذلك من الضروريات التي لا يثبتها أي لاغنى ولا منسوخة عنها ومنه ما ليس بضروري ولكنه حسن كما قاله في زيادة لفظة الإطلاق في قوله في الحلق فإذا انقطع ليحل قبل الفصل غير الصوم والحلق فان الإطلاق لم يذكر قبل في الهرمات (وعلى الله الكريم اعتادي) أي أتكل في قيام هذا المختصر بان يقدري على اتعلمه كما أقدر في على ابتدائه ما قد عدم على وضع الخطبة فله لا بد من أنه واعتقد عليه (والله توفيري) وهو رد أخرى إليه ويرافق من الحلول والقوة (واستأدى) في ذلك وغيره فانه لا يثبت من قصد واستند الموقد المار والهروري في الموضوعين لا فائدة الاختصاص وهذا الكلام وان كانت صورته غير خالصة لمراديه من التعرض الى اقوال الانبياء السه وقدر ذلك فان الجهة التي لم يذكرها غير اضافة موضوعها التي هو قائم عليه وغير لازم فائدة الخيرة قد ورد وقوع المطلوب بربها الاجابة فقال (وأسأله التعمد) أي بالختصر في الاسوة (في) يتأبفه (ولسا للملئين) أي باقائه بهان بلوهم بالاعتناء به بعضهم بالاشتغال به ككتابة وترانيمهم وشرح ويصعب فهم ذلك كالاتفاق عليه ووقف

ما قاله الغزالي في المقصد الاصح ان الكريم هو الذي اذا قدر عفا واذا اوعى زاد على اعطى زاد على منتهى الربا ولا يملك كم اعطى ولان اعطى وان دفعته ساجتلك الى غيره لا يرضى وان باع ما عاب وما استعصى ولا يبيع من لا ذبه والتيا وبغضه عن الوسائل والشفاعة في استحقاقه ذلك لا بالتكليف فهو الكريم لما لم يأت بالتكليف فليس الكريم المعصوم وقال ابو جعفر الكريم المعصوم عن الخبز وقيل في المرتفع يقال فلان اكرم قومه أي أرفعهم منزلة وأعظمهم قدراً انتهى من هاهنا من نصته من شرح الدمري على المباح رجحه الله (قوله بان يقدري على اتعلمه) ضم اليه وسكون التلق مضارع أقدر لانه مضارع التقدير اذ يقال أقدره الله وقوله كما أقدر في منتهى ذلك انتهى ويكرى (قوله ويرافق من الحلول) عطف تقسيري (قوله والاتباء اليه) عطف بتقريب (قوله ثم قد روى وقوع المطالب) فسه ومن الحسؤال يقدر به كمن قال وأسأله الخ

انه لم يرد والذوال في التعمد بالعدم ليس من أدب العقل كما يجب بانه لا قد روى وقوع المطالب بدو ربها الاجابة أو قال ذلك اه يكرى (قوله بان يلهمهم الاعتناء به) بان تتدبر وجهه وهم التعم وهو واضح قلت هل تصور التعم بهان مات قبل التوى قلت نعم بان يشغل أحد من ذنبه بتدوير كنهه على أيه أو يتم حكمه فيكون كذلك أو يعلم من ان الميت يتعمه الصدقة والدعاء فيعمل ذلك اه يكرى رجحه الله

الاول المسمى الذي منه المستوحى قال جبريل على ان العطف على جهة ما سبق فيكون المراد به العطف القرى
 (القول) فحق بهما ورد على الشارع من انه ان اريد عطفه على الباقي قوله عن لم يصح قوله تكميله الوجه ان لا تعلق له
 فيه الدعاء للمستقل لا البعض فثبت العطف المستوفى ان ارادته عطف على اسبق ٢٧
 الدعاء هو غير المستوفى الذي

أوتل الى البلاد وأغفر ذلقت وتعههم يستمع فيه أيضا لانه سبب فيه وقال الجوابي وابن
 بركي وغيرهما انما تطلق أيضا على الجنب ولم يذكر الجوابي غيره (وروى عنه) من عطف العام
 أسبق إلى التذليل هو من جميع حبيب أي من أجسم (وجميع المؤمنين) من عطف العام
 على بعض أفراد كذا قاله الشارع والمراد بذلك العطف القوي تكميله لتمام تلك البعض
 الذي منه المستوفى وجه الله وأغفر من المستوفى كالمؤمنين والمسلمين ومعرفة المستوفى
 متوقفة على معرفة المستوفى منه وهوها الايمان والاسلام قل قد كره ما على وجه
 الاختصاص فالإيمان تصديق القلب بما علم ضرورة بنبي الرسول من عند الله كالنوح
 والنبوة والبعث والجزاء واقتراض الصلوات الخمس والزكاة والصيام والحج والمراد
 بتصدق القلب به إذ الله وقوله هو التكليف وان كان من الكيفيات النفسانية
 افعال الاختيار يقعها بالتكليف بأسياسه كالقائه من وصف الظرف وقبحه
 أو ما من وصف الموانع وذهب جمهور المحدثين والمعتزلة والرواج الى ان الايمان
 مجموع ثلاثة أمور اعتقاد الحق والاقرار به والعمل بعقائمه أدخل بالاعتقاد وحده
 فهو متناقض ومن أدخل الاقرار فهو كافر ومن أدخل العمل فهو ناقص وقفا وكافر متعبد
 لنوع أو خارج عن الايمان غير ما أدخل في الكفر عند المعتزلة والذي يدل على انه
 التصديق وحده انه تعالى أضاف الايمان الى القلب فقال كتبني قلوبهم الايمان
 وقلبه مطمئن بالايمان ولم يقرن قلوبهم ولم يدخل الايمان في قلوبكم وعطف عليه العمل
 الصالح في مواضع كثيرة وقوله بالمعاصي فقال وان طاعتنا من المؤمنين اقتتلوا بها
 الذين آمنوا كتب عليهم القتال الذين آمنوا ولم يسلوا ايمانهم لم ينظم وقال
 صلى الله عليه وسلم اللهم تبخلى علي دينك وقال لاسامة حين قتل من قال لا اله الا الله حلا
 شفت من قلبه ولما كان تصديق القلب امر بالاطلاق لاطلاقه لتمامه جعله الشارع متوقفا
 بالثباتين من الصادق عليه قال تعالى قولا آمنا بالله وقال صلى الله عليه وسلم امرت أن
 أقول الناس حق شيئا منهم وان لا اله الا الله وقالوا آمنا بالله وقال صلى الله عليه وسلم امرت أن
 فكون المتأقن مؤثرا فاضا منّا كثر اعتداله قال تعالى ان المتأقنين في الدرك الاسفلى
 من النار ولي عهد لهم فصرأ وهل التلق بالشهادتين شرطا لا يوا استقام المؤمنين في الدنيا
 من الصلاة عليه والتوارث والمناكة وغيره غير داخل في معنى الايمان أو جزئ منه
 داخل في مسموله لان ذهب جمهور المحققين الى اولهما وعليهم صدق بقلبه ولم يقر
 بالاسماع عكسهم من الاقرار فهو مؤمن عند الله وهذا اوفق باللفظ والعرف وذهب كثير
 من الفقهاء الى ثلثه او اربعة من صدق بقلبه فاعتزمت المتقبل انما

منه المستوفى (قوله) وانما عطف
 المستوفى أي لا يسل (قوله)
 وقوله عطف متعبد بغيره
 من هذا وما يأتي أيضا جواب
 حادثة وقع السؤال عنها وهي ان
 ذميا لم يرض عنه جماعة من المسلمين
 يذكره أو وصف الاسلام
 وبها أنه ويؤمن التصريحية
 وينؤمن ما سترت عليها فقال
 الذين ان كان ما تقولون حقا فانا
 أشهد ان لا اله الا الله وأشهد ان
 محمد رسول الله ثم وسديا على
 دين الصريفة فهو يكون مرتدا
 بذلك أم لا وما عدل الجواب
 انما تأني لا يجر فيه بل هو مطلق
 له في شيء ثم انه لا يعرف حقيقته
 بل يعتد بطلانه وهذا ما من
 الجزم فلم يصح ايمانه فليحكم بقرئه
 وان كان المعلق عليه حقا فشر
 الامر لان المتصور اليه في صحة
 الايمان ما يدل على الجزم لا على
 ما هو حق باتباعه نفس الامر
 ولا يشكل على هذا الحكم
 بالاسلام المؤذن اذا قلنا بالشهادتين
 لان فقهه لم يقتل على تعلق
 حله منه على الجزم فاحتفظه
 ولا يقترب مما قبل من بعض أهل
 العصر من الاقتناء بقلبه (قوله)

وان كان من الكيفيات أي الايمان (قوله على انه) اذا الايمان (قوله غير داخل) متعة لشرط
 (قوله الى اولها) هو قوله شرط لا براء الاستحكام الخ وهذا هو الرابع (قوله الى ثانيا) هو قوله لا يجوز منه داخل في مسموله

(قوله فهو أفعال) يقع الهمزة جمع على (قوله من الطاعات) سان لا حال (قوله وله خافه رائي الخ) أي الاسلام والله اعلم
 (كتاب الطهارة) قال ابن حجر الملقب على وسائل أرى صفة مقاصد كلف وأقربها تراجم دون ذلك انتهى وكتب عليه ابن
 قاسم لم مراده أي الوسائل المختصات التي عبر فيها شرح الإرشاد وفعل وهي أي الوسائل أربعة وهي الماء والأرأى والاشهاد
 والاحتسابات انتهى وبالمقاصد أضواء والغسل والجم وازالة النجاسة ومقتضى هذه الأقسام في الوسائل والمقتضيات لقوله كلفه
 والأحداث كالتجاسات لكن بشكل على هذا قوله وأقربها تراجم بالنسبة لازالة النجاسات لأن برديان في النجاسة قد اتا
 وإنه لا يفكر قد تقرر من الإزالة (قول) ٢٨ قوله فلهذا عبد الخ قد يقال لما كان التراب غير واقع بل هو مبعث لبعده فغير واقع

والمطهرة لما تنويع على الحدث
 دائما بل قد توجد بلا سبق حدث
 كل يوم فلهذا ليس محدثا وإن كان
 في حكمه ومع ذلك يطهره وليس
 إذا أراد الطواف فسلم ثم ركنه
 الطواف عليه ومن: أن الوسيلة
 أن لا تنفك (قوله وهو الضم
 واليضم) أي مطلقا سواء كان
 لأشياء متتابعة أو وقوفه ويلمح
 من طواف الأضلاع على الأضلاع
 كل ضم فيه جمع ولا عكس (قوله
 يقال كتب كذا) أي يقال قولاً
 جابوا على طريقة اللغة وقوله
 كتب أي فليكتب ثلاثة مصادر
 الأقل مجرد والآخران مزيدان
 (قوله ومنه الكتب) أي في أن
 معناه الضم ويلمح وفي الأصباح
 الكتب بفحش القرب وهو يرمي
 من كتب أي من قرب وعشكن وقد
 تبسمل الباسم فيقال من كتب
 وكتب القوم من باب ضرب
 اجتنبوا وكذبهم جهم يبعدي
 ولا يبعدي ومنه كتب الرمل لاجتماع (قوله أنه عمر صحيح) أي اشتقاق من الكتب وقوله وغيره من العبر لا سوي (قوله مع
 وهو ردق) أي الاشتقاق الأصغر (قوله والحروف الأصلية) أي ومع رعاية الترتيب وقوله وهو اشتقاق (التي) أي الاشتقاق
 الأكبر (قوله مما يناسب بمقتضى) أي وإن لم يترافق بالحروف الأصلية واللفظ وعليه فهو بهذا التقيد يرأس الأصغر
 فيبتمعن في هذه المادة فلا يفتقد إلى الاعتدال بما ذكره هذا وفي شرح جمع الجوامع ما يقتضي التباين ويصار إليه ولا كبر ليس فيه
 جميع الاء والى انتهى وظاهره أنه يشترط أن لا يكون فيه جميع الأصول فيأين الأصغر (قوله كافي التراب والثلث) انتهى
 فبأن بعض الحائض أو نحو ذلك إلى الشفة الأمامية لثدي كرسوب التي انتهى بخلافه باللفظ (قوله قوله ذكروا) أي كيد الجواب

(كتاب الطهارة)

الكتاب لفة مشتق من الكتب وهو الضم ويلمح يقال كتب كتابا وكذا ومنه
 الكتب بالثنية وقال أبو حيان وغيره أنه غير صحيح لأن المصدر لا يشتق من المصدر
 واجب بانهم لم يريدوا الاشتقاق الأصغر وهو ردق لفظ آخر فليست به من باب المعنى
 والحروف الأصلية وإنما أرادوا الأكبر وهو اشتقاق التي مما يناسب بمقتضى
 أن تفتق حروفه وحروفه أم لا كافي التراب والثلث وقد ذكر وأن السبع مشتق من مدا بالباع

(قوله البعد التبراني) أي قد جرح البصر في (قوله اسم الضم) كأن يقال قسم هذا إلى خمسة الخ وعليه قالوا
 اصطلاح الجرح منه لغة وعلى الثاني يعني التماس في خصوص (قوله أو لعله خمسة) أي ممتد إلى ما بعده أو لعله خمسة
 من ذال الهمزة فلا يصح قيام اختياره بالبدن من ان المختار أنه اسم للاختصاص أو ممتد اعتبارا دلالتا على المعاني (قوله فهو ما صدر
 الخ) أي ما جرح لقوله لضم بخصوص (قوله أو اسم مقبول) هو ما صدر جرح لقوله أو لعله والبرادة ما صدر وقيل على
 مصدرية أو وهو يعني اسم المفعول الخ (قوله يعني الحامض للطهارة) إذا من جرح أو إضافة ما يعني اللام أو ثانية وكب عليه من
 قلم قوله ولا إضافة الخ عبارة تشرح العباب والأضافة على غير الثاني بمعنى الإدم وعليه سابقة التهور تأمل هل جرح بشرط
 المباشرة وفي تخصيص معنى الإدم بغير الثاني نظر (قوله ذكر كشاف في نسخة شرايع ٢٩) (قوله المصوت منهما) بفتح الميم قال
 هلاذ كرا لتهما الكلام على

مع انه باق وبالبحر وأوى وان الصاد مشتق من الصدق يشع الصاد وهو الشيء الملبس
 لا أنه شبه في وقته وصلاته انتهى ويرد الاعتراض ما صرح به السعد التتقاني بقوله
 وأعلم ان مرادنا بالمصدر هو المصدر المجرد لأن المراد بضمه مشتق منه لما اقتضاه ما يصحونه
 ومعناه اه واصطلاح اسم لضم بخصوص أو لعله خمسة من العلم مشتقة على أبواب
 وقصر قالوا ما صدر ولكن لضم بخصوص أو اسم مفعول بمعنى المكتوب أو اسم
 فاعل بمعنى الحامض للطهارة أو فاعل الخ لا أنه كتبهم بالطهارة الخ لم يفتح الصلاة الطهارة
 اقتضاه معنى الله عليه وسلم ذكرها مرارا لا صلاة بعد الشهادتين المصوت عنهما في علم
 الكلام الصلاة كما سأل في كونها أعظم شروط الصلاة التي قدموها على غيرها لأنها
 أفضل عبادات الدين بعد الإيمان والشروط مقدم على الشروط طبعاً فقدم عليه وضعا
 ولا شأن لأحكام الشرع إلا ما لا تتعلق بصدقه وإعماله أو بمنكأه وبيننا لأن النرض
 من العفة نظم أحوال العباد في المعاد والمعاش واستقامتها ان يحصل يكال قواهم
 النطقية والشهوية والقضية فابيض منه في الفقه ان تعلق يكال النطقية فالعبادة أنها
 كالها أو يكال الشهوية فان تعلق بالأكلي ونحوه فالعامة أو بالوطأ ونحوه فالخاصة أو
 يكال الغضبية فالخاصة وأهمهم العبادات المتعلقة بالاشرف ثم المعاملة لشدة الحاجة اليها ثم
 المناكحة لأنها دونها في الحاجة ثم الحناية فقه وقورها بالنسبة لقلبها قريبها على هذا
 الترتيب ورتبوا العبادات بعد الشهادتين على ترتيب خبر الله يبين في الإسلام على خمس
 شهادة أن لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله وأقام الصلاة وأتى الزكاة وصوم رمضان وحج
 البيت وإحتوا هذه الرواية في رواية تقدم في الحج على الصوم لأن الصوم أهم وهو ما
 ولو سب على القور وتكرره في كل عام والطهارة مصدر طهر يشع الهاء وضعا والفتح

الشهادتين اللتين هما ما في الحديث (قوله ولكونه) عطف
 على قوله لضم يفتح الخ (قوله) أعظم شروط الصلاة الخ أكثر
 ما يبد كون الطهارة أعظم شروط الصلاة نعم سمعنا على الجمع
 صفاته القدرة وعدم وقوعها على شيء منها فصدق المصنف وقال اعتناء
 الشارع أم أكثر يدل ان من فقد الشرع يوصل عاراً ولا إعادة
 عليه بخلاف الحديث ومن يبدنه خاصة فإن كان له ما يبدل لمرة الوقت
 يبدل قبل ليس لواحد من حاصلاته ثلثاً لحالة والقبلة لا تستوي للمسافر في النقل على
 ما هو مبين في عهدة الوقت انما يقتصر لوقوع الصلاة فرضاً لا لما تعلق
 الصلاة حتى لو احرقت ما دخل الوقت فيان خلافة انقضت صلاة فقلنا طاماً (قوله مقدم

على المشروط طبعاً) وضابطه ما يتوقف عليه الشيء وليس عليه تامة (قوله في المعاد والمعاش) يستلزم المصدر واسم الزمان
 ابن قاسم على البهية أقول والاقرب الثاني (قوله يكال قواهم النطقية) أي الادراك انتهى ابن قاسم على ابن جبر وقال بما
 كسبه على شرح البهية أي العقلية انتهى ومناهاها واحد ثم قال هو المراد بكالها أي انما يتأثر بقضايا يكون لها أو أنها تفيد
 اعتبارها والاعتداد بحسبها فظهر ولا مانع من ارادة الأمرين انتهى (قوله تعلقها بالاشرف) وهو الباري سبحانه وتعالى (قوله)
 على هذا الترتيب لم يتعرضوا في هذا الحكم لقرائن لكونها على استعلاء أو لعلها على المعاملات كما ذكرنا من جهة اقتضاة
 الترتيب وهي شبيهة بالمعاملات وأخيراً القضاء والشهادتين والعبادات والنباتات كالتحريم والنجاسات
 (قوله على رواية تقدم في الحج) يظهر من سياق أنها في الحديثين أيضاً وهو كذلك فصدق عليه من مافي الأربعين التورية

(قوله يضمنه انهما) ويقال ايضا يظهر مظهر كبير هاق الماضي وقصته في المضارع اذا انحصر لاسقاط اولهم وهو ما بهذا الاستعمال ايد كرها الشارع رحمه الله (قوله والخلوص) يحذف تضيير (قوله وشرا) مظهر ان هذا التعريف للاصحاب يقال ابن قاسم على المتبج ان هذا التعريف للكتاب الرئي استنباطا من كلامهم ولعل عدم ذكر الشارع لما لم يكن له مستقطبا لان كلامهم صحيح فثبت لهم هذا ويعبر عن معنى الطهارة التقابل للقوى بقوله وشرا يعبر عن معنى الكتاب بقوله واصطلاحا يتاحل ما هو المعروف من ان الحقيقة الشرعية هي ما تلقى معناها من الشارع وما يلتزم من الشارع يسمى اصطلاحا وان كان في عبارات الفقهاء بان اصطلاحا على استعماله في معنى فيما يشهد بان يلتزموا التصديق بكلام الشارع فثبت تعدد العمل الحقيقة الشرعية كما قال ابن قاسم في حاشيته على الجسدية في باب الزكاة فيقول في كلام الفقهاء مطلقا هذا ينبغي ان يعلم ان التفسير لغير القوية في الاصل انما هو المعرفة العامة والخاصة لكن غلب استعمال المعرفة كما قال الفضل على ما تقدم ابن قاسم عنه في شرح الورقات في العامة وتسمية الخاصة بالاصطلاحية فلذلك الشارع هنا بما لا يشترط في نفسه على ذلك وقال ابن حجر اما لاق الطهارة على الاول حقيقة ٤٠ وعلى الثاني مجاز من املاق اسم السبب على السبب انتهى وهما مستله اصولية

فكرها الرأى عند قوله تعالى اولئك الذين اشترىوا الضلالة بالبدن الذي ان الشارع اخرج معاني شرعية واستعمل فيها القاطع والموضوعة في اللغة لمعان أخرى فهل هي حقائق شرعية أو مجازات لغوية لان الشارع ان غير وضع الحق ووضعها كذلك المعاني الشرعية فهي حقائق شرعية اذ لا معنى للحقيقة الشرعية الا لفظ المستعمل فيها وضع في الشرع وان لم يغير وضع اللغة واستعملها في ذلك المعاني لعل علاقة بينهما هي مجازات لغوية فوجدت لو كانت العلاقة التسمية تكون استعارات للاحاطة انتهى (قوله زوال المنع المترتب) وهو مرة الصلاة مشقة (قوله وهي تعجزان) التاكيد أي الملبانة (قوله ولهذا عرفها النووي الخ) صريح في ان الرفع والاذالة كورين في تعريف التزوي الذي كونه فافس نحو الموضوع والفصل رتب المعاني التوب لكن قد يترقب في ان الموضوع متلا هو نفس الرفع بل الرفع هو صلبه وليس نقشه فلينأمل انتهى ابن قاسم على شرح الجبهة (قوله باعتبار القسم الثاني) هو قوله اذ لا فصل الموضوع (قوله اواز ان لا تعجز) أي حكم الخ ويقال عنها اواز لقوله وعلى صورتها) يحذف تضيير انتهى ابن قاسم على ابن حجر (قوله كالتيهم) مثال لما في معنى رفع الحدث ويقال ما في معنى النفس الدباغ واقلاب الخ خلا (قوله والاحوال المسنوعة) هو ما يعدم من تحديد الموضوع مثال لما هو على صورته دفع الحدث (قوله والفصلة الثانية) مثال لما في صورته (قوله قاعدة مالا يتجاوز) أي تعذر (قوله وهو سبحانه لا يثبت بغيره) يتأمل في المقام من جهة الامتنان بشي وان قام مقدمه مقامه وهذا الوجه الاستدلال بان يقول ثبتت الطهارة بالاولى فثبت بغيره ولا مدخل لقياس للهور والفرق انتهى ابن قاسم على المتبج (قوله والازم

أفصم يظهر بضمها انهما وهي لغة التناقض والخلوص من الازناس حصة حركات كالتجسس أو موقوفه كالعرب وشرا زوال المنع المترتب على الحدث وان ثبت والافعل الموضوع اذ لا تذهب أولاً فائدة بعض آثاره كالتيهم فانه يفسد جوار الصلاة الذي هو من آثار ذلك انتهى قد علمن ولهذا عرفها النووي وغیر باعتبار القسم الثاني بانهم اربع حدث اواز ان لا تعجز اوما في معناها وعلى صورتها كالتيهم والاحوال المسنوعة وتضيير الموضوع والفصلة الثانية والثالثة تنقسم الطهارة الى عملية وسكونية فالعملية مالا يتجاوز محل حاول موجبها كفضل النجس والحكمة ملتصقا وذلك كالوضوء قد جرت عادة امامنا رضي الله عنه بانه اذا كان في الباب آفة او حدث أو ثمرة كرهت وجب عليه مسائل الباب وتبعه الراعي في الحذر وحذف ذلك المنصف المتهاج اختصارا غير انه انقصه بالاية الاتية تبركا واستحلالا وقدمها لان التحليل اذا كان عام فافترسه التقديم فلهذا قال (قال الله تعالى وانزلنا من السماء ماء مطهورا) أي مطهرا او يعبر عنه بالملق وعدل من قوله تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم وان قبل بامر سبحانه في تقديمه ان الطهور غير الطاهر اذ قوله تعالى وانزلنا من السماء ماء مل على مسكونه طاهر الا ان الآية سميت في بعض الامتنان وهو سبحانه لا يثبت بغيره ويستند فيكون الطهور غير الطاهر والازم

التي كبر فيها عمل الطهور وهي الظاهر ثم الثاني لأن المعاني التي تستلزمها تلك المعاني بل هو يتغير في كل ما زاد فيه الطهور
بل يكون له كبدل وأما أنه لا يمتنع في بعضه ما قبله هو الرابثا تيسر (قوله يكسر الحية وقضيا) أي مع فتح التثنية وقوله
يكثر التثنية أي مع كسرها قصير القليل أو يعجز القاموس لفهمه في وجه كسرها تثنى (قوله أي دفع حكمه) أي
يتم في كل هذا المعتبر أي أن دفعه يثبت الاستيعاب ما أنزل إذا خلا الاعتبار بالفتح فلا حاجة إلى الـ لا يستقيم وسأوفى
الشرح حين أنزل الأمر الاعتدلي وعليه فكان الأولى في هذا القول ولعله قد ظهر وجه التخصيص بفتح في القسم
أشأنا أنه لا يوجب وهو معنى ما خرج (قوله وهي) أي دفع حكمه (قوله والشرط في النجاة الجلاء) أي دفعه في باب شرط
الصلوات ما شره الشرط هنا وإن لفظه خلافا لقول شيخ الإسلام أن العلم بمعنى الشرط بالفتح وأما الشرط بالسكون
فهذه الزام التي والتزامه (قوله إذا لزمه) أي هذا الأمر الاعتباري ٤١ (قوله وهو ما يظل الوضوء) أي ما منصرفه

أما كبروا فأناس خرمهم (بشرط) رفع الخلف والتجسس) كسر الجنب ونفضها وإسكانها
مع كسر التوتة ونفضها. أي رفع حكمه وهو يحسن من غير أن التجسس بالأذن الشرط
في القلة العلامه وفي الاصطلاح ما يميز من بعده العلم ولا يميز من وجوده وجود
ولا صفة ذاته والخلف لغة الشيء الحادث وشرعا يطلق على ثلاثة أمور كما سيأتي في الباب
الأول من أحدها وهو المراد هنا أمر اعتباري يقوم بالأصالة مع صحة القول بالباب
حيث لا يحسن إلا بغير العلم لا فرق في المسند في الأصغر وهو البطل الوضو
والمقرض وهو ما أوجب الفصل من وجع والأكبر وهو ما أوجب من نحو حبس
والتجسس انتهى البعد وشرع يستفاد من صحة القول بالباب من خبر (ما يطلق)
أما في الحديث فتقوله تعالى فليجدوا ما صنعوا فالوجوب التبعي على من فقد الماخذ على
أنه لا يحصل بغيره وأما في التجسس فتقوله صلى الله عليه وسلم لا مال لأبي في المسجدين وهو
عليه ذوابان ما في القلوب ينتج القول بالجهالة الأولى المتكسرة أو الترسيم في الاستلامه
والمأمور بالترسيم عن عهدنا الأمر بالاستئصال وقد نص على الماهو المتعبد لا يقتل
معدا وأما السورى من الرقة والقائمة التي لا توجد في غير بدل الله لا يرسل الصافي منه
فقل بطلانه فضلا عما في غيره ومن ثم قل بعض الحكماء لا لون له وما يظهر فيه لون
ظنه أو قبحه لأنه جسم شفاف وقال الرازي له لون ويرى ومع ذلك لا يجب من
رؤية ما وراءه أو حصر على الحادث والتجسس لأنها الأصل والافتقار لآثار الظهارات

٦ هـ ل الباقى والمجد انتهى المعنى فلما رجع وعبرته ونحو بصرة الباقى عصى وهو الباقى الى المسجد
التمجى مرقوم من زهير شتى الخواارج اى اهلهم وفى الباقى فاما نحو بصرة وقال مرقن فاعبى اى الله بنى
انحو بصرة وكانه وهما انتهى (قوة صواعبه ذو من ماء) على حذف ضفاف اى مظهر فذوب من بنى بعبه اومى
مع مدخولها فى محفل نسب على الحال انتهى جملة انتهى يادى ليقال لا يحتاج اليمع قوة والذوب باسم للدواعى الخاتمة
لما كان الذوب اطلافاً منها على يطلق على القوة على الدلو لولا ليشد كونه مثلاً اومى عليه بقيد بد الحبل على ظهره
فالحديث بقوله من امار فى نسخة اسقاط قوة مامر عليها فلا حاجة ان ذكر (قوة الدلو المعلقة) بقيد ان الدلو مرسى
الختار انها اقوى من ذكروا وبان الذوب التعيب وهما دواعى الدلو واللا اى مامر على ان السكت القى فيما قرب من الله
توت وثذ كر ليقال اى اومى فارق ذو ذوب انتهى وفى القلموم ما بصيرته قال لمطالعانه ماء اى انتهى (قوة نهو
ما يقيد) اى الى اى اى الاعداد به دون غير (قوة نهو بلاغله) التل بضم التلته مامر على كل شئ انتهى مختار

قوله ويصل إلى النقص (قوله بشرطه الا في) اي وهو انما يتحقق بغير ان (قوله في ان الله) اي انما يتحقق في الشرع وان
 خالفه صاحب النقص (قوله على صورة حيوان) اي انما يتحقق بغير ان (قوله في ان الله) اي انما يتحقق في الشرع وان
 النقص (قوله ولون من غير) اي بغير ولا يكون النقص بغير من (قوله في ان الله) اي انما يتحقق في الشرع وان
 ضعيف بل يشك (قوله ويخرج به) اي بغيره (قوله في ان الله) اي انما يتحقق في الشرع وان

بالنقص وفيه نقصا في الوجود عليه
 من ان الله تعالى ولا ضرورة على
 الراجح (قوله على ما في الاخرين) اي
 فصل على ما في الاصل (قوله في
 نقل المعاني) وهي الخلق والجملة
 وهذا ما (قوله في ان الله) اي على
 المشترك كما قبله وعليه ما عدا
 الشافعي وقوله عموما اي بان فصل
 في الماهية مدونة في الماهية المشتركة
 بالطبيعة وقوله والاي وان قلنا
 لا فصل عموما بل هو محتمل لفصل
 هذه القول حيث لم يقرينة
 تدل على جعله في جملة معانيه
 وهذا قد قامت في هذه القرينة
 وهي السباق والتبويب وقوله
 بشرطة السباق خبره وقوله وهو
 متعلق بمحذوف تقديره واجب
 (قوله يظهر) اي واضح الرتبة
 (قوله وان عرض ثانيا) اي على
 المصنف ايضا (قوله وبصورة
 بعضهم) تامة في الكلام اقر
 (قوله بالانقضاء) اي مع العلم بالمحال
 عند اهل الفرق والمان (قوله
 وانما اعطى حكمه) هذا شعر
 يجرى ان لا خلاف في الجار وروا
 معه والنقص في شرح النقص يقتضي
 تنصيص الخلف بالتراب والحق
 الملقى وان التقدير بغيرهما

لا يضر التقدير بغيرهما فليجمع (قوله واقليل المتخصص) اي لان من علم بها ما يتجنى من اطلاق الماهية عليها
 (قوله والاخر) اي في مخرج (قوله هو عموما) اي في مخرج (قوله هو عموما) اي في مخرج (قوله هو عموما) اي في مخرج
 ليس تارة في الماهية الكاملة بعد الوضوء اذ لا يمتنع فيجب اذ الله وان خرج الوقت باشتغالها فلا يتبع لانه واجدا مع

[illegible]

على غيرهم فيس مع انه القاصيه
تفصي الان يفرق بان القاصيه
المذكوره انما تفصي انما كان
سدا ومنها مع لافله اليه
ببلاط الخليله فانور وان
وقد تفصي به وقد وجد ذلك
للفنان التي تفصي وقد تفصي
جانبه على ان يفرق آخر
فصل وتفصي اضافيه
الاب با من شأن الاب
الانفلا ونوعه فكان حكمه
انف (قوله الثاني) اي اما
المشورة فان تفصي وتفصي
المشورة والانفلا التفصي
تفصي بمجان قوله غير تفصي اي
ببلاط الخ الخ الماني فلا يفرق
تفصي التفصي تفصي تفصي
منه انه لا تفصي الخ من التفصي
وغرفنا كنفنا وتفصي وتفصي
ايه تفصي تفصي تفصي تفصي

لصورته الآن في أوجها ولم يضره فرض صيرها ثلاثاً سلب اليهودية أوفرضها فحاشا لوسطا نظرا لأمه فلا يصاب لكونه
 قبه ظل والاقرب الأول قتلناه فانه دقيق جدا (قوله فانه يضر) فثبت ان غير التفت اذا طرح تم قتلنا لا يضر به ارباب حجر
 قيا يضره ووقطر ثم قتلنا (قوله في كثرته) اى كثره تغير (قوله خلافا للأدري) اعتقاد البلاوي والبرماوى ما قاله الأدري
 انتهى ابن قاسم على التهج (قوله وقولنا اليهودية والمراد في صحتها يحتاج الى تقدير مضاف اى تغير التغير) قوله ولكنكره
 اليهودية وسئل ما تغير على الايضر حيث لم يجر خلاف في سلب اليهودية امامنا جى سلب اليهودية في خلاف الجاهل
 والارباب اذا طرح فينبغي كراهته خوفا من خلاص من منع (قولنا وتقدمنا) اخضر قالوا في القاموس وكبرج خضره تغلوا الماء
 الزمن الخ (قوله نعم ان اخذوا) معهود ما له لأخذ ثم طرح فما أخذه من اوفى به ثم قتل نفسه بعد يضر وقاس ما تقدم
 في الاوراق المطبوعة عن ابن حجر الضرورى يمكن الجواب بان الخليل كان احد من المايضي بخلاف الاوراق وان

[illegible]

وكتب عليه السيرة الكريمة الشاه علي
 الميرزا اذ عظم من التتميل والافزاد
 انصرت انتهى (قوله كهنوت) اي
 كالهدى والاصول على يد ائمة توفيق
 ما يود شرف وقبضتها بحسنه
 فيها خالذ اصحابه وانصرفت
 وانتهت منه قريتنا كعبه الربيع
 الطهورين لان التتميل والحالة
 ما ذكره قريتنا على الربيع
 العمل وفيما تامل واختلف بين
 حبه عليه فقد دخلنا القوسا
 (قوله ودن) اي وكتب وكان
 وان اخيرا لم يبق اتصال بين

لنكون مختاطا مستغنى عنه (وما في مقروءه) أى موضع قراره، ومروءه لعدم استقامته
عنه ويؤخذ من كلامهم أن الزاد جبال القفر والعمره كان خليقا في الأرض وأرضها
فيها صحت حاز يشبه الخلق بخلاف الموضوع فيها لا يترك الطبيعة فإن الماء يصفى عنه
ويضر التغير فلهذا الساقطة بسبب ما اتصل من سوء أوقى نفسه أميا قاح كان على
سورة الورق كالوردة لم (وكذا متغير مجاور) متغيرا كثيرا (كمودودهن طمطين او غير
طمينين لان تغدير به) تروح لا ينزع اطلاق اسم الماء كالنور في ماء حليب وغيره
فالاول مجاور والثاني مختال ومنه القطران لان توب نوعا فيه ذهنية فلا يصح جعلها
فيكون مجاورا ونوعا لا ذهنية فيه فيكون مختاطا ويصل كلام من أطلق على ذلك ويصل
مما قرأنا في الماء المتغير كثيرا القطران الذي تدن به من التربة ان تحققتا تغديره وأما مختال
فغير مظهر وان شئت فكأنه كان من مجاور فلهذا وسوا ذلك الرغوب غير منه لا
الزاد كسب ونظير في الماء الميزر الا غير الميزر طعمه أولونه اودى به عدم حلبة الطهوية
لان مقتضى الحلال الاجزاء والذاتة وان يشاء بعضهم على الوجهين في شأن النجاسة

فهو محاطة نسب الاسم وهذا التفسير يجمع بين الخلافات السابقة في ما عيلاات المكان لان صفات متشابهة في التغير
أولاً كما كان هو ماضهم الذي يعني فيماثل في اتصال عين منه انه لو تعد اسم آخر بحث ترسم مع اسمه الاول السلب
هذا الصدد فريضة ظاهر جدا على اتصال تلك العين فيه انتهى ان يخرج عنه الله وكسب عليه ان فاسم قوله ما لم يزل اتصال عين
فيه مخالفة فان قلت هل يدل نفسه على اتصال العين الخاطلة كالوزن بعد تقويمه الماض فانه قد اختلف لاحتمال انه نقص
باتصال ايرامجارية ولو تشاهد في الماء لاحتمال خروجها من الماء والاتصالها ببعض جوانب الحبل (قوله انه تقويمه في
ترويح) فحينئذ لو تفرغ أو أطلعها بالماء من غير و ليس من اقام ان قتال منه في كالتوقع الترفي الماخفا كسب الحلازمتنه
عليه الطور و (قوله تفرغ طيور) فيه نظر فان التفرغ في تقويمه كالقرو قد تقدم انه لا يضر ولو صنعوا حيث صار كالتلفي وهذا
منه ثم ايمان في بحر قال بعد قول الحبيب وما لم يقر مائه ومنه كما هو ظاهر القرب التي تدعي انها بالقطر ان وهي جليدية
لاصلاح ما يوضع فيها بعض الماء وان كان من القطران الخاطلة اه (قوله في دستان الحماة) اي خان قناتستان الحماة ينسب
المقتلنا هنا بسبب الطورية وانما يتلبدد التيسر ثم قل بعد صحتها لكن التعمد من سلب الطهور به هنا مطلقا

٤٧ ... من ايسلوف لم ينجحوا في التماسح والتمسح

بروز قبل شهر من سنة ١٢٨٤هـ استكتب
سراة واما بعد واما من ايعاقل
فيسعمل الاراضى فبقال يرد
الماء بوجه فهو يرد ويرد
ما روي في هذا التعليل ساعفة (قوله)
ان الكراهة انما هو من تأثر
بصد قال ابن قاسم عن ابن حجر
وقى بالو بر دم شمس ايضا انما
فيه منطع فهل يعود الكراهة
لانما انما انفسا الحراة وقد
وجدت أولا فعد كما انفسا
الاسهم فيه فقلو وجهه اطلاقهم
احمال ان التبريد انما الزعومة
او ازال تأثرها او اضعف وان
يرجع الحراة وبان الكراهة
لا تثبت الاسباب وقد ذات
التبريد يلو بدعسها روي
انفسا شر وطو باسحاق ان
لمسرة الزعومة شروطة
صحوها او اضعف انما النطبع
فروسة فيه فليامل انتهى
(القول) والقوله عين وال
الكراهة لان الزعومة بقية
انما خلف للتبريد فاذا حزن
ثرت تلك الزعومة انما سعة

[illegible]

قوله وان كان جليده كرمه اي تليق بالحق (قوله لهما الاسباغ) اي كماله فانما يتبع اصل الاسباغ لا يصح للمطهر ان يج
 لعدم تجميع الطهور بل انما تم فسد فليست معه الاسباغ لغيره من الكراطة والوضوء والفق واليس من اجل انما لا يكون استعماله
 في البدن مطلقا للعرف الضرب انتهى كذا نقل من ابن قاسم على التمسح ثم ما يتبعه فليست معه الاسباغ فليست معه
 الكراطة والظهار الا لكن عليها في شرح الجلب بقرينة الضرب وقسمة الكراطة في البدن مطلقا فليست معه الاسباغ فليست معه
 كراطة زائدا اي قربا الارض المقصود على اهلها اي شي استعمل فليست معه من اهلها وقوله وان كان جليده كرمه
 محركة والضم اليها انتهى فلو لم يرد فيه اسد الاسباغ بضم اليه لكان كون الواو في قوله فليست معه اسد الاسباغ فليست معه
 بقرينة محض من ان كان فيه ادوايح الكراطة وكل بقرينة محض من ان كان فيه ادوايح الكراطة فليست معه الاسباغ فليست معه
 التليق (قوله وما ارضه بايل) اسم موضع بالعراق فبسبب اليه البحر وانما قال الاستسقاء لا يصر فليست معه ولا يصره وكونه
 كسخر من ثلاثة اجزى انتهى بخلافه ٤٨ (قوله وما يرضه زوان) يخرج الذال المحبة وسكون الزاء ويقال فليست معها

والاضل قوله التطهر بالماء المتسمر ان يتبين غيره اخر الوقت ولو استعمل في سوان غير
 آدمي فان قلنا الا في مضمرة او كان جليده كرمه ليس كرمه الا في مضمرة او كان جليده كرمه ليس كرمه الا في مضمرة
 المراد انما يرد فليست معه الاسباغ وكل ما مضى به من الكراطة والوضوء والفق واليس من اجل انما لا يكون استعماله
 ويستعمل في البدن مطلقا للعرف الضرب انتهى كذا نقل من ابن قاسم على التمسح ثم ما يتبعه فليست معه الاسباغ فليست معه
 الناقدة وما يفرق من لوط وما يفرق من لوط وما يفرق من لوط وما يفرق من لوط وما يفرق من لوط وما يفرق من لوط وما يفرق من لوط
 فرض الطهارة عن الحدث كالفسخ في الاولى ولو من طهر ما مضى به من الكراطة والوضوء والفق واليس من اجل انما لا يكون استعماله
 مطهر كاسان لانه على عمله وسلم واحياه في الله صحتهم استباحوا في مواطن من
 اسفارهم الكثيرة الى الماء وفيهم المستعمل لاسمعه مرة اخرى فان قلنا لم
 يصحوا المستعمل في التسلق فلم يطره وطهره فليست معه الاسباغ فليست معه الاسباغ فليست معه الاسباغ فليست معه الاسباغ
 يقتصر من على فرض الطهارة فليست معه الاسباغ فليست معه الاسباغ فليست معه الاسباغ فليست معه الاسباغ فليست معه الاسباغ
 يقتصر من تكو الطهارة فليست معه الاسباغ فليست معه الاسباغ فليست معه الاسباغ فليست معه الاسباغ فليست معه الاسباغ
 ان يكون طهور كذا في قوله اقتضاها التكرار في المراتب جميعا في الافة ثبوت ذلك في نفس
 الماء او في الغل التي مر عليه فانه يطهر كل جرمه ولاه لما زال المتنج من نحو الصلاة
 انتقل ذلك المتنج اليه كان الفسالة لما ارتب في الغل فانما تفتقر فطهوره معمل
 بازالته المتنج لا يتأدى مطلق العبادة ومرا دما يقتصر ما لا يدع انما تتركه اما لا تستعمل

او ان يرضع الهمز فليست كرمه الزاء
 انتهى مراضة الاخلاص في
 اسماء الاسنة والبقاع ثم ما يتبعه
 في الظاهر من خاصية يقرءون
 بالمدنية او يقرءون او يكون
 الزاء وقيل يصح بكه اصح انتهى
 (قوله في بطن من اسفارهم) اي
 اقلية الماء كما هو معلوم لا يقال
 انما يصحوا لفرض آخر لعدم
 تكليفهم تحصيل الماء قبل
 دخول الوقت لا تاخر لمحافظة
 العبادة على فعل العبادة على
 الوجه الاكبر ووجب في العادة
 انهم يصلون حتى قدروا عليه
 ويذكرونه الى وقت الحاجة
 (قوله يقتصر من على فرض

الطهارة) عبارة ان قاسم على التمسح ثم ما يتبعه فليست معه الاسباغ فليست معه الاسباغ فليست معه الاسباغ فليست معه الاسباغ
 من الثانية والثالثة فان دخل فعليه ان يمسح على الاولى فليست عليه ايضا فليست عليه او لا يثبت المطلوب ايضا وهي
 واحدة حال ضلته ويجلي بان عدم الجمع دال على ما ذكرتهم استلزامه في شخص الحكمة الاولى وهو احتمال المتنج اليها
 وانما يصحوا ما بعده الاختلاف على اربعة الاول فيمكن الجمع مختلفه المحذور من اختلاط طهوره بغيره الذي يقتضيه رتبة وان
 الاحتفال الذي في غاية البعد لا يثبت في وقائع الاحوال (قوله لما ارتب في الغل الخ) هذا من تشبه المعقول بالمعسوس اي
 كما ان الفسالة المستعملة في غسل المستقذات الحسنة الطاهرة تضرب عادة كذلك المستعملة في ازالة المتنج
 الذي هو مستقذر معنوي ليس المراد انما في هذا التشبيه الفسالة المستعملة في ازالة الخبث والحدث حتى يلزم قياس
 الشيء على نفسه فقط ما لا يتبع غير ترجمه الله (قوله مطلق العبادة) اي حتى يمسح على المستعمل في قتل الطهارة في طهوره
 (قوله فليست

[illegible]

وضوء الصبي ولا يترجم زمان وضوءه وله طلوع الشمس حتى لا يمتد
وجوب الفضة لا تارة. فلهذا الاعتراض عليه من المخالفين العمل بسبع اعتد الزمان
بين ترجمه اعتبارا باعتقاد المفسر لا شترط الرابطة في الاعتداء لاق الطهارة
واحباطا لالبا بين ما يستعمل في غسل يدي سبع من وأما وضوء في غسل ميت
أو كاهية أو ميتة أو عجمية عن غسل أو تقاس ليل وطوما (قبل وقتها) كالفقه
الثانية والثالثة والضوء الجهد والفضل المنور (في ظهور في الجهد) لا يستعمل في
طهارته فكان يستعمل في دفع الحدث والقديم (في ظهور في الامع) لا يستعمل في
الطهارة على الجسد طولا ولا عرضا على الامع ولا يمتد وساقى المصطلح في الخاصة
فيها (كان جمع قلتن ظهور في الامع) نيلوا قلتن الا قد وكالتجسس اذا جمع فيلحقها
ولا تقير به بل أولى وكذا كان ذلك في البدن ولا يفي استقاء الاستعمال في موضع قلتن
ان يكونا من محض الماء كالتيمم والتا فلا وفرقا بينه وبين ما يجمع من وضوءه
بالاستعمال بخلافه الصبي ولا يضحى ان الماء ادم مقدر على الغسل ولا يحكم عليه
بالاستعمال مادامت الحاجة باله فلا تنقص جنب أو محدث في ما عليل ثم نوى ارتفاع
حدثه عن جميع أعضائه في الأولى وفي الثانية عن أعضائه وضوءه صار الماء مستعملا
بالنسبة الى غيره لا اليه فرفع به حدث بطريق قبل ان يخرج منه رأسه فبانتظاره أو جنب
في ما عليل ونوى قبل تمام الانقاص طهر الجزء الذي الماء فيه اقام عليه الانقاص
دون الاعتد اخذوا لوضوءه فيصحبان ثم يوباها ارتفعت جنبها أو وضوءها في الأولى صار
مستعملا بالنسبة الى الماء ثم أثار انقاصه عن موضع ما ثم يوباها ارتفعت عن جراحها وصار
مستعملا بالنسبة اليها أو مرتبافين بجزء الأولى دون الآخر وحكم انهما في الأولى عامر
لوقوع الحدث من ما عليل بأحد كنهه قبل تمام غسل وجهه لم يصير مستعملا وكذا
بل تمام الفسلات الثلاث ان تصدحها وبعد الأولى نوى الانقاص عليها وكان أوابا

٧ ٤ ٥
 البس دخلت في وقت غسلها فنهطت وبقية التي انتهى من واولا ختفت عانق الثوبين كان ثارتيك وأخرى
 لايتك واستروا بهل يحتاج لتعلا الاقتراف بعدنفسه الوجه الاول فنهطت وبجمل عدم الاحتياج وهو العند غلظامل واعلم
 ان لا ياتن تكون نسبة الاقتراف عند اول عملية الماخفان تأخرت فلا تأكلها كما هو ظاهر ولاقتصر من ذكر خلاف ذلك انتهى
 اي قاسم على الهيئة قلت وكذا الوقت قد ولجتمضر حاضدا الاعتراف (توفه ان عهدها) أي اطلق على ما يسجد كلام
 مستنفا لمدى

[illegible]

الاعتراف والاعتراف مستعلا ولو عمل على كسبه في يده لا تعذر انزاعه ولا يشترط قسمة الاعتراف في دفع المحدث (ولا تنصر نقلا الى الامام فانقص في حديث ابي داود في الامام فليس لم يعمل الحديث في دفع النجاسة كما نقل فلان لا يحصل الظاهر اذ يدفع عنه نفسه وتعمل ذلك ما لو شك في كفه حلالا من الطهارة ولا تاكس كفا في شاة خاصة ولا في غير من خبز النجاسة التجميع سواء كان ذلك ابتداء ام جمع شاة واشواك في وضوء لهما كان ذلك المأمور هل تقدم على امامه ام لا فانه لا يطل صلاة ولو لم يمن قدما حلالا لا يصل ايضا ويعتبر في القسمة قويا لفراد كل واحد الى الملقى من غير في كل حصة فلهذا زعمنا انما لمن نهر صديق غير من قوقع في حدى المحترق في نجاسة طال الامام فليس ارى ان ما في الحفرة الاخرى دافع للنجاسة واقتضى الخلاف المستند للنجاسة انه لا فرق بين كونها نجاسة او آمنة فهو كذلك ولا يجب التباين من حال الاعتراف من المله بقدر قلتن على الجمع بل انه لا يتفق من حيث شامس من اقر بموضع الى النجاسة (فان غيره) أى النهر

ليرك واسمهم يتركوا ليعلموا وهذا الى الآخر لا يصحكم التيسير على ما وضعه
الاصلة ولا على غيره والا حكم بجماعة الجميع وبصر بذلك قول ابن قاسم على ابن حجر رحمه الله الوجه ان يقال
بالاكتفاء بتركه على ملاصق بتركه ملاصقة وان لم يترك بتركه غير ذلك ابلغ المجموع قلنا انتهى (أقول) وينبغي
الاكتفاء بتركه ولو كان غير عطف وان خالف عطف حتى سوانى شرح البهجة فراجعه وعبارة قوله بصرك ما في كل
بصرك الآخر غير ممكن اعتنا بالحل تعلق قوله عطف بقوله بتركه أو بتركه الآخر لا تنز وبصا اعتبار بقية ما انتهى
قوله (واظفر بالصحة) أي لتمامه ما وضعه وقوله الكلام يقتضي تمام الخبر لا يفي على ما رواها وقد يشكك بان
ما في الخبر الذي يشتمل متصل بجملة التيسير فيصير منه قلته وما في الخبر الاخرى فمنه قلته فراجعه ثم يأتي
ابن حجر صريح بطلانه كل منهما انتهى (قوله من اقرب موضع الى الجملة) قال الشيخ حمزة وعليب فان فرض ان
المعلقان قلنا فضل الاول لا يجوز الاعتراف منه على الثاني يجوز وان كان الباقي يفسر بالانضال وقيل لا فلا
الرائي انتهى

[illegible][illegible]

[illegible]

من قال القاتل ان الجاني لا يضرب في عود الطهور بحسب المطلق فيه (قوله) وبجاءوا فقتلوا قتله مائة سنة فنهى
الزادى عن قتلى القاتل حيث قال لوزال التعير بجاءوا وعاد طهورا كافي فتاوى القاتل وبذلك القاتل الخاطى جرحه
لا يقتل يمكن جرحه مافي فتاوى القاتل على ما اذا لم يظهر الجاني ويرجع لا يتناول الخاطى حكمه كقتل تاجر وقع في مائة سنة تظهر
وبما قلنا بعد الطهارة فلنستعمل وقضية قوله في الواقع في المبالغ والوزن الماه بنومسك على الشط لم يمنع من زوال التماسه
وبقي ان لا يكون مراد الاظهر والتمسح في الماه يتقوا تحمدا التماسه ولا تقع جرحه بالسائر بين كونه في الماه وكونه تاجرا
عنه هذا وفي ما بين تعديله انه اذا زالت التماسه براحمه على الشط لم يحكم بها التماسه وقد علم ان التماسه خلافه في
الجواهر فيلزم به عند الشراح الزوال براحمه على الشط الا لفرق بينهما

في راقه فيصير كمنهاهه وعلا راقه المسك لو ظهرت ثم زال التفرع حكمنا
 بالعودة لان الجاهل اذا لم يظهر التفرع علمنا ان التفرع قد مضى وقابل الظهور انه يظهر لان
 التفرع لا يعود ولا يطلب على شيء من الاوصاف الثلاثة حتى يقرض سنة ما اذا كان
 يساوقه فغيره اشهر ذلك والوال والجس ينفع البصير وكسر البصير محروم وهو المسمى
 بالجس من غير العلم (ودونهما) أي المادتين القلتين بان تنقص عنهما كدر من
 رطلين وتقدير الملة في كلامه تعالى شاع لم يوافق مذهب سيبويه وهو الجمهور والميرين
 لان دون عندهم يفرق لا ينصرف فلا يصح كونه مستقلا وجوز الاخفش والكوفون
 واختلافهما انفسا المسمى كالواقع في صيغة المصنف فجوز الاخفش زياده على الفتح
 لانه اقسمه الى مقي وأوجب فيه رقه على الابتداء (ينص بالافاقه) ينص بمؤنر
 بخلاف الحق هنا مما ياتي وان لم ينصرف الملة او كان الواقع مجاوزا ووقع هنا في السند
 فقط كونه قد قلل دم اجني غره فقط او كثر من شعور اغضب ومثل الماء القليل
 كل مانع وان كثر وبما دللنا في رايه انما تنقص الماء القليل التفرع لاجتماع ما ذكره
 التفرع فغير مسلم اذا استقط احدكم من رومه فلا يغمس يده في الماء حتى يغسلها ثلاثا
 فانه لا يدري اين ياتي يده فانه من الغمس خشية التنجيس ومعلوم انها اذا خضت
 لا تقدر المخلوالاتها تصبغ بوصولها اليه فهو من غير القلتين طال الاضغوى ويقض
 بالماءات الماء الكثير التفرع كثيرا بظاهره وفارق كثيرا الماء كثره غير بيان كثره قوى ويشق
 حفظه من التمس بخلاف غيره وان كثر كما تنصنا ثم لو تصبغ يده اليسرى مثل ما
 غسل احده يده وشق في المصنوع او يده اليمنى أم اليسرى ثم دخل اليسرى في الماء
 لم ينص بنفسها فانه كما في قوله الواو ربه الله تعالى لان الاصل طهارته وقد اعتمد
 باسقاط طهارة اليسرى والمراد بالماء الاقاة ورود الصاسة على الماء او ورود علم
 نسيان في باب الصلابة (ان بلغها ما جاء) ولو غسلا واستغسلها واستغسل حتى عنه كما

عنه في الصلابة قوله كل مانع وان كثر
 (سك) أي ولو جاز في قوله وان كثر
 بالماءات حال عدم ظهوره
 التفرع بعد ذلك فالوجه عدم
 الظهورية انتهى وعليه فليظن
 تنصل طهارة ما رأيت في نسخة
 من ٥٠ ويؤيد ذلك عدم ورود
 الظهور وقوى وضحة انتهى
 (قوله التفرع كثيرا بظاهره) أي
 لانه عندهم يخالف التفرع
 في مفره وهو فلا ينص بالافاقه
 قال ابن حجر بل قد ورد في
 غير حديثين والافاقه
 (قوله لو تصبغ يده اليسرى) الخ
 استدلاله على قوله الصلابة مؤنر
 لان الصلابة المذكورة يحكم بها
 حتى لا يصح صلاحه قبل غسلها
 لكنها لا تنص ما اجابته لثبوت
 في تنصيصها الماء وقد مر انه لا يلزم
 من الصلابة التنجيس وانما قلنا
 ما لو تنصبغ يده ثم غاب شيعة يكن
 ولو غاب ما كان كناية ما لم يكن يده

فما على الصلابة وعدم تنجيس ما صابته مثل ذلك وكان الاولى أن يقول ما لو تنصبت يده الخ (قوله فسيأتي في باب الصلابة) قال
 ابن حجر ومنه أي من الواو فلا ينص ما في باطن القرآن في الطرف او اصابه الخس اعلاه وموضع على نجس يرتفع منه
 فلا ينص ما منه الا ان فرض عدم الترضيع اليه انتهى وكسب عليه ابن طهم قوله هوذا الترضيع الخ يعني او قدح من الترضيع واصل
 انما خرج جائه لانه حثنا على غسل مثل نجاسة انتهى وهو قوله (أقول) ولعل وجهه علم تنجيس ما في الباطن مادام الترضيع موجودا
 ان ترشعه غيره كلما جازى وهو لا ينص منه الا ما لاقته الصلابة دون غيره مما يترجع وهو قليل وانقطاع رشح الماء بصدقه
 متصلا كالترذا القليل ويوارد ترشح الروش ولو وضع كور على نجاسة وما لا يخرج من اسفل لم ينص ما في بعض ما يترشح من تحت

[illegible][illegible]

[illegible]

لأن الأصل الطهارة والبراءة من
النجاسة المحض التي غير رتبة
(قوله) وقد ثبت في بيان الأصل
في النجاسة المحض وإن لم يكن
لازماً وسقوطه محتملاً لا ينافيها
الايقين ويؤيده قول الشارح
الاقبح فلو ثبت أن الرقة في حال
الحب أو القاء الإبره انقضت إذ
ثبت العلم بان النجاسة (فإنه)
والمعبران بين النقص والحالة
ومن علمته حالة الفاسد
الحاكم بما انتهى إليه ظاهر
قياس نظره في قوله في طاهر

لا يجزي كالوزن والبر والنجس والغيب (فلا تقبض ماله) كزيت وشغل وكل
 وطير يتهايم (على المهور) الحققة الاحتراسية واخبر النظار اذا وقع الغياب في
 غير ايام احد ثم لم يقم له كلام لم يتر معان فان حدثنا حيداعوني الاثر شأه زادوا
 ذابوا ولا يتق حنانه الذي فيه الدار من نفسه ومحمه بعضي الحرة فلو قص لما
 امر به وقبض الغياب في مئة ايام من كل مئة لا يسبل زدها وخرج حاله ادم سائل كية
 ومنقذ ولو شكك ان كونها باعيا ليس دمه العن بغير حتى من نفسه العاجه كما قاله
 الفزاري في كتابه والثاني تبصه كثيره فان غير المتعلم ثم اوان زال فقير به ذلك
 من المانع او ما ان الغلب من مائة على قلته او طرحت فيه بغير مئة المحبسة وان كانت
 محاشرو مئة اعطى سبها حبة وان لم تكن محاشرو مئة فقير او كان وقت تبصها
 حيث لا تقربها وباصل العتق ذلك كما اقتضا كلام الحقبة منطوقه وقرنها وواعقده
 الواحدة القنطاري واتي به ان طرحت حبة لم يقرب سواها كان ثوبه وانما له ايام
 وسواها ماتت فيه بعد ذلك ايام لم تقربوا طرحت مئة ضره سواها كان ثوبه واعلمته

[illegible]

التي هي وان كان غير ذلك كلامه مستحسن في الزيادة كقولنا من انما هو لا يشترط ان يكون بالاجزاء بل انما هو
 من غير ان يكون كذا من انما هو مستحسن في كذا (قوله وان وقوعها بنفسها لا يشترط مطلقا) اعمية الائمة (قوله وليس السوي
 والامة كالمخرج) قال ابن جرير ان كان الخارج غير مكلف لكان من جنسه اعمي ويخرج الامة لانها ليست من جنس
 السوي عند الله فان الجنس مندهم ما يدخل امسنا كالا دى وان كان وجعا عند الشافعية وقال ابن قاسم على ما
 في الجافا الامة بلا دى فخلل انتهى (قوله ان من عليه ايض) أي وان كان يتواصل اليه كالمواضع

الضارة وفي ابن قاسم على ابن
 جعفر لم يكن هذا ظاهرا
 وأصل السوي وكذا مع خاصه
 جاعلة فلو فصل بغير يوم مثلا
 ضيق في الخرقه مع بقا المئات
 المستعينة من الضيقه الساعه
 فيها فلا يبعد الضرر ان لا يتيق
 تنكف في الخرقه منها قبل السب
 والخال ما ذكره الحاجة الى
 الغزو ومن هنا يعلم انه لا يضر
 كل واحد على المانع بضر طرح
 المانع عليها فيوما ذكره من نحو
 التحصية وظاهره وان جعلها
 انتهى بغير وقه (قوله بل يجرى
 محس الخلل) صان ابن جبرئيل
 اتبعوا ظهور من انهم السابقين
 محس الخلل لا يقع ضرره وظاهر
 ان ذلك لا يأتي في غيره بل لو قيل
 بجمعه بان فيه تعذبا لا يلا محفل
 بعد ثبات العصرى صرح
 بالعبء بجمعه قال لان الكل
 يسي خطا فلهذا الاصل حرمة
 قتله انتهى ومنه يعلم ان قول

الشراح محس الخلل انما هو لاشاق على حرمة وعبارة الزيادة الغرض خاص القاتل ما غيره فيصرم
 بحسبه لانه يؤدى الى احلاكه انتهى (قوله والاجر) أي ثم ان قدر بعد الغرض من تحببه والا فلا (قوله وما يعلق) بالمراد بالمراد انتهى
 شتات وقضية ما ذكره قصص العفو عما يعلق القاتل بما لا يملكه الطرف هو ما ذكره ابن قاسم في شاسته على المنهج من
 الشراح ونقل عن ابن جرير العفو مطلقا وصرح به ابن جرير في شرحه رحمه الله (قوله وهو قوي) أي حيث كان يسيرا عرا كما يأتي من
 الشرح فلا تاتي (قوله ليس على القاتل) هذا قد بينا ما ذكره الشراح في شروط الصلوات انه كان لو دم الاجنبى القاتل
 مشترقا ولو جرح لكان على الراجح انه يمكن المواب بصل ما دخل في غير الدم بغير ما ينس الدم من القتل منه

٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

٨ به ل وابتظر حكمي في ذلك فحسبنا الشارح ونقل ابن قاسم عنه على منجه في الدوا الشعر القليل وبيان
 النجاسة اشترط كونها من غير مطلق (قوله في حال الحلب) ويؤمن من هل سبب العفو المشقة ان مثل ذلك قالوا اصحاب الخالب
 يؤمن من يولها والورث مال عليها حيث سبق الاحتراز عن وقت الحلب وانه لا فرق بين كونها حرة عما لم يحلب اَمْ لا وقد يفرق بأنه
 انما عفي عنه في اللبن لانه لم ينقل به لادى اليه الماء الابن وقد يسكر ذلك في الحلوية وتنفوت الاستماع بالبخاخة لان الحلب تارة
 يمكنه غسل ما اصابه من النجاسة ومثل ذلك في العفو ايضا قالوا بشرع الهاء بخصاصة مخرج غيبه اَوْ يوضع عليه ملح ولها من
 شرب لان محل منع الطبخ بالنجاسة ما لم يكن ملحاً وهو ما عاين ذلك ومثله في العفو ما هو الوضع الابن في النام وضعه الان في الرماد
 أو السور وفسدته فتطار منه رماد ويوصل لمخاليق الالهة لثقة الاحتراز عن ذلك

[illegible]

ويعني (عاطلي) أي ووصل ثوب أوبدن وغورها (قوله غرندي امه) وكذا ما تالطرس ربه
(قوله ونم صوي) أي القسيه اندى امه وغورها كتهليله لله على وجه الشفق مع الرطوبة فيلزم تطهير الثوب كذا قوله
ابن قاسم (ص) ابن حجر (قوله ما تحقق) أي وان سهل - له كان شاهد اثر الجماعه على قدمه من كسب ومثل البول البرث
(قوله جليشق الاستراغنه غابا) ومن ذلك ما برته العادته وقوع نهجته من العفران وقهورها في الاراضي البحتة - شمال
في البيوت كالجار والابن وقهورها الان يرقى بان الجار وقهورها يمكن - نهجها تخطيها ولا كذلك حساس الاخلة
وعني ذلك ما تالطرس عدم الفرق المسفة ومنه ايضا ما ع لاختوات الجار ومن ان الوا - عدم م يرد لاحتيا طيفه غيرة ايقا
ليستحي منه فيجده بغيره فادخر الاستنجاز بل ثقلان لثقة ايضا ومنه ايضا طرق الطيور في الطعام والية المذكورة (قوله
وهي المنة) قال في التاموس المنة ان افترق الحق والضم المنة من الطير اجمع ومنه التامس هنا الضم

[illegible]

[illegible]

فالبسنة لغز الخلق باجماعه
المكلف اهو وتبين انه لا يشترط
فيه الرشيد فيصاح الاجتهاد فيه
من الجمهور عليه سنة وقد يع
لان السبق ليس من اهل الفتا
قهر كلص وطبع فلا يجهد
مكلفان في توين واخفا في
اجتهادهما على واحد فتعي انه
لذا كان في داحدهما صدق
مناجب السد وان لم يكن في د
واحد منهما وقب الامر الى
اصلا لهما على شئ وان كان
قايدهما جعل مشتركا تام اذا
صدقنا صاحب البدلت الثوب
له وثيق الاخرى تحت يده الى ان
يرجع الاخر ويصدق في انما له
بكن الرشيد لمن ينكره وعبارة
شرح البهس فان تازر عذو والد

من غير علم قدموا الاءاء وكتب عليهم وظاهره لوان ان ملكه هو ما في غيره وجب اجتناب بعض
 ما عداه الامسوقه وهل يستثنى اخذ ما في غيره او ما لم يدعى وجبه الظفره فيه نظر ١ (أقول) الاقرب انه يأخذ
 ظافيه يصر فيه على وجبه الظفر لانه من وصوله الى حقه بظنه يوجب منع التافئه وقوة ايشا او صياحي
 او ينجسوا اناء وبزغبها اقوا بحيث لم يق فيه حده تغير اخلاقه وتنعس من حسن تصرفه (قوله اى ظهور) انما
 ضم بظفره ونظير بجان طهاره وياؤ منه في قوله اى به يصبى (قوله اوترب طاهر) اى ظهور (قوله يشده)
 اى وهو الصبي أشد ان قوله اوتربا يستعمل بظهور (قوله وان قل عدد الطاهر) اى حيث كان الالتصاق في حضور
 (قوله وجوباً) معمول لقول المتباجع (قوله اذا عدلوا الى الخلقون) على قول المتباجع وهو أولى منه كونه
 على قوله وجوباً

[illegible]

أي دخول الوقت (قوله) ومع بدو ذلك (أي العقد) قوله لا معنى لوجوبه أي لا تحصیل ما هو حاصل منه (قوله) ويكن
 فيه كلامه الخ) تصويره كشافنا أنه أراد العرق من أنه واجب عندنا فخره هو واجب المشترك والشارح جعل
 الواجب هنا الإجماعا لئلا يقال هو إرادة الواجب عند إرادة الاستعمال أحد الأمرين من الاجتهاد والعدول
 إلى الطاهر المبني لكن هذا خلاف الظاهر ولأنه إن يمكن العدول إلى الطاهر من الواجب أيضا فلا معنى لمنه لأنه
 مخاطب بتصديق الطاهر وهذا ما هنا (قوله) من حيث أنه لا امرض عنه (أي يفوقه) بين استعمال المبني والعدول
 إلى غيره على السواء وبهذا يظهر قوله لا (أي لا يقال لا يس التناقض) (قوله) مع أن الواجب عليه أحد الأمرين (أي على
 معنى أنه يمنع عليه العدول عنها لأنهما من قبيل الواجب الغير لاخر) الواجب الغير لا يكون من أمرين أحدهما رخصة
 ومسمى الآخر حاشية فليس التصدير بين التسلل والمسح من الواجب الغير لا التصدير بين الاستيعاب والامتناع من الواجب الغير
 (قوله) بخلافه هنا)

وعنده ان التلخيص الذي ظهر في هذا الاجتهاد هو ان كل ما هو في طلب القصد (وتظهر بطلان طهارة)
 بالظن والظن في استعمال بعض الطهارة فلا خلاف فيه كما يحكيه قول ابن خروجر مع شد هذا الوجه لا يتقدم عليه
 وينفذ لا يمتنع في ذلك من القدر (قوله في طلب القصد) هذا امر من جهة القصد لا من جهة العمل به عند الانتهاء بل الوجه
 في طلبكم شري (قوله وتظهر بطلان طهارة) يستلزم وضائاً انهم امر من جهة العمل به عند الانتهاء بل الوجه
 من بطلان طهارة ما يجازيه لا يجوز لنفسه استعماله الا ان اجتهاد نفسه بشرطه وتل ذلك ايضا وتظهر ان اجتهاد نفسه يظهر
 في حلقته الجنونية وغير المعزاة للقواضيه ايضا ٨٤ ان يخرجه لفظ (قوله تلو القصد احد هنا) ان يخرجه (قوله بل انما)
 غير به بل يقر له اصل في تطهيره لان الاجتهاد ليس وسيله للطهارة قط بل هو كما يكون وسيله لها فيكون وسيله لنفسه كما قال
 (قوله وهو التمهيد هنا) نفسه انه لو اراد ٦٢ الاجتهاد في ما ليس به المصلحة وليس مراد عبارة ابن خروجر في الاجتهاد

هذا كسر ما ينش طهارة وهو قد لا
 هنا فاق في حقول ونحوه وابن تان
 وما كقول (قوله والوجه خلافه)
 اني يفتنه دون ادى اجتهاده
 المخرج الوقت (قوله والوجه
 كافي الاجتهاد) اي ليس
 لاجلها ان يتوضا من اناءه الا
 بعد الاجتهاد (قوله فكون
 وجوده) اي وجود النفس
 كالعدم يؤخضه انه لو اشته
 عليه من كل يسمو من يفتنه لانه
 يتب عليه الصدول عنهما الى
 غيرها لتحق الضرر لكن في
 شرح الحجة الشيخ الاسلام جواز
 الاجتهاد كقولنا ابعث (قوله
 ظهور العلامة) اي فوضت
 للعمل لا اصل الاجتهاد خلافا
 لمن عده من شروطه (قوله ار
 أحدهما في الآخر) اي اوجهه

(قوله دفع ما يربك) يفتح الباء ويجوز فتحها ما ٨٥ و في شرح الادوية وقضته تساوي
 المستغنى في الحصى ولكن عبارة المصالح الرب الظن والشك والى التي يربك اذا جعلت كالأقاليم يربك من
 فلان امر يربك ربا اذا استغنى منه الرية فاذا أصابه الظن ولم يتيقن منه الرية قلت اربك من امره ربه اربا
 واراب فلان اربا فهو ريب اذا بطل عنه شيء أو توهم في لفظة دليل اربا بالآخر ريبا ناوارب اذا شككت فاما
 مر تا بربك من ريبك من قاصد فارق بين القاعل والمفعول والاسم الرية وسجها ريبك مثل مدقة وسددها ومنه يعلم
 انهم ما يربك من ريبك من قاصد فارق بين القاعل والمفعول والاسم الرية وسجها ريبك مثل مدقة وسددها ومنه يعلم
 أسد الانبياء ظهور علامة قانونه بغير خلافه فيقول بقلده لانه اقرب ادما كلفه ليقين اليقين الذي هو الصيغة

المقصود

[illegible]

ولو انما منه شيء على قولنا
بحكمه فبما سئل لان الأصل
قادر على الظهور ونحن لا نضمن
بذلك وهذا اقتدارا لمصلحة
فهم الهمزة فثبتت فضايعا عن
الهمزة ولو عفا في ماء كثير
ثم وضعت فها في ما قيل او ما
لا يحكمه فبما سئل الحكم فها
ما على الجاهة فلا بد من هذا
اذا ما جاهدنا في الجاهة فبما
لك (قوله ما ينظر) اي عاين

المقصود بالشم والنفوذ الجمع والخمس وبقاؤه حاسبا في القبة بأن أدلتها بصرية
بجلا في الأدلة هنا ثم لو فقد الأعيان تلك الخواص امتنع عليه الإجماع كما قال الأندلسي
أنه يجب بالزعم وهو حسن والثاني لا يبعد لشدة البصر الفخوة عند الإجماع بل
يقلد ما تقر من جواز أدق وهو ما لا يجهل منهم القاصي والموردى والغوى
وأنوارى وهو المحدث وواقع في المجموع عن صاحب البيان من نفوذ لا لاحتلال
العبادة ممنوع أهل حرمة ذوقها عند تحققها ويحصل بذوقها وإتمام تحققها فان
قدرة الأعيان قلبسيرا أو أي أقوى ادراكله فبما يظهر ولا وذلك على المستقلان
كلامه أن كالغير فيضاه فان لم يحسن نقله أو روجه فتعبريم (أو) شبه عليه (ما)
(ويول) وأخوه انقلبت وأتمته (الرجع) فهما (على الصحيح) لأن الإجماع يترى عاق
النفس من الهادة فالاصلية والبول لأصل في الهادة فأنشع العمل به وسواء كان

فصل ذلك وانف الماين وتيم فهل يجب الاعادة لتقصير ما تلافاه مع قدرته على التقدير اولاً لا لم يكن معه ما يلحق التيميم فيه فلو رياس ما في التيميم الثاني (قوله ولا يرتدك) اي تقطع الايدي لغير موقوفه على التيميم في قولوا الايدي كبير الخ وقوله فيمصر اي من اهل اشد الثب عليه الطاهر بقية واجهه ولا يرتدك انه اذا قصير لا يقبله بغيره (قوله فان لم يجسر يقاتله) اي في موضع يجب عليه السبي للجمعة لو اقيمته وعادة حج وينظر فيسقط القتل ان يجتنبه في الفقه البسب كمنه في القهاب الى الجمعة فان كان يعمل برمه ستمد له الى اقيمته لزم قصده لسوا هذا والا فلا يتصرفه وحده (قوله نصير تيم) اي يسهه تف الماين فانه اذا فعله كايصر مما في هذه انا في القهاب الجمل اجماع ومن بعده انا في قتله وتاخر القرب النان الى من وجد بمديل من ان يظهره الطاهر ومع ذلك لا يفتل وقيل انما يعقله ومن بعده انا في قتله (قوله وما يوجب لي مجرمين في الصبح) اي القهار ان لا يوافق على شرب بجزائه الطاهر ان يصد ذلك محتاجه ما قاله الماوري واتفق عليه و هم يرونه ا ه اسم في مخرج وسأني في قول النافع وما يصحبه الاذري الخ ما يلزم منه ان هو ازال الاجتاد في الماوي البول الشرب بجزائه الماوري وانما يصحبه الاذري خذام كلامه في الماوما الوردان الشارح في مخرج في منع الاجتهاد وهذا محل عند الاختيار فلا اضطور الشرب كانه الهجوع والشرب من اجله لانه عندنا لاضطرار يجوز له تناول شحم القليلة

هذا والاجتهاد انما يتحقق بوجوده فاما كان وسيله الحكم بمرجع سمول الاجتهاد فلهذا ليس هو من الاجتهاد
 فوجهه بطريق فليس الاجتهاد هنا بعباده حتى يرفع عنه استثناءه بتقديره. وصل ذلك لما لو استدل الحكماء على بطلان
 ما ذهب عليه من صحة اجتهاد ابي ابي وحده في الاجتهاد في هذا الماه الا لا يتحقق. وفي ما لو اورد الاجتهاد لربطه بمقتضى
 الظهور في ما ليس كقبي الشار بالبول او شبهه هل يجوز ذلك أم لا فيعتبر والاقرب الاول اخذنا من قوله لا أصل له في الظهور
 ثم اريد في فتاوى الشارح لمقتضى وصار مستل من قول الماوردي يجوز ان يفتي من الماه وما اورد لاجل الشرع انما اذا
 طوره في ما ضاهر في قول البول أيضا اذا موافقه للتدوير في غايه بان كلام الماوردي لا يصح في البول بهال اه ولا يجب
 ما كتبه سم على منجز فوجهه مفروض ان اقتداء الماه وما اورد وعليه لا يرد ما عارضناه ثم فيما كتبه سم على حج
 ان الاذني يصح ان ما له الماوردي في الماه وما اورد من جواز الاجتهاد فيها ما شرع به من قوله في الماه والبول وقوله
 وصارته ومقتضى الشارح في شرح العباب في بحث الاذني عجي مذكور الماوردي في الماه والبول ثم قال في جوابه انه
 لا يجزى في ذلك اه قوله ورفق الاول بما تقدم ٦٤ أي من قوله لان الاجتهاد الخ (قوله فان كلامه الخ) على انه

قد يخرج ان البول فاق من الماه
 الظهور بل يجوز ولده من
 الطريق التي يتناولها كافي
 الفتح الذي يتناول ما سواه
 منه وان كان أصله طاهرا ليس له
 أصل في التطهر كقبحه الذي
 صبراه (قوله او ارفق من أحدهما
 في الآخر) أي وان كان المراق
 قدرا لا يدركه الطرف ويحصل
 الضمير في ذلك اذا لم يكن يقبضه
 كما تضمن من انه لو رأى ذباية على
 حيلة فامسكها الخ (قوله
 ويصل بلاسطة) أي ان كان
 يحمل يغلب فيه فقتله او
 يستوى الامر ان (قوله لا يقدم وجوب الاعادة) أي وعلى الاول لو تم قبل ان يظلم حرم
 القرائن عليه ان كان جنبا وحرم عليه من المصنف وجهه مطلقا دون الثاني (قوله وهذا في رد العتق) أي بقوله لان عمله
 طاهر الخ (قوله بخصوص) وفي نسخة بعد سبع ويجزى ما تقرر في الاجتهاد في الماهين ولما ناهى في الطاهر اه وهي مضروب
 عليها في بعض النسخ ولعل وجهه ان معناه علم من قوله السابق بشرط العمل بالاجتهاد وظهور العلامة الخ (قوله وما ورد)
 في ما وقع الاشتباه بين ثلاث أو افي حاله ورواه من غير ما ورد في جواز الاجتهاد في الماه والبول والاه التخصيص
 ولا يمنع من ذلك انضمام ما ورد في البول او لا أصل له ان يصدق ما اورد كما لا يضر احتمال صدق الماه التخصيص أو لا يجوز
 الاجتهاد لان ما اورد لم يدخل للاجتهاد فيه ولا احتمال صدق قوله وليس كما يقتضيه الماه التخصيص لانه لا أصل له في الطهوية
 بخلاف ما اورد فيه فظهر اه سم على حج أقول والاقرب الثاني وتقل عن شيخنا العلامة الشوري ان الاقرب الاول
 وفي انضمام ما وقع مثل ذلك في ما سواه ورواه من غير ما ورد ولا يضر احتمال صدق قوله في البول وفي ما لو قلنا أحدهما
 في المسئلة الاولى هل يجوز الاجتهاد لا احتمال ان اتفقت التخصيص أم لا فيعتبر والاقرب الثاني

انقضت

أقول لا يصح فيها أي لغة أو كافي في الخلافة الشريفة فيكون إذاً أغلبي ذلك فيظهر في الأصل ما يظهر في كافي أو يشاهد (قوله)
إذا اتهمه المسبب على الظهور ويجوز له الإجماع قال في شرح العقب ويجوز أن ينشأ بكل منهما ما به ويقتر التوقيف في المسبب
الضيق ١٥. فقلنا اكتشفنا في المسبب معنى الضرورة وتقدير الإجماع ١٥ غيره حقه وقوله ويجوز أن ينشأ ما نزل ابن
عمر بن الخطاب المذكور خلاف هذا أقول والأقرب ما قاله غيره ثم ما بين فأمس على ابن عمر من قوله فقلنا فقال قوله لا يتصور
بأجواز إلى آخره الطالب فلما راجع
١٥

انقطعت ما تحتها (وَمَا بِكُلِّ مَتْنِهَا) (حرارة) ولا يجتمع فيهما واعتبارها التوضيح بكل منهما
لبيان استعمال الطهور وبصرف في الرد في النية للضرورة كمن شرب ماء من الخس
ومقتضى العلة انه يتبع ذلك عند القدرة على ما طاهر يقين فقد الضرورة وليس
لذلك لانهم لم يوجبوا عليه ما لو لم يكن الطريق المحصل للزعم فكذلك لا يجب عليه
استعمال الطهور يقيناً اذا قرع عليه وان كان محصل الزعم على انه يمكن الجزم بالنية
كان باخذ به يكفيم احد هما او الاخرى من الآخر ويفضل به ما اخذ به معاً فانما
ثم يعكس من ثم وضوا ما اخذ به من الآخر ولم يزمه سبيل يقدر على طهور يقين الطهور
بكل منهما ولو زادت قيعما او ورد على قيعما الطهور او شرباً فلا يلزم المرق في رد فيه
وبصرف بينه وبين لزوم تكميل النقص بل ان لم يقر قيعمه على غير ما طاهر الا انه
انما يذهب ما يذهب بالكلية من حيث كونه ما ورد وهذا استعمال منفرد الا انه يذهب
الكلية لا مكان تحصيل حالته وهذا في الزوق كما وضعت في شرح الصليب ثم
ما عده من منع الاحتياط في ما ورد في النية بالنسبة للطهور اما بالنسبة للشرب فيجوز كما قاله
الماوردي وله الطهور بالآخر لم يحكم عليه بانه ماء والقرع بينه وبين الطهور انه يرد
الماوردي وهاهنا علة ان الشرب يستدعي الطاهر فهو ما طاهر ان واقداً الثاني رد
انه لو لم يمتنع اليه لكان شرب ما ورد في نية يحتاج اليه وسجدت فاستحتاج
لما وردى صحيح لان استعمال الآخر للطهر ونحوه معا وقد عدها متناع الاجتهاد في
قصورا ويستقبله بما كافي امتناع الاجتهاد لو طهر وعلمك تعافيا واشتبهت أمته
امة غيره واجتمع فيها ثلثا فاعطى طهورا به حل تصرفه في ما ولكنه يقتصر في التابع
الا يقتصر في المتبوع وما به الا رد في من جمعي كلام الماوردي في الماء والبول بعد
ذلك لا يمتنع في الماء انما اباح الاجتهاد في شرب ما ورد ثم طاهر بالآخر وهذا قد
يكون هنا وايضا فكل من الماء من اصل في الحل المطلوب وهو الشرب فجاز الاجتهاد
في خلاف الماء والبول فلا يبره انه لا احتياط في ذلك ونحوه مكتسبة وهذا كانه ظاهرا

[illegible]

(قوله بل ان وجد اضطراب) هل يجري ذلك في المحسومة اذا منع من الاجتهاد ويحكم بعدم ظهوره فيه فكل واحد حال لا يجوز له
 التمسك في المحسومة لان جميعه قد يؤول الى تناول ما يحصل الضرر ولا يخلو عنه في الماء والبول فان غاية ما يؤول الى التمسك
 تناول الحصى والبرص سهل الزوال بفضل القم فراجع (قوله تعوض) لعل المراد بطش دابة وكذا أدى خافض البش
 ثقب قس او عضوا وسفخته والابيضته شره لان حكم البش اه سم على منج (قوله ولم ان اراقه) اي من قوله
 اي اودان يستعمل لكن قال سم على منج عند قوله قبل استعمال هذا التمسك من عبارة الاصل ان حل استعمال
 ما قلناه على ارادة استعماله تأمل ٦٦ اه يجرؤه قال حج ويمكن بقا استعماله على ظاهره وعبارته وقيد

بل ان وجد اضطراب اجازة التناول جميعا ولا امتنع ولو باجتهاد وبذلك يستدفع ما في
 التوسط وغيره (وقيل له الاحتماد) فكل ما ليس بفرق الاول بثل ما قسم في البول
 (واذا استعمل) اي اراد ان يستعمل (ما قلناه) الطهورين المائين بالاجتهاد (اراق
 الاخر) استحبابا للتلايق وشوش بطلته فيه ما يوجب اليه التعوض ومرار ان اراقه
 مقدم على الاستعمال (فان تركه) من غير اراقه (وقدر بطلته) فسم من التمسك الى
 الطهارة بسبب ظهور ما رادته واحتاج الى الطهارة (ويصل الثاني) من بطلته فيه (على
 التمسك) ثلاثين على بطن (بل يتيم) ويصل (بلاعادة في الاصم) لعدم حصول طاهر
 يتيم معه والثاني بعد لان معه طاهر بالتمسك فان اراقه قبل الصلاة بعد من ما يعبر قوله
 تفسير بطلته دون قوله راجع اجماعه فيها على عدم تسببه باجتهاد التحق شره على رأى
 المصنف ويجوز ان يصل كلامه ايضا لما في على طريقته على ما اذا بقي بعض الاول
 ثم تقدر اجتهاده ثم تلف الباقي دون الاخر ثم يتم انفسه كلام المحمورع ترجيح
 عدم الاعادة في ذلك ايضا ويجوز حمله على ما اذا بقي من الاول بقية وبذلك كلامه
 بما اذا اخطأ ما قبل التمسك ليعمل على رآيه وبذلك عدم الاعادة بما اذا كان يعمل
 لم يغلب وجود المسألة وبذلك مع قطع النظر عن قوله في الاصم فسمه تعين
 فخر بجمعه على رأى الرافعي فقط لانه طاهر بالتمسك ودعوى بعضهم تخالفه في الاعادة
 وانما على طريقة الرافعي لا تغيب وعلى طريقة النووي تغيب لان معه طهرا بغير غلبة
 عن وجوب تقيد ما أطلقه هنا بما تقدم من ان المطلق اى وهو مشروط باحتياط التمسك
 وهذا المسلك في تقرير عبارة اولى من اطلاق بعضهم ترجيح كلامه على الرأين
 وبعضهم حصره على رأى الرافعي اما اذا بقي من الاول بقية وان تركه لمطهره فانه
 يجب عليه اعادة الاجتهاد ان احتاج اليها لان عدم ما يتيقن الطهارة فان كان على
 طهارته لم يجب اعادته اذ ان يتغير اجتهاده قبل الحدث فلا يصلح على تلك الطهارة اعتقاده

بالاستعمال يفرض انه لم يرد
 باستعمال ايراد لانه لا يتحقق
 الاعراض عن الاثر الا بعد ازالة
 فلا ينافي ان المعذور في ازالة
 قبله للتلايق وشوش بطلته
 (قوله لم يصل بالثاني) من بطلته
 فيه) اي بل ولا يقول ايضا
 لا اعتماد بطلان اجتهاده اذ ابق
 ومن قوله حوازا لاجتهاد الثاني
 مع امتناع العمل به انه اذا ظن
 به طهارة الثاني شره او باعه
 أو غسل به نجاسة أو غير ذلك وأنه
 لو غسل اعضا يديه وما ماله
 الماء الاول من شبهة يجوز له ان
 يطهر به الثاني (قوله قبل الصلاة)
 المناسب لما مر من ان المطلق شرط
 لفحص التمسك ان يقول فان اوقه
 قبل التمسك (قوله اقتصر شره) أى
 وهو تعدد المشتبه (قوله مع قطع
 النظر عن قوله في الاصم) كيف
 يتأتى قطع النظر عن تعبيره
 في كلامه (قوله على الرأين) أى
 رأى النووي والرافعي

واى النووي والرافعي (قوله ان احتاج اليها) اي ان احدث وحضر صلاة اخرى ولم يكن ذكرا لقليل الا ان
 الاول واعادته معارض (قوله فلا يصلح بطل الطهارة) ولا يصح تيممه قبل غسل اعضا بطلته نجاسا هو ما قلناه من هذا التمسك
 كذا بعض الهوامش ويرد عليه انه لو كان كذلك لامتنع التمسك في مسكة المتن وهي ما لو تقدر اجتهاده بعد طهارة من الاول
 وحده فانه لا يعمل بالثاني وتيممه بعد تلف ما بقي من الاول ان يبقى منه شيء بلاعادة مع انه بطل نجاسة اعضائه من اثر الوضوء
 الاول فظاهر ان هذا الظن لا يضار به فيصح تيممه وان لم يطهره اعضاءه لا يقال يمكن غسل كلام المتن على الوضوء اعضاءه
 قبل العمل بالثاني قولهم لو وجدت جازة بل وجب عليه عند التقدير استعمال الثاني حيث ظن طهارته كما قاله الباقي كثيره

(قوله وهو ظاهر) خلافاً لـ (قوله ثم إذا أعاده) أي أجاد الأجزاء (قوله وهذا قول جواز الخ) أي يجوز له ما لم ينقض الخ
 (قوله لا تشاء التعديل) هو قوله لا تنقض من نقض الاجتهاد بالاجتهاد الخ (قوله لا يمكن فعلها) أي لا يمكن فعلها على طهارة
 بخلاف التوب (لواجتهاد في توب طاهر ونجس) ولا يظهره الطاهر فهل يصح عارداً ولا أعاده عليه لأنه خارج عن الوصول إلى
 الطاهر فكان كالتعميم أو يصح عارداً وعليه إعادة التوب طاهره في الجملة أو يصح في كل مرة كالمسألة الأولى وكل
 محتمل والأقرب الثاني ويشرق من منع علته بكل منهما مرة بين وضوئه بكل من المسألة الأولى بأنه يلزم بهذا الصلاة اثنين
 الصانع فيكون من ترك الصلاة فاسد دون المسألة الأولى فتأمل ثم أتيت في باب شروط الصلاة بقول المسنف ولما أتيت
 طاهر ونقض اجتهاداً منه ولو واجتهد في التوبين ونقضهما فلم يظهره شيء ٦٧
 على عارداً وفي أحد المصنفين طهارة

الوقت ولزم منه إعادة التوبة
 مقصراً بعدم ادعاء العلامة
 ولأنه مع توباً أو سكناً طاهر
 اثنين أو مجرد مرة واحدة وقوله
 كونه مقصراً أو غير ذلك وجوب
 القضاء أن يهرع إلى صرح الشارع
 في الصوم وابن جبراً أيضاً في الصوم
 يروى الهلال فظاهر وأنما يتبين أنه
 من رمضان وعليه يقتصر حكم
 بعدم الرتبة وقوله وقرئ بمقدم
 أي من قوله لا عليه الخ (قوله ولو
 على الإجماع) ومثل ذلك ما توفى
 من أحدنا من بلا اشتباه فخير
 بنجاسة أحدهما على الإجماع
 فاجتهدوا إذا ما اجتهدا في نجاسة
 ما ظهره فوجب إعادة الصلاة
 بتلك الطهارة وصلاة من على
 منجى قوله ولو أخيراً الخ لو توفى
 شخص من أحدنا بين ولم يعلم
 فيه ما نجاسة وعلى من أخيره عدل

الآن بعد أن افقوا كالأحداث واجتهد وتغير اجتهاده قاله ابن السامد وهو ظاهر ثم إذا
 أعاده فإن اتفق الاجتهادان فقد اتفقوا واستقيا بأن ظن طهارة ما ظن نجاسته أو لافقه
 الخلاف السابق والأرجح منه عدم العمل بالثاني وإن كان موضع من الأول للمنافسة من
 نقض الاجتهاد بالاجتهاد ان غسل ما لم يجهل الأول ومن الصلاة بغيره ان لم يفسد
 وهذا فرق جواز العمل بالثاني في ظن طهارة من التوب والقبلة واستنبط الباقين من
 التعديل السابق ان عمل عدم العمل بالثاني إذا لم يستعمل بعد الأول ما لم يفسدوا اثنين أو
 باجتهاد غير ذلك الاجتهاد لا تشاء التعديل حتى ذكره في هذا التصور قالوا لم
 من تعرض فقلت وهو واضح وافتى به الوالد رحمه الله تعالى وعلم ما تقدم وجوب إعادة
 الاجتهاد لكل صلاته بغيره فلو ان كان ذكرنا الجملة الأولى لم يفسد بخلاف التوب
 المتقون طهارة الاجتهاد فإن بقائه بجهل بقاء الشخص متطهره أصلي فيه ما شاء
 حيث لم يتغير عنه سوءاً كان يستتر بحجبه أي يمكن الاستمرار ببعضه لكونه فتنقطع
 منه قطعة واستمر بها وصلى ثم احتاج إلى الاستمرار بما استمر به فلا يحتاج إلى إعادة
 الاجتهاد كما اقتضاه كلام الجمهور وهو العقد خلافاً لبعض المتأخرين وخرج ابن
 سريج عن النضر في تغير الاجتهاد في القبلة العمل بالثاني وقرئ بمقدم (ولو أخيره
 بقبلة) أي المأوى وغيره ما وبسته على الإجماع أو بغيره على التعيين قبل
 استعمال ذلك أو بعده وخرق الإجماع ثم التعيين ثاناً بالنقض على الإجماع ويجب
 اجتنبهما والطهارة على الإجماع لا يجوز استعمال واحد منهما وان استوفى إعادة
 الإجماع في جواز الاجتهاد في كل منهما (مقبول الرواية) رجلاً كان أو امرأة عبداً
 كان أو حراً بصيراً كان أو أعمى عن نفسه أو عن عدل آخر بخلاف الكافر والقاسق

بنجاسة أحدهما على التعيين فالوجه كما قلناه شيئاً طلب عن بعضهم وإرضاء وجوب إعادة الصلاة لتعيين نجاسة أحدهما
 وأنه كان الواجب الاجتهاد اهـ بجزوفه (قوله قبل استعمال ذلك) متعلق بقوله ولو أخيراً الخ (قوله وإن استوفى) أي
 الإجماعان وهما الإجماع الطهارة والإجماع النجاسة في جواز الخ وعبارة صحيح وان استوفى إعادة الإجماع في كل جواز الاجتهاد
 في كل منهما وهو أَرْضُ صِرَاحٍ استوفى أن جوازاً مقصوراً على إعادة (قوله أو عن عدل) أي عنه كزيد وعرف الخ غير عن عدلته
 وكذا القول الأخير عدل ولكن من أهل التعديل على ما يأتي من شرح المسند (قوله والقاسق) اقتصاص في الخبر على ما ذكر
 يقيدان من لم يصح عدل وعرفه من أهل التعديل على ما يأتي من شرح المسند (قوله والقاسق) اقتصاص في الخبر على ما ذكر
 وقد دخول الوقت من أنه لو اعتقد عدل القاسق على بنجسته هذا

(قوله المجهول) أي مجهول العدة المأجور الاسلام فينبغي أن يقال أخذ المأجور في قوله مريد في علة لم يأتها أو مريد أن كان يملك ما يجوز فيه أو كان السلطان أكثر حكمه بإصلاحه والافتقار لكن هذا وإن حكمه بإسلامه لا يملكه العدة إلا إذا اعتصق في قبول الخبر بظاهر العدة لا في قلنا المراد بظاهره أن لا يعرفه مقتضى وهو ما جرى عليه الشارع في أولى التكليف ثم لا بد من قول المراد بمجهول العدة المأجور عرف مقتضى ثم شك في وثيقته منه والآخر لا يعرفه مقتضى مستورا العدة المأجور وله على ما جرى عليه الشارع ثم على ما جرى عليه المأجور ثم من أن مستورا العدة المأجور عرف بظاهره انقول هو من لا يعرف ماله اه (قوله لو لم يبق بعد الملاحظة) أي لو كان اخبارهم ٦٨ فيما بعد الملاحظة (قوله ثم لو قال) كما استدلوا على عدم

قبول خبر المجهول (قوله وهو) أي يتجسس نحو الأناة ومنه كل مأخوذة بعد البايغ مستدا لها قته قبله واقتضاه على اخبار الراسي بعد بلوغه قد يفهم ان ذلك كثر والقاسق اذا أخبر به بعد الاسلام قول وقوله الثاني لا يقبل خبرهما ويثيق أن يأتي في خبرهما ما ذكره في شهادتهما السادسة (قوله في خبر المجهول) ومنه المصنف الغر المميز (قوله في هذا الاناقيل) أي ولو غلب على الظن كذبه احتياطاً بالمعاصرة وعمله أيضاً اذا لم تنقطع العادة بكنهه والا فلا يقبل خبره لكن التوجيه بالاحتياط للعبادة لا يأتي في قبول خبرهم عند قول أحدهم ظهرت التوب (قوله) وكذا خبره من فعل نفسه) أي أخبار من تقدم من غير المجهول والصحي الذي يعين (قوله ثم

والمجهول والمجهول والمصنف ولو عجزاً وفيما بعد الملاحظة فان روايتهم لا تقبل ثم لو قال من هو من أهل التعديل أخيراً في ذلك فإنه يؤخذ به كما قاله الرافعي في شرح المسند ولو أخيراً الذي بعد بلوغه عملنا هذه في مسأله من تيسر أنما هو عجز قبله ووجب العمل بمقتضى في الزمن الماضي أيضاً ومثل ما قرأ من عدم قبول من تقدم بالنسبة لأخبارهم عن قبول خبرهم في أخيرتهم من فعل نفسه في غير المجهول كقوله ينف في هذا الاناقيل كما قاله جمع قاسم على ما لو قال انما يظهر أو يحدث وكما يقبل خبر الذي عن شأنه ما ذكره وكما خبره من فعل نفسه أخيراً التواتر ان كان سكان جعاً يؤمن وتواطؤهم على الكذب عن ان القبول انما هو من حيث العلم ومن حيث الاخبار وعلم بما قرأ ان قول نحو القاسق من ذكر ظهرت التوب يقول لأخباره من فعل نفسه بخلاف قوله طهر هذا التوب أو غسل الميت وإن جرى بعضهم على قوله في الشقين (وبين السبب) في تحصيله أو استعماه أو طهره كولو غلب سواء كان عاماً أم تفصيلاً أو اتفاقاً لغيرهم أم مخالفاً (أو كان قتها) في باب تجسس المياه (موافقاً) للغير في مذنب في ذلك (اعتقد) حتماً بخلاف غير القصة أو القصة المخالف أو المجهول، مذهبه فلا يعتمد من غير تعيين لذلك لا احتمال أن يتغير بتجسس ما لم يتجسس عند الخبر ومثل ذلك ما لو كان الحكم الذي يتغير به قد وقع فيه نزاع واختلاف ترجيح فيكون الأرجح فيه أنه لا بد من بيان السبب لأنه قد يعتمد ترجيح ما لا يعتمد الخبر ترجحه وحققه فمن قولهم فتنوا موافقاً أنه يعلم الأرجح في مسائل الخلاف ويظهر ان محل ما تقر به السبب للمقداد هو الذي يعلم اعتقاده فيظهر هل الخبر موافقه أم لا أما المجهول فيبين له السبب مطلقاً وإن عرف اعتقاده في المبالاة لا احتمال تغير اعتقاده وقد كرت الفرق بين ما هنا من وجوب التمسك وعدم

حيث العلم) أي فان الخبر لم يأت في يد العلم لا الظن (قوله موافقاً) كتب شيخنا بامس المحلى لرشيد موافقه وبه وفاقنا اه اه كطائف وكذا الشك في النة الأصل عدمه فيما يظهر اه وأقول هذا ما أورد من قول الشارع والمجهول موافقه قائل اه سمع مني رحمه الله (قوله للغير في مذهبه في ذلك) زاد جع أو عاوقا وإن لم يمتد منه يظهر لان الظاهر انه انما يخبره باعتقاده لا باعتقاده نفسه لعله أنه لا به كالتصريح بالموافق للشك ان قلت يحتمل اه يخبره باعتقاده نفسه لا يخرج من الخلاف قلت هذا احتمال بعيد عن عرف المذهب فلا يقول عليه على أنه غير مطر اه (قوله اعتمد) لا بعد ان دخل في اعتقاده وجوب ظهور ما أخبره من الماء الخبر بقبوله وان لم يتجسس بالظن لان خبر العدل بغيره لا يثبت شرعاً قلت جع اه سمع على ج (قوله واختلاف ترجيح) ومن ذلك ما يقع من الاختلاف بين السهال ابن حجر والشارح (قوله فيمنه) أي الخبر

(قوله أي المنة) أخذ من قوله لا يتركها معناه يشيعها أو اضطرارها والذهب والفضة (قوله أي من جنس) أي من جنس عجمي غير الصالح للقرطبي (قوله ويولد أدي) أي لا يدخل حصر الحرمة فيأخذ من الذهب والفضة المنسوب إلى الخ لأن حرمة ما ليس من تلك الجنس بل من حيث حرمة الأدي والاشتراك في حق الفجر كذا ذكره في شرح الروض على ما نقله بر قال سمع في حواشي شرح التلخيص الكبير أقول يدعي هذا الجواب أن حرمة ما ذكرناه في حصر الحرمة ليست من حيث العبادات بل من تلك الجنس حلال فلا فرق بين ما حصر الحرمة مقتضاها كقوله ٥١ يحرمه (قوله وتخرج بالظاهر النص) أي والمتنبى (قوله لوجود التضمين) وهو محرم في دينه وكذا أنوب يأت على حرمة التضعيف بأنه وهو ما حصره المتنبى في بعض كتبه ٥١ سمع وعلم بالحد ٧٠ (قوله لا يضاف) عطى على قوله في حصر ما قبل (قوله كافي

التوسط) للادعى (قوله فله
 استعماله مطلقاً) جافاً لا
 ولكن يوجد في بعض النسخ
 يمكن الأربعة خلافاً للصواب
 مافي الأصل لما يأتي في القياس
 (قوله في الملهة وغيرها) وإن لم
 يؤلف **ك** كان كيه على رأسه
 واستعمل منه في بعض النسخ
 شله أو اللهم أ ج ج الله
 (قوله لا بد فيه من تلاوة كلف)
 وذلك لأنه استعمالاً من
 التي وضعت له لا يحرم عليه
 دفعه إلى شيء يستتبعه
 وقد يقال أنه عزمه ألا يجيب
 عليه منعه من الحرمان وإن لم
 يأثم إلى شيء فعلها ومثله أخطأه
 آله الله كذا ما في بعض النسخ
 فله لا لا تقرر لأنه لا يشرط
 ذات كانه لا تقرر لأنه لا يشرط
 إلى له نادى (قوله إلى التأويل)

(الماء) هروقه من حدث كونه طامرا الخ (قوله ولأنا كلنا في صفاتها) الحصة هي مادون
 الصفة فهي من صفت تألص على العام لان الآية تشمل الحصة وغيرها وطهه فليس التقيد بالخراج غيرها
 الثالب في العباد الا كل في الصفادون الشرب (قوله الى استعماله) اي ما ذكر من الذهب والفضة لا يقيد كونه
 اقل بل المراد (قوله والتمس) أي كالمهر (قوله والحل) كما في المجموع) قال في شرح الصابغ الفاضل ان هذا الجمل
 يمنع حرمة الاستعمال بالنسبة للطلب منه لا بالنسبة لاختناؤه ورجل الطبيب فيه لا يستعمل في ذلك وان لم يستعمله الاخر
 وقدره من عيانه اختص الحلية بجملة الطلب وليس كذلك وعبارتنا لما هو من ان يلبس من استعمال الآية
 صريحة في انما اغترها عقيدته ثم واستعمله فان لم يجد لطيف الطامع على رغب وبسبب الدهن وبما اورد في

السري ثم أخذ منه ما في الحن ويستعمله ونصب الماء الوضوء في يده ثم يمسح به على الوجه واليدين والرجلين واليدين
 فيمسح به على يديه ثم يمسح بهما على غيره وكذا الوضوء إذا تم كتب بيته اه ثم قال ونظر ابن الاستاذ في التشرية في يد سارية
 يتعدى العرف يستعمله لا يريد مع ما ذكره قال وقضية ذلك ان غيره لو مسح على يديه اياهما فذهب الى الوضوء وقيل يمكن استعماله
 لانه لما بشر فان كان اذنه مسحى من جهة الاخر فقط ثم قال واذا قد قول المصنف مثلاً ان السب في اليسرى ليس بشرط وهو
 كذلك اه وبما به في شرح الارشاد قال في المجموع والحد في استعمال ما في اياه التقدان بخبر عنه اني بين يديه في ما كاه
 او يمسح بالحق في يده يشر به او يظهر به او الماء الوضوء في يديه ثم يمسح به في يده ثم يستعمله اه وكان الفرق في ما بالورد والماء
 في هذا كراه الماء يشار استعماله من انهم من غير توسط الدعاء فلهذا يمسح به ثم يتلو منها استعماله لا لا يتخلل الطيب
 فانه لم يستعمله ذلك الا بتوسط البدن فاحسب له فانه ما الى الماء الا ترى قبل استعماله والا كان مستعمله لا لا فانه في اعتدله اه
 وقوله او الماء الوضوء في يديه يمسح به في يده في شرح الباب اعلم من الجواهر اه سم على حج وجهه الله قوله
 في يده اليسرى (هذا في غير الماء احوه ولا يشترط فيه ذلك بل يكتفى به في يده ٧١ ثم يمسح بهما من غير غسل الى الاخرى

لا يستعمل ما فيه اقصيه اولا في يده اليسرى ثم في اليمنى ثم يستعمله ويحرم البول في اياه
 منها ما اوين احدهما ولا يشكل ذلك جعل الاستبراء بهما لان الكلام في قطعة ذهب او
 فضة لا في قطيع طبع او هي ثم مالكت كالاناء الملبس منها البول فيه ويحرم المكحلة والمردود
 والخلخال والابرة والجسرة والمخضعة والمشط وهو ما من ذهب او فضة والكراسي التي
 تعمل للنساء مطلقه الا انية كالسندوق فيما يظهر كاهه البدرين منبهة والشراب
 الفضة غير محرمه عليهن فيما يظهر لعدم تمسكها اية وعلة التحريم في التقدير مركبة
 من الصين والطلاء كابل عليه كلامهم والفرق في حرمه ما تقدم بين الخلق وغيرها
 اذ انبلاصه جودة على تقدير الاطلاع عليه ولو وجد الذهب والفضة عند الاحتياج
 استعمال الفضة لا الذهب فيما يظهر ويحل حرمه استعمال الذهب ما لم يصد فان صدق اي
 بحيث يسترا الصدا جميع ظاهره وباطنه بحيث لا يبين جاز ثم يجري فيه التفصيل الا في
 في الموضعين فخاص (وكذا يحرم اتخاذ) اي اقتناء من فهو استعمال (في الاصح) لان
 اتخاذه مجرا الى استعماله وانما لا لا اقتصادا على مورد النسي عن الاستعمال ويحرم
 تزيين الخواص والبيوت باسطة التقدير ويحرم تحلية الكعبة وسائر المساجد

شرط اه قال في سواي الروض الفرق بين شرط العلة وشرط العلم ان شرط العلة ان المتضمن لغير مناسب وما
 يقتضيه العلم ولا يناسب هو الشرط قاله الفراء في شفا الغافل اه ولا ينافيه قول الشارح مركبة ان كان ظاهره ان
 كلام الصين والطلاء غير مجاوز ان يربط بالتركيب في ان كل واحد على سبب في الحكم ٢١٢ احدهما قوله فان صدق
 كتب كافي الصباح اه قال صدق صدقاً بوزن تصبوا ما لوضع الذي يستعمله ما لم يصد (قوله بنحو خاص) اي فان كان
 الصدق افرض شهما تحصل منه في الفرض على التام يحرم والا حرم (قوله في الاصح) وانما جاز انما هو في الحرمان بالنسبة
 للرجل على خلافه ما في يده ابن عبد السلام الذي استوجبه بعضهم لان الفرض صلاذ انما قالوا كونه مكاناً فلهذا مغلظة
 استعماله بخلافه اه ج (قوله لان اتخاذ مجزئ الى استعماله) كانه الله قال الزكي كاشاية وعرضه ما الرتبة ككل
 لم يصح له ما لا يفرود اسدى القواسم الخمس وهو نفقت على غيرهم ومنعت بوقته بصدق منه ثم اه وما ذكره
 في الفرع غير جميع تسميهم بصفة يسموا الاتعا به وما اتى الى المصيبة لم يحكمها اه ج (قوله ويحرم تحلية الكعبة) هل
 من الطلبة ما يجعل من الذهب والفضة في سائر الكعبة ويحصر على جعلها ما لا يولد رايها فيه نظر والتي يظهره الا في الاصل

(قوله أي الثاني) هو يضم الميراثين الطارئين أقدم اه بكبرى والقياس انه يتبع الميراث ويصار الى التنازل فلا يلزم فيه
 تنبأ به ويؤتى بالآخر وأصل جعله اقل قبل اه بحروقه ولم يذكر ليطي نقض ما قد أنشأه الميراث في حق الميراثين
 فان نقض اسم الميراث منتهى على مقوله فيقال طلاء مطلقه فهو مطلق قلبت الواو واه وان دعت في الياء ثم كسر ما قبله للتسليم
 (فرع) اذا مرنا بالميراث فقت سقطت جوهه يحصل منه شيء بالمرض على التار فيل يصر بالميراث في كل ما يخرج عن
 محله انه فيه نظر ويحتمل أن يصر اذا قرب به خلافا عما اذا بعدا عن مسئلة الجمرة اه سم على رجحانه وقد وعلى هذا
 فالقرب يمكن في البديل يمكن من صلاتا لجمعة ٧٢ فيه الا انه اقل بعد ذلك عن عدم جواز جمعة لا فيه على

والاقرب الثاني لان استعمال الذهب والفضة (ويحل) الا ناه الموه) أي المطلق يذهب أفضة أي يوزن استعماله
 (في الاصح) قلته الموه به فكانه معدوم والثاني يصرم للقبلاء وكسرتوب الفقهاء
 فان كل ما هو به بان كان يحصل منه شيء بالمرض على التار سم ولو اتخذنا من أحدعها
 وموقه يصرم فخاص فان حصل منه شيء بالمرض على التار حل استدائه والا فلا ويحل
 ما ذكرنا بالنسبة لاستدائه أما القهل فمأ مطلقا ولو على حقنا أو جذا أو على الكعبة
 وليس عن القوه بل هو قطع نقد في جوانب الا ناه الميراث في الزكاة لئلا يقطع لا يمكن
 فصلهما من غير نقص بل هي بالضمة لازمة أشبهه فيأتي قضياها فيها يظهر وقد عرف بعضهم
 الضمة في عرف الفقهاء بانها ما يعلق بالا ناه وان لم ينكر وهو صريح في ما ذكره وهذا
 يعرف بغير ازالة قطعية أو للحرب وان كثر كالضمة لمصلحة وان قد عدت وان اطلاقهم
 تحريم تجليته فمحمول على قطع يحصل من يجره فقد رتبة كرتا زنة (و) يصل الا ناه
 (النقيض) فإذا من غير التقدير (يكونون) أي يحل استعماله واتخاذ في الا ناه
 لعدم ورود نهى فيه ولا تنافا وتلوه ومعنى السرف فيه وان خيلا هم يكرهه ومقابلته
 يصرم للقبلاء وكسرتوب الفقهاء ويردانه لا يعرفه الا انقوا من ان انقبض الضمة كزجاج
 وشبهه بمحكم الخروط فيحل بلا خلاف ويحل الخلاف في غير نفس الخاتم اها هو فيوز قطعها
 (وما مضى) من ان ان يذهب افضة ضبة كبرت زنة نعم استعماله واتخاذها وشبهه ما اذا
 كانت مع كونه به زنة ويصنع للمحاجة وكان وجهه ان لما اتهم لم يقض عماله لخدمة
 غلب وصار المجموع كانه لقرينة عليه لو عتزل ان تدعى له المحاجة كان له حكم مال زنة وهو
 ظاهر (اوصفوه) بقدر الحاجة فلا يصرم ويكره فان كان بعضه الزنة ويصنع للمحاجة
 بارت مع الكراهة (اوصفوه) بزيادة أو كبرت لمصلحة جاز في الاصح نظرا للصغر والمصلحة
 لكن من الكراهة وثعلب الضمة للمحاجة ما لو تمت جسم الا ناه هو كذلك والقول بانها

الخلاص في الميراث أشد اه وقضية قوه والتمس انه لا فرق فيه بين كونه لا مراً أو حلاً
 (قوله كذا قول) قال شيخنا الزبدي ومن النقيض طبر نقيض كسرتوب كذا قول والتمس ان كسرتوب
 ويحل الخلاف في غير نفس الخاتم أي من النقيض وعبادة الخاتم انقض الخاتم بالفسخ والامانة بقوله بالفسخ وجهه فصوص اه
 يجره ونه في المحاسب وقال (اذا قارن) وابن الكيت كسر القامري وفي القاموس النص لثباته بمئة والكسر غير ملزم وهو
 المجرى اه (قوله استعماله) سكت عن نفس العمل الذي هو التعذيب بل يصرم مطلقا كالقوة به أو يفرق بما تقدم من عمل
 مرة أخرى بمصلحة لانه اذا استعماله وال الثاني اقرب اه سم على رجحانه (قوله كان له حكم مال زنة) أي يصرم به لانه
 هذا متشكك على ما تقدم من العمل بل بهام ما لا ينفذ الا في جعل الضمة لزيد وعليه فلا اشكال في كلامه رحمه الله

البرهان على صحة قولهم ان الله تعالى لا يملك الموتى
 بن كونه من غير ان يملك الموتى
 وكونه من غير ان يملك الموتى
 طرفه بالبرهان (فرع) وفيه السداد
 عن ذلك القبح والقبحه وكما
 من غير ان يملك الموتى
 لغيره من الادوية هل يجوز
 ذلك كغيره من سائر الادوية
 لا يجوز له من سائر الادوية
 والجواب عنه ان الظاهر ان حال
 فيه ان المواعظ لا تملك الموتى
 قرب عليه نعم بل وكذا ان
 يحصل منه ذلك لتصرفهم في
 الامعة بان اطلاقه ونحوه لا يجوز
 منها الا ما مضى باليد والعقل
 وانما تعطيل الحرمة بانواعه المال
 ممنوع لان الاضاعة انما تصرف
 حيث لم تكن لغرض وانما القصد
 السدادى ومصرحوا بجواز
 السدادى بالقرائن الا كمال
 وغيره من غير ان يملك الموتى
 قوله اى مشاب قال فى الصحاح
 يقال قصعة متعبة اى شعبة فى
 مواضع منها وعبارة الصواب
 ويقال قصعة متعبة اى شعبة
 فى مواضع منها والتعبه لكثير
 اى مجروده (قوله كذا وكذا) اى
 صرات كثيرة وقوله عن ذلك اى
 الاشارة اى عن كونه اليه بصفته

البرهان على صحة قولهم ان الله تعالى لا يملك الموتى
 والى حيثما يتفرع والى ان يملك الموتى وحصل نسبة الامانة الى
 الخلق من حيثها او غيرها واطلاقها على ما هو منتهى توسع ومرجع الكبيرة والصغيرة
 اعرف فان شك فى الكبر فالاصل الاشارة ولا يشك ذلك بما سأل فى اللباس من انه
 لو شك فى ثوبه فهو روثا لهما كذا ثم يصرح استعماله اذ يشك فى التصريح هو اكثر
 من القرآن ولا فائدة يصر على التحدث منه لا تقول لعل نسبة الثوب للبدن اشد من
 ملازمة النسبة لها فحسب ثم لا يلزمنا واما التفسير فالتصريح مع النسبة تقريبا
 لطائفة التعظيم والمراعاة فترى من الاصلاح لا العجز عن تقدير لان العجز من
 غيره ما يعم استعمال الانا الذى كلف من ذهب او فضة فضلا عن الذهب وتوسع الجهد
 كما قاله الشارح فذهب النسبة بفعلها نص المصدر اى لان انتصاب النسبة على
 المفعول المطلق فيه توسع على خلاف الاكثر اذا كثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا
 وهو اسم الحدث الجارى على الفعل كما فى قوله وكما الله موسى تكليما لكم صرحوا
 باله فقيس بغيره من المصدر فى انتصاب على المفعول المطلق اشياء كل ما شارك للمصدر
 هو وفيه القى صفة يشتمل على معنى المشاركة فى المدة وهو اقسم منها ما يكون اسم عين
 لاحد كالنفس فمالقن فيه وكفى قوله تعالى والله انتم كنتم من الارض نيا فافضة اسم
 عين مشارك المصدر وبه وهو التشبيب فى مادته فانيب مناه فى انتصابه على المفعول
 المطلق والاصل فى جواز اقدم ما رواه الضاوى ان قدحه صلى الله عليه وسلم الذى كان
 يشرب فيه كان له لادفة لادفعه اى مشابا يخط فضة لا تشققه قال انس
 لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا كذا وكذا والظاهر ان الاشارة
 للادفعته التى هو عليها عند احتفال عودها اليه مع قطع النظر عن ذلك بصفته
 بخلاف الظاهر فلا يقول عليه ومصرحوا به فى الاطلاق حقه فى كل تشبيب ولا يصرح
 شره وفيه نحو فضة ولو جعل للادفعه اسم فضة كصفة بحيث لا يمكن وضعه فى
 سائر ما يملك عليه شيئا يصرح كما هو ظاهر لانه استعماله فهو انما يملك اليه وان لم يمس اناه
 على الاطلاق فكلوا لخلل والمرد والوجه كما قاله بعضهم ان المداوى على امكان الانتفاع
 به وحده وعلمه لا يصرح به وعلمه اوله منها فكذلك كان كل شخص الزينة اشتراط
 صغرهما عرفا كالنفس فيما يظهر ولا يلقى بظا الانا غطاء العلمة وكيس المداوى اذا
 اتخذها من هو بخلاف الاشياء التى تقبل الانا مستحبة بخلاف العلمة واما كيس
 المداوى فلا حاجة الى اتخاذها من الحق صاحب الكافى فى احاطة طبق الكبريات بنفا
 الكوز والمراومة صفة فيها ثقب الكبريات وفى ابحاث بعد فان فرض عدم ثقبه اناه

١٠ به ل ولا يرى ان يتولى عن صفته بدل لطف عن ذلك تصرفا لغيره وكذا احتفال عودها اليه مع قطع النظر
 عن قوله بصفته بخلاف الظاهر (قوله ولا يصرح به) فقيس على الاقتصار على قى الحرمة بكراهة ذلك وبعده من ادوات
 المنطق على اى جماع صرح بنى الكراهة ايضا (قوله ولا يصرح به) اى القيمة وقوله فكذلك اى يجوز

[illegible]

الماتوصل به الى غير وفي الصباح السبب الحليل وهو ما توصل به الى الاستقلاء ثم استعمل لكل شيء توصل
به الى امر من الامور فقبل هذا سبب هذا وهذا... سبب عن هذا (قوله لظاهر) خرج انفق (قوله المنضبط) خرج بما يثبت
منها الحكم فارتفع بقى اى ان لا يكون سبب وقوله ان عرف الحكم المرفق بنفسه وهو المانع (قوله المرفق الحكم) اى ان لا يكون
علامه على وليس متفاد (قوله هو به من به) اى السبب (قوله من وجوده الوجود) اى ان لا يفقد بالزمن وجوده الوجودى (قوله
كالماتر المتعلق بالسبب) وقيل بالزمن عدمه لعدم كل خطه سبب آخر كالزوجه مع انتفاء القرابة (قوله والباب ما توصل)
اى الى اللغة بقرينة قوله والى اصطلاح الخ (قوله على فعل فصول ومساائل) اى غالباً (قوله يقوم بالاعتناء) اى اعتناء الوضوء لاجتماع
السبب على الراجح بالنسبة للاصغر وجسم البدن بالنسبة للغير

[illegible]

حيث لا مخرج من على الأنياب التي ينهي بها الطهر وعلى المنع الترتيب على ذلك والمراد
هنا التأخير أن أوقف عبارة المصنف تفسير الحديث بغير الثاني لأن قيل بالإضافة
يائية وقدم هنا هذا الباب كما هو على الوجه ولأن الإنسان لو لم يجد تأخير الأصل
الاجتماعي فلا يزالوا يسيئون فاسب تأخير الفصل طلاقاً وتأخيراً في الواجهة كصلها أسباب
الحديث عن الوجه أن يرفع الرفع المأخوذ عن وجودها (هي) إلى أي باب (أربعة)
فقط تأنيهاً بالادلة وتوجه النقض بغيره حققة فلا يقاس علمه أو ما شأنا دأب الحديث وما
أنقى به قد كوفي في ما به من أنه نادر وما لا بدقلا تنقض الوجه ولأنه لا يصح العمل إلا أن
الصلب ما لو وزع الخب وجب غسل الجلب فقط وإعادة التعم وما الخ في من وضوء
نحو السجدة مذ كورسكه في ما به فلا تنقض بالتحقق في الصلاة ولا بالبالغ بالسجدة ولا
بما كل حكم الميزور وان اختار المصنف من جهة الدليل النقض به وقد كان فيه مذنب
محصين ليس منهم ما جواب وقد ذكرنا جواب ذلك في شرح الباب وبانقض النقض به
أن الفاعل به لا يبعد به إلى شخصه وسنأمر مع أنه لا فرق في ذلك بينهما إلا لضمانهما
في الإيمان فأخذ بظاهر النص ويجب بانه يحرم عدم النقض بالنهم مع ثبوت النهم الظاهر
والجلب الذي حكم العلماء في الإيعان بشعور الجلب ولا تنقض أيضاً أصالة التلارسة من
غير الفرج كفي فمفوض وجهاً للاروى ومن أن رجلين من أصحابه صلى الله عليه وسلم حرسا
المسلمين في نوبة ذات الرأع فقام أحد هما يصل فمراد بجل من الكفار رسم فترعه وصلى

ووجب بيان محله بامكانه. فمفهومه والا كما هنا فان قوة الله التي مبدؤة على الشرط المحسوس فله مفهوم يخصه اهـ بحرفه
قوله فلا تنقض بالثبوتية) انما هو حيزه المذكور ان رضى الخالق (قوله ولا يبالى لم ايزو) اى البعد عن كان او ابقى
(قوله ليس مع ما جواب) نادج شاعر اوجب بالاجتماع على عدم العمل بحال ان القائل ينقضه بغيره فمعناه الخا
فاخذ اى الخالق بظاهر النص (قوله لا روى عن ابن رجلى) بغير تنسج بالجهة الكبروى اى اى وادبا سادس كالى المجموع
عن جابر بن رجلى عن اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن السليمان بن ابي خروثان ان الراعى فقام فدحا يضل فرما رجل من
الكفار بهم فوسعه فيه فترعه ثم رميا ثم خر ثلاث مرع وجعدودا وتغيرى وعلم به صلى الله عليه وسلم بذكره واما الم
فقل الذى اصابه من عقلي اولى يكن ثم انه يغلبه اهـ بحرفه وكعب عليه ابن حاتم قوله اصابه من عقلي فقل اولى يكن ثم انه يغلبه
وتسوقه اولى يكن ثم ان فيه اشارته الى صحة الصلاة مع عدم الاعتراض عنها اهـ فلهذا ما يفسر به وان كانت الصلاة تتخللان
التحار ان الصلاة في هذه الواقعة كانت خلافا تاملا وليراجع فانه اى السقوع بغيره كلامهم اهـ بحرفه

[illegible]

ذکر آن ای اصلان بخلاف
آنکه ایافته انقض باطل است
است علی با نه ناشی و نه مالو
خلق ذکر آن و کان یس بعد ها
و قبول بالا خر قاسمی بهو
و ایضا و مایل بهو الاصل
نمی رسد اما مالو کان اصدما
و ایضا و الا خر اصل و او است
فقیهس مایاتی عن شرح الر
من ان الفاهران النقص منوط
بما لا یس بعد ها انما یتنقض
بما لا یس بعد ها انما یتنقض
و عیادتی من جهات ثلاث
نیز اما و اجتن حکم منفع تحت
المعداهم بمرورنه (قوله اقل
هر بخلاف ما یخرج و انفصل

ثم اخذ في ذكر قومه بنقض اذا خرج احدكم بجماعة الفل (قوله وهو الفل بضم الفاء) اعترض بفساد عدم
من رمضان يجمعا ان شبه بسبب عدم قومه وجب الكفارة وجوب القضاء فوجب اعظم الامر من وهو الكفارة بضم
كوفيه جاء فكيف وجب ادركهما وهو القضاء بمصوم كونه مضطرا وقد يحاب بان الجنس خالفه لا اختلاف وجب الاعظم
والادون الا ترى ان القضاء غير الكفارة بخلافه فانها بعد كذا قل عن الشيخ جلدان أقول قد عني ان الكفارة اعظم من
القضاء بل قد عني ان القضاء اعظم من الكفارة قاله لبعض الافراد لا يروى به الروا من اصله (قوله ولو اختلفوا اجابا)
اي اختلفوا جافة انتهى على ج وفيه رد على قول ج ان المراد ان القضاء متفقه وجب عليه الفل لا خلافا لها على الرجل
أي اختلفت جافة قياسية على الفضة على أي ان كلاً من الفضة والفضة (قوله سائر حكمه) أي التي (قوله اتفق وضوحا) وبظاهره
انه اذا ربيض الفضة لا يصح بالتضييع على انه مستقل لا بالاتساع بالذات فان ترويه من متصلا بحكمنا التضييع والذات
ولو خرج جسم الفضة مستطاعا على ربيضه فبني ان يقال ان اقل من ابراهم المتطوع بحيث ينسب بسببها البعير وجب

(قوله لا يملك هذا) الثاني (قوله كما سكتناه) أي في قوله الثاني ينقض (قوله فالحكم يخص) أي النص (قوله لا يملك هذا) الثاني (قوله كما سكتناه) أي في قوله الثاني ينقض (قوله فالحكم يخص) أي النص (قوله لا يملك هذا) الثاني (قوله كما سكتناه) أي في قوله الثاني ينقض (قوله فالحكم يخص) أي النص

غرضه ليت (قوله ولا الألاج) ينقض الخارج منه المعتاد (في الأظهر) لأنه من فوقها يأتي: أشبهه أنما عمله الطبيعة
 فيه أي وهو جاز (قوله لا افتحاه) لأنه من فوقها يأتي: أشبهه أنما عمله الطبيعة
 أصالة (اعتقد أن الصبر يخص) لأنه من فوقها يأتي: أشبهه أنما عمله الطبيعة
 خارج منه سكتناه (قال سم) لأنه من فوقها يأتي: أشبهه أنما عمله الطبيعة
 غلبه على ينقض سكتناه خروج (قال سم) لأنه من فوقها يأتي: أشبهه أنما عمله الطبيعة
 بوجه نفسه منه لا خروج الريح (قال سم) لأنه من فوقها يأتي: أشبهه أنما عمله الطبيعة
 الفطن والنقض بذلك في غاية (قال سم) لأنه من فوقها يأتي: أشبهه أنما عمله الطبيعة
 التشكيك والمحدد منه شيئا (قال سم) لأنه من فوقها يأتي: أشبهه أنما عمله الطبيعة
 التمهيد الرصلي خلاف ذلك (قال سم) لأنه من فوقها يأتي: أشبهه أنما عمله الطبيعة
 واشتصاص هذا بما يطرأ افتتاحه (قال سم) لأنه من فوقها يأتي: أشبهه أنما عمله الطبيعة
 دون المتخرج أصالة (قال سم) لأنه من فوقها يأتي: أشبهه أنما عمله الطبيعة
 لوسلق أن ابن بادير بالكتابة ولم (قال سم) لأنه من فوقها يأتي: أشبهه أنما عمله الطبيعة
 ينقطع يخرج وقتنا باعتداده (قال سم) لأنه من فوقها يأتي: أشبهه أنما عمله الطبيعة
 شيئا يشبهه الرصلي من أن المتخرج (قال سم) لأنه من فوقها يأتي: أشبهه أنما عمله الطبيعة
 أصالة كالتمل بالمقوم مقام الأصلي (قال سم) لأنه من فوقها يأتي: أشبهه أنما عمله الطبيعة
 فهل ينقض وهو هذا اليوم (قال سم) لأنه من فوقها يأتي: أشبهه أنما عمله الطبيعة
 التوهم الممكن أخذ الملاحق من (قال سم) لأنه من فوقها يأتي: أشبهه أنما عمله الطبيعة
 التوهم الغير الممكن ناقص فيه نظر (قال سم) لأنه من فوقها يأتي: أشبهه أنما عمله الطبيعة
 ويحتمل أن يقال بعدم النقص لأن (قال سم) لأنه من فوقها يأتي: أشبهه أنما عمله الطبيعة
 عطفان التوهم الغير الممكن مظنة (قال سم) لأنه من فوقها يأتي: أشبهه أنما عمله الطبيعة
 خروج شيء من البراذل بدله (قال سم) لأنه من فوقها يأتي: أشبهه أنما عمله الطبيعة

ويحتمل أن ينقض أخذ الملاحق من (قال سم) لأنه من فوقها يأتي: أشبهه أنما عمله الطبيعة
 الأول أن يقال يريد الثاني أن يحتمل الخروج من القبل لأنه لا احتمال للخروج منه تدرجه كما سواه إلا أن يقال تستلحق
 هذا الحيلة فمقامه القبل مقام البرص في خروج الريح وقوة نظر قائلنا أنه قوة أو غير ذلك) كان زوال التميز بعرض ظاهره
 (قوله وقد قيل ذلك) أي زوال العقل (قوله لأنه مظنة) عبارة التهاية لاطقان جمع مظنة بكسر الظا وهو موضع الشيء وسطه متعطفة
 من التلصص بعين العلم وكان التماس غير الظاهر كما سرت لاجل الهام ١٢ (قوله يخرج من القبل) وبقتل بالدرس عن الدمعي
 أنه يجب الوضوء لاحتمال الخروج شيء منه (قال سم) لأنه من فوقها يأتي: أشبهه أنما عمله الطبيعة
 وينقض ونحوه يومه غير ممكن (قوله لنبينا أنه سم على منهج) (قوله وسواء في الأفع) ومثل الجنون والسكر الأول قوله لما
 تقدم أي من أنهم أقبحوا المقتضى مقام البصير (قوله وقيل غير مرة) هو من غير ما قبله مقهور ما قبل ما بعده كما واهج

٧٩
 ١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠

عند ملائكة الا لا توتله القلب ويستقي من الاتقان باليوم مضطجاً الذي صلى الله عليه وسلم كالمؤمن في خضائه مخرج وال العقل النعمان حديث النفس واوائل اشواق السكر فلتقتضيه من اوسن علامات النعمان جماع كلام الحاضر من وان لم يهجمه ومن علامات النعمان الزيادة في راي وياوتشك ناهل اوصى انتقض وضوءه (الا يوم تكن مة عدم) من مرقه والامتنان متصل كاعرف من تقصير العقل لا كزك فلا تقتضيه لامن خروج من بين دبره ولا مة باحتمال خروج من بين قلبه لندره كاحر ومثله ما لا نام متكبلاً للشيخ النافض كايض من كلام النبي وحل على ذلك اوصى العصاة رضي الله

خروج من ثمن درهم) عداً فإن حيزه ليقو يؤخذ من قواهم لأن الخراج أو شرباً فإنه يمكن مضمون بغيره بالحق
الاسم أنه يابى ليخرج منه شيء يفتقر وضوءاً معاً به بعضهم وقد بنوا على قاعدة أن ما يتألف من الأجزاء لا يفرق بينه وجوهره
طائفة في السقراء (هـ) خرجت السقراء في محل على من محله الغالب كدوره أو الركية أسفل من محله الغالب قالوا به
اعتباراً وما دون محلهما لغالب فيصير الاستماع عياناً وما دون زاد على ما بينهما من محلهما الغالب ولو لم يخلق لسهرة أو ركية بقدر
اعتباراً بالغالب اهـ سم على جبر (قوله لا ينفرد) فثبتته أو لو ثبت به وكثر نقص وضوءه فهو غير ممكن اهـ سم على منتهى والمقتضى
عدم النقص مطلقاً كأنه ابن شرف عن النصار اهـ (قوله بالفتح ناقص) أي سواء كان الانتفاع أصلياً وتارة زاهوا
الحاج القسبة عليه الأصل فقد علم بكسبه من قوله بل ما اتلف فقتله كالأصل في حاشا لا يحكم به أو قسبة ما حرم أن
احكام الأصل ثابتة في الاندثار العارض بالزوم حسبه بكن تحكاه وعله فإذا لم يكن المنفذ دون الأصل وثام
استحقاق وضوءه (قائده) أو لو خلقه فربما انقضت الانتفاع من كل منهما أو زاد أو نقص فلا تنقص بغيرهما من
أحد هذا الأصل ثلثاً أو أن تضعه تحت المعدل فلا تنقص بغيرها من الأصل أو زاد أو نقص فلا تنقص بغيرهما من
وينقص الثاني من القرع الذي لا ينفذ اهـ كان أصلياً فلا تنقص بغيره من كان زاد أو نقص فلا تنقص بغيره من كان
الأصل فالنقص به محقق سواء كان زاداً أو أصلياً بخلاف القسبة (هـ) فلو لم يكن في الصلاة بضرباً قصر وكذا أن طائر
فكرين طويل قال طائر في قصره يطلب خلاصاً لا خال كيف تجل مع أنه غير علة ولا تأويله كانت مقدماً الزوم فثبت =

صلى الله عليه وسلم في الصلاة عليه من جهة الله تعالى على من يسمع ويعلم ان الكلام في التام فاعلم ان هذا القول لا يكون الا في
 الصورة لا في الحقيقة فمن سمع الله قوله من تحت رؤسهم الارض عبارة عن الاستدلال على ان قوم الممكن لا يغير عليه
 هذا المعنى ان العباد رضى الله عنهم كانوا ينامون في بيوتهم ولا يمشون في رواية لا في جوار بيوتهم حتى يتحقق رؤسهم
 الارض اهـ وقد يشعر قوله في رواية لا في داود وان رواه اخرى غير هذا وايضا ليس فيها لفظ الارض وهو الذي لا ينفك
 الى داود ولا ينفك الارض من كونه في شئ من الروايات لا في جامع الأصول ولا في المشتاكل في تجميع احاديث الرافعي وفي
 التمهيد يتبين من تحت رؤسهم اي حتى تسقط اذانهم على صدورهم وهم يعمدون في هرون الخشوف والاضراب اهـ واقتضاه
 في تقدير الحديث في هذا كونه في أي حتى ٨٠ الخ يشعر بأنه لم يلفظ الارض في رواية الله أعلم (قوله في بعض مقدماته)

عنهم حيث كانوا ينامون حتى يتحقق رؤسهم الارض وشعنا عبارة الارض والداية
 وغيرهما ولا فرق في المتكلمين ان يناموا مستقبلا الى شئ يصح ان يزل لسطه او لا يدخل
 فيه الا انما يمتد الى ضامطه وساقه بمسامة او غيرهما فلا تقتضي به ولا يمكن ان نام
 فاعداه في لابن بعض مقدماته ومقره تحاقف كالتحقيق في شرح الصغرى عن الروايات اقر
 وما في المجموع ويصح في الروايات من كونه متكاملا على غزل ليس بين بعض
 مقدماته ومقره تحاقف وقد اشارنا لشارحه رحمه الله تعالى لعدم التناقض بينهما ما جاء في
 مراد الا في التناقض ما لا يمنع من خروج كل واحد من الاحساس عادة ولا يمكن ان نام على
 فناء ملاءمة مقدماته ولو زالت احسدى التي نام يمكن قبل ان ينامه نقض او بعده
 او معناه وشك في تقدمه او في انه نام او ناعس او في انه يمكن اولا وان ما خطر بالخواطر
 او حديث نفس فلا الثالث التقادير في الزجل والرام اي انه لا يكون الا ولو بلا شهوة
 ولومع نسيان اركا سواها كان العصور اذا ام اسلم عليها ام أشل لقوله تعالى
 اولاست الفناء اي لمست كاترى به وهو الجلس اليه كافر ا بن حمر لا يدايم له خلاف
 الظاهر وقد عطف اليه من الجبي من الفاظ والمقضى فيه انه مقتضى وان الشهوة وسواء
 قد دل على كونه حديثا كافي من الفاظ والمقضى فيه انه مقتضى وان الشهوة وسواء
 كان الفكاك خلا من عندنا ميجو بالأم خصا ام محسوسا سواء كانت الان يجرزا
 همالا تشهي غالبيا ام لا فاما من مائة الاولى الاقطة وسواء كان اليه اليام غيرها
 والبشرية ليس بشعر ولا من ولا فخر فعمل ما لو وضع عظم اى يوشه اى فانه ينقض
 كما أتى به الواو رحمه الله تعالى وبذلك عبارة الاقار وشمل العلم لم الانسان

وفيل ذلك المعنى القربا (قوله
 ملاءمة مقدماته) أي ولو مستقر اسم
 في منبج (قوله التقادير في الزجل
 والمرام) قال رحمه الله في شاملة البنية
 وهو كذلك ان يتحقق كون الملوحة
 من الجنب اى عنهم كانه يجوز ترجيح
 الجنبه خلا قال بعضهم بخلاف
 في الفكاك في أئونه المرس منهم
 ان لا تقتضي بالشك اهـ من على منبج
 ووقع السؤال على تصور روى
 بصورة امرأه أو مسخ رجل امرأه
 هل ينقض أم لا فاجبت عنه بان
 الظاهر في الاولى عدم النقض
 للقطع بان عسبه لم تنقلب وانما
 المتحتم من صورته الى صورة من بقاء
 صفته كونه واما المسخ فالتنقض
 فيه محتمل لثوب تبدل العين مع
 انه قد يقال فيه بعدم النقض أيضا
 لاحتمال تبدل الصفة دون العين

قال ابن حجر رحمه الله مهمة لا يكتفى بنسب الى الفرق قاله الامام وعقبه عاين ان المراد به ما يتقدم على بعدون
 ما قبله على الترتيب انه اقرب من الجاه وعبر غيرهم ان كل فرق من زمره الى زمره على الترتيب الجامع الظاهر اى عند ذوى السلطة
 السلبية والا فغيره يكفر منه الزلل في ذلك ومن ثم قال بعض الاثمة ان الله فرق جميع اهـ (قوله يجرزاها) عبارة اختصار الهم
 الشيخ الفاني والمراد به اهـ بحروفه فكان الاولى الحاقها (قوله اذما من مائة) اى ما من ثمة او نحوها مائة من عين
 التام نسب الى الاراه ان الله لا يقطه اى الاراه من قبل نفسه اليه خمسها فالمراد بان كانت يجرزاها لا يمتنع ويؤمن
 يرغبه ويغفل نفسه الها في المختار وهذا افضل مسماة لانسان من عين الناس يوزن مشربة ثم قاله بالساقطة والساقطة
 التي في حسبه ونسبه ٨١ رحمه الله (قوله عظام اى يوشه) اى فانه ينقض وان يتبينه من ان استحيائها كانت قبل زوال
 الجلد وبذلك الفرق بين (قوله يدايم عبارة الاقار) وهي المراد بالبشره مختلفه الشعر والسن والتفريق

(قوله فالتقطة) فالتقطة هي كل اداة التقطت لم الانسان اذ هي على التقديرين احدهما ان التقطت (قوله ويجعل ذلك حجابا بين
 وبين من لا يتقاه لا تقطع بالفس من يوم امثال الخ وهي اول من جعل الشارب لها اليد الان الصبي والشرع في تقطع الخ
 (قوله ولو رزقا لا يمتد اذا صكها) زاد ج جعل ما ذكر ومنه ما يقتضيه من غير ما يمكن فعله اي من غير خشية تقطع يوم
 بمقابلته اذ ما ياتي في الوشم وجوب اذ التقطه لا من يجوز حتى صار كالميز من المثلد انتهى رحمه الله وكما قرأه بالاول
 في التقط ما عوت من جلد الانسان بحيث لا يمس بلسه ولا يثاثر بفرضه او ثقبه لا يغير من حقيقة تقطع كأياد البلاء
 وما في انما تقطع وباقى من ذلك فمما لا يستجلده بهيته حتى صارت لا يصير بما يصيبها فيصير الجود عليها ولا يكتف
 اذالة الخلد المذكور وان يمس ل من اذالته مشقة (قوله ولو امرد) اي ولو كان الخوص امرد حسنا (قوله والاولى ان) اي
 ولو اذنا بالفس وكانت عذمتها المصاق (قوله والعضو الميان) ٨٩ اي حيث لم يزد على النصف على ما ياتي في حجة الله
 (قوله في باب التقطة) اي

والقطة واللسان وبطن العيز ومحل ذلك حيث لاحاق والاختلاقت ولورقة الاثني
 ادراكها وخرج عاذ كره الصكران ولو امرد حسنا والامان والشفان والذخ
 والذكر والاق والعضو الميان لا تقطع من الشبهة وشمل اخلاق المستغربين
 التقطت بلس الجوسية والوشية والمر تقوبه مصرح في الاوانا كفا بما يمكن ان تقطه
 في وقت والقرق بيز التقطت بضم الجوسية وجعلها كاله كفي جواز ذلك الرجل له ان
 باب القطة ظاهر وهو ان الممس اشد تأثير الاثارة الشبه وتال من المثل ولا يمتد منه
 الفس اصله لا لاسم الا لا تقطع ذلك كله وشمل كلامه وضو الخ والمثل فقتض
 وضو الخ (الاخر ما في الظهور) فلا تقطع لسم الا انما ليست بمح للامثورة والثاني
 يقتض لسموم النفا الى الايدى الاول استنبط منها معنى خصها والحرم من حرم
 نكاحها بنسب او رضاع او امره على التأسيس بسبب مباح لمزمتها واحترز بالتأيد
 عن يحرم جمعها مع الزوجة كاستموا بالمباح عن ام الموطوءة بنسبة وبنتها فانها
 يحرم على التأيد وليست بمحرمة اذ لم يابسة السبب اذ وطء الشبهة لا وطء فربا بابة
 ولا يحرم ولا رد على الشبهة وزجانه صلى الله عليه وسلم مع ان الحد صادق عليهن وليس
 بهما لان التحريم لمزمتها على الله عليه وسلم لا لمزمتين ولا الموطوءة في خصوص لان
 سرحها لحد من يزول ولو شق في المحرمية لم تقطع ذكره والارضي لا يمس بقا
 الطهارة ويؤخذ منه انه لو تزوج من شغل من غيره وبيها رضاع محرم لها او احتلت
 محرمه بأجنبية وتزوج واحدة منهن بشرطه ولمس الى تقطع طهره ولا طهرها اذ

١١ به ل او شتركة فان وطءا محراما مع كونه شبهة فتقوا وطء النسبة لا يوصف بمحل ولا سرة ليس على
 الاطلاق بل على شبهة القاع دون الحمل والعريق (قوله ولا رد على الشبهة زوجية) وكذا لا رد بينات سائر الاية كاقفل عن
 القضاء لكن هل يجرم عن على أم الانبياء ثلثة أو لا حتى يجرم زوجيات بعض الانبياء على بعضه فمقرر وقضية كلامهم
 أنه لا فرق ثم رأيت في حواشي الرمي على شرح الروض مائة اما سائر الانبياء لا يجرم نكاح أو زواجه بعد موته على الخرين
 قاله القاضي في صون المعارف والاقرب عدم جرمتهن على الانبياء وجرمتهن على غيرهم بخلاف زوجياتهم على خلافه وسلم
 فقام على غيره حتى انما انتهى بجرمونه ومنه يعلم ان ما نقل عن القاضي أو لا يخالفه في الشهاب الرمي على الله عليه وسلم
 ان الحد صادق عليهن في دعوى حد في الحد عليهن فطهرت وجرمتهن عن التعريف بقوله بنسب ورضاع وصاحرة (قوله ولا
 الموطوءة في خبر حيش) انما زوجه انما تاتي اذا اريد بالنكاح الوطء اما اذا اريد به العقد فلا يمتد الى الاجرام بالعقد عليها

١١ به ل او شتركة فان وطءا محراما مع كونه شبهة فتقوا وطء النسبة لا يوصف بمحل ولا سرة ليس على
 الاطلاق بل على شبهة القاع دون الحمل والعريق (قوله ولا رد على الشبهة زوجية) وكذا لا رد بينات سائر الاية كاقفل عن
 القضاء لكن هل يجرم عن على أم الانبياء ثلثة أو لا حتى يجرم زوجيات بعض الانبياء على بعضه فمقرر وقضية كلامهم
 أنه لا فرق ثم رأيت في حواشي الرمي على شرح الروض مائة اما سائر الانبياء لا يجرم نكاح أو زواجه بعد موته على الخرين
 قاله القاضي في صون المعارف والاقرب عدم جرمتهن على الانبياء وجرمتهن على غيرهم بخلاف زوجياتهم على خلافه وسلم
 فقام على غيره حتى انما انتهى بجرمونه ومنه يعلم ان ما نقل عن القاضي أو لا يخالفه في الشهاب الرمي على الله عليه وسلم
 ان الحد صادق عليهن في دعوى حد في الحد عليهن فطهرت وجرمتهن عن التعريف بقوله بنسب ورضاع وصاحرة (قوله ولا
 الموطوءة في خبر حيش) انما زوجه انما تاتي اذا اريد بالنكاح الوطء اما اذا اريد به العقد فلا يمتد الى الاجرام بالعقد عليها

(قوله) يستحقون النكاح (أي قوامته) ثم ما أراد بعد ذلك (أي النكاح) بشرط إجماع النكاح فحينئذ بل المنكحة
وهو من جنسها وبالجملة فمقتضى هذا أن الرجعة في حكم الرجعية (قوله) لا تنقضاء الشهوة (أي من بعض خفة الطبيعة
من ألفة تقص وشهوة) لأن ملوها هو الكيفية منتهية وليس في حقه فاعلم الصغر حاله من طهارة لا سيما المرض
فلا يقتضيه مرضها كالأمنض وشووم (قوله) لم يعلم إلا إذا (أي) بقاها ما تزود في النكاح من أنه يحرم معها إلا ما بلغ في الالتئام
من الشهوة وبما بأن المراد هنا في هذه القوة للشهوة وهي متبقية والمراد في النكاح من أن الالتئام وإن لم يكن
قويًا احتياطًا من الناس (قوله) وأما فقه (قضية) وإن لم يمس امرأ (قوله) من قبل (أي) مثل الحلاقة والقصا وظاهره وإن لم
تفقد فيها الروح وفي تناوي الشارع أنه سئل عن ذلك هل يقتضيه ألا لا يجرى جلد فاجاب بأنه يقتضيه ولعله وبهذه من غير مقتضى
(الاسم) وقوله يتبرقعه به يقال يعدم التقص لتعلقهم التقص من فرج الآخر وهذا لا يطلق عليه هذا الاسم وإنما يقال له
أصل أدى (أي) (قوله) لا أدى (أي) فلهذا يخرج ٨٢ انتهى وفي شرح العباب يبعد أن على عدم تقص من فرج البهمة

بالأدنى من غير معنى طعامه أنه
لا يقتضي على ولا يرد ما قامته
وقد يرد من هذا التقص على
فرج الخي إذا فقهه في نفسه
غير بعيد لأن عليه التبرقعه
منه ما لم يمس على في شأنه كالم
(قوله) ولو يابدا (أي) وإن حال
جيدا (قوله) حال اتصاله حال
أن يجرى منه الفقه حال اتصاله
أي أن قال فقه أقل تقص بهما
(قوله) ويقتضي الثفرين (قضية)
أن يجمع - اتفاهما التقص في
شرحه على العباب المراد اتفاهما
طرف الاسكتين المنقضين على
التقيد ولا يشترط مسهما بل يس
اسداهما من ألبانها وأظواهرها
فالتقص يضاف لموضع ختانها
أي لأنه لا يسمى فرجا إلا بغيره

الاصل بقا الظاهر وقد افق به الواجبه الحقه ولا بد في بعض الاحكام كالزوج
بجهولة النسب ثم استظهرها أبو. وثبتت بها منه ولم يصدق الزوج حيث يستمر النكاح
مع ثبوت آخراته ويقتضيه ذلك خيال زوجان لا تقص منهما ويؤخر عن العلم بهما
عدم التقص حاله ليس في مسكه الاختلاس عدا كمن عدده عساه ولا التقص
(والمووس) وهو من وقع عليه الدم وسلا كلن أو امرأة (كلاس في الظاهر) في
انتقاض وشوولا شرا كهما في لغة الدم كالشوكيز في لغة الجاع والثاني لا تقص وقولا
مع ظاهر الآية في اقتصاه على اللامس (ولا تقص صغير) لا تشبه عرفا وكذا صغير
لا تنقضاء الشهوة (وشعور من وتفرق في الاصح) لا تنقضاء المص في بلس الذي كروات ادم
الالتئام اذ ليس بها وان التذ بالنظر إليها وتعد الشعر الثابت على الفرج لا تقص به
والثاني لا تقص ظهر الظاهر الآية في عمومها لجميع ما ذكر ويسن الوضوء من لمس
ذلك زوجان الخلاف حال التشرية في نكته ان العوضا إذا كان دون النصف من
الادنى لم يقتضيه بل هو فوقه تقص او منة فوجها انتهى والوجه انه كان
صبيح يطلق عليه اسم التقص والا فلا ولهذا حال الاثواني الاقرب ان كان قطع من
نفسه فاعلم بان النسب الاعلى وان حق تقصين لم يثبت واحد منهما لزوال الاسم عن كل
منهما (الرابع من قبل الادنى) ذكرنا ان اثنى من تقصه او غيره عدا الوضوء
وتعمل ما يقطع في شأن المرأة ولو بارأ حال اتصاله وعلق الثفرين (يعني الكف) بلا

وجارة الشيخ جمة في الجنايات قبل قول المصنف ع في العقل يضافه قول الشارع وهذا في الشفران
طرقا الفرج هذا تابع للزهرى حيث حال الاسكتين ناسبا الفرج والشفران بارقاها كان أشفا والعين اهداها وقال غيره
الشفران هما القدمان المحيطان بالفرج احاطة الشفة قائم بهجروته وعبارة شيخنا الزايد قوله على المتفذي المحطين به
احاطة الشفتين قائم دون ما عند ذلك بهجروته ونقل في الدرر عن والده الشارع هو أمش شرح الروض ما وافق إطلاق
الشارح والمحقق مطلق الشارع هنا عبارة حاشية شرح الروض المراد يقبل المرأة الشفران على المتفذي وألهمها إلى آخرها
أي بلنا وظاهر ما لا محالة على المتفذي ما كاهوم فيه جامع من التأخرين أي ثم قضية عطفه ملحق الثفرين على ما يقطع في شأن
المرأة أن التقص يحصل بملق الثفرين وبمس ما يقطع في شأن الرافعة كونه من غيره ملق (أي) المتفذي (قوله) يمان الكف
أي ولو انقلب الكف ونقل عن ابن جرير عدم التقص بهما مطلقا وأما في غير شرح المجلد وفي شرح العباب والشارح

ولو كان لا يتصور ان يتقدموا من الارواح ولا يتقدموا على من اقبلوا بل يتقدمون بعضهم على بعض لان التقدير يتقدم على
 غيره لان الامار على ما هو مظهر للموجود وعند عدم الكيفية المظهر فلا حاجة الى التقدير اه (قوله ولا يجب) اي لا يجب ان
 يتقدم على اذن الاستمرار اذ اذن الترتيب كما ترا الحياء يستقدموا في الجزء هاوا وجواب ما هو موضع الادوار والانس ويتقدموا
 عليه بتفسير (قوة والاضافة) اي يتقدمه اطلاق المن في بقية الاشياء وامتناعه القوي بان المن علم لا علم له الوصول
 وهو من اى حديث من مرة كروى روايته كرافة وضادوا لاضافه من افراد العام فلا يتخصص قال والاقراب ادعاء
 يتخصص عموم المن فيقوم خبر الاضافه وقد عرفت به بان من س اما مطلق او عام او مجمل وبمفهوم الشرط وهو انما يمتد
 لعمى او يتخصص له او يمتد لخاصة من الاجمال اه شرح الارشاد الكبير وعما يشترح الهمزة الكبرى والتنج والاضافه
 انما يارد وتقدمه بقوله ما ظاهرا لان الاضافه المطلق ليس معناه في المقدم خصوصا بالنسبة لخاصة من يتقدمه بل الكف في هذا
 انما هو معنى الاضافه بالوجه وبعبارة المطالع اصل الاضافه مباشرة التي ولا فاه من غير حال وفي المصباح انضى يده الى الارض
 بسماها على راحته قال في التمهيد حقيقة لاضافه الاتيم او الضى الى امر ما مباشرها وجميعها وانضت الى التي وصلت
 اليها بمرور وقيل الجواب عن الشارح بان ال فاه لله هو المعهود ٨٢ الاضافه بالمدى المتقدم في قوله اذا انضى احدكم

سده (قوله انما حرمة فوه)
 اي غالبا انضى احدكم سده الى فوه وليس يتم ما ستروا لاجاب
 كقوله ما يلزم من سده من فوه من سده من سده من
 تشبه لمعوم النكرة الواقعة
 في سده الشرط وانظر الناص على
 عدم التقض قال البهوي
 كان خطا في مقسوخ وقته وان
 جرى عليه ابن حبان وغيره فظهر
 ظاهر منه في شرح المشكل
 بان ان الاضافه في التقض
 ارجح فتمنع لانه الاضافه بل
 والاضافه عند كثيرين من المتأخرين
 ارجح (قوله انما كرايمان) وكذا

سائل الحديث الترمذي وغيره اذا انضى احدكم سده الى فوه وليس يتم ما ستروا لاجاب
 قال تروا والاضافه الى سيطر الكف ومن القوم من سده من فوه من سده من
 نفسه له حرمة فوه وهذا لا يتقدم التقض اليه والمراد بيطر الكف المنطبق منه
 وضع احدى اليدين على الاخرى مع تقاضيه وسيل اطلاقه الذكر لما كان لصدق
 الاسم وانما خرج المراءى المان حكمه كذلك ان يقي الاسم والانفلا ويؤخذ من ذلك ان
 الذكر لو قطع ودق سدى خرج من كونه سدى ذكرانه لا يذوقه وهو كذلك ولا بد من
 تقييد القيل بكونه من واضع اذا المشكل انما ينقض عسى الواضع ما لم يكن المشكل
 فيمنع من وضو الرجل من ذكر الحنفي والمرأى عسى فوجه حيث لا يحرمة ولا ضرر ولا
 عكس بالثبوت ليس ولو لم يكن المشكل كلا القيلين من نفسه او من مشكل آخر او من
 خرج نفسه وذكر مشكل آخر انقض وضو من لو لم يكن مشكل لم ينقض ولو
 من احد الشاكين فوجه صاحبه ومن الاخذ كرايمان لا ينقض احداهما لابعينه
 لكن لكل واحد منهما ان يبطل اذا اصاب الاصل (وكذا في الحديث حقة ديرة) اي

بعضه ان اطلق عليه اسم الزكراه اي اخطى على ذلك المقطوع انه بعض ذكر كما صرح به في شرح المضربة (قوله لصدق
 الاسم) على القولين ولقد وصف تقدمه وهو كذلك لصدق الخ فيكون في الحكم (قوله ولا انفلا) وبالله الاثر اذا فوه من تقض من
 حلقته ان يقي اسمه (قوله ولا مكس) اي بان من الرجل آفة القضا من المشكل والمرأة آفة الرجاله (قوله لا تقض وضوه)
 اعني لا يحرمة بينهما ولا ضرر (قوله لا يبيس) فان اقتدت امرأتها حدها في حلاتها مع عليها ان تقضى بالآخرى
 (قوله لكل واحد منهما ان يبطل الخ) فلو انقض المشكل بما يقتضى انتفاض وضوه أو وضو من فوه بل يحكم بالانتفاض وضو
 ما فصل ذلك الوضو من الصلوات ونحوها من كل ما توقف صحته على صحة الوضوء لا من المانع من فوه من الصلوات فظهر
 والاقراب الاول ثم رأت في حاشية سم على منسج ان في ذلك طر يقين احدهما للقاضي فيه وسوان بما على القولين فيما ذم على
 الى جهات باجتهاد ثم تنقح الخطا وتفتيها وهو قول الجمهور والقطع بوجوبها (قوله سقنة) بكون الامام على التبرع
 وسبادة المسباح والجمع حتى يقتضين على غير قياس وقال الامامي الجمع حلق بالمكسر مثل قسمة وتضع ويدود وروحي
 ونس عن ابي عمر بن الصلاء ان الحلقه بالفتح لغة في السكون وعلى هذا في الجمع يهدف الهاء اى مثل حقه وقصب

[illegible]

وهو كذا فإنه وإن كان في العرف اسم الفاعل المذكور في الصباح فإنه جبان باب قتل فلفظه
منه جبنه وهو محبوب بين الجباب بالكسر إذا أسلمت هذا كبره (قوله والخ كذا الأثر) ومن الترجع الأثر من المراد
ناقص كما يحسنه بعضهم اهـ شيخنا زيادى (قوله وباليد السلام) قال ابن جرير دلالة الياء على أن من قبله
قبل المفعول أي هذا الفعل إذا التقى وقتضى من اليد السلام ثم فرجعه موق حواشي سم على ج قوله وباليد
السلام فلفظه يده وراحت. حقيقة جملته فلفظه نفس المرح بها فيه فطراوه ويحتمل عدم النقص لأنها كانت المنفعة بدليل
إيجازهم القصص فيها أو دلي على من أولها باليدانية هذه الحالة والأقرب التصريح بالكون كبراً من اليد وإن بطلت
منعها كأي السلام (قوله كذا كذا كذا) أي ألسنتان (قوله أحد اسماءه) أي أصلية (قوله العصم) كقوله
موضع السوار من اليد اسم الصباح (قوله ولان المدار) الأول أن يقول والمداد انما هو الخ (قوله عليها) أي المسماة (قوله
وهذه) أي المساوقة للصورة (قوله وإذا تشق) أي المسماة

[illegible]

هم واحد وان قول التقى في ينقض الكف الزايع العاقل محمول على المصاحات
 وان كان على همم آخر ولو كانه ذكر ان يول باحد هما وجب التسليم بايلاجه
 ولا يتعلق بالاخر حكمه فان مال بهما على الاستواءهما اصلان (ولا يتنقض رؤس
 الاصابع زمايتها) وعرفها وعرف الكف فزوجها عن سته ولا يصحدها القاس
 بها وحدها من اراد ان الزم وشوته وقيل تنقض رؤس الاصابع دون اصابعها
 ويجري ذلك في رؤف الكف ويتنقض بمس بطن اصبع واذا ان كانت في سن الاصابع
 الاسنة فان كانت على ظهر الكف خلا والمراد من الاصابع فيلنظر التقاربت بها وما
 ساذها من اعلى الاصابع الى امة لها ويجوز فيها جواتها والوجه ان العروة في اليد على
 والماسنة فوقت الس دون ما قبله وما بعده (ومعهم بالحدث الصلاة) بانواعها ولو صلاته
 جنازة عرف منها جسد التلاوة والشكر وخبطة الجعة وقول الشارح هنا اجابا
 محمول على حدث متفق عليه وقيل على الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة احدكم اذا
 احب حق ترؤا وهذا في غير فاقد الطهوين واما الحديث اما عاصف ساق حكمهما
 قال ابن الصلاح ما يه في عوام الفقهاء من السجود بين يدي الشايخ فصوص العظام
 ولو كان بدهارة والى القبلة واثنان يكون كفرا وقوله تعالى وزوا وجيدا

ولست على من الاصابع بان كانت كالمعد فلا تتفحص مطاوعا لظلم حالها وانما ويحتفل وهو الاقرب اليها كالمسألة فنفق من
 لظلمها وانما (قوة والم استعوقت المالح) ويرد عليه انها اذا كانت عاملة فيها ابتداء الماحلة كالمسألة فنفق من
 طرأ عدم العمل على اسانها أصليا تلاءم والشال لا يمنع من النقص (قوة وولادة جنيزة) انما قال الخلق فصدوا لثمة الشهي
 حيث قال جبريل ارفع الحدث لا تهاجمه (قوة يحمل على حد متفق عليه) الاولى ان يقال الجواب ان المراد ان يثبت
 الصلاحيات بعد الحدث اجماعا وان اختلف في بزياته (قوة لقوله صلى الله عليه وسلم) انه يقول انفسه ان الله عز وجل
 المجدوبين يدعى المشايخ (ان مثل ما يقع لبعضهم من الانهزام الى الضلال كوع اوما زاد عليه بحيث يقرب الى السبيل والا
 به ينظر الى بعده انه مثله وقد يفرق بان المجدوب يتعبد به وحده كسجدة التذوق والشكر بخلاف الركوع وما يار به لا يتعبد
 بشي مما وحده (قوة فهو من النظام) اي الكافر (قوله واشي) انما قاله واشي الخ ليعلمه فكر احقة لان مجرد
 المجدوبين يدعى المشايخ لا يقتضي تعظيم الشيخ كتعظيم الله عز وجل بحيث يكون عبدا والى الكافر ان يكون اذا اقتضت

[illegible]

لا يحتاج أن تقول المصنف معنى التمسى (قوة في غير الضاع) أى أهاوى فصور وظاهره ولو كان لغيره (قوة) ويحب
 التمسى إن أحسنه ظاهراً ما لوقفة التراب لا يجب عليه فقلد الحنفى في صحة التمسى من على عمد مثلاً وقيل لم يكن بعداً (قوة)
 ككيفية (المعقدوس منس كسبه وحرته) أى بأن (قوة) ما لم تقطع فسمته عنه) أى بأن يجعل جلد الكتاب جلد الكتاب أى يؤلف
 من انتطاعها مال جلد المصنف جلد جلد وتراً الأول فيصير منه أمال وضاعت أرواف المصنف أو وقت فلا يصح من الجلد
 كما قال بالهاشم من سم نفعاً عن من (قوة فلا يصح ذلك) أى لكن بذكره أن يفتق تسدياً بأن علم هذه أوله وأولها شياً
 (قوة ونزيلة) ومن ذلك ما أروى في كسبة أمة فلا يصح وأن يكون (قوة) صندوق (من الصندوق) كما هو ظاهر
 إليه المعروف فيصير منه إذا كانت أجزاؤه أروافاً وضاعت أرواف الكتاب الحامل للبيان فلا يصح منس وكذلك لا يصح
 منس ما يبنى في العرف كرسماً يجعل رأسه صندوق المصنف ومبارة على منبج أخره أو موضع المصنف على كرسي من
 خشب أو جريد غير منس الكرسي فلهذا شئنا طيب وشئنا عبد الجيد وكذا هو لأنه منقسم له وأطلق الراى الحرمة
 في الكرسي فتمثل الخشب والجريد وظاهره أنه لا فرق بين الحائز للمصنف وغيره مسئلة وقوع السؤال عن عزائتم من

[illegible]

وقد اعاده أي وحده كما هو ظاهر من اسمه ما يجله وعلاقته لكن بما تعطين للموجبه
مقابله انتصارها - ولله الامير وتعلمت من اوان - ونرا فاعلمه المحف ونرق الاكل
الاستياق في الموضوعين والعقد وقد يقع الصادق منها فان لم يكن فيه ارا ارا
اعدا در ماله من طلب ماوسما - وقدر كلامهم ان لا فرق فيما أعده بين كونه على
جميعه او لا وللمبدء ثلثه عادة وهو قيب (وما كتب درس قرآن كلوح في الاصم)
الشيء - بالمعنى بخلاف ما كتب في ذلك كالمثل المعروف في الثاني لا يحرم
ليس في عقد (والاصم حله حله) في جميع مع كايجه بعرفه لا يشترط لا يحرم
فقط انه مقصود - تعالى ان لم يكن مقصودا بالجلد وعرفه بان قصد الالامة فقط
او لم يقصد شيئا وكذا ما اقتضاه كلام الرازي في الثاني والعقد بخلاف ما اذا
قصد فقط وايراد الالامة بالجلد ولو جلد حامل المحف لا يحرم لانه غير حامل لغيره
ولو جلد مصفا مع كتاب في جلد واحد كجده حكم المحف مع القاع في التوصل
المال والامس البلد فيصير من السائر المحفد ونما عاده كاتني به والدرجه انه

مفسر بتقليل الشيء الموصوف بكونه بعضاً وهو ظاهر فيقال إن ابن حجر والعرب قصدوا الدراسة والتبحر بحال النكاح
دون ما بعد هاولا والكتاب لثبته لا بغيره تعالى لا خلاصه، ومن استأجروه (قوله والمراد الاستعانة بالجنس) أي قصدوا بالواحد
وإن يصلح للاستيعاب لأن العبرة بالقصد فصدق بغيره الجرم وكبره (قوله ولعل حامل المصنف) أي ولو كان يتصل بحمل
المصنف ثم ظاهر صوابه أنه لا فرق في الحامل للمصنف بين أن يكون المصنف الذي لا نسب إليه حمل ولا لغيره من الأدي وغيره
ويؤيده ما عالج به من العرف ووجه التأييد أنه في العرف يقال هو حامل لقائل لكن بها من من يضمن تقديمه، فإذا كان
الحامل بالنسب إليه أجل أي يجب أن يستقل بحمله لا لغيره اهـ وبقي عدم التقييد بذلك (قوله ليصر) وإن قصد المصنف
تفلاخه حيث قال بالمرحة إذا قصد المصنف (قوله من الجلد) أي من الجلد واللسان والكبى أي يصر من كل منهما ما حاذى
المصنف في قسم على شيء في الكلام في الكبى يصر منه مطلة أو المرعنة الهاذى للمصنف وهل اللسان المثل
بجهة غير المصنف إذا انطبق في جهة المصنف كذلك فـهـ تلوا اهـ قلت ولا بد من تضمين الصامة المرعنة الهاذى للمصنف
(نزع) جمع مصنف ركاب في الجدا وقال في قوله فصل حمل المصنف في أمته وأما صفة فهو حرام إن كان

من جهة المصنف لان الجهة الاخرى اذ هي كالمجد يلقى منه المصنف ما يورد . (نوع ٥) وضع
 المصنف اول ما سنده و وضع عليه ما كولا كشيء وعلى ما كلفه شي ان يحرم لان فيه انذارا واسما . (نوع ٦) الوجه
 يخرج في اورد اقران ونحوه والشاؤفة في الاقبال لان فيه انذارا واسما . (نوع ٧) هل يجوز
 نسخ المجلد المتصل لكان لان فيه مذهب قطع لثبته عنه في كل رومال . (نوع ٨) هل يجوز
 يجوز نسخ هذا الكتاب عليه مع ثبته في الاصل المصنف احاطة . فاشدة . وقع السؤال في الموضع من شخص سليم وتساؤل ان
 يستثنى واراد من المصنف على يحرم علمه لا واجب عنه يعلم الحزمة لصحة وضوئها . (نوع ٩) هل يجوز نسخ كتاب
 بعض اعضائه وذلك لانه في جوارز المسائل قال النووي انه غير مكروه خلافا لمتولي (قوله اكرس القرآن) اي شيئا
 فلو شك في الاكثر ساهم كانه في المسألة بعد قول المصنف او صغير كثر . (قوله باعتبار الحروف) وهل يعتبر بالمقرضتها او
 المرسوم الاقرب الثاني وعليه يظهر انه يمشي في القرآن رسمه بالنسبة لخط المصنف الامام وهو الذي كان يقرأ فيه ما عتق
 واستند نفسه وان خرج من مصطلح ٨٨ علم الرسم لانه ورده رسم لا يقاس عليه فتعين اعتباره وفي التفسير رسمه على قرأه

علم الخط لانه لما لم ينفذ في وجوب
 الرجوع فيه الا واعدت القرعة عند
 اهلها وخرج في شرح الارشاد ان
 المكتبة من حيث الحروف لقطا
 لا دواعي قوة والتوب الطرز
 ومثلها حلو كتب فيه بأنه ليس
 للدراسة (قوله وا كل علم) اي
 وليس ثوب ما رزقك قال حج
 ويحرم وطعن في نفس به وقرع به
 وبين كراهة لثبته فراجعه (قوله
 وشربه) يوقفه سم على حج في جواب
 فيه على نجاسة (أقول) يرفضي
 الجواز لو لم يصد لانه لم يثبت
 بجوده وما يليق لانه لم يكن في

ص . بها على النجاسة اعادة وبعبارة التارخ في الفتاوى الاولى بسببه له وعبارة غشاه في محل طاهر
 (قوله اسم الله تعالى) اي واسم معظم كلها الاتية محتمل لثبته على اوردتهم عند الاشتراك فيه (قوله لانه يتعسر)
 قد يشكل بان ما في الباطن لا يمكن تبينه الا اذا اتصل بالظاهر وعبارة يصح قول المصنف السابق اسد ما خرج من انفسها
 ولا يضر ادخاله في نحو العود وانما تمت الصلاة لثبته لا يضر اذ ما في الباطن لا يمكن تبينه الا ان اتصل به شي من
 الظاهر اثم ايت في سم على منبج الاشكال وجزا به وعبارة فرج عجم يشاع ورقة ثبته في من القرآن للاقتناع بالنجاسة
 بخلاف محو ما على المبالاة وشربه فيجوز هكذا فقره . (قوله لا يقال تعالاه الاول) مشكل لان الاقلاق الباطن لا يقبض لا نقول
 فيه لمعنا ان ليس كالموضع القرآن على نجس ياف يحرم مع انه لا يقبض بغيره اقول ان لا يضر لانه لا يقبض معناه يلاق
 النص (قوله في كانه) يقع الغيب كافي المباح (قوله كتب عليه بسم الله الرحمن الرحيم) اي وضره ما من كل معظم يذكركه
 ان يترقى باب الاستحسان ومن المصنف ما يقع في المكائبات ونحوه مما فيه اسم الله واسم رسوله مثلا في غير احاطته ووضع مهر
 دواهم فيه (قوله كرام) الواحدة كرامة بفتح الكاف وعبارة الغيب لا في في شرح مقدمة مسلم الكرامة بضم الكاف

[illegible]

١٢٣ هـ ل ر ج ه في هذه الحالة إما لا تجاب عنه بأن الظاهر الجواز به إلا ذلك بأن - فقط الروح مقفولان
فيها لا شيء على غيره ومن ثم لا شرف حقيقة فيها مصف وسواها على الفرق وأحسب إلى القائل - أحدها تخصيص البسطة التي
المصف حفظ الروح التي فيها البسطة لا يقلل وضع المصف على هذه الحالة إيماناً لا يقول كونه انحلال ذلك الضرر وما كان
من كونه امتناعاً لا يرى أنه يجوز السجود للصم والتصور ضرورة للتركيب عند انطوف على الروح بل قد يقال أنه ان توقف انما
روحه على ذلك ترجب وضعه حقيقته ويحلل انما هو وجد القوت به كافر ويوصل الى الادفع - مصف بجواز الدفع لكن ينبغي
التقدم اليه البسطة ولو سقطت انما هو ادفع على دفعه لكافر - فيجوز ويرى من المصف عينا لا انما هو ادفع - وترك دفعه على الارض
وهي ان لا يسهل له شيء لا قد يسهل في غير ادفع وقوله ترك دفعه المراجعة انما اذا رأى ورقة مطروسة على الارض حرم عليه
تركها او انشره فعليه قوله عند ذلك ينبغي الخ وليس المراد كذا هو ظاهر ادفع عليه وضع المصف على الارض والقراءة
في خلافها لبعض شعبة الطلبة (قوله فرض) - آتري كالتبرك او دفعه من مكان المكان (قوله لا يتكبر) - يؤخذ من الحق
انما لو كان معهم يتضمن انهما كايصص (قوله لا يتكبر) (المصنف) الحكمة لا يتلقا فيه التعليل السابق اذ تكلفه الفصل من

٩٠
 على ما هي عليه فان تنهيا في ايضا هو لاسبقها في الدنيا

الغير مطهر أو فيه أحد بعد ثلثين لم يستكمل قبل العشاء مطهراً وكذا قبل الصبح وكذا بعد إذا ظهر من
 أو ظهر من حدث في الجميع . ولم يحقران الاختلاف في ذلك بل أقرى اختلاف في الأصل الحديث دون ما أعل المطهر
 وهو ابتداء التعبد فياته . أن يذلل قبل المراتب كلها قاله الشارح في شرح العباب . (فصل في أحكام الاستنماء) . (قوله
 في أحكام الاستنماء) . أي في آداب الخلاء على زويعه . كن أو في أوله أو اقصر على ما ذكره . إشارة إلى أن المقصود بالانستنماء
 مطهره والكلام في الطهارة وهو من خصائصنا كما نقل عن أبي بصير عنه وغيره . وقال ابن الأثير في كلامه الاصواب . (ثم
 في شرح الفقيه قلت المراد الاستنماء بالجر فمثل قولك غسل السبيل) . وبإسناده في النسخة قلت ذكر ابن سرة في الأعداد وادعوه
 أن ابن سرة لم يفرق في الاستنماء من خصائصنا من هذه السبعة . (وان كان ظاهر النسخة وهم أن من خصائصنا طهارة وليس

[illegible]

ماوى القساطين الى الامم
الجارح فب ثاقب الحلي وعطش
سلايلهم من الاستعداد اقوتهم
ماوى القساطين وبقى زوال
الاستعداد زوال عن التصلية
عن المل (قوة كماله الخفية)
الظهور ان الموضع كان الخلاء
يصير مستقرا بالاعداد لانه
توصل على ارادة قضاء الحاجة
(قوة من ذلك) اى من قوة الحاسة
البصرية (قوة كماله الخفية)
ولا اشارة كالبروت (قوة كماله الخفية)
قصة قول المصوم (الى هذا

من الاذواق يحمل على الاستيعاب والاستقبال والاستدبار والاستيعاب يترواها
الاشبه ويعبر عنه بالاستيعاب والاستغناء والاستيعاب والاولان بهما اهلها
واخبروا الثالث خصص بالجر وهو من ثيوف الشعبة اذ قطعها كالمستقيس فقطع
الاذى عن نفسه وقدم هذا الفصل على الوضو لانه من تقديمه عليه في حق السلام
واخبر عنه في الروضة اشارة الى جوانب اخره عن في حق من ذكر (يقدم داخل
الاعلام) عند اداء قضاء حاجته ولو جعل من حجر او موه اليه لانه يصير
مستقفا بارادة قضاء حاجته كالنار الجفيدة وتل الرجل بدلها في حق قاضها
(والنار ج عينه) والسجد يحكي ذلك فقدم عليه عند دخوله وبسوء عند خروجه
تكره ما لعين اذا بصرت للاذى والعين لم يموأخذ الزكسى من ذلك انما لا تكره
فيمد ولا حاجه يكون باليون لكن فيقول الجوع وما كان من باب التكرم بمدا
فيه باليون خلاصه ما باليون في ان يكون فيها باليون ولو خرج من مستقفا لم يستقد
ومن مسجد لم يجد المسيرة بما يدا في الاذى ولا تظن الى تفاوت بشاع المجل

قد يشكل تصورهم قولهم هذا التقليل من شرف الأشراف وروى الأشراف دخولوا وجوه من مستغفرين إلى الأقدار كذلك وان اتقل من شرفهم بما ومن مستغفرين لله وانه اذا اتقل من ربنا إلى آخره فهو ان يقع المكاتب الواحد لاختلاف فيها فاصوبها لا تكرم فيه ولا احاطة من غير ذلك حتى يقرض منه الخلاف الا ان يقال المراد القيل الذي لا تكرم فيه ولا احاطة كاختصاصه بكونه من مكان الى آخر (قوله يقتضي أن يكون فيها اليسار) أي في صورة ما لا تكرم فيه المخرج اعنه الزاوي (قوله فاصوبها) أي يقدم العين عند دخول المسجد ويقرضه قبلها لا يخرج وعلى قياسه يقدم اليسار عند دخوله المسجد ويصرف في الثاني وليس من المستدرك فيها نظر السقوط انتهى بل القهوت أشراف فيقدم بمخذه دخوله فانه وقع السؤال على جعل المسجد موضع مكس مثلاً ويقرضه تقدم الحق ودخول اليسرى نحو وجال آخر منه ذاتة فتقدم على الاستعداد بالعارض ولو أراد أن يدخل من دنى إلى مكان - هو أنه دنى أو شرف فيبقى جعله في الشرافة اه سم على حجة قلت في الواقع لضرورة الحاجة في المسجد فهل يقدم اليسار لوضوح مقامه أو لا يقرض لما ذكره من الحرمة الخافضة فيه نظر والآخر الثاني لا يقرضه ذاتية ومعلوم ان الكلام كله حديث علم وقعه سيد الأشرافه ورضنه

اعلم ان هذا الكلام قد مر غير واحد من اهل العلم لا يقتضي من جهة ما هو في السور من الميراث في قوله
 في الآية قوله ثم قال اي في الخبر فان قريبا للقرينة لا ياتي ما يقتضي من الباب في ان خلافة مع ذلك لا ياتي في باب الميراث
 فثبت في محله من اول المعنى ان كل من يملكه (قوله وشبهه) قد يقتضي انه اذا كان لا خلافا له على طول ووجهه بان مقتضى ما
 في قوله يملكه يقتضي وعادة من حجر ورفعة وعلو وطن على بقية ما ابتداه ووصوله لكل ما يملكه اذ كتب عليه ان قاسم قوله لكل
 الخ اعني يقتضي كيف اتفق في غيره حاله اقتضى ما بين الباب ويحتمل ان يقتصر عند وصوله لكل ما يملكه ايضا لان جميع
 مقتضى ان باب الباب لكل واحد يؤيده الخبر عند وصوله ذلك اذا لم يكن دليلا وكان قاصرا لئلا يفسد وهو موافق لما اقتضاه
 كلام الشارع من التفسير (قوله في المسجد والبيت) اي الحرم فقد مر عنه دخوله واخره وجعل خلافا لا في حجر (قوله وملكه
 الخ) بل في معنى ان مثل هذه المذكورات المملكات المغضوب على اهلها ومقارها الكفار (قوله ولا يصل ذلك كراهه) عروا من
 ثبته او بغيره فيطبق على كل ما فيه قواب ويقتضي ان يلحق بذلك كل محل مستند واما التصر على اختلافه لكون الكلام فيه
 (قائمة) وجوزع السؤال في القربى على قولهم اسم معظم على شتم لاثني قصد احدهما على نفسه والاخر المقصود فهل يكره
 الخشوع عليه لاختلافه او لا الاقرب انه ان استعمل احدهما على قصد الآخر مما لا يبرق النية من احد هما يعني كره
 في المقصود (قوله في المصير) الخ يمكن ان يبقى على ظاهره ويقال الواحد لا يخص به حيث فهو حرام من جهة ما جعل في
 الخبر يكره من جهة الخ لانه في المحل المستند ثم رآته في ان قاسم على حج (قوله وتاسمهم الخ) فثبت انه لا يلحق بذلك
 سلمه المؤمنين عليه بقية وقينهم ٩٢ وبين عوام الملائكة ان اولئك معه ومن وقدي جيد في المقصود من لا يوجد

شرقا وخسعة ثم في المصعد وليت يظهر من اعاد الكعبة عند دخولها أو المصعد عند
 خروجه منها لشرهما وقباس ما تقدم انه يقدمه البين في الموضع الذي اختاره للعبادة
 من العمار وهو كذلك ولا خلاف في تقدم الحمام والتسميم والسوق وكان الحصبة
 ومنها الصاعقة (ولا يصل ذلك كراهه تعالى) اي مكروه من قرآن او غيره مما يجوز
 سماع الحديث ويلحق بذلك اسماء الله تعالى واسماء الانبياء وان لم يكن من مولا
 والملائكة سواء عامتهم وخاصتهم وكل اسم معظم محترم أو مشرك وقصده التظيم
 اوقامت قريشة قوية على انه المراد به والاوجه ان العبارة بقصد صحتها

في الفاضل اسم على حج وقد يقال
 فلا كفي صلها المؤمنين فضلا
 قوله وكل اسم معظم الخ اي ولو
 مضروبا في غيره اسم على جهة
 (أو معظم) قال في شرح الارشاد
 دون التوراة والابجيل الامام
 علم قبله أو شك فثبت ما فيها
 يظهر انه كلام الله وان كان متوسلا
 اسم على حج (قوله قامت قريشة

الخ) ان كان يتم قرينة فالاصل الامة وبني ما وجد تلمعة في غير القرآن بما وافق انما القرآن كلاب مثلا نفسه
 فهل يكره سلمه وايقنه تقاروا الاقرب الاول ما لم تدل قرينة على اواذ غير القرآن (قوله بقصد كتابه) او غيره غير عالما على ما مر
 في التوبة والافعاله يتقصد الاخر والمختار لو قصد به كاتبه لنفسه المعظم ثم راعه قصد به المشتري غير المعظم فهل يؤثر قصد
 المشتري فيه نظرا في ما يشرح الباب الا ترى ان اسم المعظم اذا اراد به غيره ما غير معظم اسم على حج قلت ربي الكلام
 فيما لو قصد الاخر المعظم ثم راعه وقصد به المشتري المعظم او قصد به نفسه وقباس ما ذكره في نظري من انها تابعة لقصد الكراهة
 فياذ كرأمل ويلحق ان ما كتبه للدراسة لا يؤول حكمه بغير قصد لانه بذلك القصد صلاته فيتم مقصود فقصدت في حكم
 القرآن وبعد ثبوت حكمه لا يزل وعليه فلا خذوق فمن المحض وقصد بها نفسه لا يجوز منسبها ولا حلالها مع الخائن سبها
 وفي كلام ابن حجر ما يدهو لو كتب غيبة ثم قصد بها الدراسة لا يزل حكم التسمية اذ ولو كان صاحب الاسم الذي كتب على
 النظام اسمه وليا لم يقتض غير ذلك بقصد به معلما فهل يقال بكرة الله وليه نظر الى انه معظم ولا لا على بقصد نفسه من
 حيث المعظم بل يقتضي غير ذلك نظر واستقر باسم على حج الكراهة فليجسج وهذا محتمل ان قلنا ان صلها المؤمنين ملطون
 بعوام الملائكة والا فلا في السؤال من اهل البيت ما لو جعل الولي قد دخل به هل يكره اذ لانه تقاروا الاقرب عدم الكراهة
 حيث دخل لقضاء الحاجة وبني ايضا ما لو اشترك اثنان في شتم امر من يقتض عليه اسمهما وهو مقصد كان كل اسم كل منهما

(قوله اني جئتكم) الذي ادرك من هذه الصلوات ان المردان في الدنيا من الارض واهلها هؤلاء البشر وقد خلقوا
 خاسر من السوء والكلية لانهم لم ينجحوا من الشر والفساد وهو يحصل بذلك ثم ايتى في حياته من خلقه الخلق الى ان
 قال قائل ما به لا زلته بالنسبة الى القائل من ارضه زيادة على ما هو حتى يستمر سره الى ركبته وهو كسب عليه من الله
 قوله ان ركبته لا يخالل حسنة مسلمين بالله امرين حتى انهم لم يخاللوا في الارض لا تقول الفرق عنك ظاهر فليعلم ان
 عليه والفرق ان المقصود من تقطع القصة فوجب قلبه السقي من العروق وهو بها والمقصود هنا منع النظر الى غير ذلك ليس
 الا ان ينظر السوء والكلية (قوله ان ركبته قد حقه) اي عاقبة في الدنيا من ينظر الى غير ما كسب في الاخرة على
 به (قوله ولو اخذه المولى) اي بان احتياج المولى في عمله في كونه في الدنيا لا يشترط وصوله الى حيث يحسن معه من عدم الدول
 فلهذا يريدون ثم بعد ما يخلو من مقتضى لاجلهم مطلقا ويقطع ويحرمه اذا تحقق الضرر به (قوله جازة كنفها) انهم موصوف
 الاستعداد بغيره الناس مع اتساع الوقت ٩٦ وينبغي ان يحمل الحرمة حيث لم يلب على فلهذا امكان الاستعداد في محل لا يخل

البعد عن بصره نظر والاحسان
 الكشف في اول الوقت كالمثل
 به في غايات النهوض والتميز
 في محل بغير وجود الماحل
 في الثانية هي قوله فان احتاج
 الاستعداد في وقت (قوله)
 حيث يخلو لا اوجبا فظاهر
 في محل بغيره وهو فظاهر
 في سنده مستقيم فلا تفر الى
 عده بالانه بذلك لكن قال ان
 عند الحق حيث لم يخل ذلك رآته
 فالتجسس الجواب (قوله ولا كذلك
 الوقت) وينبغي ان كنفها
 والاعتماد كمرتب لان غاية
 ان هذا عذر يجوز للفرق والاصل
 في الاصل ان رآته مستقيما فلا تفر
 فيها وتصل الى الشقة معها اولى

وهو زلة ولا دعنا اخذنا تقدم في السر من القبل ان يكون الامر من هذا الوجه
 في حق الظاهر الى عبادته سره خلاف السائر للمعنى كالمثل فظهر ان كان في محلي
 مستقبلا او يمكن تسفيه كماء السر بعد اوان تباعد عنه اكثر من ثلاثة اذرع
 ولا يكتفى بذلك في القبله وبعضهم وهم انهم انهم الموصوفين فاحذر ومن هذا
 من الادب انهم لا يمكن بغيره من يرى عونه من لا يحصل فظاهر ما بغيره فيكون
 واجبا ان كنفها بغيره هو ام كما شرح به في شرح مسلم واعدا لما ترون وهو
 ظاهر وجوبه في السر لا يمنع الحرمة عليه خلافا لغيره وقوله ولو اخذه المولى وهو
 محبوس بين جهلته لاجلته الكشف وعليهم الفرض فان احتياج الاستعداد وقد ضاع
 الوقت ولم يجد الا ما بغيره الناس جازة كنفها ايضا كما يحتمل بعضهم في ما فظاهر
 التعبير بالحوار في الثانية انه لا يجب فيها والوجه الوجوب وقارفا في قوله والله
 رحمه الله تعالى في نظرها من الجملة حيث خاف فوهم الا لا كنفه المذكر كرسيت
 به لهما تزاوا واجبا قال لان كنفها يسو صاحبها بان الجملة بدلا ولا كذلك الوقت
 (ولا يزل في هذا ما كند) مملوكه او مباح قللا كان ما كثير المانع من تعييض القدر
 واستعداد اكثر ما لم يكن مستعبرا بحيث لا تعافه الا في حالها فظاهر لخال لم
 بصر في الماسطه اذا كان حليا لانه يرى فيكون كالمعام لا تافه الى انهم بغير
 ولا يمكن ظهوره بانه والماله قد وقع الصداق من نفسه فولي في هذا بالمطهرات وانما

وايضا فقد قالوا ان العلم من قوم عدهم السلام من ان يعلم عليهم وان اتوا فاعادنا كذلك (قوله او مباح) بخلاف بصر
 المسجل والموقوف اهـ وكتب عليه سم فظاهر وان استصر وهو محمل لكن قد يتضاؤل او الحسن البكري في شرحه الحرمة
 في المسجل او المملوك لا يفرق المستصر المذكور فليست لكتنه قرب في المملوك فغير ان علمه ضام وقد يقال مع علم الرأى ان يفرق
 بالتعدي بالمستصر حيث قلنا باجاءوا ولا يحد خصصه بالبول بل قد يؤخذ هذا من نفسه المستصر بالحسنة فليست اهـ
 (القول) الاقرب الحرمة مطلقا استصرا لا حيث لم يصلمه الله مالكة لانه تصرف في ملك الغير بغير اذنه ونقل بالحدس عن شرح
 الصاب الشافعي ما وافق ما قلناه هذا وانظر ما صون وتبع المام قد يصور عيالا وفيه كثير ولا يكون في التعبير وقوله
 مخبرنا وفيه وجهه ويمكن تصور ما يضاف الوقت ما كثيرا في بركة مثلا فوقع الماله على من يتبعه في نفسه غير نقله (قوله ما لم
 يكن مستصرا) اي وما لم يمتنع المظهر وقد دخل الوقت والاحرام كما يأتي عن المهمات

(قوله لا تسكن طهره) تنبئ على حله ومما استعمال الالهة المتضمن في الظاهر الحمد الذي كان الالهة يطلع استسكان طهره الجاهل
 الفضل الآن يقال لما كان طهره موقود مع الخصاسة متفرقة لا يستقر في شيء كالشجرة فوقه قوله لا تأقول الطعام الخ يروي
 عنهم بأن وضع المالح في الالهة قصدته استعمال الالهة في الشيء فيصير له تحسين القلوب وهو تقيع القطعة والمقصود هنا
 تفرقة نفسه من البول وكونه في الماء لا بعد استناده الالهة وههنا ظاهر على وعيان الطبيب على أي مقام صرحه في ذلك
 (قوله في المائل) يشرح في الكثرة فلا يحرم وعادة قسم على منهج في اثنا كلامه فتقوا عن التنوي ان المتضمن إذا أراد التزول
 في المائل كان قد لا يحرم لما فيه من تقاضا الخاصة أو كثيرا لم يحرم ويصح التنوي عدم الكراهة لأنه ليس كالبول فيه ولا فهو ميان
 الوجه الكراهة بل هو أولى من جبره الاعتساف في الماء والقصد يمكن جعل كلام التنوي على ما إذا كان مستحيما من البول
 والغائط بحيث يمتنع من أصلا يختلف ما إذا بقي عين خصوصا إذا كثرت فليست أم (قوله القبر المغموم) ويصح حرمته بقرب قبور
 الائمة اسم وشدة الكراهة عند قبور الاولياء والشهداء قاله الاذرى والظاهر تحريم بين القبور والكبر رتبها بقرب قبور
 ترعا بالمر ١٢ البيت اه سم على جبهة وظهره ما ذكر من الحرمة بقرب ٩٧ قبور الائمة انه لا يتقدم بكونه على وجهه بعد

ازواهم ووجهه من مثل ذلك
 ازواهم لا يتصلح الى قسده لكن
 تقدم عن سم بالنية لا يحصى الله
 يحرم ذلك اذا كان على وجهه
 بعد ازواهم قاله بل يكفره
 وكذا يقال في استقبال القبور
 المحرم واستدباره اه وعليه
 فيفرق بين الاستقبال والقرب
 منه فان الاستقبال قد لا بعد
 ازواهم بجل القرب فان البول
 معه بعد ازواهم واجب القبر
 (قوله يحرم عليه) بقی ان شعر
 البول من سائر الاجسام هل يلحق
 به أو لا فيه نظرو ولا بعد الحلق

يحرم في القليل منه لا تسكن طهره بالكثرة كما لما الجاهل في قوله في القليل منه دون
 الكثيره الآن يكون للناظر في ان المائل ماوى الجفن ويستحرم
 البول أو كراهة نظره أو قال في الماهيات والذي يجهل ويتعين الفتوى به انه ان كان في
 الوقت ولم يكن هناك غيره لم يكن مشهورا يحرم لانه بمنزلة الصب ولو انقص مستحرم في
 ما قليل حرم وان قلنا الكراهة في البول فيه لما فيه من انقصه بالجملة خلافا
 لبعضهم ويكره البول ونحوه يشرب القبر المغموم ويحرم عليه وأحق الاذرى بجملة البول
 المجدارة بالبول عليه وعلى غرضه عظيم مما يتبع الاستنباط حرمة ويحرم في مصدق
 بانما يتلافى الصدفية فنفذ الاستدراك في الم وما عني عن قلبه وكثير بشره كما اتفق به
 ان الدرجه اقتضت في ذكر الحب الطهرى الحرمة في الصفا والمروعة وقبح وألحق بعضهم
 بذلك محل الرى والملافة يتشتركون في جميع الائمة ولعل وجهه انها محال
 شرقة مشقة فلو جاز فلان فيها لا حرم وبق وقت الاجتماع لها فيؤذى حينئذ وينظر ان
 حرم ذلك مفرقة على الحرمة في محل جلوس الناس وسبأ في ان المرحح المستكراهة
 اما قدوم زلفة ومنى فلا يحرم فيها العتوا (ويجوز) يجيب مضبوطة فعمدة ساكنة

١٣ به ل بل هو مقتضى قولهم يحرم التنصير بالنجاسة في الطعام وغيره قصد (قوله وعلى نحو عظم) أي يحرم
 على نحو عظم الخ وحل يحرم الغائط في البصاة فلهذا المذكورة قياسا على البول عليه أو يرقه فيه نظرا لاقرب الاول (قوله)
 بخلاف القصد) أي ولو بلا جملة الى القصد (قوله أو قرح) هو غير مصروف كما قاله في المختار (قوله ان المرحح المستكراهة) أي
 فيكون الرابع في جميع ما تقدم من الصفا الخ الكراهة لكن قد يشكل عليه ما وجهه الحرمة من انها محال شرقة لأن يقال
 ان مجرد شرها لا يقتضي الحرمة بل يكفي فيه الكراهة كقبي استقبل بيت المقدس هذا وتارة عن سم على منهج في البناء قال
 بعدهم فيها بناء من مدر فليست بان الكراهة بين القرب وبين الطريق قريب اه وهو ما اشار اليه الاذرى من انها
 محال شرقة فمفرقة البول بها ليس مجرد الانتفاع بها (قوله ويجوز) ولو تحقق انه ليس فيه حيوان يؤذى بل لا يؤذى وكان يلزم
 من بوله عليه قتله بدني ان يقال ان بول قتلته كان يوجب بصرعة فلا حرم ولا كراهة وان كراهة كان يوجب بصرعة
 فالكراهة فقط وان كان لا يوجب بصرعة بل يحصل له عذاب حرم الامر باحسان القتل وان كان يباح قتله كان حصل تعذيب
 حرم أو اتقوا التعذيب بان يحصل تأذ فيجب عليهم الكراهة لكن ظاهر كلامهم الكراهة وان حصل تأذ فيجب الكراهة =

به باقر فلهذا الجاهلهم ظنوا بحمل كلامهم من ذلك اه سم على منهج (قوله هو الله) بالفتح واحد التقوي بالفتح والفتح بالفتح
 جمع ثنية كالتقوي فتح التقاف اه بخار وفي الخطب على اى شجاع انه يضم الثالثة وسكون التقاف اه قلت القيس ما في المختار
 لا في الاصل من جدد تقية والقاس فيه الفتح كافي مصدق قتل فصور وصار فشرح الر ومنه الثالثة اعصم من بهما (قوله
 وتذبحوا) وتذبح عليه تقويها اذ غلب على علمه هو بهما من بهما التي هو فيها كالمهم به الشرح في شرح الصلبي
 (قوله ثلاثين خالها) فليست ٩٨ بموافقهم قول جرح كالمهم به يلمد يقضى بورد وجهه والثاني به وقوله للملحفة

فخر لمن خالها (قوله ومحدث) وهو الثقب النازل المستدير لاصفا انتهى عنه لما يقال انها ساء كن لغيره ولا فقه يكون
 فيه سورا ضعفت فتبادى أو قوى فيزيه أو ينجسه وفي معناه السرب وهو الشق
 المستطيل وكالبول الفاتنة لم يظهر شعره فيه اذ غلب على ظنه ان به سورا فاختصرا
 بتاذي به أو بهك وعليه جعلت الجموع (وبه يروح) أى محل هو بها وقت هو بها
 كالتقاء كلام الجموع ومنه المراضى المشترك بول يستدبرها في البول ويستقبلها
 في الفاتنة المانع ثلاثين شرس بذلك تليق استخروا التي على اى جعلوا ظهورهم واليهاء ولا
 تستقبلوها فلا يكره استدراها عند التقوط بغير مانع خلا فان خالها من المانعة من عود
 الرخصة الكربة عليه اذ ذلك لا يقتضى الكراعة (ومحدث) الناس (وطريق) تليق
 مسلم اتقوا العاتين طاولوا والعاتان قال التي يقتضى في طريق الناس وفي ظلم تليق
 بذلك في لمن الناس هما كثيرا عانة فقبب اليها بصفة المانعة والمعن اسدوا سبب
 اللعن المذكور وألق بظل الناس في الصيف مواضع اجتنبهم في الشمس في الشتاء
 وظاهر كلامهم ان التقوط في الطريق مكر وكراعة تنزه وهو كذلك وان نقل المصنف
 في الروضة في الشهادات عن صاحب العدة انه حرام او مكره كالطريق المصنف ولا فرق
 في ذلك بين البول والفاتنة (ويصح مكره) ولو كان الترميما وان لم يكن ما كولا بل
 منجوما او مكره ولا يتيسر عارها تنفسا وتماها الاتساق ولا فرق بين وقت التمره وغيره
 والكراعة في الفاتنة اسدنها في البول خلافا لما اشار اليه في التشرع المصنف لان
 البول يظهر بالموصفافه بالشمس والريح في قول بخلاف الفاتنة فانه لا يظهر مكاهه الا
 بالنقل ولا يظهر بهب المانع عليه ويمكن ان يقال انها في الفاتنة اخف من حيث انه
 يرى فيصتبا ويظهر وفي البول اخف من حيث انه على اكل ما يظهر منه
 بخلاف الفاتنة وعلى هذا يصح الاختلاف ويحل ذلك ما يظهر عليه قبل التمره بخلاف
 أو سيل والا فلا كراعة زاد المصنف على اصله قوله (ولا ينكح) حال قضاء حاجته بذلك أو
 غيره فالكلام عند مكره ومثل ذلك نراة القرآن حال قضاءه اخلافا لابن كعبه فيمحل

انما حصل الاجتماع طوام أى أو
 مكر ومثلا كراهية قبل ولا
 يبعد ذلك تنزيههم شرح
 الاشارة لخصايع اه سم على
 منهج بل قول بالوجوب حيث
 على على التقي منهم من الاجتماع
 ثم رويين طرقتا ففهم لم يعد
 (قوله قال التي يقتضى) الناس
 اتقوا اتقوا ان يصلا على الصلبي
 فيكون قوله قال الذي على حذف
 صاف أى يقتضى التي ويكني
 الحاجة بحسب المعنى فلا يجوز
 الأفراد ويجوز ان يصلا على
 التضييق يقتضى اتقوا فصل
 العاتين وهو ظاهر تليق فلا
 حذف في التي يقتضى ومطابقتها
 بحسب المعنى اه سم على منهج
 وقوله وطريق فصل الكلام في
 طريق يستحق الناس المرور
 بها لكونها موقوفة أو مسجلة
 للعلماء وساحة بخلاف المملوكة
 لكن مقتضى ذلك جواز قضاء

الحاجة في الوقوفة والسبب للمروءة ان تصرف في غير ذلك ولا في مباح ويقتل ان ياتر الموانع لا ضرر قول
 على الارض وبه ولا يختلف المقصود بها بذلك كارض فلا وقتا وملكا اه سم على منهج (قوله كراعة تنزه الخ) ولو زان احد
 فهو وقت تلاعبه على الفاعل وان غطا بقراب أو نحو لانه لم يصد في التام فخلا ولا ممانعة لثمة (قوله ولا فرق بين وقت
 التمره وغيره) يدخل في ذلك ما من شأن نوعه ان يفر لكونه لم يبلغ أو ان الاشتغال عادة كالودي السفره وهو ظاهر سم على منهج أى
 فيكره البول لانه ما لم يخطب على الفتن حصول ما يظهر قبله وان الامار (قوله ولا ينكح) حال قضاء حاجته (نقله سم على معناه
 الكراعة مستطافا لخروج الخارج أو قبله أو بعده الحاجة (قوله نالكلام عنده مكره) وهل من الكلام ما يأتي به =

عنه انما يقتضي التمسك بغيره في كل حال فيما لم يمتد له الا في غير هذا لا في غيره ولا في غيره
 ويقتضي انه لا يجوز له ان يدخل من يفرق الباب عليه لئلا يتسبب له دخول من يفرق الباب عليه
 ثم لا يقتضي الاقرب الاول ولا يتقدم الثاني الا في غير هذا لا في غيره ولا في غيره
 وهذا ما يقتضي به بقوله في قوله لا يجوز له ان يدخل من يفرق الباب عليه لئلا يتسبب له دخول من يفرق الباب عليه
 الحق وليس كذلك انه قلت ويمكن الجواب بان يقتضي ذلك السان اذا اطلق الصرف الى ما يمتنع به عليه لان القصر بانما لا يمتنع
 به عنه لا اثر له حتى لا يمتنع من حيث لا يتكلم ولا يجوز في الصلاة لكونه لا يمتنع من قراءة ولا في غيره لان الجوامع
 ومنه في ج (قوله خير النبي) لعله انما يقتضي ان من غير ان يمتنع من حيث لا يتكلم ولا يجوز في الصلاة لكونه لا يمتنع من قراءة ولا في غيره لان الجوامع
 كالبول (قوله كرميها) فظاهر وان تحقق وصول الحاجة اليه في غير ما لا يجوز له ان يدخل من يفرق الباب عليه لئلا يتسبب له دخول من يفرق الباب عليه
 (قوله والملايكة) فظاهر عدم الحرمة اذا كان كائنا وان لم يمتنع على ٩٩ الانتفال التمسك في بدنه او في غيره من جوارحه لا في غيره

منه لان التمسك التمسك حيث
 كان عبثا (قوله ويستبرئ من
 البول) عبارة النواوي في شرحه
 الكبير للجامع عند قوله صلى الله
 عليه وسلم تنزهوا من البول فان
 عامة عذاب القبر منه تعاضل في
 انكم وان شققتمكم لم يشرعنا
 ووقعتم عليكم الا ساءوا لا غلغل
 التي كانت على الاولين من قطع
 ما اصابه البول من بدن او اثر فلا
 تنهوا ويزكوا من غير منعه
 فان من احمل خلق من غير اول
 منازل الشرة (قوله ويستبرئ)
 بالزور والتنازل فذلك هو
 بالحق (قوله ولا يجنبني) بالشراب

قوله من يفرق بين الجوارح على الجوارح للمستوى الطرفين فيكون مكرها ولو دعت
 ضرورة اليه كذا راى في كرميها في غير ما لا يجوز له ان يدخل من يفرق الباب عليه لئلا يتسبب له دخول من يفرق الباب عليه
 لسانه وقد روي ان جوارحه في غير ما لا يجوز له ان يدخل من يفرق الباب عليه لئلا يتسبب له دخول من يفرق الباب عليه
 مجله) بل يقتضي منه ان لا يعود الى شئ في غير ما لا يجوز له ان يدخل من يفرق الباب عليه لئلا يتسبب له دخول من يفرق الباب عليه
 فلا يقتضي منه المستبرئ بالغير لم يكن في الاصل المدة مكرها معكوس كرميها
 كما يكره في مذهب الرعي كما هو قسمة تقابلهم وقد يوجب الاستبراء في محل حيث لا ماله ولو
 انتقل التمسك بالحاجة وهو ريد الصلاة التمسك او بالوضوء الملايكة لهما (ويستبرئ
 من البول) فظاهر انتفاءه بغيره من شئ او وضع المراتب اعمالي عاتما او تترك كرميها
 بان يمتنع بالبراءة من موضعها من جميع السروق الى ما ذكره ويستبرئ بطلب ولا
 يجنبه شئ لا في غير ما لا يجوز له ان يدخل من يفرق الباب عليه لئلا يتسبب له دخول من يفرق الباب عليه
 والسبب في قوله مردود بان من تفرداته وما ذكره القاضي من وجوبه محمول على ما اذا
 غلب على خلقه خروج شئ من بعد الاستبراء في مفرقه وقسمة كلامهم استصحاب الاستبراء
 من الفائت ايضا لا بعد فيه ويكره لغرض الاستبراء - شواذ كرميها قسمة لا يقتضيه
 (ويقول عند دخوله) أي اذا دخل فدخله ولو لم يفرق فدخله الحاجة فيما يظهر بالنسبة لغيره
 (بسم الله اللهم اني اعوذ بك من الخبث والنجاسة وخروجي غشركم الحقة التي اذهب

اها بخار (قوله اصبره) اي الوصل في شربه على البهجة فله الاستبراء من الفائت فله هذا يحصل فاني لم ارفع شيئا
 وقياس ما في المراتبة يضع البسري على مجرى الفائت ويتعامل عليه لغير ما فيه من الفضلات كان وقد يترك ذلك من قول
 ج في جملة الصور والله لا استبراء موصوف كرميها في جميع العروق به (قوله بالنسبة لغيره) اي ما بالنسبة لغيره كقوله
 غشركم الخ يقتضي قاضي الحاجة - معلى ما فهمه التقيد بقوله بالنسبة لغيره وذلك في هذا التقيد وكتب بسم الله ما فيه
 قوله عند دخوله وجهه في الخروج بعد الفحولة الحاجة اخرى قبل قوله السابق ولو لم يفرق فدخله الحاجة فيما يظهر بالنسبة لغيره
 اذهب عن الذي وما في ذلك اها وقسمة انه يقول غشركم الحقة فانه لم يستبرئ الا في قوله الذي اذهب عن الذي وما في ذلك
 الخ ووجه ذلك في جميع ما سبق من سؤال المفترق ذكره كراقة في تلك الحالة (قوله اللهم اني اعوذ بك) ه (رفع) ه دخل فدخل بطل
 لقسمة الحاجة العطف قول بسم الله ان يقول على وجه النسيئة عن العطف بسم الله اللهم اني اعوذ بك اي يقول اللهم اني اعوذ بك
 او لا يمتنع قول من من ذلك فيه نظر ولا يبعد ان يقول ذلك في قوله اني اعوذ بك اي يقول اللهم اني اعوذ بك اي يقول اللهم اني اعوذ بك

ما عليه التمسك ويقولون انهم اجعلوا من التراب من الخواص والاحياء او اياها على ما يقع شرح المباح انتم في الصالحين قبل
 الجسد اسم يعني منهم ومن ذلك ان اداء ما بالحق وضع الحامل في تحمل لقضاء حاجته ومنه اجله على ما يسمونه بالقصر يعني
 مفرغهم (قوله اللهم في عزة ابراهيم الخليل والنبي والرسالة) قال ابن الصمد هذا الذي ذكره في ان الناس يسمون المؤمنين الكثرة
 في القوي شرح السنة انه ظاهر العين كما شئت واستعمل ما جعل الله عليه وسلم امين اعلم في الصلاة وتلقاهما ولو كان
 في الصلاة المستكبر في ذلك كمن يمسح العين من حيث الطبع ع اه سم على ج (قوله والنبي خاتم الانبياء) قال ج وبما كان
 ولعل من اعدا ان المحاكم يقتضي فلا بد على الشارح كالمصل لان مراد عبا من الصفة الاصلية بلع شيت (قوله) كان
 الشياطين) الذي كرهه الاثني وسبعة كورود كان وقد كثر خبره وجماعه (قوله) وسبب سؤله المفسر (الخ) ومنه
 يؤخذ ان كل من صلته عقلة عن العبادة تاسب لمطلب المغفرة واثار الى ذلك صلى الله عليه وسلم قوله انه بلغ ان على
 الجديت فان الغرض منه ان اداء الامة لكثرة استغفارهم عند قتلهم (قوله) ويجب الاستبصار) يعني ان يحفظ غير نيته صلى الله
 عليه وسلم لان قتله ظاهرة وانما كان يسهل التزويج والمثروعة قال النازي وشرع عليه الاسرار مع الموضوع ومنه ايضا
 وشرع مع الموضوع الاسرار وقيل في قول العترة حين علمه برب الموضوع الصلاة عند قضاها اذا استعجاب احدكم قوله عند
 القيام الى الصلاة (الخ) أى حقيقة ١٠٠ أو سكايا بدخل وقت الصلاة وان لم يفعلها في اوله والحاصل انه بدخول الوقت

ويجب الاستبصار وجوب ما وسما
 بعة الوقت وضيق اضيقه
 بكيفية الشروط (قوله) ويجوز
 تأخيرها (الخ) أي علم بربها لتأخير
 لا تشاور الضيق بالقبلة اه
 سم على منتهى وقد يترقب فيه
 فان الضيق بالصلاة انما يصح
 حيث كان عبثا وهذه اشياء
 يحتاج اليه ثم ان قضى حاجته
 في الوقت وعلم انه لا يجد الماء في

الوقت وجب بالجر فورا كما هو ظاهر ووافق هذا الجمل ما ذكره بعده بقوله فرغ لقضى الحاجة بكان لا ما حقه وعلم انه
 لا يجد الماء في الوقت وقد دخل الوقت فبقي ان يجب الاستبصار بالجر فورا والتلايف الخارج اه وافهم قيد قضا الحاجة
 يكونه في الوقت انه لو قضى حاجته قبل لا يجب الفور وجوبه بله قبل الوقت لمضاطبة الصلاة ولها لو كان معه ما هو باق قبل
 الوقت سم وان علم انه لا يجد في الوقت (فرغ) لو افاض الحال تأخير الاستبصار بخفف وفيه حتى لا يسيء بانه مر اه
 سم على ج ونظاره انه لا فرق بين ان يجد ما يحققه الحال ولا لكن عبارة ج ويظهره ما لو احتاج في نحو التمسك الذي ذكر
 المتبسي عليه بانه ان عسر عليه فحصل حاله بقية الصلاة اه وصحبت عليه سم ما مضى وقديله لو كان ان يصسر
 وهو موافق لما ظهر الخلاف مر (قوله) بخلاف التيمم ونحوه كوضوح ما سبق الضرورة فيصير فيما تقدم الاستبصار مر
 ذلك القبول والبر (قوله) في حق المأز لا يبرى الخ في قول الاقف قاله ابن المسلم وظاهر ان هذا وصل البول الى الجلبة
 كما هو الغالب اه شرح روض (قوله) بالبر) بتأدية القالبين ان بوايا لا يصل الى المحدث الذي ذكره كاي علم من كلام ج
 الا في المأز (قوله) لا لا يصل هناك) فبينه انه لو وصل بان كان نحو رقة كتي وقد صرح بخلافه فقال ما له يسمين
 أي المأز في قولك وبكر وصل للشل الذي ذكره في شأنه قال ويوجه ما ذكر في البول الوصل للمدخل الذي ذكره بانه من انتقاله
 لشدته انتشاره عن محله الى المأز في غير فليس السبب عدم وصوله الى المأز فلو كان في غير فلو ان انتقاله

(قوله زمر) جمع النمر فحطوا تحت المصوى (قوله واخراخر) والواو هيضم من المصدقان كان مصلاحهم
 من غير وان كان مصلاحا مع سباعها او تقطعت عنه من الصدق ان التقطع فهو الاخر (قوله فخر العباد عن
 الشامل واقر وشل المصدقين) المداوى والباطل ونحو المصدق حرمه وبما هو عليه (قوله انما لم يصباح الرباط
 النافذ بقدر ما هو ويصنع في القياس ريبا فنعين وباطل وقال فيه انما رتبة المصدق السابعة التسعة قبل ان يكون
 على النجوم راجع مثل كاهن ولا يقبل بالفتح وهو كذا والجر ريب وحيات مثل قصة وقصص وحيات اهل قوله فيغير
 على الاسم) والقياس الكراهة فخر وحيات ان خلافا فلن قال فيضنا لارادى المحدث انما فخر من خلافا الاولى (قوله انما
 احتمال الزيادة) ويزعم انه اتم ذلك على المبدئي فيه اخراجه اصل الذكر (قوله انقل) اي ان تركه كان مكرها
 وقال الشيخ عليه السلام ان كونه قصة اهل قايص النماء عليهم لم يجهز من الماسي انجر قال الزوري لاصل قبل اصل النماء
 عليهم استعمالهم الماخلاق العرب كونه قصصا على الجواهر (اقول) وهذا لا يتصور لان العرب عذبة وانما استقام
 لاشرب يعلم لهم ان ودين قوم عيسى واقتومهم الانبياء كانوا يستنبون بالايمان فسلم ولم بذلك فخير ان الاستماع في
 خصوصيات هذه الامة تلازم ان مراقبة السوء وعبادة الله تعالى

هناك والاكثي وشغل أطباءهم من وجع الحرق فقصوه به سعال في الاصع كما وقع به
والآخر به اعتداليه والحق بالشكل ليس ان يقتصر على اطباء اذالام فترسيه اومن
احدها الالتباس الاصلي بالزائفة ان يكون لها اكثر والاقبل ان لا تشكو واحدا
منها يصح من البولي الوجه فيه اجراء اطير لانتقاء احتمال الزائفة وان كان تشكو في ذاته
(وبعضها) اي الماء والحر (افضل) بان يقدم اطير الماء لان اطير زيل العين والماء
يزيل الاثر في الاضمار النجاسة واقرق بين البولي والناقص في الاستنباط المذكور وكلامه
يقضي الاكتفاء بهذا السحب بعد ان الثلاثة اجزاء اذ ليس زيادة العين بان قال
الانوسي وساقه كسلامه يدل عليه وايدع غيره بعدم اشتراط طراوة الحجر عند
ارادة الجمع وبصر الجبل في الاعتزاز وهو ظاهر بالنسبة لحصول اصل فضيلة الجمع
اما كمالها فلا يمين في شدة شرط الاستبام بالجر (ومعنى الحجر كماله) لانه من اقل
الاجزاء

يقال كلامه ليعمل على عدم الاكتفاء في الجمع بما لا يميز في الاستصحاب كشرط الحظر من غير تخصيص الجمع ولا بدعنه
وعبارته أن يجرى على لا لاقتضية الجمع فيها العتبات من العتبات لا لاقتضية ما يجرى من حصول أصل السنة هنا النص اه
فجعل
عدم اشتراط طهارة ما يؤخذ من أصله لأن كلام الحنفى والشافعي عن الشارع بأمره أنه بقوله وكلامه أي بلا سيطرة
التحليل التي قدمه بقوله لأن الحظر بل العين الخوفاً وتوليدهم يقتضي أن تكون واضحة (قوله) اه
بل من فضل
النسابة في غير الاحتجاج بمسماها وأولها عدم قبيل علوها باله كافي الاستصحاب ظاهر كلامهم وفاقاً لمذهبهم عدم الاحتجاب
لأنهم اعتادوا أن لا يوافقوا في الاستصحاب سم على منج وقديقال أن أدت أفعالها إلى تخامره في النسابة بالذاتية لم يثبت
أولاً انقسامه على الاستثناء لوجود العلة فيه وتعلل قبل ذلك سم حج ما هو من ثم أتت الحافضة منهم سائر النعائات العينية
بذلك فمن فيها الجمع لذ كبل فيجب باستعمال النص حينئذ بكفه المالحق بل من العتبات عن محل الاستثناء وغيره
(قوله أصل قضية الجمع) وقبل الحاصل بذلك سنة ترك عامة العتبات لسنة الجمع اه سم على منج وظاهر ولو كان مطلقاً
كروث كلبه وظاهر أن المقصود عدم مباشرة العتبات بيده وهو أصل يثبت بالتلفظ الحاصل منه بل والمال بالترتيب (قوله)
وقمعن الحظر) أي الواو في الحديث وهو الحظر المرفوع لما أخذ من الجبل وسئل في الأوامر الحظر الآخر المرفوع في زماننا عام
لعل احتلامه العتبات وهما مستثنى أصوله كرها الرأى عند قوله تعالى أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى وهم أبداً

التأخر المشرع على شريعة واستعمل فيها الفاعل الموضوع على القصة، أعرفه في حقائق شريعة وأحكام لغو بالأدب
 الشارح أن الموضوع القصة ومعها تلك المعاني الترجمة فهي حقائق شريعة الأدب هي الحقيقة الشرعية إلا أن القصة المستعمل
 فيه أوضح في الشرع وإن لا يتصور وضع القصة واستعملها في تلك الحالة فلاحقة بينهما حتى يمتاز أن لغو به وتبين في كانت
 العلاقة التسمية تكون استعمالاً للجملة ١٠١ وقد تبين أن الإشارة إلى (قوله هذا ركس) أي نفس قال في افتقار الركن
 القدر وهو متعارض لقوله الركن ولعلهما التنازع بين زنا ما قال والركن بالكسر الركن احتصار (قوله وبما لا يفتق
 أي آخر (قوله طاهر) أفاده يعني فيه التراب المستعمل في التعم وفي غلات الكلب أذبح فإنه إذا اشتق في الجملة
 وعنده الأصل الطهارة (قوله لا عوض) يعني أن جلد الميت كطهارته ولزوم وجود السومة وأثر العم وجلد الميت نقص
 والحق يظهر مكانه فلم يمتد الكذب وأن كانت النقص منه إنزاف السومة ومع الساقط جلد (قوله من التفصيل للفتنم)
 أي من الرجال والنساء (قوله يومها) ١٠٢ ذلك مثل الفراه والفتنم الضرورة فاتها لنقص للاستعمال بل للتعامل

باب تعقب وزواجها إذا كان فيه ولدٌ بغير باليد وبغير حافه ولزج (قوله ودخل فيما ذكر) أي من قول المصنف حامد وما
ظاهره قاله (قوله غير محترم) قضية حصر انهم فيما ذكر إيراداً لاستحباب إيراد المصداق ولو المصداق الحرام وإن حرم استعالمها
لعدم ذلك المستحب لها وإن كونه واقعةً لا دليل وبالجواز الأسود تعقب وهو مخالف لما تقدم من شرح الدباب عن الشامل وفي سم
على أي شخصاً وفي إيراد الاستحباب الجواز الأسود رقم ١٤ (أقول) والذي ينبغي الجزبه عدم إرجاع أملاها لأنسب لعدم الأمن
حسب ذاته والأفلس هو من بخارة الحرم وجهه وهو شرف لا يثبت في غيره بل احترامه أقوى من احترامها كتب عليه اسم
صالح من علماء الزميين ونقل بالدرس عن شيخنا (إزادي) ما وافقه وقضية المحصر أيضاً إرجاعه لعدم مصلحته عليه وهو ينافي على
الراجح من طهارتها (قوله فلا يجوز بالمحترم) وأعلم أن الزركشي بحث تنصيص حرمته استعمال المعلوم بالاستحباب حتى يجوز
إزالة الدم بالمحرم وقضية جواز إزالة النجاسة بالمحرم واستعمله في شرح الرض وقال وفي الجواز بحث أخبج إليه فلنأمل
١٤ سم على منبهه وقول سم احتجب إليه أي بأنهم لا يجدونه أو كان هو سماع أقوى تأمراً في الزمان غيره وقال جعلا كلام
الزركشي والذي ينبغي أن المبس أن تفسره بما على شروط ما عيّنناه، لا بما نجاز للعامة والأفلا (قوله كما كتب على من العلم)

أي هو الذي يولد من غير (قوله علم تداها) أي ما لا يعلم من غير الاستنباط (قوله من غير العلم) أي من غير العلم
 أي من غير العلم بهذا الكلام لا يصح العلم بالعلم والعلو لا يصح برأ ولأن الرأي العلم يقصد بحسبه ولو حصل
 يقصد وأن لا يبين القاطع بالعلم ولا يبين (لزم الشيء الشيء) كونه مقصودا أو كونه مقدر أن فيه تعجباً مقصودا في الرأي لا يقصر
 لأن محل حكمة التبيين أن تكون حادثة وهذا لما حياى سطحه وهي إذا انشروا الكلاب وانفادوا بها فانتبهت فانه
 وتبين ومثل ذلك في الجوار إذا انشروا البطين للدواب وأن أدى إلى تعجبها والعظم لله وإن كانت الأرض التي يرى على
 تعجب (قوله ولو علمنا) ومنه قرون الدواب وسواها وانما لا يقال العلة وهي كونه يكتسب أو قوماً كانت متعجباً فيه لانا
 نقول هذه الحكمة معطلة ولو لم يكن لها ادعاء (قوله هو حق) وهل يجوز من عدمه أو قوله لا أم لا فنظره والاقرب الجواز بخلاف
 حرق الخبز فانه ضايع مال (قوله نهي عن الاستنباط العظيم) ظاهره ولو غير مذكي ويقتضي تخصصه بلذ كما خذ من قوة ما هو انكم
 بناء على انهم مكفون بما كلفناه تقصيلا لا ما ورد النص باستثناؤه [١٠٤] (قوله يعني من البين) أي المؤثرين منهم

(قوله أو برأ) أي ويقتضي انتم
 السقوط والدم ينفع فيه الروح
 والعلة والمصلحة لئلا يأتى على
 (قوله بعض المتأخرين) مراده
 حج (قوله فشر الجوار ليس) وما
 الفلوات والوقا كنهها ما يرب كل
 ربطا لا يابس كالطين فلا يجوز
 الاستنباط ربطا ويجوز بإيسا
 إذا كان حريلا ومنها ما يؤكل
 ربطا وإيسا وهو ربة اقسام
 أحدها كقول الظاهر والباطن
 كالتين والتفاح فلا يجوز الاستنباط
 برطبه وإيسا والثاني ما يؤكل
 طاهر دون بطله كثلثي غر الشمس
 وكل ذي نوى فلا يجوز بظاهره
 ويجوز بنواه المتصل والثالث

وما كان لا يفتل ما غير المحرم كقسطه وتوراة وتجميل علم تداها حاروا هذه عن اسم
 معتم فيجوز الاستنباط به وفيه الخطر من غير العلم ولو علمنا وان حرق لانه صلى الله عليه
 وسلم نهى عن الاستنباط العظيم وقال انه طعام اشواتكم يعني من البين فطعم الانس
 أولى من اشخاصه في الأذى فلب استنباطه أم كان مستعلا لا دى واليهما على
 السوا يصح ما يخص به الهائم أو سكان استنباطه ماله الأغلب ومنها جرح حيوان
 متصل به ولو كان جرحاً دى متصل ولو ساء أو مر تدخلا فلب بعض المتأخرين لأن
 كان متصلا من حيوان غير دى فلا يصح الاستنباط بحيث سكره طهره وكان قالها
 كثرها كقول يوسف ورويه ريشه ويجوز بضم فشر الجوار ليس مع
 الكراهة أن كان لم يفسد (وجاء دغ دون غيره في الظاهر) ولون مذ كالان الدماغ
 به ليه الطبع الشباب وهو وإن كان ما كولا حث كان مذ لكن كنه كنه غير مقصود
 لانه لا يعتد بخلاف غير المدغ لانه احاطه موم بجاء أو تجس والوجه في جلد سموت
 كبير جاف انه ان قوت حلاته بحيث لو لم يكن جازا الاستنباط به ولا فلا ويستثنى جلد
 جعل الكتاب علم محرم فيجوز الاستنباط به مادامه متصلا بخلاف جلد الحنف فانه يرم به
 وان فصل عنه وجلد كلامه بالبر عطف على جلد ويجوز رفعه على كل قال قوله
 لا يصح من ماله يقتضي انه معطوف على المتقى مرود ومقابل الظاهر يقول هومن

ماله فشر وما كوفي جوفه فلا يجوز بله واما فشره فان كان لا يؤكل ربطا ولا يابس كرامان يابس الاستنباط وان كان حبه
 فيسوان اكل ربطا وإيسا كالطبع الجيز في الحالى وان اكل ربطا قطع كالوز والباقي لا يابس الا باليد ذلك المارودى
 معطوطا واستحسنة في المجموع اه حليب (قوله لكن مع الكراهة) أي حيث يفسده ولا فلا كراهة (قوله ولون مذ ك)
 هذا التعميم بهيم بالنسبة لعدم الأجزاء لكنه يقتضى بيان الخلاف في غير المذكي الذي لم يدغ مع القطع بإساقه فلا يجوز
 الاستنباط قطعا لئلا يفسد مالى القرى المذكي كانه محل الخلاف (قوله لو لم يكن البين) إذا تخصص ماذ كرم
 التفصيل بجلد الحوت ان غير من جلده المذكي لا يجوز قبل الفين وان اشتمل صلابتها بجلد الحاموس الكبير وهو ظاهر لانها
 تزل (قوله وان انفصل عنه) بظاهره وان انقطع نسبت عنه وعده فيرقه بينه وبين الجلد بان الاستنباط فيه من السر ويحفل
 التمسك كالخشب والاقرب ثم أو تفسد على جملته لكن قضية قول جواز الاستنباط بالان الاستنباط فيه من السر ويحفل
 المذ كوراذا يسهل الان ان انفصلت نسبته الان يقال أراد حج حل لسه عندهم بقوله وان لم تقطع نسبته

(قوله ان لا يفتي بالكسرو فيه لغة اه مختار (قوله من جهة) الاول ان يقول في محله قوله عدم تأثيره بل قيل في ذلك بل العمل
 فيها اذا امتنع بالله ثم نقص حليته ايضا فليس بمقتضى ايراد الاستصحاب بطريقه بل من على ما قال شيخنا الا ان عدم كونه
 مقولاً لا يغير في علمه بل بالوى بخلاف القول المذكور وهو يشمل ذلك قوله ولو لم يكن غير مرق (قوله لا يفتي بظاهر) ينافي
 استصحاب الخارج في المسار في القرباء ولو لم يفتي بظاهره اه حتى لو كتب علمه مائة مرة فلهذا قوله لا يفتي بظاهره ان اورد فغيره في العمل
 يعني انه اذا اورد تأثيره في العمل بل لا يفتي بظهور ذلك الماهية فهذا معلوم لا يحتاج اليه وهو ليس بمقتضى بل لان الكلام في
 الاستصحاب بطريقه وان اورد تأثيره في علمه نفسه يعني انه اذا قدم الموضوع على الاستصحاب فاصحابه من قوله ان كان تأثيره على علمه حتى
 يمنع اجراءه بطريقه فهو متوخى بخلاف ١٠٠٠ ليس مع كلامهم لا يقال يؤيدونه قوله لا يفتي بالاختلاف عما لا يظهر ولا يتناول

يحيى ما يؤكل ووجه عدم الاجزاء في غير المدبوع انه مقطوع كما مر ومقابله يقول هو قد
 فيلق بالثياب (وشروط الاجزاء لا يفتي بالثياب) من جهة بحيث لا يقطعها بطريقه فمعنى الماهية
 وان لا يكون به ولو لم يكن غير مرق اما منه فالوجه عدم تأثيره خلاف الاول (ولا
 يتنقل) النص عن الموضوع الذي اصاحه عند الخروج فيتميز كالوحدات عليه فيعلمه من
 خارج (ولا بطراً) على العمل المتخصص بالخارج (اجنبي) ظاهره او يحس وقول الشارح
 من التباين يقال علمه مثله ما اذا ورده على من الطهارات الرتبة فان كانت جازية
 ينتج الخارج وحيداً فيصير ان يقال خرج بالثياب الطاهر وفيه تفصيل والمفهوم اذا كان
 فيه تفصيل لا يردنم لو لم يكن ولو قيل استصحابه ثمال ثانياً بل الثاني ماله الاول جازاً بطريق
 ومنه القاطع المتألف فان جاز الخارج او انتقل وطريقاً فيصير آخره من الماهية ولو استجيب
 بغير مبالٍ لم يصح استصحابه لان بقاءه يتبع بقاءه فيصير فيصير فيصير الماهية (ولو قدر)
 الخارج (او انقشر فوق العادة) أي عدا غالب الناس (وليحيا ووصفت) ان كان غائطاً
 (وحشته) ان كان بولاً جازاً بطريقه وما في معناه (في الانظر) في ذلك الحاطة لتكرار
 وقوله على المعتاد والثاني لا بل يتعين الماهية لان جوازاً بطريقه يتحقق في الشارع ويدفعها
 نعم به بالوى فلا يلحق به غيره ولو تقطع الخارج لتعين في المفصل الماهية وان لم يحيا ووصفته
 ولا حشته فان تقطع وجاوز بان صار بضمه ما بين الالة وفي الحاشية ويصنع خارجها
 فكل حكمه قيل والوجه اخذاً عما يأتي في العموم من الصغور خروج مقعدة البسور
 ورد ما يسهل ان من ابتلى هنا بجوارته الصفة والحققة داغاً في عنه فيصير في بطريق
 للضرورة وظاهر كلامهم بمقتضاه لان العمل على من فقد الماهية (ويجب) في الاستصحاب

عمل الذي في خاصة على عنها فيجب
 اذ انها في الخاصة التي في هذا العمل
 يجب اذ انها ولا يفتي عنها قصر
 اشتراطها للماهية اه ويمكن ان
 يقال استقر بقوله لا يفتي بظاهره عما
 لو تقاطر من وجهه مثلاً حال
 فسد ماله على عمل الاستصحاب
 يضر لانه تولد من مأموره على
 تحس مفعونه فاشبهه بالوفاة
 على فوه الملوذ به المبرأ
 (قوله فان كانت جازية لم تنتج بطريقه)
 وبها الغيب الامس الذي لم يقل
 الخاصة فانه لا يمنع بطريقه بعد
 استصحابه الامس الذي لم يقل
 قاله (قوله ثانياً) ظاهر
 العبادات اعتبارها بالجنس حتى لو
 بوله ثم خرج من عدم وصل ما لم
 اليه بولاً جازاً بطريقه بخلافه
 فليسا بل لا يقال هذا الاحتمال

متمم لان الدم طاهر اجنبي فتعين الماهية لا يخرج ادم قبل الجفاف ولا سيل الماهية بالجر
 كما هو ظاهر على سبيل جهة والتبادر من كلام الشارح عدم الاجزاء في الشارع وجهه اقله بان طر والذى والذى ما من
 الاجزاء فليسا كابول ونقل المدرس عن تقرير شيخنا الزايد وجهه الله خلافه (قوله والاقرى ما في) في الشارع لا خلافهما
 (قوله وبيل الثاني ماله الاول) صادق بما اذا ادعاه وهو يتبعه واذا كرر الاستاذ في الكثرة خلافه من على وجهه وتخرج بيان ثانياً
 ما لو لم يفتي فيصير الماهية اجنبي عن الاول اه حتى قوله فلا يلحق به غيره لا يقال الصحيح ان الشخص يذهب خطه القياس لانا
 نقول لعل مراده ان شرط القياس لم يوجد ذلك لان غير ما ورد فيه ليس في معناه حتى يلحق به (قوله فيصير في الجبر) اعتقد ان
 (قوله وظاهر كلامهم بمقتضاه) مستند كما يأتي عن شرح العباب الشارح (قوله الا ان يسهل الخ) يتأمل هذا الجمل حيث قيل بعدم
 اجراءه مع الماهية القياس ان يضل عند التقدير على حسب ماله ويصدق كسائر النجاسات وما عداها في شرح العباب فان اطردت ==

(٢٠) وهو غير بطلان الخ، ولا ينافي قول المشهور من إلحاق المصروفين مع الميتة المذمومة التي قسم عليها من بطلانها قول الشافعي في إلقاء المصروف في النار لأنه قسم المصروفين وهو ليس الاستسقاء وإنما قيل به في حاله على غير ما صورته وحالة وقوعه من إجماعهم على بطلانها والبراءة بإيجابه بغيره من لحاظ الإجماع خاصة في إلقاءه (القول) ولو سبق ذلك في الكيفية لما قلنا في كفايته في الإيقاع والافتراف عدم كفايته ذلك من بطلان الفرد من قولهم وقائعه أو من ذلك لأن جيبه لا يوجب عليه شقة فإلجته (تخرج) عقول الذين من حج في شرح الإيقاع أن الأصل في الإيقاع استحبابه وتعداها إلى حال الحسنة فقد كثر فيها ما هو الأصل (القول) وقد توقف فيه بعض الفقهاء وهو ما عارض به ما جمعه (قوله فهو مكروه) أي ما لم يردع المشروعة ولا فلا حرج إذا حج كسبه بالواستعانة في الاستسقاء لفرضه الحجة وقيل يجرم عليه جمع ما ذكره من غيرنا (قوله على التماس وضع) أي أو يجرى حجه بين عقبيه أن يتدبره ذلك والأصل أن يجرى بينه والفرس عليه ولو كان هذا استعمالا للعين في المصروفه جملة عاداته البارحة التي استعمل استعمال (الفرس) كان من الخ (الخ) أي ويكتفي بذلك أن تذكر الاستسقاء بلا واسطه بالانقضاء كما يؤخذ ذلك من كلام من في شرح الحجة وعاقبته ١٠٦ عند قول الشافعي ثلاثة أطراف في ما مضاهه الظاهر أنه مكروه ثلاثة أطراف

واثبات الوسطة واخذ في الاستيعاب لان الواجب ولا يعقل كل قول من تعميم الحمل
 بكل مصحة كما عهده الفخرقة تعالى ويعلم كلام المصنف ان عطف قوله وكل جز
 لكل محله في ثلاث تفصيل وجوب تعميم كل مصحة من الثلاث لكل جز من الحمل وقد
 اجمعت في ذلك في الاواخر (وبين) الاستيعاب (يسار) الاتساع والوسع من نفيه مصل
 عليه وسلم ان الاستيعاب ليس فهو مكرره وثيقة الاستيعاب باليسار والماله ان يقض بها
 ويصحب العيين وياظر في حق المرأة ان تنسج بانها من غير استيعاب العاقلين في حق وكذا
 في حق الرجل في الفاظ بخلاف البول فانه ان استعجب فهو جدار اصلك الفخر
 ومصححه على ان تقع مواضع فان ورد على محل مرتفع المله وقسمة كلام الجديع
 اجبر المصنف على النقل المتعاضد قسوا كل من اعلى الى اسفل ام عكسه وهو ظاهر خلافا
 لقاضي وسن ان يجعله بغير الارض ثم يهاها وينزع فربه واراد به وقد
 ادبه الوطى لانه امكن ولا يترشح الباطن فانه ينبع الوسواس ولو استعجب بالاجار

١٤ كالأصغر ١٥ قلت وعنه قال المفسر في إعرابهم اتساح تدبر واظهارهم بانماذ كره الحنفى ففرق
في ذلك في الدرا أيضا كان أمر حقة ذم على شيوخه طاعة على التوال والاتصال بحيث يتكرر اتساح الحمل
لأننا ١٦ (قوله خلافاً لقاضى) حيث قال ان محله معدوم أو زوالاً (قوله وسن ان ذلك في المخرج) أى ولو جعل
الاستسقاء حيث لا يقطن نجاسته لأن القسوم من هذا ذلك دفع الوسوسة بتغير ان ينشئ في درجته الخامسة بعد فصلها
على اتساقها لا بد لأم على الاستسقاء (قوله ويتغير فرجه) أى بان يسبغ عليه شيئاً من الماء لا اقرب يقع الوسواس
فالمعنى على جهنم ولو كان قد مضى عنه فهل يتغير اختلاطه بان يسبغ اذ الماء ثبات الاختراز عن الاختلاط به نظر ١٧
قلت الأقرب والاعتناء ان الاختلاط بالضعف اختلط به الطهارة وهو ضرورى الحصول بل اعتقاد هذا أولى من اعتقاد
لبطل الأصل من أن تغسل اليد أو التلطف الذى قال الحنفى باعتقاده (قوله زنه غسل ما سال المخرج) شامل لما سأل
الفتاوى التي هي من المرفيع غسله وفيه معقوفة يقال معنى ما يغسله وصوره اليه من الثوب ولبان الشارح على شرط
صلابة بدقول المفسر ومعنى عن غسل استبقاؤه فصاروا عن عرق عمل الثوب وثاب ان الثوب لم يمس ثوبه كجاء الوضوء
والمجموعة ١٨

(قوله القوم الصالحين) والكيفية وعنايتها التي هي لها الصلة بالكلية الخصوصية والغرض القيد المعقولة وموجبة
 (الانقطاع) أي التبرؤ من الانقطاع إلى (قوله منها) المطلق (والمراد بالخلق) ١٠ شرحه وتبين وجهه وكان أولى بهذا
 القيد اعتباراً بخلق عباده ولم يتناول (قوله ولو لم يتناولوا) لا يمتنع أن لو لم يتناولوا من الخلق طهره منه وأن يترك المطلق وان
 طعن بعدم مخالفة الاستصحاب لأن قوله ولو لم يتناولوا المطلق لا يقتضي انتفاء الخلق بغيره واستدراكه ١١
 على جهة قلت أقول أن استصحاب الطهارة حصل قلن فيسويان وأدقوه ولو لم يتناولوا من الخلق الاستصحاب
 الطهارة وتوحي أن لا يحصل هذا كغيره والقول لم يتناولوا المطلق (قوله بغيره) أي على عدم التصرف (قوله بغيره) اختيار
 (الحج) أي في الأمور لم يتناولوا الحج وقوله هي ما في هذا في ذاته أولاً بقية مستطاعاً ما زالت في القول ولو لم يتناولوا
 بقية واحدة فلا بد منها بشرطية الزالة غير مقيدة بهذا الرأي ١٢ على جهة (قوله لا أن يقصد التوك) أي رتبة
 (قوله هذا الضرب بينهما) أي حيث ١٣ ١٠٨ الحق هنا يتعلق ومنها التوك والافعال خلق غرموت في الدين فهو له تأنيده

انه المتفرق في مخالفة على كثرها الجامعة على اجمع ثم ظاهره ولو غير ممكن قيد في قلته من السلامة المأوى وصارته الوقت
باب شروط الصلاة فاقى جهة الاسلام العزالي من اهل الجعفر من الصلوات منها صحت حاله اى وسأله عما دانه
بشرط ان لا يصد بقرض قنلا وكلام المصنف في مجموعه يصبر ويحتمل والمراد بالعين ان لا يصد من التفتيح شيا حتى يذهب الى الباقي
ويستأمن كلامه ان المراد هنا من الجعفر قراض صلاته من سنها وان العالمين يبرئ ذلك ٨١ (قوله كنه) اى لجرم يمنع
وصول المصباح الى جميع وان لا يكون على الموضوع ما يوجب الماخيار اصابا او جرم كشيء يمنع وصوله للبشره فلهذا هو باب ودون
ماتم (قوله وسبح) اى حيث لم يصبر كالجزى على ما تاتي (قوله لا عرق مقصود) فنه وان لم يصبر كالجزى على ما تاتي (قوله لا عرق مقصود) فنه وان لم يصبر كالجزى على ما تاتي
ما ذكر في الوسم وهو ظاهر كقوله وتكرروا المشقة اذ ازاله لكن في ابن عبد الحق ثم ان سار ما طرم التولم من العرق برأى ان
اليد لا يمكنه فنه فنه حكمه فلا يمنع جهة الموضوع لا التفتيح ٨١ (قوله لا عين فنه) اى حيث يتعين من فعله
مخذور يتم (قوله لا قدر اياه) اى التسل

[illegible]

منه ان بيان يقال انما خاصة الامل بالنفس والمصلحة يتغير وهذا ويقدر ان انما كمال الامل والحواسين النافعة ان تقدير العصة قريب الى الحق فان من في كمال الانما تتفق حصة لا يتبدى نرفكنا ما لو وجد صلاح ما اتفق كماله فانه يستبعد شره لا يمكن ذاته موجودة (قوله وان) صلت على قوة والاصل ان يكونه قبل لقوله

صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات وإن كان الغرض مباح (قوله محضه) أى وكل ما هو كذلك يحتاج إلى النية وقوله ان وعملها هذه المقدمة يحتاج إثباتها دليل (قوله ما) أى الموضوع هو معطوف على قوله والاصل أيضا (قوله لم يوجبها) أى أنها (قوله) أى غير محل موجب) الأول ضبط الأولى بالكسر والثانية بالنطق والمعنى السبب الذى يوجبها غير محل موجب أى يحصلها فلا نفس متلاعبة بظاهرة التى هى ذل المتعاقب على الحدث ويحصلها غير الأصل والعنصر والمفرد ليس فى محل ذلك التفسير ولو قال موجبها غير محلها كان أوضح (قوله ثم تيقن الفناء) أى لم يجمع جهده على وقده يرضى التقهات على قبوله قال فى المسامحة وكلامه يدل على أن جمع المصروفات على الأصناف كان يجمع علوا باختلاف الأنواع وإن لم يجمع علوا بانه مصدر رأى باقى مع صدرته وعلى هذا فجمع المصروفات على الأصناف أى لم يجمع روحا من الفناء ثم تيقن فخذ كرمه دليل على جماعه (قوله قد استقرت) أى استقر الاقتراح فى الحقيقة بشكل يبرر الصدور الفناء ثم استقرت الحقائق على ما لا يفتنى اللهم إلا يكون هذا ماسما تعرفوه لازم على أن كان قوله فخذتها لا يناسب ذلك وإنما يترن الساقى من الحقيقة وليس على بل هو عزما أكتفى به للضرورة أى سم على جهة (قوله وحكمه بالوجوب) فغيره ان النية فتكون مندوبة أى كسرة الواو والياء ليس فى ضمن عبادة لا على كلامه فى البقية الموضوع لا مطلقا لا نقول سر عبادة وذلك كقوله الاق ولا غل ضمن الوصيه هذا وجاب بان المراد بالوجوب غالباً أى سم على جهة غلبت وأن الوجوب يعنى ما لا يمتنع حصوله التصور (قوله كما علم عامر) =

منها ما يعنى في غير مستلة النوى وضوءها على ما يدلى من ان اهل السنة والجماعة اتفقوا على ان اهل البيت من آل ابي طالب
من جهة لا يصح من جهة اخرى اهـ (قوله ووجهه) أى الفرق (قوله فصار من آل ابي طالب) أى لا يصح (قوله
ايراد) أى ايراد الدلائل والاثبات لا مقابل الفقه اهـ على وجه محقق وقوله لا يعقل للمعاد قبل من روى عن علي والوضوح
ليس هو متعده وشرنا بحيث ١١٤ يكون مقتضى اداسي بعد فقه (قوله والظاهر من الحديث) امانة

وهو لا يضر قاته لأنه لا أدوات غير موجودة في الوجود حقه والواجب لله تعالى بأن يتعاقب فيه كالكتاب لأن الحديث إذا شفع كان له أن يصل بمعهده وغيره فاضاكن أصل أبيه ولا على أبيه ولا يرد على نصير بطريقه القرآن والحديث في المعبد مع اعتباره على ظهوره والفصل والاصح الوضوء فيما لا يدركه من غير ما قد أتمه اعتبارا سيما بحصول السائل وأيضا فقد علم من قوله لا يدركه وأما سعيه وهو مستحضر متعاقبا الأصح (أو) يتركه إذا فرض الوضوء أو فرض الوضوء أو الطهارة عن الحدث أو لا يتركه أو الواجبة أو أداء أو أداء الوضوء أو أداء الطهارة كما في حق الواجب لله تعالى واتصاف الوضوء بغيره فرضه قبل الوقت مع أنه لا وضوء عليه لم يكون المرحمة فصل الطهارة من الحدث المشروط الصلاة وشرط الوضوء فرضا وأيضا فهو باعتبار ما يطرأ الأثران للنسأوى رفع الحدث عند غسل جرح من وجهه يكتفي منه بغيره مع أنه لم يرتفع ذلك الوقت ومحل الاكتفاء بالأمور المتقدمة في غير الوضوء المجدد ما هو فاقتران عدم الاكتفاء بغيره رفع الأضحية كما عهده الواجب لله تعالى وإن ذهب الاستسوى إلى الاكتفاء بذلك حكم الصلاة المأذول فخران ذلك شكل خارج عن القواعد فلا يقاس عليه ولعلنا ابن النعماني يرضيه على الصلاة ليس بعد لأن قضية الصلاة فيه بالثبوت بمقتضى الأولى انتهى ويرد على الصلاة ما خالف فيها قبل فرضه الأولى أم الثانية ولم يقل أحدهما الوضوء في خلافه فاعلمنا ذلك كروا الجلب إذا تجرد جيبا لم يلحق بغيره الوضوء من كل وقت وأما قوله كما في حق الواجب لله تعالى وعلم بمقرر أنه لا يشترط التعرض لفرضه أو الإدامان كان ظاهر كلامه بخلافه وإنما كثر في الوضوء فقط دون الفسل لأن الوضوء لا يكون الإحالة لإطلاق على غير اختلاف الفسل فإنه يطلق على غسل الجنبه والجنبه وغيرهما (ومن دام حده كسحاضة) وليس بول وضوء (كسأينة الأنسية) المخرجة (دون) يتركه (الرفع) التقدم لعدم ارتفاع حده

على ما بين من التلاعب قوله ومثل ما ذكر أي في امتناع نية الرفع والاستقامة والطهارة من المحدث (قوله إذا
يجرد جانيه) أي من المحدث (قوله لا يجب) متعلق بوضو (قوله أرضوه) كالجماع (قوله وانما كنن بالوضوء) أي بقية
الوضوء فقط أي من غير اداءه وقرض (قوله دون غسل) أي يستحب أن يمتنع به غير نية الغسل (قوله كمله نية الاستباحة)
وشرط الاستباحة الصلاة فلهذا يثبت الطهارة فاعلم بقصد الغلة ونحوها بوضوء طالق لا يجمع فهو تابع لا يصادر
له. اهـ غيب وندف في شئ من حره والوضوء في الجموع اهـ تصدان لا يضل بها شي من المداوات ولا يضرها
لأنها القول بالاحتياط

أقول ويقتضي أن يكون في الواقع فقهنا السابق الخ (قوله من مخط) وهو في الواقع من مخط في الأصل وفي مخط
لا الزاماً صارح ويرد على من عليه من الأصوليين أن لا يابعداً وهو لا يمكن على الكتاب عليه من قوله كان لا بد
بعداً من نظرنا في الأصول المستدعاة كثر ما عليه وهذا مقتضى ما في الأصول من مصادره أن لا يتفق في الواقع تحققت أصالة
الصلوات فتأمل وقوله ويرد على من عليه من فقهنا لا وجه لهذا المنع ظهوراً في دفع الحديث بغيره أصالة الصلاة
في النص صريح لا يقال قدر وقع الحديث ولاتاح الصلاة وجوده أو خالته أو التفاهة في دفع هذا المتن في النص فتأمل
أقول ما يفرق في هذا إذا تولى الاستيعابة فأولى الوضوء أو فرض الوضوء أو أداء الوضوء غسل يسع القرض والنقل أو
التنقل فقامت أياهما المنهاج الرمي بأنه ينطبق لنقل لا القرض تنزيلاً ١١٣ على أقل درجات ما يقصده غالباً (أقول)

١٥ له الصلائق الدريجات في الاخر بخلافه لرويتوا كان في الواقع محمداً وروى الحديث وفي رواية كقائه
للعقاب عليه في الاخر فاعلمت به، ولكنه لا يناب على حاله مع الحديث في نفس الامر ولا ينال من الروايات ما عدا ذلك في
قوله كان نوى شيا من ذلك، اي تولى انما وضو كأم وقوله دون استئناف الخ اي بان كانت مئة مائة كفي انما وضو فعلا
يحتاج لاعادة نقل ما قبله في قوله وعلمه اعادته اي بذهبه ليلطال التوبة الاولى بنية نحو التوبة قوله ورواية الاعتراف
مستلزمة او غالباً اهم على ج وعبارته وقوله مستلزمة لخطه باعتبار اذالب والا فمكن ان شهد احوال المايططه به
خارج الانعام من غير ان يلاحظه الباشة ولا اعطه وجهه ولا اراد اعطه نحو من يعجب هذا المايط في آخر جهته

المؤلف يستدل بالترافق مع القطع عن الصواب في هذا والله اعلم ان تكون ههنا اخترافاً لا يحسنه الشرع هذا هو الحق
 خارج الا ان بعد الطهر للمسلم من اقسامه كما ذكر في الامام وعليه في سببها وانما غالباً (قوله اعتبار
 الباطن) وتخلع الاربعة كما حقه بآدته الواضحة حاشية الانصاف وشيخنا ان قصد المصنف بيان حله عند وان اقدم عليه
 ما عدا ذلك الى ما هو مسمى يا واربعا (قوله والا فلا) أي بان كان الاغلب باعثاً الى الاستسقاء فله فحوت خاصة كسائر
 (قوله كما يحل بها التيمم) وانما بطلان القول وشروطه المستعصية والعمود وضوء السليم لان تلك ما لا يؤثر في صحة وضوءها
 بالاضرب ورتبة التيمم اعم من القطع بطلانها ولا كذلك وضوء السليم (قوله مطلقاً) أي صاحب خبره واما لا (قوله وضوء الزاوية) هو
 وضوء السليم (قوله ولو لم يقطعه وضوءه ما انقطعت عنه) وهل من قطع هذا المزمع على الحديث والى وجهه فمقتضى قياس
 ما مر حواشي في الصلاة ان لا يقطع من ان ياتي بغيره كالمعنى في الحديث والى وجهه فمقتضى قياس
 المذكور فلا يحتاج الى اعادة تقصيره هذا المزمع (قوله فبعد ما الباقي) أي دون ما مضى (قوله او غيره) كقوله فلو انقضت
 (قوله والا فلا) بخلافه وانما يحتاج الى ذلك كغيره نفسه لتحصيل الخشوع في الصلاة وبما عدا ذلك ان كان المقدم وهو
 يقتضي حصول التواضع في هذه (قوله ويجوز ذلك في الصلاة) أي فلو بطلت صلاة بعد ركعتين مثلاً انشأ عليها لو ان
 الصلاة لا على مجرد التواضع وانما ذكر خلاف ١١٤ ما لو اصرم ظان الملهة رغبان خلاف فلاب على الامة والى ما بين

وجودها بخلاف يتحقق التوقف وسيستوعق ذكره من عادة وغيرها كما كان قالوا
 وبعين عبد السلام انه لو ابطقوا العقد كما قاله النزيل ان اعتبر البسطة قال
 كان الاغلب باعثاً الى التواضع والا فلا وبطلان الرد وضوءه يتحقق مستصفاً على
 به التيمم والتيمم مطلقاً بخلاف وضوءه (قوله فانه لو لم يقطعه وضوءه) فبعد ما
 لباقي وبطلان وضوءه في ثلثه يحدث وضوءه انبسط على ما مضى ان بطل بغير انشائه
 والا فلا ويجوز ذلك في الصلاة والصوم (او) فوى وضوءه ما يتدبر وضوءه كقراءة
 فلا يجوز ذلك اي لا يصح (في الاصح) لانه يستصحب الحديث فلو يفتن فصدقه
 قصد دفع الحديث وحل كتب علم شرعي ومما عدا حديثه وضوءه وضوءه فبقية كلام

الترامد الا (قوله في الاصح) ومروءة ذلك انه فوى استحبابه
 ذلك كان حال فوى استحبابه
 الترامد بالوفاؤى الموضوع لقراءة
 فذلك كان حال فوى استحبابه
 التعلق بالوفاؤى الموضوع لقراءة
 التعلق بالوفاؤى الموضوع لقراءة
 التعلق بالوفاؤى الموضوع لقراءة
 التعلق بالوفاؤى الموضوع لقراءة
 التعلق بالوفاؤى الموضوع لقراءة

حال الاطلاق والملاحقة الاولى اي التعلق اقرب منه نظراً ولعل وجه النظر اذ قال فوى وضوءه على وحل
 ما يقتضيه لفظه وهو فوى التيمم في الصلاة وهو ما ذكر الترامد طري بعده وهو لا يضر والتعلق انما يحرث فان قصد
 القطة وانضم ذلك ما قال انما طابق بلا قصد من كراستنا او شرط طاقه لتوجلا لقصه فعل ما يقتضيه من التصديق يمكن
 انطوائه عنه بان المقصود من التيمم الجزم بالامتناع كراهيها معصداً على الجزم بها فاقسمه ما قال فوى وضوءه
 ان شاء الله واصلح (قوله لا يفتني) يؤخذ منه انه لو لم يفتني الصبي استحبابه من المحقق لحاجة التيمم الى وضوءه ولا يباح
 له بغير وضوءه لو لم يفتني وضوءه فلاب فوى استحبابه مستطافاً مع لاه كان يمنع من المس لغيره لاجبة التيمم فاقسمه ما قال فوى
 استحبابه الصلاة او الخوف (قوله وحل كتب شرعي) يعني ان مسها كذلك لان العلم في استحباب وضوءه لمصلحة التيمم العلم
 وهي موجودة في المس (قوله ومما عدا حديث) هو وان كان وضوءه مستصحباً كالقراءة لكنه لا يوجب في مجرد قراءته ومما عدا بل
 لا يفتني حصول ذلك من قصد حفظ افانها وتعلم الاحكام وكذا الصلاة على التي على الله عليه وسلم واتصال السند على ما نقله
 ابن العماد في كتاب المساجد عن الشيخ أبي اسحق في شرح الجمع ورويه على من قال يحصلون التواضع مطلقاً بل لا يعلم على
 كلام الشيخ أبي اسحق وفي فتاوى شيخ خلافة وضوءه لا ينقل كلام ابن العماد واستدلوا على ذلك الشيخ أبي اسحق ونقله
 بضمه بان التواضع مطلقاً هو الاوجه عندى لان ما عداها لا يصلحون فائدة ولو لم يكن الا بعد تركه على الله عليه وسلم على التقاضي
 والمحقق فلا يخفى على من يقول بعضهم ان ما عدا الا كما يباح لاسنة التيمم وما يسنو به جميعه هو باقعة نظراً لطلاق الشارح

يتقدم على النسبة الأولى أروية الاستعانة بغيره من جهة أخرى غير النسبة التي هي
قوله أروية الاستعانة فلا يكون الرجوع إلى آخره قاصداً إلا لكشف حقيقة الاستعانة في الجيعم التي تتناول مصفوعين اليه
هنا خلافاً لما لا يكتفى فيه الجسم للاستعانة وفيه الوشوعاً كما كتبت الاستعانة في النسبة اليه التي هي وروية فتعذر كرسيم
من وجهه الاكتشاف في الاستعانة من ملاحظتها لكل من الجسم والوشوع الذي يقرض الجسم الاستعانة مع الوشوع
لا يكتفى بطلان نسبة رفع الحدث عند دخل الدين (أقول) ولا يقر بصاحته كما يحضر في الجيعم لما عايناه من أن كلامه
مستقل يقرط لجهة كل منهما ما لا يشترط الأخرى ويتوقف عليه من الأحكام ما لا يتوقف عليه (قوله وفيه يكتفى قولها
بمنه قوله) شرح الاستعانة لا يكتفى قولها قطعاً (قوله لاجتماعها على أن النسبة غير ثابت عليها قضية هذا التعليل يتوقف
الطلب بغير النسبة القديمة دون النسبة لكن لأقارب ولكن نقل شيخنا الشوري عن مفسر الكفاية لأن النقيب ابن
السنة لا يوصل دون النسبة فلا يسلط ١١٦ الطلب بالنفس المردود عنها (قوله غرامة يصعب عليه الخ) أي فبما كانت غير نسبة

التحليل لا يوافق في دفع الحدث كل حج والظاهر من الحدث وفيه ظروفيه أنه بدو في سائر تلك شأنا كان ينوي تقريظ
 تتدخل كل عضو عنه عن الوضوء أو أداء فرض الوضوء ولا جمل امتناع الصلاة ويقع ذلك فتأمل. وأما وفيه أيضا
 هل ابن حجر (فرع) اختلف فيما لو نوى عنه كل وضوء وتكون كل يفتي كذا قلنا قلها ولا
 يصح لأن كنية قطع النية السابقة عليها كالنوى الصلاة التي انتهت فانه يكون فاعله النية واقعة في الأول، ويقرب بأن الصلاة
 أشبه بدليل أنه لا يصح تقريظ شيئا بخلاف الوضوء، ويقرب أيضا بأن الصلاة تكون واحدة واحدة أو ذاتي قطعه باطلت من
 أملا والوضوء ذاتي قطعه باطلت، دون حاضيه، فخلاط (قوة على أعضاء في الاسم) قال حج وظاهران خلاف
 التقريظ. يأتي الفصل وقد يشكل ما هنا بالطواف فانه لا يجر تقريظ النية مع جواز تقريظه كالوضوء، وقول الزركشي
 يجوز التبر بطرفة واحدة ضعيف وقد يجب بأنهم المتخو الطواف في هذا الصلاة لأنه لا كفر بها من غيرها

(قوله كنهه عند زوجه) أي قوله قد تم الحلق والطقن كان منه بعض الجنب وقوله على أحد الوجهين خمسة لأجمع
 (البدن) وقاعدة الخلاف تظهر في الأفعال فيلحقها بالحدث يظهر مبتلا فان هذا الحديث الأصغر يحمل جميع البدن حيث
 أوصلها إلى قوله قد تم الحلق (قوله بالأجزاء) أي الأجزاء المتعددة لا في واحد يستدل بالانحياز لدلالة الأجزاء
 أقوى لتأنيدها بالأجزاء منه لكن سمعنا في نظره في البدن أنه قال لا (قوله بالأجزاء) أي حيث كانا
 أصلين أو أصلي وزادوا شبهة أو غير وكان على ميت الأصلي كما يشهد الاستدلال لا في قوله أو أصلان بقي أن يحمل
 الاكتفاء بأحدهما إذا كانا أصلين فإن كان أحدهما إذا أو شبهة فلا بد من معبر من كل منهما أو غير وجب معبر من
 الأصلي ولا يكتفي بمعبر غيره أهتم رأيت في الزاوية ما نصه قوله ولو خلق في وجهان وجب غسلهما على إذا كانا أصلين
 أو أحدهما أصليا أو لا خروضا أو شبهة الزاوية لأصلي أما إذا تمزج الأصلي من الزاوية فيجب غسل الأصلي دون الزاوية لم يكن على
 ميتة والأوجب غسله أيضا ويحرم هذا التخصيص في الرأسين فنقول إن كانا أصلين اكتفى بمسح بعض أحدهما وإن كان
 أحدهما أصليا أو لا خروضا أو شبهة الزاوية لأصلي فيبتعن مسح بعض كل منهما ١١٧ وإن تمزج الأصلي لغير مسح بعض

الأصلي وعلى يكتفي بمسح بعض
 الزاوية فقط على نظره وهذا كله
 بحسب القهيم نعم عليه شيئا
 الطند نافي قياسا على البدن
 والرجلين انتهى قلت الأقرب
 عدم الاكتفاء لانه لا ضرورة إلى
 الاكتفاء به مع وجود الأصلي
 وقوله إذا كانا أصلين أي وكشبه
 قرن النسبة بأحدهما إذا كانا
 أصلين فقط وما تقدمه فله على
 النسبة يجب إعادة كإعمالها
 فحينئذ وجه واحد وعلى سواها
 شرح الهبة أنه لا بد من النسبة
 عند كل منهما أو من وقفه
 أقول والقرب ما قاله فم فو كان

تفريق أفعاله فكذلك تفريق النسبة على أفعاله والشافعي لا كما يجوز تفريق النسبة في
 العبادة على أجزائها والفرق في جواز أثر يقها بين أن يضم إليها مخرجة تترد أو لا
 أنهم كلهم السواوي أو كثر وقوعه ولا بين أن يتي غيرة أو لا وهو كان ينوي عند غسل
 وجهه من غير حدث منه لا غير أم لا والأوجه أنه لو نوى عند غسل وجهه رفع الحدث
 عن موضع الحدث البدن برفع الحدث ولم يقل عنهما كقائه أو لم يخرج إلى التيمم عند مسح
 رأسه وغسل وجهه أذنيه من غير حدثه لا كنهه عند وجهه وعلى قطع التيمم نعم كان
 وجهان أو وجهها علمه وإن طال والحدث الأصغر يحمل أعضاء الوضوء خاصة لأجمع
 البدن ويرتفع حدث كل عضو بقوله مع ضامن ما يحرم على الحدث إلى قيامها (الثاني)
 من القروض (غسل) ظاهر (وجهه) بالأجزاء لا به والمراعاة الفصل في هذا الباب
 الانفصال ولو خلق في وجهان وجب غسلهما لحصول المواجهة بينهما أو أصلان كفي
 مسح بعض أحدهما أو لم يكن وجه من جهة قبله وآخر من جهة غيره وجب غسل
 الأول فقط كما أتفه إليه الله تعالى (وهو) ملول (ما بين منابت شعر رأسه غالبا
 و) تحت (منتهى لحية) يخرج القام وما العظماء الأذان تثبت عليها الأسنان
 السفلى (وما بين أذنيه) أي عرضا لحصول المواجهة بكل ذلك بخلاف باطن القدم والأظفار

أحدهما إذا أو شبهة فلا بد من النسبة عند كل منهما أو غير الزاوية كان على ميت الأصلي دون الزاوية
 وإن وجب غسله إذا حدثا وفي أي يكتفي في غسلهما عند الانتهاء واجتسبى أو غسل أحد الوجهين بغيره ثم غسل الثاني
 ١ كتي به لأنه إن كان الأصلي هو الأول قالنا لا يعتد بنفس الأمر لا يجب غسله فلا يضر كون غسله يستعمل وإن كان الأصلي
 هو الثاني فنصل الأول لم يرفع عند التيمم الأصل الثاني المفضل فإذا غسل به الثاني ارتفع حدثه ويحفل عدم الاكتفاء بذلك
 لأنه لم يوجب غسل كل تركلة مرة لأصلي فلما أجمع (قوله وجب غسل الأول فقط) ظاهره وإن كان الأصلان باقيا من جهة
 المبر وقياس ما مر في أسباب الحدث من أن العالم من الكف في الأصلية: نداه الإحساس منهما هو الأصلي ونقل شيئا
 الشد يرمى في حواشي المنهج ما وافق ما ذكرناه من خط الشارح وجهه اقتضى تعالى (قوله وما بين أذنيه) أي وتبينهما قال في
 القاموس الوندوي يحرز وكشفه عن زفي الأرض أو الحائط من خشب ما كان في العروض على ثلاثة أحرف كيلي والهيئة
 الشاذية في مقدم الأذن انتهى ثم قال في المختار في الحديث حينئذ مسفره فنهض أحدهما نحو أي شيء يسير ويروي شيئا ينادي

الباعدين من (تنبه) • وقع النزول في القوم على ما توارثوا من استقامته بان صاروا من الذين لا ينجس
 واجسادهم على المرق (المرق) لا يورثه قدره من المعتدل من غالب أمانه ويوجب غيبه أن يفتي أن لا يصيب غسل ما زاد في ما يكون
 خافوا ويحتمل من مثل الخلق من اعتناهم مرة بين هذا وبين ما خلقهم من قوته فوق المشاهدة أن المرق ينجس باليد وقد علمنا
 الفصل حتى لا يتبع المرق وفي الوجه أمر يغسل ما ينجس وجهه وهو ما يقع به الموضحة والأذن الغسل ملانة على
 جبهه فإذا خلقت قسمة من التقاطع ما بين الوجه لا يتبعه الموضحة فلم تستلها • والعلامة ليست قطعة من مرق
 اليد وان كانت العادة توجب ما وقع تحت أذنه من المرق من غسله ما لا يفتقر ويوجب غسله ما لا يفتقر
 الظاهر لا يصيب غسلها ويغير غسلها الأصل يغالب الناس (قوله ويصيب غسله) أي حتى لم يمتش مشعره ما يقع
 ولا يغيب في اليد على جبهه ويصيد ١١٨ (قوله ويصيب غسل مرق العين) قال في المنهاج: وقول العين من مرقاة

ويصور الغشف مؤخره طام قال
 وجهه أما في يكون المرق مثل
 قصل وأقال ويجوز القبل
 فقال آقا مثل (يزود بالمرق) قوله
 قال كان عليه فهو ماضى عبادة
 اختار الرمي يقتضيه من جمع
 في المرق قال سال فهو ماضى وان
 جلدته وهو ماضى وقد مرست عينه
 من باب براه يقول الشارح
 ماضى بالالف لعله لغة أخرى
 (قوله يمتش) بكسر الموحدة
 وقصها أو مصباح وبارة
 القاموس والمنت كجلب موضع
 أي النبات شاذ والقياس كجلب
 أي لا تمتش يمتش بالضم وما
 كان كذلك فقصده على مفضل
 بالفتح (قوله لا حاجة إليه) أي إلى
 قوة غالب (قوله ومنه ثم الهلال)
 أي بالنماء المفعول قال في المصباح
 ثم عليه انبهر بالياء لغة حول

حتى وعم الهلال لا بالنم المفعول ستره يعم أو غير (قوله ان فرق الله) نسخة المهر (قوله وان تمسكه)
 عبارة من المصنف أي يمانه على الظاهر والأقرب من الرافعي أن المنتهى قدر اديه ما يمان من جهة الحنك إلى آخره قال وفيه
 ينفع الاعتراض على المتن (قوله لان التماس الاشراف يصح فون الشعر) قال في المصباح حذفته من هذا من باب شرب
 وحذف الشيء حذفا أيضا أعطه ويصه يقال حذف من شعره ومن ذنب الدابة إذا قصرت ومنذ في التشليل مبالغة وكل شيء
 أخذ من من فواحه حتى سويته حذفته حذفتها (قوله صلى رأس الأذن) المراد رأس الأذن المجزأ المجزأ لا على العذار
 قريب من الوثود وليس المراد به أعلى الأذن من جهة الرأس ليس محاذ لبدا العذار (قوله إلى جانب الوجه) أي إلى الوجه
 وسده ابتداء العذار وما يليه

والبعين فلا يصيب غسله ما بل ولا يصيب غسل باطن العين على من بعضهم صرح بكواحه
 انبهره أن يمس باطنها وجب غسله ويترك بقية الباطنة بذل أو الباطنة الباطنة
 حيث كانت غير من الشهادة ويصيب غسل مرق العين قطعاً كان عليه فهو ماضى
 وصول الماء إلى داخل الأجر وجب إذا تم غسل ما تمسه وهو غلباً لا يتباح لباطن
 انوار الصلح وأدخال القم إذا لم يعب بالثياب كاف في ذلك قسماً لأن موضع الصلح
 منبث شعر الرأس وإن انحسر الشعر عنه ليسب والجبهة ليست منه وإن ثبت عليها
 الشعر ولو ذة قال الامام لا حاجة إليه أما موضع القم فداخل كاذر قوله (قوله)
 أي من الوجه (موضع القم) وهو الشعر النابت على الجبهة وبعضه الموصول
 المواجه في القسم ما حو من ثم التي إذا امتد ومنه ثم الهلال ويقل وجعل آتم
 وأمر أن تحامر العرب نذبه وقد سب التزاع إذا لم يمدد على الباردة والمقبل والجمل والفرع
 بهذا قال الفائق

فلا تنكس ان فرق الله جنباً • أهم التقاط الوجه ليس بفرعاً
 ومنه العين من الوجه كما تفرق روي أن منه عبارة المصنف (وصح كذا التصديق في
 الأسع) أي موضعه وهو بالذال المجهول يمتد عليه الشعر المتخلف بين ابتداء العذار
 والفرع له فذاته يمان الوجه حتى يفتك لأن التماس الاشراف يصح فون الشعر عنه
 لتسع الوجه والثاني أنه من الرأس وسباً في جبهه وضابطه كما قال الامام وجزء
 المصنف في ذاقته ان تقع طرف شيطاني رأس الأذن والطرف الثاني على أعلى الجبهة
 ويرض هذا النقط مستقيماً لفرع الجبهه الجانب الوجه فهو موضع التصديق
 لا التزعات) يفتح رأى ويجوز اسكانها (وهي أيضاً يكتفان التامة) فليست آمن

[illegible]

الوجه الثاني في حد تدوير الرأس والناسه مقدم الرأس من أعلى الجبين (قلت
 الجمهور ان موضع الضيق من الرأس والله اعلم) اتصال الشعر بفلاصير وجهه ما قبل
 بمس الرأس ومن الرأس ايضا الصفاة شعرها في تدويره وخلق الأذن مثلان
 للذاتين ومن قبل موضع الضيق والصلب والعضد في الأذن مع الوجه
 نحوها من خلاف من أوجب غسلها وأجبت غسل جوف من الرأس ومن تحت الأذن
 ومن الأذن ويرى فوق السدين والربطين اتصاله الأجواب الأربعة وهو واجب ومن
 الوجه ما بين الضاد والأذن من البياض لكونه داخل في دمه واطهر من حرة الشفتين
 ومن الضيق باليد حتى لو اتخذه أنفه من ذهب وجب غسله كالأنف في الوضوء لله
 تعالى أنه وجب عليه غسل ما ظهر من أنفه بالباطل وقد تعدل بعد زيار الضيق المذكور
 في حقه كالأسف (ويجب غسل كل عيب) وهو يضم الماهم سكوت الال الملهمة
 وتحتوي وقتها معا الشعر الثابت على العين (وما يجب) وجهه واجب وحاجب الأديم
 وجهه واجب حتى ينفذ لأنه يصيب عن العريضات الشمس (وعذاب) وهو بذيال محبة الشعر
 الثابت الخاضع للأذن بين الصغد والعارض أو ما بين الأسمد غاليا (وشارب) وهو
 الشعر الثابت على الشفة العليا (وشد) أي الشعر الثابت عليه وهو من زيادة على المحرر
 (وعقيقة) وهو الشعر الثابت على الشفة السفلى (شعر ابرو) أي ظاهر ابرو بلطناوان
 كان كثافته تدور كثافته فالحق بالقال وقوله شعر ابرو ابرو وعذله على ما كان ينبغي ان
 يسقط شعر ابرو ويقول وبشرته أي بشرته جميع فلا قوة شعر ابرو انما تقدم اسم لها
 لانها بها وقوله بشره ابرو اعراضا لتقدم ما تقدم ذكرنا من أضافته إلى
 شعره مما ليس على بشرته ثم ذكر في الشعر (وقيل لا يجب) غسل (باطل محقة كشفة)
 الملائنة لا لبشرتها كالحية في ثالث يجب ان لم تصل بالناسه (والنهي) من الرجل (ان
 غشت كهدب) فيجب غسل ظاهرها وباطنها (والام) بأن كثرت (فليغسل ظاهره)

قول الشارح السابق يخلو باطن الاصحاحين والذين (قوله) يجب غسل كل حبيب ذرعة وذرعة طامة من اختلاف
والا فهو مستأنس من قوله السابق الثاني غسل الوجه لان هذه اجزاء الوجه (قوة ثبات على العين) خرج بذلك ثابت
في العين فلا يجب غسلها وان طالت جدا (قوة المدح) قال ج والحدثنان هما المتصلتان هما من فوق انبيس (قوة
ناقل في الغالب) اي وهو الشعر الغفيف (قوة جمع ذلك) اي المذكور ودفع لعلنا ان وضع (قوله) وفي الثالث يجب
ان يمسح باليمنى وقيل لا يجب غسل باطن الكف في المباح لان كفا متاعه من روية باطنه لا تقع به اليد جهة
على

(قوله ولا يجب غسل ظاهره) ظاهره انما اكتفى بغسل ظاهر الكتف الخارج عن غرة الوجه والعارض منع عدم الاكتفاء
 في أمه الذي قد دلل عليه وان كان كنهه الا ان يحاذيها لم يخرج من الوجه الذي هو مناط الوجوه انما هو من غير
 لبس فظاهر انهم على ما يجب قلت قوله في أمه لا يخرج صريح هذا الكلام انما يلحق مثلا ان اظفار القدمين من غير
 الوجه وكنت قد قدر الظاهر وجب غسل ظاهره دون باطنه وما دخل فيه في هذه الوجه وجب غسل ظاهره وباطنه فظاهر
 عليه ضرورة وان ايرادها اذا كان في سفل الوجه ولا يخرج منه شي وجب غسل ظاهره وباطنه فظاهر
 التفتتوا كان الغنم في سفل الوجه او خرجت من تحتها اتصالا الى باطن فظاهر وجب غسله دون باطنه فظاهر
 في الغنم منة اكتفى بغسل الظاهر من الجميع وقد صرح بذلك قول الشارح الا في حق من خرجت عن حد الوجه وقوله
 وكانت لحته كنهه) حاله من غير ان يقال كانت لحته على الله عليه وسلم جلده عظيمة ولا يقال كنهه ولا كنهه (قوله
 والاصم ان الشعر اصل لا يدل) اي ومن ثم يجوز ان التفتت وباطنه وان لم يجب غسله كما قلناه (قوله ان يخرج من حلقه)
 اي بان كانت لومته في جهة اصرة ماله لا فيها ويأصير حلقه والخارجة هي ما جاوزت ذلك القبل واسهل ذلك ما يتضح
 هذا الوجه قد قلنا انهم يصلون اربعين الف مرة عن حد ماله اربعة
 ١٢٠

ولا يجب غسل باطنها وهو متابعه الا على الله عليه وسلم غرة وقوله واحدة لوجهه
 وكانت لحته كنهه وقوله الواحد لا تفصل الباطن ذلك غالبا وما في غسل باطنها من
 المشقة والاصم ان الشعر اصل لا يدل وحاصل ذلك ان شعرا من وجهه ان يخرج من حلقه
 فاما ان تكون نادرة الكثافة كالحبب والشارب والشفقة ولحده المراتب التي فيجب
 غسلها فظاهر وباطنها تحت او كتفت او غرة نادرة الكثافة وهي على الرجل وجل وعارضه فان
 خفت بان ترى الشعر من تحت ما في مجلس التغطاب وجب غسل ظاهره وباطنه فان كثفت
 وجب غسل ظاهره فقط فان خف بعضها وكثف بعضها فلكل حكمه ان قيل فان لم يشر
 وجب غسل الجميع فان خرجت عن حد الوجه وكانت كثيفة وجب غسل ظاهره فقط
 وان كانت نادرة الكثافة وان خفت وجب غسل ظاهره وباطنه او وقع له منهم في هذا
 المقام ما يتألف ما تقرر فاحذر قال ان العماد المراد عدم التفسير عدم امكان افراده
 بالفضل والا فمقترن نفسه ويجب غسل سله تبت في الوجه وان خرجت عن حد

ان تكون الصفة خارجة عن
 فيها انتهى ثم انما يتلوا سم على
 من غير ما فيه المراد يخرج
 الشعر عن طال وجهه ان يتلوا
 عن استعمال الى تحت وهو ذلك
 وأما طال الى جهة استعمال
 الوجه فكله في حد الوجه فله
 حكم ما في حد الوجه ان يود
 ايضا لا يعلم منه الفرق بين ما في
 سفل الوجه من الصفة وبين
 خارج عنه وقال ابن حجر انما يخرج
 من الصفة من حد الوجه هو
 الذي اذا مخرج بالذعن جهة

نزهة الى ان قال ويحصل ضبطه بان يخرج عن شعور به ان طال على خلاف الغالب اه قلت هذا الاحتمال
 ضيق عبارة الشيخ حمزة في الحاشية الكبرى ه (تنبه) لو كان الشعر في حد الوجه ولكنه هو بل متعدي بهت لو لم يخرج
 قول زائد منه سمك الخارج كما هو قسمة فتلزم من شعور بالأس هو محتمل (قوله ظاهره باطنها) وشرح ابيه قد استدل بال
 سم في وائشيه المراد باطن الصفة الوجه الذي على الصدر ثم اذا دخلها خلال الشعر ومناقبه والمراد باطنها البشيرة تحت
 شعورها داخلها خلال شعرها فبها تقرر الوجه هو الاول وقوع الباطن في مقايضة الظاهر والداخل المتناول خلال الشعر
 ومناقبه وذلك قرينة على انه اراد به ما عدا جميع ذلك انتهى وهذا ارتدفتا من جهة في شرح البهجة بين الداخل والباطن
 اما ان اقتصر كالشعر على الباطن فمراد ما على الصدر من الصفة وما بين الشعر (قوله وعارضه) وهما ما اعظم من العفار
 الى الصفة وقوله ظاهره وباطنها لا يمكن بقى اذا كانت خفية فقلت لا يجب غسل باطنها ان لا يكون منه ما بين الشعر النابت على
 آخر منتهي الصفة بحيث يكون ذلك الباطن مساويا لداخل منتهى الصفة لانه لا يربطه فقلت انتهى سم على من غير (قوله
 وجب غسل ظاهره) اي سواء كانت من رجل او حتى او حتى (قوله وان كانت نادرة الكثافة) هو غايه (قوله وقد لبعه منهم)
 هو شيخ الاسلام في شرح التلخيص (قوله عدم امكان افراده) اي بان شعرا افرادها بالفضل فليس المراد بالامكان ما قابل الاستحالة

(قوله كالقائمة) بالالف المجهمة (قوله او قد رهما) لعل المراد قد رهما من المعتدل من غالب أمته اخذها كما ذكر في الكعبي
 (قوله وأصبح الوضوء) أي قتم (قوله حتى شرع) أي دخل (قوله وأصل حقيقتهما) أي أن قلنا البدل لم يكتف على ما يأتي (قوله يئنه
 على ما يأتي) أي من أتمه إلى الغاية لا فادتها الخ (قوله أو اسقاط ما وادها) وذلك بأن يحصل التقدير هنا غدا لو ادرككم من
 الأصابع وانزركم من أعلاها إلى المرافق والذليل على أن انفراد النفل من الأصابع الجدل على ما هو الغالب في غسل الأيدي أنه
 من الأصابع ومن لئنه ان يكون أثره من الأعلى وبذلك فعل صلى الله عليه وسلم كما يتهم من قوله حتى أشرع الخ (قوله
 وشابطة) حاصل هذه الشابطة يرجع إلى أن الغاية كانت من جنس المتبادر فخلت فيه بالقرينة تقتضي خروجها كما يأتي في
 قراءة القرآن إلى سورة كداس خروج السورة أدلت القرينة ١٢١ على خروجها واقتضى وار لم تكن من جنسه

لأنه دخل الإبر بنية تدل على
 المدخول وفي شرح الهبة الكبير
 ما يفيد أن هذا القول هو جرح
 وأن الرابع عدم دخوله مطلقا
 بالقرينة وعلى الأقل لو كان
 بقر الترتيب إلى سورة الكوف
 مثلا أو أسانجه أو آخره في قرأته
 اليه وجب قرأته أيضا ما لم يدل
 قرينه على إخراجها وعلى كلام
 شرح الهبة وكلام ابن هشام
 في المقتضى لا تدخل السورة (قوله
 فادتها الثانية) هو قوله واسقاط
 ما وادها والاول هو قوله
 لا فادتها الحكم اليها (قوله
 فالقيل في الصوم منه) أي
 القول (قوله فان قطع بعضه الخ)
 (فرع) هو لو قطع يدتم أعقابها
 في وادها لم تكن الصلوات بحيث
 وادها حتى يحدو تيمم يتبع عليه
 قطعه ولا يجب غسلها أو الإفلام

لحصول المواجهاة (وقوله لا يجب غسل خارج عن) حمل الوجه) نفروجه عن غسل
 القرض كالقائمة من الرأس والاعمال الوجوه وسقط المواجهاة (الثالث) من
 القرض (غسل يديه) الآية والاجاع (مع مرئيه) يكسر الميم وفتح الفاء أقصص من
 عكسه وأورد رهما من فادتها كما في الباب المنزوي عن أبي هريرة رضي الله عنه
 في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه توضأ فله وجه وأصبح الوضوء
 ثم غسل يده اليمنى حتى أشرع في العنقه ثم اليسرى كذلك إلى آخره ثم قال هذا رأي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ وتلقوه في يديكم إلى المرافق فان إلى بعض مع اب
 قلنا إن اليد إلى الكوع فقط الم يقل أحد بغسل الكوعين والمرقتين دون ما بينهما مأور
 على حقيقتهما واستفيد دخول المرافق من فعله صلى الله عليه وسلم والاجاع ومن كون
 الغاية تقع الاطلاق بناء على ما يأتي فادتها لمدا الحكم اليها واسقاط ما وادها وشابطة
 أن القطن أن تتاول محلها الولاد كما فادتها الثاني والأفادتها الأول فالليل في الصوم منه
 بخلاف البدنه فانها من الثاني لصدقه على العضو إلى الكسفة فكان ذكر الغاية
 اسقاط ما وادها المرافق فدخل المرفق ويدفع ما تقص به الشابطة من نحو قراءة القرآن إلى
 سورة كذا قطع خروج السورة عن المرفق والابرة يتبع وجعل الرد التي هي حقيقة
 إلى المك أو الكوع مجاز إلى المرافق مع جعل إلى غاية لفة لعل داخل في الغاية
 بقر في الاجاع ولا احتياط العبادة وكذا يقال في واجدكم إلى الحكمين (فان قطع
 بعضه) أي بدنه ما يجب غسله (وجب) غسل (ما تقي) تنبؤة العروة لكم بأمر أو أتمه
 ما استطعتم ولأن المسبورا لا تطالبه وادها (أو قطع) من مرفقه) بيان في عظم ذراعه
 ويق المعان السبعان برأس الصلوة (فأرأس) أي فيجب غسل رأس (عظم الصلوة)

١٢٤ لسم على منعه (فرع آخر) هو كالفائدة البدين أو احدهما ففصل به الوجه ما يجب غسله منه ان كان
 ثم ما يجب غسله ثم غسل الرأس وقصه وأتمت فيه ان يدل التقدير في غسله لعل لا ينزعه ما به همام الرأس
 والرجلين أوليته نفروا الذي يظهر الثاني لأنه لا يضابط به لعل ما سجد الوضوء لفة قدما غسله للرأس وقصه جميعا متدابه
 فلا يسأل ما عر من ثياب البدن وكما لو غسل وجهه أو مسح رأسه ثم نيت لشرفه حب لا يجب غسله ولا مسح (قوله
 عظم الصلوة) المدح ما بين المرفق إلى الكسفة وقصه لفتان وزان رجل ويصغر في لفة الحجاز وقصه الحسن في قوله تعالى
 وما كنت خشيئة الضلن وعدا وال كد في لفة حتى أسد رجال فليس في لفة قتم وبكر والشابطة خشيئة في قل أن يورني أهل
 تمامة يوتنون الضلوة حتى يغيد كنون الجرح أعضاء راضد على أناس واقفة ال احمصاج

قوله من شره وان كثف ظاهره وان طال ونخرج من المأذاة وسم على جهة وقضة المأذاة انه يجب غسل ظاهره وباطنه
لكن قال سم على منتهى واقع مدعى انه يكفي غسل ظاهر المخرج الكفخس الذين اياه واطلاق الشارح وواقع ماني حاشية
المبست وهو ظاهر على المأذاة (قوله ثم ان كان له ما غور) اي التقي والتقى (فرع) ه لودخلت ثوبه كذا صمغ مثلا وصار
وأما ظاهره اغبر يستنور فان كانت بحيث لو قلت اني موضعها وجب غسلها ولا يصح غسل البصم بقلها وان كان
بحيث لو قلت لا يبق موضعها مجموعا بل يتصمغ غناي يجب غسلها وصمغ غسل الدمع وجب غسلها ولو ظهرها انتهى قب
ومثله على منتهى خلاصه مدعى وعادة ج ١٢٢ حطب على ما يجب غسله ويحل شوكه لم ينقص في الباطن حتى استمر والاصح
الوضوء وكذا المأذاة على الارجح

على المشهور) لكونه من المرفق فترى ما على انه اسم لموضع النظير والابرة وهو
الاصع والثاني نزع على انه طرف عظم الساعد فقط وجوب غسل رأس العضة
بالتبعية (او فوقه) اي قطع من فوق مرة قبه (ثوب) غلى (باقى عضده) كما لو كان سليم
اليد لا يتناولها شئ عن طهارة يجب غسل ما على اليد من شره وان كثف واذا زاد
وان طالت كذا واصله ثبتت في محل القرض وباطن ثوب اوشق فيه لانه صار ظاهر انتم
ان كان له ما غور في السهم يجب الاغسل مظهره من مخرج وكذا يقال في بقية الاعضاء ولو
انكشطت جادة الساعد قبل غسلها العضة ثم غسلت منه لم يجب غسل شئ منها
السد على من غير محل القرض بخلاف عكسه وغسل ما اذا هرا من يد ثوب ثبتت فوق
محل القرض وتدل وتثبت به بالاصابة لوضوءه فبما هو اوقد اصبع به وصول ذلك
التمدد في محل القرض مع وقوع الاسم على اخرج نحو سلعته وشركتي من عضده
وجدا فمنكشطه من حيث يبلغ الكشط محل القرض فلا يجب غسل المأذاة منها
ولا غير ادمه وقرئ الاسم عليها ولو جاوزت كسطها امره فته وتدل على ساعده وجب غسل
التمدد مطلقا ما لم يتحقق به والاغسل ظاهره لانه استمرته وله ذلك والوزن بعد ان
غسله اوجب غسل مظهره بخلاف ما لو حل بطنه المكنة لان الاقتصاء على غسل ظاهر
المكنة كان لضرورة وقد زالت وكذا في البقية فكذلك من غسل باطنه ولو انكشطت
من ساعده واتصق رأسه بعدد مع قضائها وجب غسل مجازي محل القرض منها
ظاهره وباطنه وان حافقه لانه على غير محل القرض فلا تغفل لاصحناه به ان العبرة بما
اليه الكشط لاجتماعه ذلك ويؤخذ من تفسيرهم بالمأذاة ان الزائدة لو ثبتت بعد قطع
الاصلية لم يجب غسل شئ من الاستثناء المأذاة حقيقة ويحتمل في خلافه يتابع على تحول
المأذاة لما كان فعلة او فورة وهو اقرب ووطأت ان: نذبا فارت أصابعه الاصابع
الاصلية اتجهو بوجوب غسل الزائدة الاصلية ويحتمل عدمه (الرابع) من القروض
(عسى مع لبشرة وناه) وان قل (او) بعض (شعر) ولو بعض واحدة (في حده) اي

منه تالتهس فيه الكشط بغير القرض (قوله ان الزائدة لو ثبتت الخ) اي في غير محل القرض (قوله وهو اقرب) بمقتد الرأس
(قوله التقي) خلاصه الخ (قوله لبشرة وناه) وارقل الخ) زاد ج حتى البياض المأذاة لاي الا ارسول الاذن كما يشته في شرح
الارشاد العبري ورواه حتى علمه اذا ظهر دون باطن مأذاة كما قاله بعضهم كما مغلط ان الاول يسمى رأسا بخلاف الثاني
انتهى (قوله او بعض شعر) اي ولو كان ذلك البعض مجاوب غسله مع الوجب ببابه الا ان الواجب لانه فهو واجب
فيبقى مسحه لانه من الرأس وان سبق له مع الوجب لانه غسله ولا كان ليتحقق به غسل الوجه لانه كونه قرضان في الوضوء

(قوله بحيث لا يخرج الخ) وحيث ان باقى تفصيل الشعر المذكور فبالاشقاق له سبعة براسه وتدل (قوله او اسر سال) عطف على قوله بعد (قوله من جهة نزوله) اى وان خرج عن من جهة اخرى كما طالع بعضهم انتهى قب على منبج (قوله الى العين على الاكتفاء مع البعض) فذلك بالانحدال على الاكتفاء مع البعض مع جميع الاسماء لا وحده انتهى سم على جهة وقد يقال لما قبل احد بمع الصامع البعض لا يقدح فى الاستدلال ١٢٢ كما قبل فى الناصية حيث اجل احد

الراس بحيث لا يخرج المعصوح عنه جدول وقد رايان كان معقوما او متجمدا اغترته بحيث لو مد على المسح منخروج عن الرأس من جهة نزوله او اسر سال من جهة نزوله سواء من جانب الوجه او غيره الصامع من معصه على الله عليه وعلى ناصيته وعلى عمامته الى العين على الاكتفاء مع البعض الذى قبل احد يحد من الناصية والاكتفاء بهما مع وجود الاستحباب أو الأربع لان ادوية ولان الاله اشقة فى حيزه من عدد كالاية لبعض وغيره كما فى الياقوت فواى البتة العشق فلا صاق وجوب التصحيح فى التجميع استواء بينهما لثبوتها فى التثنية براهنه لكونه بدلا على حكم مبدل بخلاف مع الرأس فانه اصل فاعتبر لفظه لوجوب الاختلاف لاجتماع ولان ايماءه يلقى والاذان ليستان لرأس والباقي من دواء الاذن منهنه هنا وفى الخ والاصح ان كل من البشره والشرهنا أصل لان الرأس ليس له ولا كل منهما حال بخلاف ما تقدم فى بشره الوجه لو غشها وترك الشعر حيث لا يكتفى لان المواجهه فى مخالفتها بالشره لا بالبشره (والاصح جواز غشها) لانه مسوح زائدة ففى طريق الاولى والثاني لا لا تطمردون بالمسح والغسل لا يسمي مسحا واثار الجواز فى كل من استحبها وكراهته (و جواز وضع اليد عليه) (بالامد) لان المسح ودوصل الى اليد وقد وصل والثاني لا يجوز لانه لا يسمى مسحا ولو خلق راسه بعد مسحه لم يعد المسح (النامس) من الفروض (غسل رجليه) اقوله تعالى واوجلكم الى الكعبين ترى انما تصبوا بالمر عطفها على الوجود لفظا فى الاول ومعنى فى الثاني بل هو بابا وارا واقتضا ايضا عطفها على الرضى ويحصل المسح على مسح الخلق وعلى الغسل المطلق الذى تحبه العرب ومسحا وتكتفى بانه طلب الاقضاء لاجل مظنة الاسرار وعليه قالوا المقتدره للاحصاق والحامل عليه الجمع بين القرائين وما صحت وجوب الغسل (مع كسبه) من كل دليل وعرضا لعظمان التائتان عند منعه للاحصاق والقدم ويجب ازالة ما يذاب فى الشق من نحو شعور ولو لم يكن رجليه كعب اعتبره ومن المعتدل من قال بانها ولو قطع بعض قدمه وجب غسل الباقي وان قطع فوق الكعب فلا فرض عليه وجب غسل الباقي كليله وباقى فيها ما تقدم من غسل شعور راسه وقصه ذات جعل تدعى بغيره لما فى حق من لم يرد المسح على الخضر كما ساقى (الاداس) من الفروض (ترتبه كخذ) بان يغسل وجهه مع النسبة ثم يديه ثم عظم راسه ثم يغسل

غيره ولا كذا هنا انتهى (قوله بلر ما يطوار) فيه نظر بان شرط الجوى لاداس على الجوى وحرف عطفه لا يوجب مجرى شرطه (قوله طلب الاقضاء) اى عدم الالتفات فيه (قوله عند غسل الساق) بقية الميم وكسر الصاد (قوله ويجب ازالة ما يذاب الخ) اى حيث كان فيصيب غشه من الشق وهو ظاهره بخلاف ما لو نزل الى القدم على الجوى فلا يجب ازالته ولو كان يرى (قوله فليس يغسل الباقي) اى الى الركبتين

(قوله من واحد) اثنان جماعة مستعدين كأن جاحدهم عن التذوق والاعتناء من القضاء متلاوكن المبرج منه مضربا
 اومنا (قوله لا يتقدم عليها غيرها) وعليه لو تقدمت الاحرام غير جهة الاسلام وقع منها ويقع الاحرام بجهة الاسلام بعدها
 قد تضمنت جهة ما يترد وقال الصباغ على ابي شجاع مانعه واستأجر شخصين لبيعائه اطيني يعني بجهة الاسلام والتذوق
 سنوا مسددا لبراهة ذلك وارتب احرامهما ١٢٤٠ ام لا لكن ان ترتب وقع الاول بجهة الاسلام والاول وقع على استوجره

واستشكل الباقى اذ الميسر
 ابرهجة الاسلام لان فيه يقع
 الاحرام الثاني عن التذوق ولم
 يستأجره وليس هو في قوة بجهة
 الاسلام قال فيبقى ان يكون
 احرام الثاني لنفسه الى آخر
 عاذ كونه عليه ترجع المستأجر
 عليه بما تدفعه لمن القادمان
 كان دفعه ولا استغلت عنه
 (قول المصنف فلما اعتدل)
 ترجع على وجوب الترتيب
 وكأنه يشير الى ان الترتيب قد
 يكون حقيقة وقد يكون تشديرا
 (قوله بجهة رفع الحدث) لم يبين
 محل التنية هنا اعتمادا على ما تقدم
 من انه يجب قونه بأول غسل
 الوجه فيفيد انه انما يكفي بفضله
 حين وجبت التنية عند غسل
 الوجه فلما انقضى قوى عند
 وصول الماء الى صدره تلازم
 ثم الاعتناء وليس تضمن التنية
 عند وصول الماء وجهه بل يصح
 وضوءه لمعد التنية وان أمكن
 الترتيب (قوله بأن غطى من)
 يابشر بانه انتهى بخلاف (قوله)
 اما انقضاءه) محتمل قوله لانه

وجلبه لانه صلى الله عليه وسلم لم يرتوضا الا مرتين ولو لم يجب تركه في وقت اول ما عساه سبانا
 الجواز كافي للتشديد ونحوه والمصنف من قوله صلى الله عليه وسلم ابدأ بجملة اذهب
 الشامل للوضوء وان ورد في الحج اذ المبرج مضموم المقفول وهو عام ولا نه تعالى ذكره وسواين
 مفسولات وتقرين المقام لا تركه العرب العرب الا لفاضة وهي هنا وجوب الترتيب لانه
 بشرية الارض في الغيرة وان العرب اذا ذكرتهم تعاطفات ذات الاقرب فالأقرب فلما ذكر
 فيها الوجه ثم الدين ثم الرأس ثم الرجلين دلت على الامر بالترتيب والاعتناء فاعلموا
 وجوبكم وامضوا برؤسكم واغسلوا ايديكم وأرجلكم ولان الايدي المستنفة
 الشائعة في صفة وضوءه صلى الله عليه وسلم لم مصرح به ولان الآية بيان للوضوء
 الواجب فلا يقدم عضو على محل لم يمتصه ولو غسل اربعة اعضاء جميعا ولو بغير اذنه ارفع
 حدث وجهه فقط حيث قوى به لان المعة ثانيا الترتيب وانما صحت بجهة الاسلام
 وغيرها من واحد في عام لان الترتيب لا يتقدم عليها غيرها (فلما اعتدل حدث) حدثا
 أصغر فقط بنية رفع الحدث ارفعوه ولو لمته مدا وبه وقع الجنابة وهو بها غائلا
 وترتب فيها ابرأه وانقضى بنية ما ذكر (فالاصح ان امكن) قد ترتب بان غطى
 وكفى قد ارتبب (صح) له الوضوء لان الترتيب حاصل في الجنابة المذكورة فانه اذا
 لاق الماسو به وقد قوى برفع الحدث من وجهه وبعد عن الدين في وقت
 غسلها وهكذا الى آخر الاعضاء والثاني لا يصح اذا الترتيب فيه امر تقديري غير متحقق
 ولهذا لا يقوم في النجاسة المقتضية الغسل في الماء الكثير فقام العدد (والا) وان لم يكن
 تقديري ترتب بان خرج حالا وغسل اما قبل اعالا كما ذكر في المهر (فلا) يجوز لان
 الترتيب من وجبات الوضوء والواجب لا يقطعه بل ما ليس كذلك (قلت الاصح) الص
 بالاعتناء فانه (لان) الترتيب يحصل في لحظات الطبيعة وهذا هو المول عليه في التعليل
 ومن علمه كالتأويل بان الغسل يكفي الحدث الاكبر فلا ضرورة لادائه بنية بغير
 الاساق قبل الاعلى لانه لو اعتدل متكبسا بالصلى عليه لم يسهل له الوجه فقط اما انقضاءه
 فيمنع من طلاق ولو اعتدل من اعتدل لمع من غير اعضاء الوضوء ما يرد ذلك خلافا لما في
 وقول الرواية ان بنية الوضوء بنفسه اى ورفع الحدث الاكبر ويجوز هذا ان لم يكن
 الترتيب بنية بمعنى على طريقة الرافعي وبما ان الصلاح عدم الاجراء عندئذ

اعتدل متكبسا الحج (قوله ولو اعتدل من اعتدل لمع) ليس بعيدا عن كلام جاح الاق
 وان
 في قوله بل لو كان على ما عساه الحج (قوله المعة) يضم اللام كافي المصالح والمخاطر (قوله ابرأه ذلك) اى الانقضاء
 (قوله من على طريقة الرافعي) اى على الطريق التي مشى عليها الرافعي والا فالرواية متقدمة على الرافعي (قوله عندئذ ذلك)
 وضوءا او رفع حدث

(قوله وما عليه من عرج) زاد جاذب لا ضرورة ولا سلبية لهذه الأمانة بل العلة العنصرية هي إمكان تقدير الترتيب كقصة ما تضمنه ذلك من جسم ما ذكر حتى قد صدق عليه الموضوع من ثم كان الوجه انه لا يؤثر ترتيبه له أو لم يكن غيراً أعضاء الموضوع بل لو كان على ما صدق أعضاء الموضوع ما كان كشمع لم يؤثر فيه ما ينظر سواء أمكن تقدير الترتيب أم لا من غير كالأشياء ومن شعبة ما يكمل اعتبار الترتيب على العلة الأولى الصحيحة خلافاً لما زعم تقريره على العشرين انتهى صحيح (قوله واثنى) أي في رفع الحديث (قوله في غيبة الخليفة) أي غلطاً أخذ من قوله قبل فلولي خبر ما عليه غلطاً مع والأقل (قوله وان يشهد) أي يدل وان يشهد (قوله على غسل الثلاثة) أي الوجه وما بعده (قوله وهو موضوع مثل الخ) أي يؤثر في ذلك فعله لا موضوعه مثل الخ قبل الإجلال وهذا مكشوفتان بالضرورة (قوله ولو شك في قطعه عرض الخ) قال في آخر الفصل السابق ما نصه ولو شك بعد الاستبراء هل غُسل في ذلك أم لا مع ثنتين أو ثلاثاً فلم يفرغه عادة كما لو شك بعد الوضوء أو سلام الصلاة ترك فرض ذكره بغوى وقوله لكن لا يصح في صلاة أخرى حتى يستحي الترتيب حال شروعه في كمال طهارته من غير وانما ذلك حيث تردد في أصل العلة ارفع على ان الذي يفتي في الأولى وجوب الاحتفاء في الذكر وليس قياس ما ذكره من بعض الموضوعات اسلة قد اخل فيها وقد يتقن الاتيان بها بجلالة هان فان كان من الذي ذكره والمبرر مستعمل بقوله ١٢٥ فتبينه مطلق الاستحباب يشترط دخول غسل

الذكر فيه (قوله أي من سنه) هذا من قوله قبل على بعض سنه وكان المال على ذلك (قوله بيان الطريق المقيدة لذلك) (قوله وهو في اللغة المثل) في ج قبل هذا وهو مصدر ما لا يبركه انتهى وعليه فهو مشتق من المصدروا لا وقوله مصدر يجوز انه معى والانتصاب مصدره كالموكل السكون لان فصل لقياس مصدر الثلاثي المعدى هذا وبعبارة المختار السوالك الموكل قال أبو زيد

وان أمكن لانه لم يرقم الفصل مقام الموضوع ضعيف وما عليه مجموع وصحت في غيبة الجنسية وقصدها مع كون التوى طهر غير مرتب لان النسبة لا تتعلق بخصوص الترتيب فصارا ثباتاً ولو اجتمع عليه اصغروا كبر كفاء الفصل لهما كما سيأتي في كلامه ولو بلا ترتيب لاندراج الاصغر وان لم يرد ولو قبل جنب بنية الاربعة متلاً ثم احسن غسلها الجنسية ثم غسل باقي الاعضاء مرة واحدة ولا يصح في غسل الرجلين على غسل الثلاث وتاخره ووسطه وهو موضوع مثل من غسل عظم مكشوف بالضرورة ولو اغتسل الا أعضاء وضوءه لم يجب عليه ترتيبه الاجتماع الحديثين عليها فتدريج الاصغر في الاكبر ولو شك في قطعه عرض قبل الفراغ طاهر وما يصده او بعد الفراغ لم يؤثر نهياً انتهى الكلام على اركانه شرع كالم على بعض سنه فقال (وسنّه) أي الوضوء أي من سنه وتقدرك في الطوارق انها خبر جدي سنه وما دل عليه ظاهر كلام المصنف من المحصر محمول على الاضافي باعتبار المذكور هنا (السوانه) وهو في اللغة المثلثة لانه وفي الشرع استعمال عودا ونحوه كاشان في الامتنان وما حوله القول عليه الصلاة والسلام لو ان

جمع سورته بضم الواو مثل كات وكتب وسورة فاقبوا واقلت اسالك او سورة فذكر القلم وفي المصباح ان يجمع على مولد السكون والاصل يفتي في انهي اي على المتفعل الضم على الواو وحقت وقضيت ان الاستعمال السكون لا غير وفيه قال ابن دريد يسكر الشيء أو يسكره كمن باب قال ان اذ لكته فقول ج وهو مصدر ما قاله وان المصدر مقصور عليه بل مراده ان هذا الاسم استعمل مصدر كما استعمل اسالاً كانه (قائده) قال في الاوائل أن أول من اسالك ابراهيم الخليل هو مشرك بين نينا وسانا الايمان الاصل ان ما ثبت ليس ثبت لانه لا يمانر في دليل فيدل في مسأله الايمان بعد قوله صلى الله عليه وسلم سواك الايمان من قبل قد يشهد عمومها لآدم وهو عاقل قبل آدم من الاوائل من ان أول من اسالك ابراهيم الا ان يقال المراد بسواك الايمان ما سواك مجموعهم لا كل واحد فله اجمع (قوله في الانسان) زاد ج واظهره الا ان كان لتقريبه من ان الله فيه يظهر ويحتل الاكتفاء بما فيها ايضا لانها تنقصه (قوله وما جاولها) فيها فهو لا يشلي لسانه ولا يستحقها لجمع انه يطلب فيها لان يقال اراد بها ولها ما جربتها

(قوله لا حرمهم) أي امرأيتهم ويحجب عن غسل الكففين والمخضفة انتهى ج (قوله وفي رواية فترغت) فان قلت هو ملحق
 بحله وسواء في الاستقلال بالعرض وانما يبلغ ما أمر يتبلغه من الأحكام عن الله تعالى قلنا جيب بأنه يجوز أنه مؤمن
 به ذلك بأن خبره لا يبين أن أمرهم أمر إيجاب وأمر نهي فاختاروا السهل لهم وكان كل من الله عليه ولم يفرحوا (قوله
 المتقدمة عليه) أي وليست منه دليل قوله بعد التي منه وقد يشكل عما قالوه من أنه بعد غسل الكففين إلا أن قبل المتقدمة
 عليه أي على معظمه وعجالة الزيد في قوله والمراد الخ هذا التسمية لهذا الحدث في منة ما بالمتقدمة في منة فعلية التي
 ليست منة فإلا السوء التزم ما بالنسبة لاسنن القولية فأورد التسمية وبهذا يجمع بين الأقوال المختلفة انتهى رمي ومنه يعلم
 أن من سبهم من يرى على أن أوله التسمية وهذا الاستناد من كلام الشارح حيث اقتصر على قوله ويرى بعضهم على أن أولها
 غسل كفيه وإن أشبه بالجمع بأن فيه الأقوال المذكورة (قوله فترغها) الضمير في ترغها الثانية وفي غير التسمية (قوله فيسب لكل
 غسل الخ) أي وإن استأنسنا لوضوئها على الأوجه وقالوا انتهى ستم على ج وفيه أن محله فيها عند إرادة السوء في
 الفصل وإرادة الضرب في التيم ويحتمل ١٢٦ انتهى في غسل المخضفة بعد غسل ما يتقدم على إتمامه على ما تقدم

في الوضوء من ج قوله يجب عليه
 اتفق على أن لا حرمهم بالسوء عند كل وضوء وفي رواية فترغت عليهم السوء لمع كل
 وضوء وسواء في استحبابه أو كان حاله وضوءه أنه أم في استحبابه على ما سأل في
 التسمية ويدنو بالسوء يشعر بأنه أول الدين وهو ما جرى عليه مجمع ويرى بعضهم
 على أن أولها غسل كفيه والأوجه أن يقال أوليته القطبية المتقدمة عليه السوء
 وأقول القطبية التي منه غسل كفيه وأول القولية التسمية فيرى معها عند غسل كفيه
 بأن يترغها ثم اعتد أول غسلها ثم يتلفظ بها سرا قبل التسمية فلما تقدم التسمية على
 غسل الكففين الواقع في كلامهم تقدمها على الترخاض عنه وبما تقر بدفع ما قبل ترغها
 بها مستعمل لتدب التلقظ بها ولا يعقل التلقظ مع التسمية ولا يخص طلبه بالوضوء فيسب
 لكل غسل أو تيم وإن لم يصل به ومن كونه (عرضا) أي عرض الإنسان ظاهرها أو باطنها
 وكيفية ذلك أن يبدأ بجيب فله الأيمن ويذهب إلى الوسط ثم الأيسر ويذهب إليه ويكره
 طول لانه قد يدعى الله في يسدها إلى الأيمن ويسب فيه والكراهة لاتساق الإبراء
 وكذا يقال في الاستسقاء بالبرد فيكره لأزائه جزاءه بصره كأنه قد لبسوا ويرى في
 الحديث أصول القصد من إزالة الفحشاء ويسب غسل الاستسقاء به ثلثا إن عاقبه
 قدره يشرب بلع الريق أول الاستسقاء ويحصل (بكل شستن) بشرط أن يكون

الاستسقاء ما بالباطن اقتضى أن يغتر فيه بين الأيمن والأيسر لكن إطلاقه المتقدم بخلافه (قوله وكركه)
 طاهرا
 طولا أي في عرض الاستسقاء كما هو مقتضى قوله أولا أي عرض الاستسقاء وعليه فعل الأتي قوله لا في الاستسقاء يعني غير
 إذا لم يكن ليس داخل في عبارته حتى يستقنه ومقتضى قوله الاستسقاء هو الطول في الاستسقاء أو الطول في الاستسقاء
 مما عليه السوء فيرى أن يكون طولا كاللسان في غير الله أما حتى يقتضي أن يكون عرضا أنه على كراهة الطول في الاستسقاء
 بالخوف من إدمان الله (قوله الأتي اللسان) ويصحب أن غير السوء على سقفه يطفق على كراهية إضراره انتهى شطيب
 (قلت) وفيه أن يحصل استسقاء في كراهية إضراره سيما الاستسقاء ثم بعد الاستسقاء وبعد الاستسقاء الحنفية
 (قوله بالبرد) كجملته اسم آلة (قوله لا التبرأ) أي ولا نه قد يغشى إلى كسرهما (قوله كأذ ذله ضار) كذا جاءت الهمزة (قوله
 ومن شد) زاد جمل وضعه كما إذا أراد الاستسقاء به ثلثا وقد صل بقصود ج (قوله) وبذلك يبلغ الريق) وأما سكرته
 التبرأ يحصل في أول العبادة ويغسل ذلك وان لم يكن السوء جديد وعبارته في الشارح المراد بول السوء الاجتماع

في فيه من زينه عند ابتداء السؤال اه (قوله اول الاستدراك) انظر ما المراد بالوجه ولعله الرزاق يأتي بعد ان كان تاركاه (قوله)
 فلا يكتفي النقص) خلافا لما قد يفرق بين عدم اجزاء النقص وجزء النقص كالتأنيث السبعة المبرمعة ان الاول منها محرم
 والتاخير محرم وبان استعمال النقص منافق لهديث على ما ذكره المشرح بخلاف غيره فان لم يفرق او الكراهية فيه لا مخرج
 لا ينافي بمقتضى السؤال وعلى ما ذكره من اجزاء النقص يمنع منافاته للمحدث بان المراد بالظهور فيه الظهور لا ظهوره وكتب
 اضافته فلا يكتفي النقص اى ابتداء ما لو استعمل النقص فثبتت فلا يحرم استعماله (قوله مطهرة) مطهرة شيخ الاسلام
 كافر بالذبح والكسر وانظر ما وجه كونهما اسم الله اسم آلة وانقص الكسر وقدر وجه النقص بانه مصدر مسمى اى السؤال
 مطهرة فقدم ثم يأتي في حج ربه مطهرة اى بكسر الميم وقصها مصدر مسمى معنى اسم الفاعل من التطهر واسم الالة انتهى
 (قوله لازالة تغير) وبه الكراهة اذا استلزام لازالة نجاسة احتاج لسؤال في زوالها كالسوسة النجسة انتهى ثم وقضت
 التعليل بان البدل لا يشترطه لافرق (قوله في هو الاستمرار) بالمتأخر (قوله واولا الازالة) حال حج للاصابع مانيه
 من طيب طم وريح ومثيرة لطيفة تنقي ما بين الاصابع فاعلم انه مقدم ١٢٧ بشارتقاسمه على ما بعد (قوله فالتعليل)
 قال شيخنا لا تحسوا انما ذلك

ظاهر فلا يكتفي النقص فيما يظهر اقوله صلى الله عليه وسلم السؤال مطهرة ثم وهذا
 منجبه له وحين ان يكون منجبه وان كان لازالة تغير لان البدل لا يشترطه ويفرق بينه
 وبين ما مر في قوله والاستمرار وخرج مما ذكره المخصص بقوله الفاسول وان أتى الاستبان
 واذا قال لا تلح الا تسمى سوا كالمضاهة بالفاسول نفسه واولا الازالة فالتعليل ذو
 الريح الطيب قال الباس المسدى بالمغصاة الورد فيغيره كالريق قاله ودوسن السؤال
 بالزيتون لانه من غير متبادر ووردي سوا كى وسوال الاثنياس قبي وسيفتقظ
 كونه بعد الغسل ولا يكون سوا غيره ماذة ويحرم ماذة ان يغير مضاه (الاصبه)
 ولو خشنة فلا تكتفى (في الاصبع) لانها يبرز منه فلاقسن ان تكون سوا كلوا لثاني
 واختاره المصنف في المجموع اجزاؤها بالخشنة اما اصبع غيره المصنف لثلاثة
 فخير في خان كانت منقصة ولو شدة فالوجه عدم اجزائها وان قلنا بظهورها كالاستنباه
 بجميع الازالة كما يحسنه البدن من شدة فقد قال الامام والاستدراك عندى في صبي
 الاستدراك انتهى وان جرى بعض المتأخرين على اجزائها وتبته في الدقائق على زيادة
 المستثنى والمستثنى منه على المحرم (وبسن الصلاة) ولو تعلقا او سلم من كل
 ركن كعتن او كان خافدا الطهورين او كان متبعا ما وصل على نازلة ولصحة تلاوة

المسئ اى من كل نوع (قوله ما الورد) اى في سقى غير الحرم (قوله فيغير) ظاهره استواء التعليل بقوله الورد من الريق
 وهو دقيقي ان يستق منها ما يدى بالماء واحة طيبة كماء الزهر فيكون ماء الورد وقد تنوع عبارته أيضا بان الربط
 والباس المسمى بندا أصلا في مرتبة واحدة لكن عبارة حج وبنظر أن الباس المسدى بغير الماء أو من الربط لانه ما يخ
 في الازالة (قوله قالوا) يتأمل المراد بالموعدا فانه كان المراد به العود والمعدود فقد دخل في ذى الربط الطيب بان كان
 المراد به غيره فيسند فاهل المراد بالعود او احد الصدان من غير ما ذكر كالحطب وغيره هذا ويمكن حمل العود على الربط من اى
 نوع (قوله ولا يكون) والمغصاة قال حج لكنه خلاف الاولى لا قبل كالمغصاة عائنة اه اى فذكرت سنة (قوله اصبع غيره
 التعليل الخ) اى اذا كان صاحبها حيا اخذ ما بعده (قوله ولو شدة) استدعاية لادعى من ذهب الى الاكتفاء بما سمعه
 المنقصة كما يرى عليه الشيخ في شرح منجبه اى والمقصود من غيره كما يرى عليه حج (قوله بعض المتأخرين) منهم شيخ الاسلام
 في منجبه (قوله الالة) تنق والمستثنى منه المستثنى هو قوله الا اصبعه المستثنى منه هو قول القائل بكل خشن (قوله ولصحة تلاوة)

لو يكون محله بعد فراغ القراءة السابقة قبل الهوى للصعود حج ويثله القارئ بعد فراغ الآية وكذا السامع كما هو
 ظاهره اذا لا يدخل وقتها في حقه ايضا الا به فمن طال بقائه عليه استعمله في له لرجاء الاقل انتهى حج (القول) بان قلب حصة
 قوله وكذا السامع ان لو استأنف قبل فراغ القارئ الآية لا تحصل له السنة بل قد يتحقق الحصة لتمامه بعد ان يقبل دخول
 وقتها في غير مشروعة قلت يمكن الجواب بما لا يوجب الا بعد فراغ القارئ وهو لا يتأني ان الفضل في حق السامع التيقن
 للصعود عقب القارئ بفضل ما هو وسيله لقبول الفراغ من القراءات وتظهيره الوضوء للالتحاق بدخول وقتها فان الاقل قبل قبل
 دخول الوقت ليس لها العباد عقب دخول وقتها لا يقال بشكل على اخذ الآية والى قبل الوقت سورة الاذان قبله لا يتحققه بعبادة
 قاسدة لا تقبل الاذان شرع ولا اعلام بدخول الوقت فحقه قبله يتأخر عن بل منه قبله بوقوعه في غير خلاف السؤال
 فانه شرع لشيء يفعل بعد ذلك يكون على الحالة الكاملة وهو حاصل بعده قبل دخول وقتها ثم يمس على حج استكمل ذلك
 ويجب عنه (قوله وان استأنف للقراءة) هذا محله اذا كان خارج الصلاة فان كان فيها او بعد الصلاة لا يتطلب منه الاستأنف
 لاستصحاب السؤال الاول في الصلاة وادائها ولو فرغ من الصعود واداء القارئ ذلك على أنه لم يتعد للقراءة بعد الصعود
 أو لاقته ترددوا الاصح الثاني وعليه لا يستأنف ١٢٨ للقراءة كما نقل عن شرح العباب لم يجز غير ان ما أطلقه من عدم استحباب

التمرد على بأن وجهه عدم
 طول القبل للصعود وقال س
 على منسحب يؤخذ منه انه لو طال
 صعدوا استحب التمرد وقامه
 ان يكون هنا كذلك وقد فرغ
 وقد يتوقف قوله السابقين
 ذلك على ان المخرج لم يزل التردد
 فمالم يرد للالتفات في صلاته ثم اراد
 القارئ بعده وتقدم ان ذلك
 السور وليس فيها سواك (قوله أو
 شكر) لو يكون وقتها بعد وجود
 سبب الصعود (قوله والمحدث
 فيقبل صلاة الجماعة) اي بالاسواق
 قوله بين اثنين المذكور) هو قوله
 ان الله عليه وسلم ركعتين سواك المخرج (قوله ثم تداركه) اي في الصلاة (قوله الاترى) اي تعلق (قوله فاقول المخرج) فانه التعداد
 الخطيب (قوله وتقرأ القم) قدر شغل القم وجعله لا يجب قبله كالوجه الثاني الذي في جهة التقاطع ليس بعيدا انتهى على من جهة
 ويشله في حج وعمرته وهل يطلب السواك ثم في المأى الوجه الثاني ويتأكد تنفيذا لصلاته في نظر المطلب غير بعد (قوله
 بقرأة قرآن) كالجملة أو الواضحة ودخول مسجد ولو تأخر أو تمزول ولو لم يقرأ ثم يحتمل تصديق بقرائنه في وقتها وبين المذهب
 بان ملائكة افضل قروعا كما روى بكرة واحدة دخوله في المأى كل ركعة بخلاف غيره ويختلف التسوية والاول اقرب اجمع
 وعليه فيستحب السواك قبل التيمم في الوضوء لاجل التسمية بعد غسل الكف لا بل الوضوء فانه لو نذر السواك هل
 يجعل على ما هو المأى في نفسه من ذلك الاستئذان وما حوله المأى في اللسان وسقف الحلق فيخرج من عهد التذرع باهر او على
 اللسان وسقف الحلق فتطيقه نظر الاقرب الاول انه المراد في قوله اذا استكتم فاستكتموا كذا في قوله تعالى فيهم المأى في اللسان
 استعمال عود وقصوه في الاستئذان وما حوله (قوله او لم يشرع) اي ما يتعلق بالشرع عند دخول الآلات وبه صريح (قوله الا لسانه
 في الزوال) خرج به في المأى فلا يكرهه بل لان الصوم انقطع بالزوال وتقل عن فتاوى الشارح ما يوافقه (قوله بعد الزوال)

التمرد على بأن وجهه عدم
 طول القبل للصعود وقال س
 على منسحب يؤخذ منه انه لو طال
 صعدوا استحب التمرد وقامه
 ان يكون هنا كذلك وقد فرغ
 وقد يتوقف قوله السابقين
 ذلك على ان المخرج لم يزل التردد
 فمالم يرد للالتفات في صلاته ثم اراد
 القارئ بعده وتقدم ان ذلك
 السور وليس فيها سواك (قوله أو
 شكر) لو يكون وقتها بعد وجود
 سبب الصعود (قوله والمحدث
 فيقبل صلاة الجماعة) اي بالاسواق
 قوله بين اثنين المذكور) هو قوله

والحق به الاستوى المسك للفرقة الثانية انتهى ثم على ابي شعاع وبعبارة الطبيب على التفسير يخرج بالصائم المسك كمن
 نسي ثوبا الصوم فانه ليس بصائم حقيقة فلا يكره السؤال انتهى لكنه في شرح الفاية القصير على قول من عارض الاستوى
 فلهذا جرح قوله والخلاف بينهم الخلق قال في حق في لغة شاذة انتهى وقال السوطي في قوت الفتوى شرح جامع الترمذي
 بعضهم انما لا يفرق هذا هو المعروف في كتب الفقه والحديث وليس صاحب الحكم والصالح غيره وقال القاضى وكثير من الشيوخ
 يروونه بقصها قال الخطيب وهو خطأ القول ويمكن الجواب بان يكون من حيث الزيادة فلا ينافى انما لا يفرق شاذة قوله اعطيت
 انتهى في شهر رمضان حسنا اما الاولى فاذا كان اول ليلة من رمضان فطر الله المسلمين ومن فطر الله المسلمين فطر الله عباده
 فان خلاف افواههم حين يموتون اطيب عند الله من ربح المسك واما الثالثة فان الملاكة يستغفرون لهم في كل يوم وليلة
 واما الاربعة فان الله بامر جنته فيقول لها احصى دوزيى لعبادى أو شئت ١٢٩ ان يسترهم وان تعب الدنيا

الحداد كرامتى وأما الخامسة
 فاذا كان آخر ليلة فطرهم جميعا
 فقال رجل اه لي ليلة القدر قال
 لا امرؤ الى الصائم بعلون فاذا
 فرغوا من اعمالهم ونوا لجورهم
 رواء الحسن بن سعد في حسنة
 وغيره (قوة افواههم) فهوهم
 انهم لا يصيرون كذلك فهذا
 المقهور بعض الحديث السابق
 سمع مني من هو وصق قول
 الشارح تلخيصنا الخ قوله اطيب
 عند الله ومعنى كونه اطيب
 عند الله تناؤه عليه ورضاه
 وبذلك نرى الخطاى والبغرى
 فلا يتقص يوم القيامة وقاما
 لابن الصلاح وقال الشيخ عز الدين
 ابن عبد السلام بعض تقيده
 يوم القيامة ذلك قد رواه مسلم

التعذر قراة (ولا يكره) بصل الاقسام بعد الزوال وان كان تعدل لتفسير المصنف
 لخلافهم الصائم اطيب عند الله من ربح المسك والخلاف في بعض النسخ تفسيره بامعة القم
 والمراد خلاف بعد الزوال فطير أعطيت أمي في رمضان تسامح حال واما الثانية فلتهم
 يموتون وخلاف افواههم اطيب عند الله من ربح المسك والمساء بعد الزوال فخصنا
 عموم الاول الى على الطبيب فطيرهم وهذا ولانهم اخرجوا مشهودا بالطبعية كرم
 ازاله كدم الشهيد وانما يصح ما حوت اذا قدم الشهيد لما رفته في الصائم بما ذكره
 وغيره مما لا يخفى عليه ان التمسك ان لا نقول استناده للتوى في مجموعه تبعها لاجل انما
 لا يكره بخلاف قدم الشهيد فانه يصار فيه في نفسه شي لان المسك تصرف في نفسه
 وانما قدم الشهيد تصرف في حق الغير ولما ذكره في نفسه فقدم الشهيد ان يولد مكلف
 صامعا بعد الزوال فغير اذنه ولا شك كما قاله في الخادم في غيره واختص الكراهية
 بعد الزوال لان التغير بالصوم انما يظهر حينئذ بخلافه قبله فيصالح على قوم أو كل
 في الجبل أو نحو هذا ويؤسف ذلك انه لو اصل واصبح صائما كره قبل الزوال كما قاله
 الجلي وتبعه الاذوى والركنى وجزءه القزى كصاحب الانوار وهو المحققون ظاهر
 كلامهم انه لا كراهة قبل الزوال بل لم يتصور الكلية وهو الاذوى ووجه بان من
 شأن الكراهة قبل الزوال انه يصل على التغيرين الطعام بخلافه بعد ما ناطر بالخلقة من غير
 فطرا في الافراد كالشفقة في السرور وعلم من اطلاق المحسنة لا يستاك بعد الزوال
 لصلاة أو نحوها او فطير بعد ذلك لزم ان لا خلاف طالبا اذا لا بد من محسنة دال وان

١٧
 لو واصل) ايدان لم يتطام مطرا (قوله كالشفقة في السر) هذا برده عليه ما مر من كراهته لما وصل قبل الزوال مع وجود
 الثقة الآن يقال انما يكون منقطع منقطع وجوب ما يصل عليه في الجفة وتقيته انما لا يقطع المرواة بما لا يصل عليه التقير
 وجهه كابتلاعه بقمه يظهر وعلى ثقته كراهة الاستاك بعد التغير لانها ما هي مظنة للتغير وقسنة كلام في خلافه
 حيث قال ولو غرض التغير من الصوم قبل الزوال بان لم يتطام مطرا ايضا عنه فتقول لا كمن أول النهار وتقبل بالهدس
 عن شرح العباب للشارح ما رواه في حاله حج قتلان والدونص ما نقل في حديثه ان عمر من الكلام فيما يحفل تفسيره
 انما فطر بما لا يحفل ان يصل عليه التغير كصوم سمعة أو جلع حكيم كالو اصل انا هذا الشارح في شرح العباب وقال
 ان والله أتقى

(أقوله ثم انقلب بعدة) أي الزوال (أقوله يظهر الله) أي كشفه (أقوله ويصير الشفقة) أي يكون البعد (قوله ويسهل التفرغ)
 يعني عدم المناسبات لا فرق في استعماله بين وقت التفرغ وغيره. ولما منع من قبله الزمان هذه فهو مستعمل فيه
 ولا ينافي قول شرح البهيبة وإنما عند الاختصار لم يذكر علمه سبحانه في الصبي وقال أنه يسلم خروج الروح بجواز
 ان استعماله في ذلك الوقت لا يقع في تسلم خروج الروح منه قبل الاستعداد (أقوله ويذكر الشهادات) هـ (قائمه) هـ لواجب
 في التضمن شيئان أحدهما ذكر الشهادة والأخرى نفسها كالسؤال وكل الشئ مثلاً غلب الأولى وللمانة
 فيه نظر ونقل بالدرس عن المناوي غلب الأولى فصفا قلن فلما رجع (قوله خلا بعض التأخير) منهم الذي كان يرجع
 في شرح الباب (قوله زاد الزمالي) أي في بداية الهداية (قوله) ولومن أشامورة (يخبر ذلك ما لوقر بعد الفاصلة في الصلوات
 الثمانية وهو ظاهر والمراد
 ١٣٠
 اقتداء به في بيان السجدة

فلم ان تغربه بعده فصوروا استلاما لانه كما نطق به الواو فوجه الله تعالى ولو اكل الصائم
ناسا بعد الزوال او مكرها او بغير امانا له اخلافا واول ما منع ظهور وقتنا عدم
ظفوه وهو الاصم فحصل بحكمه السواك ثم لا زالوا حتى قال الارض اني اغتسل
واظلموا بينهم التعميم والاياب السواك على من تقبسه بمسومه اذا اوجب ازالها
بسر او غشوه ومن قوائم السواك انه يظهر التقدير برضي الرب ويطلب التكملة
ويبيض الانسان ويشد الله ويسوي الظهور وعلى الشب ويضاف الابر ويذكر
الفتنة ويمنى الخلق ويسهل الفزع ويذكر كراكه فادع الخمرات (ومن سئل عن التسبحة
اوله) اي الوضوء لم يوجبوا محضوب كتابه كلامهم خلافا لبعض المتأخرين لا في رتبة
والصبيان ان يقرأ قوله على الله عليه وسلم وتواضع اعدا فائقين ذلك وانها باسم
اقدوا كمالها باسم الله الرحمن الرحيم ثم الخلق على الاسلام ونعمته الجدة الذي جعل
الماء طهورا فاذا الفزع اوجب اعدوا الشاي من هوان الشاي ومن اعدوا طيب ان يحضرون
ويؤمن التحوذ عليها وتسن لكل امرئ ان يبال عبادة او غيرها فكل وجوب فلا فائدة
ولمن اتمسوا بوجع وذبح وخر ومن يزل لا سلا تواليه في طهر وتكره وتكره
المكره ويظهر كماله الاذرى شرعها لهم (فان تولد) التسبحة عدد الوضوء والاقوال وتكره
طعام او شراب كذلك (فان اثناءه) باقى ما بدأ كماله فقول باسم الله اوله وآخره

الشخص فلا يكروا الاصله من روح الخارج وقال ايضا فصل بالاتباع لمن كل من الزوجين فيها واقام
يظهر انتهى قلت ووجهه بان المقصود من دفع الشيطان وهو حامل شعبة ونقل عن الشارح عدم الاكتفاء بما
من المرأة وانما يكفي من الزوج لانه القائل انتهى وقيل موقوفة (قوله فروع الحريم) اي اذاته كانا غائبين انفرق
الباحات التي لا شرف فيها كقتل متاع من سكان الحي آخر وقضية ما ذكرناه من احاطة به ليس سواما ولا مكروها ولا اذا
بال (قوله تدارك ما فات) قال الهلي ويستحب ان ينوي الوضوء اوله ليأتى على شتمه المتقدم على غسل الوجه اه
قال سم على حج قوله شام على الخ فتبين حصول السنة من غير ثواب اه لكن مرص ابن عبد السلام في مختصر
الكفاية بانه لا فصل للسنة ايضا اه (أقول) وهو ظاهر لان هذا الفعل يقع عن العبادته وهو ما تجرد عنه بحيث
لم يقترن بالنية خصر الى العبادة فلا يكون عبادة (قوله انه) اي الاول خلق فلولا قوله انه لو سخطت السنة
ومصاره على الخ وانما آخره فيؤخذ من مجموع ما ان لا كاف في حصول السنة ومراعاة الاول ما عاين الا آخر
فدخل الخط

(قوله بعد فراغ وضوئه) بالظن ومراقبته أي الوضوء محل هو غسل الرجلين أو ألقاها الذي بعده أهـ في أثناء كلام قلت الأقرب الثاني لأن القصور بعد الركعة على جميع فعله ومنه الذكر وانظر لوعز على أن يأتي بالشهد وبإل الفصل بين الفراغ وبين التشهد فهل بين الأيمان بالعبادة حيث تنقذه قتلوا الأقرب أيضا أنه لا يسن له فراغ من الضلوع بهنجل أن يأتي بها باليد بغير زمن بعده معرضا من التشهد (قوله فانه يأتي بها بعده) يعني أن يمسك إذا قصر الفصل بحيث شرب إليه عرفا (قوله فانه لا يفتقر طهرها) قاله الحلي فإن نعت طهرها لم يذكره غسما ولا يوجب الفصل قبله كاذكره في قصص التشهد أهـ قلت فلو كان مساجا وتذيقا بل ينبغي أن يغسلها خارج الأناء لا يصير الممسحة لا يغسلها فيه باعتبار أن المستعمل في غسل الطهارة غير ظهوره قل المراد أنه لا يكره غسما خوف التماسه وإن كره غسما لتأديته ١٣١ لاستعمال الماء الذي يريد الوضوء منه

(قوله بأن تردد فيه) أي ولو لم يتيقن الطهارة السابقة (قوله) تلزم إذا استيقظ الخ قال المناوي على الجميع قال النووي في بيانه عن محمد بن الفضل المتبع في شرحه سلم أن بعض المتبعة لما سمع هذا الحديث قال بهجاء أنا أدري أين يأتي يدي باقية في القرائن فاصبر وقد أدخل فيه في دبره الذراع قال ابن طاهر فليقل أمروا الاستغفار بالسبح ومواضع التوقف فلا يضر ع اليه شوم له وقال النووي أيضا ومن هذا المعنى ما ورد في زمنا وواتر أن الأختبار به وثبت عند القضاة أن لا يبرق شيلا يصري فيستحي ويستن وسقاة كان سي الاستعداد في أهل المنبر وأياه

وأفهم كلامه أنه لا يأتي بعد فراغ وضوئه وهو كذلك بخلاف الكل فإنه يأتي بها بعده كما أفاده الشيخ وجه الله لتقايأ الشيطان ما أكله وهل هو حقة أو لا يحتل وهل كونه حقيقة لا يلزم أن يكون داخل الأثناء فيوضو وعومته (ومن سقته غسل كعبه) إلى حكومته جميع السجدة كما مر قبل المصنعة وإن يتيقن طهارته بما أوثره من أناء بالسب (فان لا يفتقر طهرها) بأن تردد فيه كره غسما في الأثناء الذي فيه مائع وإن كثر أمرا كروطيه وأما قيل (قبل غسلها) فلا تلزم إذا استيقظ أحد كمن يوم فلا يضر يده في الأثناء يغسلها ثلاثا لا يدرى أين يأتي يده واد الشيطان والأمر بذلك إنما هو لأجل وهم التماسه لا لهم كانوا أصحابا أعمالا يستحبون بالظاهر وإذا ناموا جات أيهم فرما وقت على عمل الصلوة فإذا صادفها قيل نجحت فهذا عمل الحديث لا يجرد التوهم كما ذكره المصنف في شرح مسلم ويعلم منه أن من لم يتم واحتل نجاسة فيه فهو في معنى التام وهو ما أخذ من كلامه وعلم مما عثرنا أنه لو يتيقن نجاسة يديه كان الحكم بخلاف ذلك فيكون حراما وإن قلنا بركاعة تنصب الماء القليل لم نجس يديه من التوضي بالصلاة وهو حرام والفصل الذي كونه في المطالبة أول الوضوء فمراه أمر بفعلها خارج الأثناء عند الشك ولا تزول الكراة إلا بالثلاث وإن حصل يقين الطهر واحدة لأن الشارع إذا عاها كفاية في تأملي عن المصنعة ما سمعها لم يحتل عدم الكراة عنه يقين طهرها إذا كان مستعدا للثلاث غسلها ثلاثا ولو كان غسلا فمما عني عن نجاسة يديه أو مشكوكا مرة أو مرتين كره غسما قبل أكمال الثلاث كما يشهد الأدعي ولو كان الشك في نجاسة مظنة فالظاهر كراهة بعض المتأخرين عدم زوال

ويقدمه ما عني عند شيخ صالح ومعه مسواك فقال له مسهرتا أحطك شيطانك هذا المسواك فأخذه وأدخله فودعها في رقبته استخفافا له في سنة ثم ولد ذلك الرجل الذي استدخل المسواك بر وأقرب الشبهة المصنعة فقلت ثم أت الرجل حالا أو يوضو أهـ بحرفه قال في المصباح الجبر والكسر ولذا الكلب والسباع والقرى والنائم لفة قال ابن الكيت والكسر أنصع وقال في الباع الجبر والصغير من كل شيء (قوله يات) أي تحوت (قوله في المطالبة أقول الوضوء) فثبت أنه لا يستحب زيادة فعل الثلاث بل هي حكاية التماسه المشكوكا وسنة الوضوء وقيل ما يأتي في الفصل عن الزايف من أنه لا يكتفى بالحدث والغسل غسلة واحدة أنه يجب هناك ثلاث غسلات وان كثره ثلاثة في أصل السنة المهم الآن يقال الاكتفاء بالثلاث ضمان حيث الطهارة لأن حيث كراهة القصر قبل الطهارة ثلاثا (قوله كرهه) محسما بمقتد

[illegible]

الكرهه الاضل النسيجا احدا يتراب والحديث وكلام الاصحاب خرج خرج
العالم بان كان الاناء كبيرا وقد روي السيموني بعد ما يفرق منه استمان غيره
واخذ منه طرف فربط فيه ووضعه وخرج الاناء الذي فيه كبرفلا كراهة في (ون
سنه) (المختصة) بعد هذا الاستنطاق الانواع في بيعها ما يصل اقلها ما يصل
الله الى الضم والحق وان يرد في القم ولا يصح ولا جني في الانف ولا يتره واكلهما
بان يبيع به غيره او يبيع به غيره وعلم محقق في كلامنا القريب بهما مستحق
لاستبصا واشار الى ذلك بقوله في الاصع في آخره فلو قدمه ونرا كان استثنى قبل
المختصة من جيلادها فما كان على فعله قبل الاصع في آخره خلافا لما في المجموع
انما تقدمتها كانا فاداه الزم منه اقتضاها لقوله في السلة الثالثة عشر من
الاركان في السن فخصبتهما واقعه ولا ولا كره في قوله بعد في بعض ذلك
بالاوتوه في أمي بعدا الاقتصاف وقائمة تقديم المختصة والاستباق معرفة واصاف الماء
من طعم وريح ولون بالنظر تقيرا ولا وقدم القم ان اشرف من الانف لكنه محلا

على غسل الكبائر بحسب
الكفاية الأصح أنه غيبته
وقدم الاستنقاء على المحبة
وأما في جملة ما عاب الترتيب
فإنه لا اعتداجا لجميع فأذا
عكس حسب قدمه على محبة
وفات ما أخره، فتملك غيبته
كلام المصنف في شرط الاعتدال
بالتواتر وأنه إذا قلناه لنا وأما
إذا أتى بمسألة وهو القياس
على أن الوصل سامعا وبقية
في كلامه أن هذا خطأ

المغضية لوقوعها في محله دون الاستباق لوقوع عقيل بعده وهذا نظرية متقدم من أنه لو غلب أربعة أعضائه لقرآن
عاجب الوجه عدم وجود غيره لا يقال إعماله يصل غير الوجه لوجوب الترتيب وهو هنا غير واجب لا نقول هو وإن لم يكن
واجبا لكنه متحقق لاستصحاب فقد تأسسه الواجب وإعماله ما ذكره المأثور من القول قدم مؤثرا حسب ما بدأ به في فصل
أنها يحصلان فيما أوتى بما جعله لا يتقدم لحيثان التأخر عن غيره عليه (وقد فصبصم الخ) في استفادته من النظر
لأن مجرد عدم وجوب الترتيب بين السبق لا يقتضي حسيان التقديم وإعماله المأثور بل كما يصدق قبله بصدق ما قاله التأخر
وطلب فعلها كما لو سبق فعل المأثور وقاس إعماله التقديم على التأخر لا يلزم منه أن المأثور لا يتقدم على غيره
يتقدم منه وزعمه لأن التصديع لا افتتاح يقع الانتاج ولا يتقدم عليه وبالجملة التأخر لا يتقدم على غيره
إله والقصد هنا التأخر تلبس القرائن وقد وجدنا فاعنده لوقوعه في عمله (وقد تقدم الله) كالمأثور الخادم والاستباق
أفضل لأن تأخره يقول المغضية والاستباق واجب ما ينال أن أقواله على الله عليه وهو محمول على الوجوب وإعماله على
التب والمغضية قلته من فعله والاستباق شتم من قوله أو ذواته أو كذا قلته في آية ١٥

(قوله) (الكرهية) (لما حل قوام البدن) (كلا وضوء الروح) (و كرا وضوءه) (هـ) (ج) (قوله) (وقيل) (بمنع الضم) (الخ) (وقيل) (في قوله) (تعدا) (الزمان) (بأن) (فما) (تقابل) (في) (شدة) (الوجع) (أعيا) (من) (كأن) (أصلي) (فخص) (استشعر) (في) (كلمته) (أو) (كان) (أصديها) (أصليا) (فخص) (فيه) (إلى) (أخرها) (سابق) (قوله) (ثم) (يستثنى) (أن) (أعاد) (التعبير) (بأن) (هو) (الوضوء) (و) (استدعى) (استشعر) (بأن) (هو) (و) (كذلك) (لا) (يكون) (أصليا) (بالضبط) (على) (هذا) (و) (وجه) (أن) (التقابل) (بالضبط) (خاص) (بما) (حاط) (على) (الوجع) (البدني) (في) (أن) (لا) (يقتضى) (لفظ) (الاستشعر) (كأن) (الظاهر) (مما) (قوله) (ولكن) (بغيره) (ج) (سكا) (لهذا) (القول) (لشدها) (ومقابل) (إلى) (الأصغر) (ثلاث) (لأن) (كل) (منوال) (أو) (مترقة) (هـ) (و) (شكل) (عليها) (لقد) (قدم) (في) (وجه) (أشبهه) (للفرد) (من) (قوله) (سوى) (لا) (يقتضى) (عن) (عنوان) (الأبد) (كأن) (طهر) (الأن) (يقال) (و) (أدلت) (للمترقة) (كأن) (في) (أدلت) (للمترقة) (تدعى) (كأن) (هـ) (تقتل) (ثاني) (الأبد) (كأن) (الأول) (لكن) (بغيره) (قوله) (لأن) (إلى) (القطب) (من) (صورة) (قوله) (في) (تكرار) (الخ) (وقيل) (أن) (يلحق) (في) (المسألة) (تكرار) (الخ) (قوله) (الأن) (يقول) (الخ) (إلى) (أن) (ما) (يجب) (عليه) (بالاستشعر) (عليه) (فأوردته) (١٣٣) (المافي) (هذا) (الحال) (إلى) (في) (هذا) (المرور)

ولكن مأزوبه (قوله يكون
الح) احوال اولئك الذين
فاشأوا الى انه اذا قيل يتصل
الجميع اشتقاق الاول وكان
يتنى المصدق كان يقول
ثم الاسع ثلاث غرف الح كامل
ف يتصل الفصل قول المصنف
ثلاث غرف فاصرة المصباح
الغرفة بالضم المالحفوف
اليسوا بالهمز غراف غسل برمة
برام او الغرفة بالغز الموقوف
اسفر قاصم بابي ضرب واعترقه
وقا القاصوس ما وافقه
عليه فكان القاص اذا يقول
اسفر غراف (قوله) كيفية
اي الجميع بغيره فواحدة
لولا احد حسا يتبع منها

للفرق والادراك والكرم متعقبة والاعظان فضلها افضل من جميعها والمواد طلبة من
 مسرف عن ايمن جده قال دخلت بين على النبي صلى الله عليه وسلم فرأته فصل بين
 المفضلة والاستثاق (ثم الاستيع) في هذا الفصل وقيل (بعض بفرقة ثلاثا) يستثنى
 بآخر ثلاثا فلا يقتل الى عضو الاعداء كمال ما قبله وقيل (بعض بفرقة ثلاثا) يستثنى
 بثلاث وهو اضيقها اولها (و) والفرق ما عاينها (الصائم) لقوله تعالى (اقصعه) ولم يسم
 الوضوء حثلى بين الاصابع والفرق في الاستثاق الا ان تكون صائحا وطيبا واوصافا ثابتة
 في الحقيقة والاستثاق ما لم تكن صائحا والمبالغة فيما بين الينغ المالح الى اقصى الحد
 ووجهي الانسان والمثاق في الاستثاق ان يصعد الماء بالنسبة الى الخيشوم وما الصائم
 فلا ينسب في المبالغة في تركه كجلى الجموع غلوف الاقطار الا ان يفضل منه من ناحية وانما
 لم يصرم لكونها مطلوبة في الوضوء بخلاف غير الصائم المحركة لشهوة لا لاعتنا بكمه
 الطابق لحقه ووجع الماص هذا لا يمكنه والى اذا خرج ولان القلب غرض طلبة بل داعية لما
 يضاد الصوم من الاتزال بخلاف المبالغة ويؤمن ذلك حصة المبالغة في صائم فرض
 غلب على قلبه سبق المالح جوفه ان فعلها وهو ظاهر (قلت الاظهر فضل الجمع) بين
 المفضلة والاستثاق ويكون (ثلاث غرف) ببعض من كل ثم يستثنى (والله اعلم) لارادة
 التصريح به وقيل يصحح فيها بفرقة واحد فوق كفيقتل وجها ان أحدهما بعض
 منها ولا ثلاثا ثم يستثنى كذلك والثاني ينضغ منها ثم يستثنى منها ثم فعلها
 كذلك فليسوا لنا واستصغره في الشرح الصغير (و) من صفته (تطيل النفس والامر)

كذلك وحده في الحقيقة فصل لانه لم ينقل لظهور الثاني الابداء القراغ من الاول ونسبهما وصلا باعتبار اعداد القرينة (قوله احسنه) أي لم يضر أن الكيفية الاولى في الحقيقة فصل (قوله تثليث الفاعل والمفعول) بما جاء في ج وطره حصول التثليث حصول الواجب أولا ثم قال ولو اقتصر على مسعر بعض رأيه وثمته حلفه في التثليث فلهذا التثليث في قوله وفيه وقوله لا يجب تعدد قبل غام الضومقروض في ضوبيها استبعادا بالظهور ويفرق بينه وبين حسان القراغ التثليث قبل القرض بأن هذا فصل على آخره فلهذا في ظاهره تفادى على سبق غيره في ذلك التكرار قبل الاول ثم قرئ في ج وسرود الاول في الاصل التكرار الاحتذاء اهـ وقوله حصول الواجب اقوالا عليه فلو فصل التثليث الاين ثلاثا ثم لا يسررك ذلك في فصل التثليث وقد اوضح الكتاب ثلاثا ثم الساعده يصح في ذلك قولهم مفروض في ضوبيها الخ (فرع) هـ لو كان اذا قلنا انك ما يجب وبسبب تعدد قوليت فهم لا يسيد لانه انقله في غرض التثليث اهـ سمى على وجهه بقلعة حركة الابداء لانه لا يقرض واحدا لانه =

على ما يتم بغير تمام مطلق كما يصح به قوله إلا في التيم بعد قول المصنف ولو وجب له ما كان التيم بغيره لم يرض كغيره
 وتظهر فيه فلا يخفى أيضاً وكذا لا يعترض في الإظهار لأنه لا ينافي ما لا يمتنع لكنه انما في الشيء الأخير (خرج) وهل يس
 ثلثه التيم أيضاً ولا لأن التيم ثانياً قطع الأولى فلا ينافي التثنية بغير رسم على منسج خلقه وقضية قول الهمزة وثالث الكل
 يشتمل على اختلاف بين اثنين يقتضي طلبه فيكون ما بعد الأولى هو كذا لها ويشترط منه وبين تكرار التيم في الصلاة حيث قالوا
 يخرج بالاشفاق ويدخل بالارتياح به بعد فعل التيم في الموضوع مرة أخرى فيلزم فرق التيم في الموضوع ما يطلها كغيره فيلزم بعد فعل
 ذلك في الصلاة قولين يتقاربان هو ما رواه (قوله المحرم) أي على غير ما رواه في قوله ويؤتى بالهمزة من مقام مقدم العين أو مختار
 (قوله لم يأت) يخرج الإهم من العين والكسر مدلولاً على أي داء لم يأت أي ويؤتى مؤقظاً وهذا يستلزم من قوله
 بثلاث الضم لا يخرج ولا يشله قوله وفي مقامه في خمسة أسقاط قوله مؤقظ عين والمطل قوله والأوجب غسلهما أي ولا يأتى ذلك
 إلا بزيادة ما من الرض وضوءه قضيا زالته كاستند في غسل الوضوء لكن في قوله ثلاث إذا ما قضيا كالكل وضوءه
 الأخير زان يفي عنه حيث استعمل الكل المذكور في أولتين ولم يطلب على ذلك أضرا وإزالته (قوله لا التيم) خلافاً ل
 (قوله بخلافه تيميم) فتبين أنه لو كان النقص من موضوع يخرج من التثنية لأنه لا يضاف تيميمه (قوله خرج وقته) أي أي لم يترك
 الصلاة كاملة أهـ (خرج) (قوله ويكره لمن الزيادة على الثلاث) أي في غير المسبل (قوله فصرم الزيادة عليها) أي الثلاث (قوله
 لكونها غير ما دون فيها) يؤخذ من ١٣٤ فصرم هذا كمرعة ما يربطه العادتين أن كثيرا من الناس يدخلون إلى محل

المأمور والمندوب وفيما يستلزمه من تضييل ذلك ومؤقظ عين والمطل لا مانع فيما بيننا من إبطال
 المسألة إلى المحل والأوجب غسلهما وإن ذكر ودعاً لا يتابع في كونه لا في تيميمه ولا في ساق غيره
 لا ينفك كما سأل وهل بثلاث على الجبر والعامة ولا كالطلب لا التيميم في خلافاً لغيره
 ويفرق بينهما وبينه بأنه انما كرهه بخلافه تيميمه ولا كذلكها وفيه وجب الاقتصاد
 على مرة واحدة عند شق وقت الفرض بحيث لو ثلث خرج وقته وأخوف طعن بحيث
 لو أكله لاستوعب الماء وأدركه العطش وهو ذلك ويكره لمن الزيادة على الثلاث
 والنقص عنها بنسبة الموضوع أو لاسحق الماء ولو على النسبة إلا في ما موقوف فصرم
 الزيادة عليها لكونها غير ما دون فيها ولو وضوءاً مرة ثم كذلك ليقص في تيميم التثنية

الطهارة التي يفرغ انفسهم ثم
 يفلون وجوههم وأيديهم من ماء
 الفساق المصدة لقضوه وإزالة
 الغبار ونحوه بالوضوء لإزالة
 صلاة ويبقى أن محل مرمة ذلك
 مالم يضر الصلاة بفعل مثله في زمن
 الوضوء بل لم يقاس على ما قاله
 في هذه المسألة مع المدخل في
 من أنه إذا رت الصلاة في زمن

الوقت باستعمال ما لم يغير الوضوء ولم يصرم استعمالها بما عرفت العاديه وان لم يصر الوقت عليه (قوله غير كما
 ما دون فيها) يؤخذ من هذا حرمة الوضوء في المساجد والاستصحاب من القلة المذكورة لأن الوقت انما يعلقه بالاستقبال
 منه دون غيره ثم يجوز الوضوء والاستصحاب ما لم يرد الفصل لأن ذلك من سنته فتبينه لفظاً بفعل عنه ثم ان ذلك قرينة على ان
 الوقت لم يمنع من مثل ذلك حصول التيميم على الناس جاز (قوله ولو وضوءاً مرة) يخرج فتبينه لو غسل الوجه مرة ثم
 البدين ثم فعل ذلك ثانياً وثالثاً حصلت فضيلة التثنية وقضية قوله إلا في أن الوضوء والدين من ساعدان خلافاً وهو الوجه
 (خرج) لو تدار الوضوء مرة من حين حل سنة فذكره أم لا لأنه مكره وقته نظر قلنا شئنا الشورى لا يشهد أهـ قلت فان أراد
 بعدم العقاد الغاصب بحيث يجوز الاقتصاد على واحدة فتبينه قلنا الثانية مسجدة والمكره وانما هو الاقتصاد على التثنية وان
 أراد بعدم انعقادها لا يجب الاقتصاد عليها فظاهر (قوله لم يفسد الخ) حل مثله ما لو غطس ونوى ورفع الحدث ثم كرر ذلك ثلاثاً
 فتكون الرابع صحيح عدم حصول الفضلة الأولى ويشترط بين الترتيب الحقيقي وغيره في نظر الأقرب الثاني لأن الترتيب الحقيقي
 فاعاد الفصل بعض الأعضاء من بعض يظهر في الحس ولا كسك ذلك التقديري (قوله الثلاث) وسكر هذه الأداة كراعاة
 كذا زيادة على الثلاث وكان عدم مرمة ذلك تابع للطهارة وتيميمها في الجمله فلا يقال إنه عباداً فائدة فصرم أهـ سم على حج
 زاد سم على من يبعث بمثل ما ذكرنا على صرم مع ان الثاني والثالث بعد مقام الوضوء قبل صلاة لأنه قبل حصول التثنية
 وذلك شبهة دافعة فصرم أهـ (أقول) لأجل هذا ذلك لأن الصحيح ان التصديق قبل صلاة متمم ويحفظ كما نرى

(قوله فيكون واحد) لغضنه انه لو وصل اليه العيني مرقة البصري كذلك وأعاد ذلك ثانيا وثالثا على هذا الوجه حسب التثنية
 لانهم معرو واحد كالقوله والاصل لكن قال القادسي في شرح الشماخي ما فيه وهل تعمل سنة التين يا كنه في العيني مرة ثم في
 البصري مرة ثم فعل ذلك ثانيا وثالثا أو لا يحصل الاتي بدم المرات الثلاث في الأولى الظاهر الثاني قد سألني الضمير في الغالبين
 فيا لوضو كليلين فيحصل حصولها الأولى كالمغضنة والاستشاق على بعض الصور المعروفة في الجمع والتفريق اه ثم
 رأيت في سم على حج ما فيه وفي قوله يشرح الرض كالدين اشارة الى ان تثبت الدين لا يتوقف على تثبت احداهما
 قبل الاخرى بل لو تثبتا معاً أي ومرتبا جاز ذلك ثانيا وهذا هو الوجه الذي لا يشترط ترتيب قوله وقيل لا لتدوير في قوله
 الموقوف لهم بكني ظن اطمعنا المعصاة بالنسب وان لم يشكته كما يشكته ١٢٥ في شرح الارشاد اه حج وعمله

كما قاله الشيخ ابو محمد وهو المحدث خلافا لروايات القوادسي ويفرق بينه وبين نظيره في
 المغضنة والاستشاق بان الوجه واليد متباعدان فبني ان يفرغ من أحدهما ثم
 يقبل الى الآخر واما القوله لا تفكضوا واحد (وبأخذ الثالث البقن) وجوبا
 في الواجب وبنا في المندوب كالركن في عدد الكلمات ولا يقال ان الزينة مذكورة وترك
 سنة أسهل من أن يتكلم بدعة لانها لا تكون كذلك الا ان تحقق كونها راسية (د) من
 سنته (مع) كل راسية لانه انهم ما روى في حقه وضوعه ورواها من خلاف من اوجبه
 وكيفية السنة ان يذبح على مقدم رأسه ويلبس حيايته بالآخرى واليهاسه على
 صدقيه ثم يذبحها على مقدم رأسه الى المكان الذي ذبح منه ان كان لم يذبحه
 فتكون حيث ذبحها ويعود مصحوة واحدة لعدم قلها بالذاهاب فان لم يكن في شعره
 يتقلب لمصره أو قصره أو طعمه لم يذبحها فاشكته فان روى تصيب ثلثة لان المصاهر
 مستعملا ولا يتاخمه ما لا انقص في ما تحليل فلو ارفع حذته ثم احدث حال انقصه
 فله ان يرفع الحذته انقصه قبل خروجه لان ماء المسح فانه لا قوة في كونه
 هذا ولهذا الواعدا يحصل الفرق مثلا فان لم يقبض غسله انرى لكونه نافعا
 بالنسبة الى ماء الاغتسال ولو صنع جميع رأسه وقبضه لم يقع عليه الاسم فربما والباقي
 سنة كتنظيره من تقابل الركوع والسجود والقيام بخلاف انواع بصير الزكاة عن
 دون خمسة وعشرين كما اختلف ذلك الواو والوجه الله تعالى ويقر بان ما يمكن تجزئه
 يقع قدر الواجب غير ما يضاف بخلاف ما لا يمكن كعب الزكاة (ثم) بعد الرأس مسح
 (الذي) يظهرها واطماعتها بحد لا يتابع ولا يشك استماع معصا عليه يلمس
 الاذن ويلمس المسح الى في الثانية والثالثة مع ان المستعمل في ذلك ظهوره وان المراد
 الاكمل لاصل السنة فانه يحصل بذلك ما يجزئه السبكي فتاويه ويعلم من انياته بمن

تقبل في الجموع عن القاضي ابي الطيب والمالودي انهما ما لا انقضاء الاجماع على ان الياس الدار حول الاذن ليس
 من الرأس مع غيره مع الاذن أو في ذلك بر اه على من مع (اقول) لا يمتا فله ما بالهاتين من حج من قوله بعد قول
 المستحب بشرنا ساه وان قل حتى الباض المهادي لاعلى الدار حول الاذن كما يشكته في شرح الارشاد الصغير لان ما ذكره
 حج في الباض المهادي لاعلى الدار وهذا في نفس الدار (قوله ثم بعد الرأس) اي معصه كلاً وبعضا وروى في ذلك ما قد رويهم
 القميين ان مسح الاذن مشروط بتقديم مسح كل الرأس وسألت الاثنية اليه في كلامه (قوله صاخبه) هو بالكم مخرق
 الاذن اه محتمل

(قوله ولا يسن مع الرقية) وهي تأتي المختار من أثر أصل المتن وفي شرح الهبة والمتن هو الوصفة بين الراس والجسد
 وفي القاموس الوصفة بالدم الاتصال ولكل ما اتصل بشئ لها فيها وصفة والجسم كسر (قوله أنه بدعة) يعني قوله أما من
 (القول) بضم الفين طوق حديد يصلح حتى الأسر ترضم هذا إلى عقه اه قاموس قلت وكسر هاء المندومة وقوله تعالى
 وزنا على ما قصودهم من ظل (قوله كحل بالمسح) فإن كان من الجفاسة ولو سقوا عنها الحميم والماء في مائة في مضع الشفك لكن
 يساقون من سم على حج تعلقا من ربه لو عشت الجفاسة انقضى المسح عليها حيث كانت معقوها فقول قيامه كذلك هنا
 أو لا يفرق فيه قطر وليس القطر أقرب لأن التكميل على العملة إنما يكون بعد مسح الرأس وهو مسقط للقرص خلاصة
 إلى المسح على العملة المؤدى ١٢٦ فتخصيص بخلاف مسح النصف فان رفع الحائط يتوقف عليه لا يقال يمكن

اشتراط الترتيب بين الرأس والأذن في حصول السنة وهو الأصح ولا يسن مسح الرقية
 بل قال المصنف أنه بدعة قال وأما مسح الرقية أما من القلح فوضوح وأعلم أن
 استحباب مسحها غير مقيد باستحباب مسح جميع الرأس ومن ذهب إلى ذلك مشككا
 بذكرهم ذلك عقب مسح كلها فقد وهم (فإن عسر رفع الحمو) (العمامة) أو لم يرتزها
 كتلعة وشمار (كحل بالمسح عليها) سواء عسر عليه تخبثا لا لأنه على الله عليه وسلم
 مسح رأسه وعلى علمته فالتعبير بالعسر جرى على الثياب وعلم من قوله كحل أنه لا يكفي
 الاقتصاد على العمامة وان سقط مسح الرأس لصحته وهو كذلك ومقتضى إطلاق قسم
 أجزاء المسح عليها وإن كان قصها عرقية ونحوها ويؤيد ما جئنا به من أجزاء المسح
 على الطيلان وإقام كلامه أنه لا يشترط لهذا التكميل لبسها على ظهر وقارفت خلف
 بأنه بدل دولتها كسح بعض الرأس وهو كذلك وافق الفقهاء بأنه يسن للمرأة استحباب
 مسح رأسها ومسح الذنائب المستربة تعبها وألحق شعيرة ذنائب الرجل بذنائبها في ذلك
 لكن يزعم في المجموع عدم استحباب مسح الذنائب وظاهر تعبيرهم بالتكميل أن
 المسح عليها من أثر مسح الرأس ويحتمل غيره وإنه مسح ما عدا مقابل المسوح من
 الرأس ويكون به محصلا لسنة (و) من منته (تخليل) الحمو (السنة الكثة) من كل
 شعر يكتفي بقسب ظاهره ويكون بأصابعه من أسفله لأعلى الله عليه وسلم كان إذا
 رعا غسل لحيته أما الشعر الخفيف أو الكثة التي في حد الوجه من سبب غير الرجل
 وعارضه فيبسط بالمال إلى ظاهره وباطنه وسنانه بتخليل أو غيره ويحتمل من التخليل
 في غير الشعر ما هو فلا خلاف لا يؤدي إلى تساقط شعره كأطراف القروى ويترجمه ابن القري في
 روضته وهو العقد (و) من ستم تخليل (أصابعه) من يديه ورجليه تشبيها به

نزع النصف وغسل الرجل لآلة
 فتول فيه مشقة في الجفة فلا
 نكثته (قوله لا يجل دولتها) فيه
 أن الذي فعله من المسح مسقط
 للواجب وهذا يدل على ما نصحه
 (قوله وهو كذلك) أي تقيم من
 الرأس ولا يكفي مسح عليه
 (قوله مسح الذنائب) أي من
 الرجل والرأخال سم على حج
 أن هذا عرض على مريد بعد
 فكلام الفقهاء فرجع إليه
 (قوله تاتر من مسح الرأس حتى
 لو ابتدأ بجمع العمامة ثم مسح رء
 من رأسه لا يكون آثما بالسنة
 ولكن يسطح القرض بمقتضى حال
 الشيخ عروة قوله كحل بالمسح الخ
 الظاهر أن حكمها كالأص من
 الاستعمال يرفع اليد على المرة
 الأولى فالوصف بعض رأسه ورفع
 يده ثم أعادها على العملة لتكميل

المسح صار إلى ما يستعمله لا تصافه عن الرأس وهذا ظاهر ولكن يقتل عنه كثير عند التكميل على العمامة إذ
 ثم ذلك التدرج للمسوح من الرأس هل يمسح ما يجاوز من العمامة ظاهرا للعبارة لا انتهى أي لأنه المفهوم من التكميل (قوله
 الماحو فلا يؤدي الخ) خلافا لتقليد على الغاية وشك حج (قوله تشبيها به) بأن يدخل أصابعه يديه في أصابع الأخرى
 سواء في ذلك وضع أحصى الراشدين على الأخرى أو قبل غير ذلك وتعلق من خشية الشورى أي يمنع بل يده اليسرى على ظهر
 اليمن ويحيط بأصابعه فتوضع يمين اليمن على ظهر اليسرى ويحتمل كذلك اه (أقول) ولعل هذا منه مجرّد تصوير وإذ الدوا
 على تحقق وصول الماء إلى ما بين الأصابع وهو يحصل بغير ذلك

أقول في محل كراهة تشبيهما على أنه قد جازى الوصل أنه مكرو ومطلقاً لا يشك لأن ما سألنا مطلوب بخصوصه فيكون مستقراً من إطلاق الكراهة (قوله فمن كان بالمسجد الخ) ظاهر أنه لا يكره إذا كان خارج المسجد ينظرها وهو خلاف ما صرح به في صلاة الجمعة خاتمو يذكر أيضاً تشديد الأصابع والصمت حال الغلبة الصلاة وإن لم تكن جبهة واستقارها أو كان مقتضاه أنه يكره في استقارها وإن لم يكن مجسداً (قوله ويحفل بخصر يده اليسرى) قال إمام الحرمين اليسرى واليمنى في ذلك سواء خالف في التصديق وهو المختار على أن يفسر الله ذبيح هو الرأج المختاراه ع قلت هو ضعيف أو يقال سواء ما استأمر أم لا السنن قوله حرم قطعها) أي وضعها فلو قطعها بعد الوضوء لم يجب غسل ما ظهر أم لا لأنها بمنزلة ما لم يخلق كذلك أصالة فتم نظرنا الأقرب الثاني وهو نقل وجوه كالوذلك جلدته والتصمت بالساعة وما يصح من تنقلهم من الساعة ذو ريم فأنه إذا اقتت بعد الفصل ويجب غسل ما ظهر من وضوء الالتفات وهذا هو الأقرب (قوله على اليسار) أي فلو قدم اليسار على اليمين أو غسلها معاً كره (قوله من باب التكريم الخ) ويطلق به الماتكة منه فيه ولا اهانة كما مر اه جهة دم في الشرح في أدب الخلاص من المجمع ما يقتضي خلافه (قوله فيظهر معنا) أي فلو بدأ باليمين نحو زفير شرح الر وض أخذ كراهته من عبارة لكنه فرض الكلام في الترتيب أهم من البداية باليمين وبكره من في ذلك تردد أو مال عدم ١٢٧ الكراهة فليراجع اه سم على منهج (قوله في المقت والحالة قرنه الخ) قال

أقول في محل كراهة تشبيهما فمن كان بالمسجد ينظر الصلاة في رجله يأن يبتدئ بخصر الزجل اليمين ويضم بخصر الزجل اليسرى ويحفل بخصر يده اليسرى من أسفل رجله ولو سككت أصابعه لم يثبت لا ينصل الماء إليها إلا التقليل وهو موجب أو لم يثبت مرم قطعها لأنه تعذيب بلا ضرورته أي أن تاف محذور ثم فيها ظاهر أخذها من العفة (و) من حننه (تقديم اليمين) على اليسار لا قطع وهو في جميع الأعضاء وليس فيه حجب ورجله وإن كان لا يسر خلف فيما ينظره خلافاً لما قال بمصحه معاً ما لأنه على التقدير وسلم كان يجب التيمن في تنهله وترجله أي تسريح شعره وطهوره وفي شأنه كله أي مما هو من باب التكريم كما كمال وتغابيه وحلق شعر رأسه وليس نحو غسل ويوب وتقليم ظفره وقص شارب ومصاحبه وهو ذلك أما الكفان وانحدان والأذان لا يفسر نحو الأقطع فظهر أنهما (و) من سننه (اطلغ قرنه) لما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم أتم الغر المحجلون يوم القيامة فمن استطلع منكم

الاستوى كلامه يدل على أنه يشترط اتصالها بالواجب وأنه ان شاء الله ما وناشأ قدمه اه حمرة وظاهر أن وجهه في أول قدمها على غسل الوجه حيث يتبينه معدها كان قوى عضداً للعضة والتفتين والفصل بقرنه من التفتين فان البتة صهيمة والفصل لاخ ان لم يقصد الوجه وان قصده اعتد به في الحائض لو غسل بها للعضة مضى العنق ثم الوجه اه

١٨ ل ذلك لأن القرية في هذه الحالة متأخرة عن التمتع قوله الغر المحجلون الخ وفي رواية أن أعيانهم يضم أولها أي ينادون أو يسبحون كالراغب الدعاء كالنداء لكن السند فيه يقال إذا قيل يامن غيران يضم اليه الاسم والدعاء لا يكاد يقال إلا إذا كرر معه الاسم نحو يان فلان وقد يستعمل كل منهما في كل منهما مثل الآخر ويستعمل استعمال التسمية كدعوت النبي زيد أي صيته اه متاوى مع شرح الرواية للذ كورة وبكره أيضاً في محل بعده فانه شرحه ورواه مسلم في مثل الزاوية المذكورة في مقامه وظاهر قوله من أسبغ الوضوء أن هذه السباغ إنما تكون في وضوءات الفتيان وقوله في مقامه القامعي المالكي في شرح الرسالة أن الغر والقوم الجليل لهذه الأمتن وضوءهم ومن لا كما يقال لهم أهل القبلة من صلى منهم ومن لا تأتي وقال شيخ الإسلام في شرح النازي ولا تقصّل الغر والقوم الجليل إلا في وضوءاته لا في وضوءاته لا في وضوءاته اه ومن نقل عنه خلافاً فذلك قد أخذنا من قول الزناقي المالكي لا تشيخ وتيق على قول الشيخ أن ذلك خاص بين وضوء حال حياته كما شعره نصيره وضوءاً فحينئذ من مات من أولاد الحسين فطلب لا يتفق وضوءه بأن كذلك ويحفل بخلافه لأن ترك الوضوء كان معذوراً فاعلمنا بدخل من وضوء الغسل وبقي أيضاً ما لو بقي وضوءاً لم يحصل لذلك اه لأنه نظر وبقي الأول لأما الشرح في مقام الوضوء فليراجع

(قوله فيلعل غمرته وتجبيله) وتسن اطامه ما في التيم أيضا كجلب ابي في يابه وعبارته ثم عطف على ما يس من واغمرته والتجبيل ولا يتبين ما في اخذت من التجبيل بقوله من اما الرضونه لقلالب وما خرج عنخرج الطالب لافيه يوم (قوله وجهه يياض) وقيل بهضمه يكون في وجهه وكونه فوق الدرهم وعبارته الصباح والفرق في الوجه يياض فوق الدرهم (قوله الما على الواجب) ومن الواجب لا يتم الواجب الا به فلا يطالع غسل ما اذا على ذلك قوله في التتابع يخرج المعصية فلما لم يفسر على وجهه قلت التناهر - صول الموالاته مع ما قبله كأنها في زمان واحد لم تعد تغسل فاحصل فيهما ما علم ان هذا في غضون لا تترك بينهما (قوله قبل جفاف الاولى) توسع الرأس ثم الاذن ثم غسل الرجلين وكان الغسل في موضع الرأس وغسل الرجلين ولم يفرض استغالة على مسح الاذن بل غسل الرأس ١٣٨ وبواسطه لم يحصل الجفاف الا لذين لو قدر غسلهما قبل غسل الرجلين

فهل يجمع ثالث من الموالاته الاولى
فيه نظر ولا يبعد الثاني كالقول
وجهه ثلاثا وصحكان بحيث
لو اقتصر على الاولى حصل
الجفاف بينه وبين الدنيا قبل
الثالثة ليجب عليها وقتها فيحصل
الموالاته في شرح البهية واذا
غسل ثلاثا فعليه بالاخيرة حال
سهم هل يستمرط الوالد فيها
وبين الثانية وبين الثالثة والاولى
سقى لو لم يكن الا في الثانية والثالثة
ووالى بين الثانية والواحدة
بعدها لم تحصل سنة الموالاته
فكر واسل الاشتراط الا قرب بل
لا يجمع غير (قوله المزاج) قال في
المصباح مزاج المسك بالسكر
طباقه التي يات في قسم من اقوله
واوجها القدم لم يقل والموالاته
في الحنيد ويعلم ذلك ان القدم

خلافة له لانه لو قال ذلك لم يقل ما يقول به القدم هو الا ساه او الوجوب وغيرهما وكان الظاهر منه انها انسان قال
في القدم (قوله يصب الماء عليه الخ) ويذكر ان يكون من ذلك الوضوء من الخنفة لان ما عطفه لا استعمال على هذا الوجه بحيث
لا ينافي الاستعمال منها على غير فليس المقصود منها مجرد الترفه بل يترب على الوضوء منها اخرج من خلاف من منع الوضوء
من اتساق الصفة وقلنا ما بها في الغالب عن ما غيرها (قوله بما يتبع في القطر الخ) فثبت وجوب تقديم الابرة على الدين
لان الحق عندنا الدين لا يتبع من وجوب القطر وفي الصبر ما منه ان وجدها فاضه عن كفايته وكفايته نكرهه على الدين
بوجه ولده وقضاوته وهو المواقف لما في المنهج وغيره من تقديم الدين على ذلك القطر ويؤيد ما قلنا في التيم من انه لو استباح
في قضاء منه الى من الماهية قدموا الدين على استعمال الماهية من ان يقدم هنا على الابرة (قوله في الابرة) أعو والاملى
بالتيم وأعاد اه شرح الارشاد شفيقناهم

(قوله أي في عدم كراهتها) أي بان ثلثا خلاف الأول أيضا حتى قوله ليخرج الكفار الخ يستقصد ان اعادة الكفار مكرهه مطلقا
 حتمه فيصلا كرهته ناسل فيخرج (قوله ليخرج الكفار ويخبر) كالجنون (قوله كان كلهم) أي فيكون خلاف الأولى (قوله
 يستصحب من يلبس) (قوله هو يربح) (قوله) هو شامل لما اذا غلب على ثلثه حصول التماس في ربه بان الضعيف الجاسية انما
 يجرم اذا كان يخطئ عبثا واما هذا فليس من فعله وان قدر على دفعه لم يخطئ وجوبه اذا ضايق الوقت اذ لم يكن ثم ما قبله وقد
 دخل الوقت (قوله لا الشرب) هو يسكون الشرب وقوله شخص باب فهو قوله بمعنى الشرب قال في الاختار بالثبوت الشرب
 العرفه تشفى الحوض الما شر به وباه فيها أيضا (قوله وبقي من سن الوضوء الخ) ومنها ترك الكلام في فتاوى شيخ الاسلام
 انتمثل هل يشرع السلام على المشتغل بالوضوء وليس له الرد ولا ١٣٩ فاجاب بان اظهاره يشرع السلام عليه ويجب

عليه اذ هـ وهذا بخلاف
 المشتغل بالنقل لا يشرع
 السلام عليه لان من شأنه قد
 يشكك فيه ما يستحق من
 الاطلاع عليه فلا تلزم مخاطبته
 حيث ذ ٨٦ ب (قوله هو يقول
 بعده) عبارة بعبء أي عقب
 الوضوء بحيث لا يقول بينهما
 فاصل عرفا فانه يظهر ثم رأيت
 بعضهم قال هو يقول قولا قبل
 ان يشكلم اه ولعله بيان لئلا كل
 ٨٦ وهو صريح في انهم طال
 الفصل عرفا لا يأتي به كما لا يأتي
 بسنة الوضوء ونقل بالدرس عن
 الشمس الرسمى انه يأتي به ما لم
 يحدث وان طال الفصل وان سنة
 الوضوء كذلك لكنه قال في
 صلاة النفل يقول المصنف
 ويخرج الترويع بغير وجوب وقت
 الفرض فلهه وهل تقررت سنة

قال الزكشي ويبقى أي في عدم كراهتها ان يكون المعين أهلا للعبادة ليخرج الكافر
 ويخبر ما انتهى واطلاقه من حقه وتعبيره بالاستعانة بحري على الغالب على ان السب قد
 لغوا الطلب كاستحباب الطين أي صار جبرافا لأنه غير مع قدرته وهو ساكت متحكم من
 منعه كان كلهم (و) من منته ترك (التفصيل) لأنه يشبه التبري من العباد فهو خلاف
 الأولى كالتقاء كلامه وصحة في التعيين خلافا لروضة من كونه مباحا والشريعتين
 كراهته (وكذا التنشيف) بالرفع عطشه أي تركه من يلا ما هو مشغول به لا عذر فهو خلاف
 الأولى (في الاسم) المصاحف من الله عليه وسلي أي بتدبيره لا بدع له من الجنابة فرد
 وجعل ينش الماء بعده لادلال فيه لا بأحة النفس لاحتقال كونه فصله بالالتجواز
 والثاني فصباح واختاره في شرح مسلم والثالث شكره والتعبير بالتنشيف لا يقتضي
 ان المسنون تركه انما هو بالصفة فيه خلافا لمن زعمه اذ هو كائن القاموس أخذ ما
 بغيره ما اذا كان ثم عذر فلا يسقط تركه بل يتأكد كسنته كما خرج بعد وضوءه في جوب
 ربح تعبي وأكلمه قد تجرد بسايق ان الخليل بسن تشيغه والتعبير بالتنشيف هنا هو
 المناسب للتنشيف الماحر من أن الأول اخذ المصنف قولا اما الثاني بمعنى الشرب فلا
 يظهر هنا الا شوح وكلفه وبقي من سن الوضوء أشياء كثيرة في الطولات وأشار
 الى حقها فقال (ويقول بعده) أي بعد فراغ وضوءه مستقبل القبلة واقفا به الى السماء
 (اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله) غير من قولا فقال
 ٨٦ هذان لا اله الا الله الخ فثبت له أبواب الجنة المقتضية من اسمائه (الله) اجلى
 من التوازين واجلى من الخطرين رواه الترمذي (سبحانك اللهم وبحميدك اشهد ان
 لا اله الا انت استغفرك واوب اليك) غير من قولا فقال (سبحانك اللهم وبحميدك الخ)

الوضوء ما لا يرأس عنها كما يحته بعضهم وفرضي بها وبين الضمى انه لا يقول طلع اوان عمل بعضه في الوقت فاعدا الاعراض
 عن اقباله بل يصحب فتاواه والحدث كما جرى عليه بعضها وبطول الفصل عرفا احتمالات اوجهها ثانيا كما يدل عليه قول
 المصنف في وضوءه وسبحانك وتوا ان يصلي عقبه (قوله واقفا به) أي كهيئة الذي حتى عند قوله اشهد ان لا اله الا الله
 ولا يقيم السبابة خلافا لما يفعله بعضه الطيقن بجوارى الجاسع الا زهر (قوله ابواب الجنة الثمانية) أي اكرامه والاعوام
 انه لا يدخل الا من واحد فقط وهو ما سبق في علمه سبحانه وتعالى دخوله منه وتظهر ان ذلك يحصل من فعله ولو مرة واحدة
 فهو رواه مانع (قوله وبوجه ذلك) وما وراءه فقال كل حلة واجتبا وعاطفة أي ويحمدك سبعا (قوله استغفرك) تبيبه
 معني استغفرك اطلب منك المغفرة أي مني صا مني من نفسي فهو مدني لا تسدي سبعا خلافا لمن زعمه وتظهر =

كلامهم في جوابه انهم لو لم يقرروا بالثبوت فيكونوا مشكوكا به كذبوا بحاجته لم يسمروا على الاثبات اي اسألنا ان نتوب على اوراق على خيوت، والمعنى انه بصورة الكاتب الخاضع القليل يأتى في وجهه توجس وشك لا يحصى ما وافق بعض ذلكاه به (فائدة) هـ من قرأ في اثر وضوئه انما أثرنا في حياة القدر مرة واحدة كان من الصدقين ومن قرأ هاتين كسبت ديوان الله احر من قرأ احوالا مشروا لله بحشر الانبياء من أنس قال السبوطي فيه اوسعيدت بحمول ٨١ من المجموع اتفاق من حديث شبرا لثلاثين في رأت في حج هناك ما نصه وبين أن يقول عقبه على الله على سيدنا محمد وآل محمد بقرأنا انما في ثلاثا كما هو القياس ثم رأيت بعض النسخة صرح بذلك ٨١ ويسن بعد قرأنا السورة انما كورة ان يقول اللهم اغفر لى ذنبي ووسع لى ذنوبى ١٤٠ وبارك في ذلك ولا تنفى محازوبت عنى ٨١ سبوطي في بعض مؤلفاته

وبين أن يأتى بجميع هذا اثلاثا كما هم مستقبل القبة يصدره وانما يديه ويصره ولو هو اوحى ٨١ حج كائين امرار الوصى على الرأس الذى لا شعر به قوله كسب برق الخ اى متى تعد ذلك بعدد الرضوان الفصل لا يجبر عليه (قوله دعاء الاعضاء) فثبتته ان هذه الادعية كلها في الحرر وبعينه انما يتقدم دعاء الكبير والمضغوا الاستسقاء والاذنين ليس فيه الا ان يقال اراد دعاء الاعضاء لا يقيد كونه في الحرر (قوله وحاسن) لا يشك هذا بان فيه طلب الصابغ ان عدمه اسم لنفسى فكان الاتفاق طلب هذه كمال عليه الكتاب والسنة من تحقق الحبيب وان اختلافه على الناس انما هو بالثبوت والسهولة فكان طلب عدمه بالكلية طلبا لما دل الدليل على خلافه فلما سمع (قوله اللهم حم شعري الخ) زاد في شرح الهبة وانطلق تحت مشرك مراده يوم لا نال الاظلم (قوله وباستحباب) اى باستحباب الذكرا والاربعة الوضوء وهو ان يشهد ان لا اله الا الله الخ (قوله شرط العمل بالحديث الضعيف الخ) اى سواء كان العامل به ممن يشهدى به ام لا بل يدعى بالثبوت كفى حق القندي به ولكن فلهذا القاعدة شبه الحكم المصنف من ذلك الحديث هـ (باب المسح على النصف) هـ مسح الخف هون خصوصيات حقها الامة كاذر رسم على ابي مضاع واقر مشروعية المسح على اذى من كانت وروى عن جليلهم قرأنا الجرفي قوله تعالى اولئك الذين يمشون على اعقابهم ومن هم عليه مشروعيته كانت مع الوضوء فلما جمع ايام في بعض شروح التمازج ما نصه وشرع المسح في السنة التاسعة من الهجرة، ترك بكم منسونا بآية المائدة فانه ثبت انه عليه السلام مسح على الخفين بقوله قال العلامة ابن العباد نزل الماشية كان قبل ذلك يجد كثرة

• (باب مسح الخف) •

أقوله من أديعة الخلق يخرج منه مفعول ما ورد على الخلق من أنه يتشقق الله بكنى غسل أحدها وصنع الأخرى فكان الأولى أن يصير بالخلق لكن قد قال كون المراد بالخلق لا يقدم هذا الأعيان لأن الجنس كما يتحقق في ضمن الكل يتحقق في ضمن واحدة منهما فالأولى غسل أي على العهد أي الخلق المجهود بشرط وهو الإنسان (قوله غير الخ) فهم يراد كقوله بشر ما من الواجب المخرج ويرى عليه بعضهم والمختار أنه ليس منه لأن شرط الواجب المختار لا يكون بين تشقق أحدهما أصل ولا التبريد (قوله الجلي) بفتح الجاء مفعول الجلي منصوب إلى بهيمة بفتح الباء وكسر الميم والتسبب إليها بخلاف الجلي على الإطلاق (قوله الأصول) لأن الأثر (قوله بعد نزول الخ) أي بل كان في آخره مفعول الله صلى الله عليه وسلم لأنه لم يقله بأنه يبرع وما فيها قال كذا في جامع الأصول لكن في الأصلية جزم ابن عبد البر عنه أي من يبرأه أسلم قبل وفاته التي صلى الله عليه وسلم بأربعين يوما وهو غلط في النصيبين عنه إن التي صلى الله عليه وسلم ١٤١ قاله استصنت الناس في حجة الإبداع (قوله

حدثني سعد بن الخ) عبارة على التماثل في باب ما يفتي به رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما قوله جواز مسح الخفين وهو جامع من يعتد به ثم قال وقد روى المسح علىهما مجموعا في حديثي ١٤١ (قلت) ولا شافعية بينهما لأن ما هنا في خصوص رواية الحسن البصري وما في شرح التماثل ليس مقيدا بأحد على أن نحو التماثلين معناه ما يقر بهما وهو ما قد فعل السبعين (قوله) لأن الحاجة (الخ) عطف على أشياء من حيث المعنى فكأنه قال وهو مشروع لأشياء وأن الخ (قوله) رافع الحديث (الخ) أي على الأصح في الروايات خلافا لما دل عليه كلام

مراده بالخلق لأنه لو أراد أن يغسل رجل أو مسح على الأخرى كان متعذرا ولأن كان المتوضي مختارا بين غسل رجله والمسح على الخفين ناسبا إن ذكره عقب الوضوء ذكره في الروضة كالأرقع عقب التيمم لأنه ساهما في تيقو زان الأقدام على الصلاة وتوضوها والأصل في مسح رصته وأشباهها من غير برز عبده الجلي أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ثم وضوا مسح على خفيه قال الترمذي وكان يصح حديث جرير لأن أسلامه كان بعد نزول الماشية أي لا يكون الأمر الوارد فيها بغسل الرجلين وإنما للمسح كاذبه إليه بعض الصحابة قال ابن القنذوري عن الحسن البصري أنه قال حدثني سعد بن من الصحابة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخلف ولأن الحاجة إلى دفع الخ والرد داهية إلى اليد وتزعم لكل وضوء متى جاز المسح عليه واستعمل عليه بعضهم بقراءة الخ في روايتهم وفتحهم رافع الحديث لا مسح ولا يسلوا من لبسهما قالوا ليس خفا في أحدهما بالشرط والمسح عليه أو يغسل الأخرى لم يميز كما تقدم وفي معناه ما إذا لبسهما وأراد غسل أحدهما في الخلف والمسح في الأخرى فلا يمكن له الاوحد واحدا في المسح على خفيه ولو بقيت من الرجل الأخرى بقية فلا بد من سترها بما يجوز المسح عليه ولو حشكت أو استعمل عليه بحيث لا يجب غسلها فلا بد من الخلف في الأصح لا يبرأ المسح عليه لأنه يجب التيمم من الرجل الطلعة فهي كالصحفة ثم النظر في شرطه وكيفيته وحكمه وقد شرع في بيانها فقال (يبيرو في الوضوء) ولو تجدد أو ان لم

الراجح وانظر ما عرفت هذا الخلاف ويمكن أن يقال من فوائده ما مر من أنه لو غسل رجله في الخفين بعد مسحهما لم يصبر الماء مستعملا لأن قلنا أنه مباح ما رستحلا رقه الحديث وأما في مصر مستعملا لا ارتفاع الحديث قبل استعماله وهو المحدث أي يصف بغير رافع (قوله) فلا يمكن له الاوحد واستحباب المسح على خفها (ه) (نزع) هو كأنه أزعج من جليتين فيخفف أنه لا بد من أن يلبس في كل واحدة خفا ومن مسح كل خف لكان المسح طهارة الرجل فلا بد من تعدد المسح لتعدد الأرجل فلا بد من تعدد مسحها فإذا كان قد نزع الأربعة ثم انوقف فلنفسه الأصلية على إدخال الأربعة مسحها فيه لم يجب مسح الخلف على الزائدة ولا يمكن من مسح الخلف على الأصلية والألا فخره اليقين فيهما ومن مسحهما وهذا كله ظاهري فليست بالراجح لكن أن الجمع لكن أن المراد إدخالهما في محل واحد لم يظهر لثبات أثر في المسح إلا أن تصوم ومسح أعلى أحدهما دون الأخرى مع على مذهب (القول) قياسا ما مر في الوضوء أن غسل ثوبين لم يكن الزاوية مع الأصل والأوجب أفرادها تحت بحث ما يمكن والأدناه أو مسح على كل منهما (قوله) فلا بد من سترها أي بطوار المسح عليها (قوله) يلبس المسح عليه أي يصف بغير رافع

(قوله السابق) اى في خبر جبر واما ما رواه الحسن البصري فليس فيه ما يدل على خصوص الوضوء (قوله اشارة الى انه الخ) اى لان المتبادر من الخبر ان المستوى الطرفين فلا يتلف ان الخبر او يطلق على ما قابل الحرام فيه صدق ذلك كله (قوله والى ان الفصل الخ) يتناول وجه الاشارة لاختلاف الفصل من الخبر وان المتبادر منه الاحتمال على افضلية خبره الا ان يقال لمذ كرتصار وجوب الفصل دل على انه الاصل فذ كرا الخبر ان في حقايقه يشتر بمخالفته الاميل وهو شرع بانه مقتضى اللبنة الفصل لاضافته (قوله ورغبة عن السنة) اى بان عرض عن السنة لغيره ان في الفصل تنطفا لا للاختلاف اقله اقله فلا يقال الرغبة عن السنة قد تؤدي الى الكفر لا في هذا المعنى ان كراهة من حيث نسبتها للرسول صلى الله عليه وسلم (قوله لصوم معارض) وهذا جواب عما قيل ان ذلك في الخبر اذ فكيف يقال الا فصل المسح (قوله فمن حيث عدم علمه بوجوه) اى او فلا يكون المسح باطلا لعدم جزمه بالنسبة ١٤٤ (قوله او وجد في نفسه الخ) قال جرح ما حمله هذه يقين عنها قوله ورغبة عن السنة

حدث بعد الدرس المسبق وبه الخبر ان اشارة الى انه لا يجب معناه ولا ينس ولا يكره واني ان الفصل اقل وهو كذلك اصابه وقد ينس كرهه ورغبة عن السنة لا يشاؤه تقديم الفصل عليه او وثق في جواز التصوم معارض كدليل لان حيث عدم علمه بوجوه ان كان ممن يقتدى به او وحط في نفسه كراهته الى ان تزول وقد يجب كان متخوف من معرفة او اتقاد اسير او انصب حاقه عند غسل بجله ووجد في الاذنين يمسح به ارضاق الوقت ولو اشتغل بالفضل طرح الوقت او خشى ان يرفع الامام يديه من الركوع الثاني في الجمعة أو يقين عليه الصلاة على ميت وتبني التعمير لو غسل او كان لايس الخشب بشرطه محدثا ودخل الوقت وعند ما يكتفى المسح فقط بخلاف ما رواه حديثه الحديث وهو مشطروعه ما يكتفى لمومع ولا يكتفى لو غسل فانه لا يجب عليه لبس الخشب لمع عليه لمع من احداث فعله في الغد في عليه ولا في حورية اذ اذامته تعلقي به وجوب الطهارة وهو قادر على اذامتها وتوجب عليه ما لم يستصحب طهارة عليها وان باقى بفعل مسانئ لا لاجل طهارة لم يجب بعد خروج بالوضوء الفصل ولومندوب او ازالة النجاسة (العميم) ولو عاصيا طهارة وللمسافر سفر اغمره حتى القصير (وما ولبه) نغرا من حبان انه صلى الله عليه وسلم ادخس للمسافر ثلاثة ايام ولياين والمقيم وما ولبه اذا ظهر فليس عليه من يمسح عليه حنا (والمسافر) مفر قصر (ثلاثة ايام بالها) ولو ذهابا باليد في المسافر او ان تقدم بعض

لان معنى الترتب وشيئا يتركه لا يثا الفصل عليه لان حيث كونه افضل سواء اوجد في نفسه كراهة لمع من عدم التلطفة مثلا لا اطمح ان الرغبة عدم اهم وان من جمع بينهما اذ اذامه (قوله وقد يجب الخ) ليد كره ما يقتضى تحريمه ولا ما يقتضى كراهته قال جرح وقد قصر كان لبسه محرم فعلا اه وفيه ان الكلام في المسح الجزيمان كن مستوفيا لمشرط وهو مفيد كره جرح باطل لما عليه من امتناع البس لانه ولمذ كره كره ومثلا لا لعدم وجوده (قوله او اخذ اسير) معطوف على قوله مرفوعة على جبهته وقال جرح وجب بغيره هنا

أقل لا لاجب او تبين حمله على جرح خوف من غير ظن لكن سياقي انه يجب البداء اني انما اذير البالي جرح ولو على بعدوانه اذا عارضه اخراج الفرض عن وقته فلم لا تقاد اه (قوله وانصب ماؤه) مجرّد تصوير او اذ كان مامعه من الماء لا فصل منه بعد مسح الرأس ما يكتفى الفصل ومعه برقعين عليه المسح به (قوله في الجمعة) أي وتبنت عليه فان كان مسافرا وريقا وأخوه ما من لا يجب عليه الجمعة يجب كاهو ظاهر (قوله من احداث فعل) أي وهو ليس الخفين (قوله وان اذامته النجاسة) أي فلا يكتفى المسح فيها بل يشترط الوضوء أو يوتر القاء بعنقه يقول ولومندوبين لاث الفصل للثوب ليس لثامته يكون فيها واجبا فيسافر النذر وما النجاسة المعقوفة عنها فهي مع توفير شرط الغوض قد عيرض لها ما يصيرها واجبة الفصل كالنظر من اختلافها على الجمع الضرورة انه فلا كان النجيب لفسادها معرضا والى فيه عليه (قوله غير شخص للقصير) أي لكونه نجسة او مضمرة مسافر قد عيرضه لغيره (قوله ولو ذهابا الخ) وصورة ذلك ان يمسح بغيره ويطهه نوبا أن لا يمسح فيه وفيه على جرح ما لو سافر ذهابا فقط مثلا وكان فوق يوم وليلة ودون ثلاث اه (قلت) وسكته انه يمسح

الى انما حصة حيث كان مقره مسانه قصر وانما قبل الثلاثة والا كان طول بقره مع كونه لا يبلغ الثلاثة وهو مسافة قصير
استوعبا كما يعلم ذلك من شرح قوله لا تقبل يمتد مسافة قصر (قوله كسار) بكسر الهمزة اسم لانه اسم لانه لم يمتد (قوله لوقى)
طهر) اي التقى ليس عليه (قوله الا لا توافل) لوقى في هذا الحالة انما يقرب حتى تقرب الصلاة لانه يصير منه لانه يقرب والاقرب
الثاني (قوله والطهر) كالمثل الخ يظهره وان قصر الفصل بين اوداة القرص والطهر وهو كقولك لوقى في التعليل
لانه يحدث الخ ما لوقى يصل به فخرنا فالتقاسم الا كتمامه بفصل الرجل اذ لم يحصل له حصة بالثقة لغيره وما ياتي بعد قوله
المصنف ومن نزاع خفيه الخ ما ياتي به من قوله وحمل كلامه موضوعا الخ ولكن يجب الموالاة بين نزاع التقصير وشغل التقصير
لوجوبه في موضوعه صاحب الفخر ورواه المسع لما كان قائما مقام الفصل ١٤٣ اغتبرت عنه فلا تعد فاعلم من مسع

الرأس والفصل بعد نزاع التقصير
(قوله اما المصيرة) بفتح زايها هم
من قوله السابق وشغل المبالغة
واما الحديث فان اقتضاه رتبته انه
لا يشغل المصيرة (قوله انتهى كغيره)
أي من دأب الحديث (قوله وانتهى
تقصير المدة) أي التزم بقصد
المدة ثم ليس بالتقنين ثم وجب
المدة وأما اذا كان لغيره فمساكن
في قوله ونكر الطهر ليشغل الخ
(قوله كاعلم عاصم) أي من
الحديث اذ اطلق التصرف للاصغر
اما الا كبره بانه ما خرج منه
وهو متوضي فلا يدخل به المدة
لقام طهره فاذا أحدث حدثا
آخر دخلت المدة وقبضه هذا
الكلام ان خرج من المدة قبل دخول
المدة لا يمنع من المسح اذا أراد
بعد لانه لم يحدث ما حطل المدة

الباقى على الامام تأخر ولو حدث في أثناء الليل والنهار اعتبره وقد روي المانبي نعمن
الاية الرابعة أو اليوم الرابع ويقاس بذلك اليوم والليله وشغل المبالغة واثم الحديث
كسار يول في يومه المسح على التقصير يستغني به ما قبله لوقى طهره وهو فرض ووافق
او توافق فقط نالوا كان حده بعد فرضه في جميع الاوقات اذ صرحه من رتب على طهره
وهو لا يقيد كتمين فقلت فلماذا تأخر فيقول فرضا آخر وجب نزاع التقصير والماء اكارا
لانه يحدث بالثقة اي ما زاد على فرضه ووافق فكأنه اياه على حدث حقيقة فان طهره
لا يرفع الحديث كما روي اما المصيرة لا تفرق فيها ويحتمل ان لا تصح لانها لا تغسل اكل فريضة
ويحتمل ان يقال وهو الوجه ان اغتسل وايمت الخلف فهي كغيره وان كانت
لا يستقبل الفصل لمصح والمصح نقد المدة لا يصح شيئا اذا وجد الماء لان طهره
انصرف ورواه في الزاوي واما ما يمتد به كل من دأب الحديث والمصح نقد المدة اذا نال
عذره وابتدأ مسحة المسح (من) فقام (الحديث) اي الاصغر كاعلم عاصم (بعد ليس) لان
وقت المسح يدخل بذلك فاعتبرت بدمته فيه فمسح فيها لما فيها من الصلوات اذ قبله
لا يتصور جواز اسناد الصلاة الى المسح ولا معنى لوقت العبادة سوى الزمان الذي يجوز
فعلها فيه كوقت الصلاة وغيرها ومن هنا يظهر ما قاله الحب الطبري وغيره انه لا بد
انها الحديث فلا يصح من استقراره الا ان يكون نوما كما في قوله لو اجدته اقمته على
اخذ من تعليلهم السابق ومنه الحس والمسيح ورايس التقصير لا يصحدد الوضوء
قبل حدثه بل يستحب كغيره كالجموع وانهم كلام المصنف انه لو نوا بعد حدثه
وغسل رجله في الخلف ثم أحدث كان ابتداء من حدثه الاول وهو كذلك وبه

بعد خوله انه قلنا ما يوجب الفصل اذ لم يعد المدة اطلها فالتقاسم انه يمنع من انصافها (قوله لا وقت المسح) هذا
التعليل يقتضي امتناع التمسك بذلك فيبقى في كلامه جواز بل سعة فالمراد من التعليل وقت المسح الرابع لحدث (قوله فانه)
وقع السؤال في المدرس علوا بلى بالنقطة وما وزن استبرأه منها ما أخذ من ساطو لابل نصب المصنف فرغ البول آمن
آخر الاستبراء فيقتل الظاهر الاول ويوجبان الاستبراء انما شرع لئلا يمنع عود بعد انقضاء وقت قطع وقت المسح
لا بد بتقدير عود ولو نوا في زمن انقضاء مسح وضوءه من لوفرض الصلوة حسب من آخره (قوله أخذ من تعليلهم السابق)
أي في قوله لا وقت المسح يدخل الخ (قوله ومنه) أي النوم والمسيح وايس اقصاه على ما ذكره في فانه اذن من بعد ليس
لالتقنين وقيل الحديث لا يصح المدة الا من الاقامة او حدث آخر وعارة شيئا الجلي ثم لا يبيح ان المراد حديث آخر ولو نوا
او مسأ ولما عند جمع متاخرين منهم حج ومن آخره ان كان يولا وقاطعا او وصحا او جونا او انما ومن أوله ان كان نوما =

أولها وساعد الأمام البطني في الترم فاقفي به والتمسها وقاس عليه شيئا من المس والمس واختص الكلام عنه في توجيهه
 تهيئ على يميني مالتين المس وتخرج الخارج حل تحسب المقتضى انتهاء الأول ومن أتته الثانية فيمضى والاقرب
 - ماله لا يقرركان فاطما المدة قبل أو سبق ابتداء خروج البول من الأوروج المس قبل انقطاعه فينبغي ان يكون كذلك (قوله)
 حتى انقشفت المدة أي ولو لم يقم عام عرض له السرف بعد (قوله مستترا) يخرج ما لو حصل الحدث في الحشر ولم يصح فيه ما به ان
 بنت مدة الإقامة قبل السرف وجب تجديد المس وان مضى يوم مثلام غير مسح فيها فزاد مدة قبله من غير مسح فيه استقامه
 مدة المسافر من ابتداء ما من الحدث الذي في الحشر هكذا يظهر من كلامهم وهو واضح ثبت عليه ليعلم ولا يذهب الوجه في
 خلافة شيئا لم يمس الخ ٨١ ١٤٤ سم على منتهج وما ذكره مستقار من قول الشيخ وعلم من اعتبار المسح ومن

قوله أيضا ولو أحدث ولم يصح
 حتى انقضت الخ قوله والأوب
 التزوع أي عند ارادة الصلاة
 قوله لا عبرة بالحدث الخ أي
 لا يضر في ذلك كون ابتداء المدة
 من الحدث كالمافر بعد دخول
 وقت الصلاة حشر افاته يميز
 قصره في السرف بخلاف ما لو
 شرع فيه قبل سرفه ثم (قوله)
 وعصائه دفعه ما يقال المسح
 رخصة وهي لاتمام المالحى
 ووجه الدفع ان معنى قوله لم
 الرخص لاتمام المالحى ان
 الرخصة لا يكون منها مضية
 والسرف هنا هو الجوز المسح
 ولم يصح (قوله مسح الخ)
 اشار به الا ان ذات الخ لا تتعلق
 به بشرط فان الشرط الخ
 لاحكام (قوله ثم غسل الأخرى

صرح الشيخ ابو علي في شرحه ان خروج ولو أحدث ولم يصح حتى انقضت المدة لم يمس المسح
 حتى يستأنف المسح ليطهارة (فان مسح بعد حدثه ولو أحدثه فحشمه (حضر اثم مافر)
 سرف قصر (او عكس) أي مسح سرفا فاطم (لو يتوفى مدة سرف) فقلبا الحشر فيقتصر
 على مدة قديم في الأولى وكذا في الثانية ان اطام قبل مده والوجب التزوع وعلم من
 اعتبار المسح انه لا عبرة بالحدث حشرا وان قلبن المدة ولا يجزئ وقت الصلاة حشرا
 وعصائه انما هو بالاعمال بالسرف في الرخصة (وشروطه) أي جواز مسح الخ
 أمروا بها (ان يلبس بعد كمال طهر) من الحدثين لغو المالحى وغسل إحدى رجليه
 وأدخاها الخلف ثم غسل الأخرى لم يمس بل سبغ زرع الأول ثم دخلها لان ادخال
 الأولى كان قبل كمال الطهارة ولو ابتداء المسح وهو متطهر ثم أحدث قبل وصول الرجل
 الى قدم الخلف لم يمس لما تقرر ولو اوقع عليه الحدث فان فصل اعضاء وضوءه عنها
 أو عن الجنابة وقتلها لا يوجب وليس الخلف قبل غسل يديه لم يصح عليه لكونه ليس
 قبل كمال طهارة وقول المصنف كمال اراحتها كيد حتى مذهب المذنب القائل بأنه لو
 غسل رجلا وأدخلها فيه ثم الأخرى كذلك ابرأ ولا يقال فهم اعادة البعض وتكر
 الطهر لشغل القيم وحكمه انه ان كان لا عوارا لانه لم يكن له المسح بل اذا وجد المان به
 نزعه والوضوء الكامل وان كان لمرض ونحوه فاحت ثم تكف الأضواء لم يصح فهو
 كذا ثم الحدث وقد مر وهل تكف المدة كوربا ثم اياه فتردد الاستوى والأوجه
 فيه الحرمة ويستفاد ذلك من عبارة الجلال الخ في شرحه جمع الجوامع في الخافعة قبل
 الكتاب الأول الثاني ان يكون الخلف صالحا كما ذكره بقوله (سائر محل فرضه) وهو الرجل

الخ) ومثل ذلك ما لو قطع الرجل اليسرى فلا بد لصحة المسح من نزاع الأول وعودها ولو ليس اليمنى قبل
 اليسرى ثم لبس اليسرى بعد طهرها فطغت اليمنى فلا يكف نزاع خلف اليسرى (قوله ثم تكف الأضواء) (قوله ثم تكف الأضواء)
 اثنى موضع القدم انتهى على وان لم تقصر من السابق (قوله قبل وصول الرجل) يخرج ما لو كان بعد الوصول واستقراره
 ويمكن توجيهه في المقارنة انه قبل وصوله المجل القدم مع الحدث مثله الوصول المتقدم على الحدث لقوة الطهارة ووجد
 بعض الهواش ثلاثة من غير ضرورة وقد يتوقف فيه (قوله وقتلها بالاعراج) معقد قوله قبل كمال طهارته ويمكن ان تكون هذه
 فاهة تصح به بكمال الحاصل فحتماعه ولكن ليس كمالها بالحدث الا كبرية الجنة البدن وعليه قوله من الحدث الايضاح
 (قوله ولا يستل الخ) عطف على تأكيد يفتن اراد معنى ذكر والمضى ذكر متنا كيدوا لا يستل الأولى ان يقال عطف
 على اداة اعتبار الخ والتقدير وقول المصنف كمال ارادة ولا يقال الخ

(قوله الباقية والقاهرة) بكسر الواو ما حكي (قوله ولان التلف الخ) قسبته عدم صحة منقلب اذا كان على الرجل حائل من شمع او دهن جامد او فيه اشوكه ظاهرة او سودت تحت اظفارها سم على حشمتها يسهل على من يمسح عليه قبله قلبه والقلب الان الى العضة اصل وعليه فيمكن الترتيبين الحائل ونجاسة الرجل بان النجاسة متناهية للصلاة التي هي المقصودة بالوضوء لا كذلك الحائل هذا وقد يؤخذ ما تراه من الصحة وجود الحائل من قول الشارح الا في مسحة الجرموق فان عمل الاعلى دون الاصل مع المسح عليه والاصل ككفافة (قوله ما لم ينجسها) عوده يجعل النجاسة المقصود بها عليه لا يكتفى غسل الرجل مع بقائه النجاسة المذكورة واصل وجهه ان ما انفصل اذا اختلط بالنجاسة شمرها من غير النجاسة لکن هذا قد يشكل على ما نقله سم في شروط الصلاة في حواشي الشرح من مر من انه قد رآه لو غسل يوبق يدهم براغيث لا غسل لتنظيفه من الاوساخ لم يضر بقا الدم فيه ويعني عما اصابه هذا المختار ١٤٥ وقباضه انه ناسبت كان القدم من

التي هي محل الغسل من الجوانب والاسفل لامن الا على عكس سائر العورة كافي الزايج الشفاف حيث لا يكتفى ثم بخلافه فان امكن متابعة المشي عليه لان القصد هنا من تنفوذ الماء وحلالت مع الزينة فلو تنقروا من محل الفرض وان قل رقما وظهرت من محل الفرض من موانع انظر ضرورة وانما يعني من وصول الماء منها لغير الاستراضة بخلاف ظهور بعض الفرض ولو تحققت الباقية او الظاهرة او هذه الاعلى المأذون بضران كان الباقي حقيقة لا يكتفى بمتابعة المشي عليه (ظاهر) بخلافه فيجب اذا تصح الصلاة فيه التي هي المقصود الاصل من المسح وما عداها من مس المصحف ونحوه كالتابع لها والاول ان قبل من الرجل وهي لا تظهر من الحدث ما لم يزل نجاستها فكيف يصح على البدل وهو نجس العين والنجس كالنجس كافي الجموع خلافا لابي القري ومن تبعه في ان يصح ويستقيده من المصحف ونحوه قبل غسله والصلاة بعده لم تكن لو كان على النجاسة نجاسته معفو عنها ومصحف من اعلامه لا نجاسة عليه سم فان مسح على محلها واختلط الماء بها زاد التلويح وزنه ازالته وان لم يعمد ولو تركه بشعر نجس مع رطوبته وانقلب طهر ظاهره بعد دون محل الفرض ويعني منه فلا يكتفى بتنجس رجله المنيعة ويصلي فيه انظر ارض والنزول في المسح الملبوس كافي الزينة في الاطعمة وقوله اي زيد الفرض فيه احتياط ويشرط في التلف كونه قويا بحيث (يكن) قوته فتابع المشي فيه لتردد ما فرط لاجابه عند الخط والتحل وغيرهما مما عيرت العادة به وان كان لابه مقعدا في

١٩ ل نجاسة ومصحف بذلك سم على حيث قاله الطاهر ان زيا التلويح تحصل وان لم يجاوز المسح محل النجاسة لان طهره او زيا زيا في التلويح فان تمت النجاسة المعفو عنها النجس لم يجره جواز المسح عليها مر اقول بل بعد الجواز لانه لا ضرر في المسح المؤقت لتعريف النجاسة فيجب الفرض وغسل الرجلين فيصير بذلك عدم ما عدا النجاسة ما لم يكن وعلى ما ذكره سم بجموده المعصية ولا يكلف سائر المنيعة من النجاسة ولانه قلم من مأثور به وقباضا على ما لا يؤمن بجواز وضع يده في الطعام ونحوه اذا كان بالنجاسة سمعقونها حكمه البراءة (قوله بغير نجس) اي ولون مغفل ويظهر بعينه ايضا في غير النجاسات مما لا يتسرخزها لابه (قوله الفرض فيه) اي التلف المحذور بالشرع النجس (قوله كونه قويا) الوجه اعتبار القوة من الحدث بعد التمسك لانه دخول وقت المسح حتى لو امكن تردد النجاسة فيه ما ولية من وقت التمسك لامن وقت الحدث فكيف مر سم على يجهل وينبغي أن ضعفه في انما المدة لا يضر انما يضر عن صلاحية في بقية المدة

(قوله وما جاعلهم الخ) ظاهره اعتبار جوعهم العرفي حتى القسم وقال سبحانه اخذنا من العباد من قولهم هانما نقره مذكرهم
 هو والقسم ان المراد ان قد سطر الجوع ضروريه وليه القسم وشرا لا اية اياهم لغيره والذي يقصه ان نصيرهم المسافر هنا القالب وان
 المراد في القسم من هذه الحاجة انهم اشد الحاجة الى ما يقسمون به وسواهم لا يحتاجون اليه ولا حاجة
 اليهم ما قرره في قوله تعالى في بعض هؤلاء من منافعهم ما تقسمون به وما جاعلهم الخ ان كان مقبلا على سبيل القسم
 من غير اعتبار حاجة المسافر (قوله ان كان مقبلا) هل يشترط صلاحته ليرد في القسم حتى في آخرهما ان يكتفي صلاحته في
 الابتداء معني ولم توجد آخره فانه نظروا الاقرب الثاني مع صلاحته قوله لما في من القدر (قوله وما جاعلهم الخ) اياهم ان تكون
 متوسطه بينهما (قوله ومقرطه) ١٤٦ اى بالم يقص عن قرب (قوله لا تقول الخ) اقول لا يجب ايضا ان هذا

ليس من باب الامر بشئ محقق اذ
 الامر هنا وانما هو من باب الاخبار
 بيان شروط الشئ فاذما اشتر
 بان شرطه البس في هذه الاحوال
 علم ان البس في غير هذه الاحوال
 لا يفتي فيه كاهو واضح فليست
 وقوله اذ لم تكن الحال الخ اية
 من اية الامر بهذه الاحوال في
 جميع المدة الا ان يقال انه
 المتبادر من ذلك فليست اية
 على منبج (قوله من هذا القيل)
 كان قوله ان السائر وما بعدهم
 نوع الخ فبأنها اوصاف الخ
 المأمور به بعد الطهر لان قوله
 وشرط الخ البس به بعد طهر في
 معني ويجب البس الخ بعد
 الطهر لمص المسح عليه فليست
 على منبج (قوله مطلقا) اى
 لرجل او امرأة (قوله والاصح
 الجواز) اى في المنسوب وما
 بعده من الخ الخ
 فلا يمكن من ذلك اى
 الحية فيصم المسح عليها ويحتل
 لتزويده في هذه الحالة من الرجل الاصلية (قوله من يحوط لادى) اى ولو يحوطها (قوله صبح المسح عليه) بقدره قال بشكل هذا بان
 التمتع من لبسه في قائم به فهو كالاستباحة المحترمة الا ان يقال هو وان كان يخلع قائم ولكنه لم يمتنع من لبسه من خفت كونه ايسابا
 من حيث اذنه صاحبه فهو لا مخرج ومع ذلك خفيش (قوله باستعمال ماله غيره) اى في المنسوب واستعمال ما يؤدى الى
 التلبس او فيمنع في التدين في العجب وهو

مدة ثلاثة ايام ولما بان ان كل مسافر مقرر قصر والحاجة يوم وليلة ان كان مقبلا
 مراعاتنا بتدال الارض سهو وتصويرة فيما يظهر والمراد بقوله ان يتأق في ما ذكر
 وسد من غيره اى اذ لو اجمع المماس كان غالب الخفاف يحصل في ذلك فلا يجرى
 رفيع يفرق بالمشي عن قرب ولا تقبل لا تكن متابعة المشي عليه لتسحق لا يتبع المشي
 عن قرب ومقرطه مع لان البس انتمس على الحاجة الاستدامة ولا تاتى الا في ما تفرق فيه
 الشرط المتقدمة لا يقال سائر وما بعده احوال مقيدة كما جازى اى يان الم امر بها
 اذ لا يلزم من الامر بشئ الامر بالتسببه بدليل اضرب هذا الجائز لا تاتى لم يحصل ذلك
 اذ انتمس الحال من نوع المأمورية ولا من فعل المأمور كالتكاليف المذكور اما اذا كانت
 من نحو ذلك فهو جرحه وقد ادخل محكمه يجرى فيها نعوومها وما هنا من هذا القيل
 (قوله وحلا) فلا يميز على مفسوب وسرور مطلقا ولا على خف من ذهب او فضة
 او حرير لرجل لان المسح هو زجاجة الاستدامة وهذا مأمور برفعه ولان المسح خمسة
 وحى لا تنطبق بالمعاصي والاصح الجواز قد اساعلى الموضوع ما مفسوب والحالة في مكان
 مفسوب لان الخلف يستوفيه بالرخصة لانه الجوزها يختلف منع القصر في سفر المحصة
 اذ الجوزة السفر وانما المنع الاستحباب المحترم ولا يجوز لان الحرمة ثم لغير قائم بالالة
 بخلافه هنا ولو لا التحفظ من نحو جلد ادى صم المسح عليه لغيره بخلاف ما لو اتخذ
 الحرص خفا وادار المسح عليه فانه لا يصح كما اعتقدوا لانه وجهه تعالى تعاليع والترك
 منه وبين ما قد انحرمت عن البس من حيث هو ليس قصار كالنقل الذي لا يمكن
 تنام المشي فيه والتمس عن لبس المفسوب ويحتمى من حيث انه منع بالاستعمال ماله غيره
 (ولا يميز مفسوح لا يمنع ماله) اى فهو ماله انفسل الى الرجل من غير يحمل الخرز لوصف

عليه
 فلا يمكن من ذلك اى
 الحية فيصم المسح عليها ويحتل
 لتزويده في هذه الحالة من الرجل الاصلية (قوله من يحوط لادى) اى ولو يحوطها (قوله صبح المسح عليه) بقدره قال بشكل هذا بان
 التمتع من لبسه في قائم به فهو كالاستباحة المحترمة الا ان يقال هو وان كان يخلع قائم ولكنه لم يمتنع من لبسه من خفت كونه ايسابا
 من حيث اذنه صاحبه فهو لا مخرج ومع ذلك خفيش (قوله باستعمال ماله غيره) اى في المنسوب واستعمال ما يؤدى الى
 التلبس او فيمنع في التدين في العجب وهو

(قوله ولا يذئب به) اي على كل من الوجهين ويمكن استعادة ذلك من الثمن ان يجعل ثوبه منسوج صفة محذوف حل عليه الساق والاصل ولا يميز في خف منسوج واشاد الى ذلك الشارع بقوله واستغنى المصنف عن ذكره الخ (قوله عن ذكره) أي ذكر قوله ولا يذئب به من جهة ان يسمى خفا (قوله لا يقصد الاعلى الخ) بان قصدهما اوالاقل وحدهما والحق قال سم على حج ومثل قصد الاعلى فقط قصد واحد لا يمتنه اي لان قصد واحد لا يمتنه هو القصد المشترك وهو يوجب قصد الاعلى وحده وفي غيره فلا يصدق عليه يميز ولا يميز في حل على الثاني احتياطاً ١٤٧. ولو شك به المصحح هل مسح اقل اوالاعلى

هل يمتد بمسحه فلا يكف باعادة لان الاصل المسح امة اذ لا يمتد نظر والا قرب الاول لعل المذكرة حيث كان الشك بعد مسحها جميعاً او كان بعد مسح واحدة وشك هل مسح الاعلى منها او الاسفل وجب اعادة مسحها لان الشك قبل فراغ الوضوء مؤثر كما يعلم من قول الشارع السابق ولو شك في تطهير وضوء قبل الفراغ من طهره طهره وبإيداه او بعد الفراغ لم يؤثر (قوله او وهو محدث فلا) أي وذلك لان وجود الاعلى عند تحرق الاسفل ينزل منزلة ابتداء المسح فان كان على طهارة اللبس او المسح كان اللبس على طهارة الا وهو كلف وان كان محدثاً كان كاللبس على حدث فلا يكتفى (قوله ويحمل كلامهم عليه) في هذا الجمل بدقوة أو لا غير

عليه (في الاصح) لعدم صفاقته اذا الغالب من الخلق ان المنصرف اليها نصوص المسح معها فتؤخذ فيبقى الغسل واجباً فليسوا اهلوا لثاني يميزى كالتحرق عليها ومن يحمل وبطاعتين آخر من غير هذا ولا يذئب به من جهة ان يسمى خفاً ولو انقطع آدم على وجهيه واسكبهما الشدة وامكنه متابعة المني على الموضع المسح عليها لمسحاً ازاها واعداه على حيث يقع استيفاء المسافر فلا يحصل له الارتفاق المقصود واستغنى المصنف عن ذكره اكتفاء بقوله اول الباب يميز زمان الضمير فيه يعود على الخلف فخرج غيره (ولا يميزى بمرور زمان في الظاهر) والجزم موقوف بضم الباء فليس معنى كالتفخيض ومع بليس فوق الخلف واطلق الفقهاء انه مشغوف خوف وان لم يكن واسم الخلق الحكيمه ومقابل الظاهر انه يميزى لان شدة البرد تقصص الى لبسه وفي رحمه عند كل وضوء لمسح على الاسفل حقيقة موضع الاول المنقطة في ذلك فمكنه من ادخال يده بينهما وسمي الاسفل وظاهر انما هو كاضطرار من المسح لم يميز على واحد منهما قطعاً فان صلح الاعلى دون الاسفل مع المسح عليه والاسفل كفاية أو الاسفل دون الاعلى ولم يصل البيل للاسفل لم يصح وان وصل اليه لا يقصد الاعلى وحده ومع ويمرير التفصيل أيضاً في القويين بان يصل الاسفل من محل خروا الاعلى ولو تحرق الاسفل من القويين وهو يطهر لابسهما مسح على الاعلى لصبرونه أو صلوا الاسفل كالتفائة أو وهو محدث فلا أو وهو على طهارة المسح بانه المسح كما لو كان على طهارة اللبس وقا قاله الجاهلي في تحصيل الوضوء وانف ذوالاطلاق غير المتسقين كالمرموقين فانه البهوى قال وعندي يميز زمان المسح على الاعلى فقط لان الجميع خفو واحد فمسح الاسفل كسب باطن الخلف اه والاوجه ان الاسفل ان كان متصلاً بالاعلى بضيافة وضو حافه وكالطائة ويحمل كلام البهوى عليه والا فالاعلى كالمرموق ويحمل كلامهم عليه ولو لبس خفا على جبهة لم يميز المسح عليه على الاصح في الروضة لانه ملبوس فوق مسح كالمسح على الصلابة وهو محدث منه جواز المسح عليه ويحمل المشقة وشغل رجليه ثم وضع الحيرة ثم لمس الخلف لاستقامته ركركن افق الوالد وجهه افقه تعالى بعدم جواز المسح مائة كركر ولا شك ان الحيرة لا تكون

ملتصق بعد تمامه الا ان يقال يصح في عدم الالتصاق شاططة طرف البطانة في الطهارة فانه يصدق مع ذلك على الباقي عدم الالتصاق (قوله فوق مسح) اي ما من شأنه ان يمسح فتشعل ما لو كانت الحيرة لا يجب مسحها لعدم اخفائها بل انما يصح كماله فيضاً الشهاب الرمي سم على وجهه لكن عبارة شيخنا الزايد قوله لانه ملبوس فوق مسح قضيناه ان لم يجب مسحها بان لم تأخذ من الصبي شيئاً ليعتق المسح على الخلف الملبوس عليها اه وهو خافضاً طاعة الشهاب الرمي ولم يتعنه

(قوله يعني ان واجبا للمسح) فثبت انها لو لم تأخذ من الصبي شيئا لا يتبع المسح على الخلف له ذم وجوب مسحها حيث لا يجوز
عنه التيمم ثم رأيت شيئا الزايد يجري على هذه القضية في حاشيته ونصه قوله لا يملأ بوس الخ فثبت انه لو لم يجب مسحها بان لم
تأخذ من الصبي شيئا لا يتبع المسح على الخلف الملبوس عليها بخلاف ما لو غسل ما تحتها ثم وضعها فانه يتبع المسح على الخلف
الملبوس عليها لا يتخاطب بمسحها بذلك ١٤٨ وهو مما قلنا تقدم عن سم على جهة (قوله المعنى الموجود) وهو سهولة
الارتفاق في الشيء بدعي استغنائه من شرط (قوله والبصري على أسفل الخ) لا يظهر من هذه الكيفية قبول المسح للعقب الا ان
يراد بسأله وضع اليد على مؤخر العقب بحيث يستوعبه بالمسح ومعنى جعل ذلك اشارة الى ان مسح اليد ليس من الاقتضاء هذا ويحل
البرك في ذلك فثبت ان قوله حيث قال قوله فثبت العقب اشارة الى استحباب مسح العقب ولا يشترط فيه الاشارة وفي جملة مقدمات
له تأمل كما علمته وكذا انقص هذه الكيفية ادخال الحرف (قوله فثبت) في اصابع اليمن الى آخر الساق قضية قوله الى آخر
الساق استحباب التجميل لان ١٤٨ آخر الساق مالم يركب كذا قيل وقد بينع ان آخر ذلك وانما آخره مالم ي

الاعسوسه يعني ان واجبا للمسح فثبت ذلك وضعه على الفخذ المذكور (ويجوز
مشقوق قدم شدة لغيره في الاصح) بحيث لا يظهر من موضع الفخذ لوصول السطح
وسهولة الارتفاق به في الازالة والاعادة فان يمشد بالبرك فله كف اليد وحمل القرض
اذ مشى ولو فثبت المري بطول المسح وان يظهر من الرجل شئ لانه اذا مشى ظهر
ويكنى في جوار المسح عليه المعنى الموجود في الخلف لا لا تقول على مجرد التسمية فقط
بل لا بد معها من مراعاة العلة والثاني لا يجوز فلا يكتفى بالمسح عليه (وبين مسح) ظاهر
(اعلام) الساتر لقله والقدم (واذله) وهو موضع شبه (خطوطا) لثمن حرق الثوبان
وثما ساعليه في الاثرين والاولى وضع اصابع يديه بمقرعة على ظهر مقدم الخلف
والبصري على أسفل العقب وامر ادها فثبت في اصابع اليمن الى آخر الساق والبصري
الى مقدم بط الخلف ولا يستحب امتناعه ويكره تكرار مسحها اجزا او فخذها لان
ذلك يعبى ويقصد به ونوع من العلة عدم الكراهة في نحو الخشب وهو كذلك (ويكنى
معنى مسح) مسح الرأس ولو يعود او وضع يده المنيعة عليه وان لم يجرها ونحو ذلك لو ورد
المسح مطلقا ولم يصح في تقديره شئ فتعريفه الاكتفاء بما يطلق عليه الاسم ولا بد ان
(يمازى) أى يقابل (القرض) من ظاهره لا يلبس الملاقاة بشره فلا يكتفى بالارتفاق

القدم لان ما وضعه على الاستحباب
يكون أصلا ماله وآخرا أسفله
قاضي الذي أمره وآخرا حله
كما قاله في الاستحباب في شرحه
على الجوز ثم رأيت سم على ج
قال انه كان ظهر لنا استحباب
التجميل ثم رأيت في المجموع
التصريح بخلافه ١٤٨ باليمن
فراجعه وتوهم الى آخر الساق
يعقل انه اراد الاثر من جهة
القدم ويحتمل انه اراد بالآخر
الاعلى اشارة الى التجميل حرة
وعبارة العقب الى الساق سم
على منتهى وهي تقييد عدم
استحباب التجميل وهو الموافق

لما قلناه عن المجموع فثبت ان الساق على ما يلي القدم منه وهو مدلوله على ما في شرح الجزرية (قوله ولا يستحب ولو
استعابه) قضية الاتصاف على نقي الاستحباب انه مباح وليس مكره او لا خلاف الاولى وعبارة التيمم فاستعابه بالمسح خلاف
الاولى ثم القول بعدم الاستحباب قد يشكل بان مذهبه مائل كما قاله ج وجوب الاستحباب الادوات الغضون فالتيمم منه
جواز من الخلاف الان يقال ان ما قلنا من عدم الاستحباب هو الوارد في الاخبار المصرحة بان المسح كان خلطا وحرودا
على ذلك (قوله لا ذلك يعبى) فان قلنا التيمم اتلافه قاله لا حرم الفخذ والكر ان قلت ليس التيمم فقه او لم يقد
يقال لما كان من القرض أداه العبادة كان معتقرا ولم يصح قلنا لم سم على منتهى (قوله لا يلبس) قد رتبنا اجزا المسح على محاذي
الكعبين لكونهما ليسا بالباطن ولما ذكره من صور عدم الاجزاء وبه صرح ج على ما قلناه سم عنه وعبارة قال في شرح
الارشاد ويكنى مسح الكعبين وما رآه به في القرض غير العقب كما اقتضاء كلام الشافعي خلافا لما قلناه الا ان ج جمع من
ان العبارة بتمام المسح الى رؤس الاظفار لا غير ١٤٨ وكب على التيمم لوسع يافته ففقد الماس من مواضع الخرز الى ظاهره
فلا يجد ان يجرى ان قصيد الاظفار والباطن والاطلاق بخلاف ما اذا قصد الباطن فقط وكذا قال اذا مسح الشعر الخ

في ظاهر الخلف قاب بالماء بقية الخلف وثلاثان مسح الشعر لا يكفي قتال ١٤٥ وقيل ما من منمن انه لو قعدا احدا لم يروى
 لا يبينه لا يكف اهنا كذا (فرع) هل يكفي المسح على الخيط الذي يخط به الخلف سواء كان جلدا او كانا وغر ذلك لا يبعد
 الاكتفاء لانه ما روي من جلته وهل يكفي المسح على الازرار والعري التي الخلفه فطر ولا يبعد ايضا الاكتفاء اذا كانت
 منبتة بقية بقية الخاططة فليست بل ولا يرجح على من يجه (قوله ولو كان ١٤٩ عليه شعر لم يكف عليه المسح بزما) خلافا لمج

(قوله للمناس) قال في الختان ورأس

فان القوم يسمونه بالفتخ واسنة

فهو وثيق وقيل الدبوس وزن

قوله فلا يصح (خفا) زاد

سم على منبه يعطى ما ذكر من

هر وقد يقال ليس الشعر دخل

في حقيقته الرأس واكتفى به

قتباسه الاكتفاء بشعر الخلف

كما قد حج (قوله لعدم ورود

الاقتصا عليه) اي على ما ذكر

من الاصل والعقب (قوله إعادة

مسحه) اي لعله لا يمنع التردد

(قوله لم يثبت) كبر فتيته انه

لا يجب التزعج على من وجب عليه

الفعل لغيره وظاهر ولا هل

من وجب عليه الفسل لصاة

كل بدنه او بعضه واشبهه كإساق

في كلامه (قائه) وقيل

السؤال في الدرس على أولئك هل

يق من المذمات الصلة كاملة

ام لاهله الاحرام ام لاهله

تطهر والقاهر الثاني استردده

التشمال الاحرام تام على ما عتده

الشارح في شرط الصلاة من

لو يق من المذمات الصلة

واحرر علانها لم ينفذ خلافا

ولو كان عليه شعر لم يكف المسح عليه بزما بخلاف الرأس فان الشعر من مسحه اذا لم

لما رأس وعلا وهو صادق في ذلك بخلاف شعر الخلف فلا يصح خفا (الاصل الرجل

وعقبها فلا) يكفي (على المذهب) لعدم ورود الاقتصا عليه والرخصة يجب فيها الاتباع

والثاني يكفي قنما على الاعلى والعقب مؤخر القدام وهو يفتح العين وكسر القاف

ويجوز اسكان القاف مع فتح العين وكسرها (قلت حوته كاسفه والله أعلم) لا شرا كهما

في عدم الرتبة قالوا (ولامسح الثاني بقا المدة) كان نسي ايادها او انه سمع حضرا

او مقرا ان المسمو رخصة فاذا شئت فيها رجع للاصل وهو الفصل وظهر كلامه ان

الشك انما يؤثر في منع المسح لانه يقتضي الحكم باقتضاء المدة فان زال الشك وتحق

بقا المدة يجاز المسح وعليه لو كان مسح في اليوم الثاني على الشك في انه مسح في الحضر

أو السفر وصلى ثم زال في اليوم الثالث وعلم ان ابتداءه وقع في اسفه فعليه إعادة صلاة

اليوم الثاني لاصلا جامع الشك ويجوز ان يبلى بالمسح في اليوم الثالث لعله يفتا

المدة ثم ان كان مسح في اليوم الاول لم يحدث في اليوم الثاني فله ان يبلى في اليوم الثالث

بذلك المسح وان كان قد أحدث في اليوم الثاني ولكنه مسح فيه على الشك وجب عليه إعادة

مسحه ويجوز إعادة صلاته في اليوم الثاني بالمسح الواقع في اليوم الثالث (فان استحب

وجب) عليه (تجسس ليس) أي ان أراد المسح ومثله كل من وجب عليه الفعل لحديث أكبر

كافض وقصا للمصاحفين ثم امر نارسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان مسافرا من

اوسرا ان لا تزج خفافا ثلاثة ايام ولما بين الامن جتا بقوقيس به الحيف والنفاس

والولد فلو ان ذلك عملا لا يكره وقوعه فلا يشق التزعج بخلاف الحديث حتى لو غلما

داخل الخلف بكفه في جواز المسح ويؤخذ مما تقر ردهما بمحض بعض المتأخرين ان من

يجرد جبايته عن الحدث وغسل رجله في الخلف يلازم المسح ويخرج من وجب عليه

غسل يده لخاصة وجهه لاهله فانه يكفيه غسل رجله في الخلف بخلاف نحو الجنب فانه

وان غسلهما فانه لا يصدق منعه من زعمهما كما تقدم (ومن تزج) خضه أو أحدهما

او انقضت مدته أو شك في بقائها او ظهر بعض محل القرص يثرق او غيره ونحو ذلك

(وهو يظهر المسح غسل قدميه) اذا لاصل غسلهما والمسح يدل فاذا قد عرى الاصل زال

لما في شرح الرض هنا وتبعنا الخطيب من المصحة (قوله مسافرا) او سفرا في نهاية بيان الانية اذا كان مسافرا في الشك

من الراوي في السفر والمسافرين القرص مسافر كصاحب وصاحب المسافر ومن جمع مسافر والسفر والمسافر ومنه (قوله لم

يكفه في جواز المسح) أي وان ارتفعت جبايتهما بالفصل لبطان المدة بالجماعة (قوله وهو ذلك) يحلف على أي او ظهر بعض

نحو محل القرص كالقرص التي على الرية ويجوز زعمه ان يرفع أي أو غسل نحو ذلك أي نحو ظهره وحمل القرص بكل شدة مستقوى

إلتهامه ان يظهر شيء من محل القدم (قوله غسل قدميه) أي يديه بطريقه ويجوز بالان فيه الاولى باعتدال قوله المسح دون الفصل

(قوله ولم يرتفعوا) هو آخر كلام الاندلسي (باب الفصل) (قوله في شرط الميت) اما قوله لا يجب فيه النية بل يجب فقط (قوله الاثر) صفة كاشفة ميتة لهم اذ لا يصح هنا ما معنى القصاصه القرري عرفهم لا يظهر معناه هنا (قوله) كثر الفقهاء على ان الفعل الرابع للحدث اما الزالة لقصاصه فالاشهر في لسانهم القبح (قوله ولا يجب غورا اصابة) خرج به ما وافق وقت الصلاة تعيب الجناية او انقطاع الحيز فيجب فيه الموت ولا قبل لايقاع السلاقه وقبحا (قوله والكلام) اولاف موصياته (اي وثائقها) واجبا وعكسا ولو اسقط قوله أولا استغنى عن هذا التقدير ١٥٠ وتعلم بانها بالوصيات من قوله وقد بدأ بالاول

حكم البدل كالتميم بعد سواد المهر ولو نزل وجهه في الخلف ولم يجره به اعم القدم بطل مسحه ولو اخرجهم من قدم الخلف الى الساق لم يؤثر على النص ويؤخذ ذلك من كلامه ثم لو كان الخلف طويلا خارجا عن العادة فخرج وجهه الى وضع لو كان الخلف معادا اظهر شي من محل القرض بطل مسحه بلا خلاف وشمل كلامه وضوء دايم الحدث وهو الاوجه كما اقتضاه كلامهم خلافا لذري حيث حال يجب ان يكون محل الاكتشاف قبل الضمير بعد النزوع وقهوى وضوء الرقاعية اما دائر الحدث فبزيه الاستئناف لهما لثابتا للفرصة قواضع واما لثابتا فلان الاستباحة تتبع بعض فاذا ارتفعت القصة فخرجين ارتفعت مطلقا كذا اختلفت فتأمل ولم يرتفعوا (وفي قول ينو) لان الرضوء عبادة يطلها الحدث قسطل كماها يطلان بعضها كالصلاة واخر زبطه والمسمع عن طهر الفصل بان نوا وليس الخلف ثم نزعه قبل الحدث او احدث ولكن وضوءه في رجليه في الخلف فلا يلزم شي

(باب الفصل)

هو لفصلان المله على التي فشرعا صلاته على جميع البدن بانية في غير غسل الميت بشرائط مخصوصة والافصح الاشهر فيه لغة فتح الفين ونحوها هو الجاري على السنة اكثر الفقهاء و يقال بالضم الماء الذي يقتل به والكسر لما يقتل به من مدر ونحوه ولا يجب غورا اصابة ولو على الزالة خلافا لابن العماد والكلام والاقام موصياته وواجباته وسننه وما يتعلق به وقيدتها بالاول فقال (موسيه موت) لما حاق في الجنائز فزعموا ايضا ان التهميد يجرم ضله والكاثر لا يجب ضله والسقط الذي يبلغ اربعة اشهر ولم تقهر امة حياته يجب ضله مع انهم قبل سبق موت فلا بد بطل فله غير امة لم يذ كر هناك غسل السقط المذكور ولا يدعى عليه الموصيات تتبع جميع البدن او بعضها مع الاشتغال لان الواجب سطق الاقامة من غير تقارض بل عينه حتى لو فرض كسطل جلده حصل القرض والموت عدم الحياة ويعبر عنه بمقارعة الروح الجسد قبل عدم الحياة

الخ (قوله وما يتعلق به) اي وفيها يتعلق بما ذكره اي من الموصيات (قوله فلا يرد عليه) تفرص على قوله وفيها ان التهميد داخل اعلى قوله مع انهم قبل الحدث ذلك انما يقتضي الابدال لصلحه ولعل الغرض من ذكره هو لدعى ج حيث جعله مستقدا من كون الموت موجبا حيث قال ما صلاحيته ان يصحكم غير لان الموت عدم الحياة مما من شأنه الحياة وهذا شأن الحياة (قوله فترانه) اعتدرا ما يفهم من قوله وفيها ان السقط يجب غسله انه لم يذ كر في المباح وحاصله انه وان لم يذ كر لم يكن مصرح به في كلامهم وهو كاف في عدم الزاود عليهم هنا (قوله) على هذه الموصيات في نسخة حصره الموصيات في نفاذ ذكره تبسب الخ ومضى الاصل وفي لان عبارته لا تقتضي الحصر (قوله) وقبل عدم الحياة ذكره في عقابله قوله قبل عدم الحياة يقتضي ان

الاول لا يشترط كونه من شأنه الحياة ونفسه قوله ويعبر عنه الاشتراط ان يقال مراد صاحب هذا الفصل من انه لا يشترط تحقق الحياة بل متى بلغ زمانا تحصل فيه الحياة ولو لم يوجد عدمه مستثلا في الاول (قوله) في عرض يضاده ظاهره انه لا يشترط على القول الثاني سبق الاحتفاظ في السقط في الميت على الثاني دون الاول وفيما انصفنا مقتضى خلافه حيث جعل الموت على القول الثلاثة صادقا على السقط لكن نظره فيهم بالنسبة للاول بان القهوم من المقارعة سبق الوجود قال لان يكون المراد منهم معنى العلم ويحمل قوله على من شأنه الموت ارجا المة ايضا لكن يلزم حثنا اتحاد هذا مع الثاني ١٥١ هذا وفي القاصد ابتداء الاول على ظاهره وبدا الثاني له وعبارته والموت زوالها اي الحياة في عدم الحياة هي تحصيلها

== فاشمل وهذا امر احسن قال عدم الحباة عما ينشأه اي ما يكون من أهمه وصفته الحباة القتل فهو عقم ملكها كالعمى الطاري بعد البصر لا يخلق لعدم (قوله أيضا وقيل عرض الخ) جرى على رد هذا القول في المقام أيضا لكن في تضاريف ابن الخطيب الحق انه وجودي وواقعه ما تله الصغرى عن صاحب أولاد عدمه الموت كلف منسوبة الى القدرة عادل عن ٥١ هذا قول حواشي السيرى ان طاقته من أهل الحديث ذهبوا الى الملوث جسم والأجساد والاعراض صفة بذلك قالوا لا يتحقق انه هذا الجسم الذي على صورة كبش كان الحباة جسم على صورة كبش لا يجرى الا في الأخرى وبما العلم القائم بالبدن عند مفارقة الروح قائما هو امره فاما ان يكون له شبه بالوت من باب الحماة لا الحقيقة أو باب المشقة وحديثه لا يرى التزاع قريب اه ووجه عامة قتال وجهه فقال واخفقوا على انه ليس بجوهر ولا جسم وسد بثبوت في الموت في صورة كبش الخ من باب القتل اه ثم صرح كونه امرا وجوديا (قوله لقوله تعالى فاعتزوا لي الخ) اي وادرا ان قبيل الحصفه في الصلاة واذا ادبرت فاعلمي عنك الدم وصلى وفي رواية البضاوي فاعتسلى وصلى على منسج (قوله اي الحيف) اي في من الحيف ولعله ليحصل الحيف في الاية على من الحيف أو يكفيه كافي لكل منهما لان هذا الوقت بعد كره القمن انه المرفج على ان جل الحيف على ما كان الحيف بوجه من قراتها في محله ولو في غير زمنه مع انه غير امر قطعاه (قوله والمعتز به) قال الشيخ رحمه وقيل يجب الخروج فقط ومن قولنا خلاف ما ذكرنا قلنا ينسل الشهيد الحيف فاستقمت فاستقمت هذا على هذا دون إلا آخر (قوله الى الصلاة وهوها) كالطواف (قوله وان لم يصح ١٥١) فيه الخ) عن انه الخروج واداءه وهو

من شأنه الحباة وقيل عرض يضادها لقوله تعالى خلق الموت والحياة ورجان الحق قدر والعدم مقدور (وحيف) لقوله تعالى فاعتزوا لي الخ السامى الحيف أى الحيف والمعتز به وفيما ياتي الانقطاع مع القيام الى الصلاة ونحوها كاصحبه في الصديق وان لم يصح به بالانقطاع (وقض) لكونه دم حيف يجمع (وكذا ولادة بلا بال في الاصح) لانها لا تتلوه بل وان كانا شاهد ولا يجب بجزج الماء الذي يخلق منه الولد بجزج الأول والأول والثاني لا لقوله عليه الصلاة والسلام لام انما الماء الذي يخلق منه الولد بجزج كيد ابريل يجب عليها ل. كافي في الولد حجه الله تعالى كما وقد يستفاد من

لم يتحصن وهي طلق ما هي فيعوز ان الخارج منها حال الحمل البض لا الشكل ويجمع بالمرصنة الحيف وازافة الدم اليه بيانية (قوله وكذا ولادة) هل يشترط ان تكون الولادة من طريقها المعتاد أولا فسه نظر ونبني ان ياتي فيه ما تقدم في انسداد الفرج من التفصيل بين ان يكون الانسداد عارضا وخلفا وقتل عن شيئا الزايد منه وطال ما شئت ويجوز جامعها بعد الولادة بلا بل لانها جنابة وهي لا تمنع الجماع على القول وتقطر بها اذا كانت حادثة وماذا كمن القطر بها اذا كانت حادثة يشكل على جواز وطئها والحاصل انه على وجوب الفسل بالولادة تارة فانها مظنة النفاس وتارة ان الولد من يجمع فالتنفاس التعليل يقتضي جواز الوطئ وعدم القطر لان الحماة بمجرد حال السطل الصدم فلعلم به وجواز الوطئ على ان الولادة جنابة والقطر على ان مظنة النفاس احتسابا لعمادتها النسبة لقطر وتختصها على الزوج لثقل في المحرم (فرع) هل دم وعمل الوضوء كلبه لا او امر اخر فرج من فرجه حيوان صغير على صورة الكلب كما يقع كثيرا هل هذا الحيوان نجس كالكلب كالتوك من وطئ الكلب حيوان طاهر حتى يجب تدبيره المخرج منه وهل يجب الفسل بخروجه لا ولادة فبال الذي يظهر انه غير نجس لانه لم يتولد من ماء الكلب بل من لاشل لان الولادة تقتضية العمل على الولادة تارة بدليل انه لو خرج جود من الجوف لم يجب الفسل بسببه مع انه حيوان يوفى الجوف وخرج منه قليلا بل اه سم على جود منه بطنه من وقت المرأة وقت ولولت ولو على صورة حيوان وجب الفسل (قوله انما الماء من الماء) وجوابه ان الولد من معتقد فيصدق عليه الحديث (قوله يجب عليها الفسل) أى ويجب عليها الوضوء عينا

(قوله ويجب بالحققة الخ) ع شقي ان يشترط فيه ما قول القوابل انهما أصل آدمي اه وفي الباب قال القوابل هما
 أصل آدمي وقضية اشتراط هذا القول عدم الوجوب اذ لا يحل القوابل ذلك لهدمهم أو غيره تأمل سم على منتهى وهو
 ظاهر لكن فعلى حج ما حاصله نقلنا عن الزركشي ان محل التوقف على قولهم انهم تزلزلوا لا واجب الفصل مطلقا اه
 وفي التمرة تظهر طوار ان يكون المرق دعاء على صورة العلقة والمخعة والميل بل الدم بعد ذلك لا أثره فالأولى الاستدلال بالطلاق
 وبني ما لا اختلاف بالقوابل فينبغي ان يأتي فيه ما قيل في الأخبار بتقص الما من تقديم الإقرار فالأكثر عددا الخ وقوله القوابل
 اى أربع سنين ان قلنا انه شهادة ويقتل الا كما هو احد يقول القن يتغير ما هو الاقرب لان للمدعى ما يلغى على القن
 انه أصل آدمي (قوله وقصّل) زاد حج لا دى حتى فاعل أو مقعول به (قوله يدخله شقة) اى من شخص واحد فيظهر
 (قوله مانوق الختان) اى ما هو الاقرب من الختان فكله قاله رأس الذكر (قوله بان شق وأدخل أحد شقيه) عبارة حج
 والذى يشبه مدر كان بعض الحشفة يتقدم من باقى الذكر قد رسوا بعض الطول وبعض العرض وكسب عليه سم قوله بقدر
 من باقى الذكر قد رسوا بعض الطول (قوله وان جاوز) اى انقطع وع (قوله وان لم يبق من الذكر غيره) اى

قوله ولادة ويجب بالحققة علة ووضعة كالوله (وجنابة) بالاجاع لقوله تعالى وان كنتم
 جنبا فاطهروا وهي لغة البدو شرعا امر معنوي يقوم بالبدن يمنع همه الصلاة حيث
 لا مرض وتصل (يخترل حشفة) وهي كافي الصالح والقاذوس مانوق الختان
 فلا يتصل بعضها ولو لمع ككفر الذكر بان شق وادخل أحد شقيه كما هو صريح
 كلامه م. والاصل في ذلك قوله صل الله عليه وسلم اذا اتى الختان فقل بوجوب
 الفصل والوارد بالالتزام للحاجة لان ختان المرأة فوق مدخل الذكر وانما يتعدان
 بتغيب الحشفة (او قد رسا) من مقطوعها وان جاوز حد الاعتدال فلا يعتبر
 قدر حشفة معتدل كما يؤخذ من كلامهم في التحليل واليه أشار الشارح بقوله منه
 اذا الاعتبار بمسحها أو لم من الاعتبار بغيره ولا ادخال قد رسا مع وجودها فيما يظهر
 كالوثق ذكره وادخل قد رسا منه خلافا لبعض المتأخرين ولا ادخال دونها وان لم يبق
 من الذكر غيره (فرجا) قبل او دبريا ولون ميت او بهيمة كحكة وغيره بزوان لم يشته
 ولا حصل انزال ولا انتشار ولا اختار وبها حال غلظت وكانت الحشفة لا وقد رسا
 من مبان واعتبار قد رسا الحشفة المعتدلة من ذكر كراهية عدمه في كل الما نظر الفقيه
 (قوله) ع لو كان يابس قد رسا
 كذا ذكره التور والذى يضرب به
 قائلها عدم الوجوب سم على
 منتهى (قوله وغيره) اى وجبة
 ان تحقق كعكسه على الاوجه
 فيما اى حج (قوله او صاقل غلظا)
 ومنه قصبة ادخله فيها كما اتى به
 بعضهم وان نزع فيه اه حج
 (قوله يوكل الى نظر الفقيه)
 عبارة الزبائى وغيره لخلق بلا
 حشفة يعتبر قد رسا الحشفة الغالب
 أمثاله اى أمثال ذكره وكذا في
 ذكر الابهمة يعتبر قد رسا تكون

لنفسه اليه ككسبة معتدل ذكر لا دى اليه فيما يظهر وبني ما لو كان ذكره الما يوجد كالنبرة والابوه
 وليس له حشفة بل قد رسا حشفة أو لا في نظر وقد يؤخذ من قول سم على حج قوله ولا تخلفوا بها يشمل ما لو كان يكون
 الحشفة ومنه ما بان مكانه بصفة الحشفة فلا يتوقف وجوب الفصل على ادخال جميعه وهو الظاهر ان سرز من أسقطه
 به ويقتصر بزوان الحشفة فينبغي ان لا يضمن ادخال الابهمة اه انه بقدره حشفة بان تعتبر نسبة حشفة معتدل ذكر الى باقىه ويتقدم
 لمهنا لما فرض ان شقة المعتدل ويضع ذكره كان يبيع ذكره هذا الحشفة (فرع) ع قال في الصاب ومن أسس يزول
 منه فاستل ذكره فخرج من الغسل عليه قال في شرحه حتى لو كان في صلاة أو تمها وان حكما يلوغ بذلك أو قطع وعونه
 وليس من المتصل كما قاله الاسنوى والبارزى اه ولا يثنى اشكال ما قاله والوجه خلافه لان المتى فيه الفصل عن
 البدن ويجوز اعتبارهما لا فصل معه لا أثره سم على حج اه وحيث اعتبرت النسبة كانت ضابطه فقل اعتبارها بان
 لما ظهر فتيه وقرره والاقسام ثمانية (فرع) ع ولأول من ذكر المبان الحشفة وجب الفصل أو قد رسا من الطرف
 الاخر يجب الفصل م (فرع) ع ذكر مبان قطعت حشفته مثل م ع من غلظت بها ان ادخل قد رسا الحشفة =

تتم اى الطرفين وجب الفصل اه فلما راجع ولصرتم في مرة قال ذيق ان المتعرجة موضع الحشفة اقول ويقدرون وجب
 الفصل اطلاق قولهم ان قد دعاه من فاعدها لقوله كلام من الجهتين وقول جج ايضا ولو شاء ودخل قدر الحشفة فمع
 وجود الحشفة ليؤثر والاشارة الى الارجحة (فخرج) ه لقطع فخرج المراتبة حتى اتمه واخرج فبظهر على القصور واتي مر
 عليه كذلك انه لا يجب الفصل الا لشيء جاء وان نقص منه فليصر ثم دع ذلك حوزاته اذ اني اجمع وجب الفصل فليصر
 وقديومه باقتم انه لا شيء جاء وان الفصل غير منوط بكونه يسمى بجاء بل على ما يجي الاستدلال فخرج ثم جهم على انه لا يجب
 سم على مخرج اقول لو تاس وجوه بالذكر الميان وجوه هنا على المخرج انه يصدق عليه اخرج فخرج (قوله والوجه انه)
 اى القصة (قوله من بقية الاحكام) ه اذ مع قوله قبله متصل ومقطوع ثم قوله الفصل او الفصل فيما اجل على وجوب المهر
 وحصول التعليل بالايلاج المذكور الميان وهو حاصل ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرملي ولا يفتي انه في غاية البعد فلا يرجع وقد وقع
 البت في ذلك مع قوله فوافق على انه في غاية البعد سم على جج وعجاجة جج في شرح العباب فها وتقل السنن عن
 البغوى انه لا يثبت بالمقطوع نسب وانما احسان وتعليل وهو وعد ومصاهرة وابطال الاحرام وشروط الفصل بانه اوسع باهنا
 اه هذا ونضيه ايضا انه يجب على من قطع ذكره ثم اخرج فخرج الفصل ١٥٣ وفيه نظر لا يفتي والظاهر انه ضمير اذ
 لا يهاجمه المعنة انتقضت نسبه

والوجه انه يرى اعتبار ذلك كما لو افق لا مرفق ولا كعب يقدر بقدره ولا يه ادخل
 الميت اذا اخرج منه واستوجب ذلك كسقوط تكلفه كالمعتق وانما وجب فصله بالو
 تنظيها وكرامته لا لوجوب وهما المنة حد كاسياق ولا مهر كالا يجب قطع بهاديه ثم
 نفسه العبادان وتجب الكفارة في العزم والمخرج وكما ناط الفصل بالحشفة فصل بها
 التعليل ويجب المصلحة لا يهاجم على ما ياتي في محله ويحرمه الرية بقوله المهر والعقود غير
 ذلك من بقية الاحكام ويستثنى الخنثى فلا غسل بالايلاج حشفته ولا بالايلاج في قبله لادله
 المخرج ولا على المخرج فيه فيما اذا اجتمعوا ولو خلق له ذكر ان يقول بهما فاولج احدهما
 وجب الفصل ولو كان يولد احدهما وجب الفصل بالايلاج دون الاخر ان لم يمسك
 العامل ولولا وجب خنثى في دررجل فقيرا بين الوضوء والفصل (و) يحصل (يفترج حتى)
 ولو بان النمل لكثرة جاع ونحوه فيكون طاهر اموجا لفصل اذا وجدت فيه اغواص
 الاتية والمراد منه ايضاح معنى غيره وانما اخرج اول مرة ليخرج ما لو استخفته ثم خرج

٤٠ به ل بغالب ما مثل ذلك الذي يروى بهذا الحد ايضا تقدم من شرح العباب على محلي اختلافه اتمه كلامه هنا
 من التعميم (قوله ان لم يمسك العامل) ليدركنا حكمه ما لو اشبه احدهما بالآخر وقد سوى جج بينه وبين الاصلين وهو
 موافق له في ذلك المقامه الخارج في اقله الوضوء لكن تقدم ثم شرح الروض ان التقصير لا يكون له الا به اتمه كلامه هنا
 ان الفصل انما يكون بالايلاج ومن ثم رتب سم فيذكره جج هنا وقال ما حاصله القياس انه انما يجب بالايلاج ما
 اه وقد يقال فصله اذا لم يكن على ميت الاصل فان كان على ميتة اتمه ما طاه جج ولعل وجهه اطلاقه ان الاشياء انما يكون
 حيث يوضع هذا الخلاف وجهه الا لوجوب الفصل بالايلاج كل منهما لانه اذا وجب بالايلاج التيمم تحت كل من حيث الاصل كان
 وجوبه بالايلاج بمسالة الاستئذان اولى بقوله فقيرا بين الوضوء ونسبتي ان ياتي هنا ما ياتي في الاصل كون الخارج من اوردنا
 (قوله والفصل) وذلك في الواضحات لانه اواجهه الوضوء يفترج ذكر كالتنقيص من درهم او الفصل بالايلاج فيه في ان في لانه اما
 واجبه الفصل بالايلاج او الوضوء حاله سم عليه فعمل ذلك في الخنثى حيث لا تمنع من التقصير بان لم يكن متعرجة ولا مفر
 (قوله استخفته ثم خرج) حاله الشيب على الغاية اما اذا خرج من قبل المرأة جج جاء بهما فغسلها لانه لا تفصل الا اذا
 خست ثم لم تات فان لم يكن امها مشوة كسفيرة او كان ولم تقصير كافة لانه اعادة عليها فان قبل اذ خست شهوتهم المتقين خروج

منه او يقين الطهارة لا يرفع بظن الحدث اذ قد هما وهو خروج منها غير متيقن وقضاء شهوتهما لا يستدعي خروج شيء من
 منها كما قاله في التوضيح اوجب بان قضاهما وتناول مقله فومها في خروج الحدث فقلوا القطعة مقله القتل وتخرج بشبل المرأة
 ما لم يوثق قد برعها فاقطعت شئ خرج منها لم يوجب عليه العادة لفعل كالمجرم (قائده) وقيل السؤال عما لو دخل
 انسان فخرج امرأه هل يجب عليه الفسل لان صدق عليه انه ادخل ذكر فربما لم يأت له اسخه تابعا لاستقلا فقل والقاهر
 هو الاول لقوله المذكور (قائده) اخرى سئل المني هل الربى من ادخل ذكره في ذكر آخر هل يجب عليه حال الفسل ام لا
 فاجاب بالجواب اه وهو ظاهر لا يمتدح على هذا القول انه دخول ذكر في ذكره وذلك موجب الفسل على كل منهما وقوله
 (أم سلم) قال في القريب أم سلم بنت ملحان بن خلف الانصارية والمدة اثنان من مائة وقال اسمها اسهل أو ريمته أو مديكة
 أو أبنغوهي القمصاء والرصاصا شتهرت بكيتها وكانت من الصبايات القاضيات ماتت في خلافة عثمان (قوله حكم المتفق
 في باب الحدث الخ) تقدم لك روحان المتألف ١٥٤ الاصلية لا تعتبر بقياسه هناك الخارج منها لاوجب الفسل بقوله قياس

كأدبر انسابي على ما اعتده حج
 أو على ما قاله هو يشاء على انه أراد
 بالمتألف الاصلية القيم وقبوه واما
 البربر فزود من القرن رغائشه ان
 خروج المني منه خروج من غير
 طريقه المعتاد (قوله والصلب)
 اى كماله (قوله وهو كما قال) اى في
 انذار من ان صوابه كفت المدة
 فيستغنى الخاف من قصر الصلب
 وشاف فيه حج لفعل الفسل
 محذوبا بغير من قصر الصلب
 ويحت ترايب المرأة وبعه ابن
 عبيد اناق (قوله وهي نظام
 الصدر) اى كماله (قوله فاصك
 ذكره الخ) عبارة سم على منج
 وافهم التعبير بالخارج انه لا أثر
 لتزويجه قصبة الذكروا ان سكنا
 يلوغه ولا لقطعه وهو نه اذ لم
 يخرج من المتصل شيء كما قاله البارز والاسوى اه وقيل نظر اذا بصحة ما جوده في المتصل اذا ما دعي
 خروج المني وقد وجد اه وما نظيره تقدم في اعترضا على ما في شرح العياض عن الاسنوى والبارزى ان عيانه شوم
 يخرج من المتصل وهي مخالفة لقوله امن المتصل (قوله فلا غسل عليه) اى ويحكم بيلوغه ان كان صغيرا (قوله مستحكم)
 اى بان وجد فيه احدى خواص المني طيب و مر هذا كله في الخارج من غير المعتاد اما الخارج منه فوجب الفسل
 مطلقا كما هو حاصل شرح الروض وما قاله مر وقوله لمرض اى يخ كونه فيه بعض الخواص سم على منج ويستفاد
 من قول المتألف في الكلام الخ فان مراد به التقصير في المني الخارج من المتصل ويدل على ان ما خرج من طريقه الاصل
 وجب الفسل مطلقا حيث علم من وجود بعض الخواص فيه وقوله مستحكم بكسر الكاف كافي في خبر التوروي وبواقفه
 قول المتألف وايحكم بان مستحكم اى ما لم يحكم اه قصرص بان استحكم لازم فالوصف منه اسم فاعل على استقلال بالكسر

وهو في ذلك الرجل والمرأه فخرج بقرار مستقام فكم ارام استسلام ام غير ما قاله صلى الله عليه وسلم
 لما سئل ام سلمة ان قال الله لا ينجي من الحق هل على المرأة من غسل اذا
 احتك قال نعم اذ ان الماهر من طريقه المعتاد ولولم في مثل (وغیره) كدبر
 او ثقبه قياسا على المعتاد وقبوه في الخارج من المعتاد وغيره هي المني في الرضة
 والمحصنة في الترحر الصغير لكن يزعم في التقصير بان القصار من غير المعتاد حكم المتفق
 في باب الحدث فجمع فيه الافتتاح والانسداد والاعلى والاقل وصوبه في الجموع قال
 في لهجات وهو المني على القواعد فليعمل في حال الرافعي والصلب هذا كله في ذلك
 قال في الخلام وصوبه كفت المدة هناك لان كلاما لجموع صريح في ان الخارج من
 نفس الصلب يوجب الفسل اه وهو كما قال وعليه يفرق بين هذه وما مر حيث المني ثم
 ما تنفخ في المدة بما وقه ايان العادة حيث بان ما قبله الطبعه تامة الى اسفل وما سواء
 باقي ما شبه بخلاف ما هنوا والصلب انما يفتقر للرجل اما المرأة فليعرفها ما بين زنايتها
 وهي نظام الصدر والمراد بخروج المني من الرجل والبكر يرونه من القرب الى
 الظاهر ويكتفي في النيب وصوبه الى محل يجب غسله في الخداية ومن احس بيزول منه
 فاستدركه في يخرج فلا غسل عليه ثم الكلام في من مستحكم قال لم يستحكم بان خرج
 لمرض لم يجب الفسل بخلاف كافي الجموع عن الاصحاب (وبعرف) المني (بشفقه)
 وهو خروج به فقامت قال تعالى من ما دافق (اوله) بالهجرة (بخرجه) اى وسدناه وان لم

(قوله أو زج هين) أي من حطه فحيره أي من حياجه ويحيره وتطيه والمراد بهوا الخطة أي غايته راحة هين منه راحة هينها ويضو بعض الساج ما يتيه وافته راحته (قوله في حق المرأة) أي من الرقة والصفرة اه حج (قوله أي انلوا من) دفع ما أو رد على من أو صفاته من الرجل الباسخ والقن مع وجوب الفصل بانها حائضه وبهم ذات من جل أو ألف المتر على البهه الذي كثر (قوله لا شك في الجنابة) خلاص الج (قوله وهو ظاهر) بوجهه قد أوجع قال حج يستدل أنه بعد بقية ما يرجع إليه في المعنى أيضا وهو الاطوار ويحتمل أنه لا يعمل بها الا في المستعمل لأنه الترفقة الأولى بعد طهره فيه فزجر الرجوع فيه وكسب عليه سم (قوله لا يعمل الخ) هذا هو الوجه اه (تبييه) آخرا غير خارج منه فلهذا في التفسير المذكور عليه فهل يلزم كالم لا يجري على قسبة مما اختار حتى لو اختار صاحبه أنه ذى أو لا خزانة من لم يتنبه له لا يتنبه بحسب ما اختاره لم ارفق ذلك شيئا والذي يتقدح ان الثاني لا يمس غسل ما أصابه منه 100 للشك وأنه لا يقتضي في الصورة الأخيرة

اه حج وبني ما لزم كره بعد اختياره من كرهه من با حقيقه هل يجب عليه إعادة الفصل لئلا على ما لو نوتنا حياضا ثم تبين خلاصته لم لافه نظر والقرب الثاني لئلا كان غاطلا بالحد الثالث وأقبحه فتق في جنبه الواجب وليس متبرعا بالحد فاشبهه بالزنى صلاته من الخمس فصل الخمس وسيله لبرائة منه من الواجب ثم كرا المسبة بعينه فان ما في به يميز فمع زرده في النسبة بخلاف وضوء الاحتياط فيما لو تبين الطهارة وشك في الحدث فانه لا يجب عليه من ثم رأيت في سم حج فرع هل يقتضي ما اختاره من أن الحال على وقفا ما اختاره فيغيره ان يميزه فاختاره من عدم

يتدفق قلبه ويلازم فتور الف كروا كذا اراد الله وتعالى (أو ورجع) وطمع فقل (وطيا) رياض بعض جافا) وان لم يتدفق قلبه كان خروج باقي منه بعد الفصل فأى صفتين الثلاث وجدت كفت الأذى بدني منها في غير وقتها وطيا وجافا لحال من الخي لا من اليقين ورياض البض ولا زلفه أو رياض في حق الرجل ولا في ذلك في حق المرأة فان تقدمت الصفات أي الخواص المذكورة فلا غسل (لانه ليس بين فلو احتل كون الخارج ميا أو طيا كمن استيقظ ووجد الخمر منه أي بين تحت تأثيره من حمها فغسل أو تروا وبغسل ما أصابه منه فلو احتل كونه ميا لم يصر عليه بل الله ما يصر على الجنب للتلقي الجنابة وهو ذا من قال وجوب الاحتياط بغسل مقتضى الحدين لا وجوب عليه غسل ما أصاب فوه لان الأصل طهارته كذا اتفق به الواجد حه الله تعالى وقضية كلام الزركشي أنه لو جوع عا اختاره وهو ظاهر اذا تقوى إلى شربه يقتضي ذلك وان رأى ميا في فوه أو في فراش فام فيه وحده وأوسع من لا يمكن كونه منه كالمسوح فيما يظهر كأي الخادم زمره الفصل وان لم يتد كرا احتلاما وزمره إعادة كل مكتوبة لا يمحى حدونه وهو ما ينبغي إعادة ما احتل أنه فيها كالزناهم مع يمكن كونه منه ولو نادرا كالصبي بعد تسع فاته بتدبيرهما الله جل وعلم على رزاه حه ما بعد الماوردى المستفاد بما إذا رأى الخي في باطن الثوب فان رد في ظاهره فلا غسل لاحتفال أنه أصابه من غيره (والمرأة كرجل) فبما صر من حصول الجنابة وما يعرف به الخي من الخواص الثلاث على الأصح من اضطراب طول العموم (الأداة) (ويجزم بها) أي بالجنابة (ما حرم بالحدث) الأصغر لأنها أغلظ منه (والكسب بالسجد) لقوله تعالى

الاجزاء اذا كان الحال في وضوء الاحتياط والجزاء اذا كان الحال في مسقة المسبة بأنه يتبرع في وضوء الاحتياط (قوله في ظاهره) قد يتوقفه مع فرض الحكم في كونه لا يمكن من غيره ومن ثم عزم غيره الحكم بعبارة سم على منج فرع قال في الرض وشرحه وان ادعى فخره أو توبه ولو ظهر منه الخ اه قال حج ومعه حيث احتدل ذلك فانه يظهر اه (قوله) والمكث زاد حج وول سلطه هنا كما في الاعتكاف أو يكثي هنا بدق طمانينه لأنه اغلظ كل محتل والثاني اقرب اه ووجهه بأنهم اتفقا على روى الاعتكاف الزادة لان ما فيها لا يسمى اعتكافا ولا بد من اعتكاف السجدة بالملك يتبعه من الجنابة وهو حاصل بأدنى مكث ثم قال أيضا من خصافه حل المكث به جنبا وليس على شئ في ذلك وخبره كما في شرح الباب عن المجموع على لا يعمل لاحد يمين في هذا المسجد صغيرا وغيره ضعيف وان قال الترمذي حسن غريب اه وقضية اقتصر في الخصوصية على المكث على الله عليه وسلم كيقول في الترمذي

(قوله ومثله حديث) وهي ما وقف لصلواته كونه اجزاء من المسجد (قوله ثانيا) اي فخر كالمسجد في حرمة المكث فيه على الحب وقوله ويجب قصته فوراً ويجب له اخذ الصلة ولا يصح الاعتكاف فيه بل بالمقد كاف في حاشية الزيلدي قال سم والفرق ان الفرض من الصلة ان لا تنقطع حرمة المسجد بقوله الصلاة فيه فاستحب في الشارع لان بعض مسجد بل من من من الا وفيه حرمة مسجدية تترك الصلاة بمثل ينقطع والاعتكاف انما يكون في مسجد الشارع بعضه ليس بمسجد طالما كسفه بمنزلة من خرج منه من المسجد واعتد عليه (فاثمة) قال المناوي في كآله المحيئ في الوقوف على غوامض احكام الوقوف ثم مرضع القول بصفة الوقوف اي وقفه بالجزء المشاع مسجداً من أصله حيث امكنت بقية الارض اجزاء لا لا يصح بيعها بغيره الاذوية وغيره وكانهم لم يروا فيه فلا وهو عيب في صرح ابن الصباغ في فتاويه التي وجهه ابن ابيه فقال ومن الغريب اذا كان حصص في أرض مشاعة وهي لا تنقسم فجاءها مسجد المصبح ١٥١ (قوله ان لم يكن له عذر) ينبغي ان يكون من الضرورة والعذر ما اذا كان خارج المسجد ولم يكن له الفضل الا في الجاهل فلو برد الماء ونحوه لم يتيسر اخذ جزءاً من الجاهل لاسم المسجد وليحذر من تناولها من المسجد بمن يتبعه وهذا من قولهم اذا كان المصالح المسجد دخل لخدمته بشرط ان يتعمد بمسك قدور الاستعانة من غيره بخلافه ان يتعمد ١٥٢ في مثلنا اذا امكنه ثم رأيت مر قال من احتاج للدخول للمسجد وهو غريب

لاخذ ابرة الحمام مثلاً جاز الدخول ان يتم وممكن قد راجحت ولا يجوز بل ان يتم وقوله يتعمد حاشي الخ اي خلو وجد ما يكتفي بعض اعضائه او وجد ما يكتفي ببعضها لكن منع نحو البرص استعماله في جمعها او يمنع في بعضها فقول يجب في صورتين استعمال المتقن وتقليل الحدث ان اراد الصلاة وجد ما لا يكتفي بأمه لا يكتفي الا استعمال بعضه فيه نظراً ويعد الوجوب متسأل سم ملي نهج (فاثمة) عن الامام احمد رضي الله عنه ان

اولا شيئا الا عارى حليل وقوله صلى الله عليه وسلم ان لا لاسل المسجد لمافض ولا جنب ومنه وجبته وهو اوسع من جداره وان كان كل في هو الشارع لا يقتضيه كلام المجموع وشمل ذلك ما لو كان المسجد ثنائياً في أرض بعضها عاقل وان قل غير المثل ثنائياً ينهز ويقارن التفصيل السابق في التفسير مع ان حرمة القرآن آكد من حرمة المسجد بان المسجدية لما انتهت في كل جزء من اجزاء تلك الارض التي وقع فيها المكث كان يصدق عليه انه ما كفى مسجد شائع بخلاف القرآن مع التفسير فانه غير منه فيه بل متبرزه فلم يصدق عليه انه من مصفا ثنائياً وايضا فاشترط المسجدية بالمال لا يضرجه عن كونه يسمى مسجداً ولا كذلك المصنف اذا اختلف بالتفسير فانه يفرجه عن كونه يسمى مصفاً ان زاد عليه التفسير كما هو محل حرمة ما قد تم ان لم يكن له عذر فان كان كاخلاقه او خوفه لو خرج ولو على مال وقد رغب عنه ذلك في حقاً لا يتربط المسجد وهو الداخل في وقفه فيصرجه كتاب عاقل لنفسه ويصم ويحمله ايضاً في حق المسلم اما الكافر فقد شوه ان اذن فلبس مسلم او وجد ما يقوم مقام اذنه فيه ودعت حاجته الى

البناء ان يكتف المسجد لكن بشرط ان يؤموا لو كان الفضل يمكنه من غير مشقة اه (قوله ولو على مال) اي وان قل دخوله كدبره (قوله لا يقراب المسجد الخ) هل المشتري من غلته كجزائه أو ككافى قرشه احسن غير وقفه نظراً والاول اقرب وثلاث في كونه من اجزائه فنه تدوير الصرح اقرب لان الظاهر احترامه وكونه من اجزائه حتى يعلم مسوغ لخدمته اشباح ملح هذا وما ذكر في الرد في المشتري من غلته انما ياتي اذا اقتات الدخول في وقفته لا يميز في التيمر وحل الرد على انه هل يميز او لا يختلف الخارج عنها امالي ما ذكره الشارع من ان الدخول في وقفته يصرجه ويصم التيمر بخلاف الخارج عنه ككافى تيمره اياح فلا يظهر الرد لان المشتري على الوجه المذكور يصم واستعماله مطلقاً يصح (قوله سئل رجل وامرأته حيث كلتا بائنتين المسجد فلو كان المشتري في قدوره بائناً لا يجوز الاذنه في قدوره بائناً مطلقاً فاعلمها اه فتاوى الشارع في قوله ودعت حاجته) اي تتلقى بملكتها كالمسجد ولو نسر غيره او تتعلق به لكن حصوله من جهتها كاستفاته او دعوا عند فاض اما غير ذلك فلا يجوز الاذنه لاجل كدخوله كل في المسجد او تفرغ نصف في مقامه التي يدخل اليه انما مال لا يدخل اليها منه فلا يجوز من دخوله بلا اذن مسلم لم لو غلب على التيمر فيصمهم ما حوا وجد ما ينهزوا ولا يجوز الاذن له في الدخول

(قوله لانه لا يعتقد حرمته) قال مختار ادى بحدثة لمثل ما ذكر من حج وهذا النسبة لتكثير ما هو في حرم عليه المأمون مع الجانية لانه غلب القروع خطاب القبول قد يشكل على هذا ربطه على الله عليه وسلم الاسمين الكفار بالسعد فانه حيث كان حراما ولو باعتبار الاثر فانه لا ينطه معهم التي على الله عليه وسلم الا ان يقال فعل ذلك اشارة الى انه يفر الكفار على ما لا يعتقدون حرمته وان كانوا يعاقبون عليه في الاثر ولكن يشكل على هذا الجواب قصر بهم بحرمه اطعنا ما اياهم في رمضان منع انهم لا يعتقدون حرمته (قوله وعلمه) اي النع وهو الجواز (قوله ساجدة) يعني ان لا انغمها الدخول عند حاجتها ومع ذلك يحرم عليها الدخول كما يصرح به قوله العباب والتميم مع الحسد الجانية كالمسئلة وهو يعلم انه لما تقاتل بين النعم والحرمه وذلك يقتضي انه لا يحرم المكث على الجنية الكافر وشكل عليه انهم مخطبون بفروع الشريعة (قوله في البالغ) اي المملوك (قوله فيوزله) ه (قوله هقتل) ١٥٧

دخوله سواء كان جنبا ام لا لانه لا يعتقد حرمته ما الكافرة اذا كانت حائضا وامنت التورث فهل تنح كالمسئلة كافي الرضة كالمسئلة في شروط السلافة أولا كما حرمه في باب العان اختلف المتأخرون في ترجيح والاقرب حل النع على عدم حاجتها الشريعة وعدمه على وجود حاجتها الشريعة ومعه ايضا في البالغ اما الصبي الحب فيوزله المكث فيه كالكافرة كاذ كالمصنف في فتاوى وقال ابن العباد في قهبل المقاصد ومن التردد فيه ان يدخل لياخف حاجتها من المحصو يخرج من الباب الذي دخل منه بدون وقوف بخلاف ما هو ظاهر يدانظر وجن الباب لا يخرج من الجارح فانه ان يرجع (لا يعود) لكونه اخف ولا يكتف الاصرع بل يمشي على عادة فتم هو العاض والنساء عند انهن مائة مكرهه والاعراض كالمسئلة والحب خلاف الاولى الا لعدولها عن شبهة الاقامة لم يحرم المروي فعيا يظهر خلاف الابن العباد اذا طهره اغتسله قصد العصبية لا المردود ولو كبد ايقوم نفسه لم يكن مكثا لان سماعه منسوب اليه بخلاف محصور يصرح به انه اذا نزل ودخل على عزم اذنى وصل الباب الا يخرج قبل مجاوزه لم يجز لانه يشبه التردد والسابع في نه فيه كلاما ومن دخله قتل بئر ولم يكتفى اغتسل لم يحرم فعيا يظهر ويحتمل منعه لانه حصول الامر وعلى الاقل يحصل كلام البقوى انه لو كان بئر ودخل نفسه فيها لجعل حرم على ما اذا ثبت عليه مكث كما يظهر من كلامه نفسه ولو لم يجد ما الا فيه بانه المكث قد راجعته وتجهل ذلك كما يفتي ولو جامع زوجته فيه ومما ارادنا في هذه الحرمه كما يؤخذ من كلام ابن عبد السلام انه لو مكث جنب

المردود لم يفرغ من خلاف الاولى اه ومفهومه انه لا يكون خلاف الاولى اذا كان لفرض ما وان لم يكن ضرورة ويصرح به قوله الرض وشربه لان كان السور وفرض كقرب طريق فليس يكرهه ولا خلاف الاولى (قوله اذا طهره الخ) وعلمه كما ذكر ما ان العباد فعيا من ان من التردد ما يدخل لياخف حاجتها الخ ضعف هذا وقد يقال ان كلام ابن العباد هو الظاهر لان قصد الاقامة محصوره كالتردد وهو حرام لانه بمنزلة المكث فكذلك هذا (قوله منسوب اليه) قالوا في قد يضمن القبط انما يكون منسوب اليه لم يتطبل عياله شيئا ثلاث خطرات اذا كان زمامها يده فان كان يد غيره او امره سلاما لم يتطبل لان سبها منسوب الى غيره وقامه ان يقال هنا كذلك فيقال ان كان زمامها يده لم يحرم المردود لانه ساثر وان كان يد غيره لم يستقر انه في نفسه ونسبة السر الى غيره (قوله انسان) اي عاقل (قوله كالله) اما لو كان في حصة فليفتي ان ياتي فيه ما في الآية فان كان هو المسمرا لم يحرم لان سماعه منسوب اليه فكذلك ما رواه ابو جهم لا يستقر ان يكتفى على سب سبها ريبا (قوله الا فيه) اي المجدد

(قوله لا يبرأ من جماعتها) أي لان نفسه انما كالحرمة المجدد والاجماع فيه لا يزيد على كونه جنابا (قوله والاقرب الى
 كلامه الاول) وفي كلام ج مابرج الثاني واستتمه بكلام السبكي فليراجع والاقرب ما قاله ج (قوله والقرآن) أي
 من مسلم بالغ ولقد قرأه القرآن في وقت معين فاجنب نفسه ولم يجنب ما يقتل به ولا ترابا يتبع به وجب عليه القراءة المتع
 عليه انما انما التثنية بالقراءة كما في الارشاد اه وهو ظاهر ويناب ايضا على قراءة المذكرة وهذا كذا في الطهورين حيث
 أوجبوا عليه صلاة الفرض وقراءة الفاتحة فقهه القراءات المذكورة ثم وقد بشر بأن الصلاة انما يجب لمرة
 الوقت ومن ثم يوجبها عبادتها والتذليل لموت شرعي اما الحق يراه هذا وقيل لا اكتمال في القرائة في وقت فاذا الطهورين
 حيث خصها بالقراءة كما قاله ج ١٥٨ وذلك لان الجناية ما زمة لمن صرف ما أتى به القرآن ولم يعملوا الاحرام

بالسلامة وجبا الجمل القاطنة اذا
 أتى بها على القرآن أي شبهه على
 هذا القيل ليكون الصلاة المتع
 بدونها واقساما ذكر في قراءة
 الفاتحة في الصلاة في حق فاقده
 الطهورين انه لا بد منه قصدها
 بالاولى في الورد والقراءة وقت
 معين وقصد الطهورين حيث
 قلنا يقرأ (قوله لا يبرأ من الجنب)
 بكسر الهمزة نهي وبضمها خبر
 بعناء اه ج (قوله متابعات)
 أي وذلك بأن يرد معناه من
 طريق آخر اما صحيح أو حسن
 (قوله لا يشهد قرآن) أي ولو لم
 غيره (قوله انما يصح قرآن) ا
 بالتصديق مع وجود المانع اما
 بدونه فالتلفظ بالقرآن مصروف
 له وان لم يقصد به ويناب عليه ثم
 رأيت في ج تحليلا للحوادث
 نالسه لانه عند وجود قرينة
 تقتضي صرفه عن موضوعه كالجنابة اذا لا يكون قرآن الا بالتصديق (قوله وفي غيره) كالكلام القدوس مثلا اما
 (قوله ولولا الاوجدة الخ) ووجه التأييد ان تصديقهم في القرائة بين ما لا وجدة الا في القرآن وبين ما وجده وفي غيره
 دليل على قبوله الصرف عن كونه قرآنا حيث قيله فلا يحرم على الجنب لانتفاء القرآنية عنه (قوله وضغفه ظاهر) فعل وجهه
 انه بعد ان تنزل الكل في القرآنية لا وجدة للقرينة بين ما لا وجدة لظلمته وفي غيره لان ذات القرآنية لا تنفي عن شيء منه والكلام
 في حكم القرآن وعمله لا يوجد فرق بين ما وجدة لظلمته في معنى غيره وغير ذلك (قوله وقصده) أي وجدة القرآن لا يخرج محذور
 فكانه قال تحمل قرائته جميعه حيث لم يقصد القرآنية

تقتضي صرفه عن موضوعه كالجنابة اذا لا يكون قرآن الا بالتصديق (قوله وفي غيره) كالكلام القدوس مثلا اما
 (قوله ولولا الاوجدة الخ) ووجه التأييد ان تصديقهم في القرائة بين ما لا وجدة الا في القرآن وبين ما وجده وفي غيره
 دليل على قبوله الصرف عن كونه قرآنا حيث قيله فلا يحرم على الجنب لانتفاء القرآنية عنه (قوله وضغفه ظاهر) فعل وجهه
 انه بعد ان تنزل الكل في القرآنية لا وجدة للقرينة بين ما لا وجدة لظلمته وفي غيره لان ذات القرآنية لا تنفي عن شيء منه والكلام
 في حكم القرآن وعمله لا يوجد فرق بين ما وجدة لظلمته في معنى غيره وغير ذلك (قوله وقصده) أي وجدة القرآن لا يخرج محذور
 فكانه قال تحمل قرائته جميعه حيث لم يقصد القرآنية

(قوله اما الكافر فلا ينع منها) اي القراء مثل يمكن منها الماقر انهم الجناية فيصمر عليه لانه مخاطب بقوله ع الشريعة شطاب عقاب اه زياد وظاهر كلام الشارح انه لا ينعس ولو كان معاندا او عيانا على اليهية فيم شرط تمكن الكافر من القراءة أن لا يكون معانداً أو ربحي اسلامه كافي الجموع والناس ايضاً منهم كتابة القرآن حيث منع من قراءته (قوله ويمنع تعلمه) والناس منعمين الثلاثة حيث كل معاندا او ربحي اسلامه ولا يشرط في المنع كونه من الاعمال بل يجوز من الاحاد لانه يني عن شكره ولا يتخصص بالاسام (قوله يقبس) اي يقرع من شئ وبعبارة حج فيواقرع الوضوء ويقرع به لكل اسم معظم يتخصص بقسمه نوعه وجرم بعضهم بأنه لا فرق في تعظيمه (قوله بخلافه) اي القراء (قوله ويمنع يمس يولى يغلظ) وان تعمد فعل ذلك (قوله من قباها) اقلهم جمع الضعيف ثمرة في ايديهم لونه ينتشبه الضعيف في علمه وسأله في ضمير قباها القراء وتؤخبر على ما ليس المصنف له (قوله من غير كراهة) اي فيه وفيها بعده كما هو ظاهر 109

غير كراهة في قوله على لسان رسوله كالاحاديث القدسية (قوله الذي لا يصح بدونه) قال حج من جناية أو غيرها وليسب بحسن له الفصل اذ الفصل المتدوب كالقرض في الواجب من جهة الاستدانة والمتدوب من جهة كالهبة يتفرعان في النية كما يعلم مما يأتي في الجملة ويعاقر ريعلم ان في عبارة شبه استخدام لانه أراد بالفصل في الترجة الاعم من الواجب والمتدوب والضمير في وجبه الواجب وقد أفاده وأكده الاعم اذ الواجب من حيث وصفه بالوجوب لا لانه ولا كمال اه وكتب عليه من مائه قوله ويعاقر ريعلم الخ أقول ما ذكره في نظر بل الضمير في وجبه الاعم اي التذوق المشترك

اما الكافر فلا ينع منها لانه اذا اعتقاد حرمها ولا يجوز تعظيمه لا كافر لها تدويع تعلمه في الاصم وغير المأذون لم يبرح اسلامه لم يبرح تعظيمه ولا يجوز تعلمه من من المصنف لان حرمته اكد دليل حرمه فجميع الحديث وحرمته به ينص في لفظها ان يجوز مع الحديث وفيه يقبس وذلك علم اذ فاع ما في الاسما هنا اخذ من كلام المصنفات من قباها عليها كما رد ذلك العلامة الجلي جري ويجوز له ان يبرأ ان كان على قلبه من غير كراهة والمصنف به يصرح في شقته ان لم يسمع نفسه التنازل في المصنف وقرآنه تنسوخ الثلاثة وما ورد من كلام الله على لسان رسوله على اقل عليه وسلم والذوات والا تحيل فشرع يتكلم على واجباته فقال (وأفاه) اي وأقل واجب الفصل الذي لا يصح بدونه (نية رفع جنابة) ان كان جناباً فان كانت حادثة اوت رفع حدث الحيض (او) نية استباحة (نهي متقرب اليه) اي الى الفصل كالطواف واصلاة نية متقطعة حيض استباحة وطواف وحرماتهما يظهر كما اقتضاه كلام ابن المقرئ اتصاله ههنا وان قيد في الرخصة في باب صفة الوضوء بالزجر ويضوهم المسبق في الوضوء فان نوى ما لا يقتضيه اليه لم يصح (اوداء فرض الفصل) اوداء الفصل أو فرض الفصل أو فرض الفصل المتدوب والواجب أو الطهارة للصلاة أو الفحل لها اعم يظهر الفصل فقط لانه قد يكون عاقوبة فارز الوضوء أو نزع الحدث أو الحدث الا كبراً ومن جميع البدن تعرضه لمعصه وذهب على رفع الحدث واستانام رفع المطلق رفع المتقدم ما اذ رفع المحدث يسهل ثم رفع كل من ابرأها لا يقلل الحدث حيث طأ طأ منصرف فلا مفرغاً لياو باقي ما تقدم في الوضوء ههنا من انه يجب على لسان الخينة هو الاستباحة اذ لا يكتفي بنية رفع الحدث أو الطهارة عنه

ايضا والمعنى ان الواجب ينسب الفصل اي هذه الحقيقة الشرعية الامور المذكورة لا يمتنع لرفع الضمير الواجب اذ يصير المعنى الواجب للفصل الواجب ماذ كروا لوجه ههنا ماذ (قوله ولو يحتمل) اي كذا (قوله ويحتمل) اي هو المذهب كروا كقراءة القرآن ومن المصنف وغير ذلك (قوله لا الفصل فقط) اي أو الطهارة فقط لا يخلو فرض الطهارة أو الطهارة الواجبة أو الطهارة للصلاة أو اوداء الطهارة على قياس ما قدم عن افتاء والده في الوضوء (قوله وورفع الحدث) مطلق على قوله واداء فرض الفصل (قوله رفع كل من ابرأها) المناسب لقوله ورفع القدمان يقول خاتم جريتها لان التقديم بقده انما هو جري لاجز (قوله نحو الاستباحة) اي واذ اذ في ذلك النية جانيه ما قيل في المنهي من انه اذا نوى استباحة الصلاة استباح النفل دون الفرض واذ نوى استباحة فرض الصلاة استباح الفرض والنفل واذ نوى استباحة ما يقتضي طهر

هذا الملك في المبدأ استباح ما عدا الصلاة وقبول عن تناولي الشيء الرب في باب الزواجات اذ ان في فرض الزواجا وهو
استباح النافله تنزيلا لانه على اقل الفدييات ١٠ وقاس قوله تنزيلا على اقل الفدييات انه اعلى من في الفديتين
وهو وقاس ما ذكره في الزواجا على ما ذكره في الفديتين اذ اذاته (قوله هو) حيث (الح) قد يشكل تصويره باللفظ
في ذلك من الرجل فان صورته ان لا يقر غير ما عليه ينظره عليه وقدره على حق الرجل لا لا يشعور ان يقبل حصول
الحض ولا يمكن الجواب بان لا يقع من قنوه بل هو ان يكونه حتى اعظم بالذات كونه من فريضة فانه قد ضاهاه
وقد بين في غير الخلق من ذكره قد فعله اذ هو غير ما عليه اعظم بالذات كونه من فريضة فانه قد ضاهاه
قنوه في نفسه من اجابته بغيره (قوله ١٦٠) المحدث اذ ان في المباحض من غير حقيقته او التماس الحاضر

وعبارته بعد قوله لا من إلا أنه ليس فكله أو موطنه يؤخذ ارتفاع جنابه على الفترة والتجصيل إلا أن يترك الشارح بأن عمل الرجم هو الأصل ولا كذلك على الفرقو التجصيل ٨١ مجرؤه وعيّن التوقيف منه بعد ذكره الشارح بأن المراد بقوله من مضمونه أصالة التلايد لا يضاف لسم الراس فإنه يدل بكونه من مضمونه أصالة التلايد المعنى شامل للواجب والمنسوب وذلك شامل لما زاد على الواجب (قوله لا ينفق على السنان الخ) أي لا يصلح له شي مما يعالج قياس ما مر في سابق الوضوء عن تجنيس الكتابه لابن النقيب في بعض الهوامش عز و الحصر المذكور لأن ابن عبد السلام وهو خافان ابن الرافعة سنة خمس وأربعين وسنة وقرئ في عشر وجب السنة العاشرة السبعه لغوا من أصل السلام في عصر في العاشر من جادى الأول سنة ثمان مائة وقرئ في ذلك الزمان يكن أن الرجمة متاعلة بالتألف بل أن يفتحن التجصيل وكفى بمرهم ابن عبد السلام يحصر الكتابه وإما أن التمس قد قد في لغة الجمة تأتي عشر السنين واد من وجعامة

(قوله المقنونا به أولا) أي وهوتة (قوله وتعييم شعره) وعليه فلو غسل أصول الشعر دون أطرافه بقيت الحنايتان مبقيا وارتفعت
عن أصولها فلو حلق شعرا إلا أن أوخص منه ما ينبت على ما يليه صحت صلاته ولم يجب عليه غسل ما ظهر بالقطع بخلاف ما لو لم
يغسل الأصول أو غسلها ثم قص من الأطراف ما ينبت على ما يليه فلو غسل ما ظهر بالقطع أو انقص لبقاه
جنايته بعد وصول الماء إليه (قوله اما ما فيك تضي أن اصباغ الله قبل في مقام الرذلي من بالغ في حب الماء على يده وما علم
أن ما شرع له شرع لاسته الامانة اختصاصه به ثم رأيت في فتح الباري ما فيه تسليم ما عهد وفرد قد رأوا في المخرج
سببه من هذا الوجه وأوله عنده ذكر اعنه التي صلى الله عليه وسلم النسل من البناية قد كرول من طريق أي الاحوص
عن أي اصمق تلمروا في النسل من الذي صلى الله عليه وسلم فقال بعض القوم غاما ما غاسل رأسه بكذا وكذا فذكر الحديث
وهذا القسم المحذوفاه وقدموه الكرياني بقوله واما خبري ١٦١ فلا يخفى أن غلاما علم الله اه (قوله مضمار) جمع

الشارح ويصح نصبها على أنه صفة لصدر محذوف عامه المصدر والمقنونا به أولا وتقديره
والله ان ينوي كذا تستقرو (وتعييم شعره ويشره) لما في التعييم من قوله صلى الله
عليه وسلم اما ما فيك تضي أن اصب على رأسي ثلاثا ثم انقض بعد ذلك على ما ترى يسدي
ولأن الحديث عم جميع البدن فوجب تعييمه بالنسل ويجب اتصال الماء إلى حنايتي شعر
وان كان كغيب خلف الألف الوضوء لتكرره ويجب نقض مضمار لا يوصل الماء إلى ما ظهر الا
بالنقض وغسل ما ظهر من صحاح الاذين وما يبدو من شقوق البدن التي لا غور لها
وبما تحت قشرة اقف وما ظهر من باطن اقب مجدوع ومن فرج الثيب عند مقودها
لما بها ويعني من باطن شمر مقود ثم شعر العين والاش لا يجب غسله لغير ادب البشرة
ما ينبت على الظنارة بخلاف تقصن الوضوء (والثيب) في النسل (مخضنة ولا تستناق) بل
هما مستنوتان كالفي الوضوء غسل الميت لأن الفعل الجرد لا يدل على الوجوب الا اذا
كان يات الجرد لعل به الوجوب وليس الامر هنا كذلك (واكله) أي النسل (ازالة)
القدح) بالجملة طاهر أو نجسا استظهارا فيكون قلنا انه يكتفى غسله لهما (ثم) بعد
ازالته (الوضوء) كمالا للاطلاع فهو أفضل من تأخير قدمه عنه (وفي قول يوتر غسل
قدميه) لما رواه البخاري انه صلى الله عليه وسلم وضوءا فغسل قدميه فغسل قدميه
وسواء كأي المجموع فظلام من الاضباب قدم الوضوء كما به بعض ائمه ففعل في اثنا
النسل فهو يحصل السنة لكن الافضل تقديمه ثم ان تقصرت حنايته من الحديث نوبى به
سنة النسل والافزع الحدث الأصغر وظاهر كلامهم انه لا فرق في ذلك بين أن يقدم

٢١ به ل دائما كأيين الاصابع بخلافه داخل العم اصبح تصرف (قوله ترمععود) أي يتشبه وان كذا اصبح
وظاهره وان قصر صاحبه بان يعمده بعد من وهو هو ناله لم يتركه له (قوله لا يجب غسله) وان طالع اصبح (قوله
لان الفعل) أي فعل النبي صلى الله عليه وسلم المشعر به قوله لان الفعل الخ فلا يحتاج للاعتذار بل هذا الاحتياط ثبت عنه
صلى الله عليه وسلم فعلها (قوله الجرد) أي عن القترية (قوله وليس الامر هنا كذلك) أي بل الثابت منه صلى الله عليه وسلم
مجرد الفعل لا على وجه البيان لشي (قوله استظهارا) الاستظهار وطلب الامر الذي يريد من وضوءه وغيره كانه اوجرها الخ
(قوله للاطلاع) أي المقول من فعله صلى الله عليه وسلم (قوله في الحدث) أي كان احتل وهو قاعد متمكن (قوله لسنة النسل)
فتبينه ذلك وان غيره من نيات الوضوء كتر متفرض الوضوء لا يكتفى وتأمل وجهه في حقون متفرض الوضوء وجبارة
يجب بذلك الفعل أي أو الوضوء قوله أو يوتر عنه

ووجهه في التأخر الخروج من خلاف من منع المدراجة في الاكبر فلا يقل حيث اعتدل عن الجناحية لم يبق عليه حدث اصغر حتى يشوه (قوله ويستحب ان يشدا ذلك) أي بان يأتي به بعد وان طال الفصل (قوله الى اعادته) قد يشكل بان قضية مر اعادته لخلاف الحق في ملقة السنة انفس الاعادته واما من خلافه من قال بعدم الاعاداج ويهاب بانه حصلت السنن حيث كونه من سنن الفصل المأمور به بالاتباع فان اراد الخروج من اختلاف سنن الموضوع لم يأت به فبالوضوء الاول وصلت سنة الفصل المأمور به بالاتباع وبالموضوع ثانيا حصل الخروج من اختلاف (قوله ثم احدث قبله والقرقر بينهما ان الموضوع الواحد لا يفيض حصة وفساد اقله ثلثه يدخل الكف من يمل ما فاض من الموضوع بخلاف الموضوع الثانية ثم احدث بعد قرقر الموضوع فان الموضوع ثم ناصح يغسله السنة (قوله عملها) قضيت انه لا ينعن عليه فله فيصير لها الانقماش وسبه الماء على رأسه وان أمكن الامالة وعليه فهل اذا وصل منه شيء الى الصماخين بسبب الانقماش مع امكان الامالة يطل صومعه لما افاده قولهم يتاكد من ان ذلك مكره في حقه أولا لانه قد من مأذون فيه فمتطر وقياس القطر بوصول ماء المضمضة اذا بالغ القطر لكن ذكر بعضهم ان حمل القطر اذا كان من مادة وصول الماء الى باطن آذنه لو انقماش وعظاظهر وقوله اذا يكن من عانته أي لا بد من تكرير ذلك فلا يثبت ١٦٢ خاتمة واحدة والكلام هنا في الاغسال الواجبة وذوق ان مثلها

المدوية لا شتر كما مضى
الطلب اما لو اغسل مجرد التبريد
أو التظف ووصل الماصيه
الى باطن الاذن فيصغر ان يضمر
لانه لم يتولد من مأموره وهو
قريب للبرايح ثم يأتى في كتاب
الصوم في كلام الشارح بعد قول
المصنف ولو سبق ماء المضمضة الخ
ما صبه بخلاف حالة المبالغة
و بخلاف سبق ما تم غير
مشروعين كان حصل الماء
الفصل الى الموضوع أو يؤخر عنه ولو ترك الموضوع او المضمضة أو الاستنشق مكرهه
ويستحب ان يشدا ذلك ولو تركا قبل غسله ثم احدث قبل ان يغسل لم ينجح في تصيل
سنة الموضوع الى اعادته كما أتت به الوالد رحمه الله تعالى بخلاف ما لو غسل بيده الموضوع
ثم احدث قبل المضمضة مثلاً فانه يصح في تحصيل السنة الى اعادته غسله ما يبدية
الموضوع لان تلك السنة دخلت بالحدث (ثم بعد الموضوع) تعدهما معه كالاذنين
وطبقات البطن والموق وقت الغسل من الاتصاف بان يأخذ كفاه من ماء وضوءه ما يرفع
عليه عملها لهما الفصل لمحاظتها من غير نزول لصاحبه فيضربه ويتاكد ذلك في حق
الاصنام وقول الزركشي يحتمل على ذلك اخذ اصنام في المبالغة وانما من تعهد
ما ذكر لانه اقرب الى الثقة بوصول الماء وابعد من الاسراف فيه (ثم يفيض) الماء
(على رأسه ويغسله) أي أصول شعره باصابعه وهي مبلولة اتساعا والمصحب كالماء في الوضوء
ان يكون التخليل قبل الاقاضة ولا يعارضه قصير المصنف أو لا يتم الاتصاف تريا ولا

التدوية لا شتر كما مضى
الطلب اما لو اغسل مجرد التبريد
أو التظف ووصل الماصيه
الى باطن الاذن فيصغر ان يضمر
لانه لم يتولد من مأموره وهو
قريب للبرايح ثم يأتى في كتاب
الصوم في كلام الشارح بعد قول
المصنف ولو سبق ماء المضمضة الخ
ما صبه بخلاف حالة المبالغة
و بخلاف سبق ما تم غير
مشروعين كان حصل الماء

في اتفه أوجه لا يفرض ويغسل التبريد والرابعة من المضمضة أو الاستنشق يتقيد
لا تعنيه ما مور بذلك بل ينهي عنه في الرابعة وتخرج بقدر رتاءه سبق ماء الفصل من حضن او قفاس وجناحية ما من غسل
مستون فلا يضر به كما أتت به الوالد رحمه الله تعالى ومنه يؤخذ انه لو غسل آذنه في الجناحية ويحذفه فسبق الماء الى الجوف
منها لا يضر ولا يضر الى امكان امالة الرأس بحيث لا يدخل شيء لصره وينبغي كما قاله الاذنين انه لو صرف من ماله انه
يسل المانعة الى جوفه وانما به بالانقماش ولا يمكنه القصز عنه ان يحرم الانقماش ويضر قطعان محله اذا تمكن
من الفصل لا على تلك الحالة ولا على بغيره فليظهر وكذا لا يضر بسبقه من غسل شجاعة به وان بالغ فيها ١٦٣ بحروفه
(قوله ريتا كذلك) أي الامالة (قوله على ذلك) أي التأكد خلا فالحج (قوله بامامه) قال حج والهرم كغيره لكن
يحرى الفرق خمسة الانتصاف ١٦٤ وهو ظاهر اطلاق المصنف وظاهر عدم تقيد الشارح لكن تقدم لما شاع في الموضوع
ان المعتقد عدم سنن التخليل وعليه فيمكن الفرق بين ما هنا والموضوع ما يجب اتصال الماء الى باطن الشعرهما طلقا بخلافه في
الموضوع لا يجب اتصاله الى باطن الكتيق على ما مر فطلب التخليل هل من الحرم استلها بخلاف الموضوع

(قوله على شقة اليمين) أي من أمانه وشقه ثم الأيسر كذلك كالتقاء أطرافه وقادح قول الشارح وقادح الخ (قوله فاني شرح الروض الخ) أي من قوله يتقبل لفضل جميع البدن (قوله والمعدة) أي وغير الصائغة أيضا لاختلاف قوة الاتي أما الصائغة الخ (قوله أو ثقبه) أي وكان محل حصنها ثقبه اه (قوله وان لم يكن للملك) أي بان لم يتجدد ولم يصبر اه خطيب على اني شجاع وشبه قول جح الاثره (قوله قصوره) أي عاقبه حراة كالقصه والاعطار فان لم يتقبلها فطين الخ خطيب على اني شجاع (قوله فترسها) وهو ما ينفخ منه عند جاوله على قدمها كما يصرح ١٦٢ به قول جح الواجب عليه بدونه فترسها

(قوله سلقا) أي قسطا كان أو غيره طالت مدة ما بقي من اسرامه ام لا (قوله بقليل قط) قال في المسامحة واقسط بالضم يجوز معروف قال ابن فارس عوى (قوله في دفع الكراهة) ثم القطاران المراد بكفها الماء هو الفصل الشرعي لا الضل ما سبق اقترح بدل اللب الذكور عجرة وعجانة خرج بل لو جعلتها مقبولة الرفع بدل ذلك كفي في دفع كراهة ترك الاساع بل وفي حصول اصل سنة النظافة كما هو ظاهر اه وهي مخالفة كما ترى لما في الشيخ عجرة (قوله وعلم انه لا ينبغي) أي من قوله بان يتب في نقطة الخ (قوله وشمل تعبيره بآثاره الخ) يتأمل هذا مع قوله بما سبق بخلاف دم الفساد وغيره الخ على ان التعبير بآثاره ليس في كلام المصنف فان صبرته كما ترى وتتبع بليل فليتأمل الان يقال اما الى ان الحضي في كلامه ليس بقيد حيث قال اي اثره دم وقد يقال

يتقيد الاستحباب بالرأس فآثاره شعوره كذلك (ثم) يفيد (على شقة اليمين ثم الأيسر) للاتباع وقادح غلبي الميت حيث لا يتقبل الموت في الإسداء فترسها من المقدم لسهولة ذلك على الحي هنا بخلافه ثم لما يلزم فيمن تكرر تحليب الميت قبل الشروع في شي من الأيسر فتقول الأسنوي واستمراتهما مردود وعلى الفرق لو فعل هنا ما يأتي ثم كان آتيا بصل السنة فيما يظهر بالنسبة لتقديم شقة اليمين دون مؤخره لآخره عن مقدم الأيسر وهو مكره ومظاهر كلامه انه لا يسر في الرأس الباطن قالوا في وجهه صرح ابن عبد السلام واعتمد الزركشي وهو ظاهر ان كان ما يفرضه يمكن كراهه والإدراك باليمين كما يبدأ بالاطمئنان وقيل التقليل وقول الشارح كالوضوء فيدل رأيه مثلا ثم شقة اليمين ثلاثا ثم الأيسر ثلاثا بالنسبة لأصل سنة التثنية في شرح الروض بالنسبة لكانها (ويذكر) بهذه شروطها من خلافه أو وجهه (ويذكر) كالوضوء كما مر ولو انغمس في ماء فان كان جليما كفي في التثنية ان يرعاه ثلاث مرات لكن بقوة ذلك لعدم يمكن منه غالباً لاحت الماء وان كان كذلك انغمس فيه ثلاثا ما يرفع رأسه من وقيل تقديم أو تأخيره من مقامه إلى آخر ثلاثا ولا يحتاج الان اتصال جلته ولا رأسه كما في التطهير من الصبغة المخلطة اذ تركه قصص الماء يكرى الماء عليه (وتتبع) الاثني غير الحرمة والمعدة (الحضي) وانغاص ولو خلية أو يكرى أو يجزأ أو ثقبه أي انسد فرسها وشرى حكما فأنشده بخلافه عدم الفساد وغيره (اثره) أي الدم (مسكاوا) أي وان لم يكرى الملك قصوره بان يصب في حفنة وتدفقه فرسها بعد غسلها ثم يطيبها ثم طنا تطيبها العمل بالسرعة العلو في فكره تركه والاوجه ان الترتيب المذكور شرط لكلال السنة اما الحرمة فتعني عليها استعمال الطب مطلقا كما يحسنه بعض المتأخرين وهو ظاهر وكذا المحدث لكن يصب لها تطيب الرجل بقليل قسطا أو اعطار ولولا تطيب سوى الماء كفي في دفع الكراهة كما في المجموع لاعت السنة خلافا للأسنوي وعلم انه لا يندب تطيب ما صاحبه دم الحيين من بقية بدنها وهو كذلك اما الصائغة فلا تستعمل شيئا من ذلك وشمل تعبير بآثاره الدم المستحاضة اذا شئت وهو ما تفقهه الاذرى وغيره والاوجه ان

في دفع التثنية لما كان كل وقت من اوقاتها بمقتل انقطاع الحضي من طلب ذلك عند كل غسل لا يحتمل ان الدم الذي اغتسلت فيه دم حضي لادم فساد كما يشترط له تطيبه بقوله لا يحتمل الخ لكن هذا الغلبي في المصير لا في غيرهما فان ما وقع في غير زمن حيضها تستحق لكونه دم فسادا ويقال انه جرى في معنى المستحاضة فتعالي ما جرى عليه الحي في قباب الحيين من ان المستحاضة هي التي يبرز منها الدم كذا الحيين واستقر ولو قال بعد دخول الحي وعلق الحيين دم المستحاضة اذا شئت لم يرد عليه شيء مما ذكر

(فرومن تجسّد ذكر) أي بغير المذمى عليه فلا يهرم بل يبقى عن ذلك فحقه بالتسليم للجماع خلعة لأن غشيه بقوه وقد تكبروا ذلك منه فيشرب عليه وأما بالنسبة للغير الجماع فلا يبقى عنه فلا يصاب فيه شيء من المني المتعلق به وجب غسله ثم ما ذكر في المذمى لا فرق فيه بين من ابتلى به وغيره فكل من حصل له ذلك كان حكمه ما ذكرنا من خروجه وقسمة قول حج أن من يطر من عادته أن المني يفتقر عن جماع يحتاج إليه لا يجب عليه غسل ذكره من أن اعتاد عدم قترها ذكره ولو كان تسكر لا يبقى عن المذمى في حقّه (قوله ولا ينسج عليه) أي بل يكره قياما على ما لو جدد وضوءه قبل أن يصلي به صلاة جماعا مع أن كلاهما مشروع (قوله صلاتها) يشعل صلاة الختان من على عويش في أن المراد بالصلوة الصلاة الكسبية فلا يهرم بها ثم فسدت الحسن في التبيد (فرع) ه كثير من الطلبة فضيل ١٦٤ اشكالا يشعل بالوضوء الجدد لانه حصل على الأول طلب التبيد لغيره

التسلل (أو قول) لزوم التسلسل مجموع ونسجه غفلة لانه انما يطلب التبيد اذا صلى بالاول وصلاته ما أن أراد صلاة أخرى مع ضاه الوضوء الاول واداء الصلاة الأخرى مع بقائه الوضوء الاول كل منهما غير لازم بلو ان كان لا يريد أن لا يبقى وضوءه فإين لزوم التسلسل فاعرفه سم على منهج (قوله لو جدد الخ) أي ولو من ماء صلب (قوله كره تغريبا) زاد جمع فيه أنه لو قصد به عبادة مستقلة لم يتركها له ولعل من ادعى المستقلة أنها عبادة مطلوبة منه فأتاها (قوله ثم إن عارضه) أي بتجديد الوضوء (قوله وظل وثلث بعد ادى) أي وهو بالعمري رطل تغريبا (قوله قد يرق الغشيه) أي لغة فلما رديه الحائق وحسب في فعل الرق في سائر الاشياء (قوله ويحرق الخ) أي الا حرق في المختار الخرق بفتح عين مصدر ترد الخرق وهو ضد الرقيق وباب طربو الاسم الخرق الغشم (قوله لان الرق محبوب) أي يتسكروا الزيادة في الثلاث وصيبان يد على ما يكره عادة في كل من قولوا الا في يحمل ذلك ما يهرض له وسوسة أو ثلث فيتن الطهارة أو في عدمها في به هذا وقد يقع للأنسان أنه اذا وضعا من قليل أو عاقل لم يدر في كفيه القليل من ذلك وانه اذا ظهر من مسبل أو مائل غير مائة في الحاملات الخ في حقدار العرقه واكثر من الفرقا والمظاهر ان ذلك لا يجر حث كان استعماله لغرض صحيح كالاستعمال في الطهارة (قوله وينقص ينقص الماء) أي عظم القاف محققه ويجوز ضم الباصح كسر القاف شددا (قوله او يظل) أي ضارب (قوله ترد الحق الآخر) هذا من على ان الرق ليس خاسما بالاجزاء الأصلية وفيه خلاف عبادرة الشيخ عبد الحين في العقائد فصار داعلي الغلاصة وذلك لان الامداد اتفقوا الاجزاء الأصلية بالياتي من أول العمر إلى آخره

المصيرة عند غسلها كذلك لا يقال الانقطاع وافق الوالد رحمه الله تعالى بجمعة جماع من تجسّد ذكره قبل غسله وينبغي تخصيصه بغير المساس لتسريحهم بكل وطء المتخاضة مع حرمان دمها (ولا ينسج عليه) أي التسلسل لعدم ورود مع ما فيه من الخرج (بخلاف الوضوء) فبسن تجديده اذا صلى بالاول صلاة ما ولو ضعة مصدور وكعة واحدة اذا قصر عليها الاجدة قلاوة واشكر لعدم كونها صلاة لا طوافا وان كان مطلقا بالصلاة ولو بقده قبل أن يصلي به كره تغريبا لا يخرجها ويصح كما وضعت جميع ذلك في شرح العباب ثم ان عارضه فتنه اول الوقت قدمت على التبيد لانها اول منه كما أتى ذلك الوالد رحمه الله تعالى وتقدم استصباها لماسع الخلف وينسج تجديده أيضا بالوضوء المكمل بالتيتم بلراحة وبغورها كاتمة تجلج من الفصال وان قلر فيه ان الرضة (ويسن أن لا يتنص ماء الوضوء) فمن اعتدل جسده (من مد) تغريبا وهو وظل وثلث يند ادى والفصل عن صاع) تغريبا وهو أربعة امداد لانه صلى الله عليه وسلم كان وضوءه المد ويضله الصاع اماما لم يمتدل جسده فحسب له التسليم الى جسده عليه الصلاة والسلام زاد في وضوءه كما تاله ابن عبد السلام (ولاحظه) أي لما الفل والوضوء فلو نقص عن ذلك مع الاسباغ كفى فقد نفل عن امتنا في اقه منه انه قال قد يرق الغشيه بالقليل فيكفيه ويحرق الانوف بالقليل فيكفيه ولا يكرهه وينسب الاقتصاد على المد والامان لان الرق محبوب وينقص ينقص الماء الوضوء منصوب على أنه مقول والفاعل ضمير يعود على الشخص وفي خطا المستفاد الرق وهو صحيح أيضا وحكم الموالاتها كالوضوء قال في الاحكام لا ينبغي أن يمين او يظل او يستعد او يخرج وما اوبين من نفسه جزاء وهو جنب اذا سار أجزائه

(قوله فيعود جنباً) ظاهر هذا السنيع ان البراءة المنصبة قبل الاعتسال لا ترتفع ببناءها بفسادها على حج قوله ويقال ان كل شعرة تالغ فائده التوبخ والوعظ يوم القسامة لقاعل ذلك وينبغي ان عمل ذلك حيث قصر كانه دخل وقت الصلاة ولا يقتل والا فلا كان مقام الموت (قوله قبل استكمال السبع) وقع السؤال هل يصح التيمم قبل السابعة فاجاب ٢٠ بعدم صحته قبلها اذا لم يحدث تغير في السابعة فلا يمتن قرن التيمم وعندنا انها تصح قبلها مع الحج الا ان كل عمل عليه لهما دخل في رفع الحدث فقد اقررت التيمم والفضل الفاسد والسابعة وسد هذا الترفع اذ لا لا الفسيلات السابعة عليها ما رقت فليست له اسم على حج (قوله حصل) قال في البر والاكل ان يقتل جنباً تيمم كراهية ما به ١٦٥ عيرة (قوله دون التيمم) اى بان يمرض لها كما اشعر به قوله وان لم ينهها اما الوقفا فلا يحصل

تزداد في الاخرة فيعود جنباً ويقال ان كل شعرة تطالب بجنباً (ومن به) اى يسهل شئ (فيصير يسهل) ثم يقتل ولا تكن له ما غلبه (واحدة) وكذا في الوضوء لانها واجبان تحتها الجسور فلا يندخلان (قلت الاصح تركه وانه اعلم) لان واجبهما غسل العضو وقدمه كالأول اغتسل من جنباً وضوء ولا فرق بين الخاصة والحكومية والعامة وما وقع في كلام المحققين فرض ذلك في الخاصة المحكومية مثال لا قد وقد السبكي السئلة بما لا يضل بين المله والعضو وكثر ما له اقول وان االه ايجز مدقاة لها والام يكف قطعاً ولا يمتن تقديدها بغير الحظلة ايضا فلهما بدون تقريب اوجه قبيل استكمال السبع لا يرفع الحدث ولا ينافى ما تقررنا ما ساقى في الجنائز من اشتراط انزاله الخاصة قبل غسل الميت لا ترك الاستدراك ثم عليه علمه بمحلها (ومن اغتسل بجنباً وبسعة) ثم غسل (جسداً) كالقوى القرض وبسعة المسجد (او لا حدهما حصل فقط) على ما عايناه وانما لا يدرج النفل في القرض لانه مقصود ما شبه سنة الظهر مع فرضه وقاوى ما لقوى بسلانه القرض دون التيمم حيث يحصل وان لم ينهها بان القصد ثم اشغال البسعة بسلادة وقد حصل وليس القصد هنا الطاقة بل دليل انه يتيمم عند مجزوع الما فلو قلنا قل الجنابة ففى غسل الجمعة وقتنا يصور لهما بنية احدهما فمما احتالان يظهرهما عندنا الامام عدم الحصول ثم لو طلبت منه اغسال متصية كعبه وكوف واستغفره بجهنم وقوى احدهما حصل الجميع مساواتها لمنه وبقا ما على ما لو اجتمع عليه اسباب اغسال واجبه فتقوى واحداه لا يمتن الطهارة على التداخل (قلت ولو أحدث ثم جنباً وعكسه) اى اجنب ثم أحدث (كفى الفضل على المذهب والله اعلم)

ينفيه بل يحصل وان قضاء لانه اضطر مع الجنابة (قوله ما اشغال البسعة) التعبير بلفظ غسلاً فكل كان الاولى ان يقول غسل وفي القدر اشغال بسكون اثنين وشهها وشغل بغير اثنين وسكون الفتن وبقتنين فصارت اربع لغات والجمع اشغال وسغل من باب جلع فهو شغل ولا تقتل افعه لانهما ردة (قوله وقتنا يصور لهما بنية احدهما) ما قد عايناه اذ قوى الجمعة وسد هذا لو قلنا بنية احدهما فمما احتالان ذلك لا ترفع جنباً منه قطعاً (قوله حصل الجميع) الظاهر منه حصول ثواب الكل وهو قياس ما عايناه في قصة المسجد اذ لم ينهها لكن قال حج وظاهر ان المراد يحصل غير المنوى محقق طلبه كما في النية ١٦ وهو يلزم مثل ما يرى عليه شيخ الاسلام في قصة المسجد قول المستمسك ولا حدهما حصل فقط اما لقوى احدوا جين فصلان وصكت سم على حج قوله لاحدا وجين اخ هذا ظاهر فيهما جين من حدث اما واحدان احدهما من حدث بجنباً بشوا الا تسمى من قولنا تيمم اى كما ظاهروا انه يحصل احدهما بنية الاخر لانية احدهما لا تنضم الاخر لانية النسور فليس فيها اعتراض لرفع الحدث مطلقاً وامانة الاخر فلا تدرج في آتوليس من جنس ما على الحديث بل لو كان عن خبرين ليمتدح حصول احدهما بنية الاخر ايضاً قلنا تامل ١٦٥ وفيه لا تدرج الا من التذرين اوسبب فخلاصه لا غير ما وجه الاخر من حيث الشخص وان اشتركا في سلق الفضل والفرق بين هذا وبين ما لو كان على المرأة حبس وتقامى جنباً حيث اجزائية وأجدهم ان المقصود من الثلاثة رفع مانع الصلاة هو اذا ارتفع بالنسبة لاحدها ارتفع ضروريه باتباعها اذا لم يمتدح لا يمتدح ومن لم يمتدح بعضها لم يمتدح كانت كلها كالشيء الواحد

(قوله لم ينوه) اى يلون فاعلم بتسلسلها في من اضجبال الاصفر مع الاكبر (قوله وفي الصورة الثانية) هي قول المصنف
 او عكسه (قوله وان علم عدم امتثاله) ومعنا ان النبي عن المنكر والامر بالمعروف انما يصحان عند سلامة العاقبة فلو خاف
 ضرر او ينجي عليه (قوله والتسمية للفتول) يعني ان عملها عند الباب الذي يدخل منه المصلي لان الكل ماوى السباعين
 ويقولون في تسميته واستدائه انه قد شرح الروح عن جسمه اقله الرحمن الرحيم او هذا لئلا يفسد الركن النجس المنيح الشيطان
 الرحيم (قوله وان يستغفر) ١٦٦ قضية قوله بعد ذكر وجهه من الخ انه يذهل الاستغفار اذ قيل للروح وصفة

قوى الموضوع مع عدم لونه غسل الاعضاء مرة ام لا لانها ما طهرت ان قد اذنا خلقا وقديته
 الرافعي على ان الفصل اعني من الحنابة وان الاصفر يفضله على لائق في حكم
 فلهذا عبر المصنف بقوله كنى والوجه الثاني لا يكتفى الفصل وان نوى معه الموضوع لا يذ
 من الموضوعه والثالث ان نوى مع الفصل الموضوع كنى والا فلا وفي الصورة الثانية
 طريقين فاطع بالاكتفاء قد علم الا كفيها فلا يزجر بعد الاصفر الطهرتان في مجموع
 صورتين من حيث الثانية لا في كل منهما كذا قاله الشارح جوابا عن اعتراض اوله
 علمه فقوله لا في كل منهما لا في جميعها فبكت في صدق كونه في المجموع كونه في بعض
 الآخر اذ يختلف كونه في الجميع ولو وجد الحدان معا فهو كالوقوف الماصفر ويباح
 الرجل دخول الحمام ويجب على داخله غرض المصير على الاجل وموئنه عن
 كشفها بضمير من لا يحل له النظر اليها او في غير وقت حاجته كشفها ونهى الغير عن
 كشفه موئنه وان علم عدم امتثاله ويحل للسامع اخوة ان يضاعف الكراهة من غير عدد
 وان الثاني كالتسكع كاستظهره الشيخ ويجب عليه التواضع في المسألة قد اذنا حاجته
 فلا يهاو زها ولا الصلابة ومن آذاه قصد التطهر والتخفيف وتسلم الاجرة قبل دخوله
 والتسمية للفتول كالتسكع قد علم بمراده ودخولها وبعثا خروبا كالمروان
 يذ كبرياؤه وسجته وان لا يدخله اذا رأى فيه طهرا وان لا يدخله في البيت الحرام
 حتى يصرق في الاول وان لا يكلمه الكلام وان يدخل وقت الخلوة او كشف اخلاء الحمام
 ان قدر عليه لانه وان لم يكن فيه الا اهل الدين فالتنظر الى الابدان مكشوفة فيه موبى
 قلها الحيا وان يستغفر الله تعالى ويعدو وجهه منه يسلمى ركعتين ويكرن ان يشهد
 قيل المغرب وبين العشاء من لانه وقت اقتضاه الساعطين ويكرن لسانهم وسب الماء البارد
 على الرأس وشربه عند خروجه منه من حيث الحب ولا بأس بذلك غيره الا عورة
 او نطقة شهوة ولا بأس كافي المجموع بقوله لغيره حافظ الله ولا ما لا يغتورين من الخناط
 الناس التخليق بالسواك وازالة الاوساخ من ريعه وشعره وحسن الادب معهم

«باب النجاسة»

الاستغفار المشهورة استغفر الله
 العظم الذي لا اله الا هو اسلمى
 القوم واتوب اليه ويقول غيرها
 من كل ما يصدق طلب المغفرة
 اللهم اغفر لي وقيل ما روى
 الخلاء فانه يقول عند خروجه
 غفر الله غفر الله غفر الله الخ
 ان يكون هنا كذلك لانه كان
 مشغولا من الذكر بالتطهف
 فبعد معرضا كما قد بان في قوله
 بتفريع نفسه في الخلاء معرضا
 (قوله يسلمى) اى في غير مسكنه
 (قوله ركعتين) اى شوى هما
 سنة الخروج من الحمام او يطلق
 (قوله ولا بالصلاة) اذا قد فعله ولا
 بأس الخ ان ذلك ليس بسنة غايته
 انه لا يؤمر عليه في فعله بحيث تذكر
 هو ما اعتاده الناس من تقبيل
 الاذان بدفعه بعد الصلوة
 يعني انه لا بأس به ايضا سيما اذا
 اعتيد ذلك للتطهير

«باب النجاسة»

قيل كان ينبغي تأخيرها عن النعم
 لانه يدل على اقباله الاعتراف والتقدير

محب الماء وقد يصيب بان هذا الصنيع وجها ايضا هو ان ازال التلما كانت شرطا للموسم والعل على ماصر وكان لا بد وفيه
 بعضهما من تراب التيم كانت آخذة طرفا من اجله او ما بعد ذلك وسطا منها انما تعلق بالآحج وكسبه علمه قديما بانها
 انشوت عن الموضوع الفصل اشارة الى انه لا يشترط في صحته تقديم اذ التلما وان يكتفى بمقارنة اذ التلما وقد عت على التيم لانه ان
 انه يشترط في صحته تقديم اذ التلما لانه في غاية الحسن وقولهم وان يكتفى بمقارنة الخ اى في الخ كذا يجب غشيه في الموضوع
 والفضل الملو كانت في غير اعضائه الوضوء فيصير مع وجودها كالميل مما قد علم من انه لا يجب تقديم الاستنجاء على وضوء اليه

(قوله وان ذلك لا يرد) اي ولا يرد ان ذلك راجع (قوله على غرمة) كلها اي بولونه كان يصب او يغتسل ثم أراد تناوله ومجمل حيث
 لم تكن في معديها كل شيء في القم فانه يصب وذا تناوله وكذا الخطا ثم لما ذكرنا ان الماروا بالتيك يصاب من يمتنع صلاحه
 فتناوله لنفسه والبعض الاقلال كان امر الوالي الصبي في قمه او فمه فصر على الوالي الصبي في قمه اي الذي ذكره ثم تقدم
 وعلى والي الطفل التمكن من الصبي في قم الطفل فلو اوسع ونظيره ايضا وان استعملت بغيره كان اختلاط بالمحصل به بتقديره
 وبني ان لا يكون ذلك مراد افعيها من التبرك في الاول ولا سهل في الثاني (قوله كالافقون) وقضه القتل عاذا كر
 انه يصير قليه وكثيره لان القرض انه يصير تناوله على الاطلاق وليس مراد افعيها من التبرك في الاول ولا سهل في الثاني (قوله كالافقون) وقضه القتل عاذا كر
 الناس لا يستأثروا ويحكم الجواب يحصل ما نحن على من يضره قليه وكثيره كما يقع ذلك كان الاول القتل بالجمادات التي
 يضر قليه وكثيره اذ اوفى ما نزل في من هل هو ضار ولا يضره في الأصل لان الأصل عدم التهي (قوله وسائر ارباء الارض)
 اي وان كان قليلا لكن بالتسعين ضرر ذلك كما صرح به في الاطعمة وصيغته ثم ولا يصح من الطاهر الاضواء تراب ويحرم منه
 مدد وقليل ان يضر وعلى ذلك ١٦٨ يحصل على الاطلاق جمع حرمة (قوله ثم عرفنا) اي جنبها بالعد (قوله وهو المحدث

من عصر الخ) اي التي قوى تفكيره
 حتى صار مسكرا (قوله وثمانه)
 وهي التي اخلت على الناس
 ذهب ثلثاها (قوله وجزا) عطف
 ظاهر (قوله بالاية) هي قوله
 تعالى يا ايها الذين آمنوا انما انما
 والمسر والافسب والازلام
 (قوله في معنيته) اي الحقيقي
 والجازي والقرينة على التثنية
 ماسية كرهه الاجماع فليس
 الرجم مشركا بين النجس وغيره
 وان اوجبه وقوله في معنيته الملو كان
 كذلك لاصح الاستدلال به على
 نجاسة التمران المشترك انما حصل

على أنه معنيته بقرينة والشاوي حصل نفس الاستدلال على نجاسة الاجماع فتشبه الانواع ما ليس بنفس من
 الرجم هذا وفي المختار الرجم الاقذر وقال القراء قوله تعالى ويجعل الرجم على الذين لا يفلحون انه العقاب والغضب وهو
 مضاد لقوله الرزاه والبيادونه انه حقيقة فيما تنفر منه النفس وان لم يكن نجسا وطهيرا فيكون فيه الاستدلال بالاية
 بان الرجم وان كان مشركا لكنه اشهر في النجس ثم رأيت في جم ما حاصله انه يجوز انه من الحقيقة والجواز انه من المشتك قال
 لأنه يطلق على مطلق المستفاده وهو موافق لما في المختار (قوله كالشيشة) لوصاف الخيش المذاب شبه مطربة فيه نجاسة
 كلسكر المانع التفتن خبز وهو موافق للشخص الملائل وخالف من جزم بالمواظفة في الاعاب او اتت الشدة المطربة
 عن التمر لوجودها ووجدت في الحقيقة فلو لم يخالف في الظاهر على نجاستها لزم الاظهار بالاعتدال ولم يوجد وضمانه
 الحقيقة انما كانت كماله وجدته في الحقيقة المطربة ثم ظاهر تفسيرهم المسكر بالفي القتل وسائر ارباءهم الحقيقة
 بالمانع ان يحصر النجس الاظهار منه التفرص لوصف القتل ولم تصر فيه شبهة مطربة من نجاسته وقد عرفت قوله الا في
 القتل الحاصل لظهورنا ثم وكفى في الالتماس في اختلافه وان المصير بالانصر فيه شبهة مطربة لا يحكم بنجاسته وان صرح
 تناوله (قوله والنجس) يشع البهائم القاموس واما بالكسر فهو اصل التي يرقوهوا الا فيون زاد ج وحوز الطيب اه

(قوله وقد صرح الخ) اشار به الى جواب اعتراض واراد على المتن تقريره ان البني والحشيشة متحدان لانهما مسكران فلا يحتاج الى زيادة تعاليم ليرفع البني والحشيشة لانهما متوحدان بقضايا اسكانها فيايب به صرح في شرح المهذب بانهما مسكران لا يحدان (قوله فانما طاهرة) اي حالها يصير لها شدة مطربة اهـ حج (قوله لو كان) اي مسكرا (قوله وهذا ظاهر جلي) قد يعرف بان التمر يرفعون عليه بغيره فقبول حال كونه يابساً بخلاف البوطة فان الاسكارا علم بها حال وجودها فهي كالخيشة المذابة بالهـ (قوله معناها الثاني) هو قوله وعلى الحكم الشرعي والاول ١٦٩ هو قوله يبلغي كل من الاعيان

(قوله ولو لم يصب الروح) اي فلان رادان في كتبه منه ضرر واطهارا لاننا نقول هو وان كان فيه ضرر من ثقل اليه ولكن فيه نفع من جهة اخرى وهي المقصودة من خلعوه ويقال مثله في الحيوان والجماد ما ليس حيوانا ولا جزء حيوان ولا يخرج من حيوان وأرادوا ببلطوان ما عدا الجباد فدخل فيه جزء وما يخرج منه كالقنبر والبول (قوله طهورا) الخ (قوله التوروى في شرح مسلم الاشراف فيه ضم الطاء) ويقال ينقصه القنبر هكذا ينقص الزبادى وقول الخ لى اي طهره طاهر في النسخ لان الطهر هو الاكثرون محققا فضم بان رايه انفس الطهر (قوله ان يغسله) عبارة على ان يغسل سبع مرات (قوله وجه الغلالة) اي من الحديث الاول (قوله عدم التعبد) اي في الحديث الثاني والاول ايضا (قوله وان الطهارة تستعمل) اي والاصل الطهارة واستمر بالاصل

في الدفاع وقام في بعض شروح الحاشي غلط وقد صرح في المجموع بان البني والحشيش طاهران مسكران ولا راد على ما تقدم انجزة المتقدمة فانها بامدقوى بحسب الحشيشة المذابة فانما طاهرة لان انجزة المتقدمة مانعة في الاصل بخلاف الحشيشة المذابة وقد سئل الوالد رحمه الله تعالى عن الكشك هل هو نجس لانه يضمحل بالبوطة وهل يكون بخافه كالفضل في التمر فطهره او يكون كغير المتبقية فلا يطهر فانجايب بالهـ لا اعتبار بقول هذا القائل فانه لو فرض كونه مسكرا لكان طاهرا لانه ليس بعنق انتهى اي حال اسكاره لو كان ويؤخذ منه ان البوطة نجسة وهو كذلك اذ لو نظر الى وجودها لجل اسكارها لورد على ذلك الزيب والتمر ويحذف ما من الجبادات وهذا ظاهر جلي وما عارض به ابن التقيب وغيره بالحديثه حد النص لاقتضائه خلاف لما قاله النووي لان حقيقة قصر مهلاية المسكرات فهي حكم شرعي تكفي فغير بالاعيان بل بالنجاسة تطلق على كل من الاعيان وعلى الحكم الشرعي فلهذا بالاعيان صرح في ان النووي لم يرد به. معناها الثاني بل الاول هو حقيقة فيه او يحذف مشهور على ان أهل اللغة قالوا ان النجاسة والتبص بمعنى واحد ثم الاعيان جماد وحيوان فالجماد كله طاهر لان الله تعالى خلقه من اذيق عبادهم ولو لم يصب الروح ولا يحصل الاستفراع او يكمل الا بالطهارة الاما نص الشارع على نجاسته وهو ما ذكره المصنف بقوله فيحمل كل مسكر ما وقع والحيوان كله طاهر لما مر الا ما استثناء الشارع وقفيه عليه المصنف فقال (وكب) ولو حمل تلخير الصمغ اذ اولغ الكب في انما حذر لم يفرقه ثم يغسل سبع مرات وشعره وسلم طهورا فاما مسكره اذ اولغ فيه الكب ان يغسل سبع مرات والاهن بالقراب وجه الغلالة ان المسكر لو لم يكن نجسا لم يمسكرا بآبارق، لما فيها من اكلان المال المنهي عن اضعائه والاصل عدم التعبد الدليل وان الطهارة تستعمل اما عن حدث او ثبت ولا يحدث على الاتساع من طهارة ان ثبتت نجاسة فيه وهو اطلب اجازته بل هو اطلب الحيوان نكهة انكهة ما لم يثبت فيها اوى وارقة ما اولغ فيه واجبة ان اريد استعمال الانام والنجاسة كساير النجاسات الا انجزة غير

٢٢ ل بالنسبة لاهن غسل الميت فانه لشكرمة وليس عن حدث ولا نجاسة ومنه يعلم دفع الغفر الا في من الزاد فانه انما يذهب على الاصل او يحل مستأقرا وحيث عطف على عدم التعبد لم يرد (قوله ما عن حدث) فيه نظر لان الطهارة قد لا تكون عن حدث ولا نجاسة كافي غسل المستزادى (قوله اطلب الحيوان نكهة) اي متى من الادى (قوله نقيتها الاولى) قبل قد تمتع الاولى بل والمساواة انهم يحتفظ النجاسة كثيرا لتناوله اياها ولا كذلك بقية اجزائه فانها قد لا تعلق نجاسة البتة او تغفل ملاقاتها بها ويحكم الجواب اما لا ولا من جهة اجزائه فضلا عن كابلول والارور ولا شك =

ان استفادوا هذا من استفادتهم وان كان حلا في الخاصة كثيرا وما كانا فلا، لو كانت الاله ملاقاته الخاصة لتل بصا
 غير من الوجوه التي لا تتناول الاذات فضلا عن كونه كثيرا وتنجيس الشارع نفسه ون غيره من الحيوانات لعل ان
 نجاسة تعني فيه مع انصافه لطيب التسكيت الموسب لترجعه على بقية اجزائه حتى هو ظهر وذلك موجب لثبوت الخاصة في
 بقية اجزائه لا بد من (فرع) ١ قال سلم على حج الظاهر ان المالك الذي اصابه مقلط ولم يسمعه مع التراب يجوز له دخول المسجد
 فلا يشترط له لكن هل لما لم تمنع لتضرر بغيره بخلافه حيث تلاوت المصلي منه في مقلط اه رحمه الله (قول) الاقرى لا يمتنع
 لتضرر بهم بان الواقع يتقدم بصريح لا يمتنع من الحماكم على صاحبه وان دعوا لمصلحة لا تدخل في الضرر ولا الاجتهاد وقد
 في المقلط ان يدخل ذلك لما شره فاصبر على المقلط كالوسم فوجهه على ليس للشافعي الاعتراض عليه اما ما يدعى شره الى
 غير المقلط كما اذا لامه من ان يذهب على الحماكم منه ونقل عن قتادى بن ابي لهيعة حيث خفف التلوين ووجه ما اتى به بان
 عدم منعه يلزم عليه افساد عبادته غيره ١٧٠ اه وهو قصر في الاحتمال الثاني وهو ظاهر (قوله كثيرا للنجاسة)

ولون مقلط ومثل حيث لم تلح
 حادة الى استعمالها كاستباحة
 الى السريرين (قوله فتعبدوا باقامتها
 فورا لطلب النفس تناولها) هذا
 موسود في الفتنة بزيادة لآخرها
 من غير داع لبقائها سم على
 شرح البهية (قوله حلت على
 الثاني) اى الحقيقة الشرعية
 (قوله مندوب اليه) ظاهره
 ولو كان مندوبا لكن في العباد
 باب البيع وجوب قتل العتور
 وجواز قتل غيره سم على منج
 (قوله ان القرع يبيع الاب الخ)
 وقتلتم ذلك بغيره فقال
 يبيع القرع في اقتساب اباه •
 ولم في القرع والمهره
 وان كانه الاخف والدين الا على • والذى اشتد في جزاءه
 وجوب
 واخر الاصلين جدا ونجسا • وتكادوا كل والاخصيه (قوله والام في الرق) قد يشعل الحلاقة الموطاة بالتمسح ان
 الولد لا يبيعها في الرقاب (قوله واشترىها في الدين) مقتضاه ان المتولين كاي وثنى ويجوز كاي لا يشرف ولا ينفقه
 قصر نكاح التولية فيها لولا ان ذلك احتياطا للتسكيت كونه كاي ولا يلزم من كونها كاي هل الماكتة فاعلم فانه قد
 يشكل عليه مطلق قوله وايضا بالبدل عليه في الموطاة المذكور فانه كان كاي الماكتة في كرو وقد يجاب بان ذكره لم يدخل مالم
 يولي بعد اذن ابي وحثي فانه اذا قبلته المهر بغيره بالبدل وحكمه لا يلزم ببيعة الاشراف في الدين حال جرحه الله وقضية
 ما تقر من الحكم ببيعته الاشراف لا يرد ان الذي المتولين لا يدي أو ان يبيع مطلقه حكم المقلط في سائر حكمه وهو واضح
 في النجاسة وهو هو بحيث طهرته نظر الصورة بعد من كلامهم بخلافه في التسكيت لان مناهه العقل ولا يقيه نجاسة عنه
 للعفو عنها بالنسبة اليه بل والى غيره فظهر ما ياتي في الوشم ولو يعلق اذا تم دون ازالته فدخل المصد وجلس الناس في موضع
 الرطوبة ويؤثرهم لانه لا يبرئه اعادة قوما الى الانسوى الى عدم حل حكمه ويزعمه غيره لان في احكامه ما لا يعمل به بلا

الفتنة فكتب اراقها فورا لطلب النفس تناولها واعلم ان الفاظ الشرع اذا دارت
 بين الحقيقة القوية والشرعية حلت على الثاني الا اذا هم ليل وقد ثبت عن ابن
 عباس التصريح بان الفصل من ولوغ الكب لا يدخل في بيعه من احد من الصداق
 خلافه وتلمذ البيهقي وغيره انه صلى الله عليه وسلم دعى الى داره فطلب والى اخرى فاجاب
 فقبل له في ذلك فقال في داره ان كب قبل وفي داره ان هرة فقال انما البست ببيعة
 فدل اعلم الله بان القبح من صبيح التعبد على ان الكب قبض (وشترى) بكسر
 الخاء لانه اسوأ حال من الكب لانه لا يقتني بحال ولاه مندوب اليه فغير شره
 ومنصو على قصه ولا يتقص المشران وقوله اذا تقبل الاستماع والاعتناء
 بخلافه الكب والخزرفان كلامهما يقبلان منفعه • واز ذلك الكب وامتنع
 في الخزرفان ما تقدم واستدل على شجاسته بقوله تعالى اولم تخرزرفا بغير جس اذا المراد
 جالته لان له دخل في عموم المستوفيين وجبه ذلك في شرح العباب (وفرهما) كاي
 فرع كل منهما استحلاله وتقبل النجاسة ويدخل في ذلك وقد اولاه فرع الواسطة وان
 سئل وسواء كان البص اياما اما اذا القاعدة ان القرع يبيع الاب في القس والام في
 الرق والحري بقاشرهما في الدين وايضا بالبدل وتقرر بالجزية واخفهما في عدم

(قوله يتلوه الصبي الخ) قسبته ان عظم الميت اذا تبصر غفلة وأردى تطهيره منه ليرجع لامه لا يمكن فيه ذلك لان الجبس لم يمدغ له التطهير بهذه القضية صرح سم على حج فيما يأتي حيث قال قوله وان سبغ وترب الخ يؤخذ من ذلك ما وقع السؤال عنه وهو ان يال كسبه على عظم ميتة تغفر للغفلة ففصل معها احداها بتراب فهل يطهر من حيث الصفاة المطلقة حتى لو اصاب ترابا بطلا بلا يد ذلك لم ينجح تسبغ والطوب لا يظهر اخذ اعماذ كر بل لا ينجح تسبغ ذلك التراب اه لكن في فتاوى شيخ الاسلام ما نصه (قوله) سبغ الاسلام عن الاناء علاج اذا وقع فيه الكلب وقصوه وغسل سبع مرات احداها بتراب قول يكفى بذلك عن تطهيره ولا فاجاب بان الظاهر ان العلاج يطهر عاذا كرهن الصفاة المطلقة اه من باب الاول وانى وهو الاقرب (قوله والخلاف الخ) لم تقدم حكاية الخلاف في كلامي في ميتة الا دعي لكنه ثابت وبعبارة الحق وكفاية الا دعي في الاظهر (قوله وفي غير الشهد) ضعف ١٧٢ (قوله طافيا) أى بان ظهر بعد الموت على وجه المات (قوله حنف الله)

غسل الطاهر مع وهو في الحدوث وغيره بخلاف الجبس على ان الفرض منه تكريره وازالة الارواح عنه واما قوله تعالى انما المشركون نجس فالمراد نجاسة الاعتقاد او ان نجاستهم كالنجاسة لنجاسة الاديان ولهذا ربط النبي صلى الله عليه وسلم الاسير في المسند وقد اباح الله طعام اهل الكتاب والخلاف كما قال الزركشي في غير ميتة الانبياء مساوان الله وسلامه علاج قال ابن العربي المالكى وفي غير الشهد قال الا ترى لم يرد ارضاءه واما ميتة السمك والجراد فلا جاع على طهارته ولو كان السمك طافيا فهو مما يؤكل من حيوان الجرود ان لم يسبح حكا وقوله صلى الله عليه وسلم في الجرود اظهور ماؤه الحبل ميتته وسواء ما نابا مطبعا دام بقطر رأس ولو نزع لاجل ذبذه من الكفار ما مات حقا انما ما روى عن عبد الله بن ابي اوفى غزوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسبح غزوات تأكل معه الجراد وضع من ابن عمر احلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والسمك والكبد والطحال والجراد اسم جنس واحده جردة تطلق على الذكر والانثى (د) المستحيل في ايمان الحيوان نجس فنه (دم) يقتضف اليم وقصد ديبها ولو تخلص من سمك وكبد وطحال لقوله تعالى اودما مسفوحاى امثالا ونبيغا على ذلك الدم وصلى وخرج بالمسفوح في الاما لكبد وطحال واما الدم الباقي على اللحم وعظامه من الذك كانه نجس معقونه كما قاله الحلي ومعلوم ان العقول لا تاتي في الصفاة لفراد من غير بظهوره فانه معقونه (وقم) لكوفة دما يستحيل ان يتنفسا وقد وما قرح ونقط وسدري ستغير كاسيا في في شروط الصلاة (وقم) بانقاعا وهو الرابع بعد الوصول الى

أى بان مات بلا نجاسة (قوله ان) هو نصرك الواو كما ضبطه المنوي في شرح الجامع الصغير لكن في القسلا في ابو اوفى شيخ الصمد وسكون الواو ونحو القام مقصودا اهمه علقته ابن شهاب (قوله وضع من ابن عمر) يشهد انه موقوف عليه وليس مرغوا به صرح حج حيث قال لكن الصبي كما في المجموع ان التناول احلت لنا الخ ابن عمر رضى الله عنه ما لكنه في حكم المرفوع ورواية رفعه قلت ضعف جدا ومن ثم قال احمد لم يشكره اه (قوله ولو تخلص) اى سال (قوله) الكبد والطحال اى وان حقا وصاروا كالميتة يظهر (قوله) نجس معقونه) صوابه بهضم

بالدم الباقي على اللحم الذي يستل بسى كالو ذبحت شاة وقطع لحمه ابقى عليه اثر من الدم بخلاف ما لو اخطأ بغيره المدة كما قيل في البقرة التي تخرج في الحبل الممددة فيها الا ان من صلب اللحم عليها لانه الدم عنها فان الباقي من الدم على اللحم يعدب الما عليه لا يدعي عنه وان قل لا اختلاطه باجنى وهو تصوير حسن فليست به ولا فرق في عدم العفو عنه كسرين المتبلى به كالجزاوين وغيره لكن يرد عليه ان من ابتلى بالي معنى عنه في غيره وبغيره وان كثر كما صرح به الشارح نقباسة هذا ان يكون كذلك ويمكن التوقى بان لما كان ضرور باله ليس باختياره عن منه مطلقا بخلاف الدم كما كان يصفه لا يصف عنه ولو شك في الاختلاط وعلمه بغيره لان الاصل الطهارة (قوله نجاسة) لعل المراد ذلك باقى في كلام الشارح والا فلا يصنف انما ذكرنا التغيير بالرجح فقد انة انما اراد ان يرضى في سكرام المصنف مثال فانهم لم يرضوا في التغيير انما على الصلابة بين الرجح وغيره

(قوله الحرف الباطن) أي هو الخلف المضمحل (قوله ياتي معنى عنه) ومثله الأولى الواو التي يدعي اللغاة والمراد بالإنشاد أن يكثر وجوده بحيث يقل خلو منه (قوله وبرة) هي ما يفرجه البصر متلاخذاً الاقترار (قوله بسعة الحلية) ومثله التبان (قوله في المراءاة) أي بغير قياس المراد في البرقة وهي اسم الماء التي في الجلد وتواجله تدعى مرارة وعليه فلا حجة للتقسيد وصاروا المختار المرارة التي في المر (قوله والبنم الصاعد) ويعرف كونه من الماء بما في في الماء الساكن من ثم الثاني (قوله) كان خرج من تحت القبة عيارته أجمع التنا والصخرة يقطع بها من الحفرة ولا يكون من محل الشك (قوله) وشك في أنه منها من ذلك ما لا على شائعا أو متبصلا غسل ما يظهر من الثمن ثم خرج من بطن من الصدور فانه ١٧٣ طاهر لان ما في الباطن لا يصح عليه ما يخصه

العدة ولما وان لم يفرج كالخام المراد بذلك وهو ما جاوز يخرج الحرف الباطن من ذلك لا باطن فيما يظهر لم يروى من صحيح صلاته باقية بحيث لو نزع ثوب كان متبصلا بالباطن ويحمل كلام من أطلق نجاسته على ما إذا لم يفرج فيه ذلك القدر ومن أطلق كونه متصلا في مقام ثبوت كافي بقدره من الروث وقياسه في البصر لو خرج منه ههنا بعد ابتلاعه بحيث تكون فيه قوتش ورج القرح ان يكون متبصلا بالباطن ولو ابتلى شخص بالقي معنى عنده في الثوب وغيره كدم اليراعشعوان ذكر كما هو ظاهر وبرة وعرة ومثله ما سم الجبة والعرق وما قاله الوام فيكون نجسا حال ابن العاد ويطلق الصلاة بسعة الحلية لانها من البصر على محل السعة لا المغرب لان امرتها تقص في باطن الجسم ويخرج السم في باطنه وهو لا يجب غسله وما تقرر من بطلانها بالمسح دون المغرب هو الاوجه لان علم سلامة السم قلنا هو الما لا في جميعها وجعل ما تقدم في المراءاة بالنسبة لما فيها الماهي نجسة كالكرش قتلوه فبطلها واما النثرة التي توجد في المراءاة وتسمى في الادوية قنبي كانه في الخلف من نجاستها من النجاسة فاشبهت الماء النجس اذا انعقد مطا والبنم الصاعد من المعدن نجس بخلاف النازل من الرأس ومن اقصى الحلق أو الصدور فانه طاهر والماء الساكن من ثم الثاني نجس ان كل من المعدة كان خرج منتبها بصخرة لان كل من شعيرة أو شك في أنها أو لانه طاهر ثم لو ابتلى به شخص فالتظاهر كافي الروضة الضوالة باطاهر وهو ليس منور بصرى أو عرف سنور بصرى وبصره المعوق عن بصر شعوره فالمراد بغيره ان المراد القليل في الماخوذ فلا يستعمل أو في الاناء الماخوذ منه والوجه الاقول ان كل جامد الان العبرة به جعل النجاسة فقط فان كثر في محل واحد نصف عنه والاعتق بخلاف المائع فان جميعه كلفى أو واحد فان قل الشعر فيه عن غيره الاقلا ولا تفرق الماخوذ والعنبر طاهر وهون في بطنه البصر والمسلط طاهر فليس مسلم المسك الطيب وكذلك فان تبصره ان انقصت في حال حياة النسيه

سنور بصرى عبارة جوهري ما كولا بصرى كافي الحاروى رحمه كالمسك وانه ياتي من فهو طاهر (قوله) ثبت يؤيده ما نقله القائل في شرح الصحيح قال اما الشافعي رضي الله عنه قد يعضه من مركب البصر فوقع الى جبرته ففطر الى خيرة مثل عرق الشاة أو ثمرها غير طاهر كذا حتى يكبر ثم تأخذ فتهب دج فالتفت في البصر قال الشافعي والمسك ودواب الجرب تنقله أقل ما يقع لانه انما يطلع على قنات المسك الاقلام القرمط الحارة التي فيه فاذا أخذ الصناد المسكة وجده في بطنه فأنقذ راي يظن انه منها وانما هو شرب قوته بظنه البصر) عبارة جوهري المسك وهو من بل هريات في الجرب فيتحقق منه انما يطلع بمتبصلي لانه من غير غليظ لا يفسد (قوله فانه) بالهمز وترك بخلاف الحيوان المعروف فانه بالهمز فقط كافي التاموس

اللبان نجس ما مر عليه ولا تلم تصقق مروه على محل نجس (قوله) فالتظاهر كافي الروضة المعوق أي ان ذكره لا فرق فيه من ان يدل على بلوغه أو غير بلوغه الاحتراز عنه يعني ان لا يفيض فيه بالنسبة لتغير من ابتلى به اذا سمه بلا حاسة أخذ من قول من على ج التاموس نجاسة معقوا عنها على غيره فالتظاهر لا يفيض منها في حكمه بحيث كان منه بلا حاسة اه بالحق وليس من ذلك ما لو شرب من ناقصه ماء قليل أو استعمل من طعام ومن اللطخة مثلا نجسه ووضعها في الطعام فان الظاهر ان لا نجس ما في الانسان المأخوذ من الطعام المشقة الاخر افعنه ولا يبر من النجاسة التيسير فلا نجس من ذلك الطعام على شرب من لا نجسه لان الحكم بخاصة الطعام بل هو باق على طهارته (قوله) وهو بان

(قوله ولو احتلما) يؤخضه انه لو رأى نسية ميتة وفادة منفسه عنده واحتل ان انفسه اقبل موتها حكم بطهارتها وهو عليه لانها كانت ظاهرة قبل الموت فتستحب طهارتها ولم يعلم ما رزى الطهارة سم على حج (قوله وروث) اي ولوس الجن حيث تصفقتا وناولوا مصابيت النجاسة جنباً حيثما ثبتت ثامن الاستحكام فيها طهارتها خذها مما حله حج من انهم مكلون بما كلفته الاما على النص بخلافه (قوله واذا لم يلج) لم يكره الخيل بل قال وروث بالمثلثة كالمبول او اعترض بأنه لم يكره لولا الحق فاسم عليه (أقول) وقد يقال اصل الخيل عدل عما قاله الشيخ ادخلنا في الروث المقيس على البول وقوله صلى الله عليه وسلم هذا ركس الواحد من مطلق الروث ١٧٢ ويحتل ان التيس لها من حيث الحيوان التي هي مستفيدة على نجاسة ذلك

الترج كالماء من سلا فلا يصح الاستدلال به على نجاسة مطلق الروث (قوله والعذرة) قاله المحاسب والعذرة وزان كلة انحر ولا يعرف حقيقة ان يطلق العذرة على قناه الدار لانهم كانوا يلقون الاثر من فضله ويحجزون باب نجاسة القرف باسم القلروف والجمع عذرات (قوله فاحدها يعني عن الاثر) وعليه فالتدوير اسم لما يخرج من جميع الحيوانات لكن في حج ما يقيد انه على الترذاف خاص بما يخرج من الاذى (قوله فلي الاول) اي وعلى الثاني يستثنى من التي اخرج وفيه وتدل من ثنتين تحت جناحها فلا استئمان الا بالانظر اليها عند كلبين وهو من غيرنا كقول شخص (قوله صلى الله عليه وسلم) أي فلا يجوز التدوير به بخلاف صرف غيره من سائر النجاسات فانه يجوز

التدوير به حيث لم يجرم غيره فقامه على ما يأتي عند قول المصنف ولو وصل عظمه الخ (قوله بطهارتها) ظاهره انه الاتيان لافرق فيها بما كان قبل التوبة وما كان بعدها وهو ظاهر نكرهه صلى الله عليه وسلم ومثله قال في بقية الانبياء ما على الحاقهم بغيرنا صلى الله عليه وسلم كما يأتي وصورة ما قبل التوبة ان حتى من فضله الحاصلة قبل التوبة الى ما بعدها او يواظب على اصاحه حتى يموت ولا غسل لما بعد التوبة (قوله العمراني) بكسر العين نسبة الى العمرانية قرية بناحية الموصل انساب السويدي (قوله لمرط الطهارة) هذا ولا يلزم من طهارتها حل تناولها ليعني في قعره الا فرض كالدابة ولا يلزم من الطهارة ايضاً استئمانها بحيث يجرم قوطها لو وجدت بعض وعليه فيصور الاستئمان بها اذا وجدت

ولو احتلما فيها ظهوراً وبعد ذلك كتابها والاقتصاص كما افاده الشيخ في المسك فيما على النجاسة (وروث) بالمثلثة ولومن طهر ما كثر او عملاً في مسأله أو حرك أو بر ادخله رواه البخاري انه صلى الله عليه وسلم لما سجد في حجرين وروثه ليس بهي بها اخذ الحجرين ورد الروث وقال هذا ركس والركس النص والعذرة والروث قبل ترادفهما وقال النووي ان العذرة محدثة بالاذى والروث اعم قال الزركشي وقد سئل وهو مختص بغير الاذى ثم قيل عن صاحب المحكم وابن الاثير ما يقتضي انه يختص بذي الحافر قال وعليه فاستعمال القوم له في سائر اماكن توسع انتهى وعلى قول الترذاف فاحدها يعني عن الاثر وعلى قول النووي الروث يعني من العذرة وهما الصل خارج من ذرا النجاسة او من فيها فمختلفا ولا يشبه الثاني فعلى الاول يستثنى ذلك من النجاسة في الخارج (و روي) للاحمر صب الماء عليه في بول الاعراب في المسجد وقيس به سائر الاوبال واما امره صلى الله عليه وسلم العرنيين شرب اوبال الابل فكان للتدوير وهو اثر يصرف النجاسة غيراً نجرة وما ورد من ان الله لم يجعل الشقاق في المحرمات يحول على صرف النجس وشمل كلامه نجاسة الفضلات من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ما صححه وجعل القائل بذلك الاخبار التي يدل ظاهرها للطهارة كعدم انكاره صلى الله عليه وسلم شرب اوبال من بوله على التدوير لكن جزم البغوي وغيره بطهارتها وصحة الغاضي وغيره ونقله العمراني عن ابن ابي سائب وصحة السبكي والبارزي والزرقي والركشي وقال ابن الرفعة انه الذي اعتقده والي الله به وقال البغوي ان به الفتوى وصحة الغياقي وقال انه الحق وقال الحافظ ابن حجر كثيراً لا بد من ذلك على قوله صلى الله عليه وسلم في خصائصه فلا يفتى الى خلافه وان وقع في كتب كثيرين من الشك فيه فقد استقر الامر من اجماعهم على القول بالطهارة انتهى واقفه به الرازي رحمه الله تعالى وهو المعتمد وسئل تترده صلى الله عليه وسلم ام اعلى الاستصحاب ومن يد الطهارة قال الزركشي وبني طرد الطهارة في فضلات سائر

(قوله سائر الانبياء) معقد (قوله طيب) ولعل الشرق بينهما وبين الخزانة على ما يشعر به كلامه فيما مر من انه لا يشترط الحكم
بنيابتهما اخبار طيب بانقادها من التصريح بوجودها في المرافعة دون غيرها من اجراء احوال غير شرعية على انقادها من النص
دون المحسب لتلازم دخولها الى الموقف من خارج كدخولها في الماء المشروباً وانما كانت له سم من والد الشارب يخرج حلقه
القدح هذا المحل وليس منقاد من نفس البول اهـ لكن يمكن ان يقال في هذه الخزانة فلا يتم القوق (قوله بالهبة) ويجوز
اهماله ابن حجر (قوله عند هيبان) أي هيبان شهون ١٧٥ (قوله أو عند جليلي الخ) أي فلا يتحقق

بالألفين واما الذي فيتمحل
اختصاصه بالألفين لان خروجه
ناشئ عن الشهوة (قوله وضائته)
أي غاية الخارج من الخشبي (قوله
بنيابته) أي من الخشبي (قوله
لنخرج منه شيء) أي على صورة
التي وفي نسخة على شيء
ويقال في قوله ليس شيء (قوله ليس
بشيء) أي وان وجدت فيه
خصوص المسق لكن قوة بعد
كظنه في التي يقتضي خلافه
الان يقال ما يأتي بخصوصها
اذا خرج في زمن يمكن كونه فيه
منها لكن في قول الجزم بنجاسته
حيث خرج في دون القسم ووجهه
بان التي اتحاكم بظاهر حكمه
منها لا وفيها دون التسع
لا يصلح لظن وهذا الوجه
مطرد فيما رجعت فيه خواص
التي وغيره (قوله كان من جماع)
أي لان احتلامه ولا اثر لاحتلال
كونه خرج برض أو فزادة في
لانه نادر (قوله من استحب
بالاجار) وكذلك لو كان مستحب
بالغير فيمر عليه جاءها بهجوم
الاجار فيكونه

الانبياء وناعه الجوزي في ذلك واما الحصة التي تخرج مع البول أو بعده احكاماً
وتحقيقاً امامة الحصة فاقى فيها الواجبه لله تعالى ما به ان اخبر طيب عدل بانها
منقذة من البول قصة والاحتكام في خواصها في الجهاد المتقدم حيث ذكر (وأي) بالهبة
واسكانه لوقيل بكسر هاء مع تحريك الباء وبكسر الهمزة وتشديد الباء للاصره قبل الذكر
منه في قصة على معنى افقعه وهو ما اصغر رقيق يخرج بلا شهوة عند خروجه منها وفي تعليق
ابن السراح انه يكون في الشدة ايضاً تخلف في الحية اصغر رقيقاً وربما لا يحس
بجرحه وهو غلب في السانسة في الرجال خصوصاً عند هيبانين (وودى) بالهبة
وقيل بالهبة واسكانها وتتحقق اليه وقيل وتشديد الباء بالاجماع فيسما هو ما ايضاً
كدرقيقين يخرج عقب البول أو عند جليلي فيقول (وكذا في غير الاذى) ويخبر الكلب
في الاصم) كسائر المصلحات امانتي فهو الكلب يخص بالاخلاص وامانة الاذى
فطاهر في الظاهر لانه اصله جلالاً وامراً أو اخشى وضائته انه يخرج من غير طهره
العدا وهو لا يؤثر فاقول بنجاسته ليس شيء ومواء في الطهارة في الحي والميت
والنقص والجيبوب والممسوح فكل من تصور لمعنى منهم كان كغيره وخرج من لا يمكن
بأوجه لخرج منه شيء فانه يكون نجس لانه ليس شيء والاصل في ذلك ما روي ان عائشة
رضي الله عنها كانت تفرق من نوب ببول اقله صلى الله عليه وسلم وهو يسل فيه وفي
ر وايستعمل في قوله حال بينهم وهذا اليم الاستدلال به الاعلى القول بنجاسة فضلانه
على الله عليه وسلم وأجيب بصدقه الاستدلال به مطلقاً ولو قلنا بظاهره فانه لانه لانه
عليه الصلاة والسلام كان من جماع فضائل في المرافعة فلو كان منها نجس لم يكن نجسه بتركه
لاختلافه عنه فينجس وقد اوضح ذلك في شرح العباب ومقابل الاصم انه نجس
مطلقاً لاختلافه في الجاهل وقيل بنجاسته من المرافعة على نجاسة وطوى بفرجه ولو
بالالتصص ولو غسل محل نجسه فيه وان كان مستحباً بالاجار وعلى هذا لو جامع
وبل من استحب بالاجار نجس منه ولو محرم عليه ذلك لانه نجس ذكره (قلت الاصم)
طهارة من غير الكلب والتفريق في فرع احد هذا واقعا على كونه اصل حيوان طاهر
كالبعض قاشبه من الاذى وبين عمل التي تفريق من اختلاف ومقابل الاصم
عليها فكنه ولا يمتنع بالامتناع بالشرع ولا يمتنع على الجماع ولا يكون فيه عدوا في جوارحه وان خاف الزنا
لجبه انه عذر فيجوز الوطء ما كان المستحب بالغير الى رجل والمرأة يجب عليها التمكن فيه اذا كان الرجل مستحباً بالغير
وعلى الماء (قوله ويحرم عليه) أي وعليها ايضاً (قوله ويسئل الخ) أي مطلقاً لو كان أو جافاً والله يقول الشيخ عمرة
بعد ذلك ما له من الحمل لتلازمه لوقيل بنجاسته بالاجار ولو كان الخلاف لم يكن بعيداً لكن يعارضه ان محل مراعاة =

في الخلاف ما لم تنبئ سنة صحيحة بخلافه وقد نبئ غيره بأبوابه لا يلتصق بخلافه وقال جرجيس غلبه وطهاره وقره بأبوابه
غلبه أفضل اه ونبئ ان يتأمل معنى استحباب تركه مع كون غلبه أفضل فان كون الفصل أفضل يشعر بان الفترة خلاف
الاولى فكيف يكون سنة الا ان يقال انها مستان احدهما أفضل من الاخرى كما قيل في الاتفاق على المجلس بين المصنفين انه
منعوا الاعتراض أفضل منه يؤيد ذلك ما تقدم له أعني حج عند قول المصنف ويسمى مع اعلاه واسفله خطوطا من الاعتراض
على من قال الاول للمصنفان يقول والا كل مع اعلاه لا يثبت فيه سنة بان الفرق بين العبارتين عيب اه فاذا
ان الاكل والسنة يجتمع وظاهر ١٧٦ ان الفصل كالا كل ولكن في سم على حج مانسته قوة ويسم غلبه

وطالب الخ صيانة شرح الارشاد
ويسم غلبه وطهاره وقره بأبوابه
لمحدث في مسندا جداوله كثر
لعلماء براء التمر عند الخلاف
لمعارضته لسنة صحيحة (قوله
متصليا) أي ما الخارج في الحياة
والماخوذ من الخ كافة فظاهر
وان لم يتصل بالعلقة والشفقة
اه سم على حج (قوله والا فلا)
من ذلك البيض الذي يحصل من
الحوان بلا كبر ذكره اذ
حاروا كما نبهنا لانه لا يأتي منه
حيوان اه حج بالمعنى (قوله
الا دهي) أي والبيض أيضا
يظهر (قوله خواص اللبن) اللبن
خواصه التي توجد فيه ولا يوجد
في غيره (قوله في جلدته) قال ما
أخذنا بطهارته لا دهي أما كونه
ام لا فالرواية تؤيد بر اه
سم على صحة عبارة حج بجلدة
الانقبضة من ما كول طاهرة

طهارته من الماء كول ويحاشيه من غيره كالعين والبيض الماخوذ من حيوان طاهر وان لم
يؤكل طاهر ومنه الماخوذ من ميتة ان كان متصليا بوزن القز طاهر ولو انفصلت البيضة
دماء ولم يعلق فظاهره والا فلا (ولين ما لا يؤكل غيره) (الا دهي) كان الاثنان لكونه
من المستحلات في الباطن اما لن ما يؤكل لحمه كان القرس وان لم يكن فظاهر وكذا
لبن الشاة أو البقرة اذا اكلها كالب أو خنزير فيظهر خلافا تركه في حاشيه ولا فرق
بين لبن البقرة والجمجمة والثور والجدل خلافا للبقيس ولا بين ان يكون على لون الدم أو لان
وجلت فيه خواص اللبن كظفر في المني اما ما اخذ من خرع بجمجمة ميتة فانه نفس انما
يأكل الجسموع والاصل في طهارة ما ذكره قوله تعالى لنا ما سافنا لا شاة بين واما لبن
الا دهي فظاهر أيضا اذ لا يلحق بقرامته ان يكون منشورا فحيا ولانه ليس من اللبن القوة
امرن في زمن حاجته وسواء كان من ذ كرام أو في موضعته ليستكمل تسع سنين
مشكل قياسا على انه كروا في الفصل في حاشيه أم بعد موته لان التسكر المماثل
لا دهي الاصل شوه الجميع ولانه أولى بالطهارة من المني وقد يشعل في شعير الصمري
بقوله الميثان الكمين والا تصاب لم يتخلف المذهب في طهارتها وجوازها
والانقبضة طاهرة وهي ابن في خوف نحو حشيه في جلدة تسمى انقبضة ايضا ان كانت من
مذ كرام فطم غير اللبن وسواء في اللبن لبن أمها أم غيرها شربته أم لمها كان طاهرا أم
نفسا ولم يفسد كبره خرج على جهته سالام لا ولا فرق في طهارتها عند توفر الشروط بين
نحو زتها ونسائها تسمى فيه شدة أو لا فيما يظهر وقد ذكرنا الفرق بينه وبين الفصل من قول
الصبي بعد حولين وان لم يأكل سوى اللبن شرح العابد نعمني عن الجبن المعول
بالانقبضة من حيوان تغذي بغيره اللبن لمصوم البولي في هذا الزمان كما تقي به والردحه
الله تعالى اذن التواعد ان المنة تجلب التدبير وان الامر اذا ضاق اتسع وقد قال تعالى

توكل وكذا علمنا ان اخذت من مذبح لم يأكل غيرها وان جاوزت سنين كما اقتضاء اطلاقهم والفرق وما
بينه وبين الطفل الا في خبرني (قوله اولى) وان جاوزت الحولين اه حج (قوله نعمني الخ) ونبئ ان يكون مراده بالعبور
الطهارة اه مدعى العباد أي قصص حاله ولا يجب غسل القدم منه عند ارادة الصلاة وغيره لا يوجب بل لا انقبضة الخبز
انخوضوا السرين أم لا فظاهر الاتفاق كما قيل عن الزايد بن درهم فايراجع (قوله لعدم البولي به) أي ولا يكلف غيره اذا
مهل تحمله (قوله ان الامر اذا ضاق اتسع) أي ومن تواعده ايضا انه اذا اتسع ضاق أي اذا كثر الوقوع فيه بحيث لا يكاد
يخفف حدة مجاهور فمن العبادات كركه الذي الصلاة طاهرا بسلامة افعال متواليه ولو سهوا وبعبارة حج على العباد ومن
عبادات الشافعي الرخصة اذا ضاق الامر اتسع وقد اجاب بها المسئل عن الوضوء من أو ألقى الخرف العمولة بالسرجين =

ثم قال وضم ان اي هرز هذه العبارة فقال لما وضعت الاشياء في الاصول علوا اليها اذا انصبت ضاقت واذا انحالت
 انعت ومن لم يحضر قليل العمل في الصلاة سوحه بخلاف كثيره مما لم يحضر له لم يساعه اه (قوله والجزم المتصل الخ)
 الظاهر ان اصل الجزم المذكور ذاته وسيله الحياة هل يظهر ويؤكل بعد التذكية ولا وتطيرها ولو احيا الله الميتة ثم ذكيت
 ولا يظهر في هذه الاصل فكذلك الاولى شيئا الشورى (قوله كالمرق) وفيه نظر بعد تشبيهه بالمرق بل الاقرب انه يقبس لانه
 جرس يصدر من حي فهو كيمته اه (قوله ولا ولا هم يخالقه) بمقد (قوله والشعر) ومثله اللبن قح وعبارته لو شك في اللبن امن
 ما كولا ادى ولا يظهرون طاهر خلافا لاوران كنتم في الارض لان الاصل الطاهر انما يتغير بالعدا بفظا ما يلقى منه على
 الارض بخلاف الجسم فلهذا اهل فيه اتصالها المعروف (قوله ما كولا ويقره) ومنه كما هو ظاهر ما عساه البوى في مصرنا
 من القراء التي تباع ولا يعرف اصل حيوانها التي اخذت منه هل هو ١٧٧ ما كولا العلم امل ازل اخذته

وبما جعل عليكم في الدين من حرج وصرح الاجمة بالعفو عن النجاسة في مسائل كثيرة
 المتشقة فمن انقضت هذه المتشقة والجزم المتصل بنفسه او جعل فاعل (من) الحيوان
 (الحي كيمته) طم اذ فوضه للغير فامنع من حي فهو ميت قال يمدن الا دى طمعه ولو
 مقطوعة فسرقة او كان الحيوان من حلال او يراد من نضو النجاسة ومنه المشية التي
 فيها الولد طاهر من الا دى يقبس منه غيره اما المتصل منه بعد موته فله حكم ميتته بلا
 نزاع وانتهى به منهم فيما يخرج من جلد فهو حية او عترب في حياتها بظاهره كالمرق اى
 بخلاف معها كالمرو ولا هم يخالقه (الشعر الما كولا طاهر) بالاجماع في الجزم وزوجي
 الصحيح في المتشقة وصفه ووروده وشبهه له سواء اتسمته ام اتصف قال الله تعالى ومن
 اصوافها واوارها واورها واورها اى اوارها واورها اى اوارها واورها اى اوارها واورها اى اوارها
 او بعد التذكية وهو محض الشعر المتقسم والشعر المجهول ان اتصاله هل هو في حال حياة
 الحيوان الما كولا او كونه ما كولا او غيره طاهر جللا لاصل وقياسه ان العظم كذلك به
 صرح في الجواهر بخلاف ما الوراء ناقطة لحم ملقاة وشككا هل هي من مذكاة الاولان
 الاصل عدم التذكية ولو قطع عضو يحكم بنجاسته وعليه شعر فهو نجس بطريق التبعية
 لهذا كماله يتصل مع الشعر من اصوله فان كان كذلك مع رطوبة فهو متنجس
 يظهر نكسه كائى به والوجه انه تعالى (ولست العلقه) وهى: مغلظة يستعمل اليه
 التي سميت بذلك لانها تعلق (لرطوبة) اما تعلقه (والنضغة) وهى لحمه متعلقه من ذلك
 بحيث به لانها بقدر ما ينح (ورطوبة القرب) وهى ما عايش مترددين المذكى والعرق كما

٢٢ ل يه ل
 طرب اه مختار (قوله ورطوبة القرب) وقع السؤال في الدرس عما يلاقيه باطن القرب من دم الحيض هل يتنجس بذلك
 فينجس به فذكر الجاهل والآن ما في الباطن لا ينس (اقول) الظاهر انه يقبس كالنساء التي في الباطن فانما يحكم
 بنجاستها ولكنهما لا ينس ما صاحب الا اذا اتصلت بالظاهر ومع هذا فينبى ان يعنى عن ذلك فلا ينس ذكر الجاهل لكثرة
 الابتلاء به وينبى ان مثل ذلك ايضا ما اذا دخلت اسبغها الغرض لانه وان لم يمد الابتلاء به كالجاهل لكنهما قد يحتاج اليه كان
 اراحت الباطنة في تنظيف الجواهر وينبى ايضا انه لو طال ذكره وخرج عن الاعتدال انه لا ينس بما صاحب من الرطوبة القرب
 من الباطن الذي لا يصل اليه ذكر الجاهل المعتدل لعدم امكان التقاطه فاشبهه ما لا يلى التامر بسلان الماسن من فانه يعنى
 عملتة لا اختار ان عتبتة فكذلك اه

(قوله والحاصل) يتأمل هذا مع قوله يعلم وزجره يغسل ذكر الجماع فانه يغسل الى ما لا يجب غسله المراد وعنه فكان القياس نجاسته نعم في كلام سم علي بمجموعاً شديداً ما وان قلنا نجاسته يعني عنه ونقل بالدرس عن ابن العباد ان عمل نجاسة ما يخرج مما لا يجب غسله الفرج حيث خرج يتبعه كان سال اماً لم يخرج على ذكر الجماع او على اصبع المرء اذا ادخله فخرجها فظاهر اهـ وفيه نظر والقياس انه يغسل غايته انه يعني عنه فلا يغسل ذكر الجماع كالهم من حاشية الحجة اسم (قوله فهي نجاسة) خلافاً لمحمد قال بطلانها ان خرجت عما يصل اليه ذكر الجماع وهو الاقرب اى فلا يغسل ما يتقدم من شرح العباية (قوله يغسل في الاصح) اى ومع ذلك خلاصتها كل المنفعة والعلم من المذكاة فيصالحها ثم يأتى بشرح الروض صرح بذلك في اللمعة ١٧٨ والاضحية (قوله لكن يعني عن قلبي) ولون منقذ ونظيره ولو دخله

ويكن وجبهه باعقار ذلك
لكثرة الابتلاء به فلا ياتي ما
من انه لو لم يتوجه به ذباية متصلة
بغيره فانه لا يصف عنه وان لم يدرك
الطرف ما اصابته لانه يصفه
ولو لم يصف الفرج وعدمها لم يغسل
علا الاصل (قوله وما لو انفصل
دخان) انهم ان لو انفصل ما
ربط على القلب الجرد عن الدخان
لا يتبع وهو ظاهر ثم رأيت في
ابن العباد من كتابه رفع الالباس
من وهم الوساوس ما نصه السابغ
اذا اوقد بالاميان التبيسة
تصاعدت النار وتصاعد من
النار الدخان وقد سبق حكم
الدخان واما النار المتصاعدة في
حال الوقود فليست من نفس
الوقود وانما هي تأكل الوقود
ويخرج منه الدخان والدخان
أجزاء الحقة تنفصل من الوقود
ولهذا يجمع منه الهباب والذي يظهر ان النار المتصاعدة ظاهرة حتى لو صعدت من ارضية من الدخان فصارت
وست يورطها بل يصح حكمه بنجسه الانا في الغالب يقتضيه الدخان بدليل ان الدخان يصعد من اهلها في حال التلويح
والدخان يحتل بها ولهذا اذا لاقى النار شيئا يورطها اسودت من الدخان الذي هو محتل به اقل هذا اذا لاقى شئ رطب تبس
اه ومنه يعلم ان الهباب المعروف المتخذ من دخان السرجين والازيت المتبقي اذا وقده نجس كل ما دونه وقد يقال بالظنوع
قلبه اخشع من قول النازح السابق اذن القواعد ان المنفعة تجلب التغير (قوله نحو كلب) اى اطاهر فلا يعني عنه
منه وان استباح الى دكو به لقلته امره بوند وقوح منه (قوله لمنفعة الاحتراز) اى من شأنه ذلك حتى لو كان يكتله العز بضعه
وأصابعه لم يضرب

في الجموع وفيه ان الخلق يمتثلون بطعن الفرج نجاسة والحاصل انها حتى خرجت من على
لا يجب غسله فهي نجاسة لانها حست وطوى بمسوقه فهو اذ ان رحت الى الظاهر يحكم
بنجاستها فلا يغسل ذكر الجماع عند الحكم بطلانها ولا يجب غسل الوالد المتصل في حياة
أمة والامر بغسل الذكر مجمل على الاستصحاب ولا يتبع منى المرأة على ما مر (ينص في
الاصح) من كل حيوان طاهر ولو عذرا كقول من أدى أو غيره وقول النسل خرج من
الا أدى فادبه مع قوله آخر الحلة والثلاثة من غيرا أدى أو في النجاسة ان الخلاف
في الثلاثة جازسا كانت من الا أدى من غيره ومقابل الاصح في الثلاثة من غير
الا أدى اقوى من مقابلته فيمن الا أدى فاذ كبر ليس تقيد آخر في الثلاثة من غير
الا أدى من الطهارة هكذا أفاده الواو وجهه انه تعالى في كتابه ونوح بالظاهر انجس
كل كلب ونحوه ومن المحكوم بنجاسته الطار الخارج من النجاسة المتصاعدة بها واسطة
نار اذ هو من اجزائها فخصه النار بما هو قوته لانه وما منتشر لكن يعني عن قلبي وشمل
ذلك دخان النار المجهون بالنار وان سارا لتغيره لان التبعي هذا كالتبسي وما لو انفصل
دخان من لهب شجرة وقودها نجس أو من دخان خرافة طير وقربها شجرة مطبوخة لنجاسة
عينها أو من دخان حطب أو قد يصدق بنجسه بغير قول واما النوشادر وهو سمحت به
البادى فان تحقق انه انفع من دخان النجاسة أو قال عدل عن دخان ان لا يصدق الا من
دخان انجس والا فالاصل الطهارة يعني عن يسر بشر نجس من غير نحو كلب وعن
كثير من كرويه لمنفعة الاحتراز عنه وعن روث سمك فلا يغسل الماتعة الاحتراز
عنه الا ان يفسره فينجس ولما ينافي ترشحه كدمع وصابغ ويحاط حكم حيوانه طهارة
وضدها (ولا يظاهر نجس العين) بالنفس مطلقا ولا بالاستحالة كمنه ونعت في حلاحة

(قوله له ولتبدوه الخ) كأنهم لم يأتواهم سم قالوا بطهارته وان اختلج بها وتنه كال حصرة عليه واذا قالوا لياك في المنز
 التي يمكن استغناؤه عن المخلوق لروايه في التبدد تكون المصنوع ضروريه بالاولى (قوله بتنهها) قال سم في إنشاء كلام
 ويزعم مد في قعر وبعينه الاستبجال واستغنه وان لم يمنع التطهير اه وتقل في حواشي حج عدم الحرمة قليلا مع وعيانه
 الخ صريحة في الحرمة ايضا حيث جعل القول بعد طهارته اذا قلنا شمس خمس ١٧٩ التي نزل مبتدأ على حصة الاستبجال

فصارت ملما واوحشت فصارت مدا (الا) شيان احدهما (خبر) وان كانت غير
 بخبره حقيقة كانت الخبر وهي المنقذة من عسيرا العيب أم غير ما وهي المتعص من غيره
 فقد سد قريتم زيب الامه واللفاظ عن الثاني ومالك واحد انهم اسم لكل مسكر
 وما قمر من طهارة المذهب التخلل هو المقتد كما عجماء في بابي الربا والسلم لا طبا قهم على
 عصا السلم في كل القروا زيب المستزعة لطهارته لان الجنس لا يصح به ولا السلم
 فيه امتعا ولا يصح جعل كلامهم ثم على خلل ينضم لانه نادو وانما يطهران المصنوع
 ضروريه بالنسبة لاخراج باقى فيه لانه اصل ضروريه وعصره اسم ولتبدوه واذا
 نسوخ في هذا المصنوع توضع عليه أصل العسر طريق الاول (تخللت) ينقسم التخلل
 بالتخلل لان على النجاسة والتعصيم الاسكار وقد زالت ولان العسر لا يتخلل الا بعد الضم
 قالوا فقل يا طهارته قل يا طهارة التخلل وهو حلال باجاءوا لوني في قعر الانامردى
 خبر نظارهم اطلاقهم كما قاله ابن الصمد انه يطهر بماء الا ما سواه احصير ام لا كما يطهر
 باطن يوسف الذي بل هذا الولي وظاهر كلامهم ايضا انه لا فرق في العسر بين المتضمن نوع
 واحد وغيره فلو جعل فيه عسلا او سكر او اتخذ من فهو عيب ومان او موز زيب
 طهر باقتلابه خلا ويزعم ابن العباد اويس في مقتدل يصاحبه عين لان نفس العمل او
 المبروقه ما ينضم كذا ويا وادادوه وكذلك السكر فلم يصيب الخمر من اخرى ولو جعل
 مع نحو الزيب طباشير متواتر وضع ضمن وصارت ما تحته كرا تحة الخمر فيصير ان يقال
 ان ذلك الطيب ان كان اقل من الزيب تنصب والا فلا اخذ من قولهم لوالقى على عسر
 خلل دونه تنصب والا فلا لان الاصل والظاهر عدم الضم ولا غير نظار التحة مستند ويقتل
 خلافه وهو اوجه وبكى زوال النقوش وغلبة الجووضة لا تسترطنها بها بحيث لا تزيد
 (وكذا ان تخلت من شمس الخ) وعكسه في الاصم) أو من دن الى آخره وقع رأس طرفه
 فهو اطروال الشدة الطرية غير نجاسة خلفها سواء قصد بكل منها التخلل أم لا والنافي
 لا يظهر ما ساقى (فان شئت بطرح شئ) منع اولو ينسبه أو بالفاء مقصور (فلا) تظهر لان
 من استعمل شأ قبل أو ما عوب بجرماته غالبوا سواء كان له دخل في التخلل كيميل وخبر
 حار أم لا تحة والفرق بين ما قبل الضم وما بعده ولا يبين ان تكون العين طاهرة أو نجسة
 نعم ان كانت طاهرة وترتفع منها قبل التخلل طهرت أما النجسة فلا وان ترتفع قبله لان
 النفس قبل التيميم ولو عصم نحو العيب ووقع فيه بعض حبات لا يمكن الاحتراز منها

فصارت ملما واوحشت فصارت مدا (الا) شيان احدهما (خبر) وان كانت غير
 بخبره حقيقة كانت الخبر وهي المنقذة من عسيرا العيب أم غير ما وهي المتعص من غيره
 فقد سد قريتم زيب الامه واللفاظ عن الثاني ومالك واحد انهم اسم لكل مسكر
 وما قمر من طهارة المذهب التخلل هو المقتد كما عجماء في بابي الربا والسلم لا طبا قهم على
 عصا السلم في كل القروا زيب المستزعة لطهارته لان الجنس لا يصح به ولا السلم
 فيه امتعا ولا يصح جعل كلامهم ثم على خلل ينضم لانه نادو وانما يطهران المصنوع
 ضروريه بالنسبة لاخراج باقى فيه لانه اصل ضروريه وعصره اسم ولتبدوه واذا
 نسوخ في هذا المصنوع توضع عليه أصل العسر طريق الاول (تخللت) ينقسم التخلل
 بالتخلل لان على النجاسة والتعصيم الاسكار وقد زالت ولان العسر لا يتخلل الا بعد الضم
 قالوا فقل يا طهارته قل يا طهارة التخلل وهو حلال باجاءوا لوني في قعر الانامردى
 خبر نظارهم اطلاقهم كما قاله ابن الصمد انه يطهر بماء الا ما سواه احصير ام لا كما يطهر
 باطن يوسف الذي بل هذا الولي وظاهر كلامهم ايضا انه لا فرق في العسر بين المتضمن نوع
 واحد وغيره فلو جعل فيه عسلا او سكر او اتخذ من فهو عيب ومان او موز زيب
 طهر باقتلابه خلا ويزعم ابن العباد اويس في مقتدل يصاحبه عين لان نفس العمل او
 المبروقه ما ينضم كذا ويا وادادوه وكذلك السكر فلم يصيب الخمر من اخرى ولو جعل
 مع نحو الزيب طباشير متواتر وضع ضمن وصارت ما تحته كرا تحة الخمر فيصير ان يقال
 ان ذلك الطيب ان كان اقل من الزيب تنصب والا فلا اخذ من قولهم لوالقى على عسر
 خلل دونه تنصب والا فلا لان الاصل والظاهر عدم الضم ولا غير نظار التحة مستند ويقتل
 خلافه وهو اوجه وبكى زوال النقوش وغلبة الجووضة لا تسترطنها بها بحيث لا تزيد
 (وكذا ان تخلت من شمس الخ) وعكسه في الاصم) أو من دن الى آخره وقع رأس طرفه
 فهو اطروال الشدة الطرية غير نجاسة خلفها سواء قصد بكل منها التخلل أم لا والنافي
 لا يظهر ما ساقى (فان شئت بطرح شئ) منع اولو ينسبه أو بالفاء مقصور (فلا) تظهر لان
 من استعمل شأ قبل أو ما عوب بجرماته غالبوا سواء كان له دخل في التخلل كيميل وخبر
 حار أم لا تحة والفرق بين ما قبل الضم وما بعده ولا يبين ان تكون العين طاهرة أو نجسة
 نعم ان كانت طاهرة وترتفع منها قبل التخلل طهرت أما النجسة فلا وان ترتفع قبله لان
 النفس قبل التيميم ولو عصم نحو العيب ووقع فيه بعض حبات لا يمكن الاحتراز منها

فان الاحتراز عن ذلك اسهل من الاحتراز عن الدون فتنبيهه (قوله قبل التخلل) اي ان لم يتخلل شئ من العين بقى ما لم يكن من شأنه
 التخلل ثم خبرهم مصرويه لم يتخلل منه شئ جعل بطهر ام لا فيقتلوا اقرب الاول لان هذا ليس مما قام الشارع فيه التخلل مقام
 البين بل على ما في الحكم على ظاهر الحال من التخلل من العين باختيار معصوم قطع باختياره فوجب الحكم بطهارته بالفضل

(قوله ثم تختلط) قرر مد أنه يضرب العناقيد والحيات ان تضمرت في الدن وتختلط بخلافها اذا تضمرت ما في اجوارق الحيات ثم
تخلط بظهر لانه كالظروف لما في جوفها ا ه وفي شرح الزرعي ما يقتضيه فراجع ا ه سم والظاهر انه لا يختلط قدينا ما يقتضيه
سم عن الشارح وما هذا الامكان خل ما هنا على ما اذا كان التضمر العناقيد مع الحيات فلا يظهر ما في بطن الحيات وما هذا
الشيء الاول مما يقتضيه سم عن مد وما ذكره بصد بوقه بخلاف ما يحصل على ما اذا أخذت الحيات مجرد عن العناقيد
ويطرح في الدن ان تضمرت ثم تختلط لكن تشكل احدي المستقيمين الاخرى فان تضمرت الحيات المستقيمة على انحر كالظروف
لها في المستقيمين ويجاورهما المستقيمان في الاولى لا تضمر في طهارتها الا ان تأخذ ان العناقيد يجاور قلبها ويحيط به وذلك لا يقتضي
تجاسة ما في البطن ثم ان فرض الكلام في الواقع تضمرت الحيات واختلطت العناقيد بما في جوفها انقض القول بتجاستها
واندفع الاشكال فلذلك تأمل وايراجع (قوله بأخذت مني) اي فان الخلل وان طهرها بقلب انحر اليه تجسس علاقه الجزء الذي
ازيلت الجرة عنه (قوله او غلت) اي حتى ١٨٠ ارتفعت وعبارة ابن حجر ويطهر بظهرها طهرها وما ارتفعت اليه لكن يغير

فعله تعالى ا ه (قوله مغلوب) ثم تضمر في البطن ثم تختلط وكذا
اي بان كان دون العصر (قوله
ان اخبره) ليعبر عن هذا
القبض (قوله يوجد شبر) اعني
موضع حبس الذناب اليه لو اقيمت
فيه الجمعية فيضطر بظهر (قوله على
الغالب) يتأمل معنى الغالب
فان الفرض ان الخلل مساو لم
يوجد من يعرف حاله فله معنى
الغلبة الا ان وقال مراده انه
يتغير فبالب ما يمرض من العنصر
المتخلط بخل مساوية عليه فالمر
يعمل بالثبت فيبقى عدم طهارته
نظرا الى ما هو الغالب في العنصر
من حيث هو من ضميره قبل
الغفل (قوله وهي) اي الغلبة
فالمرمزة هي التي تضمرت بقصد

الخلية اولا بقصد شي ويهل عصرها بقصد التجربة كبيرة او صغيرة فله نظروا الاقرب (قوله بجلطة بغير الموت) ويؤخذ
قضيته انه لو لم يجلط حيوان وهو حي لم يظهر بالذبح وليس مراد عليه فيمكن ان يحيا بان التمس بكونه نفس بالوقت جرى
على الغالب وان المراد بالوقت حقيقة او حكا وذلك ان المراد بجلطه من الحي كونه فافصلا مع الحياة بمقتضى انفسه بعد الموت
(قوله آدم) اي جلد قومه من وجهه (شامل لما اذا كان الدباغ ملامقا لطبقة التي تلي العود دون اللابق للشرع كما يقتضيه ذبح
الفرع وهو غير المترط على الملاق لم يمت دون غيره وما يلج حن ترول عقوبته فان مقتضى كلام الزركشي على هذا طهارة الملاق
لشرع لانه طاهر من وجهه دون ما بين طبقتي الجلد وهو بشكل فانه كيف يتصور وصول اثر الدباغ على هذا الوجه للملاق
لشرع دون غيره عما بين الطبقتين مع انه لا يصل الى الملاق للشرع الا بعد تجاوز ما بين الطبقتين وصورة البكري بما اذا وضع الدباغ
على كل من وجهه وعليه فلا اشكال لكن برده بظاهر قول الشارح هنا و يؤخذ من طهارته فان طهره ان لم يمت بالشرع بعد ذبحه
صاير موضع متجاستها في صريح في موضع الشرط بظهر الدباغ ثم تجسس بلا قاته للشرع فان الدباغ لم يمت بغيره

(قوله لا شربة) قد قطع الخمر وتبين ان باليد في عن خلافة النخل لم يجمع لمجلة الخمر في قوله المذكور وقولا بزم النص
 الكيس بالقرح جند في نظر سم على منج (قوله وطروشه) على سفيار (قوله بقاؤه) اي القبول (قوله بانه) خالي
 في التمارين الشرب الكسر على النص فان نص المسمى مودة ٥١ ١٨١ وعلم مقوله هذا لا يكون

فيه حسكر الباه مع التصر
وقتهام المد (قوله التذ) اى
امامه قضر مطلقا (قوله كتب
وشت) الاول بالوحدة والثاني
الثلثة وهو تمييزا العلم طبيب
الانحة يدبج به والاول من
جواهر الارض معروف ويشبه
الزاج (قوله وقال الاذرى) اى
فقره الخنة امامها فقال فليد
من تائيه ولم يقبل بالمال قال
بعضهم وهو الاول وهو كمال
اقاب (قوله سره اديغ)
خفته اعقل الدبج لانك
فسده وبه صرح حيث قال
يبيفسه بمطهر ومع
التبريد والسيح ان اصابه
منظوان سبع وتقبل
الدبج لانه يستند لتقبل
الطهارة اه وفيه ما مر منه
قول الصفتة مستقر الا
والسالم الخ (قوله من الما كول)
مخرج باه التقل من طبع العوم
على طبع التقل وهو شدة
كل الشاب ايضا (قوله اكن)
ردعه ان طله الما كذا اديغ
على كجميعه انقل الى طبع
الشباب ولا يرده على قول
اشاخر تلوح حواء بموت الخ

ويؤخّر عن طهارة باطنه أنه لو تمّ الشعر بعد دفعة صار موضعه متصباً بطهره
وهو كذلك والثاني يقول آفة الباعغ لا تصل إلى الباطن ودورهما البواسط المله
أرطو بهما بلطاد وخرج بالجلد الشعر فلا يطهره وإن أتى في المغفلة وجمعه الباعغ لانه
لا يؤخر فيه لكن ينفي عن فله وإن طال السج أنه يظهر تبعاً وإن لم تأثر الباعغ لكن
بوره كما يظهر الشعر وإن يكن فيه مختلط بحل وفيه أذنيان القرويين الشعر والمخ
بان الثاني محل ضرورة الأول الحكم بطهره لم يمكن طهارة تدخل أصلاً خلافاً الأول
لا ضرورة إلى القول بطهره لا يمكن الاستفاد من أمية الشعر وخرج بنصيب اللوث
بالغلظة فلا يطهر الباعغ أن يصب غصلة المغفلة شعرها المغفلة والحيا باغ في دفعها
فإنما طهارة فاعلها باغ (والباعغ نفع فوضوه) وهي ما قبله وهو يلوته من القصد
بقاؤها وبنيته حتى لا ينجس لو نفع في الماء بعد الملة التي وهو حرمان عن الباعغ أو
هو اعم ليعمل في شعره فتقصر شعره معقوب لأنه يمكن في إطلاق ذلك نظر الواجبه
إن ما عدا الترتان قال خبر إن الهامد الباعغ ضرر والأفلا فاعلها ما اتفق في اعتان
دفعه تأثر به فلا ينجس إن نظر لطلق التأثر به بل لما قبل على فساد الباعغ ولا يصلح
قلت (ابحرف) بكسر الحاء وتشديد الراء وهو ما بلغه السان بحر اقته كسب بدوشت
وقرنا وقصر ولو نبض كذوق حامد وزيل لحول العرضه (النبض قراب) وطلع وكل
مالا يزع الفضول وإن حبسه الجلد وطابت رائحته ليعاقف وقته كمنه فيه دليل انه
لو نفع في الماء عاقف وقته (ولا يصح المالحق إن شاء) أي الذي في (الاسم) ينال انه
دفعه لا أناله وأما ما قبل بأص الحصل قلت وأما خبر طهارة الحار فطر فعمل على
التدب أو الطهارة والمطقة وقول الأندلسي وبعه في الجد في الجاف من الما قبل الدواء
به السار أبرار مردود إذا التصديروا ولو عاب عنه الما خلاصه فاعلها
لا تظن أني أنطقه توصل الدواء إلى باطنه على وجه لا يضره لان القصد الألة وهي
خاصة وإن لم يصل الدواء إلى باطنه على الوجه المذكور ومقابل الاصمب الما تغلبا
لعلى الألة (و) يصبر (الدورغ) والتدبغ (كوبغيس) أي حبس الما لعله لا يدرية
لصبة أو التصبغ علاقتها ما قبل طهره فلا يطهر الأيسله باجرا إلى طاهر الجلد
سواء دبغ بطاهر أم يغس ثم يصب فيه ويستعمل في ما ع و يحرم أن يكون كأنما صل
حدوا ما كروا لنزوح حوايه به من الماء كولا ثم الصا على ثلاثة أقسام غلظة
ومخففة ومتوسطة وبدا بأولها فاقال (وما يغس على خاتمتي من كلب) سواء كان يجره

وقد يقال أن جلد المذ كلاً كان قبل المبعث كما لا يصحح ما قيل الدرع ولا ذلك الشارب (قوله غيور) بالضم والكسر
كافي مصباح الترمذي (قوله بلا خافق) زاد غير داخله كثيره اقتضاء كلام المجموع اه وكسب عليه سم فوفوا
فوفيهض بهم من ذلك حصه الصلاة من الداخل في الماء الكثر وهو خالها لاهناس فيضاه تقطعوا ثياباً الأهرام صاعية

هـ المله الكبرية ملتصقة من التبييض ومن الحامضة في اللاه لا قبيل له وان لم ينس كالموس فوجه الخل في المله الكثير لا يتغير ويؤمن وهو شلاله ماس قطعوا باقي ما يصح بحاجته ج في قول الشارح وتكون كثرة الماسا من تنصه هـ (فرع) هـ لو وصل من منقطة ورا ما يجب من القرح فهل يتغير فيجب ما وصل اليه كذا كذا الجامع أو لا لان الباطن لا يتغير مالاذا كل محفل فعلى الثاني يجب ان هذا من القرح هـ ج وكتب عليه سم ماضية قوله في تبييض الخ أقول ما أصل قصص ما وصل اليه فلا يثبت التوقف في ذلك الملقط الواصل الى ما ذكره على جملة وبلافا الظاهر كذا كذا الجامع الخامسة في الباطن تقتضي التبييض وليس كلامه في أصل التبييض دليل قوله فعلى الثاني الخ وما تنصه بتبيض الملقط فتدليل على نفسه انه لو كل مغلط آخر منه لا يجب تبسيط المخرج وقد يقال ذلك اذا وصل لعل الا حلة وهو المحدث فاملت اهـ (قوله) كان ولغ في قول اومه كثير في التثنية في اشارة الى ان التبييض قبل التبييض وحله قبل التطهير فيه ماس من شيخ الاسلام وغيره في قوله يختلف التبييض بعد قول المتن وسنة غير الا حلة (قوله متغير بعبارة) او بطاهر لعل ما غنى فقيرا كثير الماصرة ان ذلك كالمثل في تبييض ١٨٢ بحمد الملائكة واعماله بالتبسيط لما قد تضمنت الاشارة الى ان التبييض قبل

التبسيط (قوله ولو مضى) غاية لقول المصنف وما في الخ اي ولو كان ما تبسط بعض الكلب (قوله احدا من) وفي نسخة احداه وما في الاصل اولى لان ما لا يعقل ان كان خمسة عشرة ثم ادن من قال اكثر الما يتقنه وان كان فوق ذلك فلا كثيرا افراد وقدما بذلك في قوله تعالى ان عدة الشهوات لا تقا في قوله منها لربهم ملائكة عشر وجمع في قوله خلا فتلاوا فيمن لرحوه للادوية (قوله كافي في الغزالي) وسعلم انه لا بد من من جملة ما كاشده

احدا من يقرب فانه جعل المظهر الما المزوج التراب وان كان التراب الذي من الما بطنا رطبا الاستبراء (قوله بشرطه) وهو امر خارج بالتراب (قوله طهورا ناءا احدم) هو بالضم والقمر والاول هذا في الاخر اذ عنته بالقل الذي هو مصدر وما بالفتح فيضاح الى ما قبل الطهور بالظهور وتقديره صاف فهو استعمال طهورا ناءا احدم كذا في القاموس ان يفعله الخ وعبارة شرح مسلم لقروى الاشارة من العام يقال يتقيها انها لفتان (قوله اذا فرغ فيه) ولغ الكلب وغيره من السباع بلغ ولغ من باب تقع وولو غائرب لسانه وسقطوا الواو كما يقع وبلغ من باب يورث ويوسع ولغ وبلغ مثل وجل يو جل لغ ايضا اهـ مصباح (قوله صاحب السابعة) اي فنزل التراب المصاحب السابعة منزلة السابعة ومعها ما بها (قوله بالبطعام) المراد به القراير اصله مسيل واسع فلهذا قل الحصى قال في المختار لا يلعب مسيل واسع فيه فذا قل الحصى والجميع الا بالطح والبطما بالكسر والبطيخة والبطما كالاطح وسنه بطماكة (قوله المزة للعين) هل المراد بالعين الجرم أو المراد بما يشبه الصفة الا في قوله فيما ياتي في تسمية العين وهي ما في الخ الثاني ثم رأت في كلام سم على شرح الهبة هاذم كنز فقلنا هو موشه على ج وعليه فلو غسل التبييض الملقط ووضع الما من وجبا التراب في الاولي ولم يزل به

عنه الاوصاف ثم ضم اليها غسالات اخرى بحيث زالت الاوصاف مجسومة فهو له بعد ما يرتفعه من التراب قبل زوال الاوصاف
 وبعد كماله غسلة فصدق عليه ان التراب وجد في الاولى أولا لانه لما لم يزل ما يوضع فيه التي واعتدب عليه فظ خال سم فيه قطر
 (اقول) ولا بعد القول بالاول لما سبق من التحليل وتخرج بالوصف الجرم فلا يشد موضع التراب قبل ازالته وسيلقى عن سم
 على حج انتمثل وضع التراب على الجرم ووضعه على الجمل بعد زوال الجرم ولكن مع هذا الاوصاف (قوله في الاستنباط) اي
 باطراد لانه يتبرق فيه عدد (قوله ولو كل لحم كلب) خرج به العظم فيجب التسليم بخروجه من الدبر ولو على غير صورته
 وينبغي ان تمثل الجرم العظم الرقيق الذي يؤكل عاتقه ولا غير ما تنص على ما اقتضاه نقله حتى لو تقابله بعد استحسانه
 ليحب التسليم الآن يقال ما فيه المدة تعلقه الى اسفل فما يتناه ١٨٣ ليس من شأنه الاستحالة فيجب

الاستحالة قبل زوال العين لانه حصل تخفيف وما هنا حصل تظليل فلا يقاس هذا بالذ ولو
 اكل لحم كلب لم يجب تسليمه بوجه من خروجه وان خرج يصنع قبل استحالة فيما يظهر
 وافق به الباقين لان الباطن يحمل وقد افقوا في الوجود حقه اتم في جمل غسل داخله كلب
 ولو بعد تطهيره واستمر اناس على دخوله والاعتقال به من مد تطهيره وانتشرت النجاسة
 المحصورة وقوله وقوله وما هنا ما يتبين اصابعه لمن ذلك فخص والافطار لانه لا انفس
 بالثقل ويعطى الجاهل ويرى الماء عليه سبع مرات احدا ما ياكل مما يقتل به فيه لحصول
 التبريد كما صرح به جماعة ولم يستدلوا بحتم اكله من عليه ذلك ولو لم ياكل طين الذي
 في افعال داخله لم يحكم بالنجاسة فلا حيلة في الهرة اذا كان نجاسة وغابت عنه يهمل
 فيها طهارتها (والظاهر تعين التراب) ولو شاد رمل وان عدم او اكد الثوب لو زاد
 في الفسلات فجعلها غليظا امثلا لان النجاسة التطهير الوارد وهو لا يحصل بغير ما تقدم
 وقد نص في الحديث عليه فلا يقوم غيره مقلمه كالتيم ولاه قلنا في ذلك الجرم بين جنسين
 فلا يكتفى احدهما كزنا البكر غلظا فيه بالجمع بين الخلدوا للتقريب فلم يكتف باحدهما
 وتخرج المزج بنحو اثنان وما يرون ونجاسة ودقيق وانما يطبق بالتراب فهو المصابون وان
 ساداه في كونه جامدا وفي الامر به في التطهير لانه لا يجوز ان يستعيط من النص معنى
 سطله ومقابل الاطهر لا يتبين ويقوم ما ذكره وهو مقلمه (و) الاطهر (ان الخنزير
 ككلب) لان الخنزير اسوأ حال من الكلب لان نحره منصوص عليه في القرآن
 ونحو عليه وقصر الكلب بحيث يديه ونحوه في نفسه ولا يعلل اقتناؤه بالانحلال
 الكلب لانه يذهب قلة لا ضرر والفرق والتوفيق ما ومن احداها يبيع الاخر
 في الصلة عملا للقاعدة المتقدمة والثاني يكتفى غسل مرة واحدة من غير تراب
 كسائر الحيوانات لان الوارد في الكلب وما ذكر لا يسي كلبا ولو لم يمس الخنزير بما ذكر في

الاستحالة قبل زوال العين لانه حصل تخفيف وما هنا حصل تظليل فلا يقاس هذا بالذ ولو
 اكل لحم كلب لم يجب تسليمه بوجه من خروجه وان خرج يصنع قبل استحالة فيما يظهر
 وافق به الباقين لان الباطن يحمل وقد افقوا في الوجود حقه اتم في جمل غسل داخله كلب
 ولو بعد تطهيره واستمر اناس على دخوله والاعتقال به من مد تطهيره وانتشرت النجاسة
 المحصورة وقوله وقوله وما هنا ما يتبين اصابعه لمن ذلك فخص والافطار لانه لا انفس
 بالثقل ويعطى الجاهل ويرى الماء عليه سبع مرات احدا ما ياكل مما يقتل به فيه لحصول
 التبريد كما صرح به جماعة ولم يستدلوا بحتم اكله من عليه ذلك ولو لم ياكل طين الذي
 في افعال داخله لم يحكم بالنجاسة فلا حيلة في الهرة اذا كان نجاسة وغابت عنه يهمل
 فيها طهارتها (والظاهر تعين التراب) ولو شاد رمل وان عدم او اكد الثوب لو زاد
 في الفسلات فجعلها غليظا امثلا لان النجاسة التطهير الوارد وهو لا يحصل بغير ما تقدم
 وقد نص في الحديث عليه فلا يقوم غيره مقلمه كالتيم ولاه قلنا في ذلك الجرم بين جنسين
 فلا يكتفى احدهما كزنا البكر غلظا فيه بالجمع بين الخلدوا للتقريب فلم يكتف باحدهما
 وتخرج المزج بنحو اثنان وما يرون ونجاسة ودقيق وانما يطبق بالتراب فهو المصابون وان
 ساداه في كونه جامدا وفي الامر به في التطهير لانه لا يجوز ان يستعيط من النص معنى
 سطله ومقابل الاطهر لا يتبين ويقوم ما ذكره وهو مقلمه (و) الاطهر (ان الخنزير
 ككلب) لان الخنزير اسوأ حال من الكلب لان نحره منصوص عليه في القرآن
 ونحو عليه وقصر الكلب بحيث يديه ونحوه في نفسه ولا يعلل اقتناؤه بالانحلال
 الكلب لانه يذهب قلة لا ضرر والفرق والتوفيق ما ومن احداها يبيع الاخر
 في الصلة عملا للقاعدة المتقدمة والثاني يكتفى غسل مرة واحدة من غير تراب
 كسائر الحيوانات لان الوارد في الكلب وما ذكر لا يسي كلبا ولو لم يمس الخنزير بما ذكر في

(قوله وان عدم) اي التراب فلا يصح كون عدمه أو الزيادة في الفسلات مسقطا للتراب وعدمه في كلامه في القول وفي
 انه اخرجت النجاسة من باب طريقه على غير قياس اي يقدسه اه (قوله عليه) اي التراب (قوله بسنتين) اي بعد الماء والتراب
 (قوله اثنان) ايضم الهرة والكسر لغت معرب اه مصباح (قوله في الامر به في التطهير) لعل المراد انه اذا نوقت ازالة
 النجاسة على المصابون وهو موجب الانقوص المصابون وغيره لم يرد امره بالتطهير (قوله لا ضرر) اي يقدسه لا ضرر
 في دليل على انه اسوأ حال من الكلب

(قوله فواحدة) أي وإن طالع مكنته (قوله على العرف) أي على العرف في البحر بل وهو يعدل الذهب والعود وهو طوعا على جوى
 الموالحاصل في العود غير الحاصل في الذهب وكما اعتبر الذهب والعود في الصلاة اعتبر الماء كشيء واحد أي لو اقتص
 في ما قبل محدث وحركه المصنعات كثيرة فانه لا يحكم عليه بالاستعمال لأن العرف لا يصعد الثاني غير الأول (قوله وإن اصاب
 برحمه المستور بالله) يخرج به ما لم يمتد إلى الماء من أعلى الأنحاء حتى يمتد إلى الكلب مع بلوغيه من أحد الجانبين نجس والا
 فلام على منهج بلوغيه (قوله ما منع من نجسه) ويمنع ما لا يوقد به شيئا من الكلب في ماء كثيرة فانه لا نجس لأن الماء من الدليل
 التمس بالكلب بعض الماء الكثير بخلاف ما لو أمسكه بيده وتعامل عليه بحيث لم ينس شيئا من وجهه لا يبرر الدليل فانه نجس
 لأن الماء الملاقى له الماء لا ينجس وكما أنه عليه بيده ما لو تعامل الكلب على محل وقوفه كالخوض بحيث لا يصير بين
 وجهه ومقره ما قل من الماء (قوله لا إلاناه) فانه لا يظهر بمجرد بلوغ الماخلفين بل إن تراب يان حرج بالماء تراب يكدره وحرك
 فيه سبع مرات طهور والافهر باقى على نجاسته حتى لو تنفس عن الظن عادي المبالغة نجس (قوله ولا يكتفى تراب نجس) قال
 في شرح الروض في قول الروض عز وجل الماء ما نفعه قبل وضعه على الرجل أو بعده بأن يوضع أو لو مرتين ثم يمس قبل الغسل
 وإن كان المصل رطبا أو الظهور أو يدعى المصل باقى على طهوريته بذلك جزم ابن الرينة في موضع التراب أو لمسه عكسه
 بلا ريب وهو مقتضى كلامهم وهو المصدق كآثاره المقتضى وغيره من هذا الكلام كالمصرح في أنه إذا كان المصل رطبا لم ينجسه
 حتى يوضع التراب أو لا لكن افتقنا ١٨٤ الشهاب الزمى بأنه لو وضع التراب أو لعل عن النجاسة لم يكف نجسه ونظايره

الخالقة المذمومة عن شرح
 الروض ووقع المصنف في ذلك مع
 هو واصل ما ظهر معه فافهم
 انه بحث كانت النجاسة عقيمة
 بأن يكون جرمها أو أوصافها من
 طم أولون أو تراب غير حركه
 المصل لم يكف وضع التراب أو لا
 عليها وهذا محمل ما قل به شيئا
 بخلاف وضع الماء أو لا لأنه أقوى
 ما كثيرا كدوسه كسبحا وتره طهور وإن لم يصح كقاعدة وبشأنه ما صرح في انقصاص
 المحدثين تقدير الترتيب بأن الترتيب نجاسة والسند ذواته مقصودة فلا يقاس
 أحدهما بالآخر ونظيره في تركه أن الذهب صرط والعود أخرى وينتق منه وبين
 ما يأتى في تحرير الدي في الحل في الصلاة المداوم على العرف أو جازو يرى عليه
 سبع مرات حيث نجسها ولو لم ينجس في ما فيه ماء كثير ولو نجس ولو وضعه من قدر
 لم ينس الموالحاصل إلا ما وان اصاب برحمه المستور بالماء لم يكون كثرة الماء مانعة من
 نجسه كما صرح به الإمام وغيره ولو وقع في ما نفعه ماء قبل أن يمس طهورا لم ينجس إلا بالاناء
 (ولا يكتفى تراب) مستعمل في حدث أو نجس ولا (نجس) في الأصح بل لابد أن يكون محملا

بل هو الزيل وإنما التراب شرط ويختلف ما لو زالت أوصافه أفكرك وضع التراب أو لا وإن كان المصل شامدا
 يحصل عليه ما ذكر عن شرح الروض وإنما إذا كانت أوصافها في المصل من غير جرم وصب عليه ماء عز وجل التراب فإن زالت
 الأوصاف بذلك الفسفة حيث والافتقار إلى المصنف في قوله من بل العين واحد وان تعدد ما يشمل أوصافها وإن لم يكن جرم
 اه سم على ج (قوله مستعمل) قال في شرح الروض في حديث أو شئت اه (أقول) صورة المستعمل في شئ التراب
 المصالح بها بعد في الخلق فانه طاهر لكنه مستعمل لا يقال انما يظهر كونه مستعملا نكتة أنه شرط في طهارة الخلق لا شرط
 لا لا تزل بل هو مستعمل وإن قلنا شرط لأنه يترتب عليه زوال النجاسة وإن كل شرط اقتضى ادعى ما لا يمتد إلى ما يستعمل
 بذلك كان الماء لا يستعمل به اضلالا وتصورا وإيضاح صاحب الفهرست السابعة إذا طهر ولا تمس مستعمل فإذا طهر زال النجس
 دون الاستعمال ما لم ينس فظاهره وما لم يستعمل فلامه أدى به ما لا يمتد إلى طهارة المصل متوقفة على هذه الفسفة وإن
 توقفت على غيرها انما يظهر لوطر بنفسه في ماء كثير عا طهورا كالماء المستعمل إذا صار كثيرا كذا فانه بعض مشايخنا نظر
 فلتأمل فيه فانه لو لم يختلف اه قح (أقول) وإنما كان الوجه مختلفا لأنه وصف التراب بالاستعمال باق وزالت النجاسة
 وبزوده أن التراب لو كان في السابعة لم ينجس وهو مع ذلك محكوم عليه بالاستعمال في قح يفتى أن يعد من المستعمل فلا
 يكتفى ما لو استسقى بطنه من شجر ثم طهر من النجاسة ثم يمس فانه لا يزال المصالح كان الماء لا يستسقى كان بل يوصف

بالبول فما استصحب بالماخا ظاهر ظهور لانه انزال المالم وفاقا لراه (اقول) وقد يتوهم فيه ما هم لم يصوروا اجرا الاستيعاب
من الطهرات واصل وجهه ان الحمل باق على نجاسته ومن ثم لو نزل السبحم في ما خيل في جسمه واصل لم يحصل لم تقص ملانه وتذيقا
هو وان لم يكن منظره المبرم لكه منزل المانع فالخلق بالتراب المستعمل في التيمم لذلك وهو مقتضى قولة في حدث اوتفيس
(قوله لظهور التلذذ) اى وهو ان نداهة الارض ونحوه الحق يتنظان من وصول التراب الى الخلد ولا يتنظان من كدورة الماء
بالتراب التي هي المقصودة هنا (قوله تلذذ الخلاء) اى وهو اولى شروجه من اختلاف اه حج (قوله هو اسباب الماء) اى هو
اكان الحمل دليلا او جاتا لكن يستحق من ذلك ما تقدم عن الشهاب الرئي من اهل ووض التراب اولا على حين التماسه لم يكتف
(قوله اذ لا معنى لترب التراب) اى ولا يصير التراب مستعملا بذلك لانه لم يظهر شيئا وانما سقط استعمال التراب فيه لعلته
الذ كونه (قوله وغيره) اى ولو نجا حيث قصد قطعه لم يعلل به من انه ١٨٥ لانه لا معنى لترب التراب (قوله خلافا لارض

الجرية) ظاهره انه اذا مال كاب
على حجر عليه تراب ووصل يده الى
الجر لا يحتاج في قطعه بالجر الى
ترب وقياس ما قاله ثم قيل
قيل من الارض الترابية على
قرب انه لا يفي قطعه التراب
اسبابه وطوبى من الترابين غسل
الطوبى التي اصابته وقترسه
انه لا بد في الجرد الذي كور من غسله
سبعا ادمها بالتراب وهو
مقتضى التحليل يسقط التراب
في الارض الترابية لانه لا معنى
لترب التراب ونقل الدوس من
سم على جهة ما يصرح بذلك
(قوله هو) اى الارض الترابية
(قوله تترسه) اى تترسب اصاب
المتطهر من الارض قلبه المستقل
الى في هذه الحكم المستقل عنه بالقصة

باصع التيمم فلا يكتفى التراب المحرق ولا التمسب صبغة او حكمة متوسطة او غيرها
والوجه انه يكتفى هذا الرمل الذي يغبار وان كان غبارا والتراب ولو اختلط بحدوث
حيث كان لومزج بالماء لا يخلو كذا جزاء الحق ووصل التراب المزوج بالماء الى
جميع الحمل وان لم يكتفى التيمم لظهور الفارق ومقابل الاصح انه يكتفى كذا باق الشئ
التمسب (والى) يكتفى (مزوج عاتم) كحل (في الاصح) الا اذا حزم به بذلك بما لم يخص
تغيره بغيره وانما لا يكتفى من التراب خارج الاناء المتمسب اوقه سوا اسباب الماء اولام
التراب والضايف ان يعم عمل الخاصة بان يكون قدوا يكد الماء ويصل واسطه الى جميع
أجزاء الحمل ويغوص مقام الترب الماء الكدوكا التل ايام زيادته وكذا السيل المتقرب
ومقابل الاصح يكتفى التراب المزوج بالماء حصول المقصود بذلك وشرح بقولنا
في غير ارض تربة الترابية اذ لا معنى لترب التراب ويؤخذ منه انه لا فرق بين التراب
المستعمل وغيره فلا يجب تترسه مطلقا بخلاف الارض الجيرية والرجلية التي لا غبار
فيها فلا يجب تترسها والمراد بالارض الترابية ما فيها تراب ولو اصاب شئ منها ولو اقبل
فنام السبح اشترط في قطعه تترسه ولا يكون تسعها الانتقاء لعلته فيها وهي انه لا معنى
لترب التراب وايضا قالوا لا يستلزم اعتبار العموم ولم يستلزم وان ترب التماسه المخلطة
الا الارض الترابية كذا في حقه الوالد الله تعالى وهو المعمول به للمعول عليه وان
نسب اليه انه اقل في ذلك خلافا فم لوجع التراب المتطهر اواراد قطعه لم يوجب الى تترسه
اخذ من الله السابعة كما هو ظاهر ثم ذكر الخاصة الحقيقية فقال (وما نجس يوصل

٢٤ ل القرب بخلاف المتطهر من غلات التوبع مثلاً فان المستقل الى حكم المستقل عنه في ما قرب الارض
الترابية على خلاف ما امر به ثم طار من غلاتها شئ لم يوجب تترسه لعدم الاحتداد بالتراب المستعمل فيه اقل حيث لم يؤمر
به اولاً كقوله وجود التراب في الجنة وان لم يكن مطلوباً منه قطره الاقرب الثاني لو ساد التراب قد دخل في عموم قوله
للمستقل الى حكم المستقل عنه (قوله من الله السابعة) هي قوله اذ لا معنى لترب التراب (قوله وما نجس يوصل الى الخ) يدخل
فيها غير الا دعى كانه ارض فظهر النسخ كما هو مقتضى اطلاعهم ولا يشانه قوله الا في قوله فارتد كذا كذا لان الابتلاء
الذي كور كسفى الاصل فلا ينافى قطعه في غير الا وهو عموم الحكم اه سم على حج خذنا العلي او تمت بكرة
من هذا البول في ما قيل واسباب شيئا ووجب غسله ولا يكتفى بفضه ولو اصاب ذلك البول المصروف شيئا حتى اذغ وان لم يكن
في اولى خروجيه ان كان في اياه كاتصير يشتمل اخذاً بموم قوله ما نجس يوصل الى لصدقه بغير اولى خرو ولا تنقص

تتمة النص على خلاف ما نحن عليه وسعد (القول) وانما يكفى الشفع في الواصل من الماء كذا قوله تعالى شرب البول الذي وقع منه قذبة عليه انه يحسن بغير البول (قوله لم يطعم اى لم يأكل ولم يشرب) عبارة المختار والضم للضم والطعام وقد علم بالكسر نفسا يطعم البنا اذا اكل اذاقه طعاما قال الله تعالى فاذا طعمتم فانتم شربوا وقال ومن لم يطعمه فانه من اى من ليدق ونظاها انه لا يلائق العلم على الشرب الا ان قال ان قوله اذاقه يشمل المشروب لانه يصدق على من شربه انه ذاقه (قوله قبل مضى سولين) اى تحدى الاخذ من قول الزبدي الا فى شرب اللبن (قوله غير لبن) اى لو لم يدر سولين ما هو لبن وظهره وليس اياه وهو كلفه فحصل منه وكسب عليه سم قوله لم يطعم المرحل قطعا لكونه حلالا ولا ولم يرد هذا لايستثنى من حلال لا كل لبن فاستظهر وقوله ولا اعتدده مر ١٨٦ ونقل بالدرس عن شيخنا العلامة الحلبي ان مثل اللبن القسطه اقول وهو قريب

لا يضره غيره، واما اللبن فقد عرفت من كلام حج موجب الفصل يسيه (قوله وقيل بحجبة ايضا) قال الشيخ حمزة وقيل ما نحن كالمين فيا المحبة وما روى كلفه فيا المحبة (قوله فغيره الطعام) فغيره انه يشرب قبل الحولين وقال بعد ما لا يفصل من بوله وفي الزبدي خلافه وعبارة يشرب اللبن قبل الحولين ثم قال بعدهما قبل ان يأكل شيئا لبن فدل على كنهه او يبيح فيه الفصل لان تمام الحولين نازل منزلة اكل غير اللبن الذي يظهر الثاني كما اعتدده شيخنا العبد تافى اه وعبارة سم على شرح البرجة الكبير قوله قيل تمام الحولين ينبى اربع التمام بان شرب اللبن مع الطعام وزل لسع التمام اه ولو شك هل البول قد لحما

او بعده فافتيحي ان يكفى فيه بالشفع لان الاصل عدم باوع الحولين وعدم كون البول بعدهما (قوله السفوف) وريش عبارة المختار وكل ما يترشح من بول وهو ينفوخ وشفع السعن (قوله وضع الحرج) اى دفعه (قوله لا يدفعه منه) اى من السلطان (قوله في جهرة) هو بالكسر لا قهر اسم لما بين يدي من قولك وضعى المنع ثلث اه خاموس وكذا اهر الانسان اسم لما بين الاط الى الكشح مثلثا ايضا وفي النهاية ان طرف الثوب بالشفع والكسوف والمصباح وهو الانسان بالشفع وقد يكسره منه وهو ما دون ابطه الى الكشح وهو في جهرة اى في كنفه وحاجته الى الجمع مجوز ثم قالوا الحسن ما دون الاط الى الكشح والجمع احسن شلل جل واجمال اه

لوطيم) يفتح قوله وثالثه اى لم يأكل ولم يشرب قبل مضى سولين (غير لبن) على وريشه (تغذى) (نفع) ايضا بحجبة وحاشه مة وقيل ل بحجبة ايضا اما الرضا بعدده جافتره الطعام ووجهه انه اذا كبرت غفلت معدته فحوت في الاستحالة وربما كانت تقبل الحلة كبروة خالولان اقرب مر دقيه ولهذا يفصل من بول الاعراب الذين لا يتناولون الا اللبن ولا يضر تناوله السفوف ويكفيه ولا صلاح ويؤخذ من ذلك انه لو اكل قبله حاشا طعاما لثمة شذى ثم شرب اللبن فقط غسل من بوله ولا يضره وهو الاوجه وخرج الاتي وانما في فلا بد في ولهم اسم الفصل ولا فرق في اللبن بين ان يكون طاهرا او نجسا وليس مغفلت من ادى وغيره والفرق بين الحى وغيره ان الائتلاف يجهله اكثر فغيره في بوله لقاعدة الصحة ان المشقة قبل التبر وان الامر اذا اضاف بقدمه ووجد هان اصل الشرع وضع الحرج فبالتيق لا تراز عذبه وان بوله اذ قد شرب ولها غلا يفسق بالمثل لصوق بولاه وما اعتدده ذكر جوابه في شرح العباب وعلم بمختران تناوله ماسوى اللبن لتغذى يمنع نفعه ووجب غسله وما استغنى به عن اللبن ام لا وانما يكتفى بالشفع حدث شلب الماحل المجل ولا يشترط في نفعه نحو الثوب السيلان بخلاف الفصل فانه لا يدفعه منه وقضية اطلاقهم والحديث الا ان النفع يكتفى وان بقى الطعام والقون والريح وهو المناسب للرحضة والوجه كما قاله الشيخ خلاف وبذلك قال قول الاسنوى المصنف ان هذه التمامة كغيرها وجل وجوب الزالة ارضا فاعلى غير الخففة يحتاج لحيلس ويصعل كلاءهم على الفالب من سهول فزادها والاصل فيما تقدم بغير الشقين عن ام قيس انها جات بآذن لها صديرا بكل الطعام فاجله رسول القصى الله عليه وسلم في جهرة قال عليه قد عابا موضعته وشبهه اترمى بغيره من بول الجارية

(قوله ولا أثر له ولا ربح) الحجة حالية (قوله من تعرضت نقضها المار) أى فى قوله فغير فى الحكمة وهي ما لا يدرك العين ولا وصف (قوله بعد رواها) أى ذوال جرمه فحقى اعيان تسلمع (قوله ما خلق) أى العالوب وقوله نادر هاى الزوال وانته الضعف لان معنى الازالة (قوله على عن) أى فكيف يمكن طهارة كلهم بقاء العلم أحدًا علميا فى كشارح جبريل العسر زوال القول أو الزجر من قوله ومعنى قوله الخ (قوله ويظهر تصويره) أشار به ١٨٧ الى دعم ما يقال بكيفية زوالها العلم مع حرمة دوق

العبادة أو قال اعلم صر دوق العبادة اذا كانت محققا ما فتا اختيار لها هل بقيت فيه العبادة أو زالت كإثبات (قوله) وليس فى هذا الخ لا يظهر ترتيبه على ما ذكر من التفسير بل هو جواب مستقل (قوله فما علمه الخ) وعليه فلو أصيب القوم بحجاسة الأصل لم يبق طعمها ما زاد دوقها قبل الفصل فترتب العلم فيحصل فوصف المصطلح ثم ذاق طهر علمه امتناع ذلك لتحقق العبادة على حق العمل فعمل الى ان يطلب على المرز زوال العبادة ثم اذا ذاقه موجوده طعمها على العبادة (قوله بيان الحق) على العبادة (قوله) وسه يعلم ما خرج مع حيث قال وطعنا به بعد طعن الطهر لا يجيبهم ولا نطرح دنى شبهه هذا فعله ان يزل شبهه بصر سطقة أو يفرص من طهره سؤال غير ان يشم أو يذوق (قوله) أو انحصرت فيه غيبته الخ لوقا أحد ما امتنع عليه ذوق الآخر لاهلها العبادة فيه وقدرته ما علمه (قوله والقصر) أى

ويرش من قول العلم ثم ذكر انما انتهى الى العبادة المتوسطة وهي متقدمة كإقلاها الى عبادة والى الحكمة فذكر عيتكم على ذلك فقال (وما عسى بغيرها) أى غير الكلب ويول الصبي المتقدم (ان لم تكن عين) بان كنت سكرتة توى ما لا يدرك لها عين ولا وصف سواء كان عدم الادراك ثلثا أو اربعة كقول جف قد هتت به ولا أثر له ولا ربح قد هت ومنه أم لا يكون المحل مشلا لا تثبت على العبادة كالمرأة والسف (كنى جوى الماصلة) وان لم يكن يفعل فاعل كمن ولو سكتا سكتت وهي محبة تبا فلا يحتاج الى مقتضى لما طهر أو لم يطبخ نفس فطهر بعبه ولا حاجة لاضلا لولا البصر (وان كانت) عير ما وادقت طهر على عدم لاوى ملخص طعنا أو لولا اوريا كما يترشح من تعرضت نقضها المار (وجب) بصدروها (ارادة الظام) وان عسر زواله فهو له غاليا لخلق ما دارها لا سيما يطاق على دلى ببقائهم قال فى الآثار لو لم يزل الانا لقطع معى عنه ويظهر تصويره فيما اذا دعت لثته او تبس له بعبادة اخرى وليس فى هذا ادق بحجاسة حقيقة لاه انما حصل بعد الفصل وغلة التقى يحصل الطهاره فلا يرد عليه تصريحهم بصرمة دوق العبادة وما قلده دوقها قبل الفصل ولا شق فحتمه وقد قال القسطنطينى لو علم على طسه ووال طعمها بياره دوقها المحل استلها را وتقدم فى الاوانى ان المرع فيها جوار الذوق وحمل معه اذا تحقق وجودها فغير يذوقه أو انحصرت فيه (ولا يضر بقالون) كلون المم (او ديم) كرم انحر (عسر واه) بصح لا يزل بالمبالغة هو الملت والقرص سواء فى ذلك الارض والتوب والاولا وسواء احوال بقية الزا حصة لا ومعنى قوله لا يضر انه طاهر حقيقة لا بغير معنوه حتى لو أصاب يلى لم يتبس اذا لامع فى الفصل الا الطهارة والاثبات فى شبهه عاشق الاحترا عيب وطهره اخلاله انه لا فرق بين المعلقة وغيرها فلو عسرت ان لا تكون محموم مطلقا او يجر طهره كذا خلافا لذكر كنى فى شامه واعماله بيس قليل دمه لسهولة ازالته مع وروح ماسهل زواله فلا يضر مع قائم دلالتهم على بقاء العين (وقى الربح قول) انه يصير قائم كعمل الزوال (قلت فان بقاء ما) فى عمل واحد وان صرروا لهما (شر على الصحيح) الله اعلم لمودعنا لهما على بقاء العين فان ضايق محلى بصر كالمزج فخطا الحلق وطهره نفس محلى غير متقادين

بالساد المله طلق المسباح قال الجوهرى القرص العسل ما طراغ الاصابع وبل هو القلق بالقرص وقوله الاثر السابق الخ) أى وهو لا يتبس (قوله من تأبيل له) أى المخلوط وقوله لسهولة والتماع الى ما عورج ولم يزل كان مما خلق فيه أى فبقيت صفة قوله بشر غيبته انه لا فرق فى الصبر وادبها ما بين كوجها من عبادة واحد أو بجانين وقد يذوق ذوقا قبل كلون المم ويخرج المكنى شلى عن بعضهم تنقية الصبر وما اذا كالمى عمل واحد من عبادة واحد وقد يذوق بجانين بجانين

بجاسة واحدة تدل على قوتها للجاسة بخلاف حالها كما من تشترط كل واحد منهما مستقلة لا ارتباط لها بالآخر وكل واحدة
بأنها باطن حقيقة (قوله لو أنه لو تصد ذلك) أي فهو الصابون (قوة وهذا هو الموافق لقواعد) الأثرية رابعة لقوله يحصل
الزوم (قوله عدم الظهور الخ) ومقتضى هذه الأوجه أنه يقضي مأساة به مئة التفضل لكن حارثة قوة وجوب الأثرية أقم مائة
أي ولو الاستعانة بضمها حتى لو لم يجد فيظهر المثل كالأول بعد الماء أو القوابي الخلقلة وقا في ذلك لم يكن مستغنى
ثانياً وقال وغيره من تفصيله فاجتبهه بحكم ١٨٨ بالضرورة والقضورية وتصحيح ملاحظته بالاضافة حتى قد وعليه وبنت
الاستعانة به فما زالت الوصف

ولزال الضرورة فأنها يتقصد
قدرة ما انتهى بمنازعة كغالبه
فشرحه للمنازح ولا يفتي أن
تلقوا من وجوب الاستعانة
بصالحها شرطي الظهور وشرط
الظهور إذا كانت لغرض يحصل
التطهير فبأنه لا من تصم الصلاة
لقضوية ويقضيها فيظهر
اعترافه بأن القياس يقتضي أنه
لا يظهر بل وأنه ظاهر كلامهم
(قوله أنه لا يضر) أي بقاؤها
(قوله توجد فيه علم زيل أوجه
أولونه بقبضاته) نقل بالدرس من
قنارى والد القول بعدم النجاسة
انتهى ووجه هذا ما عرفت
به البولي وما كان كذلك لا ينس
(قوله حكم بقبضاته) ضيف (قوله
لوضوح الفرق) أي هو أن
الحقيقة بالثبوت فلا كذلك
هنا (قوله ولا كذلك مستلذاً)
هي ما لو جلت الماسلم لا يكون
الانقضاء (قوله وهو كذلك)
منه ما لو نفس فيه عدم التثنية
يخرج بسبب الجساء فتدبره ثم
تختص وأدار المالحقة بحيث عدم ولا يغير بالجاسة فإن يظهر ولا يتيسر الماء فيجوز أن يتلاءم الطهارة
تتبعه فانه دقيق هذا وفي ما لو كانت تدعى من بعض الما كل يشوشها على علم الانسان دون بعض فهل ينبغي منه فيما
تدعى به لتلصقها بالاعتراض أم لا لا يمكن الاستعانة بتناول البعض الذي لا يحصل منه دوى التثنية نظر والظاهر
الثاني لا عيسى محقق به البلى حيث يتقصد بتقدير وقوعه يمكن نظيره فيه وأنه من حصول مشقة كدر ذلك في الجلة

لا
تختص وأدار المالحقة بحيث عدم ولا يغير بالجاسة فإن يظهر ولا يتيسر الماء فيجوز أن يتلاءم الطهارة
تتبعه فانه دقيق هذا وفي ما لو كانت تدعى من بعض الما كل يشوشها على علم الانسان دون بعض فهل ينبغي منه فيما
تدعى به لتلصقها بالاعتراض أم لا لا يمكن الاستعانة بتناول البعض الذي لا يحصل منه دوى التثنية نظر والظاهر
الثاني لا عيسى محقق به البلى حيث يتقصد بتقدير وقوعه يمكن نظيره فيه وأنه من حصول مشقة كدر ذلك في الجلة

(قوله في صبغ الخ) وعلى الخلاف ان صبغ عليه في ليلة ثلاثا كان صبغ عليه وهو يعدل في صبغ لغيره كما في الصلاة
المختلفة والمكسبة انتهى ج (قوله في صبغ خلاف الخ) منه تعلم ان الاستيجاب ارباعا بخلاف لا يتوقف على كونه بين الائمة
الاربعة بل ليس بشرط ان يكون منه وان كان خلافا لاهل المذهب كما هنا لكن ذكر ج انه يشترط لاصحابه الخوي يستعقو
الخلاف وعلى ذلك فيما ليسوا على استحبابه خوي ومن خلاف اهل المذهب من انما هو ان يكون مع شذوذه عند علم اقلية المذاهب
في اقليل فام غنم في ذلك اما الاعتراض على من حكم عليه بالسذوذ او يكون مع شذوذه عند علم اقلية المذاهب
فيكون فقه خوي ومن خلاف ذلك المذهب (قوله يشترط في العصر ١٨٩) وقوله في الاول هو قوله اهل (قوله يقوم

في العصر في الاصح) فمع ما لا يمكنه يستحب فيما يمكن عصره خوي ومن خلاف من اوجب به
ولا فرق بين ما له قبل كالسبا او لا كما اقتضاء الخلافهم فقول الغزي يشترط انشاها في
الاول ضعف ومقابل في الاول قول ابن مسرعة في الماء القليل اذا ورد عليه اهل
النصب لتطهيره كالشرب ينقص قد اجتمعوا في ان لا يطهره كالماء الذي كان يورده في اختلاف
ما رواه ابنه في حقه فينبغي به والخلاف في الثاني ينقص على الخلاف الا في تطهارة
الغذاء ان قلنا يطهرها وهو الا يطهره لا يشترط العصر والاشترط ويقوم مقامه
الانقطاع في الاصح (قوله الا يطهره تطهارة) فلهذا لا يتصل بل لا تقدر وقد ظهر اهل لان
الليل الباقي على اهل هو بعض المنفصل فلو صحت ان المتصل فيها كان اهل منه
فيكون المتصل طاهرا غير طاهر فطاهره لا يستعمله في شئ والثاني انها خمسة لا تتصل المتع
الماء فلو ان فصله لم يتغيره والنجاسة غير طاهرة على اهل او عكسه قالوا اهل من نجاسة
ومثل ذلك ما انفصلت فائدة الوزن بعد اعتبار ما يتشبهه اهل من الماء ويقسمه من
الوجه الطاهر اما الكثيرة فطاهر تمام تغير وان لم يطهره اهل اخذوا من غير الطهارة
ويطهر الفصل مصبوغ ويغتنوب بغيره او ينحس ان انفصل الصبغ وان بقي لونه
المجرد كطاهره الصبغ المنفرد اذا جرمه ما ورد عليه وقد اتفقوا في الوردية الله تعالى فيمن
صبغ رأسه وقوه اوبسته بنجاسة مقلقة عالمنا في غسله الماء والترايب وعصر
اخراج لون الصبغ بطهره اذا انفصل صبغه عنه ولم يرد وقته بعد غسله على وقته قبل
صبغه وان بقي لونه لم يضره ولا يوجب على موضع فهو بول او خمر من ارض ما جرمه
طهره وان لم يبق لونه لم يضره ولا يوجب على عين فهو البول لم يطهره ولو لم يبق المان وتاخره فلهذا
جائز كروث لم يطهره وان طبع صبغ ذلك وان شاعله غيرها كبول طهره ظاهره الفصل
وكذا طاهره ما لم تقع في طبعه لم يطهره وان كان رشوا بصبه الماء ومدقوا بحيث صار
ترايا وانما حكمنا بطهره الا طاهره الا بغير الفصل دون طهره بخلاف ما مر في الكفن حيث

فقطا لثوب كقشر الرمان ويحرم بطهره الفصل للبقاء الجملة فيه وهو ظاهر ان اشترط زوالها بان كانت رطبة
او مخلوطة ببعض العين ما حرم لم يشترط زوالها بان جفت فلا يضر استعمال ذلك (قوله ولم يرد وقته) اي الماء المنفصل (قوله
وان لم ينجب) اعلم بشفق في الصباح تنصب الماء فصر ما من باب بعد غار في الارض وينصب الكسرة (قوله ولو لم يكن
العين) بكسر الهمزة (قوله لم يطهره) اي وان تقع في الماء (قوله ظاهر الا بغير الخ) اي فيما لو طهره فلهذا لم يضره ما تنقص الشافي
بعض الله تعالى عنه على الفقه عاجل من الخوف في بعض اي ينظر اليه فيه واعتقده كثيرون والمخبر بالاجر المجهور به
اتجهى ج عليه فلا ينقص ما اجاب مع وساطة طوي من احد الجانبين ويصر به قول الشارح فيما تقدم ومنه قوله

لا يضر اى يظلمون او يجر عسر ذواله انه طاهر حشيشة الخ (قوله زئبق) كدومهم وزبرج عتار (قوله لا تلتقط فيه الحية) اى خافوا قتل بحر ما ذارهم ولا الاشتهر الحرم عداا وشبهه عدا لا تلتقط فيه ز يادعيل ما اوصيه الشرع بضلاف الوضوء ذلك سخطا فانه يفتقد فيه الحية (قوله غولهم في الجزيرة الخ) وذلك في حال طهر قوم يدفع الجز بياهم الز كقولهم في ما يؤخذ منهم باسم الز كائيد يشارعن كل راس فان الز كالتصاعف ١٩٠ عليهم دون الجبراه (قوله في ازالة العصابة) اى ولو معلقة (قوله في)

وهل يستحب ولا فيه فطر ولا
بعد الاول (قوله بعد صاعق)
وعليه فلو غسل حيا من غير
تراب وطار من السابعة وجب
فيه مرة فقط بتراب لان السابعة
لما خلقت من التراب انما كانت
طاهرا من السادسة والحكم فيها
ان ما تثار منها يفسد مرة لان
للمنفصل الحكم المنفصل عنه
(فرع) هـ فواجب غسلات
المغلاة فأصله شئ منها فلو جبه
وجوب غسلات مطلقا لان
فيها غلاة الاولى والاصلة منها
تقتضي الغسل متا واما الترتيب
فهو ما ذكره ونقل من عر شينا
الرسلى انه اتي بوجوب سبع
غسلات وفيه فطر لانه كل واحدة
من السبع لو اصابه منها شئ
يجب التسبع فكذلك المجموع
بهم واراد بغير ما ذكره من ان
الادوية ان كان ترتيبها في
الاصح الترتيب في شئ مما ياتي به
من الغسلات الستة وان
لم يكن ترتيبها بوجوب الترتيب
وان كان ترتيبها بغيرها لم يترتب

تظهر ظاهر او يلحقها لان الاشاع بالاجزئتان من غير ملاحظة فلا حاجة للحكم
بطهارة طائفة من غير اصال الماء البه مخلاف السكين ولا يؤمر بصحتها بالمقابلة من
تقويت ما ليها او تنقصها ولو فعل ذلك جائز ان تكون الصلابة داخل الايام الغدا
ولو نفسر فثيق طهر بفسه ظاهر ان لم يفتقل بين تنصه وغسله تقطع وان تقطع بين ما
فلا وعلى هاتين الحالتين يحمل كلام من قال بعدم امكن طهر بدون قال بامكانه
ويستحب ان يغسل غسل الصلابة بعد طهرها غسلا تكرر لثلاث ولو غطت في
الادوية اما المغلطة فلا كما قاله الجواب في جبر الشاوي في فطر لما وى به من القى ابن
فاضى شبهة في نكت التنبيه لان المكبر لا يكبر للمفسر لا يضر وعنى ان المكبر لا يكبر
ان الشارع بالغ في تكثيره فلا يزداد عليه كما ان الشاذ اصغر مرة لا يضر اخرى وهذا
تظهر قولهم التوا اذا انتهى نهايته في التخلط لا يقبل التخلط كالامان في القسامة
وكتل العدة وشبهه لا تلتقط فيه الحية وان غلقت في الخطا وهذا اقرب الى القواعد
ويقرب منه قولهم في الجزيرة ان الجبر ان لا يفسد ولا يشترط في ازالة الصلابة
ويجب ازالها فورا ان عصى بها والا فلو صلا غلظ من الجبر فبالا انها جلت فجب
واما العاصى في نهايته فلا يجب عليه المبادرة بالفسل محسب بفضله الا منوى
المتنص من ليس بماعصى به بخلاف الجنب ولو اصاب شئ من غللات الكلب شيئا
لحكمه حكم الممل المنفصل عنه فان كان بعد تتر فيه شبهة قد رما في عليه من السبع
ولم يترب والا فبعد ما يني مع الترتيب اما التاخير من ارض ترابية فقد تقسم
الكلام عليه والمراد بغلاة الصلابة ما استعمل في واجب الزاالة المستعمل
في خضوبها فظهورها وغسل به لها مضطوعها ككف لدم غرطه وكون كاله
ابن القبيو يمين في نحو الدم اذا اراد غسله بالصب عليه في نحو خضنة والماء
قليل اذ اذ يمينه ولا يتبرس الما يها بعد استناره معها انها وما وجد متاخر
الى الما مجتمع زيادة الوزن لانه عند عدم الزيادة لا يوجب في الما الما واحد ما
ولكن استعمل الشارع اعتباره فلم يشترط الخصال بين الزيادة وبعددها ويرد بانها
حين لم توجد فالما ظهر الصلابة واعلمها فكنتم الم توجد ولا كذلك مع سبوحها
واقى بعضهم في مصنف تنص بغيره فوضعه بوجوب غسله وان اى الى مقبسه

في الاولى وقد اخطا ما اضا فيه فوجب الترتيب (قوله في عند وجوب) كالفسفة
الثانية والثالثة (قوله معونها) وغسلها منسوبة بل لا يجب كان اذا استعمال التوب على وجه يتنص به ما لا فاه
(قوله وما يجمع الخ) مقابل قوله ولا وسئل ذلك ما لو انقضت زينة قالوا زنا الخ (قوله في مصنف تنص) هل مثل المصنف كتب
العلم الشرعى ام لا فيه فطر والاقرب الاول

أي مستور وقوله **يقوم** أيضا ظاهر وإن شدد ذلك منه مرارا كان في وشرويه وحضرته معارف وتقليل سم على مفسر من الشارح ما وافقه وأما لو كان جمعه من حدث فلا يطلب منه فقد بدا التيم كافتحه حج في القبل ولعل الفرق بين بقائه على وضو بقائه على تيمم حيث يطلب منه فبعد بدأ التيمم مع بقاء الوضوء ولم يطلب مع بقاء التيمم من الحدث أنه ما قبل من الوضوء المطلوب فاعلى حكمهم فيه لكل صلاة مع بقاء الطهارة وأما التيمم من الحدث فهو تكرار التيمم مستقلا وهو رخصة يطلب تحصيلها فلا يسن تكرارها (قوله ثم ضرب بسبب الاوض) أي بطل بطله وهو متشكك على وجه النوى الا في من عدم الاكتفاء بضرب وتوسا في الكلام عليه في كلام الشارح في الفصل الا في (قوله فلا يشعهم العز) أي بطلان غسل التيمامة لاعتنا الحدث فانه يأتي في كلام الشارح ١٩٢ بعد قول المصنف ويكون قبل التيمم (قوله من صلبه الخاص الخ) أي بأن يرشد

بالحديث الاصح وعنده قد دخل الحائض والنفساء في الحديث وجه له هذا بما في المقام لئلا يصرح ان الحائض عند الاطلاق ينصرف للأصغر (قول المصنف فقد الم) أي حيا أخذنا من قول الشارح واتقوا الشرع كالمسح (قوله على الطريق) ليس بقيد وإنما عبر به لاذن ليدل على الطريق قرينة على انه يسلب للشرب لا للغير (قوله الصهاريج) جمع صهر يج كقوله يدل ولا يلاحظ

لأنها الأصل ومحل النص والأصل في ذلك خبر جابر بن ياسر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ساجدة فأجبت ففرغت في الصعد كما تفرغ الدابة ثم أتت التي على إقامته عليه وسلم قد كرت ذلك فقال إنما كان يكفك إن تضرع يدك هكذا تضرع يدك (قوله ثم ضرب بوضو) أي بوضو ساجدة ثم مسح الشمال على العين وظاهر كعبه ووجهه وشعره على إقامته عليه وسلم على ثم أكره جملته مع لا يصل مع القوم فقال باطلان ما منعك أن تعلى مع القوم فقال أصابني جنازة ولا ما فقال عليك بالصعد فانه يكفك واستعزز بالحديث والنجيب من المتخصص فلا يتيمم العز لعدم وروده ويجوز جعل قوة الجنب بعد الحدث من صلبه الخاص على العام (الاسباب) جمع سبب وقد مر ثم روي في (أوجهنا وفي الحقيقة الميع التيمم شيء واحد وهو العز من استعمال الماء ويجوز اسباب (أخذنا فقد الم) الآية السابقة فقد الشرع كالمسح بدليل ما مر مسانرا على ماء مسجل على الطريق فيقيم ولا يجوز في الوضوء ثم ولا إعادة عليه لقصر الوقت على الشرب ثم صاحب الصبر من الأصحاب وأما الصهاريج المسبلة للشرب فلا تروا منها ولا اجتماع فيوضا الوضوء وغيره وإن شك اجتب الوضوء فانه الزن من عبد السلام وقال غيره يجوز أن يفرق بين المائية والصهر في بقاء ظاهر الحال فيها الاقتصار على الشرب والاوجه تصكيم العرف في مثل ذلك ويختلف باختلاف الحال (فان يتقن المسافر) هو جرى على الغالب خالفه من (نقده) وجود الضعيف كلامه لبعضنا البعض ما منع بل متعين هنا بقرينة السياق (بهم لا يطلب) بفتح اللام يجوز ما كان القليل ما منع نقده عت لا فاقته ككونه في بعض رجال البوادي ومن صور يتقن نقده كافي الجمال أو أخبر عدول بشفقه بالوجه الحاق العدل في ذلك بالجمع إذا اذنا قلن أخذنا بما في فيا لويست النازلون ثقة بطلب لهم (وإن توجهه) أي وقع في وجهه أي ذنبه بأن حوز

قرينة على ان الشرب فيها خاص بوضو ما يتم ثقلها أي نقل الما طهر بيمينه في البيوت وقد تقرر وجود قرينة على ان الشرب فيها غير خاص بوضو ما يتم ثقلها في البيوت ويخص بمن أشد تجرد حياته وان لم يبق (قوله اجتب الوضوء) أي وجوبا (قوله لا يفسق) أي كلف في قوله لا يفسق الما انتهى سم على حج (قوله ما منع) أي على حد قوله فانه أي التفرع ورجس كاهر التحقيق في الآية انتهى حج (قوله الحاق العدل) أي لو عدل لواء (قوله إذا أذا قلن) قضته أنه لو تم مع ذلك لا يكون بمنزلة الذين والظاهر خلافه لمصر حواه في مواضع من خبر العدل في مجرده منزلة منزلة الذين (قول المصنف وإن توجهه) يعني ان أخبار النبي الميراث الذي لم يصد عليه كذب مما يؤيد الوهم فييب الطلب وأما إذا استبرأ منهم وجوب الما فلا يعمل عليه لأن قوله غير مقبول

(قوله الثاني) هو قوله أي مرحوما (قوله ولا يضمن وقوع الطلب في الوقت) أي يشترط المبالغة في قوله ولا يضمن مع الشك الخ (قوله موقوفه فيه) أي الطلب (قوله قبل الوقت) أي قبل دخوله (قوله لطلبه فيه) أي ما لو خال في الطلب قبل الوقت أو بعدد أو بغيره فمنع عدم الاكتفاء بذلك لغيره بين ما يكفي وما لا يكفي فلا يجمع (قوله ولا أثر لأخبارنا من كونه المكان وقتضيه أنه لا أثر له وإن اعتقد صدقه لكن قياس ما ذكره في الصوم الاكتفاء به مبرح حج وبضه الشارح عند قوله ولا أثر لأخبارنا فائق ما يحصل به في يوم واحد على عدم الاكتفاء بخلافه في الصوم ما لم يلقوا عدد التواتر (قوله خلا قال الماوردي) ظاهر مرحومه قوله وجودا وعدمه ما في المسمى بالله فلا يخبره فاحسن أن الله في مكان معين لم يتعد وإن أخبره أخيه ليس نفسه ما عدا ذلك لأن عدمه هو الأصل بخلافه الوجود أن قاله الماوردي والرواية التي هي عليه مبني على قوله خلا قال الماوردي على ما لا يخبره بعدمه (قوله ثم لم صاحبها الوقت) أي بإزالة التيمم بذلك الطلب ١٩٢ ولا يكف طلبا آخر (قوله فيحصل الطلب)

أي أو الطلب قبل الوقت على ما هو عليه قوله قبل وقد يجب عليه قبل الخ (قوله ولا يضمنه) أي الطلب (قوله في دخول الوقت) ومثله ما لو شك في ما ذكره من طلبه قبل الوقت لا (قوله ما يضمن عدمه الخ) ٢ ومثله ما لو لم يجمع العلم به من دخول الوقت ويشترط به التقيد فيمكن (قوله من رده) بأن يقتضيه فيه ثم إطلاقه الطلب على مجرد التفتيش هل هو حقيقة أو مجازية فلهذا لم يرد من كلامهم أنه حقيقة وأن الطلب ترك بين التفتيش والسؤال ولو نحو هذا ما يسي به في تفصيل مراده وبطل على ذلك ما نقله شيخ الإسلام في ما تبعه على البصائر من العلي عند قوله تعالى في سورة المائدة

و وجود ذلك كما قاله الشارح به في نحو رزاهما هو التيمم أو مرحوما هو الوجه المسمى مستويا وهو المسمى قبل المسمى بالوجه الثاني وإن كان محصيا (طلبه) مما هو عليه مستقيا وإن ظن عدمه كما إذا التيمم به لم يضر ضرورة ولا ضرر وتضع إمكان الطهر بالماء ولا يضمن وقوع الطلب في الوقت لاستحسان الضرورة فيه وإما مستقيا فهو موقوف به بخلاف التيمم لكونها مجرد افتقارها معناه محسوس ولا يكفي بلاذن أو إذن لطلب قبل الوقت أو إذن لغيره وأما طلبه قبله أو شك فيه نعم الأقرب بالاكتماء في حالة الإطلاق لطلبه في الوقت كالقول بوجوب حلاله بعد ذلك كشكاح ولو أن في قبل الوقت لطلبه فيه كفي ولا أثر لغيره فاحسن ما وجدنا لا عدم ما خلا قال الماوردي ولو طلب قبل الوقت فاحسن أو قاله فدخل الوقت عقب طلبه تيمم صاحبها الوقت بذلك الطلب كما قاله الفقيه في كتابه وهو قد خذ منه أن طلبه لعرض نفسه أو حياض أو محرم كلفه وقد يجب عليه قبل الوقت كما في الخادم أو في له لكونه طائفة عظيمة لا يمكن استيعابها إلا بجمادته أو في الوقت فيجب عليه فيحصل الطلب في أظهره إلى ما بين الاستعداد ولو طلب قبله ودام قله إلى المواضع التي يجب قفرا حتى دخل الوقت كفي حالة ابن الصباغ وغيره ولا يضمنه مع الشك في دخول الوقت وإن صدقه (من رده) هو ممكن الشخص من غير موافق أو غير موافق ويرجع في الكثرة على رجال وفي القلة على أرسل ويطلق أيضا على ما يضمنه من الأثاث (ورفته) بتقليد الرادى إلى أن يستوعبهم أو يستيقن الوقت فلا يبقى إلا ما يضمن صلاة ولا يجب الطلب من كل بعينه بل يكفي تدايم جمعه بهم بأن

٢٥ ل عدس أنها قوم من قبلكم من أن الطلب والسؤال والاستعداد والاستيعاب والاستعمال النطاق مقدار اقتراب طالبه ٤٦ قال لأنه يشمل الطلب من نفسه ومن غيره والسؤال الخاص بالطلب من الغير إلى آخر ما بينه ومعلوم أن الطلب من النفس ليس عبادة إلا عن التأمل في الشيء يظهر المراد منه فهو كالمبحث والتفتيش في الرسل من الماء (قوله ويطلق أيضا) أي مجازا (قوله ولا يضمن الوقت) ظاهره وإن أثر الطلب في الوقت لا يمكنه استيعاب الوقت نفسه ولا يتابعه ما تضمنه الخادم من أنه يجب عليه الطلب في وقت يستوعبهم فيه ولو قبل الوقت لان الكلام ثم وجوب الطلب وما خالف وجوب الصلاة وإن أمم تأخير الطلب (قوله صلاة الصلاة) أي كاملة حتى لو علم أنه لو طلب لا يفي ما يضمنه كلمة استمتع الطلب وجوب الاحرام بها = قول الهندي (قوله ما يفي من عدم الخ) ليس في نسخ النسخ التي يأيدنا بل على ما قد عول الشارح وإن صادته انتهى

تتوحياس ما يأتي من أنه إذا مثل رطل في رطل من الفضاء يشد هنا ويقتل أنه لا يضي وهو الأقرب لأنه من الطلب صدق عليه أنه يتم وليس معه ما لا يوافق له سبحانه دخول الوقت (قوله فيصعب عيها) أي وجوبا (قوله أو على إطلاق التذاهب) الخ أي وعلى ذلك فيمكن من معهما ويجوز به من معهما فيجعله أو يلو يفته (قوله ولو ثبت التنازلون) أي ويعلم أنه لا يثبت المسمى على واحد منهم وإن كان تأصيله كزوجة والعبد ويؤيده قوله قبل ولا يمكن بلاذن (قوله وتقرر حواله) قال الشيخ غيره يقال حواله وسواله وسؤاله وسؤاله وسؤاله انتهى سم على منج وفي الصحاح يقال قد حوله وسؤاله وسؤاله وسؤاله وحالته لا تقل حواله بكسر الهمزة (قوله وهو واجب) أي يخصص مواضع انضرة الخ (قوله والمراد نظر المحتدل) هذا الوصف يخرج عن حيز القيد أي تردده فقله أن كان معدلا وبهذا يجب على نظره سم على ج من أن هذا الوصف غامض ١٩٨ لو كان المراد جنس النظر ما بعد تنقيده بكونه نظره مريد التيسر

فتأخره لا يصح كون تأخره قويا
وتأخره مضافا بل على حالة واحدة
وابواب عنه يجعله ما ذكرناه أقرب
منه (قوله الذي لو استغاث)
ينبغي أن يعتبر ابتداء الحقن
آخرا لزمه الذي يترتب من سؤا لهم
وهم المتسبون من النسب لامن آخر
القائفة مطلقا ولا فقد تنوع
القائفة جدا بحيث تأخذ قد
فروغوا وكثرة اعتبر الحقن
آخرها لزمه شدة وجها
يزيد على حد القرب فليست
سم على منج لكن بشكل
بما من الزركشي من وجوب
الطلب قبل الوقت إذا علمت
القائفة لكن قد يقال ما ذكره
الزركشي بمقتضى قدس في الزفة
بالقرب من الزفة عادت لأكل القائفة
أن تقاضى كبرها انتهى في الان

يخالف
يقال مراد الزركشي بالعلم كترهم مع تسبهم إلى مفرقة عادة (قوله أي غايته) (قوله أي غايته)
قال في المسباح الغاية الثانية وهي من تسبهم ابتداء ما قد ورد فيقال في قدر ثمانية ذراع إلى أربعة مائة ولجميع غايات مثل
شبهة وشبهات (قوله وليس ذلك علمه) أي واجبا عليه (قوله يمكن جعله) جواب لقوله وتقولهم أن كان يستلزم الخ (قوله غير
متعين) أي في أدائها المقصود من الأسطة يجوز أن يما غنى قلده البسه (قوله وجل الأول) هو قول المصنف تردده فقله
لكن برده عليه ما ذكره الإمام الشافعي من أن ذلك أضر عليه من إتيانه الماء في المواضع البعيدة (قوله لا يقيد النظر) أي
إلى الجوانب التي يحتمل وجود الماء فيها فهو لا يصح على القول بغيره (قوله المحترم) لعل تقيد الاختصاص بالتمتع لبيان الواقع فإن
غير المحترم كالكلب الضال لا يجب عليه فلا يكون اختصاصا وما غيره فلا يقيد الاختصاص بغيره على زان

عن الحسن أو غيره أو عبارة عن حجب من منظرها منظرها أو ما لا وان كلوا واشتربوا من
 الرزق من حيث شاءوا من غير حساب (قوله يختلف الجسم) أي كان الانقطاع من الزفة لا يجوز للسفر معهم بعد السفر
 حيث أدى إلى التفرقة ما لا بد من ضرورة تدعو إليه (قوة وفوت وقت) مصطلح في قوله إن يأمن (قوله الأما بهما) أي كلمة
 (قوله إن لم يحدث سبب) قيد لقول المصنف تيم لا لقوله لا ثم قام بصير المعنى عليه أي يجوز أن تأخر إن لم يحدث سبب خارج حدث
 وحسب تقبيل التيم وهو غير مراد فاعلم (قوة وفوت وقت) كالغير المطوف المبرور لما لا يجيب التجديد له بل لا ينعزل
 منها ما لا يشاء ويطلبه قول ح من نحو حدث أو أراد فترى آخر (قوة قال محمد بن يحيى) قال الأسدي في اللغات أو
 هو بذكر ابن محمد بن يحيى السباوي روى ثقة على القرائي ١٩٥ وسأرا كرتلا منه وترج الوسيط

وعلم المحيط وعلى في الخلاف
 تعلقته مشهورة ثم قال توفى في
 رمضان سنة ثمان وأربعين
 وسبب القتل كمنه في كمال أبي
 حنبلان سنة من وسبعين وأربعين
 (قوة من نصف فرسخ) وقدره
 بسيرة الانتقال المقتضى إحدى
 عشرة درجة وربع درجة وذلك
 لأن مسافة القصر يوم واحدة
 وقدرها ثلاثة الف وثلاثون درجة
 ومسافة القصر ستة عشر فرسخا
 فإذا قسم عليها باعتبار الدرج
 كان كل نصف كل فرسخ اثنين
 وعشرين درجة ونصف درجة
 ونصف الفرسخ ما ذكر (قوله أو
 يسع) أي وأبعد ما هو عليه وقال
 في مقابلة كالمسرح به الشجر عمود
 حيث قالوا بكبر الدمن والمائل
 لما لا يعلم الأشخاص به أو
 (قوة وروح الوقت) عبارة تقسم

بجلاف الجمعة تذكره كل يوم جملة ما دون وقت صلاة القابل لم ينق من ذلك إلا ما
 يسعه أو يفوقه وحده الماء بحيث لو لم يخرج الوقت ولو جمعة فله يجب عليه الوضوء
 ولا يتيم به ليس بمقتضى الماء (قال محمد بن عبد الله) كونه من (تيم) لأن القصد حاصل
 وتأخر التيم عن الطلب في الوقت يأتي أن لم يحدث سبب يستحق معه وجود الماء (قوله)
 طلب كالماء وتيم (بكت) نعم الكفاية وضعا (موضع) ولم يتيقن معناه بالطلب
 الأول لم يوجد حيثما كان عليه موجوده (الاضمح وجوب الطلب) ثانيا (المبايل) أي سواه
 كان طرأ به الحدث لم يصح حين الصلاة أم قضى صلاته أو تنوالة أم غير تنوالية ونحو
 ذلك لا يحال لظلاله على تركه عليه أو وجوده من يدعي المالكين الطلب الثاني
 أحسن الأول والثاني لا يجب لأنه لو كان هناك ما يلحق به بالطلب الأول وقوله كنت
 موضع من زيارته على الحرم من شريقه (قوله) المسافر يحمل (ما فيه) المسافر
 لمجاخته) كالمطالع واستثنى (وجوب قصد) أي طلبه لا إذا كان يسعى إلى هذا
 الحد لا لشدة التوبة طبعية أولى وهذا المقدار هو المسمى بعد القرب وهو أريد من
 حد الموت الذي يسعى إلى في حال توهم الماء كالمسافر قال محمد بن يحيى رحمه الله يقر من
 نصف فرسخ هذا (الأن يضعه خروقي) أو يضرب أو صم (أموال) لا يجب عليه في
 فصل الماشأ أو جرح أو لا بد من أن استطاع على رصته وان لم يصر رصته عنهم كالمسافر
 وتروح الوقت أيضا (قوله) ما إذا كراو (كان) الماشأ (قوله ذلك) الحمل المتقدم
 ذكره وهذا ينبغي حدا لبط (تيم) ولا يكلف طلبه عليه من الحر جرح ولو انتهى إلى القتل
 في آخر الوقت والمبايل حد القرب ولو قصد مسوح الوقت قال الرازي وجوب قصد
 والمسفل حال الشارع وكل من ماضى ما قاله عن مقتضى كلام الأصحاب يجب

على حجب يقتل الاكتمال بذلك وكما أنه لا يباح هذا ما مر لأن ما هاق العلم وما هاق في التوجه وقوم ما به ما من صورة
 التوجه يحل مع ما بعد وحدان المساطب الماعلى هذا الوصف فقول الوقت الحقيقي لا فائدة تأتير طرأه من السجدة الصلاة
 في الوقت وما حاصله من وجود الماشأ كفي بأدلة وكذا مع الوضوء طرأه أدا (قوله المصنف فوق ذلك) طرأه ولو
 كان فوق ذلك من قديمه متلاوب طرأه راجع إلى الظاهر مثل هذا لا بد فوق حد القرب فان المسافر إذا عجل ذلك
 لا يتيم من الغالب البسه ولا يتيم إذا بعدت المسافة عن قاروق من الهوامش أو ان لم يملك في ذلك الموضع وهو في سفره
 لا يجب عليه طلبه ولا يتيم لا يطلب الماء فوصل إلى غاية حد القرب ثم عجزه فوق ذلك القصد وجب طلبه أو وهو بعيد من
 مكانه المسافر إذا لا القصد ولا بعد زيادة في حد القرب حجة به

(قوله لا يسقط فعل الصلاة فيه التيمم) أي بأن كل من يعمل بقلب فيه وجود الماء وقوله على خلافه أي بأن كل من يعمل بقلب فيه القصد أو يترى الأصوات (قوله تعاقب زمانه) أي في قوله ويمكن أن يعمل الخ (قوله وتنافر زمانه) قال في شرح العباب بعد ما ذكر ما فيه ونحوه كالقيام حوت وموتها متوالت معاً وأمرته ١٩١ وقضيته أنه لا قضاء في مستثنائين لقلب فيه عدم القضاء فيقيم تيمم بقلب على نفس أو مال فلتنظر اسم على ج ومثل ذلك ما لو لم يمتد منه من الماء مسبح أو وعد وتيمم ولا إعادة عليه كإسباغ يده بعد قول المصنف قضى في الظاهر وحيداً يصح أن يلغز ذلك فيقال لا يلزم عليه الاعتناء بغيره فاقدم الماء تيمم وصل ولا قضاء عليه ومروءة لو كان في سبقت الخ وقت تقدم ١٩٦ ذلك بعض أخواتنا فقال وما راجل للماء ليس بفاقد عليه لصوم من صبح تيمم لا يفتنى صلاته هذه

ما فيه ويمكن أن يعمل الأول على ما إذا كان في محل لا يسقط فعل الصلاة فيه التيمم والثاني على خلافه بليل قول الرضا ما المقيم فلا تيمم وعليه أن يسي ولو خرج الوقت والتعبير بالمقيم يرى على الغالب والمعزل عليه الله لي كما يؤخذ مما عايناه ولو كان في سعة وتنافر زمانه أو خضعاً لموت أو غير ذلك لا يمتد منه من الماء مسبح أو وعد وتيمم ولا إعادة عليه كإسباغ يده بعد قول المصنف قضى في الظاهر وحيداً يصح أن يلغز ذلك فيقال لا يلزم عليه الاعتناء بغيره فاقدم الماء تيمم وصل ولا قضاء عليه ومروءة لو كان في سبقت الخ وقت تقدم ١٩٦ ذلك بعض أخواتنا فقال وما راجل للماء ليس بفاقد عليه لصوم من صبح تيمم لا يفتنى صلاته هذه

لعمري خفا في حجاب مكنى (قوله ولا يمتد) أي وإن قصر السفر قال سمعني على شيخ وصل عدم الإعادة إذا كان الموضع القى صلى فيه ذلك التيمم عما لا يقطع نفسه ووجوده لا يقطع التفرغ عما فيه الشبهة لما لو لم يقطع التفرغ عما فيه يقطع التفرغ عما ذكر وجب القضاء ١٩١ بالله في وقوله يقطع التفرغ الخ يكن الاحتراز به عما لو كان الغالب في ذلك المكان وجود الماء في جميع السنة وانفق احتياجه إلى التفرغ في السنة في وقت منع فيه من الماهية بالماء المسبق يجب عليه التمسك بخلاف ما لو كان المصل بقلب فيه القصد في غالب السنة لكن لا يفتنى رجوعه من سبل مثلاً في بعض أيام السنة فانه في هذه الحالة إذا اندر عليه استعمال الماء لا قضاء عليه (قوله فلا أثر

لقوف عليه هذا الخ) أي إذا كان يعمل المبدأ وقوله وإن اعتبر ما أدى للقوف (قوله لو قصد) أي من الماء (قوله خلافه ما لو أدى) ويمكن جل عمله على ما إذا كان يعمل بقلب فيه وجود الماء فاقدم عليه التأخير حيث أنه كما صرح شيخنا الزايد ويشبهه ما جرح بين كلاً في الرافعي والنووي المهر (قوله أول الوقت أفضل) أي من الأوضاع التأخير (قوله ولو لم يكن في وجوده) هذا الصورة تلزم قول المصنف أولته بالطريق الأولى (قوله عند آخره) المراد بالآخر ما قبل الأول فلا فرق بين آخر الوقت وسطه ولا بين لغز التأخير ووجود الماء بعمده على القصد (قوله لمع الكمال) أي مع الوضوء ولو من غير

(قوله في الاولى) هي قوله لو لم يتقدم آخر الوقت الخ (قوله والمعتدل الاول) هو قوله ويجري هذا التخصيص فيما لو لم يمتدح قوله
 وادراك الركعة الخ يظهر وان أدركها على وجه لا يتصل معه الفضلة كأن أدركها في حيز من الصف الثاني أمامه كثر
 من ثلثة أذرع أو في صف أحد مومع قصان ما بين أيديهم من الصفوف وهو محتمل ويحتمل له وله اقرب بقصد ذلك فإذا كان
 الاقتداء على وجهه حصل مع فضلة الجماعة (قوله وهو أولى) أي الصف الاول (قوله وقراها) أي مع إدراك ركوعها (قوله فإذا
 خاف فوت الجماعة) فحتمه أنه لو لم يتقدم خوت بذلك بل خاف فوت بعض منها كالو لو ثبت أدركه في التسبيح فلا كان تثبت
 الوضوء أولى وقيل نظر لان الجماعة فرض فتوجب أن يدعى قواب السجدة في المحافظة عليها وان خاف فوت الوضوء معي ما لو كان
 لو ثبت خاتمته بالجماعة أمام عدل وادركه لمع غيره وبقى أن ترك التثنية فيه أفضل (قوله ولا يلزم البدوي الاستطال)
 أي ولو لم تكن فيه مشقة عليه لصحة تاركه ما قلناه في الجلة ١٩٧ (قوله بل يسل ميتما) ظاهره وان كان في محل لا يسقط

الصلاته بالجماعة عليه فلا يدخل
 الحما ويقدر فضله في غيره ولم
 ان التوجه لا يقتضي اليه التبع
 خروج الوقت فيهم وصلى في
 الوقت ثم عاد لكان في سم على
 منهج ما نصه فرع لو كان برد
 المومع من تحصيله في الحال
 لم يكتبه بعد وجود صاحب في
 مكان إذا ذهب اليه لا يرجع
 الا يخرج الوقت أو يلحق به
 لكن لا يخرج من تحصيله الا
 وقد نرج الوقت فيظهر وان
 عليه هو ان يجب عليه قصد
 الحظ في الاولى وانما يتبين في
 الثانية وان خرج الوقت ولا
 يجوز له التبع اذ كان من قوله
 ان التبع يجب عليه قصد المله
 التي حد القرب بل وفي حد

عن استحكال ابن الرقة له بان القرض الاول ولم تعلها فاضله الوضوء بان الثانية لما
 كانت عن الاولى كانت جارية لتقصها لا يقال الصلوات بالقيم لا يتسبب اعادة الوضوء لانا
 نقول بعد فتر لا يرجع الى ما بعده حتى يتساق كلامهم وبحل ما ذكر في الاولى اذا كان
 وصلها في الحالين منفردا أو في جماعة ما لو كان اذا قدمها صلاها بالقيم في جماعة واذا
 آخر حال الوضوء انفردوا فالذي يظهر اخذ من كلام الاذري ان التبع أفضل اما اذا ترجع
 عنده فقدم أو تقدم آخر الوقت فالتييل أفضل جزوا ويجري هذا التخصيص فيما لو لم يمتدح
 الوقت منفردا وآخر في جماعة قال المستفي شيخنا ان يقال ان نفس التأخير في التقديم
 أفضل وان خفف تأخيرا أفضل اه والمعتدل الاول وادراك الركعة الاخيرة أو لم
 ادراك الصف الاول وهو أولى من ادراك غير الركعة الاخيرة ومحل ذلك في غير الجماعة
 اما في احد خوف فوت تركه عن الثانية فهو من تكملة الجسعة فالوجه وجوب الوقوف
 عليه مما نأخره او منفردا الادراكها وان خاف فوت قيام الثانية وقرايتها فالاولى ان
 لا يتقدم ويضيق الصف المتأخر لتجمع جهته واجامها وادراك الجماعة وان تثبت
 الوضوء موصرا إذا به فإذا خاف فوت الجماعة بسلام الامام لو اكمل الوضوء كما به
 فادراكها أولى من كماله ولو ضاق وقتها والمه من سق الوضوء وجب عليه أن يتصرف
 على فراغه ولا يلزم البدوي الاستطال فيظهر بالمه عن التبع ولو اذ حسم مسافرون
 على يثا وقوب أو مقام لا يمكن أن يلبس الا واحد واحد في علم تأخر نوبته عن الوقت لم
 ينتظره بل يسل ميتما عاروا فاعاد من غير اعادة وان وقعها في الوقت لزمه الاستطال

البد وان خرج الوقت بان الاتيان بالحطب والتخصيص لا ينقص عن الذهاب لما في حد القرب لم يكن لا يعدة ههنا
 لافريق بين القرب والمسافر لوجوب التماسه فلتأمل اه وقيل ان في مسئلة الحما فقتل الوقت وان خرج الوقت ولا يتم
 لوجوب التماسه عليه هذا ولو أمكنه التمسع مع غيره في حوض الحما فقياس ما من وجوب الاستماع بوضعه الناس اذا
 ضاق الوقت انه يجب هنا كذا ويجب على من اجتمع معه غرض البصر ثم رأيت في سم على حج في آخر باب التبع عند قول
 المستفي فيهم لو ادغم فاضه ولو توافيق جمع الاعتسالى من عقول الحما فتوقف من البرد فان عار ان نوبته تأخر في الوقت ويجب
 استظهاره واستمع التيمهوا كان تأخر من غيره يرضو تقديم صاحب الحما السابق على غيره أو يتعدي غيره عليه وينعمن
 التقديم وان علم انها الاتان الاخير الوقت صلى بالقيم في الوقت فيجب الفضل ان كان ثم ما تأخر غير ما تأخر او بما يمكن
 استمع اسمعاه لتصرفه ولا تلازم اه

وبعد بعض الرقبة يصوم أياما
تعدل الميجوزة من الرقبة
وعليه فلا يجزئ بين الرقبة وبينها
لكن منع من ذلك ان الجزئ في
الكفارة الشهران يكالهما وما
دونهما لا يعتد به (قوله ويجب
أيضا الخ) أي قطعاً وقيل فيه
القولان اه محلي (قوله اما قبر
الصالح) محترز قوله يصلح القفل
(قوله لا بد له) أي ان السبب قوله
لا ان العاصفة تعين في بعض
النسخ تعين القيت لأنه لا بد
لأنه وهو واضح (قوله اذا لم
يكنه من رعيه) أي كان خاف
الهلاك لو رعيه فان امكن بان لم
يخش من رعيه مخذومين وضا
ونوع النوب وصلّى عاريا ولا
اجازة عليه لان فقد السترة مما
يكفر (قوله كتبتين البدن) أي
في نفسه ويقيم (قوله وان رجعا
الخ) منى عليه ج (قوله أو
غائب الخ) أي واقفا يجب ذلك
مع احتمال تلف المال قبل
وصوله لان الاصل السلامة
(قوله ورشاه) أي جبل قال في
الختلور الرشاح جبل ارضية
وفي المصباح والرشاه الجبل
والجبل أرضية مثل كساء

(ولو وجد ماء يصلح للغسل و لا يكفه قال يظهر وجوب استعماله) محذرا كان أو جنيبا
ورأي القريش ان كان حله أصغر أو لا فلا تقوله تعالى فليجدوا ماء متعوضا بشرط التيمم
بعد المأمور بترك الماء سابقا للقي فاقضى ان لا يجد ما يعمى ما ولو تدا إذا أمر بكم بامر
فأمر استعماله استعظم لانه قد يدل على غسل بعض أعضائه فلا بد قط أو جوب بغيره من
الباقى والثاني لا يجب بل يتيمم كالو وبعد بعض الرقبة قبل القفل فانه لا يجب اعتنا قبل
يصل الى الصوم وقرق الأول بهدم تسمية بعضه لرقبة وبعض الماء مولا أو جنيبا
بعض الرقبة سمع الشهرين بعنا بين البدل والمبدل بخلاف التيمم فانه يقع عن البعض
الذي لم يغسل لانه المفسول ويجب أيضا استعمال تراب ناقص (ويكون استعماله
قبل التيمم) عن الباقي فلا يكون متيما معه ما عدا ما عدا الصالح القفل كئيل أو يرد
لا يذوب فلا يجب مسح الرأس به اذا لم يكن هنا تقديم مسح الرأس على عبارة المصنف
مهموزة متونة لا موصولة فلا يرد عليه ذلك لو وجد محض تيمم بعد ما لا يفي عنه
ما لا يفي الأحكامها تعين القيت لأنه لا بد له لانه بخلاف الوضوء والغسل وظاهر أن
تيمم النوب اذا لم يكنه نزع كتبتين البدن فذا ذكر وظاهر الما لا قسم انه لا فرق بين
التيمم والمساقي وهو ظاهر كلام الروضة به ألقى المعنى وهو الاوجه وان قال القاضي
أو الطيب ان يحصل تيممه لها في المسافر أو التيمم فلا وجوب الاعادة عليه بكل حال وان
كانت النجاسة أو لم يجرى عليه المصنف في مجموعه وتحقيقه وشرط صحة التيمم تقديم
إزالة النجاسة قبله فلو تيمم قبل انزالها لم يصح تيممه كإرجاعه المصنف في روضته وبصحة
في باب الاستحاضة وهو المعتمد لان التيمم مع ولا الجتمع المانع فاشبهه ما لو تيمم قبل الوقت
وان دبره في هذا الباب الجواز (ويجب) في الوقت (شرائط) أي الماوان لم يكفه وكذا
التراب ولو جعل يلزم فيه القضاء فيما يظهر (بفتح مثله) ان قد علم بقدره أو عر ضل
فاد على استعمال الماء فان سعى فغن لم يكف شر المفسر وروايات الزيادة وان يجر
نسته نزع مشروا ان كان مرسرا وما حاضر أو غاب والاصل بمدى وموهله ولو زيد
في حقه بسبب التأجيل زيادة لا تقه بالاجل لم يضر بها عن كونه مثله هو المراد به القدر
اللائي في ذلك الزمان والمكان ولا تقه بحالة الاضطرار فقد فصل الشرع بين ما بعد
في الرخص ايجاب غسل ذلك ثم يسن له شرأه اذا ادعى عن مثله وهو قد فعل ذلك
ويجب عليه تفصيل آلات الاستقاء كدلو وشرأه عند سعيه اليها اذا وجدها مع بعض
مثله او توفير باخر مثله (الا ان يحتاج اليه) أي القن (الذين) ولو لم يجدوا في شربها
أن يكون حلا قبل وصوله الى وطنه أو بعد ماله الغيب ولا واجب شرأه فيما يظهر
أخذ من مسئلة النسبة السابقة ولا فرق بين أن يكون المين ههنا في الأولاد حتى ولا بين
أن يتعلق بضمه أو بدين من ماله كعين اعماد ههنا ههنا السعير بانه (مستغرق) هو

وا كسة (قوله أخذنا من مسئلة الخ) بن قديرة في هذا انه ليس محتاجا الى طهارة لوجوه طائفة في الدين مستغنى
(قوله قد) كزكاة

(قوله صفة كائفة الصواب لازمة اه عم على ج اى لان الصفة الصبيحية شفهى المينة لتحق بمقتضى قولهم الحسن
الاول بالعرض العم فيحتاج الى انراغ شفهى واللازمة هى التي لا تنفك عن متبوعها وليست مبنية لقهومه كائنا حركت
بالقوة النسبة للسان (قوله من اريد اى السر والمعاد بالاداءة هنا الاحتياج لوجهه كان اولى قوله ورقن) عن
ياضا (قوله من يخاف انقطاعهم) اى فيجب عليهم مقدما على ما هانه (قوله كالقطرة) يؤخفن تشبها بما أنه يشترط فضلته عن
سكنه وخلافه الذي يحتاجه وسيلان التصريح به في كلامه ١٩٩ (قوله بخلاف الذين) بمقابل قوله لاين نفسه وغيره

(قوله الغير) اى لو كان اصله
(قوله بخلاف حله) اى حل غيره
عند انقطاعه عن الرقة فاقا
واجب (قوله وان لم يكن معه) اى
بان كاره هو يحتج بغيره وان
لبعض رفضه (قوله فالمراد
بالتفقة المونة) عليه قوله حله
ولاين نفسه وغيره الخ مستفاد
من قوله السابق ولاين نفسه
وغيره من محمول زوجة الخ (قوله
وتارك الصلاة) اى يصد امره بها
واستعاضه منها بصدقة ج ومنه
ان يضر بها في الوقت وان يستأجر
بصدقة فلا يترتب بانه على وجوب
استتابه ومنه في هذا كل من
وجبت استتابته وان لم يحسن
(قوله والكلب العقور) اى
فلا يكون احتياجه عذرا لانه
يبيح زقه بل ينبغي ان يسن ما لم
يكن فيه عذو فيجب كذا قاله
الشافعي في البريقيل فصل لئله
الكفار وسيلان ما لم يؤخذ
منه ان الكفر اذا كان ذم عذو

مستحق عنه غيراته اى به زادة الانباض وجنته وقوله صفة كائفة من لازم
الاحتياج اليه لاجل استقرقه (او مؤقتة سفره) سيما كان او طاعة كايده عليه اطلاق
المسئف للسفر ولا فرق فيه بين ان يريده في الحال او بعد ذلك ولاين نفسه وغيره من
محلوله وزوجه ورقن ويخوهم عن يخاف انقطاعهم وهو ظاهر على التخصيص الا في
في الحج وفيه في العم اعتبار الفصل عن يولى كقطرة بخلاف الذين فانه لا بد ان
يكون عليه كائفة ج الرضى واثار اليه المسئف قوله يحتاج فانه لا يجب عليه ادا
دين الغير بخلاف حله عند الانقطاع (أو تفقة حسوان محترم) وان لم يكن معه والشارح
شرح في قوله ما لم يرضوه من مال لا يقبلوا اذ كان اتصافه غيره ولا فرق بين احتياجه
ذلك حال او لا ولاين نفسه وغيره من رقتة وزوجه امره الكفار
والملكون ولان يكون فاضلا ايضا عن مسكنه وخلافه فالمراد بالتفقة في كلامه المونة
وتخرج المحترم الحرفي والمراد والى الحسن وتارك الصلاة والكلب العقور واما غير
العقور فمقدم لاجب زقه على المحمديان وان وقع له في موضع جواز ولو كان معه ما
لا يحتاجه للعطش لكنه يحتاج الى شفة في شئ مما سبق جازله ليعم كذا صرح في شرح
المهذب لو يريده فو يوقد على شدة في الدوا وعلى ادلائه في البرق وعصره وعلى شفة
وابصيل بعضه يعرض ليعمل وجبان ان يزد نفسه على أكثر الامر من من مثل الماء
وأجرة مثل الحبل ولو يصدغن المهور ويحتاج الى سرة للصلاة تقدمه الدوام لتفهم ما اول
تقدمه له وعلى أنه لو سفر معه وعمل به فان كان يحصل بغيره من غير مشقة له والا
فلا ذكر في المجموع من الماوردي وعلى ما في شاة الفرائد في صحيح المال كلبه المحترم
الحاج الى الطعام وجبان في المجموع ادهم انهم كلما خازم ما كها بلهاله وعلى قوله
عن القاضي اقصر المسئف الى رشة في الامة وهو المحمدي واثبت ما لا يكون الشاة
ذات حرمة ايضا (ولو وجهه ماء) وأقرقه في الوقت (أو عيردوا) او نحوهم من الان
الاستقامية (وجب) عليه (القبول في الاصح) لانا لما حجة غالبة فلا نعلم فيه المنة

يجب قتله ويمكن حل ما في العباب في البيع من وجوب قتله على ما فيه عذو (قوله وما عذو العقور الخ) منه ما لا تقع حولا
شر (قوله ذمها) اى السرة (قوله لانه) ينبغي ان المرادية من لاقه او بن يستأجره وان تدارعوا ثملة على من الماء (قوله
نم كلاما) معلوم ان يجب على الكها قتلها وان امتنع المالك من بذلها جازقه وعلى تسليمها كافي الماء اذا طلب دفع العطن
وامتنع مالكم من تسليمه (قوله او اقرقه في الوقت) ليس من مفهوم هذا التقيد مقتضاه انه لو وجهه قبل الوقت او اقرقه لم يجب
قبول ان غلب على ظنه عذو عذو في الوقت وقد يشك في ما تقدم من ان الممن ان لو وقف استيعاب الرقة على الطلب قبل
الوقت وجب جمع ان حوله لمن جهتهم شره وهو ما يقتض

(قوله عن حنيفة) أي أووصله بعدمقارفة مالكة إلى بعد العدة عجرة (قوله إتياب المالح) أي طلب لمن مالكة (قوله) وعدم أمن مطالبته المالح يؤخذ من التعلي أنه لو تدارن لا يطالبه قبل وصوله وجب عليه قبولة وقبيل بصدقه لأن التذد لا يصدره من جلا ولا يمكنه الطلب وكذا أو الحوا لم عليه فلو تدارن لا يطالبه بنفسه ولا وكبه ولا يجبل عليه ولا يتسبب في أخذه منه بجهته استقل الوجوب ٢٠٠ (قوله مطلقا) أي لفرض أولا (قوله في الشئ الأخير) هو قوله

وكذا لفرض غرض المالح (قوله) ويقاس به) أي في المالح (قوله) ولا يلزم من معناه المالح) ومثل ذلك ما لو كان معه تراب لا يلزم بذله للضرورة غيره أذ لا يلزم أن يعيد عبادته غيره وحنيفة فهو فاقططه ويرين فصلي ويعد كإتانيه الوقت (قوله ورطب على ثلثه فقدمه) قال الأسوي أنهم أنه لو تحقق بقامه لا يتيم ويستر وجوب الطلب ولا يعم عبادته لوعه أن التوبة لا تنتم إلى الله في التزاد بعد من وج الوقت تيم ١٨ وقيد دفع وقتهم بعبادته من تصور مسئلة البئر المسافر لعدم وجوب القضاء (قوله) لو ورث ماله) أي أو فقه أوالة الاستئانة (قوله في المالحين) وهما القسان والاضلال (قوله كان كبحيم الرفقة) وبقي عكسه وهو ما لو اتسع غنم بعض الفقراء وضاق غنم بعض الأحرار جعل يجب القضاء ولا فقه نظر والنبي ينهى أن المداور على الاتساع وعدمه فقيم بعض الأحرار إذا ضاق حيث يسكن لم يفرق فقامته

وجب القضاء تقصيره وعكسه يمكنه لكن على سبب ذلك بأن شأن غنم الرفقة أو الفال فيه أنه أوسع من غنمه فله نسب ما تقصير البنية ١٨ وقصده أنه لا يعتبر ما عرض من ضيق غنم الرفقة ولأن اتساع غنمه فقامت ذلك جريانه في غنم بعض الأحرار أيضا والقار ما من الحكم ليس دائر مع الاتساع وعدمه بل هو دائر مع الشان (قوله ما لو كانت المالح) عثرة وقوله ولا يشرقية

وجب القضاء تقصيره وعكسه يمكنه لكن على سبب ذلك بأن شأن غنم الرفقة أو الفال فيه أنه أوسع من غنمه فله نسب ما تقصير البنية ١٨ وقصده أنه لا يعتبر ما عرض من ضيق غنم الرفقة ولأن اتساع غنمه فقامت ذلك جريانه في غنم بعض الأحرار أيضا والقار ما من الحكم ليس دائر مع الاتساع وعدمه بل هو دائر مع الشان (قوله ما لو كانت المالح) عثرة وقوله ولا يشرقية

(قوله اولي عليه من دمه) بخبر قوله قبل جعله ولو لم يجره (قوله ووضعت انهما هنا) انساب) وذلك لانهم المالكين انما ينسبون اليهما
 السبب وهو مقتضى سببه وقد اشقل ذلك ما عساه على فوائد تتعلق به كانه كره ما فيه انساب (قوله اولي عليه من دمه) به وهو ما اقله لبيعة
 أو وجهه قبل الوقت مع رساق في قوله ولو قد فعل فيحصل المالك المخرج ما يصح به وفيه ما تقدم من اشكاله لوجوب الطلب قبل
 الوقت لو عظمت القاطعة (قوله لم يصح به) ظاهره انه يطل في الجميع ٢٠٤ وان كان ذاتا داخليا الضمان المحتاج

اليه وله طهر من ادب الظاهر
 القصة فيها اذا كان مقداره
 مع ما أخذها من المالك في تفريق
 المدة لا يقال بمقدار ما يستعمله
 في الموضع غيره لعل له ليس
 بمحمور وان قدر من من المالك
 لا يريد ولا ينقص لانا نقول ممنوع
 فانه قد يصل مقداره ما يقبضه
 بواسطة استعماله في ساقا
 ويؤيده ما يأتي في قوله وزم البائع
 فسخ البيع في القدر المحتاج
 السهو وقوله التأييد انه لو كان
 مقدرا بما يستعمله في محله لكان
 تأنيق القس في حقه دون ما زاد على
 حاجته (قوله ان دين الدين الميزان)
 لم يبين الفرق بينه وبين الكفاية
 وبينه العراقي في شرح البيهية
 حيث قال ويمكن أن يفرق منه
 وبين الكفاية بانها ليست على
 القور بخلاف الصلاة فانها
 محدود الاول والاخر (قوله)
 لتقصد به (الخ) وبهذا فارق
 على غيب ما ذكره حيث لا يجب
 عليه القضاء بمكمله مع ان
 المحبوس بالشراء لتفاسد في

من دمه لعله ان لا ما فيه ولا يرج فيه فكذلك ايضا لتقصير ولو لم يخل لا في
 القاطعة او من المالك وانصبت ماله فلا عا دة قطعه وختم الدب الاول بها تيمم مع انهما
 باخر الباب المصوت فيه عن القضاء انساب كما يظهر يادي الرأي في سبب هذا المصت
 المناسب في المواقف مما مسائل حسنة في الطلب وهي انه يصح وجود التقدير وان
 النسيان ليس عذرا مقتضيا لسقوطه وان الانسلا في مقتضى تارة ولو لا يقتضرا آخرى فانه دفع
 اعتراض الشراح عليه في ذكره ان هنا وضع انهما هنا انساب ولو باع المالك في الوقت
 أو وجهه فيه بلا حاجة ولا المشتري والمطلب لم يصح به ولا وجه له من غير ما تضمنه
 الطهر ويصرف منه وبين حقيقة من رزقه كذا او دون وجهه ما علك بان رب العين
 رضى يتعلق حقه بالتمتع فلا يجره في العين وان فعل ذلك حله من تعلق غرامه بين ماله
 وبما نه استردا ذلك فان لم يفعل مع تمكنه لم يصح بيعه ليقاها على ملكه فان عجز من
 الاسترداد فهم وصلى وقضى تلك الصلاة التي وقع تقويت الما في وقتها لتقصير في بدون
 غيرها ولونف الما في هذا المشتري والمطلب ثم وصلى لم يقبض عليه اعادة وفي ضمن المشتري
 الما في الما في هذا قداس كل عقد كصحة في الضمان وعده ولو قدر على تحصيل الما الذي
 تصرف فيه قبل الوقت يبيع جائز وجهه لفرع زعم الاصل الرجوع فيه عندا احتياجه
 لطهارته وزم البائع فسخ البيع في الاسترداد المحتاج اليه فيما اذا كان في شياء كما يأتي به
 الواو درسه الله تعالى ولومات مالك ما هو من ظلمات شروره وفيه الواو ثبتيه
 لامتله حيث كانوا اجرة لهم اقيمة رجوعه الى محل لقيمة له امه أو كان لتقصد مونه كما قاله
 ابن القري وان نوزع فيه واراد ان يثربهم مثله اذ لو ردوا الما الى مكان اسقاطا للضمان
 بانسكالة فان فرض الغرم بمحل التريب أو محل آخر الما فيه قيمة ولو دون قيمته بمحل
 الاتفاق فزم مثله كقيمة المثليات ولو اوصى بصرف ماله الى الناس به قدم حفاظا في
 محتم ولو عا دى حفظا للمجته ثم تمت وان احتاجه الى طهره الصلاة عليه اماما او
 قصبت حلا على ما لم يوجد غير كما قاله الواو درسه الله تعالى خلافا لبعض المتأخرين
 اذ فسل المستمنا كل عدم استكان تداركه مع كونه حاقمة بخلاف الصلاة عليه
 لا مكان تداركه على غيره فلو مات اثنان من الواو وجد الما قبل موته مقدم الاول لستبه

٢٦ ل حكم المصوب (قوله يبيع جائز) اي بان شرط فيه ان يبيع الما في المشتري وحده (قوله)
 او كان لتقصد مونه) اي الما في وقت والافا نقل من حيث هو لا يكاد يتخلو من مونة وعلية فلو غيب منه ما ماض الحجاز ثم وجده بمصر
 فزمه قيمة الما لامتله وان كان لا قيمة (قوله وان نوزع فيه) غاية الما فيه (قوله واراد الواو ث) عطف على كانوا ولو ذكره
 عليه وابدل قوله بغيرهم مثله بقوله واراد الواو ث بغيرهم مثله لكان ادنى (قوله ولو دون قيمته) اي حيث لا مؤنة لتقصد الى
 ذلك الجمل (قوله لستبه) اي هان كان مفضولا

(قوله ولا يشترط قبول الخ) أي بل يجب عليه القبول (قوله ثم المتبص) أي المتبص المتبص الخ لا يؤوي بأعلى ما اقتضاه قوله إذا قبل لظهوره (قوله قدم أفضلها) فنتبه بتقديم إزالة النجاسة على الحائض والنفساء وسبب طلبها القضاء لا قد يصح حج فشرح الأستاذ حيث قال ثم متبص لأن طهره لأجله وإن كان جائزا كما يقتضيه شرح الأصل ١٥ لكن قال حج فشرح المتأخر في حاله وجعله لا يكفيه ما جعلناه إذا اجتمع عليه عندئذ من تقديم أعضاء وضوءه وتقع الحدثان بهما إذا أحدث وحضر صلاة أخرى وسعه ما لا يكفيه الوضوء وقرب جنازة يقيه البدن قبل يقيه البدن عن الجنب وتيمم عن الحدث الأصغر ثم قال في شئ أعذا بما قالوه في تبصير أن محل ما ذكره من إلقاءه عليه من يفيض تبصير ١٥ وأراد بما قالوه في الجنب ما ذكره في شرح الأثراد بقره ولو وجد حدث به أو بشيء الذي لا يمكن نزعه كما هو ظاهر فنجس لا يعني عنهما بكني أخذ بمحافظته من التلبس أن كان مسافرا لا حاضرا والوجوب إعادة عليه على كل تقدير ١٥ ثم قال به وإنما تقدم في الإضمار الاحتياط لا لأنه لا لزوم له فنتبهه ويجب قيامه ١٥ لكن تقدم للشارح في وجوبه ما لا يكفيه أن المعتمد تقدم إزالة النجاسة على الحدث سواء وجب القضاء أم لا وعليه تقدم الجنب على الحدث الأصغر ويجب القضاء أم لا خلافا لما ذهبه حج (قوله فجمع تصاويفهم) الأولى لتساويهما ٢٠٢ (قوله فان كفي الأصغر) أي الحدث الأصغر (قوله بالباطل ما فعله) أي

ليشعل غير ما نسك (قوله لعش حيوان) أي حيوان غير ما نسك (قوله في شرح الجنب) أي خروج الجنب من غير فلا يكون حدثه مجزأ البذل المأمور وظل مبتدأ احترام في حاله ١١١١ أيضا ولا يكون أحقر حاله وإن كان مهسدا الزناه مع احصائه أو غير ما يقتضيه مجال ولعل الثاني اقرب لما ذهبنا لأن ما مر به يقتل نفسه وهو لا يحصل قتلها ويشارك ما يأتي في المعاصي بغيره بقدرة ذلك على التوبة وهي قبور تزخسه ووبقه فهاذا تمنع إحداهن ثم إن كان إحداهن وبلا بالتوبة كترك الصلاة وبشرطه لم يعد أن يكون كالصغير بغيره فلا يكون أحقر حاله إلا أن تأب على أن الزكوى استشكل عدم قبله بالمخاطفة المحترمة بأن عدم احترامه لا يبرر عدم سبقه وإن قتل شرعا لانه أمرويون باحسان القتل بأن قتل أسهل طرق القتل وليس العيش والبرع من ذلك وقد يجاب بأن ذلك أنما يجب إن لو فسد ما لم يصح عدم الاحتياج إليه وما مام الاحتياج إليه الطهر فلا يجوز في منتهى إلى آخر ما طالع في الجواب سم على حج ١٥ (قوله) ظاهر قوله أنه يشترط كون الحيوان الميتة فلا ضلع من مؤنثه أو أن الحرة لا فرق بين كونه محتاجا إلى ذلك الحيوان أو لا وقد قيدوا المسكن والغلام بالاحتياج إليه ما لا يفسر رسم على منج (أقول) قد يجاب بأن الملق هنا خوف فلاكه وهو موجود عند الحيوان أو أنه قد هو الكلام ثم في الواجب لبيع الغلام والمسكن لظهوره فلا جامع بينهما إلا أن يقال مراد سم أنه لو كان معه حيوانان زامة على جانبه وأمكن بهما أن يشبعيا لا يكتف بهما بل يشبعيا ما يحتاج إلى طهارة بهو يتيم فإن الاشكال وقد يجاب بأنه إن فرض ذلك كيف يعوم ويشعل الملق الطهارة ويحتد تكون هذين أفرادا من جنس من أنه يشترط كون المخاض لا حاجته احتياج اليهو هذا منه (قوله لموسو الخ) فيه زعمي ما قاله أبو محمد لو غلب على ظنه أن الماء عند الاحتياج إليه للعطش أو استعماله استعماله ١٥ وما قاله أبو محمد لا بعد فيه بل قد يقال أنه حين غلب على ظنه وجوده لا يكون محتاجا إليه في المستقبل

فإن ما تأسعنا أو جعل أسبقه أو وجد ما لم يبعد ما قدم أفضلها بقلبة الظن شره للرجحان لا بغيره وقد كثر وهو حافنا استوبا أقرع بينهما ولا يشترط قبول الأثر ذلك ثم المتبص إذا قبل لظهوره سواء أو النجاسة المقتضية طهارة ما سببها بعض المتأخرين إذا مانع النجاسة أو أحد خلاف تقدم فهو ناسخ على جنب لأن مانع الجنب زائد على مانع النجاسة ثم الحائض كما علم بما مر والنجاسة فقط حدثها وعدم خلوها عن النجاسة غالب ولو اجتمعا تقدم أفضلها ثم يقرع بينهما مع تساويهما في الجنب لأن مانعها أغلظ من مانع الحدث الأصغر فإن كفي الأصغر فقط قدم لا ارتفاع كامل حدثه (الثاني) من الأسباب (إن يحتاج) بالباطل ما فعله (البه) أي المله (لعش) حيوان (متمم) ولو غير آدمي (ولو) كانت حاجته (ما لا) أي في المستقبل مبيحة للروح وهو ما سببها احتياط لانه لا يدل له بخلاف طهارة الحدث سواء أظن وجوده في عدمه لأنه التيمم ويحرم طهره ذلك على التوبة وهي قبور تزخسه ووبقه فهاذا تمنع إحداهن ثم إن كان إحداهن وبلا بالتوبة كترك الصلاة وبشرطه لم يعد أن يكون كالصغير بغيره فلا يكون أحقر حاله إلا أن تأب على أن الزكوى استشكل عدم قبله بالمخاطفة المحترمة بأن عدم احترامه لا يبرر عدم سبقه وإن قتل شرعا لانه أمرويون باحسان القتل بأن قتل أسهل طرق القتل وليس العيش والبرع من ذلك وقد يجاب بأن ذلك أنما يجب إن لو فسد ما لم يصح عدم الاحتياج إليه وما مام الاحتياج إليه الطهر فلا يجوز في منتهى إلى آخر ما طالع في الجواب سم على حج ١٥ (قوله) ظاهر قوله أنه يشترط كون الحيوان الميتة فلا ضلع من مؤنثه أو أن الحرة لا فرق بين كونه محتاجا إلى ذلك الحيوان أو لا وقد قيدوا المسكن والغلام بالاحتياج إليه ما لا يفسر رسم على منج (أقول) قد يجاب بأن الملق هنا خوف فلاكه وهو موجود عند الحيوان أو أنه قد هو الكلام ثم في الواجب لبيع الغلام والمسكن لظهوره فلا جامع بينهما إلا أن يقال مراد سم أنه لو كان معه حيوانان زامة على جانبه وأمكن بهما أن يشبعيا لا يكتف بهما بل يشبعيا ما يحتاج إلى طهارة بهو يتيم فإن الاشكال وقد يجاب بأنه إن فرض ذلك كيف يعوم ويشعل الملق الطهارة ويحتد تكون هذين أفرادا من جنس من أنه يشترط كون المخاض لا حاجته احتياج اليهو هذا منه (قوله لموسو الخ) فيه زعمي ما قاله أبو محمد لو غلب على ظنه أن الماء عند الاحتياج إليه للعطش أو استعماله استعماله ١٥ وما قاله أبو محمد لا بعد فيه بل قد يقال أنه حين غلب على ظنه وجوده لا يكون محتاجا إليه في المستقبل

(قوله) وهو شرط (في) اي ويكون كثيرة فيمنه لان في هذه اثناء من الهلاك وثق كفه فيسبب لاهلاكه من عمل احتياجه اليه
 (قوله) على شدة وجع (في) اي لا يكتف استعمله فيه اي في الاحرام المستدرة ثم جسه اي الشرب وسببه لان النفس ضائعة وكذا
 لو كان جسده مستقدر وظهور ذلك بكتف شرب المستقدر واستعمال الطهور وقوله بخلاف من غير يفعله اي قاته بل من شربه
 يؤمر بالاطوار (قوله) لا تشاء العافية) ومثل الدابة غير المبرأ من صبي ويحتمل في المستقدر الطاهر لان النجس اه ج
 وفي حاله يمكن الاحتياج اليه ما شر أهل بل من معه الماء استعماله وجمعه ودفعه لا تشاء العافية أم لا لان من جأه أنه مستقدر
 فيعتقل ويظهر اطلاقهم الثاني ولو قيل بالاقبال مع غرم التقاوت بين من يمتنع استعماله فيسبب تعذر اي يمكن بعد اطلاقه ارجح لان
 يقال الماء مع حذره لا يجب عليه قبل الماء الطاهر غيره وان لم يصب اليه ٢٠٣ (قوله) كبل كمل ظاهره وان لم يسهل
 استعماله الا بالبل وصرح ج

يه وان قل حيث ظن وجده وخطم يحتاج اليه في القافلة وان صكرت ونحو جت عن
 الفرس وكذا يجره ان فتوهون ان الطهور بالماء مرة حيث هو منطوق كآية
 عليه المستنف مناشكه ولا يراه استعماله في الطهارة ثم جسه الشرب لان النفس
 تعاقبه ويقتضي الاستعمل كل مستقدر بخلاف من غير يفعله ما ورد في لو احتاجه
 لعش من جبهه قالوا جبهه كآية اقتضاه لعش لهم لزوم ذلك لا تشاء العافية ولا يتيم لعش
 او امر من خاص بغيره حتى يشرب فان شرب الماء لم يتم له بعد ولا يتيم لاحتياجه
 لغس الماء ما لا كبل كمل وقتين وطبخ لم يخلط فاحتسبه ذلك كآية العافية من
 انبثاها على هذا يحصل كلام من اطلق انه كالمعش والقائل بعدم جواز التيمم مع
 حضوره على الحامية الماء لآية والقائم في شرب الماء من ماله غير نظامي ومقاتله عليه
 فان قيل هل هذا والقائم في شربه ولو احتاج ماله ماء لآية من يحتاجه حاله
 بله لتحق حاجته ومن علم ان في حاجة غيره ما لا لازمه التزود ان قدر واذ
 تزود الماء لقتل نفسه فان ما رواه على العادة ولم يمتهم احد بالقضاء والا فلا ومن
 معنى الوقت ما ان طاهر وفيه وفيه نظما او يوقفه في شربه الطاهر ولا يجوز له
 شرب النجس وتخرج بالحق غيره كآية وضابط المعش الميع لقيم ما ياتي في خوف
 المرض ويحذر (الثالث) من الاسباب (مرض يحاقه من استعماله) اي الماء على
 منقعة عضو اي كسبي وضع ونحوه وشلل لقوله تعالى وان صكرت مرضى الآية
 ولما روى ابن عباس ان رجلا جاءه جرح على عهده جعل الله عليه وسلم ثم امابه احتلام
 فامر بالاقبال فاقبل فان فبلغ ذلك التي صلى الله عليه وسلم فقال تلاوه فانهم الله

معصوم به لا يجسد الماء الى ان هو ظاهر فله المذ كورة (قوله) لا تشاء) اي ما كانت تنقصه تلك الفضة باعتبار ما
 القالة فيمنه يظهر جج ورده ابن عبد الحق فقال يجب القضاء اي لجميع الصلوات السابقة لا تشاء تلك الفضة كما هو ظاهر
 وان قوله بعضهم اه (اقول) يوجب به بان كل صلاة مالا يصدق على انها فعلت ومعهم ما غير يحتاج اليه في وجوب قضاءه
 الاولى والاخره وهو ما استقر به سم من احتال ان اداهما في كلام جج تتحكم (قوله) ما ياتي في خوف المرض) ومنه انه
 لا يشترط الا بعد اخبار طبيب على بان علم الشرب يتولونه بمحذوره (قوله) يحاقه) مثل تصبيرة بالخوف ما لو كان ذلك
 بمجرد التره او على سبيل التذرة كان قال له الله في قبضته منه الشرب (قوله) على منقعة عضو) اي كآية وبعضها غير متيسر
 في قوله وتعيير منقعة عضو جج (قوله) ظاهر بالاقبال) اي من بعض الصباية لانه ان التيمم لا يكون وان القبل واجب عليه
 (قوله) فانهم الله) في جج قتلهم الله اه ولا يشك في هذا المعنى وانما في قوله لا يجسد ما احتجوا به على تصحيحها التفسير

[illegible]

ولعل هذا الظاهر غير مرد إلا نلاحظ أن **بان** للشعر وهو لا يلائم منه مجردة التعميل بل كان حاشا تميم أو أسيراً بان
فلما أو اوقفه وتبعه بـ **جنى** أو **جاء** **ج** (قوله في عنوناه) يعني أن يأتي فيه التعميل السابق عن شرح العباب في
احتسابه لعش الحتم من أنه ناري يكون المسحة نارية يكون مع غيره ينفى عن النفس والعنن وقال **ج** وظاهر تعقيد
شعر العنن هنا العنن يخرج فهو بدنه تعلقه السرعة أو محار بها بـ **ج** لاختلاف واجبة القطع لقول لاحتال العنن **هـ** وهو مني
عن الـ **المحلب** ليس عترياً في حق نفسه وقد مر من سم أن الأقرب خلافه (قوله أو تنز) أي جازة كمن تعقيد الشعر
بالقاسم وكونه في عنوناه (قوله جدري) الجدري بضم الجيم ونحو الدال والجدري بضمهم القاتان **هـ** مختار (قوله هنا
لمرواً) يعني كالمى في المختار بضمة القاف والواو اللتان في السنن أو أة بفتح الميم وكسر هاء بالهمزة وترفع مع إبدالها أو
ملكة خائية وعبارة التلميح في شرح التفسير أو أة بفتح الميم وهو قد قبله كسر هاء أو أة بفتح الميم وتسهيل بعض
الإنسان لا يهاهم وقتن الموهي لعمالي الرماحيه تحسن ويتبين ما يستدل على كلفه القاف الخفية واللايس الخمسة والجويس
قال السراوق **هـ** وفي مقترى بالتر ميلان صاحب المسباح نواله في خطب الجمعة فأنصحه في الرجل بالضم مر أة
كسوه وقد تسهل وتسد دواؤه أي وفذل لا والواو المعاد أة بفتح الميم وسد هاء مر أة بفتح الميم جنى ما قبلها أو أة بفتح
تدفع فيها الزاوا والبعض في حقه وضاع عمال الجمل

(قوله المنة) عبارة التنازل للمنة بالفتح الخلقه حتى انوار الدنيا الكائنات المنة بالكسر وانكروا الامني وفي الخطيب رحمه الله
 ضعه ايضا اه في القاموس المنة بالكسر والفتح والتعريض وكلمة بالحق بالفتح المنة والعمل يقال منة كمنه وتصر مئنا
 ومهنتو بكسر شدة م وشبه ثم قال وامنه استعمله المنة قاطعين لانهم متعدي في مطاوعه بكسر الواو لانهم متعدي
 في مطاوعه بفتح الواو كما تقول كسر تعاقب كسر وجبته بالخبط وليس التزموا المتعدي في الفعل حالة كونه بصفة واستقر قوله
 ولا تقول كون التطهر الخ فرض منه الدعي ابن عبد السلام (قوله بخلافه) وقد يفرق أيضا بان النضر ان في حصة السرا
 رابع الى المستعمل وهو حال الموالا كذلك هذه المسئلة اه كذا ضبط شيخ الاسلام بهاسم الحمير (قوله بوقية) اي بوقية
 قوله بان النضر ان تم الخ (قوله ويرد الخ) اي ما اقتضا كلامه من جواز التيم عند تحقق الخ (قوله وليس في محله) اي الرضا في محله
 في الظاهر (قوله تجميعه ما أطلقوه) اي من آله لا أثر للنفوذ في السير ولا في القاصح بالباطن المذكور في قوله فيما فلا أثر
 ثلث في ذلك فيهما (قوله اهل العقل) اي حيث فعلوا ذلك جهلا بالحق اما لوضعوا ٢٠٥ ذلك مع فقر بحال فهو من الصدقة
 الخفية وقاعها محمود لا مضموم

بان لا يدور في المنة غالبا والظاهر بخلافه فلا أثر لنفوذ ذلك فيهما اذ ليس فيهما كبير
 ضرر كافي لاجمع والظاهر لكون التطهر قد يكون رقيقا ولو لمه حسنة ما تقتضى قية
 بذلك نصا فاشاءوا بقاءه عدم وجوبه بئذ فلس زاد على عن مثل الماء كجاسر بان
 النضر ان تم تحقيق بخلافه من اوقية جواز التيم عند تحقق النفس ورد بان يلزم ذلك
 في الظاهر انما هو بقرائنه وليس في محله لان الاشتكال فيب ايضا وقرئ بينهما ايضا
 بأنه انما امرنا بهما بالاستعمال وان تحقيق نفس تتعلق بحقه تعالى بالظاهر بما لا يخفى
 نعتحق السعد بذيال المورث الصلاة فاما قوله به وان كانت سعة بالكلية بخلاف
 بذل الزادة ويمكن توجيه ما أطلقوه بان الضال عدم ثابته القليل في الظاهر والكثير في
 الباطن بخلاف الكثير في الظاهر فانطوا الامر بالغالب فيهما ولم يعمروا على خلافه
 ويفرق بينهما وبين بئذ زاد على الثمن بان هذا بعد شيئا في المصلحة ولا يصح بها اهل
 العقل كاجابه عن ابن جرير رضي الله عنهما انه كان يشع في بالثمن ويصدق بالكلية
 قبل المحقق ذلك على وهذا جردى والثاني لا يتم ذلك لانتفاء التالف وعلى الاول
 انما يتم ان آخره بكونه يحصل منه ذلك وبسكوته نحو ما يطيب مقبول الرواية
 ولويسد الواو اه وعرف هو ذلك من نفسه والا فلا في التيم كاجابه في التصديق
 ونقله في الرفض عن النبي وأقر وهو المحقق وان جزم البغوي بأنه يتيم وقال
 الاسنوي انه يدل على ما في الجموع في الاطعمة من نفس الشافي وجهه انما ان المظهر

(قوله يشع فيها) اي اجماعه (قوله
 لا تفتا) التفت الى الثمن من منفعة
 الوضو بخلاف ما مر من انه يتم
 لتقصان الشقة قطعا (قوله
 طيب) فلو استمع من الانشا والا
 بارة وجب دفعه انه ان كان
 في الاشياء كقصة كانا شايخ في
 اشباهه الى حصى حتى يصل
 لمرض او تفتش كتب ليعرفه
 بما يلحق به وان لم يكن في ذلك كقصة
 كان حصل منه الجواب بكلمة
 لا تفتش ليعرفه عدم استحقاق
 الاجرة على ذلك فان دفع اليه
 شيئا بلا عقد تبرع عايز وقوله
 مقبول الرواية بالظاهر انه لو ائجه
 فاقا واكثر لا يأخذ منه وان
 غلب على ثلثه صدقه ورضي

خلافه في غلب على ثلثه صدقه عمل به وفي ما لو تعارض عليه اختياره دل وفي تقديم الاوثق قالوا كرهوا اخذها مما قاله
 الشارح في الماء فاعلوا استوا وقوا وعد التبرع اذا فطروا وكان كالمولود حديثه فاق فيه كلام السني وغره ولو قبل بتقديم
 خورن اخبر بالضرر ما يكن بعد الان زيدة ثم علم ان كان المرض مشيوطا لا يحتاج الى امر اجبة الطيب في كل سنة فذلك
 والادب عليه ذلك ومن التعارض ايضا لو كان يعرف الجسم نفسه ثم اخبره آخر بخلاف ما يعرفه فاق فيه ما تقدم
 (قوله او عرف هو ذلك) اي الخوف (قوله من نفسه) ولو فاقا والمراة تعرف الطيب في ج ولو بالضرر وقد يتوهم فيه
 بان الجبر يتقدم فيحصل بالمعرفة لوزان حصول الضرر كان لاسباب لم توجد في هذا المرض وظاهر كلامه انه لا يشترط
 سلامته من خاتم المرواة لان مقتضى هذا هو ظاهر (قوله والوا) اي بان تقدم في محل يجب طلب المصلحة فيما ينهيه (قوله
 السني) هو الكسر والسكون ويسمى سنة الى سخر فيه بمرور الزمن ومهنة آخره الى السمع موضع الحديث فاسباب السيلوى
 من حرفه السين المنة (قوله بيلة) اي لما جري به البغوي

(قوله الايدليل) اى يقتضيه الله (قوله ولا كذلك) كل المنة (لما ان عماره بانه تم ايضا اشتغل بغيره فطلب وتجاهل بوجهه
ياكل الظاهر ضرره بغير تحقق فلا يصلح عنه الايدليل (قوله ولم يوجد ما يضمنه الله) قال من على حج في آخر الجلب سانه
المال ويضمنه ايضا) الله المالك ضايق الوقت حيث لو اشتغل بالتمضيح خرج الوقت فوجب عليه الانتقالة وان خرج الوقت
وليس له التمسك بل على في الوقت (قوله) شينا الشهاب الرمل وهو ظاهر لانه واحد كمالا فاعاد على الظهارة انه وقوله لانه
واجد على اى وبه يخالق حسنة الزمة المرة وتخرج بالتمضيح التبريد فاذا كان الماسا خاف حيث لو اشتغل بغيره بغير
الوقت فليس هذا (قوله) يفرق بينهما بان التبريد ليس من فطره ولا يختار به بخلاف التسخين من فطره الخالق التبريد بالتمضيح طرمان
العائنه بل قد يكون ذوال الحرارة في زمن دون ما يصر في التسخين (قوله) احتلت الخ) بشكل هذا الدليل بان من يقيم للتبريد
تكميله الاعادة فلا تصح امامته يمكن الجواب عنه بانه لما لم يلق وقت الحاجة فمكروه لا يدل على صحة امامته لموازاة آخر
البيان لوقت الحاجة وهو وقت القضاء ٢٠٦ وان القوم لم يعملوا جميعه (قوله ذات السلاسل) هي بالقبح والقيم

اذ اناف من الطعام المحض بالسه انه معصوم بجاهل تركه والاشتغال الى المنة اه فقد
فرق الواو الوجه الله تعالى جها بان دعت هذا اشتغلت بالطهارة فاعلم غلاتر آمن
ذلك الايدليل ولا كذلك كل المنة وفي كلام ابن العباد ما يدل عليه (وسنة
البرد كرض) اى في الله يقيم ان خاف شيئا محرم ولم يجد ما يضمنه الله او يدر
اعضاه للمروى من عروق العاصي قال احتلت في ليلة باردة في غز وتذات السلاسل
فاشتقت ان اغتسل فاحاك فتميت ثم صليت اصحابي الصبح فذكر كروا ذلك فني على الله
عليه وسلم فقال يا عمر صليت يا صهباك وانت شرب فاشرب به بالي نعمتي من
الاعتقال وقلت اني خعت الله يقول ولا تقنوا انتم كن ان الله كان بكم رحما
فصحت على الله عليه وسلم ولم يقل شيئا (واذا امتنع استعماله) اى الماس (في
عضو) من محمل طهارة بلرح أو كسر أو مرض فلم يرد امتناعه بغيره بل امتناع
وجوب استعماله فوضع ان يريده بغيره ايضا عند غلبة ظنه حصول المحذور
بالطريق المتقدم فلا امتناع على بابه وحراده العضو المحسوس وخرج به امتناع استعماله
في جميع اعضاء طهارة فانه يكتبه التيمم (ان لم يكن) عليه (سائر وجوب التيمم) ثلاثا
يقع محل الصلوة لا طهارة فويله امر او التراب ما أمكن على محل الصلوة ان كان يحمل
التيمم ولم يمسح بمحذورا محرم وعرف التيمم لثلاث واللام اشارة لقرئ على من ذهب الى
انه غير التراب على المحل المجهوز عنه (وكذا غسل الصبي على المذهب) ولو باجرة فاضاه

وصابة الدمى وذوات السلاسل
يسنين مهملتين الاولى مقسومة
والثانية مكسورة واللام مختلفة
موضع معروف ببلحة الشام
في ارض من عندة صكنا فاعله
البكري في وجهه والمستشفى في
التبذيب هذا هو المعروف
وكانت في جنادى الاخر سنة
ثمان وكان حروا مبرها ووقع في
نهاية ابن الانبار انهم السين
الاول وكسر الثانية وانها بارض
بذام وفي الصباح فريسته
وجال السهلي كما قال ابن الاثير
اه وضبطه ابن سدي في الحكم
بالوجيز (قوله عند غلبة ظنه)
افهم انفس لم يظف على ظنه
فاذ كبريازة التيمم وهو موافق

لما اقتضاه تغير المصنف بالمعروف وحديثه ثبت خبره الطبيب بان الغالب حصول المرض حرم استعمال
الماء وان اخبر بغير حصول الخوف لا يجب وجوب التيمم (قوله) وصار دبا للعضو الجالس اى يصدق بها اذا كانت الجراحة
في اركان عضو ولكن يرد عليه ان تعدد العضو في كلامه وقد قال آتياه في كلامه لا ينعج حله على الجلس لان الجلس عند
الجل على حله فاما في بيان هوان ما ياتي بان تعدد التيمم (قوله) ما أمكن على محل الصلوة ان كان يحمل (قوله) ولو باجرة فاضاه
إذ لا ضرر في معتق الروض وشرحه (قوله) محرم عيان في الخوف على متعة العضو الخ (قوله) اشارة لقرئ الخ) ووجه الزد ان ذلك
أى مسح أهل المجهوز عنه وسدله لا يسعي مما شرب عيانا لا لظاظ الطلقة تصل على ما هو معهود في الشرع (قوله) وكذا
غسل الصبي على المذهب قال في الروض ولما بين حبات الجردى حكم العضو الجرح ان خاف من غسله محرم اه (قوله)
ولو باجرة فاضاه اى فان خافا لذللا استبقا رضى لتدويه اه ح

(قوله ههنا) وهو ما يقتضيه ذلك من القدر والقدرة انه لا يمتنع ما قبله من الذين ينامون على نحو هذا عند الشارع في ذلك القدر
 ويرد عليه انه لا يجب عليه غسل ما لم يأت اذا استباح عنه في الدين المستغرق كالظاهر ان ذلك يقتضي شيئا من اعتدال الشارع
 وانه يشترط لغيره من الذين كثر الماء (قوله لعل) استلحق بقوله المستغرق (قوله بلا فاعلة الخ) أي قوله لعل غسل خفيف
 فلا يفي ما يأتي من عدم وجوب المسح (قوله فلا تاسها وجوب ذلك) أي على ان المسح على الساتر لا يعمو بل هو على ما اخذه
 من الصبي وهو مشترك من غسله فلا معنى لوضع الساتر عليه بل القياس منه لادائه الى تفاوت الفصل من امكانه ويجوز ان
 تاسم فيما حكى على قوله ابن جرير من ستر الجرح حتى يمسح عليه ثم يمسح على الخلاف اهـ بقوله قياس ان المسح عليه
 طهارة ما تحته من الصبي اما اذا امكنه غسل الصبي لا يمسح الساتر كذا كونه لم يمسح الحاجة اليه بل لا يجوز وان لا يكون
 الخالق المرامي خلافه يرى ذلك وقد قال كون الخلق يري ذلك لا يقتضي وضع الساتر لان رعاية الخلاف لا تطلب حيث لم
 تقوم مطاوعته وان وفيها تفاوت الفصل الواجب لغيره عليه دليل وجوب نزاع الجدية اذا اخذت من الصبي شيئا للفصل
 ما تحته الا ان ياتى ان الكلام مفروض فيما اذا اعتذر غسل ٢٠٧

ماحول الجرح من الصبي فمسح وضع
 الساتر ليمسحه بدل الصبي
 منفضا لتبديل الجرح (قوله ولا
 قريب بينهما الخ) قال ابن جرير
 تنبيه ما أفاده الحق ان الخلف
 اذا أحدث لا يلزمه الترتيب
 وان كانت هلته في أعضاء
 الوضوء يسل ما كانت عليه
 في يدهم لا يقيم عن الجنازة ثم
 أحدث قسوة وأعاد التيمم عن
 الاكسب لا راد له فرضا ثانيا
 فنسردج فيه تيمم الاصر وان
 كان قبل الوضوء وهو منه نظير
 حاضر في جنبتي رجله فأحدث
 له غسله ما قبل بقية أعضائه
 وضوءه وما أوما اليه كلام
 شارح انه لا يضمن التيمم في كل
 مرة

عاصر في نظيره في حصة الوضوء بل خرقه وعصره بالتفصيل ذلك الحال بالمقار فان تعدد
 أسسه ما يلا فافضة وبطلان ما روى في حديث عمرو بن العاصي انه غسل معاطفه
 ووضوءا ووضوءا لصلاته ثم صلى بهم قال البيهقي معناه انه غسل ما أمكنه وتيمم الباقي ومقابل
 الذهب الى وجوب غسله القولان فبين وجب من الماء لا يكتبه وفهم من كلام المصنف
 انه لا يجب مسح موضع العلة بل وان لم يمسح منه وهو ما نقله الرازي عن الامم لان
 الواجب انما هو الفصل ثم يظهر استحبابه ولا يلزمه ان يضع ساترا على الجرح ليمسح على
 الساتر اذا لمس رخصة فلا يمسحها وجوب ذلك (ولا ترتيب بينهما) أي بين التيمم وغسل
 الصبي (الجنب) ويخوفه من حائض وتساوم من طلب منه غسل مستون لان التيمم يخلو عن
 غسل العليل والمبدل لا يجب فيه الترتيب فكذلك لغيره ورد القول بوجوب تقديم غسل
 الصبي كوجوب تقديم ما لا يكتبه بان التيمم حاله وهي مستمرة وهذا لعدم الماء فاس
 باستعماله او لا يصير مادما ويجعل النص الفاعل بأنه يبدأ التيمم على الاستحباب للذهب
 الماء اثر التراب (فان كان محدثا بعد ما اغتر) فالاصح اشتراط التيمم وقت غسل العليل
 لاشتراط الترتيب في طهارته فلا يتقبل عن وضوء حتى يكمل غسله لا سيما ما لا يفتيه
 الترتيب فلو كانت العلة في اليد فالواجب تقديم التيمم على مسح الرأس وما خذره عن
 غسل الوجه وقدمه على غسل الصبي وهو الاول ليزيل الماء اثر التراب وتأثيره عنه

الصورة عن الاصر وقت غسل العليل وهو مناف لكلامهم انه حيث اجتمع الاصر والا كبروا غسل النظر الى الاصر مطلقا
 اهـ (قوله الجنب) قال الحلبي وجوبه أقول أي من جهة الوجوب فهو غير واجب ولا شرا لانه اذا اكتفى بما خبر به اقبل
 بوجوبه اقله لم يمتثل ان التيمم يندفع لارتبب واجب وجوبه (قوله لعل القول الخ) أي قوله في حكاية هذا القول لكنه
 يفهم من كلامه ثبوت الخلاف وان لم يحكم المصنف (قوله ليزيل الماء اثر التراب) هذا لا يأتي اذا علم الوجه واليد
 ونظر الزكوي في مسح الساتر الاول تأخير عن التيمم كالفصل والذي يشبه ان الاول ذلك لكن ان غسل الساتر من جهة
 بالتراب ليزيل الماء المسح سيكتف كذا في شرح العباب اهـ سمع على حج أقول وقوله هذا لا يأتي الخ ظاهر لكنه قدومه تقديم
 التيمم فيما قاله الاستوى من ان الاول ان يقدم أعضاء الوضوء على غيرها فتقدم التيمم حيث لا يكون بدلا عن غسل الوجه
 واليد وهو مقدم على بقية الأعضاء

(قوله ووسطه) أي بأن يفصل بعض العضو الصريح ثم يقيم عن علته ثم يفصل باقي جسمه (قوله ويحسن العنقب الخ) هذا استفاد من قوله السابق ويحصل النص السابق بأنه الخ ولعل ذكر هذا التنبيه على أنه مصرح به في كلامهم ويؤلفه لما لا بد من الاستدلال (قوله لما صرف العنقب الخ) أي من أنه يجب تقديم الفصل على قول تقديمه (قوله بعد فراغ الوجع) أي به علمه ما قبل يكفيه تيمم واحد من الوجه واليد ٢٠٨ لعدم التماس بينهما وجه الزدنا لما يجب غسل بعض كل من الوجه

واليدين وجب الترتيب بينهما وهو أن يغسل يمينين ويسارين ما يؤخذ منه ثلث في قول الشارح قال في المجموع الخ (قوله لو جهما) الأولى عنه لأن الرأس مذكر (قوله كذا تيمم) ونقصه أن لا يحتاج لأربع تيممات لأن في كل عضو من أعضائه الأربعة عضو من أعضاء الرأس وعلمه الرأس كفي في الاستباحة عند تيمم الوجه فلا يحتاج بقية التيممات فيكون أقوى عند غسل جميع الوجه رفع الحدث أن ينظم على أي شئ كان أو لونه فيستحق لأن كل تيمم طاهر مستوفى بالنسبة لغيره وإذا اكتفى بنية واحدة ثم وقع ما عداها التيمم الأول في غير محلها أدخلها بالنسبة لكل تيمم عند غسل التراب ومقارنتها للصحة فلا كفاة بالنسبة الأولى عن بقية التيممات يشبه ما لو فرغ من غسل الكفين والوجه ولم يستحضر النية عند غسل الوجه وهو باطل فكذا هنا على أن التيمم الثاني

ويحسن العنقب ويقوم بتقديم التيمم أيضا كافي المجموع من الثاني رحمه الله والأصحاب قال الاستدلال وإسقاط أن يقول الأولى بتقديم ما تدبره في الفصل فإن كانت برأيه في رأسه غسل ما صم منه ثم تيمم عن يمينه ثم غسل باقي جسده وما يحسنه ظاهر لا مغل عنه والثاني يجب تقديم غسل المقدور عليه من الأعضاء كلها لما في العنقب والثالث يتغيران شاعدا من التيمم على المذلول وإن شاء أخره (فان جرح عضو تيممات) يجب أن يغسل الأصبع وهو شاة التيمم وقت غسل العنقب لتعدد العنقب فلو كانت اليد في وجهه ويده تيمم في الحدث لا يفرق تيممات من الوجه قبل الاستقبال إلى اليد وتيممات اليد قبل الاستقبال لمس الرأس والوجه بين التيممات بعد فراغ الوجه ولو وجدت اليد في أعضائه الأربعة ولم يقمها فلا تيممات واحدة من وجهه وآخر من يديه وآخر من رجله ولا يحتاج إلى تيمم عن الرأس لأن مسح الجميع بها يكفي وإن قل نعم لو حتمت المراجعة احتاج إلى تيمم رابع عنها ولو لم تكن الأعضاء الأربعة كذا تيمم واحد من الوجه والوجه فإن كان في كل عضو منها ما تيمم به وقبض من رطل الساتر من وجهه ويديه وجب عليه لأجل تيممه وأوجب له الإتيان بالوجه ويصلي فكأنه قد الطهورين ثم يقبض لكن يمين خروجه من خلاف من أوجبه واليدان والرجلان كل منهما كمزق يمسح بكل واحدة كمزق التيمم من أجلها ويؤخذ مما تقدم أنه لو حتمت اليد وجهه ويديه كذا تيمم واحد من ذلك سقط الترتيب بينهما بحيث يؤدبه اتفق الواجب الله تعالى ومثل ذلك ما لو حتمت الرأس والرجلين قال في المجموع فإن قبل إذا كانت المراجعة في وجهه ويديه وغسل جميع الوجه والأجزاء التي فيها ما لم يكن تيمم واحدة من ذلك المراجعة أعضاء فالجواب أن التيمم هنا في طهره تيمم فيه الترتيب فلا كفاة تيمم واحد من الوجه واليدين في حالة واحدة وهو متحقق بخلاف التيمم عن الأعضاء كلها سقط الترتيب بسقوط الفصل اه قال الشيخ وما قبل من أن هذا الجواب لا يفي لأن حكم الترتيب باق فيما يمكن غسله ما عدا في غير فيكفيه تيمم واحد مردود بأن الطهر في العضو الواحد لا ينفرد تيممه وعدمه (وإن كان) على عضو الذي استنع استعماله الما فيه ساتر (كبيرة) ولو سق (لا يمكن نزها) فلو غلبه ذراهما

بجسده خلاص النية كل الحاصل به مجرد ذكره أو المسح (قوله وجب عليه) أي دفع الساتر (قوله لكنه يمسح) أي وعادة التيمم فوق الساتر (قوله كل منهما) أي الدين والرجلين فاليدان كمزق والرجلان كمزق (قوله يؤخذ مما تقدم) أي في قوله ولو حتمت اليد أعضاء الأربعة كذا تيمم واحد الخ (قوله تيمم فيه الترتيب) أي نظر الفصل الصريح من كل من الوجه واليدين (قوله وهو متحقق) أي لوجوب الترتيب (قوله فيما يمكن غسله) وهو جميع الوجه واليدين (قوله سابقا في غيره) وهو عليه

(قوله لم يصب العوار) اي موضع ذلتي اوضح لاستغنائه عن الجواب (قوله ما كان على بروج) ظاهره ولون خشب (قوله لما تقدم) اي من الجبهة والسرور (قوله وحيث عسر عليه) اي بان خالف من نزاع البنية في شدة ما تقدم (قوله ويصعب على رأسه) اي بضرب ١٥ مختاروا الظاهر ان هذا الرجل اعمى المبر عنه على التصريح في قصته بآثار والمعبر عنه بالقتل رجل في سؤال ابن عباس هو المتقدم في قوله لا روي ابن عباس ان رجلا أصابه جرح على عهده على الله عليه وسلم ويكون قوله هنا انما يقبضه منسكورا مع قوله السابق أو لم يكن شفا على السؤال لكن يابر روى كيفية تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم التيمم وابن عباس لم يرض من ذلك وانما اقتصر على اعتراضه ٢٠٩ صلى الله عليه وسلم على الأثر الرجل بالقتل (قوله من كلامه) اي وهو قوله

لا يمكن نزاعها (قوله ان لا يستتر) الاول ويشترط لوجوب مسح الساتر ان يأخذ من الصميم شاة فانه المنسوب لقوله حتى لو فرض انه الخ ثم يشترط لهدم وجوب القضاء ان لا يأخذ من الصميم الا ما لا يدمنه للاسقاط لكن ليس الكلام الا في القضاء وعنده (قوله على طهر) في نسخة كذا لا يظهر ذلك العوض (قوله ولو أصابهم الدم من الجرح) غاية لبقائه وعبارة صح ولو تعذر اليها بخود الجرح وعما عني عن مخالطة ما مسهها له أخذها بما في شرط الصلاة انه يعني عن اختلاط الدم فهو عن ما يجزئ يحتاج الى غسله ١٥ وصكت - م على قوله وعما ما ناسبه انقلوه عا حرم

وعبارة اصله ولا يمكن قبل وهي اولي لاهام نقلت ان ما يمكن نزاعه لا يسمى ساترا ١٥ ويرد فرض محتمه بان من الواضح ان هذا قبل الحكم لا تسمى ساترا فلم يخرج الواو والجبهة يفتح الجيم خشب او قصب يسوي ويشعل على عمل الكسر او التلح ليشير وقال الماوردي الجبهة ما كان على كسر والصوق ما كان على جرح ومنه عصابة القصد ونحوها وقيلوا المستقب الساتر شامل لما تقدم وحيث عسر عليه نزاعه ما ذكر (غسل الصميم) لكن فيها طوارق ضرورة فلهذا اقصى ما يمكنه عنها (ونعيم) حديث يابري المشهور الذي احتل واعتقل فدخل الماشقة فقات فقال صلى الله عليه وسلم انما كان بكفة ان نعيم ويعصب على وأسهقرة ثم خصص عليه وفصل ما ترجعه (كماسيق) حكمه من مراعاة الترتيب في الوضوء ثم دد التيمم بعد غسل العضة وغير ذلك ما تقدم وعلم من كلامه انما اذا أمكن نزاعها من غير خوف وجوب وهو كذلك (ويجوز مع ذلك مسح كل جبهة بجاه) حتى قاطعت أطراف الساتر له بالتحلف السابق حدث أمكن فلا يميزه الاقتصار على مسح بعض الساتر له ان يجزئ ضرورة العجز عن الأصل فيجب فيه التعميم كالسبح في التيمم ويخرج بالماء التراب لا مضعفة لا يؤثر من دما حائل بخلاف الماء فانه يؤثر من ورائه في نحو مسح الخشب ويشترط في الساتر ان لا يسترا الا ما لا يدمنه للاسقاط اذ المسح بدل منه حتى لو فرض انه لم يأخذ شيئا من الصميم اصله مقطعة حيث قد مسه له اذا كان العضو حيا وجب عليه التيمم عنه وغسل الباقي فلا فرق بين ان يسترا ولا فاعالهم وجوب المسح جرى على الغالب من ان الساتر يأخذ زيادة على محل الله ولا بد ان يوضع على ناهر كالثوب والواو يجيزه والوضوح على طهره ان امكن فانه قد فرغ مسح وقضى كباقي وانهم اطلاقه لا ينافي لان التناقض لم يرد هنا بخلافه في الخلف فله المسح ان يبرأ ويصحبها ولو اصابها دم من الجرح

٢٧ ل المهم بحيث لا يصل المسح لقضاءه ١٥ اي فهل يكفي المسح عليها ام لا نفسه طهر والا قرب الاول أخذها عما تقدم فيما لو تجدد العرق على البدن حتى صار كل جزء منه فانه لا يرد دحا لا بل يكفي بغيره بال الماء عليه في رفع الحدث وان لم يصل الى البدن لانه لم يمتزعة الجزء منه فكذلك الحائض وفي حاشية حاشية الامة الشورى على التمسح عن مقتضى كلام العاص ما وافقه ثم ايتى بما ذكره الشارح في آخر باب التيمم بعد قول المسند الا ان يكون يجره دم كثير من قوله وتقدمه بالكثر من زيادة على الضرر الى ان قال والابو سهل ما هنا على كثر جوارحه او حصل بطله او على ما اذا كان الجرح في عضو التيمم وعليه دم كسبه حائل يمنع الماء ويصل التراب على العضو ١٥ وهو ظاهر في انه لا يمسح هنا لوجود الحائل فراجع

(قوله معقونه) زاد سم على منعه هذا كرتلا عن مدر خلافا لما في فتاوى شيخ الاسلام واجت فتاوى شيخ الاسلام فوجئت الذي فينا على وجه آخر فراجعته قال هرقلو كن لو صعبا السهل الدم الى محل آخر بحيث لا يفي عنده مسح أيضا لان غاية ما في الباب انه يمس نفسه لمائة ٢١٠ وهو ياتر في فصل الرجل المتغسل اليه المذكور اه وهذا الاشكال على ما مر من

ان انك اذا تيمم فعقونه يمس منه ما لا يقبله عليه لان الخشب لا يجب التيمم به بالمسح بل الواجب فيه ما يسهل مسحا فلا ضرورة الى مسح موضع النجاسة واما الجيرة فيجب التيمم بها فالحق وان كان في بعضه ما أشبهت ما لو سمحت النجاسة الخلف وتقدم جواز مسحه بحيث يمس من الشرح (قوله في تيممه) أي الرأس (قوله) وهو من الحاضر والنساء (قوله ما اذا أحدث) أي أو أجنب ثانيا (قوله بعد الانعزال) أي ما علم انها بعد الانعزال فان تردد في وقت الانعزال فقدر بأقرب زمن يمكن الانعزال فيه (قوله بطلت صلاته) أي تلهو حايب غسله كما أشار الى ذلك الشارح بقوله لا قمع وجوب غسله (قوله لا يطل تيمم) أي ولو صلاته (قوله ولمل صورة) دفع الساتر أي المذ كور في قوة بخلاف ما لو رفع الساتر الخ (قوله) لا يجب غسله) لوقال لم يظهر من الصحيح ما يجب غسله كان اوضح لتيممه ما لم يظهر من الصحيح شي أصلا وان كان مستقدا بالاولى عمد كره (قوله)

لا تيممه وعنه وان احتاط الدم بالماء كما افق به الواو درجة الله تعالى بقوله على الجسلة الواجب على دفع مفسدة الماء بمسح وجوب تيمم وصل القرض عند ذلك القراءة الواجبة عليه (وقيل) يكفيه مسح (وهذه) كلفه الرأس ونزق الاول منه وبين الرأس بأن في تيممه مشقة التزعزيع بين الخلف بان فيه ضررا فان الاستعانة بلسه (فاذا تيمم) من غسل الصحيح وتيمم عن الجرح وأدى فريضة (قرض ثان) وثالث وهكذا (ولو أحدث) ولم يطرأ على تيممه بطله (لم يعد الجنب) وهو: (غسلا) لماسحه ولا مسحه بالمسحه اذا التيمم طهارة مستقلة في الجسلة فلا يلزم بارتفاع حكمها انتقاض طهارة أخرى كما لو اغتسل الجنب ثم أحدث بزيته الوضوء ولا يتقض غسله وان كان أعضا الوضوء بعض المنسوف في النجاسة لان الوضوء بعد انقضاء مستقلة في الجسلة (فبعد المسح) غسل (ما بعد عليه) مراعاة الترتيب فاذا كانت المراجعة في اليدين واعد مسح الرأس ثم غسل الرجلين لان حكم الحدث عادى الى العضو سبق القريضة دون التوافق فصاح الى اعادة ما بعده (وقيل يسأفان) فيجد الحدث الوضوء والجنب الغسل (وقيل الحدث يجب) فلا يصح شي على الصحيح (قلت هذا الثالث اصح والله اعلم) وهو قول الأكثرين ونقل الامام الاتفاق عليه لانه لا يحتاج الى اعادة ما بعده علته ان لو بطلت طهارة الغسل وطهارة الطلبي باقية فيجس ليجوز الانتفل وجازا قلنا بالصحيح وهو اعادة التيمم فقط وكان متعذرا قبل يعيده كذلك أو يعيده تيمما فقط الاوجه كما أقامه الواو درجة الله تعالى انه يتيمم تيمما واحدا والقائل بتعذره يشبهه على طريقة الرافعي لاجل الترتيب وشرح بقوله ولم يحدث ما اذا أحدث فانه يعيد جميع ما مر ولورفع الجيرة عن موضع الكسر فوجده اذ لم اعاد كل صلاة واحدة الانعزال بالمسح عليها ولو سقطت جبرته في الصلاة بطلت صلاته سواء كان برئ أم لا كافتراح الخلف بخلاف ما لو رفع الساتر لوجه اليه فبان خلافه فانه لا يطل تيممه ولعل صورته رفع الساتر انه ظهر من الصحيح ما لا يجب غسله عكس صورة سقوط الجيرة اذا لم يكن بشاؤها مع وجوب غسل ماله من كذا ما بعده في الحدث الاصغر وما اذا ترده في بطلان تيممه وطال التردد أو مضى معه وكن وبما تقرر علم ان ملغ بطلان الصلاة غير ملغ بطلان التيمم وان دفعه قول بعضهم لا اثر لتهو رشي من الصحيح في بطلان التيمم لانه عن الغسل ووجه انك فاعه انما لم يفعل هذا التلهو وسبب البطلان التيمم بل لبطلان الصلاة وملغها احتلف كما تقرر واذا تحقق اليه وحول طهارة كان كونه بطلان التيمم الماء

اذ لا يكون بقاؤها أي الصلاة وهو تليل لكون سقوط الجيرة عكس ذلك (قوله وكذا ما بعده) عطف على قوة مسح في وجوب غسل ماله (قوله) وما اذا تردد عطف على قوله انه يظهر من الصحيح ما لا يجب غسله الخ (قوله غير ملغ) الخ وهو ان بطلت بطلان التيمم اليه من الله وملغ بطلان الصلاة لتهو ما يجب غسله من الصحيح (قوله في بطلان التيمم) أي فلا يطل الصلاة

(قوله في نفسه الاق) أي فقال ان تحقق ذلك وليس في حلاقات مع الاحرام بها وفيه ان كان وجب غشاؤها ككون السائر
 أخذ زيادة على قدر الاستحالة حلت وان لم يجب ككون السائر لم يأخذ من الضيق شيئا منها (قوله الاوجه خلافه) أي من ان
 كل مرة لها حكم مستقل فعلى كلام السبكي تغيير السوق لا يؤثر في طهارته السابقة على كلام الشارح بوزن يجب غسل الصبي
 مع ما بعده ولا يخلل التيم عليها (قوله ولا يجب عليه شيء) أي ثم ان وجد سبب للشك ككونها أخذت فإدخاله قد
 الاستسكان وجب والا فلا (قوله على الطرف الثاني) أي مع ما بالثالث نفسه سابقة (فصل في بيان أن أركان التيم) هـ (قوله
 وكيفيته) لا يقال الا ان كان داخل في الكيفية فلا وجه له لطف الكيفية عليها لا نقول ان المراد من كيفيته البهنة التي هو عليها
 ولا يلزم من بيانها بان الاوصاف كان اذ يلزم من بيان الكل بيان ٢١١

وهناك بين الكيفية يحصل
 بأن يقال كيفيته غسل التراب
 مع النية في الوجه والبدن
 وبين كيفية التقليل لكن بعض
 ما استقل عليه الكيفية سنن
 وبعضها أركان ولا يلزم من تيمنها
 كما سبق غير السنن عن الأركان
 فتأمل (قوله وغير ذلك) كالتقصير
 (قوله أو ما قبل بها) كالشعر
 والزرع (قوله في الأرض مسجد
 الخ) عبارة ج وصح جعلت
 الأرض كلها مسجدا وزايتها
 وفي رواية مسجد وترتها وحما
 مترادفان كما قال أهل اللغة خلافا
 لمن وهم فيه لظاهرهما (قوله
 المتحول) بالنون والهاء المجهمة
 اسم كابل الغزالي في أصول الدين
 (قوله لا امتان) في ككون
 الامتان قرينة على سم على ج

في نفسه الاق ولو كانت صوابا فترفع وتفعل يوم أو أيام بحكمها كالجيرة الواحدة
 كما ثبت في السبكي وفيه نظر ظاهر لادب الخلاف ولو كانت الجيرة على عضوين فرفع
 احداهما لم يلزم رفع الاخرى بخلاف ما مع الخلف لو زرع أحد حقله لم يزرع الآخر
 لان الشرط في الابتداء ان يلبس بجاءه وهذا لا يشترط في الابتداء ان يضع الجيرة عليها
 ولو اوجب صاحب الجيرة ما غفل وتيم ولا يجب عليه تيم بها بخلاف الخلف ويصرف فيهما
 بأن في ايجاب التيم عن حاشية هـ ثم الكلام في التيم ينصرف في ثلاثة اطراف الاول في
 أسبابه وقد مر الكلام عليها الثاني في كيفيته الثالث في أحكامه وقد شرع في الكلام
 على الطرف الثاني فقال
 هـ (فصل في بيان أركان التيم وكيفيته وغير ذلك) هـ (قوله على كل تراب) فلا يجوز
 بغيره من اجزاء الارض او ما اتصل به القوة تعالى فيقسموا صعدا طبيا قال ابن عباس
 وغيره أي ترابا طاهرا وترابا لم يمس جهات لنا الارض مسجد وتر بها طهورا والتر بمن
 اسم القرب وبها يلفظ التراب في رواية الارطفي ومعهما النوعان جعلت في الارض
 مسجدا وتر بها طهورا وكون مفهوم القرب ليس بحجة على حيث لا قرينة كما صرح به
 الغزالي في المتحول وهذا آخر ثمان العدول الى القرب في الطهور بتعدد كجميعها في
 المحببة وكون السبب للامتنان المتضمن تكثير ما يتيم به فلا يقتصر على التراب بل
 على اشتصاصه بالحكم وطهارة التيم تعديدها تختمت على رد الاوضاع بخلاف الدباغ
 فانه زرع الفضول وهو يحصل بانواع (ظاهر) أراد به ما يشعل الطهور بدليل قوله الا في
 ولا يستعمل قوة تعالى صعدا طبيا ومر تقديره التراب الطاهر وقال الشافعي رضي
 الله تعالى عنه تراب له غبار وقوله حجة في اللغة يزيد، قوله تعالى فاسهو وجوهكم

أي لا يجوز افراده من بين انواع ما يتيم به لحكمة ويمكن ان تكون هنا امتان التراب فتوهم عدم اجرائه (قوله
 فاختصت بما ورد ككافة الوضوء) يشيدان طهارة الوضوء تعديدها وهو ما ذهب اليه من امام الحرمين لكنه يرجح ثمة
 معقول للحنابلة التيم في مجرد الاقتصار على ما ورد وأنه جرى هنا على غير ما رجح ثمة معقول للمحقق (قوله وهو)
 أي التيم (قوله لا يشعل الطهور) الصواب ان يقول أراد به الطهور اه سم على ج بالمعنى يعني لان المراد من التأويل
 اخراج المستعمل وهو انما يخرج حيث أراد به الطاهر الطهور ولا يشعلوه يمكن ان يقال قوله ولا يستعمل في حكم الاستثناء
 فلا اعتراض عليه (قوله وقوله حجة) معناه انه لثمة ودياته لا يتقل تخسيرا في اللغة الا انما معصم الموقوفين فيها =

== فهو بمنزلة ان يقول قال أهل اللغة كذا فادفع ماله منهم هنا من ان الشافعي وهو ممن أئمة اللغة لا يصح يجوز مسدور الكلمة منهم على انهم لغة العرب وانما يصح ينقلهم والشافعي في هذا محل قال العرب كذا فتأمل (قوله ضعه في الخشري) وكان حنبلا وأصفين نفسه ه (خاتمة) ذكر في شرح الروض في هذا الفصل انه اذا صار من كلام شخص في افتاء وتصنيف له كان الاختصاص في التسمية أولى من اجماع (قوله وبذلك) أي لا تقربا (قوله كبر) أي في الحديث بجلت كذا (قوله لا) أي جميع (قوله ولو اضر) وبمنه الخطأ المعروف ٥١ ج (قوله واو اضر) والاضر الاضرب وليس بشديد التبايض عتار (قوله كذا لارضي) يكسر الهمزة ج (وقال عنه سم في غير شرح المنهاج فقه ١١٠) يكسر الميم أيضا كاقول عن التروى لكن في المنهاج ما فيه وارسمه بالكرس مرة ثانية الارض في غير الميم ١١٠ وعبارة سم على ج قال في شرح العباب ينسخ الميم وكسر هاتين خلافا للاسوى ١١ وفي الصباح ارمية ناحية الارض وهي يكسر الهمزة والميم ويعد هاءه اتوا الحروف ما كذا ثم نون مكسورة ٢١٢ ثم اتوا الحروف أيضا من حرة لاجل هاء التانيث واذا نسب اليها حذف

الباقي بعد الميم على خلاف ما يدعيهم منه اذا التبانين عن الخدية للتيبعض يستحق ان يسمي بشي يحصل على الوجه واليد من بحشه وقول بعض الائمة انها ابتداء الفاية فلا يستتر ان تراب بحشه في الخشري بان أحدهما من العرب لا يفهم من قول القائل سمع برأس من الدهن ومن الماهومن التراب الا معني التبييض والاذعان للفقاح من المراء ١١٠ وقيل لمن المستقول التي على القميلة وسلم جات في الارض مسجدا او قريتها ظهورا واد اسم كبر وهو مدينة للرواية الملقبة في قوله وجعلت في الارض مسجدا ويظهر ودخل في التراب سائر انواعه ولو اضر او اضر او اضر او اضر او اضر (حق ما يدعى به) كالارضي والسبح الذي لا يثبت دون الذي يطويع وما أخرجه الارض من مدله تراب لامن خبث اذ يسمى ترابا ولا اثر لاضراجه بلعجا كلفين يغوشل خبث فاعجزى وان تغيرت رائحته وطعمه ولونه فم لا يدان يكونه خبارا وليد كره كبر لانه الغالب فيه ولا تغير حاته كلفين شوى حتى اسود لان صار بهما او لا يميزى التيم نجس كتراب مسجدة علم فيها وان اصابه مطر فان لم يسل جاز بلا كراهة كتراب على ظهر كلب ويحترق على اتصاله به رطبا ولا يمتثل نجس كفتات الروث وقول ابي الطيب لو وقعت ذرة نجاسة في صرة تراب كبيرة فخرى وتيمم من على منصف وهو عدم اشتراط التعدد في القرى والاصح خلافه فان قسم التراب قسمين جاز نظيره ما في فصل الكمين عن القسمين

اي ولا اثر لغيره انما يفتح المهمة وتسكون ثمانية شرح الروض في القاموس الجاهل اطين الاسود لمتن كائنا بعد محر كراه وهو ظاهر فان الجاهل لا يكون (قوله فان لم يسل جاز) اي بان علم نجسها وشلتها ونظيره قوله بلا كراهة مشوه لكل من هاتين الدورتين ولعل وجهه في صورة الشك ان الأصل الطهارة ولم يردنهي منه مع الشك (قوله كتراب) يحذف على قوله كتراب مسجدة (قوله رطبا) اي فاعلم اتصاله به جازين او شلت فيه جاز وقاس ما في القرية التي لم يسل فيها علم السكر اهكذا ايشاوي بمثل خلافه لان الغالب هنا الرطوبة ونظف نجاسة الكلب (قوله قسمين جاز) اي حيث لم يكن اختلاط النجاسة بكل من القسمين وله ليد كرهنا القيد لتدبير ما بالذرة فانما لا يمكن انقسامها وقال ابن حجر اي حيث لا يمكن خرق المختلط بالنجاسة فيما ١١٠ وانظر لوجهين ومن غير احتداد بل يصح تيممه كالتيمم من تراب على ظهر كلب شلت في اتصاله به وطبا او ساجا او لا يصح كما لو اختلط انما لغير نجس الظاهر الثاني لصق النجاسة فمما ذكره وخرق بين هذا وبين ما لو وقعت قطرة بول في ماء كترحت نجس طهارة منه لو لم يهرض عن التقدير بان المداخلة على التغير وهو غير محقق بل مسكوك في وجهين لا نجس بالثالث ==

بمختلف ما هنا فانما يقتضيه اختلاف الصفة المضافة وشكك في استعماله لكن قال ابن تيمية على ابن حجر وفيه في الكبرية
 جدا جواز التميز بالغير كما لو اشتمت تقياسا في مكان واحد جدا تجوز الصلاة فيه اه (قوله بعد تبين اجماعنا) يظهر الشارح
 كابر جازان فعل احدهما مع مقادير الحكم الثاني متصلا بتميز لا يكتفي في جواز الاجتهاد فبني خلافه لتحقيق التعدد بما ذكر
 (قوله ويرمل في غير) (فرع) استلزامه في الوقوف في الدرس على كون معمر له غير موجب بالطلاق او بامتناعه
 ليس بمعتز بل بخصه لاشتمال على القرب لا يراعى في التيمم ولا تقدر العرف لانه لا يسمى فيه ترابا ولا لا يمتنع بتاعا على العرف
 (اقول) والظاهر الذي لا يخفى عنه هو الثاني لعل المذكوته فليراجع (قوله لا يعلق) يخفى الصافي المخاض وعمره كمرهاني
 الماضي اه مختار (قوله لعدم الترتيب) في نسخة الغيار وما في الاصل ٢١٤ يشكل عليه قوله لا يجر وجه الخ

(قوله فوج قلب) ولا يعلمه من
 الجواز كما لا يمتنع استناد القدر الى غير
 ما هو من الملايسات وتولى من
 على حج قد وجد جمعا لوقال وبغير
 رمل وهم اشتراط غيره عن الرمل
 (قوله لا يعلق) قال في الصبايح
 ولا يجبر أي وان كان رخوا
 كالكدان أي بالسلامة كما قاله في
 شرحه ونجاشي ونحوه وآجرو
 سمحت اه قال في شرحه وان
 صار لها غير لانها مع ذلك لا تسمى
 ترابا اه سم على حج قال في
 الصبايح الكدان يفتح المكاف
 وتشديد الهمزة على آخره
 اه (قوله بكسر الهمزة) أي انه
 فيها اقوله كونه هو الجوزيل
 عليه شيئا الحلبي لكن عبارة
 الصبايح التوبة بضم التاء جهر
 الكسب ثم ظلت على اختلاف

بعد تبين أحدهما (ويرمل فيه غير) لا يعلق بالعضو خشنا كان أو ناعما لانه من جلد
 التراب اذ هو من طبقات الارض وفي قتاي المستفاد من حق الرمل المصروف وماله غير
 أكبر أي بان صار كله والصق غيرا أو في منه خشن لا يمنع لصوق التراب بالعضو حتى
 لا ينفك ما يأتي قال بخلافه بطر المسعودي وقد يؤيد بقوله الماوردي الرمل مهران
 ماله غير فيصير فيه لاشتمال من جنس التراب وما لا يضره فلا لعدم التراب لا يضره من
 جنس التراب انتهى اذ ظاهره انه تراب حقيقة وان لم يكن فيه غيرا ما اذا لصق الرمل
 الذي له غيرا فلا يصح التيمم به وعلى هذا التفصيل يصل ما وقع في كتب المصنفين اطلاق
 الاجزاء المطلقا على عدمه في الجموع عايد عليه وطع معارفه ان اطلاق الحكم بالتمام
 وان شئت للغالب ولا ينافي ذلك اعاد اليه القصة لقراءة الرمل تقرب لانه بالنظر بصورة
 الرمل قبل الصق تيمم التيمم حقيقة فانما هو التراب الذي صار ترابا بالرمل ففي الصبغة فوج
 قلب وهو مما يؤثره الفصحاء لا غرض لا يحسن بعضها هنا (لا يعلق) بكسر الهمزة
 كنوز فقط وكبريت (وهذا فنون) لان ذلك لا يسمى ترابا والخريف ما تحت من الطين
 يشوي فصار خارا واحدا تيمم بخرقة (وتحط بدقيق ونحوه) مما يعلق باليد كزيتون
 وجبن ليعصم بضميم العضو بخلاف الرمل اذا دخله التراب على ما مر وما
 أقل الخطم ام كثر (وقد ان قلنا ان يعلق) كالكسب المانع القليل اذا اختلط بالماء
 القليل فيفسد التيمم القليل عدوا وصابا الاول بان المانع لا يمنع وصول الماء الى
 البشرة للخشنة والحق ونحوه يمنع وصول التراب الى الخلل الذي يعلق به لكتائبه
 والارض على هذا القول ضبط التليل هنا باعتبار الاوصاف الثلاثة كافي المانع ولا تراب

تضاف الى الكسب من زرع وغيره وتسمى لانه لا يعلق الشعر وتروا على التوبة اه وقال في الصبايح الكسب أي بالكاف
 المكسورة واللام والسين المهملة الصاد ويحذف به قال على بن زيد شاذ من مراديه كاسا فظفر في فؤاده وكور
 ومنه الكسفة في القون يقال ذهب اكس اه وقوة الصاد روي قال في الصبايح الصاد جوارح التوبة واخلافها عرب لان الصاد
 والجيم لا يجتمعان في كلمة غير (قوله تفرقة) وقيل هو الجرح خاصة وما ذكره الشارح موافق لقول القاموس الخريف هجره
 الجرح وكل ما عمن الذين يشوي بالنازح يكون خارا ونحوه لا يعلق بغيره من قول الصبايح الخريف العين المعمول آيتقبل
 ان يعلق وهو الفصل الثاني وهو التراب لست في قوله (وتحط) أي قبضا (قوله مما يعلق) يخفى الامتناع بان يربط بطر (قوله
 كزيتون) أي اوسك (قوله الاوصاف الثلاثة) أي ثبت كون الحقيقة متلازمة احدا من الاوصاف (قوله ولا يجتمع) (قوله
 قال حج في حديث وكذا ثبت فيما يظن بان استعماله في محله اه وكسب عليه مع قوله وكذا ثبت اعقده مر

وتوحيدها استعمال أي ثم ظهر بشرطه اه ومعالم ان محل الاحتياج التطهير اذا استعمل في غير الاخر اما اذا استعمل فيهما وطاهر كالصفة منها او ما جهر الاستبراء اذا طهر واستعمل في غير الاول ولم يتلو ثوب غسل بكني هذا اذ قد وصار ترابا لانه مختلف لا منزيل أو لا لازالة النجس فيمتلوا الاقرب الثاني اخذا بما تقدم عن سمي في النجاسة الكلية وبمحل الاول ويقر بان نجاسة محل نجاسة هنا وانما حصلت الصلاة مع بقائها متصفقا وخسفة لم يجلد على بقائه الحكم بنجاسة المحل ان المستحبر وجعله محل بطلان حلالا ثم قل في ما عجل فيه بخلاف المستعمل في غسلات الكلب فان المحل طهر باستعماله حقيقة (قوله فرض وعبادة) محل الماد اذ به فرض هو عبادة فيقيد انه لا يكون مستعملا في غير ذلك كالتيهيد بل لا عن الوضوء المجزئ والاداء عن غسل النجاسة فانه لا يكون مستعملا ٢١٤ كالمستعمل في غسل الطهارة وقد يفيد قول صحيح حدث وكذا اخبرت

فما ينظرس (قوله فكان الخ) الاظهر في التنزيع ان يقول فلا يجزئ كالمستعمل (قوله المستحاضة) قد يقتضي ان ماء المستحاضة مستعمل اتفاقا ومقتضى قوله لانه لا يرفع الحدث الخ خلافه ومن ثم قال عدة بعد تقبل هذا التحليل عن الرافي قال الاستوى وقاسه بران الخلاف في ماء صاحب الضرورة (قوله ما بقي بعضوه) أي حيث استعمل في تيمم واجب اخذا بما تقدم في قوله لانه اذ به فرض وعبادة على ما مر (قوله بعد اسامه) أي اما ما تناثر من غير مسمى العضو فانه غير مستعمل منه وجب عليه سمي نوه من غير مسمى شامل لماس مسمى العضو عليه ثم ايتى

(مستعمل على الصحيح) لانه اذ به فرض وعبادة فكان مستعملا كالماء الذي وضأت به المستحاضة والثاني يجوز لانه لا يرفع الحدث فلا يتأثر بالاستعمال (وهو) أي المستعمل (ما بقي بعضوه) حال تيممه (وكذا ما تناثر) بالثلث بعد اسامه العضو حال تيممه (في الاصح) كالماء المتناثر من طهارته والثاني لا يكون مستعملا لان التراب كيف اذا علق منه شيء بالمحل منع غيره ان يلتصق به واذا لم يلتصق به فلا يؤثر بخلاف الماء المتعلق بريق يلاصق جميع المحل وهذا الوجه ضعف واخطا اما الذي تناثر ويحصل به اسلمس العضو فليس بمستعمل كالباقي على الارض وقول الرافي وانما يلتصق بالمتناثر حكم الاستعمال اذا انفصل بالكلية واعرض التيمم عنه معناه انه انفصل عن اليد المامصة والممسوح جمعوا عبارة وان قلنا ان المتناثر مستعمل فانما يثبت حكم الاستعمال اذا انفصل بالكلية واعرض التيمم عنه لان في ايسال التراب الى الاعضاء مسرا لا سيما مع رطوبة الالتصاق على ضربين فيعجز في دفع اليدورها كما يدور في التقاذف الذي يغلب في الماء ولا يصح بالاستعمال المتقاذف ومافيه الاستوى من كلامه ووجب عليه ان لا يأخذ من الهواء قبل اعراضه عنه وتيمم به باذن مجموع وعلم من حصر المستعمل فيما ذكره لو تيمم واحدا او جماعة مرات كثيرة من تراب يسري في شحور قسما زحلت بقا ترابا يسري بمحاذا كرايجو زلوا وضو مشكور دامن انا واحد (ويشترط قدمه) أي التراب اذ قوله تعالى فيهموا صعدا طبيا أي اقصوه (فالمسحة ربح عليه) أي على عضو من اعضاء جسمه (فردده) عليه (وقوى لم يجز) بضم اؤه ويصح ان يقع اوله على ما على ان تعاطى اليد الباء الفاسدة

الجبر بداهة المشهور اه أي شامل التراب مسمى التراب الذي على العضو فانه غير مستعمل لعدم صدق حده عليه حرام ويمكن تصور برك ذلك بان تكون ألوان التراب مختلفة كاسفر واخضر مثل الالاف فيمكن تمييزا واحدا ههنا من الاخضر او يصور ايضا بالمكان على اعتقاده رطوبة من عرقه فلا ولصق عليه التراب الاول و زاد سمي على حج بعد غسل ما ذكره على منتهج كالتطبيق الثانية اه وهو سمي في هذا كراه (قوله ضعف) أي شديد الضعف على خلاف ما اقتضاه التعديع عن مقابلها الاصح وقوله واخطا من قائله لفساد تخرجه على قواعد الاسام (قوله والممسوح) أي والعضو الممسوح وجها كان او دنا (قوله من كلامه) أي من كلام الرافي (قوله مجموع) أي وذلك لان من اذ الرافي ما تقدم من ان الماد ما انفصل عن المامصة والممسوحة قصد بها كان في الهواء ولم يعرض عنه (قوله مست لم يتناثر) أي يقينا فلو شك في شيء مثل تناثر يده من العضو واجاز التيمم به لان الاصل عدم المس (قوله القاسدة) أي الا انه لا يلزم من الحرمة الفساد كافي التيمم تراب مضمون لان يصح بان المراد ان عدم جواز العبادة يقتضي فسادا كما تقدم عند قول المصنف يشترط رفع الحدث الخ

(قوله حرام) معقول (قوله نكح) هو يتخفف العين وتشددها كما في التثنية وصارته يقال نكح بفتح النون وناه قطع ورعا
 قالوا نكح الادمى اي ذلك وتكثف الالف اي غرقت ومعها ما صاحبها نكحا (قوله باجرة) ولا تافيه قبله ولم يوقه حتى يله
 الهوايم الباردة على وجهه لم يكن لانه لا فعل له هناك بخلاف ما قلناه اه سم على منج (قوله قالوا برز النمل) اي وامابه اتفاقا
 من غير برزله (قوله ولو صيغ) اي عجزا شيئا زيا حتى ويح ونقل سم عن ٢٠ انه لا يشترط كونه عجزا بل ولا كونه آدميا
 وعبارته فرع قال مر لا تفرق في صحة نقل المأذون بين كونه ذكرا او كونه أنثى ثم قال ولا بين كونه عذرا او كونه مجنوناً وصعباً
 لا يعزاه اه فقل لو كان دابة بان علم ادا به حيث تقبل بأمره قتال ٢١٥ ولو كان دابة اه لا يقال لا فعل له في

هذه الحالة لا نقول فعل الالهية
 المحللة بأمره وإشارته بمنزلة فعله
 فليست له (وأقول) ما فعله في غير
 العاقل هو الذي يظهر ولا يرد عليه
 قولهم انه يشترط في نقل الغير كونه
 باذنه وانما يمكن الغير عاقل
 لم تصور الاذنه لا نقول اذا
 أشار لغير العاقل بده أو غيرهما
 أو كما كتبت ترتب على ذلك نقله
 كان بغيره لأنه والاذن انما اعتبر
 ليكون ذلك مقصودا واليه انبسط
 اليمسح مع ماذكرة لتأمل اه
 سم على منج ومثل ما ذكرنا
 بفتح الادم كانه قل عن مدر بالدرس
 (قوله حيث لا نقض) أي بمسها
 كأن يكون بينهما مبرمة أو صغر
 أو متبعا محال (قوله وعند منج
 الوجه) وليذكر كذا انقطاع الاستدلال
 لما يأتي من ان المحقق عدم
 اشتراطها في المراتب بشرط الذنبة
 عند المنج انه يقتضيهما ذكر
 لا بمعنى الالهية تشبیهية جلية

حرام وسواء اقصود بوقفه في مهب الریح التيمم ام لا لا يتواءم قصد من جهتها بشارة
 النقل المحقق ويجرد قصد المذكرة غير كاف ونظاها انه لو كتف التراب في الهوايم نكح
 فيه وجهه ابراه حبت ولا ساق ما تقر وما لو رز لم يطر في الطهر المله ونوى دفع الحدث
 أو الجفنة فالتفتل أعضاء لان المأمور به فيه الغسل واسمه يطلق ولو بغير قصد بخلاف
 التيمم (ولو عجم باذنه جائز) اقامة لقول نأيه مقام فعله ولو صيدا أو كافر أو كافرا أو قسدا
 حيث لا نقض اما اذا لم يأن فلا يصح لا لا يتواءم بشرط ان ينوي الاذن عند النقل
 وعند منج الوجه كما كان هو التيمم والا فلا يصح برما كالموعنه من غير اذنه فانه يكون
 كعرضه لا ریح وسواء اكلناه عذري ذلك ام لا (وقيل يشترط) فيما لو يجمعه بآذنه ان
 يكون له (عذر) لانه لم يقصد التراب ليستحب على الاقل تركه في المقدرة الخروج من
 الخلاف بل يكره ذلك ويجب عليه عند العجز ولو بأجرة حيث قدر عليها (واركانه نقل
 التراب) اي نحو يده من فحوا أرض وهو اولى العضو المدسوح بنفس ذلك العضو وبغيره
 على ما مر وكن الشيء بابيه الاقوى وجعلوا كان وذكرها حجة هنا النقل والنية
 وصح الوجه ومع البدن والقريب وستأتي مرتبة كذلك وزاد في الروضة شيتين
 التراب والقصد قبل واسقاطهما اولى لان التراب كالما في الوضوء وهو شرط لكن تقدم
 ثم انه ركن هنا واما القصد فدخل في النقل لانه اذا نقل التراب على الوجه المشروط وقد
 نوى كان فاصدا طال السبي لو حذف ذكر القصد كما ذكر النقل فانه يأن منه القصد قال
 الولي العراقي وفيه نظر لان كماله القصد عن النقل فهذا اوافق في مذهب ریح بنبته
 فحصل التراب عليه فالحاصل نوى بوقفه فانه في هذه الصورة قصد ولم ينقل ويرد بان
 ما ذكره غيرنا ويدعى السبي لانه اعاد كونه يلمس النقل القصد لان القصد يأن منه
 النقل ونرجح قوله فنقل التراب ما لو كان على المضروفه من جانب الى آخر فانه لا يكتفي ولو
 تلقى ترابا من الریح بنحو كهو ومع وجهه أو تفرغ في التراب ولو بلا عذر ابراه لانه نقل

(قوله لانه لم يقصد التراب) اي مع كون القصد بشرط الصحة التيمم وجهه يفرق بين ما هنا وما في الوضوء من ان يلو وما غيره
 باذنه أو بدون ان نوى عند نصب الاله عليه جاز لهما (قوله باجرة) أي فاضلة عما يجتازها في القطر تقاسما على ما قلناه في
 الوضوء (قوله قبل) قاله الرازي اه حج (قوله لم تكن هنا) بخلاف الاله لانه ليس خاصا بخلاف التراب فانه خاص بالتيمم
 لان في النجاسة المخلقة ليس مطهر ابل المطهر انما هو المو التراب بشرط وانما طابت لا يكتفي في ابداله لا الاتزال بل لا بد من
 الدلالة العاطفة دلالة التقا على ام ما وضع في شيننا زبادي (قوله وفيه نظير) اي فيها قاله السبي (قوله لم ذكر) اي العراقي
 (قوله لانه) على قوله أو تفرغ

(قوله لا يتألم). أي إذا رأى قومه الموتى على ترابهم أرى الحزن وألمه أن معاملهم الأجزاء في قسمته القسمة حاصل بالاولى فيقال
أحدث بين النمل والنمخ (قوله يجرأه) أي ما حثه أو أقبله أحدث بين النمل والضرب (قوله عند تعييد النية) أي قبيل
من التراب الوسخ كما هو الظاهر من قوله وبطلان النمل فلا يصحدها الاستدلال على التراب ليكن لاستثناء النمل لكن في سم
على منهج وظاهر على ما قلناه أنه لو أحدث بعد النمل فقد هام عن نفع وجهه على يد في الهواء كفي كالمرغبه بالارض ناولا
تعييدها قسائل المسن إلا أن مقالنا نرى به دفعه لوجه على التراب نقل العضو
تألم اه وقضته لا تخرط ٢١٩

بالبعض الممسوح اليه ليقال الحدث بعد الضرب وقبل مسح الوجه مضربا بالضرب قبل
الوقت أو بعد الثلث في دخوله من أي المسح بالضرب المتصو ولا يتأخر عن التحنك
والضرب بمائل كره أو يد في ثقب جوفاء ذلك لا تقول يجوز أن يمسح يده بيد اليمين
ويكون كالكل كان التراب على يده ابتداء ويجعل المنع عند مد يده إلى طلائها ويطلق
النقل الذي خالته (فانقل) التراب (من وجهه إلى يده) بأن حدث عليه تراب بعد زوال
ما عليه من التراب (أو كسر) بأن نقل من يده إلى وجهه أو من يده إلى أخرى أو من
عضو تردها لم يعد اتصاله عنه ومسحه به (كفي في الأصح) أن ينقل من عضو غير
مسح به لجاز كالتنقل من الرأس والظهر وغيرهما والى الثاني لا يكتفي فيه بالانقل من
عمل الفرض كالنقل من بعض العضو إلى بعض ترديد عليه من غير نقل عنه ودفع يده
بالانقل انقطع حكم ذلك الموضع بخلاف ترديد يده ولو به غير يده فإنه حدث
أحدها بعد أخذ التراب وقبل المسح أيضا كذا كره القاضي حينئذ في قوله به وهو المحدث
أما لا أدن فلا نه عن نقل راما المأذون فلا نه غير صحيح وكذا لا يضرب حثمه في الحالة
المذكورة أيضا ثم اشترى الركن الثاني بقوله (فإنه استباحة الصلاة) وهو ما يجب
استباحته إلى طهارة كلواف ومجدة تلاوة وشكر وحمل مصحف وكلامه هنا في صحة
القيم من حيث الجملة أما ما يستحب فيه فسمي ولا يفرق بين أي بعد الحدث أم لاحق أو
تيمم فيها الاستباحة طائفا كون حدثه أصغر فتيمم أنه كبر أو بالعكس لا يضرب لأن موجبها
مختص بخلاف ما إذا كانت مضممة فإنه يضرب لتلاجه فالوكل من مافرا واجنب في ونس
وكان يقيم وقتا ورضا وقعا لعدم الصلاة أو نوصفها لما ذكر (اليمين) (رفع الحدث) أصغر
كان أو كبر أو الصلاة عن أحدها فلا تنكح لأن التيمم لا يفرضه الصلاة بل هو مقتضى
وقته وعلى أهله وسلم عمرو بن العاصي وقد تيمم عن الجنب بمن شدة البراءة و
صلى بها بأكب وانت جنب وشمل كلامه ما لو كان مع التيمم غسل بعض الأعضاء وإن
قال بعضهم أنه رفعه سنة قال الكمال ابن أبي شريق قال في الحدث الذي ينوي رفعه
خطا وعكسه وقد انفرد السيوطي
فقلت فقال

الذي عسان تتابع له الرخص
 اذ انما صلاة اعادها * وليس بعد التي بالتراب نفس الجواب
 وكل
 قد كان هذا الذي قد نسي * ومنى ما را بالوضوء نفس كذلك ما را بالتراب نفس
 اذ انما بالوضوء فواجب * وان بعد التي بالتراب نفس لان قام القبل ما فيهم * خلا وضوءه على فراقه نفس
 وقد اقليم هذا الذي هو ان بعد * وابر من التي بالتراب نفس (فروست) اذ تقدم اقليم (فروست) ان بعد
 بماه سبحانه حقه اذ اذ لم يرفع وقد قال صلى الله عليه وآله ان الله لا يرفع الا ليطهعه التفاضل ما وسو دكمه

أي خاص متعقبة فهم من إضافة الوصف إلى فاعله (قوله في الحديث) وهو المتعلق بفرض زواله
أو بغيره فقط (قوله فرض التيمم) أي أو التيمم فقط هو سم على منج (قوله لم يكفني الاسم) (فرع) به مع من الرجل صل
أن محل عدم الاكتفاء بنية التيمم أو فرض التيمم في الهيئة فيها تصراحا الصلاة فإن اضافها كثرت التيمم لملازمة وفرض التيمم لملازمة
يجزأ أخذ من الله لأنه لا يابل هناك لأن التيمم لا يصلح مقصدا ٢١٧ ولما اضافته ليس مقصدا لم على منج

(أقول) ويستتبعه الزوال فقط
تتو بلاه على أقل قدرات ادغاية
ذلك أن اضافته الصلاة الحقنة
بما لو نوى استحبابها (قوله لأن
التيمم) هذا التعليل يقتضيان
حاجب الضرورة لا يشترط فرض
الوضوء لأن ظهوره ضرورة
فليس مرادنا (قوله وهذا) أي
لكونه انشائيا في (قوله لا يندب)
وقفة عدم سنده إذا اجتزاه
لا يصلح لكن نقل من الشارح
كرهه فقط وهو سريع في
الجملة (قوله أجراه) وكذلك
تيمم في غير ذلك أي غسل الجمعة
يدلان الوضوء سم وظاهر
الشارح وإن لم ينفذ على الجمعة
أو غسلها أو صلاها مع ومن ثم لما
لم يكن في تيمم فهو غسل الجمعة
استدراكه بأنه في تيمم الجمعة
وسنة تيمم الانحصار لا صلاها
(قوله طائفة) أي التيمم (قوله)
فرضية (الابدال) بأن نوى فرض
التيمم فلهذا التبدل من الفعل
أو الوضوء لأنه فرض أصلي (قوله)
لا يتو بنية فيه غالبا) كون

وكل لو فرضنا كان أو تلاما وفرض ذلك محله كرمه لأنه الذي يترتب على احدا لا سببا
وهذا المتعلق العام المتعلق لا يرتفع بالتيمم إنما يرتفع به منع خاص المتعلق وهو المنع من
الزوال فقط أو من فرضه واحدة وما يستباح بها أو انقاص غير العام ويؤخذ من هذا
أنه لو نوى رفع الحد من انقاص سم وهو كذلك كما أقاده الوالد جده الله تعالى (ولو نوى
فرض التيمم) أو فرض الظهور أو التيمم المقروض (لم يكفني الاسم) بخلاف نظره في
الوضوء لأن التيمم انما يؤتى في عن ضرورة فلا يصلح مقصدا ولهذا لا يندب تيمم في غير ذلك
الوضوء من أن تيممها كان تيمم الجمعة عند تقديره لغيره إجماعا بنية التيمم قبل الفصل كما
بعضه الشيخ والثاني يكفي قياسا على الوضوء وقوله لا يندب ما تقدم لا يقال لم تضع بنية التيمم
أو فرضه مع أنه انما يؤتى الواقع لا ناقول مجموع بالطلاق لأنه وإن قرأ من وجهه نوى
خلافه من وجه آخر لا نوى تركه لا الاستباحة وسعد له إلى بنية التيمم أو بنية فرضه مظهر في
أنه عباد مقصود في قسمه من غير تعقيب الضم وتوهم هذا خلاف الواقع ويؤخذ مما
تقرره لو نوى فرضية الإبدال لا الأصل مع وجه بانه لا نوى الواقع من كل وجه
فلم يكن لا بإبطال وجه (ويجب فرضها) أي النية (بالتنقل) الحاصل بالضرب إلى وجهه
أدعوا قول الأركان (وكذا) يجب (استدائها) المسح شي من الوجه على الصحيح) فالو
عزيت قبل المسح لم يكف الأثر وان كان ركعا غير مقصود في نفسه قال في المهمات
والمنهية الاكتفاء يستصحبها عند هذا وإن عزيت بينهما وامتنعه به بكلام لا يخلق
الطريق وهو الحق والتمسيع بالاستدامة كما قاله الوالد جده الله تعالى جرى على الغالب
لأن الزمن يبرر لفرض النية في غير ذلك (ولو لم يندب ذلك الاعتداء إرادة المسح الوجه
أجراه كما يؤخذ من الفرق المتقدمة لا ينفذ قوله لا يصح يجب فرضها قبل على الوجه
المعتد به وهذا لا يصح إذا المعتد به إلا هو النقل من الدين إلى الوجه وقد اقترنت
النية ومقابل الصحيح لا يجب الاستدامة كالوقار تسمية الوضوء أو غسل الوجه ثم
انقطعوا أو لا يجب ما عدا • ثم شرع في استحبابها في بنية فقال (فإن نوى فرضا
وتفلا) أي استحبابا (أيضا) لا محلا أو لا يشترط تصدق الفرض كما يشهد تشكرك
له كما لا يشترط في الوضوء اثنين الحديث الذي شوى رحمه فلو عين فرضا ولو مقصدا أو صلى به

٢٨ به ل التسبب بالاستدامة تجري على الغالب وإن عزموا بين النقل والمسح لا يضر سنده
فرض الخلاف بين الصحيح ومقابل في اعتبار الاستدامة وقوله ولا يتو بنية فيه طائفة من القول لا يندب عند
إرادة المسح وقبل بحساسة اقرب إلى الوجه أكثر ذلك وإن قلنا أن عزوية النية مضرة لأن النية على الوجه المذكور يحصل النقل
(قوله كما يؤخذ من الفرق المتقدم) أي في قوله لا ناقول يجوز أنه عند تعبد النية الخ (قوله ولا يتو بنية) أي الإجماع المذكور (قوله)
إذا المعتد) عليه قوله لا يتو بنية

(وهو احياءه فرضين) أي كان قال نوبت استباحة الظهر أو العصر وبقية النجاسة أي الفلأولوى أحضر فرضين لاحتسبه كان قالوا يستباحة الظهر أو العصر (قوله لم يصح) معقد قوله أو نوبت غرضه التقليل أي من الفرض تقدم عليه أو تأخر وقضية الخلاف ما يستنبط بقية الفرض الصلوات الخمس وغيرها من الفرض وان لم يتبين الفرض في بقية النجاسة وأورد عليه أنه لو نوبت استباحة الصلاة وأطلق نوبت على النقل لكان المطلق يقتل على أقل الدرجات وقيل أنه إذا أطلق الفرض جاز على فرض النجاسة لصعد الفرض به ويمكن الجواب بان الصلاة تنصق على كل من الفرض والنقل صدقاً واحداً يقال لكل منهما ملازمة بخلاف الفرض فإنه اشترط في الفرض النجاسة بحيث إذا أورد غيره لا يذكر المقدم أو قبله جاز على الإطلاق منه إلا ما لا مشقة فيه صار كالنوع في خلاف الصلاة كما تقرر هذا في كلامهم على منجى من المرة الأولى عما نوبه الفرض الصبي فيستنبط به أكل ما يترك على نعيم ٨١ ونجاسة تقسيمه للصبي أنه لا يستنبط ذلك عند إطلاق الفرض وهو غير مراد لأنه انما قال به بما لو نوبت صلاة الحجاز فهو يدل على أنها أراد الصبي ما ينهل بالوذن مسكوك في منه وما لا يطلق فيكون هو مرادهم أو بين ما لو قال نوبت استباحة فرض وأطلق فهل يعمل على الفرض الصبي فيصلي به ما شاء أو على فرض النجاسة فيصلي به صلاة الحجاز وما في معناها فيه فلو بعض المهراسين من غير ٢١٨ عزوانه يعمل على الحجازة تغزى لا على أقل الدرجات (وأقول) حيث جعل

غيره فرضاً أو تقلا في الوقت أو غيره ما صلى به الفرض المتوى في غير وقت ما زول عين فرضاً واشتاق في تعيينه كن نوبت فاقته ولا شيء عليه وأظهر وانما عليه عصر لم يصح تبعه أذنية الاستباحة واجبة في التيمم وان لم يصح التيمم فأذا سعى واشتاق لم يصح وكذا من شك أو ظن هل عليه فاقته فقيم لها ثم ذكرها لأن وقت الغائبة لا تذكر ولو نوبت بقية استباحة فرضين صرح واستباح واحداً كما يستفاد عدم اشتراط واحد من تنكير الفرض ولو نوبت أو صلى بالتيمم فرض الظهر خمس ركعات أو ثلاثاً ظاهراً الغوى في قتالهم ولم يصح إلا إذا ظهر خمس ركعات فغيبها وصح وكذا لو نوبت إلى عصر أو ناهي وجرد الشباب (أو) نوبت (فرضه) النقل على المذهب لأن النوازل تابعة فإذا استباح المبروع استباح التابع كما إذا احتق الأهم من الجلوس الثاني لأنه لا يترها والثالث لأنه لا يبعد الفرض إلا للقاء التابع لا يقدم والتيمم للبناء كنية النقل لأنه يسقط بفعل الغير (أو) تقلاً والصلاة (تقل) أي فصل النقل (لا الفرض على المذهب) فهما على الأولى فلكون فرض أصلاً

الملة التقليل على أقل الدرجات قالوا في جعله من المصنف وما في معناه لأن ما يصح فيه الفرض من المصنف وحده إذا ويجب أن خفف عليه خمس أو أكثر وما يصدق عليه ذلك المك في المصنف إذا أخذ الاستباحة فيه فلا يصح له إلا ما من الصلوات ولا ينفذ هذا وصرح قول المنهج ولا ينفذ به أي يتيمم لفرضه مبنية من فروض عبادة غير واحد أنه لو نوبت

وأطلق لا يصح به فرضاً عينا وقال الشيخ غير ذلك قال نوبت استباحة صلاة الظهر دون النوازل فهل يستنبط والنقل النوازل هو عمل قل ٨١ (أقول) يظهر أن يقال إن كان قصد المباحة تمتت الفرض دون النوازل فالقائم بالطلان أي التيمم على ما تقدم من الغوى في حاشيت باب الوضوء وان أراحه يستنبط الفرض ولا يفضل النقل فالقائم أنه لا يضر ٨١ سم على منجى وقوله لا يضر أي أنه فعل النقل وبقي ما لو قال نوبت استباحة فمقتضى التيمم وبقية ان يقال فيه ان كان محدداً ما أصغر لم يصح لمعول فيه فلك في المصنف وذا القرائن وكلاهما مباح في فلا تصح بنية كالنوازل في وضوءه في استباحة مقتضى الطهوان كان محدداً ما حدثاً كترجعت نوبت وتزل على أقل الدرجات فيستنبط من المصنف وقوله (قوله لا يفسد) أي ما ذكره فرض الحجازة (قوله أي فعل النقل) أشار به إلى صحة العطف وحسنه ما ينظر في السلف إلى صحة الحق فإن قوله تنقل معنا فعل النقل (قوله ما الأولى) أي قوله أو تقلاً (قوله الفرض أصلاً) العمل المراد ان النقل تابع في المشرع وقية الفرض فان من يتطابق الفرض في تطابق النقل وعبارته التي في شرح قول جمع الجوامع والحكم خطاب الله التعلق بفعل المكاتب من حيث ان مكاتبه يجب التحول الحكم للندوب والمكر وهو المباح المعرفه من الأولين بالاختصاص الفرض الجازم ومن الثالث الضمير فيه تناول حقيقة التكليف لا غير من حيثها أي الاقتصار على الجازم والتفسير كالقول الظاهر أي وهو

== الاقتضاء لما زعم أنه لو وجد التكليف لم يوجد القرض الى استقامت ما قبل البعثة كاتفاه التكليف انتهى وحده
 انما وان المراد بالبيعة انهم شرعت بغيره القرض فكأنها سكتة لها فقدت ببيعة بهذا الاعتبار (قوله قياسا على الرضوخ)
 أى في أنه اذا قوى فيه استحبابه التمثيل استحبابه والقرض (قوله وانما الثانية) هي قوله أو الملائمة قوله بغيره بالصلاة أى أو أطلق
 (قوله من المصنف) أى وان تعين عليه جملته يخوف عليه من كثر أو تبين ٢١٩ ولا يقال أنه في هذه الحالة انحصار

والتمثل تأييدا لا يكون المتروك تأييدا والثاني يستجيب القرض قياسا على الرضوخ وانما الثانية
 غير القياس على ما لو بغيره بالصلاة فإن صلاته تتصدق فلا يكون الفرد الحلي بالعدم وانما
 يشهد بقوله أو على الاطلاق والنيات ليست كذلك على أن يتأخرا على الاحتياط منع
 العمل بما قبل ذلك لو فرض أن الاطلاق قيد بالاحتياط فالحق ما لا يخفى وشعره هذا والثاني
 يستجيب القرض أيضا لان الصلوة اسم جنس يقال القرض من جنس فبنيهما كالأول وهما
 ومن استحباب التمثيل استحباب ما في معان من نحو من مصنف ومجدة تلاوة أو شكر وقراءة
 نحو جنب ومكتبة في المسجد وحل وطهروا لاجل صلاة وان تعينت فان تبين مصنف
 ولو عند خوف عليه من كثر أو قرق أو حر أو غيب أو لاجل صلاة أو لشكر أو من
 انقطع حضه لعل ولا ولجليل أو تيمم جنب لاستكاف أو قرأ متفرقا ولو كانت فرضا
 عينيا كتمل القاضية يستجيبه فرضا ولا تقلا ثم يظهر أن الجميع في مرتبة واحدة كالقائه
 الزاوية مع الله تعالى حتى لو تيمم ولو احدهما بجزء فعل البقية وقول الشارح وسعد
 التلاوة والشكر ومن المصنف وجعله لان التمثيل لا كتملها لا يقتضي شموله لبيان أن وان
 التمثيل حدثت كدنه التمسك بهين هذا وبين ما قبله بقوله كاستبان في شأنه الى الركن
 الثالث بقوله (ومسح وجهه) أو وجهه وظاهر بيته والتمثل من انقعه على شفته ولو بغير
 يده لقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وابدكم ثم أشار الى الركن الرابع بقوله (ثم مسح
 يديه مع رقبته) لأنه لا بد من بيان وجه التيمم ضرورة الوجوه وشرة القدمين الى
 المرتقين والقياس على الرضوخ ولأنه مسح في التيمم فكان كغسله أو في غسلهما في
 الرضوخ من غسل من غسل يديه وبها وجوبها أو بغيرها وكذا في الغتينا واصبح وغسل
 جلدة وأشار الى الركن الخامس وهو الترتيب ثم فشرط تقديم مسح الوجه على مسح
 البدن كالماء الرضوخ وان كان حديثه أكبر أو تيمم من غسل مسنون ووضوء كذلك
 بخلاف الغسل من الحدث الا لو كان البدن فيه كسروا واحدا والوجه والبدن مختلفان
 ومقتضاهما وجوب الترتيب في الغسل وهو كذلك ان تعين البدن لا يجب في حالة حتى يكون
 كالغسل اما تقديم اليق على اليسرى فغير واجب كالوضوء ولا يستلزم الترتيب بسله
 كثر الا لكان ولو منع شخص من الرضوخ لان كسحا لعل غسل الوجه وتيمم للياق
 العجز عن المالح ولا عليه لانه في معنى من غيب ماؤه بخلاف ما لو ارع على الصلوة

ولكن على من يجب عليه غسله لا يجب مسح (قوله ولاه) أى اذا كروا الاول حذف الواو لانه على القياس (قوله كذلك) من ذلك
 ما لو وضأ على أى اذا دأد صلاة قبل الحدث وعدم الملق أو تعدوا استعانة فقامت من ان يقيم عن الرضوخ الى جملته فخلص من
 (قوله في حالة) أى من أحوال التيمم (قوله ولا إعادة عليه) ظاهره وان كان يحمل يغلب فيه وجود الموقوفات من انقضاء من
 من حين كان في سقينة وتيمم بالوقوف الفرقان لعل عدم الاعادة حيث كان يحمل يغلب فيه فقد الما بقطع النظر ==

عن الصريح في نفسه الشبهة ان العمل عدم الاعادة حاسط كان يعمل لا يظلم فيه وجود الماء ويحتمل عدم الاعادة مطلقا
 لكون المتغير حسب ما فيه من السوائل بنوعين الماسح ولهذا الاقرب قوله ولا ترتيب شبهة في القبح وما فيه به هو يدل على
 خلافه وهو ان الاستدلال المستدل به في الوجوب والاحتمال انما اذا اتى الوجوب في الاستصحاب بخلاف قرآن القبح فانه بهم
 انه لا ترتيب مطلوب وعلى ما مضى في خلافه في التيسر وترتيبهما والتمسك بترتيب وشبه لا يحذف ولا يذكر
 المجهول لا يشترط ان لا ادلت الفقرة ٢٢٥ عليه جاز صدقه بكونه عند الخطا بين وجوب صدقه عند التعمين

والثاني وعلى هذا فيحصل
 مطلوب ويحتمل واجب وهو
 الظاهر قوله كالوضوء فيؤخذ
 عنه انه لو تركه اولى اقيم في
 اثباته قوله والله اعلم أي
 وصلاوة كعتن سنة التيمم قوله
 وفي ذكر الوجه الخ) ينال فيه حج
 الظاهر في التبعه ولا يأتي
 هنا من رتبة اذ ذكر الوضوء
 لا خصص التيمم بالوجه واليدين
 (قوله والسواك) وتعمه بين
 التسمية والقل كان في الوضوء
 بين غسل اليدين والخصفة
 انتهى ج (أقول) وهو يقيدان
 التسمية لا تستحب مقارنتها بالقل
 على خلاف ما مر من استحباب
 مقارنتها لغسل الكفين في
 الوضوء قياسا على ذكره في التيمم
 أن يقال يشترط في الغسل في التيمم
 التسمية ثم السواك قبل
 استعمال الماء وعلى قياس
 الوضوء من مقارنته التسمية لغسل
 الكفين ينبغي أن يقال هنا قول

التقل فيكون السواك قبل النقل والتسمية قوله قلت الاصح هو ما بين الرابع والخامس من رتبة التيمم بين
 المصوب ولا يصح جعله على ظاهره لما بين عليه من الاتفاق فان الاصح من الوجة للاستصحاب والتقصير للامام في الوصف بما
 معاتفت (قوله ثم يصح الخ) البطون على هذا الوجه وضح لك عدم الترتيب لعدم تعدد الغرض ونقد من اخبر من
 الغرض ليس شرط بل المار في تعدد النقل وهو حاصل في جميع بعض الترتيبات (قوله واستدلوا) أي
 ومقوم استدلالهم وانما قلنا ومقوم استدلالهم لان خبرنا وانما كان يكتمل الخ ومنه من القوم (قوله
 ضربا جدا) أي أنه يجب ضربتين وعليه فاصح بالاولى وجهه واحد يديه وبشيء الاخرى اجزا

(فقد تفتت الجوارح والرواحم بالنسبة لقنونه وأوجدها بالهالة سوى جسمه فاستشكل له إذا تفرقت من وجهه جزا وان قل لأصعب
مسحبه لعدم الترتيب ويمكن الجواب بماهية صورة ان جسم وجهه بعض اجزاء المنقرعة فحسب بسبب سدا الارض فلا يمسح
بعضها ما في الوجه ثم جسم باقي المنقرعة يشبه الاجزاء ثم جسم على فعاشر بسبب اجزاء الباقي من اليد الان هذ هي الحقيقة ثلاث
ضررات لا تتنازع فالاولى انحصار على ان جسمها الوجهي مع اليمين ٢٢٨ الاجزاء اقل منه في اليد

ضرب بخرية أخرى ومسح بهذا المزيج لوجود الضر يتبين كإظهار عبار
 المصنف وتظاهر الحديث السابق بخلافه وبشكل على ما تقدم وجواز الاعتقاد أن المراد
 بالضررب النقل ولولا الضر المسوح كإزالة لاضررب الضرب أو التبريد بالضررب
 لوافقة لفظ الحديث والقالب المذكور وضع اليد على تراب لمعجونه (وقدم) (بما لا يخفى)
 على رسامه وأعلى وجهه على أسفله كالزور وبأقربه على كفيه المشهورة وهي أن
 يضع يده على أسفله اليسرى على ظهره وأصابع اليمنى على أسفله اليسرى ويرفعها على
 أنفخه أوائل اليمنى من مسجبه اليسرى ولا مسجة اليمنى من أنفله اليسرى ويرفعها على
 ظهره كنه اليمنى فاذلغ الكوع ضم أطراف أصابعه الحرف الذراع وهو حال المراق
 ثم يدبر يده كنه اليمنى فذراع فمواضعه وأفعاله به فاذلغ الكوع أصابعها
 اليسرى على إبهام اليمنى ثم يغسل باليسرى كذلك ثم يمسح إحدى الراسين بالآخرى
 وانما يجب لأن فرضهما محل ضررب بهما بعد مسح وجهه وجاز مسح ذراعيه بقرابهما
 لعدم انفصالهما الحاجة ألا لا يمكن مسح الذراع بكنهه فصار كمثل الماء من بعض
 العضو إلى بعض فله في المجموع ومراحه كانهما الشئ يغسل به الماء فتذوقه الذي يغسل
 كاعبه به الرافعي (وتصفى القباب) ينقعه ونقص اليد إذا كان كبريا بحيث لا يرق
 الا قدر الحاجة لأنه من الصلاة والسلام تقص يد ويضع فيها وأما مسح القباب
 عن أعضاء التيم فالأصابع كالإصبع لا ينفعه حتى يخرج من الصلاة (ومواضع التيم
 كالزور) لأن كلامها طاهرة من حدث وبأن فيه القولان المقدسان ويقدر
 المسوح مغسولا كإبره ويصحب المواضع التيم والصلاة فيجب في جميع دائم الحديث
 كالجبب وضوؤه ويجب أيضا وضوؤه بالسليم عند ضيق وقت التيم (قلت وكذا
 الفصل) أي تصبغ الأذن كالزور لمذاكر كونه طاهرة (وسند تقرير
 أصابعه أولا) أي أول كل ضربة به لأنه في طهره لا يخلو من الحاجة إلى الزاد فغسلها
 ويستغنى في الثانية بالواصل من المسح على الكف ولا يلزم في التفرقة في الأولى عدم
 صحة التيم لانه لا يقتصر على التفرقة فيها إزاهة لعدم وجوب ترتيب النقل كإبره
 فغسل القباب الثاني بالمراد الأول قوله في تصبغها وغسلها بالواصل من الأولى لا يمنع
 المسح بدليل أن عن غسبه بغير الشوا لا يكف نفسه كذا ذكر الرافعي وقول البيهقي
 أو زاد فعله أو الليل (قوله فيه القولان) الجيد القابل للوجوب (قوله من كونه أمه الفصل) قوله
 عدم صحة التيم أي بالمراد بالواصل من الأصابع لأنه وصل اليه قبل مسح الوجه وذلك لما اشار اليه من أن من وصل إليها
 لم يزل المانع وانما إزالة عدم مسح الوجه بالقدم على مسح الوجه هو النقل لا المسح وترتيب النقل ليس بشرط (قوله لا يكف
 نفسه) أي عند إزادته التيم

(قوله يجوز على تراب الخ) قد يشكك عليه ما تقدم ان الخلط بشره ان قل نعم ومن وصول التراب الى العضو المذوح فنجاه
 هنا وجوبه النقض مطلقا اللهم الا ان يقال مراد التراب المائع لا يعلق بالعضو فيقول بين التراب المذوح وبين العضو
 ومراد ما لا ينجح تراب خشن لا يعلق بالعضو فلا يجوز بل بين تراب التيمم والعضو وهذا المقتضى لا يخفى في الرمي بل يعلق
 ويلا يعلق ومنع ذلك فيه شي لان الفرض ان تراب الشجر على الشجر ٢٢٢ وهو يقتضي منع وصول تراب التيمم

مطلقا (قوله على ما مره) أي
 في قوله قبل قول المصنف ويجب
 التسمية فلا أخذ التراب ليصنع
 به وجهه الخ (قوله يصير مكة)
 خلافا لمخ (قوله وعلى يده)
 (تسمية) خرج به ما رواه
 ولو حكما كافي الاستقامة بالبحر
 كما صرحوا به في المسحاة
 ومجاعة الشرح ثم بعد قول
 المصنف في المسحاة فخرجها
 أي ان ارادته والاستعملت
 الإجماع بناء على جوازها في التادر
 وهو الأصح ثم قال وبهذا في
 الفصل واستعمال الإجماع
 يوضح أن قوله (قوله لم يصح) أي
 سوا هذا على إزالة التسمية أولا
 وعليه فلا يجوز أن التماس على
 طاعة كذا فقد الطهورين طهرا
 الوقت ويصدق عليه حج البطلان
 بما اذا كان مع من الماء ما يكفي
 لازالة التمسك القادر على إزالته
 انتهى ومفهومه أنه لا يجوز من
 إزالة التسمية مع تيمم (قوله)
 فالوجه الصلة خلافا لمخ
 (قوله أو توهمه) منما أو توهم

روايل المتع الحصى كان توهم زوال السبع بسطل تيمم لوجوب المسح عن ذلك بخلاف توهم زوال
 المتع الشرعي كنزهم الشقاء فلا يطله التيمم كانه لم يمسح قبل الفصل في قوله بخلاف ما للروايل
 فبان خلطه فانه لا يطل تيمم ومنه كانه حج في شرح السبع ما رواه جلالا اذا اجتمع ثيابهما (قوله ان
 زالا أي وتيممه

بجلا

(قوله بخلاف قوله السرة) اى دى بطلب بعلاصة مطلقا على هذا فكل ان الاولى تأخير هذه الجمله الكلام على بيان الصلاة كما فعل جميع قال ومع ذلك بخلافه بين توهم السرة وتوهم الماهل بعد ما على حساسا فى ان الصلاة لا تطلب باسديتها وما ياله فى الطريق انما هو من جهة ان السرة اذا توهمها لا يجب طلبها بخلاف الماهل فتبين عليه الاحرام بالصلاة اذا توهم والمواظبه عليه الاحرام به اذا توهم السرة فالحاصل انه اذا توهم الماهل الاحرام ما يمنع عليه الاحرام به بخلاف الماهل به السرة والفرق وجوب به طلب الماهل وعدم وجوب به طلب السرة ومثل ذلك قوله العجى ايضا فى الاصل به التيم وانما تطلب بالغير كما فى قوله واستدركه بقوله اقتضاهما الخ (قوله لئلا يأتى الخ) (قوله سراب) ٢٢٤ وهو ما روى وسط التنازليه والمجلس عليه السلام

في القاموس وصار يشق الأخلاص
على البهجة في شرح قول المصنف
تضو طوع الركب أو آل الخانصانه
والآل كإسراب وإما يبدول
النهاره صاحب القاموس وقال
الطوهرى هو ماري اول النهار
وأخره كانه رفع التضوص وإني
والسراب وكل صحيح هنا قوله
يلطم فيه أو يوضع فيه بألف
مع مضميه المعلن ضا به
الصوت في قوله أو يلطم في حاله
شأ) ومثل في المثلان ما أو آل
عندي حاضر ما في قيطل يمه
وجوب السور أو عن قوله لا يملكه
الطيرين فلوذا في الوقتين قالت
إي طيلل يمه (قوله والعلاقيه)
أي قتلها وهو ممتنع تدبر
تأخر العلاقه قوله عن صاحب
الاماني الذي اشتراه وأضع
اليعلى المسمى في الخبر
أطبلل يمه بمعقود في الخبر

[illegible]

الظلال) منصف (قوله في الاول) هي قوله عندى للعظماء (قوله وشمل ذلك) اى عدم كونه في صلاته (قوله تكبيره الاحرام) اى اى لوعم الزمان كبركافهمه قول حج فبان عدم الظلال بان كان بعد الغرام من تكبيره الاحرام (قوله قبلها) اى القدرة (قوله) غز كشارحنا كلاما عن الحنفية الخ في نسخة قبل ما ذكره بعض النسخا عن الحنفية انه لو مر تأتم يمكن علم تنبيهه وعلمه بعد الجدل الخ (قوله لو لم يكن) اى البعض (قوله عدم الظلال) فيه ما قال على منجه نقلا عن محمد بعد ما ذكر لعدم علمه بشعره كالوكان هناك برفضة كانه لا يصل فيه ثمرة واقتضا عليه وقد يرق بتقصير التائب بخلاف الشراعية اه قلت وقد يدفع الفرق بعدم الظلال بين المكة - حيث لمز المصنف اقرب ما لمز من التائب - (تنبيه) له وروى عن الصلاة ونسبها اليكى الدم فتأمل طالع فيه ما قلنا فكذا ذكر في النصاب خالي الوالدرجة القبول لاحد للظلال فيهمه وعكس الجواب عنه بان يصل =

في ذلك على ما اذا كان كمالا قدم فقط في نفس الامر وتودد في كونه فاعلا عنهما ولا يبطل بيمينه لئلا ١٥ خواشي شرح
 الرض (قوله بطلت صلاته بيمينه) عبارة عن بطلت الصلاة لبطول يمينها كما علم من سياق كلامه اذ العتق في بطلتها لم يطلها
 فلا اعتراض عليه ١٥ اي ياته كان الاولى ان يقول بطل اي التيم (قوله اذ لا فائدة الخ) هذا التعليل لا يأتي في لفظة فاعلا
 وعلمه فكان الاولى ان يقول مع طلب الاعادة الا ان قال هذا قبل بطلان الرض الواقع في كلام المستوفى بطلان التعليل
 انما هو بطريق التبعيد للقرض وليس معطلا في كلامهم بل ذكر (قوله على جوعها) اي احترامها لانه يحرم قطعها (قوله فلا يبطل
 صلاته) استشكل ذلك الاستوى بغير البصر الاجمعي في الصلاة بعد التقليد في القبلة ١٥ عبارة قال في شرح الرض وجوب
 بانه هناك قد غرغ من البدل وهو التيم بغيره ثم فانه مادام في الصلاة فهو مقلدا انتهى اي لا يبصر اذ زال ما يجوز معه التقليد قال
 في حاشية الرض وجوب ان يأتى صلاة ٢٢٤ الاجمعي مستندة الى غيره فاذا ابصر وجب عليه الاجمعي ادولا

يمكن بناء اجتماعه على اجتماع غيره
 (قوله ولان) عطف على قوله
 لتبسه بالمقصود (قوله احباطها)
 اي ابطالها (قوله من يدرش
 شرائه) وهم لم يكتفوه ذلك لما
 فيه من الثقة عليه (قوله
 ويخالف) اي التيم (قوله فانه
 يجب) اي الاستمرار ان مكنته صلا
 وقوله استمرت صلاته على الصفة
 والابطال (قوله ليس يحدث)
 اي انما بطلت حيث لم تقط
 بالتيم لما مر من انه لا فائدة في
 استراوم مع لزوم الاعادة (قوله
 قبل الفراغ الخ) انظر مفهومه
 بالنسبة للتيم مع ان وجد ان المله
 بعد الفراغ من البدل وهو التيم
 وقبل الشروع في الصلاة يبطل
 التيم فلا بد من دعائتي ٢٢٥

كصلاة جنازة او بعد (لا يبطل) اي لا يقطع قضاءها (به) اي بالتيم بان كانت يمكن
 تدبيره فقد المله (بطلت) صلاته بيمينه (على المشهور) اذ لا فائدة في استراوم مع لزوم
 الاعادة والثاني لا يبطل بمخالفة على حرمة او بعددها (وان اسقطها) اي اسقط التيم
 قضاءها (فلا) يبطل صلاته لتبسه بالمقصود من غير ما منع من استراومه كوجود المكفر
 الزقية في الصوم ولان احباطها انشمن يدرش شرائه ويخالف السرقة فانه يجب قطعها
 اذ لم يأت يدل ولان وجود المله ليس يحدث فقراره مانع من ابتداء التيم وليس كالملي
 بالخشخيش فقراره لا يجوز بحال اقتسامها مع تخلفه لانه لم يلبس الى تقصير بعض
 نه هذه ولا كالصلاة بالشهر لولا خفت فيها القدر على الاصل قبل الفراغ من البدل
 بخلاف التيم فيهما (وقيل يبطل التعليل) الذي يقطع بالتيم لقصور حرمته عن
 حرمة القرض اذ القرض يلزم الشرع بخلاف التعليل ولو وجد الماء في صلاة تقط
 بالتيم وهو ما فرغ من قنوى الاقامة او كانت محصورة فنوى انتمائها بطلت تقريبا
 لحكم الاقامة في الاولى ولحدوث ما يستجبه فيها في الثانية لان الاتمام لا يقتضيه صلاة
 أخرى فلو تأخرت الرؤية لهما عن نية الاقامة والاتمام لم يبطل صلاة ولو تأخرت
 الرؤية لهما عن نية الاقامة والاتمام كانت كل منهما ناقصة بعبارة ابن المقرئ وهو
 المعتمد كأفاده الواو رحمه الله تعالى وشقها الرض من مرضه في الصلاة كوجود ان
 المانع التفصيل المار (والاصح ان قطعها) أي القرض التي تقط بالتيم ويجوز جعل
 كلامه على الصلاة التي تقط بالتيم ولو تقصلا وانما حاطا به ان على القرض لان من

على جهة وقوله فلا بد الخ كان يقال بخلاف ما لو اتم بعد الاشارة فان البدل واثره الذي هو كالقصر عن الصلاة
 هذا التقضي بخلاف قوله ٢٢٥ المسمد التيم فان ما طلب التيم وهو الصلوات وكسب عليه علم على جهة ايضا وهو متوقف بالقدره
 على الرقية في اتمام الصوم قلت هو متوقف به كما قال لكنه قد يفرق بينهما بما تقدم للشارح يعني شيخ الاسلام في شرح البهية
 الكبير من انه لو وجبت الرقية لكان جباين البدل والمبدل ولا يرمع في الحاضر لانه بطريق الحاضر من انهما من ذوات الاقراء
 تعلقه بحسب من العدة (قوله النقل) اي المروغ وغيره (قوله تنوي) وسيأتي ان مقارفة في الاقامة والاتمام بالرؤية
 كتناءه قبل بطل الصلاة (قوله في الاولى) هي قوله كاصر (قوله يقتصر) خلافا لالخ في القناعة (قوله وثم المار في الخ) أي
 حيث على خلاف ما لو توجه او شك فيه او شك فلا يبطل به كالملي المسمون شقها الرض انقطاع عدم المتصانفة (قوله كوجود ان
 المار الخ) اي فان كانت الصلاة تقط بالتيم لم يبطل والابطال

(قوله والثاني الخ) الاولى تأخير بعد قول المصنف افضل ثم رأيت في نسخة كذلك (قوله ليتوضا ويصل بآلهما افضل) نظاهرو
 ولو صلاة بغيره وهو قريب ان لم يفتش فغيره ان شئت عليه فغيره ما لا يتحمل افضل بل قدية بالبحر وجوه ومحقق ان يقال ان الانعام
 افضل وان لم يفتش فغيره ما لا يتحمل (قوله في آلهما الصوم) اي فان اعتاقها وقطع الصوم افضل والصوم الاطعام
 فاذا قدر على غير بعد الشرع وقبل لا يجب العودة ويخفى انه افضل كالوقد على الاعتاق بعد الشرع وعلى الصوم بعبادة
 الشارح في آخر كتاب الكفارة بعد قول المصنف او تقوا الله ولا تلتذت به على صوم او يتقوا بعد الاطعام ولولد كاللشرع
 في صوم ومن الشهر من يفتقر على التقى ونقته انه لو قد على بعض الامداد فآخر منه قد على الصوم او العتق لا يجب
 العودة وان يفتقر من يشق الامداد بل يستقر الطعام في نفسه الى القدرة ومن الشارح بالاشهاد ما بعد الشرع ولو على اوله
 يوم وهل يقع الصوم فرضا او تلافيا بغيره الاقرب الثاني وان كان فريضة القرض كالا يترك عليه الجميع بين البسمل والمبدل وهم
 لا يميزون ذلك وبني ما لو انقطع تلعب المكفر هل يضمن عليه العتق حيث وجد الرقيق ما يستأنف به فطره والا قرب الاول
 (قوله قال) اي المصنف (قوله او قلها) يحذف على قول المصنف قطعها ٢٢٥ (قوله اما هذا) رابع قوله قطعها

وقوله او هذا رابع لقوله او قلها
 (قوله لأن ذلك) اي الاحد الثاني
 (قوله مقالة واحدة) قبضا الله
 حلق البصري فانه بعد ذكر
 الاصح ومقابلة قال والثالث
 الافضل ان قلب فريضة نفسا
 ويسلم من مكنت انتهى
 وهو صريح في ان الاول الافضل
 قطعها لقلبها نفسا مطلقا وقد
 يجب بان كون الثالث بقول
 الافضل قلبا لا تلافيا مذكوره
 لان لم يرد رجحان قلبا نفسا بل
 قوله لم يرد رجحان به وأي

جاءه مقابل الاصح وجهه بصره القطع وهو لا يأتي في النقل والثاني اتحمها افضل
 (ليتوضا) ويصل بآلهما (افضل) من اتحمها مذكور وجود المكفر الرقبة في آتائه
 الصوم ولخرج من خلاف من حرم اتحمها قال في التنقيح وقلها نفسا وقد يقال
 الافضل قلبا نفسا فان لم يفعل فالأفضل الخروج منها قال الأدرعي وكله اراد ان اصح
 الاوجه اما هذا او هذا الا ان ذلك مقالة واحدة ولم يرد رجحان قلبا نفسا وعلم ايضا ان
 اطلاق القول بان قطعها افضل منهم انه لا فرق بين ان يكون في جماعة او منفردا
 ويظهر ان يقال ان ابتداءها في جماعة ولو قطعها ورضا الاقرب فالهضي فمع الجماعة
 افضل وان ابتداءها منفردا ولو قطعها ورضا الاصلها في جماعة او ابتداءها في جماعة
 ولو قطعها ورضا الاصلها في جماعة او ابتداءها منفردا ولو قطعها ورضا الاصلها
 منفردا قطعها افضل وحمل جواز قطع الفريضة ما لم يفتق وقتها فان ضاق حرم ثلثا
 يخرجهما عن وقتها مع قدرته على ادائها فيه كالجزم به في التصديق وقته في المجموع
 عن الامام وقال انه متعين ولا علم اسد بخلافه وان بيعه في الروضة وجب جهاضها

٢٩ هـ ل من قال به هذا او قوله كانه اراد ان اصح الاوجه الخ يتحقق ان كونه اراد اما هذا
 او هذا لا يكون مقالة واحدة متوفى فامل فان مفاده التصير بين هذين الامرين والتصير بينهما مقالة واحدة وانما يتحقق كونه
 مقالة واحدة اذا كان بعضهم يقول ان قلبا نفسا افضل وبعضهم يقول ان قطعها افضل وهو لفظه ويمكن ان يقال ان
 في المسئلة او جهاضتها ان قلبا نفسا افضل ومنه ان قطعها افضل ومنه ان غير ذلك وهو ضعيف ويقع الاول واحد هما
 لا يبعد هو الاصح والحاصل انه يحصل عبارة التروى على انه يقول ما عدا السويين الا ان شئت او اما الاولان فاحدهما
 هو الاصح لكن لم يصر ولا شرخص خصوص الاصح منهما (قوله افضل) خلا لالخ (قوله في جماعة) نظاهرو لو كانت الثانية
 مفضولة ويخفى تخصيصهما بالاسم والاولى كانت الثانية افضل من الاولى (قوله فان ضاق) اي عاجزهما كلمة صحيح لكن
 قال قم عن الشارح انما عمل الى ان المراد تصديق الوقت عن وقوعها اداسحق لو كان اذا قطعها ولو ضاقت ركعة في الوقت قطعها
 واستدل على ذلك بصاروة الناس في ذلك وما تلهيهم عنه فبهم قوله لئلا الخ (قوله فعنقا) قب في شرح الارشاد لشيخنا
 وبتامه يعلم انه لم ينفعه الا من حيث ان مقتضاها سبب از قطع الترض مطلقا من غير فرق بين التيم وغيره قبل ضبط الوقت ثم
 رأيت في الامداد اشارته لذلك اه

(قوله لو لم يمت) قال سمع على حج ولو لم يمت وصلى عليه يصح لا تسقط الصلاة عليه ثم وجد الماء ثم أفاض على
 على قبره وصل توقف على نيل الميت وعنده يستلم تغير فيه فلو قال مر ينبغي ان لا تتوقف وتقدم عن الشارح ما قد
 يقتضي خلافة اه (أقول) والاقر ب ما تقدم عن حج وقد يؤخذ ذلك من كلام المصنف في الجنائز حيث قال من دفن بلا
 غسل وجب تشيئه وعنده ما لم يتغير (قوله كتم الحى) أى كان كان في محل يغلب فيه فقد الماء ويستوى فيه الامر ان كان
 اعادة والاوجب غسله والصلاة عليه (قوله وقول ابن خيران) هذا قد يشترطه تغيب الجثة ولا يظهر فيه ذلك فظاهر انه كلام
 مستأنف عليه بل ان حكمه كتم الحى (قوله لم يمت) نظير لقوله من دود (قوله لم يمت) أى انفس (قوله)
 جواز صلاته أى التيميم (قوله عليه) أى الميت (قوله مطلقا) أى في محل يغلب فيه فقد الماء لا لئلا تسقط الصلاة به
 وكان ممن تسقط به فوجب على من سقط به وصلى ان لا تسقط به كائنه (قوله تسقط به) أى التيميم (قوله ويسلم
 الثانية) قال حج بعد ما ذكره لا يصح
 ٢٢٦ هو تذكره بعدها وان قرب ان فصل الفصل عنها بالسلام صورة

وان بان بالورد لو جازاه لم يصح
 به اه ومثله في حاشية شيخنا
 الزبائدي وفي ابن عبد الحق وهو
 مفهوم من كلام الشارح أيضا
 حيث اقتصصر على التسليم الثانية
 وبه يعلم على كلام شيخنا العلامة
 الشوبرى من التوقف في كلام
 حج وجه الله وبني المازن ذكر
 قرائن ذكر بعد سلامه هل يأتى به
 أم لا فيه فلو الاقرب ان قصر
 القصص اتي به والاقل انه كانه
 لم يصح منها (قوله لبسها طهرها)
 قال حج لانه لا يسل الا برؤيتها
 دون رؤيته اه وكتب عليه سمع قوله
 لانه اخرج طاهر كلامه ام لا ياتيه
 اعلامها وجود الماء هو وجهه ان
 طهرتها بقاءه ووطأ جاز وقاس ما عناه
 لو اتقى شيئا تسقط صلاته التيميم وقد رأى
 هراعى المأموم الماس قبل ركعتين
 اصرامه دون الامام مع اقتضاؤه ولم يكن
 اعلامه بوجوده لازما اه أقول وفيه انه قد يقال ان الظاهر من كلامه انه رأى
 بعد اصرام الامام وقبل اصرامه فكان
 كان ذلك فلا وجه للقول لان الامام رأى
 الماء لم يسل صلاته ويصح الاقتداء به مع
 العلم انه رأى الماء فاقى حقيقة ان
 اخذ الامام المأموم به اه وأى الماء ثم ان كان
 الضمير في اصرامه ارجح الامام على معنى انه قبل اصرام
 الامام برأى المأموم الماء اتجه السؤال
 (قوله قد تيمم) أى بان كان جنبا (قوله لعدم ارتباطه
 ببعضها بعض) قال سمع على الهبة
 قد يتبرئ منه عدم البطلان اذا رأى اثنا عشر
 يرتبط ببعضها بعض متدا أو غير اه أقول قد
 ينشأ هذا الاختلاف المراد بالارتباط ان لا يستغنى
 عنه قبل رؤيته الماء اقتصصر عليه وذلك انما يكون
 في الصلاة دون غيرها (قوله الذى لم يوقدرا هذا)
 التقيد لا يناسب قوله المصنف الا قال الامن نوى
 عددا فكان الارادى للشارح بقبضه التمس على الحلقه
 (قوله لا يجاوز) أى

لا يجوز ذلك الحلقه بالشارح

(قوله في ثالثة) اي بان وصل الى محضره فيه الترانة وذلك بان كان القيام اقرب ان كان يصلي من قيام ويأتى يستوى بالاسان
وان لم يشرع في القراءة ان كان يصلي من جلوس ونقل عن الصاب ما رواه (قوله الامن نوى الخ) قم (اقل) استثناء
هذان عندهم مجاز وقركتين يتبادرهما ان المتيقن به مجاز وتما فلا تناسب حمل العدد على ما ينحل الركن فمقتضى ما
وقد يقال هو استثناء منقطع وكذا قال ومن نوى عددا منه (قوله فته) اي جواز او الافضل قطع له على ما يشاء
كالترض والممن من يطله على وجه (قوله فته) اي الطواف فيه طوعا وباتى يقية طوافه ان المرافقة منه (قوله سواه)
ا كان بالغ الام صيا) اي ووجه ذلك فيه انتم -م الحق واصلا ٢٢٧ بالقرائن حيثما يبرز وهما من تعود

ولا على الدابة في السفر لغير
التيه ويؤخذ من ذلك ان المني
والجنون لو فاتهما مسلوات
وأرادا الصبي فتأما ما فيه
بلغه والجنون فتأما بعدا فاقته
علا بالنسبة لهما ما وجب عليها
التم لكل فرض من وقوعه فعلا
لهم الله السابقة (قوله بطلع)
خرج ما يطلع في انتم اقمها
بذلك التيم اه ج المعنى وفي
فتأما مد ما رواه (قوله لان)
صلاته (نقل) تراحم على منهم
بعدا كروا وصحة ففرض
مع انه لا يستحبها الا نوى فرضا
وراد قلت الزيادة وقارق
ما نوى استحبابه الظهر خمس
ركعات لانه لا يتصور معه استحبابه
كله ولا يصح شرح الارشاد
اشيئا اه وقصة قوله وانما
صحة فرض الخ لافرق
فيما نوى فرضا بين امكان

ركعتين) لانه الاحوال المهور في النقل فالرأية عليهما كفتاح صلاة بعد وجود المله
لا تقرأها الى صد جسد ثم لو وجد في ثالثة اتمها لانها لا تنبض كما قاله القاضي
أبو الطيب الرواني والثالثة مثال ثالثة وقها له سكهها (الامن نوى عددا) أي شارلو
ركعة كما هو اصطلاح الفقهاء فالاعتراض عليه باصلاح الحساب غير سديد (قوله)
كالترض لانقاذ يتم على ما نواه ولا يزيد عليه اذا الزيادة كفتاح صلاة أخرى بعد وجود
الماله لا تقرأها الى صد جسد ولو رأى الماء في أثناء طوافه وتعاين على جواز تفرقه
وهو الاصح كما قاله الثوري وما قبله في الاصح في الاول انه يجاوز ركعتين يكملها وفي الثاني
انه لا يجاوز ركعتين ثم شرع في الحكم الثاني وهو ما يستحب به التيم فقال (ولا يصلي بتم
غير فرض) سواء كان تيممه عن حدث اصغراما كبر وسواء كان لمضام لقدما
وسواء كان بالغاً أم صغيراً لم يمتد له بتم في بطلان فرضه لان صلاته تفل كاحصيه
في التصديق محلا لا يحيط في حقه في الموضعين وسواء كان الفرض أداء أم فضا له قوله
فعلى اذا تم الى الصلاة الى قوله فتم واقتضى وجوب الطهر لكل صلاة تخرج الوضوء
بالسنة في التيم على مقتضاها والمبارى البقي باسناد صحيح عن ابن عمر قال يتيم لكل صلاة
وان لم يحدث ولم يروا اذ انطق عن ابن عباس انه قال من السنة ان لا يصلي بتم واحد
الاصلا واحدة فيحدث الثانية فيما استغنى كلام العبادي تصرفا الى سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم ومفهوم قوله صلى الله عليه وسلم انما ذكر كفي الصلاة تمت وصليت
بطل عليه ولانه طهارة ضرورية قد قدر بقدرها لا بقل لو غير قوله ولا يؤذى بتم غير
فرض كان أولى لبطل الطواف والطواف واصلا لا تقبل لو غير ذلك لو عدله فكيف
المراطة لها امر او متعددة بتم واحد فانه يترفع ان كل من فرض عليها وعابها
حيثما تشق عليه ذلك وليس يصح بخلاف ما عبره فانه ما لم يترك غاية انه لا يدل
صلاة كل من الوقت ولكن بعضها اداء بعضه اقتضاه بين ما لو أمكن فعل بعضها وقت السنة دون بعض كالنوى

التيم او اذاعة اخرى لا يدل عليها وقد عدهم قوله أيضا لانه لا يتصور معه استحبابه كالملا لا يصح
يشعل النقل وعبارة ج ولان الوضوء كان يجب لكل فرض قسم يوم المنسحق في التيم على الاصل من وجوب
الطهر لكل فرض اه وهو صريح في النسخ ولا يشهد قول الشاوي خروج الوضوء بالسنة بل قد يذهب لغيره وهو ان السنة
يقتضي عدم وجوب الوضوء لكل فرض فتكون مخصوصة لانية (قوله لعل عليه) وجهه لانه ان عم قوله انما ذكر كفي
الصلاة الخ يشعل ما لو كان تيمما قبل (قوله حيثما) أي حين اذبح يؤدي بطل يصلي وقيل يقال مستحب تحكي الحليل مستنابة
فلا تردتها

(قوله بالجمعة وغسل يمينه) أي ولا يمين شطرين في محلين كالو شطب في موضع ولو شطب فيه ثم استقل لا يخرج وأراد الغسل لاهله وفيه كلام لقم فلا يرجع (قوله على الحدث) أي من صلاة وطواف ونحوها بخلاف ما لا يرجع على الحدث حدثا عن غير من قرأه ومكث مع جذاذ يصير لتمامه بالنسبة فلا يحتاج التيمم آخر ما لم تعرض له حاجة (قوله لو يسقر تيممه) أي فقرا القرآن ويكتفي بالمصيبة التيمم (قوله بعد المالح) وعلمه فإذا أراد صلاة التالفة وتوالت له المصيبة حيث كان تيممه عن الحنابة لم يلزم أعضاء الوضوء وكذا لو كان تيممه عن الحنابة لفقد الماهم أحدث حدثا صغير تيممه فيقول مانع الأصغر ويصلي بذلك التيمم التوافل لتيممه بالنسبة للحدث الأكبر (قوله ولا يبطل تيممه) أي لا يقتل به ما شاء ويصلي به الفرض إن لم يكن صلاة بذلك التيمم قبل (قوله أنام غشه) أي بان كان معهما لا يقصه وتيممه أي الحدث (قوله لو جحد كأنهما) أي الحدث الأصغر والحنابة (قوله بطل تيممه) ولا فرق بين هذا والآخر ٢٢٨ قبله وإن المراد التيمم الأول وهو الذي عن الحنابة كما صرح به الخطيب الترمذي

وعبارته ولو غسل نحو جنب في الصلاة ما سوى الصلاة بل حكمه مذكور عنه وليس يحضر ولا يصح من الجمعة وشطبهما بالتيمم واحد كما رجحوه هو المعتدلان الخطيبان كانت فرض كفاية قد انقضت بفراش الأعيان لما قبل أن يبطل عن ركعتين والصحيح لا قطع النظر عن قتاله وإنما جمع بين الخطيبين تيممه وأدفع عنهم ما فرضان لمكونه ما حكى في واحد وعلم من ذلك أن الخطيب يحتاج إلى تيمم وأنه لو تيمم الجمعة في الخطيب به ولا يصلي الجمعة وأنه لو تيمم للخطيب فلم يخطب فله أن يصلي بالجمعة وإن كانت من ماله في الخطيب من الماهم إذا تجردت جنيته عن الحدث فرض العين وشمل كلامه التيمم للحنابة عند جرح من الماهم إذا تجردت جنيته عن الحدث فإنه لا يصلي به شر فرض كما مر في باب أسباب الحدث ولو تيمم عن حدث أكبر ثم أحدث حدثا أصغر انقضت طهره الأصغر فلا أكبر كالو أحدث بعد غسله فصرم عليه ما يحرم على الحدث ويسقر تيممه عن الحدث الأكبر حتى يصح الماهم بالامتناع ولو غسل جنب كل به سوى رجله ثم فقد الماهم حصل له حدث أصغر وتيممه ثم وجد ما يكتفي رجله فقط تيمم لهما ولا يبطل تيممه ولو تيمم وألغى ما غسله ثم أحدث وتيممه ثم وجد كأنهما يبطل تيممه ويجوز لرجل جرح أهله أو علم عدم الماهم وقت الصلاة فتيمم ويصلي من غير إعادة (ويقتل) مع القرينة وهو تيممه (ما شاء) للكثرة التوافل فتشهد الشكبة بإعادة التيمم لها تخفف الشارع في حكمها كاختلاف تركه القيام فباع التذوق ويترك استقبال القبلة في السجود وإن تعددت في حكم صلاتها حدة دليل أنه لو سجد ركعتين في الصلاة بجعل الماهم وبالعكس ولو قد انتم كل صلاة يدخل فيها كان له أن يجتمع مع فرض من الماهم لانه يصف شهوته فيصلي

عنمكن بالنسبة لاجتماع الألاما به منه أو توبه وعلمه فلو علم أنه لا يجتمع يغسل به ما شاء منه بعد الجماع فذني حرمته لأن إذا كان الجماع بعد دخول الوقت لأقله فلا يصح لعدم مخالفتها بالصلاة لأن وهو لا يكلف تحصيل شروط الصلاة قبل دخول وقتها (قوله دليل الخ) هذا الوجه لا يأتي في غير النقل المطلق كالتواب (قوله أنه يجتمعها الخ) وعلمه فلو أبطأ بعد الشروع فيها فهل إذا أعادها يجوز له أن يصح منها وبين فرض آخر أو لا ينفذ نظر الأقرب الأول لأنه وإن وجب إعادة التيمم فله طريقان لإعادة التيمم في سجده ما شاء ثم انقضت ما شاء التي قد وانقضت ما شاء بنية الإعراض ثم أراد إتمامها احتل وجوب التيمم لأنه بالأعراض عن البقية صبرها كالقصر من المسئلة ومنه لو تكرر في وقتين فصلت وجوب التيمم لكل لانه لا يصح أن لا يفرضها واحدا أه وقيل ما ذكره في الواقع من الإعراض ثم أراد إتمامها أو إبطأ ثم أراد إعادة التيمم (قوله ه) تيمم والقصر وأمر به ثم يطل أو ياتيه فالوجه جواز إعادة ذلك القصر لانه لم يتركه القصر خلافا لنقل عن بعض شراح الحارثي

(قوله يا أيها الخ) ومثل ذلك حالو يقيم على غلبه موجودا للمواصلة ثم انتقل الى محل يظن فيه التقدا ويستوى فيه الامران
 فاعادتها بذلك التيم الاول بناء على ان العبرة في سقوط القضاء بجعل الصلاة هو المعتدلة على التيم (قوله والنذر كقرض الخ)
 قال شرح العياص كالقرض اي انه كله فرض واسدوان اشتمل على ركعات مقصورة فيها بظهور لا مع ذلك يعني صلاة
 واحدة مقصورة وتظهر فيه تكرار التيم بتكرار الفصل ويحصل خلافه اه وقال مرادنا في الاحتياط ليس بعدد فالتقدير
 سنة الظاهر الرابع في القليلة والعديدة اه سم على ج اقول قوله فلما يراه هو والمعتد به حقه في غير التراويح مما يتردد
 انه يسلم كل ركعتين فان ذلك وجب لكل تيم سواء التراويح والضحى وغيرهما لا يخرجها نذر الاسلامين كل ركعتين
 عن كونها صلاة واحدة وما التراويح فلا يعتد بها في وجوب شرطها والواجب لا يعتد به وعليه فيمكن الفرق
 بين التراويح حيث صرح ان يسلمها كلها بتيم واحد على ما في فتاوى ج وبين التورن لا حيث وجب تعدد التيم فيه بان
 التورن مثلا لا نذر الاسلام فيه كان الجعل مقصودا ناشئ من التزامه فوجب ٢٢٩ العمل بمقتضاه لكونه من فعله

لان ابتداءه انقل كما ذكره الوافي اذ هي في الحقيقة نقل والفرض انما هو اقتضاهما كما
 في ج النقل ولوصل يقيم سكتو بمنفردا أو في جماعة ثم اعادها في جماعة عهده جاز لا نه
 جمع بين فرض واحدة أو صلاة حيث تراه اعادتها كروط ثم اعادها جاز أيضا لما
 تقدم يتصل على ان قرنه المعادة هو الاصح لا يقال الاولى اني في فرضا والفرضان
 لا يجعلان التيم واحدا فانقول حتى سكتا لثبته من خمسة يجوز بها يقيم وان كانت
 فرضا لان الفرض بالذات واحد يؤخذ منه ان معنى الجملة بالتيم لوزنه اعادتها فظهر
 صلاحها بذلك التيم كما تنفرد (والنذر بالمجبة) كقرض عني (في الظاهر) على النذر
 مسوا كليمه سكت واجب الشرع فلا يجمع بينه وبين فرض آخر يقيم اذا كان أو قضاء
 والثاني لان وجوبه لم يلزم فلا يلحق بالفرض اصلا فلهذا ذكر (والاصح صفة جاز) أو
 أو جوازين أو واحدة كما فهمه الاولى (مع فرض) يقيم واحد ولو ثبتت عليه بان لم يضر
 غيره اهدم كونهما من جنس فوافض الاعيان وانما تعين القضاء فيها مع القدرة لانه معتلم
 أن ركعتا أو ركعتين صورته والثاني لانهم لا يفرض في الجملة والفرض بالفرض شبه
 والثالث ان تعينت عليه ففكر فرض والافتك بالنقل (و) الاصح (ان من نسي احدي
 الجنس) ولم يعلم عينه او سب عليه ان يصيل لنفسه ابتداءه يتعين واذا أراد ذلك (كقائه
 تيم له) لان الفرض واحد وما عداه وسيلة وقوله لم يتعلق بكاه اذا اصاب في العمل

فما فيها لكن نقل عن فتاوى ج انها كالقرض فيكون لها يقيم واحد لان اسم التراويح يثبتها كما فهم في صلاة واحدة وهو
 ظاهر على ج في الفتاوى وعياصنا نسبه لا كقائه بتيم واحد والتراويح قول في شرح العياص والظاهر ان الترات كصلاة
 الجنازة فان فرض نفسها أي الترات تعرف فسان فهل يستعمل بها يقيم لها ما نواه وان تعدد الجلس أو مدام المجلس مقصودا
 أو ما يظنها بنه الاعراض كل محل والذي يتحقق الثالث ولا يقال ان قرأة كل آية فرض فيحتاج الى تيم آخر لما فيه من
 المشقة التي لا تأتي اه (قوله بالاولى) أي في الجنازتين والواحدة قوله لانها فرض في الجملة فتنه هذا ان الخلاف جارح في
 في الجنازة الواحدة فتدلى اه لا يصح معها مع فرض آخر مطلقا على الثاني ولا ان تعينت عليه على الثالث (قوله كقائه تيم له)
 أي وشرط في النية ان يقول بنية ما سبها مع فرض الصلاة أو الصلاة التي سبها من الجنس في يوم كذا مثلا فلو عين صلاة من
 اليوم الذي نسي الصلاة فيه كان نواها صلاة الصبح مثلا لم يكن له ان يصيل غيرها من صلوات ذلك اليوم لأختلاف
 البنية ليست عليه فلا يكون مستصفا في نية فرض

(قوله والرابع الثاني) قال الشارح في باب التذريق قول المصنف وان يحلفه شيء من جهته فهل ما ذكره ان اجهد ولم يظهر فيه
 وأيس من ذلك فالواجب وجوب الكل اذ لا يتم التخرج من واجبه بقية الا بفعل الكل وما لا يتم الواجب الا به فوجبه
 (قوله خمسة عشر) أي صلاة (قوله سبعة عشر) أي بشر تيممات (قوله صلاتين من) أي بشر تيممات ٢٣٠

أيضا قوله فانه يقتضي ثلاثة أيام
 أي ثلاث تيممات (قوله وهذا)
 أي قول ليس منها الخ (قوله لا بد
 منه أي قالوا خلاف ذلك حرم عليه
 ولم تقصد صلاته ثم رأيت الشيخ
 عمر تصرح بالحكمة أي والاصل
 عدم الانتقاد (قوله وهذه طريقة
 ابن الحداد) هي قوله وان شأنيهم
 مرتين (قوله منها ان تضرب
 النفس في النفس فيه الخ) أي
 ومنها ان يضرب يتيهم بعدد النفس
 ويضرب بكل تيمم بعد غير النفس
 بزيادة واحدة فتيهم لوني صلاتين
 يتيهم تيمم ويضرب بكل تيمم عدد
 غير النفس وهو ثلاثة بزيادة
 واحدة فتضرب بالجملة اربعة بكل
 تيمم وهو عشرين وخمسة ومنها كما في
 شرح الروض أن تزيد في عدد
 النفس فسه ما لا يتقص عامي
 من النفس فيه بعد استقاط النفس
 وتقسيم المجموع بعضها بعضها عليه
 ففي المثال الذي اثنان تراذ على
 النفس فيه ثلاثة وهي اول عدد
 يوجد فيه الشرط المذكور
 والمجموع وهو ثمانية يتقسم
 على الاثنين بعضها وعلى العبادات
 كلها بشرط ان يترك في كل مرة
 ما بدأ به في المرة قبلها كما عرف (قوله)

ففي نسيان صلاتين الخ أي في نسيان ثلاث صلوات تضرب ثلاثة بخسة بحصة عشر ثم تزيد بعد النفس وهو ثلاثة العهدة
 تضرب بالجملة ثمانية عشر تسقط منها تسعة وهي الحاصلة من ضرب النفس في نفسه تبقى تسعة ومثلها يقال في نسيان اربع (قوله تيممين)
 ولا يكتفيه العمل بالطريقة السابقة على هذا التقدير لجواز ان يكون التيممان صحيحين وعشامين وهو انما تضرب واحدا منهما

(قوله لم يجز عليه ما عادت) والفرق بين هذا وبين وضو الاحتياط ٣٣٤ انه قصر في الامكان اثباته بالظهور المتعين

المعدة . فحينئذ يمكن ان يمين وان قيل لا يمين عشر تيمعات فان شك هل هما متعقدتان
أو متحدتان أخذنا لاحوطا وهو الاتفاق ولو نذر كراهية بعد صلاة الجلس لم يجز عليه
اعادتها كما رجحنا في المجموع وان نقل بعضهم عنه خلافه (ولا يقيم قرض قبل وقت
ضده) لقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة الآية والقيام اليها انما هو بعد دخول وقتها فخرج
الوضوء بالليل بقي التيمع على ظاهره وقوله صلى الله عليه وسلم جعل على الارض سجدا
وترابا لم يهورا أيضا أدركت الصلاة تيمعت وصليت ولا نه قبل الوقت مستغن عنه فلم
يصح كمال وجوه المدلول بالبدل حصته من معرفة دخول الوقت بقينا أو قلنا كنقل التراب
المقترب به نيته فلو تيمعنا كانه لم يصح وان صادف الوقت ولا فرق في القرض بين الاداء
والقبض قوة بما للقائمة بذكرها ولو نذر كراهية قيمها لم يصح في حاضرة أو عكسه باز
ويقيم بلع العصر مع الظاهر تقدما يعاقب الظاهر في وقتها فان دخل وقت العصر قبل ان
يصلها بطل التيمع لا يرجع زوال التعبد مقتضى كلام الروضة انه لم يدخل وقت العصر
لكن بطل البضع لطول الفصل انه لا يصلح تيمعه حتى يفي بغيره فغيرها وانه في قضية
التعبد ليس يأباه حال ابن القري في شرح ارشاد اقتصر على بطلان التيمع بدخول الوقت
والتي يقتضيه القياس ان التأخير المطلق للبيعة المانع من الجمع يصل التيمع أيضا له تيمع
لهما قبل وقتها لكن التعبير بطلان التيمع لا يذكره الرازي بل كلامه يقتضي بقاءه وان
خرج الوقت حتى لو صلى به ما ذكره من قال ركعتي وهو للمواظب وقطر فيه الشيخ بان
التيمع انما يصح مع تعالي خلاف القياس ولان ذلك يستلزم ان يستنجع بالتيمع غير ما نواه دون
ما نواه والوجه ما جرى عليه ابن القري بخلاف ما لو تيمع في قائمة قبل وقت الحاضرة فقام
تأجيله وقرئ المصنف بأنه تم استباح ما نوى فاستباح غيره به لا وهما لم يستنجع ما نوى بالصفة
التي في فلم يستنجع غيره وشمل خلافة المنع وفي وقت معين والحائز تؤيد بطلان وقتها بتمام
ظهور الميت من غسل أو تيمع وان لم يكن نعم بكرة التيمع قبله وهل المراد الفسلة الواجبة وان
أردت غسله ثلاثا أو مقام الثلاث قاله بعض المتأخرين الظاهر الثاني لكن قول الحائز
في مختصره وقت الحائز تمام الفصل الواجب بخلافه وهو الوجه ولومات شخص بعد
تيمعه لحائزه باز ان يصلي عليه بذلك التيمع لم تقدم ولو تيمع من أراد تأخير الظاهر للصبر
في وقت العصر جازا وفي وقت الظاهر تركه أيضا لانه وقت أصالة بخلاف ما لو تيمع بالعصر
فيه فانه لا يصح لعدم دخول وقتها ولو تيمع بمسورة تصلح في تأمة باز ولو تيمع بالبيعة بعد
الزوال مع أدوية قبل أو بالبيعة قبل الخطبة باز لان وقتها دخل الزوال وتقدم الخطبة انما
هو شرط لمصلحة فعلها كالو تيمع لمكتوبة مثلا قبل سترعونه أو اجتهد في القبلة كاهن
ومثل ذلك ما لو تيمع لمخطيب أو غيره قبل تمام العدد الذي تنعقد به الجمعة (وصح كذا
التعليل الوقت) كالأرباب مع القرائن فلا يقيم قبل وقته (في الاصح) فيما سأل

جميعه قبل الخطبة في عدم الضرر (قوله قبل وقته) أنشأه الى ان التعبير في كلام المستفد بوقت الفعل ليس قيدا قصصية
استباحة حسنة الظاهر البعد قبل فعل الظاهر لدخول وقتها الزماني

(قوله عند ارادة فعلها) اي تم لو ان له ان يصلح امامهم او لا خلاصا لقراداة اجتماع الجماعة بذلك التيم لم يتنع (قوله ومع الناس الخ) لو ان اد التخرج معهم الى الصراحيب تأخير التيم اليها على الوجه فلا ينفذ تحصيل الجسد البعد دخوله الى شرح الارشاد ويقوم قوله معهم ان لو تأخر عن موافقتهم في الخروج الى وقت غلب على ظنه اجتماع العظم في الصراحيب جواز التيم قبل الخروج من ثمنه مثلا ولا يشترط وصوله الى الصراحيب هو واضح (قوله مؤقتة بجلوم) اعترضه ثم على ج فقال قوله مؤقتة بجلوم الخ قد ينظر فيه بأنه ان اد انصب بجلوم بالوصف يعني ان بدايته معلومة بالوقت وهو فراغ الفصل ونهايته معلومة بالوصف وهو الفراق لاقتضاها والكسوف كذلك لان داية الاخرى معلومة بالوصف وهو انقطاع المصالح الحاجة ونهايته معلومة بالوصف وهو حصول السقيا ٢٤٢ وبداية الثاني معلومة بالوصف وهو التغير ونهايته معلومة بالوصف وهو

قوله التغير وان اذاد انه معلوم بالشخص يعني ان وقت بدايته وقتها به متعين لان لا يشك دمان ولا يتأخر ان فهو عن عر كاهو معلوم وقوله الاق اذ لانها به لوقت مسا معلومة يقال عليه ان اريد انها غير معلومة بالوصف فمتموع او فالتخص صلاة الحنازة كذلك فلتأمل اه اقول ويمكن الجواب بان الحق لما كان وقته معلوما باعتبار الغالب وهو ما يريون دفعه نزل منزلة المعلوم لكونه موكولا الى فعلهم ولا كذلك الاستقاسا فهو غير (قوله وما تأخر سبه) كرسى الاحرام والاستقارة ومن اراد السفر (قوله ان محله) ان محله قوله لا يغلا يصح تيممه لقوله لا يقال وارد على قوله ولو تيمم في غير وقت الكراهة لم يلغ الخ (قوله لمي) اي

النافذة المعلقة (قوله ما تقر) اي من انه لا يعملها في وقت الكراهة فكانها مؤقتة بغير وقت الكراهة (قوله ولم يكنه) اذا تنجبه الخ) اي فان امكنه وجب منه يؤخذها لو كان به جواصة فيدفع فضل وجهه ثم اراد التيم عن راحة الدين انه يكتف تشب الوجه والدين قبل اخذ التراب لانه ان اخذ مع يديه ما كالتراب الذي الماخوذ من الارض فلا يصح التيم به قبله فانه دقيق ويثني ان محل تكلفه تشب الوجهما بل يقتضي فيه مذهب المرجح فان وجهه وحرك وجهه لاخذ التراب من الهواء فلا وصول التراب الى جميع اجزاء الوجه في الحالة المذ كور (قوله لا يحسب من الارضين لنفسه) ويثني ان مثلها لو تيمم محل يظلم فيه وجود الماخوذ يحسب من الارضين لانه انما يصلي طرفة الوقت ويقضي بعد ذلك (قوله طرفة الوقت) متعلق يصلي فهو على التمسك به فيه فالتعبد وهو الترض وقوله مع قيده وهو الادام قوله لقوله لمي الله عليه وسلم ولم يحركه قوله (رسمه) يصلي الخ

القرض وأوقات النواظل المؤقتة مقررة في اوابها ووقت تحية المسجد دخوله ومصلحة الاستسقاء لم يدخلها لاجتماع لها ويظهر ان المارده اجتماع العظم فان اراد ان يصلح امامهم عند ارادة فعلها وانما هو ان يلحق بها في ذلك صلاة الكسوف فيدخل الوقت لمن ارادها وحده بغير التيم ومع الناس باجتماع معظمهم وما عرض به التوقف على الاجماع من انه يلزم عليه ان من اراد صلاة الجنازة او الصلوة في جماعة لا يقيم الا بعد الاجتماع ولا قائل به يرد الفرق اصلا والاختلاف مؤقتة بجلوم وهو من فراغ الفصل الى الفتن والصلوة كما وعدوا الطوفان للكتابة قبل وقتها على اجتماع وان اذاد بختلاف الاستسقاء والكسوفين اذ لانها به لوقت معلومة فتنظر في مسا لماعزم عليه والثاني يجوز فيه لان امره واسع وله الجواز الجرح بين فاقول وشرح بالمؤقت الفصل المطلق وما تأخر سبه ايد اقتضيه حتى شاء ان وقت الكراهة فلا يصح تيممه له والاوجه كما قاله الزركشي ان محله في اذاتيم في وقت الصلوة فلا تيمم فيه لمصلحة مطلقا وفي غيره فلا ينبغي منعه ولو تيمم في غير وقت الكراهة لم يلغ فيه لم يصح لا يقال هي مؤقتة ايضا يقتضي ما تقره فيصير التيمم لها مطلقا لا يقول مرادنا بالمؤقت ماله وقت محدود الطرفين والمعلقة ليست كذلك لان ما عدا وقت الكراهة يزيد وينقص لما ياتي ان منه ما يتعلق بالقول وهو قد يزيد وقد ينقص ثم شرع في المحكم الثابت وهو وجوب القضاء فقال (ومن لم يجد ما لواتراب) لكونه في موضع لبيانه أو وجدها ومنع من استعمالها ما مانع من نحو ساجدة عطش في الماء أو ذرة في التراب ما عدا من وصول التيمم للعضو ولم يمكنه تنجبهه بنحوه (لزمه في الجديد ان يصلي القرض) الادام ولو جملة لكنه لا يحسب من الارضين انتصه طرفة الوقت لقوله لمي الله عليه وسلم

(قوله وجنب عليه الاقتصار على قراءة القاضية الخ) عبارة الشارح في شرح الباب بعد قول المصنف ثم فاذا اظهر ان يقرأ القاضية فقط يخاف صلاة الغرض فيها حال في الاستعداد ولم يقرأ القاضية أية خطبة الجمعة والسورة الخمسة المنفردة كل يوم لفاقد الطهورين وما يملكه له اربعه وثلاثون سنة كلام الارشاد ثم وهو وجه في آية الخطبة وفيه في السورة المنفردة يتكرر اذا التذوق يسقط بمسألة جاز التفرع والوجه الحاقها بما قبلها انما ذكر في التردد خلاق الاصل ٨١ (أقول) وبقي ما ذكرنا بقصد القرآن مع الجنبية مع القدرة على الظاهر بما له هل يترتب التمام مع حرمه ذلك كما لا يخفى في الدعاء المنفردة وأولاً اخذنا مما قاله في الاجازة من انه لو استأجره اقرا محتج من القرآن في وقت معين واجنب فيه فقرأ وهو جنب حلت قالوا لا يستحق الاجرة لان المقصود من القراءة الثواب وقراءته لا ثواب فيها فنفروا لالتزام الثاني ٢٢٣ لكذا كرويس هذا كالصلاة في الدعاء المنفردة لان تلك لها جهتان

أذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم فان كان جنباً وجب عليه الاقتصار على قراءة القاضية وصلاته مستغفراً بالصحة قبل ما يبطل به غيرهما من بقية الصلوات ولو سبق استحدث كما هو قضية كلامهم خلافاً للبعض المتأخرين ولا يشترط صحة صلته حين الوقت بل انما يتنوع عليه الصلاة ما لم يجرؤ أحد الطهورين كما قاله الأذرى وهو ظاهر وأتى به الواو الوجه الله تعالى (ويعيد) اذا وجب له الله أو التراب يجعل تسقط به الصلاة والاحرام عليه قضاءها وانما وجب الاعادة لانه عذر نادراً والثالث وجب الصلاة لاعادة لان انتهى على الله عليه وسلم لم يأمرهم بها في حديث عائشة وهو موطود في كل صلاة أدبتي في الوقت مع خلل وهو مذهب المذنب واختره في شرح المذهب لانه أدى وظيفة الوقت وانما يجب القضاء بأمر جديد ولم يثبت فيه شيء ولو رأى أحد الطهورين في أثناء هذه الصلاة طلع وجب الاعادة على من على يده نجاسة يخاف من غسلها أصبح تيمم وحسن علمه وكان لو وجد له سجدة عليها فانه يصلي وجوباً ايماناً يخاف من صحتها زاد اصحابه ويعيد كما يبرهنه في التحقيق والمجموع وهو المحدثون بخلافه في الفصل فليس من ذكر فعلها الا لضرورة البها ولو كان سجدة أو كبراً منع عليه من المصنف وجعلوا الجليس في المصدرة قراءة من القرآن سوى القاضية في الصلاة كما مر وتقدم ان صلاة الجنازة كالنفل في انها تؤتى مع مكتوبة يتعمد واحد وقيل ان هؤلاء لا يصلون وهو كذلك انما حصل فرضها بغيره وهو يؤخذ بما ذكرنا من ان هذه الصلاة لا يسجد فيها الثلاثة ولا سهو وهو كذلك كما أفتى به الواو الوجه الله تعالى اما فاقد الستة فله التقليل لعدم لزوم الاعادة كدائم الحدث ونحوه عن يسقط فرضه بالصلاة مع وجود المنافي وان وقع في كلام المصنف ما يخالفه ومراعاة الاعادة هنا القضاء كما في الحرر

٣٠ ل نجاسة أو حبس يمكن تجسيم (قوله لا يصلونها) قضية حصرية فيلزم ان غيرهم ممن يصح منه الغرض يتقلل ويدخل فيه ممن يصح في التيمم والمروط على خشبة ونحوه هو عليه به دلالتهم انما يصلون للضرورة ولا ضرورة للتقليل (قوله اذا حصل فرضها بغيرهم) كذا في نسخة ويشكل على هذه النسخة ان صلاة الجنازة كانت كالتقليل لغيرها لان لا يصلونها ما عدا الا ان يقال ان هذه فرض في الجاهل ولا يبرهن تشبيهه بالنفل اعطاه حكمه من كل وجه (قوله عمداً) كمرقوله اذا لضرورة البها اقره وهو كذلك) انما لم يكن مأموماً والاوجب له تبعاً (قوله لزوم الاعادة) قضية ان من تيمم في محل يغلبه وجود الماء لا يتقلل ويصرح ما مر في قوله لو وجد في صلاة فرضاً او ثلاثاً فقط المستلزامه فليست ل (قوله القضاء) الا في ما يصل القضاء له ولو غلب على قلته في اول الوقت لعدم وجود ماء أو تراب فيه صلى اياه ثم ان وجداً أحدهما في الوقت على خلاف خلقه وجب فعلها فيه

(قوله لفقد الماء) وقع السؤال عما لو كان يعمل ماؤه قريب بحيث لو سحر الأرض حصل الماء لعل بذلك ولا يصح تيممه حيث قد وان كان غير لائق به الحرام لانه نظر والظاهر الاول وان لم يكن به الحفر لان مثل هذا يقتضي سبب العبادة (قوله جرى على الغالب الخ) وينبغي ان يعتد بالاحرام بالصلاة اذا انتقل في شقيها الى محل يغلب فيه الفقد (قوله فالاعتبار بالخ) اذا اعتبر بمحل الصلاة فهل يعتد في زمن الصلاة حتى لو وقعت في صف وكان الغالب في صف ذلك المحل لعدم في شقائه الوجود فلا قضاء وان كان الامر بالعكس وجب القضاء او في جميع العام او غلبه او اجمع العمر او غلبه فيه نظر ولعل الوجه الاول وعليه فلو غلب ٢٢٤ الوجود صفة او شقاه في ذلك المحل لكن غلب العدم في خصوص

ذلك الصف الذي وقعت فيه فهل يعتد بذلك فيسقط القضاء فيه نظر ولا يبعد اعتباره ويمحي جميع ذلك في محل التيمم اذا اعتراه اه سم على حج (اقول) وما ذكرناه الا انما هو مستفاد من قول حج وقت التيمم وهو مراد الشرح فانه لم يضاف الا في كون المكان متميزا فيه التيمم او الصلاة ومنه يستفاد ان من سافر الى بلدة وأدركته الصلاة بمقارفة بطريقها لاما في تلك المقارفة لافي المكان الذي أراد الصلاة فيه ولا فله فله الى حديق قصير الممنه وهو حد القرب اذا صلى في ذلك المكان بالتيمم لقضاء عليه حيث كان الغالب عدم وجود الماء في ذلك الوقت ويستفاد ايضا ان

(ورقة في المقيم المقيم) وجوب (لفقد الماء) لان فقده في اقامة نادو ويحذفه في السفر وفي قول لا يقتضي (لا المسافر) التيمم لفقد الماء وان كان قد وقعه في المصوم ففقد فيه لما روي ان رجلا تيمم في حفر وعليناهم وجدا لما في الوقت فاعاد أحدهما بالوضوء دون الآخر ثم ذكر انك لم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الذي أعاد ذلك الاجر مرتين ولا تسأله السنة وابعد ذلك صلاة في وقعه فيهم مكان التيمم جرى على الغالب من عدم اختلاف مكان التيمم والصلاة في غدة فقد الماء وعدمه فان اختلفا في ذلك فلا اعتبارا حيث قد كان الصلاة به كما اتفق بذلك والوجه اقول يدخل المسافر في طريقه قرية وعدم الماء وصلي بالتيمم وجب القضاء فالتصريح بالاقامة والسفر جرى على الغالب اذا لم يدر في الحقيقة في غدة فقد الماء بالاقامة وفي عدمه على كثره فقد الماء بالسفر أو اقام فيه فانه قوطات فقلت وصلاته بالتيمم فلا قضاء ولو استوى الوجود وعدمه فالتيمم عدم القضاء (الا العاصي يسقطه في الاصح) كعبه أتى وأمرأة ناشرة لان عدم القضاء رخصة فلا يشا بده والعصاة ولانه لما لم يفته فخرج من مشاهدة الرخص الحصة قاله الامام قبل ويؤخذ منه ان الواجب ليس برخصة محضة ومن قال السبكي هو رخصة من حيث قيامه بالحكم الاصيل وعزقة من حيث وجوبه وبوجهه اه وبه يجمع بين من عبق كل المظهر المنة بأنه رخصة ومن صعب بأنه عزقة أو ما تؤد الامام في موضع من الوجوب هل يجمع الرخصة فيصير على ان مراده هل يجمع الرخصة المحضة وقد يقال الوجه ما صرح به كلامهم ان الوجوب يجمع الرخصة المحضة وأنه لا ياتي في غيرها الى سهولة لان الوجوب فيها كان وما نقا لافرض النفس من حيث انه اخضعها من الحكم الاصيل غالباً لم يكن منافيا لها المقتضي من التسهيل ويصح تيممه فيه ان فقد الماء - الاشرع لا يجوز من وعطش فلا يصح تيممه حتى يتوب

ما يعض الهوامش من ان العبارة في الفقد والوجود يغالب السنة خلاف ما يذهب من كلام حج لقدره وما استقر به المحقق فتنبه فانه يظن فيه كثير من ضعفه الظلمة (قوله) في غدة فقد الماء) قال سم على حج بمثل تقييده ندره فقد الماء بعده فان كان مانع حتى كسح حائل وتأخر بوقت في زمنه أو بوجه من الوقت لم يقطع عدم القضاء - مر (قوله) فالتيمم عدم القضاء اي لان الاصل برأه ان المنة (قوله فلا يشا) اي يعلق (قوله ولانه الخ) هو قلة ليلحة الصلاة بالتيمم من كونه رخصة وهي لا تشا بالمعاصي فكان تقتضي التماس بطول التيمم حتى يتوب من معصيته (قوله فله) اي التيمم (قوله ويصح تيممه) اي العاصي وقوله فيه اي السفر

(قوله بالتوبة) فبعضه مائة كراة عصبية بالسفر مائة من تيم المرض وقبه نظرا لان المرض الذي هو سبب التيم لم يصح به والسفر الذي يصح به ليس متعشبا للتيم حتى يقال انه قادر على ما تعشبه بالتوبة وأجاب بعضهم عنه بجواب ليس بشئ (قوله ولو عصى) اي شخص (قوله لانه) اي المثل الذي أقامه (قوله لا تقضي) اي جمعة ٢٥٥ قوله لانه وقد قدما بسببه المله ولو تناوب

جمع الاعتساف من حقتل الحمام
للقرف من البرد فان علم ان توبته
تأتي في الوقت وجب انتفاؤها
واسمح التيم سواء كان تأخره
عن غيره فهو تقديم صاحب الحمام
السابق على غيره ولا يبعدى غيره
عليه ومنعهم من التقديم وان علم
انه الاتاني الا خارج الوقت حتى
بالتيم في الوقت فيجب عليه القضاء
ان كان ثما أو آخر مما تناوبوا
فيه لكن منع استعجاله لتجورد
والأفلا م ٨١ سم على حج
(قوله أو جهلهم الخ) اي فلا يجب
عليهم القضاء لان غاية تأخيرهم انه
تبين لهم حثت الاجام وهو
لا يقضي وجوب القضاء ولو قيل
بوجوب الاعادة هنا للتقصير هم
بعدم علمهم بحال التيم لم يبعد
وعليه فيقرق ينموين تبين
الحديث بان الحديث عام حتى فلا
يطلقون عليه بخلاف التيم لم يعد
أو في عمل قلبه وجود الماء
(قوله ثم التقرير) اي في قوله
فيقضي (قوله كما هو) اي في قوله
وتجب الاعادة على من على يده
خاصة (قوله فان كان سائر الخ)
والحاصل ان من صور الجيرة

لقد تروى على زوال ما تعشبه بالتوبة ولو عصى بالاقامة يجعل لا يقضي فيه وجود الماء وتيم
لقد تروى بانه القضاء لانه ليس بجلا الرخصة بطريق الاصالة حتى يفتقر الحال بين العاصي
وغیره ويخالف السفر فانع ما للسكن هذا يخرج العاصي في سفره كان في أو سفر فيه
فانه لا قضاء عليه لان المرخص فيها ما له اقصا والثاني لا يقضي لانه لما وجب عليه صاع
من ماء وجعل ان الجملة لا تقضي في فعله او يقضي الظاهر كما قاله بعض المتأخرين (ومن
تيم لم يعد) ولو في سفر وصلى به (قضى في الظاهر) انه قد وقع ما يسببه المله أو يذره
أعضاءه ولو وقع لا يديم وثالثا لا يقضي لحدوثه والسابق واجب عن التيم بانه
عليه الصلاة والسلام اغاليا من مريد الاعادة لانهم اعلى الترخيص تأخير البيان الى وقت
الحاجة جائز وما به يقتل ان يكون عالما بوجوب القضاء وما أجهل به فيجوز عدم
معرفة الحكم وأوجه لهم جملة وقت التوبة به (أو) تيم (لمرض يمنع الماسطفا) اي
في سائر أعضائه طهارة (أو) ينقضه (في عضو) من أعضائها (ولاستار) عليهم من لصوق
أو نحوه (فلا) قضاء عليه حاضرا كان أم مسافرا لان المرض من الاعذار العامة التي
تسقط معها الاعادة والمرضى هنا هم من أن يكون جرحا أو غيره (الا أن يكون جرحا محمدا
كثير) فيقضي لان الجرح عجز عليه من نحو ما سبق نادر وتقيده بالكثيرين زيادته
على المحرر لانه عند ذلك حامل نجاسة فمقوعها والمكون التيم طهارة تضيقة لم يقتر
في العلم الكثير كما لا يقتر فيه حوازا تأخيرا لاستثناء عنه بخلاف الطاهر بالماء والاوجه
حل ما على كثير جوارحه أو أصل فعله فلا يمتنع ما في شروط الصلاة أو على
ما اذا كان الجرح في عضو التيم وعليه دم كثر ما قل من الماء واصل التراب على العضو
وجه على ما هو رأي الا في ما به أو في من جملة على غير ذلك من حل الشاوخ على
انما هو على ما مر ادراكه ثم التقرير في أصل المسئلة ظاهر اذا قلنا بصفة التيم اما اذا
قلنا بان من على يده نجاسة لا يصح تيمه وهو الاصح كما مر فبالا تيم في هذه الحالة
باطل والقضاء مستحب لا تقضي به حينئذ فلا يقال لاساحة الاستئذان لان من على نجاسة
غير مرفة عنها بانه القضاء وان لم يكن متممنا لتوبته فيه فائدة وهي التمسك
المذكور في مقهور الكثير ثم يمكن جعله في ما ذكرنا من التحلية بصد التيم (فان كان)
بأعضائه أو بعضها (سائر) من نحو لصوق (لم يقضي في الظاهر ان وضع) اي الاستار
(على طهر) لانه يشعل قشر ورقة فهو اولى من الممسح على الخشوع حل المراد الطاهر الطهر

في لزوم القضاء وعدمه انما ان كانت في أعضاء التيم وجب القضاء مطلقا ما أخذت من الحيض شيئا لم لا رسوا موضعها على
طهرا لم وكذا ان كانت في غير أعضاء التيم وأخذت من الحيض قدرا زاد على الاستسقاء فانه يجب عليه القضاء مطلقا وان
تعدو على موضعها بغير القضاء اذا كانت بغير أعضاء التيم ولم تأخذت من الحيض الا قدرا للاستسقاء وضعت في طهره فلا قضاء
وكذا ان لم تأخذت من الحيض شيئا رسوا موضعها على حدث أو طهره حيث كانت في غير أعضاء التيم ولا يجب مسحها حينئذ

(قوله مطلقا) أي هو موضع على ظهره لا (قوله سوا) أي سوا ما كان الخلف أصغر أو أكبر * (باب الحيض) *
والحكمة في ذكر هذا الباب في آخر أبواب الطهارة أنه ليس من أنواع الطهارة تقترب عليه وهو مخصوص بالنساء
(قوله غلب) أي من أحكام النساء ٢٣٦ وذلك لكثر وقوع الحيض لازادة أحكام الحيض في انقباضه على أحكام

الرجال وهو ما يبيح الصلاة كالنفس أو طهارته ذلك أجل فقط الوجه كما صرح به الإمام
وماسب الاستقصاء الأول خلافا لتركه وقال ابن الأستاذ ينبغي أن يضعه على وضوء
كامل كما في بعض النسخ هذا كله ما لم تكن الحيرة وتقوم على محل التيمم والزم القضاء
مطلقا كما في الروضة لقصان السدل والبدل جميعا وهو العقد وان قال في المجموع أن
الطلاق الجهور يقتضي عدم الترقق ومقابل الاظهر يقول مسحه العذر وهو نادر غير
دائم (فان وضع) الساتر (على حدث وجب نزع) ان أمكن من غير مبيع تيمم كونه
مسحا على ساتر فيشترط فيه الوضع على ظهره سوا ما كان في أعضاء التيمم أم في
غيرها من أعضاء طهارته وقوله على حدث مثال فيجب نزعه عند الاعداء وكان ولو كان
موضوعا على ظهره وانما عتذر فان عند تيمم نزع في القضاء وعدمه كما أشار إليه بقوله (وان
تعدر) نزع ومسحه عليه وصلى (قضى على المشهور) وانما يشترط الوضع على طهارة لم
يبق كالنفس من حرمان مسحه انما يدل عما أخذ من الحيض وإنه لو لم يأخذ شأمنه لم
يجب مسحه وحيث قد يتبعه حال قوله بوجوب التزج فيما وتفصيله بين الوضع على ظهر
وعلى حدث على ما إذا أخذ شأمنه والابحار في لزوم القضاء عنه حيث قدم الساتر
والثاني لا يقتضي العذر وكان ينبغي أن يبيح باليد لان الأصح القطع بالقضاء قال
الشراح واستثنى المصنف بتعبيره بالمشهور والمشرع نصف الخلاف عن تعبيرة بالمرور
كالشرح واسع الطريقين ووجهه ان التعبير في اصطلاحه دال على ضعف مقابلة
نفق ذلك في الدلالة على التقى به وان فيه خلافا وأنه ضعف وان كان لم يستغن بذلك
في افادة كون الخلاف طريقين وحيث قال لا يعتد بوجه كضعف

«(باب الحيض)»

وما يدكر مع من الاستحاضة والنفس وترجه بالحيض لان أحكامه أغلب وهو مصدر
حاض حاضا وحاضا وحاضا وهو لغة النسب لان يقال حاض الوادي اذا مال وحاض
الشجرة اذا مال صفها قال في الشرح الصغير ويقال ان الحيض منه الحيض المأبى
سبلانه والعرب تدخل الواو على الياء بالفتح لانها من حيز واحد وهو الهواء
وشرعاً دم جسه يخرج من أقصى رحم المرأة بعد بلوغها على سبيل الصفة في أوقات
مخصوصة وله عشرة أسماء هي الحيض وطمث النفر وخبث واغصار وكبار ودباس
وعراك بالعين المهملة ونزارة بالالف المهملة ونفاس ومنه قوله صلى الله عليه

والنفس كما يصح بما في آخر
الباب على ان أحكام الحيض
يقطع التزج عنه كفي هذا
الباب كقراءة ما يتعلق به البلوغ
والعدن والاستبراء وغيرهما
فان قلت الحامل تنقضي عدتها
بالحمل قلنا ليست اللهمة منوطه
بالنفس بل بالوضع حتى لو ولدت
ولما جازا انقضت العدة قوله
مصدر حاضت هذا باعتبار
القصة لما يأتي من انه شرعاً دم
جسه الخ وكأن الحيض مصدر
يستعمل ايضا مع زمان الحيض
ولمكانه الذي هو التزج (قوله)
ويقال ان الحيض منه أي من
الحيض بمعنى القوى (قوله)
سبلانه أي الى الحيض (قوله)
تدخل الواو أي لتعلمها في
موضع الياء (قوله من أقصى)

أي اهل (قوله رحم المرات)
«(قائمة)» لو خلق المرأتان
فبين في ياق فيه ما تقدم في
النقص بمسما من أنه تعب
الاصلي من الزائدة المعبر عنها
من الاصلي وان اشتهى الاصلي
بالزائد فلا يلزم الحكم بأنه حيض
من ثروجه معهما وان كانا أصليين فالزوج من كل منهما حيض (قوله بعد بلوغها) الاحاجية اليه لانه انما
يكون بعد البلوغ على أنه قديم يكون الحيض محصلا للبلوغ فلا يكون بعد (قوله عشرة أسماء) وقد نقلها الشيخ فيهم الدين بن
اسمي الحيض العشران رمت حفتها * مفصلة حيض نفاس واكبار
وطمث ونفاس ثم خصبت وبسدها * عراك فراك والفراس واصار

وسلم
يكون بعد البلوغ على أنه قديم يكون الحيض محصلا للبلوغ فلا يكون بعد (قوله عشرة أسماء) وقد نقلها الشيخ فيهم الدين بن
اسمي الحيض العشران رمت حفتها * مفصلة حيض نفاس واكبار
وطمث ونفاس ثم خصبت وبسدها * عراك فراك والفراس واصار

(قوله انفست) هو يفتح التون وكسر القاف في الاكثر في شرح البخاري الحج ما قصه قال انما في اصل هذا الكلمة من النفس وهو الهم الا انهم فرقوا بين ما القتل من الحيض والنفس فقالوا في الحيض نفست يفتح التون وفي الولادة نفسها قاله كثير من آئمة الفقه لكن حكى ابو حاتم عن الاصمعي قال يقال نفست المرأة في الحيض والولادة نفست التون نفسا وقد ثبت في روايةنا بالوجهين فتح التون ونفسها ١١ وفي شرح الهبة الصكية شيخ الاسلام ما قصه ويقال في فضل النفاس نفست المرأة بنفس التون ونفسها وبكسر القاف نفعا والضم اقصم وفي فضل الحيض نفست يفتح التون وكسر القاف اخره كره في المجموع (قوله فقادني الرحم) ومن الطرق التي تعرف فيها المرأة كون الخارج دم حيض او استحاضة ان تأخذ من ظلمها مادة كراسوس وتغسلها وتضعها في فرجها فان دخل الدم فيها فهو حيض وان ظهر على جوارثها فهو استحاضة وهذه علامة ثانية فقط لا قطصة والا لم توجد لاستحاضة (قوله بعد فراغ الرحم من الحمل) اي ولو علقة او مضغة وقبل مضى خمسة عشر يوما كما يأتي (قوله مع الولد فليس بحيض) اي او بين توأمين فليس بنفاس بل حيض ان وفرت فيه شروطه (قوله الا ان يصل) اي كل من الدم الخارج جمع العلق او الولد فهو قيد نفيسا (قوله قال الجائذ الملح) والمظهر ان ذلك لا اثر له في الاحتكام حتى لو علق بخصي شي من المذكورات لم يقع وان خرج من آدم بمقدار اقل من الحيض مثلا اما ولا يكون هذه ٢٢٧ المذكورات يقع لها الحيض ليس امرها قطعا

وذو الحائط او غيره به لا يتحقق ثبوته في الواقع ولا القطع به واما ما لا يغير وزان يكون حيض المذكورات في سن وعنى وجه مخصوص لا يتحقق به التطبيق نعم ان اراد بخصيها مجرد خروج الدم منها اعتبر اه سين (قوله انفاش) ووزن العناب اه مختار (قوله والجر) بكسر الميم القوس الاتي جمعها محوور واجبار كما في المسباح وبلاها ص كما في المختار وفي القاموس (انما لها ملحق) (قوله

وسل العائشة) كما في الصعيص انفست قال في المجموع ولا كراهة في تسجيته بشئ منها والاستحاضة عدمه على من عرق منه في ادنى الرحم وهي العاذل قال المجتهد وسكى ابن سبويه اهلها والجوهرى مع اجماعها يدل الامراء والنفس الدم الخارج بعد فراغ الرحم من الحمل يخرج بذلك من العلق والخارج مع الولد فليس بحيض لكونه من آثار الولادة والنفس لا يتقدمه على خروج الولد بل هو دم فساد لان تصل بحيضها المتقدم فانه يكون حيضا قال الجائذ والمخفى بخصي من الحيوان أربعة الاحكام والارنب والشبع والنفاش وزاد عليه غير ما أربعة أخرى وهي الناقة والكلبة والورقة والجحر اي الاتي من الحمل والاصل في الحيض ان يؤول التون عن الحيض اي الحيض قل هو اذى وتبرا الصعيص عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحيض هذا شئ كسبه الله على نيات آدم ثم الكلام في الحيض يستدعي معرفة حكمه وشبهه وقدره وقد ذكرنا المظهر وقد شرع في بيانها بعد ما يعبر عنه فقال (أقل منه تسع سنين) ولو بالبلاد الباردة قل جود لان ما ورد في الشرع ولا غلبت له شرعي ولا نقوى يتبع فيه الوجود

خير الصعيص) تقوى بلماة (قوله في الحيض) اي في شأنه (قوله كتبه) اي قدره (قوله على نيات آدم) اه (قائمة) فقل البخاري عن ابن اسرئيل اول ما وقع الحيض فيهم ثم ابتلاه بقوله صلى الله عليه وسلم ان هذا شئ كسبه الله على نيات آدم وقيل اول من حاضت حواء لعلها كسرت شجرة الخنطة استمقتل الله تبارك وتعالى وعزى وجلاى لا تحسنت كما ادست هذه الشجرة اه دمري وجمع بنسبها بان الاضافة للنفس اي جفت نيات آدم او بجمل قصة بن اسرئيل عن ان الحسن انه اول ما نشأ فيهم وحمل ما في قصة حواء على الاول المتيقن لا يقال برضى ما ذكره في الحديث ما ذكره الشارح من الحيوانات التي تحيض لا فائدة في ليس في الحديث حصرا فالحكمة كسبه على نيات آدم لا ينافي كسبه على غيره من اينما (قوله لمعرفة حكمه) انما قدم الشارح هذه الآية المقصود بالآية انما ذكره في الحيض انما على وسيلة لترتيب احكامه وقدم المحقق للآية لا يمكن تصور الحيض بدون (قوله اقل منه تسع سنين) اي وقاليه عشرين سنة اخذت على ان في عيوب الرقيق في بلاد الجوارا كذا تقدمان وستون سنة (قوله للوجود) اي الاستقراء (قوله يتبع فيه الوجود) اي العرف وهذا شرع في تقدم الفقه على العرف والمبرر حتى في الاصول خلافا فيقدم التبرع في العرف ثم الفقه ثم ما ياتي في ليس والجواب لما عنه

(قوله ايجل من سمعت من القاص يحضن ثمانية) بقوله من اسم موصول وتحت حلتها العاد محذوف وصحت معنى حالته ومن القاص متعلق بصحت ووجه يحضن حال من القاص وقوله ثمانية خبر المبتدأ وهو ايجل (قوله يحضن تسع شين) جزاء سؤال تقديره ما يجب كونهن ايجل (قوله اى قريه) اى هلالية لان السنة الهلالية ثلثا ثمانية وتسعون يوما وخمس يوم ومعه بخلاف القعدة فالثلاثة وستون يوما والتهبة ثلثا ثمانية وستون يوما وربع يوم الاجزاء ثلثا ثمانية وستون اليوم اه شيئا زائدا وعبارة قريه اى هلالية ثلثا ثمانية وتسعون يوما وسدس يوم اه (قوله اقل حبض وظهر) اى وهو ستة عشر ليلا ياتي حج (قوله ولا ينافقه) اى قول الماوردي لاحد لا تحرم (قوله والا تقرب بعد الترقى) اى تفكرن تقريبا فيما كاتفه سم في حاشية حج وعبارة ٢٣٨ قوله والوجه انه لا ترقى الخ اى في اعتبار استكمال التسع التقريرين اخذا

بما يأتي وقد اعتقدت ٢٣٨ م
وعليه فالعلم ان خروجه من الرجل قبل استكمال التسع بما لا يسع حبضا وظهر للمرأة يقتضي الحكم بوقفه لكن ما ذكره من الاستدراك بقوله ثم ساق الخ يخالفه وهو ساقط من بعض النسخ ولعله حاشية اذ رويت (قوله فحسد) اى التي التي الرجل والمرأة وظهر من كلامه محبت جرم به اعتقاد انه قصدى فيقدم على ما قلناه سم عنه فانما انه تقريبي (قوله جعلها كلها) اى السنين التسع (قوله زمنا) غير مجهول عن المضاف اى اقل زمناه يوم الخ ودفع به ما ورد عليه من ان الضمير في انه راجع للدم واسم التفضيل بعض ما يضاف اليه

كالتبض والحز والاحياء وشيئا الجلس قال اما ما نرضى الله تعالى عنه ايجل من سمعت من القاص يحضن ثمانية يحضن تسع شين اى قريه لقوله تعالى يسألونك عن الاهلة قل هي موافق الشمس والمغربى التسع التقريب لا التعديد كمن الرضاع فمفتقر نقص زمن دون اقل حبض وظهر فيكون الدم المرقى فيه حبضا بخلاف المرقى في زمن يسعها ولا احدا لا تحرم كقوله الماوردي بل هو يمكن ما دامت المرأة حية خلافا للعلماء حيث ذهب الى ان آخره ستون مستقولا ينافقه بعد بسن الداس اثنتين وستين سنة لانه اعتبار الغالب حتى لا يعتبر النقص عنه كما يأتي ثم امكان انزالها كما كان حبضا بخلاف امكان انزال الصبي لا دقيقه من علم التسعة والفرق حوازة طبع النساء كذا قيل والا تقرب عدم الترقى ثم ساق في باب الطهران التسع في الخي تحديد لا لتقريب والقع في كلامه ليست ظروفا بل خبرا فليس من أن فائدت ذلك جعلها كلها ظرا للحبض ولا فائدت ليس بشئ ولورأت الدم اياما بعضها قبل زمن مكانه وبعضها قبله المرقى في زمن الاسكان حبضا ان توفرت شروطه الاثنية (واقله) زمنا (يوم وليله) اى قد وهما متصلا وهما اربعة وعشرون ساعة كن انما يحوم الى مثل من الاخر وليله قال الشاعر اى قدور ذلك متصلا كما يؤمن من مسئلة تناق آخر الباب اى وحي قوله الناقبين اقل الحبض حبض وحراده بما ذكر ان اقل الحبض من حيث الزمان مقدار يوم وليس له على الاتصال وليس المراد انه لا بد في زمن الاقل من ولى اى منهم غير غيب قتل فانه كما يتوهم من لفظ الاتصال بل متى رأته دما متقطعا ينقص كل منه عن يوم وليله انه اذا جع بلغ يوما وليله على الاتصال كان كافي في حصول اقل الحبض (وا كونه خمسة عشر يوما ليلا)

فكانه قال واقل دما الحبض يوم وليله وهو لا يجوز لانه من الاخبار باسم الزمان عن الجفوا كما ترد كالتحيز وان على تقدير المضاف لغيره من الاختصار وعدم تقديرا لاجراء لانه ان قدر بين المتماثلين فقال اقل زمناه فغير صورة الحق بتسميها اليها منسوبة بعد ان كانت منسوبة مفضل بين المتماثلين وان آخر اليان عن الحق فقال اى اقل زمناه بعد واقد اى الى طول فاذ كرما خسر واولى (قوله اى قدرها) فسر بذلك ليشمل محض من الظاهر للعلمين اليوم الثاني اه سم على منهج (قوله متصلا) فبده لانه في ان الاقل ولا يتصور الاقل الامع الاتصال اذ لو تخطل فناء فاما ان يبلغ مجموع الدما على تقريبي وما وليله ام لان كان الاول زمنا زادت على الاقل لان التقاسم مشترك حبض وان كان الثاني فلا حبض حشد ثم ايت شيئا المبرى ذكره نحو ذلك فلما تأمل اه سم على منهج (قوله وحراده) اى الشاوح (قوله في حصول اقل الحبض) فيه نظر فانه والحال ان ذكر يكون زمن النفاذ هو حبضا على الظاهر الا في فلا يكون ذلك من الاقل بل من الاكبر والغالب ومن

ثم قال هجره والحاصل ان تحقق ويؤخر الاقل فضلا لا يكون الامع الاتصال اذ لو فرض ثبوت خلافه لزم اليوم واليلة زاد
الحض من الاقل ١٥ (أقول) ويمكن الجواب بان هذا المجموع هو أقل دم الحيض ثم ان قلنا بالقطع كان هو الحيض دون
التفاسد المتخلل وان قلنا بالسبب هو الاظهر كان هذا المجموع أقل دم الحيض وحكم على التفاسد بينهما كحيض تبعاً فزمن
الدم والتفاسد كله حيض شرعاً والدم والحاصل فيه هو أقل دم الحيض (قوله كان بأن الدم الخ) أي أقله بالليل بلبلة
السادسة عشرة فليس المراد ان أكثره ينهي بفروب شمس لتامس عشر في هذه الصورة كإحدى ثمره وقوله أو أكثر خمسة
عشر بلبلة ما وان تأخرت ليلة اليوم الأول منه كان أو خمس (قوله للاستقراء) قال الشيخ حمزة قالوا لا ملاصقة في القصة
ولاد الشرع يحصل على العرف وهذا يقتضي تقدم القصة على العرف ويحالفه قول الأصوليين ان التفاسد يحمل أولاً على الشرعي
ثم العرفي ثم القصة ٨١ سم على منجه ويمكن الجواب بأن العرف يقدم على القصة في بيان مدلول اللفظ وما عتدلت من بل من
بيان الضابط المطرد التي هو كفاءه فتدبر يجوز ان أهل الأصول لم يتعرضوا له (قوله اذ الشرح الخ) انظر إلى سابعه لهذا القصد
وهذا اقتصر على ان الشهر قد يتحقق فيه ذلك فانه ثبت المطلوب ٢٣٩ ٨١ سم على منجه قلت قد يقال ذكره

وان لم يتسدد دم اليوم الأول بلبلة كان بأن الدم أول النهار للاستقراء وأما خبر أقل
الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام فضعيف كافي بالمجموع (وأقل ظهر بين الحيضين)
زمتنا (خمس عشر يوماً) اذ الشرح لا يخالفه ما بين حيض وظهر فاذا كان أكثر الحيض
خمس عشر يوماً ان يكون أقل الظهر كذلك ولان ثلاثة أشهر في عدة الايسة في مقابلة
ثلاثة اقرا مؤخر لأن الشهر ما ان جميع أكثر الحيض وأقل الظهر أو عكسه أو أدهما أو
أكثرهما لا يسدل الى الثاني فالرابع لان أكثر الظهر غير محدود ولا الى الثالث لانه أقل
من شهرين الأول فثبت ان أقل الظهر بين الحيضتين خمسة عشر يوماً وتوجب فيه بين
الحيضين الظهر بين حيض وثقاس فيجوز كونه أقل من ذلك سواء كان الحيض متقدماً
على انقاس ام متأخراً عنه وكان طرده بعد بلوغ انقاس أكثره كافي بالمجموع فان طرأ
قبل ان يبلغ أكثره لم يكن حبساً الا اذا فصل بينهما خمسة عشر يوماً وغالب الحيض من
أوسع وباقى الشهر غالب الظهر لقوله صلى الله عليه وسلم لحنة بنت جحش تحيض في علم
الله ستة أيام أو سبعة كانت تحيض انقاسها يظهر من سقات حيضين وظهر من اى التزني
لحيض وأحكامه فيما ألغى الله من عادة النساء من ستة أيام أو سبعة والمراد غالبين

أو عكسه وقوله والرابع هو قوله أو أكثرهما وقوله ولا الى الثالث هو قوله أو أقلهما وقوله وتعين الأول هو قوله ان جميع أكثر
الخ (قوله الا اذا فصل بينهما الخ) كون القاصل خمسة عشر يوماً محله اذا كان الدم الطارد قبل مجاوزة نيتين يوماً ما لو كان
بعدها كان انقطع دم النفس في تحسين يوماً ثم عاقبة احد نيتين فانه حيض مع كون القاصل في هذه اقل من خمسة عشر يوماً
لا يثنى في سم على منجه ما يبرهن بذلك (قوله وغالب الحيض) تبين الاقسام والى المحكمة في عدم ذكر المنصف انه لا يتعلق
بحكم عمارة المنصف ذكره (قوله لحنة بنت جحش) هي الحائض المهمة المقتضية والميم الساكنة (قوله تحيض في العلم) انقاسها وتخصت أي
قدعت أيام حيضها من الصلاة ٥ وعليه فتبين تحيض اقصى عن الصلاة أي تركها والتسبان أي قرأ ما تقتضي بفتح التاء
وتشديد الباء ولكن السمع من أقوام الشارح فتح التاء وسكون الميم هو التسبان وهو يطهرن (قوله في علم الله) أي فيما
علم الله من المدة (قوله سقات حيضين) أي عدة السقات الخ ويجوز فيه بعلام من ستة (قوله من عادة النساء) هذا الدليل ظاهر
في القصد الشارح من أن غالب الحيض أو سبع ولكنه لا يثبت في بيان احكام المستحاضة قلن مقتضى الحديث
انما اختبر بين الست والسبع وان لم يبين لها حد فهو كأي غلبتها ياتي في كلام المنصف

(قوله لا تتخلفوا) قد قال كما يستعمل اتفاق الكل عادة يحصل عادة اطلاقه على حال غالب جميع الناس فكيف تؤمر
 بتواضع بالاعتناء بالاطلاع عليه الا ان يراد به من سافها حاله من واسطة استقراء المستقرين سم على جهة (قوله لم
 يتبع ذلك) اي فلا يصحك بأنه قد حصل على استضافة (قوله واولى) عطف تفسير (قوله ليعلم) اي وهو اثنتان وستون سنة
 (قوله في ما) اي في الحيز ومن الياس (قوله عدم اطلاق) اي الخلاف المشهور والانه لا قول لك اني بان اقله يوم وتقول
 بان اقله سنة وهذا غير بان (قوله دليل انه يحرم به) هو على لكونه اغلق وحصله انه لما جرم به عبور المسجد وقصوره لا يجوز على
 الجنب كان اغلق من الجنابة فاستدل على انه يحرم ما يحرم بالجنابة (قوله كما اشار اليه) اي الزيد (قوله عبور المسجد) هو
 فالتزم ومن ادعى المسجد المجدي بنا وبكى في ذلك الاستفاضة (قوله ثلوثه) قال شيخ الاسلام مختلفة قبل اهلها قلت يمكن دفع
 قوله انما بالثلاث الموهمة انه اذا لوثه من غير ظهور لوثه فيه كعبه لم يحرم (قوله لم يحلها) اي الكراهة (قوله حاشية عبورها الخ)
 وهل من الحاجة المرو ومن المسجد ٢٤٠ فحاشية ليعده من ماريق خارج المسجد وقوله من المسجد وليس ذلك من

المساجد لان فيه قطع هراء
 المسجد بالخاصة وهو امر فيه
 نظر والاقرب الاول وفوقه
 نص يحسم بأنه يجوز ادخال
 التصلب المتصل بالمسجد حيث
 آمن وصول فحاشية منه المسجد
 وكذا دونه بنوب متجس فحاشية
 حكمة وان زاد على صف العروة
 ويحتمل الثاني ويشرق بان الثقل
 وشو وشو وري خلافا ذكر
 ولعله الاثر فليراجع
 (قائده) قال حج بمسجد
 دخول مستبرئ به على ذكره
 لمنع ما يضر منه سواء الناس
 وغيره اه واقره سم (أقول)

ويبقى أن لا كراهة قد شوه أيضا مراد حج بالداخل لما يشتمل المكث ومثل المستبرئ بالاولى المستحب بالاجاز فله
 ووقفي كلام بعض المتأخرين خلافا وقوله الخ اي سواء كانت مع خوف عرقه صلى ذكره ام لا (قوله فحاشية) بانها المجبة
 وفي المختار عين فحاشية كثيرة الماء وقال أبو عبيدة في قوله تعالى فحاشا ختان اي فواتان اه يجرؤه ومثل ذلك بالاولى ما يقع
 لا خواتم الجوارين من حصول التثوي لهما فاهم في المسجد مع غلبه فحاشية فصرم عليهم الاقامة فيه ويجب اخراجهم
 منه فتنبيه (قوله وشي الخ) اي فان امن التلوي لم يكره عبوره بخلافه اي حج بخلاف الحاضر (فرع) ٥ - هل من
 قد بدوس عن غسل الجنابة في المسجد وتغسل الغنبيه حيث حكم بطلانها كان تكون الجنابة حكمية فقال ينبغي
 التزم بالاستسقاء وان جوزنا الموضوع في المصدم سقوط ماله المستعمل لان المستعمل في الجنابة يستقدر بخلاف
 المستعمل في الحدث الساكن من الوضوء وقوله وان جوزنا الموضوع في المسجد اي حيث لم يكن باعضا فمما يقدر الماله (فرع) ٥
 يجوز انما الطاهر ككتشور البلطج في المسجد لان قدر بها او قصد الازدياد والامتنان فيجوز ويحرم التمسك فيه
 ويجوز الوضوء فيه وان سقط الماء المستعمل فيه والفرق بينهما في الاول امثاله من غير طهارة (فرع) ٥ قال مد =

يصرح الباق في المسجد ويحرمنا القمامة المنقضة في المسجد وان كان مختلطاً بالباقي لاسلامه كنه ١١ ونخرج به ما يملك
 فيه ما اذا كان الباق مقرباً في ماء المنقضة ظاهر ايجبت تنس ويدرك مقرباً قليلاً ملء (فرع) الذي يظهر حرمه الباق
 على حصر المسجد وعلى نياتي قد كتبت ويجوز لانه في هو المسجد وهو المسجد مسجد ومن ذلك الباق على بلاطه وان
 لم يكن موجوداً حال وقفة مسجد لانه في هو المسجد ومن ذلك الباق على خزائن الجلع الاخر لا ياتي في هو المسجد ومن
 ان يصق بين خزائن يصح ما يد فواغور بارز في هو اغلاي عدا لخواز في مصق البقر وكذا الفرس تحت الحصر بشرط
 ان لا ياتر به بتعقيها او غيرها والا فلا حرم والعصر وما يصقه في المسجد فيوب عنه قتيبي جواز لانه محل حاجة وليس باقياً
 في المسجد فهو بمنزلة بقعة في نحو كنه ما يأت مدر كشيئا حج يخالف في جميع ما قلناه ليس بجزء من المسجد ١١ سم
 على منهج وقوله يتحقق في جميع ما قلناه اي فيقول بالخوازي في جميع ذلك سواء في ذلك الباق على الخزائن او بينها او على الحصر
 او غير ذلك وبشكل عليه وان لم يكن من اجزاء المسجد لكنه ملك اخيراً لباصق او وقف ويحجب عنه باصق في كلامه عند
 قوة ونخرج بالمسجد غيره بأنه لا يصر من حيث المصداق وان حرم ٢٤١ من جهة اخرى وقوله ليس بجزءاً

من المسجد اي لاختصاص
 المسجد بالارض وما فيها مما
 انشاء اوقاف مسجد او الحصر
 والخزائن والحدود هذه الانشاء
 فلا يشاهل الوقت وهي بعد ذلك
 اما نقية على ملك المشتري او
 موقوفه لمصلحة المسجد وليت
 مسجد اقلت والاقر ما قاله
 (قوله فله حكمها) اي في حرمه
 الدخول ان خاف التبايض ما
 منع امتنه فليس حكمها اذا
 لا يكره الدخول مطلقاً ١١ حج
 بالمعنى (قوله لا يصر عبودية على
 من ذكر) اي عند مجرد خوف

فله حكمها ونخرج بالمسجد غيره كمل العبد والمدرسة ولو باطلا لا يكره ولا يصر عبود
 على من ذكر (والصور) الاجماع على تحريمه وعدم انعقاده وتبطل الحصص ايسر اذا
 حاضرت المرائع الفصل ولهم قسم وهل عدم حصصها تقيده لا يعقل معناه كادعاء الامام او
 معقول الحق الادب الثاني لان خروج الدم ضعف والمصوم مضعف ايضا فلا يوارث
 بالصور لاجتماع علمها مضعفان والشارح ناظر الى حفظ الابدان وهل تشابه على الترك كما
 يشابه المريض على النوازل التي كان يبعدها في صحت وشدة مرضه عن اكل المصف لان
 المريض نوى ان يفعل او كانا المصوم مضعفاً اهلته وهي غير اهل فلا يمكن ان تنوى انما
 تفعل لانه سرام عليهم (ويجب قضاء بخلاف الصلاة) بل عاتشة كالتومر بقضاء الصوم
 ولا نؤمر بقضاء الصلاة وترك الصلاة يستلزم عدم قضائها لان الشاوع امر بالترك وتركه
 لا يجب نفسه فلا يجب قضاء ولا نها تكثره فتش بخلافه ولان امرها لم يبين على ان تؤخر
 ولو بعد ثم تقضى بخلاف الصوم فانه عهد تأخير به وهذا الشر والمرض ثم يقضى
 وقد انعقد الاجماع على ذلك والاوجه كآفاده الشيخ كراهة قضائها بل قال به
 المتأخرين انه المشهور المعروف ولا يؤخر فيه منهى عاتشة الا في التعليل المذكور

٢٤١ ل اتاوت فان تحقق التاوت وغلب على ظنهم حرم بل يجزى ذلك في دخوله ملك غيره مطلقاً ١١ حج
 بالمعنى وقال سم على منج وظاهر عدم الحرمه مع خشة التاوت بشوهم شكل ونسبه وفاقا لمراد لا يصر من حيث
 كونه مدرسة او باطلا لكن يصر من جهة اخرى اذا كان محلاً بالذات للمالك ولا يلزم رضاه او موافقه مطلقاً ان كان
 موقوفاً وكان ارضه ترابسة وكان الدم يسيراً فلا يحد وفاقا لمر الجواز ١١ (قوله ايسر) استقامت تقريره وهو جواب
 سؤال من خالف من قال اني على افعليه وسلم التساوت فصلت عقل ودين لمساواة امتصان العقل فساد ما تصان الدين
 خاوجه (قوله الادب الثاني) هو قوله او معقول الحق (قوله ينوي انه يفعل الخ) ما لم يمنع ان يقال وهي تنوي فعل ذلك لو لم
 تنص (قوله وترك الصلاة الخ) كان امره ان يجرد عدم الامر بالقضاء لا بد من عدم وجوبه لمعروف الواجب اذا لم
 يفعل في وقته وجب قضاءه وحاصل ما وجبه به انه لما ورد الامر بترك الصلاة اي في غيره هذا الحديث يدل على ان الصلاة في زمن
 الحضر شعراً واجبة وذلك يقتضي عدم وجوب القضاء بالادلة ولم يثبت (قوله ولان امرها) اي الصلاة (قوله والتعليل) اي
 في قوله لان الشاوع امر بالترك الخ

(قوله منتقض) يتأمل فإن المجنون وانمى عليه لا يجب عليه القضاء كما أن الحائض لا يجب عليها القضاء ثم شاركنا الحائض على ما تقدمه الشارح من أنه يكره قضاء الحائض ويذهب قضاء المجنون والغصبي عليه لكن هذا لا يدخل في التعطيل المذكور لأن الحائض يحرم عليها الفعل الفلاني ولا كذلك المجنون إذ غاية أمره أنه يحرمه كلف بالفعل مادام المجنون لا يصدق استصحاب القضاء منه زال ما منع الفعل (قوله عن البيضاء) هو أبو بكر وهو مقدم على الشيخين وليس هو القسم المشهور إلا أن كذا في أصح تصحيح (قوله الأرجحة) خلطوا تلج أي وتمتدق لا تفصمهم مع فرض آخر بينهم واحد كما وقع في كلام شيخنا الشوري والفرق بين الحائض والكافر على ما عقده الشارح فيما يأتي من عدم انعقاد الصلاة إذا أقضاه أن الكافر كان مخاطبا بذلك الصلاة في حال كفره ما يدلو على بقاء أصله مسلمة من هذه الأقسام إلا أنه يفرض أن مساقاة فإذا أقضاه كان حرا محملا لشرع فلم يفسد منه ولا كذلك الحائض قائم أسقطت عنه إتيان زمن الحيض عزمة والقضاء بأمر جديد لم يثبت فلم يكن في قضائه ما يشبه المراجعة لعدم ورود نفي عنه عن الشارع وبأن الكافر لم يسبق له قبل إعلانه بكونه فيه أهلا بغير خلاف الحائض قائم أهل الصلاة في الجمل ٢٤٢ ولكنهما ثبتت عنهما من الحصر والقياس أنها لا تناب على صلاحها هذه لأنها مشبهة

عن الزنا والتمس عليه لأقواب منتقض قضاء المجنون والغصبي عليه خلافا لما نقله الأسدي عن ابن الصلاح والمنصف عن البيضاء وأنه يحرم أن عاشرة ثبت السائل عن ذلك لأن القضاء محله فيما أمر به فعله بخلاف المجنون والغصبي عليه فيسأل عما إذا قضاه على الكراهة هل تنعقد صلاحها أولا الأوجه أنه أقل ما يلزم من عدم طلب العبادة عدم انعقادها ولا يتدرج في ذلك أن وجوب قضاء الصوم عليها بأمر جديد ولا أنه يلزم على القول بعدم الانعقاد استواء القول بالمعركة والكراهة لأنه ثبت قبل بصدقه كانت عبادة فاسدة وقعا عليها سراح فتنصم بخلافه فيعادل على ثبوت حكمه ما هو على غيرهم عليها الطهارة عن الحدث بقصد التعبد مع عملها بالمعركة لتلاعها فإن كان المقصود منها النظافة كأعمال الحج لم يتنع كإسباغ في (د) يحرم به أيضا باشرتها فيه (ما بين سرتها وكبتها) ولون غير شهوة ولا فاعقلوا النساء في الحيض وهو الحيض عند البلهور وتلويها في دواءه على الله عليه وسلم سئل عما قيل في رجل من أمر أنه وهى حائض فقال ما وقى الأزار وشخص به فهو حرمه وهو خير مسلم أصنعوا كل شيء إلا الذكاح ولأن الاستمتاع عاصت الأزار يدنو إلى الجماع فحرم لأن من حرم حول المحي وثبت أن يقع فيه على أنه يمكن إيرادها المتابعة والفتنة

كما في الحديث أولي لا تهر بعد الموت من ما بين سرتها وأوركتها إذا لم تكن حائضا بخلافه في الجملة كما ساق في وهوها الجائر لخال الموت فحاشا في ذلك الحمة فمعه فذكر أن الولي سم على حج (أقول) وظاهر إطلاق المنصف حرمة ممس الشعر الثابت في ذلك الحسل وأن طال وهو قريب لأنهم لم يظهروا الحكم هنا بالمشقة ومعهما فلا يرجع وظاهر ما ينصهر ممس ذلك بنظره أوسع وأعم ولا مانع منه أيضا لأن من حرم حول المحي يثبت أن يقع فيه لكن في بعض المواضع أقتلح شيئا العلامة الشوري أنه لو مس بسنة أو شهرا وظفهر لم يحرم وفيه وقفة (فرع) لو ناض الزنا أن يطأ الحائض أي بأن تدين وطأها دفعه جائز لا يتركب إختفاء القصدتين دفع أشدهما ما يليق به وجوبه ويقاس ذلك حل استثناء يده من الحائض لا دفع الزنا سم أنضاع حج وقوله لا دفع أشدهما يعني أن مثل ذلك ما لو تعارض عليه وطأها والافتقار يده فتقدم الوطأ لا من جنس ما يباح له فعله بل هو ينقض صريحه لولا الحيض ولا كذلك استثناء يده وقوله يليق وجوبه أي ولا يستحب له تصديق حثثه لعدم حرمة وقوله وممس ذلك حل استثناء به الخ أو يذروا وجهه قدحما على وطأها ما أنضاع فيه عليه ذلك أن تعين دفع الزنا ما بدون تعين دفع الزنا لغيره مطلقا وبني ما لو دارا إلى بين وطأ زوجته في دبرها بأن تعين طريقا كان استدلالها وبين الزنا هل

يقتدم الاول والثاني فيه نظر والاقر بالاول لانه الاستماع اقل الجمله ولانه لاحد علمه بذلك وبني ايضا ما لو قد ارض
وطرفا في الخبر والاستقنه يفتدسه في دفع الزانيه نظر والاقر بتقديم الوطاف في الذريه ايضا المتقدم من انه محل قسمة في الجمله
ويفي كذا من اعتد حل ذلك لا يجمع على خبره ومعلوم من الذين بالضر ونه (قوله الحديث الاول) هو قوله ما نوق الا ازار
وقوله اليه اي الى قوله استماعا خبر مسلم وقوله ويضنه اي قوله على انه يمكن ٢٤٣ ان يراد بالخ (قوله الجمله يجوز ان)

مفقد (قوله في خبرها) اي في

قرن الدم سم على حج عن عب

(قوله كبريه) ظاهره ولو لم يزد

من حبه على عشرة ايام وعادة

سم على حج فرع كذا الحضيض

عند اى حقه عشر فهل الوطاف

كبريه فيلزم ادعى العشر اولا

نظر للاختلاف فيه نظر ويشقان

يجري فيه ما نوقه في شرح التبيذ

حيث يجيزه ابو حنيفة قراجه

ونفيه على منسج ان وطافا بعد

انقطاع الدم ككبريه - سلم

يجوزها ابو حنيفة اه (اقل)

ويؤخذ منه ان وطافا بعد

مجاوزه العشر ليس كبريه لصور

ابي حنيفة الا ان يفرق بين زمن

جريان الدم وانقطاعه بان ما بعد

الانقطاع طهر حكا ولا يجاوز

فيه للدم اصلا باختلاف زمن

جريانه وقوله حيث لم يجز فواو

حنيفة يقتضيه حقه اذا انقطع

قبل العشر لكن كان انقطاعه

في زمن لا يقول ابو حنيفة يجوز

الوطافه (فرع) قال مر

الحق انه لا يصح على المساقض

وخبرهما جاعلا بينهما وبين الاول وهو اولى من رد الحديث الاول اليه ومضد قوله
على انه عاجل مسلم وعلمنا فقر حرمه وطئنا في خبرها ولو لم يخالط طريق الاول ويجوز
النظر ولو ثبت ههنا اناس هو اعظم من تقبيلها في وجهها هاتيه وهه وان كان يقصر
الانفي في الشرح والحرور تبعه في الروضة بالاستماع يقتضي فقره على كمال الاستنوى
ان بين التعبير بالاستماع والمباشرة عموما وخصوصا من وجهه اي لكون المباشرة
لا تكون الا بالسم سواء كان بشه عوام او بالاستماع يكون بالعلم والنظر ولا يكون
الا بشه واما بالاستماع بعد ما بين السرة والركبة ولو لم يخالط وان لم يكن ثم خال
وكذا ما بينهما يخالط بغير وطئ في الفرج ومثل ذلك فيمن لا يقبل على نكته انه ان ياترها
وطئ لما عرفه من عاداتهم من قوة شبيهة وقلة تقواه وهه اولى بالتحرر ممن سركت القلة
شبهته وهه صاتم واما نفس السرة والركبة فهل هما كاذوق السرة ونكته الركبة قال
في المجموع والاعتقيد لم لا يعاينها كلاهما في الاستماع بالسرة والركبة والمختار يلزم
يجوزانه اه وعادة الام والسرة فوق الاذا فال الاستنوى وسكنوا عن مباشرة المرأة
فازوج القياس ان مسه الذر وكفهم من الاستماعان المتعلقة بما بين السرة والركبة
حكمه حكم نكته بما في ذلك الحمل واعترض عليه بانه غلط يجب قاطعه ليس في الرجل دم
حتى يكون ما بين سرة وركبة كاي من سرة او ركبة اه الذر كفايته انه استماع بكنها
وهو جائز قطه او بانها اذ لم يزد ذكره ما فقد استفتح هو بما يفرق السرة والركبة
وهو جائز بانه كان الصواب في نظم القياس ان يقول كل ما منعنا منه نكته ان نكته
في خبره ان ناس يجمع بينه سائر بدنها الا ما بين سرتها وركبتها ويحرم عليه نكتهما
من لسه بما بينهما ولمنعها من استماعها به مطلقا ويحرم عليها احتذوقه يقال ان كانت
هي المستقنة انقض ما فاله الاستنوى لانه يحرم عليه استماعه بما بين سرتها وركبتها
خوف الوطاف المحرم يحرم استماعه بما بين سرتها وركبتها لذلك خوفا من المباشرة بالدم
ليس على ولا يبره لو جرد الحرمة مع تيقن علمه وان كان هو المستقن اتجه الحل لانه
مستقن عايدا ما بينهما ههذا الواجب عدم الحرمة في جانبها خلافا للاستنوى ووطؤها
في خبرها على ما علمنا مختارا كبريه يكثر مستحله ويستحب طوافي مع العلم وهو عايد

حضورا والمختصر اه سم على تنبيهه ويوجه بان المختصر من شأنه الاحتياج لمن يداونه ويبر بل عنه الوشحة فيزادها لهذا
الفرص ويجاز ان الله تعالى يرمض المختصر بدل حضور الملائكة ما هو خير منه (قوله ويستحب) هو الخي وسمه تارة الجمعة ١٤٤
فيستحب الصدق بذلك كذا بما مشي في بعض الفضائل من رايه فيسم على حج فلما رجع وبالنظر ان كان ذلك محصورا
بالجمعة في وجهه وان كان عام في الجمعة وغيره من سائر الكبار فقياسا على الوطاف الحضيض اتجه (قوله سم العلم) اي بالصرم
ويؤخذ منه ان الصبي لا يبطئ من وليه الصدق عنه وكذا لا يطالب به الصدق بعد كماله سم على حج بالنهي

(قوله في اول الدم) انما ذهب الطبري انه اذا وسط الدم تصدق بشئ في سائر ذلك كره الاكثرون ٨١ مناظر الانجاب
 للدمس قلت بل ذكر سم على حج ما يقتضي خلافه فقال المراد بالاول زمن اصابه وقته والمراد بالآخر زمن منعه وهذا
 منه يقتضي عدم الواسطة وانه مادام الدم هو المستحب التصديق بالشر وان مضى غلب مدة الحبس (قوله تصديق)
 تكرر بطلب التصديق ان تكرر الوطء وهو ظاهر لان ذلك كفارة طهارة الوطء في متعددة يتعدده ويحفل ان يقال بعدم
 التكرر فباسم على ما قالوه في حد الزنا ٢٤٤ من عدم تكرره اذ زنا امر ان قيل الحد وظاهره ايضا انه تصديق وان وطئ

ثاوي الزنا وتقدم مانبه وهو عدم
 الحرمة فلا يطالب منه التصديق
 وفي حج تنبيهه **ذكر**وا ان
 الجاع في الحبس يورث عنه مؤنة
 جسد الجاع وجسد الولد اه
 (قوله او صدقها الخ) لو وافقها
 على الحبس قاعدت بقاوم عدم
 انقطاعه فاقول قولها لان
 الاصل بقاوم برأه سم على
 شرح النجس بهه الله تعالى
 وظاهره وان خالف عانها (قوله
 فيلذلك) اي من استصحاب
 التصديق بشار او يصدق بشار
 وكون الوطء في زمنه كبر وقوله
ذكر الوطء في آخر الدم اي من
 استصحاب التصديق بشار
 (قوله حرمة) اي الطلاق وهو
 نوتة لقوله بعد فاذا انقطع لم
 يعمل قبل الفصل غير ادم الخ
 اه ابن عبد الحق (قوله محسوس)
 اي موطوءة (قوله فان كانت
 حامل لا يحرم) لا يقال قد تقول
 العدة مع بقية زمن الحمل اكثر
 منها مع بقية الحبس لا تقول
 حاليها لم يتحقق وقت الطلاق لاحتمال انما قلته جلالت ليس يعمل بخلاف الحبس الحكم بانه محض بغير طهروه
 (قوله في زمن) انظر ما خرج به واصله لاحتمال زعم الوانقطع قبل فراغ عانها وظنت عودها ليجوزها الصوم (قوله هيمة
 طهرتها) الاولى اسقاط هيمة فانها لا توصف بعمل ولا حرمة (قوله فلا بد منها) اي من انقطاع المهر الطهرتها (قوله ولو لم يكن آية)
 اي ولم يبلغه وما لولا لان كحضا كما تقدم (قوله على اصطلاح) اي وليس ذلك الاصطلاح خاصا بالفقهاء قال في المختار
 واستحبت المرأة ان تهرم الدم بعد ايامها فهي مستحاضة اه قوله بعد ايامها ظاهر في مجرى على المشارح

ليس
 (قوله في زمن) انظر ما خرج به واصله لاحتمال زعم الوانقطع قبل فراغ عانها وظنت عودها ليجوزها الصوم (قوله هيمة
 طهرتها) الاولى اسقاط هيمة فانها لا توصف بعمل ولا حرمة (قوله فلا بد منها) اي من انقطاع المهر الطهرتها (قوله ولو لم يكن آية)
 اي ولم يبلغه وما لولا لان كحضا كما تقدم (قوله على اصطلاح) اي وليس ذلك الاصطلاح خاصا بالفقهاء قال في المختار
 واستحبت المرأة ان تهرم الدم بعد ايامها فهي مستحاضة اه قوله بعد ايامها ظاهر في مجرى على المشارح

(قوله لا تقبل) ويحيزون ان يكون تقبلا لحدث الدائم الذي اشغل عليه التمسك (قوله والرجح) اي ونحوها كالودى والمم الان
 سلس الرجح لا يتبع عليه الاستحاضة بل يذكره ذلك كغيره (قوله خلافا لروكى في النقل) ظاهره انه يقول بغير مقيوم
 المستحاضة ولو غير التحصيل وهو كذلك وبعبارة صحيح وبه يعلم رد قول الركنى بنى منها من صوم النقل لانها ان حثت انظرت
 والاضحت فرض الصلاة من غير اضطرار اول ذلك وجهه وده ان التوسعة لها في طرق القضاء بل دليل ما ياتي من جواز التأخير لصلة
 الصلاة صلاة النقل ولو بعد الوقت كما في الروضة وان خالفه في أكثر كتبه اقتضت ان تساع ذلك (قوله وهذا) اي ما تقدم من
 قولها الاستحاضة الخ بيان حكمها الاجالي وهذا وهو قوله تفصيل الخ بيان حكمها التفصيلي (قولها الاستحاضة الاجالي) ع
 قد سرحو بابا جزاء الجزع فيها فكان المراد هنا عند انتشاره فوق العادة سنة ٢٤٥٠ على منتهج فقول الشارح هنا والاستحاضة

الاحكام مقسمة على اقسام
 دمه افوق العادة فهو ظاهر لان
 اجزاء الجزع جميع صور مشروطة
 بان لا يجاوز ان المخرج المصنوع
 والمشفقة وتوسعها ان يقول ع
 فوق العادة (قوله في المشهور)
 وسنة بالشم التاء وتشديد الصاد
 قال في الصحاح حسب رأيه
 بالعين تصغيرا قوله كالسكر
 قال في القاموس السكر بالسكر
 رباط السراويل المجمع نكث
 (قوله ويكتفي به) اي الشد قوله
 ان لا يخرج اليها اي الشد
 وان شوه (فروع) هل يشترط
 في صحة طهارة المستحاضة ونحوها
 ازالة العاصية التي على البدن
 كما يشترط ذلك لغيره التيمم لا يبعد
 الاعتراض اخذنا من فقهنا ذلك

ليس ذلك بقدر الاستحاضة والا لزم كون سلس البول استحاضة وليس كذلك وانما هو
 بيان حكمها الاجالي اي حكم الدم الخارج بالصفة المذكورة حكم الحدث الدائم
 (كسلس) تشبيه لا تقبل وانما الاستحاضة تراء المرأة غير مدم الحيض والنقاس سواء
 الفصل ما دام كالدائم الذي تراء المرأة لا تقبل تسعين سنين والسلس يشغ الحلام اي سلس البول
 والمائى والغائى والرجح ولا استحاضة اربعة واربعون حكمة كدورة في الطولات
 (فلا تقع الصوم) فرضا كان او نقلا كما هو ظاهر كلامهم وسر حوا في التيمية كما ساقى
 خلافا لروكى في النقل (والصلاة) كما هو الاحداث الدائمة بخلاف الحيض ولا امره
 عليه الصلاة والسلام خففها وهذا بيان حكمها التفصيلي (تفصيل المستحاضة
 فرجها) ان اداته والاسهلت الاجزاء على جوارها في النادر وهو الاصح فتعبر
 المستف بالقليل جرى على الغالب والنقل او ما قام مقامه يكون قبل طهارة وضوءا
 كانت او تيمما (وتعصبه) بفتح التاء واسكان العين وكسر الصاد الهاء الخفيفة على
 المشهور وان تشد شوقه كالسكر توسطها وتعلم بأخرى مشقوقة الطريق فيجعل احداها
 قدما وما والاخرى واما وتشد هابتك الخرقه فان دعت حاجتك في دفع الدم او نقله
 الى حشو به يوقظن وهي مقطرة ولم تتأذ به وجب عليها الحشو قبل الشد والتعلم ويكتفي
 به ان لم يخرج اليها فان كانت حائضا وتأذت باجتماع الدم يجب عليها الحشو بل يجب على
 الصائغ تركها وانما عواها استحاضة الصوم دون مصلحة الملاءمة عكس فعلام فيمن

بان التيمم لا يباح ولا اباحة مع القاسم فليجوز ثم رأت السيد السبكي في شروط الوضوء ونقل عن الاستاذ ان ذلك هو
 القياس وأقره فاطمة اه سم على منتهج (قوله او تأذت) اي تأذلا لا يحتمل عذوق ان لم يبع التيمم (قوله بل يجب على الصائغ تركه)
 اي الحشو فان حثت ناسه للصوم قالنا ناهى عن عدم جواز زجره لانه لا يسلط صوما ياحتر او الحشو وانفرد به جرحه المطلق
 اصلها وفي بعض الهوامش مناصه لو حثت ناسه الصوم وحثت ليل او أصبحت حائضا ناسه فالحشو واجب عليها لقوله
 قاسما على الخط في الصوم اه (أقول) وفيه نظر لا يتفق على ان قوله قاسما الخ يقتضى وجوب قطع الخط وهو مخرج ثم رأت قول
 الشارح بعد فان الحشو يقتضى وجب حملته وهو قد يقتضى وجوب الفزع فليتأمل وما ياتي عن سم على منتهج (قوله وانما عواها)
 هنا مصلحة الصوم دون مصلحة الصلاة الخ المراد انهم راعوا مصلحة الصوم حيث راعوا حاشيتك الحشو ولا يفسده صوما ولم
 يراعوا مصلحة الصلاة حيث ترتب على عدم الحشو خروج الدم المتخلف لا فسادا بخلاف فستة الخ لم يفتقر الى ابراج
 في الصوم بل اوجبوا برأيه لمصلحة الصلاة وابطالوا صومه قال بعض مشايخنا قوله ولم يراعوا الخ فيه نظر فاتهم لم يطلوا الصلاة
 بخروج الدم كما يطلوها ثم يقاء الخطي بل في الحقيقة تراعى كلاهما حيث اعتقر واما ياتيه وحاشيتك ايصه كل منهما مع وجود الملاءمة

(قوله وطرفه خارج) ١٥ حيث حكموا بطلان الصلاة ان لم يقترحه (فرع) هـ لو شئت لبدأوا وصفت صفة وطرفه واقتضى
 فيها انه لم يجب اتصال صلوة الصلاة قد تقدم بعض المأخرين (وأقول) ان كان نزعه لا يطل الصوم فالوجه وجوب الفزع لئلا
 قصر صلوة التغطية في الصلاة بلا حاجة وان كان يطل فهو كسلة الخط اذا أصبح صاعدا وطرفه يجوز وطرفه لا يخرج
 من فقه طبريز وهل نزح الحشون القريح يطل الله واولا سمى على منتهج (قلت) الوجه انه ان توقف على ادخال شيء باطن القروح
 لا يخرج يطل والا فلا وهو مخالف لما يقتضيه قول الشارع فان الحشو يقتضي وهي حائلته (قوله حشمتي ذلك) اي التثليث
 (قوله من التيمم) والراجح انه ان التيمم يصل فكذلك ما وقد يفرق بينهما بان التيمم يوطأ بعد التيمم بطلان بل طهرته بخلاف
 المستحاضة وهو الاقرب (قوله وانتظار رجاءه) ٢٤٦ ظاهر اطلاقه كغيره انه لا يضر انتظار الرجاء وان طال جدا واستغرق

١ كثر الوقت وهو محتمل ويحتمل
 ان يحمل ذلك حيث كان الانتظار
 مطلقا بغير تأمل سمى على منتهج
 اي بخلاف سائر الذي يمكن الانتظار
 مطلقا ككون الامام غائبا
 أو مخالفا أو غير ذلك مما يذكر فيه
 الاقتداء وليس على كرم قوله
 ويحمل ان يحمل الخ على بل لا يلو
 قبل وهو محتمل بل هو معتق
 بأصل الانتظار (قوله وان خرج
 الوقت) اي كثره حيث عذرت في
 التأخير بالصوغ غير في الغت في
 الاجتهاد في القبة أو طلب السيرة
 والابان حملت شبيب الوقت فلا
 يجوز ان تأخره والقياس حينئذ
 امتناع الصلاة في ذلك الظهور
 لانه يصادق عليها انها آخرت
 لانه صلوة الصلاة وان اقتضى
 اطلاقه قسم الجواز (قوله يتقدم
 ما بين صلاتي الجمع) وهو انه

اتباع بعض شيوخ قبل القبر وطلع عليه القبر وطرفه خارج لان الاستحاضة على من شئت
 والقاهره وامها فلو راعوا مصلحة الصلاة حال التعذر قضاء الصوم والحشو وان المعذور
 حالاً يفتي بالكيفية فان الحشو يقتضي وهي حائلته بخلافه ولا يلزم فيه حشمتي قصر
 تخفف عنها أمرها وصحت عنها العبادات قطعاً كما تصح صلاتها مع الحاجة والحديث
 الهام الضرورة وان المستحاضة يتكرر عليها القضاء يفتي بخلافه مستلة الخط فانه
 لا يقع الا نادراً (و) بعد ذلك (تموضاً) أو تيمم وتبادره وهو باعق الاحتياط ويكون
 ذلك (وقت الصلاة) ولو نافذة لاقبله كالتيمم وتيمم بطه اتمين فرض وتواذلي ولا يجب
 عليها الاقتصار في وضوئها على صفة واحدة بل لها التثليث فقه خلافاً لركن حيث
 منع ذلك واستشهد بمسئلة استعمال اليوب بالقعود قال فاذا استحوذوا فرض القيام
 لحظ الطهارة في التثليث المسدود وفيه قد فرق بان ما هناك رفع التثليث اصلاً وما
 هنا في قوله ولو تواترت قبل الزوال مثلاً لقائمة فزالت التيمم فهل لها ان تصلى به الظهور
 قال الا الذي يشبهه ان يكون على الخلاف في قطعها من التيمم ولم يحضر في نفسه نقل
 (و) بعد ذلك (تبادروا) اي بالصلاة وجوباً قليلاً بالحدث بخلاف التيمم السليم (فلا
 آخرت لمصلحة الصلاة كثير) لعورة وأذان وإقامة (انتظار رجاءه) وهذا لمصدر
 وتتميل سيرة واجتهد في قبله (لم يضر) وان خرج الوقت لم يكن غير معتبر بذلك قال
 في المجموع وصحت بوجوب المبادرة قال الامام ذهب دهاون من أغنى الى المرافعة
 واعتقر آخرون الفصل السبع وضوئه بقدر ما بين صلاتي الجمع ١٥ والوجه الثاني
 واستشكل التثليث باذان المرأة لمصدر مشروعية لها وأوجب بجمعه على الآية وبأن
 تأخيرها الاذان لا يستلزم آذان حال الا الذي ينبغي حل الاذان في كلامه على الرجل

الذي لا يسمع الصلاة وكثير ما يخفى عن (قوله لا وجه الثاني) والكلام كما هو الفرض حيث لا عدد
 في التأخير امامه فيفتقر فذلك كالمعاصر (قوله والاربعه الثاني) هو قوله واعتقر آخرون الفصل السبع والضو
 الا الذي هو صحيح ولكنه لا يقع جعله الاذان من أمثله تأخيرها لمصلحة الصلاة اذا هو صريح في المرأة وبوجوب بان
 التصدير بالمرأة القدر القدر وكما قبل فان آخرت المرأة أو غيرها من دام حديثه واجاب بضمه بان الاذن لم يصرح بالمرأة
 وانما علامه التأني هو في التأخير بذلك لكن الفاعل يمكن ان يكون غيرها وقد صدر الكلام فلا آخرت الذات المتأخره
 مما تقدم من صكك مثل الرجوع الى ما قبله ١٥ وهو واضح في غير عبارة المصنف اعلمها فلا يتأخر في كتمه ولا الاستحاضة
 الا بطلان ما تقدم من أمثلة كالتثليث

(قوله وقال الفري) هو مساوئ المعنى لما قاله لأدري (قوله ويطل الخ) فثبت أنها حيث أنزلت الصلاة المتعنت الصلاة في حتمها فرضاً أو نهياً لا هو روياً نافع قوله إلا يخرج بالفرض النقل الخ إلا أن يقال ما يأتي من جواز النقل في الوقت وبعدة يجوز على ما ذكره في الأصل الصلاة بشرط ما هنا ويقال المراد بطلان الطهر بضعه من أذا الفرض من بعده ويجب اعتاده أي الطهر من وضوءه وتيمم قوله واعتدلاً الاحتياط أي وهو النقل والحضور للصلاة (قوله لم يضر) أي في الصلاة أو قبلها (قوله وإن أقبل الخ) اغتناء خفة ثيابهم أنه حبس الفصل ٢٤٧

حدث بين النساء والطهر ولكنه قطر في إبطه إلى ما تقدم من الحدث قبل فراغ الطهر (قوله لكل فرض) وكذا لو أحدث قبل أن تصل حد ثلثها سم على منعه (قوله ولو ذم) لعل وجه الأخذ غايته أنه خلافاً كالتيمم ويتقدر عدم الخلاف فوجه الأخذ غايته دفع قوم عدم وجوب التيمم بدلكونه ليس فرضاً أصلاً ما هو من الأواب التي لا يطلق فيها القول بترجيح فكثيراً ما يسلكون به مسائل جازم الشرع ويستدلون بكون كالنقل (قوله وأما الفرائض) في فرائضات لا لفرضه والمتبادر أنها تتبع من التوافل ما شاء مادام طهرها رأساً (قوله مع استقرارها) في نسخة استقرارها (قوله من التعليل) هو قولة تقليل (قوله هو ما أتى به) أي ويعني أيضاً من قلل البول

السلس دون المسحاضة وقال الفري مرادهم الرجل إذا كان سلس البول أو الرشح أو المذي ولو اعتادت الانتطاع بقدر ما يسع وضواً والصلاة فانتطع لزوماً المبادرة وامتنع عليها التأخر لا لتطاول جماعة وتحوذ ذلك (والا) بأن أنزلت للصلاة الصلاة ككل وشرب وتحوهما (يفرض) التأخير (على الصحيح) ويطل طهرها ويحب إعادة وإعادة الاستطابة لتكرار الحدث والتيمم مع استغناها عن استحالة ذلك بقدرتها على المبادرة والتأخر لا يضر كالتيمم ولخرج دمها من غير تنصيرها لم يضر فإن كان بقصر في الشد وتحو ويطل طهرها وكذا أصلاً فإن كانت في صلاة ويطل طهرها أيضاً استغناها وإن أقبل بأخره (ويجب الوضوء لكل فرض) ولو ذمراً كالتيمم لبتا حديثها للغير فاطمة بنت أبي حبيش روتني في كل صلاة ويخرج الفرض النقل فإن تنقل ما شئت في الوقت وبعد على ما صرح به في الروضة فقال المواب المعروف أنها تتبع التوافل مستقلة وتبع الفريضة مادام الوقت باقياً وبعدة على الأصح لكنه خالفه في أكثر كتبه ففهم في التيمم وشرح المذهب ومسلم أنها لا تتبعها بعد الوقت وروى بينا وابن الميم يبعد حديثها وتزاد نجاستها وجمع الزوال درجة أنه تعالى يتم ما يحمل القول على رواتب الفرائض الثاني على غيرها (وكذا) يجب لكل فرض (تيمم الصلابة) وما يتحقق بها (في الأصح) وإن لم يزل من نجاستها ولا ظهر الدم بجوارها لتقليل النجس كالوضوء وتقليل السلس والثنائي لا يجب تجديدها لأنه لا معنى إلا ما رآها ثم أعاد استقرارها وبطل الخلاف عند عدم ظاهراً ورد على جوارها، فقامت على موضعها من غير زواله وقم والأوجب تجديدها قطعاً لأن النجاسة قد أكثرتم الله من كمن تقلبها ويؤخذ من التعليل أن محل وجوب تجديدها عند تلويها بما لا يفي عنه فإن لم تتلوه أصلاً أو تلوث بغيره في عنه فقلته فالواجب في إبطه تجديدها بالكلية كالفرض لا تفيد بها الكلية وما تقرر من العقوق قلل دم الاستحاضة هو ما أتى به الزوال درجة أنه تعالى واستثناء من دم المتأذى الذي

بالنسبة للسلس كأي حج وعسابة قال الجلال السيدي ولو اتفق في مقعده لم يخرج منه غائط لا يفيض من شيء وقال والده بعد قول الأسوي انما يعني من بول السلس بعد الطهارة أو غيره يصح بل يعني عن قلبي أي الخارج بعد أحكام ما وجب من عصب وحشو في التوب والبدن كأي التيمم قبل الطهارة وبعد ما تقصده بها انما لو بان أن ما خرج بعدها لا يقبضها وتبعه في الخلل بل قال ابن الرضا سلس البول ودم الاستحاضة يعني حتى عن كثيرها لكن غلطه التفتي أي بالنسبة لكثير البول أو قسوة اختصار في النقل على كثير البول أن كثير الدم يعني عندمكن تقديمه لشرح تخصيص العفر بالتقليل وظاهر تقديمه لعقود قليل البول أن الغائط لا يفي عنه مطلقاً وإن يثلي بجزءه (فخرج) واستقرار أدى وقم السؤال عن ميتاً كل المرحل لم يخرج بولاً يمكن الغاء لقطع الخارج منه عما الحكم في الصلاة عليه ميتة (أقول) =

هذا الواجب في حال الميت المذكور ان يغسل ويغسل بخرجه بقدر الامكان ويخرج بقطن أو نحوه ويشد عليه عشب المشوع عصابة أو نحوها ويصل عليه عشب ذلك خورا ولوقبل وضع الكفن عليه حيث سيقف خور من منتهى سق أو غيره من في هذه الحلة يخرج منه قهرا عني منه لضرورة (قوله أو في ثنائها) أي الصلاة (قوله ويلبثها ثقة عارف) أي ولو امره أن يلبث ان مثل الثقة القاسق اذا اعتدت صفقه (قوله في الأولى) أي قوله ولم تقعد انقطاعه وعوده والثانية هي قوله أو اعتادت الخ (قوله حيث) خبر قوله والمراد ٢٤٨ (قوله في ثنائها) أي الوضوء ولو لمع البعض الآخر (قوله وشمل كلامه)

سكروا فيها بدم القهوجي خرج منها (ولو انقطع دمها بعد) بخور (الوضوء) وقبل الصلاة وفي ثنائها وفي ثنائها (ولم تقعد انقطاعه وعوده) وللبث عاتقة عارف بعوده (أو اعتادت) ماذا وأخبرها من ذكر بعوده (ووسع) بكسر السين (نمن الانقطاع) يجب عادت أو يلخبرها من ذكر (وضوء أو الصلاة وجوب الوضوء) وإزالة الماء على فريها من النجاسة لاحتمال شفاها في الأولى مع ان الأصل عدم عودته ولو كان اداء الصلاة على وجه الكمال في الوقت في الثانية فلو سلمت من غرضه لم تقصص صلاتها امتد الانقطاع ام لا لتمددها في طهر حاله التشرعها ولولا عودتها قورا استمر وضوءها لعدم وجود الانقطاع المنع من الصلاة بالحدث والتبني والمراد بالان وضوءها بعد كرسيت خرج منها دم في ثنائها وبعد والاذلا يطل وتصل به قطعا كما خرج في الجمهور لانه بان طهرها رافع حدث وشمل كلامه ما لو اعتادت عودته على نحو وهو ما قد ارفق عن مقتضى كلام معظم الاصحاب وهو الوجه وان بحث انه لا يبعد ما قلناه لانه لا يبعد عودته وانه مقتضى كلام القزالي ولو اعتادت عودته عن قرب فاستغفر من يسع مائة ركعة وصلى بطهرها تينا طلان طهارتها وصلاته اعتبارا بما عني نفس الامر فان اعتادت انقطاعه في أثناء الوقت وثقت بانقطاعه فيه وامنت القوات وجب عليها انتظاره لاستثنائها حيث نزع الصلاة بالحدث والتبني والاقصه ما خرج في التيمم من روي الماء آخر الوقت كما ذكره المصنف في الثقة وهو العقد وان جزم صاحب الشامل وجوب التأخير وقال الزركشي انه الوجه كما لو كان على منه نجاسة وروي الماء آخر الوقت حيث يجب التأخير عن أول الوقت لازالة النجاسة فكذلك هذا الضوح الفرق بينهما وهل المراد بقوله لم يسع الطهارة والصلاة على الوجه الاكل بينهما أو وسع أقل ما يجزئ الأقرب الثاني ويشهد له ذلك كراهي البغوي في مسئلة السلي في صلاة قاعدة طهارة النجاسة مبيضة لارافعة ولو استحسن السلي بالقبود دون القياص لم كاد اوجبوا في الاوراد حفظ الطهارة ولا إعادة عليه وان فهم ان الرقعة انه مسح وصرح به في الكفاية فبسه لاروضة يجب فبسه وذو الجرح السائل كاللصاحفة في الشد وغسل الدم لكل فرض

اي بين التيمم والمصافحة فوعليه فيكون قوله لوضوح الخ من كلام الزركشي ويحتمل ان الضمير يرجع للمصافحة ومن على منه نجاسة كما فيكون من كلام الشارح رد على الزركشي لكن في الفرق حيث خفا واسل وجهه ان عدمه معدومة كالتميم فاغفرها التأخير بخلافه من على منه نجاسة ثم رأيت في ج ما يصرح بان قوله لوضوح الخ من كلام الزركشي يدل على رد عليه (قوله أقل ما يجزئ) بالنسبة للصلى (قوله مبيضة لارافعة) أي ومن ثم لو نوت رفع الحدث لم يصح وضوءه لانه لا يرفع (قوله ولو استحسن السلي) هو فتح الدم

(قوله لا تظلم من يربح بغيره) هـ هـ تارة أخرى على الصلابة وتارة أخرى على مرونة الصلابة لا تظلم من يربح بغيره لأنه
 يقابل به العدل فيدفع نفسه لظلمه بأنه يصير حليل بخاصة في غير الخالق فإنه حسم على أن الصلابة لا تدفع إلا ذلك كأن حاجة
 اعتدائه (فصله) (قوله إذا مات المرء الخ) وخرج إلى ما أفتنى لا يحكم على ما رأته بعض الناس من خروج النعم ليس
 من علامات الاتصاف وفهم من المثل كون الرائي امرأة يتألم تأنيث فترات (قوله لمن) أي فسن (قوله ناك) أي إذا كثر
 (قوله في المبراج) أي العلم لا يبدى كونه أقلها استقامت على تخرج لا تروا على أنه يصح أن يراد بالخالق هاتما لغيره إلا أن كونه يستد
 لا يرد على الصانع أي هـ ح وكتب عليه سم قوله الخ الخ أو لمن التوسيمات القرية السهلة أن يقال المراد رتبة
 أقل الحسنة رتبة أقل قدر هو أربع وعشرون ساعة وهذا صادق في رتبة ما زاد من قدره فقط إلى أكثر وقوته أكثرية
 جسم ذلك يصدق معمار رتبة أقل تقع تصدعه إلى عدم عبور إلا أكثر والعبور من غير تكاف وفي هذا الفرع الحاصل في غير
 النماز والربا أن تفتن أن هذا التوسيم هو من الملاءمة الذي كثر في ذلك فخلط بالاختصاص (قوله كذا) أي هو ظاهر
 حقيقته أن الراتب المات من تصدع من يوم ربه وأولاه وأما كذا في ما يبلغ ذلك وأما تكاف في معنى ذلك في يحكم به عليه
 حسن لأنه الأصل فمات المرء إنما يفتق نفسه عن يوم ربه أم لا ٢٤٩ لأن الأصل عدم الحسنة فله نظر

كأى المجموع ولا يجوز للسلطان ان يعلق قارورة ليعطى بها بوله ~~ككوه~~ ويسير حراما
لخاصة في غيره ملبسها غير ضروري ويحرم وطء السخاسة وان كان دجها جارا في ذن
يحكم له فيه بكونها طاهرة ولا كراهة فيه
هـ (فصل ٥) اذا مات الرأى الم (لن الحيض اقله) كافر (ولم يعم) أى يجوز
اكره كل حيض أى سواها كانت مبتدأة أم متعاده وقع الدم على صفوة واحدة ام
انقسم الى قري وصغير وافق ذلك طاعتا وان خالفه لان الشرط قد اجتمعت واستحال
تغير العادة يمكن ويشترط ان لا يكون عليه اقبصة طهران كان بانوات ثلاثة دما ثم انى
عشر نقاتم ثلاثة دما ثم انقطع كالثلاثة الاشر قد دم فدا لحيض كاذر كفى المجموع
مفرقا (والعقرة والكبدية) كل منهما (حيض فدا الاصم) سواء المبتدأة أو غير ما خالف
عادته لم يكامل وهذا الياسن الزان الدم وانماها كاصيد تعلو حقره ~~ككبدية~~

٣٢ ٤ ل
أقل الطهرين المحضين خمسة عشر وما (قوله ثم انقطع) وخرج بانقطع
ما لو استمر فإن كانت مبتدأة فتغيرت مرة ومعداة علمت بأنها كما قالوا فيها لو أن تحسبها المعهودة أول الشهر ثم تعد أربعة
عشر ثم عد ما لم واستقر فبرم ولبسته من أول المعداة طهر ثم خصم خمسة أيام منه ويستردوها عشرون هـ ج (قوله
فالثلاثة الأخيرة) شامل للمبتدأة أيضا وكتب شذوذا بم من شرح المنهج ماله من القول ما عزم قولهم آخر الباب وهو مستل
الجماع المتعقبات لأنها إذا زادت على خمسة عشر بالتأخيرين استأنفة هـ أقول يخص ذلك بهذا ونظروا لأن الدم المرقى بعد
التقاسمة مثلا فلو جعل الرادعي تكملها الطهر خمسة الأبعدان يجعل هـ سم على ج أقول ولهذا بهذا أيضا فقال
أن انقطع على رأس النية عشرا وفيها مكان الدم مع التقاسمة وهذا التخصيص في الحقيقة هو مفهوم قولهم إذا زادت
على خمسة عشر وقوله لا يبعدان يجعل الخ ونظرا لأنه لا فرق بين المبتدأة والمعداة لكن فيما تقدم من ج من قوله كما
قالوا فيها لو أن تحسب المعهودة أول الشهر الخ ما يقتضي تخصيص ذلك بالحالتان المبدئية فقط وبما يليه من أول
الشهر (قوله وأسفرة والكدر) أطلق أسفرة والكدر على ذي الصفرة والكدر بخيار أو دفعا أو كدرا أو كدرا هـ سم
على ج (قوله كالصبي) هذا قد افترق الرضوع عن الجرع وعن الأم وقاله الأصم ونقل عن الشيخ إلى أن ساء ما دام
يعرض وما كدر

قوله ويل لذلك أي يقول المصنف والصرفوا الكفن خضن (قوله ساروا الصاري الخ) ويل على ذلك أيضا خبرنا وأما
 الرجل أهله وحاضن أن كان دما جرحا فليصدق بدار وإن كان أصفر فليصدق بدار وادعوا دوا لحاكم وجهه
 ٨١ سم على حج وجهه الثلاثة أنه سمى الأصفر دم حصى على ملهوا الظاهر من قوله إذا وقع الرجل أهله وحاضن أن كان
 دما جرحا وليس الشارح يستدل بهذا الاحتمال أنه سماها حاضنا مجازا وإن احتسب التصديق بدار وأما قوله لها بعد
 انقطاع الحصى وقبل الظهر ثم اعتبار نصف اليد ينافي الأصفر يتابعي الغالبين أن الأصفر لا يوجد في قول الحصى بل في
 آخره وعليه قلوا كان كل حصىها ٢٥٠ أصفر ووطئ في أوله من التصديق بدار (قوله وهي القطن) التفسير

ويل لذلك ما رواه البخاري أن النساء كن يحنن لها نشفة الدرجة وقعا الكرم فحبه
 الصفر من دم الحصى فتقول لا تفجلن حتى ترين القصة البيضاء تريد الطهر من الحصة
 والدرجة مثال مضمر مقصود به وراء مهملة ما كنهه بعد جسيم شرة ونحوها تنسجها
 المسرأة في فرجها ثم تفرجها لتتفرغل في شيء من أثر الحصى أو لا والقصة يقع القاف
 الحصى وهي القطن أو خرقة البيضاء التي تشوبها المرأة عند الحصى شبهت الرطوبة
 النقية بالحصى في الساق والكرم سفوف القطن ومقابل الأصفر لا يكون ذلك فضلا ليس
 على لون الدم وتقول أم عطية كالأفد الصفر والكدرة شدا وأجيب عنه بأن قول عائشة
 أقوى للكثرة لما زعمنا الذي صلى الله عليه وسلم ثم شرع في ما نأولوا جاوز دم المرأة خمسة
 عشر يوما وهي بالمستحاضة ولها سبعة أحوال لانها ما يمتدة أو لا وكل منهما ما يمتدة
 أو معتاد وقوله الميرة للناسه لعادتها وهي المستحضة ما يمتدة للقدر والوقت والأول دون
 الثاني والثاني دون الأول فقال مبتدئة الميرة (فان عبر) أي جاوز الدم أكثر
 الحصى (فان كانت) أي جاوزت منها أكثر الحصى (مبتدئة) أي أول ما ابتدأها الم
 (عبرتان ترى) في بعض الأيام دما (قواي) في بعضها (ضعيفا) كالأسود والاحمر فهو
 ضعيفا بالنسبة للأسود أقوى بالنسبة للأحمر والاشراق أقوى من الأصفر وهو أقوى من
 الأحمر ورواها الأربعة الكرمية أقوى مما لا راحة له والذين أقوى من الرقيق والأقوى
 جاع من هذه القوى أكثر فأنما استوفى الصفات كان كأنما أحدهما أسود بلآخرين
 ونحوه لا تسر أحرا أحدهما أو كانا أسوديا أحدهما والآخرهما اعتبر السابق لقوته
 (فانضمت) من ذلك (استصغرت) وان استدنت (والقوى) منه (حصى) بثلاثة شروط
 أشارنا إلى أولها بقوله (ان لم ينقص) القوى (عن إقائه) وهو يوم وليلة كما مر وإلى ثانيا
 بقوله (ولاعبر) أي جاوز (أكبره) وهو خمسة عشر يوما متصلة لأن الحصى لا يزيد على
 ذلك

به لا يتناسب ما سبق من قوله
 شبهت الرطوبة النقية بالحصى
 الخ ومن ثم قال الحافظ حج في
 فتح الباري والقصة ما أبيض
 يدقه الرحم عند انقطاع
 الحصى اه وقوله يدقه هو
 يسكر الله وضعها وبجارة
 الفاموس يدقه يدقه ويدقته
 صبه ٨١ ويمكن أن يتدفق
 كلام الشارح محذوف كان
 يقال والمراد به ما في القطن فلا
 يحتاج إلى الفتح (قوله وغير)
 أي والمعتادة غير الخ (قوله
 أو الثاني) والصورة السابعة
 أن تكون المعتادة غير الميرة
 حافظة للقدر والوقت وله تارة
 التصريح بها لاستعدادها
 بالمفهوم من قوله النسبة
 لعادتها أو التصريح بالمصنف
 بها في قوله فقد الهاتقدروا وقتا

(قوله أي لم ما ابتدأ الدم) هذا التفسير يستلزم أنه ضبط المتن بفتح الهمال وبجاءة الشيخ ذلك
 عبرة قول الشارح أي أول الخ فحصى فتح الهمال في عبارة المتن ونوف ابن السلاخ في محبة قولك ابتداء الشيء وقال ابن جرير
 في اللغة وعليه فقرأ في المتن بكسر الهمال أي ابتدئت في الدم ٨١ وأما الشارح في يشرح عليه أنه يصح أن يتجزأ
 استنادا لابتداء جميع الشرع إلى المرأة (قوله إن ترى) ع هو تفسير الميرة بالامتدة أو المعترضة سم على منج (قوله فهو
 ضعيف) أي الأحمر (قوله هو) أي الأصفر أقوى من الأحمر (قوله أكثر) أي أكثر من مقابل (قوله امتدنته) قال
 الشيخ عبرتين وسبأ في إضافتي كلامه (قوله متصلة) أي بهذا الشرط في الحقيقة بشرط أنهما كونهما جاوزا أكثر الحصى
 وكونه متصلين

(قوله ولا تنقص الضعيف الخ) قال الرازي رحمه الله لا تزدان فتعمل الضعيف طهرا والقوي بعده حصة أخرى وإنما يمكن ذلك
 أن يبلغ الضعيف خمسة عشر ومثل الأسوي لذلك ما لو زادت وما وليه أسود وأربعة عشر أخرى السواد ثم قال فلا أخذنا بالثبوت
 هنا واعتبرناه بعلينا القوي حصة والضعيف طهرا والقوي بعده حصة أخرى فبذلك تقسم الطهر من قبله انتهى اه حجة
 (قوله فلا زادت وما سودا) أي مع ليلته وما لو زادت الدم بالثبات دون الليل أو عكسه فلا حصة لها لأنه لا جازم يحكم على
 يوم وليه من أول الشهر بأنهم جميع دون ما بعده الكون التقاض على هذا ليس متفلا بين ذي حصة ولا أن يحكم على ما يكمل
 به يوم وليه من بعد التقاض من الدم لأنه يلزم أن يكون حصة ما كثر من يوم وليه قال في الهبة بل * لا يصح تقبيل ثروة الأقل
 فأصبرت وما دما وأصبرت * لئلا تقام عنسقي عبرت اه حجة ٢٥١ رحمه الله (قوله لا يمكن تقبيل الخ) أي بل هي

فأخذت شرط التقبيل وسأق حكمها
 (قوله وما لو زادت) أي وان وقع
 به ما بعده ضعف أيضا فبشمل ما لو
 توسط وهو ما قبل به (قوله وما ذكر
 في الثالثة) هي قوله أو تأخر
 لكن لم يحتمل (قوله قال في ثالث)
 أي توسط الحصة بين سوادين (قوله
 مع الحصة) أي فكون حصة ما في
 هذه الصورة السوداء مع الصفرة
 (قوله ما يجب الوالد المتبادر منه
 أنه جوايب عن التعارض بين ما في
 التقبيل والجموع لكن ساقى
 له أن ما زاد من الجمل غير صحيح
 مع أنه من ما استشكل به المفترض
 وبعبارة سم على حج به بدقل
 مثل ما ذكره الشارح من شرح
 الروض مانعه أي فكون
 حصة السوداء مع الصفرة فقط
 نسب أي صاحب الروض إلى
 تصحيح التقبيل وغيره أن حصة ما

ذلك وإلى ثالثها بقوله ولا تنقص الضعيف عن أقل الطهر) وهو خمسة عشر وما ولا
 لي يكون طهرا بين الحصةين فلا زادت وما سودا ويدل على ذلك أنه لا يمكن تقبيل
 مقسرا وإنما كانت حصة الضعيف لم تنقص عن خمسة عشر وهو المعدم اتصالها ومتى
 اجتمعت الشروط المذكورة كان الضعيف طهرا وإن طال حتى لو زادت وما وليه أسود
 ثم أقبل به الضعيف وتقدمت سني كان طهرا وإن كانت ترى الدم دائما إذا كثر الطهر
 لاحدا وشمل قوله والقوي حصة ما لو تقدم القوي وهو كذلك قطعا وما لو تأخر وأوسط
 كالزوائد خمسة حصة ثم خمسة سودا ثم طبقت الحصة وهو كذلك على الأصح ولو اجتمع
 قوي وضعيف وأضعف فالقوي مع ما يناسبه في القوة من الضعيف حصة بثلاثة شروط
 أن تقدم القوي وأن يحصل به المناسيب الضعيف وأن يصلها مع الضعيف لأن لا يزد
 مجموعها على أكثر خمسة سودا ثم خمسة حصة ثم طبقت الصفرة فالزائد حصة وإن
 لم يصلها مع الضعيف كمن سوادا وستة حصة ثم طبقت الصفرة وصلها الصنفين
 الضعيف خمسة حصة سودا ثم خمسة سودا ثم طبقت الصفرة وتأخر لكن لم يحتمل الضعيف
 بالقوي خمسة سودا ثم خمسة صفرة ثم طبقت الحصة فالضعيف السوداء فقط وما ذكر في
 الثالثة هو ما صرح به الرازي ونسج الحواشي الصغير وصححه المحقق في تحقيقه لكنه
 في المجموع كالموضوع وأصلها جعلها كوسطا المجموعين سوادين وقال في ثالث لو زادت
 سودا ثم حصة سودا كل واحد بسبعة فأبطل خفضها السوداء مع الحصة جواب الوالد رحمه
 الله تعالى عن ذلك بأن الحصة إنما جلت حصة السوداء القوي بها من كونها تلحق في
 القوة بخلاف الصفرة تقع السوداء اه وعلم من ذلك صحة ما في التحقيق والجموع
 ودفق بينهما أو ما الجمل الذي ذكره فغير مسلم ثم شرع في السطحة الثانية وهي المبتدئة

السودا فقط وإلى المجموع والأصل أن حصة السوداء مع الصفرة وأجاب شيخنا أن تراها ذكره الشارح وهي ظاهرة
 في أنه ليس جوايب عن المعارضة بل هو جواب عما وجه به في المجموع وصاحبه يرجع إلى اعتماد في التحقيق (قوله لغيرها منته)
 ليكن يشكل على جعل الحصة السوداء حصة الحصة وإن كانت مناسبة للسودا لكن لا يتأخر عنها ما هو أنصف منها مع
 اعتبارهم في المناسيب (قوله ما في التحقيق) أي من أن الحصة السوداء فقط وما في المجموع من أن السوداء مع الحصة التي
 عبره عنه بقوله وقال في ثالث الخ (قوله في فرق بينهما) أي بالفرق المتقدم من الوالد بأن الحصة ما جلت الخ (قوله الذي
 ذكره) أي المصنف في المجموع والروض من أن الصفرة المذكورة كوسطا الحصة بين سوادين (قوله فغير مسلم) أي لم يثبت
 الصفرة بالنسبة إليها

(قوله قولهم لا تخ) وتصححت أطلعت الميرة فالمراد بالجمعة بشرط الحاجة اهـ ع (قوله فكفيرة) انما جعلها
كالكفيرة لوجوبها على الماي من ان كفيرة هي التاسعة لمادتهم اقدروا وقوا هذه طينعتا تدلكنها مثلها في الحكم كقوله
لكمها في الدور الاول) الدورين يقتضيان عادتهم اهو الحقة التي تستعمل على حين وظهر كلكم في البسطة وقوين اختفت
عادتهم بغير وجه الاشر المستطاع ٢٥٢ على العادات المختلفة سكوت الاشر وقت ثمان لم تكرر ردت الى

الزيرة الاشارة على ما ياردان
تكريران انتهت الى حدى
الاختلاف ثم في الدور الثاني
على قوب مختلفة أيضا فرق بين
الاستقام وعدمه على ما ياتي
(قوله ان اعتدتها بجموز في مثله
عما اعتدتها في ثمان الخاطبة فيه
الضهير الفصل ينسأ به
للاشباع على لفظة قليلة والمضيق
عنه كانها كما ذكره الرضى
وقوله عنه الشناني في حواشيه
على الابرومية في باب الميتا
والنمبر وقبضته أنه لا يجوز
الاشباع بالياء في غير ذلك فخراسع
(قوله فقال لها سنة ان لم تذكري)
اى وعلى هذا الالتقاط في الرابع
بل يجره لظهورها (قوله ونص)
اى المصنف (قوله بكل منها)
اى أقل الظاهر وغالبه مع
الاحتياط فيما زاد عليها (قوله
وانما يترقى) اى المصنف (قوله
ثمع وعشرون) ومقابلها قول
بان طهرها خمسة عشر احتياط
اهـ ع (قوله وطهرها بالنصب)
اى وعليه فغالب الظاهر يقول

دورها ستعشر لما تقدم قبله من ع (قوله في القول الاول) اى الاظهر (قوله قال المسكت) والصلاة
اى ابن النقيب (قوله ما يطرأها الخ) الاولى ما يطرأ في اشاحها غير لان فرض المسكة انما هي غير ثابت انما يطيب
صرح بذلك حيث قال بان طهرها في انما لم يغير عادت اليه فبعضها مضى بالقيز اهـ وسبب غير عا ذكر فيقال المراد ما
يطرأ لها دم يصلح للبعض

(قوله ابتداء وزها) أي الثاني (قوله طالع الأئمة) أي أئمة الشافعية . ٢٥٢ (قوله وأوردنا) يعني أن يجاب

بانهم أرادوا ليس لأئمة شافعية
 السلطنة الأئمة (قوله
 وفي الثالثة) أي وفي الأئمة
 عشر الثالثة التي هي بقية الأئمة
 والأربعين (قوله اختلاف ذلك)
 أي الثلاثين وهو تسعون (قوله)
 فإذا خلقت) أي تركه خلقها
 بأن جاوزته (قوله ليستغفر
 بثوب) أي تلبسه (قوله أي
 نصب) هذا التفسير موافق
 لما يأتي عن الزركشي (قوله
 واعتزله) أي اعتزل عن قوله
 والدم منصوب الخ (قوله أي هذا
 التكلف) والفي أسوح القائل
 به ذلك التكلف أنه جعل
 تراقبنا بالمفعول ونائب فاعله
 ضمير أي عدول إلى المرأة فلا يكون
 الدم على هذا مفعولا به وحاصل
 ما أجابه الزركشي أنه سبق
 لقائل وإن عدله به الصفة
 المتيقن بالمفعول فكذلك قال المرأة
 التي تريق الدم من أرقائها تصبه
 (قوله على خمسة) أي على رأس
 الخمسة عشر والرمدان لا يجاوزها
 (قوله إذا زهر) أي جاوز (قوله
 أنه) أي ما قرأه الآية (قوله
 غلة الخ) فليضع عن أن ما قالوه
 غلة وأن ما يأتي في الصدريد
 ما قالوه لجواز أن يكون غلة
 الصدرة إذا لم يوجد دم الحيض
 بشرطه بل من البأس والدم
 فالحسن فيمتسكوك فيه اه سم على ج
 أو لو قد ترقص في قوله مستكوك فيه سم قوله لم أن الآية إذا رأت دما لم
 يتبين عن يدهم وليحكم بأنه حيض فليسمي كونه مستكوكا فيه مع أن هذا الوجه مدغم في الآية ليحصل منها كونه سم

والصلاة في جميع المدة المذكورة أما في خمسة عشر الأولى فلا نها كانت ترجوا الاضطلاع
 ولما الثالثة فلن السواديين ان ما قبلها استحسانه فلو زاد السواد على خمسة عشر فلا تمتد
 قد مرس قول الجرة اليوم ليس له ويكون ابتداء دورها الحادي والثلاثين قال الأئمة
 ولا يتصور استحسانه مع الصلاة هذه المدة اهذه وأورد على ذلك ان المعتادة تصور
 فيها ان يجمع الصلاة خمسة وأربعين وميلان تكون عادتهم خمسة عشر من أول كل شهر
 فرائس أول شهر خمسة عشر جرة ثم يطبق السواد فتؤمر بالترك في خمسة عشر الأولى
 أيام عاداتها وفي الثانية تقوم أربعه استقررا التميز وفي الثالثة لا تملا اسقرا السواديين
 ان مردها المعتادة وقول الاسنوي ذلك ان تقول قد تؤمر بالترك في اضاف ذلك كما إذا
 رأت صفرة ثم صفرة ثم صفرة ثم سودا فلا تحاطة ولا راحة كرهية ثم سودا واحد مائة
 سودا به سماعا ونحو ذلك وأما كل دم خمسة عشر يوما فاتها تترك في كل واحد للمعنى
 الخ ذكره وهو كونه اقوى من الذي قبله رده ابن العادياتهم انما اتصروا على هذه المدة
 لان الدور وهو الشهر لا يتطويعن حيض وطهر غالباً والخمسة عشر الأولى ثبت حكم
 الحيض فيها بالظهر وقاد اجاب بسدها ما ينسخها لاجل القولين بنا الحكم عليه فلما جاوز
 الخمسة عشر علما انها غير ميرة ثم شرع في الاستحاضة الثالثة وهي المعتادة غير الحيض فقال
 (او معتادة) غير ميرة (ان سبق لها حيض وطهر) وهي ذات كرتها (قد بدال ما قدرا
 وقتنا) خمسة ايام من كل شهر مثلا لقوله صلى الله عليه وسلم في المرأة التي استفتت لها
 امة وكانت تراق الدم على عهده صلى الله عليه وسلم لتتطهر بعد الحيض والايام التي
 كانت تخصها من الشهر قبل ان يصبها فليأمل ما قبلت ترك الصلاة قدر ذلك من الشهر
 فإذا خلقت ذلك فلتغسل ثم تستنثر بثوب ثم تفضل وتراق بدم التامر فتح الهام اي
 نصب والدم منصوب بالتيه بالمفعول به أو بالتفسير على مذهب الصوفي واعتزله
 الزركشي بأنه لا يجازي إلى هذا التكلف وانما هو مفعول به والمعنى تريق الدم قاله
 السهيلي وغيره قالوا غير ان العرب تعدل بالكلمة الى وزن ما هو في معناها وهي في معنى
 تخاص وتخصا على وزن ما لم يسم فاعله واعلم ان المعتادة اذا جاوزت مهاتها عادت
 امسكت عما قبلت عندها الحاض قطعا لا قال انقطاعه على خمسة عشر فاذا انقطع على
 خمسة عشر فقل فالحل حيض وان غير ما قضت ما وراء قدر عاداتها وفي الدور الثاني وما
 بعده اذا عبر ايام عاداتها اغسلت وصامت وصلى الطهور والاستحاضة لانتها تثبت عبرتيرما
 ولا ترقين ان تكون عاداتها ان تحيض ايام من كل سنة أو أكثر وتكمل
 كلامهم هذا الآية اذا حاضت وجاوزت مهاتها خمسة عشر فتردها تاقبل الياس لما يأتي
 في الصدرة ان تحيض برؤيه الدم وشين انها غير آيسة فامر كونه استحاضة بجماعة
 دما الا كقول الشافعي وكثير من معاصره بأنه دم فساد غله عاذ كره في الصد
 فالحسن فيمتسكوك فيه اه سم على ج
 أو لو قد ترقص في قوله مستكوك فيه سم قوله لم أن الآية إذا رأت دما لم
 يتبين عن يدهم وليحكم بأنه حيض فليسمي كونه مستكوكا فيه مع أن هذا الوجه مدغم في الآية ليحصل منها كونه سم

يل بحكمه به حتى بالنسبة لتدويعاتها والملاذات المستعانة الان يقال لما انقضت من ثبت لهم بالاستمرار الياس في هذه
 المرة ورنما الشك في ما تم من الدم حيث جاؤا كثر الحيف (قوله ثبتت جرتين) اي قد رد اليها على هذا الوجه الذي ثبت لها قبل
 الاستحاضة (قوله ردت الى السبعة) السبعة في هذا المثال هي كثر التوب فلو كان الشهر الثالث ثلاثة او خمسة ردت اليه
 واحتاطت في الزائد على ما يفيد ٢٥٤ كلام المصحح لكن قال سم عليه الذي في العباب وغيره انه حيث

لم يستكر والد رد رد لقوله
 الأخيرة ولا احتياط عليها اصطلاحا
 وهو مقتضى الحلق المباح
 (قوله المسيرة) بان رأت قويا
 وضعفا وزاد القوى على عادتها
 السابقة وسأى مثاله (قوله
 وذلك) اي الزوال (قوله تترك
 ما تركه الحائض) مجزؤ رويها
 وبعبارة ج مجزؤ رؤية الدم
 لزمن امكان الحيف حسب التزام
 احكامها الخ وتكتب عليه سم
 قوله التزام احكامها ومنها وقوع
 الطلاق المانع فيه فحكمه بوقوعه
 مجزؤ رؤية الدم ثم ان استقر الى
 يوم وليس فاكثرا استقر الحكم
 بالوقوع وان انقطع قبل يوم وليلة
 بان ان لا وقوع فلو مات قبل يوم
 وليلة فعمل يستحكم الطلاق
 لا احكامها مجزؤ الرؤية بان
 انقطاع حيف ولم تنته خلافه
 ويجزؤ الموت لا يمنع كونه حيفا
 بخلاف الانقطاع في الحيلة
 أو لا يسترح لاحتمال انه غير حيف
 والاصل بقاء السكاح فيه نظر اه
 وجباة لشارح في فصل على
 يحصل ما نصه الا ترى انه لو على

انهم اودافوا الحكم على جمعه بذلك والافه وحكمه بخلافه يصحهم هذان دم الحيف
 الجاوا واستحاضة ويمكن الجواب عنهم بانه يطلق على الاستحاضة ان يندم فسادا لم يخالقوا
 غيرهم (وتثبت) العادة ان لم يتخلف (بجدة في الاصح) لانها في مقابلة الابتداء من حلفت
 في شهر خمسة ثم استحضت ردت الى خمسة كما زودها اليها وتكررت ومقابل الاصح
 لا تثبت الا بمرتين لان العادة مستتمة من العود وجاب الاول بان لفظة العادة لم ير به نص
 قضائي ا ما اذا اختلفت عادتھا وانما لمحتبان كانت تقضي في شهر ثلاثة مثلا وفي
 الثاني خمسة وفي الثالث سبعة وفي الرابع ثلثة وفي الخامس خمسة وفي السادس سبعة
 ثبت هذا الدوران غير ثمان من عادة ثبتت جرتين والعادة المتخلفة اثنتي جرتين وأقل
 ما يحصل ما مثلنا في ستة أشهر وان استحضت في شهر من عليه فان لم يرد الدوران الثاني على
 النظم السابق كان استحضت في الشهر الرابع ردت الى السبعة دون العادات السابقة
 فان لم تنظم بان كانت تقدم ههنا وهذه أخرى ردت الى ما قبل شهر الاستحاضة ان
 ذكرته ثبوت العادة جزء ويلزم الاحتياط الى آخر كما دللتها ان لم يكن هو الذي قبل
 شهر استحاضتها فان ثبت ما قبل شهر الاستحاضة او ثبت كفة الدوران دون العادة
 حفت في كل شهر ثلاثة لكونه المتيقن ويحتمل الى آخر كثر العادات وتفصيل آخر
 كل فوية لاحتمال انقطاع دمها عده ثم شرع في المستحاضة الرابعة وهي المعتادة المميرة
 فقال (ويحكم المعتادة) المميرة (بالتميز لا العادة) المتخلفة (في الاصح) ان لم يتخلل بينهما
 أقل الطهر لان التميز أقوى من العادة فله و به ولاه علامه في الدم وهي علامه في
 صاحبه ولاه علامه ما خسر والعادة علامه متفتحة فلو كانت عادت ما خسر من أول
 الشهر وبقيته طهر فسر ان عشرة أسود من أول الشهر وبقيته أحمر حكم بان حضها
 العشرة لا خمسة الا في وقتها والثاني تأخذ بالعادة لانها قد ثبتت واستقرت وصفة الدم
 بعد الزوال وذلك عند قصاصه عن اقل الحيف وبجاء وزنه أكثره اما اذا اختلف بينهما
 أول الطهر كان رأت بعد خمسة عشر من ضعيفا ثم خمسة قويا ثم ضعيفا فقد ر العادة
 حض العادة والقوى حض آخر لان بينهما طهرا كاملا واعلم ان المرأة مبتدئة كانت
 اول تترك ما تركه الحائض مجزؤ رويها الدم حلال على الظاهر من كونه حيفا فلها حكم
 الحائض حتى يصر طلاقا حيث كانت فان انقطع لدون يوم وليلة سكت ما يندم كونه حيفا

الحيف وقع مجزؤ رؤية الدم كما بان حتى لو ماتت قبل مضى يوم واليه اجمعت عليها احكام الطلاق كما اقتضاه لتبين
 كلامهم وان احتل كونه مصاد ١١ وفي ما لو كانت حائضه ورات فظفته حيفا واظفرت فبين كونه غير حيف فهل
 يظفر ويلزمها القضاء اول انه يظفر والاقر به الاول قياسا على ما لو ظفر بقاء السيل فأكف خباثتها راعى ما لو كل تاسيافا ظن
 بطلان صومها بل عامدا بعد

قوله فتقضى الصوم والصلاة أي ولا ثم عليها في الترتيل لم يؤمر بقره (قوله وهي التسمية) أي المطلقة ولا تائهة ما ساقا من أن لها ثلاثة أحوال لأن ذلك في مطلق الصغيرة وهذا في الصغيرة المطلقة وكان الأولى أن يقول في التقسيم الثلاثة الباقية (قوله أي جهلت) فسر السببان بإظهار إشارة إلى أنه لا يشترط سبق العلم بكايته إليه قوله لتعوضه أو علمه (قوله وتقدم) الأولى وتستقر (قوله فيكون) أي على هذا القول (قوله أول الهلال) قال ع لانه الأغلب قال الرافعي وهي دعوى مخالفة للعلم قال وهذا هو الصدق في تبيين هذا القول اه رحمه الله (قوله في هذا الموضع) أي إذا قدم بالشهر الهلال نقص أو كل (قوله) المشهور وجوب الاحتياط) وهل وجوب ما ذكر عليه كما أفاده الناشرى ما لم تصل إلى سن اليأس فإن وصلته فلا وهو ظاهر جلي شرح مر وأقول للعلم ما أفاده الناشرى مبنى على ظاهر ما سبق عن التقي وغيره اه مع على ج وما ذكره عن شرح مر يوجد في بعض النسخ متعلا بقوله كما سبقت في بابها والصواب ٢٥٥ اسقاطها وقوله ما سبق عن التقي أي من

أن الأية إذا جاوزتها خمسة عشر يوما يكون دم فساد قال سم أيضا اللهم إلا أن يقال يجوز أن يكون ذلك مقرضا في دم معين علم الشخص لو جوبت وطه بخلاف المذكور لأنه لم يوازته أكثر الخوض كما هنا ثم رأيت الشارح يصرح لهذه فيأمر اه اقول ويمكن أن يجاب بأن ما قبله لو فرض في عين غلبت عادتيا الخاصة وما هنا في غيرها فعدم عليها بالعادة أضعف شأنها فلا يصلح أن يجعل ناسا بها خارا فلا يستقر اه المتقدمين ومن ثم يرى فيها أقول بالحاقها بالمتقدمة بخلاف العامة فإن حالها أقوى ففقدت خبر صغيرة فأمكن جعل ما صاحبها ناقضا للاستقراء (قوله لقيام الدم)

لأنه دم فساد فتقضى الصوم والصلاة فإن كانت صائمة بأن نوبت قبل وجود الدم أو عليها به أو كانت أه دم فساد وجعل الحكم صرح بخلافه أو نوبت مع العلم بالحكم لتلاصحه (مستخرج) شرع في المتخاضة المتعاسة وهي الصغيرة فقال (او) كانت من جاوزها أكثره (مستخرج) بحيث لا يصيرها في أمرها ونسبها بالصغيرة أيضا لأنها حبرث القضي في أمرها ولهذا استنفذ الداعي فيما يبعد انضمامه للمنصف مقاصده في المجموع وهي المتخاضة غير الماعة ولها ثلاثة أحوال لأنها إما أن تكون ناسية لتدورها وقتها أو لتدورها دون وقتها أو بالعكس وقد شرع في الأولى فقال (بأن نوبت) أي جهلت عادتيا قدرا ووقتا (قوله لا) أو علمه عارضة وتدين وهي صغيرة وتقدم لها عادة حيض ثم تقبض مستحاضة لا تعرف شيئا عكس (ففي قول) هي (كبتدأه) لأن العادة المتينة لا يستفاد منها حكم فتكون كالعادة ولأن الأخذ بالأحتمال لا يفي فيه مخرج شديد هو متفق عن الأمة ثم لا يمكن الحاقها بالمتقدمة في ابتداء دورها لأن ابتداء دور المتقدمة معلوم بظهور الدم بخلاف الناسية فيكون ابتداء أول الهلال متى أطلقوا الشهر في مسائل الاستحاضة عنوا به ثلاثين يوما سواء كان ابتداء من أول الهلال أم لا لأن هذا الموضع) والمشهور وجوب الاحتياط) عليها لاحتمال كل زمان يربط على الحيض والمهر والاحتياط ولا يمكن جعلها أساسا لتمام أقسام الأجزاء على بطلانها ولا طهر إذا تمام أقسام الدم ولا التبعض لأنه يخصكم فاحتاطت الضرورة ثم تعدد لوطات بثلاثة أشهر اعتبارا بالغالب ودفعنا للضرر كما سبقت في بابها إذا تم هذا المشهور وجوب الاحتياط

أي لوجوده وهذه مجرد دلالا على ما قلناه من كونه طهرا إذا تمام لوزان يكون كله دم فساد إلا أن يمنع هذا بان تمام الزمان المتفق من الحيض يجب أن يكون حيزا ما لم يمنع منه مانع والمتع هذا يمنع من الحكم على الكل بأنه حيض ولم يمنع من أن بعضه حيض وبعضه غير حيض (قوله ولا التبعض) أي بأن يحكم على بعض معين بأنه حيض وعلى آخر أنه طهر (قوله اعتبارا بالغالب) أي إذا طلقها في أول الشهر ما إذا طلقها في ثلثه فإن كان منى منه خمسة عشر أو أكثر فإما بقي واعتد بثلاثة أشهر بعد ذلك ويجزم مطلقا حيزا من ثلثه من الشهر وان بقي من الشهر ستة عشر وما كان كقوله من بعد ذلك فقولها كما سبقت معناه على ما سبقت (قوله ودفعنا للضرر) الخ) لئلا نقضه من انقطع حيزه الله وأولاه تعلمه تعرف حيث قالوا فيها كما سبقت (قوله) حتى تحيض وتعددا لاقتراس ما يستعمله الأشهر ولم يتروا للضرر لأنها فإن قلت الضرر غير محقق لجواز أن تحيض بعد قليل أن لم تكن قريبة إلى اليأس أو تأس أن كانت قريبة قلت هو معارض به فله يجوز أن تنفي أو تبطل كراعيها أقدر وقتا

تأمل الآن يقال أن هذا محتمل انقضائهما على الزوجين إذا تظاهرا به وشغل على بعض وطهر لهما ان التمسرا
لا يخلو للبائع ما ظهر وبعض قلنا انقضائهما بثلاثة أشهر بخلاف من انقطع دمه أو ليس ثم ما يحفل به انقضائه البعد
مع كونهما من ذوات الاقرار لعدم ما يوقضهما اليأس (قوله فيصير الوطء) لاختلافها لان على منعه عن نطق بل العدة لا تنافي
هنا لما تقر به عندها ١٠ حج ونسب يقوله لان على الخانة لوطقة ما وقع من الشهر الا لايحسب شيئا وطهر امره من ذلك على
تضررها بطول العدة بما بين من الشهر وهو كذلك (قوله على زوجها) لاختلاف اعتقادهما فالعبرة بعقده الزوج لان لوجه
وفي حج ما يصير حج فقيها ما يصير من التكاح وفيها لو مكنته فلا يبعد لان الزوج فهل يجب عليها التقيد لمن قلدهم زوجها
اولا قال في الاعاب فيه نظر ولا يبعد وجوب التقيد اقول وقد يقال في وجوب التقيد بنظر لا نأخذ فلنا العبرة بعقده
الزوج صار تركه على التحكيم شرعا والمكره لا يجب عليه التورية وان أمكنته لان فعله لا يفعل فكذلك قال هنا لا يجب
عليها التقيد لان فعلها كالفعل لا يقال يردها ذلك ما قاله في الطلاق من أنه لو اختلف الزوج والزوجة في وقوع الطلاق
وعلم من أن الزوج يدين وعليها الهرب لا تاتقول لا منافاة لانتم لم توافقه على مدعاها والا فلا تدبر ولا معتقده ثم لا يتر
عليه ما ظهر انتمها الهرب منه فالحج بخلاف ما هنا فانه يقر عليه فليزها تمكينه رعاياه باعتقاده ثم رأيت في صاحبتيضا العلامة
الشو برى على من حج فقلنا في العيب (قوله وكسوتها) أي وسائر حقوق الزوجية كالقسم (قوله لو طأها) غيبة هذه العلة
ان زوجة النابو لم يجب لايجب ٢٥٦ على فرعهما الاعراف بنهرها لتوقع زوال الصبر كل رقت ثم بنى أنه

لوا ضرب به ترك الجماع ولم تظهر
قربة على توقع شغلها في ما يجب
الاعراف أخرى ويدفع نفقة
واحدة على ما يأتي وقضته أيضا
أن حاشا الزناصل لتكاح الامة
المحصرة العلة المذكورة ونقل
عن الجلال السيوطي انه يحرم عليه

تكاها حال اذا قلنا فقيمه وان كان حقه محصورة لم يجزه تكاح الامة عليها لان انقطاع المهر صامت على كل وقت
وأورد على أنه صحت منع تكاح الامة على المحصرة لهذه العلة فالحقاس جواز تكاح الامة ابتداء من كل شخص من أصل
لوطء ويؤيده أنهم ظار والاحتمال الانقطاع في المحصرة فلم يشؤا له انذار فيها ولو تكهاها لاجلها لما قبلت متبعة (قوله في غير
الصلاة) ظاهرا أنه لا يجوز زناها الا في التعليل وينبغي لها جواز من المحصف وجه اذا اؤقت قراءته عليه ما ولا يملك
لها التعليل بالصلاة فلا مانع من جواز زناهم التعليل وينبغي لها جواز من المحصف وجه اذا اؤقت قراءته عليه ما ولا يملك
في دفع التمسان اجراؤه في قلبها لم يتحقق لها قرآن في الصلاة لتعلقها بها كما تستغلها باسئاعه فتعهم من نطق بل الصلاة والنافذة
بازالها القرآن ثم اذا اقتضوا جواز القرآن لها خوف التمسان فهل يجب عليها ان تقصد بتلاوته الكرأ وتطلق لحصول المصود
من دفع التمسان مع ذلك قلت الظاهر انه لا يجب علمه اذ لا يلزم زناها قصه القرآن لان حداثتها غير محققة والعدرة قائم بها فلا
تمنع من قصد القرآن المصطلح للثواب ثم ان كانت قراءتها مشروعة من السامع لها محبود الثلاثة والا فلا (قوله فيما يظهر)
وفي حج الجزم بجواز ما رأى وثابت على هذا الاجراء ثواب القرأت (قوله لتكهنها من اجرائه) أي بالقرأة في الصلاة كما يستتاد
من قوله ما في الصلاة الخ وقوله فائزته مطلقا فالاستوى وقبل تحريم الصلاة على الفاتحة ٨١ سم على حج (قوله على قلبها) أي
يؤتلب على هذا الاجراء (قوله حده محقق) أي قلنا الذي على الفاتحة ٨١ سم على حج (قوله وتعل كلامه) ما وجهه فهو فان
قلت من قوله والمنه ورعوب الاحتياط قلت سازان يكون مستثنى لحاجة الصلاة كالقرأة في الصلاة كما يؤخذ مما ذكره
بعض المهمات الان يقال الاصل عدم الاستثناء في غير الله والله اعلم

(قوله قال في المهمات) أي الاسنوى (قوله ان كان الغرض خيوى الخ) افهم جواز المكث اذا كان الغرض شرعي كسماع ذري
 أو استئذان أو شوق ذلك وهو ظاهر وقوله فان كان للصلاة فكثرة السورة فيها ثم خلافه قلوا سمع (قوله وما افهمه) أي دل عليه
 (قوله لا يجوز لها دخول) وعليه فلو ثبتت الصلاة فيه فيبقى ان لا يعتد بدورها لعدم جواز دخول المسجد للصلاة نعم لو ثبتت
 الصلاة فيه مع كثرة الذي فيه بحيث لا يمكن استكمالها في ذلك المكان أو في بن جبراته به بعد قول المصنف في رسم الوضوء
 وبمس المصنف والمكث بالمسجد للصلاة وطواف أو اعتكاف ولو تلافاه وعليه فلو ثبتت الصلاة فيه اعتقدها شيئا عمن
 (قوله لصحة الصلاة الخ) فثبت ما في الواردات فعل الجمعية بل أو غيرها وتقدر عليها الاقتداء خارج المسجد جاز لها دخولها
 ولا يرعى ذلك ان الجمعية ليست فرضا عليها لان دخول المسجد لا يتوقف على كون العبادة التي تدل عليها الفرض بديل دخولها
 لطواف التافلة والاعتكاف غير المذكور (قوله ويحرم) أي كالاعتكاف بخلاف صحة المسجد فلا يجوز لها فعلها الا اذا دخلت
 لغرض غيرها كالاعتكاف فتعطلها عليها احتمل ان اذا دخلت بقصد خلاف فعلها لان دخولها لغرض التسمية غير مشروع
 (قوله ان صلاة الجنائز كذلك) أي كصلاة الغرض في وجوب الفسح لها ٢٥٧
 لا في صفته الخاصة وهي ربوبها

تحريم المكث في المسجد عليها وصرح به في الروضة قال في المهمات وهو متجه ان كان
 لغرض ذري أي ولا لغرض فان كان للصلاة فكثرة السورة فيها أو الاعتكاف أو
 طواف فكذلك لا فرق ما وتقالا ولا يفتي ان محل ذلك اذا احتسب التلوين اه وما
 أفهمه كلام من جواز دخولها للمسجد لقرضا أو تغلده والوجه ان مقتضى التجهوم
 كلاما لا يثبت ان لا يجوز لها دخولها ذلك لصحة الصلاة خارجة بخلافه لطواف
 ويحرمه فانه من ضروريته (وقوله في القرائن) خارج المسجد (اي) وجوب مكتوبة أو
 مندورة لاحتمال الطهور القياس كما قاله الاسنوى ان صلاة الجنائز كذلك (وكذا النقل
 في الاصم) لانه من مهمات الدين فلا وجه لمثلها ذلك والثاني لا اذا ضرورة اليتمس
 المصنف والقراءة في غير الصلاة وشغل اطلاقه لا تنقل بدخول وقت الفريضة وقد علم
 ما فيه محاسن ويجوز لها الصوم والنقل وطواف النقل كالصلاة وسائر في صلاة الجماعة
 لزوم قضائها الصلاة وما يتعلق به (وتفصيل لكل فرض) لاحتمال تقدم الانقطاع وانما
 تفعله بعد دخول وقته لا طهره بضرورة التيمم ان علمت وقته كعدم الغروب لم تنقل
 الا لو خرج بالفرض انقل فلا يجب عليها الاعتكاف كاعتكافها ظاهر كلام الاكرمين

٢٤ ل بخلاف النقل المطلق (قوله وسائر) أي في كلام الشارع (قوله لكل فرض) أي ولو زاد وراثة
 جنازة اه زائد في ظاهره انما اتفق على الجنائز ولو لمع وجوده في حال والفرق على ما قاله بين المصنوعة والمعم ان التيمم في المنافع
 يقتضاها انه يضيق عن اداء فرضين بخلاف المصنوعة فأن في كل وقت تحتمل الحضي والظهور والانقطاع ثم قوله صلاة الجنائز
 هو ظاهر حيث لم يرد من الجنائز ان تعددت وصلة عليها دفعة واحدة كغسل واحد كما هو ظاهر (قوله بعد دخول وقت)
 ظاهره انما اذا اعتكف للقاء أو ارادت ان تصلي ما مضى بعد دخول وقت واعتكف على ذلك وقاس ما قدمه عن الاذرى بعد
 قول المصنف في وضوء وقت الصلاة قائم عليه كالتميم وقتها من انما انه قد يفرق بينهما حال وياق منه فظاهر اربع وليس لعل
 (قوله فلا يجب عليها الاعتكاف) أي ويكتفي بالوضوء وظاهره ان فعله استغلا كالنسي في وقتها اربع وليس لعل
 الا كتمام الوضوء حيث فعل بعد غسل الفرض سواء تقدم على الفرض أو تأخر الوضوء استغلا سواء كان في وقت الفرض أو لا
 فلا بد من الفسح وبعبارة أخرى فالجموع قال القاضي كل موضع قلنا عليه الوضوء لكل فرض قلنا صلاة النقل وكل موضع
 قلنا عليه النقل لكل فرض من يجزئ النقل الا بالنقل أيضا قال وفيه نظر ويحتمل ان تسبغ النقل بعد الفرض (وأقول) وقوله أيضا

(قوله وإذا اختلف الخ) حباب أي لأن الفسول انما أوجبت لاحتفال الانقطاع وهو لا يحتمل تكرير دين النفس والصلاة ولو بادرتم الحفل أن الفسول وقع في الحضي وانقطع بعده هذا ولكن الاحتمال في الزمن القصير أقل منه في الزمن الطويل وأما ١٥ سم على منج (قوله حسم لم يلزم المسخاضة) أي نحو التصدية لم يحسم قياس هذه على الانفسي قسم من مطلق المسخاضة فليزحم قياس الشيء على نفسه (قوله المؤخر) وهي ما لو أخرت لأصلها الصلاة بقدر ما يمنع الجميع بين السلاطين كما تقدم بعد قولنا اختلف فلأخرت الخ (قوله أنه لا غسل على ذات القطع) أي لا واجب ولا مندوب بل لو قيل يجوز منه لم يكن بعيداً لأنه تعاط لعبادة فاسدة (قوله ولا يلزم الخ) قال سم على حج قوله ولا يلزم الخ يشعر بجواز زنته ولو جسم مخالفه لأنه يحتمل أن الواجب الفسول وإن الواجب الوضوء وغسل جميع البدن لا يمكن فيه نسبة الوضوء ولو غلطاً بخلاف الوضوء يمكن فيه نزع الأكره غلطاً فالاحتساب المخلص على كل تقدير تعيينه الأكره فليتم ١٦ ويمكن أن المراد لا يلزمه نسبة الوضوء معنية برفع حدث الحضي لأن المراد في زنته ما مستقلة مع تركنية رفع الحدث الأكره (قوله لا حتمال) تقديره لا يتوقف الوجوب على خصوص ما ذكر بل يمكن في الوجوب أن يقال لأن كل يوم منه يحتمل أن تكون ظاهرة فيه وإن تكون حاضراً في غيره (قوله وتذكير الخ) خص الأرباب بلفظ التهرودون رمضان لأن رمضان قاله الترمذي لازم وهو قد روي عليه ما قيل أن وجبا أن أربعم سنة بعينها كان متوجعا من الصرف والاصرف وقضيه أنه إذا روي سنة بعينها كان كره فقاسه أن رمضان هناك مرة إذا روي سنة ٢٥٨ بعينها إلا أن يقال إنما اعتبر بلع الصرف في وجب كونه من سنة بعينها

ويزنه في المكذبة وصرح به ابن القري في شرح ارشده وهو المعتمد واداد اعتدلت لا يلزمها المباداة للصلوات لكن لو أخرت زنتها الوضوء وحتمت يلزم المسخاضة المؤخر وهو معلوم أنه لا غسل على ذات القطع في التقاض إذا اعتلته فيه ويلزمها إذا لم تنقضي أن ترتب بين أعضاء الوضوء بعضها يظهر لاحتمال أنه واجبها والعبادة بمخاطبتها ولا يلزمه نسبة الوضوء فيما يظهر أيضا أنه جملها بالمال يسيرها كالنظام وهو يميز به الوضوء نسبة نحو الحضي (ونصوم) لزوماً (رمضان) لاحتمال أن تكون طاهرة في جميعه (نم شهر) آخر (كاملين) حال من رمضان وشهره وتذكيره غير مؤثر لتخصيصه بمأذونه وهي مؤكدة لرمضان ثلاثا

ما قيل أن المانع من الصرف العلة والعلل عن المعروف بالأدم ولا يتناقض العدل عن المعروف إلا إذا روي سنة بعينها وحتمت أربعم سنة غير معينة فالعلة باقية لكن انتفت العلة الثانية ورمضان المانع للعلل والزيادة والعبادة باقية وإن أريد من أي

سنة فهو معرفة دائماً لأن المراد من أي شعبان ويؤثر من جميع المستثنى ثواباً عن التثنية في حواشي الكشف أن وجب وصح أن أربعم ما عين فيها غير منصرف ولا انقصر فإن قال الناصر الثاني وكان وجه ذلك أنه في المانع عدول عن الصفر والرجب كما قالوا في مصر أنه عدول عن الصفر فقسمه العلية والعدل وقد يقال أن المانع العلية والتأنيث باعتبار المتعة والقياس صرفه حيث لم يرد من سنة بعينها لأنه في نوى تذكيره زانت الحلية وقوله لتخصيصه الخ قد يقال لأحاجة إلى هذا لأن حلف التكررة على المعرفة ككسبه مسوغ لبي الخال منها وفي سم على حج قوله لتخصيصه بمأذونه هنا مجيب بأن المسوغ موجود غير تقديم وهو مشترك في الخال للمعرفة قائم صرحوا بأن ذلك من مسوغات مجي الخال من التكررة بذلك عبرة التسهيل وغيره السبوط في وقع الخال بمسوغات الابتداء وصرحوا في مسوغات الابتداء ما بان منها أن يطفح على سائر الابتداء بمسوغات ورجل هاتمان ١٧ وعبارتها لا يعرف في مسوغات الابتداء بالتكررة نفسها الخلف العطف بشرط أن أحد المتعاطي يجوز الابتداء به فهو طاعة وقول معروف أي أمثل من غيره بما هو قول معروف ومقتضى خبر من صدقة تبعها أي ١٨ وسواء تقدمت المعرفة على التكررة أو تأخرت كما انترنا له وألأبقولنا ككسبه وبدل لتقديم المعرفة على التكررة فتقتل السبوط بقوله هو زيد ورجل ولأخبرها قول الأنوني مما زاده في التسهيل في باب الخال ثماني ثالث المسوغات لوقوع الخال من التكررة أن تشررك التكررة مع المعرفة في الخال نحو هؤلاء وعبد الله منطقتين ١٨ (قوله بما قدره) أي من ثقتنا آخر (قوله وهي) أي الخال

(قوله ومؤسسة) أي مؤسسة على أصل قولهم (أقول خلا اعتراض الخ) قد يقال في الاعتراض أنه من جهة أخرى وهي إجماعه
أن رمضان في حقه يستمر ثلاثين كل شهر الآخر وإن كان ناقصا إلا أن يقال هذا الأيام ضعيف (قوله لوضوحه أيضا) لا موقع
له أيضا إلا أن يكون راجعا إلى قوله كما لا يعترض الخ وفيه ان القشيرة

يؤم إطلاقه على بعضه بل مؤسسة كما يعلم من قولنا لا أتق كالكمال إلى آخره ومؤسسة
الشهر الأثني عشر المراد به ثلاثون يوما لأن يكون رمضان ثلاثين وثاني بعضه ثلثها
شهرية (فببطل) لها (مركل) منها (أربعة عشر) يوما لا احتمال أن يكون حشها أكثر
الحيض وإن يتعدى في اثنا عشر يوم وحيدة فتقطع في اثنا عشر من ذلك اليوم
ووجود الحيض في بعض اليوم مبطل في غير ما قلناه الكمال في رمضان قيد لفرض
حصول الأربعة عشر للبقاء يومين كما لا يخفى فلا اعتراض على المصنف كما لا يعترض
عليه بأنه لا ينبغي عليها شيء إذا علمت أن الانقطاع كان للالوضوحه أيضا واحقره بكاملين
عن الشهر الناقص فإذا نقص رمضان مثلا حصل لهامته ثلاثة عشر يوما والنقص منه
بكل حال ستة عشر يوما فإذا أصابت بعد ذلك شهرا كاملا بقي عليها يومان وإذا بقي عليها
يومان فطر بقية براتة فمضاهما من ثقل ما ذكره بقوله (ثم صوم من ثمانية عشر) يوما
(ثلاثة أوقها) وثلاثة آخره (فببطل) لها (اليومان الباقيان) لأن الحيض إن طرأ في الأول
منها فغايته أن يتقطع في السادس عشر فصيح لها (اليومان الأخيران) وإن طرأ في الثاني
صح الطرافات أوفى الثالث صح الأولان أوفى السادس عشر سبع الثاني والثالث أوفى
السابع عشر صح السادس عشر والثالث أوفى الثامن عشر صح الثامن عشر وفيه يحصل
اليومان أيضا من الصوم لهما أربعة أول الثمانية عشر واثنين آخرها أو بالعكس أو اثنين
وأما واثنين آخرها واثنين وسطها وبان الصوم لهما خمسة الأول والثالث والخامس
والسابع عشر والتاسع عشر ولا يتعين هذا المذهب كورق يحصل ذلك كما هو بدو في
المولودات بل بالغ بعضهم فقال يمكن تحصيلها بكيفيات تبلغ ألف صورة وواحدة ولعل
في جميع مسائل الصوم ما هو أعلا في هذه الصورة بقصصها تظهر وبقصصها (وعين قضاء
يوم بصوم يوم ثم الثالث) من الأول (والسابع عشر) منه لأن الحيض إن طرأ في الأول سلم
الأخير أوفى الثالث سلم الأول وإن كان آخر الحيض الأول سلم الثالث أو الثالث سلم الأول
ولا يتعين اليوم الثالث للصوم للثاني ولا السابع عشر للصوم الثالث بل لها أن تصوم بدو
الثالث وما بعده إلى آخر الخامس عشر وبدل السابع عشر يوما بعده إلى آخر تسعة
وعشرين بشرط أن يكون الخلف من أول السادس عشر مثل ما بين صومها الأول
والثاني وأقل منه فلو صامت الأول والثالث والثامن عشر لم يصح لأن الخلف من أول
السادس عشر يومان وليس بين الصومين الأولين إلا يوم وانما امتنع ذلك لجواز أن
ينقطع الحيض في اثنا عشر الثالث ويعود في اثنا عشر الثامن عشر ولو صامت الأول والرابع

بأنه لا ينبغي عليها شيء إذا علمت أن الانقطاع كان للالوضوحه أيضا واحقره بكاملين
عن الشهر الناقص فإذا نقص رمضان مثلا حصل لهامته ثلاثة عشر يوما والنقص منه
بكل حال ستة عشر يوما فإذا أصابت بعد ذلك شهرا كاملا بقي عليها يومان وإذا بقي عليها
يومان فطر بقية براتة فمضاهما من ثقل ما ذكره بقوله (ثم صوم من ثمانية عشر) يوما
(ثلاثة أوقها) وثلاثة آخره (فببطل) لها (اليومان الباقيان) لأن الحيض إن طرأ في الأول
منها فغايته أن يتقطع في السادس عشر فصيح لها (اليومان الأخيران) وإن طرأ في الثاني
صح الطرافات أوفى الثالث صح الأولان أوفى السادس عشر سبع الثاني والثالث أوفى
السابع عشر صح السادس عشر والثالث أوفى الثامن عشر صح الثامن عشر وفيه يحصل
اليومان أيضا من الصوم لهما أربعة أول الثمانية عشر واثنين آخرها أو بالعكس أو اثنين
وأما واثنين آخرها واثنين وسطها وبان الصوم لهما خمسة الأول والثالث والخامس
والسابع عشر والتاسع عشر ولا يتعين هذا المذهب كورق يحصل ذلك كما هو بدو في
المولودات بل بالغ بعضهم فقال يمكن تحصيلها بكيفيات تبلغ ألف صورة وواحدة ولعل
في جميع مسائل الصوم ما هو أعلا في هذه الصورة بقصصها تظهر وبقصصها (وعين قضاء
يوم بصوم يوم ثم الثالث) من الأول (والسابع عشر) منه لأن الحيض إن طرأ في الأول سلم
الأخير أوفى الثالث سلم الأول وإن كان آخر الحيض الأول سلم الثالث أو الثالث سلم الأول
ولا يتعين اليوم الثالث للصوم للثاني ولا السابع عشر للصوم الثالث بل لها أن تصوم بدو
الثالث وما بعده إلى آخر الخامس عشر وبدل السابع عشر يوما بعده إلى آخر تسعة
وعشرين بشرط أن يكون الخلف من أول السادس عشر مثل ما بين صومها الأول
والثاني وأقل منه فلو صامت الأول والثالث والثامن عشر لم يصح لأن الخلف من أول
السادس عشر يومان وليس بين الصومين الأولين إلا يوم وانما امتنع ذلك لجواز أن
ينقطع الحيض في اثنا عشر الثالث ويعود في اثنا عشر الثامن عشر ولو صامت الأول والرابع

فيما ينطق به نهيان الحروف (قوله واثنين وسطها) أي ليلتين ليلتين يومين الأولين ولا يلايين من صواء والت بينهما في
إتصافهما أوفيهما (قوله تحصيلهما) أي اليومين (قوله أن يكون الخلف) أي المتروك صومه بعد الغايين عشر (قوله يومان)
وهما السادس عشر والسابع عشر

(قوله لان الخلف اقل) يتمامل قوله اقل فان الخلف من اقل الساعات عشر الى الثامن عشر قد مر من الصوم الاول والثاني ثم رأيت في نسخة من الرابيع انفس وعليها فلا اشكال (قوله وان تصوم قبله) اي التاسع والعشرين (قوله لم تخلف) اي لم تتروك شيئا بعد الحصة عشر (قوله الطريقة الاولى) هي قول المصنف ثم تصوم من غايته عشر ثلاثة الخ والاثني هي قوله ويمكن قضاء يوم الخ (قوله الطريقة الثانية ان تصوم الخ) بشرط ان تكون اول التوبة الثانية سبع عشر قبله الى خامس عشر قبله فاذا صامت الاول والثاني والخامس والسابع وعشرو التاسع عشر قد صامت قد مر ما عليها وهو اليومان مقرفا في خمسة عشر وزادت يوما وصامت قد مر ايضا من السابع عشر وهو ما بين عشر الاقل من التوبة الاولى وخامس عشر الثاني منها فلو قربت باكثر يوم كان صامت الاول والاربع والسابع فخير في الصوم الثاني من صوم السابع عشر والثامن عشر لان الثامن عشر ناقصة الاربع خمس عشر والاول سبع عشر ٢٦٠ (قوله وغيره) كان كل عليها كفارة قتل او صامت عن قربها فانه يجب

عليها التسابع كان كان يجب على من صام عنه وعياف قسم على الغاية قال بعضهم وعياف أى عدم وجوب التسابع في صوم لم يجب فيه التسابع اه وهو محتمل اه لكن عبارة الشارح في فصل فدية الصوم الواجب بعد قول المتن ولو صام اجنبى بادن الذي صم نصها وفي المجموع مذهب اهلن البصري انه لو صام عنه بالاذن ثلاثون في يوم واحد اجزأ وهو الظاهر الذي اشتهر ولكن لم اري في كلام الاصحاب اه قال الاذنى و اشار اليه ابن الاستاذ فقها الى ان قال وسواء في فعل الصوم اكان قد وجب فيه التسابع ام لا لان التسابع انما وجب في حق المستلحق لا يوجد في حق القريب ولا نه التزمه فانه على اصل الصوم نسقط بموجبه اه فنه تصرح بعدم وجوب التسابع على لما القريب مطلقا (قوله صامته) اي ما عاها (قوله بشرط ان تفرق الخ) ولا يمكن الزيادة في التفرق عليه في السعة الكاملة (قوله قد مر المتتابع) اي التي عليها (قوله ما عاها واربعة من الخ) اي فحصل لها من المائة والعشرين ستة وخمسون يوما وحصول اربعة عشر من كل ثلاثين ومن العشرين الباقية اربعة لان غاية ما قد صامته في عشرة (قوله وبشيء ملتحق الخ) اي كايين اليوم الاول واليه والنصف الثاني في مثال اذا كره لا وقت وقوله وما لا يجمل اي كاي قبل السادس في مثال اذا كره لا وقت وقوله حيض متين انظر كيف يكون متين مع احتمال تغير العادة فليتامل والاشخاص لا تقع تغير العادة كاي علم من قطع صلاتها فليغير الخواص ويمكن ان يجاب بان المراد انه حيض متين ظاهر الان حكم الله فسحق المتأخرات انما يدل على ان التسابع لا يوجب في حق المستلحق لا يوجد في حق القريب ولا نه التزمه فانه على اصل الصوم نسقط بموجبه اه فنه تصرح بعدم وجوب التسابع على لما

القريب ولا نه التزمه فانه على اصل الصوم نسقط بموجبه اه فنه تصرح بعدم وجوب التسابع على لما القريب مطلقا (قوله صامته) اي ما عاها (قوله بشرط ان تفرق الخ) ولا يمكن الزيادة في التفرق عليه في السعة الكاملة (قوله قد مر المتتابع) اي التي عليها (قوله ما عاها واربعة من الخ) اي فحصل لها من المائة والعشرين ستة وخمسون يوما وحصول اربعة عشر من كل ثلاثين ومن العشرين الباقية اربعة لان غاية ما قد صامته في عشرة (قوله وبشيء ملتحق الخ) اي كايين اليوم الاول واليه والنصف الثاني في مثال اذا كره لا وقت وقوله وما لا يجمل اي كاي قبل السادس في مثال اذا كره لا وقت وقوله حيض متين انظر كيف يكون متين مع احتمال تغير العادة فليتامل والاشخاص لا تقع تغير العادة كاي علم من قطع صلاتها فليغير الخواص ويمكن ان يجاب بان المراد انه حيض متين ظاهر الان حكم الله فسحق المتأخرات انما يدل على ان التسابع لا يوجب في حق المستلحق لا يوجد في حق القريب ولا نه التزمه فانه على اصل الصوم نسقط بموجبه اه فنه تصرح بعدم وجوب التسابع على لما

(قوله وبني يثعلب) الاقطاع ظهر انشكوك فيه) والتاخر انهم لا يعمل طواف الاضحية في هذا الحلال ولا في الحيض المشكوك فيه ولا في الوضوء استقام عاداتهم فحدث لاقط النوف واستأطفت الرأفة ذلك لان الطواف لا آخر لوقته وهي في زمن الشك يحتمل فساده ولو فيها فيجب تأخيره لظهور الحق بخلاف التماسه لعدم تأقدها ووقتها فانها مضطربة في فعلها اذ لا زمن لها ترجو الاقطاع فيه حتى تؤمر بالتأخير الى هذا ولو لم يتعرضوا الى الطوافات طواف الاضحية من الحيض لم يجز طوافه في زمن غلب على القلب معه وقوعه في الظهور كما في قسمة الملوآت ولا وقاس ما قبله لصلواته وجوب ذلك لانها اذا طافت من الحيض احتل وقوع الطواف من الحيض فليتاامل وقولنا لا آخر لوقته لا يقال استظهار الظهور الحقيقي مع الاجرام فيمنعت مقابلة لا تقول يمكن دفع المستبعد كزوم من الحائض حضا محققا فخلص من الاجرام المجهوم على الطواف فمقدش بغير الحنفية أو غير ذلك مما يأتي في الحلج كان ترسل الى ان تصل الى محل تحذر عليها ٢٦٤ الرجوع منه الى مكة وبعبارة الشايع

في فصل الطواف بأوامره واجبات
نصها وصافي ايضا ان من حائض قبل طواف الركن فله يكتف بالاحاطة حتى تظهر لها ان ترسل فاذا وصلت الى المحل يتعذر عليها الرجوع منه الى مكة بغيرها حيث اذا اتصل كالصبر ويتجلى حيث من احرامها ويرقى الطواف في ذمتها الى ان تعود والاقرب انه على التراخي وانها تحتاج عند فسخه الى احرام لغروجهما من مفكها بالاتصال بخلاف من طاف بغيره فيجب معه الاعادة لعدم تحله حقيقة وقول الرافعي ليس لها ان تقصر حتى تطوف قال غيره انه فلتطمنه ٨١ وقوله يختلف من طاف بغيره الى

المسار من الصغيرة ثلاثة اشكال (وهي) اى الصغيرة اذا كره لاحدهما (في) الزمن (المحتمل) للحيض والظهور (كحائض في الوطء) وما الحاق به علمه (وطاهر في العبادة) لما تقدم من وجوب الاحتياط في جميعها (وان احتل قنطاعا وجب التسليم لكل فرض) بخلاف ما اذا لم يحتل فانه لا يجب عليها الا الوضوء فقط وبني ما يحتمل الاقطاع ظهر انشكوك فيه وما لا يحتمل حيثما انشكوك فيه والفا كره لوقت كان تقول كان حيضه يثنى اول الشهر وتيمم وليلة منه حيض يمين ونصفه الثاني طهر يمين وما بين ذلك يحتمل الحيض والظهور والاققطاع والفا كره لعدد كان تقول كان حيضه خمسة في العشر الاول من الشهر لا علم ايهاهما واعلم ان في اليوم الاول طهر فالسابع حيض يمين والاول طهر يمين كالعشرين الاخيرين والثاني الى آخر التمام يحتمل الحيض والظهور والسابع الى آخر العاشر متصل هما ولا قنطاع ووقالت كنت اخلط شهر اشتهر اى كنت في آخر كل شهر واول ما بدت فمنا فخلطة من اول كل شهر وخلطة من آخره حيض يمين وخلطة من آخر الخامس عشر وخلطة من اول ليلة السادس عشر طهر يمين وما بين الثلثين من اول الشهر والثلثين من آخر الشهر يحتمل الاقطاع والظهور والاققطاع وما بين الثلثة من اول ليلة السادس عشر والخلطة من آخر الشهر يحتمل هما دون الاقطاع ووقالت كنت اخلط شهرا بشهر طهر اقل من شهرين ولها الخلفان طهر يمين في اول كل شهر وآخره ثم قدرا اقل الحيض بعد الثلثين لا يمكن فيه الاقطاع

أى فانه لا يحتاج الى احرام جسد لما عليه (قوله وما بين ذلك) الذى يظهره ليس مرادهم باحتال الظهور طاهر أصليا لا يكون بعد الاقطاع كايومهم من عطف الاقطاع عليه ويجعل كل منهما احدا مختلفا فانه متقبل بغيره فقدم الحيض يقينا بل مرادهم الظهور في الجله فالمراد باحتال الظهور والاققطاع احتمال طهر بعد الاقطاع او معه الاقطاع والحاصل انه ليس المراد ان كلاهما يحتمل حصوله على الافتراض فغير ممكن كايين بل المراد احتمال طهر معه الاقطاع فليتاامل وبعبارة أخرى قال انظر مراد الطاهر بدون الاقطاع مع تقديم الحيض يقينا في المثال وكان المراد بالظهور والاققطاع الطهر بعد الاقطاع فالظهور ضمان طهر اصلي لان لا يتقدمه الاقطاع حيض كايين الاول والسادس في المثال كره لعدد الاقطار بعد الاقطاع كايها ويجوز ان مرادها باحتال الطهر باحتال الظهور ان حصل منها غسل بعد اليوم القليلة ٨١ سمع مني (قوله في العشر الاقل) هو بضم الهمزة وفتح الواو وفتح الهمزة وقوله بدا الواو كايضيه المصباح وسيأتي في الاغتصاف زيادة ايضاح

(قوله بعده الخ) أي مشروط في اليوم والليل والذين لعلته الأولى لكل فرض لأن ذلك خص مشكوك فيه وتقتل فيه
 بعد ذلك فرض إلى القطة الأخيرة من الشهر لأنه مشكوك فيه (قوله لا تقتل الاقطاع) أي يتوهم أنها الكفر فرض
 وقوله والباقي يحتمل أي يقتل لكل فرض لاحتمال الاقطاع (قوله تقتل الحيض والطمهر) أي يضمن الوطء جمعه لاحتمال
 الحيض (قوله إحدى عشرات الشهر) ٣٦٢ أي عشرة من الشهرات الثلاث المشغل عليها الشهر (قوله

كألولي) أي قوله فإذا كانت دورى
 ثلاثون وأولها كذا الخ (قوله ان
 دم الحامل الخ) أي وان شئت
 عادت ما حدث لم ينقص عن يوم
 وليلة ولا زاد على خمسة عشر ولو
 بصمة غير صفة الدم التي كانت
 تراه في غير زمن الحمل وقوله اذا
 توفرت شروطها ان ينقص
 عن يوم وليلة وعليه فلو مات
 دون يوم وليلة وبقيته الطلق
 واستقر الدم لا يكون الخالخ مع
 الطلق مضيا وتفرقه مسم على
 حج والاقراب انه حيض لانه مجرد
 رؤيته حكم عليه بذلك فيستحب
 التحقق ما يتقنه (قوله وان
 تقبىه الطلق) أي جاء بعده قال
 في المصباح وعقبه تقبى فهو
 معقب بما بعده اه بالمعنى ومنه
 ما لو خرج مع الطلق (قوله لا يحرم
 طلاقها فيه) أي الحيض زمن
 الحمل (قوله ولا تنقض العدة)
 أي بالحيض ان كان الخ (قوله
 وهي حامل من زنا) أي ما لو علم
 هل هو من زنا أو شبهة وحكمه انه
 ان لم يكن لحرقه بالنزوح جل على
 انه من زنا وبصورة الشارع في كتاب

والجمل لم يكن بطريق النزوح جل على انه من زنا بطلاقه واقرأه أي من حيث صحة نكاحها مع جواز وطء الزوج لها اما
 من حيث عدم عقوبتها بسببه فيحمل على انه من شبهة فان آت به الاصلان منه لحقه باقتضاه اطلاعتهم وصرح به البلقيني
 وغيره ولم يشبهه الا بعلان اه (قوله انقضت العدة بالحيض) أي يحرم طلاقها فيه لم تضره طلاقها والعدة فان منه لا يحجب
 منها (قوله لم تنقض) أي الحيض

(قوله والفرق بين القترين والقباح)

أي على الثاني (قوله وهذه النجسة)

هي قوله بين أقل الحيض وأقل الحيض (قوله)

يقال في قطع) أي في الفعل الدال

على التمام الخارج بغير غرض الرحم

الماضي به عن حاجته فقال فيه

يقطع التوت وكسر القاء كما قاله

بعضهم وقدم من قبله (قوله النجسة)

أي يضم الدال غيرة (قوله من

العبارة) هي مجئها لفظاً ودفعاً

(قوله قال القوابل) ظاهره أنه لا يرد

من أربع مهن ويبنى الاكتفاء

بواحدة لأن الدال على ما يقيد

الظن والواو تنحصر في عبارة

يج حلقه أو مضغته أو موصلة

أخذها من الفاعل إذا تسمى

ولادة أو أخذت كحصر سوابه فلا

تقال من ماذ كروها وفي العدد

خلافاً لمنه (قوله فانه من

نحوه) أي من حيث الاستكام

وقوله لأنها أي الولادة (قوله

في القاء المذكور) أي أي بين

الولادة ورويه الدم قوله محتمل

لكل منهما) أي من قوله فانه من

نحوه وقوله لأنها (قوله وان

كان محسوبا) معقود (قوله ألقى

والداخل) قد يشكل هذا إطلاق

صومه بالولادة وإدخالها حيث

عال البطان بان الولادة شققة

تخرج الدم فقام هو مقامه لقين

فانه شققة حرمه الوطه ولعل

الفرق بين بطان الصوم وجرار

الوطه الأستية الطعنة

(أقل الحيض) فانه كما (حصر) تمام الحصر التقاسم أقل الطهور فاشبه الفترة بين
دفعات الدم ويسمى قول السبب والثاني أنه طهر لانه إذا طهر على الحيض وحجبت
يدل التقاسم على الطهور ويسمى هذا قول القطر وقولنا لتفريق وحمل القولين في الصلاة
والصوم وبضمهما فلا يصل التقاء طهر إلى انقضاء العدة بما عوشرط جعل التقابين
الدم حسناً لأن لا يجاوز خمسة عشر يوماً ولا ينقص مجموع الدم من أقل الحيض وإن
يكون التقاسم نادياً على القترات المصانة بين دفعات الحيض فإن تلك حصص قطعاً والفرق
بين الفترة والتقاء الفترة هي الحالة التي تخرج فيها يمين الدم ويرقى أثرها ودخلت فطنة
في فرضها نخرجت ملوثة والتقاء ان تخرج نقيّة لا شيء عليها ولو عدا قطع خمسة عشر
يائماً من المحاضرات والدم المرقى بين التواضعين بشرط الحيض حيز كالحاجز بعد
حضر منفصل من الولادة الحق لانه خرج قبل فرغ الرحم كدم الحامل بل أولى بكونه حسناً
إذا رآه الدم بين الولادتين أقرب منه قبلها لانقضاء رحم الرحم بالولادة وقول المصنفين
الدم قال البرهان القزويني كذا هو في عدة نسخ وقيل انه كان هكذا في نسخة المؤلف ثم
أصله بعضهم على ما ذكرناه بقوله بين أقل الحيض لأن الراجح انما ينسحب إذا بلغ
مجموع الدماء أقل الحيض اهـ وهذه النسخة هي التي شرح عليها السبكي وقال المكتبة قد
رايت نسخة المصنف التي يحفظه وأصلها كما قال بغير خطه ثم شرع يتكلم على التقاسم
فقال (وأقل التقاسم فطنة) قال في فطنة قد تلت المرأ بضم التوت وقصها وبكسر القاء
فيم أو الضم أو ضم وعبروا بالصفة في التصديق كالتيه بالجهة أي الفعق في الروضة
لا حلا فله أي لا يتقدم بل ما وجد منه وان قل يكون تقاسماً ولا يرد أقل من محبة ويعبر عن
زمنها بالصفة قال المزدني الصبارات واحدها ولفظة الولادة شرعاً ما امر أقلها الباب ويسمى
بذلك لانه يخرج عقب النفس أو من قوله هم تنفس الصبح إذا ظهر وأول وقته بعد خروج
الولد قبل أقل الطهر وان كان حلقه أو مضغته قال القوابل انه مبدأ خلق آدمي فان تأخر
خروجه من الولادة فانه من خروجه لأنها كما يصعب في التصديق وموضع من المجموع وهو
المعتد وان صح في الروضة وموضع آخر من المجموع عكس ذلك إذ يلزم عليه جعل التقاء
الذي لم يستعمله فقامت عليه الصلاة في التقاء المذكور وقد صح في المجموع انه يصح
غسلها احتياطاً ولائها ولا يشك على ما رجحنا بقول المصنف سلطان صوم من ولدت ولداً
يجازيها كما كانت الولادة منقصة خروج الدم إلى البطان بوجودها وان لم ينصف كما
يجل الترمي بقاها وان ضيق مدم خروج شيء منه وكلام ابن القزويني في وضه محتمل لكل
منهما لكنه إلى الثاني أقرب وقصة الاختلاف الأول ان زمن التقاسم يصعب الستين
لكن صرح باليقين بخلافه فقال لا يتأخر الستين من الولادة وزمن التقاء الانقاص فيه
وان كان محسوبا من الستين ولم يمتد حق هذا اهـ ولو لم تقاسم أصلاً فهل يباح
وطهراً قبل الغسل أو التيم شرطه أو لا في الواو وجهه التقاء على جوارحه كما لو كان مكان

(قولوا كرهتمون) صوابه خالف في ذلك أو حنيفة وأجد قسالا أكثر أربعون وذهب المزي إلى أن الله أربعة أيام لا نكروه قدوالحيض أربع مرات فلذلك الله كذلك اه قلت مقتضى هذا التصريح أن يقول عليه ستة وعشرون أو ثمانية وعشرون اه سم على منهج (قولنا قيس) أي يدوم تقاسمه (قولوا بديا بوسهل) شبهه الاستوى وغيره واعتزله أن العمد بما فيه قبلهم أنكر القاضى أبو الطيب ٢٦٤ كونه غذا للولادة وله وقته مسدود لا طريق لغيره أن الدم وعلى وجهه المشقة

ولهذا أضيفت إليها تمثيل في البطلون ولاحيض لها اه وما استدله لا يحققه فانه لا يان من كونه غذا موصولا للمعتن من القسم لاحتقال وصوله اليه من السر المتصلة بالمشقة اه حرق شرح العباب (القول) واجبة الهام يجوز أن تغشى بغير دم الحيض لا تلتصق في حقهن (قوله) وذلك لأن أقل النفاس لا يمكن أن يستغرق حال حج والتمتع ما كان يتصور استقاله لها بأن تكون محتومة من اول الوقت إلى أن يبق لحظة فتستق حيثما تقاربه النفاس لهذه العلة استقلت اعياب الصلاة عنها حتى لا يارها قضاؤها ثم رأيت بعض النحاح أشار لذلك اه (قوله) ويثبت فينظر الخ) افاد هذا التفسير الهام يحكم على الجواز بأنه حيض بل يترقبه لحوال الشخصية المتقدمة ويحتمل إذا لم يتصل عنه وبين الستين فقاء وعليه يقارن ذلك ما رواه الحسن لما واصل به دم طلقه والولادة ما كان المتصل يكون حضوا وان لم يتصل بينهما تمام وصار سم على حج قوله ليس أي الخارج مع الطلق أو الولادة خروجهما مالم يتصل بحيض متقدم على الطلق والا كان كل من الخارج مع الطلق والخارج مع الولادة حضوا وان لم يتصل النفاس بالحيض بدون فاصل طهر بينهما فخير خلاف ما لو زادهما النفاس الستين فانه يكون الاستحاضة لا يحيل ما بعد الستين خيضا متصلا بالنفاس واعتبار الفصل بينهما اذا تقدم النفاس حونا اذا تأخر صرحوا به

عليه اجنبية بل علوا احيابا بتر وج الولد الجفاف الفصل بانه متى منعقد ولو لم تر ما لا بعد مضي خمسة عشر يوما فاكتر فلا نفاس لها أصلا على الاصح (قوله كرهتمون) يوما وغايه أربعون يوما اعتبارا بالوجود في كل ذلك وما خشي أن يادع عن أم سلمة رضي الله عنها كانت النفاس قبيل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين يوما فليس فيه ما يدل على قى الزيادة أو يكون محولا على الغالب أو على نسوة بمحسورات وابدأ أبو سهل العمالي كفى كون كره ما ذكره في الجفا وهو أن لم يكن في الرحم أربعين يوما لا تغير ثم حكى مثلهما عطفه ثم مثلها مصغرة ثم ذكره الروح والولادة يغذى بدم الحيض من حيث ذلك فلا يجتمع من حين التمتع لكونه غذا اه وانما يحق في المدة التي قبلها وهي أربعين أشهر وأكفر الحيض خمسة عشر يوما فتكون أكثر النفاس ستين (ويحرم به ما سمر بالحيض) لانه دم حيض يجتمع وهذا قاله الرافعي وحكمه النفاس مطلقا حكم الحيض الا في شيئين أحدهما أن الحيض وجب اليوغ والنفاس لا يوجب له قيه بالانزال الذي حلت منه الثاني أن الحيض تعالى به السعد والاستبراء ولا يتعلق بالنفاس لحيوله ما قبله بخير والادوية يحالقه أيضا أن أقل النفاس لا يسقط الصلاة بأكملها بل الزفعة عن البند يبي وأقره وذلك لأن أقل النفاس لا يمكن أن يستغرق وقت الصلاة لأن ان وجد في الاثنا عشر تقدم وجوبه وان وجد في الأقل فقد زلت بالاقطاع بخلاف الحيض فانه يم الوقت ولا رد شي من ذلك على عبارة المنهاج (ويصوره ستين) يوما (كصوره كره) أي كصوره الحيض كره وهو خمسة عشر وحيثما يتنزل أمستدأه أم معتادة غير تمام غير مرة ويناس بما ذكرناه في الحيض وفاقوا ولا قالان النفاس كالحض في غالب احكامه فكذلك في الرد اليه عدد الاشكال ولا يمكن قصوره عن مطلقه في النفاس باعتبار الرابع ان من عادته عدم رؤية نفاس أصلا اذا ولدت فمات الفم وجاوز الستين انها كالبدانة لانه حيثما يكون يشدها نفاسا مع ما هو به حتى التعذر المطلق ومن احكام البيا ان يجب على المرأة أن تطهر ما يحتاج اليه من احكام الحيض والاستحاضة والنفاس فان كان فوجها على ما يجب عليه ان يعلمها الا فلا الخروج لسوان العلماء ويجب عليه تحكيمه من ذلك ويحرم عليه منها الا ان سأل واستخبره في ذلك غنية عن

خروجهما يكون حضوا وان لم يتصل بينهما تمام وصار سم على حج قوله ليس أي الخارج مع الطلق أو الولادة خروجهما مالم يتصل بحيض متقدم على الطلق والا كان كل من الخارج مع الطلق والخارج مع الولادة حضوا وان لم يتصل النفاس بالحيض بدون فاصل طهر بينهما فخير خلاف ما لو زادهما النفاس الستين فانه يكون الاستحاضة لا يحيل ما بعد الستين خيضا متصلا بالنفاس واعتبار الفصل بينهما اذا تقدم النفاس حونا اذا تأخر صرحوا به

(قوله جلوس ذكر وهو) منه زيارة الأولياء والقابر (كتاب الصلاة) (قوله كتاب الصلاة) أي ما يتعلق به من مسائل حقيقة وأحكامها (قوله هي لغة النعا بغير) عبارة وشرح المنهج هي لغة ماض أول الكتاب وأراد به ما قدمه من أنما من القدر جود من للألكنة استغفار ومن الذي تضرع ودعاء اه وبشارة المصباح الصلاة قبل أصلها في اللغة الدعاء عقوله وصل عليهم أي ادع لهم واتخذوا من مقامهم أهم معنى أي دعاءهم في هذه الأفعال المشهورة لأشقاها على الدعاء به من سبيل التقليل حتى تكون الصلاة حقيقة شرعية في هذه الأفعال بخلاف باقي الأفعال التي لا تنقل في القاف كالنسخ في الأحكام أو يقال استعمال المقتضى المنقول إليه بخلاف ما روي في القول منه حقيقة من وجوهه بخلاف بين أهل الأصول وقبل الصلاة في القصة مشتركة بين الدعاء والتعظيم والرجوع إلى الكلام ومنه اللهم صل على آل أبي أوفى أي بارك عليهم وفي هذا فلا يكون قوله يصلون على النبي مشتركا بين معنيين بل بعد في معنى واحد وهو التعظيم والصلاة تنفع على ما روي اه (قوله أقول) قال الخليلب مشرعيان أن المراد بالأقوال المودة والتكبير والحمد والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مقبلة التكبير والحمد اه هذا تحقيق لغير القدر وما ذكره من الانتفاع بل على خروج التكبير عن الأقوال اه (أقول) هذا كله غلط واضح والأدنى إزالة التلويا والاحتجاج إلى التحقيق المذكور وذلك لأن قوله مقتبسة بالكسر ٣٦٥

التي هي الصلاة عن عبد الله
 هذا التذليل هذا الصريح مع
 القطع بقاؤه التعريف اقوال
 التكبر والسلام ولان افتتاح
 التي يكون من غير كمال عليه
 ما ذكره في خطبة العبد ان
 التكبر قبلها خارج عنها وان
 التي قد يفتتح بجلوسه فان
 بياضه من ان افتتاح قد
 يكون باطله من بل وعلى
 الاصل قاطعه وله في كل أم
 الكمال فاحتمل الكمال مع انها

• (كتاب الصلاة) •

[illegible]

(قوله فلا تذكروهم) قيل عليه قد التفتة لا يشعريه التعريف فلا ينفك ما أخذ من الاشعار به فلا انما تعبر الاشعار به في التعاريف الحقيقية كعنايف المخلقة والحكايا والاشياء والاصولون فهم يتبايعون في عدم تركيد الغلبة في كلامهم ويقولون عليه بخذوا شارة الى ان النادون عدمهم كالعدم (قوله واجباتها ومنها) أي حفاظوا التذنب أيضا ٨١ على بهجة أي كما تملو جوب فيكون من استعمال المشترك في معنييه او استعمال اللفظ في حقيقته ويجازه (قوله تحسين صلاة) نقل السيوطي انهم تمكن صلوات أخرى وفات مختلفة بل هي الخس مكررا كل منها عشر مرات وانما انما نصف في حقنا فقط دونه لكن قال بعضهم انهم وروى عنهما في حقنا وحقه وقسبه قوله في حقنا وحقه تسليم كما ذكره السيوطي من انهم تمكن في أو فوات مختلفة فيحتاج القائل بالثاني لنقل من الشارع (قوله حتى جعلها) المعقودات الخمسين صلاة تسبخت في حقنا وفي حقه صلى الله عليه وسلم ولكن كان يفعلها على وجه التقلية وضبط السيوطي في النماض الصغرى الصلوات التي كان يصليها فبانت مائة تركعة كل يوم وليلة ولادلالة نفسه على ان تلك المائة هي التي فرضت ليلة الاسراء في كلام البيضاوي في تفسير قوله تعالى ولا تحملوا عبئا منكم (٢٦٦) ان من الاصرا الذي كان على بني اسرائيل وتخفف عن هذه الامانة

الصلاة التي كانت مفروضة عليهم
 تحسون صلواتي كل يوم وليلة
 ويرد راضيا في حجاج الضيق من
 انهم اخبروه موسى بذلك قال له
 ارجع الى ربك فاسأله لتخفف
 عنكم وعن امثلك فان امثلك لا تطيق
 ذلك فاني قد خبرت الناس قبلك
 وبأوتى بن اسرائيل وعالمهم أشد
 المعالجة على أدفاس هذا فاضعوا
 ٨١ ويمكن ان يجاب بأنه فرض
 عليهم الخمسون فلم يقوموا بها
 فسأل موسى التخفيف عنه تخفف
 بإسقاط البعض فلم يقوموا به باقي
 عليهم بعد التخفيف فلا تمارض
 بين ما نقله البيضاوي وما نقله السيوطي (قوله ولا تكونون على الاول) معقد (قوله وخمسة) أي بسنة وخمسة الخ تسعا
 (قوله بثلاث سنين) ونقل ابن شريف في حاشيته شرح المعتاد عن الثاني عياض في الشفاء ان المراج كان قبل الهجرة
 بخمس سنين واقتصر عليه (قوله أي المقرضات) لما كانا الكتب غير الفرض لغتوا عن منتهى تفسر المراد بقوله أي
 المقرضات سم على حج وخروج المقرضات والرواتب والورقة ليست معلومة من الدين بالضروة (فرع) وسئل ابن الصلاح
 عن ابليس وجنوده هل يصلون ويقرؤون القرآن ام يقرأوا العالم الزاهد في الطريق التي يسلكها فاجاب بأن ظاهر القول ينفي
 قراءتهم القرآن وقوعوا يازنه من استتمام الصلاة لان من شرطها النقاضة وقد ورد ان الملائكة لم يعطوا فضيلة قراءة القرآن وهي
 حريصة لذلك على استماعه من الاناس فان قراءة القرآن كرامة آكرم الله تعالى بها الاناس غير انهم بلغوا ان المؤمنين من الجن
 يقرؤنه ٨١ حاشية شرح الروض للرمي روى ابن حبان في صحيحه من حديث عبد الله بن عمر قالان العبد اذا ظلم يصل أتى
 بذنوبه فوضعت على رأسه أوزعاقته فكما يكبر أو يجهد تتساقط عنه حاشية شرح الروض وأضافه دليل على ان ابليس
 وجنوده لا يصلون بعدهم من رجة الله فلا يصلون ما هو طريق المعقرة (قوله على انها) أي المكتوبات (قوله في حقنا) أي قطعا

(قوله أباد بالساء) عبارة شرح الهبة أراد به من تسون قال ثم عليه أي بالتسبيح حين تسون ٨١ والمراد بالتسبيح في كلمة المفهوم من قوله تعالى فحيات الله الصلاة وكذا يقال فيما بعده (قوله بعشما العصر) عبارة القاموس العشى بالفتح الثقلة كالغروب أو ما بين أول الليل إلى بدء بعثه قال العشى والعشية آخر النهار ٨٢ أي وبعبارة الشارح من الاطلاق الثاني (قوله ان الصبح الخ) قال سم على حج قومه وورد ان الصبح إلى آخر ما في التفسير قبل هذه السلوات تفرقت في الايام فالتعبير لا دم والتأخير لأبراهيم والعصر ليعليان والمغرب ليعيسى وكنيت عن نفسه وركعة عن اسمه والعشاء فحست به هذه الامور وألف الرافعي في شرح المستند بعض ذلك فجعل التأخير لداود والمغرب ليعقوب ٢٦٧

سعدا كثر من عوايق الانما اهم شروطها ان يدخلوها تبت ويجزوها تقفوت والاصل في قوله تعالى فحيات الله حين تسون وحين فصصون الآية أراد بالساء صلاة المغرب والعشاء والصبح صلاة الصبح وعشما العصر ويتظهر ان التأخير وقوله تعالى فحيات الله حين تسون وقيل طالع الشمس وقيل الغروب ومن الليل فحيات أراد بالاول صلاة الصبح والثاني صلاة الظهر والعصر والثالث صلاة المغرب والعشاء في شرح المستند الرافعي ان الصبح صلاة آدم والظهر لداود والعصر ليعليان والمغرب ليعقوب والعشاء ليونس واوديقه خبرا والحكمة في كون المكتوبات سبع عشرة ركعة ان زمن اليقظة من اليوم والليله سبع عشرة ساعة غالبا ثنا عشر النهار ونحو ثلاث ساعات من الغروب وساعتين من قبل الفجر فبذل لكل ساعة ركعة جبر المايق فيها من التقدير وحكمة اختصاص الشمس بهذه الاوقات تعبد كآماله كثر العباد وأيدى غيرهم لمساكن احسنها تذكر الانسان بها ثنائه اولادته كطالع الشمس ونشوء كل شاعها وشبابه كوقوفها عند الاستواء وكهولته كبلها ونضوفته كغروبها لغروبها وكفروها ويزاد عليه وقضا جسمه كاجتماع أثرها وهو الشفق الاخر فوجبت العشاء حينئذ كسرها بذلك كما ان كاله في البطن ويتم منه الفروج كطالع القمر الذي هو مقدمة لطالع الشمس المشبه بالولادة فوجب الصبح حينئذ لذلك ايضا وكان حكمة كون الصبح ركعتين بقاء كسل النوم والعصرين اربعين او ثلثا من عتدها بما عاتق الاسباب والمغرب ثلاثا منها وقرانها اربع تسكين واحدة لانها يتبرأ من البستر وهو القطع والحقت العشاء بالصبر من الشجيرة نفس الليل عن النهار واذقه فريشان وفي النهار ثلاثة تكون الشمس على الحركة فيه اقوى واعلم ان محل كونها خفاف في اليوم ولليلة في غير ايام الدجال اما في اقصاها وورد ان اقوا كسنة وثانيتها كشر وثالثها كجمعة والاخر في اليوم الاول بالتدبر ويقاس به

والعشاء ليونس واورد به خبرا والاصح كما مر ان العشاء من خصوصيات ٨٢ والمتبادر انها كانت واجبة عليهم فلما جمع أي بحيث كان كذلك ما الجواب عما ورد من انهم ليونس (اقول) ويمكن الجواب بانها كانت ليونس دون اسمه اوليها بهذه الكيفية اولم يصلها في هذا الوقت وقوله ركعتين عن نفسه أي مكفرة لمناصب السه من دعوى الاوهة وركعة عن اسمه لمناصب الهامس ومنها بالاولوية ايضا وفي سيرة الخليلي وفرضت الصلاة للمعراج ركعتين ركعتين حتى المغرب ثم يذفعا بعد الصبح ركعتين والمغرب ركعة ٨٣ (اقول) وعلى هذا فيمكن جعل ما وقع في كلام السبطين من انها لم تسبح في حقه وان كل صلاة كانت تسبح عشرا وان جملة الركعات التي كان يصلها مائة على

ما كان مقروضا عليه عقب الاسراء (قوله نشأته) قال في الصباح والشاء وزان القرتو الصلاة وثلاث في بين فلان نشأته فيهم والاسم الشمس وزان قتل ٨٤ (قوله وقنا جسمه) هي بالفتح والذ كجاء القاموس والما بالكسر فاسم لما انسج امامه اذ ار (قوله لا نأى) أي الواحدة (قوله الدجال) هو بشر من بني آدم وموجود الآن واصحابه من مياد كنيته ابرو يسوق هو يودي ٨٥ متاوى (قوله والامر) عطف على قوله اولها (قوله بالتدبر) أي لورود الحديث بذلك في شرح الروض المصنف واعلم انه قد ثبت في مساجد النوايس من زمانه قال ذر رسول الله صلى الله عليه وسلم الدجال قتلنا بارسل الله بالنبه في الارض قال اربعون يوما وم كسنته ويوم كسهر ويوم كجمعة وسأولامه كالمسك قتلنا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنته ايكسنتا فيه صلاة يوم قال لا قدره الله قدره ٨٦ وعليه فكان الاولى للشارح ذكر ذلك الآن يقال اشار اليه بقوله ويقاس الخ

(قوله أول صلاة) يمكن أن يكون من حكمه الأولية احتياجه عليه الصلاة والسلام إلى تعليم جبريل كيفية أو التعليم في آخره
 الاوقات وأخبره وأبلغ ٨١ سم على منج (قوله أول صلاة حضرت الخ) فان قلت لم يشر الرسول القضاة السامعون أنه صلى الله عليه
 وسلم وجع من الاسراء آخر الليل قلت يجوز انهم لم يذهبوا عليه لجواز ان لم يتمكن من فعله قبل الفجر حين وجع من الاسراء
 أو ان وجعها مشروط بالثكن من ايام آمنه ولم يتحقق ذلك لعدم زمن شاق فيه الاعلاء بعد عوده وانما قيل (قوله ولم يبين
 الخ) والاول أول ليلة روى الثاني من انه لو كان كذلك لوجب قضاء ما لم يخل ومثله ما عرفت في الرواى على قوله روى سم على
 حج جواب آخر هو ان الوجوب كان مطلقا على ان المكسبة قول المستفاد وقته ويجمع على اوقات فقه قلة وتوحيدها
 كثره ٨٢ شرح العباد لابن حجر (قوله زوال الشمس) ذكره لالظهر الذي هو مرجع الضمير على الوقت والحين قال في
 الصباح الظاهر مضموم أى مضى فالحال الصلاة مؤنثة يقال دخلت صلاة الظهر ومن غير ان يفتي بجواز ذلك كرواياتنا ثبت فالتأنيث
 على معنى ساعة الزوال والتذكير ٢٦٨ على معنى الوقت والحين يقال حان الظهر وساءت الظهر ويقاس على

الآخر ان يحرق قد اوقات الصلاة وتسمى وكذا الصوم وسائر العبادات الزمانية وغير
 العبادة كقول لا آجال ولا يحرق ذلك فيها ولو سكنت الشمس عند مقدم مددوم كانت الظهر
 اول صلاة ظهرت ومن حيث بذلك وانما ظهر وقت الظهر أى شقها لمخروقة بعد انقضاء
 في قولنا اتم الصلاة ذلك الشمس وكانت اول صلاة عليها جبريل النبي صلى الله عليه وسلم بدأ
 كعبه بها وروى فقال (الظهر) نبي جبريل الا في وانما بدأ بها وان كان اول صلاة
 حضرت بعد الايجاب في ليلة الاسراء اصبح لاحتمال ان يكون حصل في التمسح بها اول
 وجوب الشمس من الظهر وان الايمان بالصلاة شوق على يمينه واليمين الاوقات الظهر
 (والاول وقته) أى الظهر (زوال الشمس) أى عقب وقت زوالها يعني بدخل وقتها بالزوال
 كما مر به في الحديث وغيره وهو مسلها عن وسط السماء المسمى بلوغها السجدة الاستواء
 الى جهة المغرب في الظاهر لتنازلة الظل عند تنهاى قصصه وهو الاكبر واسمونه ان
 لم يكن انفس الميل فانه هو قبل ظهوره لنا وليس هو اول الوقت فلو اصرم قبل ظهوره
 ثم انفس الظهور به اصرم على قرب لم تنعقد وكذا يقال في الفجر وغيره لان مواقيت
 الشرع مبنية على ما يدرك بالشمس قال في الروضة كصلها ذلك يتصور في بعض البلاد
 ككثرة وضعها في اليمن في اطول ايام السنه قبل على دخول وقتها بما تقدم خبره على جبريل

هذا في اوقات الصلوات (قوله بالزوال) أى قال زوال العلامة على دخول
 الوقت وقال لها الواجب وعلة
 كما في شرح جمع الجوامع المسمى
 (قوله على ما يدرك بالشمس) أى
 لا على ما تنفس الاصرم حتى لو
 أوقع الضمير بعد صحتها في نفس
 الاصرم قبل ظهوره لتلزم تنعقد
 وان أخبره بذلك ولو لم يصرم
 لما على في الشرح من قوله لان
 مواقيت الشرع مبنية على
 ما يدرك بالشمس وذهب الى يقال
 مثل ذلك فيملا على طلاق
 فوجهه بالزوال لا الوقوع وان
 عرف ذلك بالمقاييس من نفسه لم
 وان أخبره معلوم أيضا لعلنا ان

كروى قوله بذلك أى حدوثه ان لم يكن وقوله في اطول ايام السنة قال حج عند
 واختلق في قدره فيها فقبل يوم واحد هو اطول ايام السنة وقبل جميع ايام الصيف وقبل ستة وخمسون يوما قبل ستة وعشرين
 قبل اتمه اطول ومنها ما قبله وقيل به مان يوم قبل الاطول ستة وعشرين يوما ويوم بعده ستة وعشرين يوما عند الاخير والاول
 غلما والذي به اتمه الفلك هو الاخير وقول بعض اصحابنا ان صنعاء مكة في ذلك لا توافق ما مره اتمه الفلك لان عرض مكة واحد
 وعشرين ودرجة وعرض صنعاء على ما في جرجان الشاطر خمس عشرة درجة تقر في الاقل منهم التقل فيها الاقل الاطول بنحو
 خمسين يوما وبه يعضوها ايضا وقد ضبطت الكلام على ذلك وما يتعلق به ووجهه في شرح العباد (قوله اتم جبريل) قال في
 شرح العباد وبين ان انتهى في معناه ان هذه الصلوات التي صلاها جبريل به كانت مصيعة يوم فرضه على المصريين به وانما صبح
 بالصلاة جماعة اى لان الاذان لم يشرع الا بالبدنية بعد ان جبريل صلى على الله عليه وسلم وعرف اصحابه اى كان متفعا عليهم
 ومبلغا لهم كما علم من روايه الساق السابقة بذلك يعمل الرد على من زعم ان الاوقات انما تفرق بعد الهجر تخفصر ذلك
 باطل ٨٢ سم على حج (اقول) وانما تقدم جبريل صلى الله عليه وسلم كونه صلى الله عليه وسلم افنيل =

منه لغرض التعليم لا يقال كان يمكن ان يقتدى به جل بالنبي صلى الله عليه وسلم وبعلمه السبعة قبل ذلك القول او انه صلى الله عليه وسلم صلى به اماما وبعلمه بغيره بل مع كونه مقتدانا بالاشارة او تحوها لا تأتقول لعل امامه بغيره بل انظر في التعليم منه فيما لو اقتدى به بجل وبعلمه بالاشارة او تحوها وقوله فلما كان الغد في الغاية فالحاجة القدس في الظهر فيه ان اول اليوم التالي اليوم الاول بعد الصبح عليه فكان يقول فلما كان الغد صلى في الصبح الى آخر العشاءم يقول فلما كان الغد صلى بعد اليوم الثاني صلى في الصبح لانه حقيقة من اليوم الثالث قلت يجوز انه جعل اليوم ملقاسا من يومين فيكون الصبح الاول من اليوم الاول والصبح الثاني (قوله صلى في الظهر) أي اماما كاهوتان العمل قبل وبعد له ان صحته شرط القدوة والعمل به كورة الامام والملائكة لا يتبعون بالهكس كورة ولا بالافتاة والحواب ان الشرط عدم اعتقاد الاثوة وهو مستغنى عن الملازمة فكلما قلتم معاهم انما نام هو شكل من وجه آخر وهو ان الشرط في صحة الصلاة ٢٦٩ ان يعرف كشيء اخر ومضاهة قبل الاحرام

عند الميت مرتين فصلى في الظهر حين زالت الشمس وكان النبي مقدرا للشرائط والعصر حين كان ظله على الشيء منه والمغرب حين افطر الصائم أي دخل وقت افطاره والعشاء حين غاب الشفق والظهر حين حرم الطعام والشراب على الصائم فلما كان الغد صلى في الظهر حين كان ظله منه والعصر حين كان ظله عليه والمغرب حين افطر الصائم والعشاء الى ثلث الليل والظهر ما قرأ وقال الوقت ما بين هذين الوقتين رواه ابو داود وغيره وقوله صلى الظهر حين كان ظله منه أي خرج منها حينئذ كما شرع في العصر في اليوم الاول حينئذ قاله امامنا رضي الله عنه فانما به اشترا كما في وقت ويدل عليه وقت الظهر اذا زالت الشمس ما لم يحضر العصر (واخره) أي وقت الظهر (مصرغل الشيء) مثله سوى ظل استواء الشمس أي غير ظل الشيء حالة الاستواء ان كان واعتبر المتصل بقامت أو غيرا في ارض مستوية وعلى رأس الظل فزال الظل يخص عن الخط فهو قبل الزوال وان وقف الاين ولا يتقص فهو وقت الزوال وان اخذ الظل في الزيادة علم انها زالت قال العلماء قامت الانسان ستة اقدم ونصف قدم تقسمه قال الاكثرون والظهر ثلاثة اوقات وقت خضبة اذ هو وقت اختيار الى آخره ووقت عذرو وقت العصر لم يجمع وقال القاضي لها اربعة اوقات وقت خضبة اذ هو الى ان يصير ظل الشيء مثل ربعه ووقت اختيار الى ان يصير ظل نفسه ووقت جواز الى آخره ووقت عذرو وقت العصر لم يجمع ولها ايضا وقت ضرورة وسبق وقت حرمة وهو القصد والذي يسها وان وقت ادا

بما قبل الزوال في والفي وانما هي بعد الزوال قاله لأنه ظل فاعين جانب المغرب الى جانب المشرق والفي الرجوع ثم قال وقال روي عن المهاج كل ما كانت الشمس عليه من الزوال فاعين جانب المغرب الى جانب المشرق والفي الرجوع ثم قال وقال نفع الظل والفي منبغ الشمس اه وذ كغرف ذلك (قوله قدر الشرائع) الشرائع بالكسر اسم للبر والرقن بظاهر العمل (قوله على الامم) فان قبل الصوم اعترض بهذا المسئلة فكيف قال حين افطر الصائم فالجواب انه يحتال ان قال لهم ذلك بعد تقريره من الصوم للمدعية والمراجع افطر الصائم الذي تعبه فانه كان محروما وضاعف غيره هذا الامة ايضا (قوله الى فرغ منها) حل يصح تناوله على ظاهره فانه بعد مصير ظل الشيء في من الوقت مقدورا ودرا الاستواء فليست اهل سم على منتهى وقد يقال لا يصح تناوله على ظاهره اما اول فانه يتوقف على ان يكون ظل الشرائع يتدعى بالبع الصلاة واما ثانيا فانه يقتضي دخول وقت العصر اذا صار ظل الشيء ملحقا بظل الاستواء فتكون صلاة العصر في وقت الظهر وهو منافق لقوله فانه امامنا

(قوله وعلى هذا) أي أهلها أيضا وقت ضرورتها سم على منهج (قوله في قول الأكرين) ينبغي على قول الأكرين أن يكون لها أيضا وقت جواز إلى آخر الوقت فيتمد بالثبوت الاختيار والجواز كما أخذ كذلك وقت الفسلة والاختيار في المغرب كما ساقى اه سم على منهج (قوله تسع) هو قول القول ووجه التسع أنهم أدخلوا وقت الجواز والاختيار وقت الضرورة والخمر اه سم على منهج (قوله هو أول وقت العصر الخ) عبارة المنهج وشرحه وقت عصر من آخر وقت الظهر إلى غروب الشمس وكتب عليه سم أوضح من قول المنهاج وآخوه مصر ظل الشيء شمس الخ لأنه إن أراد بقوله مصر ظل الشيء أي وقت ضروريه آخر عصر من وقت ٢٧٠ الظهر يصح قوله وهو أول وقت العصر وإن أراد به الجزء الذي يتحقق فيه

لكنها يجزى أن في غير وقت الظهر قال الشيخ وعلى هذا في قول الأكرين والقاضي إلى آخره (تسم) وهو أي مصر ظل الشيء شمس عصر (أول وقت العصر) الحديث المأثور ولا يشرط حدوث زيادة فاصلة بينهما وبين وقت الظهر وما قبله الثاني فإذا جاز ظل الشيء مثلهما قلز بادة فقد دخل وقت العصر ليس مثلهما لذلك بل هو محمول على أن وقت العصر لا يكاد يعرف إلا بما هو منه (وبني) وقته (حتى) تغرب الشمس نظير من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدركها ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر وقوله في خبر جابر بن النسيب الباهي إلى العشاء الصبح والوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار جعنا بين الأدلة والاختيار أن لا يخرج من مصر ظل (مثلين) فغير الظل الاستواء أن كان للغير المكروسي مختارا لرجعته على ما بعده أو لا اختيار جبر بناه والعصر سعة وأوقات فصلة أوله هو وقت الاختيار ووقته عند وقت الظهر إن يجمع ووقت ضرورتها وقت جوازها كراهة ووقت كراهة ووقت حرمة آخر وقتها بحيث لا يجمع جميعها وإن وقت أدائها ونظر بعضهم في ذلك فانه ليس بوقت حرمة وإنما يصح التأخير إليه وهذا الوقت انتهى ويجب عنه بان مرادهم وقت الحرمة من حيث هو الحرم لا نفس الصلاة في الوقت انتهى وجب فعل الصلاة فمقتضى التأخير القضاء فيها الواجب لمصلحة في وقتها ثم أفسد هذا عما روت قضاء نزعته على رأي مرجوح والاسع انما إذا كان قبل الشروع في (المغرب) يدخل وقتها (المغرب) نسيب جبر على سميت بذلك لكونها تفعل عقب الغروب وأصل الغروب البعد يقال غروب بفتح الغين والراء إذا بعد والمراد تكامل غروبها فلا يحكم بخروج وقت العصر فيبويه البعض بل لا يضمن الجسم ويخرج وقت الصبح بطاوع بعضه والفرق في زوال رؤية البعض منزلة رؤية الجميع في الموضع وإن شئت قلت رأينا اسم النهار بوجوه البعض

ضرورية ظل الشيء شمس عصر استواء الشمس اعني الجزء الذي يعقب آخر عصر من وقت الظهر فإن عنده يتحقق ضرورة ظل الشيء شمس عصر ظل استواء الشمس لم يصح قوله وآخوه مصر ظل الشيء الخ فلا يضمن التساويان راد الأول ويكون معنى قوله وهو أول وقت العصر أي يدخل وقت العصر أي يتحقق بدخول ذلك ويراد الثاني ويكون معنى قوله وآخوه مصر ظل الشيء الخ أنها الخ أن آخره يتحقق يتحقق هذا الوقت فلي تأمل في سكاية المخي عبارة الوجوه إضافة إلى التأويل الأقل (قوله وقت العصر) قال ج سميت العصر لمعاصرتها الغروب كذا قيل ولو قيل لتنافس ضوء الشمس منها حتى يبقى شبيها بتنافس الماء الخ من التوب العصر حتى يبقى الخ كان أرشح (قوله وعلى هذا) قال ج تسمية المراد بوقت الفسلة ما يزيد

فيه التواب من حيث الوقت ووقت الاختيار مراده فواب دون ذلك من تلك الحشية ووقت الجواز لا تواب فيه وهو منها ووقت الكراهة ما فيه ملامتها ووقت الحرمة ما فيها ثم منها (قوله وقتل بعضهم) من الظواهر استشكل بعضهم نسبة هذا الوقت بهذا الاسم لأن الحرمة ليست بالوقت وكان هذا المستشكل ما فهم قطعه من الإضافات وهو تعلق ما بين المضاف والمضاف إليه وإن هذا معنى مشهور مطروق لا يقع فيه استحكال الامتناع إليه أو لم يفهمه قط ولا خفاء في ثبوت هذا التعلق فان كان الحرمة وصف التأخير اليه فيعتبر بين الحرمة فلا بد لانه وقت شئت الحرمة عند التأخير إليه اه سم على مجزئ وهذا معلوم من قول الشارح ونظر بعضهم في ذلك الخ (قوله في ذلك) أي وقت الحرمة (قوله قبل الشروع فيها) أي فلا يجلب فعلها فهو راد أن وقع

وكتمهم إلى الوقت فإدما بالانقسام أقوله ولم يذكره أي الأجر (قوله صفة كاشفة) الأولى أن يقال صفة كاشفة هي على
 (أقول) الأولى أن يقال صفة لازمة وهي التي لا تنفك عن الموصوف وإما الكاشفة فهي المشبهة للصفة موصوفة وهي هنا
 ليست كذلك فالتعبير بالكاشفة واللازمة غير حقيقة كل منهما من الأخرى وإما الموصوفة فأنه لا ينفك عن الكاشفة
 والكاشفة (قوله من وضوء) المراد من الوضوء المشرق وضوء المسنون أي ما فرض منه وما سن منه بكونه لا ينقص منه شيء
 فله التاثير عن بعض أهل العلم وهو ظاهر اه سم على جملة (قوله أو غسل) الأولى وغسل وهم لأن الثلاثة تعبر بها فيها
 لو عرضت الجنازة لمن في يده جراحه فإنه يصحح بين الوضوء والتيمم ٢٧١ والفصل (قوله بالوسط المعتدل) أي من غالب
 الناس على ما هو الظاهر مما ذكر

وهو يؤيد ما قاله كثير من الفقهاء وغيرهم أن النهار أوله طلوع الشمس ويعرف
 الغروب في العمران بزوال الشاع عن أعلى الجبلان وفي الجبال عن اعتدالها وأقبال
 الظلام من المشرق (ويبقى وقتها حتى يقبض الشفق الأحمر في القديم) لتغير صلب وقت
 الغروب ما لم يقبض الشفق وسبب تأخره وحجبه واختراجه بالآخر عن الأحمر والابيض ولم يذكره
 في البحر ولا تصرف الاسم لفة إليه إذ المعروف في اللغة كذا ذكره الجوهري والأزهري
 وغيرهما أن الشفق هو الأحمر فهو في كلامه صفة كاشفة (وفي الحديث يتقضى) وقتها
 (بعض قدو) زمن (وضوء) أو غسل أو تيمم (وسرعيرة وإذا نوا قامة ونحو ركعات) لأن
 جبريل صلواته على المؤمنين في وقت واحد يختلف غير ما ورد الاستدلال بذلك بأنه أنما بين
 الوقتان القدر السمي بوقت الفضيلة أما وقتها الحائر الذي هو محل النزاع فلم يصرح به فيه
 وإنما استقنى قدر هذه الأمور للضرورة وما رآه الناس من الغروب وسقطها التي بعدها وزاد
 الامام وكنز قبلها على اعتبارها بالآتي والاعتبار في جميع ذلك بالوسط المعتدل
 كما أطلقه الرازي كالجمهور وهو الحق خلافا لقتال في اعتبار فعل نفسه لما يلزم عليه
 من اختلاف وقته باختلاف الناس ولا تغلبيه في بقية الأوقات ويعتبر أيضا بمقدار زمن
 استجماء مواضع الجماعة من يده أو يوحى به ويحفظ دائم حدث وما يسر لها ولشرطها كتميم
 وقتهم وثباتها على القدم يكسر بها سورة الجوع كما في الشرحين والروضة وصوب في
 المجموع وغيره باعتبار السبع على الصحيح إذا قدم العشاء فأدوا به قبل أن تصلوا
 المغرب ولا تغفلوا عن عشايتكم وقد رده في التلادم وقال أنه وجب سارح عن المذهب وأنه
 لا دليل له في الحديث أنه دليل على استداد الوقت وهو إنما يصرح على قول التصديق
 وأجل القائلين أبو الطيب عن الحديث بان عشاها كان شرب اللبن أو القرات البسرة
 وقفاً فسمى اللقم لغبرهم لا حال يلزم به الجلباد استماع جميع التقديم الذي شرط صحته

وهو يتبرع فليس زمن المضي إلى الجماعة فيمطر وطال الشئ أو احسن الشئ رضى في التغطية وضاف إلى ما ذكره وأما المعتدل
 اه (قوله وتقص) ولولا لتجمل (قوله سورة الجوع) خرج (قوله وسكون ثمانية) غيرهم وبالنظم أيضاً إحدى حديث قال في القاموس
 سورة الجوع وغيره أحسن كسورها بالنظم اه وقال في المصباح والجمع سوران السكن للتقصين اه فتقوله لتقصين
 يقتضيانها اسم لصفة (قوله وهو) أي التزوي في المجموع (قوله إذا من شرط) أي قضيه اه لا بد لصفة جميع التقديم من وقوع
 الثانية كاملة في وقت الأولى وفي التبع شرحه في باب صلاة المسافر قاله صوابها أي شروط التقديم ودوام شرطها في عهده
 ثالثة فلا تأم بقله فلا يجزى والالسبب بتعين تأخير الثانية إلى وقتها اه وعلمه فيحتاج للفرق بين الوقت حتم لا يتكفوا فيه
 بل هو الثانية في وقت المتبوعين وبالسفر حيث اكتفوا لصفة جميع التقديم بعد الثانية في وقت الأولى ثم أتيت في باب =

وهو يتبرع فليس زمن المضي إلى الجماعة فيمطر وطال الشئ أو احسن الشئ رضى في التغطية وضاف إلى ما ذكره وأما المعتدل
 اه (قوله وتقص) ولولا لتجمل (قوله سورة الجوع) خرج (قوله وسكون ثمانية) غيرهم وبالنظم أيضاً إحدى حديث قال في القاموس
 سورة الجوع وغيره أحسن كسورها بالنظم اه وقال في المصباح والجمع سوران السكن للتقصين اه فتقوله لتقصين
 يقتضيانها اسم لصفة (قوله وهو) أي التزوي في المجموع (قوله إذا من شرط) أي قضيه اه لا بد لصفة جميع التقديم من وقوع
 الثانية كاملة في وقت الأولى وفي التبع شرحه في باب صلاة المسافر قاله صوابها أي شروط التقديم ودوام شرطها في عهده
 ثالثة فلا تأم بقله فلا يجزى والالسبب بتعين تأخير الثانية إلى وقتها اه وعلمه فيحتاج للفرق بين الوقت حتم لا يتكفوا فيه
 بل هو الثانية في وقت المتبوعين وبالسفر حيث اكتفوا لصفة جميع التقديم بعد الثانية في وقت الأولى ثم أتيت في باب =

== ملادة المسافر في سم على منتهج احتماليين من والده الروياني أحدهما يكنى وكعة والثاني أنه لا يشترط ذلك بل مادون الركعة
 كاف في صحة الجميع في كران مر اعتقد هذا الثاني وهو المحدث في سائتيه على حج من شرح العباب لمصلحة اشتراط كون الثانية
 بينهما في الوقت وكذا من والده الحلال انه قد وكفى يادراك مادون الركعة حال وسبقه والده الروياني وأطال في تقرير مود عليه
 فلا فرق بين الوقت والسرور وحيد فيسقط السؤال من أصله (قوله وقوع الصلاتين) أي وقوع الأولى تامة ووقوع عقد
 الثانية على المحدث (قوله إعادة المغرب) ٢٧٤. أي وتقع الأولى تقلا مطلقا (قوله تقيدها) أي يصحان (قوله باختلاف

البلدان) هو يضم الماه كما يخطه
 بالتفرق في الصباح والمغرب وصرح
 به قول الأئمة في شرح قول
 الخلاصة وتعللا بوجوبه
 وقيل * عمر على المحدثان
 مثل فصلهم أمثلة جميع الكثرة
 فعلا في ضم الصلاة وهو متيسر في
 اسم على فعلين ويطنات
 ونظروا ونظروا أو فصيل فهو
 تضييق وقيلان ورغب في وقتان
 أو فصل جميع العين نحو ذكر
 وذكران ويحلان (قوله
 وسد الخ) خرج مجرد الاتيان
 بالسنة يأتي من الوقت ما يبع
 جميع واجباتها دون منها فان
 الاتيان بالسنة حينئذ مندوب
 فليس خلافاً الأولى كلفه وقد
 صرح في الاوابه لو أدرك آخر
 الوقت بحيث لو أدى الفريضة
 يسبغها ثبات الوقت ولو اقتصر
 على الاركان تقع في الوقت ان
 الأفضل أن يتم السنة انه وظاهره
 ان الأفضل ذلك وان لم يدرك
 ركعة في الوقت وهو قضية كلامه

البنوي المتقول عنه هذه المسئلة كما بناها أو سجود السهو لكن قد مر بان بدله ركعة اهـ سم على منتهج (قوله فكلام
 قضاء) أي على المجموع فيها يأتي من أنه اذا وقع في الوقت ركعة فكلها اهـ (قوله باختلاف) يعني الاق سحن من لا تفرقه اهـ سم
 على حج وعلمه فتقلب ظهر الجرح الوقت (قوله وفي وقتها ما يبع جميعها) هذا اعتناص ما تقدمت عليه في كلام سم على حج من اهـ
 يكفي بطرأه ان أدرك ركعة في الوقت الا ان يقال ما تقدمت موقوف فيما لو شرع فيما وقفت في من الوقت ما يبع أدركها لكن اشتغاله
 بالسنة من ادراك ركعة في الوقت (قوله أي بلامد) خبر قوله وقول الشارع وكأنه قال لعنه بلامده (فرع) شرح =

في المغرب مثلاً لا يقدري من وقتها ما يسعها وولد الى ابن من وقت العشماوي سح العشماوي وكذا ما قبله يجب قطع الغرب
وعزل العشماوي قطعاً أو يفصل بين أن يكون أوله من وقت المغرب وقدر وكذا لا يجب قطعه بل لا يجوز ولا يتم أوله وأبين أن
لا يكون أوله من وقتها يدركه فيجب قطعه الانها حادثة في القاعة يجب قطعه اذا أخذ قوتها الحاضرة قبل ما يأتي فيه
قطر وظاهر سورة المائدة في من وقت القاعة ما لا يسعها ٨١ سم على سح وقوله فلهذا لا يسعد الحاقها بالقاعة في وجوب
القطع اذا خالف قوت الحاضرة وان أمكن الفرق بين المغرب هنا سحرهم في وقتها ما تسقت الامام فيه ذكره وان خالف قوت
الحاضرة في قوة فضلة واختار وعدها واحد الاتحاده بالذات واتجاهه اوقات خاصة ولا ان يتجه لاسطة للاختلاف وتقي
القضية والاختلاف فيجب القهوم سم على منتج (قوله ومن اعشاءهم الخ) عبارة نشر الهجعة وفي بلاد المغرب نواحي تنقسم
لها ليم فلا يغب الشفق عندهم الى آخر ما ذكره الشارح وكتب عليه ٢٧٣ سم فوقه يلاحظ اختلاف الغرين فيجب الشفق

فكلما التهاج من الخلاف سبق على القول بعدم جواز ذلك في بقية الصلوات غير المغرب
أما إذا جاز ذلك في غير المغرب يلزم هنا قطعاً وبعبارة واضحة تجزئ على الجسد ولو شرع في
المغرب في الوقت المضبوط فهل به استندامتاً إلى انقضاء الوقت أم قلنا الصلاة التي يقع
بعضها في الوقت وبعضها بعده ما هو حيٌّ وتأخرها إلى أن يخرج من الوقت بعضها فله
ذلك قطعاً وإن لم يضر ذلك في سائر الصلوات في المغرب وجهان أحدهما يجوز زعمها إلى
مغيب الشق والثاني منعه كقولها (قلت القديم أهل زمانه أعلم) بل هو جسد أيضاً كما
قاله في الجمر عن الثاني رضي الله عنه علق القول به في الاملاء على صحة الحديث وهو
من الكتب الجديدة ولهذا طال في الروضة أنه الصواب وفي شرح المهذب والتبجئة
العصر وقد صححه جاعان كثير من كبار أئمة الهدى وأجاب في شرح المهذب عن
حديث جبريل بعلم من أنه لا ينجس فيه الاوقات الحاضرة ونحن نقول أن وقتها الحاضر
مضيق مساو لوقت الفضيلة وبأن حديث جبريل في أول الامر لا مرد وبكافة وأحاديث
الاستدراك البديعة تنفي متأثر يجب تقديمها وبأن حديث الاستدراك أقوى من حديث
جبريل لأن رواه أكثر ولا ما أصح استداؤه لأنه أخرجه مسلم في صحيحه دون حديث جبريل
ولها خمسة أوقات وقت فضيلة وأما أول الوقت وقت جواز المغرب الشق الآخر
وقت عذوبة العشاء الجميع ووقت ضرورتهم وقت سمة وقول الاستنوى فقلنا
الرمزي وقت كراهة وهو تأخير ما عن وقت الحديث ظاهر ما عايناه فيقول وجوب الوقت
(والعشاء) يدخل وقتها (بقيت الشق) الآخر لا ما بعده من الاصفر ثم الايض وبقي
ذهب تأخيرها زوال الاصفر ونحوه ويصان خلافاً من أوجبه ومن لا عشاء لهم لمكونهم

(قوله لكنه محمول على الثاني) أي قوله وقول من قال المحصورة ان يغيب الشفق في اقرب البلاد اليهم وقيل من بلانهم ما يمكن فيه قبل العشاء بليل قلة الا في فان اتفق وجود الشفق الاول الخ (قوله الشفق الاول) أي الاخر (قوله قدر ما يغيب فيه الشفق) له قدما يطالع فيه القمر (قوله في اقرب البلاد) أي ما لو استوى في اقرب اليهم بلدان ثم كان يغيب الشفق في احدها ما قبل الاخرى هل يصح الاول أو الثاني فيه نظر والاقرب الثاني للتأويل في فضل العشاء قبل دخول وقتها على احتمال (قوله بعض مامر) أي

٢٧٤

في أحوال تقصر لباليهم ولا يغيب عنهم الشفق تكون العشاء في حقهم بعض زمن يغيب فيه الشفق في اقرب البلاد اليهم وقد سئل الوالد رحمه الله تعالى هل مقتضى ذلك انهم يصلون العشاء بعد غروبهم أو لا وقول من قال بل يقتضي انهم يصلون بليل ووجهه أن لا جواب بان كلام الاصحاب المذكور محتمل لكل من الشقين لكنه محمول على الثاني لأنه في بيان دخول وقت ادا تها ولم يتكروا من أوقات صلواتهم الا وقت العشاء اذ لم يحل على الاول لزمنه اتحاد اول وقتي العشاء والصبح في حقهم وزمنهم ان يبنوا أياها ان وقت صبحهم لا يدخل الا بعض قدر ما يغيب فيه الشفق في اقرب البلاد اليهم وأيضاً فقد اتفقوا على ان صلاة العشاء واجبة وحيث قد بان ان تكون غايه في حقهم فان اتفق وجود الشفق الاول عندهم بان طلع غروبهم بعض قدر ما يغيب فيه الشفق في اقرب البلاد اليهم صلوا العشاء حتى إذا لم يكن لا يدخل وقت صبحهم الا بعض مامر (ويبقى) وقتها (الى الغبر) الصادق عليه السلام جبريل لم يخبرني عن اليوم تقريبا انما التقرب على من لم يحصل الصلاة حتى يدخل وقت الاخرى فظاهره يقتضي امتداد وقت كل صلاة الى المحصول وقت الاخرى من انفس اى في غير الصبح ليسيجي وفي وقتها وتخرج بالصادق الكتاب وهو ما يطالع مستطابا بأعلامه كذئب السرحان وهو القرب ثم يذهب وتقف عليه ثم يطالع التبر الصادق مستطابا بالراء اى يستقر او يمشي الا قول كاذب لأنه يبنى ثم يسود ويذهب والثاني صادق لأنه يصدق عن الصبح ويثبت وقد ورد في الخبر إطلاق الكذب على ما لا يعقل وهو صدق الله وكذب بطن أخيه لما أوهمهم عدم حصول الشفاء بنسب العسل وذكر في المجموع العشاء أربعة أوقات الوقتان اذ كوران ووقت فضله أول الوقت ووقت حدو وقت المغرب بلانهم (والاختيار أن لا يخرج عن ثلث الليل) لخبر جبريل السابق (وقول عن نصفه) لخبره لولا ان أشق على أمي لا تخرج صلاة العشاء الى نصف الليل ووجه المصنف في شرحه لم يكلامه في المجموع يقتضي ان الاكثر من عليه قال السبكي فلا ادرى نعمه من عند يكون مخالفاً لما في كتبه أم لا وهو الاقرب (والصحيح) بضم الصاد ويكسر خالفة أول النهار ويدخل وقتها (بالتبر الصادق) لخبر جبريل بل قاله

يدخل وقت بعض الليل في اقرب البلاد اليهم لكنه يشكك بأنه قد يؤدى الى خروج وقت الصبح عندهم بطالوع الشمس عندهم قبل طالع القمر في اقرب البلاد اليهم وبعبارة صح ما نقله الى يفتي ان ينسب وقت المغرب عند أول تلك الى ليلها فان كان السدس مثلاً جعلنا ذلك لاسلسه وقت المغرب وبقيته وقت العشاء وان قصر جعدا واطل في بيان ذلك ورد ما ذكره الشارح هنا فراجعهم والاقر بما قاله صح ويلازم على ما قاله الشارح ان العشاء وقت العشاء وقد يؤدى الى ان الصبح قبل يدخل وقت بعض طالع صبحهم ثم ان يخص كلام الشارح بما لو غاب الشفق في اقرب البلاد اليهم وبقي من ليلهم ما يكتم فيه فعل العشاء فتقريب ما مررت الاشارة اليه قريباً (قوله ليسيجي) أي في قوله وقت الصبح من طالع القمر الخ (قوله كذب السرحان) أي

من حيث الاستطالة فتكون التور في اعلاه غير وهو يكسر السين وفي المصباح السرحان بالكسر القرب والاسد علقه بالجمع سرحان ويقال للتبر الكاذب على التشبيه اه (قوله يصدق عن الصبح) اى يكشف (قوله وبينه) عطف تفسير (قوله اربعاً زماناً) اى زيادة على وقتي الشروق والمغرب (قوله الوقتان المذكوران) اى وهما قوله في بعض في أوقات الظهور وله اربعاً وقت ضرورية وسبب في وقت سرمة وهو التقدير الذي لا يسهوا وان وقعت ادا لمحكم ما يجريان في غير الظاهر وقوله وقت فضيلة أول الوقت وقت عذرا لم يصطف على الوقتان (قوله ووجهه) اى القول بأنه الى نصف الليل

(قوله عن الاشراق) يقال سفر الصبح وأمر ويجب حمل عن الاشراق على استعماله عن يميني الى التوافق عبارة الرضة وغيرها
أورد الجزء الاول من الاشراق انها اذا وقعت فيه صدق انها أثبتت عن ٢٧٥ الجزء الاول لكن هذا الأخير يقتضي ان

مقارنة آخرها الجزء الاول من
الاختيار ثالثا واول الاول اولى
بليستين اه عميرة قوله ثم
اختيار التعبير يتم بيقين ان
وقت الاختيار لا يشارك وقت
الفضيلة وقول المنهج في وقت
العصر والاختيار من ذلك اي
آخر وقت الظهور لم يتغيره بغيره
فوقت العشاء والصبح يقتضي
ان وقت الفضيلة مشترك بينهما
وبين الاختيار وما زاد عليه
اختيارا لغيره ومثل ما في المنهج
في حق الارض (قوله بكرة نصية
المغرب عنه) ظاهره ولو
بالقلب كالصائين واتقاه
كلام شرح المنهج في صلاة
المسافر حيث قال وتقلب في
التقية العصر اشرافها والمغرب
للهي من نسيته اعشاء لكن
نقل سم في مائنة شرح
المنهج عن الشارح انه لا يكون اي
مع القلب (قوله ونسيته
العشاء) لا يقال كان في عدم
تقدير النسيته لان العامل في
المطوف هو العامل في المطوف
عليه لا تقول الفرض من ذكره
الاشارة الى ان العامل فيه
النسيته المذكورة في المتن كما
أجابوا في أمثال ذلك كالتوابع

علقه على الوقت الذي يحرم فيه الطعام والشراب على الصائم وانما يصح ان الصادق
(وهو المختار من مومنينه بالافق) كما تقدم وقد هنا الصادق وأطلق في خروج وقت
العشاء اشارة الى ان الحكم دائره على الصادق الا في كلامه (ويبقى) وقتا (حتى تطلع
الشمس) لغيره ووقت الصبح من طالع الفجر الم قطع الشمس اي بعضها كصباح
(والاختيار ان لا تؤثر عن الاختيار) اي الاضاء تلتبس بعزل الماروة أربعة أوقات
فسيبده وهي أوله ثم اختيار الى الاشراق ثم جواز بلا كراهة الى المرة التي قبل طلوعها
ثم جواز مع الكراهة يعني انه بكرة تأخيرها اليه وقص الشافعي على انها الوسطى لقوله
تعالى لا تقبلوا على الصلوات الا بعد الاذنين والفرج لم يثبت طاعة فالتعبد في كتب
لهامها كتب الصلاة الوسطى وصلاة العصر ثم طالت معهما من وصول الله صلى الله
عليه وسلم اذ العطف يقتضي المغايرة قال المصنف عن الماوردي في الحاوي صحت
الاحاديث انها العصر كغير شق في الصلوات الوسطى صلاة العصر ومذهب الشافعي
اتباع الحديث فصا هذا مذهب ولا يقال في المسئلة قولان كما هو فيه بعض أصحابنا
وقال في شرح مسلم الاصح انها العصر كما قال الماوردي ولا كراهة في نسيته الصبح فذاته
صحة اذ كره في قال وقتهم الا في عدم نسيته بذلك ونسجه في جواز صوابه ورد الفجر
في الكتاب والنسيته جاعلا (قلت بكرة نصية المغرب عنه) نصية (العشاء عنه) لقوله
صلى الله عليه وسلم لا تقبلنكم الا عرابيه في اسم صلاتكم المغرب قال ويقولون الا عراب
في العشاء ولقوله لا تقبلنكم الا عرابيه في اسم صلاتكم الا انها العشاء وهم يعقون
بالايل وما ورد من نسيته اعمته في الاحاديث الصحيحة مجهول على ان الجواز وانما طالب
به من نسيته عليه العشاء المغرب وان كان قيل النهي وما ذكر من كراهة نسيته اعمته
هو ما في الفروض والتحقق لكنه في المجموع نقل عن نص الام انه يستحب ان لا نسي
بذلك ذهب اليه المحققون من أصحابنا وقال طائفة قلته فكره قال في المهمات تظهير
ان التثوي على عدم السكر اهتدفتهم كما تشار من مخالفة واتخاذ الدرجه انه
تعالى عليها اذ ليس في النص حكم نسيته بذلك وقد سكت عنه المحققون وصرح
الطائفة الاخرى بتركها وهو الوجه لو ورد النهي الخاص فيها (ويذكر) (النوم قبلها)
اي صلاة العشاء لما فيه من خوف استراة الى خروج الوقت ولانه عليه الصلاة
والسلام كان يكره النوم قبلها والحديث بعدها ولهذا قال ابن الصلاح ان هذه الكراهة
تم سائر الصلوات وسبق في كلامهم يشعر بصور المسئلة بما لا يدخل الوقت قال
الاسنوي ويبنى ان بكرة يشاقبه وان كان به فعل المغرب للمعنى السابق

له يتم ولا يقدر بغير قواهم كرم ليس المراد منه تقدير عمل غير الاول بل مراده بيجز ديان العامل المقدم (قوله عندهما)
اي عدم مخالفة (قوله ويحي) اي الكراهة وقوله الوجه معتد (قوله قال الاسنوي) معتد (قوله ويبنى ان بكرة) بعبارة شيخنا
الذي يادى في أثناء كلامه بل ولا يكره النوم قبل دخول الوقت يعني وهو شامل للعشاء لا يكره النوم قبل دخول وقتها يشمل

الجمعة أيضا فلا يكره الصوم قبله وان خاف فوت الجمعة لانه ليس يحتاج اليه قبل دخول الوقت وان قلنا وجوب السج على
بعد اداء الوقت فانه لما كان بعد اداء الصلاة لا يمكن الذهاب الى الجمعة الا بالسج قبلها لانه لا يمكنه فيه السج من وقت الجمعة لانه
لو يعجز لادى الى عدم طهارة السج والصوم لم يكن مستلزما لقوت الجمعة اعتبر منته خطايا الجمعة وهو لا يحتاج قبل
دخول الوقت لكن في سبب على حج ان حرمه الصوم قبل الجمعة قياس وجوب السج على سجدا اذ قال ظاهره انه لو كان
بعد اداء وجوب عليه السج قبل الوقت حرم الصوم المقوت ذلك السج الواجب (قوله) قد يشكل عليه عدم تحريم
الصوم قبل الوقت وان علم انه لا يستلزمه لانه لا يحتاج الى الصلاة قبل دخول وقتها ويمكن الجواب بان الكراهة تنفص
امرها توسعا فيها لا تنفيها مخرجها لا احتياط ولا كذلك الصريح (قوله) والحديث بعد هذا اي بعد فعلها قال في شرح العباب
والمراد الحديث ما لمباح في غير هذا الوقت ٢٧٦ اما المكروه فهو هنا شد كراهته وكذا المحرم قال ابن الصمد كبره البطلان

(والحديث بعدها) مكررها كان او مباحا للحديث المأثور ولكن المكروه اشد كراهته هنا
وعال ذلك بان نومه قد تنفس فيصاف فوت السج عن وقتها وعن قوله او يقوته عملا لا ليل
ان اعتادها وتقع الصلاة التي أفضل الاعمال خاتمة عمله والصوم آخر ما لم يترك وعملات
في نومه وبأن الله سبحانه وسكا وهذا يخرج من ذلك قال ابن الصمد اذ اظهره العاقل الاول
وشمل اطلاقه ما لو جمع العشاء مع المغرب فقد با وانتهى كآلافه الاسنوي خلافه ومحل
كراهة اليوم قبلها اذا غلبت ثقلته في الوقت والاسم قال ابن الصمد في غير وقتها فان نام قبل
دخول الوقت لم يحرم وان غلب على نومه عدم تقطعه لانه لا يحتاج الى السج او لو غلب عليه
الصوم بعد دخول الوقت وعزمه على الفعل وازال شيقه فلا حرمه فيه مطلقا ولا كراهة
وافهم كلام المستفتى عدم كراهة الحديث قبلها لكن فقتنا الفعل بجنون القوت عدم
الفرق قال الاسنوي وقد يجب بان اباحة الكلام قبل الصلاة تنهي بالامر بما يقع
الصلاة في وقت الاختيار واما بعد الصلاة فلا حظا لجنون القوت فيه اكثر اه (ال)
في خبره والله اعلم) كقراءة القرآن وحديث وهذا كراهة وما يناس فيه وتكلم عبادت
المساجد كحساب فلا كراهة فيه لان ذلك خير ناجز فلا يتوقف على مشيئة غيره ولا يروى عن
عمران بن حصين قال كان صلى الله عليه وسلم يحدثنا عامة له عن بني اسرائيل واستثنى
بعضهم من ذلك المسافر ومن كراهته قبلها ان قلنا بان المنتظر رجعة بعد منى وقت

بالاول حيث قال الا اذا جمعة قد يجمع المغرب فلا يكره بعدها قبل دخول وقتها اه ومفهومه الاختيار
ان يجبر المفسر لكونه يكره من ان يجمع من يجمع فعلها (قوله والاسم) منه ما لو فهم عدم احتياطه قبل خروج الوقت (قوله)
واناس فسيف) اي ما يمكن فاعطا والاسم المذكر خوف منه على نفس او مال وهذا اذا كان يسهل لكونه فاعطا حال
كل من حيث كونه شيعة او معطه فانه يجوز ان لا يحتاط في يسهل شيئا من ذلك فيظهر الحاجة بالاول فيحرم (قوله) عبادت
المساجد (ومنها عبادته) اذ وجبة (قوله عامة له) اي اكثر (قوله المسافر) اي فلا يكره في حقه الحديث بعد الصلاة على
سواء كان السقوط بلا ولا وسواء كان في خروا والحاجة السفر (قوله ان قلنا) اي الذي هو مقتضى الفعل (قوله منى)
وقت الاختيار اي فلا يكره وهو علم من هذه العبارة انه لا يكره قبل وقت الاختيار بالطريق الاولى وله انما قد به لان فرق
الاسنوي بين الحديث قبلها وبين بعدها يقتضي كراهته قبلها بعد وقت الاختيار هذا في حج مانته وما قبلها فان فوت
وقت الاختيار كراهي كان خلاف الاول وتسمى كراهة تنصيفه والافلا لا تنتظر الجمعة بعد ما فهم ولو بعد وقت
الاختيار ولم يفسر في حال ولا هذا وفي خبره لم يشرى اه ومراده بالشرعي الذي له على الشارع لا خصوص الشرعي

بالمصلحة المصلحة عليه وهو التقوى الحديث والتصرف ومنه التصرف وهو ظاهر وأمره ظاهر وأمره في أن الحديث بعد ما
 لا يتطابق جماعة في بعضها مع غيره وهو خلاف ما فرض الشارح الكلام في ضمنه أن انتظار الجماعة قبلها لا يكره فيصير
 الحاصل منها أنه لا يكره الحديث لا انتظار الجماعة لأجل فعلها ولا لبعض (قوله لا يمر) أي لا يثبت (قوله أو سابق) فإزاء قوله
 في شرح العباب يصدق تقديره أن العباد بأن مقتضى الحلالهم أنه لا فرق بين المسافر وغيره ثم جعل الحديث على ما جاءه أن
 يصالح إليه المسافر لا عتبه على الشرائع التي إليه سم على حج (قوله أن عزم) أي أن لم يحزم أم وإن فعلها في الوقت وهذا
 عزم خاص ويجب عليه أيضا من عاهدوا أن يعزم عقب الموعود على فعل كل الواجبات وترك كل المعاصي كما يحرم ذلك سم
 في الآيات البيئات (قوله بخلاف الخ) أقول والفرق بينهما أن الصلاة لها وقت محدد فيتحقق التأخير عنها بخلاف الحج
 فإنه لا آخر لوقته فلو لم يفته بالوقت لم يفتق وجوبه (قوله إذ لم يصحكم بصلاته) وتضمن التعليق أن ما فات بعد من صوم
 وأصله كالجواب به صرح ابن حجر حيث قال ومثل الحج فاقته بعد ذلك وقتها الصبر أيضا ١٥ ومقتضى تشبيهه بالحج أنه بالوقت
 يتبين أقسم آخر وقت الإسكان قل أن ابن حجر أيضا قال قلت مرفوعة النوم أنه لو توهم الوقت معه حرم فهل قياسه هذا حتى
 يتبين بتمام الوقت قلت نعم إلا أن يفرق بأن من شأن النوم التفويت ٢٧٧ فلهذا لا يمتنع ظن الادراك

بجلافتها ١٥ وقضية قول
 الشارح فإن طلب على ظنهم
 في أثناء الوقت أو قبل ذلك
 تمت فيه أنه لو توهم موته لم يأثم
 بالتأخير فيه صلى الله عليه وآله
 العطف على الشك على الظن أن المراد
 به استواء الطريق فلا يكون
 التوهم ملحقا بتوهم الفوات
 بالنوم فإن حل الشك على مطلق
 الفرد اقتضى التسوية بين
 الفوات بالنوم وغيره (قوله)

الاختيار حديث لا يمر بعد العشاء إلا لصل أو سابق رواه أحمد في مسنده وتجب
 الصلاة بأول وقتها وجوباً مبروراً لا يأثم بتأخيرها إلى آخره أن عزم في أوله على فعلها
 نفسه وإن مات وليس من وقتها إلا ما يصحها فقط بخلاف الحج فإنه موسع وليست
 بأثم الموت بعد التمكن من فعله ولم يفعل إذ لم يصح بصلاته إلى الفوات معني
 الوجوب وأما الصلاة فلها حالة أخرى يصح فيها وهو إخراجها عن وقتها فإن غلب على
 ظنهم موته في أثناء الوقت أو شك في ذلك تمت فيه عزم لم يمت في أثناءه لم تصرف فعلها في
 باقيه قضاء والأفضل أن يصلح الأول وقتها كما قال (ويحسن تبجيل الصلاة لأول الوقت)
 ولوعده أقوله تعالى حافظوا على الصلوات ومن الخافضة عليها أنجيلها ولقوله تعالى
 فاستبقوا الصلوات وقوله وسادعوا المحقرين ويكم الصلاة من الصلوات ويجب
 المحقر وتلجأ ابن مسعود رضي الله عنه سألت النبي صلى الله عليه وسلم أي الأعمال أفضل

ويحسن تبجيل الصلاة ١٥ تنبيه ١٥ فرق بين القيمتين المبادرة والجهل بأن المبادرة أتمها إذا قرصة في وقتها فلا تترك كما حق
 إذا قامت عليها فهو لا يطلب الأمور في أديارها ولا قبل وقتها بل إذا حضر وقتها بإدائها والى وثب عليها والجهل طلب أخذ الشيء
 قبل وقته ١٥ مفاوى في شرحه للجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم ياد وأبدا المغرب الخ وعليه فطلب التبعية هنا التبجيل
 للمبادرة وهو مما جازع المبادرة لكنه تشدتها كما طلب الصلاة قبل وقتها أو أن التبعية به لفتنيته أنه ينبغي له الاشتغال
 بأصلها قبل دخول وقتها لذلك كالمطلب لها قبل وقتها (قوله ولوعده) اشتد غايته بوقتة لقوله بعد في قول تأخير العشاء
 الخ (قوله وقوله تعالى فاستبقوا الصلوات) أي ابتدوها قال السيواسي في نفسه قوله تعالى في سورة والمائدة فاستبقوا
 الصلوات فابتدوها وهذا التماز القرص متوجهاة لتفضل السبق والتقدم ١٥ والقرصة كأي المصباح مأخوذة من تقارص القوم
 إلى القبيل لكل منهم قوة فقال يا فلان يا فلان يا فلان فاستبقوا الصلوات أي فاستبقوا الصلوات التي تستحق فيفساد عملها وتوهم القرصة أي
 شعرها ابتداء والجمع قرص مثل غرقة وغرف (قوله وقوله وسادعوا) قال التسي في تفسيره هذه الآية معنى المبادرة إلى
 المحقرة والنبذة الإقبال على ما يرسل اليها من قبل هي الصلوات الخمس والكثيرة الأولى أو الخامسة أو الإخلاص أو التوبة
 أو أوجهة والجماعة

(قوله هو الذي وأعطى عليه) أي وأما التأخير فكان لعذر ومصلحة تقتضي التأخير ولا يشك عليه أن كان تنفيذ السكر أولاً
تقرر لما أولاً تأخروا التكرار ليس من وضعها بل بحسب القرائن الحقبة بالاستعمال وأما ما تقول سلنا تأخيرها التكرار
لكنه يصدق ثلاث مرات وتكرر هاتيكرا العتوداً لا كرات التجديد بل هو الأصل (قوله لو اشتد) أي مصدريه أي اشتغاله
لا من الأخر وفي الصدوق في الثاني تسبيل ما يفسد (قوله ولا كل شيء) أي هو قرفه فلتشروع كالي ج ولعل جعله سيئاً لما يترتب
عليه من قصص التلذذ فيما والا فليس من أسبابها وقته أن التبع عتوت وقت القضية وقد خالفه ما مره في وقت
التقريب والأربط الحاقها بما هنا اشتد من كلام سم على ج المذكور وهذا قد عفا عنه ج في شرح العباب
فقلان الزركشي ولعل العبر في ذلك كله الوسط من غالب الناس إلا للفتنة وقت القضية باختلاف أحوال المسلمين وهو
غيرهم ودعوهم شامل لهذه فلو أن اتحاد الوسط المحتدل يضر عند قاتنه سنة التجديد فإن كان لعذر وقوى أنه لو خلا من
العذر جعل في الظاهر عدم حصول السنة ولكن لا مانع أن الله يكتبه أو ياجل أو يلهو لعل لاعتدالهم الشارع (قوله
يقدروا ذلك) أي أسباباً ومثله في ج ٢٧٨ لكن ج بين وقت المغرب أن المراد بالأسباب المتغيرة في وقت

قال الصلاة لا قبل وقتها وامشياً سقراً والبقير فانه اعظم الاثر فعارض بذلك وغيره لان المراد بالامساك لفظه والبقير الذي يعلم بلوغه قالنا ثانياً الى انه افضل من تفعله عند ظن بلوغه وامشياً البصيرين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسحب ان يوشك الغناء فجاءه ان يفعله هو الذي واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم وروى عن ابن عمر مرفوعاً الصلاة في اول الوقت وضوانه وفي آخره صلى الله عليه قال اما ما روي ان الله انما يكون الحسنين والعقور فيه ان يكون المصبرين ولا يمنع تفصيل فضله اقول الوقت لو اشتغل اوله باسبابها من طهارة واذان وستروا كل القم وتقدم سنة وانما قبل السرة على اخره بتدريج وانما يخرج اليه ثم احرمها حصل فضيلة اوله كافي للختم ولا يكلف السرة على خلاف المعتاد وتوصل مع ذلك شلاً خفياً وانما يكلام قسراً وانما خرج حدثاً يداؤه او حمل ما روي فيمنه ايضا وفي قول تأخير الغناء ان شئ لم يلبس بغير وقت الاختيار للاخبار المتقدمة التي اجيب عنها والمتى هو استحباب التجبيل لعموم الاحاديث وميل استحباب التجبيل الى البدء لانه معارض فان عارضه وقتاً في نحو اربعين سورة فلا يكون مللاً بانها تأخير ان يرى الجار والسافر ساق وقت الاولى

الضم مع الامام ومن أدرك التشهد فالحاصل لكل منهما اواب للجماعة لكن درجات الاول اكمل والواقف
(قوله كافي النخاس) هو بالذال المجهية (قوله ولا يكف السرة الخ) عبارة حج وينيب للامام الحرص على أول الوقت لكن
يهدى حتى قدوا جتماع الناس وتعلم لاسبابها عذر به يصلي بن حضر وان قل لان الاصح ان الجماعة القليلة أوله افضل
من الكثرة آخره ولا ينظر ولو تخوشر فيه وعلم فان اتخروا كرومن ثم اشتغلوا صلى الله عليه وسلم اى بحيث تأخر عن وقت
عادته انما الصلاة تقدمه اى بكرهه وارب عوف أخرى مع انه لم يأت تأخير بل أدرك صلاته ما واقتدى بها وصوبت لهالهما
نعم ياتي تأخر الرواتب تفصيل لايافه هذا عليهم منه صلى الله عليه وسلم الحرص على أول الوقت ٥١ وقد يشك قوله ان
للجماعة القليلة أوله افضل من الكثرة آخره على قوله كالرمان الى كل كمال اقرب بالتأخير وخلافه التقديم يكون التأخير
معدا افضل الان يقال ان امر ادم الكمال السنه التي تصل مع التأخير وتتوثن اصلها التقديم بخلاف ضرورة الجماعة قائما
حاصله مع كل من التقديم والتأخير وان غاب يتقدمه صفة كمال فيها وبارضه ما قاله حج فشرح العباب حيث قال ولو قصد
الصلاة في نحو مسجد تصوركه أو فقه امامه فقبله الا برادوان أمكنه في قريب على الوجه ٥٢

(قوله) والواقف يعرفه في موضع الخ (يقى) ما لو تعارض عليه فوت معرفة قضاها اختيار المثل فهل يقدم الأول أو الثاني فيه فطر والاولى
تقدم الثاني لان نفسه هناك طرمت ولا يمكن تداركه بخلاف الخ فانه يمكن تداركه (قوله ثم في الجامعة) وشيها السيرة والماله
فبعد اذا وجد حسا في الوقت ولو متفرقا ويكون هذا مستقرا من وقت صحة المعادة على جامعة (قوله اذا رجا) اما اذا ضيقته
فحيث عليه التأخير كما تقدم وهل الخرج المسموع من الجراحة اذا تحقق اليه آخر الوقت يجب عليه التأخير ليعمل بالبره
الكامل أو يكون أولى في حفظ الاقرب الثاني كالأول في الماء آخر الوقت وانقرق ان دائم المثل يمتلئ مع الحدث فاقصا
بطلان صلاة دون المسموع من الجراحة فان التيمم لها وتشرعية (قوله يكون التأخير مع) زاد ج لمن اراد الاقتصار على صلاة
واحدة حتى لا ينافي ما ياتي في الابرار معه اه ويقدم قول الشارح قبل قم الافضل كما اختاره المصنف (قوله وليس) الابرار
الخ استثنائهم قوله وليس للجهل الصلاة في الوقت وقدمه عليه بقوله ومحل استصحاب التيمم الخ وهذا محله في غير ايام
الاجال اما في الابرار فيها لا لا يرجح فيه ازال الطرف في وقت يذهب ٢٧٩ فله في الجامعة مع بقاء الوقت القدر

ونقل بالدرس مثل ذلك عن
شيخنا الزايد صلا بانه التل
اه اقول واما البواقي التي ليس
فيها حيطان يبنى فيها طالب
الجامعة فالظاهر كالموقف
اطلاقهم سن الابرار فيها
وان لم يوجب جده فيها ظل يبنى فيه
طالب الجامعة يسكن سورة
الحرف وقد يكون فيها ظل يبنى فيه
طالب الجامعة بان يكون فيها
شاخص لظل كالاشجار (قوله
في شدة الحر) ه (رفع) هـ
سائل هل يس تأخير الصلاة في
شدة الحر الى ان يتصل بالبرد
الشغل السال للفرع قياسا

ولواقف يعرفه في موضع الخ وان كان نازلا وقتها بجمعها مع العشاء بمنزلة وقتها
تتم وجود الماء او استردا والجامعة آخر الوقت في الافضل كما اختاره المصنفان
يصل مرتين مرقا في أول الوقت متفرقا في الجامعة وانقدرة على القيام آخر الوقت
ولم يتم الحدث اذا رجا الاضطرار لمن استحب عليه الوقت في يوم غير حتى يتقنه وظن
قواته او شراؤها وابطه ان كل ما رجت مصطفة ولو اشرفا في تقديم على الصلاة وان
كل كمال كلية لجامعة اقرب بالتأخير وخلافه التقديم يكون التأخير معه افضل وقد اشار
لبعض الصور بقوله (ويسن الابرار بالظهر) اي تأخيرهم عن أول وقت (في شدة الحر)
الى ان يصير للسلطان ظل يبنى فيه طالب الجامعة فليأخذ الصبي اذا اشتد الحر ما رجا
بالصلاة في قدر واية الضاري بالظاهر فان شدة الحر من فيج سبهم اي هيجانها وانتشارها
والحق فيه ان في التيمم في شدة الحر مشقة لسب الخشوع أو كماله فن لا تأخير يمكن
حضره طعم وقسمه تنوع البه أو دافعه الخبث وما ورد في هذا في خصوص
ولا يجاوز به نصف الوقت ونزع الصلاة الاذان كما أنهم كلامهم وصرح به في الطلب
وجل امره صلى الله عليه وسلم الابرار على ما اذا لم من حل السامعين حضورهم عقب
الاذان لتندفع عنهم المشقة ثم قال وجهه فيهم على العلامة ولا يعفيه وان ادعى بحد

على ما ورد في الحر فابى مدره لا يسن لان الابرار في الحر رخصة فلا قياس عليه اه سم على منج اقول الاول الجواب
ان زيادة الظل حقيقة فلا زال الحرامة يستل ولا كذلك البرد فانه محتمل زيادته مع التأخير لعدم وجود علامة تدل على زواله
عادة وانما قلنا هذا في اول لان الصبي جواز البرد في الرخص على ما في جميع الجوامع (قوله لعل يبنى في الخ) لا ولا يجاوز
نصف الوقت ج وبيان (قوله من فيج سبهم) قال في النهاية القبح سلوع الحر وتوافره وقال الزاوي وقد تقدم وقامت القدرة
تقيم وتضيق اذا غلبت وقد اخرج مع شرح التيمم والتشليل اي كانه نارجي في حوا اه وقال المناوي في شرحه استشكل
بان فعل الصلاة مظنة وجود الرحمة ففعله مظنة طرد العذاب فكيف امر بتركها وايجب بان وقت ظهور الغضب لا ينع في
الطلب الامن اذن له فيه اه وجهه وقد يترتب في هذا الاشكال من اصله ان مجرد شدة الحر قد تكون نعمته من الله تعالى
على عباده لاسلام معانيهم فلا تكون بهجروا علامة على الغضب كون الانسان قد يصل المستغنى الا في كونها نعمته
من الله عز وجل وان جعله مشقة (قوله اي هيجانها) هو من كلام الزاوي وظاهره انه على كل من الرايين (قوله لم انتصار)
صالح تقسيم

(قوله التصريح) اي بتأخير الإقامة (قوله كان يريد بها) لكنه بما رخصه خبره سابق الا ان يقال انه كان يفعل هذا تارة وهذا تارة (قوله فلا يسن الايراد في غير هذه الحرة) يحتج بقول المصنف في هذه الحرة (قوله ولا في قطر بارد) الذي وقع التعبير به في المتن البلد فالتاسعة ان يقول ولا في بلد بارد فلهذا جعل البلد على القطر أو أشوا إلى ان في المتن حذوا والاصل والاصح اختصاصه بقطر حار يلهو حاراً وإلى ان جعل اعتبار القطر فمن غير به حيث مخالفت البلد كان خالفت فهي المستورة (قوله وهو المذهب) اي سن الايراد (قوله اماما كان) والذي يضمنه ان الافضل له فعلها ولا تم فعلها معه لان من الايراد في ستة بطريق التسع كما تقرر وشأن ذلك تفرعه من رابع الجماعة أثناء الوقت ففعلها أوله ثم معهم اهـ جـ فان قلت شعرا الامام لا يحذور تقرب على اعادته بخلاف الامام فان اعادته تحمل على اقتداء المختص بالتبذل وفيه خلاف قلت ذكروا في صلاة بطن فخل ان الخلاف محله في غير الصلاة لانه قبل ان الثانية هي القرض ٢٨٠ (قوله وهو ظاهر النص) ان كان المراد انه صلى في أول الوقت صلى منفردا وان صلى بالاراد صلى جماعة فظاهر

في رواية الترمذي التصريح به وبآثاره بالجمعة فلا يرد فيها عليها المصنفين عن صلاة كما يجمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا نالت الشمس واحدة بالطريق في قوائم المزدحم اليه تأخيرها بالنكس ولان الناس مأمورون بالتسكير اليها فلا يأتون بالطريق في قوائم المزدحم اليه من أنه صلى الله عليه وسلم كان يرد بها بين العزائم جماعة من الامة (والاصح اختصاصه) اي الايراد (يلدسار) ككثرة بعض العراق (وجامعة) نحو (مسجد) من رباط ومدرسة (يقصد ومن بعد) فلا يسن الايراد في غير هذه الحرة ولو بقطر بارد ولا في قطر بارد أو معتدل وان اتفق فيه شدة الحر واللين يصلي منفردا أو جماعة بيته أو يعمل حضرة جماعة لا ياتيهم فيهم أو ياتيهم فيهم من قرب أو من بعد لكن يجنب غلطي في ذلك كبريئة وقتية وكلامه انه لا يسن الايراد لتفرد زيد الصلاة في المسجد وفي كلام الرافعي اشعار به وهو المذهب ولو سحر موضع جماعة في أول الوقت أو كان مقيم به لكن ينظر فيه من له الايراد اماما كان أو أموما كما اقتضاه كلام الرافعي وهو ظاهر النص ويؤيد بما تقرر ان المراد بالبعد ما يذهب معه الخشوع أو كماله لتأخره بالنهم ومقابل الاصح لا يتحصر ذلك فيفسد في كل ما ذكره لا إطلاقا للغير (ومن وقع بعض حاله في الوقت) وبعضها خارجه (فالاصح) انه ان وقع في وقتها (ركعة) أو أكثر كما هو الاول (فالجمعة اداء) لغيره ادركه ركعة من الصلاة فقد ادرك الصلاة أي مؤداة (والا) بان وقع فيه دون ركعة (فقصا) كلها

صلى بالاراد صلى جماعة فظاهر وان كان المراد ان الايراد يصلى معه كتما للجماعة بخلاف عادته أشكل عما تقدم عن جـ من ان الجماعة المفصلة في أول الوقت أفضل الا ان يقال الايراد هاتين الفضل في صلاة له هو بل دعاءه لم يلبس بأولى الوقت ولم حضوره بعد ومع ذلك فيه شيء (قوله ويرتد عما تقرر) اي من التعويل على مجرد شدة الحر (قوله ما يذهب معه الخشوع) وهل يعتبر خصوص كل واحد على انفراد من المصلين حتى لو كان بعضهم مريضا أو مضطرا لخشوعه جميعته في أول الوقت ولو من قرب يستحب

له الايراد أو العبرة بقبال الناس فلا يفتن ذلك فيه فلهذا لا يبعد الثاني مما يأتى جـ صرح به (قوله) لفهمه فالاصح الخ) قائمة للاختلاف انه اذا شرع المسافر في الصلاة غيبة العصر فخرج الوقت قبل فراغها فقلنا ان الصلاة كلها اذا دخله النقص والارزمة الاتمام في قول اي ضعف يأتي اهـ ابن عبد الحق وقوله تابع لجميع ادعاء نقل الزركشي في التمهيد عن اصحاب انه حيث شرع غيبا في الوقت نوى الاداء وان لم يبق من الوقت ما يسع ركعة متوقفا لالامام لوجه ثلثة الاداء اعلم ان الوقت لا يسعها بل لا يصح راسخه في شرح اصحاب جعل كلام الامام على ما ذكره في الاداء التمرحي وكلام اصحاب على ما ذكره في الاداء التمرحي اي بان نوى الاداء الذي أو اطلق اماما اذا طلق فمتبقي عدم الصحة والصلوات اماما فلهذا الامام به أتى فضنا النسيب الرمي اهـ سم على جـ (قوله ركعة) اي بان رفع رأسه من السجدة الثانية وان لم يصل الى حد يجزئ فيه القراءة كما بان في ما نقله من واقع خروج الوقت هل يكون قضاءه لانه ينظر والا قرب الاول وينبغي على قلت ما نقله في صلاة الظهر مثلاً قضاءه واداء (قوله أي مؤداة) اي او الاطلاق ادراجهما لا يتوقف على ركعة في الوقت تأمل سم على منهج

(قوله ولا شغال الرخصة الخ) قد به لان الرخصة ليس فيها تنبيه وقوله تنكر زى كالتكرير كما جبره الحق والافليس تنكر زى
 حقيقة لان كل رخصة مقصودة بانها لا تستلزم التقصير وانما يجب التنكر ضرورة (قوله تنكر زى لما قبلها) ليس قبل الرخصة
 الاولى شىء حتى تنكره الى تكراره فالاولى كما فى الحق وقدره ان يقول ان غالب ما يجد تنكر زىها ويمكن الجواب عنه بان
 التعمير قبلها انما يجب لاول الحق وتكلم الافعال التي بعدها تنكر زى لما قبل تلك الافعال والى قبلها هو الى رخصة الاول فسادى
 ماذ كرخصة غيره (قوله فالاعتناء بالسبق) ومنه ادعاء الانتفاع فاق به (قوله كما اقبحه البقوى) ناهى عن ان يترك رخصة في
 الوقت لكن قد به من ادراك رخصة سم على منبج بالمعنى (أقول) وهو خلاف ما اقتضاء كلامه هنا واقتضاء كلامه ظاهر
 (قوله وأجاب به ضمه الخ) يتأمل هذا كان الكلام مفروض فمن كان لواقصر على الاركان اذكرها في الوقت ومن لازمه انه
 أحرم بها في وقت يسعه لها معنى الجواب (قوله على فرائض الوضوء) أى وفرائض الصلاة أيضاً (قوله ويحرم عليه فعل مثله)
 ظاهره ولو قل ما خرج منها عن الوقت كرامة أو أقل وعليه فما الفرق بين هذه وبين ما قبلها من قوله ومن كان الخ حيث قد به
 بر كرامة وله ان المقصود من الوضوء ما يصح الصلاة وليس مقصود اتقانها فالفرض منه ما يصل بفعل الفرض بخلاف القاشة
 اذا اشتغل بها فانها مقصودة لتمامها وسائر ما لا يشارك في فرضها حيث فصل ما تنسب به مؤداً في وقتها كتنبيه ولا كذلك
 ما هنا وقد سمع المصير عليه تأخير الصلاة الى وقت لا يسعهها وعليه فلا تنقله ٢٨١

الاركان نظراً لما يجب عليه الاقصر على
 الوقت أو يجوز له الاشتغال
 بالوقت لان حرمة التأخير حصلت
 وتداركها غير ممكن فيه فيه نظر
 ونقل سم على منبج الثاني
 وعيانه كاقدم عند قول الحق
 ومن حق غاب الشك في جاز على
 الصبر ثم اخرج مجرد الايمان
 بالسبق بان يتي من الوقت ما يسع
 جميع واجباته دون منها فان

اقتهم الخ المار ولا شغال الرخصة على معظم افعال الصلاة وغالب ما يجد تنكر زىها
 قبلها ان كان تابعاً لها والمراد بالكرامة فصل جميعها بحدتها والثاني للجميع اداً مطلقاً
 وفي وجهه ان ما في الوقت اداً وموقع بعده قضاء قبل وهو التصق ومن كان لواقصر
 على اركان الصلاة اذكرها ولو حافظ على منها فأت بضمها فالات انما السابق افضل كما اقبح
 به البقوى وجزءه صاحب الانوار وهو المعتقد وان شوح نيه واجاب بعضهم عنه بان
 صورتها ما اذا شرع فيها وفتى فيه منه ما يسعهها وهذا بخلاف ما اذا ضاق وقت مكتوبة
 فانه يجب عليه الاقتصار على فرائض الوضوء ويحرم عليه فعل مثله التي يخرج من الوقت
 لو فعلها (ومن جهل الوقت) لغيره وجب في مكان منظم أو غيرهما (الجمعة) على قلب
 على نفسه دخوله (وردد بخوجه) كدوت دل على ربنا ما بينه الوقت ومستمع وجوباً

٣٦ به في الاتيان بالسبق فيجده ندوب فليس خلاف الاولى ككلام قد صرح في الاقرار بانها لو ادرك آخر الوصل بحيث
 لودى التريضة بسبقها فان الوقت ولو اقتصار على الاركان تقع في الوقت بان الافضل ان يتم بالسبق وانما ظاهره ان افضل
 فالتان وان يترك رخصة في الوقت وهو قضية كلام البقوى المتقول عنه هذه المسئلة كما هنا آخر جرد السهو لكن قد به
 بان يدرك رخصة اه (قوله ومن جهل الوقت) اجتهد ه (فرع) مسئلة من عصى اجتهد في الوقت لتعظيم وعلى لا يشبهه الحال
 لكن على على غنى عنه ان ملأه قبل الوقت هل يجب عليه الاعادة دون فاته الظاهر والعصر مثلاً بعدد الغرب والاعتناء بغيره قد
 قيل فيجب الترتيب انما يجب عليه تقديم ما فات بغيره عذر فاجاب بما نصه اما المسئلة الاولى غنى على غنى عنه بانها وقوعه
 قبل الوقت وجبت عليه الاعادة واما الثانية فتقتضى اطلاق الاحصاء احتساب الترتيب بتقديم الاول فالاول معطاه وان خالف
 الاندري في ذلك اه سم على منبج وقد يتوقف في اجاب عن المسئلة الاولى بأنه حسب نية تعمله على الاجتهاد لا ينقض
 الايقين خلافه ويجوز ظن انها وقعت قبل الوقت لا أثر له بل التماس انه لو اجتهد ثانياً بعد الصلاة فاداه ابعده الى خلاف
 ما بين عليه في الاول لا يلتزم به لان الاجتهاد لا ينقض الاجتهاد (قوله كصوت يدك) ناهى عن ان يصير دماغه صوت
 الدين ويقوم وقال شيخنا الحلبي وهو غير مراد بل المراد انه يجعل ذلك علامة يجهدها كان يتأمل في السجدة التي فعلها هل
 امره فيها عذراً ولا وهل ان ذلك قبل عادته بان كان في علامة يعرفها وقت اذاته المعاد الى غير ذلك مما ذكره

قال ويدل على ذلك قوله اجمد بورده ونحوه فيقول الوزون وهو آفة الاجماد وليقل اعتدله وزدوه **اه** وهو ظاهر جري
 (قوله ان يزعم البقن) اي المصير حتى يدخل الوقت بحيث انه لو صير طلبا ليعتق الوقت لا يزود به مرة واحدة في شرح البهجة
 أو غير وجه من تلك الزيادة الشمس **اه** (قوله ان لم يتغير) ثقة وفي معناه من ولة وضعها عدلا وافاق ومضى عليها اثر من يمكن فيه
 اطلاع اهل المعرفة والعدل عليها وليطعنوا فيها (قوله في ذلك) اي الاجتهاد والعمل بقول الثقة (قوله ولو امكنه) بمقتضى ومنه
 ما لو كان بحيث لو خرج من عمله الذي هو سر رأى الشمس واكتفى باليقين (قوله والبصرة) الرواية هي أو قال اراد ان لكل منهما
 التقليد (قوله ثقة عارف) اي دخل الوقت كما يأتي فظهر في انه تقليد الثقة العارف مادة القبول الاجتهاد (قوله الاعادة
 مطلقا) اي حين ان صلاته في الوقت أولا (قوله ويجوز للمعتمد) بل يجيب عليه ذلك كما نقله سم على منجس من الشارح وعيانه
 فزع قالوا للمعتمد اعتماد حساب ولا يقلد غيره ٢٨٢ واعتقد مر انه يجب عليه اعتماد حسابيه على طريق ما اعتقده

ان يحجز عن البقن ويجوز ان قد ر عليه هذا كله ان يتغيره ثقة عن مشاهدة فان اخبره
 عن علم امتنع عليه الاجتهاد كوجود النص لانه حين اخبار الدين فرج فيه الاجتهاد
 الى قول الثقة في الخبر الرسول ولا فرق بين الاعي والبصر في ذلك ومقتضى كلام الامة
 العمل بقول الخبرين علم ولو امكنه هو العلم بخلاف القليلة وقرق بهما يتكرر الاوقات
 فيحسم العمل كل وقت بخلاف القليلة فانه اذا علم عصره وتو ادة كتنى به بقية عمره
 مادام مقبلا بمكة فلا عسر ومن قدره على الاجتهاد لم يقلد مجتهدا لان الاجتهاد لا يقلد مجتهدا
 بزم لاي بصير والبصرة تقليد بصير ثقة عارف واذان العدل العارف بالمواقف
 في الصور كالاشياء علم وله تقليد في انهم لانه لا يؤخذ عادتا في الوقت ولو صلى من
 غير اجتهاد زبانه الاعادة مطلقا تركه الواجب ويلزم الاجتهاد التأخير الى ان يغلب على
 طنبه دخوله وتأخيره الى خوف الفوات افضل ويجوز زلهم والحساب العمل
 بمقتضى ما ليس لاحد تقليد هما فيه والحساب كما سيأتي في الصوم من يعتد بمنازل
 القمر وقدر سره والجمع من يرى ان اول الوقت طالع الصبح الفلاني (فان) صلى
 باجتهاد ثم (يقن) ان (صلاته) وقت (قبيل الوقت) او بعضه ولو تكبره العصر
 أو اخبره بمقبول الرواية عن مشاهدة وعلم بذلك وقتا أو قبل دخوله اعداها قطعاً
 أو علم به بعد (قضى) الصلاة للمكسورة (في الظاهر) اثبات شرطها وهو الوقت
 ومقابل الظاهر لا قضاء اعتبارا بما في ظنه (والا) اي وان لم يقين وقوعها قبل الوقت
 بان لم يبين الحال أو بان وقوعها اتم بعد (قضى) قضاء عليه هو الوقت بعد قضاءه لكن
 لا ثم فيها (ويجاد بالثالث) استحب باسما وعلما بزمته ان ثابت بعد تركوم ونسب ان

من انه يجب عليه صوم رمضان
 اذا عرفه بالحساب ويجز به
 كما يأتي قوله وليس لاحد
 تقليدها) ساقى في الصوم ان
 لعدم العمل به فيحصل عيبه هنا
 وان يفرق بان امارات دخول
 الوقت اكثر وايسر من امارات
 دخول رمضان **اه** سم على
 حج والفرق بعدم الفرق فان
 المارة على ما يغلب على الفتن
 دخول الوقت وهو حاصل
 حيثما عده قد علم رأيت مد
 صرح به في كتابه هذا وقضية
 خاذ كان الاعتماد على منازل
 القمر وعلى ان دخول الوقت
 يكون منه طالع الصبح الفلاني
 ليس اعتقاد على اذنا قبله لان
 ادانها غير ما ذكره تقليد من ان
 صانع الموزن الثقة العارف

بالادلة كالاشياء عن علم (قوله فلا قضاء عليه) نظاره لا وجوبه ولا دينا وتقبل بالتدبير ترد في القفل ووجوبه
 هل وقع في الوقت أو لا يمكن بعدا (قوله ولو الواقعة بعده قضاء) قال حج وقواب القضاء من ثواب الاداء وان ثابت بعد **اه**
 وينبغي ان اذا كانت بعد ذلك كان عزمه على الفعل وانما تركه لقيام العذر به حمل في ثواب على العزم يساوي ثواب الاداء أو يزيد
 عليه (قوله ونسبان) بنى الان بنسبان عن منسب عنه كاتب التطريق فلا يكون عذرا **اه** سم على منسب به وصرح
 حج وبهذا يتخصص خبره عن أمي الخطا والنسبان وبني ما لو دخل الوقت وعزم على القفل ثم تشاغل في حطالة أو صنعة
 أو نحوها حتى خرج الوقت وهو عاقل هل يجرم عليه ذلك أم لا فيه فتلوا الاقرب الثاني لان هذا نسب ان لم يشاغل في تصغيره
 كما حكى عن الضوري ان شرب في الحماهة بعد العشاء فاستغرق فيها حتى اذعر الحر الشمس في جبهته

قوله ووجوبان فان قيل نعم **هـ** **القرع** **هـ** المحقق قال أئمة الصلاة بعد الأذان يجب اعادة فوراً وأنه ان فعلها في الوقت فهي اداء واقضاء **هـ** سمي على منجه وتقدم حكم هذا القرع بمقتول المستفاد الاثبات ان لا يؤخر عن مصير القتل مثلان (قوله فخلصها) يدل على طلب الصلاة وقت ذكرها وهو شديد وجوب الصلاة كون القضاء على القرع صرف عن الفوران لا انام صلى الله عليه وسلم هو أصحابه في الوادي - ق طلفت الشمس اقبل هو أصحابه في سارمة ثم لم يصلي فدل ذلك على عدم وجوب فوراً القضاء في وجوب القضاء في ظاهره (قوله كما) اي اى يضعها بغير عذر ويصنعها به وهذا في التي خالف فيها بعض المتأخرين كما هو صريح قوله حيث قال فيما لو فات بعضها بعد الخ (قوله خلا فلبعض المتأخرين) مراده حج (قوله في الترتيب) ولو ذكر ما به من وجوب تقديم ما فات بغير عذر على الحاضرة **٢٨٢** الا ان يقال قوله من خلاف الامة

ووجوبان فان بغير عذر بعد الايام اقامة السجدة من نام عن صلاة أو نسىها فخلصها اذا ذكرها (ويسن ترتيبه) اي الثالث فيقتضى الصبح قبل الظهر وهكذا القروب من خلاف من اوجبته والاصل الاصحاب ترتيب القوائت فاقضى انه لا فرق بين ان تقوت كلها بعد ذهاب عدا وهو المحقق خلافاً لبعض المتأخرين حيث قال فيملوا فات بعضها بعد ان قبس قولهم انه يجب قضاءه فوراً ان يجب البداءة به وان فات الترتيب المهيول قال وكذا يجب تقديمه على الحاضرة المتبقية وقتها وقد عارض بعض المذنبين كورنرو وجان من خلاف الامة في الترتيب اذ هو خلاف في الصحة فربما به اهل من رواية النكولات التي تقع الصلاة بدونها (و) يسن (تقديمه على الحاضرة التي لا يضاف لغوها) حديث المتقدم انه صلى الله عليه وسلم صلى يومه العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب فان خلق قوتها وجب تقديم الحاضرة لان الوقت تضمن لها ولثلاثة اقسام الاخرى قضاء وتعيينه بالقوائت يقتضي استحباب الترتيب أيضاً اذا امكنه ادراكه وكفى من الحاضرة لانها لم تقف به من في الكناية واقضاء كلام المحدث والتمحيق والروض وافقه الواو وجه الله تعالى للترتيب من خلاف وجوب الترتيب اذ هو خلاف في الصحة كما تقدم وان قال الاسنوي ان قيمة مقدار المقيمين من اخراج بعض الصلاة عن الوقت وهو مجتمع والجواب عن ذلك ان محل تحريم اخراج بعضها عن وقتها فغير هذه الصورة ولو شرع في الحاضرة ثم ذكر القائتة وهو فيها واجب اتمام الحاضرة فخلق وقتها لم يقع ثم يقتضى القائتة ويسن اعادة الحاضرة ولو دخل في القائتة معقدا ساعة الوقت فبان ضيقه وجب قطعها والسرور في الحاضرة ويسن ابقاء التامين الصلاة

وهو كفى ويضم وتوهم ان الال ساعة منه **هـ** قلت والليل يدخل والغروب فيصدق قول الشارع بعدم ما غربت الشمس فقل عن الطهورى تقسيم الهوى بثلاث الدليل وحقق فيشكل قول الشارع بعدم ما غربت وبوالاستدلال لان المغرب يستدل به حاضرة فلا يخلص من ذلك الا بالجل على تعدد الواقعة (قوله فان خلق قوتها) اي عدم ادراكه وكعتنه في الوقت على ما بان في قوله واجتبه الواو) خالفه حج فقال اما اذا شاف غوت الحاضرة بان يقع بعضها وان كان خارج الوقت فليزيمه البداءة به لحرمة خروج بعضها من الوقت مع امكان فعل كلها فيه (قوله ويسن له) اي لو متقرا وبسعدون وقتها ثم وروين خلاص من قال سلطانها اذا علم القائتة قبل فرغ الحاضرة (قوله ساعة الوقت) يفتح السين وكسر هاء وتعلم القتين شيئا لا تؤخرى بقوله ويعتبه الفتح في الازوان والكسر محكي عن السخافه (قوله وجب قطعها) خلاص من قطعها فلا سلام من وكسب فراجع ثم رأيت من قال انه يسن قطعها فلا سمي على منجه ويمكن جعل قوله وجب قطعها على معنى امتنع اتمامها فوافقه الثاني من قطعها فلا

(قوله لا سمعنا مدني وقها) فتمتبه انه يجب ان نعلمه في احوال الوقت وان عرفنا عاينهم فتمتظنون وعندي من الوقت انكم لم تسمعوا منه الفعل وانه لا فرق في ذلك بين ان يكون لهم غرض يجهله على التزم في ذلك الوقت ام لا لئلا يحد الاخر غير مراد (قوله امام المؤمنين) اي حيث قرعهم بحيث يسمعوا صواب (قوله واوحى الى الجسد) اي في الوقت الذي ورد الامام الصلاة قيمته في اوقات الامام الصلاة غير الحجاب الا لاسن انقاطا التام في وقت صلاة الامام في شيء (قوله لا يابله) اي لا يجرئه ويؤيد بعض الهوامش من نفسه وجديتها فيهم معناه لا يحاربهم بكسر الحاء المهملة وبفتح الباء وبعد الاشارة بجمعهم بكسر الحاء وخو الحاء الموحدة بالساحة والمراد بها بالجميع الانسان التام وينتمون الى اوقوع والسقوط مؤلف في التقاد والاراسطو وعلم مقبضه التقدير هو اني سطر لا سطر وهو مرصع فالأما في ذكر من المضاف (قوله او بعد طلوع القمر) فهو لا كاعلى الصبح (قوله لان الرض نفي الله) اي صرحه تعالى في السباحة مع هاجس بان ضرب بوجهيها ايضا رافع يلوها وتلبية في الصبح (قوله لا ترفع الا يدها) اي لا ترفع يدها في غير ما في التاموس بفتح وبعده (قوله من فومه طام) اي بأنه من عت (قوله وادبده بالعصر) اي او بعد صلاة الناس الصغرى ولو صلاها في غير وقتها فليس كغيره (قوله انظر وجهه) اي كرامة واهل الرسة التي تحصل للتام وحده ٢٨٤ فانها ربما أدت الى اختلال عقده وفي الحديث لومع الله ما في وجهه

ما مارا كيب لبيل وسده ايدا
 ولا نامر بل فيت وسده طس
 من جابر مخ من ابن عمر اهدور
 البحار ومن ذلك ما لا شملت
 الفارسي - وبت مستقر قنم
 وسده فيت منها لما في ذلك
 من الرثبة (قوله مستقر قنم)
 ولعل وجهه ان هذه الهيئة
 كتبت فقلها المرأة تعجبا
 فهي عن الانعام تلت كرتك
 الحاملة منها اوعين راها نائمة
 وانه مغنة لا تكشاف شي من

(قوله الإيسع الالوضوء أو بضمه) أنهم أمه لولم يتفقوا في معنى ما يبعث الوضوء ببعض الصلاة كالغرم وجب عليه حتى (أو آخر حتى) خروج الوقت معنى بذلك وبسبب قضاءه أو ما يمثل الوضوء والفعل من الجناية بكل ما يترقب عليه صحة الصلاة كإزالة النجاسة من يده أو يستره (قوله لا يبره حتى) ثلث فعلها في هذه الحالة وتبين أنه عليه لا يجزى بقباعادتها اه سم على حج بالمعنى ولعل الفرق بين هذه والقباعادتها ان الشك في كونها عليه أو لا شك في سبب الوجوب، كما لو قطع دم الحائض أو ألقاها الجنون وشك في أن ذلك قبل خروج الوقت أو بعده فلا وجوب لأن الأصل برائة النعمة بخلاف من شك هل فعل أو لا فعله علم باستغناء النعمة وشك في المسقط والأصل عدمه ويؤخذ هذا التوجيه من قول حج وبقرب بأن شك في الزوم مع طلع النظر عن الفعل شك في اجتماع شروط الزوم والأصل عدمه بخلافه في الفعل فإنه مستلزم لبقين ٢٨٥ الزوم والشك في المسقط والأصل عدمه

(قوله عند الاستواء) أي بقينا فلو شك في ذلك لم يكن لأن الأصل عدمه (قوله أو يقرب) بأنه ضرب وأمر اه مختار (قوله وجب) نصف الشمس) يعني قبل وهو للبناء القوية المقترنة والحاد النجاسة المنفردة فالبناء القوية المنفردة وأصله نصف حذق منه إحدى التامين اه من الشرع الكثر من الحق والبناء من قول الشارع ومنه الضيق ان التام من ضرورة والاد المشقة كسكوره وهو صغير اه فانه وله حتى قبل الظاهر أنه يفتح التام وأصله مأخوذ من نصفه فقصته اذا طلب القرى فقرته (قوله وان لم يحضرها) اي حال الدابة النعمة فخرجه لا تقول لما كان الأصل حضوره لمن قاله ولغيره وسعوا في جوار التعل

وقت الصلاة المقرضة بالإيسع الالوضوء أو بضمه فحكمه حكم من فاتته به بخلافه يجب قضاءه فوراً كما انتهى به الواحرج اه تعالى ولو شك بعد خروج وقت القرية هل فعلها أو لا يبره حتى إذا كان الشك في النسبة ولو بعد خروج وقت اختلافه ولو شك بعد وقتها هل الصلاة عليه أو لا فإنه لا يبره حتى كما أوصفت ذلك في شرح العباب (وتكره الصلاة) كراهة تنهي (عند الاستواء) المار واصل من عقبة بن عامر رضى الله عنه قال ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بها ما ان فصل فين أو تغيرتين مونا ما حين تطلع الشمس بأربعة حتى ترتفع وسبعين يقوم قائم الظهيرة حتى تغرب الشمس وسبعين نصف الشمس والغروب والظهيرة قد الحرك كما هو قائمها هو المبرر يكون بأكثر من يوم من شدة حر الأرض ونصف بقية من فوق ثم ضاربة ثم متانة من تحت شدة في غيل ومنه النصف فتقول أضفت فلا نأذا أمته الملك وأزنته عندك وما دل عليه الحديث من كراهة الدفن بعدها اذا انصرف كما يفتى في بابه وأعلم ان وقت الصلاة لا يقع الصلاة ولا يكاد يشعر به حتى يزول الشمس الا ان الضر قد يمكن ابتاعه فيه فلا تصح الصلاة (الا يوم الجمعة) وان لم يحضرها لمسلم أي داود وغيره في ذلك ولا يضر كونه من سلا لا اعتداده بأنه صلى الله عليه وسلم اصحب التبرك اليها ثم غيب في الصلاة الى خروج الامام من غير استثناء (و) تكراراً أيضاً (بعد) أداء (الصبح حتى ترتفع الشمس كرم) في أي العين والاختلاف في بعدة جدا وهو قريب (وبعد صلاة العصر) اذا هو لم يجزعة في وقت الظهر (حتى تغرب) انتهى من ذلك وروى مسلم فإنها طلعت وتغرب بين فرغ شيطان وسبيلها الكفار وبقي الكراهة وقد انخرأ ذكرها الراقي في

لهما الحق ومن حضرها بالفعل (قوله بين قرني شيطان) ع وفي رواية لغروه ان الشمس طلعت فاعادتها استوت قائم اذا زالت فارقتها فاذا أدت القرب قائم اذا غابت فارقتها واختلاف في القرن تقبل قومه وهم عباد الشمس يصعدون لها في هذه الاوقات وقبل امه يد وأسمه من الشمس في هذه الاوقات ليكون الساجد لها ساجدا اه وانظر قرني في الرواية الاولى اه سم على معني قلت يكن ان المرامح ما جابها الرأس وسجارة ومعنى كونها بين قرنيه انه يلصق ناصيته بها اه وهي ظاهرة فاعلموا عبارة حج واصل ذلك ما صرح من طرق متعددة انه صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة في تلك الاوقات مع التنديد بالعم أو الرحين في رواية أبي نعيم في مسنده على مسلم لكن مشكل ما ياتي في العراياهم عند الشك في النجاسة والبرن اخذوا بالاكراهة استحسانا فاعلموا هذا الاستدال لم يبرهن ذلك وقد يجب بأن الأصل جواز الصلاة لما لم يمتنع وسرعة الرابا لما لم يمتنع فلو فارق الشك الا ان هذا لا يثبت الاخذ بالاقول على كل من الاصلين يتأمله

(قوله وعند الاصر حتى تقرب) اي قالوا هم صلاة لا سبيل لها قبل الاصر ارا والبالغ وعلم انها لا تتم الا بعد الاصر ارا
 والبالغ فليس ما في اصرهم صلاة لا سبيل لها قبل صعود الخليلب المترو وعلم انها لا تتم الا بعد استقراءه (قوله بتأويل
 غير ان الكراهة الخ) اي بان قال المراد بالكراهة فيما ذكرناه لا فرق فيما بين طلوع الشمس واصفرها بين من صلى
 ومن لم يصل ومن قبله صلى فصحة اضافة الكراهة لمن صلى العصر والصبح الى ارتفاعه والتقرب على الجملة
 وان شاركه في ذلك من لم يصل ٢٨٦ بعد الطلوع والاصفر (قوله هو) اي كون الصلاة مكرهة (قوله اني

المحرر وغيره المصنف في الروضة وهما عند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند الاصر حتى
 تقرب ويمكن اندراسهما في عبارة بتأويل غير ان الكراهة بعد اداء الصبح والعصر
 خاصة بين من صلى وعند الطلوع والاصفر لا فرق في ذلك بين من صلى الصبح والعصر ومن لم
 يصلهما ويشع وقت الكراهة في الاولين بان يادرجعل القرض اقل وقته وضيق
 ان اخره الى آخر الوقت ويجمع الكراهة في فعل القرض ودخل عليه كراهة
 لوقت قال الاستنوي والمراد بصبر الكراهة في الاوقات انما هو بالنسبة للاوقات
 الاصلية فستأتي كراهة التنقل في وقت اقامة الصلاة ووقت صعود الامام خطبة الجمعة
 اه والاولى انما هو اذا قلنا بان الكراهة للزمن وهو الذي يجمع في التحريم وجزءه في
 الطهارة من شرح المذهب اما اذا قلنا بان التحريم وهو المذهب الاول في الثانية ايضا
 لا كره لها في بابها وزاد بهم كراهة وقت آخر من هو بعد طلوع الفجر الى صلاته
 وبعد المغرب الى صلاته والشهور في المذهب ان الكراهة تقع على كل جزء (الاسباب)
 غير متاخرة متقدمة كالخائف والقائمة ومجدة الصلاة والشكر وامتنان ككسوف
 وامتنان اعادة صلاة جماعة وسقيم واشوا الى بعض اشياء ذلك بقوله (كقائمة) ولو فاقه
 ففرض غير فكقائمة ان يسلب اذا ذكرها وخبرنا على الله عليه وسلم صلى بعد العصر
 وكثير وقال عبد اللتان بعد الظهر وقسم لم يزل يصلح ما حتى فارق الدنيا اي لان
 من خصوصياته انه اذا عمل عملا دوما علمه ففعلها اقل مرقة ففعلها بعد وقتها فليس
 ان تضي فيها قائمة المداومة عليها وجعلها وردا وتقل من التداوم لاجماع على ان القائمة
 تفعل بعد الصبح والعصر بكرة تأخير القائمة لبعضها في هذه الاوقات (ب) صلاة
 (كسوف واستقاء) وكفي وضوء (نقطة) لمصلي يدخل اليه بقصد هاقط (وجدة
 شمس) ولا تلتزم بشرآيتهم للجدوان كانت الفرائض في وقت الكراهة لان بعضها
 سبب متقدم وبعضها يمتد مقارن اذ هو التصية والكسوف سر من الشرائع ومن فعل
 صلاتهم بكرة احتيا في الاوقات المتقدمة اتم لم تعد الاخبار العجيبة وان قلنا ان

الكراهة

ازنت في الوقت المكره ومن يثبت كونه مكرها اخذنا من قول الزركشي

المحرر الخ بانهم اذا فعلوا شيئا بعد تأخيرها بالفعل انه يكره من قبله قص اغفلوا فقال لا فله رغبة عن
 وسبب الزركشي رغبه يوم اعلم الشرع بالكلية وهو مشكل لتكرهه من قبله قص اغفلوا فقال لا فله رغبة عن
 السنة فلذا اعتبرت الرغبة عن السنة للتكره فارق هذه المعاندة والمراعاة ويحاج يتعين حل هذا على ان المراد ان شبه
 المراعاة والمعاندة لا المبرور وفيه حقيقتها وقول جمع المكره وتأخيرها اليه لا يتابعها فيه يوم ودان المهي عنه بالذات
 لا يتابع لا التأخير

(قوله يلعب برأشه) أي يذهب بفعل الصلاة فيجوز من الفعل لأن الفعل انذهب بنائبه من الزمان (قوله وسعيه) وهذا التأخر والمقدارة (قوله على ما في الروضة) الأولى ان يقول بعد قوله والى الاوقات المكرهه وعصاة الروضة مختلفة الخ وهو ذلك امامه وقوله على ما في الروضة المتدليين يكونها كذلك لا يحسن قوله وعبارته الخ (وله الاول منهما الظاهر) هو قوله بالنسبة الى الصلاة الخ (قوله ويرى عليه ابن الرفعة) زاد شيئا الزيادة ٢٨٧ وعليه قلة الجائزتين استقدم وعلى الثاني قد يكون متقدما وقد

المكرهه للفتنة لان التمسك اذا رجع الى نفس العبد لا ولازمها التقضى الفساد سواء كان التمسك بالفتنة أو لا فتنة معا أيضا فاباحة الصلاة على القول بكرة الفتنة بمن حيث ذاتها لا تنافي حكمة الاقدام عليها من حيث عدم الاعتقاد مع انه لا بعد في اباحة الاقدام على ما لا يعتد اذا كانت الكراهية للفتنة به ولم يقصد بذلك التلاصق وقارق كركلة الزمان كراهة المكان حيث انعقدت فيه معها بان الفصل في الزمان يذهب برأشه فكان التمسك منصفا فلا تهاب هذا الجزئي في التمسك عنه فهو وصف لازم اذا تصور وجود فعل الإباحة بجزء من الزمان وأما المكان فلا يذهب برأشه ولا يأتى بالقول فالتمسك فيه لأمر تلويحي مجاز ولا لازم تحقيق ذلك فانه نفس ولهذا قال بعضهم ويفرق أيضا بالزوم وعدمه ومحقق في هذا ان الاقبال الاختيارية للعباد تقتضي زمانا ومكانا وكل منهما لازم لوجود الفعل السكن الزمان كما يلزم الوجود بزمان الماحدين في المكان ولهذا ينقسم الفعل بحسب انقسام الزمان الى الماضي والمستقبل والحال فكان أشد أوساطا ما فعل من المكان فافتقر والمرداد التقدم وقسمه بالقسمة الى الصلاة كآي المجموع وهو المقتضى والى الاوقات المكرهه وعلى ما في الروضة وعبارتها مجتمعة لكل منهما قال الشيخ والاول منها أظهر كما قاله الاسدي ويرى عليه ابن الرفعة وليس من تأخير الصلاة لا بقاها في وقت الكراهية حتى لا تتعدى ما جرت به العادة من تأخير الجائزتين لصلى عليها بعد صلاة العصر لانهم انما يسمون بذلك كثرة المصلين عليها كما أتى بذلك في الروضة المقتضى على ما سابه متأخر كما لا يستفاد من الاحرام فيمتنع في وقتها مطلقا وقد تنقضى الكراهة للمكان كما انار اليه بقوله (والا فخر حرم مكة على الصحيح) فلهذا يابى عبيد مناف لا تتعدوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى أيضا ساعة شام من ليل أو نهار ولا ينقسم من زيادة فضل الصلاة فلا تنكر به حال نهى عن خلاف الأولى كما في مقتضى المصالح في خروجها من الخلاف والثاني انما تنكره لعموم الاخبار وبيد الصلاة المذكورة في هذا الحديث على تركه في الطواف قال الامام وهو بعد لان الطواف فيها فلا حاجة الى تخصيص بالاستئذان وتخرج بجرم مكة حرم المدينة فهو كغيره ثم شرع في الكلام على من نصب عليه ومن لا يجب عليه فقال

(فصل في انتخاب الصلاة على كل مسلم) • ولو فعل لمضى كما سيأتي ذكر أو غيره فلا يجب

الصلاة) أي السابقة اه ح قال سم عليه أي قال العهد زقوله على كل) أشار بقوله على الى عموم مسلم لأنه بدوهم اسطق محقق لارادة الماحية في ضمن بعض الاقتراد (قوله ولو فعل لمضى) هذا إنجاز يحتاج في تناوله الاعتناء الى قرينة اه سم على منج قلت يمكن جعل القرينة قوله فيها بأن خلافه على كفاية أصل فانه يخرج المرتد من عدمه وجوب القضاء وهو ذاجواب عن المنهج لتشيده الكافر بالاصلي وأما الجواب عن التأخر فان القرينة التي ينفي عليها التعميم هي قوله لا تصنع الا المراد

(قوله فلا تجيب على الكافر) ينبغي ان المراد لا يبالغ البعثوا انهم مطالبون بالبرهان والى ابطال كذا فلا معنى لعقاب عليها
سم على حج (قوله وجوب جيب عليها) كسائر القروع المجمع عليها بآثارها في الاخر فالجوع
أي كالملة والاركان حجة من المختلف فيه كشر ما لا يكره من النسخ واليسع بالتعاطي فلا يعاقب عليه (قوله
فلا تجيب على صغرا) لابقال لاساحة الذي كرهه هذه المخرجات فانما في قول المنصف ولا تضاعف الكافر الخ لا تقول
ثانيا في القضاة وعلمه وما هنا في عدم الوجوب وهما مختلفان (قوله لم ذكر) هو قوله لعدم تكليفه (قوله ولو خلق أي أصم
آخر) منه هو انه لو خلق أي أصم ناطقا كان سكتا وله غير من ادلان النطق بمجرد لا يكون ملحق بالمعرفة الاحكام
الشرعية بخلاف البصر والسمع فاعلم التسديد لانه لازم للصمم الخلق فلا يرجع ويخرج بقوله خلق الخ ملحقا بآثاره علمه ذلك بعد
التبريق ان كان عرف الاحكام قبل طرد ذلك عليه وجب عليه العمل بمقتضى علمه بحسب الاسكان فيصير كلسانه وله ان القراءة
بحسب الاسكان واذا لم يعرف أو قات الصوات اجتهاديا فأذا أداء اجتهاده الى من فعل به والواجب عليه القضاة لاستقرارها
في دمه بعدم أدائها في الوقت وقولنا انه قال في المصباح الملهة المشقة على الخلق في القصص القوم والجمع ليس وليها
مثل حصة وحده وحصان ولها في الاصل (قوله فهو غير مكلف) أي فلا ياتم تركه (قوله لم تبلغه الدعوة) ولكن لو
ألمس لم تبلغه الدعوة وتوجب عليه القضاء ٢٨٨ بخلاف من خلق أي أصم فإنه انزل الله ما عليه لافضائه لعدم تكليفه ٥١

على كافر حتى وجوب مطالبة في الدنيا لعدم صحتها وان وجبت عليه وجوب
عقاب عليها في الآخرة كاتقرو في الاصول لتكتمن فيها بالاسلام (الخ) فلا يجيب
على صغره لعدم تكليفه (عقل) فلا تجيب على مجنون لم ذكر ولو خلق أي أصم آخر
فهو غير مكلف كمن تبلغه الدعوة (ظاهر) فلا تجيب على حائض أو نفسا لعدم صحتها
من نور في نفسه هذه الشرط وجبت عليه الصلاة بما لا يقال ان جهل عدم الوجوب
على أصم آدمي ذكره على عدم الاثم بالترك وعدم الطلب في الدنيا ورد الكافر وعلى
الاول ورد أيضا وعلى الثاني ورد المصلي لا تقول بعبه اذ الوجوب حيث أطلق
اعماله صرف المدولة الشرعي وهو هنا كذلك سواء اتخا مخافة ما فيه ان الكافر

سم على حج وقد يتوقف في
وجوب القضاء على من لم يكلفه
الدعوة فإنه ياتي على كفره فإنه انه
غير مهذو كاسا في كتاب الديات
وتكليفه كتكليف غيره من
الكفار بشرع الشريعة فأى
فرق بينه وبين اليهودي أو
النصراني وقد يشترط من سأل
به فان ائمه الاصم الخ ليس

فيه اهله لما لم يطلب جوار فمن لم تبلغه الدعوة وقد يشترط بين من لم تبلغه الدعوة وبغيره من الكفار بان العلة تفصيلا
أما لاجلها ان سقطت بالدلائل عن الكافر وهي الشريعة الاسلام مستقيمة في حق من لم تبلغه الدعوة وذلك ان الكافر الأصلي
كان عنده عناد بالاسلام ووجد عناد بالامر بالقضاء فنفذ عن الاسلام وأما من لم تبلغه الدعوة فليس عنده عناد يعود بالامر
بالقضاء فنفر عن الاسلام بسببه ولم ينفذ عن الاسلام ليس هو العناد كالكافر الأصلي بل المانع له هو الجهل بالدعوة فنفر عنه
سلك تشا بعد اذن الله (قوله وعدم الطلب في الدنيا) أي مجموعهما وهو الطلب في الدنيا والآخر في قوله ورد الكافر
أي لانهم سألوا بغيره (قوله أي إلى القول) أي عدم الاثم الخ وقوله في الثاني أي عدم الطلب الخ (قوله لا تقول بعبه) أي
الورد (قوله المدولة الشرعي) وهو الطلب في الدنيا والآخر في الآخرة (قوله تخافة ما فيه ان الكافر تفصيلا) أي وهو انه نازح
عليه التضامن لانه لا يجيب باعتبار وجوب القضاء وعدمه جهل معين الاصل في عدمه والترك قسم وان كانا متوحيين في الوجوب
عليه ما يباعي ان الكفار يخاطبون بوجوب الشريعة وهذا يجاب بها اعتراضه سم على حج حيث قال قرة تفصيلا تأمل
ما المراد بذلك التفصيل فإنه ان أودبه التفصيل بين المرتد وغيره فبعبه أم ان أحدها أنه أدخل المرتد في المأمورين قال ول
فما مضى الخلاف بل حيث في أحد من ذكر والثاني ان الوجوب بمدولة الشرعي وهو الطلب طالما جاز ما ثبت في المرتد
وقصر من الكفار بشرع وقان الجميع ككفره بشرع الشريعة أو ما المألومة بالهم بذلك أو عدمه ما قام آخر خارج عن معنى
الوجوب وان أراد التفصيل بين العقاب والمطالبة في الدنيا يعني الاول ثابت في حق الكافرين الثاني قيدان كلاهما
ينبغي عن مدلول الوجوب شرعا ثابت في حق الكافر لا يفترو وان أريد التفصيل في الاثم لم يصح لأنه مطلقا

(قوله سبق قل) يمكن خلاصه ان المراد بالخاص البالغ كالحديث لا يقبل الله صلاة حائض الا بغيره لانه يملكه على المراد بالخاص البالغ ان المراد بغيره الحائض من الجنون أي في غرض من الحيض والنفاس اه كذا مجلس (قوله) وكذا الجواب بعد (قوله لاس) أي من عدم تكليفه (قوله المذ كور) أي التام للصحة (قوله لا يأكل وشد) وهذا الحسن ما قبله من ضابطه وويل ان يعرف عينه من ضابطه وويل ان يفهم الخطاب ويرد الجواب اه حشوا الزيادة والمراد بصحة عينه من شأنه ان يعرف ما يضره وما يتقصره ويصادق به ووافقه أي يقصر التميز عاذا كخبره أي داود على الله عليه وسلم حتى يروى الصبر بالصلاة قتال اذا عرف عينه من شأنه أي ما يضره عما يشبهه (قوله هو صل) أي من قوله صحت كان معزا (قوله استكاه السبع) أي لا يجب اصره به اذا قبل السبع لكن الاوجه كما قاله حج في فن صغير يعرفه اسلامه خيرا من الله عليه وسلم بعد البلوغ اه ويظهر ان يعلق به في ذلك من ميزون السبع (قوله ويضرب عليها) أي ويضربها في الزيادة من حجر أي ضربه في ثلاث ضربات تركها قال ابن عبد السلام اه وقوله غير صريح أي وان كثر خلافا لما نقل عن ابن سريج من انه لا يضرب فوق ثلاث ضربات أخذ من حديث غبط جبريل النبي ثلاث مرات في ابتداء الوحي وروى ابن عدي في المكنى بسند ضعيف حتى ان يضرب المريد فوق ثلاث ضربات قاله ٢٩٠ السنوي في البيوع وكتب عليه سم يجهان المراد اه لو تركها هو قتل فعلها

فتا الحائض المرتدة من الجنون سبق قل (و) لا على (الصبي) التام للصحة بعد بلوغه لاس (ويؤمر) الصبي المذ كور (ج) حيث كان معزا بأن يصير اهلا لا يأكل وشد ويضرب ويستحب كذلك (السبع) من السنين اياه استكاه اياه علم انه لا بد من الغيظ واستكاه السبع وهو كذلك كما اقتضاه كلام الجمهور (ويضرب عليها) أي على تركها (عشر) لانه مظنة البلوغ فيضرب به في أثناء العاشرة كما صححه السنوي ويزعم به ابن المقرئ في روضه وهو الحمد خلافا لمن شرط استكاهها والاصل في ذلك خبر من وأولادكم بالهلاوة هم أبناء سبع واضر بهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع وقسم بالهلاوة الصوم والامر والضرب واجبان على الولي ايا كان أوجدا أو مصدا أو قويا والملتقط وما لك الرقيق في معنى الاب كافي المهملات وكذا المودع والمستعير كما أفاده بعض المتأخرين والامام وكذا المسلمون فيمن لا ولي له لا يقتصر كإفاده الطبري على مجرد

على الضرب بشره بل قبله الا انه بمجرد تركها من غير صبي ملها فيه حتى تخرج وقتها فلا يضرب لاجل الترتب فاستلزم اه (قوله) فعوضه به لعل المراد الوحي واجب لان ما كان متعاضدا ويجز وجب والا فلا ينظر قوله خلافا لمن شرط استكاهه الخ على ان السنوي لم يعرف بالوأي قال بعد كلام قريه حتى يضرب باستكاه تسع اه ثم يحصل ما ذكر من وجوب الضرب ما لم يرتب عليه هره

وضاعه فان ترتب عليه ذلك ترك (قوله في أثناء العاشرة) المراد بالاناء تمام التسع فلا ترتب معنى مدتها العاشرة صغته لانهم علوا وجوب الضرب باحتلال البلوغ بالاحتلام وهو حاصل بالتسع ثم رتبته في شرح الروض ومبارته في أثناء العاشرة ولو قبل استكاه التسع اه (قوله وقرقوا بينهم) أي وجوب (قوله على الولي) أي كان الخ (فرع) ويجوز زلام الضرب مع وجود الاب م ولا يجب عليها الامر والضرب لان فقد الاب لا ينافي هذه الولاية الخاصة مع وجوده ولا لها هكذا قرر م على جهة البحث والقهم (قوله) لكن قوله في الروضة كالمصلي على الايام الامهات الى آخر ما حكاه الشارح يقتضي الوجوب مع وجود الاب ليعبر اه سم على منهج لكن وجوه على الام ليس لولايتها على النبي بل لمكوتها امر بالمعروف وذلك لا يقتضي بالام بل بشر كها في الاجاب واما الوجوب على الاب فلا ولاية له الخاصة وانما كرايا بالام القره من الاولاد لا اختصاص بالحكم بها اه سم على منهج بالمعنى وكالام فدية ككثير الاخرين بقية الصبي صحت وموصاهم (قوله) اوجد) أي وان علا في شرح العباب ولوس قبل الام كإفاده الشيخ السبكي اه سم على حج لكن الوجوب عليه اذا كان من جهة الام ليس للولاية الخاصة بل مجرد القرابة (قوله وكذا المودع والمستعير الخ) عبارة حشوا الزيادة قال السنوي و يعلق ذلك الملتقط والمودع والمستعير وما لك الرقيق اه ناد حج واقرب الاوليا (قوله) وكذا المسلمون فيمن لا ولي له قضية هذا وجوب الضرب على المسلمين حيث لا ولي له بل قضية كون ذلك من الامر بالمعروف وجوه ولومع وجود الولي حيث لم يتم به

(قوله في رتبة) أي المصير (قوله وليس الزوج ضريرة زوجته) أي لا يجوز له ذلك بل يجب عليه أمرها بذلك حيث لم يضمن لشووا ولا لغيره لو سوي الأمر بالمعروف على عموم المسلمين والزوج منهم (قوله ضريرة زوجته) أي المالقة العاقلة أما الضعيرة فله ضريرة بما إذا كانت غافقة الأوبى سم على منتهى المعنى (قوله ابن الزوي) بكسر الباء وسكون الزاي نسبة لغيره ولكن كان كذا قيل عن المؤلف الذي في تاريخ ابن خلكان ويطبقان الشافعية الوصلية للسبكي انما هو فسخ الياء الموحدتوقى المصباح الفريد برز بالقل وهو الكسر والفتح لغة حال ابن السكت ولا يقوله القضاة الا بالكسر فهو أصح (قوله انه يجب عليه ضريرها) ضعيف (قوله ولا قضاء على شخص) دفعه كالحق ما يرد على المتن من ان الحيف مسقة للمرة فالنائب المصنف ان يقول لذات الحيف وانما على المصنفين ذلك المخرج للتأويل لطف الجنون الشامل لكل ذكر والاحتياط على الحيف (قوله ٢٩٢)

وجوبها في مالها ثبوتها في ذمتها وجوبها اخراجها من ماله على وليه فان بقيت الى كماله وان تلف المال زعم اخراجها وبهذا يجمع بين كلامهم المتناقض في ذلك وليس للزوج ضريرة زوجته على ترك الصلاة وهوها ان جعل جوارضها بها حتى تقسه لافي حقوق الله تعالى وفي فتاوى ابن الزوي انه يجب عليه أمرها بالعبادة وشرها بعلمها (ولا قضاء على) شخص (في جنين) أو نفس ولو في ردة أو طهر أو كافر وان احتجب بدواءه وتقديم الكلام على حكم قضائها في الباب المار (أو ذى) جنون أو انما) أو كبر أو عته أو نحو ذلك هذا فاقته حيث لم يكن منه مدافع ورفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن الثائم حتى يستقط وعن الجنون حتى يسير أصحها ابن حبان والحاكم ورد النص في الجنون وليس عليه كل من زال عقله بسبب بذهفيه وسواء قل زمن ذلك أم طال وانما وجب قضاء الصوم على من استغرق انما هو جميع انما هو يقبل طر وانما أخرجه عن الكفر بما يكرها بخلاف الصوم وظاهر كلامهم ان الانعاش يقبل طر وانما أخرجه عن الجنون وأنه يمكن تميزاته الأول بعد طر والثاني عليه وفي تصورات بعد الان ان قال ان الانعاش من ولا طبعه دخل في غير انواعه ومعه بخلاف الجنون وعلم مما هو ان الجنون الطارئ على الردة يجب معه قضاء ايام الجنون الواقعة في ردة قبل طبعه بخلاف من كسر رجليه بعد ما وصل قاعدة القضاء عليه لانها معصيته انما كسر ولا نية بالبدل حالة العجز حال في الخادم كذا المطلقوه حتى ان يستثنى منها اذا سلم اياه فانه يحكمه باسلامه معاه فلا يجب عليه القضاء من حين اسلم اياه اذا لمسلم لا ينفذ عليه انتهى ونسب الجنون والمخفي عليه وهوها القضاء (بخلاف ذى السكر) والجنون او الانعاش المتعدى في نية القضاء بعد افاقته فان جهل كونه مجرما او اكره عليه الجنون قائما لان العقل سئ

واحد فلا يمكن تكرره زواله (قوله يجب معه قضاء ايام الجنون) ومحل حيث يحكمه باسلامه من جنونه فان حكمه كان اسلم أحد موصلة فلا قضاء لما فات بعد الا سلام ويسأل في ذلك قوله ويستثنى الخ (قوله كذا المطلقوه) أي حيث قالوا من ارتد ثم جن وبسبب عليه قضاء ما فات في زمن الجنون فان قضيته ان المرتد لو جن ثم اسلم احدا به لا يسطع عنه القضاء لكن قيل الشارح بقوله ايام الجنون الواقع في ردة يرضخ ماذ كسرهما فانه باسلام احد ابيه لا يصير مدافعا لغيره اقل قيل اصحاب الفتى استثنى منه الزركشي لم يشغ فيه التقيد بقوله في زمن ردة (قوله ان يستثنى منه) أي من الجنون الواقع في زمن الردة (قوله ونحوها) وهو السكران بلا تعدد الوصل لكن بالنسبة لما جبره وهو ما فات بعد التقييد واستكمال السبب امام ما فات قبل تقييده فلا ينعقد مدته لوقتها

(قوله أو أكله) وثمة ما لو اطلعهم غير قلت أو يطعمه فلا تدين منه لعدم علمه أكله وبقى الكلام أن المصالح على حيوزة ذلك لا تميم المسئلة لآل أولاده ليس له التصرف في بيت غير قيمته ولا بعد الأول لنقصه الإصلاح المذكور يست كان علمه بالباب المسئلة أو أخروها بمقتضى قوله بل العقل (وقيل) فتلزمه وإن استغفله خبره على أو عدل أو ينبغي خلافه (قوله التي غشى بها السكر غالباً) أى حقيقة ما لم تلتك المشكوك فيها فلا يثبت قضاءها ج بالحق (قوله الكسر أى الأصل) (قوله والاعمال) أى السكر بلا عدله ولابد كره لعدم كره في الحق (قوله أيا الموانع) يبينه أن في التعمير بالأسباب يتصور زوالها علاقة بأجزاء الضمة فإن المانع مضاف للسبب (قوله نفوس أولئك) قد استدلوا بطريق القياس أم سمع على جهة (قوله لا يطريق الاتي لأن مفهومها أن طرف أدركه الأصل من نفس الاستدلال ولا بطريق القياس أم سمع على جهة (قوله لا يطريق النفس بأن يقال ثبت كونهم آمنين فأنشأ ذلك الركعة فقياس الوجوب إدراكها على الإدراك بما إذا وجد مقتضى النفس أنها أتت بطلان إذا بقيت مع ما بعد ذلك وقتها فبها وهذا ليس موحداً ٢٩٣ في الوجوب كما هو ظاهر بعد مقتضى النفس أنها

عليه احد قوله بقدر فعل الطهارة طاهر وان امكنه تقديم الطهارة على زوال المانع بان كان المانع الصبا والكر وهو
يترك على ما بان في طر المانع فانه لا يعتبر فيه الخلو بقدر يمكن تقديمه وسببنا في ع ج الفرق فيها في قوله ويمكن ان
يتوسع الخ (قوله والصلاة ما خالج) كارج في المتي واثن في المافر وان اراد الاقام على وانشرع فيها على قصد الاقام
هنا المانع بعد عبادا زفر كعين في تستقر في نمت (قوله ما خج ما يكن) اي من فعل نفسه لان المقصود حتى يزول يمكن فيه من
الفعل ولا يمكن بدون ذلك وعليه ففرق بين هذا وبين ما تقدم حيث لا يتوقف فعله بان المادار في وجوده في يكون فيه
من اهل العباد والمادار هنا على ما يمكن فيمن الفعل ثم اذكر كمن الترفة بين زمن الوجود ومن استقر الفعل في وقت
خذه الشيخ عمدة عن كلام الحلبي حيث قال في استقر الالامة اخفا ما يمكنه اي من فعل نفسه في آخر الوقت بالنسبة لزمن
الوجوب اخفا بقدر علمه اذ لم يجد فعل نفسه ولا الواسط المعتدل وقوله ولا يمكن بدون خلف اي الصري يمكن فعله قبل
زوال المانع وقدره في هذا كذا بالنسبة لتصور الجنون فانه لا يمكنه الا التمتع في زمن جنونه

(قوله وفيه نقل) نقل عن الشارح الجرم يقتضي التلويح رايته قوله الا فيحصل الخ (قوله قدوا الطهارة) اي في الوقت فلا ياتي ما تقدم من اشتراط ٢٩٤ بقا السلامة ما يسع القرض والطهارة اعين ان يكون في

الوقت بعده (قوله وشرع في الاخرى) قد بينا هذا ما تقدم للشارح في وقت المغرب من انه يعتبر لمصلحة الجمع وقوع الصلاتين في وقت الاولى لكن ما هما موافق لما في حد الاثنا عشر كما في نقله عن شيخ الاسلام الى آخر ما مر قلنا راجع (قوله ومثلنا هذه) هي ما افهمه المتن (قوله والى من ثلاث) اي ما صرح به الرافعي (قوله فاسكه) اي جائل (قوله وان لم يبرز منه الى الخرج) اي كما يحكم يلوغ الخيل وان لم يبرؤ منها ومن صورها بابتداء الطهورين اذا خرج منه الى ان اتم الصلوات لم يصب لانه بناء على محدود بطل الصواب وجوب استئناها لانه يجب ان يشر في دوامها عن البطل فانه لا اقفس اه مم على منج (قوله واجزائه) اي وان كان متصفا كما اختاره طبر ومروان لم يكن نوى التبرئة بناء على عدم اشتراط نيتها حتى تكسأ في مروهو متين اه مم على منج ثم رايته ما سأل في قوله وسوا في عدم وجوب الاعادة الخ (قوله وقوعه) اي ما وجد ان يشاب على ما قبل البلوغ فواب النقل وعلى ما بعده فواب الترض (قوله ثم تدر اتمله) اي فان او يقع فلا ياقبه واجبا عليه فيشأب على ما قبل التدر فواب النقل وعلى ما بعده فواب الواجب

مريض

مريض

مريض

مريض

مريض

مريض

مريض

مريض

مريض

(قوله لكن نصب الاعادة) ظاهره انه يحرم قطعها واحتقانها لكونه احرما من استنبهة للشر ولا لانه جعل استنباح القطع مقابلا للصبر عليه فشرق بين هذا وامر فيها لوجوب المصير المانع صلاته لخطا التيمم حيث قل ان قطعها التيمم افضل بانه ثم قيل بوجوب قطعها فان كان القطع افضل خوفا من خلافة اى من خلاف من اوجب القطع ولا كذلك هنا وظاهر ما يشاءوا منقروا (قوله وهذا) أى وجوب الاتمام (قوله وامكنته الجمعة ٢٩٥) رتبته تسين كونه من اهلها من وقت عقدها اهـ مع ومعهوم قول الشارح وامكنته الجمعة انه لا تارة إعادة الظهر اذ لم تمكنه وهو مشكل فان مقتضى تسين كونه من اهلها وقت الفعل بطلان ظهره مطلقا وذلك يقتضى وجوب الاعادة للظهر سواء امكنته الجمعة ام لا ولا يصدر نوح الوقت ولا يخص ذلك بالجمعة التي انقضت في يومها بل لجميع ما فعله من صلاة الظهر قبل فوت الجمعة النقصان وجوب اعادته على مقتضى هذا التعليل وقد يجاب بان التي وقعت باطلا حتى الاولى وما بعد الاولى من صلوات الظهر كل صلاة واحدة تقع ففسخها قبلها قبلما على مقتضى البارز في التصحيح وبأن هذا ما قل من مد من مائة الاداء او الاطلاق (قوله وبقيت) أى خرج منها المدة بعد الولادة واختلف في فسخه قبل من الفسخ والمفعول وتقدم على خطئه في باب الحذف فليراجع (قوله قالوا) أى لفظة الاولى وقوله في كلامه أى الحذف وقوله فسخ

مريض ثم نسي لكن نصب الاعادة على وجهها في حال الكمال وهذا ما نقله الزاقي عن الجمهور والثاني لا يجب اتمامها بل يجب ولا يجوز له لان ابتداءها وقع في حال النقصان (أ) بلغ (بعدها قلا إعادة) لازمة (على الصحيح) وان كانت جمعة لانه ادى ونفقة الوقت كما مر فلم يلزمه الاعادة كما اذا صلت الجمعة مكشوفة الرأس ثم عثقت والثاني انه يجب سواء كان الباقي من الوقت قليلا أو عكس كونه لان الباقي به ثقل فلا يسطر به القرض كما لا يخفى بل بلغ وأوجب الاولون بأن الباقي به مائع من الخطاب بالقرض لاستقطه والفرق بين الصلاة والنجس ان النجس مأسور وبالصلاة مضروب عليها كما مر بخلافه المانع وأيضا فلان المانع لم يكن وجوبه مرة واحدة في المراسنة وقوعه في حال الكمال بخلاف الصلاة سواء في عدم وجوب الاعادة على الاول كان نوى القرنية ام لا بناء على ما ساق ان الاربع عدم وجوبها في حقته ثم اورد على الثاني الظهر ثم بان رجلا وامكنته الجمعة لزمته (ولو كانت) او تقست (او رجع) او نفي عليه (اول الوقت) واستغرق المانع بانه (ويجب تلك) الصلاة الثانية التي تجمع معها (ان ادرك قدر القرض) من عرض ذلك قبل عروضة فالاول في كلامه نسي بطل ما عقيبها فلا يعارض عليه والمعتبر اخف ما يمكن لانه ادرك من الوقت ما يمكن فيه فعل القرض فلا يسقط بما يطأ بعده كما لو كانت النصاب بعده الحول وامكن الاداء فان كان لا تسقط ويجب القرض الذي قبلها أيضا ان كان يجتمع معها وادرك قدره كما مر لم تكن من فعل ذلك وانما لم يجب الصلاة الثانية التي تجتمع معها اذا خلا من الوقت ما يسعه لان وقت الاولى لا يصح الثانية الا اذا سلاها بهما بخلاف العكس وأيضا لوقت الاولى في الجمع وقت الثانية بخلاف العكس بديل عدم جواز تقديم الثانية في جمع التقديم وهو ان تقديم الاولى بل وجوبه على وجه في جمع التأخير ولا يمتنع قدر الظاهر على الاصح الا ان الميزان تقديمها كلتم ودام الحدث فلهذه ثمة ان لم يثبت حدثا ميسر ذلك الا ان وما لان يسع القرض الثاني فيجب فقط لان الوقت او الاول بان لم يجره القصر وادرك ثلاث ركعات ففي التهذيب يجوز ان يجب القرض وكان القاضي يوجب فيه لسقوط التابع بسقوط متبوعه انتهى والوجه كما قاله الشيخ عدم وجوبه (والا) وان لم يدرك قدر

اى اذا مراده ما عاين لا يتصور حقيقة الاولى لان حقيقة الاولى لا يمكن ان يدرك معها ثم اورد ركعة (قوله والمصير) رخص ما يمكن اى من فعل نفسه فيما يظهره اى عوادة المحل أخف ما يمكنه اهـ وهي صريحة في قتله (قوله وادرك قدره) لا يقال لاجابة الى ادراك قدر القرض الثاني من وقت العصر لانه يجب ادراكه في وقت نفسه اذا قرض من ان المانع انما يلزم في وقت الثانية فانه انما يلزمه في وقت الاولى لا تاخر ولا يلزم ذلك لانه ان يكون المانع فاعلمه في وقت الاولى كله كما لو اسلم الكافر او بلغ المني بعد دخول وقت الصلوة مثلا ثم نسي من وأصاحت فيه

• (فصل في بيان الأذان والإقامة) • (قوله في بيان الأذان) قال الخطيب شرع الأذان في السنة الأولى من الهجرة اه
 (أقول) بل يكفر بإحداه لا معلوم من الذين بالضرورة لا تقيمه فلو لا قرب الأول للغة المذكورة (قوله الأذان والأقامة)
 أي ويأتي بهما كناية الموقن والقيم والمصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم حسب الأذان (قوله الأذان والأذان) أصله مصدر
 وقوله والتأذين مصدر (قوله واذان) أي اعلام (قوله وشرع الخ) أعلم أن الغالب في كل حقيقة عرقية أن تكون أصح من
 القوية خصوصا مطلقا فإن يكون العرفي فردا من أفراد القوي وما هنا من غير الغالب لأن القول أي القلة المخصوص ليس فردا
 من أفراد المعنى القوي وهو الاعلام بل معنى المصدر بل هو من استعمال الشيء في سببه فيكون المعنى العرفي بالنسبة للقوي
 مجازا صريحا وبعضهم عرف المعنى الاصطلاحي بقوله الاعلام دخول وقت الصلاة فيكون من الغالب متأمل وبعبارة أخرى وشرع
 ذكر خصوص شرع أصالة للاعلام بالصلاة المكتوبة اه وأشار بقوله أصالة إلى أن ما شرع فيه الأذان ليس الصلاة
 كالأذان المسموع الخ كذا نقله سم عن شرح الأرشاد لمح وعقبه بقوله يقتضيه ما أنه لا حاجة لهذا الاستقراء لأن
 الأذان ليس الصلاة أذان حقيقة وإن هذا القيد لا يضر به صدقنا لغيره عليه اه ولعل هذا حكمه استعاط الشارح
 لهذا القيد (قوله قول مخصوص) أي الإتيان بقوله الخ اه سم على حج (قوله وقت الصلاة) أي وقد دخلوها (قوله إذا أقيمت
 الصلاة) أي دخل وقت (قوله قال ٢٩٦ لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالنافوس الخ) عبارة حج ليله تشاوروا

وهي تشبه عدم أمره عليه الصلاة
 والسلام في إقامته ما في سيرة الشافعي
 حيث قال اه سم صلى الله عليه
 وسلم كتب بجميع الناس الصلاة
 فاستأثر الناس بقيل انصب دياره
 ولم يعبه ذلك فذكره القنع وهو
 البوق فيقال هو من أمر اليهود
 فذكره النافوس فقال هو من
 أمر النصارى فقالوا الورقة تانارا

فقال ذلك المعبوس فقال عروا لا تتعشرون جلا ينادي بالصلاة فقال صلى الله عليه وسلم يا بلال قم فناد
 بالصلاة قال النروي هذا الدعاء إلى الصلاة غير الأذان كان شرع قبل الأذان قال الحافظ ابن حجر وكان ينادي به
 بالال أصلا بجملة اه وهو كآثر من نقل على النبي عن النافوس والأمر بالآثر ثم رأيت في سيرة شيخنا الحلبي بعد ذلك
 ما ذكره من موثقل اه ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه بالنافوس أي اتفقوا عليه فثبت لغيره به المسنون اه
 وهذا الكلام ينهم فيه اه من خصوصيات هذه الأمة قلنا راجع ثم رأيت ما سم نخبة خصصة والأذان والإقامة من
 خصوصيات هذه الأمة كقوله السيوطي في التخصيص اه ثم رأيت شيخنا الحلبي صرح بذلك في سيرة هذا وقال ابن حجر في شرح
 الباب ما منه وانما ثبت حكم الأذان روي ما بعد الله مع ان روي غيره لا يثبت عليه حكم شرعي لاحتمال مقارنة الوحي
 قلنا يرويه رواية عن الرزاق وأبي داود في المراسيل من طريق عبيد بن عمير لا يثبت عليه حكم شرعي ان عروا في الأذان
 ما يضر النبي صلى الله عليه وسلم فردا الوحي قد روي ذلك فلهذا اه الأذان يلاز قلنا اه التي صلى الله عليه وسلم سبق ذلك
 الوحي وهذا أصح مما حكى الداودي ان جبريل أتى به قبل هذه الرواية بآية آلم اه واخذ ذلك من كلام الحافظ في فتح الباري
 حيث قال وقد استشكل اثبات حكم الأذان برواية ابن زيد لان روي غيره لا يثبت عليه حكم شرعي وأجيب باحتمال
 مقارنة الوحي بذلك أولاه صلى الله عليه وسلم أمره بقتضاهما ليلتزم بقرع ذلك أي من الله أولا ولا سيما لما روي في ذلك ما بعد
 دخول الله امره هذا فنعما. اه القول به إذا احتجده صلى الله عليه وسلم في الأحكام وهو المنصوص في الأصل =

محمود هذا الاول ما رواه عبد الرزاق واوداد وفي المراسيل من طريق عيسى بن جعفر الشامي أحد كبار التابعين ان حمراراً رأى الاذان
جاءه لغيره التي صلى الله عليه وسلم جرد الوسي قد وردت في كتابه الاذان بلائاً وقال له يا بني صلى الله عليه وسلم سبقتك بذلك
الوسي وهذا أصح مما سكتي الداردي من ابن اسحق أن حمراراً رأى التي التي بالاذان قبل أن يصير محدثاً من زيد وعمر بن شاذان أيام
وفيه أيضاً أنه وردت أحاديث تدل على ان الاذان شرع عكة قبل الهجرة ثم تمها الطهارة إلى ما أسرى ما لي صلى الله عليه وسلم
أرى الله الاذان قبله فعله بلالوا والاداء في الاذان من حديث أنس بن حمرار الذي صلى الله عليه وسلم بالاذان
حين فرشت الصلاة واستأذنته فقلت يا رسول الله اني اريد ان أصلي في صلاة من كان يصلي في صلاة الاذان ثم أقبل عليه فقلت
يقال لها البراق في كبرها فقال الله اكبرها كبراً كبراً في آخوه ثم أخذها الملك بيده فقام أهل السماء وفي آحادهم ترك أيضاً ويمكن على
تقدير المصنعة ان يجعل على تعدد الاسرار فيكون ذلك وقع بالبدنية والحق انه لا يصح شيء من هذه الاحاديث اه باختصار وذكروا
الشيء منه مع زيادة قليلاً على كل منها ٢٩٧ (أقول) ويتفقد صحة مجي الوسي قبله بزيادة أيام يمكن جعله على انه أوى إليه

فان يعلم الناس وقت الصلاة من غير ان يعلم به ثم يسبب هذا
الاجال وقت المشاورة فيعلم به ثم يسبب المشاورة في العلم
بخصوص كليات الاذان ليله
الروية قلنا أخبرنا روى قال سئل
الوسي جهته الكلمات والمراد
سبقت في هذه الآية بهذه الكلمات
وعلى تقدير صحة حديث ان
حمراراً رأى الاذان قبله الاذان
أما البراق في كبرها فليكن انه علمه
لأنه في ذلك الموضع ولا يلزم
شمس مشروحة لا لاهل الارض
قوله قلنا أصبحت في فؤاده انه
جاءه لبلال ويمكن الجمع بينهما بانه

فقلت يا عبد الله اتيسع الناقوس فقال وما تصعب به فقلت تدعو به الى الصلاة قال ولا
أدلك على ما هو خير من ذلك فقلت في قال يقول الله اكبر الله اكبر الى آخر الاذان ثم
استأخرني غير بعيد ثم قال وتقول اذا قلت الى الصلاة قل الله اكبر الله اكبر الى آخر الاقامة
فلا أصبحت انت التي صلى الله عليه وسلم فآخريه عماراً في فقال انما روي ان شاء الله
فجمع بلالاً فاني عليه عماراً في آخريه منك صوتاً فتمت مع بلال فحلفت الله عليه
فيؤذن به سبع ذلك حين من الخطاب وهو في شيه نقر يجير وداهم يقول والى بعتك
بالحق يا رسول الله لقد رأيت مثل ما رأت في صلى الله عليه وسلم فقلنا الحمد ولا يدعى
ذلك ان الاحكام لا تنبى بالرواية الا تقول ليس مستقدا الاذان الرواية انما هو اقربها نزول
الوسي فالحكم ثبت به لا يام فقد روى الزبارة التي صلى الله عليه وسلم ادى الاذان لله
الاسرار ما معها مشاهدة فوق سبع سموات ثم قدمه حمراراً فقام أهل السماء وفتح آدم
وفتح عليهم افضل الصلوات والتسليم فأكله الشرف على أهل السموات والارض وخروج
بقولنا يعلم وقت الصلاة ما بين لغيرها في أنواع يأتي بعضها في العبقة وبعثها انهم ليس
الله هموم ان يامر من يؤذن في آذنه فانه يزيل الهم بكرواه الله يلى على من يرفعهم وروى
ابن ابي عمير انهم انما او حجة فانه يؤذن في آذنه ويسن أيضاً ان تقول التلذان

٢٨ به ل الحلق في الوقت الذي جاء فيه بلالاً بالقرع منه قوله فيؤذن به ذكر بعضهم في مناسبة اختصامه
بالاذان دون غيره كونه لما عذب ليرجع عن الاسلام فلم يرجع و جعل يقول أحداً أحد جوزي ولما الاذان المشغل على التوحيد
في أوقاتهم وانتهاه اه حواشي المواهب لشخص الشورى (قوله فقد رأيت مثل ما رأت) أي بعدما شعر بخلط أي الرؤيا
المتقدمة الخ فلا يقال من أين عرف ذلك (قوله فقال صلى الله عليه وسلم قل الحمد) فهو ما يقسمه له الوسي به يدفع السؤال
المشابهة بقوله لا يرد الخ (قوله ان التي صلى الله عليه وسلم رأى الاذان الخ) ليس هذا بياناً للوحي بل إشارته الى العلم به ليله
الاسرار عليه فلهذا انما يامر به عقب الامراء لان الوسي به ليكن حصل ان ذلك وانما يحصل وقت الرواية (قوله وصرح بقولنا
يعلم به الخ) قال سم على سج لا يباحه لهذا الاحتراز لان الوسي به ليكن حصل ان ذلك وانما يحصل وقت الرواية (قوله وصرح بقولنا
التمريض عليه اه) والتمريض هو قوله قل بخصوص (قوله في آذنه) انظر اى اذن منهما (قوله فانه يزيل الهم) أي في كل يوم يزيل
يعرظت فكره وكذا قال في نهج الله (قوله اذ تقول التلذان) زاد ابن حجر والمصري ع والعضبان وعند من دعم الجنبين
وعند الحريق قبل وعند انزال الميت القبر في اساعلى اول خويجيه للدين لكن رددته في شرح العباب اه وقوله سوى =

اذ ان المولود قال شجرة الشورى رجل ولولوه كافر ام لاقية نظر ولا يعنى الاول اخذا باطلاقهم ان كل مولود يولد على الفطرة
 اه (اقول) يوقى فقال هذا لا تقاط وان اطلقت بمحبة على اولاد المسلمين ومعنى ولا تفتح على الفطرة ان فهم قابلية لخطاب
 نوبية الهمودن ثم لم يعطوا في الدنيا شيئا من اسكانها حتى اذا ما واولا يمس عليهم ولا يفتحون في عقاب المسلمين (قوله فان الشيطان
 اذا سمعه ادبر) ه (قائمة) ه قال المناوي في شرحه الصدقة على الجامع الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم ان الشيطان اذا سمع
 التمداد الصلاة احن الى فطره حتى لا يصح صوته الخ مناسفة على الحق اوز ردة انما يكون أى ادباره من اذا شره يجمع
 الشر وبقاؤه يجمع أى به الاعلام الصلاة فلا ترجم بصورة اه (اقول) ويرى من اجل ما قاله اوز ردة على ما فهم من الحديث
 من انه يذير فطره حتى لا يصح صوته وهو لا نافي انه اذا سمع الاذان على غير تلك الهيئة يذير فطره في شره وان لم يكن ادباره يتلك
 الصفة (قوله ولا ترد هذه الصورة) ٢٩٨ أى المعبر عنها بالانواع في قوله انواع يأتى بعضها بخلافه ليدرك اذان المولود

حتى يستتبه (قوله سوى اذان
 المولود) أى وسوى الاذان خلق
 المسافر فانه من هو والامة
 اه حج (اقول) ويشقى ان يحمل
 ذلك على ان سفره مع غيره فان كان
 كذلك لم يسن (قوله انا في حق
 المسافر) عظم زما لشعره قوله على
 الكتابين من انه مشروخ للجماعة
 سنة وقيل فرض كساية (قوله
 وانما بان يكون الخ) اذ في
 كفايته على شرع لم ان يكون الخ
 (قوله لا ترك) اذ في قوله ولولوه
 في جاب الخ غير ان في اقامه هذا
 اعتبارا لظهور ما زاد على
 جماعهم بالثبوت فلا (قوله يكتفى
 بسماع واحد له) ظاهره العمل لا
 بانقرؤ به بان العرش منه

حضور الصلاة وهو لا يحصل الا بذات ولله في شرط في الذي يسمع ان يكون ممن يظلمه الخ (قوله وانما الخ) بشرعان
 يح (الخ) أى لا بقوله عليه الصلاة والسلام اذا اقيمت الصلاة فاقبضوا منكم اذانكم (قوله وضعه في الجموع) أى القياس على
 الصلاة جماعة (قوله وفي القامات بان ذلك) أى الصلاة جماعة (قوله في خبر المسمى) صلاته قد تقسم هذه الازمة بانه انما ذكر في خبر
 المسمى صلاته ما يتوقف عليه الصلة وليس الاذان والاقامة منه وان قيل بالوجوب اه وقال سم على بهجة ما حصله لا يجوز
 ان تركه فائبة لجمع كونه من رخص السفر كانه وان تركه لمسمى صلاته كترك ذكر بعض الواجبات له لعله اه وأشار
 في شرح الباب للنفق على كل من الثلاثة بقوله فالواجب جعله مسلطا على امره بخلاف ما سلكه الشارع هنا حيث غير الاسلوب
 فغير عن الاول بقاؤه الخ الاخير من قوله يزيل على عدم الوجوب الخ وهذا قد يقع ان ترك الاذان انما يقع لانه لا على عدم
 الوجوب عما يأتى من اذان والاب السلوات يكتفى باذان واحد (قوله فله) أى على هذا القول (قوله قوتنا) أى على انما يقع
 لاقتال المرتدين بخلاف ذلك أى الترك على الاول أى فلا يتناولون وظاهر ما له خلاف فيه وقد ثبت كل مجربان الخلاف =

في في الحاقه على تزل الجماعه بانه في انما شئتموا بيت في كلام يستعمل ان كل ما قبل فيه الصلوة في شعار ظاهر ادراكه اهل بلد
 قولوا عليه لكن الخلاف في غير الجماعه له شديد الضعيف فذكره (قوله وسائر التواقل قبل الحاقه فلا يؤذن لها وان لم
 يؤذن الاول لانها تامل ويحتمل وهو الظاهر ان قال حيث لم يؤذن الاول من الاذان لها الما قبل ان فرضه الثانية وفي كلام سم على
 ايج لتزد في ذلك فلو اجمع وقاس ما تقدم من انه لو انتقل الى محل بعد ان صلى المغرب فوجد الوقت لم يدخل من وجوب الاعادة
 لفرض فيه اعادة الاذان هناك وانتقل الى محل المذ كرو ووجد الوقت لم يدخل (قوله بل يكره ان لقرا المكتوبه) هذا بشكل على
 ما ياتي في التواقل من حرمه الاذان قبل الوقت ينتهيه فلا ينافي مع ما عدا فساد الا ان يقال ما هنا يجوز على ما اذا شرعوا في
 يتبين مما ياتي في هذا الاذان الصلوة فيها وهو مشروط في الجملة بخلاف ذلك ولعل هذا الفرق اقرب لمذ كرج جوابا عن
 ايراد كره في اذان المرأة الصلوة حيث لم ترفع به صوتها وقصرت به الاذان من ان الاذان قبل الوقت فمما يتقصر به الصلوة
 بخلاف هذا الذي افقوا الدليل فيه عدمه لا غير (قوله لم يجرى القوانين) وهما النسبة والقضية فاما القول في الخلاف
 المذ كرو ولكنه على ما بيده اصطلاح الصنف وجهان لا قولان ٢٩٩ (قوله ويقال في العدد) وبقي فيه عند دخول الوقت

وعند الصلاة ليكون تابعا من الاذان
 والاعادة اجم هو المعقد انه لا يقال
 الامر واحدا فيكون الاقامة كما
 يدل عليه كلام الاذكار لشرعي
 وبلى انه يادى هذا وقد قال في
 صلواتهم بل يذاع الاقامة انظر
 فانه لو كان بدلا لغيره لشرع المنفرد
 بل الظاهر انه قد كرم على الله
 الصلاة استقامتها العاصر من وليس
 بدلا عن شيء (قوله ويحرم) هل يس
 اجابة ذلك لا يعطيهما بالاحول ولا
 غرة الاقامة وبقي كراهة ذلك هو
 المنعاه سم على حج وقوله كراهة
 ذلك أي قوله الصلاة جامعة لا كراهة
 قوله لاحول ولا قوة الاقامة ما ياتي

يشترع ان المكتوبة) من الخمس خرج المنذور وصلوة الجنازة وصائر التواقل فلا يؤذن
 لها ولا يقم لعدم ورودها فيها بل يكره ان لقرا المكتوبه كما صرح في الانوار وغير
 بشرح ان دون بيان اشارة الى ان ذلك جاري على القولين (ويقال في السعد ونحوه) من
 كسوف واستسقاء ومزاج وكل تغسل شرعية الجماعة وكذا قرين جماعة وتراخي
 فعله من التواضع كما هو ظاهر بخلافه اذ فعل عنها فان التذاه لها تاذاه كذا قبل
 والاقرب انه يقوله في كل ركعتين من التواضع والوقت مطلقا لا يتبدل عن الاقامة لو كانت
 مطلوبة هنا (الصلاة جامعة) يتبدا الاول بالآخر اما الثاني بالجملة ورفعهما على الابتداء
 والتبر ورفعه احد هما على انه مستأخذ في غيره او عكسه وتبدا الآخر على الاغراء
 في الاول والحالية في الثاني لور وذلك في المصنف في كسوف الشمس وقدر به الباقي
 وكالصلاة جامعة حلوا الى الصلاة والصلاة وحكم الله اوصى على الصلاة كافي السباب
 خلافا لبعضهم ونحوه في السعد ونحوه النافذ التي لا تنس الجماعة فيها والتي تنس
 فيها اذا صليت فرادى والتسوية وصلوة الجنازة لان المتسعين لو احضروا فلا حاجة
 لاعلاهم (والجدي شبه) أي الاذان (المنفرد) بالصلاة في صحراء او غيرهما وان سمع اذان

من عدم كراهة اجابة نحو الحاضر بذلك وهو يفتي ان وجه استحباب اية بذلك بالاحول ولا قوة الاقامة قياس على اجابة
 المقدم بذلك عند قوله على الصلاة على الفلاح بجماعه ان كراهة تنقض الحاضر من القسام اله او اما اخذ من اجابة المؤذن
 بذلك اذا قال الاصولا في ذلك كماله لوات حشو والجماعة عليهم (قوله كل تغسل شرعية الجماعة) أي وان
 تذروه عليه فالمراد بالندوة التي لا تنس فيها الجماعة لانه تطابق بين الجماعة بدون التذوية فبطلما كسنة الظاهر (قوله
 بخلاف ما اذا فعلها عنها) كلام سم على حج وقد يقال هذا ظاهر ان كان قوله الصلاة جامعة في الاذان فان كان بقوله الاقامة فقد
 يجهل الا فرق بين تراخي فعله وعدمه وتبدا كونه بمنزلة الاقامة لا يتيان بكل ركعتين من التواضع أي كما تقدمه وهو مضمون
 قوله والاقرب انه يقوله في كل ركعتين من التواضع (قوله على انه مستأخذ في غيره) فيه عسر ويمكن تقديره هنا أي هنا جامعة
 أي كائن لتعبد جامعة أي وهي الصلاة بتدليل السباق ومنها جامعة وفيه منى اه سم على حج (قوله وكالصلاة جامعة حلوا)
 أي في اداء اصل التسوية الاول افضل لورود عن الشارع (قوله والصلاة وحكم الله) أي الصلاة فقط على ما بيده كلام
 المتسعين الصلاة جامعة على حج قال والاول افضل (قوله التي لا تنس الجماعة فيها) أي وان حصلت جماعة (قوله فلا حاجة
 لاعلاهم) يؤخذ منها ان المتسعين لو كروا لم يطلوا وقت تقدم اتمام الصلاة من ذلك لهم ولا يقدرون

(قوله اى لكن لم يتحقق الخ لامعنى له اى من هاهنا)

(قوله يجعل على ما اذا اود الصلاة معهم) اى وصلى معهم اى لكن لم يتحقق ذلك لقان لم يتحقق صلاته معهم اذن وظاهر ذلك انه لا فرق بين ترك الصلاة معهم لغيره ولا وانه لا فرق في ذلك بين كونهم صلى في بيته او المسجد لكن قد يذهبهم كلام الاذرى بما اذا صلى معهم كما تقدم وعليه فيندب المنفرد ٣٠٠ مطلقا مع اذان غيره ولا اراد الصلاة معهم اولا (قوله وسالغ كل منهما

في الجهر ما لم يسمع نفسه) اى فيصلى له اصل السنة بمجرد الرفع فوق ما يسمع نفسه او احدا من المصلين وكان السنة لا يرفع طاقته بلام شدة صوت ذلك فلم يسمع من البلد الا جانب لم يسقط الطلب عن غيرهم كما مر (قوله مدى) اى غاية صوت المؤذن فالمدى يفتح المسمع يكتب باليه وهو غاية الشئ (قوله ولا انس) ظاهره ولو كان كائنا ولا مانع منه (قوله الانهله يوم القسامة) اى وسم اذهم سبب اقرب من الله لانه يسبب شهادتهم له للقيام بعنازل الذين فيما زيد على ذلك وهذا الثواب العظيم اغني عن حصول المؤذن احتسابا للمداوم عليه وان كان غيره حصل له اصل الثواب (قوله وقعت فيه جماعة) زاد ج أو صوابه نراى ومنه في شرح الروض وفيه ايضا انه اذن تلك الصلاة وعليه فلو صلا بلا اذان استحب الاذان والرفع عن ان عليه القمع موجودة انتهى سم (قوله فالحكم كذلك) اى انه لا يرفع (قوله وقد فاته عليه الصلاة والسلام) قال الخليل وهى

غيره كافي التحقيق والتفريق وجزءه بان المقر في روضه وهو المحدث وما في شرح مسلم من انه ان سمع اذان الجماعة لا يشروع وقواه الاذرى يجعل على ما اذا اراد الصلاة معهم ففي كلام ابن الرقعة ما يصحح ذلك ويكنى في اذان المنفرد اسماع نفسه بخلاف اذان الاعلام كايان في التقديم لا يندب له لان المقصود من الاذان الاعلام وهو ينتف في المنفرد قال الرافعي بعد ذكر القولين في الجديد كالمؤذن والجمهور واقصر واعلم انه يؤذن ولم يتعرضوا للتشديد واقصر في الروضة بترجيح طريقهم واكتفى عنها هناك كالحديث كالمؤذن (ويرفع) المنفرد (صوته) ندبا لاذان فوق ما يسمع نفسه ومن يؤذن لجماعة فوق ما يسمع واحدهم وسالغ كل منهما في الجهر ما لم يسمع نفسه من الضارى عن جده الله ابن عبد الرحمن بن ابي صعبة ان ابا سعيد الخدري قال له انى اراك تنصب الغنم بالبادية فاذا كنت في غنمك اوبادك فاذا نزلت الاقرا في صوتك بالبادية اقامه لا يسمع صوت صوت المؤذن بين ولا انس ولا شئ الا شهده يوم القيامة سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم اى سمعت جميع ما قلته لك بخلاف اى من التلى على الله عليه وسلم كما فاته الامام والغزالي والمناوردي وأوردوه باللفظ الذي على ذلك اى لم يوردوه باللفظ الذي يندب له بعنازه فقالوا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يلى سبيد على آتو يد نظيره بالاسد لا لى اذان المنفرد ورفع صوته (لا يسمي) اى ويقوم من مدرسة ورباطه من اسكنه الجماعة وقعت فيه جماعة فلا يرفع صوته به وقول الروضة كما علموا وانصرفوا امثال لا تدفعوا لم يصرفوا فالحكم كذلك لانه ان طال الزمن بين الاذنين وهما السامعون قد دخل وقت صلاة اخرى والاقوم واقع صلاتهم قبل الوقت لا سيما يوم القمع (وتقيم للقاتلة) المقرضة من يريد فعلها لان الاقتراح الصلاة هو موجود (ولا يؤذن) له (في الجديد) الزوال وقتها وقد فاته عليه الصلاة والسلام صلات يوم الخندق فقتضاها ولم يؤذن لها فوافى الشافعى واحمد في مستندهما باستاد صحيح قاله في المجموع وجازاهم تأخير الصلاة لاستغنائهم بالتتال ولم تكن زلت صلاة الخوف والتقديم يؤذن له اى حيث تفعل جماعة ليصاح القديم السابق في المؤذنة فانه اذا لم يؤذن المنفرد لها فاقامتة اولى بكافة الرضاى وعلى ما تقدم عن من اقتضاوا الجهر في المؤذنة على انه يؤذن يجرى التقديم هناك على الحلقه كذا افاده الشارح قلت التقديم اظهر والله اعلم) وهو انه يؤذن لها وان لم تفعل جماعة لم يدب مسلم انه صلى الله عليه وسلم نام هو واصحابه عن الصبح حتى طلعت الشمس

اظهروا العصر والمغرب انتهى وقد عارض هذا ما مره للشارح بعد قول المصنف ومن تقدم اى القاتل فصاروا على الحاشية التي لا يخفى في وقتها من قوله استند لا على ذلك الحديث المتفق ان صلى الله عليه وسلم صلى يومه العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب انتهى فانه صريح في ان المغرب لم يفته ويمكن انه تسدد التواتر في ايامه فلا تعارض (قوله انه صلى الله عليه وسلم نام) استشكل هذا بحديث نحن معاشر الانبياء تمام اعينوا ولا تلام قلوبنا واياب عنده المبكى بان =

للإمامين نوبتين فكان هذا النوبتين التوهم الثاني وهو خلاف نوم العين واجاب نعم بقوله ابن مسعود وهو ان دخول الوقت من وقت غروب الشمس والاعين والاعين كانت تأخروا هذا الاضافي استحقاق القلوب انتهى وقد يتوهم في هذا بان بقية القلب عند غروب الشمس كما يقع ذلك لبعض أمته فكيف هو صلى الله عليه وسلم وقد يجب ايضا بأنه فعل ذلك للتسريع لان من تأخر عتبة لا يخطأ بآداء الصلاة حال نومه وهو صلى الله عليه وسلم مشارك لأمته الأخيار اختص به ولما ورد اختصاصه بالخطاب حال النوم عنده دون قلبه فقامل (قوله ثم أتت لال) اي ما مر على الله عليه وسلم (قوله ثم صلى صلاة الفداة) اي الصبح (قوله كان كما يصنع كل يوم) اي من تقديم سنة الصبح والاستقبال بالتسبيح مثل بعد الفرض اذ كان (قوله فان كان فواتك لم يؤذن) اي لم يشرع لها الاذان وهو تفرغ على التقديم الرابع وعلى مقابله (قوله في وقت واحد) اي بان كان والاها (قوله اما اذا لم يؤذن) محذوف الموالاة المناهية لبقوله في وقت واحد كما مر وعلى بضري الموالاة واثب ٣٠١ الفرائض ام لانه مقرر ويؤخذ من قول حج

بعد قول المصنف الا في وقت واحد
الوقت الخلقه ويظهر ان الكلام
الحاجة لا يؤثر في طول الفصل
وان الطول انما يحصل بالسرور
او الكلام غير المتدوب بالحاجة
انتهى ان الفصل بالروايت لا يضر
في الموالاة لانها مذكورة في قوله
قوله بعد ان الفصل بين الجمعة
وخطبها يضر اذا كان بقدر
ركعتين بأخف يمكن كالنصف
بين صلاتي الجمع بخلاف الفصل
بين الصلاة والصلاة وبخلاف
الفصل بين الاذان والايه فانه
لا يميز من زاد على ذلك بحيث
لا يجب الثاني لا لقل اصلا قال
وفرق بين الواسع والمتدوب
(قوله فبقية الصلاة من القاسمة)
فتنه انه لو دخل وقت الحاضرة
وهو في اثناء القاسمة او قبل ان أحرم

فسا وراحتي ارتفعت ثم نزلت فوشا ثم اذن بلال بالصلاة وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم صلى صلاة الفداة وصنع كما كان يصنع كل يوم والاذان حق للرسالة على التقديم الاصح وعلى الجليد الوقت (فان كان فواتك لم يؤذن) من اراد قضاءه في وقت واحد (لغير الاولى) بلا خلاف كما في المهر والروضة اما الاولى فبقية التلايف المقدم ولو كانت الاولى قاسمة وقسمها على الحاضرة او كانت مفرقة في وقت وقدمها في جمع التأسيس ثم لا في قطة كما في المصنف لانه ثابت من فعله صلى الله عليه وسلم اما اذا لم يؤذن الثانية ولو صلى فاقامة قبيل الزوال اذن لها ثم اذا دخل وقت الظهر عقب سلامه من القاسمة اذن للظهر ايضا وكذا لو ترومودة لا تروموها واذن لها ثم عقب سلامه دخل وقت مودة اخرى فيؤذن لها كما قاله المستنوي ويؤخذ من قوله سمعته في والى بين صلاتين لم يؤذن لغير الاولى لم يدخل وقت الثانية اذ لم صلى حاضرة واذن لها وتذ كقاسمة وقطعه اعقبها لم يؤذن للقاسمة لان تذ كرها ليس وقت سيق لها وهو ظاهر وحيث لم يؤذن الثانية فلهذا الحكم لكل لانه صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء بمدة لقصة باذان واختم بين رواه الشيخان من رواية جابر بن عبد الله بن عمر انه صلاهما باختمين واجابوا عنه بأنه انما لحظت الاحكام وقد حفظ جابر الاذان فوجب تقديمه لانه علمه بان جابر استوفى بجهة النبي صلى الله عليه وسلم وانتم ما فهموا اولى بالاعتقاد (ويبدو جماعه الاقامة) بان فعلها احدا من فلو صلت وحدها اختمت لنفسها ايضا ولو اختمت لرجل او ستم لم يصح (الا الاذان على المنمور) فيها

لكن بعد الاذان لها لا يؤذن للحاضرة وقصة قول المنمير لم يدخل وقتها قبل شروعه في الاذان الخ خلافه وهو الوجه فليقل على فقوله عقب سلامه مثال لايه (قوله وان كان فواتك لم يؤذن) اي لم يصنع كما كان يصنع كل يوم والاذان حق للرسالة على التقديم الاصح وعلى الجليد الوقت (فان كان فواتك لم يؤذن) من اراد قضاءه في وقت واحد (لغير الاولى) بلا خلاف كما في المهر والروضة اما الاولى فبقية التلايف المقدم ولو كانت الاولى قاسمة وقسمها على الحاضرة او كانت مفرقة في وقت وقدمها في جمع التأسيس ثم لا في قطة كما في المصنف لانه ثابت من فعله صلى الله عليه وسلم اما اذا لم يؤذن الثانية ولو صلى فاقامة قبيل الزوال اذن لها ثم اذا دخل وقت الظهر عقب سلامه من القاسمة اذن للظهر ايضا وكذا لو ترومودة لا تروموها واذن لها ثم عقب سلامه دخل وقت مودة اخرى فيؤذن لها كما قاله المستنوي ويؤخذ من قوله سمعته في والى بين صلاتين لم يؤذن لغير الاولى لم يدخل وقت الثانية اذ لم صلى حاضرة واذن لها وتذ كقاسمة وقطعه اعقبها لم يؤذن للقاسمة لان تذ كرها ليس وقت سيق لها وهو ظاهر وحيث لم يؤذن الثانية فلهذا الحكم لكل لانه صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء بمدة لقصة باذان واختم بين رواه الشيخان من رواية جابر بن عبد الله بن عمر انه صلاهما باختمين واجابوا عنه بأنه انما لحظت الاحكام وقد حفظ جابر الاذان فوجب تقديمه لانه علمه بان جابر استوفى بجهة النبي صلى الله عليه وسلم وانتم ما فهموا اولى بالاعتقاد (ويبدو جماعه الاقامة) بان فعلها احدا من فلو صلت وحدها اختمت لنفسها ايضا ولو اختمت لرجل او ستم لم يصح (الا الاذان على المنمور) فيها

(قوله) لأن الأذان يقتضي من رفع المراتب تمام التمسك بالآداب والتعليل بقوله لأن الأذان من وظائف الرجال وقوله لأن ما ذكره يقتضي أنه لو لم يكن ثم حاجتي استحب وهو خلاف ما عقده (قوله) ولما أذنت المرأة رجال الخ) التبادر من السياقات الكلام فصلا وأذنت للرجال المريد للصلاة وهو يفهم أنه لا يحرم أذانها خوف المسافر ولو روجلا ولا فيقال فتقولت النساء وقصود ذلك مما شرح غيبا لأن أذن المرأة للصلاة وهو ظاهر بناء على أن الصلاة في سورة أذانها ممن وظيفات الرجال وفي غيبها اقتسب بهم بناء على ما هو الظاهر أن الختم وظيفاتهم الأذان للصلاة لا مطلقا أما على التعليل بحجزة فلهذا لم يفتوا بحجزة ذلك حيث كان ثم حاجتي مطلقا لأن الختم لا يغييب عن النظر للعدوت حيث أذن للصلاة فبما لم يقل عن شيئا إلا زيادة بالدور سورة أذانها فذلك كله وإن لم يستل عن ذلك فاجاب بأن ظاهرها أن الختم إنما يؤذن أنه انتهى وما نقل من عدم لا يفسد سورة أذانها وإنما يستدعيه طلبه منها ذلك الأحوال وعدم ٣٠٢ الطلب لا يستدعي الحرمة (قوله لم يفتوا بغيرها) أي المصيبة عن أذانها

فانه ينظر الى المخذل كما ياتي
وهل يجرم على ساحه السماع
فبيد اذ ان ادم له فيه نظر
والا قرب الثاني لا يجرم سماع
الفاته منها وشعره الا عند خوف
القتله فان في الاعقاب وحش
سرم عليها اذ لا فهل تبايلا لم
كما في الجهر مع ل نظر والا قرب
الاول سماعه في الغصوب
انتهى اقول وقد قال بل الا قرب
الثاني ويشترط فيما بان الصلاة
مطلوبة منها شرعا ومعاقبة
عنه في تركها ثابت على فعلها في
المكان الغصوب غير بان يكون
الحصاني الغصوب غير حرمان الغصوب
يختلف ما هنا فانها متبعية
خلا تباي عليه (قوله في هذه) هي
قوله او الناس قوله كما هو ظاهر
ظاهر وان لم يرفع وبشكل علقه

ظاهر وان لم يبرح في ربي
في اذناه لا سمحت فيه برفع الصوت ، فانهم يحرمون ظهور الحاله الان يقال مراده تشبيه اذان الخلق قولنا
الذات بان الله تعالى في جميع عاقده وقوله لمرة الخ لان اذنه قد يحجر الى نظر ال حاله فلا توقف الحزمه على ظهورهم اليه
قوله واذا كنت المرأة الخ اما اذا اذنت الخ الخ لثاني فغير على ما يقتضيه كلامه وقوله ما من قولنا الان بنال مراده
تشبيه اذان الخ وقوله كان جائزا ولا كراهه سمعت اذنت بقدر ما سمع وتوقف صد الاذان اشري فان دعت فوق
ذلك او اردت الاذان اشري يوم وان لم يكن ثم أغشى قوله والمرأه تليق من اهلها اي من اهل تلك العباده وجعل الاذان
عباده لما في سماعه كذا السج في شرح المنبر في ان العباده ما تتوقف على تيقظ اهلها لاطلاق ارق المسئله خلافا
لهم من اعتبر في العباده بغير التواهي على الفعل ومنهم من اعتبر برفع ذلك التوقف على التيقظ بان الاصفاء اليها اي التلبية

(قوله ومن ان فيه تشبه بالرجال) اخذ بعضهم من هذا عظم حرمة الاذان على الامر بالجميل لان من الرجال من انقلب في حلقه تشبه بغير نفسه وشابه على ان عليه تحريم الاذان على المرأة كسنة من التشبه بالرجال وحرمة التطهر اليه وخوف الفتنة بجاعها والحكم اذا اعل بصله حركة من عشرين بقي بقاء احدا والتشبه منتف حق الامر بدقيق تحريم الاذان عليه (قوله وعدها بالترجيع) اي وهوسه كايأتي في كلام المصنف فلو تركه صرح اذانه (قوله تسعة عشرة كلمة) اي فلو تركه كل من غير الترجيع لم يصح اذانه وقضية قول جع انه لو أتى ٣٠٣ بكلمة تسعة على وجه يصلح عنها لم يصح انه

اذ اخفف مشقة اذانه بحيث يصلح
بعض الكلمة لم يصح اذانه
ويشبه انه ليس من ذلك فك
الادغام في الشهاد ان لا اله الا الله
لانها في الاصل ولا اخلافه
وعليه فيقرق منه وبين ذلك
الادغام في التسبيح بحث قبل
بانه يضر بان امر الصلاة لا يضر
من الاذان فيصافق فيه على كمال
مقاه (قوله وصلة كلماتها)
اي الاقامة (قوله كتحقيق
الجمعة) فتبين ان الثانية افسر
من الاولى وفيه ان الاركان
فيها ثلاثة وان لا تسكن
في احدها وانما يجب انهاء
للمؤمنين في الثانية والثالثة الطول
من الاولى الا ان يقال يستحب
تطويل الاولى على الثانية باذكار
زيادة على الاركان فلو اجمع
من يابو الوارد انهم اتفقوا
ما جرت به عادة الخطباء من
المبالغة في الوعظ في الاولى
والاختصار في الثانية وتقصيها
خالسكن (قوله اقسامها) اي

قرئان الاذان صيغتين من اهلها ومن ان فيه تشبه بالرجال ومن انه يستحب
النظر الى المؤذن عدم حرمة رفع صوتها بالقرآن في الصلاة وتاريخها وان كان الاصغاء
للقراء عند باو هو ظاهر واقترب الواو الدرجة الله تعالى فقد صرحوا بذكره جهرها
في الصلاة بمضرة اجنبية وهو عجزه في الاذان (والاذان) اي معظله (متفق) محذول
عن اثنين اشبه لان كلمة التوحيد في آخره مفرد والتكبير في اوله واربع فلا تبايع
(والاقامة) اي معظله (فرادى) لان لفظ الاقامة والتكبير في اولها وآخرها متفق
للا تبايع ايضا وكلمات الاذان مشهورة وعدها بالترجيع تسعة عشرة كلمة وعدها كلماتها
احد عشر لان الاذان والاقامة امران يتقدمان الله لا لاحدهما فكان الثاني منهما
انقص من الاول كتحقيق الجملة ولان الاقامة لان الاول يفتتح كل جملة تكبيرات
متوالية فكان الثاني انقص من الاول كتكبيرات صلاة الصلوة لان الاذان اوقى حصة
من الاقامة لانه يوقى به ثم تلاوي برقع به الصوت فكان اوقى قدر ادائها كل تكبير
الاولين لما كانوا في صفة بالظهر كانت اوقى قدر ابا السورة (الاقامة) تليها
امر بالان يتبع الاذان ويوتر الاقامة الا ان الاقامة متفق عليه واستغناء لفظ
الاقامة من زيادته (وبين ادراجها) اي ادراج كلماتها وهو الاسراع بها اذا ادراج
التي ثم استعمل لادخال بعض الكلمات في بعض الماصع من امره ولان الاقامة
للمعاضرين فالادراج فيها التشبه والاذان للقاتلين فالترجيل فيه ابلغ وما طاله المهروى من
ان حوام الناس يقولون اكبر بضم الراء الا واصل هو التماس كقوله الشيخ وان ذهب
المردى في فتح الرازي من اكبر الاولى وتسكن الثانية وقال لان الاذان مع موقوفات فكان
الاول اسما كانا لكن المارفت قبل قضية عين الله الثانية قصت كدولة تعالى في المواقف
وجرى على كلامه ابن القري في فرضه ما عالج به ممنوع لان الوقت ليس على اكبر
الاول وليس هو مثل كل ما هو ظاهر للمناهل (وترتيله) وهو الثاني (والترجيع فيه) اي
الاذان كما رواه مسلم عن ابي عذرة وروى حكمته تدبر كلتي الاشلاص لكونهما التمتين
من السكرا المتخلفين في الاسلام ونز كرفها ما في اول الاسلام ثم ظهر وجهها

المرد (قوله كما هو ظاهر للمناهل) اي تان وضع يمين على السكون ولا كذلك التكبير (قوله وترتيله) يستحق التكبير
فانه يجمع كل تكبيرتين في نفس لفظه كذا يحط شيئا بر على المحلى على حج وقوله نفس حال ج اجمع وقلة لطيفة
على الاول فان لم يقف فالاولى الضم وقيل القتح (قوله والترجيع فيه) اي الاذان الخ سئل من هل يسن الترجيع
في الاذان في اذن المردود وبخرواه ما لا يجب بانه لا يسن فيه وانما يسن في الاذان للصلاة هكذا اقرأه بعض الطلبة بالروس
وقرأ بعضا ايضا خلافه فراجع

(قوله وهو الامور) اي فقبل الاتيان بهما جهر او باقن الاربع ولا تخالف في العباد فلا يثبت سحرهما اولاً فقبلهما بعد
 الجهر انتهى (قوله هو واسم الاول) اي القول سر المكن التعليل بعد كرمين قوله لانه وجب الخ لا يثبت به (قوله متوسط
 الخطة) اي غير كبير (قوله هو من كتاب ٢٠٤ اذ ارجع واسمه ان يسمى الى رجل مستمر خالو حنوب بلدي

ففي الامور يتبين ان ذلك والامام
 احتجوا بركبته انتهى سم
 على منج (قوله ويثوب في
 اذان الفاتنة) اي في كل من
 اذاني الصبح على ثيابي ويوالى
 يثوب اذنيه (قوله نهود) اي
 جردود (قوله او الخطة) المراد
 به الخطة من شأنه نحو صاحب
 اما الفلة المضادة في اخر الشهر
 لعدم جوارح القمر غير انما يصيب
 ذلك فيها (قوله ان يقول بعد
 الاذان) اي قبل التثويب (قوله
 الاذنان في والكم) اي حزين
 لانه قبل من التثويب (قوله انه
 قاله اي التثويب وقوله عوضا
 اي عن شيء على الصلاة (قوله
 على خير العمل) اي اقبلوا على
 خير العمل (قوله فان اقتصر عليه
 لم يصح) والقياس حيث ذكرته
 لانه صامته على ابداء مفادة
 (قوله ولما كب المقيم) اي جالس
 اخبره من قوله بعدد ما
 جالس (قوله بخلاف المسافر)
 اي فلا يكره الاذان دا كيا جالس
 عمرة (قوله لا بد له منه) اي من
 القول (قوله ترك القيام) اي
 للمسافر كايتم به قوله ويوجه
 الخ فلا ينافي حاصر قوله فيكره
 للقاتل الخ (قوله والوجه ان كل من يجزى)
 بالمسافر ولعله جرى على الغالب من ان غيره لا يمتنع في اذانه واثابته (قوله والام يجزى) اي لم يجز من لم يصح الكل ويؤخذ
 من ان ما لم يجر به العادة من الدور في الاذان انه ان جمع اخر من سمع اوله كفي والا فلا وسيأتي ذلك من

وهو الاسرار بكنى الشهادتين بعد التكبير حتى يذ لك لانه وجب الى الرفع بعد ان ترك
 اذان الشهادتين بعد التكبير هما فهو اسم الاول كافي الجموع والعقدين والحقائق
 والصرير وقضية كلام الروضة كالمعلم انه لهما وما ذكره في شرح مسلم انه اسم
 الثاني نسب نفسه الى السهو والوجه ما في الجموع والمراد بالاسرار ما ان يسمع
 من يقره او اهل المصدا كان واقفا عليهم والمصد متوسط الخطة كما يحجب ان
 الرقة ونقله من النص وغيره وما ذكره تصغيره ادوا الحقيقة الاسرار ان يسمع نفسه
 لانه ضد الجهر (و) (يسن التثويب) ويقال التثويب لانه في (في) اذاني الصبح
 وهو ان يقول بعد الصلاة من التثويب اي ان التثويب في الصلاة غير من
 الراحة التي يحصل من النوم لو ودم في غير ان داود وغيره ما ساند ما في الجموع وهو
 من ثاب اذا رجع لان المؤمن دعا الى الصلاة بالتثويب في غير ما دعا اليه بالتثويب
 بالصبح لما يبرهن التثويب من التكامل بسبب التثويب في اذان الفاتنة ايضا كما صرح
 به ابن بعلل النبي نظر الاصله ويكره تثويبه لغيره من غير ان يسمع من احدث في امرنا
 هذا ما ليس منه فهو رد ويسن في اللغة المطرقة والمطرقة اذ ان الرخ ان يقول بعد
 الاذان وهو الاولى وبعد المصليين الاصلوا في رسالتكم ما سمع من امر به وقضية
 فوام في قول ابن عباس رثعه لا تلتحى على الصلاة اي لا تلتحى فلتعقتصر عليه انه
 لو طالع عرض المصلي اذانه وهو كذلك ويصرح ابن الاستاذ خلافا لما في الامداد وشرح
 التراجيح للكمال النعمي ويكره ان يقول مع الجميع حتى على خير العمل فان اقتصر
 عليه لم يصح كما صرح به ابن الاستاذ ايضا خلافا في وهمية (و) (يسن ان يؤذن قائما)
 لانه صلى الله عليه وسلم بالا بالقيام ولانه ابلغ في الاعمال فيكره للقاتل والمطيع
 اشد ولما كب المقيم بخلاف المسافر لا يكره ذلك لحاجته الى الركوب لكن الاولى
 ان لا يؤذن الا بعد نزوله لانه لا بد منه للقرينة وقضية كلام الرازي انه لا يكره ترك القيام
 ولو غدا ركبا ويوجه بان من شأن السفر التعب والمتعة فوجبه ومن ثم قال الاستاذ
 ولا يكره ايضا ترك الاستقبال ولا المنى لاحتماله في صلاة التثويب في الاذان اولي
 والاطامة كالاذان فيذكر والوجه ان كل من يجزى من المنى وان بعد من محل
 ابتداءه يصح لا يسمع آخره سمع اوله ان فعل ذلك لنفسه فان فعله لم يغيره كان كان
 ثم ممن يمتنع وفي محل ابتداءه غير ما شرط ان لا يسمع من محل ابتداءه يصح لا يسمع
 آخره سمع اوله والام يجزى كافي المقيم ومن ان يوجه (قوله) لانه المحقول لسقا وتلنا

ولا ما
 بالمسافر ولعله جرى على الغالب من ان غيره لا يمتنع في اذانه واثابته (قوله والام يجزى) اي لم يجز من لم يصح الكل ويؤخذ
 من ان ما لم يجر به العادة من الدور في الاذان انه ان جمع اخر من سمع اوله كفي والا فلا وسيأتي ذلك من

(قوله منارة) أي وفي المنة أيضا (قوله ولا يلتفت في قوله الصلاة) أي لو ترك على عدم الالتفات على
 جامع بينهما (قوله ويستحب أن يؤذن على حال) يظهره وإن لم يمتح اليه قوله بخلاف الأمانة لا يجب فيها ذلك إلا إذا
 احتج إليه بعبارة ج و أن يؤذن ويقيم قائما على حال احتج إليه ٨١ وظاهره رجوع القيد لكل من الأذان والأمانة
 وهو مخالف لفتن في قول الشارح بخلاف الأمانة والأقرب بما اقتضاه كلام الشارح لأن الأذان شرع للأعلام والغرض به
 اظهار الشعار وكونه على حال الظرف في حصول المقصود به وفي سم على منهج ٣٠٥ قال مر ولا يدور عليه فأن داود في
 أن سم آخر الأذان سم أوله

ولأنه أشرف الطهات فلو تركه فاعلم القدرة كرواؤه لأنه لا يحل به ويسن أن يلتفت
 في الأذان والأمانة وجه لا يصدق غير أن ينقل عن محله وعلى منارة ملاحظة على
 الاستقبال بمنارة في قوله على الصلاة من نيزو يسار الأثر في على الصلاة
 كذلك حتى نغما في الالتفاتين لما رواه الشيخان عن أبي بصير قال ما أتت بلا يؤذن
 فجئت أتبع فقامت وهم ياتون بل لا يؤذنون على الصلاة على الصلاة في
 رواه لا في داود بإسناد صحيح فلما بلغ على الصلاة على الصلاة على الصلاة على الصلاة
 وشما لا يؤذنون واختص إليه ثمان بالالتفات لأن غيرهما ذكر الله تعالى وهذا
 خطاب الأدي كالسلام في الصلاة يلتفت خمسة وضماؤه من أد كلاها وغارف
 كراهة الالتفات الخطيب في الخطبة بأنه بعض الحاضر من فالديب في حقه أن لا يعرض
 عنهم وأنما يذكر في الأمانة بل يرتدب كما مر لأن القصص من الإعلام فليس فيه ترك أدب
 ولا يلتفت في قوله الصلاة من التوم كما اقتضاه كلامهم وصرح به ابن عجل الأثر
 ويستحب أن يؤذن على حال كناية وخطب للاتباع ولا يأتى بالأعلام بخلاف الأمانة
 لا يجب فيها ذلك إلا أن احتج إليه لكبر المصنف كما في المجموع وفي البحر ولم يكن
 لمصنفنا من أن يؤذن على الباب وينتقى قضيه بما إذا قصد في خطبه والأقهر
 أولى فيما يظهر ويسن للمؤذن جعل أصبعه في مصاحبه لما صرح من قول بلال يضرته
 صلى الله عليه وسلم والمراد انما ياتيه ولأنه أجمع الصوت وبه يستدل الأصم أو من هو
 على بعد على كونه إذا نطق بالخطب في الإعلام فيصير في فعل الصلاة لأحد من إجابته
 المؤذن بالقول بخلاف الأمانة لا يسن فيما ذكرنا ولو قصدت أحدى يديه لعله جعل
 السلف فقط ثم أن كانت الصلاة ياتيه فظهر جعل غيرها من يديه أصابعه (ويشترط
 ترتبه) أي الأذان ومثله الأمانة للاتباع ولأن تركه يهرم المصنف ويحل بالأعلام فإن
 عكس ولو أنما ياتيه ويمن على المقام منه والاستئناف أولى ولو ترك بعض الكلمات
 في صلاة أو بالترك أو أعاد ما بعده (ويشترط) (مرأته) وكذا الأمانة لأن ترك ذلك
 يحل بالأعلام فلا يقبل من كونه بكون أو كماله ولو لم يشر به غيرها
 ولو عدا أصابعه نوم وأنما يجوز لعدم إخلاله بالأعلام ويسن أن يستأنف

٢٩ به ل علمه فرفعها بدل السبابة بغوت صفحتها بخلافه هنا (قوله بالترك) أي حيث يبطل الفصل إلى به من
 غير المنظم بين المنظم وما كمل (قوله أو كلام طويل) يظهره وإن كان ذلك لعدو كآثاره أي إذا دأب نفسه فيه وقضية
 ما مر عن ج من قوله لا حاجة بخلافه وكذا ما يأتي من قول الشارح وقديسبب الأذان للصومبة الخ (قوله لا يضر) الأولى
 أن يقول وترج بالخطب الخ (قوله لعدم إخلاله بالأعلام) قال ج فان خش بان مضى ذلك الشئ الزمن الذي يحل بالأعلام =

== اذاعوا وتلقوا ان الكلام في غير الجمعة اي في غير خطبة الجمعة للصلاة لوجوب الموالاة والبراءة بها لوجوب الاعتصام
 بقدر معين ثم يلحق ان يضبط الطول بالمضغها اي في الجمعة بتقدير كمن يشقعه يمكن اخذها من تقدمه في جميع التقديم ولا يضرب
 القول في خلاف ذلك لتقرر من الفرق بين الواجب والمنسوب قوله في غير الاولين هما بسبب السلام والسكران قوله وان يؤخره
 السلام اي ومن كان يؤخر الخ قوله لما كان معذورا وسوغ له تخفيفه وجوب الركعة ذراع الاذان وهو مما تسلك في الايات
 المشهورة التي اولها رد السلام واجب الاعلى ان تستعذ عنها الاذان من الضرر المسقط للركعة مع اوقاتها المعروفة فمن
 وجوب الرقعة على الخطيب اذ سلم عليه قوله وقديس الاذان اي وان طال ولا يطل به الاذان على ما مر (قوله بل عدم المصارف)
 قال ج وشرطه عدم المصارف وكذا في اقامة الفوقصة تعليم غيره لم يستعذ به لانه على الاصح ومن ثم يفتي فيها وخرج على الاصح
 انه لو تكبر تكبيرة قبله ثم ادا صرهما الاقامة لم يصر فاعنه فيمن عليه ما في التبريع فتر انتهى ولم يبين وجه النظر والذي
 يظهر عدم تأني النظر فيها كماله لان المصارف انما يمنع الصلوة اذا كان من اوقات الصلوة اما بعد فلا تخفى قصد الاذان بالأكبرتين
 مسبقا منه فلا ينافي صرهما بعد فان لم يطل الفصل فلا وجه لمنع التناوب في ما لو اذن في وقت قبل الاذان مثلا واذ دخل
 الوقت نهل بكفي لانه لم يطل ولا يقرب الاول ٣٠٦ (قوله والاقامة عدم تناوبه) ومنه ما يقع من المؤذنين حال اشتراكهم

في الاذان من تقطيع كلمات
 الاذان بحيث يذكر واحد بعض
 الكلمة وغيرها وانما يفتي بوجوه
 ذلك لانه لم يطل في اقامة الاذان
 ان يقال طرق ذلك في طالع وحده
 الاذان يفتي كونه ذلك في اقتدار
 لكن لا يفتي في طالع وحده الاذان
 قبل دخول الوقت بكونه عادة
 فائدة خلافه (قوله لتقصيه
 بالشهادتين) هذا يدل على انه
 لا يشترط في صفة الاسلام عطف
 إحدى الشهادتين على الاخرى
 لان الشهادتين في الاذان لا عطف

بينهما وحكمه بالاسلام بالاطمينهم اذ وافق ذلك ما نقله الشارح في باب الرقة ان الشافعي قال
 اذا اذن على رجل انه اذنت وهو لم يأت كلفه من المال وتلك له قل أشهد ان لا اله الا الله أشهد ان محمدا رسول الله وانك
 برى من كل دين يخالف دين الاسلام ولا ينافي ذلك قول الرقة كسلي في باب الكفاية انه ذكر الشافعي ان الاسلام ان
 تشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله الخ اظهروا ان الواو في هذه العبارة من كلام الشافعي لحسنه بصحة الاسلام لامن
 نفس صيغة الاسلام المحكية بتدريجهم سم على ج وما ذكر في مدونة من قوله لا يشترط الخ هو مما ذكره شيخنا الزايد
 ان الشافعي الرمي يرجع اليه اخرا بعد ان قرران صورة المسئلة انه انى بالواو والعاطفة وانما هو كماله بحكمه بالسلام ثم قال
 اما من ترك الشهادتين في الواو وعبادة الملقى عند قوله عليه الصلاة والسلام اسعد الناس شفاعتي يوم القيامة من قال
 لا اله الا الله خصوصا من قلعه نفسها ومنه يؤخذ انه لا يشترط في التلقظ عند الاسلام بكلمة الشهادتين بقوله لا يشهد
 المحقق بل هو الواو ولا يفتي به كره بعض أهل العصر وافتى به من انه لا يفتي لفظ أشهد تعا اظهر كلامهم في مواضع
 ومواضع أخر لم يصح وانما بالذيل اقول ان يقول لا اله الا الله محمد رسول الله من غير ترك أشهد قال الدرر في كراب الرقة ==

عالم

تتفرع معاني الله لا يثبت الشهادتين وقول الامام ان كائنه رايا يمين الشهادته لا يثبت الايمان بلغة الشهادتين وقال اعلم
 واهتق ان لاله الا الله وان محمد رسول الله لا يكون بذلك سلبا اى خلافا لغيره على الاربعين من كل ما يدل على العلم
 والقران يعلم به ان المذهب ان الشاهد لوقال اعلم واهتق لا يشروهم مقام شهيد لاجل التعبد بلغة الشهادته ثم قال ان نصه
 في التمسر والام حاضري في كل العان ظاهره اعتبار لغة الشهادة ولسم في باب المرتد نظره يقتضي ان الاقرار بالشهادتين
 يكفي في حصول الاسلام فان ابرى كل شخص على ظاهره حصل في المستقل قول ان قال الاذرى قلت والوجه بعد اشتراط
 لغة الشهادة كما تضمن كلام الحلبي نقل الاتفاق عليه واقتضاء كلامه في المقال وغيره وهو مقسمة الاحاديث وكلام الشافعي
 في مواضع وكلام اصحابه والاحاديث التي نقلت ككثرة الظاهر الى قوله لسمه اى ما لم يعمق في لاله الا الله وليربط لغة
 شهيد من جهة الاعتراف بالوحدانية والتبوق المستلزقة لصديق الرسول فيعلم به كما يشبه الامام هنا ومنهم من قال لا يحصل
 الاسلام الا بالشهادتين ورأى ذلك يابن التمد حتى اذا قال المصلح لاله الا الله لم يحكم بسلامه قائم بقل يحصل من الله انتهى
 وهذا السند الذي انه لو قال لاله الا الله محمد رسول الله حكم بسلامه ٣٠٧ وان المراد بالشهادتين ذلك ان يقول لغة

ما لم يكن عيسوا لا اعتقاده ان محمد رسول الله الى العرب خاصة ولا يقتضيه باذان
 غير العيسوي الاول فان اعادة متبعا الثاني بخلاف ما اذا لم يعدد ويضارف العيسوي
 وان اعاده فوارده المؤذن ثم لم يربط بان الرد لا تطل ماضى الا ان اتصلت بالموث
 وان اردت بعده ثم اسلم ولو بعد طول الفصل جازت اقامته فعمد ان يعيد ذلك غيره
 لان رفته ورث شبهة في حله (و) شرط من ذكر (القبض) ولو صيا فبدأ باذانه
 واقامته الشعار وان لم يقبل غيره بدخول الوقت وما في المجموع من قبول خبره
 فحاصل بقية المشاهدة ككثرة الجملة ضعف كما ذكره في محل آخر ثم قد
 يقبل خبره فما احتج به قريئة كاذن في دخول دار وايصال هدية وانباره
 بغير ذي ولة له فوجب الاحابة ان وقع في القلب صدقة ما غير الميزك الجنون
 والمنسى عليه فلا يصح اذانه لعدم اهليته للعبادة ثم يصح اذان سكان في اراكل
 نشاء لا تلتزم قصد وجهه حيثئذ (و) شرطه ايضا (الذكورة) ولو عبد افلا
 يصح اذان غير الذكر كما تقدم ايضا له ثم لو اذن المنفى بقيت ذكوره عقب
 اذانه فالوجه ابرؤه كما قاله الاذرى في غنيته ويشترط في جواز نصب مؤذن نائب

الجزء الاول على عليه كما تقول غرائب قل هو الله احد اى السورة كلها انتهى قلت فظهر بذلك ان المراد من قوامه الشهادتان
 او كلة الشهادتين لاله الا الله محمد رسول الله لانه لا بد من لغة شهيد كما تقدم انتهى بصرفه (قوله ما لم يكن عيسوا)
 قال ابن شهاب في شرحه طائفتين اليهودي ومنسبون الى ابي عيسى اصحب بن يعقوب الاستغفار في اليهودى كذا في خلاصة
 المنصور وكان يقتد ان محمد صلى الله عليه وسلم يمشى الى العرب خاصة وكثير من غيرهم فاما في احكام كثيرة
 (قوله لا تلتزم فلا تلتزم ماضى) اى من الاعمال والتواب فيقبل بالرد مسقطا على الاسلام ولا (قوله ذلك) اى الاذان
 (قوله لم قد يقبل خبره) اى ان قربت القرينة على صدقة قبل خبره قياس ما بان في في الصرم ان السكان ان خبر بدخول
 الوقت ووقع في القلب صدقة قبل الاقرار وان القاسق كذلك (قوله لو شرطه الذكورة) ظاهره اطلاقه اشتراط ذلك في اذان
 الصلاة واذان غيره هامن الاذان في اذن المولى وغيره علمه ولو قبل بصدمة اشتراط في اذان غير الصلاة يمكن بعد اورد تقدم
 مانه ايضا (قوله عقب اذانه) لعله انما يقصد به لغة على انه اذا لم تكن حاله الطالب الاذان من غير علمه الاضداد باذانه ظاهرا
 وليس المراد ان اذا نيت ذكوره بصحبة لم يقتضيه باذانه

(قوله من قبل الامام) عبارة موجزة وشترها لعمدة المتبعين هو الامام انتهى وهي من جهة عدم الاعتماد على غيره في خلاف قولنا
 الشارح ويشتد بطرأه فانه لا يقتضي ذلك اذ لا يترتب من عدم الاستدلال بالاطلاق لكنه التمسك به لا سيما وقد صرحوا بان
 الامام المتابع على ما فيه مصلحة للمسلمين ويصح فعل خلاف ذلك لا يقتضي فعله وعلى ما انفكهم اطلاق الشارح من الاعتماد
 على قوله في التفرقة بين ذلك وبين عدم خصوصية الامام اذ لا يمكن اطلاق ذلك وانه ان اطلاق في صلاة الامام التي يختص من غير
 الاهل بعد علم المأمومين به ولا كذلك المؤقت فان اذانه قبل الوقت لو فرض يسجل علم الناس به فلا يخلو فيه في اذانه ونقل عن
 عبد الموفق ان اطلاق شرعه من جهة قوله (قوله) أو من ولاية التعصير (ع) كالتأخير المؤقت فذلك من قبل الواقع (قوله)
 وبه فارق التيمم والصلاة) وقضية هذا الفرق انه لو نسب لجمعة جاهلا بخول الوقت فتبين انه في الوقت اجزأ لعدم اشتراط
 نيته ما عايناه ويحتمل عدم الاجزأ لان الخطبة ٣٠٨ اشبهت الصلاة فقلنا انما يدل عن ركعتين انتهى حج وجه الله وقوله

فتبين انه في الوقت اجزأ هو المحدث
 (قوله ويكرر) الاذان للحدث (الحج)
 اي بخلاف غيره مما من الاذان كاد
 لا يكرر للحدث لان اقرآن الذي
 هو افضل الاذان لا يكرره
 في نية الاذان كالاول في حال
 في التبان وتصل ويصحبان يقرأ
 وهو على طهارة فان قرأ بعد طهارة
 باجاء المصلي قاله الامام الحسين
 ولا يقال ان تكبيرا وحدها هو
 نارك للاذن انتهى وفي العباد
 ولا تكرره اي التلاوة لمحدث قال
 في شرحه لانه صلى الله عليه وسلم
 كان يقرأ مع الحدث كما صرح
 عنه ولا ينافي ذلك كونها في حق
 الحدث خلاف الاغتسل انتهى
 وبن قبل ذلك انما ذكر العباد
 نفسه في المجموع عن الامام
 والغزالي فلم يأنه ليس عليه كراهة
 الاذان والاقامة للحدث مجرد كونهما ذكر كما تقدم والله تعالى اعلم وفي تناوئ السبوطي في باب الاذان ولا يكره العودة
 اليه كالمحدث بل ولا للجنب انتهى وسأنا ان لا يكره اياهما الخاض والنفاس للمؤذن انتهى سمع على (قوله وقوله) اي
 قضية قوله ولنه يدعو الى الصلاة والمراد بالحدث من لا يجاه الصلاة اي طائفة ليس بمحدث فلا يجاه الصلاة لقضية
 التعصير عن لا يجاه الصلاة فاقد المظهرين كالتيمم فيه من غير شيئا الزايد (قوله فان اظن) اي استظروا من اقامه ذهب
 لتعلمه رفق بالحز قوله والاسات به الفنون اي وان لم يتعلمه وان اقامهم وهو محدث او جنب ولا يصلح سماعه بالفنون (قوله)
 وقضية كلامه المخرج في كون ساذ كقضية كلام المصنف شفا فلينما لم يقد بقا لوجه ان حلق المصلي في قوله والاقامة اعطى
 بقية انهم اعطوا من كل من اذان المحدث والجنب (بأنه) لكن قال الاسنوي في حقه (الحج) ضعيف (قوله) ثم من الجنب (اي المحدث)

من قبل الامام وانابه أو من ولاية التعصير كما كونه عارفا بالوقت ما عايناه أو يصح
 قحة عن علم وان يكون بالغا أمينا فغير العارف لا يجزئ نفسه وان صرح اذانه ويحذف من
 يؤذن لنفسه أو لجماعة من غير نصب فلا يشترط معرفته ما يلي على دخول الوقت صرح
 اذانه **هـ** اذان الاعي هذا حاصل ما دل عليه كلام المجموع خلافاً لمن فهم من كلامه
 ما يحتاج لذلك واعترض عليه كما صاحب الاسماء ولو اذن قبل علمه بالوقت فصار مضافاً
 بأذانه بناء على عدم اشتراط النية فيه فوافق التيمم والصلاة (ويكرر) الاذان للحدث
 سداً ما صرح به كرهت ان اذكر الله الاعلى طهراً وقال على طهارة ورواها ابو داود وقال
 في المجموع انه صحيح فيصحب كونه منطهراً وذلك لانه يدعو الى الصلاة ولكن بصيغة
 من يمكنه فعله او الاقوى واطع غير مستطافه الرافعي وقضيه انه يسن له ان يظهر من
 الخبث اي سواه هو كذلك (و) التكرار (الجنب) اشد منها للحدث لكن الجنب اعطى
 وما يحتاج اليه الجنب ليقن من الصلاة فوقي ما يحتاج اليه المحدث والمراد بالحدث
 من لا يجاه الصلاة وبعبارة العباد الله على ما ذكرنا سميت قال بكره ما اذن محدث غير
 متيمم والاقامة) من كل منهما (اعطى) من الاذان لانه من الصلاة فان اتمه القوم
 لتطهر رفق عليهم والاسات به الفنون وقضية كلامه كاصلة ان كراهة اقامة المحدث
 اشد من كراهة اذان الجنب وهو الاوجه لما تقدم من قربهما من الصلاة **هـ** لكن قال
 الاسنوي في حقه مساواةهما وقياس ما ذكره ان يكون اذان المحدث الجنب اشد من
 الجنب وتقدم ان الحصى والنفاس اعطوا من الجنبات فتكون الكراهة معها اشد
 منها في اوعلم ان كراهة اذان الجنب واقامته وان كان في المسجد ومثله لم يكره

قوله لو خذ ما كفى إذاه استحب اقتضاه أي ولو كان الأذان في مسجد من المساجد وجب قطع الأذان انتهى مع على حج بالحق أقول وينبغي أن يحمل وجوب القطع بحيث لم تزل في فصلة بلا شك بأن لم تزل سمع الجماعة إذا أكل كدبته مثلا ولا يصيب خروجه من المسجد ويكمل الأذان في مروه وباب المسجد أو أدا كاله (قوله هو الأصمدي) وقيل هو الحسن مونا (قوله في شرح منبه) أي حيث اعتبر كونه عدل شافيا (قوله لكن يحصل بأذانه) أي القاسق وقضية ما ذكر من التعليل أنه لو تحقق أن أذانه في الوقت ولم يقرب ٣٠٩ على أذانه نظر إلى العورات كان قد نذر أرض المسجد بعد عتاده دخول الوقت لم يكره

العورة لأن الحرم لا يخرج عن الأذان والأقامة فإن أحدث ولو خذ ما كفى إذاه استحب إقامته ولا يسقط قطعه لم يظهر ثلاثتهم التلاعب فإن ظهر ولم يطل زمنه بقي على أذانه والاستئناف أولى (وبين) للأذان مؤذن (حيث) أي على الصوت لقوله صلى الله عليه وسلم إني أرى الأذان لله على إلال فانه أدى صوتا منك وراه أبو داود وصحبه ابن سنان والأدنى هو الأصمدي ولأن حكمه الأذان هي إبلاغ دخول الوقت وهو في الصبأ أكثر (حسن الصوت) لأنه صلى الله عليه وسلم اختار بأخذوة لحسن صوته ولأنه أرق سامعه فيكون سلامه إلى الأبياء أكثر (عدل) أي عدل رواية بالنسبة لامل السنة وما كاله ما يعتبر به كونه عدل شهادة به يجمع بين كلام الوالدة الله تعالى في شرحه على الزيد وكلام فضيلة في شرح منبه لانه أمين على الوقت فإن أذن القاسق كره الأذان من من أن يؤذن في غير الوقت ولأن خطر العورات لكن يحصل بأذانه السنة وإن قبل غيره ويحكيه خطب الأذان أي غديمو القاسق به أي التطرب ويستحب أن يكون المؤذن من ولعموؤني رسول الله صلى الله عليه وسلم كلاله وإن أم مكثوم وأي أخذوة وسعد القرظي فإن لم يكن ثي أو لا مؤؤني أصليه فإن لم يكن أحد منهم في أولاد الصباة قال في المجموع ورسن أن يقول المؤذن من مكان الأذان الأقامة ولا يقيم وهو يمشي وإن فصل المؤذن والامام بين الأذان والأقامة بقدر اجتماع الناس في محل الصلاة وبقدر فصل السنة التي قبلها وفصل في المغرب بينهما فيحرم مكة لطيفة كقوله ديسر لغيره وقها ولا اجتماع الناس لها عاقلة وقتها وعلى تعميم المصنف من استحباب سنة للمغرب قبلها يفصل بقدر أداها أيضا ويكره أذان الأعي حيث لم يكن معه يصبر يعرف الوقت لانه ربما غلط فيه أو يفت على الناس أول الوقت (والأمانة أفضل منه) أي الأذان (في الأصح) لقوله صلى الله عليه وسلم المؤذن لكم أحكم وليؤنكم أكبركم فراه الشيخان ولأن النبي صلى الله عليه وسلم وأطلقه الراشدون وانظروا على الإمامة دون الأذان وإن كان صلى الله عليه وسلم قد أذن في السفر وأكاد أن التيام بالشئ أولى من الدعاء إليه

إلقان وقد واهما هذا رضى من هذا الوجه بشفة فامر المؤذن فاذن وأقام بفراذان وهكذا هو عند أحد روي السهلي هذه الرواية لأنها شئت ما جعل في رواية الترمذي وإن كان الراوى عنه شديدا لنصف انتهى ملخصا التفرج أيضا لكن قال النسخ الشامي يوم الترويض في شرح المصنف بأنه أقدر مرة وشبه ابن الرضا والسبكي قال الحافظ السموطى من قال أنه لم يشر هذه العبادة بنفسه وانفرد في ذلك بقوله بأمانة أي بها النبي صلى الله عليه وسلم ولم يفعلها فتعقل انتهى

بعد عتاده دخول الوقت لم يكره
ولو قبل بالكره أهله بعد لان
الدعاء الصلاة ينبغي أن يكون على
أكمل حال (قوله والتفتي به)
قال حج نال يتقرب به الحق والاحرم
بل كثير منه كقدر طهارة ذلك
انتهى (قوله بأن أولاد الصباة)
قال حج ويظهر تقدم ذريته
صلى الله عليه وسلم على ذرية
مؤذني الصباة وعلى ذرية صلي
ليس مهم أي ليس من أولاده
عليه السلام قوله ويفصل في
المغرب بينهما) أي الأذان
والأقامة (قوله وإن كان صلى
الله عليه وسلم قد أذن في السفر
الخ) روى الترمذي أنهم كانوا مع
النبي صلى الله عليه وسلم في حدير
فأفهموا المعصوق وضربت
الصلاة فقرأوا فاذن رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأقام فتقدم
على راحته فقلبي بهم يومئذ
قال عبد الحق أسناده صحيح
وقال النووي أسناده حسن
وضعه السيوطي وابن العربي وابن

(قوله قلت الأصح أنه أفضل وأقبح علم) ويزخر من اعتداهم عن عدم أداته على الله عليه وسلم والحقها بعدة الاشتغال بهم بمهمات الإسلام إلا أن الأذان لوقوع منهم كان أفضل من إمامتهم لكنهم لما تركوه لأمور مهمة إبان أن يكون لهم أفضل على الإمامة يزيد على فضل الأذان لوقوع منهم (قوله لاسم موصولة) الضمير عليه راجع لمن قوله ما في الأداء (قوله مدى صوتها) انظر ما في ذلك وقيل المراد أنه لو جئت ذوقه ٢١٠ وبلغت بقدر زحاججكم ما هو غاية صوتها لغرضت تلك الأقوي بسبب الأذان

(قلت الأصح أنه أفضل وأقبح علم) فقد نقل عن النص وأكبر الأصحاب أنه علامة على الوقت فهو أكثر تفصيلاً وأصح من قوله صلى الله عليه وسلم لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأولى لاسمهم ما علموا أي اقترعوا وقوله إن خير ما ينادى به من الأذان هو النسي والنصر والتهليل والتهليل لا يكرهه وقوله المؤذنون أحول أعنا كما يوم القيامة أي أكرهوا لأن راجع الشيء لنفسه بالمعنى ليس بكسر الهمزة أي أسرعوا إلى الجنة وقوله لا اسم ضامن والمؤذن مؤذن اللهم أريد الأذنة واغفر للمؤذنين والأئمة أعلى من الضلعان والمغفرة أصل من الارتداد وخبر المؤذن بغير مدى صوتها وبشبهة كل طب ويأس وانما اطلب صلى الله عليه وسلم والحقها إلى الشدود بعده على الإمامة ولم يؤذنوا لاشتغالهم بمهمات الدين التي لا يقوم غيرها في مقامهم ولهذا قال عروضي الله عنه ولا ينبغي لأذنك وأعرض بأن الاشتغال بذلك إنما يمنع الإدامة لا الفعل في بعض الأحيان لاسمها وأوقات الفراغ كما تعرض الجواب بأنه لو أذن على الله عليه وسلم لقال النبي رسول الله وهو لا يجزي وأذن محمد رسول الله ولا يزال في مقامه في غاية الخلو الكلي إقامة ظاهر مقامه من غير تسكنة ولا حسن في الجواب أن عدم فعله للأذان لا دلالة له لاحتمال القولين لاحتمالهما ما علمه الصلاة والسلام ولو أذن لوجب حضور الجماعة فتقديره الأسوي بأنه أذن في بعض أحواله وهو عليه بان الجماعة الذين أذن لهم كانوا حاضرين معه على أن معنى أذن عليه منهم أمرهم كما في رواية أخرى وسواها على رأي المصنف أعلم الإمام بحق الإمامة لا وراء انضم إليه الجماعة أملاً خلافاً للمصنف في نكت التنبيه وإنما كان الأذان أفضل مع كونه سنة والجماعة فرض كتابه لأن السنة قد تنقض القرص كد السلام عند النداء وإبراء المعسر وانقضاء الأذن لئلا ينقضه على أن مرجوحه الإمامة ليست من جهة الجماعة بل من جهة خصوص كونها مظنة التقصير وبنافذ الجماعة ليست خاصة بالإمام لأنهم أقدمه ترك بين الإمام والمأمور وتدل كلام المصنف إمامة الجماعة فالأذان أفضل منها أيضاً ويظهر أن إمامتها أفضل من خطبتها ويزعم من فضيل الأذان على إمامتها أنه قبله على خطبته بطريق الأول وليس للفتاوى أن يجمع بين الأذان والإمامة وأن يكون المؤذن متطوعاً فإن أبي رزقة الإمام من مال المصلح ولا يجوز أن يربى

مؤذناً

محمد رسول الله (قوله ولا الحسن في الجواب) أي عن توجيهه فضيلة الإمامة بمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم والالتزام على الإمامة وعدم الأذان (قوله لاحتمال القولين) أي القول بأفضلية الأذان والقول بأفضلية الإمامة (قوله انضم إليه) أي الأذان (قوله بين الأذان والإمامة) وفي نسخة والأئمة وما في الأصل أولى لما يأتي من أن الراتب إلى الترتيب الراتب أولى بالإمامة (قوله بركة الإمام) أي وجوبها

(قوله عند سببته) التقيد بالحاجة يقتضي انه لو كان غنيا أو زادا ما يطلبه على الحاجة لا يجوز دفع شيء من ثمن مبيع المصلح وهذا
 واسمه متى عبره كان فسخا بالنسبة تلقاها وقد يقال ما المانع من انه يعطى قد اجبره مندوان كان غنيا لان ما يستحقه
 في مقابلته عمل فله مصلحة لسبيل ومآله الحسنة لهم يجب عليه فعل هذا وقد يقال ما ذكر من قوله عند سببته بقدره لا تافى
 ما ذكر كبروا ان ما يدان كان محتسبا أخذ بقدر حاجته وما لا أخذ بقدر ما جرت مثله (قوله وإذا كان صلاته لجمعة أو غيرها) أي يزيد
 ثوابه على غيره (قوله الاستعانة عليه) أي على الأذان (قوله والابوة على جميعه) ٣١١

في بعض في الأوقات فخط ما يخاله
 من المعنى بفسطه أمالوا أخر
 بعض كانه فلا شيء في مقابلته
 الأوقات التي أحل فيها له بترك
 كل جمعة أو يومها باطل الأذان
 بجمعه (قوله وتدخل الأقامة في
 الاستعانة) أي فلو تركها سقط
 من الإبر بما قالها وأما ما اعتد
 من فعل المؤذن من التسبيحات
 والأدعية بعد الصلوات فلس
 داخل في الإجارة في الأذان فإذا
 لم يفعله لا يسقط أجره للأذان
 شيء (قوله أفرادها) أي الأقامة
 (قوله ألا لكفة فيها) أي بوضع
 انه لو كان فيها لكفة كان احتاج
 في إجماع الناس إلى مسون جعل
 حال في مسود مشقة أو مبالغة في
 رفع الصوت والثاني في الكلمات
 لتفكيك الناس من مجلسه هـ
 الإجارة لها (قوله وليست هذه
 الصوت) أي قوله فيبطل أفرادها
 باجزة (قوله بل في خصم الأفراده
 خلاف) أي الرجاء الصفة فلا يحتاج
 إلى إعادته ولو وقعت قبل أذن
 الامام (قوله بشرط الإجارة) الخ

مؤذنا وهو بجمعه عا كان تطوع به فاسق وثم أمين أو أمين وثم أمين أحسن صوتا منه
 وأى الأمين في الأول والأحسن صوتا في الثانية الأذون رزقه الأمل من مبيع المصلح
 عند حاجته بقدرها أو من ماله ما هو يجوز للأهل من الرعية أن يرفعوا من ماله أو أذان
 صلاة الجمعة أو غيرها من الأمام وغيره الاستعانة عليه والابوة على جميعه
 ويكنى الأمام لأخيه أن استأجر من هذا المال أن يقول استأجر ترك كل شهر يكفأ فلا
 بشرط بيان المدة كلغية وانخراج بخلاف هذا إذا استأجر من ماله أو استأجر غيره فانه
 لا بد من بيانها على الأصل في الإجارة وتدخل الأقامة في الاستعانة على الأذان أيضا
 فيبطل أفرادها باجزة ألا لكفة فيها وفي الأذان سكنت رعاية الوقت خالف في الرواية
 وليست هذه الصورة بما صفة عن الأشكال واجيب عن ذلك بأن الفرق بينهما في الأذان
 من وجهين أحدهما أن الأذان فيه مشقة الصعود والوقوف وحرارة الوقت والاجتهاد
 فيه بخلاف الأقامة الثاني أن الأذان يرجع للمؤذن والأقامة لا ترجع للمطيع بل
 تتعلق بنظر الامام بل في صحته بغيره إذ لا يشترط الإجابة أن يكون العمل مقبولا
 للإجبر ولا يكون محبوبا عليه فيه وهو محجوب وعليه في الاتيان بالأقامة لتعلق امرها
 بالامام فكيف يستأجر على شيء لم يرض اليه وكيف تصعب الجفوة من على امره مستقبل
 لا يمكن من فعله نفسه ويستحب أن يكون الأذان جرب المصعد وان لا يكتفى أهل
 المساجد المتقاربة بأذان بعضهم بل يؤذن في كل مسجد ويكره خروج المؤذن وغيره بصدد
 الأذان من محل الجماعة قبل الصلاة الأعدو على ما عتروا أن وقت الأذان منوط بنظر
 المؤذن ووقت الأقامة بنظر الامام لم يصح من قوله صلى الله عليه وسلم للمؤذن أملا
 بالأذان والامام أملا بالأقامة ولا نهى لسان الوقت فتعلق بنظر الراسدة وهو المؤذن
 وفي القسام إلى الصلاة فلا تمام الإشارة فان أقم بغيرها اجزأت ولا يصح الأذان لغيره
 بالصحة وهناك من يحسن العربية بخلافه فإذا كان من لا يحسنها وان أذن لنفسه
 وهو لا يحسن العربية صرح وان كان هناك من يصح ما عليه أن يتم حكمه في الجموع
 عن المأذون وأقره (وشروط) أي الأذان (الوقت) ومشهة الأقامة لأن المقصود به
 الإعلام ولا معنى قبل الوقت مع ما فيه من التدليس وافهم كلامه صحته ما دام

قوله بالطلان من الخلاف الذي ذكره ولو قال بل قبل مطالعها عند عدم الأذن لا بشرط الإجارة أن يكون العمل الخ
 لكان أولى (قوله المؤذن أملا بالأذان) أي أشد استعانة بالترقي دخول وقته فلا يرجع لنقصه (قوله فان أقم بغيرها
 اجزأت) ولا على القائل (قوله ولا يصح الأذان لغيره) أي غير نفسه (قوله وعليه أن يخط) أي يسنه (قوله حصته)
 أي حصته للأذان

قوله ثم تجل مشروحيته بفعل الصلاة اي الجماعة بفعلهم والمتقدم جعل قوله لانه متعلق بالعبادة فاسد فيهما من شرح
 المختار بوجه (قوله فمن نصف الليل) قال صحوا خيرة تصليهم بالسر وهو المدس الاخيرة وكتب عليه سم لمجمله وان قيل
 نصف الليل هل يحرم اوله نصفه قطراته ونصفه قول الشارح قبل ولو اذن قبل الوقت شبهه حرم ان يقال هنا التحريم حيث
 اذن بيته (قوله فهو كغيره) اي فلا يصح قبل الوقت ولو قدمه على قوة الاصبح لكان أولى (قوله فهم يشترط ان لا يطول
 القسوس) اي وذلك في الجملة لان لا بد على كل واحد ركعتين يا صنف ما يمكن وفي خبرهما ان لا يطول الفصل عن حاله فيعقر
 في المندوبين لا يقتصر في الواجب كما تقدم ٣١٢ عن ج (قوله في كل الى ناحية قال في الاختصار القطر الناقية والجنب

وجبه اقطار قوله في اضطراب
 واختلاط عطف مقامي به
 الاضطراب على اختلال الاذان
 والاختلاط على اختلاط
 الاصوات راسخا بها (قوله
 وسببه انما هو بل) الاولي عدم
 التذوق بل وجهه ما ذكر من المراد
 الطويل في الوقت وان اذنتهم قوله
 لكن الاصح خلافه معتد قوله
 ان يؤذن مرتين اي قبل يؤذن
 قبل التبرؤ من بعده اذ ان
 تقام الاصل أولا ويحكم بقوات
 الاثر بطاوع القبر ولو قضى
 فائتة لصح فهل يسن لها اذنان
 أو واحد فقط قاله على جبهته
 كل منهما فطر والاقراب انه يسن
 اذنان تقدر الاصل كما طلب
 التوسيع في اذنان فائتة تقرا
 ذلك (قوله فان اقتصر على
 مرتين) يؤخذ من هذا ان ما يسن
 للمؤذنين في زمان من تقديم
 الاذان على القبر كاف في أداء

الوقت باذنه بدو شرح المستفيضة في مسئلة الموالاة الاخيرة واقتضاء كلام الرافعي فيقتيد
 ابن الرقة وقت الاختصاص على بان الافضل من تطل مشروحيته بفعل الصلاة كما
 نقله الاسنوي عن البويطي وظاهر كما قاله الجوزي اذ ذلك بالنسبة الى الفصل في ذلك
 الصلاة ولو اذن قبل الوقت بنيت حرم عليه ذلك لانه متعلق بعبادة فاسد (الاصبح) اي
 اذانه (فمن نصف الليل) شامكا ان اوصافا لم يصح ان الله عليه وسلم قال ان لا يلا
 يؤذن ببليل يكلوا وشر وساق يؤذن ابن ام مكتوم وشمل ذلك اذ ان اجتمعوا وكثيره
 والقياس على الصبح غير صحيح اما الاقامة لا تنص الى الوقت ولو جعله ثم يشترط ان
 لا يطول الفصل عرفا من اذن الصلاة وشالقت الصبح غير لان وقتها يدخل على الناس
 وفيهم الجنب والنام فاصح تقديم اذانهما للتبرؤ او تأخيرها ليدركوا فبنيته اول
 الوقت (ويسن مؤذنان للمسجد) ويحرم اذنه على الله عليه وسلم ومن فوائده انه
 (يؤذن واحدا) للصبح (قبل القبر) واخر بعده (لقبر) المتقدم ونفسه ان اذنه على
 بحسب الحاجة والمصلحة فيترتب في اذنتهم ان اتسع الوقت له لانه لا يبلغ في الاعلام فان
 ضاق الوقت والمصدر كبير تقروا في اقامته كل واحد في طرف واحد فخرجوا من المؤذنين
 اجماعا هم الى اضطراب واختلاط ويقعون عليه كلة كلة فان اذن الذي تشويش اذن
 بعضهم بالترعة اذ اتوا عوام لم يسورة يستحب فيها اذنه على كل الاذان مع اذنه
 الوقت وهي اذنان يوم الجمعة يذني الخطيب نص عليه الشافعي في البويطي وسببه
 الطويل على الحاضر بين قائمهم في ذلك الوقت فبالاحتمال امتثل السنة وبكر
 لكن الاصح خلافه نصريحهم ثم ان السنة كرون المؤذن بين يديه واوله اذنه في اجموع
 وعند القبر لا تأخر بعضهم عن بعض الا لا يجب اول الوقت بل يمكن الا واذن واحد
 سن له ان يؤذن المرتين فان اقتصر على مرة قالوا ان تكون بعدا القبر والمؤذن الاول
 اول الاقامة ما لم يكن الراتب غير فيكون الراتب اولي (ويسن لاسمعه) وسقعه

السنة لكنه خلاف الاول وقد يقال ملاحظ منع الناس من الوقوع فيما يؤذى الى الخطرات وشله
 اخر الاذان الى القبر مانع من كونه مخالفا الاول لا يقال لكنه يؤذى الى مقصد اخر وهي صلاتهم قبل الصبر لانا قول
 عليهم بطاوع اذانهما في الاذان قبل القبر مانع من ذلك وحمل على تحريم تأخير الصلاة بين دخول الوقت واخذه (قوله اولي
 بالاقامة) لانه لا يتقدمه احق الاقامة اذ ان الذي بعده لا يسقط ما ثبت الاول (قوله ويرى لاسمعه) شامل للاذنان
 للصلاة ولغيرها كالاذنان في اذن المولود وخلف المفقود وانفسه حرم حديث اذاعتهم المؤذن الخ الا فان التبادر
 ان القدم فيه لا يخفى فكله قبل اذاعتهم في مؤذنين مؤذنين مؤذنين اوله القبر ولكن نقل عن حم انه لا يجيب

في الأذان الصلاة عليه قالوا في قوله إذا سمع المؤذن للعهد فليجمع ونظيره قوله لاسمعه آية يصيب ولو صوت لم يقسمه
 كما جرت به ابن الرقعة يجمع انتهى سمع على منبه وعبارته على المنهج ومن لاسمعه كالإقامة بان يفسر المقطع والام يصد
 بسماعه فليجمع ما في في السورة كلام انتهى وفي سمع على البجعة قال في الصواب ولو في حتى احتل أنه لا يصح في الزيادة لأنه
 يراه خلاف السنة وتيسر على الاعتبار بقصد المأموم وكذا في الزيادة في الأذان تكبيرا أو غيرهما الظاهر أنه لا يتابعه انتهى
 وهو متعبد جدا وإن أجب بعضهم بأنهم في اعتقاد لا يقيها وقد أدى به سنة الإقامة فينبغي إيجابها وقرئ بها وبين
 اعتبار عقيدة المأموم بان الإمامة لا بد فيها من واجبة وهي متصدرة مع ٣١٢ اعتقاد المأموم بطلان صلاة الإمام وهذا
 لا يصح إجماعا رابطا وبنها وبين

ومثله المقيم (مثل قوله) وإن كان جنبا راسا ثم وهو ما خلا فالسبكي في قوله لا يصح بان
 تكبيره كرهت أن ذكره الأعلل طهر قالوا توسط أنه من المحدث لا للنبيل والخاض
 لا يحصل الله عليه وسلم كان يذكره على كل إحسانه الابتناء ولا يثني في التوسيع في قوله
 ويمكن أن توسط فقال لا يصح الخاض لطول أمدها بخلاف الجنب والتبذر لا يدلان
 على غير الإجماع وليس الخاض في معناها المذكرة انتهى في دعواه أن التكبير لا يدلان
 على غير الإجماع فالتقرير على ظاهر الأول الكراهة لثلاثة وقد يقال يؤدها كراهة الأذان
 والإقامة لهم ويرى في المؤذن والمقيم مصران حيث يظهر أعظمهما الوقت
 والموجب لا تقتصر منه لأن إجابته تابعة لأذان غيره وهو لا يدل على ما أذانه وشملت
 عبارته المصنف إجماع وقاض الحاجة غير أنهما لا يصحان بعد عرفهما كافي المجموع
 وظاهر أن عمله ما يطل الفصل عرفا لا لم يتبعهما الإجابة ومن في صلاة لكن الأصح
 عدم استحباب الإجابة في حقه بل يكرهه فإن قال في التوسيع صدقت ورويت
 أو قال على الصلاة أو الصلاة خير من التوسيع بطلت صحته بخلاف ما لو قال صدق
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تطلب به كافي المجموع ولو كان المصل يقرأ الفصل
 فإياه قطع موالاتها ووجب عليه أن يستأنفها ولو كان المصلح ويجوز في ذكر أو قرأه
 من الإجابة وقطع ما هو فيه أو في طرف أبيه فيه كقوله الملوذي ويحجب أن يجب
 في كل كلمة فيها بان لا يثني ولا يثني عنه فافهم في المجموع قال الاستوى ومقتضاه
 الإجماع في هذه الحالة وعدمه عند التقدم وهو كذلك وما ذهب إليه ابن العادم عدم
 حصول سنة الإجابة في حالة المتأخر في محمول على نفي القضية الكلية وأنهم كلام المصنف
 عدم استحباب الإجابة إذا علم بأذان غيره أي أو أظنه ولم يسمع ذلك لهم أو بعدوا قال في
 المجموع أنه الظاهر أنها لمعقبة السماع في خبر إذا سمع المؤذن وكاف قطع في تثبت
 العاطس قالوا إذا لم يسمع الترجيع فالتظاهر أنه تن الإجابة فيه لقوله صلى الله عليه وسلم
 قولوا مثل ما يقول ولم يقل مثل ما سمعون وصرح الزركشي وغيره باستحباب الإجابة في

٤٠ في الفصل قد ثبت في هذا ما مر به بعد قول المصنف وما لا آمن أنه إذا علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وزد السلام بعد القرائة أو أن طال الفصل وقد يجمع بينهما فيجعل ما هنا على ما إذا فسر الطول وما مر على خلافه بأن طال
 بلا فسر (قوله) أو قال سمع على الصلاة خروج به ما لو قال في إجابة المحدثين لاجل ولا قوة إلا بالله العلي العظيم فلا يضر
 ولعل هذا هو المراد من قول ج وكره لمن في صلاة لا المصطف والتوسيع أو صدقت فإنه يظهر أنه علم وقعه (قوله) قطع
 هو الإجابة أي قطع فعله وهو الإجابة أو الإجابة (قوله في هذه الحالة) وهي المتأخرة والتأخر

(قوله لذلجميع الابعضه) اي سواء كان من الاول والاخر (قوله الان الاول منا كد) اي جوابه (قوله ما اذا اذن المؤمن) اي في كل واحد واحد ومجموع الجميع (قوله والى اثنى) اي الشيخ (الذين) معقد (قوله انه يستحب اياهم) اي اياية واستدق يتحقق ذلك بان يتأخر بكل كلمة حتى يغيب على ثلثه انهم اقرابها بحيث تقع ايايته متاخرة ومقارنة (قوله ويررت) زاد في الصاب واصلح في نطقه (قوله يستحب ان يقال) معقد (قوله وادامها) زاد ج مادامت السموات والارض وقوله وجعلني من صالح اهلها زاد ج لتلأى يداه (قوله ان يصلى) ورسلم على النبي صلى الله عليه وسلم (وتحصل السنة بأى تقطأ أقره مما يجيء الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ومعلوم ان أفضل الصلح على الراجع صلاة التشهد فيبقى يتقدمه على غيره من الغير سابق المأذنين من قولهم بعد الاذان ٣١٤ الصلاة والسلام عليك يا رسول الله اقر ما يؤتون فيك

هـ فاشتهه قال الحافظ ابن حجر
ويتأكد الصلاة عليه صلى الله
عليه وسلم في واضح ويدقها
اختيار خاصة أكثرها بأسيد
جيد عقب اياية المؤمن وأقول
الدعاء واسطه وأخره في آفة
آ كوفي آخر القنوت وفي أثناء
تكبيرات العبد وبعد دخول
السجدة والبروح منه وعند
الاجتماع والتفرق وعند السفر
والقدوم منه وإقسام الصلاة
لليل وضرب آثران وعند أهم
والكرب والتوبة وقراءة
الحديث وتبليغ العلم والذكر
وتيسان التي وورد ايضا في
أحاديث ضعيفة عند استلام
الجزويتين الاذن والتلبية وعقب
الوضوء وعند الفرج والعطاس
ورود الخس منها عند بعضها ايضا
انتهى منهاوى عند قوله صلى الله
عليه وسلم اوصا على فان صلاتكم

على تركناكم وقال بعد ذلك بعبدين في شرح قوله ما اوصا على أيها الله وقوله فان الله بعثهم كما بعثني الخ (بعد)
وحكمة مشروعة الصلاة عليهم انهم لما نزلوا أعراسهم فيه لاعدائهم والواهم وسبواهم اعطاهم الله الصلاة عليهم وجعل لهم
الحبيب التماس في السماء والارض واخصهم بخالص كرى اذا قالوا الصلاة عليهم مندوبه لا واجبة بخلاف الصلاة عليهم حينما
انتم تخلل ان الام السابقة كان يجب عليهم الصلاة على أيهاهم كما بعثه الله طلاقا انتهى ونقل الجلس عن الشيخ جاد
فقلان الشرازي انه قس الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل الاقامة واقتصر على قوله صلى الله عليه وسلم في الاذان ثم لا تأت
بها من نسخة صحيحة من نبرج المنهج بخط بعض الفضلاء ما صفة قوله بعد فراغ من الاذان والاقامة هذا هو المنقول =

لا يمكن في شرح الوسط وتبينه بعضهم ان الحلاقة المخلوقة للأقامة المحيطة تكون قبلها فالالسيد المجهود في حوائج الرضعة
 ولعله سبق قفان الحروف والوارد في احاديث يعمل بها في التفاضل انه بعدها وقد انقضى شيئا الشورى وشيئا قبل الاقامة
 فان كان مستنده ما تعقبه المجهودى فقد علمت منه والافكان عليه ان فيه على المشهور من طلبه ابعدا للاقامة انتهى بمرور
 قوله بعد فراغهم ولو كان اشتغالها بالاباء فيقوت تكبير الامور مع الامام وبعض الناحية على اركانها اقتباسا ما تقدم
 للشارح في باب التعميم من انه يتقدم من الرضعة على ذلك انه يتقدم الاجابة على انه قبله بوجوبه (قوله لا يحسن ذلك) اى المذكور
 من الاذان والاقامة (قوله ثم اللهم) وظاهر ان كلام الاجابة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والاعامة مستقلة كلتور
 بعضها من انه ان ياتي بالاباء (قوله عطف بيان) لعل المراد بالبيان هذا التقسيم ٣١٥ والا فالبان لا يقتضي ما هو (قوله يمكنها
 ابراهيم وآله) ولا شافى هذا سؤاله
 صلى الله عليه وسلم لهما على هذا
 لجواز ان يكون السؤال التميز
 لما وعد به من انه الله وبكونه سكنى
 ابراهيم وآله فيها من قبله صلى
 الله عليه وسلم اظهر ان الشرفه على
 غيره (قوله مقام محمودا) وفي
 رواية مخصوصة ايضا المقام المحمود
 انتهى ج (قوله اظهر ان شرفه)
 ومن لازم طاب ذلك له امتثالا
 حصول الثواب للاداعي (قوله
 وعظم منزلته) عطف تفسير
 (قوله ويسن الدعاء بين الاذان
 والاقامة) اى وان طال الدعاء مما
 يحصل اصل السنة بمجرب الدعاء
 والا يوشى للزم مقامه بالاحياء
 الوقت فصل الرابع على ان
 الدعاء في نحو صوره اى يدق
 عليه انه دعاء بين الاذان والاقامة
 ومنه وم كلام الشارح

(بعد فراغه) احسن ذلك (ثم) يقول عقب ذلك (اللهم) اسمها بالله حذفت باؤه وعوضت
 عنها الميم ولهذا امتنع الجمع بينهما (رب هذه الدعوة) يفتح المبالغة دعوة الاذان
 (النامية) سميت تامة لتكاملها وسلامتها من نقص يتطرق اليها (والصلاة لقائمه) اى التي
 مستقام (آت) اعطى (عبدالوسيلة) منزلة في الجنة (والقضية) عطف بيان او ام وحذف
 من أصله وغيره والمرحبة بالربعة وختمه يا ارحم الراحمين لانه لا أصل له ما قبل
 ان الوسيلة والقضية يقتضيان في أعلى عليين احداهما من لزومه يشاء يمكنها محمودا وآله
 والاخرى من بقاوتها فمرايبكها ابراهيم وآله عليهم السلام (وايهن) مقام محمودا هو
 مقام الشفاعه فصل القضاء وم القايمة (الذي وعدته) الذي منصوب بدل عائبه
 او بتقدير اعنى اى مرفوع غير مستند المحذوف والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم
 في خبره اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فاعلم صلى الله عليه وسلم
 الله عليه جاعلا ثم صلوا على الوسيلة فانها مفعلة في الجنة لا تنطبق الالعيد من عباداته
 تعالى وارسلوا ان يكون الظهور من سأل الى الوسيلة سئل في الشفاعه والحكمة في سؤال
 ذلك لانه وان كان واجب الوقوع بوعده الله تعالى انظر ان شرفه وعظم منزلته ويسن الدعاء
 بين الاذان والاقامة لما ورد ان الدعاء بين الاذان والاقامة لا يرد فادعوا وان يقول
 المؤذن ومن معه بعد اذان المغرب يناديهم هذا اقبال ليك واديار نارك وادمارك
 دعائك اغفر لي ويقول كل منهما بعد اذان الصبح اللهم هذا اقبال نارك وادمارك
 واسوات دعائك اغفر لي وكذا الدعاء كافي الدعاء في سأل العافية في الدنيا والاخرة
 (فصل) في بيان القبة وما يتبعها (استقبال) عين (القبة) اى الكعبة يصدره
 لا يوجهه (شرط الصلاة التماس) على الاستقبال لقوله تعالى قول وجهك شطر المسجد
 لا يطلب الدعاء بعد الاقامة وقبل التزم بوجهه بان المعلوم من المصلى المبادرة الى التزم (قوله بعد
 اذان المغرب) اى بعد ايام المؤذن والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وكل من هذ من نفسه مستقلة فلا ترتفع طلبه شيئا منها
 على فعل غيره (قوله اغفر لي) عبارة شريحية البسيطة طاعة مرفوعة (قوله بعد اذان الصبح) انما يخص المغرب والصبح بذلك لكن المغرب
 خاتمة عمل النهار والصبح خاتمة عمل الليل ومقدمة عمل النهار (قوله سؤال العافية) اى سأل العافية في الدنيا
 والاخرة (فصل في بيان القبة) اى فى بيان حقيقةها وحكم استقبالها (قوله وما يتبعها) اى كوجوب التمام الاركان كلها
 أو بعضها في تحمل السفر وكاستقبال صوب مقدس في تحمل السفر ايضا (قوله لا يوجهه) اى لا يتبعه اخذ اياها لانهم وهو
 الظاهر ان استعماله يسم على حج وظاهره ان الوجه لا يجب الاستقبال به مطلقا وليس كذلك جليل ما قاله في المصلى مستقبلا

لا يطلب الدعاء بعد الاقامة وقبل التزم بوجهه بان المعلوم من المصلى المبادرة الى التزم (قوله بعد
 اذان المغرب) اى بعد ايام المؤذن والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وكل من هذ من نفسه مستقلة فلا ترتفع طلبه شيئا منها
 على فعل غيره (قوله اغفر لي) عبارة شريحية البسيطة طاعة مرفوعة (قوله بعد اذان الصبح) انما يخص المغرب والصبح بذلك لكن المغرب
 خاتمة عمل النهار والصبح خاتمة عمل الليل ومقدمة عمل النهار (قوله سؤال العافية) اى سأل العافية في الدنيا
 والاخرة (فصل في بيان القبة) اى فى بيان حقيقةها وحكم استقبالها (قوله وما يتبعها) اى كوجوب التمام الاركان كلها
 أو بعضها في تحمل السفر وكاستقبال صوب مقدس في تحمل السفر ايضا (قوله لا يوجهه) اى لا يتبعه اخذ اياها لانهم وهو
 الظاهر ان استعماله يسم على حج وظاهره ان الوجه لا يجب الاستقبال به مطلقا وليس كذلك جليل ما قاله في المصلى مستقبلا

من وجوب الاستقبال بالوجه لانه فاعول على استقباله كذا انتهى كذا ما من عن الشيخ سليمان البجلي (أقول) ويمكن
الجواب عنه بأنه انما انصرف على الصدر هنا وان كان الأولى التعميم لأن الأدلة الواردة من الآيات والأحاديث انما انحصرت
على الثالين من القامات والقاعدة انما يجوز حملها على ثلاثة كروية وهو كونه مطلقة والمعلق يحصل على الثالين وهما
الوجه بالوجه فهو يدل على خارج كاستأق الكلام عليه وقدمنا الحديثين من ظاهر قوله تعالى قول وجهه ان الاستقبال
واجب ايضا (قوله أي وجهه) لا يراد هنا هذا التفسير لاوافق مذهب الشافعي من اشتراط استقبال العين وعدم الاكتفاء بالوجه
لأن المقصود هنا بيان استقبال الكعبة في الجلة يدل على الا في التعميم الصلاة بوجهه واجبا واما عين العين فبغية أخرى
لهو طريق آخر من الاستدلال على ان تتبع الجهة للمصر بها الشطر في الآية مقابلة العين فقد قلنا حديثنا الشريفة محسني في
مصنفه في وجوب آية من آية المقابلة بل التخصيص ان اطلاق الجهة في مقابلة العين انما هو اصطلاح طائفة من الفقهاء
وما يجب أصل المقابلة كذا فان من الضرف عن مقابلة شيء فهو ليس شويها فهو ولا إلى بهيته بحسب حقيقة اللغة
وان أطلق عليه بمباشرة اصطلاح فالتأني لاحت حقيقة اللغة وحكم الآية ان الواجب آية العين ومنه ان يكون
يجب بعد عرفه انه مشروحه في ٢١٦ عين الكعبة كما استقما الامام في النهاية ١١ سم على منهج وقوله أي

الحرام وحسنا كنتم قولوا ووجهكم شطرا أي جهته والاستقبال لا يجب في غير الصلاة
فتم ان يكون فيم او تولى المصلي ان صلى اقبله ولم ركع ركعتين قبل الكعبة وقال
هذه القبلة مع خبر صلوا كما رأيت في قوله صلى الله عليه وسلم انما يؤم بالذي هو اقبله
بعضهم معناه متنايها وبعضهم ما استقبل منها أي وجهها ويؤم بوجهه أي ان عمر وصلى
ركعتين في وجه الكعبة وروى أحمد في مسنده وابن حبان في صحيحه ان النبي صلى الله
عليه وسلم دخل البيت في اليوم الاوّل ولم يصل ودخل في اليوم الثاني وصلى وفي هذا جواب
عن نفي اسامة الصلوات الاصباب ومنهم المصنف في شرح المهذب قد أجابوا باحتمال
الدخول مرتين وقد ثبت ذلك بالنقل لا بالاحتمال واما خبر ما بين المشرق والمغرب قبله
فمجهول على أهل المدينة ومن دناهم ومحت قبله لان المصلي يتأهلها وركعتا لا تقابلها
وقيل لاستدارتهم وان تقاعها وكان عليه الصلاة والسلام اول أمره يستقبل بيت المقدس
قبل ايم وقيل بربا هو كان يجعل الكعبة منه ويهتف فيه بين الجاهليين فلما هاجر استدبرها

جهته المراد بها هنا العين لما يأتي
عن حج ولو سبره بالشرح كان
أولى بدها بقوله السابق عين
القبلة الخ وتدل الحامل على
ذلك ان من كلام القسرين وحمل
القبلة على العين هنا بيان
للمراد هنا (قوله وقال هذه
القبلة) قال حج فالخبر فيها
دافع لحمل الآية على الجهة
(قوله دخل البيت في اليوم
الاول) أي من الأيام التي
أقامها بعد التبع (قوله وقد ثبت

ذلك) أي دخوله مرتين (قوله بالنقل) أي السابق عن الامام احمد وابن حبان (قوله واما مشي) مقابل فشق
قوله أي الكعبة الخ (قوله ومن دناهم) أي قريتهم من كل جهة بحيث جعل على محتهم (قوله وقيل لاستدارتهم وارتماها)
عبارة حج معنى البيت كعبه أخذ من كعبته وركعتا الكعبة كل بيت مرجع كذا في القاموس وهذا الوجه من جعل سبها
ارتقاء بها كما هي كعب الرجل بذلك لارتقاءه واصوب من جعله اى جعل سب السمة استدارتها الا ان يرد بها
بالاستدارة التي هي مجاز أو يكون أخذ الاستدارة في الكعب سبها لكونه مخالفا لكلام آية الفة ١١ (قوله وقيل
رأيه) أي لا يتقدم أهل الكتاب الذين يصلون إلى بيت المقدس بتقدير ان ذلك شرع لهم لان المصلي ان شرع من قبله ليس
شرعا ملقا لسواهم وفي شرعنا ما يقرر او ما ينضه فهو على تقدير ان لا يكون يوحى فهو واجبه لانه ما غلبه انه اتفق
هو اقل من يستقبله شرع (قوله فلما هاجر استدبرها) أي الكعبة يوحى والقاهر من قوله فلما هاجر انه فعل ذلك بمجرد توجهه
من مكة وعابته اليها يوحى وروى انه عليه الصلاة والسلام قدم المدينة فقبل نحو من ثلثي المسدس مسنة عشر شهر اثم توجه إلى
الكعبة وجب بعد الزوال قبل قتال يدر بدب شهرين ١١ والمبارك من قوله قد قبله فعل ذلك بعد دخوله المدينة فليحذر ما نقله
في نسخة التناهب

(قوله فشق عليه) قيل لكونه قبله ابراهيم وقيل لان قبلته بيت المقدس قبل اليهود فشق عليه ذلك لانهم امنوا به ودان المسلمين
 بظنهم دينهم حتى رجعو الى قبلتهم (قوله فقال جبريل) حكمة سر المجهري لان الذي ينزل بالوس والافور على الله عليه وسلم
 اقرب منزلة الى القوس جبريل ولا يترك على هذا ما رجسته على الله عليه وسلم بل عليه العوام يتسبحون اذ ان جبريل اخبره بان
 لا يجوز انقام الذي انتهى اليه اولاه صلى الله عليه وسلم طلب منه في تلك الليلة المناجاة بقوله (قوله وقدم ركعتين) قضيته ان
 الحصول كان في ابتداء الركعة الثالثة وفي الثور مائة الخامسة اى من القوافى اى ركعة وقع التحول بالباب انه في الركعة
 الثالثة السادسة اى يمكن وقع التحول في الركوع واقام على ١١ وعلمه من قال صلى ركعتين ليست المقدس وركعتين للكهنة
 لعل وجهه ان الركوع لما كانت تدرأ به الركعة المسبوق وكان التحويل في ركعة كلها ~~التي~~ سمع ان قوامها
 وقرايتها وايتاد ركوعها ليست المقدس (قوله فصول) ولم يبينوا ما مضته الصلاة في تلك الصلاة هل تحوّلوا الى امكنهم من غير
 تأخر ايام تأخر واما كيف الحال ثم ايت في السورة الخامسة في حيث تحويل القليلة ما فيه فاستدورا الى الكهنة فتحويل النساء
 مكان الرجال والرجال مكان النساء ذلك ان الامام تحول من مقامه في مقدم المسجد الى مؤخره لاجل ان استقبال الكهنة
 بالمدنية فقد استدبر بيت المقدس وهو لودار كما هو مكانه لم يكن ٢١٧ خلفه مكان يسع الشرف فلا تحول

الامام تحولات الرجال حتى صاروا
 خلفه وتحولت النساء حتى صرن
 خلف الرجال وهذا يستدعي علما
 كثيرا في الصلاة فيحصل ان ذلك
 وقع قبل تحويل العمل الكثير كما
 كان قبل تحريم الكلام اى
 كل حكم الذي كان قبل تحريمه
 وهو باجاسته ويجعل ان يكون
 اشترى العمل المذكور لاجل
 الحصة المذكورة ولم تتوال
 الخطأ عند التحويل بل وقعت

فشق عليه فقال جبريل ان يدأ ربه التحول اليها فقول ويحك الا يتقدم صلى
 ركعتين من القلعة فتحويلوا في الضأى ان اول صلاة صليت تلك الكعبة المصرية كلمة
 وكان التحويل في رجب بعد الهجرة ثمانية عشر اوسبعة عشر شهرا وقبل تحريك
 واحترار الحنف بالقاد من العاجر كرض هجر عن وجهه ومرضوا على خشية وغريق
 على لوح يخاف من استقباله الغرق ومن خاف من نزوله عن دابته على نفسه او ماله او
 انقطاعا عن الرفقة فانه صلى على حسب حاله ويصلي الاصغر لنفسه وقول ابن الرفعة
 وجوب الاعداد دليل الاضطرار فلا يحتاج لتغيير القاد من رديان لو كان شرط لما
 صحت الصلاة بعده وبان وجوب الاعداد دليل فيه ولهذا قال الاذرى يتخذ ذلك
 حكما بصحة صلاة فاذا الطهورين فلو أمكنه ان يصلي الى القبلة فاعادوا في غيرها
 قائما وجب الاول لان فرض القبلة كمن فرض التسليم دليل سقوطه في التقلع

منقولة (قوله اى كلمة) خبر قوله وفي الضأى الخ (قوله وكان التحويل في رجب بعد الهجرة الخ) الحرم يكون التحويل
 في رجب مع حكاية الخلاف في الماضي ستة عشر اوسبعة عشر بقيد ان في وقت الهجرة خلافا لراجح (قوله كرض هجر
 عن وجهه) اى بان لم يصرف على وجهه طلب المأمنه لا يقال هجر عجزه كيف يمكنه الطلب لا يقول يمكن تصدقه بما نوه
 (قوله ومن خاف من نزوله عن دابته على نفسه الخ) قد يقال هذا ليس بخاريا القاد لان المراد به القاد حسا دليل استثناءه
 الحرف وكان الاولى ان لا يملك كرفه وقديلا لما كانت الاعداد تحل كواجبة بخلاف شدة الحرف في مثلها في شدة الحرف
 (قوله واما) قضيته ان الخوف على الاختصاص لا أثر له وان كره (قوله واقتضاها عن الرفقة) اى الاستوى حتى كايأتى بعد
 قول المصنف وما روى نقل (قوله على حسب حاله) ظاهره ان يكون الوقت واسعا وقياسه فاقدم في فاذا الطهورين وهو قوله ان
 رجا والى العذر حتى قامت الوقت كانت غائبة صنفه في قضاءها وان ويجوز التأخير بشرط ان يعطى قبله من تكسائر
 القوائس (قوله فلا يحتاج للتسديد) الاولى فلا يصح التسديد لاخر اجمع لم داخل حيث جعل شرط طافي العاجر (قوله لو كان اى
 الاستقبال (قوله يتخذ ذلك) اى قول ابن الرفعة وانه ضرب كافي المصباح والقاموس (قوله فلو أمكنه ان يصلي الخ) فتخرج
 على كلام المصنف ولو لم يزلوا وكان اولي (قوله وجب الاول) اى ولا إعادة كل رضى

قوله لان المساسة تصدق اى انما قالوا من ان مغير البرم قلنا اذ بعينه اتحت مسامته كالنار والوقفتين بعد عزم الزمان
 ا ح ج (قوله وقد بانها) اى المساسة (قوله ويجابى) اى عن الرد (قوله وردة) اى الجواب (قوله ويرد) اى الرد (قوله الفارق) (قوله
 لا انما الظاهر المسامحة من غيره) وقع مثله في ح حيث قال وجهه صلاتا المستطيل من المشرق الى المغرب محمول على الخراف فيه
 او على ان الخطيئة فيه معدن وكسبها منه سم حاصله ان هذا الايتيم قوله والمعتبر مسامحة غير فالاحقة ا ح يعنى
 انه اذا انما المتصور مسامحة غيرا وهو مواعده امام الحرم من مدق على الكل انهم مستبقون كذلك فلا يأتى به على الاخراف
 والاعلى ان الخطيئة فيها غير من اذ الكل ٣٦٨ مستبقون عرفا (قوله الا في حلافة نذرة الخلق) قضية هذا الاستثناء ان شدة

الخوف لانهم من القدرة وقوله
ثم قال قد الخوف ما فتهرعا
من القدرة على الاستقبال وقد
يحد بان المراد القدرة المذكورة
في المتن القدرة والخسبة والخاف
فأدرك أبو رزعل ما في الشارح
من ان الخاف من قوله عن دابة
على نفسه وأوله أو انقطاعا عن
الرفقة كان عاجزا وقد تم الجواب
عنه تريسا قوله فعل ذلك أي
فرضا أو فلا قوله اشتراط
لا يستدبر فثبت أن مجرد
الانحراف لا يضر وقال سم على
خرج ينبغي وان لا يحصل فعل مطلق
أي وهو صادق بالانحراف
فثبت قوله ان يحرم فثبت
ان هذا لا يقع على
وصية فقول يخرج رزوقه انه زنا
الى ما بعد الوقت او يصلح كما كافي
المعصوب أو كيف الخاف هو مقتل
المراد بالخاف من قوله عن دابة

بمدق (لوجوب) قوله وبلى بالأيام) أى بعد ثلثة ذلثة ونظفه سم على ع من مر (قوله ولو عينا) بالراكب
اختص بما فيه خلاصته (ترفعه لعلها سافر التذلل) (فرعه) فترفعه لعلها سافر عني فشرع عليه فشرع على الشرقي فافله هل يلزم
الاستقبال أو الاستقرار فبنيق نعم (أسم على ع) (أقول) ويحصل عدم وجوب ذلكت لأنها وإن ارتفع لعلها لم تخرج عن كونها
تقلاصا ثم إن الزام يجب بغيرها من فرض عني بشيخ واحد أو ما فوضت وأراد قضاء ما فعله لصلاتها على الله وبوجهي مع
فرض آخر بنعم واحد لا يمد نظر ولا يمد نظر الأول لأنها الإيجاب وإلها ذل على أن واجب وبالله تقضا ما فعله من الواجب (قوله)
أى في جهة مقدسة) والترتبة عن ترك النابة على أى جهة أراد أن ياتى بقباله صلى الله عليه وسلم لأن ذل ذلك بعد عينا فاعلم
أنه أحسنها جهة مقدسة قوله وقد فسر به (أى) نحو في نقل الشر

(قوله كل كفى والدنو) أي بلا حاجة على ما يأتي وقوله والعدو راجع والاعدا ومقهورك الرجل بلا حاجة (قوله فلو صار مقبلا) أي أو وصل الخط المقطع به السير كما قاله الشارح فيما يأتي ورج هنا عيانة فلو بلغ الخط المقطع به السير أو لم يفرج محل الأقامة أو أوهاما كتابا قبل صلحها تزل وانتهى بأركانها القبلة ما لم يكن ذلك عليا ويجيب استقبال ركب السفينة إلا أن الراجح وهو من له دخل في تسييرها فانه ينقل لجهته مقصدا ولا يلزمه الاستقبال إلا في التصرف من سهل ولا التمام الأركان وأن سهلا لأنه يقطع عنه ٤٦ هـ راجع ويجوز وقوفه والظاهر أن المراد به خصوص المحل الذي لا يسير بعده بل ينزل فيه وعليه فلو كان الخط مقصدا وصل إليه يتخص إلى وصول خصوص ما يريد التزول فيه (قوله على الأرض) ليس يقيد بأن في (قوله ولا يجوز) أي وحكمه أنه لا يجوز له الخ وساق في الشارح جعل هذا إذا خلاق قول المصنف فان أمكن استقبال الركب فلا يرد عليه لا مكان بل ما هنا على ما إذا تيسر عليه الاستقبال كما يرشد إليه قوله ليسر الاستقبال غاية ٢١٩ ان حكمه يعلم من قوله بعد فان أمكن استقبال ما إذا تيسر عليه الاستقبال

الركب (قوله من له دخل في سيرها) أي وان لم يكن من المعدين لتسييرها كالوعان بعض الركب أهل العمل فيها في بعض أعمالهم (قوله وان لم يكن رئيس الملاحين) فنهى عما في المختار أنه لا يقال رئيس وعيانه ورأس فلان الرئيس رأسهم بالفتح رياسة فهو رأسهم وقال أيضا رئيس وزن هذا إذا تفرق يصطف اسم القاعل فان قرئ وزن فعل كافي للمصباح وعيانه رأس الشخص رأس مهموز يقتضيان رياسة شرف قلده فهو رئيس والجمع رؤساء مثل شريف وشرفا لم يرد عليه شيء ومثل ما في المصباح في التاموس والاصح (قوله قال في الروضة

بالركب الماشي لان الماشي أحد الصغرين وأيضا استويا في صلاة الخوف فكذلك النافذة والمعنى فيه ان الناس يحتاجون إلى الاستعداد فلو شرطوا أنها الاستقبال للتفعل لا إلى ترك أو رادهم أو صلح معاشهم ويستلزم ترك الأفعال الكثيرة من غير عدد كل كفى والدنو ويستلزم أيضا دوام الشرف فلو صار مقبلا في أثناء الصلاة وجب عليه اقبله على الأرض مستقبلا وقد دخل إطلاقه ركب السفينة ولا يجوز له التفعل حتى يتوجهت لتيسر الاستقبال ويستقيم منه الملاح الذي يسيرها وهو من له دخل في سيرها وان لم يكن رئيس الملاحين فانه ينقل في جهة مقصده كما شرح به صاحب الدرة وغيره قال في الروضة لا يلزمه وبزعمه في التحقيق وان صح في الشرح الصغير أنه كثره وألحق صاحب مجمع البحرين النبي بلاحها مسير الموقد ولم أرفعه ومجيئة الشكر والثلاوة والتهنئة خارج الصلاة حكمه ما حكم النافذة على الصحيح لوجود المعنى وقد ذكره المصنف في باب خروج النفل القرض ولو استدركه وسنارة كالمساق يجوز في ادالقرض على الذاب (ولا يشترط طول سفره على المشهور) لعدم الحاجة وتجاوزا على ترك الجمعة وعدم القضاء على التيمم والشرف القصر قال الشيخ أبو حامد وغيره يمثل ان يخرج إلى ضبعة مسيرها ميل وهو واقعا في البغوى ان يخرج إلى مكان لا يلزم فيه الجمعة لعدم جماع النداء حال الشرف المأوى وهذا ظاهر لانه فارق حكم المقيم في البلد ولعل كلام غيره راجع إليه الا ان البغوى اعتبر بالجمعة وغيره اعتبر بالثقة انتهى والثاني

لا يلزمه (أي من الاستثناء) قوله وألحق صاحب مجمع البحرين الخ) معقوله وقد علم القضاء على التيمم قد يقال بعدم قضاء التيمم ليس من رخص السفر المدار فيه على غلبة فقد المأوى وعدمه ووقوف الحضر (قوله لا يلزم فيه الجمعة) قال حج وقرن بينهما وحرم سفر المرأة والمدين بشرطهما فانه يكتفى فيه بوجود مسعى السفر ان يجوزها المباحة وهي تستدعي اشتراط ذلك وتم تقويتين الغير وهو لا يقتضي بل (قوله وهذا ظاهر) معقوله (قوله الا ان البغوى اعتبر بالحكمة) وهي مفارقة حكم المقيم في البلد والفتنة هي الميل ونحوها فانه فتنة لعدم جماع النداء وقد يشهد ما ذكرناه لورج ان بعض يسأمن البلد أو غيبتاها البعيدة لا يجوز له التفعل لغير الفتنة لانه لا يدور مسافرا عراقا ويحتمل أنه جعل ذلك مناطا للمأوى مقر انشد التفعل عند مقصده ذلك سواء كان مقيما في الذهاب اليه من مرافق البلد أو من غيرها وقد يشترط لانه فارق حكم المقيم في البلد لا فارق يؤخذ من ذلك ان من أراد زيارة الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وكان بين مسداده ومقام الامام الميل ونحوه جائزة الترخص بعد مجازة السور ان كان داخله ومحاذرة العمران ان لم يكن لما خرج منه فهو مشبه بقل في التوجه إلى مكة الجاؤون من خارج المانع الأثر ونحوه

(قوله فان امكن) يقتضي انهما اجلا ولا في قوة التي شدة الخوف وقتل الخ (قوله ومنه) كـ (الملك) اطلاق الـ (ا) كـ (عـ)
من في الشبهة الثاني (القلموس) والـ (ا) كـ (بـ) بعد خاصه (قوله وانما ارادها) كـ (ا) عـ مقتضى كلامه اذ انه لو سهل الاستقبال
في الجمع ولم يصر مـ (و) انما روع ان يصيب الاستقبال في الجمع والاعتناء في ذلك الـ (كـ) عـ فقط وهو كلام لا روجه له (قوله
وان لم يكن ذلك تدخل في ذلك ما زاد سهل ٣٢٠) التوجه في جميع الصلاة دون اعتنائها من الـ (ا) كـ (بـ) وما زاد سهل انما

ينقطع كالقصر وقرق الأول بان التقليل أخف ولهذا جاز فاعدا في المحصر مع القدرة على القيام (فان أمكن) يعني مهلا (استقبال الركب) ومونه ركب القلبي أو الملاح (ق مرقة) كصريح ومع استعمال في جميع حالاته (واغم) أنزلتها كلها أو بعضها قصر (وكرع وجرد وزد) ذلك للتبرير على فاشه أو على البسنة (والإي) أي وان لم يكن ذلك كله كان كان على سرح أوتوب (فلا يصح انه انسهل الاستقبال) كان كانت مهلة غير مقطوعة زمان كانت واقعه وأستوفى زمامها - بدءا ويستطيع ركبهم الانحراف إلى القلبي بنفسه (وجب) لكونه متبرعا عليه وشغل حاله كانت مقصورة (والإي) بان لم يسهل بان كانت اليد بائنا تروى مضطربة وأوسع رقلا ويستطيع الانحراف الجوز (فلا يصح) الاستقبال البسنة واختلال أمر السري لم يقبل يجب عليه مطلقا وقبل لاسطقا كافي دوام الصلاة (ويحتمل) وجوب الاستقبال (بالجرم) فلا يجب فيها أو لم يوقع أو قل الصلاة تأثر طرط بمحصل ما بعد تأجيله لأنه على الله موسم كان إذا سافر قارأ أن يطوع استقباله فاقته القلبي فكيف لم يسهل حيفا لم يجره ركبهم واداء واداء ساند حسن وبدخل ناعا على أمه الاحوال وأعلم أن النافذة المطلقة انقصر قيم بعد تنوي الزيادة عليه فهل يجب عليه الاستقبال عندا انية نظر إلى انه انشاؤه وله رأى المانع في انشاؤه النافذة ليس له أن يذوق النية لا لا يجب فطر الصلاة وانهم لم يسهلوا حكم الانداس من الرجو فاعلا يشرع دعاء الاستئذان بعد النية هذا مما تروى فيه النظر والوجه على الرويب (وقد يفتقر إلى السلام أيضا) ليصل الاستقبال في طرف الصلاة وغيره ضعيفا ما في غيرها ما ذهب الجرم بأن لا يجب فيه الاستقبال بغير حق الجرم وغيره بان الاحتياط حالة انعقادها أولى ومقتضى كلامه ما حقا إذا كانت مهلة أنه لا يلزمه الاستقبال في غير الجرم وان كانت واقعة أيضا قال في المهمات وهو بعيد والقباس كما قال ابن الصباغ انه مادام واقفا لا يصل إلى القلبي وهو متعسف وفي الكفاية عن اصحاب النول وقت لاستراحة وانتظار قنطرة الاستقبال مادام واقفا فانا سارا ثم صلاته إلى جهة سفرة ان كان سيرا لاجل سبل الرفقة وان كان مختارا إلى الباضر وروى تميزان بسيرتي تنهى صلاته لأنه لا يروى في سفره من التوجه وشرح المذهب عن الحاروي نحوه انتهى وصورة المسئلة كما أفاده الوددجه انتمقالا إذا استمر على الصلاة والا

ثم ما جئنا به وهي صريحة في الخلاف فلعلم مراد الشارح المذهب المنقول في كلامهم فقتلهم (قوله) قاتلوه
 انما هو اطلاقاً أي هو بلا على ما به شرح عليه يظهر ان المراد به ما يقطع واصل السرور قائم (قوله لا يصلي الا في
 التسلية) لكن لا يلزم اتمام الاركان اهـ (قوله) أي في حال الايمان (قوله وهو متعين) محقق (قوله) انما هو وقتلا متراخياً يساقى ما
 هو اضعف من المجموع ونفي تشده عال وقتلوا لا استخدام كلامه المذكور (قوله وهو مودة المستأمن) أي وجوب الانعام عليه

(قوله ان بينهما الاعمى) اي وان كانت واقعة كما تقدم من حج ونظاها انه لا فرق في الاكراه الاعمى كونه عازيا على
 السرى بسبب الرفقة ان ساروا وبين عدمه وقد يتوقف جواز الاعمى حيث اراد ترك السير قبل فراغ الصلاة لان يقال
 اعتذر تركه لثاني الاعلم على اية اية او التزول من المشقة (قوله خلافا لادري) اي في قوله واخلفه وما قاله الاذوي
 هو الموافق لما تقدمه في شدته الخوف من انه اذا امن واستدبر في تزوله بطلت صلاته وقد يفرق بين ذلك خلافاً من وقد
 زالت وما هنا في التفرق في الشر وقد وضعوا فيه ما لم يوضعوا ٣٣١ في غيره على انه قد يقال الذي يستدبره

منافيا لو سكف القبلة
 شقه والثالث لها هو قصده
 وليس هو قبلة بل يلبسها والذي
 استدبر في التزول في شدة
 الخوف هو القبلة وقرئ ما
 (قوله لكونه وملة) اي طريقتا
 (قوله ولو قهرا) اي بان اكراه
 (قوله وان علم في العود) اي
 بعد الانحراف فلا يخالف ما
 (قوله لم يضر) اي ولا يضر
 عليه وان خرج عن جهة مقصده
 (قوله فليضر بها) اي الى
 الجهة التي قصد الرجوع اليها
 (قوله يجعل تقريره الخ) اي
 فبفتح على ذلك (قوله ويحيى)
 اي بالهاء من كافي المختار (قوله)
 وفي بعض النسخ ويصير مدعيها
 فاختص حار على الاول فيجوز
 دفعه كما اشار اليه الشارح وجره
 عطفا على ركوعه ولا يضر عدم
 اعادته لما لم يعلقه على ظاهر ولا
 شد وقبه على ان في الرقعة تقدير

٤١
 ل
 يكون كاذره الشارح وهو قليل بدون ادولى (قوله ولا يضره السجود على
 عرف العاية) شاملا لغير القوس وفي المختار العرف ضد الشكر ان قال والعرف اي شاعرف القوس ١١ وقضيه انه
 لا يضاف لغير القوس من الجواب ثم قال والمعرفة فتح الرام الموضع الذي ثبت عليه العرف ١١ وفي القاموس والعرف
 نالتم شعرتي القوس وتضم واؤه ١١ وفي الصباح وعرف العاية الشعر الثابت في محدد بركبه ١١ وهو موافق
 للاحقاق الشارح

(قوله ولا يزعم أحدكم حساسا) لا يقلل هذا علم من قوة ولا يلزمه السقوط على عرفه لا أنقول لا يلزم من عدم السجود على عرفه إلا بيقينه مطلقا لحواله أن يكفاه على نحو السرح ويتقدّر زومه فقد ذكره طائفة فقهاء التزول لهما (قوله لا يصح السجود الخفض من الركوع) أي يحصل الرواية الأولى على هذا (قوله أن الماشي يتم وجوبا ركوعه) فضته أنه لو تعذر رفعه لقلبهما وعدم الاستقبال فيه الخوفه على نفسه أو ما لا يتلوا بيقين (قوله) ولو قيل يقتل والحالة فإذا لم يكن بعد إتمام المشقة أو نحو ذلك لقلبه الاستقبال في السرف حتى الرأ كبحر جود هذا القلبراج وقد ينهه ما يأتي في قوله ولو كان الطريق يصل إلى (قوله ولا يلزمه) ٣٢٢ أي الاستقبال (قوله يكفيه الإيماء في هذه الأحوال) أي ولا ينشأ إعادة

القول الرأ منه وظاهره أنه يكتب بمجرد الإيماء من غير ما لفته فيه وبوجه أن قال يا شيخ في ذلك بحيث يقرب من الوصول كن سبب وضع نجس وكاف في بعض النفل فاعلم إذا خرج عن الركوع والسجود والأقرب القول لأن اتلف في السرف خفف فهو حدث وجبت مشقة سقط الركوع والسجود فكيف بمجرد الإيماء (قوله وتشبهه) أراد به ما يشبه سلام التحلل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله وما يتصل بهما من الأدعية (قوله) غلبه التوجه فيه) ويؤخذ منه أنه لو كان يرضى أو يحب ويألفه ذلك فيه أنه يحسن حاله في السرف المحب أو الخفف بل لو أراد ذلك في خصوص المحلوس جاز وقوله أنه لو كان يرضى فقامه أنه لو ركع ومشى في ركوعه لم يمتنع حيث أتته لقلبه (قوله) أو بان طرف ذات بلد أقامته أي البلد الذي نوى الإقامة فيه أو الذي هو مقصده فلا ذكره منافق ماسيا في الطريق (قوله) لزمه التزول عن دابته هل يشترط أن لا يدير كاتقدم فحين امن را كاتزل ينبغي ثم مم على (قوله لا تنقطع سفره) معناه يشو لزمه التزول (قوله) ولو بقية (قوله) ظاهره وأن كانت وطنه وليس مراد المأوى في الشارح في صلته بالسفر من أنه يتقطع مشروجه وروى عنه وعبارته بعد قول المصنف وإذا أوجع انتهى سفره يلو عنه ما شرط بجاوزه ابتداء تخلفهم أنه يتم عبرة ببلد عمدا سفره من وطنه ولو كان ما داه في سفره كان خرج منه ترجع من بعد عاده داه وروى به من غير أقامته وجه الله (قوله) لا ينشأ (قوله) أي غير كبحر ويكملها

الأيام ولا يلزمه إتمامها لتعذر أو تعسر والقول لهما عصر قال الإمام والظاهر أنه لا يلزمه بذل وسعه في الاختيار لأنه عليه السلام كان يصلي على راسه حيث توجهت به يومئذ أيه الاقراء من روى البخاري وفي حديث الترمذي في صلته وصل الله عليه وسلم على الرحلة بالإيماء يحصل السجود الخفض من الركوع (والظاهر أن الماشي يتم) وجوبا (ركوعه) ويجزوه ويستقبل فيما في أحراره) وجوابه بنسخته لأنه يلزمه إتمامها ما كان كمال السهولة عليه بخلاف الركوب والثاني يكفيه أن يمشي بالركوع والسجود كالركوب يلزمه أن يستقبل في ما يلزمه في أحراره على الأضواء يلزمه في السلام على التولين ولو كان يمشي في وصال ونحوه أو ما لا ينبغي فهل يلزمه إكمال السجود على الأرض ظاهر الحلقه لزمه واستقامه ويحتمل أن يقال وهو الأوجه يكفيه الإيماء في هذه الأحوال لاني من المشقة الظاهره وتوليته وثباته بالعين وقد وجهه وأوجبه كما به التيسر وعدم المشقة وهي موجودة هنا أو لزمه إكمال الركوع إلى الترتيب (و) الظاهر أنه لا ينبغي أي يحرم عليه المشي (الاقامة) ثم عمل اعتداله (رتبه) ولو الأزل فلا يمشي في غيرهما وفرق بينه وبين المحلوس بين السجدة بين أن مشي التمام سهل فسقط عنه التوجه فيه ليمشي فيه شأ من سفره قد بدأ في الذكر المسنون فيه ومشى المحلوس لا يمكن الإبقاء فيه وهو غير جائز لزمه التوجه فيه وبلغ المسافر الخط الذي يقطع به مجرد أو بلغ طرف بيان إقامته أو نوى وهو مستأهل كسجل الإقامة به وأن لم يصلح إقامته التزول عن دابته أن لم يستقر في نحو هودج ولم يكن له إتمامها مستقبلا وهي واقعة لا تنقطع سفره الذي هو سبب بخلاف المأوى الذي ولو بقية له أهل في أقل يلزمه التزول وعلم أن الشرط في جواز رتبه أو كما وما شاء وأمره سفره به فلا يوزن في إتمامه بل يلزمه إتمامه بالقلبه قبل ركوبه ولو نزل ويؤيد أنه أهل للقلبه ثم أراد الركوب والسيرة فليتمها ويسلم منها ثم ركب فإن ركبت الان يضطر إلى الركوب

أتمه لقلبه (قوله) أو بان طرف ذات بلد أقامته أي البلد الذي نوى الإقامة فيه أو الذي هو مقصده فلا ذكره منافق ماسيا في الطريق (قوله) لزمه التزول عن دابته هل يشترط أن لا يدير كاتقدم فحين امن را كاتزل ينبغي ثم مم على (قوله لا تنقطع سفره) معناه يشو لزمه التزول (قوله) ولو بقية (قوله) ظاهره وأن كانت وطنه وليس مراد المأوى في الشارح في صلته بالسفر من أنه يتقطع مشروجه وروى عنه وعبارته بعد قول المصنف وإذا أوجع انتهى سفره يلو عنه ما شرط بجاوزه ابتداء تخلفهم أنه يتم عبرة ببلد عمدا سفره من وطنه ولو كان ما داه في سفره كان خرج منه ترجع من بعد عاده داه وروى به من غير أقامته وجه الله (قوله) لا ينشأ (قوله) أي غير كبحر ويكملها

(قوله كرم المستغنى بمجموعه) لقائل ان يقول ان كانت صورة التزول مع عدم الاصل المبطلة فتبقى قبور الركوب بهذا التقديده تصور فارق بينهما وان كانت غير مصورة بذلك فهو مشكل مع انه ينبغي ان يكون الركوب كذلك والافعال اشتغرت الافعال المبطلة في التزول دون الركوب ولعل المراد الاول واعتبر قوله باعتبار ان الفاعل غائب فالتزول لا ينافي في شأنيته على التفسير (اقول) وفي جوابها انما اشتغرت الحركات المبطلة عند ارادة التزول لا لما انتقل الى ما هو واجب بطريق الاصالة اشتغرت ذلك في حقه والركوب لما كان لا يجوز ان يتقدمه من غير ٢٢٢ فلم يفتقر الاما كان ضروريا (قوله

الركض لا بد والعدو الى الركض كما (قوله في الثاني) هو قوله ام لغرض حاجة (قوله او اوهاها ضياع لم يضر) اي حيث لم يكن زملها بعد اعمدا بما في قوله كالوصي ويده جبل) وخرج به ما كان الحبل تحت رجليه مثلا (قوله وقضيه بطلان الصلاة على الاصح) معقد (قوله وعناها يده) اي وان حال وهل مثل الضمان الركب ام لا فيه قطر والا قرب ان يقال فيه ان اعتد عليه من غير حله على رجليه ورفعها وهو عليها ليضر والا ضرر لانه يده متصل به عرفا (قوله عت به الباي ولا طوبه) اي من احد الجانبين والمراد بعمومها كثر وقوعها في الخلل بحيث يتقوى الخلل الطاهر منه وقوله ولم يصعدتها معدلا لعل المراد ان لا يكون ثمرة مخالفة عنه راسا يسئل الموردها دليل قوله ولا يكلف التفتة الخ (قوله عرضا عنيا او غير) كماله الخنازاه

ذكر المستغنى بمجموعه وله الركض قد ابدى والعدو والحاج شوا كما ان الركض والعدو والحاجة المقر كقوى مختلفة عن الرقعة أم لغرض حاجته كعلقها بيسه يد ام كما ان مقتضى ذلك كلامهم وكلام ابن المقر في حديثه وهو المعقد وان قال الاذرى ان الوجه بطلانها في الثاني بخلاف ما لا يرى اية او وعد الماشي في صلاته بالحاجة فانما يتصل كما مر ولو بانها وانما بداية او وصلت بنفسها او اوهاها بحاجة لم يضر لانها لم يلاقيها ولودى في البداية وفي دليلها فاسياق الكلام قديمهم صحتها والى او ردي في شرح المذهب عن التمسك به كالوصي وفي يده جبل طاهر على الحاجة وقضيه بطلان الصلاة على الاصح يظهر انه يلحق بمبدأ كركب الحاجة صلة بالداية وعناها يده اخذنا مما عرفت انما الماشي يتصل صلاته ان وطى الحاجة عدا ولو باينة وان لم يجد عنها معدلا كما مر به ابن المقر واقتضاه كلام التفتي بخلاف وطىها تاسما وهي باينة للبليل مع ما عرفت حالنا فيه ما لو وقعت عليه فضاها حالان كانت معقوانها كذكر بطور عت بها الباي ولا طوبه ثم لم يعمد الماشي عليها ولم يصعد عنها دلا لم يضر ولا يكلف العطف والا احتياط في مسه لان تكلفه ذلك شوش عليه عرض سبه (ولو صلى) شخص (فرضا) عنيا او غير (على داية واستقبل) القبلة (واثم تركوه ومصدوره) وشية اركانه بان كان في نحو هودج (وهي واقفة) وان لم تكن معقولة او كان على سرير عتي به بجال او في زرقا او ارجوحة معلقة بجبال (حان) لاستقرار ذلك في نفسه (او سائر فلا) لان سرها منسوب اليه وان تمكن من اتمام الاركان عليها انما انشأ من التزول عنها على نفسه او ماله وان قل او فوت رقعة اذا استوحش وان لم يضر راتوف وقوع معاده لجل الخلل او تضرر بالداية او احتياج في نزوله اذ اركب الى معنى وليس معه اجر فذلك ولم يتوسم من نحو صديق اعانه فله جيع ذلك ان يصل الفرض عليها وهي سائرة الى جهة مقصده ورمى ويعدو ولم يعمد في مسئلة السرير محتملا اخذنا باليد ابن شعبة حيث قال وقضيه هذا صحة الصلاة في الحقة السائرة لان يده زمام الدابة يراى القبلة وهي مسئلة تقبلة يحتاج اليها وفرقا لما في بين الدابة السائرة يتسها وبين الرجل السائر

زادى ورج (قوله اذ ارجوحة) اي يضم الهزة كما في المختار (قوله اذا استوحش) اي بخلاف ما عرفت في التيمم فلو توجه الماء فانه لا يجب طلبه انشأ انقطاعه عن الرقعة وان لم يستوحش كما تقدم في الشرح ولعل الفرق ان ذلك لما كان غير التوجه وقد لا يجده الماء بالطلب وهي سائر الرقعة مطلقة بخلافهنا (قوله لم يتوسم) اي لا يجوز زمن نحو صديق فله بلاه (قوله في الحقة) قال في المختار والحقة الكبير مر كب من مر اكب النساء كالهودج الا انهم لا يتسها به ويشغل القاموس (قوله وهي مسئلة تقبلة) اي مأخوذة عما في عن القاضي

(قوله بان الدابة لا تكون ثابتة) ونفسه هذا الفرق ان الحكم كذلك ولو كانوا اموالاً او كانوا مملوكين او مأمورين له وان كانوا اهلهم
 يعتقدون وجوب طاعته فقامل على من منعه أي فلا يقال ملكه لهم واعتقادهم وجوب طاعته مفسرهم منسوخ بالادلة
 تقول الملة في النجدة لا رومهم جهة واحدة وعقلهم يقتضي ذلك وان كانوا اموالاً او اعتقدوا الوجوب (قوله بان ذلك) معتقد
 (قوله وسئلها) الرتبة السابعة ٣٢٤ وهو محتمل معتقد (قوله وسئلها) الصلاة قال حج والفرق

بهذا أو في من الفرق بان
 الخالص غير صورته انما يستقصر
 ما استعان عليها على السائر على
 المعتقد مع بقاء القيام (قوله
 حق لو فرض اعتقده) أي القيام
 (قوله فكذلك) بانما اقتضاه كلامهم
 أي لا يصح حيث كانت غير الصلاة
 والدة بغيره اما اذا كانت لها
 وهي واقعة لا يوسم لمعلم الصحة
 ولا منافاة قوله فاعلمه لان التغيير
 فيه راجع لقيام ولا يلزم منه
 استيقال القبلة وبعبارة حج ولو
 صلى شخص فادرك في الغزوة
 فرشاً ونحو ذلك الصلاة جائزة
 على المعتد الى ان قال وهي واقعة
 جائز (قوله وان صرح الامام
 بليلوا) أي في الجفازة (قوله
 ولا يصح) أي التووي (قوله
 كدوران راس) أي ومع ذلك
 لا يجب الاعادة لجزءه عن القيام
 (قوله فيقول صدوق عن النبي)
 أي بيننا فاشك لا يؤثر (قوله
 وجب بدنه) أي رجوعه (قوله
 ولما بينه اعاد فوراً) وقياس

ما فيه من انما خرجت به دابته خطأ أو لمجدها وعاد فوراً من ان يجد نفسه ان يقال بالاولى (مستقبلا
 بمثلها (قوله في عرسها الوان دم) انما لو انهم لم يعضوا رقبته شربها مستقبلا هو الملهم دون شيء من الباقي هل
 يقتضي لانه بعد مستقبل لا وان دمها لا لا تدركه على استقبال الباقي فظاهر انما لا تقسم الاول فتدرك الباقي ان
 يكون كما اذا ارتفع عن غير جيل اي قبس واستقبل هو اجمع امكان الاختصاص بحيث يستقبل نفسها فلا يجمع اه
 فيهم على منعه

(قوة أو استقبال شامخاً) فلو أن رب الخاشع في الشامخ لم يطلب بخلقنا بالآثار التي الربطها بقرائن أو الاستقبال فوق أمر الرابطة أ ه سم على منهج المانع بقلان مر وفيه أيضاً لو كان الشاشع في شامخ فقط هل يكني الخاشع منه أ ه (أقول) قد يؤخذ أن لا اكتشافاً بقلان من قول شامخ الزاوي يخرج بعض مدعيه عن محاذات الشاشع لأنه سوجه بعض مدعيه بآراء ياقية هو أها لكن ربما لکن هذا المأخوذ قصداً لضعف ما له حج من أنه لو استقبل طرفاً من بعض مدعيه وترجأ به عن استقبله لضعف ضلوة أ ه وقد يفرق بينهما لما كان داخل الكعبة ٣٢٥ هنا نوب السبعة ضلوة ثم

(مستقبلا من بينهم ماسبق) وهو قدر ثلثي ذراع وأستقبل شاخشا بالشرط المذكور
مضلا بالكعبة وان لم يكن قدر فرائضه طولا وعرضا فدخل ما لو اقتضى موضع موقفه
وارتفعت أرض الجانب الآخر كثيرة فاشتد صخرة أو مبنو فوقف بجدار
(جدار) ماصلا بخلاف ما إذا كان الشخص أقل من ثلثي ذراع فلا تصح الصلاة لأنه لا
يستقر على ما عليه بقدره وقسم على أن اقتضيه ولم يفتأ فقال كثرة الرسل رواه
مسلم وقول الرازي ح في كذا ذراع إلى غير ذلك من غير أن يخرج من كذا على ما عليه وإنما
بيان لقد روي في الرجل أن غايته ذراع أو قال الأمام أو قال اليد أو على اعتبار ذلك
أن يسلم في مصوره والشخص عظم بدنه لا استقبال فهو شئ من شئ وهو معنى مفروضة
لكونه لا يعد من أجزائها وتختلف العصى الزنادا فتروى في الدار حيث تقدمت دليل
دخولها في بعضها البرهان العادة يفرضها المصلحة فتعد من الدار وذلك وإن جمع ترابها
أمامه أو أقل في موضع منها كثرة كفي أخذها من مكانه لكونه يعد من أجزائها وإن وقف
خارج العروة ولو على نحو جبل أي قيس أجزاؤه وان لم يكن شاخص لا يعد متوجها
إليها بخلاف من وقف فيها ووجهه إلى هواها ولو خرج عن محاذة الكعبة يحسن بدنه إن
وقف بطرفها وخرج عنه بعضها بطلت صلاته وانما انظران الشاذون كالطريق فيأتي فيه
ولو استقبل الركن فالوجه كمال الأثر الجزع بالصحة لأنه مستقبل البناء الجاود
لركن وإن كان بعض بدنه خارجا عن الركن من الجانبين وإن استدعى طرف طويل يربط
الكعبة وخرج بعضهم عن المحاذة بطلت صلاته لعدم استقبالها لها ولو شك أنهم إذا
بعد عنها ما تذاها وخصص صلاتهم كما روي وأستدبرها فاستقبل الركن بطلت بخلاف
ما إذا قصر وان أسبل عنها فربطت وان قل الزند لندرة ذلك ولو استقبل الحجر بكسر
المخادون الكعبة لم يجز لان كونه من البيت معقولون لا مقطوع عنه لأنه انما ثبت بالأحاد
ولو استقبل من عتبه أقدرك ثلثي ذراع لكن يجهل إذا فيه كشعبة معقولة بين مارتين
صحت صلاته كأن في يه الزاد رجه أفعلى الاستقبال فيها الكعبة فهو عليه ما إذا

عنه فإنه يطلب صلاته) يتم له وهو قد يقال أن أي حرم وقت في حقه باله كما يستتبع لبيان حقه العباد وإن كان خارجا
فان وقتها دخلوا استقبلوا بها بعض ذنوبه وبقائه هو ما بها كان في حقه مقابلة لها متوقفا لم يصح لكن تقدم في بيان
الزاد ما يورثه من الصحة في ذلك حال وبقائه هو ما كان بها (وقوله الظاهر ان ذلك قد وان الخ) من يروج (قوله كالخبر
فيما يأتي) أي من عدم الاجراء (وقوله ولو استقبل (الركن) أي لو كان كمن (قوله لانه يستقبل البناء الجوار) أي وهو الذي في جاني
الركن (قوله بخلافه ما إذا قصر) أي ويصح له ان لا يعمد بطول (قوله لكن أي بما أسأله) أي أي استقبل في حقه ليعلم أسأله
أسأله وهي ظاهرة

(قوله بخلاف غيرها) ظاهرها انها لا تعدد وقياس الضمة فيها أو أجزاؤه وجبة متقو حصة إجماعه على ان يخرج عن استنباطه
 المشبهة للذكورة لأن الألف بقرينة التذكير فين أجزاؤه متقو حصة إجماعه على ان يخرج عن استنباطه (قوله لما من البعد
 عن الزمان) الأولى التعديل بأفضلها على بقية المسجدين لأن ما ذكرنا في قوله وكذا أصلا من لم يرج جماعه الخ قوله لا تنق
 لأن الملاحظة الخ لا تنق في قوله (قوله أو يرجوها) أي أو يأن يرجوها الخ فهو مطلق لم يرجها (قوله أفضل منها بالمسجد)
 أي ولو الكعبة اهـ حج (قوله وقد نقل الطرطوشي) الطرطوشي الفقه والسكران الضم آخره صلة الطرطوشي مدسنة
 بالشام را بوجه آخره أي طرطوشي مدسنة بالاندلس اهـ لباب الكعبة في التي آخرها هـ ضم المضاف وقد فصح أن قال
 في لقاء من طرطوشي بالندم ٣٢٦ ويغني بلب بالاندلس اهـ قال ابن خلكان ساكنها أبو بكر الطرطوشي

المساكن مصنفه كتاب سراج
 المولى (قوله أفضل منها في سائر
 المساجد) هو المعتقد (قوله ومن
 أمكنه علم قبله) أي سهل عليه
 أخذها من قوله الآخر أو قاله
 مشقة ومعاونة حج أي بان كان
 بالمسجد الحرام أو أخرجه ولا
 حائل أو وثقه حائل أحدثه الغير
 حجة وأما قوله غيره فعدا
 راعيته إزالته فيما يظهر اهـ
 (قوله راعكه ولا سائل) أي أن
 كان يعمل بإشادة من الكعبة
 والقبض ما كان كذا إذا كانت
 فيه لا يشهد الكعبة (قوله أي
 الأخذ بقول جمهور) هو بيان
 لتعليل اصطلاحه لا في الزمان
 أنه لا يجوز إلا بشروط الغير
 عطفًا كما به من قول الشارح
 قبل لم يجز له العمل بغيره ومن
 قول المصنف الآخر في الأخذ

بقوله ثم يخرج من علمه فانه يفيد أنه مع إمكان العلم لا يجوز له الأخذ بشروط الثقة (قوله العمل به) أي إذا ذكر
 من التذلل والاجتهاد (قوله الأخذ بغير الغير) ظاهره ولو مصوماً ومتفقاً ما علم في الفرق الأخرى من أن القبلة مبناه على
 القبر أن كتمان ذلك يعدد التواتر ومن كفاً وصياناً فلا راجع (قوله كما به علم يأتي) أي في قول القبول والأخذ بشروط
 يخرج من علمه يمكن حمل كلام المصنف عليه بان يفسر التذلل الأخذ بقول الغير مطلقاً لا في تغيير الروضة لا يجوز له اعتدال بقوله
 غيره (قوله أي ومن علم الخ) الأولى أي ممن يخرج عن علم لأن المذهب تقدم حرمته فتدبر قلين لا يخرج عن علم (قوله ولو بقي) أي
 شخص غيره اهـ (قوله على المعانيه) أي يقتضى (قوله يقتضى أصابته) أي بانها أصابته فغيره عنها
 ليستقبلها الراعي به ذلك عدد التراتر

(قوله وهو مقيد) أي ما في التعيين من الجواز (قوله كاسافي) أي في قوة والاخذ بقوله لغة الخ (قوله فان كان لغرض حاجة) أي
ولم يطرأ الاستلزام له بخاصة به حج فيما يأتي بعد قوله المستند والالغ (قوله تقر بطله) يشدان الباقية بغير حاجته هو المصلح
حتى لو لم ينفرد بالحاجة لا بكتف حصوه وهو اقته قول شرح المنهج ومجمل جواز الاجتهاد فسادا كان ثم ما قل ان لا ينفذ بلا
حاجة (قوله ولا اجتهاد في محارِب المسلمين) أي فالمحارِب المعقوفة في معنى الحاجة قال سم على حج في اثبات كلامه ويحب على
الانسان قبل الاقدام على اهل اعتقاد الحراب البحث عن وجود الشرط المذكور وهو السلامة من الطعن ونادى قبله بدون
اجتهاد لم تنفذ صلاته اه وفيه ان يحل ذلك في محل لم يكرطه وقوله واحتل الطعن فيه والافساده به صفة غير سأل (قوله
ومحاربين يداينهم) أي معظم طرقهم قال في الحياض والحدود وسط الطريق وعقله والجمع الجوازات مثل دابة ودواب (قوله
التي تشأج اقرون من المسلمين) أي جماعات من المسلمين صالوا الى هذه الحراب ولم يتقل عن احد منهم انه طعن فيه ويكني الطعن من
واحد اذا ذكر كالمستند او كان من اهل العلم بطلقات ذلك ٢٢٧ يخرجهم عن رتبة الذين الذي لا يجوز معناه

اه سم على حج (قوله وفي معناه)
أي العاين (قوله يخرجهم عن رتبة
اجتهاد) أي بان اخبر عن معانية
او ما في معناه ككروية
القبض او الحارِب المعقوفة
(قوله ولا يجوز تقليده) أي
بان علمه يخرج عن اجتهاد او ذلك
في امره (قوله فيذكر) أي في
قوله ولا اجتهاد في محارِب المسلمين
الخ (قوله مطلقا) أي جهة وبينة
ويسره (قوله لانه لا يقر على خطأ)
يعني انه ان وقع منه صلى الله
عليه وسلم خطأ بغيره بلا وس
وهذا بناء على انه قد يقع منه
الخطأ لكنه لا يقر عليه ولا يصح
خلافه فهو لعينه كغيره من

جازه الاجتهاد لما في تكليفه المعانة من المشقة ذكره في التحقيق وهو مقيد بما اذا فقد
ثقة بخبره عن عروا لافيه ومقدم على الاجتهاد كاسافي وما اذا كان ثمة الحائل لحاجة فان
كان لغرض حاجة لم تصير صلاته بالاجتهاد لتقر بطله ولا اجتهاد في محارِب المسلمين ومحارب
يدينهم أي معظم طرقهم وقوامه القديعة التي تشأج اقرون من المسلمين وان عرفت
وتريت حديث حملت من الطعن لان لم تنصب الاجتهاد بجمع من أهل المعرفة بهت
الكواكب والادلة تجري ذلك تجري الخبر وفي معناه خبر عدل اتفاق جمع من المسلمين
على جهة وشعر صاحب الدار وهو ظاهر ان علم ان صاحبها يخرج عن اجتهاد ولا يجوز
تقليده ثم يحل استماع الاجتهاد فسادا كراتب النسبة اليه اما بالنسبة لثبانه والتباسه
فيجوز ان لا يعدل الخطأ في ما يخالفه في الجهة وهذا في غير محارِب به صلى الله عليه وسلم
ومساجده ما هي فتبين الاجتهاد فيها مطلقا لانه لا يقر على خطأ فاقضيل صادق فيها بينة
او يسره تخالفا لحال ومساجده هي التي قيل فيها ضبطت ومحارِب به كل ما نفي صلاته
فيه اذ لم يكن في ذمته محارِب ولا يلحق بذلك ما وضعه العصاة كقبلة الكوفة والبصرة
والشام وبستان القدس وجامع مصر القديعة وهو الجامع العتيق لانهم لم ينصبوها الا عن
اجتهاد واجتهادهم لا واجب القطع بعلم انحرافه وان قل ويجوز له الاجتهاد في خربة
اسكن ان ياتيا الكفار وكذا في طريقه من روى والمسلمين بها ويستوى من روى اقرين

الانبياء لا يتبعهم انما لا يعدلوا ولا يروا الا ان ترتب عليه تنسريح كمال سلامه عليه السلام من ركنين (قوله
ومساجده) المقار بين المسجد والحراب انتهى بحسب الفهوم والافاد اذ رتبا على ضبط ما استقبله في صلاته حتى لو علت
صلاته في مكان وضبط خصوص موقعه عليه الصلاة والسلام لافيه وضبط ما استقبله في صلاته حتى لو علت
معه الاجتهاد (قوله كل ما نفي صلاته فيه) أي ولو بخبر الواحد كما هو ظاهر حج اه زادي (قوله ان لم يكن في ذمته محارِب)
ان الحراب المحرف على الهيئة المعروفة حديث يصدقه ومن ثم قال لا ذكره في السؤل في طائفة الحراب ورايتهم امش
نصحة قديعة ولا يكره الدخول في الماطة خلافا للصويط (قوله ويجوز له الاجتهاد) أي يجب عليه ان اراد الصلاة في اولس
له اعتقاد ان رايه لا يركش في بابنا للمقدلة ترد في التقويم مجتهد فيها مطلقا جهة وبينة ويسره وقضية الاطلاعه هنا وقضية
فيما بعد انه يجزئ في هذه وان كثر من روى المسلمين بها (قوله او يستوى من روى القريقين) قال سم في سائسة شرح البرهجة قوله
او يستوى من روى الخ قال في شرح الروض كاصح به الاصل اه وهو صادق بكتابة هو والمسلمين بان كثر من روى =

الفرق بين الاستحالة وقوله السابق في استحالة السلطان كدوامه في معسولة غيرهم أيضا قبل أن يكتبوا افتتاح محل أحد
المؤمنين على الآخر وهل الوجه حل هذه على ذلك في هذا على ما لا يمكن من رواية المسلمين وأن كان خلق ظاهر العبادة
وكتب أيضا قوله أو يستوى كالمصرح في عدم الاحتذاء وان كثر من رواة المسلمين ونسب نظر وإن أمكن أن ينسب ٨١
وعليه فقد عدم اعتدال جواب الفرية التي استوى من رواة الكفار والمسلمين بطريقهما إذا لم يكثر المسلمون أما إذا كثروا
فلا يكثر من رواة الكفار معهم قلوا أو كثروا (قوله ما لم يكن على القبلة نشي بمحمد كرم) أي من الرواية والحرب وقبضته ان الحارث
ويحتمل تقدمه على الفريضة علم وقد وثقه غيره بان الفريضة علم أقوى بدليل أنه لا يجتمع مع أشخاص عبدة ولا بسيرة كما تقدم سم على
منه من طلب بخلاف الحارث وبعبارة حج والاحتكام علم عنها أو أمكنه وثم حائل ولو حاد فابعه لما حاد لكن ان لم يكن تعدى
ما حدته أو زال تعديه فيما يظهر من ٨١ وهو ظاهر في مخالفة كلام الشارح في الحارث (قوله وأنه مشقة) قال حج أي عرفا
(قوله اخذ بقوله ثقة) أي بوجهه ويختص عن كنفه أي وإذا سئل الثقة هل يجب عليه الانشاد لها أم لا فله نظر والاقرب
الأول لأن ارشاد من فروض ٣٠٨

الكتابات ومن سئل شيئا مما اتفق عليه فله حيث لا عذر له في الامتناع ثم
ان لم يكن في اخباره مشقة
لا يستحق اجرة والاستسقاء
(قوله ويجب عليه السؤال عن
يضم بذلك) أعني يجب تكرير
السؤال لكل من لا يتصور كيجب
تجديد الاجتهاد ٨١ حج وكتب
عليه سم وظاهره انه لا عبادة
يجوزها المستدل للاجتهاد السابق
اذ لم يكن ذا كماله ٨١ (قوله
لبعد المكان) أو نحوه كعب
المحول (قوله كما في ذلك) أي
فيضم (قوله وكفر) قال حج
الان عليه قواعد صيرت له
ملكه يعلم بها القبلة حيث يمكنه

ان يعرف علمها وان نسي تلك القواعد وظاهر كلام الماوردي المخالف لذلك حذف ٨١ (وأقول) الأشد
وأهل مراد بمخالفة الماوردي ان كلام الماوردي يفيد انه اذا تم منها الادلة فقلد في العمل بمقتضاها كان أشبه بمراد النعم
القلاني اذا استقبله واستمر على هذه كذا كتبته تقبلا لكعبة وهو على هذا التقدير ضعيف اما اذا قلنا عمل الادلة منه
ثم توصل بذلك الى اختراجهما من الكتب واجتمع في ذلك حتى صار له ملكة يقتضيهما على معرفة صحيح الادلة من فاسدها ويتبع
عليه العمل بمقتضاها بل يجب عليه الاتقية وبما تقر به انه لا مخالفة بين ما ذكره ان لا حرج وما ذكره حج (قوله لانه مهم)
ظاهرة ولو وقع في غلبة صدقه وقاس ما يأتي في العصور الاخذ بغيره حيث لا يأتي في شرق يأمل ان كان أمر القبلة متباعد على البين
وكانت حرمة الصلاة أعظم من الصوم بدليل انه لا يحد في تأخيرها مجال بخلاف الصوم احتسب لها ويؤخره فضعف كلام
الماوردي فيما رواه من الادلة من كافر فرضه افعالها في غلبة صدقه (قوله لو اسلم) أي تقبل (قوله ان يقول عليه) أي ان
يقبل عليه (قوله واداهما المحدث) وهو غلبة نظريته الشائ (قوله لم يندرج على الدين) هذا الحكم تقدم التصريح به في
قوله ويقتضيه عليه الاخذ بغيره انما لا يخلد ذكره اليان لما لا خلافه الحكم

(قوله الاخذه) اي بالنظر (قوله نعم القدر على القين) عبارة ج به قول المستحق والاجتهاد قبل ان من بالمسجد وهو اعني
 اوفى ظلة لا يعقد الا باليس الذي يحصل به اليقين او اخبار بعد التواتر وكذا قرينة قطعية بان كان قدر اى محلا فيه من جعل
 ظهر له مثالا يكون مستتبلا واخبر بذلك عدد التواتر اه (قوله باليس) اي حيث لا مشقة عليه فيه كما يعلم من مقتضى وجوب
 مؤلم من يتخير عن علم وفي عدم تكليفه بعد ذلك او دخول المسبب مع ذلك في حصول المشقة وفي طسبية سم على منج
 تافسه قوله ولا سائل يشترطه اى ولا مشقة عليه في علمها بخلاف الاعي مثلا اذا امكنه التقسيم عليها لكن بمقتضى كثرة
 الصغر والازمان لم يكون كافيا لذلك اظهر وعرضته على شيخنا طيب فوافق عليه اه وبجاءه على ابي شعاب نعمها
 وقام هذا الذي مر من الاعي ومن في ظلة اذا كان بالمسجد الحرام اومسجد به محراب ومقدور مشق عليه الوصول للكعبة
 او المحراب فله ثمة ان وجدوا الله الاجتهاد وهو قريب لكن قد يخالفه قوله اما لو اشبه عليه اى على الاعي مواضع لمسا
 اى بان اشبه عليه المحراب بغيره فلا شاة يصير حتى يتغيره غيره يحاطان خاف فون الوقت على في حسب حاله عاد اه
 فقد منعنا الاجتهاد عند ثمة القين باليس للاشبهاء فكيف عند امكانه ٣٢٩ الان يرقى باليس ان ثم نفسه

لا مشقة فيه لكن منع منه
 الالتزام بالنسب فيه الى مقتصر
 فلم يرد بخلافه فان فيه مشقة
 قد زعموا ولا لتقارن المشقة
 لا وجب لصعود الحائل كاليتقي
 اه (قوله قديلي العمى) اى اقبل
 النظرة (قوله فان خاف فون
 الوقت) اى بان لا يدركها بقائه بها
 فه (قوله فان تقدم ذكر اى
 بان كان في محل لا يكلف تحصيل
 المأمنة (قوله بان كان بصيرا)
 مشق في الحق ومفهومة ان من
 لا يعرف أداته لا يحرم عليه

الاخذه به مع القدرة على القين باليس ويعقد كل منهما المسأ وان لم يرد قبل العمى
 فلو اشبه عليه مواضع لمسا به فان خاف فون الوقت على كفا اتفاق واعاد كما يؤخذ
 بما يأتي (فان فقد) ما ذكر (وامكنه الاجتهاد) بان كان بصيرا يعرف اداة القبلة وهي
 كثيرة وأضعها الرباح لا خذلانها وأقواها القطب فالأوهو ضم من في نبات نفس
 المعقري بين الفرقين والبدى ويختلف باختلاف الأمالي في العراق يجعله الملى خف
 انه العنى وفي مصر مختلف البسرى وفي اليمن قبالة عمالي جانبها الأيسر وفي الشام وروا
 ويثيران وروا ظهوره ولافقيل ان قلنا ما عدل القول وكأتمه اصحابها بما لم يجر به
 والاقوا وقال السبكي وغيره ليس نجبا وانما هو نقطة تدور عليها هذه الكواكب
 بقرب التجم (حرم) عليه (التقليد) وهو قول من يتخير عن اجتهاد اذا اجتهد لا يقلد
 مجتهدا ويجب عليه الاجتهاد الان خاف الوقت عنه فلا اجتهاد بل يصلى على حسب حاله
 وتلزمه الاعادة ويجوز الاعتقاد على ميت الارض في دخول الوقت والقبلة لا فادتم التلن
 بذلك كما يشهد الاجتهاد اثنى به الوالدرجة الله تعالى وهو ظاهر (وان تخير) المجتهد

ل ه ٤٢

التقدير وينافيه قول المستحب الا في من يجز عن الاجتهاد وتعلم الادلة كما عني قد شقة عارفا وان قد رقا لاصح وجوب التسلم
 واجاب عنه الشيخ عزيمة بما سألته من الراد بالفرقة أع من أن تكون حاصلة العمل او بالقول بان امكنه التلم (قوله واقواها
 القطب) عبارة ج واقواها القطب الشمالى يقتلث الفاق (قوله في نبات نفس) اتفاق سيرو به والراعى ترك صرف نفس
 للامرفة والتأنيث صحاح (قوله ويثيران وروا ظهوره) لا يظهرون هذا الخلق لما قبله فكان الظاهر ان يقول وفي الشام ويثيران وروا
 لكن في ج وقيل يضرر به شق وما قارب اثم افردي غير ان بالذ كراهة من الخلاف فيها (قوله وكأتمها) اه اشار الى دفع
 اعتراض يتوجه على كلام الشيخ زوجه الله (قوله لا فادتم التلن) ذلك الخ هذا التعليل يقتضى ان ميت الارض في مرتبة
 المجتهد وليس مراد اذلو كان في مرتبة لم حرم عليه العمل به ان قد روى الاجتهاد كما يحرم الاخذه وول المجتهد لكن تعذر ويجوز
 الاعتقاد بشهادة يتخير من العمل به وبين الاجتهاد فيكون مرتبة بين الفئرين علم وبين الاجتهاد (قوله كما يشهد الاجتهاد)
 قضته ان ميت الارض ليس كالمحارب المعذور فان ذلك بمنزلة المتخير عن علم حتى لا يجوز الاجتهاد معه جهة ولا غير اه على ما مر ويبنى
 ان من يشبهه بدمية المحراب في سم على ج ما ينص انظر لونها رشت ههنا لأمور وما المقدم وقوله ليلم التغير لعل المراد به =

عند التواتر اه (واقول) ينبغي ان عدد التواتر مقدم على غيره ثم الاخبار عن طريقه والكسبة ثم وثق بها ما ريب المحقق
ثم وثق بها القطع ثم الاخبار برؤية العلم الغير وذلك لان التواتر بقيد اليقين وخبر الموثق عن علم بشد الظن مقدم عليه التواتر
ورؤية الكسبة اعمد من القطع برؤية القلب لانه وان كان يمتثل الامان لكنه قد يقع الخطأ برؤية الشبهة على الراق
اول الفاعل فام الرافى ورؤية القلب قريب لتصرى ما يصلى اليه عند الرأى فان الغرض به وادى اليهم الغير يصلون ربما يكون
مستند ورؤية مسلاهم ثلاث الجبهة فلا يمان في الاخذ بقوله من الاخراف عنه او يسره (قوله بقلدى الظاهر) غلظها
لوحظ غيره وان القلب في هذه الجبهة جاز له المدول الى غير ما لو قيل انه يأخذ بقوله لا قرب الى الصواب من كونه يصلى الى
جهة لا يظن له ولا يغير مدلى على انه القلب وقضى لعدم جزئه بالتميز يمكن بعد او مثل ذلك ما لو ارى محرابا لا يجوز اعتباره
(قوله وصلى كيف كان) وعلى يجب عليه التزام ماضى اليه ام لا فانه يظن والا قرب الاول لانه ما يشاهده القوم استقباله فلا يتركه
اذما يرى غيره عليه (قوله كما قاله الامام) معتمد (قوله عند ضرب الوقت) نقل سم في حاشية المنهج عن الشارح اعتقاده اه
ويكن جعل كلام الامام على ما اذا اوجز وال الصبر وكلام غيره على خلافه (قوله نازعه في شرح الوسيط) اى التوى
(قوله والله وراثة التعميم) اى ضاقت الوقت اواسع (قوله ولو من ذنوبه) قال حج وماد مع جماعة اه وعليه فهدى مستنارة
من عدم وجوب تجديد الاجتهاد ٢٣٠

<p>يظهر له حتى تصوغه ثم اوتوا رضى اذ لا (لم يقل فى الظاهر) لانه يحتمل وهو الصبر عارض برجى زواله عن قريب غالبا وعلى كيف كان لمرة الوقت (وقضى) لندره والفتوى الثانى بقلده بلائنا لانه الا ان عاجز عن معوقة الصواب فاشبهه الا على وحصل الخلاف كما قاله الامام عند ضرب الوقت اما قبله فيفتح التقليد فله العلم الحاجة اليه ونازعه في شرح الوسيط وقال ان ما قاله الامام شاذ والمشهد والتعميم (ويجب تجديد الاجتهاد) او ما يقوم بقامه كالتقليد في حق الا على (لكل صلاة) مفروضة عبثا اداء أو قضاء ولو من ذنوبه (تخضع على الصحيح) سعيان اصابة الحق كما كذا الظن عند الموافقة وقوة الثانى عند الطائفة لانه لا تكون الا على اعادة اقوى والا قوى اقرب الى اليقين ممكن جعل قوله تخصر على حق وقوله امان يدسئل وقته فلا اعتراض عليه وقول الشارح من المجلس</p>	<p>صحتها من قعود مع القدرة اشبهت الترافض فلم تلق بالتوافر وكسب عليه سم قوله ومعتمد جماعة يذهبى او فردى افساد الاول ثم اثنى في شرح الارشاد بر بقوله ومعادة افساد الاولى كما قضاء كلام المجموع اوى جماعة اه وبقي ما لو من اعادتها على التفراد يلزم بان قول بطلان على ما فى الجملة</p>
--	--

فيليجد دلها ايضا لانه ما يجيد اه وكسب عليه أيضا قوله ومعادة ظاهره ولو عقب السلام من غير
نفس (اقول) وقد يتوقف في وجوب تجديد الاجتهاد قبل كانت الاعادة قسدا لاولى او لغيره من خلاف من افسدها بان
الاولى حيث تفرق افسادها كانت كالقول في مثل غاية الاسرار المهادته الاولى وقد تأخر الاسرار بها عن الاجتهاد وهو لا يضرب
يجب تجديد الاجتهاد لكل ركعتين اذ لم ينسما كالتخصى أو يفرق بين ما يصح الجمع فيه وبين ركعات احرام واحد كالتخصى
في كل ركعة اجتهاد واحد وبين ما لا يجوز الاسرار فيه بأكثر من ركعتين كاترا وجب تجديد الاجتهاد لكل احرام فيه
تظن لربا بعد الاخفاه بما فى التعميم فعلى ما تقدم انه ارجح من انه يكفي لترا وجب تجديد الاجتهاد لاجب تجديد الاجتهاد هنا لما رايضا
انها كما اسلولة واحدة والكلام في المنذورة (قوله لكل صلاة تخصر على الصحيح) هذا الخلاف يجري في الملقى في الاحكام
الشريعة وفي المهاد اذ اذكر ثم شهد ثانيا بعد طول الزمن اى عرفا فطلب التعميم لانه اذا لم يتفق عن موضعه اه غير (قوله)
فلا اعتراض عليه) اى بان يقال قضية التعصير بخضرة ان الكلام في الراجح من ان يكون لترا وجب تجديد الاجتهاد قبل دخول وقت صلاة من التمس ثم دخل وقتها
فيخرج بذلك المنذورة والفتاوى والحاضرة اذ اجتمع في وقتها وعلى فاشبهت ذلك الاجتهاد ثم اذ دخل في الحاضرة فانه لا يصيد عليه
انها احضرت بطلان الاجتهاد

(قوله واثبة) التوطئة هي التمهيد للشيء وهو انما يكون في المتقدم على الشيء لفظ الجزم متاخر عن محضر الآن يقال المراد بالتوطئة مجرد البيان تقدمت على المبدأ وتاخرت وقد قيل مثل ذلك في سوامن قوله تعالى فمثل اها بشر اسوا حيث قالوا انها حال موطئة لبشر (قوله وتخرج بالقرضة النافعة) مثلنا المدة ومصرح حج فيما ياتى الله (قوله ومن يجز) يشق الجزم افصح من كسرها اهـ منهج (قوله ولو بعدا او امرأه) قديمه والتعبير بالقرضة ومنه قول الشاهد من ركب خمار المروا تمتع السلامة من القسوق وهو غلار ويتعبر به قول الشارح بخلاف الفاسق الخ فيقول أن يقال بعدم قبول خبره وهو الاقرب (قوله اما الاول) هو اعي البصر (قوله والمميز غير العارف) أي فلا يقبل واحد منهم وكان الاول أن يقول اما الفاسق والمميز الخ (قوله فهو اخبار عن علم) يتأمل هذا مع جهل فبما من أدلة الاجتهاد لكنه موافق فمما تقدم من قرو في معناه خبر عدل باتفاق جميع من المسلمين فقولته فهو اخبار عن علم معناه انه كالأخبار في تقدمه على الاجتهاد (قوله قلنم شامتها) واختلفت عليه دلالات أخذوا وخصهوا ويفرق بينهما وبين أولوية الأخذ بقول الاعلم بان القلن المستند بالفعل النفس اقوى من المتمد للغير فان قسوا فغير زاد البقوى ثم بعيد لرد مدة الشروع اهـ ج ٣٢١ (قوله لكن الارثي الخ) قضيه انه لا تظهر لكثرة العدد

فيه صرح م على ج حيث قال لو اتحد أحدهما وتعدد الآخر قلنم شامتها قال غالي شرح الارشاد فان كان أحدهما اوثق والاخر أعلم فالظاهر استوؤهما الخ اهـ وفي شرح العباب الاولى تقديم الارثي اهـ وهو الملة وهذا وتقدم للشارح في المادته واختلفت عليه اثنان أخذ بقول أو توفا فان استويا نالا لا كعدمه فان استويا فافضلنا د على باطل الملهان اهـ وعليه في الارثي بينهما وعيكن القرقي بأن

وأما لقول المصنف محضر لا يخرج خبرها ويحل ما ذكره كمال يكن ذاك الدليل الاول والاغلا إعادة وتخرج بالقرضة النافعة ومثلها صلاة الخاتمة كإثبات التيمم وتخرج بالتبعية الثوب فلا يلزم إعادة الاجتهاد فيه كما تقدم في بابها والثاني لا يجب لان الأصل استقرار الظن الاول (ومن يجز) يشق الجزم (عن الاجتهاد) قيل (أو) من (تسلم الأدلة) كما هي البصيرة (قلنم) حصار ثمة ولو بعدا او امرأه (أو عارفا) يصحده واقعه له ولتعالى فاسألو أهل الذكران كمن لا تعاون اما الاول فلا من معظم الأدلة تتعاون بالمصادرة والربح ضيقة كما هي والاشارة عليه فيها أكثر واما الثاني فلا نه اسوأ من فاقد البصر بخلاف الفاسق والمميز وغير العارف فالوصلي من غير تقلد زمته الا عداوة ان صادف القبية اماما صلا بالثقليد وصادف في القبية أولي شين في الحال فلا عداوة عليه فيه فان حال الخبر رأيت القطب وأولمب القضيض يصلون هكذا فهو اخبار عن علم فالأخذه قبول شر لا تقلد ولو اختلفت عليه في الاجتهاد اثنان قلنم شامتها لكن الارثي والاعلم عندهما أولى ويجب عليه إعادة السؤال في كل قريضة محضر بناء على اختلاف المتقدم في تجديد

الأخبار عن الخامسة لما كان مستنده الحس ودعى فيه كثرة العدد عليه ما يشهد على الكثرة من الواحد قوله والاعلم عندهما أولى قلنم سم على منهج عن شرح الروض وتطرق به بأنه اذا وجب الأخذ بقوله في الصلاة فجاز جهان باب أولى فيجبه انه يجب عليه الأخذ بقوله أيضا كذا انه قال ومثل م من المسئلة فوافي ما قاله الشارح بالنظر على البدئية اهـ وبني ما لو اختلفت عليه مختار عن علم واما خبره عزله كمن قال له شخص القطب في هذا الموضع يكون امامك وقال الآخر يكون خائفا ذلك اليسرى مثلا فهل ياخذ بقول أحدهما كالجتهدين أو يتساقتان عنده فبما قلنم الثاني أقرب بشرق بينه وبين الجهم دين به هاتيكما كالاختلاف لنفسه بعد اختلاف الجتهدين فانه لا يأخذ بقول أحدهما الا بعد الجهم عن الاجتهاد فاضطر للاخذ بقول أحدهما وايضا هاهنا اختلاف في علامة واحدة فعارض فيها وهو موجب للتساقت وكب ايضا اذا اخذ بقول أحدهما وجب عليه إعادة الصلاة لردده في التمسك بالثقليد اهـ سم على حج وتقل اعتماد عن م وفيه موقفة والاقر ب عدم الأعاد فهو لو كان أحدهما أعلم أو اوثق واخذ بقوله فلا يعاها وولى لان اختياره لزيادة علمه بلغي ارتقا فلا ترد في نسبة عنده واستحالة خطئه كاحتماله في الواجب وهو واداه اجتهاده الى جهة فضلى اليها (قوله ويجب عليه إعادة السؤال) هذا الحكم علم من قوله او يا قوم مقامه قد ذكره هنا نص في علم

قوله فرض عين فيه أي السفر (قوله دون ما يكترون فيه) يعني ان المراد بالكثران يكون في الركبة جماعة متفرقة فيه جميع
يسهل على كل من أراد السؤال عن ٣٢٢ الصلاة وجود واحد منهم من غير اشتقاق به تحصل في قصد

(قوله والجمعة) عطف تنبيه
(قوله ويجوز ان) كصاحب النظم
العبادة أو من اتهم بجعل أو غير
بعد (قوله والأرضاني) بالفتح
المسكون وكسر المجهمة وفتح
التخمينية إلى ارضان من نواحي
نيابوراه يوصل في الانساب
واهم أو بكر وتشته على والده
سهل بن أحمد المعروف بالحاكم
كافي طبقات الاستوى (قوله في
جهة معينة) إنما تقدم القول
المصنف به وان تغير اتجاهه
عمل بالشأن الخ فانه من الخطأ
ولاعادة عمله لكن الخطأ غير
معين كما يأتي في قوله وشعر
الخطأ (قوله ولان لا يثبت من
الشروط) فثبتته من الشروط
حايطة بالناسيان وله غير مراد
الان يقال بالناسيان أو ما اراد
بالشروط المختبرات وإن لم يكن
شرطا (قوله وإن لم يظهر له
الصواب) ان قيل كيف يجب
الاستئذان مع عدم ظهور
الصواب وما الفرق بينه وبين
فقدان المهورين حيث قالوا
لا يقضي بالتهم في محل لا يثبت
الفرش بيمينه قلنا لا اشكال
وهما على حد سواء المراد بقوله
وجب استئذانهما المستقر وجوب
استئذانهما في ذاته لكن لا يشانهما
لا يثبتان والصواب

الاعتدال (قوله وشملت عبارة تنقح الخطأ) هذا الحكم علم من قوله السابق وأجته أو برة بقية
فقد كبر صغيرا علم وقد اراد ان ذلك بقوله كاسر (قوله وعمل بالاعتدال ترجيح) أي واستوى الإيماء على ما يأتي

الاجتهاد كما ذكر في الكتابة (وان قدر) المكلف على تعلم أدلتها فالاصح وجوب التعلم
عند ارادة السفر لعموم حاجة المسافر إليها وكثرة الاشتباه عليه فكان فرض عين في
تخلقه في الحضر فرض كفاية أدل من تعلمه على الله عليه وسلم في السابق بعد انهم أكرموا
أساق الناس تعلمهم لاختلاف شرط الصلاة وأدلتهم والمستألفين في الكتاب وصح في
غيره كونه فرض عين في كل ركعة لم الوضع وغيره وحل السبكي وغيره القول بأنه فرض
عين في السفر على سفر يقل فيه العار فلو ما دلل دون ما يكترون فيه كرك الحاج فهو
كالخضر اه وهو ظاهر ولو سافر من قرية إلى أخرى قريبة بحيث يقطع المسافة قبل خروج
وقت الصلاة فهو كالخضر كما ستظهر الشيخ ويحيى ان يلحق بالسافر أصحاب النظم
والصفة ذاقوا وكذا من قلن بموضع بعيد من ياديه أو قرية ونحو ذلك والمراد بتعلم الادلة
تعلم الظاهر منها دون دقاتها كما سرحه الامام والأرضاني في فتاويه (فيهم) عليه
(التقليد) فان قلنا لزم القضاء فان ضاق الوقت فكيف يمكن الاجتهاد وقد مر وقابل الاصح ان
تعلم الادلة لا يجب بخصوصه بل هو فرض كفاية فيجوز له التقليد ولا يقضي ما سلمه
(ومن صلى بالاجتهاد آمنه أو بمن قلده) فثبت الخطأ في جهة معينة أو برة أو برة بعد
الصلاة وقيل خرج وقتها اعادها أو بعد خروجها (قضى) حتميا في الظاهر لأنه يثبت
خطأه أو بون مثله في الاعادة كلما يحكم بجهته ثم يجد النص بخلافه ولان لا يثبت
من الشر وط بالنسبان لا يثبت بالخطأ كالمطهرة واحترزوا بقوله فيا يمين مثله
في الاعادة عن الكل في الصوم ناسدا والخطأ في الوقوف غير مرة حيث لا يجب الاعادة
لانه لا يؤمن مثله فها يخرج ويثبت الخطأ لنفسه ويثبت الخطأ للجماعة كما في الصلاة إلى
جهات واجتهادات فلا اعادة فيها كما ساقى والمراد بالثبوت ما يمنع به الاعتدال فيدخل
فيه خبر العدل عن عيان والثاني لا يقضي لانه ترك القبلة بعد فراغه من ركعة في حال القتال
(قلوتقمتغيا) أي الصلاة (وجب استئذانها) وان لم يظهره الصواب إنما على
وجوب قناتها بعد فراغها من العدم الاعتدال لبعض وإلى هذا أشار المصنف بقوله فلا
فان لم يجبه المصنف إلى جهة الصواب ويحيى ان يظهر مع جهة الصواب لان المصنف
معتبه وشملت عبارة تنقح الخطأ برة وهو كذلك كاسر (وان تغير اتجاهه)
نائبها لانه ان الصواب في جهة أخرى غير الجهة الأولى (عمل بالثاني) حتميا ترجيح ولو
في الصلاة وعمل بأدول ان ترجح وفرق بين عمله بالثاني وعمله به في الماء بانه يلزم
نقض الاجتهاد بالاجتهاد ان غسل ما أصابه الاول والصلاة بنفس ان لم يقسه وهذا يلزمه
الصلاة إلى غير القبلة ولا بجماعة ومنع ابن المصباح بأنه لا يلزم النقص لو أخطأنا
معضن من ظهره وصلا ندو لم يطل بل أحمرنا بغير ما نحن نبحثه كاسر نأبنا باتباع

(قوله نفس إعادة الاجتهاد فرض الخ) قد عني الاخذ بان الامي المماثل واجب عليه الاخذ بقول الغير له بشئ من القبلة قد لا يتدى العود الى الحال الذي كان مستقبلا بخلاف البصر اذا فسدت صلاته فانه يمكنه فعل المعادة للقبلة التي كان يصلي اليها وقد يقرق بين من امكته العود الى فعله والعمل بالقبلة التي صلى اليها والآخرين غير فيقال من فسدت صلاته ولم يعلم القبلة التي كان متوجها اليها قبل ذلك يجب عليه تجديد الاجتهاد من علم القبلة التي كان متوجها اليها لاعداد عقب الفساد لا يجب عليه التصديق لقوله الله الاول (قوله فلا إعادة ولا قضاء) يؤخذ من هذا جواب ما حدثت في السؤال عنها وهي ان جماعة يمكنهم ان يصوبوا في قرى ياتي عن ربها مائة مائة ثم يهرجهم شخص واخرهم بان في القبلة انحرافا كثيرا فيلزمهم اعادة صلاته في المدة المخفية ام لا وهو انهم ان يتقوا الخطا في موضع الحراب الذي كانوا ٣٣٣ يصوبون اليه وجبت اعادة لكل ما صوبوه وان لم يتقوا ذلك ولا ظنوا ذلك فلا إعادة لشي مما صوبوه ويستقر على ظاهره لان الظاهر من تناول الايام مع كثرة الطارقين للمعمل انه على الصواب وان الضمير لهم والخفي وان ترجح دليل غير قطعي كاشي عن يوق من اهل المعرفة ما رواه بالنسبة ولا إعادة لما صوبوا لان الاجتهاد لا يقتض بالاجتهاد (قوله فان استويا) اي الاجتهاد ان وهو قسم قوله قبل حقا ان ترجح (قوله وهذا التفصيل) اي ما بين ما لو حصل اختلاف المستويين وهو في الصلوات بين ما لم يحصل قبل الاحرام (قوله يؤيد ذلك) اي التفصيل بين كونه فيها وخارجها (قوله بما تقرر) اي من قوله فله من قبل ان الصواب في جهة الخ فمن قبل ان الثاني حقا

بقية المسألة الاول واجب بانه يكفي في النقص وجوب غسل ما صابه الاول واجتنب البقية ولودخل في الصلاة باجتهاد فمضى فيها اتقوا ولا إعادة فان داو وأداه فصره عن تلك الجهة استأنف باجتهاد غيره فله في المجموع عن نص الاومنه يؤخذ انه يجب إعادة الاجتهاد لفرض الواحد اذا فسدت (ولا قضاء) لان الاجتهاد لا يقتض بالاجتهاد كما مر (حتى لو صلى أربع ركعات لاربع جهات بالاجتهاد) المؤدى الى ذلك (فلا) إعادة ولا قضاء لانه وان تقرر ان الخطا في ثلاث قد أدى كلاً منها باجتهاد لا يتعين فيما خطا فان استويا لم يكن في صلاته تغيير بينهم لعدم مزية أحدهما على الآخر وقتها وجب العمل بالاول ويصرف بين ما به التزم بدخوله فيها جهة فلا يتصور الا بالاربع مع ان التحول قبل اجنبى لا تناسب الصلاة حاشا لهما وهذا التفصيل هو ما نقله عن القوي واقره واعتد به جمع متأخرون وهو المقتضى في المجموع وغيره من وجوب التحول لأخذ من الاطلاق الجمهور وضعف انما اطلاقهم محمول على ما اذا كان دليل الثاني أرجح دليل قبيحهم اقترا ن ظهور الصواب يظهر من الخطا كيف يظهره الصواب مع التساوي التتضي للثبوت ويؤيد الاول بل هو من اقراءه قول الجمهور عن الامم اتفاق الاصحاب لودخل في الصلاة باجتهاد ثم شك ولم يترجح جهة اتقوا الى جهة ولا إعادة بما تقرر على ان يحمل العمل بالتالي في الصلوات خارجا عن اجتهاد ان الصواب حقا وانما هو الخطا والايان لم يرتبه مقارنا بل وان قدر على الصواب على قرب لمضى حرمته الى غير قبله ولو اجتهاد ثان في القبلة وانفق اجتهاد ما واقتدى أحدهما بالآخر فتقرا اجتهاد واحد منهما لانه الانحراف الى الجهة الثانية ونوى المأموم المغارة وان اشتقا ما منا وتسامر اوزنك عند مغارة المأموم ولو قال يجتهد لغيره وهو في صلاته خطا بك فلان والجهود الثاني

ان ترجح معنى العمل بالتالي ان يقول الى جهة فهو ما يعلم ان ذلك اختياريا حيث كان ظهور الصواب مقارنا للخطا (قوله مقارنا للخطا) يعني ان المراد بالمقارنة ما هو الا اعم من المقارنة حقيقة او حكما بل في ظهور الصواب ما يسرع ركبا كما لو تردد في القبلة وزال تردد فهو ما وكالوا انحراف عن القبلة نسبانا اودار فيه الشبهة او غير ذلك حسب لا يتطو صلاته بوجوه فورا (قوله وان اختلفت غاية اى ولا يكون التماثل معتبرا منية المغارة وهذا محض علم بانحرافه فان لم يعلم به لم يجب عليه الاعادة لانه ظهر الاثر الاول لان الانحراف من شأنه ان يظهر وان كان المأموم ما عي وبقرب منه وبين عدم بصره على القول به عندئذ ينوب الامام بان الشعور بالانحراف اقرب من الشعور بخصامه وبالامام في حق الإجماع لانها لا طريق لادراكها الا بالبصر والآخر اقبيل تركه بالسمع (قوله ذلك عذر) اي فلا تقوى بغيره الجاعة

(درة بحول) أي وجوبه من هذه الأصناف من تدب الأخذ به ولول العلم إذا اختلفا عليه خارجا به ليس هذا دعوى أحد
 منهم بل إنما على الآخر ولا دعوى خطأ الملاحقة فلو لم تأمل سم على منهم وأما وجوب الاستئناف لأن مجرد قوله
 فاعلم لا يقتضي شيئا من الأول (قوله ولم يكن الثاني أعلم) أفهم أنه لو كان الثاني أعلم أن هؤلاء المراد منه وجوب

الخذ بقوله الثاني أو الأولوية
 فله قسمة متروك والمبادىء الأولى
 قوله الخرف في ما قلناه أي
 ونحوه عليه كما تقدم

• (باب صفة الصلاة) •

قوله أي كيفية الصلاة عبارة
 الاسموى المراد بالصلاة هنا
 الكيفية أي أقول غرضه من
 سوقها لأشارة إلى أن تصرفها

بالكيفية تصغير مراد قوله
 المشقة في التصغير عن الشرط
 التذلل بالإشغال لتسميته
 إرادته مطلقا والتعلق وذلك
 يستوي فيه الكون والشرط

(قوله وينقسم) أي الواجب
 (قوله وينقسم) أي المندوب
 (قوله ويعبر عنه) أي هذا

التقسيم المتقدم من قوله
 المشقة على واجب وينقسم
 الخ وقوله وعلى مندوب الخ
 (قوله يشبه الصلاة) هذه صفة
 لتقسيم ما تشتمل عليه الصلاة

إلى الأصناف الأربعة المذكورة
 (قوله قوله) مثاله حج (قوله
 أيضا) تولى استأطافه الآن لتأمل
 أنه انتهى ليعبر عنه عبرا وكذا

أعرف عنده من الأول أو كقوله إذا كان قضاءه كلام الروضة قال له أتت على الخطأ
 فاعلموا أن لم يكن أعرف عنده من الأول يقول إن بان له الصواب بمقدار القول بأن أخيه
 وبالمطامع بالطلان فقله الأول يقول من هو أربح منه في الأولى ويقطع القاطع في
 الثانية فلو كان الأول أيضا في الثانية قطع بأن الصواب ما ذكره ولم يكن الثاني أعلم بل يؤثر
 فاه الأمام فإن لم يكن له الصواب بمقدار بطلان وإن بان له الصواب عن قرب ما مضى ولو قيل
 لأخي وعوفي صلاته صلاتي إلى الشمس وهو يعلم أن قلبه غيرها استأنف لطلان فقله
 الأول بطلان وأبصر وهو في اثباته أعلم به على الأصابة للقبلة فخراب وأقيم أو غير
 شقة وغيرها أي على الخطأ أو ترد بطلان الاستعانة بالأصابع وإن غلب الصواب غيرها
 الخرف إلى ما قلناه

• (باب صفة أي كيفية الصلاة) •

المشقة على واجب وينقسم إلى ما فيها ويسمى ركنا خارجا عنه ويسمى ركنا
 وسيا في الباب الآخر وعلى مندوب وينقسم أيضا إلى ما فيها ويسمى ركنا
 كما ذكرناه بالعبارة بالعبارة حقيقة وسيا في عبود الله ولما لا يعبر ويسمى هيئة
 وهو ما عدا الأجزاء وغيره عنه بعبارة أخرى فقال ما شرع الله ثلاثا واجبها
 فشرط أو وقع أو فن أو سن وجبر فبعض الأفعية وشبهت الصلاة للإنسان فالركن
 كراهه والشرط كنهه والبعض كاعضائه والهيئة ككبره (أركانها ثلاثة عشر) ركنا
 كذا في المحرر يجعل الطمأنينة في مجالها هيئة تابعة ويؤيد ما يأتي في التقسيم والتأخر
 بركن ونظرا لعبارة الخواص أي أربعة عشر يجعل الطمأنينة في مجالها الأربع الأربعة ركنا
 واحد أو في الروضة كأصلها سبعة عشر يجعلها في كل من مجالها ركنا والآخر لا ينفق قبل
 ويصغر أن يكون معنوا بأبصار دليل أنه لو شك في اليهودي طمأنينة الاعتدال مثلا فإن
 جعلها تابعة لم يرتبك كالمشك في بعض حروف الفاتحة بعد قرأها أو مقصودة لزمه
 العود للاعتدال وركنا لو شك في أصل قراءة الفاتحة بعد ركوع فانه يعود إليها كإياها
 فلي تأمل ويرد بتأنيده في إياها وان جعلها تابعة فلا بد من تداركها وبقرئتها وبين
 أنك في بعض حروف الفاتحة بعد قرأها منهم بأنهم اقتضوا ذلك في الكسرة وفيها
 وغلبة الشك في ما يوجب المصلي ركنا ثالثا حيث عد ركنا والباع ركنا تكون الجملة خمسة
 عشر وقد يقال يمكن أن يفرق بينهما بأن الفاعل إنما يصل ركنا في البسيع نظر القدر

عنه ثم رأيت في نسخة من هذه المخطوط أيضا (قوله ويرد بتأنيده فيها) أي طمأنينة المترقب
 الاعتدال (قوله الخرف في ما قلناه) أي الفاتحة فترد في بعد منه ستان وقوله المصلي ركنا أي مع جعل الطمأنينة في مجالها
 الأربع ركنا

(قوله المرتب وجوده عليه) قديقال ان كان المراد بقرئبه وجوده عليه ان العقد فعل وهو لا يوجب له ان فاعله فاعله كذا
 (قوله ولهذا) اي لكونه البايع انما بعد ركنا في البيع لترتب عليه كان التصديق انما بشرط ان لا يمتنع كانت الهبة ترتب العقد
 على وجوده كان شارعا من العقد (قوله انما بشرط ان) اي الماقد والمقود عليه (قوله وفي السهم) اي وانما بعد اتمام ركنا
 في الصرم الخ (قوله فلو جدر خارجا) اي عن القوي اي المذ كورقوس ثم كانت الفراهه اسموعه والافعال مشاهدته قوله
 وبقرائه بجماس اي ان الركن قد دخل فيها والشرط خارج عنها ٣٢٥ (قوله وبان الشرط ما اعتبر في الصلاة)

اي كالطهارة (قوله وبان هذا
 التعريف) اي قوله وبان الشرط
 ما اعتبر في الصلاة (قوله انها
 سلطان) اي فهي موانع لا شرط
 (قوله فلا يجب النطق بها) اي
 على الزايع (قوله ولازم اواجبة)
 عطف على قوله لاسم (قوله قبل
 والاربع) هو ظاهر ووجهه بانه
 اغايم القول بصحة اعلى الشرطية
 لو كان بين الصلاة والتكبير ترتب
 خارجي وليس كذلك بل هما
 متقاربان ففكره المقصد لهما
 يلزم مقارنة المصداك للتكبير
 وبعبارة ج بعد ان نقل فائدة
 الخلاف كالشارح فيها وفيه
 نقل لانه ان اراد بانفتاحها ما سبق
 تكبيرة الاحرام فهو غير ركن
 ولا شرط او ما يقاومها من غير ما
 لما مر من بعض التكبيرة ا
 وهو عين ما قلناه (قوله مطلقا)
 اي سواء قبل هي شرط او ركن
 (قوله ولازم) عطف على قوله

المرتب وجوده عليه كالمقود عليه ولهذا كان التحقيق انما بشرط ان لا يمتنع ما شارحا
 عنه وفي المصوم لان ماهيته غير موجودة في الخارج وانما تتعقل بشغل الفاعل فعل ركنا
 لتكون تابعة له بخلاف نحو الصلاة فوجدنا جازما في النظر لقاءها ثم الركن كالشرط
 في انه لا بد منه وبقرائه بجماس وبان الشرط ما اعتبر في الصلاة بحيث يقارن كل معتقود واه
 والركن ما اعتبر في الابدان الوجه ولا يراد الاستقبال لانه وان كان حاصله لا في القسام
 والقعود حقيقة فهو حاصل في غيره ما عرّفه اتم بعض مقدم البدن حاصل حقيقة ايضا
 وشمل هذا التعريف الترتيب كقول الكلام ونحوه وهو ما في الروضة كالمصلي لكن
 صوب في المجموع انها مطلبات الاول (النسبة) لاسم في الوضوء هي فعل قلبي اذ
 حقيقة القلب القلب بالقلب عملها فلا يجب النطق بها كجاسان ولازمه واجبة في بعض
 الصلاة وهو اولها في جملة ما فكنا ذكرنا كالتكبير والركوع وغيرهما وقبل هي شرط
 اذ الركن ما كان داخل الماهية بقرائه في الصلاة بدخل في الصلاة وجوابه انما
 بقرائه ما دخل فيها بارها وقائدها خلافه فمن افتقر النية مع مقارنة مانع من شجاعة
 او استهوا بولنا وقت ولا مانع فان قبل هي شرط محضة او ركن فلا كذا قيل والوجه
 عدم صحه المطلقة طال الرائي ولا يمتنع بالصلاة فتكون خارجة عنها والاتعقت
 بنفسها واقترعت الى نية اخرى خال والظاهر عندنا لا كترين ركنين ولا يبعد ان تكون
 من الصلاة فتعقل بماء هاهنا الاركان اي لا بنفسها ايضا لا تقتصر الى نية واحدة ان
 قول ويجوز ان يمتنع بنفسها ايضا كالحال لتسككون كل مرة متعلق ولا تؤثر بجوهرية فعلها
 بنفسها وبغيرها كالم والنية واعلم فتعقل الى نية لانها شاملة لجميع الصلاة فتصل
 نفسها وبغيرها كسنة من اربعين فانها تركت نفسها وبغيرها وقد اجبت الامة على اعتبار
 النية في الصلاة فبدأ بالان الصلاة لا تستعد الا بها (فان صلى) اي او اذ ان يصلي (فرضها)
 ولو قد اوقضا او كفاية (وجب قصد فعله) بان يشهد بفعل الصلاة لتعريفه من سائر
 الافعال وهي ما عدا النية لانها لا تنوي كاسم (د) وجب (تعيينه) بالرفع من ظهوره اذ

اذ ان شرط الخ (قوله ولا تقتصر الى نية) اي لا يؤدي ذلك الى التسلسل (قوله واعلم فتعقل) اي النية (قوله فانما تركت نفسها)
 اي لغير نية بها (قوله وقد اجبت الامة) اي من الامة الاربعة وغيرهم (قوله اي اراد ان يصلي) كانه قد فعل ما اعتبر فيه
 الاسوي وان شريفه الا في ايصع عرّفه على الفرض لان ذلك ساق في قوله والاصح وجوبية الفرضية حال التقاضي كلام
 المستوفى لاني ذات الفرض لاقصدته وتبايع العكس فلا يرد ما قلناه الاسوي ا ع (قوله وهي) اي الافعال (قوله لانها
 لا تنوي كاسم) اي في قوله ولا يمتنع بالصلاة لكن تقدم في رد القول بانها شرط انها شاملة لجميع الصلاة وعليه فيكون المراد
 بالتعل ما يشملها

(قوله كما قاله الشارح جواباً) في كون الجواب ماحوذاً من الرفع نظر وانما هو مأخوذ من قوله اى اراد ان يصلى ما هو فرض كما يعلم
 من كلام الشيخ عمير وابن عبدالحق (قوله انه يكفي في الصبح) اى فرض الصبح (قوله او يقتضيهما ابداً) احتراز عن القنوت
 قنوت رمضان وفي شبه الصلوات الثلاثة لاترتب (قوله عند وفرضه ومله) اى الارادوا والمراد من هذه العبارة انه يقول نويت
 تسلي صلاة بين الاراء اذ لم اعند وفرضه بملها (قوله عن نية الظاهر) اى وان كان في ظن لا يسن الاراد انه اه مؤلف
 (قوله مع ماذكر) اى من القصد والتميز (قوله الصادق) اى ماذكر (قوله يقتضى عدم وجوب نية القرضية) الخ يجب جعل
 الفرض في كلام المصنف على ما يناب على فعله ويعاقب على تركه فتخرج المعادة ولا ينافيه ما سبق في صلاة الصبح من وجوب
 نية القرضية حتى عند العمل لحل الفرض فيما يأتى على الفرض في الجملة ولا يصح ان يجعل كلامه هنا على الفرض في الجملة لما قاله
 لقوله لم يمتد نية القرضية للصلاة الاصلية (قوله فلا يصرّف اليها الا بقصد الاعادة) قضته انه لا يمتد قصد الاعادة في المعادة
 والراجح خلافه كما تقدم عن حج (قوله كما قاله) اى انما شى يحل (قوله اذ النذر لا يكون الا قرضاً) يؤخّره انه لو قال اصلى
 انما شره اكثر من الجمعة اذ ان كتب ٣٣٦ لغة الفرض كما آية الصيام واقول قد يتبع هذا الاختيار ان يكتب

لما ان قرئ بين الجمل يفي قوله
 تعالى ادخلوا الارض المقدسة
 وبين المقدس كان قولهم ادخلوها
 الا كما كتب الله لهم تكن قدسة
 هاهنا القرضية اللهم الا ان
 في المان الكنيسة اذ حصة
 شريعة ولان حلة الشريعة
 من غير قائل من خمسة حل عليه
 وفي بعض المشرقة يصيب الفصل
 وبني ما لو قال اصلى الظاهر الواجب
 او المعتبر هل يكفي أم لا فيه نظر
 والا فربما اذ اول اعراف الفرض
 والواجب والان معنى التبراه

شاطئ به بغيره بحيث لا يسطع به شمل غيره وهذا عين الفرض هذا وقد أطلق وجوب نية القرضية القرضية
 في النذر وقال الشهاب الترمذي هل هو عام في كل نقل سواء كان له وقت أو سبب ولا حتى لو نذر صلاة النسي أو واجب القرائن
 لا يوجب نية القرضية قال في ربه شيا وبه وقفه اه اقول لكن المجرّد صحيح على الاول فقلان خطه (قوله وهو به في المجموع)
 توهم بعضهم ان قياسه موجباً للمجموع عدم وجوب نية القرضية في الجمعة على من لا يجب عليه كالعيد والمرأة وهذا قياس فاسد
 لان الصبي لم يخطب بفرض الوضوء فلا ملامح لوجوب القرضية في حقه بخلاف الذكور بن النية للجمعة فانهم مخطوبوا بفرض
 الوقت انما قياساً بالجمعة فهي فرض الوقت بدلاً واحدى خصلته اه سم على حج (قوله فكيف ينوي القرضية) هذا
 يقتضى امة اجماعية القرضية لانها على هذا الوجه لا يجب وليس ذلك ما اذا اختلفوا في وجوبه واعلمه لكن شعبين
 في حقه حسب نوى القرضية ان لا يرد انه فرض في حقه بحيث يعاقب على تركه وانما يشيى بالقرض ما اذا اختلفت الاصلية
 أو يطلق ويحصل ذلك منه على الحقيقة اذ كونه وبقي ما وصل الى المعنى ثم بلغ في الوقت اراد الاعادة هل يجب عليه نية القرضية
 نظر المرتبة الى اعادة نية أم لا نظراً الى انه المعادة لم يسبق وهو كان خلافه نظر فيحصل الاول لانه المذكورة والا فرب
 الثاني لانه السبت فرضاً في حقه لا يبالى بالصلوات ولا بالخلاف وقضية قوله لو قرع صلاته ثلثة الا لو صرح بذلك قال نوبت أصلى =

الظهر مثلاً فلا اعمه وهو ظاهر حيث لاحظنا انها غير واجبة عليه أو اطلق اما لو أراد النفل المطلق فلا تصح صلاته واما الحائض والجنتري خان فثابتا بصحة ما على ما اعتمدنا الشارح فالثاني هو وجوبية القرصية في حقهما وبقري بينهما وبين الصبي بانهم من حيث السن كانوا محلالة التكليف في الجملة بخلاف الصبي (قوله والزاكاة لا يشترط فيها) أي أنه القرصية (قوله) ومنه ما شرط فيهم أي أنه القرصية (قوله ومنه عكسه) أي لا تجب فيه القرصية على الأصغر وقوله الصوم أي وهو الصوم (قوله فاذا نوى فرضه لم يكتف) أي أنه القرصية للصلاة (قوله لا يكون إلا) أي لا تكون واقعة إلا على المكلف بقوله عن اضافتها اليه فكتسب ملاحظتها ليتحقق اضافتها لمن النأوى (قوله كأن ثلث بقاءه) مفهوم قوله ثلث يقتضي عدم الحصة في النأوى مع الثلث الاداء أو القضاء بان خلافه ومفهوم قوله ولو نوى ٣٣٧ الاداء عن القضاء وعكسه عامدا علما

المصلحة فقد تنازع المصنفان في صورة الثلث والاقرب فيها المصلحة لتعلقها بالمطلان مع العلم بالاعراب وهو مقتضى الثلث ويجوز أن يقال بالمصلحة في الثلث اذا حال اداء وقتها لان الأصل بقاء الوقت وبهذه اذا حال قضاء لان الأصل علم خروج الوقت (قوله ولو نوى الاداء عن القضاء) ذكره مؤلفه لمابعده والافضل ذلك من قوله قبل حيث جهل الحال الخ (قوله) لم تصح لتلاعبه ولو لم يوادها ولا قضاء بل اطلق وعكسه فائدة من جنس صاحب الوقت مع وصلت على المؤداة التي هي صاحبة الوقت وفيه انه لو نوى فريضة الوقت أو القرصية التي هي صاحبة الوقت لم يصح لتعدد ما نوله بين المؤداة وبين المقضية

القرصية الى اقسام منها الحج والعمرة والزاكاة لا تشترط فيها بالاختلاف خلافا لما وقع في المسمى ومن به هنا في الزكاة ومنه ما تشترط فيه على الأصغر وهو الصلاة والجمعة منها ومنها عكسه الصرم كما يحسمه في شرح المذهب وان اقتضت عبارة الكتاب ثم خلافه ومنها عبادته لا يكتفي فيها بذلك بل يضر على الصبي وهي التيمم فاذا نوى فرضه لم يكتف (دون الاضافة الى بقية فعله) لان عبادته لا تسلم لا تكون الا له والثاني يجب ان يتحقق معنى الاخلاص ويجوز ان يفسر العبادات ولا يشترط التعرض لاستقبال القبلة ولا تعدد الركعات فان عين الظهر مثلاً ثلاثاً أو خمسة ثم لم تنفقد لتلاعبه أو غشاً كذلك على الأرجح أخذنا من القواعد ان ما وجب التعرض لوجهه أو توجهه لا يضر انطافيه والظهر مثلاً لا يجب التعرض لعدد دمج في غير انطافيه اذ قوله الظهر يقتضي ان تكون أربعا (و) (الصم) (أي يصح الاداء بنية القضاء) حيث جهل الحال التيمم وقوله فكل من خرج وقتها فتواها قضاء فحين بقاؤه (وعكسه) كأن ثلث بقاءه ما اذا احدثين خروجه اذ يستعمل القضاء بمعنى الاداء وعكسه فتقول قضيت الدين واديت به يعني قاله على فاذا قضيت مناصركم أي اديتم والثاني لا يصح بل يشترط ان يقبض كل منهما عن الآخر كما في الظهر والعصر لكن يسن التعرض لهما على الأقل ولو نوى الاداء عن القضاء وعكسه عامدا طالما لم يصح لتلاعبه كما في الجموع عن تصريحهم نعم ان قصد بذلك معناه القبول يضر كما في الانوار ولا يشترط ان يتعرض للوقت كالיום اذ لا يجب التعرض للشرط نالوعين اليوم واخطأ في الاداء لان معرفة الوقت التعين للقبول الشرع تلقى خالف فيه وكذا في القضاء أيضا كما يقتضيه كلامه على التيمم وهو المعتمد ووقع في التناوي للابزى ان وجب سلا كان في حوض من عشرين سنة يقرأه له الغير فيصلي ثم يمين له

٤٣ لا يابى له في علم أنها صاحبة الوقت أي فرق بين ما لو أطلق حيث جعل على صاحبة الوقت فصح وبين ما لو صرح بصاحبة الوقت حيث قيل بالطلان لقرره فيهم وقد يقال اذا قال نوى الوقت أو صاحبه فقد تضمن في لفظه ما يشمل الغائبة فصح له على صاحبة الوقت دون غير ما يطلق فانه يبعد جله على صاحبة الوقت لان المطلقات تحصل على ما هو المتبادر منها عالم بوجده من غير تصور فقه اذ ان نوى سم على حج بين ما لو اطلق المكتوبة في وقتها جاعة او متفردا حيث تطلق اعادتها كذلك لم يوادها ولا قضاء عليه فائدة ولو نوى ما يصلح للاداء من القضاء لم يضر في لواحد منها ما نوله يقع فعده اعادة الواقعة باقية بجهاه أو يقع عن الغائبة فمقتضى وجب الاول ان الوقت لا يخلو ولا يجرى النائي وجوب الغائبة دون الاعادة (قوله معناه القبول) أي بخلاف ما اذا قصد المعنى الشرعي أو أطلق وجب ذلك صرح شيخنا الزيادي

(قوله لا يجب عليه الاقتصار لاحد) ظاهره وان عين كونهن اليوم الذي ينشأ دخول وقمره بواقعة ماصبح من انه لا يضر انشاؤها في اليوم وانما كان عليه ظهر يوم الاربعاء فغضضه في ظهر اربعاء بغيره بوم الخميس طالما ان يقع بمجاليه لكن في حاشية سم على منتهى ما مضى من كلام ذكره واليه ان يقال ان قصد بالصلوات فرض ذلك الوقت الذي ينشأ دخوله بخصوصه فلو لم يدرهم وقع بها عن القائنة في الموضوع لان القصد ان ذلك كمرار في عن القائنة وان لم يلاحظ كونها فرض ذلك الوقت الذي ينشأ دخوله والوجه الوقوع عن النسيئة قلنا لم تر ما بيننا من مثل من عبد الله البارز في فعله عنه ما تقدم ذكره عن ابن القري خلافة من جعله على الخلف الذين ذكرنا عبادته كمر في مسئلة البارز في ذلك اهـ اى جل مسئلة البارز على ما لم يلاحظ ٢٣٨ فرض الوقت الذي ينشأ دخوله واكن ما قلناه من عن مر لاوافق ظاهر

وشرحها لينا ويصور قديمها على وقت وجوبها في الجله بأن كانت جبالا وقد تمت على الحنت قوله والاهناء
 تحت المسجد) في قوله طامعين بالإضافة الى السبب في من المذكورات (قوله وصلا الحاجة) وانقلها ركعتان وقوله
 ومنه الزوال بمسألي اذ ان است ثوب من الزوال بعد قوله قد نظر عدا انقوت سنة الزوال هل بسلامة الظاهر أو بطول الزمن أو غير
 ذلك فيه انظر ا. ق. ر. ب. م. ثم انتم اطالب بهذا الزوال في سبب الطلب فعلموا وهو باق وان طال الزمن فليراجع وهذا كله
 حيث دخل الوقت في بطلان ما قبله فان قيل ذلك بان سنة من انقلها أو فحمة المسجد لا بعد الزوال ثم أراد ان يسلم فيقول
 تتعدى الصلاة لمرة بطريق آخر والى ق. ر. ب. م. لان سنة الانقضاء لان الأصل أن العباد اذا زوالا انقضاء هذه وغمر طوبى به حيث قد انقلها
 بمسألة وان كان قد حصل تحت المسجد اذا نالها انقضاء سنة الزوال اذا فعل سنة الظاهر مثلا في سنة الزوال عنها

(قوله بالصلاة في مئة) وأهلها ركعتان (قوله والمسافر إذا نزل) وأهلها ركعتان (قوله في الأولى) أي تحية المسجد (قوله في الثانية) أي ركعتا الوضوء (قوله للحصول المقصود الخ) يعني أن يلحق بذلك مسلاتا تلي به نور كعتا القتل وعند الزفاف ويحذف ذلك من كل مقصد بمجرد الشغل بالصلاة (قوله حصل به مقصود ذلك) كشغل البقرة في حق داخل المسجد أو بقاع صلاة هذه أو وضوء في حق المتروك أو أشار بقوله المقصود إلى أن المطلوب نفسه لم يحصل فلا يقال صلى تحية المسجد مثلا وإنما قال صلى صلاة حصل بها المقصود من تحية المسجد وعلى هذا الوجه لا يصح سنة الوضوء وتحية المسجد مثلا لا بحيث يحصل به المقصود يحصل به المقصود ما حلق على عدم فعله وكذا يحصل قواما حيث لم تنو وان سقط الطلب كما صرح به حج رجه عليه فلا وراد أن يعيد التحية هل تصح أم لا لا يخولها في ضمن ما قدمه فيه فكلوا والاقرب الثاني ٢٣٩

في الجائز أن الله لو صلى على الميت ثم أعاد مرارا ولم يتغير وجهه صلاته وإن سقط فعلها لأن ذلك خرجت عن التناول فرض حصول الرحلة لمست (قوله فلا يجب أخذها) أي فلا يؤاخذ بها صبح كان فالوتر العشاء المعنى حينئذ الوتر المطلوب بعد العشاء ولقد عبر عن الإضافة اقتصاصا على أن الوجوب حيث قال فلا يجب دون فلا يطلب (قوله وسبقه) هذه علمت من قوله أو سفته ولعل ذلكها لقوله وهي أول (قوله كنية الصلاة أي في النقل المطابق) قوله فأنها تنفقد ركعتين قضته امتناع الزيادة عليها حيث أطلق النية وليس مرادها أنه والمادة ما ذكره صلى مشايخ تلك النية فاعل الغرض

والعشاء الصلاة في مئة إذا أراد الخروج للفسح والمفارقة إذا نزل لم ينزل وأراد مفارقتها كما في المكافاة في الأولى والأصابع في الثانية وقاسا على ما في الثالثة والرابعة كما يجنبه بعضهم للحصول المقصود بكل صلاة وإن نقل في الكفاية عن الأصحاب في الثالثة أنه لا يكفي فيها ذلك والتحقق في هذا المقام عدم الاستثناء لأن هذا القول ليس عن ذلك المقصد وإنما هو نقل مطلق حصل به مقصود ذلك المقصد والوتر صلاة مستقلة فلا يجب إضافتها إلى العشاء بل تنوي سنة الوتر ونوي بجمعه أن أوتر بأكثر من ركعة الوتر أيضا وإن فصله كما تنوي التراويح بجمعها والحاصل أنه تنوي الأخيرة منه وفيما سواها الوتر وأومنه ويختار في ما سوى الأخيرة منه إذا فصله بينه وبين صلاة الليل ومقدمة الوتر رسته وهي أولى قال في المسامات ويحمل ذلك إذا نوي عددا فإن لم ينو فعله لم يفعله لهما أو يصح ويحمل على ركعة لا تم التلخيص أو ثلاث لأن أفضل كنية الصلاة فأنها تنفقد ركعتين مع صحة الركعة أو إحدى عشرة والوتر لها هي أفضل لخائفا لا إطلاقا عليها بخلاف الصلاة فيه نظر اه قال ابن العباد هذه الترددات كلها باطلة لأن الأصحاب جعلوا الوتر أقل وأكمل وأدنى كمال وشروطه وإن أطلق النية انما يصح في النقل المطابق ثم إن ما ذكره من الحمل على إحدى عشرة أن كان فيما إذا نوي مقدمة الوتر أو من الوتر لم يصح ذلك وإن كان فيما إذا أطلق وقال أصلي الوتر فالوتر أقل ركعة فنقل الإطلاق على الإطلاق أدنى المراتب اه واستظهر الشيخ أنه يصح ويحمل على ما يريد من ركعة أو ثلاث أو خمس أو سبع أو تسع أو إحدى عشرة وتورج الوتر رجه الله تعالى الخ على ثلاث ووجهه بأنه أقل ما يطلب الشارع فيه فصار بمثابة أقله إذا ركعة قبل بركعة أو اقتصار عليها فلم يكن

من هذا أنه لا يجب حمل ما على ركعة بل إن شاء اقتصر على ركعة أو يزيد كما يشاء من قول المصنف لا في ولا حصر لنقل المطلق وقوله مع صحة الركعة المراد به أنه إذا أطلق النية لم يجب حمل على الركعة وإن صحت نيتها استقلالاً (قوله على ما يريد) أي يختار بعد إطلاق النية (قوله ووجهه بأنه الخ) وقاس ذلك أنه لو نوي سنة الظهر القبلة مثلا فر كعتان والضحى فكذلك اه مؤلفه وحذف في خاشية حيثما أراد في القسمة لسنة الظهر ثم رأيت في كلام سمي حج في صلاة التلح تقلان من مر مائه فرع يجوز أن يطلق في قسمة الظهر المقدمة مثلا ويخبر بين ركعتين وأربع اه مر اه وفي الوتر والوتر واطلاق فهل يعمل على ثلاث قسما على ذلك أو على ركعة واحدة عشر أو ثلثون تنبيهه نظر والاقرب الأولى وعليه قاله في الثالثة تنبيه في ذمته وباقي الوتر باق على القدر ولا يجوز رجه على أن المعنى أنه فعل الثلاث ويتبع ما زاد عليها لأن عدم الزيادة قلنا به لكان من تقدمه ليس بشرية وتقدم ما هو كذلك لا ينعقد

(قوله قلت الصبح لانتعرت بنية الثقلية) أي وعلى هذا ويلحق من أن عدد الركعات لا يشترط فعل شرطية مستثناة تظهر مثلاً بدونها أن ينوي بقلبه الصلاة المطلوبة قبل الظهر فتعديته ويضرب بين ركعتيها وأربع على ما تقدم عن م (قوله ملازمة لقتل) عبادة يجب لأن الثقلية لازمة لمهرى أوضع من عبادة الشارح إذا لا زمه كونه ثلاثية كون ملازمة مثلاً (قوله وجب) أي ثبت وقصر بهذا المعنى لأنه المناسب لمذهبنا وعبارته الخ على جمع الجوامع بعد قولنا التقى القرض والواجب تبادلاً خلافاً لابي حنيفة وهو أي الخلاف لفظي أي عاده إلى القضاة والتسمية أخصاً منه أن ما ثبت بطلان حكمي يسمى فرضاً له يسمى واجباً وما ثبت بطلان حكمي يسمى فرضاً فنعده لا أخذنا للقرض من فرض النبي يعني حرماً أي قطع بعضه وللواجب من وجب النبي وجبة سقطت وما ثبت بطلان حكمي من المعام وعندنا فم أخذنا من فرض النبي قدره وجب الشيء وجوباً ثابت وكل من المقدروا ثابت اعم من أن يثبت ٢٤٠ بقضي أو نطق وما أخذنا كراهية عملاً اه (قوله وسبق

لسانه إلى العصر) وكتفاً لو تعده ثم اعرض عنه وقصد غاؤه عند تكمية الأحرار (قوله والفروج من خلاف من أوجب) أي هنا وفي سائر ما يعتبر فيه النية قوله أو يثبتها ان قصد المتعلق أي ولو لم يشرع التعليل بخلاف ما إذا قصد التعليل بعده والمبادر أن هذا يقيد في الثانية بخلاف الثالث ما يثبت بانيان وقع بعد العصر لأنه كلام اجنبي (قوله والتدريج) أي حيث طال التدريج بأن ترد بغير قرائة الفاتحة مثلاً وقيل إلى ركوع أومضو كن في حاله ترد (قوله) بخلاف الصوم) أي فلا يبطل بنية الشروع (قوله) وبطله (بشي) نظائره ولو يستعمل عقلاً

نعم على جهة وجوبه بأن المتعلق من حيث هو مناف للنية (قوله لو لم يحصل) كان نوى انه ان ناداه فلان ودفع ايابه (قوله لنام) أي من أن الصلاة اضيق أو من المناقاة هذا اقرب (قوله وهو في الأولى) أي الركعة الأولى (قوله فرض) أو نقل فام عليه دخل فيه ما لو كان في سنة الصبح فقلتها الصبح مثلاً ومكسه فيصبح في كل منهما ما وقع مما لو اعتبرا نفس الامر ثم ان ذلك كرهه فإذا وان لم يتركه عاد السنة بدأ بالصبح وجوبه بالان الاصل بقاء كل منهما ما خرج التلويح الثاني (قوله في ظهور) قضية هذا أن لو تردد في أداء الظهر أو سنة ثم قام مع التردد لم يضر حيث ثم كراهوا بمعنى عن قرب وقد يترتب فيه بأنه حيث تردد فالواجب أن لا يقرض حتى يترك ثم ان ذلك كرهن قرب استقر صلاته على الصحة الا بطلت (قوله ثم يتركه) أي انه التشهد الأول (قوله وأقرب كن فيما يظهر) أي لانه تطويل ركن قصره هو

(قوله لا يشذ عنه) كسنة الظاهر مع فرضه اماماً يتدرج كسنة المستد لا يشترط ان يكون من صفات القرم وكنية
المجدد اماماً مستثنى من اشتراط التعيين ككفى الطواف الخ فلا يشترط التعيين في نيته بل لو بين صلواته القرم ولا فيها
وبين الرتبة اضعفوها (قوله وبخلافه الطواف) اي فلا تعتقد قوله صلواته اخرى عامداً يستثنى من ذلك ما لو احرم بالقرض
منفرداً ثم رأى الجماعة فقام فانه يسئل قلبه اقلوا والاسلام من ركعتين كما سبق (قوله فسلم من ركعتين) ظاهره ان لو سلم الى
أقل من ركعتين أو أكثر قبل تسليمة الثالثة لم يصح وهو كذلك (قوله قبل تمام التكبير واجاهلاً) اي لو بين أظهر العمل ان هذا
من ذائق العلم (قوله هذا لا يلزم من بطلان الخصوص) وهو النقص وقوله بطلان العموم هو النقل (قوله ولو لم تشرع في حقة
الجماعة) اي التي اراد فعلها مع الامام كما يعمد لمن قبله (قوله فهو حرم من صلى) تصوير للمنع (قوله كالوصلي باسناد) قد يفرق
بينهما بان تبيين الخطا في اقليل منع صحة النقل وان سكتان بعد الفراغ اه ٢٤١ سم على حج أي بخلاف ما هنا

وقد قال الشارح اذ لا يلزم من
بطلان الخصوص الخ ومراعاة
بالخصوص كون الصلاة
فرضاً وبالعموم مطلق الصلاة
وهو اذا اطلق الصلاة حلت على
النقل (قوله ويمكن حمل كلامه)
أي القهر وقوله على من محض
عبادة قال سم على حج قوله
على من محض الخ لعل الوجه
ان يقال ان اريد بالتقصيص
المذكور انه في بعضه الا لا يحل
ذلك بحيث انه لو اعمد على مع
اعتقاده احصاؤه لكان ذلك لذاته
فالوجه صحة كونه كايدي صرح
بذلك خصوص الترغيب والترهيب
انما يراه الامر ان تعمد الاخلال
بحق الخدمه مع اعتقاده ثبوته
ويجوز ذلك لا في باقي الصفه ولا

ودفع القرم أو حصوله يتأخر فيما اذا قيل لم يحصل ولا يدور بخلافه فيقصر وقتل
لا يتدرج قبله لانه بين عبادته مقصودتين وبخلافه الطواف ودفع القرم لانه
من جنس ما يدفع فانه عبادته لا يخلو ولو قلب المصل صلواته التي فيها صلاة اخرى
على ما عدا بطلت أو في عتاق القرض لا النقل حكمان أحرم القصار بالقرض عاذا
أو أحرمه قبيل وقته عامداً على ما علمت قد صلواته لتلاصقه فان كان له عذر ككنه دخول
الوقت فأحرم بالقرض أو قلبه فلا ادوات جملة مشروعه وهو منفرد فسلم من ركعتين
ليذكرهما أو ركع مسبوقة قبل تمام التكبير متجاهلاً انقلب فلا لغوه اذ لا يلزم من بطلان
الخصوص بطلان العموم ولو قلبها فاعلمنا ككفى المشي لم قصح لا اعتقاده الى تعيين
ولو لم تشرع في حقه الجماعة وكان في صلاة الظاهر متلافاً بعد من صلى العضر لم يجز له
قطعه كأي مجموع ولو لم يكرهه أحرم قبيل وقته في اثناءه في تمامها بين بطلانها وانما
وقعت له فتلاصق عذره كالوصلي باسناد لغيره انقلبه ثم تبين له الحال فان كان صدق اقامتها
وقعت له فتلا أو في اثناءها بطلت كأي واستنع عليه الاستمرار في اول وصلي لتعدد توابعها
تعالى وألهم من عقابه صحت صلواته كما في قوله أو الدرجة الله تعالى خلافاً للفرار الذي
ويمكن حمل كلامه على من محض عبادة لا لغيره ولكن يرق النظر في بقا اسلامه
ومحامل على ان هذا امر اذا استمكن منه محط نظرهم لثاقته لا يستحقه تعالى العبادة
من انطلق لذاته اما من يحضها فلا شبهة في صحة عبادة كافر براه اذ طمعه في ذلك وطلبه
ايادى ياتي بعضها (الثاني) من ارتكبتها (تكبير الاحرام) في قيامه او بدله لنفسه المني

الايان وان اردنا له في هذا لاجل ذلك مع عدم اعتقاده الاستحقاق المذكور فالوجه عدم اعماده وعدم صحته عبادة اه
(قوله ولكن يرق النظر الخ) قد قيل حسب اعتقاده استحقاقه تعالى للعبادة فقللوجه الاسلام لان غاية الامر لو ارتكب الخاتفة
وهي مع اعتقاده حق الاوجه لا تقتضي الاسلام فلتأمل سم على حج (قوله على ان هذا) أي من محض عبادة لذلك وخجه
(قوله لغير المصل صلواته) وانهم خلافه بدافع الزرق اه حمزة (اقول) وانما ذكر التبرع لانه لم يقصر على قوة اذا تاتي
الصلاة فكمبر على عاده من الاقتصاف في الاحاديث الطوال على محل الاستدلال لصيل عليه في الاستدلال على صحة الاحكام
ولم يذكره التشهد ونحوه من شبهة الادراك لكونه كان ظاهراً وقوله ثم اقرأ ما يسر منك من القرآن أي وكان الذي يسمعه
الخاصة فقط (قوله ثم اجبتني قطعتن في قوله حتى قطعتن بالاسم) لاحاجة اليه لانه لما تحقق عليه الشيطان فالاولى الاقتصاف
على ما بعده كما قبل الشيخ في شرح منجه

(قوله من مقتضيات الصلاة) أي وتقرئ من كتابك ما يندرج فيه في امر محرم قال ع قال أحرم الرجل إذا دخل في حوزة
 لا يملكه الجوهري قال لا نسوي لمّا دخل بهذه التكبيرة في عبادة يصبر فيها أمور قبلها تكبيرة أحرام (قوله اما كبر)
 قال الانصاري هي موصولة في هذا العبارة لان قطعه على الحكاية توهم انه يجب على المتكلم ان يقرأها الى ان يات بمقتضى
 وليس كذلك يصح ان يقول ما موصولة ككبر وصله الجوهري في شرح المهذب ٨١ حمزة بن عيسى قال في مائة الف أو كسرهما
 من الله وما لغيره الرأ وكسرهما أن كبر هل يضرب أو لا يهبط نظر والاقرب عدم الضرب لما يثبت ان القن في القراءة انما يهبط
 المعنى لا يضرب وتقول بالعرض عن قداوى ٢٤٤ والله الشارح ما وافق ما قلناه في المسئلة الثانية (قوله من وجب ان

الخلاص) لم يذكرها خلافاً بل
 فتنه قوله الا في قوته جبه
 مقابل الاصع والثاني قصر
 الزيادة فيه لاستقلالها بخلاف
 الاولى بالجزء يتبعه فلتأمل لكن
 في النعمري في قول شعيب يضرب
 القصر باللام (قوله وانضرب زيادة
 خوف) ظاهره ولو اجاباه (قوله
 وزيادة واوقبل الجلالة) ظاهره
 ولو اجاباه (قوله وتشديد الباء)
 ظاهره ولو اجاباه (قوله وهو
 ظاهر في الشق الاول) أي
 تشديد الباء (قوله اما الثاني
 فمردود) أي تشديد الراء (قوله
 دونها لم يجهل) ظاهره تشديد
 فذكر ان العالم ان تغيير غير العالم
 يضرب مطلقا غير هذه الصورة
 ولوقبل بعدم الضرب في بقية
 الصور مع الجهل لم يبعد لانه ما
 يخفى الا ان يقال ما تقويه المعنى
 يخرج الكلمة عن كونها
 تكبيرة او يصيرها اجنبية والصلاة

وان لم ينظر بالكلمة الاجنبية لكن يتناول هذه ان كان مطلقا كالوجهل وجوب الغائبة عليه فلي
 بدونها ويحتمل ان راديا لمّا نزل هذا ما لمّا نزل الحكم ثم نسبته (قوله لا راد احد من القراء) أي في قراءة غير متواترة لا يتخيرجه
 ذلك عن كونها قد غابا عن مقتضى ما نقل عنهم على ما نذكره ان يترسيع القنات وتقدر كل البصر كتين وهو على التقرير
 ويعتبر ذات بقدر ان الاصابع متوالية متقاربة لا تطلق بالمد (قوله بمقتضاها) كأن يقول عند الله اكبر (قوله كما صر)
 انظر في محمل مراد قوله لا يفسد ويتعين على القارئ ان الله اكبر حيث نطق بامور موصولة ومن ثم قال الانصاري هي موصولة
 في هذه العبارة فتنه بصلها لم يصنف

(قوله ويمكن رده الى الاول) اي بأن يقال مرادنا من **كبر** كراهة خفية لم يرد في معنى خاص ولكنهما استعملتا من الامور
 بالمعاني على حروف الكبر (قوله بانه لا أصل له) اي قوله التكبير من (قوله عند كره) اي من قوله كلفه لانه الاصل
 (قوله هو ما في التحقيق) وبعبارة اخرى ما عاينه الماوردي من أنه لا يصير وصار الشيخ عمدة وجعل الماوردي من أمثله عدم
 الضر والله لا اله الا هو كبر اه (قوله وأولى منه) اي انما انتفى وقوله زيادة الشيخ الذي لم يسطع التوسع لانه الا هو (قوله)
 لا كبر الله على اوليائه ما كنا ثانيا كان قال كبر الله كرهه نظر ٢٤٣ والاقر بان يقال ان قصد الماشي

ويكن رده الى الاول واعماله لم يترك حواثا يتأني حال الفرح ولا يصير ضم الزاد
 كما في قوله هو ما في التحقيق خلافا لما اعتد به من تأني في الفعل الاول على
 نص الامم فقد ردها لخلال الفسح بأن لم يرد ذلك في الامم وبأن الجليل لا يفتد عليه هل ولما
 ما روى من قوله التكبير حرم معناه لا يند اه اي ويكون معناه الجرم الذي يصير حرم
 التردد عليه على ان المصنف ان يحرمه على ذلك في تصريح الحديث الزاقي بانه لا أصل له
 واعماله قول ابراهيم الحلي (وكذا) لا يصير (الله الجليل كبر) او الله عز وجل كبر
 الله العظيم والحلي (في الاصح) والثاني تصير الزادة لا تستعمل في الجمل الاول وثالث
 ذلك كل مقتضى صفاته تعالى اذ لم يطل العمل ما عرفه جلافا ما اذا طال كلفه لا اله الا
 هو اكر والتقدير عباد كرهوه ما في التحقيق وقول الماوردي به انه يرد في راول
 مصر يادة الشيخ الذي يدها خلافة لوقوله تعالى فاعلم ان كرهه مطلقا كما ظاهرا
 الرعدة وبعبارة ومثله اقبلوا حسا اكرهوا وهو لا يظفر لا يظفر له الاعراض عن التكبير الى
 المعنى (لا كبر الله) بانه مصر (اي الصريح) او لا كبر الله فلا تنعده لانه لا يسي تكبرا
 بخلاف عليكم السلام في التصليل فانه يسي سلاما كما ساقى والثاني لا يصير لان تعدد الجمع
 جاز والحق كقوله افتتاح الصلاة التكبير كما ذكره الغامضي عباس استحصار المصلي
 عظمه من تمام خدمته والوقوف بين يديه لم يلق فيه قصص قلبه ويحتمل ولا يصير حال
 بل لم يختص انفرادا بل التكرار دون اوسط التعظيم قلنا اعلم ان اختصاصه لا يقطع بل
 على القدم والتعظيم على وجه المبالغة والاعظم لا يدل على القدم وكذا انشئ التحصير
 الانما تتفاوت ولود اقل على الله عليه وسلم سبحانه الله نفس البراء والمجدقة فلا
 المبراة والله اكبر كل ما بين السموات والارض وعلى الله عليه وسلم كتابه عن الله
 عز وجل الكبرياء وذا في العظمة الزاوي من راعى في شيء من صفاته لا اله الا
 استعار كبرياءه لاداء للعظمة الاراد والرداء اشرف من الاراد وعلمه لا يتقدم ويوجب
 التكبير فاما حيث يرميه القيام وان يسمعه فله اذا كان يصيح الجمع لا يخلص منه
 من لفظ او غيره وليس ان لا يقصر بحيث لا يهيم وان لا يقطع وقصره ان يسرع اه الى

في نفسه اعظم من غيره او اكره من غيره او اعظم وان لم يراه اعظم من غيره ومع علمه ان ذلك حرام ان اذنى الى
 استحقاق غيره من الناس مع ما ساقى الحيوان من حيث الخلق ثم اكره ايضا (قوله علم بما تقدم) اي من قوله في نفسه او رده
 (قوله وليس ان لا يقصره) عبارة المصنف قصر الصلاة لا يقوم قصر الصلاة على الله التي جاءها القرآن قال تعالى
 قل من عليكم جناح عليكم ان تقصروا الصلاة الا انتم مرضى او في سفر او كان احدكم منكم
 وفي لغة يمتدح بالهزيمة والمصنف يقول ان قصر الصلاة وقصرها اه (قوله أولى) اي انه لا يكون اقرب لاختصاصه الى الله في وجه

(قوله الامام لا غيره) اى اذا جهر استقرأ ان يقصد بتكبيره انه كزولنم الاعلام وافي ذلك تكبير الاحرام وغيره اقول هذا ان لم يشر بينهما روي اى ويصل منه تردد في التسليم طول (قوله ما علم السهو) اى كذا نسى كونه احرام ولا تكبير فاحدا الاحرام (قوله ما علم قبل ان نرى) اى قبل طول الفصل فان طال صلت لانه قد (قوله لم تتعد) اى هذه النية ثم ان علم من قرباته احرز قبل تبين انقضاء صلاته والافلا (قوله ولو اتقيد بامام) اى اراد الاقتداء به قبل فعل يجوز له الاقتداء بالخ وكن يقاتره على ظاهره ويحصل قوله فهل يجوز له الخ على معنى فهل يجوز له البقاء على التقدير ويشعر به قوله الا كى يقتضاه القاطن مسئلتنا الخ (قوله فكثير كبر) اى الامام من حين (قوله وفى) حلف على قطع علف سبب على سبب (قوله لان افساد تمام يقتضى اى افساد فعل لم يقتضى محته ٢٤٤ والمراد انه هنا شك في انقضاء صلاته الامام ففى ساقه على احتساب فلا يتابعه

فما جاز فاعا وتخص في صلاته فانه يقتضى منه الصلوة وشك في المبطل بالاتباع بالثانية والاصل عنده لا يقال هو هنا كذلك لانه هنا على الصلة بنيت الاولى وشك في المبطل بالاتباع بالثانية لا يقول يجوز ان اتياه بالثانية له او قلته فساد الاولى فتكون الثانية العصة وان قصد بها الاقتراح بعد صفة الاولى فيبطل ولعل فاذ كرر السؤال هو المعنى بقوة على انه قد يتبع (قوله اللهم الا ان يكون) اى الامام نفسا اى فلا يفعل ما يؤذى لبطان صلاته (قوله انما لم يتحقق محته) اى لانا تحققت محته بالاولى وشكنا في المبطل (قوله فلهذا يستعمل الابطال) اى ابطال الصلاة بالتكبير الثاني (قوله فيبطل) اى (قوله كنية صلاة

مستأنفة) اى فستنقطع الاولى (قوله ترجم حقابا لغة كانت) اى فلو يجوز من الترجمة هل يقتل الخ ذكر وان آخره يقطع التكبير بالكتابة فيه نظر والاقرب الثاني اخذ من مقتضى عدم التعرض له فلهذا لم يكن قضية قوله بعد قول المصنف الا في قلت الاصح المتصور جواز التفرقة الخ من قوله ومثل ذلك قد روى الخ كقول ان قضى وقتة قدرا التفتة فانه من الايمان به وهذا غير خاص بالقائمة بل يطرد في التكبير والتشهد اه يقتضى خلافه (قوله فلا خلافه) اى التفتة (قوله ولو يفرطه) انظاره من اطلاقه لانه لا بد من الرأفة لما في المشي من التفتة حيث عدت المسافة كفى الخ والمجتمعات التي يجب السفر ماشيا حيث تدركه لان الصلاة تفرقة قد روى فيحصل ما يقتضيها وجب مطلقا بان في حج مانعه ولو يسفر لكن ان وجد المون العترة في الحج فبانظره وان امكن الفرق بان هذا فوري له لا شائط يظهر هنا الاما طوله فانه لم يقل هنا يجب الشيء على من قدر عليه وان طال كن زامه الحج فورالم يعد ذلك لان الاما الخ وهو مبرج فيما قلناه

وان يجوز بالتكبيرات الامام لا غيره لان لا يبلغ صوت الامام جميع المأمومين فيجهر بعضهم واحدا واكثر بحسب الحسنة لم يبلغ منه ولو كبر الامام تكبيرات ناو باكمل منها الاقتراح دخل في الصلاة لا وتار وخرج بالاشفاق هذا ان لم يشر بينهما مخرجا واقتراحا والا فخرج بالنية ودخل بالتكبير فان لم يشر به في الاولى شاملا لمضرا له ذكرا فلا يبطل به صلاته هذا كلهم العهد كما قال ابن الرقة ما مع السهو فلا يطلان ولو شك في انه احزم أو لا فاحزم قبل ان يترى الخ من من الصلاة لم تتعد لانك في هذه النية انها شفع أو وتر فلا تتعد الصلاة مع الشك وهذا من القروع القسبة ولو اتقيد بامام فكبر ثم كبر فهل يجوز له الاقتداء به جلا على انه قطع النية وفى الخ من الاولى او يتبع لان الاصل عدم قطعه لنية الاولى بمجمل ان يكون على الخلاف في ان يتخص في انما صلاته فانه يصح على السهو ولا يقطع الصلاة في الاصح ومقتضاه الباقى في مستأنفا وهو الواجب وان ذهب بعض المتأخرين الى ان المنجبة الامتناع لان افساد ما لم يتحقق محته لا يتابعه نية بخلاف ما يبرض في الامتناع بعد احواله لان يكون فتح الا يمتنع عليه مثل هذه المسئلة اه على انه قد ينقض قوله في فرقه انما لم يتحقق محته ولو احرز كنعين وكبر الاحرام ثم كبرها ايضا في اربع ركعات فهذا محتمل الابطال لانه لم يرض النية الاولى بل زاد على ما قبطل ولا تتعد الثانية وهو الواجب ويحتمل الامانة لانه الزادة كنية صلاة مستأنفة (ومن يجز) وهو ناظر عن اتيانه بالتكبير العربية في مشك من التعل في الوقت (ترجم) حقابا لغة كانت من فارسية وسر ياتو عبرا غير ما قلنا بدلول التكبير بثلث الغنة لا اباها زقه بخلافه في النافعة حيث لا يترجمه تعالى ان القرآن مجز (ويجب العلم ان قدر) عليه سواء في ذلك التكبير والقائمة واقتضاه ما بعده ولو يسفر طاقه

يخلص من الاثم بطلان من العربية
ما يمكن من ذلك (قوله فان لم
يعله واستكسبه) اي فبطلان
يستكسبه فلا يصح ان لاكان
ان يتم ولو بايجار نفسه ولا قال
العبد لا يؤجر نفسه لا فانقول
الشرع جعله الولاي على نفسه
فيما يضطر اليه وحده من ان
الشرع الجاهل (قوله ولو هو انه
بالترام) وهي الهمة المطلوبة
في أقصى سبيل الله كما في حديثنا
الزايدي (قوله اعم من ذلك) اي
بان أرادوا ما يشمل التبرس
الطريق والاصل (قوله وانما ظاهر
ان مرادهم الاول) اي من طرأ
خرسه وتخرج به انما في التكبير
معه فترك ذلك لانه لا يحسن
شي من الحروف حتى يترك اسانه
به فاحول لسانه وشفتيه من غير
شعور به ومن الحروف التي تطل
كالجولة أصابع في سلك وغيره
لان هذه حركات خفية وهي
لا تطل وان كثرت وفي سم على
يهتدون يشبه ان يكون مبتلا
اه وقتي ترتفع فيه يقال بعدم
المبتلا لانه الخد كورة ثم ان
فرض تصور الحروف كان مع
على خلاف العادة فانقش في
نذه صور حروف القامحة وبس
التبرك (قوله متفق عليه) اي
من البخاري ومسلم كما هو مصطلح

وان طال كما اقتضاه كلامهم لان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وانما الواجب السفر
لما على فاقده ولم يتفق هذا بخلافه ويجب عليه تأخير الصلاة لاجل التعلل لان يقين
وقتها فلا يجوز الصلاة قبلها وعليه ما دام الوقت متصفا اذ لو جازت لم يستكمل بزمه التعلل
اصلا لانه بعد ان صلى لا يترك التعلل في هذا الوقت وفي الوقت الثاني منه وانما يترك التعلل
اقول الوقت مع يقين الماء آخره لان وجوده لا يتعلق بشعله فان الوقت صلى لحرمته
واعاد كحل صلاة ترك التعلل لهما مع امكانه وامكانه مضمر من الاحلام فين طرأ عليه وفي
غيره فيه كما قاله الاخرى وغیرها ان يعتبر به بزه لكون الاركان والشروط لا فرق فيها
بين الصبي والمبالغ وبطلان ذلك في جميع نظائر وقد تنازع في الاول وجه خلافه فلهذا من
هو اخذ به بما مضى في زمن صباه ويجب على السفي تعليم غلامه العربية لاجل التكبير
وغیرها وتخليته ليكتسب اجر عمله فان لم يعلم واستكسبه معي بذلك أما العابر لتجو
خرس فيجب تركه لانه وشفتيه ولها به التكبير قد رماكانه قال في المجموع ومكدا
حكم تشهد وسلامه وسائر اذكاره قال ابن الرقعة فان عجز عن ذلك نواه بقله كافي
المريض قال بعضهم ان كان مراد الشافي والاصحاب بذلك من طرأ خرسه أو غيب
لسانه بعدم معرفته القراءة وغيرهما من الذر الواجب فهو واضح لانه حينئذ يترك لسانه
وشفتيه ولو هو انه بالترام على الحروف ويكون كافي لقطع صفة تكلم بالقوة
ولا يصح صوته وان أرادوا اعم من ذلك فهو بعيد والظاهر ان مرادهم الاول والا
لا يوجد انصرمكة على الناطق الذي لا يحسن شيئا اذ لا تقا صلا عن الاخرس خلقة
دعي فقدم ان لا يريد الاثمة من طرأ خرسه فأقل الدرجات ان يقال لا يدان يسمع الاخرس
القراءة والذكري حيث يحفظها بقله (وبس) لانه صلى ولو امرأة (رفع يديه) وان اضطلع
في تكبيره) لا حرام بالاجماع كما قلناه ابن المنذر وغيره مستقبلا بكيفية القبلة بميل
اطراف اصابعه ليقضوها كاذكره الهاملي وان ذكر البلقيني وغيره انه غريب كاشفا لها
قال الاندلسي وصرح جماعة بكونه خلافا مفرقا أصابعه مفرقا وسطا كما في الروضة
وان قال في المجموع ان المشهور عدم التقيد به والاراد بالدين ها الكفاين ويرفعهما
(حدو) بالان المجددة أي مقابل (متكسبه) بحيث يكون رأس ايم اصبع مقابل شعبة
اذنيه ورأس يمينه اصبع مقابل اذنيه وكذا هاتين لتكسبه وهذه الكيفية
جمع بها الشافي رضي الله عنه بين الروايات المختلفة في ذلك والاصل في ذلك خبر ابن عروبة
صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه سجد متكسبه اذا افتتح الصلاة متفق عليه بل قال
البخاري روى الرفع بسبعة عشر محمدا ولم يثبت عن أحد من الصحابة خلافا وحكمته كما
قال الشافي رضي الله عنه اعظام اجلال الله تعالى ورجاؤه والاعتقاد بانيه محمد صلى
الله عليه وسلم ووجه الاعظام ما تنفعنا جميع بين ما يمين من اعتقاد القلب على كبريائه تعالى

أقول هو على ما تقرر) أي من قوله ٣٤٦ رغب فيه الخ لكنه على هذا كان الأولى أن يقول رغب فيه وكونه مستقبلاً الخ

وبإذنا الصاطف في كل (قوله) ويني أن ينظر الخ) أي لا احتمال أن يكون فيه تحاسة أو يقوفا تنبها لصحة (قوله) مقدار الأول التكبير) فتكون كالوقت يصير إلى شيء قبل الشروع في التكبير وأدام نظره إليه الخ فله ثم خاذ كما لا يخارح أحد وجهين قال ع قال السبي اختصرت في هذا الاستصحاب قبل المراتد بقرائن مختصراً وإلى آخره قال ولكن استحضار النية ليس بنية وإيجاب ما ليس بنية لا دلل عليه وقبل يوافق أمثالها فأذا وجد القصد المستقر ولا حذو منه وهكذا من غير تغل زمن وليس تكراراً نية تكبر والتكبير كغيره لأن الصلاة لا تنفقد بالانقراض من التكبير قال وهذا الوجه نفسه مرجح ومشتقة لا يتطعن في كل أحد ولا يعقل (قوله) وقبل يكتفي قرنها بالقوة) حال هذا الوجه بان استصحاب النية كذا في دوام الصلاة غير واجب وضمن طرف الأقول بان النية شرط في الانقضاء وهو لا يحصل إلا قبل التكبير وهذا الوجه الثلاثة إلى الاكتفاء بوجود النية قبل التكبير اه (قوله) وقبل يجب عليها محبة) أي بان يقرن بكل جزء واحد من قصد الفعل والتعبد بنية القرينة (قوله) وإنما خروا القيام) أي في

وعظمتها والرجعة عنه باللسان وأظهر ما يمكن إظهاره من الأركان وقبل الإشارة إلى توجيهه وقبل إبرامه من الاستيعاب تكبيرة فقتدي به وقبل الإشارة إلى طرح مسأله تعالى والأقبال بكلمة على صلواته ولو تعدد عليه الرغ الأثر في فعل الم شروع وأقص عنه أي بما يمكنه فان استحالة أن يلازمه فعل الم شروع فان تعدد وتصبر رغب إحدى يديه رغب الأخرى ويرغب الأقطع إلى حد ولو كان صلياً وصل كده وأصابه الهيئة المستمرة ولو تكرر الرغ ولو عداس حتى شرع في التكبير رغب أثناء لا بعد ذلك والسببه وعلمنا تقرر وان كان من الرغ وتقرر بقاء أصابعه وكونه وسطاً إلى القبلة سنة مستقلة وأذا قبل شامتها أثنى عليه وفاته الكمال فآله المتولى وأقروه ويني أن ينظر قبل الرغ والتكبير إلى موضع سجوده ويصرف رأسه قليلاً ويرغب فيه (والاصح) في زمن ذلك (رغب) مع ابتدائه أي التكبير وانتهى وجمع انتهائه أي انتهى الرغ مع انتهاء التكبير ويحتمل ما بعد ذلك كافي التصديق والجمعوع والتفتيح خلافاً لما إلى الرغ وأصلها ما من أنه تنس المعية في الابتداء دون الانتهاء وان جزم به الجوزى وصاحب الاستعداد ونظراً في الأفضل فقط (ويجب قرن التسبيل والتكبير) أي يجمع تكبير الضم لأنه أول أفعال الصلاة توجب مقارنتها فكأن كالتحيم وغيره الصوم المأمور بان يستحضر في ذهنه ذات الصلاة ما يجب التعرض له من صفاته ثم يفسد قبل ذلك المعاني ويحتمل قصد هذا مقدار الأول التكبير ولا يفضل عن تذكرة حتى يتم تكبير ولا يجزئه تفرقه عليه فلو خرج متقبل غامه لقص صلاته لأن النية معتبرة في الانقضاء ولا يحصل إلا بتمام التكبير فظاهر كلامهم أنه يشترط مقارنة النية لغيره مثلاً لو قال الله الحسب كبر وهو ما يجب صالح اليقين قال والصدق الله تحلل في التكبير عدم المقارنة لكن المعقد كما أنقذ به الوالدرجة الله تعالى خلافه وان كلامهم خرج مخروج القائلين عدم زيادة شيء لغير التكبير فلا دلالة على اشتراط المقارنة فيما بعد الغلظ التكبير نظر المعنى إذا اعتبرت اقترانها بالنية الذي يرتقب الانقضاء عليه وهو الله كبر فلا يشترط اقترانها بمقتضى ل بينهما وإنما كان الزمن يسيراً إلى يفتح عز وجل بينهما لشيء بسكة التنقش وإلى ولا يجب استصحاب بعد التكبير للصبر لكنه زين (وقيل يكتفي) قرنها (بالقوة) ولا يجب استصحابها إلى آخره وقبل يجب سطه عليه (الثالث) من أركانها (القيام في فرض القادر) عليه مثل فرض الصبي والعاري والرفيضة المعادة والمنذورة فيجب حالة التحريم أجماعاً وهو مردل ووضعتاً صلها بقولها ما يجب ان يصحراً قائماً حيث يجب القيام وتلجأ العاري مثل قائماً قائلاً لم تسلم فقام عداً فان لم تسلم فقام في جنب زاد التسليم فان لم تسلم فقام فستلحقاً لا يكفاه الله نفساً أو وهماً وانما خروا القيام عن النية والتكبير مع تقدمه عليه فانهم صار كان في كل صلاة بخلافه ولأنه قبلها مشروط وركبته انما معهما وبعدهما وأعلم أنهم

الفر (قوله) لأنه قبلها مشروط) أي لا اكتمال بمقارنته بما فاقه وان لم يتقدم عليه إلا ان يكون ماقاله متوقلاً أو جواً فلا يجزئ قبوله أمثاله أو تكون شرطية قبلها متوقفة مقارنته لها معاملة على ذلك ان أمكنت بدونه لم يشترط اه مع على ج

(قوله وأجروا الخراج) أي اقموا المأتممة (قوله ويخلص) أي وأوجبوا الفاتح التتمه في صلوات الخوقرة التمهدي الأخير
(قوله بين يديه مبشّر) أي بالجنة لوسط المعدل لالانسية لنفسه (قوله مقدس حوا الشرايع) أي يقاس عليه ما هنا
(قوله لكن بكثرة الاعتقاد) مبني على الضرورة إليه (قوله فأخذنا من بعده) أي بطل وأحسن عضده ويؤيده كان
أوضح (قوله وإن مكنته الملائكة الأرض) أي ولو لأمة قلا ٣٤٤ يكاف الخروق من السفينة للصلاة

خارجها على ما هو ظاهر عبارة
 الشارح لكن قال سم على حج
 مانته قوله شاف فهو دوران
 واس الخ اى قبلى قاعد اوان
 امكته الصلاة قائما على الارض
 كافى المكثاية واصل عمله اذا شق
 المنسرج الى الارض وفوقه
 مصلية الشرا بجر وقه قوله
 منازعة الاذرى والركشى فيه
 اى فى عدم الاعادة قوله وجوبا

وروي عليه بعض التمسك من علي
المنهاج ولا إعادة عليه اه وظاهر
انه على الوجوب لوصلي فاعلم
تقول الول لم تصنع صلاته ٨١
يعرفه (قوله وبصنعه) الزاوي
للحال (قوله ترك الصيام) اي
الاناء عليه (قوله فعليه كمالها)
ثم يعود الى ركوع كما يعلم من كلام
سيم الا (قوله بافضليته) وهو
واضح وعنده حج ومن لم يكن

أوجبوا الذكر في قيام الصلاة وجلس التمسك ولم يوجبوا في الركوع ولا في السجود لان
القيام والقعود بيان للعبادة والعادة فأتبع الذكر بخصيصها للعبادة والركوع
والسجود بيان خاصين لله تعالى إذ هما الإيقان للأعباد فلا يجب ذكرهما ومبين أن
يقرب بين قدميه عرقا لقول الأوابد أربع أصابع فقد صرنا الشبر في تقريب
رئيسه في السجود (ومرطبه نسب ففاد) بفتح الفاء عظامه التي هي مفصلات اسم
القيام المزمعة فلا يضطر امرئ أن يدل بسن ولا استنادا في نحو جدار وان كان
يجب أن يرفع السوط لوجود اسم القيام لكن يكره الاستناد ثم لا يشتد بحيث يمكن رفع
قدميه بطلت صلاته لما علق نفسه وليس بقائم ومثله يؤخذ صحة قول العبادي يجب
وضع القدمين على الأرض فلا أخذًا لثبات بصدده ورفعاً في الهوا حتى يصل إلى تصميم ولا
يضركه ما على ظهر قدميه من غير عذر خلافا لبعضهم لأنه لا ينافي اسم القيام وأعماله
فظهر في السجود لان اسمه ينافي وضع القدمين المأمور به فخرج بالرفض النفل والناقد
المجرب زسافي حكمهما واستبقى من كلامهما مثالهما ووافق في حكمه شرفا وا
دوران الأرض كما فعل يصيل قاعدة لا اعادة فعله في كل الجموع زسافي في الكفاية وأما أمكتة
الصلاة على الأرض وما نزع الأذرى والزركشي في مدته فذلك مذهبهم وعقول
المجربين في قب الأعادة يعمل على ما ألفا كان المجرب زسافي مدته ومنها ما كان به على
بول ولوا فاسأل بولاً أو قد قبل بولاً فانه يصلي قاعدة وجوب ما يكفي إلا أن لا اعادة عليه
ومنها ما قاله طيب ثمة أن صليت مستلقا أمكن عدوا أنك وبينه من غير ترك
القيام ولو كان الخسبة على عدل رواية فمما يظهر أو كان هو عارفا ولو شرع في السر فبعد
القائحة ثم جهر في شأنها فذلك هو الأصل ولا يكلف خطه بالركع أو كان ترك القراءة أحب
ولو كان يجب أو قصر على القائحة أمكنه القيام أو أن يجزئ بسلي بالقائحة ذكر في
الروضة وقتبته لم وذلك لكن صرح ابن الرفعة بالأعراض صاحبنا فيضيق وهو واضح
وأما آخر رواته القيام لأجل سنة الجماعة ولم يفتقر إلى الكلام الناشئ عن التبع استنة
الجمهور للرفق ببيتهم وهوان القيام باب المأورات وقد قال يدل منه والكلام من باب
المنيات واعتنا الشارع فدفعها مائة أذان الكلام متافلا فلا يخلاف القعود

[illegible]

(قوله بتفصيل الفضائل) اي بسبب تفصيل الفضائل اي لاجل الجوزة التقوى في بعض الصلاة لتفصيل فضله الجماعة او السورة (وقيل من ذكر عابر) اي شكهم مستقادم قول المصنف الا في قوله عز عن القيام بعد كشف آه ولو انزع السلام على هذه الى هناك لكان اول (قوله اقرب) اي منه الى القيام (قوله لان كان اقرب الى القيام) هذا انما ياتي في الاختصاص الى قدمه الا ان يقال المراد نسبة انجاستها الى الركوع لو كان على الهيئة المحضلة لاقرب الى الركوع (قوله ولم يتمكن من القيام الامتناع) ظاهر ولو في دوام قيامه وفي كلام سم على منتهى تغلق عن الشارع ان يحمل ذلك في النهوض فقط بان احتاج الى ذلك حال النهوض فاذا استوى قائما استغنى عنه وبجاءته قوله وبغيره علم ان النهوض وحده الله تعالى في الروضة وشرح المذهب فلو لم يقدر على القيام الا بعين ٣٤٨ لزم ذلك حال السبكي وعمله ان كان يقدر على القيام بعد النهوض

فان القاضي الحسين قال في تعليقه ان العابر عن القيام اذا امكنه القيام بالمكازاة وان يعتقد على شي لا يلزمه ذلك اه والفرق في الروضة خلافة وكلاما مستقلة الاتكاء بعد القيام كونه في الروضة في محل آخر ووجب ذلك فيها مع العلم ان مستقلة المكازاة لها سلان احدهما ان يحتاج اليها في النهوض واذا ظلم امكنه القيام بدونها وانما ان يحتاج اليها في النهوض وفي القيام بعده ايضا بحيث لا يمكنه القيام بعده النهوض بدونها فيجب في الحال الاول دون الثاني مد (اقول) وكذا يقال في المعين اه وبعبارة سم على جملة قوله الا بعين وبسبب اختلاف ما لو احتاج في جميع صلاته لا يجب مد وبعبارة الروض وشرحه او قدر العابر عن القيام مستقلة على القيام متكاملة في شي او على القيام على رقبته او قدر على النهوض بعين ولو باجرة مثل وجدها حد فاضلة عن مائة كونه ومما يلزمه في ذلك اه ويخرج بقوله او قدر على النهوض بعين ما لو لم يقدر على القيام الا بعين فلا يلزمه كما قاله الفريزي ويقتضيه مع قول الروض متكاملة في شي ان من قدر بعد النهوض على القيام معناه على نحو صدر وعصارته او بعين يلزمه قوله وتقديم احدهما وهذا لا ياتي ما مر من سن التفرقة بين القديم بقدر شأن ترك السنة فذلك يكون مكره وفاقه يكون خلاف الاول في ذكر الكراهة هنا لان لما استقدم عدم السنة (قوله لم يزد التحنن لركوعه ان قدر) قال ج فان لم يقدر لزمه كما هو ظاهر اذا فرغ من قدر القيام ان يصرف ما بعده للركوع عطفاً ينته ثم للاعتدال بطحا ينته ويقتضيه قوله لا يجب بعد الركوع بغيره او نحو او تقدر وجوده والركن الابائية

فانه يكون من تركها ولو لم يكن المريض القيام منه زمان غير ممتدة ولم يكد في جماعة الاشعل بعضها قاعدة الا فضل الاقتراد تصح مع الجماعة وان قصد في بعضها كما في زيادة الروضة وكان وجهه ان عذر اقتضى مساحتها بتفصيل الفضائل فان دفع قول جمع لاجوزة ذلك لان القيام اكد من الجماعة ومنها ما كان للغزاة قرب وقب العدو ولو ظاهرا لآه العدو وليس الغزاة في حكمهم ولو ظاهرا لآههم العدو وقصد تدبير الحرب صلوا فعدوا ووجبت الاعادة لثبوت ذلك بخلاف ما لو ظاهرا قصد العدو عليهم فلا إعادة عليهم كما في التصديق وقوله في الروضة عن تصحيح المتولى وان نقل الرقيب عن النص الزم والفرق على الاول شدة الضرر في قصد العدو وقد عني استثناء ذلك بان من ذكر عابر لضرورة التداوى او شوق الفرق والطوف على المسكين او نحو ذلك فكلما مستأول لها (فان وقت مضى) الى قدمه او خلفه (او ما تلاقى) الى عينه او سائر (يجب لا يسمى قائما لم يصح) قيامه لتركه الواجب لغير عذر والاختصاص السالب للاس من ان يصير الى الركوع اقرب فانه في المجموع لان كان اقرب الى القيام واستوى الامر ان كما فهمه كلام الروضة ايضا وان تقاربه الادري ولم يتمكن من القيام الامتناع في شي او لا على رقبته او لم يقدر على النهوض الا بعين ولو باجرة مثل وجدها فاضلة عما يستبرز في كراهة الفريزي في قوله ولبسته لزمه ذلك لانه مقدور وقول القاضي يجوز قد في الثانية وصوبه ابن الفريز كراخ لانه لا يسمى قياما مردود بوجوب الفرائض في الهوى فكما في ويكره الصادق عليه وتقدم احدهما على الاخرى (فان لم يلق اتصالا) لشوكر او مرض (ومار كراخ) فالجميع الله يقبض بوجوه (كذلك) لانه اقرب الى القيام غيره (ويزد التحنن لركوعه ان قدر) ان قدر) لا يتبرع عن قيامه والثاني لا بل يقدر فاذا وصل الى الركوع لزمه الارتفاع لان

القيام مستقلة على القيام متكاملة في شي او على القيام على رقبته او قدر على النهوض بعين ولو باجرة مثل وجدها حد فاضلة عن مائة كونه ومما يلزمه في ذلك اه ويخرج بقوله او قدر على النهوض بعين ما لو لم يقدر على القيام الا بعين فلا يلزمه كما قاله الفريزي ويقتضيه مع قول الروض متكاملة في شي ان من قدر بعد النهوض على القيام معناه على نحو صدر وعصارته او بعين يلزمه قوله وتقديم احدهما وهذا لا ياتي ما مر من سن التفرقة بين القديم بقدر شأن ترك السنة فذلك يكون مكره وفاقه يكون خلاف الاول في ذكر الكراهة هنا لان لما استقدم عدم السنة (قوله لم يزد التحنن لركوعه ان قدر) قال ج فان لم يقدر لزمه كما هو ظاهر اذا فرغ من قدر القيام ان يصرف ما بعده للركوع عطفاً ينته ثم للاعتدال بطحا ينته ويقتضيه قوله لا يجب بعد الركوع بغيره او نحو او تقدر وجوده والركن الابائية

(قوله ولو حين) أي في التضرع وقت ما سجد على ما مر (قوله لا ياتي ذلك) وذلك لان الركوع وان لم يسقط في المأفة لكنه شرع فيها على وجهه ادون من ركوع التمام وكان كل من حقيقه القيام والركوع ساقطا في الثالثة وامامه لم يسقط السجود في الثالثة فلا يمس لها التذوية بعلمها ساجدا (قوله لان القيام ٢٤٩) فهو دويرة تأمل اعم على

(أقول) أي لان حقيقة التضرع سبابة لحقيقة القيام ويمكن ان يوجه بان التضرع يشغل على احتساب ما عوقب الضمين وحقه الحقيقي فهو جود في القيام وترتيب علمه بانصاف الضمين مع الظهور (قوله بالانصاف) متعلق بتأطيل وعلمه فهو انه ان يحصر قاعدا ويقرأ الفتحة ثم يضيء بعد القراءة ان قال سجد كونه لاجل سبب الركوع بل يتسم القيام مألوأحرم محضاً أو انقضى عقب اسمه وقرأ ما كان عادداً علماً نطقت صلاته وان كان ما سبباً أو عادداً لم تنزك ركوعاً ما سجد من الجلوس اسقوت العصبة واعتد بها عمله وان سلم يا باعل ما فعله ربيعت الاعادة لانه ترك ما هو من القيام مع القدرة عليه (قوله والاختلف) أي ان كان كان عالياً وقيل ذلك لاعداً ما كان له تدرك كان جلوس مقرباً من سجدته فساداً للتوكل فحصل انجته لسبب الايمان بالتوكل والبربر بقوة وليس ههنا ممكن غيره أي مكان يتكبر (قوله لان المظهر من الاعادة العامة) فحدثت كل المظهر وان كان من الاعادة العامة

حدا للركوع يفارق حد القيام ولا ياتي هذا بذاته (ولو انكته القيام دون الركوع والجلوس) لانه يظهر ثلاثه في الانشاء (قام) وجوباً ولو عين وان كان مأثلاً على حسب ذلك وان كان اقرب الى حد الركوع فمما يظهر (وقطع ما يقدر امكانه) لحر اذا امرتك ما مر فاما منه ما سجدت لان الميسور لا يستعمل الميسور وان القيام أكد منها ما سقط في النقل دونها لا ياتي ذلك خلافاً لوجهه كالا يفتي ولو اطاق القيام والاضطجاع دون الجلوس قام لان القيام فهو دويرة زيادة كمال في الرخصة عن المعوى وبفصل ما يمكنه من الاعاء (ولو يجرى عن القيام عند العبدت والمقدم والاجماع) كيب شاء لاطلاق الحديث وروايات القاعد لحدرك كتاب القائم وان لم يكن على قتل مرصه لكثرة اتيان مما يظهر خلافه فلا بد من ان عصى فهو قطع رحله لم يتم توبه وان كان لاقصه عليه قال ابي واخي ولا يفتي بالبربر عدم الامكان قطاً بل في معاصوف الهلاك أو العرق وازيادة المرس او عوقب مشقة شديدة أو دوران الرأس في حق راكب المشقة ما تقدم به من ذلك قال في زيادة قال روضة الهدى استند الامام في ضبط العجزان نقطة مشقة تذهب شعور عليه قال في المجموع ان المقهبل خلافه اعمى واجاب الوالمرجه الله تعالى في ذلك بان اذهاب الخشوع بشأ عن مشقة شديدة هو هل تطل صلاته من يسل قاعداً بالانصاف في غير موضع الركوع الى حدرك كونه ام لا قال أبو شيكل لا تطل ان كان جاهلاً ولا طلق واذا وقع المظهر وهو في بيت لا يصح قامته وليس ههنا مكلف غيره وهل يكون ذلك عدداً في ان يمس في مكنونة بحسب الامكان ولو قعوداً ام لا الا اذا اصاب الوقت فقامهم من الرخصة في مسلة المقام ام يزمه ان يحصر مشعوبى طلقاً في موضع يصح المظهر فان قيل بالترخص فهل يلزمه الاعادة ام لا قال أبو شيكل ان كانت المشقة التي تحصل على المظهر دون المشقة التي تحصل على المرس او مصلى فقامت بغيره ان يحصل قاعداً وان كانت عليها حارة ان يمس في البيت المذكور قاعداً نعم هل الاصل في التقديم أو التأخير ان كان الوقت عند ما سجد في التيمم اول الوقت اذا كان برجو المأخر الوقت والا صحت التقديم اصل ولا اعاد عليه لان المظهر من الاعادة العامة ولما يجوز الجمع ولا يصح الاعادة وقال ابي العرافي ان رخصت في ذلك قبل القيام شرط عليه عمل الصلاة فاعادوا الاول وجهه وعلى القول بانه لا ينعى التضرع كيفية فالاولى ما ذكره بقوة (واقترانه اصل من ترعه) وغيره (في المظهر) وسأقي بيان ذلك لانها هيتمشروعة في الصلاة فكانت أولى من غيرها والثاني العرف اعقل وصحبه جمع

لكن قد امكن ما ذكرنا قبل وجوب القضاء على من تيمم للبرد لمدة فقد ما يمس به وان كان البرد غير نادر لان ينعى ان قد انكس ما ذكره من مثل المظهر ما يمس في موضع لا يمكنه القيام فيه على قاعداً لم للبدلة الحسب بالنسبة للمظهر فيه فطره والاقرب (القول وقوله قال ابن العرافي) وفي نسخة ابن العراف (قوله والاولى وجهه) أي ما جاله وشكل

(قوله في ما تقدمت الصلاة) وخرج بالصلاة غير ما فلا يستكره فيها الاقامه لا غيره من ما ذكره الكهنة ثم ان قيل على هه
 من رتبة ما تقدمت الصلاة كونه الماخضرين وهم عن بعضي منهم كرم ذلك وان تأدوا بذلك لانه ليس كل ايداعهم ما قوله ويكره
 ان يشهد ما قارب عليه) أي في الصلاة ٢٥٠ وما في غير هذا الا اذا كان عندهم بعضي منه ونحو ذلك حيث

واختياره السبكي والاذى وشمل اطلاقه المرأة وهو كذلك ولو تعارض التربع والتورك
 قدم التربع لربان الخلاف القوي في فضيلته على الاقتراش ولم يجز ذلك في التورك فيما
 يظهر (ويكره الاقامه) هنا وفي ما تقدمت الصلاة تنهى عنه كما خرجها المالك وصححه
 (بان يجلس على وركه) هذا أصل نخذه (ناصر كنه) بان يلصق اليه موضع صلاه
 ونسب ما فيه ونخذه كهيئة المستوفز وهذا أحسن ما فسر به وجهه الذي عنه
 ما فيه من التيمم بالكلية القرد كما وقع التصريح به في بعض الروايات وقد بين الاقامه
 في الجلاس بين الصديقين بان يضع اطراف أصابع رجليه وركبته على الارض واسه
 على مقبليه ومع كونه سنة الاقتراش أفضل منه ويلحق بالجلاس بينهما كل جلاس قصير
 ككسبة الاستراحة ويكره ان يقعد ما زاد رجليه (ثم يفتح) المني قاعا (الركوعه) بحيث
 يضاد) تقابل (بينهما قدام ركبته) في الأقل (والا كل ان تحاذي) جنبته (موضع
 صوره) وركوع القاعد في النفل كذلك وذلك كما على أقل ركوع القائم وكذا
 الأقل يحاذي فيه ما ماقدمه والثاني يحاذي فيه رجليه معجل صوره في قال انهما على
 وزان ركوع القائم أراد ان نسبة لهذا الامر التقرب لا الصديقان (هـ) المصل (عن
 الشعود) بان تالفته المشقة الخاصة بالقيام (على جنبه اليمين) ويكره من غيره على
 اليسر كما في المجموع (فان يجز) عن الجانب (فتلقا) على ظهره وأخما قبله
 كالتضرع رأسه أو رفع يديه وساد لتوجه وجهه القبلة قال في المهمات هذا في غير
 الكعبة اما في ما تقدمت الصلاة جواز استاقاته على ظهره وعلى وجهه لانه كغيره فهو متوجه
 لجز من التيمم ان لم يكن اياه مقبلا فيجوز منع الاستلقاء على ظهره والمسئلة محتملة ولعلنا
 نرد ادنه لعلنا انفسه منع انقلابه وما ذكره ظاهره وان رد بان العباد ولو قدر المصلي
 على الركوع فقط كركه للجدود ومن قدر على زياده على اكل الركوع تعبت تلك
 الزيادة للجدود لان الفرق واجب بينهما على المتكبر ولو تجز عن الجدود الا ان يجز
 مقدم رأسه او صدقه وكان بذلك أقرب الى الارض وجب بان يجز أو بأمره والجدود
 أخفض من الركوع فان تجز عن الايام رأسه فطره أي بصره ومن لازمه الايام
 بجفته وحاجه وظاهر كلامهم انه لا يجز اياه للجدود أخفض وهو مقبلة شلخا
 للجدود على ظهره والتجز من ما في الايام الرأس دون الطرف من تجز عن الايام طرفه
 على قدامه ان يجز رأسه واستماعه على قلبه قولية كانت او فعلية ان تجز عن النطق ايضا
 بان يمثل نفسه فاعلموا قاروا كما لانه الممكن ولا عاده عليه والقول بسندته عن ولا

لم يكن به ضرورة تقتضي ذلك
 (قوله قال في المهمات) أي
 الاستوى (قوله تعبت تلك
 الزيادة) أي فان لم يقعد على
 زيادة ركز الأكل ولا يكلف
 الاقتصار على الأقل للركوع
 وبه على الزيادة للجدود (قوله
 اقرب الى الارض) وصورته ان
 يصل مستلقا ولا يمكنه الجلاس
 ليجدته ولكن قدر على جعل
 مقدم رأسه على الارض أو
 صديقه بين وجهه وجانبه ان كان
 يقعد وحيث كانت جنبته اقرب
 الى الارض في تلك الحالة مما
 كانت عليه قبل الجدود (قوله
 فيما راف) أي بصريح عبارة المختار
 الطرف العين ولا يجز اياه (قوله
 الايام بجفته) قال على جهة
 فلو لم يجز واحد فالظاهر
 الاكتفاء (قوله قولية كانت
 أو فعلية) وهل يجب عليه اياه
 صفه القرائة من الادغام وغيره
 لانه لو كان قادرا على النطق وجب
 عليه ذلك ولانه نظر والاقرب
 الثاني لان الصفات اعم اعتمدت
 عند النطق لغير بعض الحروف
 عن بعض خصوصاً المتألفه
 والتألفه وبعد الجزعها انما

ياقضي على وجه الاشارة اليها فلا يشبه بعضها بعض حتى يحتاج الى التميز (قوله قاروا) كما في بعضه لعلنا يلزم
 بغيره على نظيره عن جاز بعد قوله في بدايته انما ركوعه ان قدر الخ ولكن قال بان المقري يثبت الاعتدال فلا تنوفا الصفة
 على قلبه معتدلا ولا على معنى زمن مع الاعتدال (قوله لانه الممكن) ولا يشترط فيما يقدره تلك الاعمال ان يسعها لو كان

مقدرا وقوله ابل حيث حصل التميز بين الافعال في نفسه كان مثل نفسه كما ومضى من مقدار الطأ بنية فيه كني ه (ثالثة) ه
قال جرحان غير كان كره على ترك كل ما ذكر في الوقت جري الافعال ٢٥١ على قلبه كالا قول اذا اعتقل لسانه وجوباني

الواجب من طاق المتعبد ولا اعادة
ووقف سم في عدم الاعادة وتقل
عن تساوي الشرح وجوب
الاعادة هو الاقرب (قول) لان
الاكراه على ما ذكر كنادر اذا وقع
لايدوم والاعادة في مثله واجبة
(قوله هل يقوم مكبرا) اي وهو
في الشاعرة الفاضلة (قوله هل
يقوم ساكا) معقد (قوله في حق
الامام) وعليه فيقوم مكبرا
و ينبغي ان لا تنقطع الموالاتان
لقد كرا العباد لا يقطعها كاتامين
والفتح على الامام (قوله هل هو
العاين) اي فلو تركها اعاد عالمها
بطلت حسنة لان فوت القراءة
الواجبة يفتقرت لمحلها (قوله بلا
طمانينة) اي لا وجوب طمانينة
وعليه فلو امانا في تمامه لم يضر
(قوله وانما تجيب الطمانينة فيه)
اي القيام (قوله وعلى القول) اي
انما تقتل فمضيا (قوله وقضية
المحال) هو قوله لا يلزمه القيام
(قوله وقضية التعليل) هو قوله
لان الاعتدال لا (قوله امتناع
الاستقام) اي اذا كان قادرا
على الاستطاعة (قوله لعدم
وروده) هذا يحتاج لتفسير اخر
عن ابي شكي من ان من يصلي
بالاختصاص فاصدا في غيره وضع

يلزم نحو القاعد الموصي ابراهيم والقيام والى كره والسجود على قلبه كما قاله الامام ع
محقق رانه لا تنقطع عنه الصلاة مادام عقد ثابتا لوجود منط الشك في ولو قد في اثناء
صلاة على القيام او القعود ويجز عنه ان يقسده ويؤثر على قراءته وتوجب له اعادتها
لتعقيم حال الكمال وان قدر على القيام او القعود قبل القراءة قارعا فاعاد ولا يميز بين
قراءته في نهوضه لقدرته على اتمامها كل منه فلو قرأه شيئا اعاده وهذا فرع وهو انه اذا
قام هل يقوم مكبرا حال بعضهم القياس المتع لان الموالات في الفاضلة بل يقوم ساكا
ونظريه بان الصلاة ليس فيها سكوت حقيقي في حق الامام وتوجب القراءة في هوى العاين
لانه كل عاين يدون قدر على القيام بعد وجوب قيامه بلا طمانينة ليركع منه لقدرته
عليه وانما تجيب الطمانينة فيه لانه غير مقصود لنفسه او قدره عليه في الركوع قبل
الطمانينة ارفع لهم الى حد الركوع فان اتصبت ركع بطلت صلاته فيه من زيادة
ركوع او بعد الطمانينة فقد تم ركوعه ولا يلزمه ان ينقل اليه الركوع كما في صريحه في
الروضة ويغفره انه لا يجوز له ذلك به صرح الرافعي وقيد بها اذا انقل شخصيا ومنعه
فما اذا انقل متصفا وعلى الاول يحصل الالفاظ والروضة الجواز وعلى الثاني يحصل
الالفاظ الجوع المتع او قد وصله في الاعتدال بنية تمام وطمانينة وكذا بعده ان
اراد قعودا في جهده الا فلا يلزمه القيام لان الاعتدال ركن قسم فلا يطول وقضية المحلل
جواز القيام وقضية التحليل منعه وهو الواجب كما فاعاده الشيخ جرحه الله تعالى فان قلت
قاعدة بطلت صلاته (والقادر) على القيام (القول) فاعاده (اجابا) ان كان ام غيره لان
التراخي تكلفا فاشترط القيام فيها يؤتى الى المخرج او الترك وله ذلك لا يميز القعود في
العبدين والكسوفين والاستسقاء على وجهه مضطربا للندرها (وكذا) له التعليل (مضطربا
في الاصح) مع قدرته على القيام لغيره من طمانينة او افضل ومن على فاعاده نصف ابر
القائمون من على نائما في مضطربا فله نصف ابر القاعد وهو وادفن من على التعليل كذلك
مع القدرة وهذا في حقا اما في حقه على الله عليه وسلم فلا اذن ضمانه ان تطوعه
قاعدا مع قدرته كتطوعه فاعادوا فهم قوله مضطربا امتناع الاستسقاء وهو كذلك وان
اتم الركوع والسجود لعدم وروده بمضالاف الاختصاصاته لا يمنع فيما يظهر خلافا
للاسنوي لانه كدل من القعود ان اذ قرأه وادرجه لركوع اشترط كما هو ظاهر
مضى من منه بعد القراءته وهو مباح لكونه من الركوع اذا ما ظن ان يمكن حسابه
عنه واذ اصاب مضطربا وجبان باق بركوعه وجوده ثمين ومقابل الاصح عدم محبة
من اضطربا لما فيه من اتحاد في صورة الصلاة وسئل الفارسي الله تعالى عن يصلي
الركوع بطل صلاته ان كان عالما بالاجاهل الا ان يقال ما هو مرض في القرض وما هنا في التعليل وهو توسع فيه حال التوسع في
غيره فلا يضر على ان الكلام في ما مر عن ابي شكي موصوفا انما في الثانية قبل التخصيص فلا يضر (قوله بخلاف الاختصاص)
مختر قوله امتناع الاستسقاء (قوله لم اذا قرأه) اي لا يختص (قوله بركوعه) ويجوز ان يبين بقدره ياتي بها

(قوله قبل اعتداله) أي انصباب قائما لقوله لانه ما يدخل في الصلاة الخ يعني انه لو اراد ان يصلي التل من قيام فاحرم به حاله
ثم اراد القيام ليس ان يصلي فيه موضعه للقيام لانه صار لا كل مما هو فيه (اقول) وفيه نظر لانه وان كان حاله لما هو اكل
فليس واجب عليه طوارقه التل حاله الصبر وره لما هو الاكل لا يتصحب وجوب القراءة عليه في الاذن من قائله جواز
قراءته في الموضع كما يجوز في الهوى الى التعود (قوله من قيام عليا) أي على العشر من من فهو مالم كان التل من قيام
واشوي زمن العشر والعشرين أفضل للقيام من زيادته كروايت السجود ان مع اشتراط الكل في القيام (قوله
بما هو ظاهر) أو الكلام في التل المطلق ما غيره كالروايت والوتر كما حافظه على الصلوات لما هو فيه أفضل فعمل الزا إحدى عشرة
في الزمن الصبر أفضل من قبل ثلاثة مثلا في قيام زيد على زمن ثلثا المعدل كون العدد في ذلك بخصوصه مطلوب بالشارع (قوله
لمسأني) أي في قول المصنف وتعين القاضية (قوله وسين) قال حج وقيل يجب (قوله بعد التحريم) اهل تفسيره يعدل لتبينه على انه
لا يكون بالتأخير حيث يشتغل بغيره وعلمه تفسير الشارح بالصبي لانه على انه يستحب المأذنة بعقب التحريم وان لم يفت
بالتأخير ثم رأيت سم على منجى قال ٣٥٢ قوله عقب التحريم انظر التعبد بعقبه فان مقتضى القوات اذا طال الفصل

وقد يتبعه عدم القوات مطلقا
فلما جاع (قوله يمكن منه) أي ولو
مع معار قراءته كما سيأتي
(قوله بان ادرك العلم في القيام)
تخرج به ما لو ادرك في غيره ومنه
الجلوس في التهنئة الاقل فلا يأتي
به بعد التحريم ولا يبعد قيامه من
التشهد وظاهره ولو قام الامام
قبل جلوس المأموم معه لكن
قضية قوله لا في قاعده الجلوس
معه لانه مقوت لعدم قوائه
سحب لاجل من منه وهو ظاهر ثم
وأثبت في سم على منجى ع
التصريح بذلك (قوله وامن قوات

الصلاة) أي بان تأخر انه لو اشتغل بدعاء الافتتاح لما يمكنه فعل الصلاة اصلا لهجوم الموت عليه فيها اطرورد
الخص اوقوت للقيام بعبادة الرض وشربه لان خوف قوات القراءة خلاف الامام اوقوت الوقت أي وقت الصلاة والوقت
الادامان لمين من وقتها الامام سر ركعة فلا تدب دعاء الافتتاح الخ وتورد سم على منجى في المراد بقوات فخر اجمع
(اقول) يمكن حمل قوات الوقت على ان اشتغل بدعاء الافتتاح خرج بعض الصلاة عن وقتها وان قل فيكون معناه مغاير المعنى
خوفا لادامان كان خوف الادام في عنه (قوله أو الاداء) أي بان كان لو اشتغل بدعاء الافتتاح لا يدرك ركعة في الوقت
لكن هذا الاشكال فيه بالنظر لما في الرض وشربه الخ كونه قبل وأما بالنسبة لقول الشارح وقد شرع فيها وفي وقتها ما يبيع
جميعها الخ فقيهه نظر لانه حسب شرعها وقد بقي ما يبيعها كما لا يأتى في دعاء الافتتاح بقوت هذه الاداء اللهم الا ان يقال
قد شرع فيها وبي من الوقت ما يبيعها بالوسطا المعتدل ولا يبيع الركعة بالنسبة لكان يستحبها بدعاء الافتتاح مع من ادرك
ركعة مع الامام وقوله أيضا والأداء أي بان كان بحيث لو اشتغل به لم يدرك ركعة في الوقت تيمم ما تعلم ان ما ذكر من امن
القوات ليس معتبرا في منع المأموم بل معتبرا لصل استنباط دعاء الافتتاح

(قوله ان يتعدوا) ظاهره وان اشتغلوا بذكر غيرهم وشروعة وظرفه سم على حج اقول والى يفتي ان هذا من هذه العبادة وهو خالفه القراءات (قوله او يدرك امامه) هذا علم من قوله السابق بان ادرك امامه في القيام فهو شرع بلهجوم (قوله وان اتى ثلثا منته) اي بان قرع الامام عقب العزم فأتى المأمور فانه لا يكون مائة من الانسان دعاء الانتشاح (قوله لانه اول مسلي هذا الامامة) اي في الوجود الخارج فلا ينافي انه اول المسلمين مطلقا كما في حج لتقدم خلق ذاته وانراغ النبوة عليه قبل خلق جميع الموجودات (قوله فلا يقولوا غيره) اي لا يجوز له ذكر الامام الا ان قد صدقت الآية اه حج وكعب عليه سم ظاهر الحزمة عند الاطلاق وقد تفتى الحزمة البطلان لانه حينئذ كلام اجنبي يخالف ظاهره وفي حق هذا القائل وقد يتوقف كل من الحزمة والبطلان لانه لفتة قرآن ولا صارف الا ان يدعى ٢٥٣ ان قرينة الانتشاح صادقة وفيه مائة

ويحق ما لو اتي بعض من المسلمين كقوله واناسي او واناسي المسلمين في حق الصديق اه اقول والظاهر ان كتمانهم لانفسا وفي العقب لقوله واناسي المسلمين (قوله وارادنا النص) اصل المراد انها قفوه وبمصل ذلك منها على ارادة الشخص لان مشروعيته في حقها تتوقف على الارادة (قوله فادفع بذلك قول من قال الخ) فاقبل ذلك الاسنوي وغيره ويلاحظ وجوبه يقول الاسنوي القياس الشركات المسجلة وقول غيره القياس حجة مسلمة اه ومع ذلك لو اتى به حجت السنة

ظنه انه مع اشتغاله بذلك القائمة قبل ركوع امامه ومثل ذلك في غير الحانة ولو على قفوا وغالب كما اقتضاه اطلاقهم خلافا لان العماد كما ساقى قفوا ياتي بغيره ان لم يتعدوا او يدرك امامه في غير القيام وان اتى ثلثا منته وهو وجهت وجهي اي قصدت صيادتي الذي قفوا السجوات والارض اي ابدعه ما على غير نال سبق شيئا اي ما لا عين كل الانسان الى دين الاسلام مسلما الى مقتدا الى الاوسم والنواهي وما انان المشر كزان صلاقي ونسبي وعجبا وعجبا قفوا وب العالمين لا شريك له وذلك امرت واناسي المسلمين لما صم من انصبي اقتضاه وسلم كان يقول ذلك وفي رواية فانا اقول المسلمين وكان صلى الله عليه وسلم ياتي بها ثمانية اقول مسلي هذه الامامة فلا يقولها غيره ومعلوم ان المرأة تاتي بجميع ذلك بالغاظه الذي كونه تخطيب الشائع لفتة واستعمالا وارادة الشخص في شيو شيئا مما نظره على لفظه الوارد فادفع بذلك قول من قال ان القياس مراعاة صفة التأنث ورسن للمأموم الاسراع به اذا كان يسلم قراءته امامه وللإمام الاقتصاد عليه الا ان كان امام جمع محصورين لم يتعلق بينهم حتى بان لم يكونوا محلوكن ولا مستأجرين اجارة عين على عمل ناجز ولا نسامة متروجات ووضوا بالتطويل ولم يطرأ غيرهم وقت حضوره ولم يكن المعبد مطر وقائمه كالتفرد بهم انت المثل لانه الا انت الى آخر وهو مشهور ومع فيه اخبار آخرتهم الحمد لله جدا كثيرا طيبا مباركا فيه ومنها الله اكبر كثيرا

٤٥ ل (قوله ورسن للمأموم الاسراع به اذا كان الخ) صريح في انه بقرءان جمع قراءته امامه وعليه فاعل الفرق يشهدون قراءته السورة ان قراءته امامه تعد قراءته للمأموم فانت عن قراءته ورسن استعاضوا له ولا كذلك الانتشاح كان المقصود منه الدعاء للإمام ودعاء الشخص نفسه لا يعدد قفوه (قوله ولا امام) اي يسن وقوله الاقتصاد عليه اي ما تقدم من دعاء الانتشاح (قوله وقت حضوره) عبارة حج وان قل حضوره اه وهي تقدم التعميم في القبر وكلام الشارح فيه التيسير بقوله حضوره (قوله الى آخره) وهو متروكته سبحانه وبحمدك اثروي واناهي ذلك خلفت نفسي واعتزفت بذي فاعترفت ذنوبي جميعا انه لا يضر الذنوب الا انت واهدني لاسن الاخلاق لا يهدي لاسن الانتشاح صرحت في شيئا لا يضر عن شيئا الا انت اي بك وسعدك وانظر كاه في يدك والنير ليس اليك والى اليك تباركت وتعاليت استغفرك وأوبد اليك اه شرح الرض (قوله ومنها الله اكبر كثيرا الخ) كبر كبيرا الخ وكبر كثيرا بكبرا كثيرا استغفرك لا يملك صلاته حيث اطلق فانه يتصد به اسد وأطلق لا يتعد صلاته لتعارض قرطى الانتشاح والهوى لموازاة ان من أن المسوق لو اتى على تكبيرة واحدة وأطلق لا يتعد صلاته لتعارض قرطى الانتشاح والهوى لموازاة ان تكبيرة الهوى ثم مطلوب يتصوره فصل معارضة القصر بخلاف ما هنا فان المطلوب فيه الانتشاح وهو كما يحصل بقوله الله اكبر

كثير يصل بغيرة بل وجهته أولى منه فاحتطت رتبته عن تكبير الركوع ثم يصل معاه ويزيد ذلك ما قاله سم على حج
من قوله فرع نوى مع الله كبر من قوله الله كبر الخ نهى عن تقلد صلاته ولا يضرم صلاته التكبير من قوله كبر الخ الخ
ثم هر اه (قوله بكرة وأصيلا) قال في شرح الروض رواه مسلم (قوله اللهم يا عديني بين خطايي الخ) تنبه كما في شرح
الروض ص ١١ كما يحدث بين المشرق والمغرب اللهم تقم من خطايي كما ياتي التوب الايض من الخس اللهم اغشني من
خطايي بالماء الخ والبرز وما الخجنا اه والمراد المغفرة لا القتل الحقيقي (قوله ثم التعوذ) نقل عن خصائص الشاي
اذن خصائصه عليه الصلاة والسلام وجوب التعوذ لقراءته عليه الصلاة والسلام اه ونقل عن الخصائص الصغرى
للسوطي وظاهره اه لا فرق في ذلك بين الصلاة وتاريخها (قوة في الاقتراح) أي في قوله وامن قوت الصلاة والاداء الخ
(قوة ماعد الجالوس) أي ما لو ادركه ٣٥٤ فيه فانه يجلس معه ثم اذا قام تعوذ بخلاف ما مر في الاقتراح فانه

حيث ادركه في غير انقسام لا يأتي
بالاقتراح كما تقدم (أقول) ولم
يتقدم فجالوس معذ كرفي كلامه
فعله مذكور في الشروط في
كلام غيره ومثل الجالوس ما لو
أدركه في غيره محال بقراءته
عقب امره كالاعتدال وتاليه
فيه (قوله وضوء) أي التعوذ
(قوله ولو هو) خرج به ما لو
سبق له أنه تلا وضوء وكذا يطلب
اذا تعوذ قاصدا للقراءة ثم
اعرض عنها بإعجاز قراءة الامام
حيث طال الفصل باستقائه
لقراءة امامه بخلاف ما لو قصر
الفصل فلا يأتي به وكذا لا يعيده
لو جمع امه الا لاوة قال حج
لنص الفصل وخفيته انه لو طال

والجدة كثيرا وصحان الله بكرة وأصيلا ومنها اللهم يا عديني وبين خطايي الى آخره
وبأجمع افتتح حصل أصل السنة لكن الاول أفضل ما قاله في المجموع وظاهر ما استصحب
المجمع بين جميع ذلك لم يفرق دوا ما من ذكره وظاهر خلافا لا ذكرى (ثم) بين الحكمين بعد
الاقتراح وتكبير الصلاة بعد (التعوذ) ولو في جنازة أو الشرط المتقدم في الاقتراح كما
ذكره في غيره ما يقاس به الباقي ماعد الجالوس معه لانه مفقوت ثم قوت الاقتراح به
لا لانه لا قراءة لم يشرع فيها وأما أنه يتم تكبيره اذا اراد الصلاة للتعوذ
لو اراد الاقتصاص عليه وضوءه بالشروع في القراءة ولو هو (أو يسرها) أي الاقتراح
والتعوذ استحبابا في الجهرية والسرية كما هو الاثر كالمسحبة حيث يسمع نفسه
لو كان معاه ويحصل بكل ما اشغل على التعوذ من الشيطان وأفضله على الإطلاق أعوذ
بالقنن الشيطان الرجيم ويقاوم ذلك التامين بأن تبعته أو ضم لوروده بعد القاطعة
عقب الجهر بخلافه ما بان التامين تسحب فيه مقارفة ما يأتي به الامام لما يأتي به
الماموس فنسب الجهر لانه أعون في الاتيان بالاعتزان بخلافه فيها (ويعوذ كل ركعة
على المذهب) ولو لقضاء الثاني من صلاة تنسوف ما لا وده للقراءة وقد حصل الفصل
بين القرائتين الركوع وغيره والاصل في ذلك قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستمع له
قراءته فاستمع له القنن الشيطان الرجيم حتى يفرق خارج الصلاة تسحب الايتداء
بالتعوذ والتسبيح سواء اجتمع من أول سورة ام من اثنا عشر كذا أو آية في زيادات في صلصم

الفصل بالسجود اعاد التعوذ وهو ظاهر اه ثم رأيت ما يأتي عن سم (قوله بحيث يسمع نفسه)
أي فلا يزيد على ذلك وظاهره ولو قصد تعليم المأمومين للتعوذ والاعتناء بالسلامة من التعوذ والاعتناء
ذلك التامين أي حيث يجهر به المأموم في الجهرية تبع الامامه (قوله بالتعوذ والتسبيح) وهما بايعان للقراءة ان سافر وامن
جهر الجهر لكن استثنى ابن الجزري في التتميم من الجهر بالتعوذ غير الاول في قراءة الادارة المعروفة الا ان بالادارة فقال
يستحب منه الامر بالانقض ووجه القراءة تن في حكم القراءة الواحدة اه ويطبق بيان منه في التسبيح لعله المذكورة
فلا يرجع (قوله أمن اثنا عشر) أي والارض انه خارج الصلاة في كلام حج ان السفن ان ابتدأ من أثناء السورة ان يسجل
وكتب عليه سم لكن خصه حر بخارجها فليقرأ قول ووجه ما خصه حر بأن ما يأتي به بعد القاطعة من القراءة في صلاته
يعلق القاطعة كأنه قرأه واحدا قرأه اثنان أو احده لا يطلب التعوذ ولا التسبيح في أثناءه ثم لو عرض للمصلح لمنعه من
القراءة بعد القاطعة ثم زال اراد ان القراءة بعد سله الاتيان بالسجدة لان ما يتبعه ابتداء القراءة لا

البادي

(قوله الاولى اكد) ولما عرض عليه التعوذ ودعا الاقتراح بحيث لا يكتفه الا وحده ما دون الجمع بهما فهل راعى الاقتراح
 اسبقه أو التلاوة للقرآن الا فضل والواجبة فيه معقرا اه سم على حج (أقول) الاقرب الثاني لان المقدوس منه
 العظمى الشيطان وايضا فهو مطلوب لكل قارئ حتى خواشي شرح الروض لانه التنازع لو لم يكن الانسان يعض
 التعوذ فيه (أقول) وهو صادف بان باقي الشيطان أو بالرحيم فقط ولعله غير مردوان المراد الا انما بأعوذ بالله قوله بعد
 صيغة التلاوة أي اقرب الفصل له حج وكتب عليه سم فثبت انه لو اطاله اعاد التعوذ وهو الراجح في شرح العباب
 وقباه اعاده السلسلة اه قال حج وكعبه التلاوة ككل ما يتعلق بالقرائة اه اى كسبحن نله في حله وتوقفه
 ويتصحب أي التعوذ (قوله اوحدهما هذا) أي انه يتعوذ بكل ركعة ٢٥٥ (قوله الاقتراح أو التعوذ أي بان خاف من

الانسان ما روى كروغ الامام وهو
 في اتنا ما فاتحة (قوله أو اوحدهما
 عند خوف خشي الوقت) أي
 بأن اسم بها وتلقب من الوقت
 مالا يسعها والا فقدره بأنه ياق
 بالحق اذا عرف في وقت يسعها
 وان لم يصر وقتها لكنه
 بشكل عليه ما مر منه أنه اذا
 خاف فوت الوقت بان خاف
 خروج بعض الصلوات عن وقتها
 على ما اقتضاه كلام الروض
 السابق فانه صريح في انه اذا
 شرع فيها في وقت يسعها كاملة
 بدون دعاء الاقتراح ويخرج
 بعضها بتقدير الايمان به تركه
 وصرح عنه حج ومن ثم قال
 سم في شرح الغاية يستثنى من

الصادق تعلقا عن الثاني والقل في التسمية غير يثبتان له (والاولى اكد) مما بهما دعا
 للتنازع عليه ولا يتصحب اعادته بعد صيغة التلاوة ويتصحب لما مر في ذكره من القراءة
 في ما يظهر خلاف صاحب المامات والطريق الثاني قولان اوحدهما هذا أو الثاني يتعوذ
 في الاولى فقط لا في الثانية الصلوة واحد يقولوا يمكنه بعض الاقتراح أو التعوذ في
 مخالفة على المأمورية ما يمكن وعلم عليه سم بها لتبين ان اختل في مشرطها
 ذكرنا بل في قصير من اوحدهما عند خوف خشي الوقت (وتبين ما فاتحة) في السرية
 واليه يستغنى او تلقى او تقرأ في مصحف (في كل ركعة) في قيامها ومنه القيام الثاني
 من ركعتي صلاة السجود اوله للمنفرد وقصره فرضا كانت او تلتا لغيره لصلواته لم يقرأ
 فيها خاصة الكتاب ويلى على دخول المأمورين في الدعاء وما صرح عن عبادة كاخلف
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الغدير فنقلت عليه القراءة فلما فرغ قال لعلمكم
 فقرأت خلفي فلتانم قال لا تفتلوا الا بقراءة الكتاب فانه لا صلاح لمن لم يقرأ اجماعا وبه
 صلى خلف امام فقرأ اما لا تضعف عند الحفاظ كما خشيته الفاروق وغيره واما
 قوله تعالى فاقروا ما تسمعون فوارد في قيام الليل او يحول بشهر ثم اقروا ما تسمعون من
 القرآن على ما فاتحه صرح من قوله عليه السلام المصطفى صلواته كونهما قرأ بأب القرآن ثم
 اقبل ذلك في كل ركعة وعلى العاجز اجعا بين الادلة وغيره وسلم واذا قرأ فالتصا
 بحول على السورة عند عبادته وغيره ودل على ان جعلها القيام فلا تجزى في نحو

السنن دعا الاقتراح فلا ياق به الا حيث لم يصف خروج شيء من الصلوات وقتها اه وعلى فمكن الفرقين من بقية السجدة
 بانه عهد طلب تركه دعا الاقتراح في الجنازة وفيه لادول الامام في كروغ او اعتدل السور ولا يخطب فيه عن بقية السجدة أو بان
 السنن شرع مستقلة وليست بمقدمة لمن يضلاف دعا الاقتراح فانه شرع مقدمه لقوله وتبين ما فاتحة في كل ركعة
 (قرع) وقع السؤال الى المدرس مما لو انهمت عليه ما فاتحة في القرآن ان كان يحفظ السور ولا يعرف اسمها عا و اعلم بان
 الصلوات واجبة عليه وانما لا تصح بدون ما فاتحة ولم يجد من وقته عليها فهل يجتهد ما لانه نظر ويمكن الجواب عنه بان الاقرب
 انه يجتهد فان لم يظهر دليل لا تصح صلاته الا بقرائه لجمع القرآن ليتحقق قراءته اذ انقضى بالواجب كما سأل مالوا شغل خدمته
 بتذوور وانهم عليه هو عتق أو صلاته أو كفاة لا يخرج من ذلك الا بالانسان بالجمع (قوله فنقلت عليه) أي شئت عليه
 لكثرة الاصوات خلقه وقوله لعلمكم تترزون خلق وانما المراد منهم عن القراءة تخلفه ابتداء مع ان الظاهر من حاله انه مع قرائتهم
 تلقا بهم على ما جرت عادته على الله عليه ولم معهم في تعليمهم الاحكام (قوله لما صرح من قوله) أي قد روي في بعض النسخ
 لما مر من اذنه وايم ما ثم اقرا ما تسمعون من القرآن

(قوله فقد ذكرت له في شرح شروط الامامة) مباركة ثم والقائمة لها الاثلاثون اسماء الشهرة والقائمة الثالثة التي الحمد الثالثة
 ام الكتاب الرابع ام القرآن الخامس الشفاء السادس الشافية السابع تعليم المستشفة الثامن اوقية التاسع سورة
 الوفاء العاشر الكافية الحادي عشر سورة الكافية الثاني عشر الرغبة الثالث عشر الاساس الرابع عشر الصلاة
 الخامس عشر سورة الصلاة السادس عشر سورة البكر السابع عشر سورة النناء الثامن عشر سورة التوفيق التاسع
 عشر الثاني عشر القرآن العظيم الحادي والعشرون الجزمة الثاني والعشرون سورة الاجزاء الثالث والعشرون
 الخبيصة الرابع والعشرون النجاة الخامس والعشرون سورة الرحمة السادس والعشرون سورة النعمة السابع
 والعشرون سورة الاستعانة الثامن والعشرون سورة الهداية التاسع والعشرون سورة طه العاشر والعشرون سورة النكراه
 عليه نافذة قرآن سورة الشكر مثلا انصرف الى القائمة (قوله حقيقة) اي كان وجودها كما هو قولنا وحكما اي كان نزولهم
 عن السجود (قوله فبدرك الركعة بادراكه) اي هو يلزم ثاب على القراءة التي فاتته في فعله الحال ثم لانه نظر والاقراب الثاني
 لان الثواب على الفعل لم يوجد منه ومن ثم قالوا يعمل عنه القراءة التي فاتته في فعله الحال ثم لانه نظر والاقراب الثاني
 بدون القراءة (قوله من كل متخلف بعد ركوع) الاول اذ جاء هذا في المسبوق حكما كان يقول وسأني ان من المسبوق حكما كل
 متخلف بعد ركوع ويجعل منها لقوله اركع ٣٥٦ فيقول كتحذف بعد (قوله لا لقراءة القائمة) محذوف لقوله لا يكون

الركوع ما صح من قوله عليه الصلاة والسلام اني ثبت ان اقرأ القرآن كما واصلجا
 ولشرف القائمة على غيرها كثرت اسماءها فقد ذكرت له في شرح شروط الامامة ثلاثين
 اسما (الا ركعتين مسبوق) بها حقيقة واحكاما لاتعين فيها بل يتصلها به اسماءها اذ الاصم
 انه لو ثبت عليه فبدرك الركعة بادراكه كما هو كونه المحسوب كما يأتي بيانه بعد ذكر من
 في معناهم كل متخلف بعد ركعة ونسب ان الصلاة لا تقرأ القائمة وليس مع ذكر من
 في قراءة القائمة بعد ركوع امامه فذكر له عذره حتى يسبقه الامام يا كثر من ثلاثة اركان
 طوبى له وزال عذره والامام راكم او هو الركوع وسبقه الامام يا كثر من ثلاثة اركان
 سائر اركانها وما قرأناه من احوال الحمد كما يلزم عاذا كراهة الشيطان وان وقع في عبادة الشيخ
 ما يتصله ولو نوى مقارفة امامه بعد الركعة الاولى ثم اقتدى بامام راكم وقصد ذلك
 اسقاط القائمة عنه محتمل في وجبه احتماليين كما ان في الورد الدرجة اقله تعالى واستغفر

من خطيئة بعد ذلك اذا ذكر القائمة
 وجب عليه ان يتخلف ويقرأها
 فان قرع منها قبل قيام ركعتين
 فعليه من الامام فذلك والا
 وجبت المقارفة فلم يفعل حتى
 هوى الامام السجود بطلت صلاته
 كما هو شأن كل متخلف يسجد
 لكن نقل عن الزبدي ان نسب ان
 القراءة كنسب ان الصلاة وهو
 المتبادر من اخلاق غير الشارح
 رحمه الله تعالى فمتخلف القراءة

وقد تقرر ثلاثة اركان طوبى وهو ما هو بطله قوله الشارح في فصل يجب متابعة الامام بمقول المصنف وان كان رايه
 هذا في اوساها اي القراءة حتى يركع امامه اه وهو مختلف لما هنا وفي بعض النسخ اسقاط لا لقراءة وعليها اختلاف بين
 كلامه وعلى تسليمها يمكن ان يفرق بان في ان الصلاة يكفر بخلاف في نسب ان القراءة يصح من بعض النسخ اسقاط لا لقراءة وعليها اختلاف بين
 على قوله ركعة (قوله فلم يركع عذره) اي هو ما اشتغل به من القراءة افضل الا ان كان في حال كان يركع في الركعة او شك في القراءة
 من ان الركعة الثانية مثلا وقوله فلم يركع عذره خشيته ان صورة المسئلة انه اذا رجع عن السجود فانتقل زوال الركعة او شك في القراءة
 فشرع في اقل ترك الركعة ولا قرع من القراءة حتى يسبقه الامام يا كثر من ثلاثة اركان ما روي في المطابق لما باقي في متابعة
 الامام تصور ذلك عاذا انزلت الركعة او قرع من القراءة قبل ان يسبقه الامام بما ذكر حتى يركع عليه صلاة نفسه حتى فرغ
 المأموم من السجود فقام هو جدا امامه كما هو كونه ومن ثم صور فينا الزبدي كونه يصير مسبوفا فذكر (قوله فقد
 يصور سقوط القائمة) اي اسباب مختلفة بان ادرك في ركوع الاولى فسقطت عنه المتخلف كونه مسبوفا فحصل له ركعة عن
 السجود فيها فمكن منه قبل ان يركع الامام في الثانية فأتى به ثم طهر من السجود ووجدوا كما في الثاني هكذا تأمل اه
 زبدي (قوله وان وقع في عبادة الشيخ) له في غير شرح المنهج (قوله لم اقتدى بامام راكم) بجملة ما روي في خلق في بقية الركعات

(قوله والسبح المائتان) اي لثمانين في الصلاة (قوله اي سورة الجند) هو قوله يقول انصر الخ (قوله لا آو) اي لا انصر من
 اجمع حدث الاسماء في القديس على الله عليه وسلم وهو يفتح المهمة المدد وتوضي الامم (قوله ثلثه) اي الحديث (قوله
 واصطبره) تفسير (قوله عنه) اي انفس (قوله فقال) اي السائل (قوله بالسبعة) آية اول كل سورة (قوله قال التورى) في السنان
 ما حاصره وعلى هذا لفظ الفارسي السبعة في قراءة الاسماع والابواب ٢٥٧ لا يستحق شأس المصنف المسمى شرطه الوصف

ويوجه بان الواجب اعلم شرط
 ان يقرأ سورة يس مثلاً ومن ترك
 السبعة يصدق عليه انه لم يقرأ
 السورة المشرطة لقياس ما في
 الاجازة من ان من استقر
 لعمل ما في بعضه ووقع مسامحة
 للمستأجر استحق القسط من
 السعي انما هو كمثل قد يترك
 بأمره الاستحقاق على
 ما شرطه الواقف وهو لا يجد
 له يستحق شيئاً (قوله سوى راتم)
 اي فلا آو في آو اولها كان
 مكرها على المصنف حيث قال
 بالمرء (قوله يصح) اي المصحف
 في الكسبة واليون لا تسبى
 عنه بلونا وكيفية (قوله وتراجم
 السور) واثبات لشواحه
 السور والاشعار يدع الجراح
 اه ح ومما ادبته انما انتهى
 المصنف لانه اشعر اعلمها
 لما عساه كلها وقية (قوله
 ولو كانت قصص) اي في سورة
 الحاقة (قوله اعلمها) اي في سورة
 قال اركش في الجرح فالسليم
 الراي في الترتيب لا يشترط في

وايه عليه آخر (والسبعة آية) كلمة (منها) اي السبعة على ما صرح من قوله على الله
 عليه وسلم اذ قرأ آية الفاتحة فقرأ باسم الله الرحمن الرحيم فأم الم القرآن والسبع
 المثاني وسم الله الرحمن الرحيم احلى آياتها ويظهر بها حيث يجهز بالسبعة للاسماع
 رواه واحد وعشرون مصابيح اربعة آية آية الله ابن عبد الوهيد قول الله كان صلى الله عليه
 وسلم واوبكر وعرض الله عنهما يقتضون الصلاة قبله فوب العالم اي سورة الجند
 لما صرح به كل يجهز بالسبعة وقال لا آو ان تتدبى بصلوات رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقوله لم يمت مع هؤلاء عثمان لم اصح احدا منهم يقول بسم الله الرحمن الرحيم واية القطع
 الا ليل الحسنى الذي عبره الراي عند كبحه بما هم وبما هو معارض يقول ابن
 عيسى رضي الله عنهما كان صلى الله عليه وسلم يستفتح الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم
 وما تقدم من الصلوة المد كورين على ان ابن عبد البر قال لا يجوز الاحتجاج به لانه
 واضطره فانه صرح عنه بصحوات مختلفة المعاني منها انه قال كبرت ونسيت وانه مثل
 اكل عليه الصلاة والسلام يستفتح بالحمدية ام بالسبعة فقال ذلك لسألني عن
 الاضطرار وما سألني عنه احد فقال قرم تأذ في الاثبات وتأذ في الثاني وتأذ في الثالث
 جميعاً فلا يصح بتأذ في واحدة منهن ووجه الاثبات للفتاحة ولا يجوز ان رواه
 اكثر تركه عليه السلام في بعض الاحيان لسان الجوار والسبعة آية اول كل
 سورة سوى براتم خلاص من قوله صلى الله عليه وسلم امرت على آخا سورة فقرأ بسم الله
 الرحمن الرحيم انا اعلم ذلك الصكوث الى آخرها ولان الصلوة اجبر على اثباتها في
 المصحف بمطه في اول السور سوى راتم دون الاشارة وتراسم السور والتعود قال
 تكم قرأ ما اجار وقلت لكونه يجعل على اعتقاد الناس بقرآن اوله كانت
 الفصل لا تمتد اول راتم تمتد اول الفاتحة وما قبل من ان القرآن اجماعاً في التواتر
 ردياً في معانيه في قرأ قطعاً اماماً في قرأ احكاماً في قرأ فيه الطي كما يكتفي في كل
 طي على ان اثباتها في المصحف ينضم عن كبر في حق التواتر وايضا قد ثبت التواتر
 بعد قوم دون غيره لا يقال لو كانت قرأ المكمراً بل حدها لا تقول ولم تكن قرأ ما
 لكمر منها وايضا فالتفسير لا يكون بالطياب واعلم انه قد نسب قراءة الفاتحة في

وقرع السلي بالتواتر صحت الحديث بل يشهد ذلك بأخبار المسلمين والكتابر والمندول والحقاق والاوراد والصدور الكبار
 والمعاراد اخذت الشروط اربعة واهية في شرح الورقات المصنوع هو اي التواتر ان يروى جماعة يرونه في الامة
 كما يحده في جميع الجوامع حدث قالوا لا تكن الامة وقفاً للفتاحة اي الحس اذ هو المراد عند الاطلاق والاصح ما مراد
 عليها ما عدا ولو ساقا وكذا ما اذها من طبع الصلوة الصليان المعبرين (قوله لا تكون التليان) قال ح
 ولا يتحقق بوجه في التواتر اجمع عليه كاتكم كذا لفت الاين السبع مع بيت الصليب اه وقصته انه لا فرق بين العالم وغيره

(قوله ففطر في صلاته) أو رد عليه مَرَّ أن شرط خذ الترتيب أن يكون الملق عليه مرغوباً به والحقائق ليس مرغوباً به
 قتال بل مرغوب فيه لانه قسراً واحدة ليدن اه سم على منبج من م (قولنا بقراً إذا فرغ) يبقى أن المعنى انه
 بعدنى التأخر إلى فراغ الصلاة ولا يكلف القراءة في الركوع وغیره فلو كان بقراً في الركوع أو غيره اعتد بقرائته (قوله
 وجب عليه ان يقرأ) يبقى أن جعل ذلك في المأموم ما لم يعارضه ركوع الإمام فان عارضه فبقي أن يتابعه فيما هو فيه ولا بد
 بحدته قوله لا يظهر أن علي بن عرفة قالوا يجب أن يكمل القاطعة من القراءة الواجبة ثم يقرأ بها من التذرع
 أن من ركع ركوع المأموم لا يقرأها إلى تمام الصلاة في الركوع فلهذا ظهر وجب يقرأ وهو جنباً يؤخر
 القراءة إلى أن يقتل ويكون ذلك عذراً في التأخير لأنه ينظر والأقرب الثاني لأن القراءة لا تقتضي ركوعاً لها وقت محدود
 فتؤخر بسببه فيمنع من التذرع المطلق ولا يجب فيه قعود في الركوع أو قرب من الركوع أو قرب من الركوع وهذا عذر
 التأخير يبقى أيضاً ما لو عطل قبل ٣٥٨ الشروع في القراءة فهل يشترط وقوع القراءة عن الواجب القصد

الركعة الواحدة مرتين أو ثلاثاً وأما التلأل في الصلاة وانما هي لميزة فبعضه كان
 على المريض فاعداً ثم وجد حقة بعد قراءة القاطعة فإنه يجب عليه ان يقوم ليتركه وإذا
 ظلم استحب له إعادة القاطعة لتضع في حال الكمال كذلك قاله الرافعي قال ومكان كل موضع
 استقل إلى ما هو اعلى منه كما لوصل مضطجاً ثم قعد على القعود وحسب إذا قرأها ثانياً
 فاعداً ثم قعد على القيام لوجود من يحسبها وغرض ذلك فيجب ان يقوم وتحتب له إعادة ما
 وان شئت إلى ذلك قدره على القيام إلى حد آخر كمن قعد على القيام فزيد أيضاً
 استحباً لو ينظم منه ما قعدناه وبلغ مما سبق وجوب تكرار القاطعة في الركعة
 الواحدة أربع مرات فما كثر كان خيراً من قراءة القاطعة كلما عطل فطسي في صلاته
 فان كان في غير القيام وجب عليه ان يقرأ إذا فرغ من الصلاة وان كان في القيام وجب
 عليه ان يقرأ إلا أن تكرار القاطعة لا يضر كذا ذكره القاضي الحسين في فتاويه
 (وتدبرياتها) منها يعني أنه يجب عليه ما عدا ما لا يجزئ بشئ منها حيث كان قادراً على التمام
 لها ولو عطلها والحرف المشدد بحرفين وفي أربع عشرة مرة منها ثلاث في الصلاة
 فلو خفف منها شديدة لم تصح قراءة تلك الكلمة لتغيره بغيره بل تركه التشديد من باب
 نصبه بعد عداها فاعداً بغيره كما قاله في الحاوي والبرهان إلا أن ضوء الشمس فكأنه
 قال بعدد ما عداها فان كان ناسياً أو جاهلاً بمصلحها ولو شدد مخفها اسأوا بجزءه كما ذكره

لأن طلبها للعطاس صاف عن وقوعها من الواجب أم لا فإذا قرأها مرتين وقعت أحدها من الركن والأخرى من التذرع وان لم يصب من كلكن فيه نظر والأقرب الأول لأنه يستلزم بقصد وقت القراءة لغوا ما لو اقتصر على مرة واحدة وتوكل من غير قصد فإنه يطل صلاته (قوله والحرف المشدد بحرفين) لأنه كان أولهما كمن لا يصح اه ج (قوله لم تصح قراءة تلك الكلمة) أي فيعيدا على الصواب ولا يطل صلاته وان كان عداها

حيث يقرأ المعنى ومن تصفها المشدد ما لو قرأ الرحمن بقل الا تمام ولا تقرأ تكون
 إلى ما ظهر تحت الشدة إلى نصف شالاً ظهره على ان لم يكن قيامه مقبله اه ج (قوله لتغيره بغيره) خرج
 به ما لو لم يكن لا يقرأ المعنى كغير التواتر من ما لا يوم الدين فان كان عداها لم يقرأ ولم يطله صلاته ولا تلاوته ولا يطلان
 ومثله فتدال النعبد ولا تقرأ في ما يجسد كاف ما لا لان كثرة ما تولى حروف الاشباع من الحركات ولا يتغير المعنى في ج
 ان بما لا يضر المعنى قراءة لما لم يقرأ أو اوى بدل الباء اه (اقول) ويبقى بطلان صلاته إذا كان عداها على الله ابدل
 حرفاً بغيره (قوله لان الايا) أي بالقصر (قولنا) كان ناسياً أو جاهلاً بمصلحها هو) أي تصفها ذلك ومثله كل ما يطل
 عداه من غير كسر كذا في التذرع لا بد منها لان الكسر يغير المعنى وفي بطل اصل الحسن واستعمال الومعنى آخر كان
 مبطلام التعديوه هذا الحيوة في بطل الحاصل بمقتضى وليس اعادة للحيوة بمقتضى عن اعادته على الصواب (قوله ما)
 أي في بسطة

المورد

قوله ولو ابدل ناديا بظالم تصح قراءته هـ (فرع هـ) حيث جعلت القراءتان دون المصلاحتين و كذا قبل إعادة القراء على الصواب بطلت صلاته كما هو ظاهر فليست اسم على منهج (قوله وقاساعلى باقى الحروف) وبها كما عليه حج ابدال هاء الجدهما متبطل به خلافاً لما ذهبوا عليه من قولة لا تبطل به لانهم الحسن الذى لا يغير المعنى (قوله والقادر على العمل لا يجوز قطعاً) بل تبطل صلاته ان تعتمد وعلى اهـ حج وقيل سم على منهج عن عدم البطلان ويستثنى قولة اذا ضام من الضلال الخ البطلان لانهم من تغيير المعنى (قوله أو اذا لامجهت بهمة) أى أو زى أو قوله لم تصح أى قراءة تأتى الغير العابر عن العمل (قوله كما يخلق به بعض العرب صح) أى خلافاً لحج قال والمراد بالعرب المفسرين عليهم غلطهم الذين لا يستدبرهم وقد انسخها بعض الاغنية لاهل العرب ومصدق مصر اهـ والمراد بالصفة ٢٥٩ فى كلام الشارح الصمت مع الكراهة (قوله لانه مناط البلاغة) أى

المأوردى والرويانى (ولو ابدل ناديا) منها أى فى بدلهما (ظالم لم تصح) قراءته ثلاث الكلمة (فى الاصح) التغير التظلم مع اختلاف المعنى اذا ضام من الضلال والظالم من ظلم فعل كذا فلولاً اذا فقهتم ارا وقاساعلى باقى الحروف والثانى يصح اقرب الخرج وعسر التغير بينهما و اختلاف خاص بقادر يعتمد وأما إمكانه العلم فلم يشغل أما العابر عن العلم فيميز به قطعاً وهو أى والقادر على العمل لا يجوز به قطعاً ولو ابدل الضام من الظالم تصح قراءته قطعاً أو اذا لامجهت بهمة فى الذين لم تصح أيضاً كما انتهى اطلاق الرافى وغيره بالجزم به خلافاً لفرز كسى ومن يصعد ولو لم يلق الف استردده فيها وبين المكاف كما سبق من بعض العرب صم مع الكراهة كما جزمه الشيخ نصر المفسس والزوايا فى وان الزفة فى الكفاية وان ظن قومه فى المجموع وادخال المستفاد الباء على الماقى به صحيح كما تقدم الكلام عليه فى خطبة الكتاب (ويجب ترتيبها) بأن تأتى بها على نظمه المعهود لانه مناط البلاغة والاعجاز فان تعددت لم يمتنع ترتيبها استأنف القراءتو يفارق نحو الوضوء اذا كان الطواف والسبي بأن الترتيب هنا لما كان مناط البلاغة والاعجاز كان الاعتناء كما جعل قصد التكميل للترتيب صار فاعن جهة البناء بخلاف تلك الصور ومن صرح بأنه بين هاهنا عدمها إذ لم يقصد التكميل بالمرتبة ولم يطل غير المرتبة أخذت بما يأتى اما اذا تغير المعنى فبطلت صلاته واما اذا ساءل فتركه فان طال غير المرتبة استأنف والاين (ويجب (مواالاشها) بأن يصل بعض كلماتها بعض من غير قصد الا بقدر تنسيق وقلايض وان طال لانه معذور كما تقدم فى المجموع عن نص الام وان اشتر كلام الروضة بخلافه الاتباع مع خروصوا كلاً أو قولى اسلى فلو اخل بها اسماها لم يضركا لو طول ركعة فيها اسماها بخلاف ما لو تركه التامتها وقاهه يضركا لو اتمها الوضوء

يحبس ركوعه الذى أتى به قبل الفاتحة لسهو عنها هـ (فرع هـ) لو سكنت فى أثناء الفاتحة عمداً بقصد أن يبطل السكوت هل تقطع الموالاة بمجرد ركوعه فى السكوت كالقصد أى بأن يثلاث شكواً وتساوت المات تبطل صلاته بمجرد ركوعه فى الخطوة الاولى أو لا تقطع الا ان حصل الطول الفصل حتى لو عرض ولم يطل من نية طوع وشارك ما ذكره بأن ذلك انما يحصل لانه يتأخر اشتراط دوام نية الصلاة كما لا قصد البطلان بقاء الدوام ولا كذلك هناك ان الحضر وسجدما قطعاً والسكوت بقصد القطع ولم يوجد احد منهم لم يجدوا الشروع فى السكوت بقصد اطالته لا بد من وجوده ولو ارا عن عنده فطرو فيه الا ان التاثير والفرق فليصر اهـ سم على منهج وقد يقال فيه الاول لان السكوت بقصد الاطالة مستلزم قصد القطع فأنشبه ما لو سكنت يسيراً بقصد قطع القراءة

(قوله بخلافه أيضا الاركان) أي خيبر الشك في مقامه بدقرا منهلومته الشك في بعضه بعدد اغتمته على
 ما اقتضه كلامه هذا لكن سابقا له ان الوجب مختلفه (قوله استأنف) أي وجوب (قوله لاساقر الاركان) أي انه اذا شك فيها
 أو في بعضها وجب اعتاده مطلقا كما هو في اومن ذلك ما لو شك في شيء من الاعضاء السبعة محل وضعه ولا يقيد بالسجود وان
 كان الشك بعد الفراغ منه هذا ان كان اماما او متقدرا ويعصم الاركان كان مأمونا أي استأنف عليه الرجوع اليه
 بأن تلبس من الامام عابعه (قوله وان شئنا جها) أي خارج قراة الفاتحة لا يخرج الصلاة فلا يتأق معاصر ح في العباب
 من انه اذا عطف في الصلاة من واحد وقال في شئ شئ لعل المراد انه يسر في غير الفاتحة ولا التكبيرة فيسرها فلهما ما يقطع
 عوايتها (قوله بخلافه مع التسان) ٣٦٠ أي فلا يقطعها أي وان طال ما أتى به جها لا ولسنا جج (قوله وضعه عليه
 عند وقفه) ظاهره وان كان

والقراة أصل ولا يرد على ذلك تسان القريب حيث كان حارا لان أمر الموالاة يسر
 من الترتيب لئلا يصح من أن تطويل الركن القصير لا يضر بخلاف القريب فانه لا يبعد
 بالقدم من سجود على ركوع مثلا ولو شك هل ترك ركوعا كمن قال الفاتحة بعد غلغها
 فهو تركان الظاهر حيث لم يفسح قامة ولان الشك في حرفها يكثر لتركها فنفى عنه
 فاعذقة كما كثر فيها بغيره الفتن بخلاف بقية الاركان أو شك في ذلك قبل تمامها
 أو هل قراها أو لا استأنف لان الأصل عدم قرايتها والوجه لما قلنا ان شئنا جها فاعذ
 كما قاله الركني لاساقر الاركان فيما يظهر (فان قطعا ذكر) أي حتى غير متعلق بالصلاة
 (قطع الموالاة) وان كان فلا يقطعها طس وان شئنا جها وكأية مؤذن لان ذلك
 ليس محتسبا لمسلطها فكانت مرابا الا من وتغيره انتم من غير عدد بخلافه مع
 التسان فلا يقطعها بل يبيى والذ كر بكسر الهمزة والالفان منه الاصلات وبالله
 القلب بخلافه التسان قاله الكسائي وقال غيره انها مقلتان بمعنى (فان تعلق بالصلاة
 كما منه اقراة امامه وقصه عليه) عند وقفه وسكونه اذا قطع فلقن الآية فلا يرد
 عليه ما دام ردها وكسبه وده لا ولا تعلمه وسؤال رجعة واستعاذه من عذاب
 عند قراة آيتها (فلا يقطع الموالاة) في الاصح لانه من مصلحتها فلا يجب استئنافها
 وان كان كان هو الاول كما في المجموع ع وبيان خلافه من قطع الموالاة به ولكنهم
 انما يراوا بالقول بطلان الصلاة بالتكرير بحيث ان كان بعد فراغ الفاتحة لا بعد ذكره
 اضغن من مدركه الخلف الاول ويؤخذ من ذلك أنه اذا عارض خلافه بقدم
 اقواهما وهي مسئلة تغيبه وان اقتضى كلام الركني انه عند التعارض تركه
 رعية الله ولينها واذا راعى محل مراعاة الخلاف اسكان الجمع بين المذهبين والاقدم

التوقفي قراة غير الفاتحة
 وهو ظاهر اعانة للامام على
 القراة المألوبة قال الشيخ ع
 هذا التوقف يقول العرب فيه
 أرجح عليه بتحقيقها في المعقول
 ارجح عليه في الباب غفقه
 ولا يجوز ارجح عليه التشديد كما
 قاله الجوهري اه سم على منسج
 ولا بد ان قطع عليه من قصد
 القراة ولو مع الفتن والابطال
 صلاته على المحدث اه زبادي
 وعليه فلو قطع عليه وشك بعد الفتن
 هل قصد القراة ام لاهل تبطل
 صلاته ام لا فيه نظر والاقراب
 عدم البطلان لان الأصل دوام
 الصلة (قوله فلا يرتفعه) أي
 لاسنن فان فتح عليه سبقت
 انقطعت الموالاة تأمل اه سم
 على منسج (قوله واستعاذه من

عذاب) بوجه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند قراة آياته كما هو في استحباب ذلك
 وهو ما نقل سم اعتماده عن الشارح وسابق فيه كلام الشارح عند قول المنصف الصحيح من الصلاة الخ (قوله عند قراة
 آياته) فثبت ان المأمور اذا سمع سؤال الامام الرجعة والاستعاذه من النار امن ولا يشترك في الدعاء هو قياس ما يأتي في الفتوى
 ان كان الامام آتبه بل قد اجمع (قوله فلا يقطع الموالاة في الاصح) قال الاستنوي تنص في كلام الشيخين عدم القطع ولو طال
 وقته نظر اه عهده ويستثنى النظر هو المحدث (قوله بالتكرير) أي حين كررها لانه بالذ كر المأثور قوله ان كان بعد فراغ
 الفاتحة فثبت انه لو كرر آياته قبل القراة غنم اوقرا بعضها بعد انتمه لم تبطل قطا ولكن قوله كلهم انما يراوا
 الخ لا يظهر وجهه لان الكلام حنا في الواقع وفيه وهو في أثناء القراة انه قوله واذا راعى

(قوله وما قبل الاصح بقوله) اي ما ذكر من الذكر المتعلق بمصلحة الصلاة (قوله كالجهد عند العطاس) اي فانه يقطع الموالاة (قوله ليس من مصلحة الصلاة) فتمت الاصل في الرد على ما ذكر من ان متعلق بمصلحة الصلاة من الثامن والفتح ليس بتدوين وليس مراد الما ياتي في القوم من ابن حسن ان يؤمن مع امامه وعبارته الخي فلا يقطع الموالاة في الاصح بناء على ان ذلك مندوب وقيل ليس بتدوين فمقطعها (قوله على سكون الاستراحة والاصام) اي الغالب كل من قطع ما فلا ياتي ما هو من انه اذا سكنت التفتين أو التي لا يضر وان طال الجل ما هو على حصول التعب بالقطع فسكت ليروي ٣٦١ بخلاف ما هنا (قوله ويستثنى من كل من

الضايقين) مما قبله لا شاعره بالاعراض الخ و قوله لانه قد يكون لغو متضمن الخ ويستثنى من كل من منتهج وعبارته ويستثنى ما لو تيسر آية فسكت طويلا لانه قد كان فانه لا يؤثر كما قاله القاضي وغيره انتهى واعتمد مـ حـ حيث قال لم اربها فانه ثم وجهه بانهم اعتبروا لمصلحة القراءة انتهى وفي قوله حيث قال لم اربها فانه اشعاره بتردده في اعتناؤه وهو خلاف ما فهم من كلامه من ان الجزية واغترقه في التعليل حيث قال ولعل وجهه الخ (قوله فانه لا يؤثر) اي في الموالاة (قوله ما يشكر) اي في معناه أو يشكر ما يصد على ما هو المتبادر من عبارته (قوله الثالث) هو تفصيل القول (قوله والاوجه في صورة البغوى) وفي قوله وان قرأ نسفها الخ (قوله ليس بوقت) ولا يمتنى (آية) فلو وقف عليه لم يضر في صلاته والاولى عدم اعادتها وقف عليه والابتداء بما

مذهبه وما قبل الاصح بقوله ما ليس بتدوين كالجهد عند العطاس وغيره وروى بان ذلك ليس من مصلحة الصلاة (ويقطع) الموالاة (السكون) (العمد) (الطويل) بان زاد على سكون الاستراحة والاصام لا شاعره بالاعراض وان لم يتوقفها ما الناس فلا يقطع على الصحيح (وكذا) يقطعها (بمسيرة) بقطع القراءة في الاصح (لاقتراح الفعل بقية القطع) كالقول في الودعة لا يؤثر المتدنى فيها بخلاف ما اذا لم يتوقف القطع لانه قد يكون لغو تنقضي وهي كقول الودعة يلازمة تعدد بخلاف ما لو كان بلا سكون لان القراءة بالان ولم يقطعها وبخلاف ذلك في مقام الصلاة لان التبعة ركن في قلب ادامتها احتكاك ولا يمكن ذلك مع بنية القطع وقراءة الفاتحة لا يفتقر الى شخص فلا تتأثر بنية القطع فانه الرافعي وغيره قال الاستوى وقضاه ان يقطع الركوع او غيره من الاركان لا يؤثر وهي مسئلة مهمة وما قاله ظاهر والرد عليه لم يردود والثاني لا يقطع لان قصد القطع وحده لا يؤثر والسكون لا يبرر وسد لا يؤثر فاجابهما كذلك ورد بالفتح ويستثنى من كل من الضايقين ما لو تيسر آية فسكت طويلا لانه قد كان فانه لا يؤثر كما قاله القاضي وغيره وله وجه ان التذكري من صحتها ولو رتبة منها الشك او التكرار ولا سبب عندنا في المجموع من جميع انه يفي عن ابن سريج انه يستأنف الاصح والاول وصحبه في التصديق ويمكن جعله في تفصيل القول وهو انه ان كرم ما هو فيه أو ما قبله واستحب في والا كان وصل الى انعمت عليهم فقرأ مالك يوم الدين فقط فلا يفي ان كان عالما منه مد الله غير معه وفي السلاوة واعتمد صاحب الآثار ومن البغوى انه ان رتبة منها لا يؤثر وان قرأ نصفها ثم نزل على سجدة فأنها ثم ذكر ان يبدل اعاد ما قرأ بعد الشك فقط واحذر الاستوى وغيره الثالث وجعل اطلاق الاول عليه والاوجه في صورة البغوى ان يصددها كلها ويستحب لم يحصل انعمت بما بعده لانه ليس بوقت ولا يمتنى (آية) فان جهل الفاتحة ولم يمكنه فعلها فليس وقت او بلائذ ولا قراحتها في نحو معصوف ولا السبب الى حصوله بنحو شرطه جذا يصحبه فاضلا عما يصير في القطر حتى لو لم يكن البلد الاصحف واحد ولم يكن التتم الامن لم يلزم ملكه غايته وكذا لو لم يكن بابا لادام العمل واحد لم يلزمه التعليم

٤٦ بعد لان ذلك وان لم يحسن في حرف الفراء اذا نزل كبؤذى الى تكرير بعض الركن القول وهو مطلق في قول تركه كالأثر وويل من اختلف ثم رأيت في حج مقصده بعد قوله لا يمتنى آية فان وقف على هذا في تسريه الاعاقلن أول الآية وهو صريح فيما قلته (قوله لم يلزم ملكه غايته) ولا يبارته انتهى سم على منتهج وعبارته قال مـ والصحيح انه يلزمه التعليم لا يبرر يلزمه بوجوه بخلاف معصوف لا يلزمه اعادته ولا يبارته وارتقاء البدن يحمل التكليف ولم يصح له جوب بدله مال الانسان لغيره ولو لم يعمض الا في الخطر انتهى بمر وقته وحمل عدمه جوب الاعادته والابر تمام شوق حصة صلاة المالك على ذلك والواجب كان توقفت حصة صلاة لجمعة على ذلك كذا في بعضه من ليدخلها من الادب

(قوله فيقتل الى العدل) هذا مع قول المتن قسم آيات لا رواية بينهما وقد روي هذا فقال فيقتل الى العدل الذي أشار اليه المحقق بقوله فصيح آيات الخ (قوله عدد آياتها) أي التي هي مع الأولى بسم الله الرحمن الرحيم الثانية الخ قد روي بالعالمين الثالثة الرحمن الرحيم الرابعة يوم الدين الخامسة تلك فقد وياك نستعين السادسة اهدنا الصراط المستقيم السابعة صراط الذين انعمت عليهم لا تقربنا الى الشكر السوء وديني لقارئ مر اعادته لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك (قوله او بهما علمه) أي عدم اشتراطه (قوله ولو بالسر لم يره) أي وان طال كما قدمناه في تكبيره الاحرام (قوله ولا يكتفي عن الترتيب) أي بل لا يجوز لان القرآن مجزؤا لوجه واحد فلهذا يشرع في الاستدلال به في قول المصنف وترجمناه لا يقرآن أي نفسه فلا يجوز الترتيب عنه مطلقا لان الاجراء يختص بطلعه العربي ومن معناه ما نرى عليه ولو ترجمنا عادا علمه

بلا جرح على ظاهر المذهب كالو احتياجا الى السوء او الوصو ومع غيره ثوب أو ما من قبل الى البذل (قوله سبع آيات) عدد آياتها لانه أشبهها وانصحب الشافعي قرأه ثمان آيات اسكون التامة فلا يصح الد واما ما دون السبع فلا يجرع وان طال لرعاية العدد فمما في قوله تعالى واقد آتيناك سبع من المائتين وقوله صلى الله عليه وسلم هي السبع المائتين وفي اشتراط كون البذل مستقلا على شيء ودعاء كالمناجاة وهو ان يقرأ أو جوهها عدمه ونرى انك التعليل ولو بالسر لم يره ولا يكتفي عنها بالترجمة فنعلم ان العربية لقوله تعالى انا أنزلناه قرآنا عربيا مبدل على ان الله ليس يقرأ بغير ما إذا اجتزعت التكبير او الحطبة او الايتين بالثمانين فانه يحتمل الترجمة عنها لان بطل القرآن مجزؤا كما مر بعض ذلك (منوا) فمما ذكره عن المتوالية (في الترتيب) انه مقدور (قلت الاصح) المصوص جواز الترتيب في سورة اوسور (مع قوله منوا) ان الله اعلم (كان في قضاء رمضان) واما ما في المتن من معنى مطوما لم لا كما اشار اليه المجموع واقتضاه اطلاق المهور لا اطلاق الاشارة وحقها من سورة فترجمنا على الجنب وبذلك الظاهر بالمعنى انه لو كان يحفظ أوائل السور حاصه كالم والروايل واسم لا يجب عليه قرائتها بعد من يعلم السور السبع فلو قال بعضهم وهو لا يمتنع دون قرائتها وهي قرآن متواتر وادعى الادوي ان الحصار ما ذكره الامام وان اطلاقهم محمول على العال وما اختاره المصنف اعلم قدح اذ لم يحسن غير ذلك امامه فقطه نواله واستقرقه متعلية المعنى فلا يوسعه وان شمله اطلاقهم انتهى والمعقد الاول لفظا لا يعرف بعض المتأخرين وعرف بعضهم الا آخر بدلا في بدل الحص الاخر موضع مع رعاية الترتيب من ما يره منها وانما لم يدرى في يتقدم بدل الصف الاول على الثاني فان كان وسطها في بدل الاول ثم قرأ في الوسط ثم في بدل الاخر ولا يكتفي ان يذكر ما يسهل منه ما يتقدمها ادلا يكتفي الذي الواحد اصلا ودلا بالاصر وروية بغير ما إذا يتقدم عليه لا جازل كيف

بطلت صلاته لان ما في آية اجنبي (قوله فانه يجزئه الترتيب) أي بل يجب ان تقدم (قوله أم لا) لكن يصح في هذا انه لا يثبت في توجيه القراءة لانه حقيقته لا يصرف القرآن بمجرد الخط به انتهى ح وعلمه فلو أطلق بطلت صلاته لانه كالم اجنبي (قوله فانه) ولو لم يحفظ غير الترتيب لكان يكون بقدر القاضية وهل يطلب منه الايتان به او لا قصد التقيد بالمطلوب ام لا به نظرا والاقرب مع ما تم (قوله به يد) معقد (قوله ان المختار ما ذكره الامام) ان يتقدمه ان في الامام لكن قوله واقصاه اطلاق اليهود مشعرو دود بخلاف قلل الامام من غير اليهود قد روي به عدم اجراء المتفرقة حيث لم تقدم معطوما ويعمل اطلاقهم على العال ثم رأيت شارح الروض صرح

بذلك انه يقول المتن ان أخذت معنى مطوما لم يره خلاف ما إذا لم يسهل كمن يطرد كما اشترطه الامام قال في المجموع وغيره وانما رما طقة الجوه ولا اطلاق الاحسانا شفي (قوله وما اختاره المصنف) أي من اسرار المتن وهو ان لم تقدم معطوما (قوله انما يتصفح) أي يطهر (قوله والعتقاد الاول) هو قوله جواز اعادة الترتيب معطوما الخ حفظ غيرها لم لا (قوله وعرفه بصلها الاخر دلا) شامل للترتبات والذكر عند الفحص القرآن ويصرح به قوله في شرح المهمة الصعبة فلو لم يره اولها فقط اسرار كرهه او اخرها فقط قدم المكرات في مقتضى بدل البذل من كونه من البراء لعله مجزؤا تصوير ومن ثم قال به فان لم يحسن دلا كرم ما يحفظه من اوله بقل فان لم يحسن قرأ (قوله فان كان) أي ما يره (قوله خلاف ما إذا يتقدم عليه) أي بدل النص الاخر ما يكره ما يحفظه من المتأخر حتى يبلغ عدد سورهما

(قوله لاوقوة الا بالله) زاد الشيخ رحمه الله العظيم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن كذا ورد انتهى وفي ح مثل كلام الشارع ثم قال لما رغبنا الى السبعة اى انواع السبعة قد كرسنا منها واما ليدركه الاخرين لان الظاهر سقطه بسقطه وسحق من الدعاة انتهى (قوله على ان الحديقة بعض آية) هذا اعتماد على القول بان بعض الآية لا يجب قرأته وساقى ما فيه في (قوله ولو عرف بعض آية كرسه) وعليه فيشكل قوله قبل على ان الحديقة بعض آية ٣٦٣ (قوله في تلك) هو في العرف بعض القاضية وعرف لبعضها الاخر بدلا وقوله دون هذه اى قوله فان عرف مع الذكر

آية الخ (قوله هذا ولكن قال الأذري) الخ (هذا الا) ندركه هو المعنى كما قاله في شرحه على العجائب من انه اذا ذكر كلاما وتقسيمه على ما كان له الثاني هو المحقق (قوله لاقتضاه ان من أحسن الخ) اى وحسن لم يحسن الا ذلك قراءة بلغ عدد حروف القاضية بذلك والا كرهه بعد حرفها (قوله كرهه بلع سباعا) وانظر لوصف بدل بعض ما لا يحسنه منها كان عرف منها آيتين وقد عد على ثلاثين البدل أو عكسه فمثل الذى يكرهه مما يحسنه منها أو من البدل فيحتمل والاخر ان الذى يكرهه من البدل اخذ من تقليد السابق بأن الشيء لا يكون أصلا بدلا بلا ضرورة وهنا لا ضرورة الى تكرير القاضية التي هي أصل حقيقة يحتمل التفسير بمالان البدل كما تستعمل منزلة الاصل في وجوب الايتان بعينها (قوله

يجب ترتيب ذلك وقد أمر على الله عليه وسلم من لم يحسن القاضية بأن يقول - جان الله والحديقة ولولا الا بالله والله أكبر ولأول ولاقوة الا بالله ومن جعلها الحديقة وهو من القاضية ولم يأمره بتدوير البسطة عليه على ان من لم يحسنه على حفظ هذه الاذكاره قدرة على حفظ البسطة بل القالب سقطه لهما ولم يأمره بما انفصل عن تقديمه الا ان يقول انظر ضعيف وعلى تقدير صحة فيمثل ان المأمور كان على الحكم على ان الحديقة بعض آية فان عرف مع الذكر أيمن غيرها ولم يعرف شيئا منها اى بما تاملت كترت دعاء العجائب على غيره ولو عرف بعض آية كرسه ان ياقى في تلك دون هذه كاقضاء كلام الروضة وتالف ابن الرقة غرغ بعدم لزومه فيها قال لا نه لا يحتمل اى مع كونه بعض آية ولا خالا آية والايتان بل والثلاث المتفرقة لا يحتملها مع انه يانم الايتان بها وهذا ولكن قال الأذري والجملى وقياس وجه ابن الرقة قل ظاهر لاقتضاه ان من أحسن عظم آية الذين أو آية كان الناس امة واحدة لا يلزمه قرأته وهو بعيد بل هو اولى من كثير من الايات القصار فان لم يعرف ما لا يحسنه منها فلا كرس ليلج سباعا ولو قد عرف قراءة القاضية في اثنا البديل أو قبله لم يميز البديل واقى بها أو بدو قبل الزكوع ابر أو مثل ذلك قدره على الذكر بل ان تحصى وقفة بقدر القاضية فليزله الايتان به وهذا غير خاص بالقاضية بل يطرد في التكبير والتحميد وصور اذ اختلف بالتوالي التوالى على ترتيب الحروف فاستاد الترتيب مع التوالى اجتماع الحروف ما هو بطلان لم يستقدم التوالى (فان يجوز) من الدلالة على ذلك كتنسيق وتمثيل وهو اودعه اخرى كما في المجموع وغيره لغير المار الدلالة على ذلك يعتبر سبعة انواع من الذكر كما قاله البغوي وهو المعنى خلافا لابن الرقة والندب لا يستحقه لان ظاهره وجوب ثلاثة انواع ولم يقل به احد من حديث حسان الله الى آخره اقرب في الدلالة لكلام البغوي قال الامام ولم يعرف غير الدعاء المتعلق بالآية اى بها واجزاؤها المحتمل وان زرع فيه (ولا يجوز نقص حروف البديل) من قرآن وغيره (من) حروف (القاضية في الاصح) ولو لا ذلك لكانت الايتان بعينها لانها لا يحسنه المندقم متعدد وهو حروفان من القاضية والبديل ومنها البسطة والتشديدات الاربعة عشر

وقبل الزكوع اى وقبل الزكوع كاصح في شرح الروض (قوله قبل ان قضى وقفة الخ) بخلاف ما لو قد عرفه بدو وقفة تده ما فلا يلزمه لان الوقوف قبل وقد تم لكن يرد على جعل الوقوف بدلا مما ياقى من قول الشارع انه واجب في نفسه فلا يسقط بسقوط غيره (قوله كرسه وتمثيل ونحوه) اى لا يجب فيه الترتيب كترتيب القاضية (قوله اودعه) معناه الدعاء على الذكر يقتضى تداركها فلا بد كماله على ثناء عليه سبحانه وتعالى سبحانه الله والجلالة والدعاء ما دل على طلب ثم ان كان المطلوب قواما لا آخر فهو اولى وان كان تضاداً فهو افضى لئلا يترك في حجب في الخطبة ما ليس به بدو ولا يسقط ما وابدع من الاذكار كما هو الدلالة على كل ذكر كرسه شرعا قول سبق لثنا اودعه وقد يستعمل شرعا ايضا لكل قول يثاب عليه فانه انتهى وعليه فانه كرسه للدعاء (قوله لغير المار) انظر الى محل مر ولعل مرادهم ما قدمه من انه عليه الصلاة والسلام امر من لم يحسن القاضية بأن يقول - جان الله الخ وقد يرمع بالاسم لئلا يدها على ما ذكر (قوله ولا يجوز نقص حروف البديل) =

عجل على يميني فقلت في كون ما آتاه من حروف الفاتحة كما كتبت في كون وقوفه بصلوها كما سألت انتهى سم على
ويبقى الاختلاف شقة عما يأتي من الحروف قبل قد يتعد ذلك على كثير من الناس (قوله بقرائنا ما) أي بالالف (قوله
والبدل) أي حيث أتد التثنية في البدل على تشديد الفاتحة والأحسب هو ما أحدا (قوله أو تذهب قصد السنية
والبدل لم يكن) يعني أن مثل ذلك ما لو قرأ به تدخل على دعاء مقصدها الدعاء نفسه والقرآن لم تكن في أول الواجب
أن كانت بدلا لولا في أداله وكون لم تكن لانه لا يورى ذلك القرآن والدعاء اتوجه بها المقصد من حكمه وقرأنا
فلا يمتنع ما يمتنع من حروفه على القرآن (قوله ويسن عقب الفاتحة) أي لقائنها بحلى (قوله أن نص دعاء) ظاهره
انه لا فرق بين تقدم الدعاء وتأخره لكن في سم على منهج عن الشارح ما قصه قال مد لولا في بدل الفاتحة فان ختم دعاء
أسمى عقبه انتهى وهو يقتضى انه لا يؤمن ٣٦٤ حيث تقدم الدعاء وقد نسب إليه قول الشارح كما

لم يبدل (قوله فقال آمين) طاهره
اه كان يشولها مرة واحدة لكن
قال في الاعباب ما منه وأرح
الطرائع من تأثر بن حرفة قال
وأيت رسول الله صلى الله عليه
وسلم دخل في الصلاة فطهر
من فاتحة الكتاب قال آمين ثلاث
مرات ويؤخسه انه يشد
تكرير آمين ثلاث في الصلاة
ولما أراد أحد اصبح بذلك انتهى
(أقول) ويجوز أحد حصص الحديث
لا يقتضى أن الشافعي يقول به
بجواز انه اطلس عليه وطهره
فيه ما ينعى من الأحاديث وقوله اذا
صح الحديث فهو مذهبي ليس على
اطلاقه بل اعتره الأمور كراه
في الاعباب في الكلام على وقت
العرب (قوله ان لا يتصل فيما
انما) ثم يعني استثناء حروف
اغتر في السراحي ان الله

وجه الحروف ما تفرسته وجوزوا بقرائنا ما والقرآن المجموع لا يخص عن
المجموع وان تفاوتت الآيات وبحسب المشدج من الفاتحة والبدل والنافي
يجوز سبع آيات أو سعة ذكرا أو أقل من حروف الفاتحة كما يجوز صوم يوم قصير
قصاه من صوم يوم طويل وبيان الصوم يختلف زمانه وطول ان يصغر في قصاه
مساواة يختلف الفاتحة لا تختلف فاعشر فيها المساواة ولا يثبت في الدل قصد
البديلة بل الشرط ان لا يقصده غير ما يقصده (ان لم يصب شيئا) بما تدره (وقف) وجوزوا
(قوله الفاتحة) في طه لانه واجب في نفسه فلا يقصده بقطعه ويصير ان يقصده
ذلك فمما يسع قراءته السورة في محل طه ولا ما تفسر متناها متناها وعما الاتحاح
والتعود ويثبت لاحتقان وعما التأميد والسورة ولم أر غير من ذكر السابقتين شرع
في الاقتصار فقال (ويسن عقب الفاتحة) بعد مسكتة لطيفة أو بدله ان تقص دعاءها
بغير ربحا كقوله المصل (آمين) سواء كان في صلاة أو لا لكنه في التداخيل بالغير
صلى الله عليه وسلم كان اذا مر من قراءته القرآن رفع صوته فقال آمين عقبه صوته
وهو انه بالحق ان لا يتصل بينهما قط ان يعقب كل شيء بحسب فلا يلهي ما تقرر من سن
السكتة المعلقة بينهما ادلا بقوت الالات شروع في غيره كافي المجموع أي ولوسم وانما
يظهر ويختص بالفاتحة لتسرحها واشغالها على دعاء فثبت ان يسأل الله تعالى اجابته
ويجوز في عقبه من العبور واسكان الفاتحة وقول كثير ما بعد الفاتحة لغة مصحفة وآمين
اسم من على الفتح مثل ان وكفيعه اسم حب (حقيقة ما بالمد) هو الاصبع الاشر
(ويجوز القصر) لعدم اخلاف بالمد وسكن مع المد فله فالتة وهي الامالة وحكي التشديد
مع القصر والمد الذي فاضل اليك وأنت اكرم ان تحبب من تمسك وهو على ان قبل

عليه سلم على عقب والافعال رب اعبرني آمين انتهى حوجه في انه لو ادعى ذلك ولو انى وجميع المسجل ليسر ايضا شاد
(قوله ادلا بصوت) أي التأمير وقوله بالالات شروع فيه طاهره ما لا يشوب بالكسوت وان طال ولا يما فيه تعبيره بالعقب بطرحه
على ان الاولى المادرة الاله لا ثم شرط لكن قال ح انه بقوت الكسوت اذا طال فطهر ما مر في الموالاة (قوله ويجوز في عقب
صم العين الخ) يريد كراهية صمها لخصه حتى يكون ماد كرمقا ياله وفي اختياره العقب بكسر الشافعي وهو ان تقدم ثم كرهه
كلام طويل ما قصه قلت قال الزهرى في آخر عقب قال ابن الكسب فلان ينق عقب آل فلان اي مدهم ولهم اصدق العمامح
ولان التذنب جمعة على صفة قول الناس بانه لان عقب فلان اي بعد الاهداء او ما قولهم بانه عقبه على بعد مد من في الكتابين
بجواب (قوله وهو على) بل قبل تلجج بكسر الهمزة والتشديد مع المد والقصر وهو صرح في شرح الروض (قوله اي فاضل) نفسه المدة

(قوله قصد الدعاء) حقيقة أنه لو لم يقصد به الدعاء ظلت فيه صريح ح حيث قال في شرح الزرندقبي في الصلاة
 قاصدين البتة انتهى ومنه في شرح المباح (قوله ولو زاد) أي بعد آمين (قوله مع تأمين إمامه) يخرج مالهو كمن تارح الصلاة
 فسمع قراءة غيره من إمام أو مأمووم فلا يسيء في التأمين وفيه كلام في ح فغير جامع (قوله لا تله ولا بعده) قال النخعي فان لم
 يتحقق ذلك امن عقب تأمينه (قوله تأمين الملائكة) أي وهم ٣٦٥ يؤمنون مع تأمين الإمام قال الطوسي على

الجامع المراد بتأمين الملائكة
 استغفارهم انتهى (أقول) فيه
 أنه ان كان تأمينه قولهم ان
 الصلوات الملائكة الاستغفار
 أي أنه متى ذكر في الصلاة
 ثم من أنواع الدعاء يكون مجزئاً
 على الاستغفار فيه منهم أعاد
 جعلوا ذلك قدسية الصلاة
 الملائكة أي دعائهم وهو ظاهر فيما
 لو أسند إليهم الدعاء عبر لفظ
 مخصوص أعاد أسند إليهم
 كذلك كما شافى على طاهره
 حتى يوجب دعاءهم ومعلوم ان
 معنى تأمين الملائكة قولهم
 آمين ويخرج به قوله في الرواية
 التاسعة وقالت الملائكة
 في السجدة آمين وان كان مستند
 في ذلك أنه ورد ان تأمين
 الملائكة استغفارهم لا قولهم
 آمين مسلم لكن كما علبه ان
 يظه (قوله ويرويه) هو مص
 الباق وكسر الصاد مخففة من
 أوضح ادائهم قاله في الاحتاد
 بالحق (قوله ولو أصره) أي الإمام
 عن لزم أنهم لم يرووه بأن
 قصر الرمن بعد قرائة السجدة

شاد شكر لكن لا تطلبه الصلاة لقصد الدعاء كما في المجموع - لا قالوا في الأوراد وغيره
 ولو زاد الحمد لله تعالى أو غيره من الذكر حسن (ويؤمن مع تأمين إمامه) لا قبله
 ولا بعده وشمل ذلك ماله وصل التأمين بالقائه بالأصل وهو كذلك وليس في الصلاة
 ما تنس مقارنته فيه غيره والأصل في ذلك خبر إذا أس الإمام فأموا فانه من وافي
 تأمينه تأمين الملائكة غيره ما تقدم من غيره إذا قال أحدكم آمين وقالت الملائكة
 في السجدة آمين موافقت أحداهما الأخرى غير أنه ما تقدم من غيره واهما الشيطان
 والمراد الصغار فقط وان قال ابن السككي في الأشباه والموطأ أنه يشتمل الصغار
 والنكاث وقطع مسلم إذا قال أحدكم في الصلاة آمين فظاهرهما الامم بالمشاورة بأن يقع
 تأمين الإمام والمأمووم الملائكة تحته واحدة ولان المأمووم لا يؤمن بتأمين إمامه بل
 لقراءته وقد عرفت وذلك علم ان المراد بقوله إذا أس إذا أراد التأمين ويرويه خبر
 العيصي إذا قال الإمام عبر المأمووم عليهم ولا الصالح يقولوا آمين قال المصنف ومعنى
 موافقته ملازمة كما هو واقعهم في الرمن وقبل في الصلوات من الإخلاص وغيره قال
 وهو لا الملائكة قبل هم اللحظة وقبل غيرهم بطريق آخر قوله قول أهل السجدة آمين
 الأول بأنه إذا قالها اللحظة قالها هو وقسم حتى تنهي إلى السجدة ولو قبل بأهم
 اللحظة وسائر الملائكة لكن أقرب قال فانه قرن تأمينه بتأمينه في حقه وعنه وان شرع
 الإمام في السجدة فيما يظهر ولو أخره عن الرمن المستنوي آمين قبله ولم ينظر واعتباراً
 بالمشروع ولا بأس به ما يأتي في سجدة الإمام أو أسراه من السجدة فيما بعده
 لا بالمشروع لان السبب للتأمين وهو انقضاء قراءة الإمام وجعله توقف على شيء آخر
 والسبب في قرائة المأمووم للسجدة متوقف على فعل الإمام فاعتبره في قال في المجموع ولو
 قرائته ورواهما كنى تأمين واحد أو فرغ قوله قال المعوي ينظره واختاروا الصور
 أنه يؤمن لنفسه ثم للمناجاة (ويصبره) المأمووم في الجهرية (في الأظهر) تعالى إمامه
 والثاني بصرك إذا ذكره وقيل ان كثرة الجمع جهراً والأهلا والمأمووم ان الحسني مأمووماً
 أو غيره يصبره ان طلب منه الجهر ويصبره ان طلب منه الأسرار اما الإمام فالحسني
 وأما المأمووم فلو أراد ابن حبان عن عطاء قال أدركت ما تبتغي العصبية إذا قال الإمام
 ولا الضالين وهو أو أصواتهم تأمين وصح عنه ان ابن الزبير أس من ورائه حتى ان المسجد

لا يؤمن حيث هو عليه فلو أسرع جات تأمين قبل إمامه وهل يعتد به في أصل السجدة أو لا فيصاح في أدائها إلى أعادته مع الإمام
 فيه نظراً والآخر بالاول لصلو ما يقتضي التأمين وهو قرائة الإمام قوله كنى تأمين واحد) أشعر بان تكرار التأمين أولى
 ويقدم تأمين قرائته (قوله تعالى إمامه) أي جهره احتسبوا وتكره الباطنية فيه (قوله عن عطاء) عبارة ح عن عطاء أنه أدركه
 ما تني بجاني بالمسجد الحرام إذا قال الخ (قوله من ورائه) فاعل آمين

(قوله لينة) هي بالفتح والتشديد اختلافاً للاصوات مع (قوله سورة) حال التبع غير يجوز الهدوء وهو أشهر وبه
 جاز القرآن انتهى سم على سبع (قوله تكبرية) سال من قوله في صلته (قوله آية فاكثر) مشهور من حادون الآية
 لا يجوز في أداء السمة وسبب ذلك في قوله والوجه الخ (قوله لا يقصد انها أول المصاحف) أي كان كما بقصد ذلك
 لم يقصد له السمة بل تطله الصلاة أن قلنا بأن تكبر برخص الركن القولي محط (قوله الا إذا لم يحفظ غيرها بما يطهر)
 أي ذكرها بتمامها أن أراد تحصل سنة السورة الكاملة أو بعضها وان قلنا أن أراءه أن أصل السنة تعدد أو قدية لا الأولى
 عدم تكبرها فان ذلك محط للصلاة في قول الأبي إلا أن العمل ببيان القول بالطلان في غير هذه السورة (قوله وبذلك) أي
 ليس السورة بعد الفاتحة وعبارته مع ولخص أي السورة للسبب الصحيح أم القرآن عوض من غير ما لو ليس غير ما عوضا
 منها انتهى وهي بالمعنى الموصفين والشارح ٣٦٦ ذكرها بالعين فتح ما ولعلها روايتان (قوله عوض

عن غيرها) يتأمل محقق قوله
 عوض عن غيرها فأنها حيث
 وجبت كان وجودها لها
 وليست عوضا عن شيء وفي
 شرح الجامع الصغير ما حمله
 أنه ليس المراد التعويض أنه كان
 ثم واجب وعوض هذه بل
 المراد أنها اشغلت على ما فصل
 في غيرها من الحوادث المستغاث
 والثناء وغير ذلك فقامت مقام
 غيرها في إقادة المعنى إلى
 اشتغال عليه غير ما وليس غيرها
 مشتقاً على ما فيها حتى يقوم
 مقامها (قوله وسورة كاملة)
 أفضل من قدرها من طوله
 أي ومع كون السورة الكاملة
 أفضل من المعنى لو قدر بها
 معاني من سورة وجب عليه
 قراءته ولا تقوم السورة مقامه

وان كانت السورة أطول وأصل كالقدر الصدق بقدر من الصفة وقد قد به ذهب
 فانه لا يجز به وتخرج بقوله ما عينا ما لو بدعها مع حاشي سورة بأن قال الله على أن أقرأها سورة تسير أس من عهد النبوة
 بقرآن بعض من أتي سورة وقراءتها السورة الكاملة لا يصدق على من قرأ سورة كاملة أقرأها بعضا المدخول الخ في شيء
 الشكل (قوله ولو علمه ما السه الخ) يؤسفني ذلك أن يحصل كون البعض أصل إذا أراد الصلاة تتبسم القرآن مع ما كان لم
 يرد ذلك بالسورة أصل ثم يأتي في سم على منعه التصريح بذلك وعبارته وفاق هو على أن يعمل بتسليم قراءته بعض
 الطويلة في التلاوة مع أدائها القيام بجميع القرآن في رمضان فان لم يتسدد ذلك فهو كغيره كما هو ظاهر انتهى (قوله
 في التثنية) هما قوله ويس سورة بعد الفاتحة وقوله الا في التثنية الرابعة

(قوله قل هو) اى الذى علم

عنهم (قوله فاذن لهم) اى

واصحابه فذنى الله عنهم ليعرض

لهم من الكسل شقه عليه

السلام لا يحصل لغيرهم

(قوله ما يؤتى الربا) وخرج

بها ما يؤتى اربع ركعات من

التفيل يشهدوا بحد ما يؤتى قلبه

قولى المستقيم بحد الله الخامس

الركوع (قوله بل لا يسحب

فعلها) اى وفقر بين قولهم لا ين

فعل كذا وبين قولهم ين ان

لا يفعل كذا فان الاول صادق

بكون الفعل مبأىا والثانى محتمل

لكونه مكروها وتلافى الاولى

(قوله وبما فعلوا امامه) قضيت

انه لو تمكن من قراءتها مع اولم

يشعل قراءتها فى الاخيرين وفى

كلام شيخنا الزايدى ما يضافه

سبب حاله وفى شرح المذهب عن

التجسس متى امكن المسبوق

قراءة السورة وفى قوله انصر

بها قراءة امامه قراءتها امامه

ومعنا لا يصحها فى آخره اى

وان لم يقرأها معه ووجهه انه

لما تمكن فتركه عقبه فصرافه

يشعر به فتركه انتهى (قوله

وليسقط قراءتها عنه) اى

المأموم (قوله وكذا قراءتهم

القائصة) اى بعد وصارح

استحب قراءتها فى القائصة بعد

والظاهر ركزته (قوله اشد

هذين) حقا ولا يثبت له

الانتفاع بوقوله اى باقى يذكر آخر

ويسن تطويل قراءته الاولى على الثانية فى الاصح وكذا الثانية على الرابعة على الثالثة
 فى جميعهم الاول تقدم عليه الثانى على دليل الثانى المثبت عكس الرابع فى الاصول
 لما قام عندهم فى ذلك كذا قاله الشارح قلت هو ان من طرق الترجيح اتفاق الشافعيين وقد
 اتفق على الرواية الاولى وما الثانية قروا حاصلا من قطع تقدمت الاولى على الثانية لانها
 اقوى ولهم انما قدموا التالى شعبة من حصول الملل على المعلى وله ما سن تطويل
 الاولى على الثانية وبسبب علته فيما يظهر. وى التشاط وكون القرائع فيها اكثر وحسنه
 قراءته عليه السلام فى غير الاولين لبيان الجواز ولانه كالمطال حلاله زادت
 قرة عنه بخلاف غيره. وهذا القلم قولهم يجوز ان يستند من النص معنى يخصه
 وشمل كلام المصنف ما يؤتى الرابعة لنفسه واحدا خلافا لقصة كلام الزركشى فى باب
 الطوع (قلت فان سبق بها) اى بالثانية والرابعة من صلاة تنقصه بان يذکرهما مع
 امامه كما وضعه الراى رحمه الله تعالى فى فتاويه اتم ايضاح (قراها فقام) حين تذاكرهما
 على النص والله اعلم. اثلا لاختلافه عنها وقيل لا تجايبه وقيل ما ذكره الاول
 باصحاب الاثر اوفى آخر الخلاف فى القرائة لا يقال يصيب تركها بل لا يصيب
 فعلها وايضا فى القرائة سنة مستقلة والمهرصة للقرآن فكانت اخف ومحل ما تقر رحبت
 لم يقرأها فى اوله فان قراها قبلها لسرعة قرائته وبطء قراءته امامه اولكون الامام
 قراها مع امام يستحب له قراءتها فى الاخيرين ولو سقطت قراءتها عنه لكونه مسبوقا
 او بلى والمركبة لم يقرأها فى الاخيرين (ولا سورتها) اى فى جهوية (بل يستمع) وتكون
 له قراءتها كما هو ظاهر لشمس الصبح من قراءتها لنفسه والاصل فى ذلك قوله تعالى واذا
 قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا والاصحاق مستحب لا واجب والمشهد وان السنة فى
 حقه فاشهر قراءته القاضية فى الاولين الى ما بعد القاضية امامه فان لم يصح لغيره وغيره فقد
 خال المتوفى بقدره لا يكتفى بذكرها وامامه وله غيره الدامع فى زمن سكوتة وبسببه ان
 به لا يسل دعا الانتفاع الوايد فى الاحاديث او ما يؤيد ذكر آخر اما السكوت المحض
 فبعد كذا قراءته القاضية تستعين استجاب احد هذين (فان) لم يستمع قرائته كان
 (بعد) من امامه او كان اسم او مع صوتا لم يسمع (او كانت) صلاة (سرية) وامر فيها
 امامه واجرة فويل يجر فيها كالمركبة (قرا) المأموم السورة (فى الاصح) ان سكوتة لا حق له
 ومقابل الاصح لا يقرأ مطلقا للاق التمس ويسن لكل من امام ومفرد جهوى صبح
 واولى من صبح وصباحا وما فيه جعله للاصح والاصح لى الامام وليس عليه المنع ويسر
 كل منهم فليسوى ذلك مما تفرق فى المودة اما القاضية فالهيرة فيها وقت القضاء فيصير من
 غروب الشمس الى طلوعها ويسر فليسوى ذلك وعلم من ذلك انه لو أدرك ركعتين الصبح
 قبل طلوع الشمس لم تلعبت اسرى الثانية وان كانت ادحرها الاوجه نعم يستحق صلاة
 البعد فيها وقتها كالداء كالمائة الاسوى هذا كله بالنسبة لذكر اما الاخير انتهى

(قوله فيهران ان لم يسمعهما) أي في محل الجهر (قوله فان كانت) أي الصلاة التي يصلحها نافذة مطلقة وهو محذور قوله وان لم يسمعوا
عبد الخ (قوله من لم يسمع) خاصة تنصير ذلك بالنقل المطلق ان ما لم يسمع به الجهر كالصباح والرواح لا يقر كذلك وهو ظاهر
لأنه مطلق لا أنه فلا يترك لهذا العاوض ونحوه بالنقل المطلق روايتا ابن ابي عمير في تفسيره وأصل الفرق بينهما وبين النقل
المطلق انه لما شترت محصورة في عدم معين شئت القرائن في تقديرهما وديها عن الشارع والوقوف المطلقة لا يصح لها
فيهم من حيث عدم العقاب عليها شئت الروايت ومن حيث ان المكلف غشها باختياره وانما لا يصحها كانت واسطة
بين الروايت والقرائن ولم يرد فيها شيء ٣٨ يخصصه فإطلاقها التوسط لتكون آخذة طرأ من غيرها ومنه

فيهران ان لم يسمعها أجنبي ويكون جهرا دون جهرا الذي كان ثم اجنبى
يسمعها كقيل يسران فان جهرا لم يجل صلاتهما ووقع في المجموع والتحقق ان
الاجنبى يسر محضرة الرجل والنساء ود في المهمات لا محضرة النساء اما ذكر اوقات
ويستحب في الجهر في الحائضين ويجوز رجل كلامهما على اسرارهما لا يقطع ان الرجال
والنساء يجهر في شعور عدو وشرف لم واستقاموا وتراوح وترقى وضمان وركعتي
طواف وتبهر فان كانت مطلقة وتعلمها اللسان لا توسط بين بهر واسرارهما لا يفتى
رباه أو تشو شاعلى وصل أو فاهم والامن له الاسرار في المجموع ويقاس على ما ذكر
من بهر في كراواتر محضرة من يستعمل طاعة أو تدريس أو تصنف كما فتى به الوالد
رحم الله تعالى قالوا لا يخاف ان الحكم على كل من الجهر والاسرار بكونه من غير حيث
ذاته والمراد بالتوسط ان يذ على أدنى ما يسمع نفسه من غير ان يبلغ ان يذ على ما يسمع
بيله وفيه عبرة وله لم يخط قول بعضهم لا يكاد يضر وفسره بعضهم بان يجهر تأويده يسر
اخرى تأويده من فعله صلى الله عليه وسلم واستحسنه الزركشي قال ولا يستقيم تفسيره بشيء
ذلك يتأ على ما ادعاه من عدم تعقل واسطة بينهما وقد علم تعقلها ويستحب سكوت الامام
بعد ان سمنه في الجهر في قدر ما يقرأ المأموم القاطعة ويستعمل حينئذ ما يؤذ كراواتر
سرا قاله في المجموع والقراءة أولى والسكات المستحبة في الصلاة اربع على المشهور
سكتة بعد تكبيرة الاحرام يسبق فيها وتليها بين ولا الضالين وأمين وثالثة كلاما بين التامين
في الجهر بخلافه في السورة بقدر قراءة المأموم القاطعة واربعة قبل تكبيرة القاء وكوع وتسمية
كل من الاولى والثالثة سكتة مجاز فانه لا يسكت حقيقة لما قرأ فيها قاله في المجموع
وعنده الزركشي خمسة الثلاثة الاخيرة وسكتة بين تكبيرة الاحرام والافتتاح وسكتة
بين الافتتاح والقراءة وتوابعها لا يحذف الا في سكتة الامام بعد التامين (ويسن) للمقرؤ وامام
الحج (أقول) وأولى حقه ان يقال المراد بالتوسط ان يرفع صوته بها

رفعاً لا يشديه معاصم عن عدمه وان حمله المفضل (قوله والقراءة الاولى) أي شقراء ثلاثه من السورة أو
يردحرا التماسا في من قرائتها المأمومين ثم يكملها جهرا وفي الركعة الثانية يقرأ على السورة التي قرأها في الركعة الاولى
ثم قراءتها المأمومين ثم يكملها جهرا وقوله بقدر قراءة المأموم القاطعة أي بانها والوسط المفضل (قوله طوال المفضل)
فان قلت طالع الجهر في الفصل في الصلاة في حكمه مشر وعينها كمتين من كونها عقيب قوم وقوله كونها عقيب
نمود وتور ناسبه التفتت فيها لم يفتى بركعتين وسير ذلك بسن الطويل فيها وكل الأخيرة المفضل حيث لم يمت عليه فان
حصل لاحتياط ايقه والاقصر على ما يجزى (قوله بكسر الفاء) وكذا بالاضم كالشرح الرض وشرح المنهج لتسج الاسلام

(قولان يقرأ في الأولى منها) نظاره ولو يوم الجمعة وهو به بأنه لا شغفه بأمر السر يطلب منه التصفى ثم ما ذكره شامل لما لو كان مائرا أو نازلا ليس منبها في وقت الصلاة ليسر ولا شغفه بالوقوف إذا كان نازلا لكان ذلك كراهية بطبيعة خصوص من هاتين السورتين لا لمقتضاه في نفسه بل بعد ثم رأيت في حج مائنه أو أيا المصنفين في في صفة في الجمعة وغيره ها الكترون ثم الإخلاص بلديث فيه وان كان خشيما وورد أيضا أنه صلى الله عليه وسلم صلى في صبح السفر باللحودتين وعلمه قصيرا المسافر غيرا بين ما في الحديثين لكن قضية كون الحديث الثاني أقوى سنداً وإيثارهم التصفى للمسافر في ما ذكره ان القودتين أولى (قوله وسن له ان يقرأ على ترتيب الحصف) اي وان يقرأ في السورتين ٣٦٩ فلو تركه كان قرأ في الأولى الهزيمة

والثانية لا يلاف قرئ كان خلاف الأولى مع أنه على ترتيب الحصف ومنه يعلم ان ما يفعل الا ان صلاة القراوين من قراءة ألهما ثم ثم سورة الاخلاص الخ خلاف الأولى ايضا الترك الموالاة ويكره سورة الاخلاص (قوله ترتيبها وهو عليه جماعة معتقد (قوله عن قراءة جميعها) الأولى جميعها لكن مرجعه هنا السجدة لقوله بعد ولأنه الخ تم ذكر السورة الاخرى (قوله سكت في السورة في الكل) الظاهر وان قصد الاتيان بتشديد ثم نحن في الله تصدق على تشديد ونقاس ما في في النقل من انه اذا قصر على تشديد بعد ان قصد الاتيان بتشديد من في مصدر المسح وان يركل هنا السورة فيما يبطئ عمل التشديد الاول لانه يقتضيه كانه التزمه فالحق بالقرض (قوله انخلص الكوع) وهو من خصاص هذه الامة وأقول صلاة ركن فيها النبي صلى الله عليه وسلم ٤٧ به صلاة العصر مصيبة الاسراء انتهى مرأب بالمعنى واستدل السويطي بذلك بأنه ثبت أنه عليه الصلاة والسلام في الظهور مصيبة يلا ركوه وانه قبل ذلك كان يصلي صلاة الليل كذلك فلو لم يكن الركوه من خصوصيات هذه الامة لكانه فيها كان يقبله قبل الاسراء في ظواهر مصيبتها وتقرر بعضهم في دلالة ما ذكر على كونه من خصوصيات هذه الامة كذلك بعض الهوامش أقول لو سلم وجه النظر انه لا يلزم من تركه الركوه ان لا يكون مشروعا لاجل من الامم بل يجوز ان يكون مشروعا لبعض الامم ولكن كنعلى الله عليه وسلم لم يؤمر به في ابتداء الامر ثم امر به بعد هذا وفي البيضاوي في تفسيره قوله تعالى وان ركني مع الركنين

جميع والمقدّر طويل (والعصر والعشاء واساطه والمغرب قهارة) ويستحب ان يقرأ في الظهور بترتيب من الطوال كافي الروضة واطلاق المصنف محمول على ذلك والحكمة فيما ذكر ان وقت الصبح طويل وصلاته ركعتان فتناسب تطويلها ما وقت المغرب ضيق فتناسب فيه القصار وأوقات الظهر والعصر والعشاء طويلة ولكن الصلوات طويلة ايضا لاعتقاد من ذلك بطل عليه التوسط في غير الظهور وفيها يترتب من الطوال ويستحب كما قاله الشيخ ابو محمد في مختصره والغزالي في عقود المختصر واجابه صلاة الصبح للمسافر وان المستحب ان يقرأ في الأولى منها على ما في الكترون والثانية الاخلاص وان قال الفصل اعترافا على الاصح من عشرة أقوال وطواله كما قاله ابن الرقعة وغيره كثافت والمرسلات وأساطه كالجمعة وقصاه كالعصر والاخلاص والمتصل المين قال تعالى كذب قتل آياته جعلت فاصلا في معان مختلفة وسن له ان يقرأ على ترتيب الحصف لأنه ان كان توقيفا وهو عليه جماعة قواضع او اجتاهدا وهو عليه الجمهور فقد وقع اجماع المصنفين ومن بعدهم عليه وقراءته صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك ليمان الجواز اما ترتيب كل سورة على مله عليه الا في الحصف فتوقف في الله تعالى بالا خلاف وجهه الا قدحى بما اذا تركن الثانية لها أطول كالاتصال وبرائة ثلاث طول الثانية في الأولى وهو خلاف السنة وقد يقال لا يرد ذلك على كلامهم لان طول الثانية لا ينافي ترتيب الحصف ويقتصر على بعضها حيث قد تدبج بترتيبه وطول الأولى على الثانية (ولصح الجمعة في الأولى) المثل في في الثانية هل في) ينكها ما لا ذراع زوا الشجنان وبين المداومة عليه ما لا يظفر الى كون الصلاة قد تعتقد وهو بما خلا فان نظرا في ذلك وشمل ذلك ما اذا كان اماما للغير ومخصوصين ووضاق الوقت عن قراءته بها قرأ ما أمكن منها ولو آية السجدة وكذلك الأخرى يقرأ ما أمكنه من هل في كان قرأ غير ذلك كان تاركاً لسنه ظله القاري وغيره وهو المعتقدون نوزع فيه ولو اقتصر النقل على تشديد سنته في السورة في الكل أو كلفتم فيما قبل التشديد لا قول (انخلص) من

٤٧ به صلاة العصر مصيبة الاسراء انتهى مرأب بالمعنى واستدل السويطي بذلك بأنه ثبت أنه عليه الصلاة والسلام في الظهور مصيبة يلا ركوه وانه قبل ذلك كان يصلي صلاة الليل كذلك فلو لم يكن الركوه من خصوصيات هذه الامة لكانه فيها كان يقبله قبل الاسراء في ظواهر مصيبتها وتقرر بعضهم في دلالة ما ذكر على كونه من خصوصيات هذه الامة كذلك بعض الهوامش أقول لو سلم وجه النظر انه لا يلزم من تركه الركوه ان لا يكون مشروعا لاجل من الامم بل يجوز ان يكون مشروعا لبعض الامم ولكن كنعلى الله عليه وسلم لم يؤمر به في ابتداء الامر ثم امر به بعد هذا وفي البيضاوي في تفسيره قوله تعالى وان ركني مع الركنين

نعم ما تقدم السجود على الركوع أو المكونه كذلك في شربهم أو التنبه على ان الواو لا توجب الترتيب أو ليقترب اركبتي
بالركبة لا يذيان بان من ليس في صلاتهم ركوع لصوابه انتهى ونحوه في ان الركوع ليس من خصوصياتنا (قوله)
واخذ في حق القائم الخ قال الشيخ غير انهم قد ردوا على ذلك الجوابين او جعل الجوابين زمناً انتهى عبارة الصواب وأما الخفاء
معرض ولو بين ارميل لشدة الاعتناء على صانع قوله شرط الميل لشدة الاعتناء لا يخرج عن الركوع لا يبره القضاء اذا قدر خلاف الاستقبال
منه (أقول) الخفاء ثم لان اعتناء الشارع بأقرب جليل ولو يجوز عن الركوع لا يبره القضاء اذا قدر خلاف الاستقبال
وبينهما ما تقدم للشارح من انه اذا عارض الاستقبال والتيام قدما للاستقبال (قوله ان يقضى) هذه لم توجه في خطأ المصنف
وأما هي ملحقة ببعض النماذج لا الشيخ تصح صلاته المصنف (قوله ولا يجمع الخفاء) ظاهر كشيخ الاسلام انه اذا اعاده على الصواب
بان استوى وركعت صلاته كالواحد يحرق من القاطعة ثم اعاده على الصواب وقضى مع البطلان بغير ما ذكره كرسث قال
الخفاء خالداً لا مشواً بالفتناس والابطال انتهى ويمكن توجيهه بغيره في العامد العالم بان ما فعله بالافتناس زيادة فعل
غير مطلوب فهي تلاعب وتشمه لكن الاقرب لاطلاقهم ما اقتضاه كلام الشارع كالشيخ وحل كلامه على ما اذا لم يعد على
الصواب (قوله ولو جرحه الاعمين) ٣٧٠ فثبت انه لا فرق بين ان يحتاج في البدء أو في الوهم وهو موافق لما تقدم في

أركانها (الركوع) الكتاب والسنة والاجماع (وأما) في حق القائم المعتدل الخلقة (ان)
يقضى الخفاء خالداً لا يفتناس فيه (قد روي عن راجحه ركيته) أو أراد وجهه ما عليه ما
فلا يحصل بالفتناس ولا يجمع الخفاء اماركوع القاعدة تنقسم لوطالتها وما أفسرنا
او قطع في بعضها لا يثبت ذلك ولو جرح عنه الاعمين او اعتاده على شيء أو الخفاء على شيء
لزمه والمأخر يقضى كذا ما ذكره فان جرح من الافتناء أصلاً وأما راجحه ثم يطره ولو شك
هل يقضى قدراً فصل به واحداً ركيته لزمه اعادته الركوع لان الأصل عدمه والراحة
بطلان المكت وتعبه وما يشتر به عدم الاكتفاء بالاصابع وهو كذلك كما اقتضاه كلامهم
وقال ابن السمان انه الصواب وان اقتضى كلام التنبه الاكتفاء بما يشترط لصحة
الركوع كونه (بطناً) بغير المسى صلاته المأخر وأما انهم تنقسم اعضاؤه واما
(بحيث) ينقص رقبته من ركوعه (عن روي) بفتح الهاء فضع من ضهاى سقوط
فزيادة الهوى لا تقرب مقام الطمأنينة (ولا يقضيه) اي الهوى (غيره) اي الركوع
سواء فعله ام لا كما سألنا اركاناً لا تصح ابية الصلاة في ذلك (فلو هو تلو وتغسله)

القيام اذا جرح عنه الاعمين من
قوة ولو لم يتكس من القيام
الاستسكان على شيء او الاعلى
ركبته أو ولو لم يقدّر على التوضؤ
الاعمين ولو لم يطره وتشمل وجدها
فاضة عما يستغفر في ركعاته القطر
فيها بطريقه وبه وبلغت له ذلك
لا تخمعه دوره انتهى ويخالف
لما قلناه سم عنه فمن الفرق بين
ان يحتاج اليه في الإتيان فيزيده
أوف الدوام فلا يبره وعليه فعل
الفرق انه لما كان زمن الركوع
اقصر من زمن القيام لزمه صحت

قد روي عنه ما بين مختلفاً بخلاف القيام فان زمنه أطول ثم يبره حيث لا يقدّر على دوامه الا
بمعين (قوله والراحة بطن الكتب) عبارة التهجج والراحتان ماعدا الاصابع من المكثف انتهى وهي أولى لان ارجاء الاصابع
صريحاً بخلاف ما عده الشارح فان ارجاء الغالبين قد من قوله وتعبه الخ (قوله أقصر من ضهاى) هذا مذهب الخليل وفي
المصباح هوى عوى من باب ضرب هو ياضم الهاء وقضها وزاد ابن القزويني هو ما لم تقط من أعلى الى أسفل قاله أبو زيد
وغيره وهوى يهوى أيضاً هو ياضم الهاء ولا يفتح وهو يقيدان الهوى بالضم يفتح السقوط والرفع والفتح بمعنى
السقوط لا غير في الظاموس ما صرح بأن لم يفتح ان الهوى بالفتح السقوط والاضم الارتفاع (قوله ام لا) اي بان اخلق
او قدس وغيره من الهوى بضم الكو وكذا القوي بمنزلة لا يضره وحل يفترقه الالتهال الكثيرة لانهم نظروا لا قرب الاولى
لان هذا الفعل مطلوب منه لكن نقل عن فتاوى الشهاب الرملي انه يضره ولو تكرره في المأخر فالحال متو اليه فانه مثل صلاته
وان كان أصل المذبح مطلوباً انتهى أقول وقد يفرق بينه وبين دفع المأخر بأن المذبح شرع في دفعه النص الحاصل بالمردوين
يندى المصلى والاكتفاء به ذهب النشوء في مآثره على ما شرع كالصلاة بخلاف ما هنا فان نقل الحية مطلوب به دفع
ضربها فانه دفع العدو والالتهال الكثيرة في دفعه لا يضر (قوله تلو وهوى تلو) قال جع أو نقل نحو حية

(قوله فعله ان تصب لبرك) قال الشيخ عمدة الظاهر انه يصعد للماء ايضا انتهى (أقول) بل الظاهر انه لا يصعد لان هوى
 للتلاوة كان مشروعا وغوده لركع واجب فلم يعمل شاطئ علمه ومجر دجعه وكوعا به هوى بقصد التلاوة ليس فلا ساطل
 عمده فلتأمل الان بقال قطع مجودا للتلاوة حيث قطع عليه وادى القيام واراد تجسده الركوع بمنزلة فعل ساطل علمه
 ونه عاقبه (قوله فوالله لا يصعد فوقه عن السجود) فلو لم يعلم بوقوف الامام في الركوع الا بئنا ومسل للسجود فعمل يقوم
 متصفا حتى لو لم يتصبا ثم ركع علمه اعلمنا بطلت حاله لان باده ذكره كوعا لا اعتداده به التماس فيه ما على المعتقد المذكور
 وقاما لم على القول ويحتمل جواز القيام متصفا لانهم تركوا في ابراء الهوى والحالة انما تركوا العود القطع من شبهة
 التردد انتهى سم على منهج ومعلوم ان الكلام في العماد المال (قوله الاقرب كما قاله الزركشي) اي خلافا لجماع ما يأتي (قوله)
 وهذا اولى قد قطع الاول به بان المستحب ثم اتى ما هو مقام الواجب لان في الصلاة تجلته كما يأتي في قيام جلوس الاستراحة مقام
 الجلوس بين المحدثين وهو به للتلاوة تشبهية الصلاة وان كل واجب ٣٧١ لستاهة فحقه ان لا يكتفى بالاكتمال الصلوة

ركوعا بل يكف (لوجود الصارف فعله ان تصب لبرك فلو قرأ امامه آية حصة ثم ركع
 عنها قلن المأموم انه هوى لصلوة التلاوة هوى لثبات معه قرأ لم يصعد فوقه عن
 السجود جعل بحسب هذا من الركوع الاقرب كما قاله الزركشي ثم وفتقر ذلك المتأخرة
 قد مر من بعضهم روى في الروضة ما يشهد له فقال لو قام الامام الى آية سبعة ثم سجد او كان قد أتى
 بالشهادة في الرابعة على نية التشهد الاول لم يصحح الى آية ثمانية على الصحيح انتهى وهذا اولى
 لانه اذا قام المستحب مقام الواجب فلا يقوم الواجب عن غيره بطريق الاولى وقول
 بعض المتأخرين الاقرب بخلافه انه بعد القيام ثم ركع لوجهه القوا من سجدة ولو قرأ آية
 سجدة وقصد ان لا يسجد ويركع فله هوى عن ان يسجد للتلاوة فان كان قد انتهى الى
 سجدة را كمن فليس فذلك والاجاز (وأكله) اي الركوع (تدويره) وعقده
 كالصيغة للاتباع رواءه سلم ويكره تركه فليس عليه في الامم (ونصب سابقه) ونقذه لانه
 أعوز ولا يفتي بركبته والساق موقوفة (وأخذ بركبته يديه) اي بركبته للاتباع رواءه
 الضار (وتشريف آصابعه) تشرقا ووسطا للاتباع رواد من جبان في خصمه والبيق من
 غير ذكر الوسط (القبض) اي بركبته لانه اشرف الجهات واحترز ذلك من ان يوجه
 أصابعه الى غير جهته من جهة أو يسره قاله الولي العراقي وفيه إشارة لغيره من قول
 ابن التقي لم يرفع يديه من غير رواءه لعل المكن (ويكره في ابتداء
 هوى الركوع) ويرفع يديه كسواحه) وقد تقدم للاتباع رواءه الشبان لكن ليس ان

في انشاموس (قوله تشرية اوسطا للاتباع) واعتبر في الترتيب كونه وسطا للاجرح بعض الاصابع عن القبلة
 (قوله لم يرفع يديه) اي معنى قول المنصف وتشرية أصابعه الثانية (قوله فعل المكن) ولو قل من الزندين لا يرفع يديه حال كونهما
 اديه يقول استواء الظهور انتهى شرح البهية الكبير ويؤخذ عنه انه لو لم يفت استواء الظهور فرب ان يرفع يديه كالبين وقوله
 الزندين يرفع الزاوي وعبارة الصباح الزنما انفسه عن الظهر من الفروع وهو مذكور واجب فيكون التقدير ان يرفع يديه (قوله)
 ويكره ابتداء هوى) قال الشيخ عمدة الظاهر انه لا يجوز له ان يتصبا لركع قبله لانه لم يرفع يديه (قوله ويرفع يديه) قد نصت
 الضار في ذلك تشهاده فذهب على منكره الرق وقال انه راء سمعة عشر من النصارى رضي الله تعالى عنهم وان عدم الرفع
 لم يثبت عن احدهم برأى سم على منهج قال ج وتلقه في اي غير الجار من أضعاف ذلك

(قوله مع ابتداء تفكيره) أي وجده إلى أن يصل إلى هذا الركوع وكذا في سائر الاعتقالات حتى في جلسة الاستراحة فبعد على الاعتقالات بين اللطم والهلمكن بحيث لا يتجاوز سبع أوقات لأنها فائدة هذا المد من ابتداء رفع راسه إلى القيام انتهى ج (قوله يقول سبحان ربّي العظيم) الممددة في عدم وجوب هذه الأذكار وهو ما عصى قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي عليه كراهة لمسي صلاته وإن تقول بحمل أن تركها يلزم بها كما اعتدوا به في الاعتقاد حتى تركوا التشهد والسلام وغيرهما وإن أن تقول بعدم المد كرفي خبر المسمى صلاته يدل على عدم الوجوب هنا فخطبه ما يدل على الوجوب وقد دل في التشهد ودفعه دون هذه الأذكار انتهى سم على منج (قوله لا تسفل) وهو المصوب في هذا السجود أفضل من الركوع وإن كان الركوع من شأنه أن يراعى في هذه السجود ع من الركوع في الركعة وعبارته من غير من في الركعة بأن القيام أفضل

ثم السجود ثم الركوع (قوله وهو ساجد) عبارة ج إذا كان ساجدا (قوله زادني التحقير) وغيره بجمعه معقد (قوله بركة) أي مع الكراهة (قوله لما يقدره) فمقتصر أي ابتداء (قوله لا تضنن) على قول المصنف ولا يزيد الأمام (قوله لو كانت) انما اقتضت التلطف في الصلاة الأولى لأن فيها دل على الشكر حيث كانوا يسجدون معه تعالى غيره قصد الرقعة عليهم على طريقة الاختصاص وهو انما يكون للرد على معتقد الشريعة أو العكس أي أو معتقد العكس وأخر من قوله خشع لأن الخشوع ليس من العبادات التي ينسبونها إلى غيره حتى يرد عليهم فيها (قوله خشع لحيي) يقول ذلك وإن لم يكن متصفا بذلك لأنه متعبده وفاطمة وبنو خاله من الناس وقال ج ينبغي أن يصري

بكون ابتداء الرفع وهو قائم مع ابتداء تفكيره فإذا حاذى كقائه متكبية المحض قال في المجموع تفلا عن الأصحاب وفي البيان وغيره نحوه وصو به الأسنوي قال في القلدة لان الرفع حال الاعتناء مستعدا ومضرا انتهى ويكون التشبيه في كلام المصنف بالتقريب رفع إذا لا يلزم أن يعطى التشبيه حكم التشبيه من كل وجه فقط ما قبل أن ما اقتضاه كلامه من أن الهوى يقاتل الرفع ضعف (وقول سبحان ربّي العظيم) الاتباع فتدور عن عقبة بن عامر أنه قال لما زارت فسيح باسم ربك العظيم قال صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم ولما زارت مع اسم ربك الأعلى قال اجعلوها في سجودكم وروى القسطنطين أن الأعلى أبلغ من العظيم فجعل في التواضع للأفضل والسجود وأيضاً فتدور أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فربما وهم قريب مسافة فسن سبحان ربّي الأعلى أي عن قرب المسافات ذاتي التحقير وغيره وبوجهه (ثلاثا) للاتباع يحصل أصل السنة بجمعة كما اقتضاه كلام الروضة وأدنى الكمال ثلاث ثم خمس ثم تسع ثم إحدى عشرة وهو الأكل وهذا المنفرد وأما من مرأها فله فمقتصر على الثلاث كما أشار إليه بقوله (ولا يزيد الأمام) على الثلاث أي بتركه ذلك فأنضف على المتقدمين (وزيد المنفرد) وأما من مر على ذلك (اللهم لك وكنت بين أمتك ولك أملت خشع لك مسمى وبصرى وعنى وعظمى ومصطفى) رواه مسلم زاد ابن حبان في صحيحه (وما استغلبته قدسي) بكسر الميم وسكون الياء ولقطة يحيى هزلية على المهر دعي في الشرح والروضة وفيه ما وفي المهر وشعري وبشري بعد مصيبي وفي آخره قرب العائل قال في الروضة وفيه ما من الثلاث أفضل من مجرد أكل التسبيح وتكرار القرائة في الركوع وغيره من شيعة الأركان غير القيام كافي بالمجموع (السادس) من أدائها (الاعتدال)

الخشوع عند ذلك ولا يكن كذا بما يرد أنه بسورة من هو ذلك انتهى سم على منج (قوله وما استغلبته قدسي) ولو قال ج وسن فيه أي كالمسجد سبحان اللهم ربنا وجملة الأهم اغفر لي انتهى ج ينبغي أن يكون ذلك قبل الاعتدال المناسب والتسبيح وإن بقوله ثلاثا (قوله وهذا مع الثلاث) أي قوة اللهم لك وكنت الخ (قوله وتكرار القرائة في الركوع وغيره) قال الزركشي ويحمل كراهتها إذا فصلها عن الأركان الثلاثة فينبغي أن يكون كالقوة فيجب أن يقرأ القرآن شرح روض انتهى سم على منج (قوله لا يعتدال) أي ولو في قتل ولا يعتدال فيما ذكره الجلوس بين المسجدتين في التكرار ولو قتل واخذ التلغاية للرد على ما فهمه بعضهم من كلام الترمذي في حديثه من أن المقر من عدم وجوب الأبدال والجلوس بين المسجدتين في التلغاية على ما قاله فقل خير ساجدا من ركوعه بعد الصلاة أو يرفع رأسه قليلا ثم كيف الحال لعل الأقرب عنده الثاني

(قوله كما يصح في التصديق) أي وشبهه ناقضاً لبعض كسبه عدم وجوب ذلك أي الاعتدال والمخلص بين الحديثين فضلاً عن
 علما بينهما غير مراد أضعف خلافه لمز الأورومين تبعه ذلك الاقضاء منفصل عن الصريح المذكور في التصديق كما يتقرر
 انتهى ج وكتب عليه سم المزبانية فيجب أن يكون خفلة فانه يجوز أن يكونوا اختاروا الاقضاء على الصريح مع الاطلاع
 عليه لكونهم زاهراً الاقضاء بعد عدمه وقدم الاقضاء على الصريح في مواضع في كلام الشافعيين وغيرهما كما لا يخفى (قوله حتى
 تستدل قائماً مطمئناً) حال جال وقصير بطناً أي في الركوع ثم مطمئناً تقف قوله في السجود ويجوز أن يعطى
 وفي الجالس بين السجدين مطمئناً ثم لو قيل عبرنا عن الاعتدال بطلتنا دون الاستحباب فاعتدلتها كما في الخلاف
 المذكور لم يعد انتهى (قوله لمز) أي في خبر المسمى مسأله (قوله من قيام أو تعود) قضيت له إذا كان يصلي من اضطجاع
 لا يعود وهو واضح في التوضيح لأن في قدره على السجود لا يجوز ما ذكره وأما الفصل
 فلا مانع من عوده للأضطجاع لجواز التقليل معه مع قدرته على القيام ٣٧٣ والقعود ثم للرأى من مودته إلى التعود

أما لا يكلف ما فوقه في السجدة
 ولا يتبع قامه لأنه لا يكلف
 القعود وسواء ألقى قبل الرابع
 ويقصد أي الخبط على الركوع
 والسجود انتهى وهي تقيد
 جواز السجود السهوان على
 مضطجها أو مستقبلها أو لمنهض
 معتدلاً ولما يرتفع إلى السجدة
 الركوع ويطهه إن شاء لم يرتفع
 قائماً (قوله اعتدل وجوزاً) بحد
 فظاهره ولو لمأموراً عليه
 فاعمل الفرق بينهما ولو شاك
 في الضيقة بعد الركوع مع
 الإمام حيث وافق الإمام فليقل
 فيه ثم يأتي بركعة بعد ما علم أن
 ما هنا قليل بخلافه ثم حيث يحتاج

ولو قيل على المقيد كما يصح في التصديق لغير المسمى مسأله أذنه ثم أرفع حتى تستدل
 قائماً مطمئناً لمز ويقف بعد ذلك كان عليه قبله من قيام أو تعود فلو ركع عن قيام
 فسقط عنه قبل الطمأنينة وجب السجود إلى ما سقط عنه وأطمان ثم اعتدل أو سقط عنه
 بعدها ثم مضطجاً ثم سجد وان سجد في حال أو اعتدل أو سجد أو سجد (ولا
 يقصد فيه فلو رفع فزاع) يقف الزاى أو سجد على أنه مسدود فقول لا يسجد ويجوز كسرهما
 على أنه اسم فاعل منصوب على الحال أي سجد (من شئ) كعرب (أي يكف) رفعه ذلك
 عن رفع صلاته لوجود العارض (ويمن وقفيده) كما هو في تكبيرة الإحرام (مع ابتداء
 رفع رأسه من) وكوهه مبتدأ ثم رفعه مع ابتداء أرفعه ويستمر إلى انتهاء الصلاة واه
 الشيطان (فألا) في دفعه إلى الاعتدال (مع) القبل من عدم أي قبل أقمته من عدم يحصل
 أصل السنة بقوله من جده الله مع ولا فرق في ذلك بين الإمام والمأموم والمترو وغير
 إذا قال الإمام مع الله من جده فقولوا أريائلك الجسد أو يثاقلت الجداى مع ما علموه
 من مع الله من جده وانما اقتصر على بيان الجسد لأنه كان يجهر بجمع الله من جده
 فتدعه الناس ولكن يصير بيان الجسد فلا يصحونه غالباً فهم عليه فيجهر الإمام
 والمخلف وكلمة التسميع إن اشبه الله ولا اعتبار بما جرت به عادة كثير من الأمة والمؤذنين
 بالجهر به وإن الجهر بالتسميع قد أشار إليه جميع من سبقوه (فاذا استب) أو لم يده

فيه لقراءته لكن في حاشية شيخنا الزاى يأنه ولو شاك في تحمله عاد إليه غير المأموم فزاد وجوازا لا يطلعت صلاته والمأموم
 يأتي بركعة بعد سلامه انتهى وعليه فاحتسبوا ولو شاك في الضيقة بعد الركوع فنزل السجود اعتدل المترو وغيره
 المأموم (قوله فلو رفع فزاع) (تيسية) مضطج شارح فزاع يقف الزاى وكسرهما أي لا يجل الفزع أو ما علموه من قبل يرتفع
 الفزع فان المضر الفزع لا يجل الفزع وحده لا الفزع المقتضى الفزع من غير ضداً فزع لاجبة فتأمله انتهى ج ويمكن الجواب
 عن الشارح بأن تطبيق الحكم بالاشتراك يؤذن بعلية ما منه الاشتقاق فكسر الزاى هذا المعنى مسأله للفزع وكأنه قيل فلو رفع
 حال كونه فزاع لاجل الفزع (قوله لم يكف دفعه) أي ما لا يؤمن ثم شك هل كان رفعه لاجل ما علموه من قبله أم لا فقه نظير الأثر
 الثاني لأن تردده في ذلك شك في الفزع والشك مؤثر في جميع الأفعال (قوله أي مع ما علموه) خبر عن قوله وشبهه إذا قال (قوله
 إن اشبه الله) راجع لكل من الإمام والمخلف فالجهر به حيث لم يتجسم اليه مكر ومو يحتمل وجوع الضمير إلى الجهر (قوله فإذا
 استب أرسل يده) قال ج ورا قبل يصح ما تحت حذره كالقيام بأي غير ما رواه وأردب ما ذكره بقوله المترو وقفيده بقوله
 وظار دعاء الافتتاح والقبض بل يديه وظيفته ثم لا بأس به بطريق ما قبل السنة في الاحتياط به بل يده تحت صدره كالقيام

[illegible]

و (قال رب انك الحمد) اى ربنا استجب لنا ولك الحمد على هذا انك انا زادنا تشقة بعد هذا ككثير اطباء ياربنا كتب ولم يذكر الحمد و و انظر في مجموع عقاب لا يراى الاحام على ربنا الحمد الا برضا المأمورين وقول ابن السكندر الشافعي خرق الاجماع في جمع المأمورين مع اهل قبله وروى انك الحمد دود قال بقوله عطاء بن سبرين وابيضق وابورق دود وروى عنهم (مل السعوات ومل الارض ومل ما تحت سبرين) اى بعد جماع الارض والكبرى وغيرها مما لا يعله شيهه ويجوز فعله من غير بعد اى بعد جماع الحال اى ما تالي كان جسا (وروى انك الحمد) واما قولهم يصرور بن مصعب بن عامر مر (اهل التمام اى المدح والحمد) اى الغلبة وقال الجوهرى الكرم (اسم قال الحمد) مبتدأ وقوله (وكذلك عبد) اعتراض وقوله (لا مانع لما اعطيت ولا مصلح لما منعت ولا يتبع ذلك الحمد) بفتح الهمى اى (منك) اى عندك (البدل) وروى بالكرم وهو الاجتهاد الحمد اى لا يتبع ذلك الحمد في الدنيا سخطه ولا الاخرى وانما يتبعه طاعتك ويحصل قال فابن الصلاح اى سخط خبرا لما يقوهره اى الحمد اى هذا الكلام ما روى الاصل في ذلك الاجماع كما رواه الشنجان الى الشاهد الحمد ومسلم الى آخره وشايات آف احن رواه وكذا هو المشهور وان وقع في كتب الفقهاء سخطها فالسواب استبها كما رواه مسلم وباترا لحدثين قاله المصنف وتعب بان التماسى روى حذفها ويجب بانه روى عنه ابناهما ايضا ولم يقل جميعا انه الخاص لان التصان يكون الخلق كله بغيره عبد واحد قلب واحد (وسن القنوت في اعتدال ثلثة الصبح) بعد اثباته بالكرار الرب كما ذكره البقرى وقوله في النص روى العدة فهو خلافا لما في الاصله ويمكن جعل الاول على المنفرد واما من مره والثاني على خلافه والاصل في ذلك ما ثبت عنه على الله عليه وسلم انه لم يزل يفتن في الصبح حتى فارق

هذان قولان مطلقا خلافا للجمهور أعانما بين قول ثالث الحد فقط (قوله وإمام قوم محصورين) هذا
أي أنك تركت عياب قال الرمي في نفسه وهو كما قال (قوله سراً) قضية أنه يقول ما قبله وهو أرفضة قوله قبل وكان يسر
يرث الثأل الحد الخ خلافا (قوله وقال أبو غرير الكرم) أي ذو خنقن ذلك أنه ينطبق على كل منهما (قوله ويروي بالكسر)
أي بهما (قوله سخطه في الأخرى) الخنيرة أو التقدم قالني لا تتبع صاحب الحد في الحد قبل الحد في الأخرى فكأنه قبل
الحد النافع في الدنيا لا تتبع في الأخرى (قوله خلافاً في الأقدم) هو لأن الركاخ فاته يقول لأن في الذكر (قوله قبل الأول)
هو القول بن النص (قوله وإمام من هم) أي من المحصورين الراضين بالتعويل (قوله والثاني) هو ما في الأقدم

(قوله ولا يجوز القنوت قبل الركوع) أي دقت بعده ويجب قبله هو أن يقرأ القنوت وكذا الوقت في الأولى بيته
 أو بدأه بانقضاء الجهر أحد في ثم ركع باب ١٦ سم على منهج وسبق ما يقيد عند قول المصنف في جهر السهو ولو نقل
 وكذا قول الخ (قوله فهو أولى) أي لا لا خيه أولى (قوله فالتقضي) ليست القنوت بعد الركعة الأولى من الشرح بل فيه ما يقتضي
 عدم شؤم نفسه حيث قال غير واحد عن القسائي في قنوت الوتر وهو ما تقدم أي في قنوت الصبح مع زيادة فاعلم أنك وروا
 في أنه لم يرد في نسخ معتدلة ذلك بعدد القاموس في توافق ما ٣٧٥ ذكره الحلبي (قوله ولا يجوز) هو بكسر اللام وتلهم
 ذلك السيوطي مع حقه معاني

عن قال
 عن المصنف ما في مضامحه
 ثلث عن شريك ما هو
 لما كذا في روضة القلح عظم
 كذا كرت علينا يا كسورا
 وما كرت علينا الحال يا مصعب
 فافهم ما روي عن كنت غير را
 وهذه الجملة الأفعال لازمة
 واضح مضارع فعل ليس مقصورا
 عززت هذا بمعنى قد غلبت كذا
 اعتدفت كذا ذابما تورا
 وقل إذا كنت في ذكر القنوت لا
 يعزرب من عبادتي كسورا
 وقوله عززت بين به التعدي الذي
 تضم عنه (قوله وبه فعل الحمد)
 هو شامل للسر والسر وعليه
 قد يقال كيف جعل على قضاء
 السر وقد طلب رفعه عما سبق
 بقوله وفي الخ والجواب أن
 الذي طلب رفعه فاعلم هو
 النفس من المرض وغيره
 تركه النفس وهو مد عليه
 هنا والقضاء الذي هو صفته

الذي لا يجوز القنوت قبل الركوع وإن صح أصح إله عليه وسلم قننته أبا نالان
 رواه القنوت بعده أكثر وأحق فلو أولى وعلمه دور في الخلقاء الراشدون في أشهر
 الروايات عنهم وأكثرها وعمل كلامه الأداة والقضاء والقنوت الصبح غيرهما من حيث
 الجس في سرهما ولأنه يؤخذ لها قبل وقتها بالتشويب وهي أقصر القرائن فكانت
 بالزيادة البق (وهو القهم أحد فن هديت إلى آخره) كذا في المروية كافي
 الشرح وعافى فن عافى وقول فيمن زلت وبارك لي فيما أصليت وقفي سر
 ما قضيت فالتقضي لا يقتضي عليك أنه لا يزل من وألقت صار صكت وشا
 وتصلبت قال الرازي ورأى العلم مقبلة ولا يعزب عن عادت قبل تباركت وتعالى قال
 في الروضة وتقصيات في رواية قليم في وبه فعل الحمد على ما قضيت استغفر
 وأتوب إليك زادت في الروضة قال جمهور أصحابنا بالأس بهذه الزيادة وقال أبو حامد
 والندبيسي وآخرون مسخوة بغير عنه في ضقه بقوله وقيل (والإمام) من في قنوته
 أن يأتي (بلفظ الجمع) لما روي عن النبي في أسدي روايته وجعل على الإمام وعلمه
 المصنف في ذكره بأنه يكره للإمام أن يقتص نفسه بالاعتذار لا يؤمن بعد قوما فيقتص
 نفسه بعد قنوته من فإن فعل فقد خاتمهم وروا أبو داود والترمذي وحسنه ثم يستثنى من
 ذلك ما ورد في النص به تلوه صلى الله عليه وسلم كان إذا كبر في الصلاة يقول اللهم تقى
 اللهم اغفر لي الدعاء المعروف في وقت أن دعا صلى الله عليه وسلم في الجالوس بين السجدين
 وفي القنوت يلفظ الأفراد وليذكر كبريهما والفرقة بين الإمام وغيره في القنوت فليكن
 الصبح اختصاص التفرقة دون غيره من أدعية الصلاة وقال ابن القيم في المسمى أن
 أدعية التي صلى الله عليه وسلم كلها يلفظ الأفراد انتهى يقول الفزالي فيصحب بالإمام
 أن يدعو في الجالوس بين السجدين وفي السجود والركوع بسبعة الجمع كما يصب في
 القنوت مرود وكان التفرقة بين القنوت وغيره أن الجميع مأثور وبالعكس خلاف
 القنوت كان المأمور يؤمن فقط ولا تعين هذه الكلمات القنوت بخلاف التمس دلالة
 فرض أو من يسنه فلو قننت بالروى عن عمر كان حسنة لكن الأولى أحسن وبسن لنقد

تعالى وكلها جمل يطلب التماس عليها (قوله بهذه الزيادة) هي قوله فلا الحمد الخ (قوله آخر من مسخبة) قال ج بل قال جمع
 أنها مسخبة فلو ودعا في رواية النبي انتهى تساقا معاق الجزم واستدل عليه بأية النبي (قوله) فإن فعل فقد خاتم
 أي تنقوت به ما طلبهم فذكره فلو علمه فلو فعل ذلك في القنوت فعمل بطيخ من المأمورين التأمين حيث لا والقنوت فيه تنظر
 والأقرب الأولى لأنه الوارد وإن قصر الإمام بنفسه ولا مانع من أن الله شيب المؤمن بما في يدعي ما يصل المعنى دعا
 الإمام (قوله فليكن الصبح الخ) أي خلا فالج وجارته الذي يقصه ويجمع به كلامهم والتبرع حيث اخترع دعوة كروا الأفراد
 وهذا هو العمل النجس حيث أتوا وأوسع لفظهم (قوله اختصاص التفرقة) أي القنوت (قوله فلو قننت بالروى عن عمر)

قد أي وهو اللهم أنت المستعنى الخ (قوله وأمام من مر الجبل من حيا) أي في قنوت الصبح والوتر (قوله وأول بقية) شامل لحالة الاستسلام (قوله وتكره الصلاة القنوت) التعبير بالأطالة دون قوله تكره الصلاة على القنوت ظاهر في أن المراد بالأطالة التزاد في الظاهر بطول في العرف لا مجرد الزيادة وأن قلت وعادة الخطيب كان الشيخ أو غيره يقول في قنوت الصبح اللهم لا تعصنا عن العلم صائق ولا تعصنا عنه ٣٢٦ بمائع انتهى وهو صريح في إقائه وقوله لا تعصنا

التأويل من العبد من عاقبيل قوله يعني أن ذلك من عاقبيل يعني أنه عوق (قوله فتصان بهم) لا تعصنا منها لم تقدم هنا ما علم من سبب قياس العبد على الأول ثم رأيت في حج مانعه وبين أيضا السلام ذكر الال يظهر أن خاص بهم العبد لقوله يستفاد من الصلاة عليهم من شأنه في الال لأنها إذا تمت عليهم ونفسهم ليسوا أصحابه ففي الصلاة الأولى ثم رأيت شارحا صرح بذلك (قوله فاقى المصنف) ظاهره اعتدافا في أنه لا فرق في عدم الاستصحاب بين كون الصلاة عليه بالاسم الظاهر أو بالضمير لكن خرج في شرح العباد بعد كلامه ذكره على ما إذا كانت الصلاة بالاسم الظاهر دون ما ذكره بالضمير وقوله بصلاته نقل سم على منتهى عن الشارع عليها (قوله فوسى رفع يديه) الأولى وسن ليدناه من محل الخلاف وعادة تأخلى والصحيح من رفع يديه وقوله فيه ظاهره كالمى أنه يرفع في جميعه في الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وهو ظاهر باتفاق خبره في حج وعبارته ويرفع يديه في جميع القنوت والسلام بهد لا يتابع وسننه صحيح انتهى (قوله وفي غير الأدعية) لعل المراد في غير الصلاة بدليل قوله الآتي وإن القائل بعدم سنده استدلاله بالقياس على غير القنوت من الأدعية الصلاة (قوله أن الأول) أي القائل بمن الرفع (قوله كاقبس الرفع فيه) على رفع النبي صلى الله عليه وسلم يده كالمى القنوتين على الذين تسألوا أصحابه انهم يترعون رواء النبي انتهى ولا يخفى هذا ما يأتي في كلام الشارع من قوله فتشبهوا بآبائكم في الرفع الخ لاستحالة اختلاف الروايات على أحدى الروايتين يصل ما نقل من شيخنا العلامة الأجهوري في شرح الانقيس انه قد ثبت صفة صلاة العادة

باعتبار باتفاق خبره في حج وعبارته ويرفع يديه في جميع القنوت والسلام بهد لا يتابع وسننه صحيح انتهى (قوله وفي غير الأدعية) لعل المراد في غير الصلاة بدليل قوله الآتي وإن القائل بعدم سنده استدلاله بالقياس على غير القنوت من الأدعية الصلاة (قوله أن الأول) أي القائل بمن الرفع (قوله كاقبس الرفع فيه) على رفع النبي صلى الله عليه وسلم يده كالمى القنوتين على الذين تسألوا أصحابه انهم يترعون رواء النبي انتهى ولا يخفى هذا ما يأتي في كلام الشارع من قوله فتشبهوا بآبائكم في الرفع الخ لاستحالة اختلاف الروايات على أحدى الروايتين يصل ما نقل من شيخنا العلامة الأجهوري في شرح الانقيس انه قد ثبت صفة صلاة العادة

(قوله وما نأبى الاصم) الذي في المتن التعديل بالصحيح (قوله في أي واحدنا اثبات وهو مقدم على الثاني) قوله رفع بلا وهو قوله
 من المناقاة التي تحصل من غيبة ما بالدين وسكت عن التنازه من فالتنقضي الخ في حواشي الهبة الشيخ غير قوله ويريد
 يجعل ظهرهما المسامحة أي حتى من أول الفتوت الخ هذا مرادهم ٣٧٧ فيما يظهر شوري ادهم على حجة

(قوله وعكسه ان دعا بطلب
 شي) أي فلو جع بين الطلب
 والرفع صفة واحدة كما لو دعا
 شخص بطلب شي ورفعه آخر
 أو دعا اثنين أحدهما بطلب خير
 والاخر برفعه فربما قيل آخر
 اللهم اقبل ذلك فقبل فعل
 فأنزل ذلك يطون الا كف ام
 يظهر رها فيه فقبل ولا
 يحد ان يفعل ذلك فزونا يطون
 الا كف بطلب المطلوب على غيره
 لشره اه (أقول) والا قربان
 ذلك يكون ظهور الا كذل ان
 درنا المقاسد مقدم على جاب
 المسامحة قوله الاوجه ان غاية
 الرفع الى المنكح أي الى معاذاة
 المنكح مع بقاء الكفيتين على
 بطلبهما (قوله رفته) أي البصر
 قوله أي في غير الصلاة) معتقد
 قوله ووجه ابن العباد قال
 سم على حجة بعد ما ذكرتم
 الاشارة بسبب البينة وكبره
 باصحين جهاد قوله لعدم استحبابه
 قطعا خارجا أي واماماته
 العاصم من تقبيل السبب
 الدعاء فلا أصل له (قوله كأن
 قضى صباحا) وانما طلب من

باعتقاس المذكور ومقابل الاصم عدم دفعه في الفتوت لانه دعا في صلاة فلا يستحب
 الرفع فيه قبلما على دعاء الافتتاح والثناء ورفق الاول بان لا يدعيه وطيفة ولا طيلة
 لهما هنا وتصل السنة برفعهما سواء كانتا متفرقتين أم متصفتين وسواء كانت
 الاصابع والراس مستويين أم الاصابع أعلى منهما والمتناهي أن يحصل طولها الى السماء
 وظهورها الى الارض كذا أتت به الواو درجة الله تعالى وشيخ كان صلى الله عليه وسلم
 لا يرفع يده في شيء من الدعاء الا في الاستسقاء أو يحول على رفع خاص وهو المبالغة فيه
 ويجعل فيه وفي غيره ظهر كعبه الى السماء ان دعا لرفع ولا وضوء وعكسه ان دعا لتقصيل
 شيء أشد لمسا في الاستسقاء ولا يفترض بان يسهركه وهي غير طوبة في الصلاة
 انما في غير ذلك على إطلاق ما أتت به الواو درجة الله تعالى أنما ذلك كلامه
 مخصوص بغير تلك الحالة التي قلب اليها وسواء فحين دعا لرفع بلا من مادة كرا كان
 ذلك البلا واقعا أم لا كما أتت به الواو درجة الله تعالى واستحب انطباعي كنه في سائر
 الادعية بذكره التلخيص في قوله بحال الخطبة قاله البيهقي لحديثه في مسلم ويكره سائر
 الصلاة لرفع اليد المتعينة ولو جازل فيما يظهر والاوجه ان غاية الرفع الى المنكح الا ان
 اشتد الأمر ولا يرفع بصره الى السماء قاله الغزالي وقال غيره الاولى رفته اليها أي في غير
 الصلاة ووجه ابن العباد (و) الصحيح (انه لا يصح جهرا) (وجهه) أي لا يصح ذلك لعدم
 ثبوت شيء به والاوجه عدم ظهوره في غيره ضعيف مستعمل عند بعضهم خارج
 الصلاة باستحبابه سائر جهرا في التقصين وانما صح غير الوجه كالدفع في الرضة
 وغيره لعدم استحبابه قطعا بل نص جماعة على كراهته والثاني يسن عليه فاصحوا بها
 وجهكم وديكون طرقه واحدة (و) الصحيح (أن الامام يحجر به) استحبابا في السرية
 كأن قضى صبرا أو قرا بطول الشمس والجهر به للاطلاع والاضاري وغيره ولكن
 جهرا دون جهرا فراهة كما قاله الماوردي واستحسنه الزركشي وغيره يمكن تنزول
 إطلاق المصنف وغيره عليه فان أسره حصلت الفتوت وقامت نسبة الجهر خلافا لما
 اقتضاه كلام الحارثي الصغيرين فتواتها والثاني كاسترا لادعاء المشروعة في الصلاة
 وترجح المقتدر فيسره قطعا (و) الصحيح (انه يؤمن المأموم بقراءة جهرا) كما في الكافي
 واقتضاه كلام المذهب اذا جهر امامه ومنه الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فيؤمن بكلمة حبه الحبيب الطاهر وأتت به الواو درجة الله تعالى خلافا للغزالي والجوردي

٤٨ ل الامام الجهر بالفتوت في السر يمع ام ليست على الجهر ومن شرطه الاسرار
 بالقرآن فيها لان المقصود من الفتوت الدعاء وتأمين القوم عليه فطلب الجهر ليس هو فافترضوا (قوله كما قاله الماوردي) أي وان
 انى ذلك الى عدم صراح بعض المأمومين ليهدهم أو اشتغالهم بالفتوت لا تقصيرهم ورفع اصواتهم به اما لعدم علمهم باستحباب
 الاصوات والفتوة

(قوله لا يجارضه خبر ونعم انف الخ) وجه المعارضة ان الجرح يدل على طلب الصلواتين للمؤمن عند اتیان الامام بهما والتأمين ليس صلاته يمكن الجواب بانه وان لم يكن صلاته لكنه في معناها لان قوله آمين عند صلاته الامام عليه في قوله ان يقول استجب يا رب صلاة الامام كما اشار اليه الشارح بقوله لان ٣٧٨ طلب استجاب الخ (قوله نعم انف) أي لمن الله بالعام بالفتح وهو التراب

ولا يجارضه خبر ونعم انف ريد كرت عنده فلم يزل على لان طلب استجابة الصلاة عليه باتين في معنى الصلاة عليه (و) انه (يقول التمام) سر او مومن فالتعريض الى آخره او يستعمله لانه تناهوا كرايليق به التأمين والمشاركة في كافي المجموع والثاني يؤمن نفسه ايضا واذا قلنا بشار كنهه في جهر الامام به فغير يحتمل ان يقال بسر به كافي غيره على شتر كان فيه ويحتمل وهو الاوجه الجهر به كما اذا سأل الرجعة واستعاذه من النار ونحوها فان الامام يجهر به ويوافق فيه المأموم ولا يؤمن كما قال في المجموع قال في الاحياء ونحوه القمولى وغيره او يقول شهدا وصدقت ويررت وبلى وانما في ذلك من الشاهدين او ما شبه ذلك اه والفرق بين هذا وبين الصلوات ويررت في اجابة المؤذن وعدمه هناك هذا استغنى للفتاوى المقصود منه بطريق الذات بخلافه ثم نفيس مستغنى اذا هو معنى الصلاة تخبر من النوم وهذا مبطل وما هنا معنى فالتعريض ولا يقتضي عليك صلاة وليس مبطل ولا أثر لطلب لاه معنى التناهي ايضا وعليه في قاروق نحو الفتح بقصد حيث أثر بان اعادته بلفظه صوته كالكلام الاجنبى والاصل في فعل القراءة عدم تكررها ولا كذلك التناهي ونحوه وقرق الوالد وجه الله تعالى بين ما هنا والاذان ايضا بان اجابة المعلى المؤذن مكرهه في هذا صفة مشاركة المأموم في القنوت بآتيه التناهي والاصل به فانه مستغنى عن البطلان بالاول دون الثاني هذا كله ان حسمه (فان لم يجسه) لصلحه أو بعده عنه وعدم جهره به أو سمع صوتا لا يشهده (وقت) استجابا لاسر ما وافقه كما يشترك في الدعوات والاذان كل السرية (ويشرح) أي يستجيب القنوت (مع حاصر أيضا) في صائر المكتوبات أي باقيا من الجنس في اعتدال الركعة الأخيرة (والنارعة) لا ترتب بان زالت المسجلين ولو واحد اعل ما يجسه جميع لكن اشترطه الاستوى تعدى نفسه كسر العالم والنشاع وهو ظاهر ولا للمصاحف انه صلى الله عليه وسلم قنت شورا متبايعا في الجنس في اعتدال الركعة الأخيرة يدعى على قائل اصحابه يترفعونه ويؤمن من خلفه والاعاء كان دفع قمره على المسلمين لا بالنظر المقبولين لا قضاء امرهم وعدم امكان تدارهم ويؤخضهم استجاب تعرضه في هذا القنوت بالاعاء لم رفع تلك النازلة وسواهم الخوف من وقوعه ولو سكن كما هو ظاهر والقطر والبراد ونحوها كالو ما وكذا الطاعون كقيل اليه كلام الزركلي اتخذ امره صلى الله عليه وسلم داعبصره عن أهل البلد يتوبه أي اليه فوجه الله تعالى تباه بعصمهم وانما رد قول الأدرعي المصيبة عندي المنع لوقوعه في زمن عمر ولم يقتضوا له

اه مختار بلعني (قوله) ويحتمل وهو الوردية يتأمل هذا مع قوله أو لا مرفان ذلك يقتضي انه المقبول ثبوت في نسخ هذه قوله والثاني يؤمن نفسه ايضا واذا سأل الرجعة الخ (قوله) ونحوها) أي النار (قوله في اجابة المؤذن) وعدمه هنا اعتدججها البطلان (قوله) بقصد أي الفتح بان اعادته بلفظه يتأمل هذا فان لم يتقدم متا ما يشعن اعادته في بلفظه (قوله) فان لم يجسه) قال في الصواب ما عا محققا اه سم على منهج (قوله) كما يشترك الخ) أي فان كان كلاهما يدعو بما يجب وان اختلفا فيها بآتيان به (قوله) مع حاصر أيضا) أي من الذكر المطلوب في الاعتدال من حيث هو وهو مع الفلن حسمه الخ كما صرح به مع المنهج (قوله) ولو اوضحنا) خروج به الاثنان ومقتضاه انه يقتل لهما وان لم يكن فحما نعم تعد (قوله) على قائل اصحابه) قال الاستوى وغيره كان الحاصل له على القنوت في هذه القضية دفع قمره القائلين اه سم على منهج ثم رأيت قوله الات في والاعاء الخ (قوله) لم رفع تلك النازلة) أي فلا يقتصر على قنوت الصبح

فانه صلى الله عليه وسلم ثبت منه الله على قائل اصحابه وليس ذلك من الفاظ القنوت الواردة فلا يقتصر على قنوت حجت الصبح في النازلة ا كتي به على ما هو ظاهر من عبارة الشارح وغيره (قوله) لو وقع (أي الطاعون (قوله) في زمن عمر) ظاهره ان اقل وقوعه في زمنه فلراجع وهو طاعون عواس بالعين والسن المهمتين فالى المصباح هو اس بالفتح يلدت الشام يقرب القدس وكانت قديمه على عطفه وطاعون عواس كل في أيام عمر رضى الله تعالى عنه اه ولعل نسبة الطاعون له لا ابتداء ظهوره فيها

(قوله لا ريب انه) اي انه (قوله وعلى تسليمه فيحصل) أي فلا مرد عدم اجابته اذ لم يرد في الطاهر فمعهم ما لو لماد كره على ان طلبهم من سبيل على جواز اذ كان متعالمسا لوسع ان فهم جامعين اكبرهم المعروفين بالعلم المشهورين به بل عدم نهي معاذهم عن سؤالهم مع ما قبل في حقهم من التي على الله عليه وسلم انه اعلم الناس باللال والحرام دليل على جوازها ايضا لانه لا يقر على مشتركوا كان متعالمه ليعين لهم حكمه (قوله ويستحب من اجعة الامام) أي من الاعتكاف ساجدا واماميا طورا من الجماعة بعد صلاة الامام الى ان يثب فلا يستحب من اجعة (قوله يوسن الجهر به) ولعله انما يطلب الجهر من المنفرد خاتمة خلاف قنوت الصبح لثمة الحاجة لرفع اليد الحاصل قطبا للجهر اظهرها تلك الشدة (قوله والتذوية لالاس فيها) قال ج المغير المكتوبات خاتمة يذكر فيها المطلقا المخرج والتذوية والثالثة التي تسن فيها الجماعة وغيرها لالاس فيها ثم انقثت في الانزال فيكونه والا كره اه وهوصا لقول الشارح فلا يسن اذ في السنة عبارة عن نفي الطلب لاطلب العدم (قوله فلا يسن فيها) لم يثقل فيها ما نقل النقل والتذوية بل واهى كلمة الانفراد التي شملها ٣٧٩ النقل (قوله لكونها محدثين) فان قلت

يحتاج هذا عهدا في شروط القدوة وكذا في مسئلة الرحمة ومسئلة التقدم والتأخر قلت للاختلاف لان المداد تم على ما يظهر به خش الخاتمة وهي تظهر بنحو الخواص ومبعدة واحدة تعدا ركنين ثم والمداد هنا على الاتحاد في الصورة فعذا ركا واحدا ثم ما ذكره روجيه الرابع والافق المسئلة خلافها صرح بقول حج وجعل المصنف المجددين ركا واحدا هو ما صممه في البيان والموافق لما ياتي في مصنف التقدم والتأخر انهما ركا وهو ما صممه في البسط اه (قوله ثالث) أي لاتحاداه (قوله الطمان والميل)

حدث قال لا ريب انه من التوازن النظام لما قسم من موت غالب المسلمين وتقبل كثير من مداومتهم وشهادتهم ما يثب للاحق كونه نازلة كما انقثت عند نازلة العدو وان حصلت الشهادة قل قتل منه وعدم قتله من السلف لا يثب منه عدم الوقوع وعلى تسليمه فيحصل اهمهم ترك ما يثابرا لطلب الشهادة ثم قال بل يسن لمن لم يثربهم المدعى على قول جسم اه ويستحب من اجعة الامام الاظم او نائبه بالنسبة للجوامع فان امره به وجب ويسن الجهر به مطلقا لالام والتفرد ولو سرية كما في قوله الواو فرجه الله تعالى (لا مطلقا على المشهور) لانه عليه الصلاة والسلام لم يقث الا عند النازلة والثاني يقتضي بين القنوت وتركه وخرج المكتوبة النقل ولوعيدا او استقاموا التذوية فلا يسن فيها ويظهر كما قاله الشيخ كراهته مطلقا صلواتا لجانا قلنا ثم اعلى التعفيف (السابع) من اركانها (المجودين) من تعين كل ركعة للكتاب والسنة والاجماع واتحاد ركا واحدا لكونهما متصدين كما بعد بعضهم العلمانية في تخالها الا بعد ركا واحد القادر في لغة الطمان والميل وقيل التخلل والخضوع (د) احافى الشرع (قوله ما شره بعض جهنم معصلا) أي ما يثب عليه من ارض واثيرها يكشف ان امكن لما صممن قوله صلى الله عليه وسلم اذا جدبت فكن جيمسك ولا تتقترق رواه ابن حبان في صحيحه ونظر شياب بن الارث شكونا الرسول الله صلى الله عليه وسلم حوال الرضاء في جياها واوصكنا نقل يشكا عطف تشبورا كره لتقرب عنه لانهم فسروه كما ذكره حج بالانضمام ارك الصبر في حصول الميل (قوله وقيل التخلل والخضوع) عطف الخضوع على التخلل عطف قوله عرو عانة الحياح بمجددوا قاطنم وكل ثني ذلك قد وجد اه وهي صريحة في ان معصاة الشارح من القولين ليس مراد بل هو اقول واحد هو ان المجود معصاة لغة الطمان حيا كان أو معصوا فان قوله وكل ثني يدل عليهم انما دخل في معنى ما قبله (قوله سبتر بعض جهنم) ويستور المجود على البعض بان يكون المجود على عومته لا أو يكون بعضه مستورا فيبجد عليه مع المكتوبة منها (قوله يكشف ان امكن) أي سهل بحيث لا يثاب به مستقة لا لاحتمال عادة اخذها ما ياتي (قوله ولا تتقترقا) عبارة لشيخ حمزة اذا جدبت فكن جيمسك من الارض لا تتقترق القرب اه قلها عاروا بان وقوله فقر امصدمو كدلان للماصد ثلاثة الماصدمو كدلفعه كهذا اوسمين لتوءه كضربته ضرب الامير ومبين لعدده كضربته ضربا وثلاثا (قوله حوال الرضاء) الرض غصتين شدة وقع النصب على الرمل وغيره والارض رضاء يورن حرا وقد وضع يونا شند حرو يله طرب اه مختار

(قوله أي لم يزل شكوكنا) أشارة إلى أنه من أشكى والهمزة فيه للسلب فالق الاحتراز أشكاه أيضا احتشبه من شكواه ونزع عن شكايته وإزاهه عايش شكوكه (قوله وإن ذكره) أي الاقتصاد على البعض (قوله وهو يلجها) والمراد به ما يصد عن سطح الجبهة من الجليلين حج (قوله ما إذا اضطر لسرها) محترز قوله بكشفه أن يمكن (قوله وإن لم تبع التيمم فيها لنظره) خلافاً لغيره ونقل سم على منعه عن شرح الاحتذاء للجب ماوافق كلام الشارع (قوله إلا أن كان فيها نجس غير مضروبه) فتمترة لإعادة تلكها ليست لجواز التبريل للنجاسة فلا حاجة للاشتداد (قوله بجهتها أو بعضها) أي وإن طال كان اقتضاء الخلاف قسم اه (قوله جائز مطلقاً) أي سواء أمكن السجود على الخلق منه أم لا وسواط حال أو قصر (قوله خلافاً لمصلحة الاستوى) يخرج به الشعر النازل من الرأس فلا يركب السجود عليه ومثله شعر النساء من غير ترك بجره كما لا ماعداً شعر الجبهة (قوله فإن قصد على متصله) يخرج به منعه تقيد ٣٨٠ المصلي يكونه غيره متصل به أول يترك بجره كمال سم ومثل هذا يقع

أى لم يزل شكوكنا وروا مسلم بغير جهاها وأكفنا قالوا فيجب مباشرة المصلي بالجبهة لا ردهم إلى سرتها واعتبر كشفها دون بقية الأعضاء وله فيه ما لم يصلح لمقصود السجود وهو رعاية التواضع والخشوع لمباشرة أشرف ما في الإنسان لمواظبة الإقدام والتعامل من غير ما يلوأ كتنى بعضه أو أن كرمل صدق اسم السجود بذلك وخرج بها نحو الجبين وهو جهاها واخذ والاتقان ذلك ليس في معناها ما إذا اضطر لها بأن يكون بها تقويس عصابة تشن إزالتها عليه متعة شديدة وإن لم تبع التيمم فيما يظهر كأمري الهز عن القام فيصع السجود عليها ولا تزمه إعادة إلا أن كان فيها نجس غير مضروب ولو قصد على غيرت بجهتها أو بعضها لم يطلها كما هو المنقول العقد خلافاً لمصلحة الاستوى في النية لأن ما عاين عليها بغيره بشره (فان قصد على متصله) كطرف كـ الطويل أو عمامته (يأز أن لم يترك بجره) لأنه كلف الفصل وانما مضر ملاقة للنجاسة لأن المعتبر أن لا يكون شئ مما ينسب إليه ملاقة لها وهذا منسوب إليه ملاقة لها والمعتبر هنا وضع جهته على قرار الأرض يتكئ بها أو بلر كـ يخرج القتر أو ان يترك بجره كـ في نفسه أو قصد لم يصح لاه كالجز منه فلو قصد عليه عايناً بجره بطلت صلاته أو أعاد السجود ونحوه متصل مما لم يصد على تخوس بترك بجره كـ وبصح المصيرد على تخوعه أو متديله كافي الجموع وبه وادق ما حرر بان اتصال الثياب به نسبته إليه أكثر لاستقرارها وطول مدتها بخلاف هذا وليس مثله المتديل الذي على

يجزئ السجود على ما جاوزها الجبهة (قوله بطلت صلاته) لا يجدان يخصص البطلان إذا فرغ رأسه قبل عاينه إذا لم يترك بجره كـ من تحت بجهته حتى لو أزاله ثم وقع بعد الطمأنينة لم تبطل وحصل السجود فتمت اه سم على منعه ويقع أن عمل ذلك عام بقصد ابتداء أنه يصد عليه ولا يرتفعه فان قصد أن يبطل صلاته بجرده به للسجود قياساً على ما لو زعم أن باقي ثلاث خطوات متواليات ثم شرع فيها فأبطل بجر ذلك لانه شروع في المبطل وتقبل بالرد عن الشئ سجدة ان ماوافق ذلك راجعاً (قوله أو لا أعاد السجود) ظاهره ولو كان بعد العهد بالإسلام وثناً لنظر (العلم) بوجهه بان هذا مما يحتج على العامة فيعذر منه بخلاف ما لو اقتصر على سجدة واحدة فبطل صلاته لأن هذا لا يلقى حتى لو قصد إعادة القيام عامداً فأراد السجود لم يجز بطلان بجره بقيامه (قوله أو متديله) الظاهر منه أنه يمكنه فخرج ما لو بطله لم يترك بجره لكن قضية قوله بان اتصال الثياب الخ لا خلافه وهو ظاهر فلا يضر سجود عليه بطله بده لا (قوله وطول مدتها) أي في أفعال الجبهة فلا يشك في الوجه على طرف رده على كتفيه (قوله ليس مثله) أي في سجدة السجود عليه

(قوله فالصق بينهما) ومنه الاقرب حيث مباشر فيجعل الجبهة محل السجود (قوله ولو هو انه تم جعله لوض) فلو لم يمتدحها
 فيجوز ان يدعى أى الصدقات الصق فمن القاضى انه ان ركعتي السجدة الاخيرة من الركعة الاخيرة وسوران الصلوة فيها
 قبلها اخذنا لاسواقن جزاءه في السجدة الاولى من الركعة الاولى قد راعينا ليكون الحاصل لركعة السجدة او فيا قبلها
 قدره فيكون الحاصل لركعة يصير سجودا وبعد فراغ الصلاة فان احتل طر وبعده فالحاصل من فعل العصة والا فان قرب
 الفصل بنى واحدا لاسواقن واقتدم والاستئناف اه سم على أى وان احتل التلقى في السجدة الاخيرة لم يبعدنا (قوله
 ولو على قاعدة) فمرا أولا كما يترخص قوله لاه كالنوم (قوله لم يجز السجود عليه) خلافا لمخ وشيخ الاسلام في خاتوبه
 (قوله وركبته) قال حج تنبيه لم اذ لم يحسن استئذنه في ركبة غير فهاى القاموس بانها متصل ما بين اسافل اطراف الصلوة
 واطال الساق اه وصريح ما يأتى فى الناس وما بعده ام اس اول ٣٨١ المصنف فى آخر الصلاة فى أول اعلى

السلق وعا حكاهم اعقدوا
 فى ذلك العرب لعدم تصديق الاحكام
 يصحها المعنى قلته جدا الآن
 يقال ارادوا بالمقتل ما قرره
 وهو قريب ثم رأيت الصحاح قال
 والركعة من ركعتين ان الغار
 فيها على الصرف والكلام فى
 التشرع وهو يدل على ان القاموس
 ان لم يتصل علمه على ما ذكره
 اعتمد على حدله بالذات عليه
 وكثيرا ما يقع فى الحرف عن القاعة
 الى غيرها كما يأتى فى التبرير اه
 (قوله وهو شخص) أى
 شخص (قوله ويشترط) أى
 على هذا القول (قوله على الجبهة
 واليدى) فى النسخ اسقاط على
 من قوله على الجبهة الخ واصل فى

عامته والذى على لاهه مدوس له بخلاف ما فى بعضاوه كالمقتل ولو جعل على شيء
 فالصق بينهما وان وقع معه وصديقه لياسروا ونجاه تم جعله لوض على قاعدة
 وصديقه متصل به لا يترك مجزئة الا اذا ضل فاعلم بجزء السجود عليه لانه كالجزء
 منه كما يأتى به فى الدرر جده الله تعالى ولا يصح وضع يده أى يطمأ (وركتبته وقدميه)
 فى سجود (فى الاطراف) لقوله تعالى سيعلم فى وجوههم من أتر السجود ولغير المتقدم
 اذا اجبت فكيف جعلت قافرا اذها ياد كدليل على مخالفتها لاهه لو وجب وضعها لوجب
 الايمان بعد العجز عن وضعها والايمان واجب لم يجب وضعها ولا ان المقصود منه
 وضع اشرف الاصابع على مواضع الاقدام وهو شخص بالجهة ويتردد رجع جميعها
 كان يصلى على عشرين شيئا حافظ قصير بسطر عليه سجود وورعها (قلت الاطراف
 وجوبه والله اعلم) وان كانت مستوية وتلك الشجى امرت ان لا يجده على مسجعا علم
 على الجبهة واليدى والركبتين واطراف الاقدام ولغيرها اى على الجبهة واليدى والركبتين
 سجودا مستقلا لاطراف اصابع رجليه لثبته وسى لازم ذلك اعتماده على بطونهما ووراده
 باليدى على التكفى من كل منهما والراحة وطلون الاصابع دون طه ووراده ووراده
 ويؤخذ من ذلك مسط الباطن بما يخص منه الذكر كفى حصل كل وان كرهنا
 على حاصر لماسق فى الجبهة وادهم كلامه عدم وجوب وضع الاثاب وهو كذلك كما أتى
 والمراد بالقبض بطون اصابعها ما لا تقع ذرو موضع نبي من هذه الاعضاء اسقط العرس

الحديث وان شئت (قوله والركبتين) أى طه من السجود علمها ما من كان جعلت تاه بعد ركبته وحسن وصول الركبة
 محل السجود وما راد الاعتماد على اعلى السابق لم يك (قوله على التكفى كل منهما) وانظر لخلق كمنه فواهل يجب وضع
 ظهر الكعب لاهه بطر والاقرب الاول لان الطهر فى حقه عورة الطهر حتى غيره حتى ماعور حتى الاختلاف يجب وضع
 الطن وان شئت عليه لاهه بطر والاقرب لاهه ان امك ذلك ولو يجب وجوب الاملاخا لخصا العامه الشورى وانظر لخلق
 يلا كعبه بلا اصابع هل يتقدمه مقدارهما ويجب وضع ذلك أولا فتول قياس الطهر تقديره ماد كركب لخلق تبه بلا مرق
 وذكرا به حقه من انه يتقدم لاهه من بعد لاهه عاتد (قوله دون طهره) أى الكعبه الاولى طهره لان الكعبتين شق الاكثر
 (قوله او كفى بعض كل) فالتقسيم فاعاد (قوله قياسا على ما من) أى أى الاكتفاء ببعض الجبهة (قوله لماسق فى الجبهة) من
 قوله لماسق فاسم السجود يثبت

(قوله فادخلت يمين الرشد) عبارة المختار الزعم على طرف النزاع في الكف وهما زناد الكوع والكوع ثم قال والجاء زناد بالكسر والفتح وان زاداه (قوله لم يجب) وهل يجب كما يجب غسل ما فوقهما يجب شدة الوضوء اذا قطع من قوته ولا يفرق بان ذلك يجب غسله لو كان الضوضاء على الاستقبال بجملة بعد القطع ولا يجب بوضوء ما فوق الكفين هنا وموضع القرض قد فات فيه نظر الاقرب الاول حتى لا يتجاوز موضع اليد كما قيل يستعمل لاشتر برأسه امر او المسمى تشبها بالخلق ثم رأيتهم على جرح جرحه كرحبت كال رجل يسر فيقطر ولا يعبدان يسر (قوله فلا اعتبار به) ظاهره وان كان على سن الاصل وقياس ما عمن التقضى من الزناد اذا كان على سن الاصل ان يعامل هناك معاملة الاصل الا ان يفرق بان التقضى غير الزناد المسماة لكونه مثقلة الشهوة وقاسطه فيه المداوب هنا وضع جرح من الاعضاء المذكورة والزناد لا يسمى بواحد منها فلم يكتف بوضوءه ولا يعلق به حكم (قوله بان علم) فان اشبه الاصل بالزناد فالتفاس وجوب بوضوء من كل منها ويشترط اجتماعها في آن واحد لحدائق ٤٨٢ اجتماع الاعضاء الاصلية ثم رأيتهم على جرح صرح ذلك قال وان اشبه

الزناد الاصل وجب السجود على الجميع بان يصح على بعض كل من اجمع اذ لا يتحقق الخروج من العهدة الا بذلك ٣٨١ (قوله لو يدن) أي من الجهتين ولا يكتفي وضوءهما من جهة واحدة فلما كد واحدة وهي الانكسار (قوله حاله فوضع الجبهة) أي بان تصير السبعة تتحقق الوضع في زمان واحد ٨١٥ على منجم ثم لو رفع بعضها بعد صلاتها كذلك قبل رفع البعض الآخر لا يضر وفي فتاوى الرمي الكبير ما قصه سئل رحمه الله عن غسل غسل السجود ثم طوله

بالنسبة اليه فلو قطعت يمين الزناد لم يجب وضعه ولا وضع رجل قطعت اصابعها لقوات محل القرض ولو خلق له رأسان واربع ايدى اربع ارجل فهل يجب عليه وضع بعض كل من اليدين وما بعدهما مطلقا أو يفصل بين كون البعض زائدا أو لا تأتي الواحدة رحمه الله تعالى بانه ان عرف الزناد فلا اعتبار به والاى وان لم يعرف الزناد بان علم اصالتها كفى في الخروج عن عهدة الوضوء بسبعة اعضاءها أي إحدى اليدين وبكنتين وأصابع يمين الحديث (ويجب ان يطبق) لتباعد المسمى صلاته أي بمجموع الاعضاء التي يجب وضوءها فيه قياسا على الجبهة ولان زناد يضعها حالة وضع الجبهة حتى لو وضعها ثم رفعها ثم وضع الجبهة أو عكس لم يكف لانها اعضاء تابعة للجبهة فاما ما عرفت ايدى دارود وغيره ان الذين تحدثوا كانت صفة الجبهة فاذا وجدتم فضعوها ما واذا وقعت فارتفعوا فانيان لا افضل (و نال مسجد) فتح الجيم وكسر هاء محل سجود (وقل راسه) للتميز بالمرء وتقل فاعل ومعنى التقل ان يكون يتعامل بحيث لو فرض انه لم يجد على قطن او نحوه لا حملها من الارض بتكثير الجبهة ولا يكتفي بان تبارك راسه خلا فاعلام قال الاذرى في مكان لواعين لا يمكنه وضع الجبهة على الارض وهو جاهل بمسمى ما سبق في اعائه على القيام لم أره ذكره والظاهر بجيشه انتهى ومحل وجوبه التكامل في الجبهة فقط لا يجب بغيرها من بقية الاعضاء كما اقتضاه كلام الروضة وأصلها واعتقده الزركشي وغيره وأتى به

أعضاء السجود كيما ويرجل ثم عداهل تطلب به الصلاة لكونه تعدد فعل شيء من جنس الصلاة غير محسوب فأجاب الواجب بان طول اعتماد العلم لا يضر به بطلان حاله والافلا تسقط له وفيه وقفة والاقر ب عدم البطلان لان هذا استعمال يطلب فيه قوله فاذا وجدت فضعوها لانظر ايراد هذا الحديث وما رويها من اعتبار وضعها حالة وضع الجبهة بل الظاهر ايراد في استحباب رفع الدين عن الارض حالة سجودها من السجدين وقد يقال اشارة الى ان افضل المائدة بوضوء بقية الاعضاء عند وضع الجبهة فالتأخير بوضوء بعض الاعضاء من بعض كفى في حيث اجتمعت في وقتها اكلوا طمان بها مجتمعة قوله (قوله المار) أي قوله اذا وجدت فكفر وقوله فاعل أي قوله فقل فاعل وفي نسخة فقل فاعل (قوله على قطن او نحوه) لانها والمراد من هذه العبارة ان شئت من القطن ما يلي به تمعروا ولا الاقدام انه لو كان بين يديه مثلا عدل من القطن لا يمكن ارتكاس جمعه بمجرد وضع الرأس وان كان على غيره (قوله هل يجب ما سبق) أي من الوضوء (قوله والظاهر بجيشه) هذا هو المعنى ورفي بجيشه ما عرف في الركوع من ان مقتضاه وجوب الاستعاانة ابتداء ودواما حيث يمكن وان يفرق بينه وبين القيام على يافته

(قوله في شرح نهجه) أي حيث قال بوجوب التماس في الجميع (قوله ولا يقتضئ) أي أو قصد هما عاين رأيت في نسخة بعد قوله بقصد ولو مع غيره (قوله فلو سقط لوجهه) أي مثلا (قوله من اعتداله) قضيته أنه لو أراد الهوى هو في الاعتدال فسقط وجب عليه العود للاعتدال ولكن قال ع قول الشارح ولو هوى ليس يصلح مثل ذلك ما لو قصد الهوى من عرضة السقوط قبل فعل الهوى كذا رأيت في ابن شهاب وفيه نظر اه وظاهر كلام الشارح موافق للنظر لأن قوله من اعتداله صادف قبل الوقف على السقوط إرادة الصدور وهو واضح لأن الهوى لم يحصل بشفه (قوله لائقته الهوى) أشار به إلى دفع ما قد يفعله أنه إذا سقط من الاعتدال صدق عليه أنه لم يقصد بشفه غير السجود وعليه يقتضي ما قدمه الصفة لعدم ما هو حاصل الفعل أن عليه البطلان انتفاء الفعل منه وهو لا بد من مع عدم قصد الفعل وبعبارة حج جوا من هذا الإرادة قلنا وجه أن الهوى الغير المقهور من إلقاء أنه لا يقصد صادف بمسئلة السقوط لأنه يصدق عليه أنه وقع هو به للفور هو الإلحاح (قوله وألغيه) انظر قوله لم يسقط جنبه هل الجنب مثال الظاهر أنه مثال فلو سقط على ظهره وقفة أخرى فيه التفاصيل المذكورة في مسئلة السقوط على الجنب ويقتصر عدم الاستقبال في هذه الأحوال للفور ووقع قصر الزمن فليراجع ٣٨٣ وليراجع اه مس على منهج (قوله لم يميزه

السجود فنهجا) عطف في شرح الروض بقوله لوجود الصارف (قوله بعد الجلب في الأثر) قال حج وبعد أدنى رفع في الأثر (قوله وان قوى صرفه) أي الاختلاف (قوله لزيادة) فعلا نقل سم على منهج هذا التعليل عن شرح الروض مع تعليل ان نيته الاستقامة فقط لا يميزه معها السجود وهو قوله لوجود الصارف فم قال وقد تشكل احدهما بالآخرى لأنه إذا كان في نسبة الاستقامة صرف عن السجود فقد زاد فعلا لا بدامته

والدرجة الله تعالى خلا للشيخ في شرح منهجه تعالى ان العباد (وأن لا يهوى لغيره) أي السجود بأن يهوى بقصد أو لا يقصد (قوله يصدق) فلو سقط لوجهه أي عليه من اعتداله (وجب العود إلى الاعتدال) ليهوى به لانتفاء الهوى في السقوط فان سقط من هوى لم يكف العود بل بحسب ذلك سجود انهم ان سقط على وجهه وقد اعتدال عليها أو جنبه فانقلب بنية الاستقامة فقط لا يميزه السجود فنهجا بعد الجلب في الأثر (قوله لا يفرق) فان علم على ما عدا ما عدا بطلت ملائته فان انقلب بنية السجود ولا يفرق في أو نيته ونية الاستقامة أجزأ على الصحيح حتى في الأشعة خلا لان العباد وان قوى صرفه من السجود بطلت صلاحه أيضا لأنه فعلها عاين من غير عذر وانما تنقصه من الأذن قد ينشكركم في الأحرار الانتفاع والهوى لأنه يقتضي الدوام لا يقتضي الانبساط ولكون الأصل عدم دخوله فيها ثم والأصل بقاؤه فيها فلا يفرجه عنها عدم قصد غيرها ولا تنشكركم غيره (وان ترتفع أسافه) أي يميزه وما حوله (على أعاليه) من رأسه (في الأصح) لما صح عن الرازي أنه نقل ذلك وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل فلو انعكس أو نساو بالميز لم لو كان في مسئلة ولم يتمكن من ارتفاع

في الصلاة فقط ويجب أن يحتاج للاستقامة بعد في قصد هاد وأه وسئلة إلى السجود فاعتقر قصد هاد لا يفرق قصد الصارف عن السجود فقط لم أه وقد يشتر إلى الجواب الأول قول الشارح من غير عذر الحج (قوله وانما تتعد صلواته) قصد ينشكركم في الأحرار الانتفاع الحج) أي ليرضر هاتهما يكم بين الاستقامة والسجود (قوله وان ترفع أسافه) أي يشاء فلو شك في ارتفاعها وعدمه لم يكف حتى لو كان بعد الرفع من السجود بحيث أعادته أخذ ما قدمه ان الشك في جميع أفعال الصلاة ثم لا يفرق عرف الفاضلة والشهيد بعد الارتفاع من (قوله أي يميزه) في التصريح بانقلاب في الختار الجيز من الجيز مؤخر النبي لا ذكر وبوت أي باعتبار بعد العود الضعيف فقال بهز كبير أو كبيرة لا يقال بجز فهو هو الرجل والمرأة يجعوا وجهه اعجاز والشيخ بالله رأه خاصة (قوله من رأسه) قضيته أنه لا يشترط ارتفاع الأسافل على البدن ولكن في حج تبيته البدن من الأعلى كما علم من حد الاسافل وحسنه فوجب رفعه على البدن أيضا اه قال سم عليه لعل المراد بهما الكفان ونقل هوعته في حاشيته على المنهج ان المراد بالأعلى الرأس والتمكان اه وعلمه شيخنا الزبدي قوله على أعاليه ومنها اليدان (قوله ونساو بالميزه) أي في الانكسار قطعا وفي المساواة على الأصح

(قوله لها) أي وأغبره كحجة (قوله صلى على حسب حاله) يعني تقسيمه على أضاف الوقت أو لم يقض ولكن لم يرج التحكم من
 السجود على الوجه الجزئي قبل خروج الوقت كالوقت المله والقربان زمانا فلو حجب التأخير إلى التحكم أو مضى الوقت
 (قوله لئلا يذنبه) كونه فاحشا أو تعذر وضع جبهته أو كشفها أو تصير أراحة لان الجراحة يكثر وقوعها (قوله لم لو كان به علم) استدلاله
 يقتضيه تقدير القائل (قوله الا كذلك اجزاء) أي ولا إعادة عليه وان شق بعد ذلك وضيئ أي من امره لم يقوله لانيكته ان يكون
 قيمة مستقلة وان لم يتبع التتم اخذ ما تقدم في الصاية (قوله لا يوضع نحو وسادة) الوسادو الوسادة بكسر الواو وفيما الخفة
 والجمع وساد وسادستختار (قوله ان حصل ٢٨٤) منه التنكيس قال ج ولا ينافي هذا أقوله لم ويجوز لأن لا يصح بتقدم رأسه

أو صدقته وكان به أقرب إلى
 الأرض وجب لانه مسوده اه
 لانه هذا قدر على زيادة القرب من
 المقدور عليه وضع الوسادة
 لا القرب فلم يزمه الامح حصول
 التنكيس أو وجود سقفة السجود
 حيثما اه (قوله وتعاوض
 عليه التنكيس ووضع الاصعاء
 فهل راعى الاول أو الثاني فيه
 نظر والأقرب انه راعى التنكيس
 للاتفاق عليه عند المجتهدين
 بخلاف وضع الاصعاء فان فيه
 خلافا (قوله والاسن) هذا
 كالسرى في عدم وجوب إعادة
 اذا تمكّن منه بعد وهو ظاهر
 ووجهه بان ما يخرج عن الاركان
 يأتي فيه يكتفه ولا إعادة عليه
 ولو قصر فزعمه لان المرض من
 الاعذار العامة (قوله من الوجوب
 مطلقا) أي حصل تنكيس أم لا
 (قوله وانما وجب) وادعى
 قوله والاسن ولا يجب الخ (قوله
 وقدمه) أي اطرافها (قوله ظاهر الوجوب) أي لا يهمل في الله عليه وسلم حين ذكر الحديث أشار عند ذكر الجبهة وكذا
 إلى أنه وعبارته شرح إلى الجبهة الكبير بعد قول المتن ووضعه القدم الخ في غير الصبيحتن أمرت أن أمص على سبعة أعظم على
 الجبهة وأشار إليه أي أنه اه وشرح الارض منه فاستقادة وجوب وضع الآف بواسطة الإشارة إلى الله عليه وسلم إليه
 لامن الخطأ المرد (قوله صحن في الأعلى) زاد ج ويجعل (قوله يستحب سبوح) أي انتم مؤمنون سائر الناس انصاف بلغ
 تنوعه وتعدد من بلغ نظيره ووله يأتي به قبل الدعاء لانه أنصب التسبيح على هومته (قوله لا للملازمة الروح) والمراد به أي
 الروح جبريل وقيل ملائكة أو قد راس لكل رأس مائة أنفس في كل وسه مائة أنفس في كل فجماعة أنفس انسان تسبح الله تعالى
 بلفظ مختلفه وقبل خلق من الملائكة ون الملائكة ولا تراهم فهم الملائكة كالملائكة لم يكن آدم اه دمري

وقدمه أي اطرافها (قوله ظاهر الوجوب) أي لا يهمل في الله عليه وسلم حين ذكر الحديث أشار عند ذكر الجبهة وكذا
 إلى أنه وعبارته شرح إلى الجبهة الكبير بعد قول المتن ووضعه القدم الخ في غير الصبيحتن أمرت أن أمص على سبعة أعظم على
 الجبهة وأشار إليه أي أنه اه وشرح الارض منه فاستقادة وجوب وضع الآف بواسطة الإشارة إلى الله عليه وسلم إليه
 لامن الخطأ المرد (قوله صحن في الأعلى) زاد ج ويجعل (قوله يستحب سبوح) أي انتم مؤمنون سائر الناس انصاف بلغ
 تنوعه وتعدد من بلغ نظيره ووله يأتي به قبل الدعاء لانه أنصب التسبيح على هومته (قوله لا للملازمة الروح) والمراد به أي
 الروح جبريل وقيل ملائكة أو قد راس لكل رأس مائة أنفس في كل وسه مائة أنفس في كل فجماعة أنفس انسان تسبح الله تعالى
 بلفظ مختلفه وقبل خلق من الملائكة ون الملائكة ولا تراهم فهم الملائكة كالملائكة لم يكن آدم اه دمري

(قوله وكذا اللهم اغفر لي) وقوله يغفر له أحسن الظانين (قوله أوله وآخره) كأنه كبد لما قبله والافقوله كله يشمل جميع الأجزاء (قوله وأعوذ بك منك) معناه استعين بك على دفع غضبك (قوله كما أنشئت على نفسك) تقدم من ج في إذ كالر كوع أنه يرتد به كالصودر صاحبك اللهم برئني بصدك اللهم اغفر لي وفيه أن محله قبل قوله اللهم لا تصدق قول من غير غفلة) أي بقدر ذكره فيمنظروا (قوله ونظفني) تغديري (قوله ولو قال صعدت في الخ) ظاهره أن لا يقصده النفاذ وينبغي أن يحمل ذلك إذا قصد به الدعاء فلا يرجع وتقل عن حيزنا الزبدي بالدرس أن مثل ذلك جديد ٢٨٥ الثاني للباقي (أقول) وقد وثق فيه بأن هذا

الفتن اختيار شخص وليس الثاني مخصوصا بالوجه حتى يكون قنقه مساويا للوارد وهو مبدوء بهي الذي خلقه الخ كأقل (قوله وهو ساجد) عبارة إذا كان ساجدا فقلع ساجدا وياتن (قوله وهو محمول على ما ذكرنا من المنقرد وامام من مر (قوله ويسن للسامع) أي الله (قوله سجدو متسكبين) عبارة عما أخرجهم في النهاية عن هذه العبادة بقوله ويضع يديه على موضعهما في رفعهما (قوله قد شرب) أي قفاسه التفرق بين الركبتين أو سم على منبهج والمراد بالشعر الشعر الوسط المقننل (قوله في ركوعه وهو صودر) قال في العباب ويكرهه وكذا تطبيق كعبه وبهلهما بين ركعتيه وأخذته سم على منبهج في الكلام جعل الركوع (قوله في الركوع) إرجاع لكل من قوله الأذرى دفع البطن الخ وقوله الأذرى تفرق الخ (قوله ولو شرب الفين) أخذها ما عاها كالا

وكذا اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله وأله وأخوه وعلايته وسره اللهم اني أعوذ برضاك من مفضلتك وبقولك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وأني المأموم بما بينك من غير تحلف وخص الوجه بالذكور لأنه أكرم جوارح الإنسان وفيه جأؤه ونظفني فإذا اخضع وجهه لشيء خضع له سائر جوارحه ولو قال صعدت لله في طاعة الله لم يطل صلاته ويكثر كل من المنقرد وامام من مر الدعاء فيه نظير سلم أقرب ما يكون الصمد من به وهو ساجدا كثر وأغف الدعاء وهو محمول على ما ذكره ويسن للمأموم إذا طأ طأ ماله وهو صودر ويخصص الرافعي وغيره الدعاء بالصودر فيهم أنه لا يشرع في الركوع وليس كذلك بل هو في الصودر (ك) (ويضع يديه) في صودر (حذو) يضع يديه الله (متسكبين) أي مقابلهما للاتباع في ذلك (ويشرب أصابعه مضغومة) ومكتوفة (القبضة) للاتباع رواه في النشر البناي والضم ابن جبان وكونه مالى القبضة اليسرى ويسن رفع يديه عن الأرض معقدا على راحتيه للأمام في شرب سلم ويكره بسطهما للقبض منه ثم لو طأ طأ صودر وشق عليه الاعتدال على كعبه وضع يديه على ركبتيه لم يذب فيه ذكره في المجموع (ويشرق) الذكر (ركبتيه) ويكون بين قدميه قدر شبر (يرفع بطنه عن غلظه) ويرفعه عن جنبه في ركوعه وهو صودر للاتباع الأذرى رفع البطن عن التخذين والاذرى تفرق ركبتيه في الركوع في القياس وقوله في ركوعه وهو صودر عاد البصيص (وتضم المرأة والخنثى) ولو غير الفين يضم كل منهما بعضه إلى بعض ولو في خلوة فيمنظروا لم يأت في تفرقهما من التشبه بالرجال ويظهر أن الأفضل للمرأة الضم وعدم التفرق بين القدمين في الركوع والسجود وإن كان خاليا ومتشقق كلامهم فهاهنا تفرق القياس وجوب الضم على سائر الأمور البولي إذا استسقط حدثه بالضم وإن بحث الأذرى أنه أفضل من تركه (الناظر) أن ركعتيها الجلوس بين سجدة متصلة (ولو في مثل كثير ماهر) ويجب أن لا يقصده برتعة غيره أي الجلوس لما في الركوع فالورع فزعان من شيء لم يكن ويوجب عليه عوده إلى صودره (وأن لا يطأ له ولا الاعتدال) (الكون) ما ركبتين قصيرين غير ممدودين فهاهنا ما يلحق الفصل وسياق منكم تطويله مافي بجرد اللهو

٤٩ ل يورهم من التعبد بالركعة الباطنة (قوله لم يأت في تفرقهما) في حذو جوارحه التفرق فهاهنا مساو بيان (قوله من التكب بالرجل) جمع بطل وهو كافي التاموس يضم الجنب ويكون معروفة واتجاه إذا احتوز وشأ وهو رجل ماعتوله أو أي من ماعتوله وبقرن ذلك الاسم (قوله وإن بحث الأذرى أنه أفضل) يمكن جعله على ما إذا كان الاعتدال أقل من الضم وما تقدم في القيام على ما إذا انقطع بالكعبة (قوله تطهير ماهر) أي في الاعتدال من كونها كذا ولو إلتافه على العناية في كذا احتيازا (قوله لما في الركوع) أي من أنه لا يقصده غيره أي يجب أن الخ (قوله في سجود السهو) =

قال ج هاتان طول واحداهما فوق ذكروا المشروعة قد اتفقت في الاستدلال وأقول الله في الجلوس عايد اعلم اطلت صلاحة (قوله سدو وقدمه) المراد بسدو وهما اطراف الاصابع كما تقدم الجبرية بعد قول المصنف ويكره الاقام من قوله وقط يسن الاقامة في الجلوس بين السجدتين بان يضع اطراف اصابع رجله وركبته على الارض والله على عهده اه (قوله واضعا يديه) أي يندب الاضراس اداة وشعها على ٢٨٦ الارض الى السجدة الثانية اتقا فاحلانا لم وهم فيه اه ج أي فقال

ان ادا معهما على الارض تطل الصلاة (قوله وعلم من ذكر الواو) أي في قوله ويشتركان الاولى تأخير عنه (قوله وفي) يشرع الجرياني بقول رب انقصر أي زيادة على ما تقدم في كلام المصنف والفرق بين تقديمه على قول ويب حتى قلبا الخ وبين تأخير عنه أي وي كل منهما مؤخر عن قوله واعف عنه (قوله شكر الله على استغلامه) أي انما جسد انضمامه على طلبها منه بان اعانه على وقائمه او انقراضها (قوله والمثبور من جلسة) المبرين كج مذاينة في يديه ساعة الاتيان بها وينبغي ان يضعهما قريب من ركبته ويشترصا به معصمة لقبته فلما اجتمع (قوله يسجد الجلوس) ضبط للجلسة الخفيفة والمراد اصل الجلوس لانه يستحب ان يطولها بقدر الجلوس المطلوب فالذكر كواو اربعة (قوله في عشرة) أي مع عشرة وهو يقبضه ليس من العشرة كما في قوله تعالى استلموا في ام اي مع ام (قوله غلبوا) ان يجزئ بضم الحاء المهملة في اوله واسكان الجيم في آخره اه مهلة وما وقع في شرح الماوراء على

الجامع اعني حرمه ان يشرع في اوسع ثم رأيت الكبرى ذكر ما قلته (قوله لا يسجد) قد يقتضي انه لو طولها انقصر او لم يجرم كما قد يتردّد من قوله الا في قوله الوجه (قوله بل اتيناه الخ) يتألف من قول بل ان كان الا ان اجبتا تقدم لانه لا يشرع في السجدة المأمور وطوله لما يأتي ان التطويل مكره لاسرام فيكون اصل التخصيص ولا يشرع في تطويله لكنه يكرهه ويقال بل ياتي عن كراهة الخلف عن المأهوس حيث هو ثم رأيت في بعض النسخ اسقاط قوله وان كرهوا عليها انما اشكال

(قوله وأوجه خلافه) أي ومع ذلك إذا قام لا يكون مقتضاه بعد بل يقرأ القاطعة وياقي فيه ما قبل في المسوق إذا اشتغل بعبادة
 الانتاح (قوله عدم بطلان الصلاة) أي التطويل وظاهره وان طالع جدا (قوله لم يكره) أي التطويل (قوله وقيل من الأولى)
 وتظهر فائدة ذلك في التعالين (قوله ويستحب) لأن بعد التكبير ويشرط أن لا ينفذ فوق سبع القاعات والأبواب على علم وتعمد ١٥
 ج (قوله لأنه يكره تركه) أي المراد أنه لا يترك التدوير والتكبير بل أنه حيث أمكنه الدافيه مقتصر عليه وعلى هذا لو كان
 يعني «التهنئة» أو أفعال الجلوس وكان بحيث لو اشتغل بالدافيه إلى التصلب وأدخله على سبع القاعات امتنع المد ويقتضي أن يشتغل
 بعد فراغ التكبير الشرع ويذكر أن في أصله إلى القيام ويقتضي ٣٨٧ أيضا أن لا يشتغل فيه بتكرار التكبير

لأنه ترك قول وهو مطلق على قول
 (قوله أن كل من أوجبه) أي
 التهنئة (قوله عقبها) أي ما به قبل كأي
 الصباح (قوله فعمل كان) أي ما به
 به إلى أن في كلام المصنف حذف
 القام من جواب الشرط الأسمى
 وهو دليل كما شرحه الشافعي
 من أين لناظمه بأن المبدأ جاز
 في الاختيار وقد يقال أن في كلام
 المصنف قد عدا ما أخيرا والاصل
 فالتشهد وقعوده ركان أن
 عقبه ما سلام وعلى هذا فيجوز
 القاء وفي بعض النسخ فركان
 وهي ظاهر في قوله كما تقول) انظر
 هل كانوا يقولون ذلك على سبيل
 التنبأ والوجوب وهل كان
 ذلك على سبيل التبرع من عند
 انقسامهم أو بأمر منه صلى الله
 عليه وسلم وهل الجلوس الذي
 كانوا يفعلونه في الآخر واجب

التنبيه وغيره به فارق ما لو خالف للتشهد الأول ثم لو كان على التهنية والامام سر بها
 وسرع القراء بحيث يفوقه من القاطعة في تأخيرها الحرم كما يحتمل الأذوي والأوجه
 خلافه والذين القاعد كآتهم قوله يقوم عنها وينظر رهنها في محل التشهد الأول عند
 تركه وفيه العاشر قل من عشر ركعات مثلا يشهد ويكره تطويلها على الجلوس بين
 المصدين كأي التقة ويؤخر عنه عدم بطلان الصلاة وهو المحدث كأي في الوالد حجه
 أنه تعالى قال وهو الرادعي الجور والوقا أنها بقصد وما بين السجدتين إذ لو اقتضى
 تطويلها بطلان الصلاة تكن صلاة القرض لأحراما أو قوله تطويل الركب القصير
 يبطل عمد في الأصح فإنه يخرج تطويل بساعة الاستراحة وتطويل جلوس التشهد
 الأول أي فلا يبطل عمد الصلاة وإنما يبطلها اعتماد تطويل الركب القصير لأنه تغير
 لموضوع جزئها الحقيقي الذي ينتهي ما هي بانه أنه فاشبهه نقص الأركان الطويلة
 بتقصير بعضها لأنه يجل بالموالاتون مجله لا يتركه عبادته من العادة فغلب بعد ذكر
 تغير كأي القراء بخلاف الركوع والسجود وأما اليلقيني بطلانها ودعوى أن
 كلام التمتين على ضعيف مجموع وهي فاصلة وقيل من الأولى وقيل من الثانية
 ويستحب لها أن بعد التكبير من وقعه من السجود إلى قيامه لأنه يكره تركه بين التامع
 والعاشرة والحادي عشر من أن كانا (التشهد) حتى لا يشغله على الشهادتين من باب
 تعبئة الشيء باسم جوده (وقوده) إذ كل من أوجبه واجب القعود (أو الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم) في أسره والقعود لها (فالتشهد وقعوده ان عقبها سلام) فهما
 (ركان) فمثل فعلهما الصبح والاصل في وجوبها التشهد ما عدا عن السجود كأن تقول قبل
 أن يقرض علينا التشهد والسلام على أهقيل عباده السلام على جبريل السلام على
 ميكائيل السلام على فلان فقال صلى الله عليه وسلم لا تقولوا السلام على أهقن الله هو

أومنه وب (قوله قل ان يقرض علينا) استعمله ان فرض الله متاعا عن فرض الصلاة ثم تفضلنا جبريل النبي
 صلى الله عليه وسلم كان الجلوس فيها مستحباً وأوجباً بشرط كرمي ١٥ زبدي وانظر في أي سنة فرض ثم رأيت في حاشية
 الشيخ شهاب الدين القليوبي على الحلي ما نحوه كأن تقول قبل الحيا قبل السنة الثالثة من الهجرة في الجلوس الأخير
 كما هو الظاهر والمتمم ١٥ أقول وهذا محتمل منه ولادخل للصحة في مثله وقول شيخنا أن زبدي بشرط كرم قد لا يسأل في
 الحديث ما يلبس على عدم وجوب ذكر السنة وأما على عدم خصوص التشهد وهو لا يأتي أن تذكره أو جاب (قوله قبل
 عباد) انظر هل كانت من جهة منبهم التبرأ أو ضيقها والمراد منها أنهم كانوا يقولون السلام على أهقننا ثم ينزلون على غيره
 والإيجاب هو الثاني قول الحلي (قوله لم يكره) يعني في نسخ الشرح (قوله يابديا)

[illegible]

السلام ولكن قولوا التحصنات الى آخره فالعبرة بالمرض والامر بظاهره ان في الوجوب
واما الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وجلسوا له افسأفى الكلام عليهم (ولا) أى وان لم
يعتصم بالسلام (فقتنان) للاخبار والخصصة في ذلك والصارف عن وجوبه اختيار الصعيدين
عليه الصلاة والسلام قاه من ركعتين من الظهر ويجلس فلما قضى صلاته كبر وهو
جالس فبعد سجدتين قبل السلام ثم نزل ليعلم بمداد كماله على عدم وجوبه (وكيف
قصد) في بطلان صلاة (باب) واكن (يدن) في جلوس شهيد الاول الاقرش في جواب
على كعبه اسره (بحيث) في ظهره الاصل (ويستبيناه) أى قدمه (ويضع اطراف
أصابعه) أى يطرحها على الأرض ورأسه (القبلة) الماصح من دفعه صلى الله عليه وسلم
وترجمه عليه الصلاة والسلام بيان الحيوان (و) يسكن (في) التشهد الأخير) وما انضم اليه
(التورك) وهو كالافتراش اكن يخرج برأسه من جهة عينه ولحقه وكه الأرض
للاتباع رواء الضاري والحكمة في الخاتمة بين الاول والاخر انها اقرب لعلم اشتباه
عدد الركعات ولان المسبوق اذارة على أى التشديد هو وفي التفحص ان المصلى
مستوفى في غير الأخير والحركة كمن الاقشأهون (والاصح يقتض المسبوق) في
التشهد الأخير لانه لا يتقاض بتمام (والسأى) في تشهده الأخير لا يحتاج الاول
لقيامه والثاني لسجود السهو بان اوداه اوله مردسياً أول جلوسه كما اقتضاء كلاهما
خلا فالاستوى ومن تبعه كالجوبى وصاحب الاستاذ نظر العقاب من السجود مع
قيامه سيموه يترقى بين هذا وما فاس عليه الاستوى وأقره الزركشى وغيره من ان من طاف
للقدم لا يسكن فمارى والاضطباع الان قصد السبى بعده بان يسب السجود هناك ثم لم
يقصد التمسك فرجى بخلافه ثم ان سب الرمل وهو قصد السبى لا غير فائق السب
عند الاطلاق اما ان قصد عدم السجود فثبوتك ومقابل الاصح هو وكان الاول متباهة
لامامه والثاني لانه قد ورد لآخر الصلاة (ويضع فيها) أى في التشديدين وبلغهما (يسره)
على طرف ركبته (اليدى) بحيث تلمس راسها الركبة (منشورة الاصابع) في جواب

متابعة في التوراك فان سكرمة الاقتراس من سهولة القيام بموجوده قد فعلت رعايتا على المتابعة القليلة
 بخلافه هنا (قوله وفي التخصيص) اى يتخصص الاول بالاقتراس والاخبار بالتوراك (قوله ولا اسم بقرش السبوق) ظاهر ولو
 خلقه وصر مائه (قوله بخلافه الا لا منوى) اى في اذ المرشدا (قوله اما اذا قصد عدم السجود) هنا ظاهر في الامام والمنفرد
 لتكمين ما من ترك السجود اما المأموم فلا يتنبه في ذلك لوجوب تاييده لامامه بحيث يعلم من حال امامه شأنا اقترش لان
 الظاهر ان اتيان الامام به (قوله فتترك) اى يفرغ من اداء ما السجود واقترش اه سم على ج اى وان ادى خلق الى انحصار
 به الركوع القاعد ولو لم ينجام به

(قوله وما قرر) أي من ان التفرع من دل الابهام من القصة (قوله ومثل ذلك) أي مثل من تشبه فيها في وضعه على الكسفة المذكورة (قوله وأصل مضطجعا) أي وضعها مصعومة على خديها حال اضبطها واستلها (قوله فيلذلك) أي بان كان في القتل وصل مضطجعا ولو قادرا على القيام أو في القصر أو النقل مستلقيا وهو عاجز فيها (قوله بعد وضعها) أي مشدودة الاصاب (قوله المنصر) قال القاضي التصحيح فتح صاذا المنصر ٨١ مرة وقيل اقتصار الشارح على ما ذكره كإشارة إلى ضعف ما قاله الهادي في القاموس المنصر وتفتح الصاد الاصح المعري والوسطى مؤنث ٨١ فليراجع قوله إلى التوحيد والتبره) قصته انه يطلب الاشارة بعد التسمي وعند التوحيد المأني في قولنا التفتد فليراجع (قوله أي مع ما لها) أي بلغة القصة في حالة الرفع قليلا (قوله بان يتدب) أي الرفع عند الهمة أي همة الاقفا ٨٢ ع وشغل شيئا المأني عن خلق نصيبان وانتهت الرأفة الأصلية على شيرهما ما أجاب القياس الاشارة ٣٨٩ مما في الحالة المذكورة ٨٢ كما هم اشرا

وهو قريب أقول وفقى ان مثل ذلك ما لو كانتا أصليتين يشترهما وعليه يفرق منه ويرى ما لو طعن لأحسان أصليان من الاكتفاء مع بعض أحدهما بان الساتين لم يترتا معاً فساتينوا أحفظ يكتب أحدهما بحال الرأسي طهما وان ولا تفرع رأس واحد لكل الرأس يكتب مع بعضه (قوله) ليصعق في اعتقاده عبارة مع ليصعق في قوله بين اعتقاده وعقده وهي طاهرة (قوله مرفوعة إلى القيام) بمقد (قوله أوالايم) هل المراد به قيام التسليط أو قيام التسليط الأول لا يصحح ما من الصلابة ولا يصحح فطر والاقرب الاول لان الثاني يفسد أنواع الصلاة ومن ثم لو أحدث بعد الأولى حرم

القبلة للاصابع (لا يصح) بل يفرجها فترجها ووسطا ولا يصرف أصل السبعة فيها بطور انعطاف ورؤس الاصابع عن الركبتين والكمة في ذلك منع ليدفع عن العثم كونه هذه الهيئة أقرب إلى التواضع (قلت لأصح المصم واقفا علم) لتتوجه جميعها إلى القبلة إذ تقر بهما بل الابهام عن القبلة وما تقر بهما على العال حتى لو صلي داخل البيت جميعها مع نفسه الكلى القبلة وشغل ذلك لا يفسد التشهد وأصل مضطجعا أو مستلقيا حيث جاز ذلك مما يظهر (وقد مضى من جهه) بعد وضعها على خلفه البني (المصير والبصر) بكسر أولهما وإنه في الاظهر (وكذا الوسطى في الاظهر) للاصابع والثاني يصدق بين الوسطى والابهام (ورسل المسحة) بكسر الميم وهي التي تلي الابهام حيث ذلك لانه يشارها إلى التوحيد والتفريع وهي أيضا السامة لكونه يشارها عليها الحاصصة والس (ورفعها) أي مع ما لها فلا يكافأه المحامل وغيره (بعد قوله الاقفا) بان يتدب به عند الهمة للاصابع في ذلك رواه مسلم ويضدان المعهودوا قد يصعق في اعتقاده وقوله وعده وليس ان يكون معها القبلة وإن سوي به الاخلاص في التوحيد وان يقبها ولا يضعها وهو طاهر وأوصى في قيامها مرفوعة إلى القيام والسلام وما يمنعه جمع متأخرون من اعادتها بحال المقول وحيث المسحة بذلك لا يلها الا صراط القلب فكلامها ساب لحصول (ولا يصح كها) أي لا يصح بل يكره وهو على خلاف قس حرمه وابل به وقيل ليس للاصابع فيها واحد يثنان جميعان قال الشارح وتقدم الاول الثاني على الثاني المتبني لما دام عندهم في ذلك انتهى ويحكي حال الاثنان على بيان الحوار

الانسان بالسابق كفي ع مائه ولا يصحها إلى آخر القشهد ٨٢ وهي طاهرة في ايضها حيث تم التشهد قبل شروعه في التسليط الاول ويكن وشافاه الشارح إلى ما قاله ع جعل السلام في كلام الشارح سار جانيه على الراس من العا به عبر داخل في المني (قوله محال لمعقول) أي المذكور وقوله وان يقبها ولا يصحها وهو ان يخطه من احد كلين سابق يقتضي انه مقول الاتصاح وعبارة فتح شرح الارشاد فيها وعبارة الشيخ فصررس أيقبها ولا يصحها وطاهر باقيا ظاهر مرفوعة الخاء (قوله الشارح محال لمعقول يشير إلى ان هذا الذي ذكر من دوام الرفع حرمه اقتضاء كلام الشيخ نصرا لمعنى مكانه مقول (قوله اقتضاء لياط القلب) أي رفع قوفه المسبح والياط بالكسر عرق متصل بالقلب ٨٢ (قوله لما قام عندهم في ذلك) مسه ان الصري ليدفع الخشوع كذا طه بصرهم روقه وقيل يجر كذا اللاصاع قال النبي ولعل المراد ان الصري في هذه الرواية غير الرفع بر (قوله) لما كان الجمع بين الحديث والعمل بما أوصى من تقديم احدهما على الآخر حله الصري على

= الرغبتان معا ويريد هذا الجدل ان تركه القصر لئلا تنسب بالمشروع المطلوب ٨٥ سم على منعه اى لكونه يجعل الخلاف
 قوله وقد اشار الشارع اى اجمالا لقوله لما علم عندهم قوله ولو قطع عنه اى وسببانه ٨٦ حج ويؤخذ من قول
 الشارع لقوات الخلفه لخلق له سبحانه اعدادا هامة ثم قطعت وقت الزائدة انه لا ينسب بها لان الظاهر من قضائه مع
 بقية الاصابع مع وجود الاصابع فتن ادا مضاعفت لها قيل قطع الاصابع ويحتمل ان ينسب بها لكونها على صورة الاصلية
 فتزول مغزلاتها ولصالحها لا اصلية تزول مغزلاتها فمنها عند فقدها قوله على طرف راحته عيان شرح الارشاد الخ بان يضع
 واس الايهام عند اسفلها على حرف الراحة ٨٦ فيقول في كلام الشارع مضاف اى بان يضع واس الخ وعبارته ههنا بان يجعل
 واس الايهام عند اسفلها على طرف راحته للاتباع ولمسلم وقيل بان يجعلها مقبوضة تحت المسحة ٨٦ قوله وا كثرهم
 يسونها الخ عبارة الشيخ عمدة ٢٩٠ نقلا عن الاستوى عن صاحب التقليد انه اجاب بان اشتراط وضع

ان ينصصر على البصر في عقد ثلاثة وخمسين طريقة اقباط مصر واما
 غيرها فلا يشترطون فيها ذلك ٨٦
 (اقول) واثباته كلام الشارع
 بل وان كان اى ياتى بعض الحساب
 اقباط مصر لكن قوله فلا
 يشترطون فيها ذلك صادقا اذا
 وضعها كذلك وما اذ لم يضعها
 فيساقى قوله وا كثرهم يسونها
 تسعة وخمسين ويشترطون في
 الثلاثة والخمسين ان يضع المضمصر
 على البصر ثم اجابه في شرح
 الروض بقوله وعليه يكون للثلاثة
 وخمسين هيئة اخرى او تكون
 الهيئة الواحدة مشتركة بين
 عددين فتحتاج الى مرتبة قوله
 ولواو اسل الايهام بهذا الاحوال
 هي مقابل الظاهر كما يشعر به قوله

فعمل ان الخلاف في الفضل وعبارة الخلفى في ان مقابل الظاهر والثاني يضع الايهام على الوسطى المقبوضة
 كما قد تلامه وعشرين من الاشباع ٨٦ (قوله اى بالسنة) ولين اجماع الفضل بعد الاول وقد اقتصر في مقابل الظاهر السابق على
 التحليل فخلط الفضل (قوله الاول افضل) قال حج في شرح الحصريه نوجع المعلوم السنة بكل ذلك ولو روي جميع ذلك لكن
 الاول افضل لان رواه ائمة ٨٦ ومثله في شرح الروض عن ابن الرقعة قوله واقتل ذلك اى بانه يحجب عن قوله وجميع اى
 انه يجب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كذلك (قوله فلان من وجوبها) وهل القاتل وجوب الصلاة عليه في الحرمة او كما
 ذكره في السلام ايضا بل كراهة افرادهم الاول لا يقطر والظاهر الثاني لقام الدليل عنده في وجوبها دون السلام (قوله
 الدليل) هو اطلاقه واصله على ما بين وما استدله المحقق كنفه على وجوبها مطلقا او فوقه وما ناله الخ قوله الاقرب
 (قوله فليد اجمعه) اى هو حاصل بالتزامه وان المراد بالجدل الثاني الى هو معناه لقوله بعد التمسك بغيره

وكتب عليه القمعي قوله اذا لم اجدكم قايما اي في تشهده اذا جلس وبذل على هذا ما في الترمذي عن ابن مسعود قال
 كنت املي والي من الله عليه وبذلوا بكر وجهره فلما جلست بدأت التماسي لقمته الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 ثم دعوت لنفسي فقال النبي صلى الله عليه وسلم سل تعطه اه ويريد ما قاله الطائفي قوله وصنع ابن مسعود الخ (قوله
 يوجبون في التشهد) قال الزبيري بل لم يحفظ عن احدهم الصابئة والتابعين غير القمعي تصريحا بعدم وجوبها (قوله التردد)
 اي الثاني رضي الله عنه (قوله كان هذا التردد) اي كان هذا التردد محمدا (قوله لا ينبغي على التفتيش في اليد او دونه
 صلى الله عليه وسلم كان يجلس ثم الركعتين كما يجلس على الرضف ٢٩١ حتى يقوم والرضف الحجاز النخاعة عمرة

وعبارة المصاحف في فصل الراسع
 الضاد المجهمة الرضف الحجازة
 النخاعة الواحدة وضمة مثل قر وترة
 وباء ضربه (قوله لكن الافضل
 تشهد ابن عباس) اقرر وبه
 الافضل مع كون الاول اصح
 ولعل وجهها اشتقاق على زيادة
 الميزات ثم رأيت في سم على
 منهج قال الشيخ عمدة قال
 الزوري وكذا العجزة يأذيها
 الخيال واصحها خبر ابن مسعود
 ثم خبر ابن عباس لكن الافضل
 تشهد ابن عباس زيادة لفظ
 الميزات كقوله ولو اختلفت قولة
 على صحة من عند الله مباركة
 طيبة ولتأمر من تشهد ابن
 مسعود شرح الرضف اه وهو قوله
 وجهه من العمري على قوله
 وتأتونه عن تشهد ابن مسعود
 لان ابن مسعود من متقدمي
 الصحابة وابن عباس من متأخريهم
 ولتأخر يقتضي على المتقدم

على النبي صلى الله عليه وسلم ولابد عجا من المصاحف عن ابن مسعود في رواية تشهد
 الرجل في الصلاة ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو لنفسه بدفعه دلالة على
 وجوبها وبطلانها وروى ابو عوف عنه صلى الله عليه وسلم انه فعلها في تشهده الاخير ولم
 يثبت الله تعالى كفايته في اذهان النافعي شذخت وبه اولاه في سنة في ذلك
 يتبعها فقد غلط اذ يجبها ايضا فصلا ولا جلا ولا قاسما ولا ملطفا واجبة بل وافقه
 على قوله عشتان أكبر الامم فينق بهم كهم وايه عبادة الله وان يسعدوا في مسعود
 البديري وباب ابن عباس من الصحابة وكسب من كتب القرطبي والشيخ ومقاتل من
 التابعين وهو قول أحد الاخير واصح وقول لمالك الشوا عند ما نزلوا من اصحابه وبعبارة
 ابن الحارث في عتصره وان العرف في سراج المريدين هؤلاء كلهم يوجبونها في
 التشهد حتى قال بعض المحققين لو سلم فقرده في ذلك كان هذا التردد (والاظهر منها في
 الاول بان باقي ما فيه بعده تعالى لكونه ذكر ابيص في الاثنا عشر في الاول كان تشهد
 والثاني لاتس فيمينا على التخصف (ولاتس) الصلاة (على الاكبر) التشهد
 (الاول على الصبي) لا ينبغي على التخصف والثاني قدس فيه كالصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم فيه اذ لا يطول في ذلك وساق في ذلك في كتاب قسم الصدقات ان شاء الله
 تعالى (وتسن في التشهد) الاخر لما سمع من الامر بها فيه (وقيل يجب) فيه عا لظواهر
 الامر ويجري الخلاف في الصلاة على ابراهيم كما سلك في لسان من صاحب القروع
 (واكمل التشهد مع هود) ورد فيه اخبار صحيحة اختار النافعي منها خبر ابن عباس قال
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد فكان يقول لتصات الميزات الصلوات
 المليات لله السلام عليك اي النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله
 الصالحين تشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله وامسلم قال المصنف وكما
 يجزئ يتأذى بها الخيال واصحها خبر ابن مسعود ثم خبر ابن عباس لكن الاصل تشهد

ه (قوله) ه لو حترس التشهد اذا كان غائما كان مكتوبا بنص جدد او مكتوبه فرائه واذا جلس لم يره ولم تكنه
 قرائته فهل يسقط في هذه الحالة ويجلس في موضع من غير تشهد ويجب القيام وقراءة فاتحة ما يجلس والسلام ونحوه فيسقط
 جالوس التشهد في هذه الحالة فاحفظ على الاتيان بالتشهد لانه اكد من الجلوس بل دليل اه لا يسقط عن محلي النقل كما قلنا
 فيلس في ان من عجز في الرضفة عن قرائة الفاتحة الامن جلوس لكونها منقوشة فكان لاراء الاجلاس ان يجلس لقراءتها
 ويسقط القيام فيه فلا راد لا بعد الاحتمال الثاني فاسم على ما ذكر قلنا بل اه سم على منهج وقوله لا بعد الاحتمال الثاني
 اي فاني بالتشهد دعيا يتبعه من الالفاظ المطلوبة فيصير على الواجب حفظ هيما يظهر بل لو شهد على التشهد بالسلام =

== ولم يقدر على التدوية الاغاثة فقام ما حصر عن ابن الرقعة فبالحق عمن السورة من انه يجلس لقراءتها ثم يقوم فركوع
 ان يقوم من بعد التشهد للاغاثة عسيه الطويلة ثم يجلس للسلام ويقرأ ما هو عمن التور ودور على القيام والاضطباع فهل يقدم
 الاقول او الثاني في نظر القدر والاقرب تقديم القيام لان فيه قودا و زيادة يساعلى ما هو عمن الجاوس بن الصمد . دين وقدور على
 ما ذكر (قوله ابن الرقي) ولا يضر في الحقيقة قبل ايها كاذر ح في فصل تبلى بالنطق هرقين وديار توافى بعضهم باطال
 زيانا قبل ايها النبي في اقشه ما أخذ بانظار كلامهم هناك بهيد لاه ليس اجنيا عن الله كريل بعلمته ومن ثم اتى شيئا
 باله الاطلا لانه اه واقره سم عليه وقوله الاطلا لانه وان كان عابدا عالم (قوله المستفحي) ظاهره ان الكل وعبادة
 حج خال في الجسموع ولور ودا سقاط الصلوات قال غيره والصلوات اه وظاهره ان التور ولم ينقل اسقاط الصلوات (قوله
 افضل من تنكيره) قضيه انه لو ترك ٢٩٢ الام والتور من ماضى وفي حج ماضيه اذا ترك تشديد النبي ضر

بجلاف ساقف تنوين سلام فانه
 مجرد عن غيره بغير المعنى اه
 وقبيل نظر لان عاذ كرئيس من
 الفن بل هو من سحلف بعض
 الحروف وذلك لا فرق بين
 المعروف وغيره لان التنوين حرف
 في الكلمة المذكورة والعرف
 بالقة بمثل ذلك ثم انظر كما هو
 ظاهر الهمس الا ان يستثنى
 التنوين ويحتاج لتوجيه واضح
 اه سم في شرح الغايه المعنى
 وقيل بالمعنى عن شيئا الزبدي
 الجزم بالطلان في هذه الصورة
 قسرا جمع ويؤخذ من عموم
 حاشيته حيث قال وقضيه كلام
 الاثران برأى هذا التشديد
 وعدم الابدال وغيرهما تظير
 ماضى في الفاتحة اقول وقد وجهه

ما له حج من جواز حذف التنوين بان التنوين وان كان ثابتا في الوصل لكنه يسقط وقفا وصل بعض
 الكلمات بعض لا يجب فذلك دليل على عدم اعتباره ما قاطعه في الوصل ليس يلزم مغفول المعنى لانه اسقاط حرف لازم في
 المالح وقاس ما ياتي عن سم على منهج في الثاني عشر من ان الجمع بين الام والتورين لا يضر في سلام التخلل عدم اضرها
 أيضا بالجمع بينهما (قوله ولا تسب الشبهة اول تشهد) بحارة حج ولايسن اولهم الله وبالله قبلوا وغيرها من صفاه (قوله
 ما به السلب) ليس التصلب من خلفه) أي بحاشية تعظيم شرعا لخرج بذلك ما لو اعتادوا عذابتها عن الشرع ككشف العوز
 واللواف بالث عزرا (قوله الصلوات لنفس) أي هي الصلوات الخ (قوله وقيل غير ذلك) منه كل صلاة وقيل الرحمة وقيل الدعاء
 وقيل المراد بها الاعمال السالطة للتناهي الله تعالى اه جمعة (قوله أي اسم الله عليك) أي من حيث البركة والرجة فكأنه
 قيل بركة حذف الاسم محيط بك

(قوله وسقو عباد الخ) أي في ترك صلاته واحدة فقد غلظ النبي صلى الله عليه وسلم وبسج عباد الله الصالحين منع ما وجب لهم من السلام عليهم ويحضر الهوامش ان هذا معنى خاص له وعظام العام المراد هنا اه وقد يقال بل الظاهر ما في الاصل لانه اذا اراد يعمو المسلمين يقتضي طلب المعاصاة وهو غير لائق بمقام طلب المعاصاة (قوله والرسول يبلغ خبره مرسله) فحقيقته بعد الامر وقبل التبليغ ليس ورسولا ونصره فمهم الرسول بانه انسان اوصى اليه بشرع وأمر بتبليغه يقتضي خلافه الا ان يقول هو لم يبلغ بان المراد من شأنه التبليغ او بان ذلك تقبيل الرسول بالحق القوي وايقوه (قوله الثابت في ذلك) أي في تشهد صلى الله عليه وسلم (قوله ثلاث كليات) ٢٩٣ أي في تشهد صلى الله عليه وسلم وانظر ما كان يقول صلى الله عليه

حقوق الله تعالى وسقو عباد والرسول يبلغ خبره مرسله ولا يشترط ترتيب التثنية كما اقتضاه كلام المصنف حيث لم يفهم معناها فان غلظ يصح ويطلق صلاته ان تصعد اما مر الاله فشرط كافي للثقة وقال ابن الزهراء انه قياس مالم في قراءة الفاتحة وانتهى به الراء رحمه الله تعالى (وقيل يصح بركاته) للثقة منه بركة الله (وقيل) يصف (الصالحين) للاستغناء عنه بضافته الى الصالحين لان الله تعالى لا ينصر الله الصالحين وما عترض به البليغي على المصنف من ان ما صحبه هنا قل اقل التثنية من ان قلته وركاته بخلاف قوله من انه لو تشهد بشهد ابن مسعود او غيره جازا فليس في تشهد عمر وركاته مرد بان المراد به انه لو تشهد بشهد عمر بركاته جازا فاما كونه يصدق بعض تشهد عمر اعتقادا على انه ليس في تشهد غيره ويصحف وركاته لانها ليست في تشهد عمر فقد لا يكتفي لانها بات بالتشهد على حاله من الكليات المروية (وقيل) يقولون ان محمد رسول الله بدل واشهد ان لا اله الا الله يؤدي معناه وأشار المصنف لدوامه في الرائي من ان القول باسقاط تشهد الثانية ضعيف لكونها ثابتة في صحيح مسلم وقوله (قلت الاصح) يقول (وان محمد رسول الله وثبت في صحيح مسلم واقه اظهر) وقول الشارح لكن يلفظ وان محمد عبده ورسوله فالمراد باسقاط تشهدا شار به الى دعاء الرائي المستؤمن ان الثابت في ذلك ثلاث كليات احداها واشهد ان محمد عبده ورسوله واما الشك في حديث ابن مسعود الثانية واشهد ان محمد رسول الله ورسوله واما الشك في الثالثة وان محمد عبده ورسوله فبإسقاط تشهدا أيضا كإرواء مسلم من رواية أبي موسى فليس ما خلف واحد من الثلاثة لان الاسقاط انما هو مع زيادة العهد انتهى واذا افاد الازدي ان الصواب اجزاء وان محمد رسول الله بوجه في تشهد ابن مسعود بلفظ عبده ورسوله وقد حكوا الاجماع على جواز التثنية بالروايات كلها ولا اعلم احد الشترط انقلعه عبد مانتهى وهذا هو المعتقد كما قادموا في رحمه الله تعالى الى ما ذكرنا من كلام

ما كان يقول صلى الله عليه وسلم في التثنية اذا صلى على نفسه ثم رايت في تخريج العز بن السائغ الصغلا في ما نصه قوله يعني العز بن النجاشي صلى الله عليه وسلم كان يقول في تشهد تشهد النبي رسول الله كذا قال ولا اصل لثابت بل الفاظ التثنية متواترة عنه انه كان يقول اشهد ان محمد رسول الله أو عبده ورسوله اه وصحابة حج في الاذان تشهدا ونقل عنه في تشهد الصلاة انه سكتا يأتي باحدهما تاريخا وبالاخرى على ما يأتي ثم اه وصحابة هنا ووقع في الرائي انه صلى الله عليه وسلم كان يقول في تشهد واشهد اني رسول الله وردوه بان الاصح خلافه اه ومنه يعلم انه يصح خلاف ما نقل في

الاصح (قوله وهذا) أي ما افادته الازدي من ان الصواب اجزاء وان محمد رسول الله ويستعمل هذا قول المتروك قلت بدون تشهد ثلاثه يستفاد اجزاء واما تشهد بالحق الاول فنصير الصواب والمجترقة سنا وبعبارة شريفة الزايد والحاصل انه يكتفي واشهد ان محمد رسول الله واشهد ان محمد عبده ورسوله واشهد ان محمد رسول الله وان محمد عبده ورسوله وان محمد رسول الله على ما في اصل الروضة مؤخره كذا هو بين الشهادتين لا يجزمه (قوله واستفيد من كلام المصنف) أي حيث جعل سلام من الاقل

أقوله إن الأفضل تعريف السلام) تقدمه التصريح بقريبا وذكر حاله إن أنه يفهم من كلام المصنف (قوله ويفرق بينهما) أي بين التمسك بسلام الصلوة وقوله قبل على عدم التقيد بلفظ محمد) أي بل يفيد أن الأمر بحسب ما سبق من قوله على جملة ما قيل التي لا طائل خلافا لما تقدمت هذه العبارة (قوله قد حصل بقوله السلام على) عبارة المناوغة في شرحه الكبير على الجميع عند قوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا رجل كسب ما لمن حلال فأطمع نفسه وكرها على أن يؤمن خلق الله فأنها له زكوة ما يجرب مسلم أن تمكن له صدقة تخيل في دعائه اللهم صل على محمد عبدك ورسولك وصل على المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات فإنها له زكوة ما فيه واقتصر على الصلاة يؤمن بأنه لا ينضم إليه السلام فيمكنه من تركه الاقرار دون ما ذهب إليه البعض من تخصيص الكراهة به وما ورد في الآثار بخصوصه كما هنا فلا يزيد فيه بل ينشصر على الوارد ٨١ ويؤخذ منه عدم سنن السلام في الصلاة لجنازة لعظم ورواه ٨١ وقوله لم تكن له صدقة لعل المراد لم توجد له صدقة لعدم تسري حاله حتى تمكن حاله زكوة أي طهارته وقوله ٣٩٤ ثم الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لا يتناولها علم الثواب (قوله فيمكنك

صلى الله على محمد) ظاهره وإن لم يشرك في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أي لا يشاركه في الصلاة عليه بل كونه في شرح في الأثراد لو قال الصلاة على محمد يعني أن تؤم به الدعاء ٨١ وعليه قلل الفرقان صلى الله عليه محمد وردت للأشياء في كلام الشارع في القنوت وكرهات تعاملها في الإنشاء في لسان جملة الشرع في التمسك وغيره وأما الصلاة على محمد فهي خيرية لفظا وبكثر استعمالها في الشارع في غيره فاحتج في الاكتفاء بها إلى قصد الدعاء بربها إجزاء الصلاة على النبي وعلى رسوله حيث فصلهما لا غير ما ظهر كلام الشارع أنه لا يكتفى أصلي على محمد وقوله بالاكتماء والتشديد لم يكن بعد انقضاء جمع (قوله وأول) وفي ظاهره أن الجزئ هذا اللفظ وأنه لو قال على الرسول لم يكن قوله له غير مراد وأن المدار على هذا لا عرف بأي صيغة اختفت لكن قد يفهم قول الشارع أما الخطية فيؤثر فيها واصل صلى الله عليه وسلم إلى أن قال ولا يجوز ذلك هنا ان التعميم بالفتوى بعد هنا خلافا لرسول وقوله فانه ان قال على الرسول كالمسلم لا يكتفى (قوله وشروطها) أي الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله شروط التمسك) فتبين أنه لو عكس الترتيب كان قال على محمد اللهم صل لم يضر وهو ظاهر (قوله وعدم الأبدال وغيرهما) يتأمل وجه كون ما ذكره فتبينه فان الاستقامة أنه يعتد في الصلاة على النبي ما يشترط في التمسك ولا يلزم محذور أن كان التمسك كالفاضة قلنا لم نمرأيت في سم عن منهج حاله وفي الآثار وشروط الصلاة على النبي ما يشترط في الكلمات والحرف والتشديدات والأجزاء المثل أن تركه والوازاة والافتقار خصوصاً واسع النفس كالتسعة ٨١ وعليه فكان حق العبارة أن يقول بعد قوله وشروطها بشرط التمسك وقد قال في التمسك بشرط مراعاة التشديد أنه وقفته الخ واحتج بقوله تفسيرا بالخبر لم من قول الشارع وعدم الأبدال أنه لو أجعل لمن قوله السلام علينا وأياكم من قوله

النبي وعلى رسوله حيث فصلهما لا غير ما ظهر كلام الشارع أنه لا يكتفى أصلي على محمد وقوله بالاكتماء والتشديد لم يكن بعد انقضاء جمع (قوله وأول) وفي ظاهره أن الجزئ هذا اللفظ وأنه لو قال على الرسول لم يكن قوله له غير مراد وأن المدار على هذا لا عرف بأي صيغة اختفت لكن قد يفهم قول الشارع أما الخطية فيؤثر فيها واصل صلى الله عليه وسلم إلى أن قال ولا يجوز ذلك هنا ان التعميم بالفتوى بعد هنا خلافا لرسول وقوله فانه ان قال على الرسول كالمسلم لا يكتفى (قوله وشروطها) أي الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله شروط التمسك) فتبين أنه لو عكس الترتيب كان قال على محمد اللهم صل لم يضر وهو ظاهر (قوله وعدم الأبدال وغيرهما) يتأمل وجه كون ما ذكره فتبينه فان الاستقامة أنه يعتد في الصلاة على النبي ما يشترط في التمسك ولا يلزم محذور أن كان التمسك كالفاضة قلنا لم نمرأيت في سم عن منهج حاله وفي الآثار وشروط الصلاة على النبي ما يشترط في الكلمات والحرف والتشديدات والأجزاء المثل أن تركه والوازاة والافتقار خصوصاً واسع النفس كالتسعة ٨١ وعليه فكان حق العبارة أن يقول بعد قوله وشروطها بشرط التمسك وقد قال في التمسك بشرط مراعاة التشديد أنه وقفته الخ واحتج بقوله تفسيرا بالخبر لم من قول الشارع وعدم الأبدال أنه لو أجعل لمن قوله السلام علينا وأياكم من قوله

السلام عليك يا سلام التناحر كان ظالم السلام على محمداً وأجل الاتصن علينا بالهاء كما يقع من بعض العوام بلطف السلام عليه لم يكتب وإن كان قريباً من عبد الإسلام ثم إن أعادها على الصواب اسقرت صلاته على الأصحة وإن لم يدركه حتى سلم وطال الفصل وبوب الاستئناف (قوله لا تزكاهما) ومنه السلام عليك أي النبي يسكنون إلى المشتقة وصل أو وقف فيضربا كأن أقره ثم إن أعادها على الصواب كنى به ولا بطلت صلاته السلام إن تعدد أو لم يأسأطال الفصل (قوله ثم لو أظهر التوراة الخ) قياسه أنه لو أظهر التوراة المدعى في الرافق وإن محمد رسول الله بطل فإن الاندغام في كل منهما في كلين هذا وفي ذلك نظر لأن الظاهر لا يزيد على الحسن الذي لا يغير المعنى خصوصاً وجوب القرآن إلا لظاهره في مثل ذلك حال إن الجزوى في باب استحكام التوراة الساكنة والتوراة من مائه وخير البريئين الاندغام والظاهر فيها أي التوراة والتوراة عندهما أي عند اللام والراء الخ ١٥ وأما قوله لا يحمل ذلك الخ فخرابه أنه لم يترك هنا حرف فان قلت فانت سهوة قلنا فانت في الحسن الذي لا يغير مع ان هذا هو الأصل وفيه استقلال الحرفين فهو متقابل ٣٩٥ فوات تلك الصفة فستأمل ١٤ سم

على حج (قوله لا يبعد) معقد (قوله ان ليس فيه تغيير للمعنى) ولا يصح الاما يفسره وعليه فلو اتى به في الهمس مثل يسبب الاشباع لم يكن كغيره ولا يبطن لعدم تغيير المعنى وبقرينة وبين قرأة القاصعة بل ينهويين مطلق القرآن حيث هو فيه الحسن مطلقاً بأن تعبدنا بالانسان القرآن خارج الصلاة فوجب التعبد به خصوص ما نزل عليه بخلاف هذا (قوله انك جند محمد) قال يشرح الهبة الكبير مائه وفي الاذ كل وغيره الفضل ان يقول اللهم

واقصد فيموز كل محمداً لتركهما معا ويؤخذ مما تقرر في التشديد أنه لو أظهر التوراة المدعى في الامم في الا لا يحمل تركه شئ منه قطعاً يقال في الدين بظاهره ان نزع عدم ابطاله لا يحل غير مع المعنى ليس يصير ادخل ذلك حيث لم يكن فيه ترك حرف والشدة تغزله الجرف كحصره وان لم لا يحد هذا الجاهل بذلك خلفه كثيراً وقول ابن كثير ان فيه لا يمول اقص عارف من حذر امه بطل ومن جاهل حرام غير مبطل ان لم يحكه العلم والا يبطل في غير محله ان ليس فيه تغيير للمعنى فلا حرمه ولو وقع المعنى العلم لم يورى العالم الوصفية ولم يضر فيها ابطال لقضاء المعنى حيث ذكر (على ما ذكر الى جسد محمد) كافي الروضة تعالوا ردهي وعلى آل محمد كملت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وابوكم على محمد وعلى آل محمد وعلى آل ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك جند محمد والافضل الاثنان بلطف السادة كما قاله ابن ظهر يوضح به جمع وبه أفنى الشارح ان فيه الاثنان بما أمرناه وزيادته بالاشياء بالواقع التي هو أدب فهو افضل من تركه وان ترد في أفضلته الاسوي وأما حديث لانسيدوني في الصلاة فباطل لأصله كما قاله بعض متأخري الحفاظ وقول الطوسي انها مبطله فخطو آل ابراهيم احميل واحسن وأولادها كما قاله الرخشي ويص ابراهيم بالذ كرلان الصلاة من افعهى الرحمة

صل على محمدك ورسولك النبي الامي وعلى آل محمدوا زواجه وذريته كملت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وابوكم على محمد النبي الامي وعلى آل محمد وا زواجه وذريته كما باركته على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العاين انك جند محمد ١٤ (قوله لان فيه الاثنان الخ) يؤخذ من هذا الاثنان بلطف السادة في الاذان وهو ظاهر لان المقصد تعظيم النبي الله عليه وسلم بوصف السادة حيث ذكره بقالهم برود وصفه بالسادة في الاذان لا نقول كذلك هنا وانما لم يوصفهم بالتشريف وهو يقتضي العموم في جميع المواضع التي ذكر فيها صفة عليه الصلاة والسلام (قوله احميل واسبق اولادها) لعل المراد اولادها بلا واسطة أو ذريتها مطلقاً لكن بالحل على المؤمنين منهم ثم ظاهر كلامه أنه ليس لابراهيم من الاولاد الا احميل واولادها وليس كذلك لأنه أولاده مني شرح المناوي على الجاهل عند قوله صلى الله عليه وسلم ان افعاصي كافة الخ مائه وفي الروض الاتح كان لابراهيم ستة أولاد سوى احميل واسبق ثم قال وكانوا أي أولاد ابراهيم ثلاثة عشر ١٤ وعليه فيكون منهم غيبة ذكر كور السادة كدروك واهميل واحسن ونبي انان لكن عبارة تاريخ ابن كثير كزاولاد ابراهيم انطلس أول من ولده احميل من هاجو الصبغية المصرية ثم ولده احمي من سادة بقت معه ثم تزوج بعد ما قتلوا رابت يقطن الكنعانية فولدت له

سنة أولاد وهم بقاء وحرمان ومرض بالحلم ونقصان ونقص ولهم السند ثم ترقى بعدهما حوريات أمهن فوكتنه
نخسة كيسان وصور وأمر ولوطان وباقت هكذا ذكره السهلي في التفسير والاعلام ١٥ وفي القاموس ونور كنز
أخبارنا عمل واصفي أبو العباس الذين في وسط البلاد ١٦ وفي شرح مسلم للقوي هو ١٧ وهو صريح في أن ولاده كاهن
ذ كور فليراجع (قوله ولم يجمع الرحمة) ٢٩٦ أي في القنط (قوله عليكم أهل البيت) أي ويل كمال الانسوى على أن الأمانة

لهذه الآية تنطق بآمرها مع آخر
الشهد في قوله بعد عبيد ١٨
سم على حج (قوله على الآخرين)
مما قوله أول يطلبه على الله
عليه وسلم الخ وقوله أو ألتشبه
عائذ لقوله الخ (قوله كارجع)
عبارة حج كارجع ومثله في
التطبيب (قوله أوقات التشهد)
أي الركنة من ليل أو نهار
وهو يستأنس جموعه في جميع
مواضعها (قوله لأن المراد بها)
أي الزجعة المطوية (قوله المارة)
أول الكتاب أي وهي الأهم
أو إرادته (قوله والهادي) مطلق
على قوله له (قوله وكذا يسكن
الهدى) ظاهره ولولا خام غير
مصورين أو مصورين لم يروا
بالطول ويعبر بها في حق
قوله لا يزيد عليهم من على
التشهاد فانه جعل المهيمنة
الزيادة على التشهد فإذ ان
الهدى قد رآه التشهد فإلام ليس
مهيمنة بل هو سنة ثم رأيت
في حج على الأرشاد ما يصرح
بذلك ويصبره ويرى الجمع منها
أي الأذكار والأدعية هنا وفي
غيرها ثم يسكن لغیر المفردان

يكون الدعاء هنا أقل من أقل التشهد والصلاة ١٩ (قوله كاهن) أي رتقي جاريه سنة) زاد حج وقال يجمع أنه الأول
سنة والثاني يجمع ٢٠ وخص الجارية لأنها ما ذكره على من طالع أن طلبها بطل (قوله ولم يجمع) أي لم يجمع
الدعاء المكنون بما يقع من الأجابة في التوسل من قولهم أمك اللهم من بقي علينا وأمسك يدك وهو ذلك أمأ ولا تفضل من نصيب ٢١

المعدو عليه فاشبهه بالناسقين والظالمين وقدم حوايجهم في هذا الولي منه لان الغاية من هذه الصلوة واما تأييد اهل العالم
 الصلوة يجوز الصلوة على مولى سوء الحاققة (مرع) وقم السؤال عن شخص خيلت تشبه القاصرة انكسار الزمان من
 اراد ان يدعى على شخص يدعوه لشعكس الحال ويحصل مقصود من اقبال الصلوة لمدعوه وقيل ذلك في الصلوة معتقدا
 وقاصدا اهل تطلعي صلا في ذلك ام لا وال جواب عنه ان الظاهر الظلاله لانه سدد دعاء محرم وذلك لانه استعمل اللفظ
 الحال على طلب شيء في طلب نفسه وهو من الجواز كاطلاق السمع على الارض فاذا قال هذا اللهم اوجر ملافا قاصدا ما تقدم
 كان بغير الله اللهم لا ترجمه عليه فانه دقيق قل ان يوجد وقال سم على اي شخص قتل كآية الظاهر عاتية وقد يكون اي
 الدعاء اما ومنه طلب مستحيل مثلا اعادة النصولي وطلب نفي مائل الشرع على ثبوته وثبوت مائل على حبه ومن ذلك
 اللهم اغفر لجميع المسلمين جميع ذنوبهم لانه الاحاديث الصحيحة على انه لا يمس تعذيب طائفة منهم بخلاف دعاء اللهم اغفر
 للمسلمين وجميع المسلمين ذنوبهم على الوجوده لصدقه بغير ان بعض الذنوب للكل او البعض فلاه انما تنبيه لمقصود وقت
 بعضهم في جواز الدعاء على الظالمين فنهى سوء الحاققة ومن يصهم على ان يحمل المعنى على ذلك في غير العالم المتروك
 اعلمهم يجوزوا واختلقوا في حواجز سوال الصحة والوجه كآكل بعضهم انه ان قصد التوقى جميع المعاصي والاراذل في جميع
 الاقوال امتنع لاسم سوال مقام السوءة والنقص من الشيطان والقصص من افعال السوءة هذا الاثر به وبقي الكلام
 في سال الاطلاق والتمسك على السؤل ان لم تعب له المعذور واحتلوا لوجه الحائز وقد يكون تكرار كلام الدعاء على مرات
 كثر او قد يكون مكرره او منته كآكل الزركشي العاطفي كيسة ٢٦٤

ما لم يصر وقت الجمعة فان صاعق في الزيادة عليه لا يسهل علم الايات بها كآكل بعضهم في
 غير الجمعة احتمال اه والوجه انه باق في هذا دليل ما مر في المدو اخبر بقوله بعدد
 الشهد الاول فيذكر الدعاء عليه على التصف ويحل ذلك في الامم والمردما
 المسوق اذا اندك وكثير من الرابعية ما به يقتضيه العلم تشهد الاحقر وهو اول
 للمأموم فلا يكره الدعاء عليه بل يمتنع والاشبهه بالموافق انه لو كان الامام يميل

ومعصية كالاسواق التي يعل
 وقوع العقود والايان القاضية
 بها والدعاء على حبه او ما
 اولفها وادامه وفي اطلاق علم
 حوازا الدعاء على الزك والخدم
 نطر ويحرم الدعاء للكفر يصر

صحة البدن والهدايا واستلم في جوارز التامين على دعائه ويحرم لمن المسلم المتحول ويجوز من اصحاب الاوصاف المدعوة
 كالناسقين والمودين واما من المعين كافر او فاسق فتسب طواجر الاحاديث الحاروا واما الدعاء الذي شرعه الامن علم
 من على الكفر والاسنان في قهره لعنه بقية الحوايات وحرر الدعاء المحذور المكره لا يتطلب به الصلاة سم وقوله
 وقد يكون نفي ان تأمل ككفره كقرا بل مجرد كونه حراما طاهه حال في شرهه الكبير في الوردات يجوز رفض تراخا
 الشرك الكافر ثم قضية كلامهم في الجواز ثمرة الدعاء كقرا المصير وقوله وحام غنيته انلوروما او غشيل في الحام
 كرهه ادعية الوصو وقوله ويحل قدر يشكل عليه طلب نعم الله اللهم افي مؤذك من الحش الخ عند دخول الخلا اللهم
 الان يقال هذا الوصو مستثنى من الجوارح وان ولو قد يكون كقرا يحول على طلب معفرة الشرك الموسوعة بنى قوله تعالى
 ان الله لا يقرب ان يشرك به ومع ذلك في ككفره ذلك يسره كمرائى وقوله وفي اطلاق عدم حوازا الدعاء على الودع الخ المراد
 حوازا مستوى الطرفين وهو اللاحقة فلا يتا في ما تقدم من امة كرهه لارام وبنى انه اذا قصد ذلك تأدبه على علمه
 فادعاه كصير به بل الى والاكزه وقوله واستغوا في حوازا التامين على دعائه وبنى حرمة من يمس من تقطيعه وتحليل ان
 دعاه مستحرام (قوله لا لا وجه عدم الاتيان بها) وقيل ذلك انه اوصاف تحدة الحب جاحس الى ايدق تايانها وهو واضح
 في القرص اما في الشغل يمين ان يقال ان قصدنا ايدق تايانها لعدم النفاحية ليصر لان الحرج من السبل جائز والارام
 لاشعاعه بعدد تافسة (قوله لا الوجه انه ياتي بها) اي بال ايدق في غير الجمعة (قوله لا يكره الدعاء عليه) المراد بالدعاء
 الصلاة على الال واما دعائها كايصر به ما ياتي في سم

قوله انه لا يكره له (عنه) ومنه الصلاة على الال كالتسليم عن حج عن اقامه الشهاب الرطبي وعبارته لو فرغ المؤمن من التشهد الاول والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل فراغ الامام من الايمان بالصلاة على الال ولو ابعثها كافي في شيئا الشهاب الرطبي اه (قوله وهو المنقول عنه) عبارة حج المنقول منه ما عناه الخ (قوله اللهم اني اعوذ بك من عذاب القبر) قال الشيخ رحمه قال في الفتوى هذا مما كد قد صرح الامر به واوجبه قوماً وامر طوائف ائمة بالاعتناء به وبقبي ان يجتنبه بخاصة لقوله عليه الصلاة والسلام ٣٩٨ واجعلن آخر ما تقول اه سم على منتهج (قوله من تشبه الضحاك المات)

يجعل ان المراد تشبه المات يقتضي ان يقتضيه عند الاحتضار اقتضى الله تعالى يحصل عند الاحتضار وأضافها للمات لتمامها به أو أن المراد بها ما يحصل بعد الموت كالتفتة التي يحصل عند سؤال المذنبين وهذا أظهر لأن ما يحصل عند الموت تشبه تشبه المات اه علقني عند قوله صلى الله عليه وسلم اللهم اني اعوذ بك من علم لا ينفع الخ ينصرف قليل (قوله) ومن تشبه المسيح) رواه صافين صبيد وكتبه أبو يوسف وهو يهودي اه مناوي كذا في ما من صحيح (قوله والمغرم) اي ترك الطاعة (قوله ان لا يزيد ما من من) اي ان لا يزيد الله اه (قوله) كونه اي الدعاء وقوله أقل منهما قال حج فان ما واهما كره (قوله بالميت) وقوله في جهنم وشبهه ما من من وظاهر أن الخلاف فيمن لم يسئل له اختار محمود اهل حج (قوله أقل ما ياتي به) الاولي قدرتها في نسخة اسقاط الله أقل من اولى (قوله)

واحسن ذكر آخر آية في) ان يقول اقتضا عليه حيث لم يمكنه التمام قبل والاقتضى لتقصيره (قوله والآخر جه) اي العربية التشهد عن الايمان به بالعبارة (قوله وترجم لادعاء) المأثور عنه صلى الله عليه وسلم في محل من الصلاة اه حج (قوله العاجز) فلو هجز عن الترجع جعل يسكت بقدر الادعية المطالبة أو لأنه نظر وسأ في الاعراض انه اذا هجز عنها وقف بقدره في التذوق وجلس بقدره في التشهد أو لوقوعه ان ادعى الركوع والعبادة كذلك وانه اذا هجز عن ترجمة تكبيرة الاحرام وقف بقدره ارم يحسن ذكره والا فانه اي الذي كرهه كما يوجب من قوله قبل لكن انضاق الوقت من فعل التشهد واحسن ذكر آية الخ

(قوله المريد على الحرر المأثور) أي المتقول في ذلك المثل وان لم يكن مندوبا بخصوص هذا الصل كادعة الزكوة والعبادة
 لا ما غير المحصورين فانها مأثورة في الجملة وليست مندوبة (قوله من تركها السلام) قال الفتح في الحاشية في السلام معنى
 وهو انه كل مشغول عن الناس وقد اقبل عليهم اه ثم رأيت كلام المصنف فيهم ان الواجب جهة واحدة وهو كذلك اه
 فعمدوا بصرح به قوله يمدوا كذا الخ والليل على انه يمكن لا شرط كونه جارا منها لا شرط ما كان خارجا عن المصلحة
 وتكون كل من غير ما كذا استقبال والطهارة بخلاف قراءة الصلوة (قوله وتصلوها) أي تحصيل ما هو مطلوب من صلواتها في غيرها
 (قوله السلام عليكم) أي ولو سكن الميم (قوله من قعود) أي في قعود (قوله ومصدره) القلة أي انما لا تعرفه عبادا عالما بطلت
 صلاتها وناسيا أو بياحلا فلا تبطل صلاته وهل يستدبره من حيث لا يدري ولا يجب اعادته لانتفاءه بعد الاضطرار في نفسه فقل
 والا قرب الأقل انما حيث اعتقرناه له وعذر فيه اعتد به فيه فلا تبطل به صلاته وعليه فلا يستدبره لانتفاءه وعلى الثاني
 يستدبره بعد سلامه (قوله وكذا عكسه) أي كان يقول عليكم السلام (قوله لما علمناه) أي من قوله لا تبطله عنه (قوله
 والمالات) يعني اعتبارها بما سبق في الصلوة (قوله كالاختراز) يعني أن الاختراز: زيادة الخ شرط كان الموالات شرط
 (قوله بغير المعنى) تخصيص ذلك انه لو جتمع الين والتنون في حال السلام عليكم ٣٩٩ أو قالو السلام عليكم زيادة أو في أوله

المرتبة مقامه في ١٢ المعنى واحد اما بالمدح الزيد على الحرر المأثور اذا خلا فيه
 أعظمها أو ببيان اختراع دعاء أو ذكر كراهة ترجمتهما بالجمعة في الصلاة فانه يحرم تبطل
 به صلاته (الثاني عشر) من ادائها (السلام) لقوله صلى الله عليه وسلم وتصلوها التسليم
 (واقفه السلام عليكم) من قعود أو بدله ومصدره للقبلة لا لاتباع مع خبر صلوا كما لا يخفى
 أصلى وكذا عكسه ويجوز تأنيده معناه ولا يقدح في إيجابه عدمه وروده هكذا لما علمناه
 ولوجود الصفة وانما هي مقابلة والمالات بين السلام وعليكم شريطة لا اخترازا من زيادة
 أو نقص بغير المعنى ويشترط أن يسمع نفسه وسابق في جود السهو انه لو قام لخامسة
 بعد تشهد في الرابعة ثم تذكر أو ادبر أو أنه تشهد في الثاني من غير اعادته خلافا
 للقاضي حيث اشترط اعادته في ظهر ذلك لكون السلام عقب التشهد الذي هو ممكن
 (والاصح جواز سلام عليكم) بالتنون كأي التشهد فاما للتنوين مقام الألف واللام
 (قلت الاصح المنصوص لا يجزى به واقفا علم) لعدم وروده هنا مع صحة الاحتادث بأنه

نوى الخروج قبل السلام (قوله من غير اعادته) أي التشهد (قوله حيث اشترط اعادته في ظهر ذلك) أي من أنه لو صلى
 الظهر أو ربا وتشهد ثم قل سمعته أو ما ثم تذكر أعاد التشهد ثم سلم ومن انشرك في أنه جديا ولا تشهد ثم تذكر أعاد التشهد
 وسلم كذا يستفاد من شرح الغياب وعبارة قال القاضي وان يصدر عقب التشهد الذي هو ممكن فالصلي الظهر أو ربا ثم
 تشهد ثم شرع في التسهوا ثم تذكر بعد فراغها تشهد ثم جدد السهو ثم سلم وهكذا الوشك في صيد في الأخيرة فأي هما
 ثم تذكر كأنه كان نطقا فيستأنف التشهد وانه لو قام لخامسة بعد تشهد في الرابعة ثم تذكر أعاد أو ربا تشهد اه
 من نسخة صحيحة وأطال الكلام في الروضة في جود السهو غير ما قلناه القاضي رحمه الله اه سمع على ج ه (مرع)
 ظن معنى فرض انى نقل فكم عليه ليدور في الاعتد ادعاءه على المعقد وتارك ما عرفت وضوء الاستحالة بأن القصة
 هانت ابتداء على يقين بخلافها ثم ليس قيام النقل مقام الفرض مختصا في التشهد الأقل وجبة الاستراحة ولا ينافي
 قلت قول الشيخ ضابط ما تأدي به الفرض بنية النقل ان تسبق بنية قطعها ما ينافي بشئ من تلك العبادة ينري به النقل
 ويصادف بقا الفرض عليه لان معنى ذلك التناول لا يدخل كالفرض في معنى مطلق الصلاة بخلاف
 حضور التذوق والهو كما يأتي اه ج

(قوله والتعريف قوله) أي شهدا كروعة الحج وغيرهما قال سم عليه تأمل مثله وأما نسخ قوله إلا بشروطي
 الخال من فروع التعريف اه أي وكذا العهد الجليل (قوله وان قلته) أي البطلان (قوله بغير الجاهل المعذور) والمراد
 بالمعذور من يمتنع عليه مثل ذلك وان كان بعد العهد بالسلام (قوله فمن أن نؤي به السلام) أي شرح الاخلاق اه سم على
 حج وكذا الشرط يشتمل على غيره فلا يضر فيه بظاهر وقوله انتم اه وانه السلم بفتح السين واللام اه مقلد حج ومثله
 السلم بفتح السين وسكون الهمزة (قوله لا ضم الفية) أي كالسلام علة وأعلما وعليهم اه سم على منهج أي وأهلين
 (قوله بل انصحب عند ابتداء الأولى) أي وان عزيت به ذلك (قوله فان نؤي قبل الأولى) أي قبل الشروع فيها ليس من
 ذلك ما قصد في انشاء التشهد ان نؤي الشروع ٤٠٠ عند ابتداء السلام لأنه نؤي فعل ما يطل منه ويقاس عدم البطلان

بذية فعل ما يطل قبل الشروع
 فيه انه لو نؤي في ابتداء التشهد
 مثله انه بعد فراغ التشهد أي
 الشروع قبل السلام على
 البطلان هنا لأنه لم يشرع في
 المبط (قوله من هذا) بالانشارة
 لقول المصنف الاصح انه لا يصح
 الخ (قوله في انصاحاته) أي
 كان نؤي حشرا وسلم قبل
 العاشرة (قوله على بعض ما نؤي)
 أي وذلك من ضمن لنية النص
 اه سواء (قوله والفرق ظاهر)
 أي بين عدنية نية الشروع هنا
 واعتبارها في صلاة التفل التي
 اقتصر فيها على بعض ما نؤي
 حيث فصل فيها بين قصد التفل
 وعده ثم قصدية ما ذكر اعتقاد
 ما قاله الامام وفي حج مانصه
 وقبها في كلام الامام فطروها
 يدفعه أي كلام الامام لا يجوز
 له التقص الا بنية اياه قبل فعله
 ويستند بطلان عليه المذكور لأن نية التقص متضمنة لسلامة الذي أراد به حتى لنية أخرى ولعل مقالة الامام
 هذه متضمنة لانه لا يجزئ التقص قبل فعله اه (قوله السلام عليكم ورحمة الله) أي ويشترط ان يقصد به التفل كراؤا في
 والاعلام والابطال صلته اه سم على حج في فصل بطلان التفل الى آخره الا في (قوله ولا يس) وبركانه) قال الخال في
 الخان فتوال سم عليه كذا قيل ويؤخذ من قول المصنف في الخائن كغيره من يادنو بركانه فيها أيضا اه (قوله بل)
 المنصوص المتقول) معتقد قوله وان تركه امله) أي إذا ذكر من قبل السلام مرتين بأن اقتصر على واحدة (قوله كسأني) أي
 في كلام المصنف في الباب (قوله وقد يجرى السلام) أي مع صحة الصلاة كما هو ظاهر جلي (قوله عند عرض منافع) أي
 للصلاة ومنه يتصور بل مدرج من قبله بين التسليتين على ما يقصد هذا الكلام وقوله قبل ومبدا لم يقبله اذ لم يمتنع في غيره الأولى

وحيث تخطى عليه المذكور لأن نية التقص متضمنة لسلامة الذي أراد به حتى لنية أخرى ولعل مقالة الامام
 هذه متضمنة لانه لا يجزئ التقص قبل فعله اه (قوله السلام عليكم ورحمة الله) أي ويشترط ان يقصد به التفل كراؤا في
 والاعلام والابطال صلته اه سم على حج في فصل بطلان التفل الى آخره الا في (قوله ولا يس) وبركانه) قال الخال في
 الخان فتوال سم عليه كذا قيل ويؤخذ من قول المصنف في الخائن كغيره من يادنو بركانه فيها أيضا اه (قوله بل)
 المنصوص المتقول) معتقد قوله وان تركه امله) أي إذا ذكر من قبل السلام مرتين بأن اقتصر على واحدة (قوله كسأني) أي
 في كلام المصنف في الباب (قوله وقد يجرى السلام) أي مع صحة الصلاة كما هو ظاهر جلي (قوله عند عرض منافع) أي
 للصلاة ومنه يتصور بل مدرج من قبله بين التسليتين على ما يقصد هذا الكلام وقوله قبل ومبدا لم يقبله اذ لم يمتنع في غيره الأولى

(قوله كذا) أقول وجه الحرم في هذه المسألة انه صار الى سائر القبل هذه الصلاة المخصوصة فلا تقبل روايتها اه
 على حج (قوله وانكشف عورة) اي انكشف فاصلا الصلاة بان طال الزمن مثلا (قوله ان يفصل بينهما) اي بسكتة (قوله
 ويسلم التسليتين الخ) وبقي ان يفصل بينهما لان ما قبله سطر بعد فان قصد الثانية قبل الاولى بعداً جديداً بعبارة
 بعد قول الشارع بحسب ما مضى من عورة لانه لا يه على اعتقاد النقل فليصحب هو بنقل اه (قوله جديداً) اي
 قال في شرح العباب بخلاف ما لو لم يما من عورة او عن يساره او خلفاً لوجهه فانه يكون نازكاً لستة ولا يكره الاعلى ما بقي عن
 المجموع اه وفي ما لو سلم الاول عن اليسار فهل يسر حينئذ جعل الثاني عن اليمين ينبغي نعم اه سم على أقول الاول
 خلافاً لما في الثانية عن يساره أيضاً لانها هي المشروعة لها فعملها عن يمينه تغيير للسنة المطلوبة فيها كالوقوعت سبباً به
 الحق لا يشر بغيره لان له مقتضى به فالأشارة به تقوت ما طلب اليمن قبضها ٤٠١ ان كانت من اليمين ونشرها على القنذان

كانت من اليسرى وقول س ولا
 يكره الاعلى ما بقي عن المجموع
 اي في كلام حج بعد قول المصنف
 وعندي لا يكره الى آخره من قوله
 فليس عليه طلبة الكراهة
 ما نقل عن مجموعه انه يكره ترك
 سنة من سنن الصلاة لان جميع
 بأنه اطلق الكراهة على خلاف
 الاولى او مراده السقاً لكدة
 تصوير بان خلاف في وجوبها
 كما يأتي واخر البطلان بزيادة
 اه وقول المجموع يكره ترك
 سنن من سنن الصلاة انه ماف
 اقتصر على واحدة مامه فانه
 يجوز له الاول جعلها عن يمينه
 (قوله اما يصدره فواجب)

كذلك وشروح وقت جعة وتفرق خفيفة اقامة وانكشف عورة وسقوط فحاسة
 غزوه فهو عن اعلمه وهي وان لم تكن برأ من الصلاة الا انها من روايتها ومكملتها
 ومن وقع له ما عورة أنها من غيرها اي انها ليست منها وهو محمول على ما تقرره فلا تناقض
 ويسر عند قيامه بها ان يفصل بينهما كما اقتضاه كلام العبادي في طبقه عن
 الشافعي رضي الله عنه وصرح به الفزاري في الاحياء ولو سلم الثانية على اعتقاده انه ان
 بالاولى وتبين خلافاً له فتصبر ويسلم التسليتين حكماً فاق به في الودج انه تعالى
 فيها اليسرى في قوله به وفارق ذلك سبحانه جلاؤه بقية الاستراحة عن الجاوس بين
 السجدة بين ما بين الصلاة ثم لتعمل التسليتين الثانية لانها من فواحش الامن نفسها ولهذا
 لو أحدث بينهما لم ترتحل فصار كن نفسي جعت من صلاته ثم محض لا ولا وسهوا فانه
 لا تقوم مقام تلك السجدة بخلاف جلسة الاستراحة فان الثانية الصلاة تشابهها وان
 تكون الاولى (يميناً) الاخرى (شمالاً) للاتباع (ملقناً) في التسليقة (الاولى) حتى
 يرى شدة الالين فقط لا اختياراً (وفي) التسليقة (الثانية) حتى يرى شدة (اليسر) كذلك
 ويسر ان يشده وهو مستقبل بوجهه اما يصدره فواجب (واي) السلام (بجزة الين
 الاول (على من يمينه) بجزء اليسار على من عن (يساره) وايها ما شاع على محاذيه
 (من ملائكة ومؤمنين انس وجن) سواء كان مؤمناً اماماً اما المتفرق فيشوي بها

٥١ هـ وهذا على من قوله قبل وصدره التسليقة (قوله ثانياً والسلام الخ) انظر هل يشترط معية السلام على من ذكر أو الراد
 في سلام الصلاة حتى يلقى مجرد السلام على من ذكر أو الراد في سلامه وقد قالوا يشترط قد اصرافاً ولا يشترط فيكون هذا
 مستثنى من اشتراط قد اصرافاً لو ردد فيه نظر والقلب الى الاشتراط اصيل وهو الوجهان شاء الله تعالى ثم قال في قوله آخرى
 بعد ما تقدم من قولنا انه ينبغي ان يقبل السلام السلام على من عن يمينه أو يساره ان يقصد مع ذلك السلام الصلاة والا كان
 مصروفاً ذكرته لم نقل الى انه لا يشترط ذلك اي وهو الحق لان هذا مأمو به اه سم على منهج وقوله هو الوجه
 نقل منه في شتيه على حج واقصر عليه والاقرب بحال اليه م من عدم الاشتراط وبوجهه بما قاله حج من أنه لو علم من
 عن يمينه بسلامه عليه لم يجب عليه الراد لانه لكونه مشروفاً لفضل لم يصلح للامان فكيف لم يوجب سلامه منه على غيره ونست كان
 كذلك لم يصلح مارة (قوله على من عن يمينه) اي ولو غرصل ومع ذلك لا يجب على غرولصل الراد عليه وان علم ان قد سلم السلام
 ثم رأت حج قال ما فيه ولو كان عن يمينه أو يساره غرصل لم يلزمه الراد انصرفه لفضل دون التامن المقصود من السلام
 الواجب بوجهه لان المعنى غير ما تلخص الطاب ومن لم يسلم عليه لم يلزمه الراد ليس اي بعد فراغ الصلاة كما يأتي وقبالة مذهبه

بعد ما أيضا اهـ اي حيث قلب على فلهذا كان علمه من عادته باخبره فاسبقا لاجال شكل على ذلك ما هو في الايمان من
 انه لو حصل ان يكلم زيد الجمل عليه وليس الصلاة تحت لانا تقول ذلك له اذا قدمه معه ومعه بخلاف ما هنا ولا يختص السلام
 بالخاص من بل كل من في جهة معينة وان بعده والآخر الدنيا وان اقتضى قولنا البسقة في الصلاة بالقلب فخصه به
 هـ (الرد عليه) استطارد ويقع السر الذي في القدس عن شخصين تلاقيا مع شخص واحد فلما احدهما عليه وزد عليه ما يراه الرد على
 من سلم والابتداء على من لم يسلم فهل تكفي هذه الصيغة عسما ولا لان فيها تنكير بكلمين فرض وهو الرواية وهو لا ابتداء فيه
 قبل القول والاقرب الاتقان فيك ولا يصح التكرار المذكور اخذ من قوله فيها المأمومين اذا تقرأ سلام بعضهم من بعض
 فكل نوى بكل قلبية السلام
 ٤٠٣
 على من لم يسلم عليه والرد على من سلم قوله وعلى من خلفه ما يشاء

على الملائكة كافي الرواية على مؤمن الاثنى والجر (ونوى الامام) زيادة على ما تقدم
 (السلام على المتقدمين) من عريضة بالاولى ومن عن يمينه بالثانية وعلى من خلفه ما يشاء
 تـ (وهم الرد عليه) وعلى من سلم عليهم من المأمومين فينبى بهم عن الامام بالثانية
 ومن عن يمينه بالاولى فان اذا ما بالاولى او بالثانية فاختلاف في الجميع في الثانية على
 هي من الصلاة أم لا كما هو واستشكل كون الفى عن يد نوى الرد عليه بالاولى لان
 الرد انما يكون بعد السلام والامام انما ينوى السلام على من هل يسار به الثانية فكيف
 يرد عليه قبل ان يـ لو اوجب أن هذا ميق على ان المأموم انما يـ بالاولى مع فراغ الامام
 من التسليتين وهو الاصح في شرح المذهب والتحقق والاصل في ذلك شواهد اربعة احرنا
 ردول لقصلى الله عليه وسلم ان تسلم على ائمتنا وان يسلم بعضنا على بعض في الصلاة
 واستشكل ايضا قولهم نوى السلام على المتقدمين بأنه لا معنى لثانية فان الخطاب كاف
 في الصرفة اليهم كفى معنى لثانية والصريح لا يحتاج اليها كالا يحتاج المسلم خارج
 الصلاة اذا سلم على قوم الى في اداء السنة واجب عنه بالثاني لافرض ذلك فحصل الصلاة
 استـ ايج الى في ثنية بخلاف شارحها (الثالث عشر) من اركانها (ترتيب الاركان كذا)
 في عددها المتشغل على قرن الثنية بالتكبير وجعلها مع القراءة في القيام وجعل التسليم
 والصلاة والسلام في القعود والترتيب عند من اطلقها مراد فاعدا ذلك وكان ان يقال
 بين الثنية والتكبير والقيام والقراءة والجلوس في التسليم والترتيب لكن باعتبار الابتداء
 لا باعتبار الانتهاء لانه لا يمكن تقديم القيام على القراءة والجلوس في التسليم وانحصار
 التسليم التكبير على ان تقديم الاتساع على ابتداء التكبير الاحرام وانحصار الثنية
 والامام اذا يقبل من عن يمينه السنة بان سلم قبل ان يسلم الامام الثانية ولم يصبر الى فراغها
 فبين ان نوى الرد عليه بالثنية بخلاف ما في اهل من اختصاص الرد بالمأموم اهـ سم على منتهج أى وعبارة الارشاد شرحه
 تندب ان كلام الامام والتفرد والمأموم يملكون على من حضر وان لم يكن مصلوا وان المأموم والامام يردان على من سلم عليهما
 من الصلوات بخلاف المتقدم فلا يسلم له الرد على غيره قوله فان شاء أى بان كل شق (قوله الثالث عشر الخ) قال المحققين
 في مثل في عبارة الفقى هو بفتح الناعلى انه مركب مع عشر وكذا الرأى ع وهو ولا يجوز تركه الضم على الاعراب وطال في
 يانه اهـ سم على حج (قوله على ان تقديم الاتساع الخ) تأمل هذا فانه لم يظهر منه جواب عن عدم اعتبار الترتيب بين الثنية
 والتكبير ولا بينهما بين القيام وكان المراد منه الرد على من زعم ان الترتيب الفى هو كذا صـ لـ بين الثنية والتكبير وبين
 القيام فتقدمه على ابتداء التكبير وصالح الجواب ان التقديم لقيام على ابتداء التكبير وان كان واجبا لكانه شرطا لاركن

مع
 فبين ان نوى الرد عليه بالثنية بخلاف ما في اهل من اختصاص الرد بالمأموم اهـ سم على منتهج أى وعبارة الارشاد شرحه
 تندب ان كلام الامام والتفرد والمأموم يملكون على من حضر وان لم يكن مصلوا وان المأموم والامام يردان على من سلم عليهما
 من الصلوات بخلاف المتقدم فلا يسلم له الرد على غيره قوله فان شاء أى بان كل شق (قوله الثالث عشر الخ) قال المحققين
 في مثل في عبارة الفقى هو بفتح الناعلى انه مركب مع عشر وكذا الرأى ع وهو ولا يجوز تركه الضم على الاعراب وطال في
 يانه اهـ سم على حج (قوله على ان تقديم الاتساع الخ) تأمل هذا فانه لم يظهر منه جواب عن عدم اعتبار الترتيب بين الثنية
 والتكبير ولا بينهما بين القيام وكان المراد منه الرد على من زعم ان الترتيب الفى هو كذا صـ لـ بين الثنية والتكبير وبين
 القيام فتقدمه على ابتداء التكبير وصالح الجواب ان التقديم لقيام على ابتداء التكبير وان كان واجبا لكانه شرطا لاركن

(قوله وعدم) أي الترتيب (قوله يعني القروض جميع) أي على وجه الحقيقة والأطلاق الصفة ثابت على تقدير كونها معنى الإجراء
 تأمل اهـ مع ميمه ويصرح الصفة التي ذكرها قول الشارح بصدور معنى الإجراء فيه تعلق فان التعليل من أنواع الجواز
 (قوله فيه تعلق) قال مع على ح أقول في كلام الأئمة ان صورة المركب من هذه الصفة ان يكون الترتيب معنى الحاصل
 بالمصدر اشارة الى صورة السلافة لتمامها بر ما حقيقته فلا تعلق بمأمل اهـ أقول لكن مع كتبهما على اعتبار ذلك
 على الظاهر من كونه مرأى بعد وساق الطاهر فاستبانوا من عاد ذكر (قوله وسؤره الراسي) أي موزا والاولا المختلف في
 كونه وكذا أثر طار (قوله ومعهم بصدوم طول الفصل) أي أوصى وكى اهـ (قوله من موزه) أشاره الى ان المصير بها
 ذكره غير مراد وان اللاحق كلام المصنف في الكافي ورد أني التصريح ٤٣ بطل في كلامه (قوله بل عليه

اعادته في محله أي وبسجد السهو
 على ما يأتي مما لو نقل مطلوباً بقولنا
 (قوله بأن عم) كان الاولى ان
 يقول بأن فالكـ الاولى تعددية
 الفعل والتأثير مجردة التعلق
 غيرم أفعله صغر بعينه في يد كـ
 (قوله أي المتروك) واد مع غير
 المأموم (أقول) وتخصيه أنه متى
 انتقل عنه الى ركس آخر امتنع
 عليه العود لما فيه من مخالفة
 الامام عليه فلو ترك المأموم
 في الصلاة الثانية اهـ تركه
 الطائفة في الجناح بين
 المصنفين لم يبدل بل بقي ركعة
 بعد سلام المله وقصيته أيضاً
 أم لو اتى بعد التثنية قبل
 الطائفة في الصلاة الثانية
 لم يبدلها أكي سابقاً ما يقتضي
 أنه بصدور يلقى المله ويكفي

مع السك بشرط اهـ الا ان كل من وجده عن المصنف به الصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم ما يجب ان تكون بعد التثنية خلافاً لما في شرح المسند ودليل وجوبه الاتباع
 والاجماع فقد قال عليه الصلاة والسلام لا اعرأى اذا قلت الى الصلاة فكبرم اقرا ثم
 كدام ذكرها بالاولا ثم غيرها للترتيب وعدم من الاركان معنى القروض جميع ومعنى
 الاجماع فيه تعلق يخرج بالاركان الستة فالترتيب بينها كالتفاحة والسورة والتشهد
 والنعالين من ركس في الصلاة فاعلم بشرط للاعتداد بسبب او اعلم بعد الولا من كراوان
 حكا في أصل الرواية لان المشهور ما شرط ادخال الترتيب اشارة صورته الراسي معاً فالامام
 بعدم تطويل الركن القصير وادب اصلاح بصدوم طول الفصل بعدم سلامه تأسيا وبصهم
 بعدم طول الفصل بعد شك في صحته (اهـ ترك) أي ترتيب الاركان (٤٤) كان
 قديم ركاعيل اوس صومعا اشارة الى قوله (بان مصدقيل ركوعه) أو ركع قبل قراءته
 ومثل ذلك ما إذا تقدم ركاعيل اوس صومعا كسلامه قبل تشهد بطلت سلامه (بالاجماع
 لكونه متسلسلاً فان تقدم ركاعيل اوس سلام كتشهده على مصدقيل أو قواعيل على قواعيل
 كسلامه على النبي صلى الله عليه وسلم على التشهد لم يطل لكن لا يمتد بما تقدمه بل عليه
 اعادته في محله وكتب ما بعد المصنف بأن غير صديقه المصنف بل معنى كان (واها)
 أي ترك ذات سهواً (لها) فله (بعد المتروك اعد) لوقوعه في غير محله (ما تركه) أي
 المتروك (قبل بلوغ) فعل (منه) أي ركعة أخرى (فعله) بعد ترك ركوعه أو وياها تأسر
 بطلت سلامه والتدرك في كلامه مثال فلو ترك ركوعه على قراء الفاتحة أو في صدد جعل
 ركع ام لازمه القيام حالاً فان سك خلت لئلا ترك بطلت سلامه فلو ترك قيامه في قراء

نوحيه بأهـ لم يعلق صلاة الامام لم يمس بها مما شغل به غير التشهد اعترض للمأموم ذلك طرأ ما سجع لكن قضيه يقول ح
 صلاحاً لما جاء من محل امتناع العود اذا غشيت الفاتحة أنه يعود للجناح بين المصنفين اذا ترك ركس الصلاة الثانية ترك الفاتحة
 فيه وقصة قوله انه اذا ترك القيام اعم بجناح أو تركه بعد الجناح لأنه متى تركه في الانتقال عنه عدم عودها (قوله
 بطلت سلامه) طاهره وان قال القائل وساق في فصل المتابعة ما وافقه (قوله تركه القيام الام) أي حيث كان اماماً ومنفرداً لما
 يأتي من ان المأموم لو عدل عن ركوعه انه ترك الفاتحة وشك لم يعد اليه بل صلى ركعة بعد سلام الامام على عدلوا كان التنازل
 اماماً بعد ركوع المأمومين معاً وبصودهم في كل من يتطرون الى الركن الذي عادسه الامام وان كل قسم كالجناح بين
 المصنفين ويعودون منه جلا على اعم تركه لم يقرأ الفاتحة أو عينية الفاتحة في نظر ولا يعد الاولى جلا على انه عاد
 ما به الصكر ينبغي اذا عادوا المأموم في الجناح بين المصنفين أن يصدوا يتطرون في الجود سدوا في تطويل الركن القصير

(قوله والواحد كرفي عبود الله ترك الزكوع) وكذا الوشك في عرف بين هذا والوشك في غير ما يوصف بعبود الله في قوله في التسمية
 هذا للقيام ثم قد كراهه قرأ فيصيبه انتصابه من الاعتدال بأنه لم يصرف الركن لا يثبت فيه فان القيام واحد والواحد اثنان صفة
 أحدهم توجد على خلافه فيضاد في حصة الزكوع فانه بقصد الإشارة للعبود لم يضمن ذلك قصد الزكوع بل المقصود ان
 الانتقال الى العبود لا يستلزم به يعلم انه لو شك فاشق في كونه مفرغ غير ان انه سعى من اعتدال العلم بانه العبود للقيام بل في
 الهوى من ركوعه لان هوى الزكوع بعض هوى العبود فلي قصد أصليا كما يتقرب به فيضمن ان قول الركني هو هوى امامه
 فقلته بعد الثلاثا وقيامه فبان انه وكمن حجب في واعتقده ذلك للمتابعة الواجبة عليه انما يأتي على نزاعه في حصة الزكوع أما
 على ما فيها فلا يجب لانه قصد أصليا وظن المتابعة لا قصد كل وجوب العبود في حصة الزكوع فلا بد ان يقوم ثم يركع
 وقول بعضهم لو ظن ان امامه هوى العبود الركني فبان أن هوى الزكوع اجزاء هوى عن الزكوع لوجود المتابعة الواجبة
 لا يأتي على ما في الزكوع وإشارته الى الفرق بين ما ذكره ومسألة الركني مما ينبغي منه هـ جج بالمعنى هذا وقد اعتقد
 فيما سبق في الزكوع انه يجوز في هوى عبود الله في حد الزكوع وان قصد عبود الثلاثة في الأصل (قوله فانه يرجع
 الى القيام ليركع منه) أي ومع ٤٠٤ ذلك لا يجب عليه الزكوع نورا ومنه ما لو قرأ الفاتحة
 ثم هوى ليجسد قصد ترك الزكوع

الفاتحة فسكت ليند كرو يستقيم من قوله فله والواحد كرفي عبود الله ترك الزكوع فانه
 يرجع الى القيام ليركع منه ولا يكفيه ان يقوم كما لا ان الاختصاص بعبود الله في هذه
 الصورة زيادة على الموقوف (والا) أي وان لم يترك كرفي بل على مثله (قوله تركه) لوقوعه
 عن موقوفه (وتدركه الباقي) من صلاته لا لتمامها من تمام ان لم يكن المثل من الصلاة
 كعبود ثلاثة لم يجز يعلم شعولية الصلاة لها كما يعلم عاصرها هذا ان عرف عن الموقوف
 وعمله والاخذ بالتيقن وانما بالباقي فيجسد لله وفي جميع الأحوال كما يأتي في بابها ثم
 محل ما تقر وما لم يجب الشك استثنائها فان أوجبته كشك في التنية أو تكمية الاحرام
 فلا يجوز في ذلك بل لا بد من استثنائها ولا يصح دلو كان الموقوف السلام ثم ذكره
 قبل طول الفصل في به ولا يصح دلو كذا بعد طوله كما به الشيخ وهو ظاهر ان
 غاية انه سكوت طويل وقصد غير مبطل لا يصح له هو (فلا يثبت في آخر صلاته)

الركوع فله للقيام فلا يجب
 الركوع فله لانه يشك ركعاده
 لما كان فيه وهذا ظاهر وان
 أوجهم قول المصنف فان تذكره
 قبل يلوغ الخ خلافة (قوله حتى
 بلغ مثله) أي وان كان المثل باقي
 به للمتابعة كالأحرار منفردا
 وصلى ركعة ونسى منها سجدة ثم
 قام فوجدهم على السجود أو
 الاعتدال فاعتدى به وجمعه

للمتابعة فيجزئ ذلك ويكمل به ركعته كذا نقل بالدرس عن خط شيخنا العلامة
 الشوري أقول وقد يقال بعدم إتمامه كالواقي امامه بسجدة ثلاثة أو هو وقصد عليه مجرد من صلاته قام المحجب
 له لعدم شعور تنيه له (قوله كعبود ثلاثة) أي ولو قرأه آية بدلا عن الفاتحة فليانظره فخلا فالزكوع جج هـ سم على
 منهج (قوله هذا ان عرف الخ) الإشارة الى قول المصنف بتكرار ركعته (قوله والاخذ بالتيقن) أي ما يثبت في حجب
 له وما يثبت في حجب (قوله وانما بالباقي) قال جج بعد ما ذكره في جزأين الموقوف التنية أو تكمية التصرع بطلت صلاته
 وان لم يشرط ما حاطر ولا يعضي ركن لان تنيه في تركه انتم تجوز ما ذكره وهو أقوى من مجرد الشك في ذلك أو كتب عليه
 سم قوله ولم يشرط الخ هذا بقيد البطلان وان تذكر الخ الحال ان الموقوف غير ما نقله راجع المشقة فان اظهر ان هذا متفرع
 بل يشترط الطول أو معنى ركن أيضا وقد ذكرت ما قاله ليركع ركعة (أقول) وما قاله مر هو مقتضى
 الحاقه وسم لا يشرط ركعة فبن تركه ركن من صلاته وترد تنيه فانه مع ذلك الذي لا يخرج عن كونه شاك في تركه الموقوف
 (قوله ثم يحمل ما تقر) هذا انه يؤخذ من قول المصنف بتكرار ركعته الخ اذن نسي التنية أو شك في الاصل في حجب الله انه تم
 ركعته بالتنية (قوله وكذا بعد طوله) أي حيث لم يأت بما يبطل الصلاة كقوله كثير (قوله فلا يثبت) أي اماما كان
 أو معاهدا أو منفردا

(قوله) أو بعد سلامه ولم يطل الفصل) فان ظالم الفصل وجب الاستئناف ولا يشك في علمه من أنه لو كان المتروك المستغنى
وتذكره بعد طول الفصل في به ولا يعود الخ كان الحاصل هاتكون ٤٠٥ طويل مع نحو وجس الصلاة طاهرا

أو بعد سلامه ولم يطل الفصل عن طريق طاهرا (ترك بصيغة) (الركعة) (الاحقة)
بجدها وأعادتها (هذه) (لوقوع تشديد) (لحذف) (أوس) (غيرها) (أي) (الاحقة) (زمره) (ركعة)
لان الشافعية حكيت بصيغة التي بعد ها والتي بالقبول (وكذا) (أن) (شك) (فيها) (أي) (هل) (ترك)
الصحيحين (الاحقة) (أو) (غيرها) (بجدها) (أحدا) (بالأول) (ولم) (ركعة) (أخرى) (ولم) (على)
في قيام (ثانية) مثلا (ترك) (صعدة) (من) (الأولى) (فإن) (كان) (جلس) (بعد) (بجدها) (التي) (قام) (عنها)
(صعدة) (من) (قيامه) (كتفا) (بجدها) (وإن) (قوى) (به) (الاستراحة) (فإن) (كان) (جلس) (بجدها) (فإن) (كان)
القيام ثم ذكر (فالتقاسم) (أن) (هذا) (الجلس) (يتم) (وقيل) (أن) (جلس) (بجدها) (الاستراحة) (ليكنه)
لقد صدق وقد قدما الفرق بينهما (بجدها) (الاستراحة) (حيث) (لم) (تكنس) (الصعيد) (والأ)
أي (وإن) (لم) (يكن) (جلس) (بعد) (بجدها) (فإن) (لم) (يكن) (جلس) (بجدها) (فإن) (لم) (يكن) (جلس) (بجدها)
ذلك (بأن) (في) (ترك) (بجدها) (فإن) (لم) (يكن) (جلس) (بجدها) (فإن) (لم) (يكن) (جلس) (بجدها)
الركعات (بجدها) (ركعة) (السابقة) (بجدها) (الأولى) (والأخيرة) (أو) (لقد) (صدقت) (الركعة)
بقيامه من جلوسه لان التفصيل الفصل وهو حاصل القيام (وإن) (على) (آخر) (بجدها) (ترك)
بجدها (أو) (لأن) (بجدها) (موضعها) (أي) (الجلس) (فيها) (وحيث) (كان) (أحدا) (بالأول) (أو) (هو)
المستند (الأولى) (ترك) (صعدة) (من) (الركعة) (الأولى) (وحيث) (كان) (أحدا) (بالأول) (أو) (هو)
ويعلم (بأن) (ما) (في) (المسئلة) (التي) (ترك) (فإن) (بجدها) (ركعة) (أخرى) (أو) (لم) (ترك) (أربع)
من (رباعية) (صعدة) (ثم) (ركعات) (لا) (احتمال) (أن) (ترك) (بجدها) (ركعة) (وثنيتين) (من) (وكتبت)
غير متواليين لم تتصلها (كأن) (أحدا) (من) (الأولى) (وثنيتين) (من) (الثانية) (وواحدتين) (من) (الرابعة)
فالحاصل (أن) (ركعات) (الاصعدة) (إذا) (أدلى) (بجدها) (الثالثة) (والرابعة) (فإن) (بجدها) (هي) (قوله) (بأن)
ركعتين (بجدها) (ما) (إذا) (اصطفا) (أكثر) (أحدا) (من) (الأولى) (وثنيتين) (من) (الثانية) (وواحدتين)
من) (الثالثة) (فلا) (يلزم) (فيها) (سوى) (ركعتين) (وقول) (الشافعية) (وقول) (الأولى) (وكمال) (الثانية) (الثالثة)
بجدها (فإن) (لم) (يكن) (بجدها) (بجدها) (بجدها) (بجدها) (بجدها) (بجدها) (بجدها) (بجدها) (بجدها) (بجدها)
محاصر (أجل) (كلامه) (على) (طاهر) (مخالفة) (لكلامه) (هم) (ولم) (أقره) (فله) (ويكن) (الاعتناء) (بكلامه)
إوافق (كلامهم) (وكلامه) (المقدم) (فقال) (قوله) (فصل) (الأولى) (بجدها) (صعدة) (العدد) (أما) (بجدها)
وقوله (وكمال) (الثانية) (أي) (الصعدة) (الثالثة) (من) (الركعة) (الأولى) (الثانية) (بجدها) (بجدها) (بجدها)
فصل من (فإن) (ركعة) (وهي) (الأولى) (ولا) (يلزم) (من) (التقرير) (خلاف) (سوى) (وقوله) (بجدها)
موضعها (بأن) (أصورتها) (التي) (يلتزم) (بأن) (المقادير) (أما) (أعلم) (موضعها) (يرتب) (عليه)
مقتضا (وليست) (بجدها) (مسائل) (ترك) (الصعدة) (التي) (رتبوا) (الحكم) (بجدها) (أما)
التقدير (وهي) (قوله) (لم) (ترك) (أخرها) (أصبح) (شبهة) (المتروك) (حاشا) (وهو) (كأن) (أعادتها) (لها)

قوله (لم) (تصلها) (قوله) (وتحضر) (به) (أي) (درك) (على) (وجه) (لا) (ما) (بجدها) (على) (خلاف) (كلام) (الحق) (وقوله) (بجدها) (الثانية) (أي) (بجدها)
فمن (الأولى) (القيام) (والفراغ) (أو) (كأن) (قوله) (لم) (ترك) (أي) (الثانية) (والرابعة) (قوله) (بجدها) (بجدها) (أي) (بجدها)
وكان (الأولى) (أن) (يقول) (بجدها) (قوله) (بجدها) (أي) (الحق)

(قوله انه في الست تركه سجدين) أي ولا احتمال انه في الست تركه كل واحد ولا هذا الاحتمال احتمال آخر يخالفه في الحكم قلت لهم وهو احتمال تركه سجدين من كل ٤٠٦ من الاولى والثانية وسجدين من الرابعة اذ في هذا الاحتمال وجوب

سجدين ثم ركعتين فالاصح
الاحتمال الذي ذكره تأمل اه
سم على منهج (قوله وفي عثمان
سجدة الخ) لم يقل يحتاج جعل
موضعها كأنه لان الثمن من
الرابعة يجعلها معلوم والمراد
غالب الاحتمال لا يتم كان اقتدى
بصبر في الاعتدال فافهم
الامام بسجدين وسجدة اعلنه
للسجدة سجدين وقرأ امامه آية
سجدة في ثلثه مثلاً وسجدة في
آخر صلاة له وهو المصنف في
ركعة التي اقربها آية سجدة
ثم شك بعد ذلك بأنه تركه ثلث
سجدة لكونها على علمته في
انها سجدة صلاة أو آية
للهو والتلاوة والمتابعة أو ان
بعضه من اركان صلاته وبعضه
غيرها ففعل المتروكة على انها
سجدة في صلاته وغيره لا يتغير
الاتيان به لا يقوم مقام سجود
صلاته لعدم شمول التمة (قوله
ثم ما ذكره المصنف) أي من
وجوب ركعتين اخذ الاسوا
(قوله على زجره) نفسه
وتأمله ثلاث سجدة ذكر
وسط الصلاة ركعة قد أمر
بجعلها على خلاف الثاني
عليه سجدة تركها
واهل الاصحاب تركوا السجدة
وأتموا طائفة ذلك عده

أي ما جردته من غير تأمل فيه لوضوحه (قوله بسن اعادة نظره) أي بأن يشد النظر في موضع سجود من ابتداء الصلوة ويذيع
إلى آخر صلاته الا فيما يستحق ويثبت ان يقدم النظر على ابتداء الصلوة ليشاقق مقتضى النظر من ابتداء الصلوة

والمتركة شرعاً وهو سجدة تأملها جلوس فيها (أو) علم تركه (نفس أوست) جهل موضعها
(قلت ان) أي ثلاث ركعات لاحتمال انه في الخمس تركه سجدين من الاولى وسجدين من
الثانية وسجدة من الثالثة فقدم الاولى بسجدين من الثالثة والرابعة وأنه في الست تركه
سجدين من كل من ثلاث ركعات وقول الشافعي هنا أيضاً فتكمل الرابعة عليه التسع
المادة (أو) علم تركه (سبع) جهل موضعها (سجدة ثم ثلاث) أي ثلاث ركعات لان
الحاصل في ركعة الاصغر في ثمان سجدة يجب سجدة ثان وثلاث ركعات ويتروك
طمانينة أو بسجود على علمه وكالمتركة ذلك الثالث فيه ثم ذكره المصنف تبعاً لجمهور
فما اعترضه جمع من المتأخرين كالاصفوري والاسنوي بأنه يترك ثلاث سجدة واحدة
وركعتان لان اسوأ الاحوال ان يكون المتركة السجدة الاولى من الركعة الاولى
والثانية خمس الثانية فيفضل من الثانية جمع الجلوس بين السجدين لا لغير السجود اذ لا
جلوس محسوب في الاولى فتكمل الركعة الاولى بالسجدة الاولى من الثانية وتقدم
الثانية وتحمل السجدة الثالثة وترك من الرابعة فيركعه سجدة تركها ويتركه تركه
أربع سجدة ثلاث ركعات لاحتمال انه ترك السجدة الاولى من الاولى والثانية من
الثانية فيفضل فيمنها ركعة الاصغر وأنه تركه ثلثين من الثالثة فلتأمل الركعة الا
سجدة من الرابعة ويلقوماً أو ما هو يلزم في ترك الست ثلاث ركعات وسجدة لاحتمال
انه ترك السجدة الاولى من الاولى والثانية من الثانية وثلاثين من الثالثة فلتأمل الركعة
واجب بان ذلك خلاف فرض الاصحاب فانهم فرضوا ذلك فيما اذا أتى بالجلوس
المسبوق قبل قال الاسنوي انما ذكر هذا الاعتراض وان كان واضح البطلان لانه قد
يحتاج في صدر من لا حاصل له الا في حق هذا السؤال الضيف ان لا يدور في تصنيف
وسكن ابن السبكي في التوشيح ان والده وقف على وجوبه في الققه وفيه اعتقاد هذا
الاعتراض فكتب على الحاشية من رأس القلم
لكنه مع حسنة لا يرد • اذ الكلام في الذي لا يشك
الا بسجوداً ما انضم له • ترك الجلوس فلهما على
وانما السجدة للجلوس • وذلك مثل الواضع المحسوس
وفي الحقيقة لاستدراك على الاصحاب لكونهم فرضوا كلامهم فياذا أتى بالركعات
جلوس محسوب وأنه لم يترك سوى السجدة فيرا عليه عامر وهو المصنف كما اشار اليه
الدارمي خلافاً لمن وهم في ذلك فان فرضه خلاف ذلك ادبر الحكم عليه فالاعتراض
وان كان مكاناً محضاً فلهذا به غير متوجه على كلامهم (قلت بسن اعادة نظره)

وقوله ذكر رأي ذكره وقد أمر أي أمره الاصحاب (قوله من رأس القلم) أي

(قوله اى المولى) اشارة الى عود الضمير على غيره كقولنا وعلى مذ كور بالقوة يكرى (قوله ان جعل ذلك مادام حرة) وقوله نحن ذلك انه لو فعلت سبانية لا يتناول موضوعها بل الموضوع محصور ثم وابتدأ من ان الموصوفه انفتحت عليه (قوله ان لا يتناول به) اى فان لم يتصور فذلك لا يتضمن عنده فله كما يصرح بقوله الا فى وقد بين ان صلى بجائحه (ان قوله فنظر الى ظهره اولى) ضعيف وقوله فانه ينظر الى المتخمين (قوله لو لم ي) اى الاستثناء وقوله فما نحن من كلام الماورى اى وهو من جرح كما تضمنت الاشارة الى قوله ولو يحضره الكعبة (قوله فانه العبدى) يفتح العين واللام والواو والياء عند المادار اى منقضى ٥١ انساب (قوله لو عدى لا يكره) اى ولكن خلاف الاولى ٤٠٧ (قوله ويحوى) اى كالسباط الذى فيه مصور

(قوله لبعبد البصر) اقول

وقد يقال فانه من قصصها

ال كوع ابركع البصر فلتأمل

٥١ سم على منبه وما ذكر ظاهرا

الى البصر اما الاى فبني على

من ذلك فى سقه لانه لا تافقيه

ويكن الفرق منه وبين تصويره

بصورة البصر فى النظر موضع

الصوره ان ذلك اقرب للشرع

لانه اذا عود نفسه بصورة من

ينظر موضع مصوره كان ادعى

لنفسه الحركة فى حقه بخلاف

ما هنا فان تصويره بصورة البصر

يستدعى تحريك الابصار

ليصل فتح عينه والاشتغال به

مناف لفتح عينه (قوله فغير ما هو

فيه) اى وهو الصلابة وقوله وان

تعالى لا (آخرة) هذا قد يشكل

عليه استحباب كثرة الالتفات الى

التصور والركوع والاستغفار

وطب الزجاجة اذا ما باية

استغفار واورحة والاستغارة

من العذاب اذا ما باية عذاب

الى غير ذلك مما يعمل على طلب الهدى فى صلاته

دوى لهم الان يقال ان هذا نشأ من التسليم والهدى المطاوعين فى صلاته وانما التفتيش اجتنابا عما هو فيه (قوله على فاعلمه)

اى الخشوع (قوله كالسكون) افاد انه من اعمال الجوارح ووجهه ان السكون الذى يحاط به هو الكف عن الحركة

والكف لا شك انه فعل (قوله او هو عاين عن المجموع) الذى قدمه هو الثالث فهو الرابع (قوله ووجهه) اى جلته مان لا يشغل

شيئا من جوارحه بغير المطلوب من صلاته (قوله لا وقد اوجب الله الجنة) اى اثباته اولى سم على منبه وفيه ايضا آخر

جديشان فان مولى فبعد الله واتى عليه ومحمد بالى هو اهل له وفرغ قلبه لله الا انصرفت من خلقته كهيئة يوم ولدتها

اى المولى (الموضع محصوره) فى جميع صلاته ولو يحضره الكعبة وان كان اعمى اولى
 طلبة بان تكون حالتهم فى التناول مثل محصوره لانه اقرب للخشوع نعم بين فى القصد كافى
 المجموع ان لا يداوى بصره اشارة الى حديث صحيح فيه وينظر وان جعل ذلك مادام حرة
 والادب ينظر على المحصور بين ايشان فى حالات الخوف والعدو امامه نظره الى وجهه
 التلافيحهم ولن على على شعوباد مصوره التلافيحهم التلافيحهم التلافيحهم
 واستبقى بعضهم ايضا ما مولى خلق ظهره فنظره الى ظهره اولى من نظره لموضع
 محصوره وما مولى على حذانه فانه ينظر الى القبلة وله ما هو من كلام الماورى القائل
 باله مولى فى الكعبة ينظر اليها (قيل بكرة تقيض عينه) قاله ابيدنى من اصحابنا بنما
 لبعض التابعين لانهم وقد فعله ولم ينقل عنه عليه السلام ولا عن احد من الصحابة
 رضى الله عنهم (وعندى لا يكره) ويعرضه فى الروضة المختار (ان لم يصب) منه (ضررا)
 والنبي عنه ان يصح عمله على من خلفه وقد يجب اذا كان العاراض موقفا وقد بين ان صلى
 خلفا فموقوف ويحوى مجاشوش فكره قاله الرازمي عدا السلام وليس فتح عينه فى الصور
 ليعبد البصر قاله صاحب العوارف واقره الزكنى وغيره (و) (اسن) الخشوع) قال
 تعالى قد افلم المؤمنون الذين هم فى صلاتهم خاشعون فيستحب ذلك فى جميع صلاته قبله
 بان لا يحضر فيه غير ما هو فيه وان تعلق بالآخرة فهو ارسله بان لا يصيب احد او ظاهرا
 ان هذا من ادله سبده كرا الا فى قوله وتر اغ قلبه فى الآلة المراد كل منها كما هو ظاهر
 ايضا وذلك لثنا الله تعالى على فعله ولا توافى اب الملائكة توافاه كاد ان عليه الاخبار
 المحصنة ولا لتناولها اختلاصا مع شرط المحصنة لكن فى البعض وقد اختلجوا على
 انشور من اعمال الجوارح كالسكون او من اعمال القلوب كالخوف وهو عبارة
 عن المجموع على اقول العلماء وقال صلى الله عليه وسلم لمن صيدت موضع فصين
 الوضوء ثم يقوم فيركع ركعتين يقل عليه مساجيلته ووجهه الا وقد اوجب الله الجنة

الى غير ذلك مما يعمل على طلب الهدى فى صلاته فان ذلك فرع عن التفكير فى غير ما هو فيه لولا ما اذا كان الدعاء بطلب امر

دوى لهم الان يقال ان هذا نشأ من التسليم والهدى المطاوعين فى صلاته وانما التفتيش اجتنابا عما هو فيه (قوله على فاعلمه)

اى الخشوع (قوله كالسكون) افاد انه من اعمال الجوارح ووجهه ان السكون الذى يحاط به هو الكف عن الحركة

والكف لا شك انه فعل (قوله او هو عاين عن المجموع) الذى قدمه هو الثالث فهو الرابع (قوله ووجهه) اى جلته مان لا يشغل

شيئا من جوارحه بغير المطلوب من صلاته (قوله لا وقد اوجب الله الجنة) اى اثباته اولى سم على منبه وفيه ايضا آخر

جديشان فان مولى فبعد الله واتى عليه ومحمد بالى هو اهل له وفرغ قلبه لله الا انصرفت من خلقته كهيئة يوم ولدتها

(قوله لا تزدوا) وفيه مشقوة الاسم واسم (قوله أي تأملها) عبارة عن أي تأمل معانيه أي اجعلها لا تتصل بالظاهر لانه يشغل عن العمل بصدقه (قوله وليس ترتيلها) أي التراتيل ويحذف حروفها في وقت سجودها كقوله لا واجب الإسراع لانه يقتصر على أربع ما يتكلى (قوله وحرف الترتيل) أي التأتيل في حركات الحروف وقوله أفضل من حرفي غيره أي نصف السورة مثلاً مع الترتيل أفضل من غيرها لانه ولعل هناك غير ما يطلب بخصوصه كقراءة الكهف يوم الجمعة فان الله لم يجمع الإسراع لتصلبته في قراءتها أفضل من أكثرها ٤٠٨ مع الثاني في التراتيل (قوله إذا مرأياً يترجعه) أي ولا يقتصر بذلك فوات قراءته بل يتجسس به بين قوابل

رواه ابو داود وروى صلى الله عليه وسلم رجل يصلي بغيره في الصلاة حال الوضوء قلب هذا الخشعة بسواحه فلا يسقط سجوداته أو يتركها بغيره كقوله لا ضرورة كما في الاسماء (و) يسكن (تدرا التراتيل) أي تأملها يحصل المشيوع والادب وهو المقصود به تشرح الصدور وتنبه القلوب قال تعالى كآب ارتاء الله مبارك الدروا آياته وقال فلا تسجدوا للعرآن ويسر ترتيلها وهو التأتيل فيها فافراط الاسراع مكروه وحرف الترتيل أفضل من حرف غيره ويسر لقارئه مصلداً مغيره أن يسأل الله الرحمة إذا مرأياً يترجعه ويستحسن العذاب إذا مرأياً يعذب فابن مرأياً يتبع سبع أو يترجعه ثلثه كرواذا قرأ آليس الله يحكم الحاكمين لأن يقول لي وإعالي ذلكم للناس الذين وادقراً فمأى حديث بعده يؤمنون يقول آست بالله وادقراً هو يأتيكم بما سمع يقول الله رب العالمين (و) يسكن تدر (الذكر) قبل ما على التراتيل فلو كانت تعجل في الصلاة والبار وغيرهما من الأحوال المهمة التي لا تعلق لها بذلك المقام حكما من حديث النفس ويكره أن يتعكر في صلاته في أمر يسير أو في مسألة مهمة كما قاله القاضي حسين (و) يسر (دخول الصلاة بشايط) لأن الله ذم تارك ذلك بقوة وادقروا إلى الصلاة فلو كان كسالى والكل القنويص الشيء والتواضع وهو ضد الشايط (و) فراع قلب من الشواغل الدنيوية لأن ذلك أدى لتفصيل العرس فإذا كانت صلاته كذلك اتفق له من المعارف ما يقصر عنه فهم كل عارف بذلك قال عليه الصلاة والسلام وجعلت قرعة عني في الصلاة ومثل هذه التي تسمى عن الغشاة والمكر (و) يسر (جعل يد يفتح صدره) وقوله قسرت يد في قامه وهذا ما سمع من فضل صلى الله عليه وسلم وحكمة جعلها تحت صدره ان يكون فوقه أشرف الأصاغر وهو القلب فانه تحت الصدور على الجانب الأيسر والعبادة تأمن احتفظ على شيء جعل عليه عليه (أخذاً بيمنه يساره) بأن يقصر يمينه كوع يساره بعض ساعدها ويضعها روى بعضه وسلم ونعنه ابن عمر بمقوله الباقي اوداد وقبل بخير بيده اصابع الخبي في عرس

قراءته بل يتجسس به بين قوابل الدعاء والتراتيل وفيه ان جعل استجاب الدعاء اذا لم تكن آية الرحمة والعذاب في شيء فتراميد القاصصة والاملايا في ثلث لا يقطع الموالاة (قوله ليس له ان يقول لي) أي يقول له الامام وأدعية الصلاة لا تكتب وهذا خلاف قول الزمر الامام يا يترجعه وأدعية غيره يصح بالمولود وفيه ان المأموم وعادة الشارح بعد قول المصنف السابق وقوله التثنية الخ وادا سأل أي الامام الرحمة أو استعاد من السار ويصونها فان الامام يصح به وبواقفه فيه المأموم ٨١ وظاهره ان المأموم لا يؤمن على دعائه وان كان يلقظ الجسج (قوله قبل ما على التراتيل) قال فتح قضيتهم رسول توابه وان جعل صاعده وقصره الاسنوي ولا يأتى ٨ خافي التراتيل المتعدد بقلبه قائب فانه وان لم يعرف معناه

المفصل

بحال الذي لا بد من فعله في وجه الكلى ان يتصور ان في التسبيح والتحميد ونحوهما تعظيم لله وتواضعاً له (قوله فلا تشغل يد كراجلته) كان الاولى قد كره بعد قول المصنف السابق والتشروع متعلقاً بقرعة وان تعلق بالآخرة الخ (قوله ليس الاحوال الشبهة) أي الشبهة (قوله كل من حديث النفس) أي هو مكروه (قوله ودوى بعضه سلم الخ) ليس المراد ان كل واحد اشد روى خفي الخبي ودوى سلم من وائل من جهره على الله عليه وسلم ومعني به حين دخل في الصلاة وتوجه الى الله تعالى على السري راد ان تترجعه على صدره أي آخره مكروهاً في الدعاء وروى ابو داود على ظهره كره التسبيح والاربع والسعد وعجالة الخ (اللائحة الثانية من مجموع روايات الشيخين وغيرهما

(قوله صوب الساعد) قال حج وقيل يقبض كوعه بايده وكمره عنه منصرفا وتدل الباقي صوب الساعد (قوله والحمد لله
 الأول) هو قوله بان يقبض يمينه كوعه بيده (قوله ويخرج اصابعه صراة) فتيته اذ يضع اصابعه الخفى بالقبض فيها اليسرى
 (قوله ويصاها به) اعمن الرضع المتقدم كيفه عند تكسية الاحرام وقوله بعد التكسية تحبص صدره اذ في جميع القامد الى
 الركوع يخرج من الاعتدال فلا يصحها بانعت صدره بل يسلمها ٤٠٩
 هو ان كان قد خال الاعتدال او بعد

الفراغ من القنوت كما تقدمت
 الاشارة اليه في الاعتدال بهذا
 قول الحق **فَإِذَا حَسِبَ الْحَقُّ**
لَا يُبَاسُ اي لا اعتراض عليه
 والافلاس ما تقدمت قوله و**الرَّسْخُ**
 والسبب في الرسخ وضع على
 ويسمى الرضا ما طل في الخمار
 الزنموصل طرف الذراع في
 الكعب ومما زدان الكعب
 والكروكوع أي وبقال الكروكوع
 زنا الكروكوع زندقه المساج
 وزنا ما انصهر منه اللحم من
 الذراع وهو يرجع لقول الخمار
 موصل طرف الذراع قوله وما
 البوع فهو العظم الذي يلي الجاه
 (اليد) والكروكوع الذي يلي
 شخص البدوق فلذلك يسمونه
 فقال

وعظم على الإبهام كوع وما على
تقصير الكرسوع والرسغ وما وسط
وعظم على الإبهام رجل مقلب
يوسع فخذ العظم واحد من الخط
(قوله الدعاء في مجوده) أي وإن
كان صرا على الكبر والتمني الدعاء
من الخالص فوجده لأن الدعاء
حين يدعو كأنه يقول لا تصح

٥٣ ل
مطاولي أحسنوا يا أهله (قوله لست بقاتلهم الدعاء) يعني أن المراد فعل المتضمر في رفع
ذلك البلا لا مطلقا (قوله اليوم القامة) هو متعلق بقتاله وبيعتان تأتي وهذا الاسم متفرقا في يوم القامة مع قوله (ومنه) أي
الماور (قوله ولما أوحى) تقدم في شرحه فيجب أن يصح قوله (ولما أوحى) المتنازل الله أحسن الخ لثانيه ورواه عنه الحديث بلفظه وأوله
وأخوه وعلا ينصرف في قوله (كان معناه يابسه) أي من معناه التيبس في قوله (معه) شربوه وانما هو الصحيح

(قوله وبين الذكر والدعاء) هذا الكلام فيه مغايرة الدعاء المذكور في شرح الخطبة بعد قول المصنف وما وجدتم في
 الذكر كما نلاحظه هو أي الذكر كلفته كل من ذكر وشعر أقول سبق لثناء أدعاه وقليد يستعمل شرعا أيضا لكل قول يثاب ثوابه
 وعليه فالذكر شامل للدعاء لقول الشارع الدعاء من ذكر الخاص بعد العام أيضا لحق في سم على منهج والسنة أن يكون
 الذكر والدعاء قبل الأيمان أو قبل بعدها رتبة كانت وغيره ما شرع روي أي فلا يأتي بعد الرتبة فيحصل ولا يتردد
 نقطة الزاوي (أقول) والأقرب الثاني لطول الفصل وسأني مقبض عن سم (قوله بعده) على البكري في الكفر وذهب صاحب
 السلام من الصلاة أن يبدأ بالاستغفار ثلاثا ثم قرأ اللهم أنت السلام الخ ثم يقول اللهم لا اله الا انت اعطيت ولا معطي لمنعت
 ولا رافضا قضيت ولا ينقض ذا الجمعتك الجدية بحد ذلك ما ورد من التسليم والتسبيح والتكبير المأثورة له ثم دعوه فم ذلك
 كله من الأحاديث الواردة في ذلك وهذا الترتيب مستحب وإن لم أر من صرح به ٤١٠ وينبغي أنه إذا عارض التسبيح وصلاة الظهر
 بعد الجمعة في جماعة تقدم الظهر وإن قام التسبيح وينبغي أيضا تقدم آية الكرسي على التسبيح في ركعة بعد قوله ولا ينقض ذلك الجدل
 من ذلك الجدو وينبغي أيضا أن يقدم السبعات لحث الشارع على طلب الفرو فيها ولكن في غنى عن شرح المناوي على الأربعين
 أنه يقدم التسبيح ومراجعة عليها وينبغي أيضا أن يقدم السبعات وهم الغافل على تكبير الصلوات المأثورة من الحش على قرويتها
 والتكبير لا يغيب بطول الزمن (قوله قال لا اله الا الله وحده لا شريك له الخ) ظاهرا أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأه مرة
 واحدة وأنه خلق الصلوات الخمس وفي سم على حج كل من صلى الله عليه ولم يأخذ التسبيح جلس حتى تطلع الشمس واستنزل
 في الختام بخبر من قال في درر الصلاة ٤١٠ القبر وهو ثواب وجهه لا اله الا الله وحده لا شريك له الحديث الخ فقال

وبأقرب مثله في المغرب والعصر
 لو ورد ذلك فيها وفي من الجامع
 الصغير ما فيه إذا صليت صلاة
 الفرض فتدبروا واعتك كل صلاة
 عشر مرات لا اله الا الله إلى آخر
 الحديث وأقره المناوي وعليه

فينبغي تقديمها على التسبيحات لحث الشارع عليها وهو ثواب وجهه لا اله الا الله وحده لا شريك له الحديث الخ وروى أيضا أن من قرأ قل
 هو الله أحد مائة مرة عقب صلاة الصبح ولم يشكك بغيره وأورد عليه سم في باب الجهاد في الأصل أنه إذا سلم عليه فخص
 وهو مقبول بقرائنها بل روي عليه السلام ولا يكون مقرونا للثواب الموعود به لاستغناء ما هو واجب أو غير واجب التواضع
 ويكون ذلك عند راقى التأخير ثم قال فبمظهر لم يرجح شيئا (أقول) والأقرب الأول وجوب السلام على النبي لا بعده في الأيمان
 به وعلى ما ذكرنا إذا سلم من صلاة الصبح أو أراد الأيمان بالله كرا في قوله لا اله الا الله الخ وقراءة السورة في الأولى تقدم الذكر
 أو السورة في نظره ولا يبعد تقدم الذكر كحسب الشارع على المبادأة إليه بقوله وهو ثواب وجهه لا اله الا الله وحده لا شريك له الحديث
 استحسانا يطلب بعد الصلاة حال الشك بغيره من الدعاء الواردة في هذا المجلد اللهم اعني على ذكرك الحديث ومنه ما سلف
 استحسانه بين السجدين ومنه اللهم أجمعنا على قولك من البين وأعوذ بك أن أوردني إلى رذيل العمر وأعوذ بك من فتنة الدنيا وأعوذ بك
 من عذاب القبر ٤١٠ وجهه الله (قوله من سمع الله في كل صلاة) أي بعد كل صلاة من القرائن وقال بعضهم هو شامل للثقة
 أيضا ثم ظاهرا أنه لا فرق بين الأيمان بها على الفور والتراخي لكن قال حج أنه لا يضر الفصل اليسير كالاستغفار بالذكر المطلوب
 بعد الصلاة كآية الكرسي والرواية وظاهرها لو أكثر من ركعتين وقال سم عليه ما حاشاهه ينبغي في اعتقاده الرتبة أن لا يغيب
 الطول بحيث لا يبعد التسبيح من تواضع الصلاة عرفا ٤١١ ثم على هذا الواو بين صلاتي الجامع آخر التسبيح عن الثالثة وهل يسقط
 تسبيح الأولى حيثما أتى ويكفي من أهدأ ولا يتعين ذكر كل من الصلوات فيه فظهر ولا يبعد أن الأولى أفراد كل واحدة
 بالعدد المطلوب لها فلا تقصر على أحد الصلوتين كفي في أصل السنة كالقراءة آيات سجدة وآية التحيات فإلى ما ينبغي لها =

== مصيبة واحفظوا الاولى افراد كل آية يجب اذا كان خارج الصلاة ما اذا كان فيها فيسجد من ثم واحد ثم راحه في المباح
 وشروطه (قوله وكبر الله ثلاثا) قوله الثاني اعتمد جميع شروطنا كشيا الامام البرقي وشيئا الامام الخطيب
 حصول هذا الثواب اذا ناعى الثلاث والتلا في المواضع الثلاثة فيكون الشرط في حصوله عدم التقصير عن ذلك خلافاً
 خالف قال الاسوي يصدق ما ذكره الشارح من الاذكار وغيرها ويستحب ان يدأس هذه الاذكار بالاستعانة المتقدم كما
 قاله ابو الطيب اه اه سمع من منيع روى في ذلك كلام طويل فراجعه وسهله الارجح انه اذا لم يحرك عذوقه لم يعد
 اى على وجهه مطلوب حتى في هذا الوقت فلا حاجة حيث تستدرك على التلوة (قوله اذا انصرف من صلاته) اى تخرج منها
 بان سلم (قوله استغفر الله ثلاثا) لم يرد صيغته وشيئ ان يقول استغفر الله العظيم (قوله جوف الليل) يجوز نفسه على انه طرف
 بقدر اى سمعه من الحضور جوف الليل اى جوف الليل وروعه على انه خير ليبدأ بحذوف اى الارزنة المعهضة اجمع اى
 اقرب للجانية فكأنه قبل الزمن الذى يكون الدعاء فيه اجمع ٤١١ هو حروف الليل (قوله لكن يجهز بها)

اى بالذكر والثناء والادب بها
 وينبغي حريان ذلك في كل دعاء
 ويدكرهم من شعوره برزقها
 عاموماً كان او ضمنى الالهية
 الواردة وعبرها ولو بسوا (قوله)
 وان ينقل العمل) اماماً او غيره
 ولو خالف ذلك فامر بما تاتى في
 محل الاولى فهل يطلب منه
 الانتقال بعمل غيره بمثل اثناء
 الثانية بضمه ان يطلب سوا ما خلف
 هذا او سهوا او جهلا لا يقال
 الفصل لا ياسب الصلاة بل يطلب
 تركها لا يقول ليس هذا على
 الاطلاق الا يرى انه يطلب منه

وثلاثين وكبره ثلاثا وثلاثين ثم قال تمام الملة لا اله الا الله وحده لا شريك له اى قوله
 قد يرتفع شأنه وان كانت مثل زيد البصر وكل صلى الله عليه وسلم اذا انصرف
 من صلاته استغفر الله ثلاثا وقال اللهم امسا السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال
 والاكرام واهما مسلم وسئل على الله عليه وسلم اى الدعاء اجمع اى القربى الى الالهية
 قال جوف الليل ودر الصلوات المصكتو بات رواه الترمذى ويكره كل من ساءر
 لذكر يجهز بها اماماً يريد تعليم مأمومين فادا فعلوا أسر (و) يس (ان ينقل العمل)
 او القرش (من موضع روى) او نقله الى غيره فذكر المواضع المصروفة ان تشهد
 واليه من احياء النطاق بالعبادة قال ينقل الموضوع او فصل يكلام انسان
 واستغنى عن التلوة بغيره من انتقاله ما اذا قصد مكابدة كراهة تعالى بعد صلاة
 الصبح الى ان قطع الشمس لان ذلك كجوة مرة واحدة رواه الترمذى من انس اما اذا
 كان خلفه من افساق (واصد) اى الانتقال للعمل من موضع صلاته (الى يشه) لم
 المصعبين صاوا اجم الناس في يومكم فان اصل الصلاة صلاة الركنية لا المكتوبة
 ولا فرق في ذلك بين المصعد الحرام ومعد المدينة والاخصى والمهضوب وغيرها ولا يبر
 الليل واله ايسر وسوم المديب ولو كونه اهدى الى ما لا يدر من كثرة الثواب التصيل

دفع الماروقل بصحاحه الى من يرتبه وان ادى العمل صحيح وغير ذلك مما هو مقرر في محله وكذا السؤال بفعل
 حبه من اذا اهدى عند الاحرام كما حق به شيئا الرضى اه سم على صحيح (قوله فصل يكلام انسان الخ) قال سم على
 منهج اى على مسلم الامى عن وسئل صلاة تصلا لا اهدى كلام او حروح اه وقوله او حروح اى من محل صلاته الاولى
 (قوله واستغنى عن التلوة بغيره من انتقاله ما اذا قصد مكابدة كراهة تعالى بعد صلاة) لا يبر من كثرة الثواب التصيل
 صلاة اخرى فان فرض انه اراد فعل مقتضية بعد الصبح أوسته فيمكن عمالكلام ببعض الجواب لان صكر ثم اى
 العمري ما يقتضى تخصيص الاستسما الامام حيث قال امامنا يستحب للامام القيام من موضع صلاته ثم ذكره الاستثناء
 ووجه تخصيص الامام ان الله اقبل رعاؤه ان صلاة الامام باقية فاذا انتقل فهم ذلك لما اقبل عليها اه (قوله كجوة مرة واحدة)
 تامة اى قال تعالى العمرة دون الحج لان العمرة يحل حلقها باختلاف الاوقات التى تغفل بها ولو كذلك الخ اذ ليس له
 الاوقات واحد وموضعها بالعلم اشارة الى ان المراد كلفة في التصيل (قوله الى يشه) اى ما يحصل لمثل في التصيل فيه يكون
 في المسجد افضل

(قوله فيجعل الميت من سلالة) أي نصيباً (قوله كأنه يوم الجمعة) وقد علمته الشيخ منصور والطلاوي في ضمن آيات قتالهم أنه ملاقات للبيوت أفضل (الآتي خاصة فحصل ومنه الاحرام والطواف) وقد قيل جالساً لا مكثاف وغيره لاجل البسطة (كذا النضي) وقيل يوم الجمعة وفتح الحوا بالناظر وخادم وعشيق الشعر ولاختارنا وتقبله (مخرب ولا كذا العبدية) (قوله لتسكن) خمدان الكلام في السنة ٤١٢ القيلة وان فعل العبدية في البيت أفضل وعليه حصل قوله في النظم وقيل يوم

ولم ير مسلم اذا قضى احدكم صلاته في مسجد فليقبل اليه من صلاته فان الله جاعل في
شتمن الصلوة خيرا ومقتضى اطلاق المصنف عدم الفرق بين النافذة المتفق والمناورة
لكن الجملة المبهمة في النافذة المتقدمة ما اشعر به كلامهم من عدم الانتقال لان
المولى مأثور بالبادرة والصف الاول وفي الانتقال بعد استقرار المصروف مشقة
خصوصا مع كثرة المصلين كالجمعة اه فعمل ان يحمل احصاء الانتقال ما لم يبارضه شيء
آخر ولهذا استثنى منه وهو رطلها في المسجد افضل كافة يوم الجمعة لتكثور ركعتي
الارحام بمقتضى عدم مسيلو ركعتي الطواف فيه وكل ما تشرع فيه بعد اتمام الفرائض وما
اذنا في الوقت او ضمنى من التكامل او كان معكافا او كان يكتفى بجملة من الانتقال لم
او قيل ولم يؤخذ الى فيه قاعة ذلك (واذا ضل او دنا من اصابه كسوا) أى مكث الامام بعد
سلامه من معصم الى الجليل كرون الله تعالى (حتى يشرقن) ويرى من لهن الانصراف
عقب سلامه للاسراع والان الاختلاط بهن مقلته القصد والقداس مكث انشغاف حتى
يشرقن والاصرار فيهم بعضه فرداى (وان خسر) المولى بعد فراغهم من صلاته (في جهة
جاسته) أى جهة كانت (والا) أى وان لم تكن بحاجة أو كانت لاف جهة معينة (فيجهة)
لان جهة افضل والباقي من مطلوب محمو يوسا في العدة ان يذهب في سائر المصافات
ان يذهب من طريق ويرجع من أخرى ولا منافاة بينهما من ما تقدم لا مكان حمل قولهم
انه يرجع في جهة معينة على ما اذالم برادى يرجع في طريق آخر او وافقت جهة عينه والا
فاطريق الاخر أو تشبهه الطريقان ولا يكرهان وقال الصنفان الصلاة كاهر
ظاهر كلامهم (وتتقضى الفتوة بسلام الامام) التسليم الاولى نروجه من الصلاة بها
فالسلام المأمور قبلها عايد اعلم ان غير منقافة بطلت صلاته ولو اقره فيه لم يضر بقبية
الاذكار بخلاف مقارنته في تكبيرة الاجرام كما سياتي لانه لا يصير مصليا حتى تمهالا
يرجع لانه من ليس في صلاة (فقله مأمور) اذا كان موافقا (أن يمشق بل دعا وقوه)
لافراد وعلم يحصل الامام عنه سهو ومجئ لوسها (تسلم) ولان يسلم عقبه اما
المسبوق فيزعم ان يقوم عقب تسليمه فورا ان لم يكن جلوسه مع الامام محل تشهد
فان مكث عايد اعلم بالبحر من قدر ان اذ ا على جلوسه الاستراحة بطلت صلاته أو اناسيا

كما سبق عرج الباسم على النبي صلى الله عليه وسلم وأما الجارية اهـ قلت لاعتراض هؤلاء أن ما ذكره المزمع ومن أو
غيره السائل بذلك من ضرورة الالتزام بما يؤخذ من قوله اللهم اني أقسم عليك الخافي إلى الحق وترجمهم ومما زادوا به على
ضرورة الاستيفاء والسؤال مثل أسألك به كفلان أيجزئها ونحو ذلك؟ قوله ولأن يعلم عقبه أو يعني إن تسلمه عقبه أولى
حدث في ذلك كالحطوب والأبان أسرع الامام من العاموم الاتيان به (قوله جليلة الاسرار) وفي نسخة طبعاً بنية الصلاة
وهذه هي المعنوية يمكن جعل النسخة الأخرى عليها بأن يراد صلواتنا لاستراحة قل ماجيزني في قبالبوس بين الصلوات

(قوله او باطلا فلا) اي ولكن يصحك ولا فعل ما يدل عليه (قوله كما) اي في شرح قول المتن والزائدة الى جديد
 سقى الاخر وكذا الصواب بعد حيث قال واقتضى قوله بعد عن التشهد الاول فيكره الغناء فيه ليلانه على التخصيص (قوله
 ترجيه) اي ترجيح قوله وقيل عكسه (باب على شروط الصلاة) (قوله على شروط الصلاة) لعل الحكمة في تعقب هذا الباب
 قبلها لتبيين على انه لا يثبت تلك الاركان بدون شروطها حتى لو اتى شرط منها في استحصاله بطل وقد يتردد هذا من قوله الاتي
 لا ناقول لما شقلى من موافقها الخ انما الشرط بعد افتقاده ما نفع ٤١٣ من دوام العصة (قوله وموافقها) اي وما

أوجاهه لا قال كان محل تشهده لم يلزمه ذلك لكن يكره تعليله كما مر ولو اقتصار ما مر
 على تسليطه لم هو (ثنتين وأقله أع) احراز القضية الثانية ولحق وجه عن متابعتها الاولى
 بخلاف التشهد الاول لوتره امامه لا يأتي به لوجوه متابعتها قبيل السلام ولو مكث
 الامام بعد الصلاة كراؤدها فلا فصل جعل بينه وبينه ويساوي الحراب فلا تناف
 وواصل وقيل عكسه وبنى كما قاله بعض المتأخرين ترجيحه في محراب النبي صلى الله
 عليه وسلم لانه دخل الصفة الاولى يصير مستدر التثني صلى الله عليه وسلم وهو قوله آدم
 من بعد من الانبياء
 (باب) هـ بالتورين ينقل على شروط الصلاة توموا انهم او قد شرع في القسم الاول فقال
 (شروط الصلاة) الشروط جميع شرط يكون الزاء وهو لغة العلامة وسه اشراط الساعة
 اي علاماتها هذه المشهور رواه قال الشيخ الشرط بالسكون الزام التثني والزامه
 لا العلامة وان عبر به انصهر في الامام على معنى الشرط بالفتح هـ وقد مر حديث في
 الحكم والعباد والواهي والصحاح والفتاوى والجمل ودوران الادب وغيرها واصطلاحا
 ما يلزم من عدمه العلم ولا يلزم وجوده وحود ولا عدمه فخرج بالتقيد الاول المانع
 فانه لا يلزم من عدمه شيء والثاني السب فانه يلزم وجوده والوجود والثالث اقتران
 الشرط بالسبب كـ وذا لمحل الذي هو شرط لوجوب الزكوة الصواب الذي هو سبب
 لوجوبه وبالمقتضى كذا في القول بانه مانع لوجوبه او ان لم الوجود في الاول والعدم
 في الثاني لكن لوجوبه والسبب والمقتضى لادان الشرط لا يقتل الشرط بتقديم على الصلاة
 ويجب استقراره فيها امكان المداخلة بتقديم هذا الباب على الذي قبله لا يقتول لما اشق
 على موافقها ولا تكون الا بعد افتقادهما حسن تأخيرهما عما لم يصح شرطها ايضا
 الاسلام والتغير والعلم شرطان ويكتفي بهما وتغيرهما انهما من سبب الانباء عن شخصية
 بالصلاة فلا يجوز كون أصل الصلاة أو صلاته التي شرع فيها أو الوضوء أو الطواف
 أو السجدة أو غيرها فلا فرض أو علم ان فيها فرض وسما لم يغير بينهما لم يصح ما جعله ترك
 معرفة التيسير الحماط سببا واي حجة الاسلام العزالي بان من لم يغير من العامة عرض

عظمه عليه عطف نصير ويدل عليه عدم كره في الشفوات ويصرح بذلك كلام شرح الحسبي ويحتمل انه ارجح الصورة
 التي تكون الصلاة عليها خارجا (قوله غير شخصية للصلاة) اي بل تأتي في كل مادة (قوله واثني حجة الاسلام) اي غير شخصي
 لكلهم (قوله بان من لم يغير من العامة) اي من العوام بدليل ما يأتي في قوله والمداخلة على من يحصل الخ وتقال عن العالم
 كالمعنى على الوجه من قال لاعتقاده ان العرض والبعث من صميم ما يقصد عرض معين القادة هـ وكتب عليه سـ قوله
 في بعض فرض والعين الخ هـ مـ مـ في اه لا فرق في هذا بين العاين والعالم وليس كذلك بل هو خاص بالعاين كما يدل بالراجحة

(قوله في غير رجائه) معتمد (قوله من يحصل من التقصيص الخ) أي من لم يحصل قدراً تمكن به من غير فراغتها من سنها لأن المومن العالم من غير القتل (قوله من كلامه) أي المجموع (قوله ان المراد به هنا) أي وما في غير ما هنا فالمراد به غير المجموع ويترتب منه قوله هنا لم يحصل من التقصيص أي بقية (قوله من لم يفر الخ) أي وان كان بين أظهر العلم (قوله في رغبة جميع أفعالها) أي ومنها القول والاعتقادية (قوله وأولها) وقع منه في الخ (أقول) تعبيره بالاول يقتضي ان يكون لمرقة الوقت قتر على غيره من الشروط بحيث يفتق أن يكون في المرقة الاولى وضاع ولعل وجهه ان الصلاة وقعت قبل وقتها لا يصح ولا تترادف لأنه مطلقاً بخلاف غيره من الشروط فإنه يسقط عنه الجزؤه وايضا الخطاب بالملاحة كما يمكن بعد دخول الوقت وبهذا الاعتبار يميز عن غيرها ويمكن أنه انما أراد مجرد التقدم الذي ذكره ويصحب أحدهما به عرج (قوله بالاجتهاد) راجع لقوله هنا نقط أو ما في معنى الاجتهاد كأخبار الثقة والمراد به رقة هنا سلق الادراك بمازوالا لاختصة المعرفة لا شغلها اتقن لانها حكم الذهن الجازم المطابق ٤١٤ لوجب بكسر الجيم أي لدليل على (قوله تصح صلاته) أي لأقرضوا ولا تعلقه (قوله

وان صادف الوقت) (قوله) (قوله) المستطرد وقع السؤال عما يجب كسره ان الانسان يستل عن مسئلة علمية وغيرها كدخول الوقت مثلاً فيجب المسؤول بقوله الظاهر كذا هل يجوز فذلك لا م وأقول فيه قتل والظاهر ان يقال ان ظهر له ما ترجع عنده ما يجب به لفظ ذلك والامتنع عليه لان قوله حينئذ الظاهر يقيد السائل ان هذا ما يجب عند المحجب والواقع خلافه لانه لا يترجع إلي امر به وهو غير جائز وان وافق الواقع فنفس الامر (قوله من انس ومن ملأ) يقصد ان الشوب يمتنع من رؤية الجن والملائكة فلما راجع وقد يرد بعد من هذا الملاك مع الشوب قصة خديجة رضي الله تعالى عنها حين انقالت اعراسها ورجوب لتتبع حاله بغير علم لما كان باقي النبي صلى الله عليه وسلم أول المبعث هل هو وقت الاطلاق ان لا يرى المرأة الأجنبية مع عدم السترة وقد اشار الى ذلك صاحب المهيبة بقوله فأما طعنهما في الجمل فندري • اهـ الواسع هو الاماغة فاختص عند كسفه الراس جبريل لم يخلد أو أعيد النطق (قوله في الاول) أي اطلاق الرتبة على التاب وقوله الثاني اطلاق المسجد على الصلاة (قوله وهذا) أي الجمل (قوله وهو التوب مجازاً) عبارة القاموس الزينة والكسرية ما يترينه اهـ وعليه فلا مجاز اللهم لان ما في القاموس مجاز وهو كبر ما تركه في كلامه (قوله به على الغالب) أي من ان الصلاتين التام لا تكون غالباً الا من بالغات (قوله فان عجز عن ذلك) أي بان لم يجد ما يستريح به ولم ينسب الى قصوره لما ياتي به بعد قول المستصفوا لاشتبه من قوله ولواجب على التوب ونحوهما فلم يظهره في الخ وقوله من ذلك أي الست (قوله صلى عارياً) أي انحرافه والسنة على ما مره في التوب من اعتدائه ولا يحرم عليه موبوءة في هذه الحالة لا يقتضي البصر

المستصفى من سنها صحت صلاته أي وسألت عباداته بشرط أن لا يقصد بخرق من قتل وكلام المستصفى في مجموع شعره رجائه والمراد بالماضي لم يحصل من التقصيص أي متى به إلى الباقي ويستد من كلامه ان المراد به هنا من لم يترق أرض صلاته من سنها وان العالم من يترقب وأنه لا يفتقر في حق ما يفتقر في حق الما وقد صرح أيضاً من اعتقد فرضه جمع اصطفاً تصح صلاته لأنه ليس فيه أ كرم ادائه سنة اعتقاد القرص وهو غير ضار (خسة) وأولها (معرفة) دخول (الوقت) يقضاه وقتاً بالاجتهاد حتى صلى دونها لم تصح صلاته وان صادف الوقت كاهراً (و) ثانياً الاستقبال كما أيضاً (و) ثالثاً (ستر العورة) عن الصون من انس وجن وملأ مع القدرة عليه ولو نال أو فظلم لاجتماعهم على الامر به فيها أو الامر بالتشمي عن شدة وهو هنا يقتضي السأد وقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد طالع ابن عباس المراد به الشيا في الصلوة في الاول طلاق اسم الخال على الخلق وفي الثاني طلاق اسم الخلق على الخلق لو جرد الاتصال الذاتي بين الحال والخل وهذا لان أخذاً في تنويع عرض محال فأرد بدعائها وهو التوب مجازاً والماضي من قوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة من صلى أي باقية الانحسار اذا الحاض من حضه لا تصح صلاتها بجماد ولا غيره وظاهر ان غير الالفه كالباقة لكنه قد عجز ما على الغالب فان عجز عن ذلك صلى عارياً وأتم وكوعه ومجوده ولا إعادة عليه وحكمة

ورجوب فلما راجع وقد يرد بعد من هذا الملاك مع الشوب قصة خديجة رضي الله تعالى عنها حين انقالت اعراسها ورجوب لتتبع حاله بغير علم لما كان باقي النبي صلى الله عليه وسلم أول المبعث هل هو وقت الاطلاق ان لا يرى المرأة الأجنبية مع عدم السترة وقد اشار الى ذلك صاحب المهيبة بقوله فأما طعنهما في الجمل فندري • اهـ الواسع هو الاماغة فاختص عند كسفه الراس جبريل لم يخلد أو أعيد النطق (قوله في الاول) أي اطلاق الرتبة على التاب وقوله الثاني اطلاق المسجد على الصلاة (قوله وهذا) أي الجمل (قوله وهو التوب مجازاً) عبارة القاموس الزينة والكسرية ما يترينه اهـ وعليه فلا مجاز اللهم لان ما في القاموس مجاز وهو كبر ما تركه في كلامه (قوله به على الغالب) أي من ان الصلاتين التام لا تكون غالباً الا من بالغات (قوله فان عجز عن ذلك) أي بان لم يجد ما يستريح به ولم ينسب الى قصوره لما ياتي به بعد قول المستصفوا لاشتبه من قوله ولواجب على التوب ونحوهما فلم يظهره في الخ وقوله من ذلك أي الست (قوله صلى عارياً) أي انحرافه والسنة على ما مره في التوب من اعتدائه ولا يحرم عليه موبوءة في هذه الحالة لا يقتضي البصر

(قوله قال الركعتين الخ) يشبه ان العورة التي يجب سترها في غير الصلاة ليست عورة الصلاة (قوله والركعتين المراءى) مثل الامة
 لكن جعلها كالرجل وكتب عليها اسم الامة كالخمر فهو المعقود (قوله ليرى الاول) أي يسه (قوله بل صرح
 صاحب الفتاوى) معقود (قوله يواز كشفها لادنى غرض) أي لا كراهة أيضا وليس من الغرض حاجة لاجماع لان السكينة
 أن يكونا سترين وقوله بلا كراهة يحرك اهتساسة لان لازمة فان قلت لازمة اذا لم تدخوله في الكلام كبر وجهه وليست
 ههنا من حيثها التي قلنا هذه لازمة لفظا فقطها العامل ٥١ (قوله وصيانة الثوب) قبله حج بنوبه الجليل (أقول)
 وله وجه ظاهر (قوله فلا يرى عورة نفسه الخ) يظهر ولو كان طوقه خفيا جدا وهو ظاهر لكن عبارة في إيجابه في تشدد التقيد
 بالواسع الآن يقال ان ذلك مجرد تصوير وملا في التفسير ظاهر في غير الاله المعقودين ان لا تطل صلاة اخذ إيجابا في
 فيا لو بين ان يدين امامه ونيابه بحاجة من فرض البعد عن ساوا الاله ٤١٥ صدر الخواصا فلهذا بعد بطلان
 صلاة لان حرقه شرعية والنظر

منه محصل ولأقوة فيه ولانظر
 (قوله كما في فتاوى المصنف) أي
 فعل هذا يكون النظر راما ٥١
 وسمى على شرح الروض وهو
 ظاهر ان كانت الصلاة فرضا
 وكذا النقل ان لم يسه قطعه
 بالنظر والافلاحة طراز
 ان تروج منه (قوله والنسب
 المستقيم) عطف مغاير (قوله
 وتطلق) أي شرعا ولو سعيه كان
 أولى (قوله ولو كلفا) أي فيصير
 على غيره ان يفرسه الى ما بين
 السر والركبة وكان الاولى عدم
 ذكره هنا كما فعل حج (قوله عورة
 المؤمن الخ) قيل لانه المعتدل
 لا راحة فلا تأتي قوله الاول
 كافر (قوله فلا تنتظر الامة الى

وجوب السترة ما يبرئ به عادم يد التل بين يدي كبري التجل بالستر والتطهير
 والمسلم يرد التل بين يدي عظماء الملوك والتجل لم يزل إلى وجوب سترها في غير الصلاة
 أيضا لما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم لا تتشاور امرأة وقوله أبا حنيفة أن يسهان قال
 الزركشي والعورة التي يجب سترها في الخلع السوا أن تغط من الرجل وما بين السرة
 والركبتين المرأة تيه عليه الامام واطلاقهم يحول عليه ٥١ وظاهر ان الخنثى كالأمة
 وقائمة السرة في الخلوع ان الله تعالى لا يسهه في ثوبه المستور كما يرى المكشوف
 انه يرى الاول متدبا والثاني تارة كالأدب فان دعت حاجة الى كشفها لاغتسالها ونحوه بل
 بل صرح صاحب الفتاوى بجواز كشفها في الخلوع لادنى غرض ولا يشترط حصول الحاجة
 وعدم الاغراض كشفها لتبريد وصيانة الثوب من الازناس والفساد عند كس البيت
 ونحوه ثم لا يجب سترها من نفسه في غير الصلاة وانما يكره نظره اليها من غير حاجة اما فيها
 فواجب فلورأى عورة نفسه في جلسته يملك كما في فتاوى المصنف الغربية وأفتى به الولد
 رحمه الله تعالى والعورة لغة نقصان والنسب المستقيم وهي المقدار التي يسهها التبع
 ظهوره وتطلق أيضا على ما يجب ستره في الصلاة وهو المراءى وعلى ما يحرم النظر اليه
 وساقى في النكاح ان شاء الله تعالى (وعورة الرجل) أي الذكرو كثر الوعيدا وصيا
 وان لم يكن يميز واظهره شيء في طوافه ذاك احرم عنه عليه (ما بين سرة وركبته) لما روى
 عنه صلى الله عليه وسلم انه قال عورة المؤمن ما بين سرة وركبته وتظهر البقي اذا زوج
 حركته عندها واسيره فلا تنتظر الامة الى عورة والعورة ما بين السرة والركبة (وكذا

عورة) عبارة اطلق فلا تنتظر الى عورة وعلمه فالامة ليست من الحديث فكان ينبغي التام ان تكون
 هذه رواية أخرى بصراحة الشيخ في شرحه في معنل عبارة الشارح م (قوله الى عورته) أي السيد (قوله والعورة ما بين السرة
 والركبة) من ثمة الحديث وهو محل الاستدلال (فرع) ه قطع جلسته من فوق العورة الى الوالكس مع التساقط وادونه
 فيصل ان يجري في وجوب سترها وعلمه ما ذكره في وجوب الفصل وعلمه فيا لو تطلعت جلده من محل الفرض في الدين
 الى غيرها والعلكس (فرع) ه آخر فتد احرم السترة الاعلى وجهه وجب القديين لاجلها لانها لا تأتي الا بغيره فهل يلزمه
 الصلاة فيه لئلا يلازمه ذلك ولكن يجوز له ان يسهل فان ذلت القدي على اجر مثل قوب يستأجر او مثل قوب يباع
 ليلزمه كالألزمه الاستحجار والشرأحتنوا الازمه فيه نظر والثالث قريب (فرع) ه لو طالع كره بحيث جاز رزق
 الركبتين خالجه وجوب ترجيعه ولا يجب سترها ما بين الركبتين وما قبله من السابق وكذا خال في سلمة ٥٥

في أصلها في القوة وتعدلت حتى جاوزت الكتين وكذا حال قشر العانة إذا طال وتدل على جواز الكتين ٨١ سم على
 يمين لكن في سائبة شعبة العلامة الشوري على التصريح بقول سم التقدم آخر القرح الأول أو بالعكس ما نصه قالت
 ويحتمل وهو الوجه وعدم وجوب السترة في الأولى لأنها ليست من أجزاء الصورة ووجوبه في الثانية باعتبار الأصل والفرق
 أن أجزاء الصورة لها حكمها من حرمة تظفروا أن تقتصر من البدن بالكلية ولا كذلك المتفصل عن محل القرض ويؤيد
 الفرق أنه لا يجب سترها بخلاف محل الصورة عما ثبت في غيرها يجب غسل عذاري محل القرض فالوجه الفرق بين البابين والمبر
 لما ذكرناه فليأمل ٨٢ بحرقه (قوله ومبعضه) في أدائها في الأمانة يجوز ولهذا فصلها الشارع المحل رحمه الله بهذا (قوله
 حاسو الوجه والكفين) مثل ما كان ٤١٦ الثوب ساتر للجسم القديم وليس عسا بالباطن القديم فيكي

الامة بمديرته وصكاته أو مبعضه أو اوم وقد عورتها فبها ما بين سترتها أو كبتها (في الاصح)
 الخافاها بالرجل بجامع أن رأس كل منهما ليس بصورة ما نفس السرة والركبة فليست أمتا
 لكن يجب ستر بعضهما ليصل سترها والثاني عورتها كالركبة الأمامية أي عورتها ما عدا
 وجهها وكفها وأرجلها (و) هو رتة الحرق ماسو الوجه والكتين فيها ظهر أو بطن أو
 الكوعين لقوله تعالى ولا يدين ذنبن إلا ما ظهر منها قال ابن عباس وعائشة هو الوجه
 والكتان ولا ظهر حاله كأن عورة في العبادات لما وجب كنفهما في الاحرام وانقضى
 كالاتي فالحاجة فلو اقتصر على ستر ما بين سترته وركبته لم تصح صلاته على الأصح في
 الر وضعة والاقعة في الوجه وللشك في السرة والمقدودان صح في التحقيق الصفة ونقل
 في المجموع في نواقض الوضوء من بغوى وصكته القطع في الشك في صوته وادعي
 الأسوي أن التقوى عليه ففي الأولى يجب القضاء وإن كان ذلك في الشك حال الصلاة
 ولأن الأصل شغل قمتها فلا تبرا الأسبق وظاهره لا فرق بين أن يصيرهما مقتصر
 على ماذكر أو يطرا لاقتصار على ذلك في الأثنا أو ماحر حوايه في الجملة من أن العدد لو كمل
 بجنتي لم تنقض للشك وإن انقضت بالعدد المعتبر وختمت عليه لم يملك صلاة واحدة
 وكل العدد بانقضى لم تنقض الصلاة لأننا قلنا قد انقضت بالعدد وشكنا في البطلان شعرا وراد هنا
 لأن الشك هنا في شرط راجع في ذات المصل وهو السرة ومسما في شك في شرط راجع
 لغيره ويقتصر فيه ما لا يقتصر في الذات (وشروطه) أي الساتر (ما) أي جرم (منع) أدراك لون
 البصرة وأن سخي جدها كسر وال شيق لكنه مكره لم يرد على الخلق فيا يظهر
 وخلاف الأولى للرجل فلا يكتفي ما يكتفي لونه ما بان يعرفه به نحو ياضها من سوادها

الستره لكونه يمنع أدراكه بالطن
 القدم فلا تكفي ليس تخوف
 خلافا لما توجهه بعض شعبة
 الطلبة لكن يجب سترها في
 صمودها من ارتفاع الثوب عن
 باطن القدم فانه يبطل قنينة
 (قوله فيها ظهرا) أي الصلاة (قوله
 هو الوجه) أي ما ظهر
 وكثير القطع به أي هذا الحكم
 وهو أخصه ومضى عليه الخطيب
 (قوله في الأولى) أي وهو عدم
 الصفة (قوله ولأن الأصل) الأولى
 اسقاط هذا التعليل لأنه يبين
 المذكور ثم نقضه بعدم وجوب ستر
 ما عدا ما بين السرة والركبة منه
 ومقتضاه عدم وجوب القضاء
 ولكن يجب القضاء للشك الحاصل
 في صلاته المؤدى للتردد في النية
 (قوله راجع في ذات المصلى)

الأولى إلى ذات المصلى وعلى ماذكر فثبت أن ردة راجع إلى معنى كائن في ذات المصلى (قوله)
 مامنع أدراك اللون (البشرة) أي لتعدل البصر عادة كما في قلادة كذا نقل بالمد من فتاوى الشارح (قوله كسر وال) أي
 لباس (قوله وخلاف الأولى للرجل) حال الشجعة وقفيه وجهه بطلان الصلاة ٨١ وظاهره أنه في الرجل والمرأة وعليه
 فكان الظاهر الكراهة في الرجل والمرأة وجامع الخلاف لأن يقال أن هذا القول شاذ وليس كل خلاف راي (قوله)
 بأن يعرفه (أي الساتر) (قوله من سوادها) أي في مجلس القضاة كذا ضبطه ابن عجيل نأشري ٨١ سم على منهج
 وهو يقتضي أن مامنع في مجلس القضاة وكان يجب لو تأمل الناظر فيه مع زيادة القرب بالعمى بعد أدراك لون بشرته لا يضر
 وهو ظاهر فربما يظن أن من ذلك في عدم الضرر ما لو كانت ترى البشرة بواحدة ثمس أو لا ترى مائة ثمس أو لا ترى مائة ثمس ونقل
 بالبريس عن فتاوى الشارح أنه لا فرق بين القريب والبعيد وفيه وقفة بالنسبة لمسلته الشهي ويثالي يثبي أن الرؤية =

== بواسطة الشمس لا تضر لان هذا بعد سائر في العرف ومحل هذا التوقف ان كان الشارع في القنارى سوى من الشمس
 وغيرها (قوله وهو لا يمنع اللون) أقول ينبغي تعين ذلك عند تقديره لانه يستريح العروة اهـ على منتهى وهو ظاهر النسبة
 للمهلل لسقميص أبرزها ما الزج فان حصل به ستر في منها فكذلك والاطلاعية (قوله كالاصباح التي لا يرميها) ومنه
 التيلة اذ انزل برمهوا في جودا اللون (قوله ولا تكن الخفية الضيقة وغيرها) قال ج ومنه قصص جعل حبسه باعلى ما به وزره
 عليه لانه يستند عليها اهـ ونقل سم على منتهى ذلك عن طب والشهاب الرعي وروى في ج بعد ذلك كروى في الفرق
 بانها لا تصدق على المسور بخلافه ثم ايت في كلام بعضهم ما يدل هذا (قوله ولو عطين) تخفيته الاكتفاء بل مع وجود
 الثوب وهو كذلك لثوبه صرح سم على منتهى وعبدته قوله ولو عطين الخ أي ولو مع وجود الثوب (أقول) وقد يوشك ذلك من
 قول الشارع المثل والاصح على الأقل وجوب التطين على فاقد الثوب ونحوه اهـ فانه ظاهر في جواز ذلك عند القدرة (قوله
 او خاية) بالهمزة يدل على الحب كافي القلموس وهو هنا الزر الكبير وقال فيه أيضا الحب الجرد أو الخضة منها بعد احباب
 وحيمة وسباب الكسر اهـ وفي المصباح بالضم انفاية قارى ٤١٧ معرب (قوله كافي المجموع)

وحاصل مسئلة الصلاة في الماء
 المذكور كالأفاق عليه مـ
 انه ان قصد على الصلاة فيه
 والركوع والصعود فيه بلا
 مشقة وجب ذلك أو على الصلاة
 فيه ثم انزعج الى الشط عند
 الركوع والصعود لياقي بسما
 فيه بلا مشقة وجب ذلك وان
 فاعلم ان وجب مشقة فهو بالتباعد
 ان شاء صلى عاريا على الشط
 ولا إعادة وان شاء وقف في الماء
 وعند الركوع والصعود يفرج
 الى الشط اهـ سم على منتهى

كرباج وتقف فيه ومهلل استتر به وهو لا يمنع اللون لان مقصود السترا لا يحصل بذلك
 كالاصباح التي لا يرميها سم فهو موقوفه فان الوجه عدم الاكتفاء بها وان سترت
 اللون لانها لا تصدق استراؤا الكلام في الساتر من الايام ومثل الاصباح التي لا يرميها
 وقوفه في ظلة كالمحجر والستري الخفية الضيقة وغيرها (ولو) هو (طين) أو حشيش
 او ورق (وإنه كدو) أو نحو ذلك كما صافقرا كم يضره يصيبه من الرؤية وكوقوفه في
 حرة أو شاة يفسق الرأس يستتران من اعداءه او تفرض الصلاة في الماء فيمكن
 الركوع والصعود فيه وفي صلاة العاجز عنهم ما لو الصلاة على الجنائز ولو قد ان يسلي
 فيه ويصعد على الشط بل يترجمه كافي المجموع عن الدارمي ووجهه ما فهم من المرح فانه دفع
 النظر لقاعدة المسو ولا يقطع بالعمس وروى عن ذلك انه ان لم يشق عليه لزمه وبه
 أفتى أو ادرجه اقله على وجه يجمع بين اطلاق الدارمي عدم القزوم وبحت بعضهم القزوم
 مطلقا (والاصح وجوب التطين على فاقد الثوب) ونحوه لقد ذهبي على المقصود كالطين
 الماء الكدور ولو خالف الصلاة خلافا لبعض أئمة من يكتفى الستر بلباس النصفه
 امر أمان أو بطلان وان حصلت حلة محرمة في الأوبه كالأون كان بازا من قبلة موضع غير

في نحو وجه من الماء عود فاعمال كثيرة أو لافسه نظر والأقرب الاول أخذ ما لا يهمل (قوله ويوشك من ذلك) أي من قوله
 ووجهه ما فهم من المرح (قوله ان لم يشق عليه) أي مشقة شديدة اهـ ج (قوله على فاقد الثوب) في الباعية نزع لولبيد
 الرجل الأقرب هو برزنته الصلاة فيه وحسب كذا السترة حتى يجد غيره ولو متجسبا اهـ وقوله لولبيد الاقرب هو برشيد
 انه لولبيد الطين وبقيها لولبيد يصل في المرح وبه أجاب مـ سألته عن من ينبغي كالأفاق عليه جواز الصلاة في المرح
 مع وجود نحو الطين اذ أشعل عرواؤه وحشته فليراجع كل قول ليرى سم على منتهى (أقول) وينبغي ان مثل نحو الطين
 الحشيش والورق قد أشعل فيجوز له ليس المرح ما لولبيد ما يترتب له نحو الطين وكان يحصل عرواؤه فله يجب عليه ذلك
 أو لافسه نظر والظاهر الاول بانه في هذه الحالة لا يخلط بالرواة (قوله امر أمان أو بطلان) أي وان صار على صورة التقيصن
 لهما أي أو بطل وإما أنه بينهما محرمة

(قوله وان وقت عبه الاذرى) أى فى الاكتفاء به (قوله يمكن حال) ليس مشدداً (قوله نعمتاً) يمكن جعله مضافاً إليه بتقدير مضاف
أى مضافاً إلى المصلى أى عورته وفى حج وجهه اكتمال عليه (قوله من جيبه) مفعول به المأثور وثمن أسفل وان كان
المصلى هو الرأى له لا يشتر لكن فى ساحة الروض أو فى الشارع مناصفة فى فتاوى النووى الفريشان المصلى إذا رأى فوج نفسه
فى صلاته بطلت فعلى هذا يكون الترتيب كما هو اهـ أو يظهر أنه لا فرق بين أن يراها من أعلى أو أسفل (قوله أى طرق قبضه)
ليس يقيد بل مثله المأثور بثبوته ومن كره (قوله باسكان الأقدام وكسرها) قال الشيخ من المأثور فى شرح التصريف وتحتها
(قوله وقيل لا يصح فيها) لم يظهره ٤٦٨ وصحيفة لثبوت قوله بضم الرأى لا الحسن لأن مقتضى كون الضم

الأحسن جواز تركه إلا أن يقال
أراد له الحسن الواجب (قوله
يتأخر) بكسر الراءى فيه أى فى
كلام المأثور يرى أى التشاغل
بأشياء الأخرى (قوله وألقى)
فى نسخة والمأثور له لأن
معناه اسر وأدخل فى البلاغة
(قوله وقائده فى الاقتداء) أى
تظهر فيه صحة الاقتداء به (قوله وفيه
سببها) بل عليه إذا كان فى
سائر جوارى بشرق فجعل ما يده
غيره كجوارى ظاهره حج (قوله
فكنى قطعاً) أى وان سرق كما هو
(قوله ما يديه) والوجه كما هو
مهـ إذا احتاج لوضع يده
الصعود عليها وضعها وترك السر
بها لأن الصعود أكد له عهد
جواز الصلاة على ما من غير بدل
بخلاف الصعود اهـ سم على
منهم وقد يوقف فضلاً كبريائه
أن أريد أن الصلاة يجوز مع

المرى عند المجز عن السرة فكذلك الصعود يجوز بدون وضع اليد عند المجز وأراد به عهد الصلاة يقتطعة
مع العرى لا قدرنى أى يحمل على أن رأى جوى على أنه لا يجب وضع اليد والركبتين وأطراف القدمين كما هو وأقبل
أحد بعدم وجوب السجود مع القدرة ومن يجرى الشهاب للبقيس على مراعاة السجود اهـ والأقرب واستوحج حج التغيير
هو وقع السؤال إلى الرس على ما توارض عليه القيام بالسجود فى الأثر أو الثالث فيه نظر والجواب من أن الظاهر مراعاة
الستر وتقل عن فتاوى الشارح ذلك فراجعوه ورسوا فى ما تقدمه الشارح من أنه إذا تعارض القيام والاستقبال قدم
الاستقبال قاله لا يستط فى الهدى لا يتجامل مع القدرة عليه بخلاف القيام فانه يستط فى التأخر مع القدرة وهما منسلة
فان السجود لا يقطع مع القدرة يتجامل بخلاف القيام وقول سم وضعها وترك السرى وعليه فهل لا الاتيان بالاكمل فى عباده =

ويفترقه كسفة العورة حتى تقدم يجب عليه الاقتصار على قدامها لانه ان الضرورة تنفذ بقدرها ولا ضرورة
لكنه ما زاد على ما يجب ملاحظته فلو ظهر قول الناس السابق فان عجز عن ذلك حصل عاراً وانهم ركعوه ويصعبه الاول
وهو ظاهر (قوله بنسبة) اي فلو شرط قوله وانما الاركان كاهن قال الشيخ عجرة ولا عار في انظر الفروع ان أي في الصور كلها
على ما منه ولو لم يقل وجوب الاعداء عند تقدم ما قبل به لم يحصل ذلك كائنه فيما لو تقدم ما يستحقه المأوى (قوله)
لزمه الاستتار به (قوله) ظاهره ولو سلمه وقسمة قول ج ٤١٩ السابق بل عليه اذا كان في ما تروى عنه يرق

انح خلافه وكتب سم عليه قوله
بل عليه ان قد يقال لو وضع هذا
لوجب على المأوى لما عجز عن
الستر مطلقاً ووضعه على بعض
عوره لان التقدير على بعض
الستر كالتقصير على كفاي
الوجوب كما هو ظاهره واطلاقهم
كالتقصير في خلافه فليست
أي فلا يجب عليه الستر بما (قوله)
فان وجد كفاي واثمة) ترفع
على وجوب ستر البعض ولو عبر
بالواو اولى لان الحكم
أنه كولا يعلم قبله (قوله) تعين
لهما (ظاهر الاطلاق عدم الفرق
في ذلك بين الصلاة وغيرها هو
كذلك (قوله) فقهه) ولو اخرج
الصلاة ج وكتب سم على
منهج على قولنا ان نصف فضله ظاهر
وان كان لا يكسوه مكنى الدير
فتأمل وقيله منصوب بفعل
مقدر تقدمه يستوي وشي عليه
الحلي ويجوز رفعه على ان يستبدا
غيره بخلافه وقد تقدمه يستوي ويجوز

بقطعة ج ر وكذا الوجه المقتضى من ستره وامسك به ولو وجد المصل ستره فبعضه ولم يجد
ما يستره اياه او وجدته وتقدم من يظهرها وهو عابر عن فعل ذلك بنفسه او وجدته ولم يرض
الابداحة ولم يجدها او وجدها ولم يرض الا بالاكتمان اية مثله او جسد على شحاسة
واحتاج الى فرش او ترقع عليها عارياً وانما الاركان كاهن ولو وجد المصل بعض السترة
لزمه الاستتار به قطعاً ولا يعجز عنه الاختلاف فيما لو وجد بعض ما يستره لان المقصود من
الطاهر ارتفاع الحشمت وهو لا يتجزأ والمقصود هنا السترة وهو ما يتجزأ (فان وجدته كفاي
سواءه أي قبله ودر (قوله) لهما) الاتفاق على كونهما عورة ولا نهما الحش من غيرهما
وجما وسأولاً لان كسفه ما يسو صاحبهما (او) كفاي (احدهما) قبله (وجو) اذا كرا او
غيره يقدم على البرائة توجه بالتقيل للقبلة فستره اهم تغطية لها ولستره الدير غالباً
بالاين بخلاف القبيل والردا قبل الدير كما هو ظاهرهما ينقض مسه وظاهر كلامهم
ان بقية العورة تسو اوان كان ما قرب اليها الحش لكن تقديره اولى وان لم يقبل يستر قبله
فان وجد كفاي احدهما فقط فخير الاول كما قاله الاثنى ستر آفة الرجل ان كان ثم أشي
وأفة النساء ان كان ثم جسد وبقي ستر ما شاءه عندا خلق او التريقين أخذ من
التصغير (الحل) (وقيل) يست (دبره) وجو بالانه الحش في ركوعه ويصعبه (وقيل) يصعب
بينهما تعارض الحشين رجلاً كل واحد اياه لا يجوز زلن فقد استرة في الصلاة فبعضهما
ما لكما بخلاف الطعام في الخمصة لانه متكن من صلاته عاين غيرا عادت ان احتاج
لذلك لم يجز او رجلا وجب عليه قبول عارته وطلبها عند زلن اجابته وان لم يمكن
للمعريفه وقيل بجهة الطين بخلاف قبول لجة الثوب واقفاؤه للمنع وجب بشرأه
واستقباله يديل منه ولو وجد عن الثوب او الماء قدم الثوب ختال دوام النعيم ولا بد
له بخلافه (ظاهره) الطهارة واولا وهي بصر فوب اولى الناس في ذلك المجل او وقيله
او وكفى اعطاه قدم المرأه احتمالان عورتها الحش ثم ان لم يلق احتمالاً فؤنه ثم الرجل
ومقتضى كلامهم مساواة الامر دلل الرجل لكن بحث بعضهم تقدم الامر عليه ولا يجد

بومياته على جواز حذف العامل وبقاء عمله والتقدير فستن لقبلة اه (قوله) وان كان ما قرب اليها) أي السابق (قوله) وطلبها
تستغلن (اجابته) هل يجب عليه ذلك ولو نزع الوقت فيه فلهذا الاقرب فله لانه حيث قلب عن نية حصوله انزلت منزلة ما سلمه
والشرط المقصود عملها لا يجوز تركها رعاية الوقت فيكلف الوضوء وان خرج الوقت فكذلك السترة (قوله) وان لم يكن للمعريفه
أي ويحرم على الملك ما عارته ان ترتب عليه كسفه محرم (قوله) يديل منه) أي من ثوب او اجرة (قوله) ولا بد فيه) انظر هل يقدم
المبتدأ على الحلي فلهما والواو على وجهه اولى الناس حيث يقدم طهر المبتدأ ثم على اولى وبقية والاقرب الاول لانه آية
أمره والستره توقع للحش فبقي ان يقتصر على المبتدأ احتاج اليه ما عجز او برز خفيه منه محرم

(قوله الامم والحره كتابيونان) أي يقدمهم ما شاعلى الخفى وفى نسخة مستويان أى شخصان مستويان (قوله خلافة الشيخ
 حيث سوى بينهما) أى المستبين ومقتضى التسوية تقديم الرجل هنا من حيث كان يستوجب مع رده وتمام عبارة (الروض
 وشعره وان ابيض) أى بالنوب ابيض صرفه لا لونه فقلت المأخوذ من النوب بالان عودتها اعظم ثم الخفى لاحتلال انوثته ثم الرجل
 وقياس ما مر فى التيمم قياساً لروى على الاول به انه لو كنى النوب للنوب دون المتقدم قدم المؤخره (قوله بل يقطعها ويحسبها)
 أى فان ترك ذلك وجبت الاعادة حيث تقدم على ان تراها من دفعها لمر كذا ان لم يقدر بالنفس لغيره الذى اعاد وفى نسخة
 يترخص فى قوله الا فى ثلاث الشريعه الخ (قوله لزمه الستره) وبنى انه لا فرق بين جواز الستره بين ان يكون حلقها
 بجمع يده أو للوجه فقط فلا يكفل ليه ٤٢٤ فمبالاها فقط لانه حيث استتره فى محلها فقط صدق عليه انه لا يلبس حلقها

لما توجه به بعض ضجة الطلبة
 (قوله وان لم يقص) كفى من اجرة
 (النوب) عموم قوله وان لم يقص
 المبحر شمل بالوجه يقص بالقطع
 أصلاً لان معنى قوله وان لم
 صواه يقص بالقطع كفى من اجرة
 المشمل أو لم يقص وهو شامـ
 لاحتواء النقص من أصله لكن
 عبارة حج والوجه انه لا يلزم
 قطع رأسه على العورة ان نقص به
 المقطوع ولو سراه ومفهومه
 انه لو لم يقص بالقطع (لزمه) وهو
 قصه قول الشارح ولما قطع
 من اضعاء المال (قوله لم يمسحهم
 فى الاعذار) وبهذا يفرق بين هذا
 وما يأتى فى قطع المتبص (قوله
 ويجب تقديمه على المتبص)
 قضيته انه لو قدمه وبدون متبص
 استتره وليس مراد الماص من
 انه يصلح عار بالاعادة على ماص
 فيه (قوله يقدم المتبص عليه فى الخلوة) أى ان كان رطباً ويقبل منه حيث احتاج للفعل (قوله لو لم
 يطلت) أى وان كانت الستره بعيدة لان الشروط لا تسقط باليهول ولا التيسان (قوله فأتى من تحتها) وقع السؤال فى الفرس
 مما قاله لها سداً حتى قلت قال ركة الثالث فمبالاها فأتى من تحتها مكشوفة الرأس هل تتصدق صلاتها لانها لا يمسح بها من ان استترها
 قبل ما علق به السدام لانه قد قدمه منظر والجلاب عنه بان الظاهر ان قال ان كانت الستره قرة منتهى بحيث لا يحتاج الى وضعها
 لافعال كثيرة انقصت صلاتها واعتقت والا فلا ان لم يحتفل احتمالاً فرما وجود من يأتى لها بالاشارة ونحوها فان احتفل ذلك
 انقصت فليراجع (قوله احسن ثيابه) أى ويحافظ مع ذلك على ما يتصل به عادتوا كفى من اثنين (قوله او بشرى) فى تاريخ
 اسبكان من مالك بن عاتية ان النبى صلى الله عليه وسلم قال ان الارض تبغى للرجل اليسار بل ارجح

اول
 فيه (قوله يقدم المتبص عليه فى الخلوة) أى ان كان رطباً ويقبل منه حيث احتاج للفعل (قوله لو لم
 يطلت) أى وان كانت الستره بعيدة لان الشروط لا تسقط باليهول ولا التيسان (قوله فأتى من تحتها) وقع السؤال فى الفرس
 مما قاله لها سداً حتى قلت قال ركة الثالث فمبالاها فأتى من تحتها مكشوفة الرأس هل تتصدق صلاتها لانها لا يمسح بها من ان استترها
 قبل ما علق به السدام لانه قد قدمه منظر والجلاب عنه بان الظاهر ان قال ان كانت الستره قرة منتهى بحيث لا يحتاج الى وضعها
 لافعال كثيرة انقصت صلاتها واعتقت والا فلا ان لم يحتفل احتمالاً فرما وجود من يأتى لها بالاشارة ونحوها فان احتفل ذلك
 انقصت فليراجع (قوله احسن ثيابه) أى ويحافظ مع ذلك على ما يتصل به عادتوا كفى من اثنين (قوله او بشرى) فى تاريخ
 اسبكان من مالك بن عاتية ان النبى صلى الله عليه وسلم قال ان الارض تبغى للرجل اليسار بل ارجح

(قوله ومن اذا جمع سراويل) وفي كل من الثلاثين منهم بعض ناقض حكمه ولعل اولها التقصيص مع السراويل ثم
 التقصيص مع الاذراع ثم مع الرداء (قوله فانما يسراويل) لعل وجه تقديم الاراء عليه انه يحكي حجم العود وهو خلاف الاولى
 وقيل في هذا بالطلاق (قوله) كلفه اي يلازم به ولا يحصى ويجب استرداده مادام ايقاناً باليسر قد وجدت الاعادة لماسله
 مع القصد على استرداده وكذلك مع العجز بالنسبة للصلاة التي قوته في وقتها (قوله في وقتها) صوره طاهره ولو اعيى اولى طلة
 او كانت الصورة خلف طهره او ملاقيه للارض بحيث لا يراها اذا صلى عليه ٤٢٦ وهو ظاهر ما عدا ما عطفه الصورة

المهي عنها (قوله وان يصلي
 عليه) وقع السؤال في الفرس عن
 وجه هذا التوب هل يصح ويتأب
 على وقته والجواب ان الوقت
 صحيح لكونه ليس على محض ولو
 قبل لعدم دوايه بل يكره اعتدافه
 من التبرع للصلاة المكره وقت
 لم يعد والوقت ذلك بين العالم
 والجاهل لان الجهل بالحكم
 لا يلزم اليه (قوله عطاه يده) اي
 اليسار والاولى ان يكون يظهرها
 (قوله على عاتقه اليسرى) عبارة
 القاموس واشتال الصلوات
 يراد الكساء من قبل عيشه على يده
 اليسرى وفاقته اليسرى يراد
 ثابته من خلقه على يده اليمنى
 وفاقته اليمنى مدعوماً بجعا
 (قوله قد تدرى) حرجه فاقده
 الظهور من فان صلاته تنقض
 (قوله وان سبقه) اي الصلي لا يقيد
 كونه متطهر او مشغولاً بشئ
 رجوع العصر للمقد يدون
 فيه ضرورة كثر في كلامهم

اولى من رداه مع ازار وسراويل يصلي ازار مع سراويل واصله استحباب الصلاة في
 قبة لا يتابع من اقصى على واحد فخص ازار وسراويل ولبس الثوب الواحد
 ان اتسع ويخالف بين طريقتين صاقل اتر به ويحل شيئاً منه على عاتقه ويسر المرأة
 ومنها التلوي في الصلاة ثوب سابع لجميع بشره واحد وطهارة كشقة وتلاف الثوب
 ويصح في الوقت كلفه ولا يتابع لمسكه ولا تخدم كافي الكفاية ويكره ان يصلي في ثوب
 فيه صور وثوب يصلي عليه وان يصلي مضطجاً وان يصلي غافاً فان تشابح عطاه يمدحوا وان
 يشغل اشغال الصلوات اليهوديان يحل في الاولى يده بالثوب ثم رفع طريقه على عاتقه
 الا يسرى وفي الثانية لا يتصل يده بالثوب يدور مع طريقه وان يصلي الرجل مثقباً المرأة
 مشتبعة (و) اربابها (طاهرة الحنف) الاصغر وعنده عند قدره فان جهر فصد في التيم
 طالع يكن متطهر اعتداه او لمع قدره على الطاهر ثم اعتداه صلاته وان اسر متطهر اتم
 احسن نظر (فان سبقه) حله غير الدائم (طلت) صلاته كما لو تعدل الحنف لطلتها
 الاجماع وتدل ذلك فاقد الظهور من اذا سبقه الحنف تطل صلاته كما هو ظاهر كلام
 الاصحاب خلافاً للاسنوي (وفي التقديم) ونسب للمعد لا تطل صلاته بل يظهر (يبي)
 على صلاته لغيره وان كان حادثة كبر حديث مصحفة بما تفاق الحنفين ومعنى البناء
 ان يعود الى الركن الذي سبقها الحنف فهو يجب تقليل المانوا لاصال قدر الامكان
 ولا يجب عليه البدار بالخارج من العادة ولو كان المسجد يبان ملك الاصبطلت صلاته
 وليس له بعد طهراته عود الى موضع الذي كان يصلي فيه عالم يكن اماماً لا يفتل
 او اماماً يفتي فسيب الجماعة كذا نقله الرازي عن الثقة واقره وجوبه في الروضة
 لكن في التحقيق ان الجماعة عود مطلقاً فيدخل فيه المنفرد والامام المصلح المحدث
 الدائم كسائر اولي شعور في ماصرف الحص وان احدث تحتها طلعت صلاته فخطا على
 كونه في الصلاة ام كان ناسوا ولو نسي الحنف فصلي اثنى على قصد جود صلاته الا ان اتر
 وهو حاج لا يتوب على الوضوء على ان فعله ايضاً قال ان عد السلام في اثابته

اذا قامت على ذلك شئ واقرته بها طلائ صلاته كما هو ظاهر كلام الاصحاب صحيح قول الشافعي وشغل ذلك الخ (قوله
 وشغل ذلك) في دعوى الشغل بعد تقسيمه الاحكام بكونه متطهر او غير عليه فكان الاولى ترك التسديد او يفتد ثم يقول ولو
 كان فاقدا لم (قوله ان يعود الى الركن الذي سبقه) المحدث فيه) قصته انه لو احدث في التشهد الاولى او جالس الاستراحة
 لم يجب عليه العوده ويثبت خلافه ما يجب العود اليه ليقوم به لان قيامه مع الحنف لا يقتضيه وطاهر قول الحنف عجب قول
 المصنف في بعد الطهارة على ما قلناه من ان لا يقتدر ركن ولا غيره (قوله لو كان المسجد) لوجوب الوضوء وان كان اوله
 لا يفرغ عاتقه

(قوله القريب) من كلام الشارح (قوله عدم اثباته) قال سم على حج غرة الامن نحو جنب الخ شيعا لا يثبت عليها بل على قصد الحلق ونقل عن شيعا الشهاب الرمي ان قرأه لا يثبت لا يقصد القرآن يثبت عليها ثواب الذكر وهو لا ينافي ذلك لانه هاتم يصرفنا عن القرآنية لنسبها الجنابة ولم يوجد شرط قولهم من الظاهر وقاله انصرف عن القرآنية لعدم قصدتها فصار ذكر آفات على الذكر وقد يقال نسبها الجنابة لا يقتضي قصد القرآنية فينبغي حينئذ ان يثبت عليها ثواب الذكر لأنصرفنا عن القرآنية بسبب الجنابة بل يثبت ان يثبت كذلك وان قصدناه الغناء لقصد عدم مناسبتها اه (قوله) ان كسفته (ريح) قال سم على حج ولو تكررت كسفت الريح وتوالت بحيث احتاج في السرا إلى مسح كانت كسفت متواترة فالتجبه بالطلان بفعل ذلك لان ذلك قادر ويؤيده ما قاله فيما لم يمت امتة مكشوفة الرأس فقصفت في الصلاة فوجدت حلقا ففعل في موضعها اليه الى اتصال كثيرة او طالت ممتدة لتكشف من اتصاله لئلا يحل اه ورايت يلمس عن سم ما نسبوه شيئا من مثل الريح الا الذي غير الاميز والجمعة ولو جعل اه وقوله غير الميز فهو انه ان الميز يضرب وجهه فلا يبان له فساد فساد الحلق فطرح الريح بخلاف غير الميز فانه لما لم يكن له قصد امكن الماقبة هذا ونقل عن شيعا الزبدي ان الضرب في غير الميز وعلة تبديده في الصلاة فليراجع (أقول) وهو قياس ما قاله ٤٢٣ في الاضراس عن التبعة مكرها فانه يضربوا عا حلا وعلو يستره الا كرام في

على القراء ما اذا كان جنباً فلو الاقرب كما يؤخذ مما عدا عدم اثباته (ويجوز ان) اي القولان (في كل من انقص) اي مناف للصلاة (عرض) اي بالانقصيص (من الذي) (وعند) دفعه في الحال) كالمقتضى يده أو ثوبه واحتاج الى الفصل او طرقت الريح أو به الى مكان بعيد (فان امكن) دفعه في الحال (بان كسفته) مع دفعه في الحال (يطلق) (صلاته) لا يتأخر (المحذور) وكذا الوسط على ثوبه شجاعة رطبة فالحق التوب حالاً او يابسة فحقت في الحال ولا يجوز ذلك ان يصيبه اياه او كونه يبعد على اصح الوجهين فان فعل بطلت صلاته (وان قصر) في دفعه (فان غرت) ممتدة خفيها) اي الصلاة (بطلت) فقلنا التقصير مع احتياجه الى غسل رجله او الوضوء بما تفاق القولين حتى لو غسل في الخلف ورجله قبل فراغ الخلف لم يؤثر اذ مسح الخلف يرفع الحدث فلا تأخر للفعل قبل فراغ المقدور منه غسله ما بعدها انقص ممتدة وهو محدث على انه لو وضع في الماء رجليه قبل فراغها واستمر الى انقضاء الملقى ممتدة لانه لا بد من حدث ثم يرفع وايضا لا بد من تجديدية لانه حدث لم تنهية

الصلوة فاعتقده (قوله) بجماعة رطبة) قال سم على حج تنبيه لودار الاصل بين التماس التماسه حالاً لتصح الصلاة لكن يسلم في القوا في الصلاة كونه غيبه وبين عدم القام صونا للمجدد عن التبيس لكن يتطل صلاته في تجبه عندي مراعاة جمعة الصلاة والتماس التماسه حالاً في المسجد ثم اذا التماخو وبعد الصلاة لان في ذلك الجمع بين جمعة الصلاة وقطع المسجد لكن يفتقر التماخو

وتأخر التماخو في فراغ الصلاة لتصرفه فقلت ان قولنا فالتجبه الخ ووافق عليه م في الجافة ومنعته في الرطبة وضوئه وهو محتج بان اتسع الوقت اه وفيه بضاؤه او تضاعفا لا ينبغي ادخلها حالاً كان وقع عليه نقطة ولو فسد عليها حالاً المله بحيث طهر محلها بمجرد صب حلالا ونجسه ان البدن كالموت في ذلك يجمع اشراط طهارة كل منهما ما اذا وقع عليه نقطة ولو مثلاً فبب فوراً المله على الخ يصب طهر اهل يبعد العيب حالاً لا يطل صلاته كالموت وقع عليه نجس جانيه فاقامه حالاً بنحو حالته فوراً حتى قبل عده النجس اذا لا فرق في المصير بين التماسه وبين التماسه في الوضوء او في الطهارة والى كل منهما فقتل ثم رأيت من التي فعلوا ما في الصلاة فبما انه حاصل للتماسه الى وقت الفصل فاشبهه ما راجل التوب الذي وقعت فيه خلاف اه وقوله فيهم خلافة ظاهر لانه يصدق عليه انه حاصل للتماسه الى وقت الفصل فاشبهه ما راجل التوب الذي وقعت عليه نجاسة في كلامي شيعا العلامة الشوبري واما القواها على نحو محض او في نحو خوف الكسفة فالوجه مراعاتها ولو جازفة لغيرهم اي انما طهر (قوله) شيعا العلامة الشوبري واما القواها على وجه لم يمتد حالاً اي فان لم يمتد ذلك كان غسله داخل الخ فهو محدث ثم انقص ممتدة الخلف به ذلك وهو يصلي لم يطل صلاته لبقا طهارة (قوله) قبل فراغ المقد

أي وهو يظهر الملح لان هذا الفصل لم يرفع الحدث

(قوله عدم اعتقادهم) معقد خلافا لمجست حال عدم كلام ذكره يقتضي عدم الاعتقاد الذي يتبعه اعتقادا حتى تصغر القدرة به وفي الرض وشرحهما واقع (قوله انما اقتدت) أي ويقتصر على ما حكمته فعله مست (قوله اولونها قليلا) انهم انه ان توهمها كثيرا بطلت صلاته واصل وجهه ان الكثيرة اذا كان يشبه لا يعنى منه واقتضاه من قطعه وقباضه انه لو كان معدلا لقتضه تقويح منهم كثيرا لا يعنى عنه ينفى ان يحمل عدم الصلوة عنده فانه اذا اخرج الدم مثلا بالقرع فالقرع يخرج حطب الغر لكنه متعلل وخرج بعده بغيره بحيث لا ينسب تخرجه للقرع بل يخرى (قوله من ارتكب ما يدعى ٤٢٣ الناس) اوسع ذلك عقوبة الناس

وضوه الاول وهذا ظاهر حيث دخل ثم اظنا اننا لما قلنا قطع باعتقاده المسقط فيها الوجه كماله البكي عدم اعتقادها واولها ما تقدم فيملاو كانت عورة تتكشف في ركوعه حيث حكم باعتقادها على الصبح بعدم قطعه ثم البطلان بل معها ممكنة بان يستترها بشي عند ركوعه بخلافه ما اذا كفى قال بالاعتقاد جامع القطع بعدم استرارهم او كفى يقتضي نعم انهم ان كان في مثل سابق يدرك منه وكهف كثيرا اقتدت ولو اقتصد مثل آخر حرمه ولو لم يلزم بشره او لو تم قليلا لم يطل ويستحيل احداث في صلاته ان يأخذها منه ثم ينصرف موهبا ان رجع استراعى نفسه ثلاثا يتوضئ الناس فيه فائتوا ويلقى به من احداث وهو منظور اطعمها لاسيما في قرب الزمان لذلك ومنه يؤخذ انه يستحب لكل من ارتكب ما يدعى الناس الى الواقعة فيه ان يتوجه ذلك كاصبر حبان العماد لحدوث فيه (و) خامسها (طهارة النجس) التي لا يعنى عنه (في التوب والبدن) ولو داخل فيه او واقفه او عينه وانته (والمكان) اي الذي يصلى فيه فانه يصح صلاته مع شيء من ذلك وان كان جاهلا بوجوده او بطلانها به ففقه تعالى وثابت قطره وتبصر الحصن اذا اقبلت الحصة فدى الصلاة واذا ادرت فاضل عند الدم وصل ثبت الامر بالاحتياط النجس وهو لا يجب في غير الصلاة فيجب فيها والامر بالشئ تنهى عن ضده والنهي في العبادات يقتضي فسادها فيحرم التضيق في تارجهما في البدن بلا حاسة وكذا التوب كما في الروضة كما صلوا ما في التحقيق من يخرج في البدن فقط مراديه ما يوجب عليه ما يوافق ما قبله ولو بان ياتي فوب من يريد الصلاة بخاسة لا يعلم ما يوجب علينا اعلامه بها لان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر على الحصان قاله ابن عبد السلام به اتفق المصنف كالموايد انما يصيب في بصة فانه يجب علينا التمع وان لم يكن حسان ويستلكن من المكان خالو كثر ذوق المعيراته يعنى عنه في الارض وكذا القرش فيما يظهر لكثرة الاستمرار عنه وان لم يكن محصدا فيما يظهر بشرط ان لا تصح ما شئ عليه كما قد اوردنا في المطلب قال الزركشي وهو قديمين ولا يكون رطبا ووجهه مبتدأ كما افاده الورد رحمه الله تعالى

في طبقاته في ترجمة المصنف قدمه اذ اقيم الشيخ في احد قوالب في ترجمة الشيخ في سلمه اذ علمت سنة التبرع بعمارة وادبها عنه وقال في ترجمة ابن عبد السلام انه ملتصقة سنين وسفارة فقوله هنا به اتفق المصنف معناه ان ابن عبد السلام قاله تعالى المصنفات او قاله عرفاته قول المصنف وقوله المصنف قال الاسنوي في طبقاته هو الحسين بن أبي جعفر محمد الطبري وهو فقيه المصنف والتون معناه المصنف كالمصنف والقبال ولكن العجم يرتعون عليه ما بالنسب ايضا فيعبر عن متلاعن الذي يقتصر الكتاب بالقتصار مراد بالقتصار احرى قال ابن السعاني لعل ان بعض اجداده كان يبيع الخنطه ٨١ باختصار (قوله وان لا يكون رطبيا) اي في الزمطه من اسد الجالين لا يعنى عنه وظاهره وان تصدرا لشي في غير ذلك من موضع طهارة كان وضعا من مطهرة =

منه ذوق الطعم المذكور وأما إخراجها من الصلابة وتقلعها عن أحد جانبي الفم (أقول) وهو قريب بالمسقة (قوله ومع
 فقلت) أجمع اجتماع الشروط المذكورة (قوله لا يكلفه شيء غير ذلك) أي بحث كلفه الجهد وغيره بحيث يفتقر الاحتياز
 منه لا يكلفه غير معنى وكان بعض إيراد المسح بالأسنة وعلمه الصلابة لا يكلفه بل يصلي كلفا فقل وإن صادف شغل
 ذوق الطعم وهذا ظاهر حيث علم الفرق الجمل فلو أشغل المسح مثلا على جهته أحد أعضائه لم ينشأ الذوق الأخرى مشغلة عليه
 وسبب هذا أن اليد لا يلمس فيها إلا المسقة ١٤٤ كما يلمس حماد كرفا الاستقبال فله اسم (قوله من الثوب) لعل المراد من ثوب

الاجتهاد

أما بعد حصول القصد بجمعها بالاجتهاد ثم طرأ التعبد بأن شذ في إمامه ولم يظهر له الطهارة الثاني

وهو عندئذ بكل صلاته منفرداً (قوله وكسرها) أقصر على طهارة الختان (قوله لا لا لا) كقصد موضع الإجابة منه يؤخذ أنه

العاقبة هي أو هو لم يطل بخاصة تنفذهما لأن كل هذا ما عارض فيه الأصل والغالب إذاً الأصل الطهارة والغالب

الاجتهاد ونحوه هو أن المبدأ بخاصة تنفذهما ما عارضه في غلبته وهو العقل فتبين فيه غلبته من جهة إمامه وإمامه

قبل الصلاة فيه ما عارضه في غلبته ما عارضه من جهة إمامه وإمامه

(قوله اما اذا كان المكان واسعا) محترز قوله ويمكن شيق (قوله واضيق بالعرف) أي ضيقه بالعرف وفي نسخة ان يضيق بالعرف (قوله اذ اجرت الصلاة) يشعر بان اجواز الصلاة مع صلاحه في شيقه كروايل المراد بقوله اذ اجروا بان حكم بالنسبة ما عرفنا على ما قاله ابن التمام وقوله اذ اجروا معقود (قوله حيث كانت الصلاة محققه) أهم انه لو تضمن بعض الثوب وانتهى فعل بصفة ثبائية ظهر كنهه وان لم يعمل المتصف ادم ١٢٥ تحقق بجائزته والحصول (قوله اذ انقص بالثبوت) قال في شرح الروض

بالثبوت قال في شرح الروض
بعدمه كروايل والمراد بالوصل
عليه حيث لا تنص صلاته وان
استحل ان يخل المني على
ظاهره بان الثبوت في الصلاة
للصلاة دون الطهارة انتهى
(أقول) وقضيه انه لو وقف عليه
في الصلاة لم يفسد ولا يفسد
ايضا وقدر وجه ما لم اعطى
حكم التخصيص فيه وجب
اجتنابه في الصلاة وان يقتبس
منه ولا يلزم الاجتناب
التخصيص كما في البص الحاف الا
ان ذلك مشكل لصفة الصلاة بعد
منه كما هو قضية كلامهم انه
لا يتعين ما به وجب في
ان يفرق بان الثبوت في الصلاة
عليه اقوى منه في الصلاة
منه قبلها اولى بانها تسامح
مقارنه ومنه ما به اما الوقوف
عليه في تمامه مع الاستمرار
فوضع طهر وانتهى معنى به حيث
احرم خارجته منه سواء اكل
الصلاة عليه معها بالثبوت
المطل بعد الاعتقاد قوله لان
ما في ثوب الخائف يؤخذ هذا

الاستعداد به لا امر بما يكون الشيق في محل الصلاة فيكون من غير ما اذا كان المكان
واسعا فانه لا يوجب عليه الاجتهاد واعا هو سنة على أن يصلي بلا اجتهاد فيه والاحس في صلب
الواسع والضييق بالعرف وان اذ هي ابن الصمد ان التخصيص في ذلك ان يقال ان يلبث بقاع
الموضع لو وقف عند الصدور المصغر هو واسع والاضيق وتقدر كل بقعة عما يصح المني
انتهى وفي المصنوع عن التوقي اذ اجروا الصلاة في الموضع فله ان يصلي فيه الى أن يفي
موضع قدر الصلاة (ولو لم يكن) بالاجتهاد (طرقا) من موضعين مقترين كما ذكرنا في
قوله أو كنهه ما يوجب اوصافه (لا يكتفى به على الصحيح) اذا الاحتياط بما يكون في متعدد
وماها كالتي الواحد فلو فصل احد كنهه ثم اجتهاد لم يفتقد حيث هو اذ اطلق بحياة
احدهما وعنه لغيره ان يصلي مع ما هو في كليهما كالتي (ولو لم يكن) من شئ منصوص
كان عمل (نصف) ثوب (عس ثم) فعل (باقية) لا يصح انه ان غلب (مع باقية) بما هو
محتمل (ولا) (ظاهر كنهه) ان لم يعمل معه بما هو (فمع المنصف) مع الصاد يظهر فقط
وهو طهر ما يوجب التخصيص في الصلاة كانت الصلاة محققه منه وحده له وطهر لا
يجوز ولو تضمن بعض ثوبه وجعل محل الصلاة احتسبه لا يتحقق بها منه ولم تقتض طهارته
ولا بد عليه انه لو افاق بعضه لم يفسد الاصل اذ انقص بالثبوت وقابل الاصح
لا يظهر من طهارة في بعضه دفعة واحدة لان الرطوبة تسري ولا بان نجاسة الجوار
لا تسري الى بعده كالماء في الجاهد يفيض ما حول الصلاة فقط ثم محل ما ذكرنا المصنف هنا
كافي الروضة والتفتيح حيث عده بالاصب عليه في غيها بانها في غلبه في انا من نحو جنة
بان وضع نفسه ثم صب عليه ما يعبره لم يظهر حتى يعمل دفعة كما هو الاصح في المجموع اذ
كلامه مقتضى لا دلالة ما في نحو الجاهد ملائمة لثوب التخصيص وهو واردي ما قيل
في نفسه وحيث تنص المني يظهر والثوب وهذا هو الحق المعقول عليه خلافا للشيخ رحمه
الله تعالى (ولا تصح صلاة متعلق ببعض لاسه) او جبهه او مجموع (نجاسة) في جزء من صلاته
وان لم يتغير (بجزءه) كل جزء في اوكه وعنايته الطويل وكذا الوقوف ويظهر لاهلا
عليه وماه من الفرح من ثوبه شيع على موافقة بقية الفرح ومارق حصة منوره
على ما يتحرك بجزءه بان اجتناب الصلاة فيها منع التحطيم وهذا يتابعه والمطلوب
في السجود الاستمرار على غيره والمقصود حاصل بذلك (ولا) تنص صلاته (فانصرف طرف

٥٤ ل العجل ان له لصب الماء على موضع من الثوب مخرج عن انما اصدور عنه المني اجتمع في الخفة
وليس للمني ما فوق العنق من الثوب يظهر وقد نقل ذلك سم عن الشارح في حاشيته شرح المنهج (قوله خلافا للشيخ)
أي في شرح الروض حيث قال بعد قول المصنف وسعه اوصاف ثوبه يقتضي ثم المنصف الثاني عاينوا طهره فانصرفوا
فله يصب الماء عليه في غير جفقه منها وما وقع في المجموع من تقييده بالاولى مردود كما فيه في شرح المنهج

(قوله منتهى قاض على - جلسته - عتبة) حكم هذه وثابها على من قوله قبل ولا قاض طرف فعمل قاضي الخ لم يصح
 الباسو بل حكمها (قوله ولود اجوره) وهو ما جعل قد رتبة الكليين خشية او غيرها (قوله او مشدود بانه) اي
 بهن يمتنكس ولو المتخذ (قوله قبل الخلاف في السور) والراجح منه انه ان شديده صروا للا (قوله ولو جوس عمل
 قاضي السارح التصريح بذلك فلما اجمع (قوله كاستبدال) اي حيث علمت متفلا عرقا أخذ احمد كره في القيد من
 قوله على من الخ (قوله يتناول السقف) اي حكمه الله لا يقتضه اذا كان متصفا (قوله ويرد) اي قوله ولا قائل به (قوله ولو وصل
 عطمه) طاهر ولو كان الوصل غير ٤٦٦ معصوم لكن قيد مع المعصوم ولعل عدم تقيد السارح بالمعصوم يرى
 على ما قدمه في التيسير من ان
 الراني المعصوم ونحوه معصوم
 على نفسه وقيد مع جري على
 ما تقدمه من ان الله هو الذي
 صعد استباحه اي بان قاضي
 مسيح يولده لصلبه انتهى مع
 ومنه قوله حذاه لو كان القس
 صالحا والطاهر كذلك الا ان
 الاول صلاحه يصد له ضلوعا
 كان عليه من غير شئ فاش
 والثاني صلاحه بمبدأ كرفيتي
 تقدم الاول ان كان الشئ
 القضا حتى يبيع التيم والامان
 وقول مع بان شئ مبيع تيم
 ومنه كما تقدم في التيم ما يضاف
 منه شئ فاش في حضور طاهر
 والذبي التيم المستكرى في تيم
 لون ونحوه واستحقاق وثرة
 تنق ولجته تيم ومقتضى هذا
 انه اذا شئ اثنين في العصور
 المائل كان انكسر صلعه فلا

(ثاني) بحل طرفه الا سري من ادموه (ع) على قيس ان شئ (اذن) يصح كذا
 ان شئ (ب) حاله ما هو متصل به (في الاصح) فكاه حامل لها ومنه قاض على حل متصل
 عتبة او مشدود يملك ولو باجوره او مشدود بانه او مشدود عتبة نص بغيره
 والثاني نص لان الطرف الاق للخاصة غير محمول به بخلاف السقفية الكثرة
 التي لا تميز بغيره فانما كاله او سواها فكما في البرام في الجبر كاقاد الشئ شلذا
 الا شئ ولو كان الجبل على موضع طاهر من نحو حار ولبه قضاة في محل آخر فعمل
 الخلاف في الاجور (قوله جده) اي طرفا قاضي طرفه الا شئ او الكاش على
 قيس (تتبعه) مثلا (صحت) صلاته (مطلقا) وان شئ كره كعدم كونه
 لا او صلافة قاضيه صلي على نحو باط طرفه نص او مفرش على قيس او على
 سر رحت قوله (ع) اوم القس ولو جوس عمل قيس على وقفا عن النص قد رما بكمه
 ولا يجوز في وضع جهته بالارض بل يفتي القصد والى قد ولود عليه لاق النص
 ثم يصد في المجموع كاه (ولا يضر) في صحة صلاته (قيس بخلاف صدى) مثلا
 (في الركوع والصعود) او غيرها (على الصحيح) لانه غير داخل ولا ملاق للقدم
 تكرار الصلوات مع محادته كاستبدال متجس او جوس والثاني يضر لانه منسوبه وتعمل
 كلامه ما صلي ماشا ويحطوا به خاصة قال منهم عدم كلامه ثم شاول السقف
 ولا قائل ويرد بانه تارة يقرب منه بحيث يصد محادته عرقا والكرهية عند طاهرة
 تارة لا فلا كراهة وعلم ذلك كراهة صلاته بارا متجس في احدي جهاته ان قرب منه
 بحيث يسب الله لا ملاقة كاه طاهر (ولو وصل عطمه) اي عند احتياجه
 لكسر ونحوه (نص) من العظم ولو ملط وتل ذلك بالودعه عطلا او ربطه به

واحتاج لو له النص اوجه في كبري الا في مثل واحتاج لاهم ما ان النص لا يجوز في الاول ولا
 المحر في الثاني ولو قيل بالجواز فيهما في جعل بقصبة اطلاقه في الثاني في قوله فان حاد ذلك ولو نحو شئ او بيطه (قوله
 من العظم) ولو وجد عظم ميتة لوز كل لجه او عظم معط وكل من ما صالح وحسب تقديم الاول ولو وجد عظم ميتة ما يزر كل وعظم
 ميتة لا يزر كل من غير معطو كل منها صالح بغير في التقديم لانه ما مستويان في الخاصة في ابطه في ما وكذا حتى تقديم عظم
 انظر برعي الكلب علقا على الخ في ردون الكلب (قوله وتل ذلك لا يولي) لعل وجهه ان العظم ميتة ومع ذلك على
 عنه والوجه وهو عماليد وهو في النضر (قوله لتقد الطاهر) اي يعمل يصل الا قبل ثقب العصور ويزيد في رة أخذ
 ما تقدم من عرض كثيرة الاحرام ونحوها حيث قال لا يجب عليه ان يزل العظم وان طال وفرقوا به هو يحاط به منه

من الماخيل التيم عتقة فكر او الطلب المصلحة خلافها وعاوتم على حج قوله فائدة المظاهر ليس ضابطا للقد ولا يخلط له
 عدم القدرة عليه بلا مشقة لاقتبل عادة وشرقي وجوب الطلب عند احتقال وجوده لكن اى حبيب الطلب منه انتهى
 (اقول) ولا تظن لهذا التوقيف قوله فتصعب حاله سمه (اي وان لم يكن لما وصار سم على منهم لتقليل امتداده بالمعنى لوجب
 علمه ان المصلحة لغير العمل المظاهر بل بظاهره ويقتضى أولا الوجه الاعتقادي انتهى ومثله غير ما يبرز شخص قول الشارح الا ان معنى
 عنه ما لا يتبعه ولا غيره (قوله اذ وجد المظاهر) قال ح ويقتضى عمله على ما اذا كان فيه مشقة لا تقتضى عادة وان لم يتبع التيم انتهى
 اى ولا تطل الصلاة بجملة (قوله خلاف العصر المتأخرين) هو السبكي تعالى الامام وغيره انتهى مسح وقوله الخ على غرضه كلام
 الثقة (قوله وهو قياس ما ذكره) جرى عليه حج (قوله والفرق بينهما ظاهر) له له علقا أم التامسة (قوله وعدم غيره) اى غير
 الواصل من الا مدين الخ ومفهومة ان عظم نفسه لا يتبعه وصلة وان كان من غير محل الوصل كان وصل عظمه بدنى من
 عظم رجليه مثلا وتقل على حج في شرح النصاب حوا ذلك خلاص المقتضى وغيره وبما ذكره ابن عبد الحق ويصلم الا دى ولويس
 نفسه في تيمم من الوصل به ووجوب بزمه كالصبي انتهى وفي ان محل الامتناع عظم نفسه اذا اراد قتله او غير ذلك اما اذا
 وصل عظم يديه مثلا في العمل الذي ايمر به فالظاهر لم يوازيه ام الاح ٤٢٧ في فصل منه ولعله يكون هذا مثل

رذيع قد ادنى به فبديه اصلاح
 ح من ح صبي قد ادنى به الى
 ح هو وجد ما عرق ما عرقه الى غير
 موضعه فاما بقصاصة حصل له
 احترام وطلب موافاة ثم طاهر
 اطلاق جواز الوصل لعظم
 الا دى انه لا يصرق في ذلك من
 كونه من ذكر أو أنثى فيصير
 لرجل الوصل يعظم الاق
 وعكس ثم في انه اذا سمع هو

(القد المظاهر) الصالح ذلك (ههههه) فيه فتصعب حاله سمه للصبر ووتوا يلزمه كافي
 الروضة رتبعه اذا وجد المظاهر اى وان لم يتصعب رتبعه ضرر داخل لا يقتضى المتأخرين
 ولو قال اهل الخيرة انهم الا دى لا يصبر سمه الا لعظم فيقول قال الاستوى فيتمه
 انه قد روي قياس ما ذكره في التيمم في هذه الفرع انتهى وما يقتضيه مردود والفرق بينهما
 طاهر وعظم غيرهم الا مدين في تيمم الوصل به ووجوب رتبعه كالمظهر للصبي ولا فرق
 في الا دى من ان يكون محسرا ولا كرتدوس في خلاف بعض المتأخرين فلهذا في
 المختصر بقوله لا يصل الى ما انكر من عظمه الا لعظم ما يترك لجملة كما يترجمه انه
 لا يجوز الصبر لعظم الا دى مطلقا لما عود به نصا يصلح وعظم ادى كذلك وجب تقديم
 الاول وانه اخطر من مداواة الصبي كالمعنى تفصيله المذكور وكذا التيمم وهو عرق

أو غيره فان انكره لم يلزمه الحائض ان حكمه ما عرقه الا ان لا يقتضى وهو محمول وضو غير من الرجال به وان كان
 طاهر انكره وقوله انه لا يلزمه ان يكون على رتبعه الا في وقت لا يقتضى وهو وضو وضو غير من العصور المباني لا يقتضى
 الوضوء بمسح الا اذا كان من الفرج والباطن اجمع عليه (قوله خلاف بعض المتأخرين) مراد حج (قوله لا يصل الى ما انكر
 الخ) صفة معنى بضم فاءه بالى وفي نسخة اى ما انكره وحى طاهر حرة ونوشته الخ (قوله لا يقتضى) ايضا انه لا يجوز الوصل
 بعظمه الا بترك لجمه ولعله مع من العمل بعتقته دليل آخر (قوله مطلقا) اى ح وسما يصلح للصبر ولو لم يقتضى الا في قوله
 به ولو وجد في الخ (قوله لا يجوز حيا) ولو مطلقا (قوله وجب تقديم الاقل) اى وان كان حيا فيصير وقطع عصبه مثلا يصل
 بعظمه ولا يجوز له العدول عنه الى عظم الا دى المبتغى منه وشرقي اى اعماطه بهدارها قروحه حيث كان في قطع
 الصور يادته يد ولا يشكلا عما قاله في النص من انه لا يجوز لقتل الا بترك لجمه لا يقتضى مقتضاهما احتياجا الى ما كان
 جال ذاته على مجرد الحاجة وما عارضه ومن قوله وجب تقديم الاقل بضم اوله لم يجد الا عظم ادى ويصل به وهو طاهر كالزوجة
 المضطرم ادى في تقديم علم الكافر على غيره وان العالم وغيره وما وان ذلك غير الخ (قوله وسماواته) مراد وجهه
 ورتبه كالتيمم (قوله وكذا التيمم) اى حكمه حكم بلع بالصبي في صفة المذ كور قال في المتأخرى الا لعظم قال بعض اصحابنا
 هذا الكلام له اذا لم يتبعه اقول به باختياره فان فعله مكره ما لم يزل به او الته قولا واسداقتا في معناه الصبي اذا وثقه
 امه به اختياره ويبلغ وأما الكافر اذا وثقه صفة في الشرك ثم اطمأنت به وجوب النكاح عليه بعد الاسلام لتدبيره ولا به

كان عاصيا قبل اختلاف المكره والصي ولو دس باختياره وهو كافر ثم اطمأنت الظاهر وجوبه عليه اذ هو مكلف انتهى **عليه** ر
 سم على منتهى (حاشية) وهو مع السؤال عنها ما هو له ما قولكم في كتمانها بغيره في شق السام بغيره بكي الجصة وكيفية ان
 يكون موضع الاثم بغير مدية عن الفهم ثم جعل فيه جصة فوضع فيه ما يولد ثم تلقى منه وقد علمت البلغم في المسئلة فخذ
 حكمه الا انتم اهل تكون كالصوف والرمح فلا يجب الاعادة لصلواته من مكث في الحلق المكوى أو لا فخذوا الجواب (أقول)
 يجب عليه قيسا على ما صرحوا به من ان خطاوة الجرح ومداوئه بالصلاة كالغيره في ان لا يشترط غير ما منه من النص
 مقاصد في منه ولا ينقص ما أصابه ووضع الصلاة معه ان عذ كرق الجصة مثله فان قام غيرها مقامها في مداوئه الجرح لا يفت
 عنها لانصاع الصلاة مع جعلها وان لم يقم غيرها مقامها أصحت الصلاة ولا يضر استباحها ومثلها في الحل ما دامت الحاجة قائمة
 وبعد انتهائها الحاجة يجب تزعمها فان تركها لا عذر بشر ولا نصح صلاة مقدمه في الشارع هنا بان حيث عذر في الوشم لا يضر في
 حصة صلواته ولا في غيرها وسود الصلاة ٤٢٨ مع حدوها بضعه في حق غيره مع ان اثر الوشم بدوم أو تفلو لمعة

الى حد ينزله على ما يحصل لن
 فعل الجصة المذكورة ولا يضر
 اخر اجابا ومودها كاللا يضر
 فقبر الصوف والرمح
 بقى أثر الصلاة من الاول قوله
 خلا فالحق ان يذهب اى الوشم
 قوله في حالة تكلفه اى بلا
 حاشية له قوله ولا عذر في طاعة
 اى بان يضر به في تكلفه اى
 فله بعدد ما ضمن ان ذاته
 شررا ببيع الخ أو فصل به بعد
 تكلفه بغير رضائه هذا في ج
 مانعه عطا على ما يكلف اذ ذاته

وفي الوشم وان فعل به صغيرا على اذ وجهه ونوعه فرق اختار في من حيث الاثم وعدمه حتى أمكنه اذ ذاته من غير مشقة احد
 في المصلحة به وشوقه في غير ما يعتقده في كل ما عارض في الوصل لزمه ولم يضر صلواته وتقدم ايضا عن سم على منتهى في مسأله
 قوله ومعنى عنه بول من الوشم الذي لا تعذبه ما هو جعله بغيره وكان على منتهى عليه ذلك لا يعظم وقا لا بد وشرى ايعاض
 الله لوجبه بغيره في حيث يجوز ولا يستلزم له ما لزمه الاعادة ولا ينقص ما ظهر له وهو هذا امر عليه قبل استئثاره بالعلم
 ولا الخلف اذ الاثم انتهى سم على منتهى (قوله مع وجود صالح) اى او يحفظ مع وجوده في صالح غيره (قوله ان لم يضر
 ضرر الظاهر) يعني ان يكون هو صوره اذا كان اطاق او صحت لم يجر الا لغيره والظاهر ويشهد بذلك ما سبق في عدم التزعم اذا مات لعدم تكلفه انتهى
 حتى فلا يصح له في نفسه الا اذا اطاق او صحت لم يجر الا لغيره والظاهر ويشهد بذلك ما سبق في عدم التزعم اذا مات لعدم تكلفه انتهى
 حاشية الرمي على شرح الرضاه هو مع ذلك فينبغي انه اذا اطاق او صحت لم يجر الا لغيره والظاهر ويشهد بذلك ما سبق في عدم التزعم اذا مات لعدم تكلفه انتهى
 شطاطية بالصلواته هذا ولو قيل بوجوب التزعم عليه وليكن بعد الا انه منقول من قوله فيجب عليه مراعاة الاصغر في حقه وبقوله منه
 وبين ما لو لم يأت بان تزعمه من الميت فتكلم فيه بخلافه المنون فان فيه مصلحة له وهي دفع الجصعة عنه وغيره وقد يتوقف
 ايضا على عدم وجوب التزعم على الحاضر لان الله في وجوب التزعم له للصلاة تعذبه وان لم ينص منه الصلاة لما منع من وجوبها
 قائم (قوله وان لم يأت في الاختلاف من يلبيح بيع واستحالة المدقة تكلف التي انتهى ومثله في القاموس والمصباح وليس في
 واحد من الثلاثة نقابا بهذا اللفظ الذي ذكره الشارع في الشيخ غيره ولو وصل جوهره بغيره في وجوبه ولو لم يكن واجب عليه
 ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ -

أخذوا كل من بقي اودى
 فيهم مطلقا (وقد قتلوا شعرا
 الخ) ظاهره ولو كان شعرا
 اتصل بها اول وليس
 بعيدا لانه متصله عناصار
 تحتها ورافقه ما ذكره
 من (خرج) * وقع السؤال
 في تدوير امره وقد انزل بعض
 شعرا بها قبل تدويرها
 يجوز التنزيل الان وهل اذا
 اتصل بها شعري في مكانه
 تنطقه هل يجوز التنزيل
 بعد الخلاق لاتصاله في وقت
 كان يجوز التنزيل فيه واجب
 عنه بان الظاهر المرفوع كل من
 السويين اما الاولي فلان
 انما اذا قبل الاعراض له

أحدوه بل يرم كآلى الأتوار وتضم صلاته مع الإعادة (قسل) يجب نزعها أيضا (وان
خاف) ضرر أظفارها تعدده أول يوم نزعها كل كان معدا في حجره كنه بخاسه قنطريط يحللها
ويحسن نفعه بلاد واحد أو الأصغر (فان مات) من وجب عليه النزع قبل أن يفرغ على
الخصي) لهن كرمته ولسقوط التجديع ويحرم نزعها كآلى أن ياتى من عامة الأصحاب
ومرجه الماودى والرواقع العليل بالماله الأثيرة الثلثي نزع الثلاثي الله تعالى
حاملها خاصة فعلى جعلها لادفعلى ماصر أهل السفن أن لها دامت أجزاؤه
الأصلية كما كانت وأحققت لاد الراد باقائه تزول العترة كما فى قوله الله تعالى
أحق قتلهم إلا خرو قبل أن لها من أجزاها مات عليها أو لم يبق عليه فلو جاز
غسل الميت طمبا الطهارة الثلاثي عليه خاصة وهذا يحرم قضبانها من وجب على من
وصل شعرها بشعر طاهر من غير آدمى وبأنها فيه نوح أو أسود فيجوز طمب الشعر بشرط
الحرر بالمائة وتغسلها على نفسه الشعر ويحرم أيضا تصدع شعرها وشر استئصاله أو
تضديد أو ترققه أو الخضب بالسواد وتصحير أو سبعة بالحناء وتغسل طرف الأصابع
مع السواد والتبيض وهو الأسخن شعر الوجه والحجاب الحسن فان أذن الهازرجها
أو سددها في ذلك جاز لا نهى عن شافى تربتها كآلى الروضة أو أمالها وهو الأوجه وان جرى
في التفتيق على خلاف ذلك في الأصل والشرع فالحق على الوشم في المتعسقا ويكره أن
يقط الشب من المحل الذى لا يظلمه إزالة شعره من خضب بالحناء وتغسله

وقته وأما الثانية فلا يخفى ان أبنية عنه اذ نظر لاختصاصه في وقت كان يحرق فيه النصارى (قوله من شعراذى) أى اأما الذى فصرم مطلقا أذن أولا لا يحرم الاعتناق بشرى مشكوكا منه وقتل بالدرس مع من وانه يحرم ذلك على الذى ولون نفسه لنفسه (أقول) ولعل وجهه انه صرح بمخالفة ما كان عليه آل أول عليه فلا يصح عنه كيفية شعور النصارى بالعلم الذى كونه قوله (أؤسب) أى اودت قريته على الآن (قوله فوط الشعر بانليس الطير) ظاهر ودان لما يذن الزوج وان ليس الطير فوطا لما لا يشبه الشعر فهو عنه اذا شبه الشعر لا يجوزنا الا يذن الزوج (قوله السواد) ظاهر ان الطير بنفسه السواد لا يتوجه على الآن (قوله ذلك) أى ما يتقدم من قوله يحرم تجسيد ما وشر الخ (قوله لا يلبس فيه الزناشعره) كالسودان من غير السواد والشيب فانه نور السواد لم يبق فيه حرمة فرواه الترمذى وحسنه قال في المجموع وقول في الضرر علمه بدو وقتل ابن الزعفران مع عن نص الام والتفصيله المأثور اوجها مستحب أى لو عليه لان لا يشك في شبهه ان شوى عوض أى قوله ليس خصمه أى الشب

[illegible]

بعض الشيء من غير أن يفسد ما كان عليه من قوته فثبت أقول قوله تعالى
 عدم العلة حيث كان طرفها أيا كان ظاهر الشيء (أقول) وبما عليه قد يؤخذ من قوته فثبت أقول قوله تعالى
 الخ في حق الله تعالى لا هذا المصنف شرعاً من زعمه ما يبيع التبع وان يحمله أيضاً ذكره الفرض أما ذكره ما يبيعنا قتل لأنه بمنزلة
 التبع الصلة هذا هو يضر (قوله دم راغب) وقد يؤخذ من أنه من يبيع عليه يبيع شيئاً يجب زعمه وبما يستر
 يلزم ويخلصنا ذلك لا يفسد ما حقه عنه ذلك إلا أن يترك بأن هذا صار في حكم الجزاء فلا يضر الجمل، انتهى سمع على ج
 قوله تعالى متنفذ، انتهى (قوله الله واللعنة) قال ج ويؤخذ من أنه يفسد ما يفسد خيالة الشرب من فهو العبدان وهو
 يضر القتل يضي عنه وان فرضت حياته فهو وظاهر له يوم الاتزام مع شدة قتل الخياطة لا تراجه انتهى (قوله لا
 فيعصيه الخلق) أي وإذا دام ذلك لا يهلك بفساده وان كان يفسد في ذاته (قوله كافي جوف المني) قد يترك بأن في جوف
 المصل حله ضروري، انتهى لا كذلك حال ما في غيره وان كان سبياً (قوله جلد من الله عليه) وسلم أعمقه من قوله (قال ج في شرح
 التناثري) أي باب بكاهه وكانت صلاة الصبح وصلاة تعشا وأما على التي جعلها النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الصبح على
 عاتقه وكان إذا ركعها وإذا رفع رأسه من السجود أعادها انتهى وسبق للحج نفسه في الفصل الآتي بقوله تعالى

منه ولا نزل بطل بكثير. لا قبله ما فيه إلا حادثة العجوة في ذلك كله على الله عليه وسلم إمامة بغير نبي برضى الله عنه أسدا
قباهم وضعا عند سجدته انتهى وهو خالف السلف في شرح التعاطل لأن يقال حسدا إرادا وأن الواقعة متعقدة
فوضعه إرادة عند إقرار كرمه وإرادة عند إرادة السجود على أن الركوع لم يشرع إلا بعد قبول الله القبول فغيره أن كان قبل
مشر وعادة الركوع بعدهم إحداءة السجود بعد مشر وعادة الركوع حسدا وضعا عند إرادته (قوله والميت) قضية التصيد
بالميت أن الميت إذا كان حاله الصلوة بجمعه وهو مشكل بأن حركته مذكور في ذلك يلحقه بالميت لأن يقال لعل
الحلق ما ذكر إذا كان وصوله ثلاث الحافة بجمعه أو أنه لم يقطع عنه لا مكان حركته لا ما استخدم حركته لم يقطع بطلان ذلك
(قوله ولو لم يقبل بجمعه ما ذكر) هل يلحق بذلك من وصل غلظه بنفس معدوفيه أم لا يقطع والاقرب بعدم التفرقة انتهى سم
على ج (قوله وحكم بقبضتها) أي بان قد تدرأوس من يحيى مخرجها مع ج (قوله بطلان) أي الثاني السور الذي كونه قوله
أو أسكن المستحرم للصلى) أي وفيه بضمه صلا (قوله ولو سقط طائر أي أو غير من السور) ان (قوله على من تنفخه بجمعه) حقيقة
أي أو متناهيه وأوجه أخذ من العلة (قوله قبل استنائه أي واستنائه) قوله أنه لا يلزم ما حجت تنفخه أي بل يصرم
عليها ذلك وظاهر أن عمل ذلك المقتضى الزنا أو لا فيصير كافي بوطء الحلقض عند خوف ما ذكر (قوله لو طين الشارع) خبر به من
النسابة كالبول الذي بالنساروع فلا يقي من شيء منه ومثله ما لو نزل ٤٣١ كتاب في حوض ثلاث مخرج منه وتقل
منه ما لم يصب الماء منه

الطاهر الذي يطهر بطنه ولو سحكا او جردا او الثاني لاحتل في سقه كالحمل لاحتل في سقه
يحل الاستبراء وطريقه يصل ما ذكره حل حمله فيما ينظر والقصاص بطلانها ايضا لاجتماعه
فلانها وما عاتبه مسئلة لا تقى لها سائله وقلنا لا ينس كاحوا الاصم وان لم يصروا به ولا
حل الحيضة استأثفت وما وجد حكم بضاعتها او عقود الاحتمال خيرا او قارورة مصحمة
الراس برصاص وقودها نفيس بطلت ولو خذ ما عرفت في قبض طرفه في متبصر فانه
لو أسك الحبل بدين مستجير او بقاء او اسك المستجير المصلى او لم يصره انه يضروه
ظاهر ولو سق طائر من منفذ نجاسة في قعره وان لم يتبصر لمصره منه بخلاف قعر
المستجير فانه يصب ويصره على ذلك لضعفه بالما قبل ولو خضعه جمعة بجماعة وزنه
دبل استباحه بلله وان لا يلزمها حثك غنكه كما في رواية (والدوم الله تعالى (وطريق
الشاعر) ان يخل المرود وان يكن شارعا (التيق نجاسة) ولو باخبار عدل رواية فيما

العادة بالتحقق منه ومنها أيضاً ما روت عادة الكلاب به من طلعهم على الأسنة ورواها في محل وضع الصكران وهذا
 وطوبى من أحد الجانبين فلا يفي عنه ومما تجله أيضاً طعن الشارع بالحق الذي ذكره ما يقع كثر ما من متصل مطر يصيبهم
 الطوفان وما يقع من الرضف الشوارع ورتبه الكلاب وتوقفه بحيث يتحقق نجاسة بل وكذا الراتبة واختلافها
 بطنها وماهية بحيث لا يرد النجاسة من حمزة فبقي منه عاصمرا الأخرى أنه فلا يكفل غسل رجله من منخلاً لما روت به
 بعض شعبة الطلبة وخبى أن مثل ذلك في الفروع منه ما وقع الدال عنه في الفرس عن عثمان بن سعيد بن شعبة عليه الصلوة
 والمجد وطولها نحو ما تدعو أن الكلاب قد علموا هي طيلة شاة الأخرى في ذلك ويقتل عدم الصغر في الأثر
 على محل تنفس نجاسته وهو الأقرب و يفرق بينهما بين طعن الشارع بصعوم البوي في طعن الشارع ودون هذا اتفك أن الأثر
 من التي علمها من الشارع (فهل كان يمكن شارحا) أي أهل القى عت البوي اشتلا ما يخاصة كدهلها بالجامح ومحول
 المساق في علمها فظهره أن نجاسته كالزنجار في قوة ما عدا الأثر من نجاسته غالبا ما علمت أن النجاسة في طهره إذا أصابه
 نجاسة فلا بد أن يكون مرادنا من هذا المبدأ بل حتى تقتض نجاسته موجب الأثر وأنه لا يفي عن شيء من منجاسته
 التي تأتي به لا فاعترضا له

(قوله يعني من عاين عذرا) أي كان صلى في الشارع المذكور لم يصح صلاته حيث لا حائل للاختلاص الجسدي ولا ضرورة الصلاة فيه سوى بعد اختلاف ما يصيبه أو يوق به فيبقى منه شقة الاستراضة (قوله أي يصير الاستراضة) أي ولا ترقى ذلك بين أن يصير لباس الشاة في ذمته أو زمن الصلوة لا يملك غسله (قوله وإن اختلط غطاه) أي ولو دم كلب وإن لم يصف عن الخنزير منه أو قل (قوله وقاروقه) أي خبت لا يفي عن طيبه على ما عتقده (قوله في هذا) أي حين الشارع (قوله دون ذلك) أي دم الكلب الغبر المختلط (قوله وقد هم) أي أن الأصل الطهارة ويحتمل التحصن إلا أن تقدم الأصل على غيره (قوله المعمول) أي التي يرون العادة أن تعمل بالمراد أماما أو حديثا أو بالمراد الجسدي فانه يخص ما أصابه إذا لم يسلط الطهارة فيبقى عليه حيثن (قوله عملا بالأصل) وعله فلا تفسر الشاة الرطبة التي تنذر على المصطبان المعمول بالمراد عذرا هذه الآية وكذا اليد الرطبة إذا لمسها المصطبان المذكور ٤٣٢ (قوله نعم أو وجسب) استندوا على قوله عاين عذرا على التلخيل اختلاطه (قوله

المقصود قليل منه) أي طين الشارع وبعبارة ج وان كثر كما تقدم قول الشارح الصغير لا يبعد أن يعد الملوث في جميع أسفل النصف وأطرافه قليلا بخلافه في الثوب والبدن انتهى أي أن زيادة الشقة توجب عذرا قليلا وان كثر ما زاد على الحاجة لها هو الضار وما لا تلام من غير نظر لكثره ولا شقة والاعطت المشقة جدافا غير القليل كالرصة أراد حذركنا ما أتى عليه فلا مخالفة بينه وبين قول الشارح من قليل الخ لما ذكره من أن مراحمهم بالقليل ما في تحبسه زيادة المشقة (قوله بلائلا) يعني أن يقال مثله ذلك في المشى خافيا ثم أتى

يظهر فالمراد باليقين ما يشهد بثبوت الحصة (يعني منه عاين عذرا) أي يصير (الاستراضة عنه غالبا) وإن اختلط غطاه كآرجه أو ركش وغيره وقاروقه بالمشقة وأكثر تعميها هذا دون ذلك ولانه لا يملك لباس من الانتشار في حواصنهم وكثير منهم لم يجد الأقواب أو أحدا فلو أمر وأبال غسل كلب أو أجامهم ذلك لعطمت المشقة واستقر باليقين الحصة مما يلب على التلخيل اختلاطه بها كغالب الشوارع فيه قول الأصل والغالب وقدم من ذلك ما هو المأزب المشكوك فيها بل اختار المصنف الجزم بطهارة أثنى الصلاح بطهارة الأرواق التي تعمل وتبسط وهي رطبة على المصطبان المعمول بالمراد بغير عملا بالأصل ثم إن وجسب يصال عليه كسكة بول أو قطبة على باليقين كما تقدم (ويستأنف) المقروعة (بالوقت) وموضع من الثوب والبدن) فيبقى في القيل والليل على ما يفي عنه في الحكم واليسوع حيث لا ركش وغيره المقصود قليل منه تعلق باليقين وإن مشى فيه بلائلا وتخرج باليقين عين الحصة إذا بقيت في الطريق قليلا يعني عنانهم أن عاين عذرا ركش احتياليا بالقص ومسيل كلامه إلى اعتداله كالمعطر أو أرض الحرم ونوح بالقليل الكثير فلا يفي عنه له هم عسر استنباهه وضبط القليل هناك لا يفسد ما جبهه لقطعة على ثوب أو كبر على وجهه أو قطه تحفظ وتضعيف الزركش له بأن المداوري القرب غير صحيح لأن هذا ضبط العرف المألوف (يعني) في الثوب والبدن (عن قليل دم البعوضة) والقليل والبق (وقوم الذباب) وكل ما لا يفسد مسافة وعن قليل بول الخفاش والشماس أن وونه وبول الذباب كذلك كما قاله الشيخ رحمه الله تعالى إذ كل ذلك عاينهم به باليولي ويصير

في سم على ج (قوله عين الحصة) ومنه تراب الخنازير النبوشة (قوله نعم إن عاينها) أي بحيث يثبت الاستراضة عن المشى في غير محلها (قوله بالفقير) أي عاين عذرا والاستراضة غالبا (قوله ومسيل كلامه إلى اعتداله) معقد بعبارة على الصواب ما لا ريب فيها جميع الطريق قالوا به المقصود هو قد شق فيه ج (قوله قطلة) أي ولو يسقط ما كره به وقوله على ثوب في نسخة على ثوبه وعلى الثوب والبدن (قوله ورنم القباب) أي ورنم انتهى منهج (قوله) ه قرره مره أو لعل ثوب فيه دم براغت لأجل تخلطه من الإدماخ أو ولو نجسة ليعسر بقاء الدم فيه يعني عن أصابه هذا المأزب اليأس انتهى سم منهج أي إماما قد غسل الحصة التي هي دم البراغيت فلا يمتن أن لا تأثر الدم بالمرصير فيبقى عن اللون على ما مر (قوله كذلك) وطبا كان أو يضاف إلى الثوب والبدن والمكان على الأوجه خلافاً لخص المكان بالخلاف وهو في الأول أن ج (قوله عاينهم به باليولي ويصير الاستراضة) على بحث المقصود ونير برأس كوز غير عليه ما قيل فلا يتخير به وذلك لأن ذلك كله عاينهم به

== البولي ٨١ حج وسئل شيخنا الابرار عن ابيهما اذا الناس كثيرا من قسطنطين في الزمان العيس ثم انهم شقوة في الدين
وهو فاجاب بان الله يعنى مع قدرته على تضييق في الظاهر ولو اصابه شيء من هؤلاء الذين لا يعيبه الله انتهى كذا في امش
وهو وجبه من عرضي يعني في ذلك وان تعلق به شيء من الزمان وما صاروا شاهد ما هو اظاهرة وباطنه بان التفت بمسئله ودخل
فيه ذلك كيدوا القاصد كما هو الجواب وشبهه الطير الذي يذوق في النار المأخوذة من العيس (قوله قتلاد كثيرا الخ) هذا من خاص
بنا كرام الدين دم البراءة في حقهم او عام فيه وقيل ان كرمين بول انكشاف ورويه عليه فيمكن تقييد الشارع لما
بالقليل ما على كلام الرافعي في نظر والا قرب الثاني بوجه بصوم الايتلافه وتدينه بما تقتضيه من قول الشيخ وتبين ذنابه
بجمل العيس فيه وهو وتبين ذنابه بما تقتضيه البولي هو فيهم عليه فرع وقع من م ر انه وافق بعض السائقين على ان من
جعله المقوم للاختلاف جاء الى ان تكون باصابعه او كتفه خاصة مقطوعا فانها باصابعه او كتفه من انما في مانع
فلا تأمل فانه مشكل ولم وافق على جواز وضع يده في شعوانه لخراج عاينه من الماء كقول كل من خرج كخراج الانسان من
الان في انه آخر ثم انك لا يقرر انتهى وكسب على حج مانعه ٤٣٣ قوله لم يخرج باصابعه لان الخرج الاحتياج لمباحته

الاستراز عنمو الق هو البوض خاله في الصباح والظاهر كقوله الشيخ فيتموه للبق المعروف
يلادنا (والاصح) انه (الابن عن كثيره) لتدوره وعدم مشقة الاستراز عنه (ولا) من
قليل انتشاره بقرق (بما هو في قوله) (وقرف الكثرة) وهذا (بالعادة التالية) فليطلب
عادة الطبعه وبسر الاستراز عنه عاقل قليل وما زاد عليه كثيره وصحبه ذلك باختلاف
الاقوات والبلاد ولا يحدس من باطن الشارع هنا ولو شك في حق اقليل حوام كثير
فحسبكم القليل لان الاصل في هذا التباينات ائمة العقول الا اذا تيقنا الكثرة والثاني
المفروضه لان الغالب في هذا الجنس عصر الاستراز فيبقى غير الغالب فيه بالغالب
كالسافر يترخص وان لم يتم مشقة لاصابعه التمييز بين القليل والكثير مما يجب المشقة
لكثرة البولي به ولهذا ذكره فقال (قلت الاصح عندا الحققة في المقوم مطلقا واقفا على)
قليلا لا كثيرا انتشاره بقرق ام لا فاحسن وعليه على التوبه ام لا خلافا للاذنوى وسواء
انصره كما زاد على الاصابع خلافا للاذنوى والاوجه ان دم البراءة في الحاصل على
حصر فهو الجسد من مانع عليها كذا في الطيور وسلافا لان العمد وعمل ذاتي ثوب
مبوس اصابه الدم من غير تعدد فلو كانت الاصابع بقية فعدا كان قتلها في ثوبه او بقية
٥٥ يه ل ولو كان عند غيره ما كان ذلك لا يكفيا بل لان الشارع لمعا اصابه من الدم صار كالظاهر

(قوله كان قتلها في ثوبه) ظاهره وان ذكر ذلك منه كان قتل مرتبة بعد مرتبة واجتمع من جسد ذلك دم في انقلعه في حق من
القليل لكن سابقا به في قول المصنف ولو فعل في قصده غير ما ينظر في الخ لايضر ذلك لصلو في في الصلاة لم يحصل جلد ولا لحم
وهي متوان اصابعه قليل من دمها فيقتضيه ما حال ذلك في حال عمل المقوم في قليل دمها في البراءة في طهر جلد ما هو ميتة
يعني مع الرطوبة من احد الجانبين ومن الرطوبة في ما يتعلق من دمها باصابعه متلاوين حاله يتعد المقوم في القليل الحامل بشبه
اذ لا يمكن عادة قتل في جسم غير عملية لجلدها في حج وزجل ميتة لادم اما سائل في ذنبه او ثوبه وان قصده كمال قتل فقلن
جلده بغيره او ثوبه في اطلاقه لا يابى في شئ في نفسه لانه يمين ان مراده ما لم يعمل بجلده انتهى ويترفع عنه ان يجر نفسه
في غير الا لا يضر في المقوم دمه وهو قريب لان مقتضى العقول المشقة وهي حاصلة في قبالوا اشتراط في المقوم من الدم القليل
عدم المس لم يعل له لا تكون جده ورة المقوم في قنارى الشارع مانعه مستل رضى الله عن رجل يشع الفصل على نظره
بشبهه نيل والماله هذ يعني من دم لم يكثر كمنه الى غير من والحال اذا خالط الدم مع الجلد بولو كليل لجلده يعني عنه

فلا يلبس من قليل حتى الحاله المذكورة لا كثيرة لكونه يشبهه وعلمه الدم للبلد لا توشق انتهى وبقى الكلام فيما اذا
 من القلة بين اصحابه هل يعني عنه اولاً والا قرب عدم العقول لكثرة مخالطة الدم للبلد (قوة او حمل توب فهو مراغبت)
 اى ليس من لباسه ولو لم يقبل وان كان حله فرض كثلوف عليه (قوة وهو مجبول على عدم احتياجه) ومن الحاجة ان يمشى
 على نفسه الضرر اذا دام عرايا ولا يكلف اعتداد توب لتمامه قبل من الحرج (قوة في ما قبل غيبه) اى حيث لم يصب في ذلك
 فلو اذبله لا يخرج ما الى الاناء والا كل منه وحى متلونه يدم الغراغيب لم يضر كاذ كراهه من سنم (قوة وغسل) ولو لم يرد
 (قوة وسلق) اى وما سلق ولا يضر ليه توب الذى فمدم مراغبت بعد غسل التوب (قوة لو سارحاً ما عليه) من علم كراهه
 عن سنم على حج ومنه ايضاً ما لم يمسح ٤٤٤ وسهواً لم يبدل بطرف توبه ولو كان معه غيره وليس منه فيما يظهر ما لا ورد

ونه الزهر فلا يفي عنه اذا ولى
 على ثيابه فلا كان او كثر الانه
 مدع اليه حاجة والذى يرض عليه
 ذلك يسيل من منمن من يدارش
 منه عليه تشبهه فانه حقيق وعمل
 فلا ما يصبغ اليه هذا واغتيمته
 (قوة ولا يكلف تشفيف
 البدن) اى ولو لم يغسل فاصبه
 مجرداً تشبهه او التشقق ومن
 ذلك ما لورق يده فحبه حمله
 البنية (قوة خراج) بالتشقق
 (قوة وقيل ان عصره فلا)
 وكالمصر ما يجيره او وضع عليه
 له ولا يخرج منه من المدة
 واتفق ذلك (قوة والاعتكاف
 الاجنبى فلا يفي الحج) قال سم
 على حج اعلم انه وان كان المتبادر
 ان نائب ما قبل يفي فغير المشبه
 لانه الموافق للمقصود
 بالتشبه بان حكم المشبه لكونه
 مجبهاً ولا يكون حكم المشبه به
 معاً ما يستقر الا ان كان في عبارة المصنف مانع من ذلك وهو ان هذا الخلاف المذكور وقوله

فلا يفي وقيل يفي عن قسيلة انما هو قى كلام اصحاب اما حتى دم الاجنبى الذى هو المشبه به ويصرح بذلك استدراك
 المصنف على ترجيح الحمروا انه لا يفي بقوله والاظهر المشعور عن قسيلة الاجنبى فان هذا لا يفي قولنا لحر لا يفي فهو مصرح
 بان الخلاف انما هو قى دم الاجنبى فتعين ان التشبيه يفي بالتشبه به وهو دم الاجنبى واستمع كونه المشبه به بالاجنبى فان قلت
 التشبيه لا يشرع عليه بيان حكم المشبه به قلت الفالجرد العطف لا يقترب به وكان المصنف يقول ان التشبه بالاجنبى ودم
 الاجنبى لا يفي عنه وقيل يفي عن قسيلة فيجوز ذلك فيما ذكرنا واما ذلك علم ان الصواب رجوع النصير للمشبه به كما قلناه

الحق الذي قد قدره وان الشارح لم يصب فيما فعل ولا في قوله وهذا أولى الخ وان ذلك شأنا من عدم تأمل كلام المصنف وسأما
تأمل (قوله من المنية) هو قول المصنف والعماسيل والقروح الخ وقوة والمشيبه هو قول المصنف فكذلك الاجنبى (قوله
غير يقو ك) الى ما يمتثل بأجنبي ثم غرس الحاجة اليه على ماصر (قوله ما لم يكن يشعه) ومنه ما يقع من وضع لمصر على
العمل لم يكن سببا في دفعه واخراج ما فيه فيبقى عن قلبه دون كثيره واما ما يقع كسر من ان الانسان قد تغيرت راس العمل
بالا قبل انتهاء المنة فمع صلاح العمل ثم تنتهي مدته بعد تغير من العمل المنفرد قد كسبوا ونحوه فيقول يبقى من ذلك
ولا يكون بضعه لآخر نحو من وقت الفتح والالان ٤٣٥ نحوه مقرب على الفتح السابق فيه نظر
والاقرب الثاني لما ذكر (قوله

اي ان كثر) تأمل هذا مع قوله
قبله وكثيره من نفسه الان يقال
ما هنا مفروض فيقال كان بدفعه
بضعه بان فتح العمل بغير منه
(قوله لو لم يكن لك) لا زال هذا
مخالفا لمصر اى بعدد كراكتين
بعد قول الله وكذا في قول ليس
لا يدرك طرف فيما لا يدرك الطرف
من انه اذا وقع في مواضع متفرقة
وكان يجب لوجع ادرك الطرف
عنى عنه ان كان يسيرا عروفا
بضلاف ما لو كثر لا يمكن حل
سابق على غير العلم والفرق ان
جنس العلم مقصور على الجمل بلا
ضرورة ولا ذلك نحو البول
اى قلته لا يبقى منه قلبا كان
او كثر اختلاف العلم فانه يبقى عن
قليل لو كان اذ لم يكن لك كاهو
مقرر (قوله وهو ازج) اى

عنه اى عن شئ من المشبه المات به وجعله بعض الشروح راجعا للاول وسد
وبعضه الثاني وسد ما قلنا ما قيد (وقيل يبقى عن قلبه) كاقيل به في دم الاجنبى
(قلت الاصح انها) اى دم الامسايل والقروح وموضع الفصد والحامة (كالبرق) ان
فيبقى عن قلبه او كثيره ما لم يكن بضعه او يجاوز بضعه وما في العمالة به عن
قلبه ولو لم يأتى غير شريك وبكثيرها من نفسه ما لم يكن بضعه او يجاوز
بضعه فيبقى حديثا عن قلبه باقيا وما وقع في التصديق والجموع في دم البثران ونحوه
من كونه كدم الاجنبى محمول على ما حصل بضعه او انتقل عن محله ونقصه قول الروضة
لخرج من يرحمهم منه قى ولم يزل يشرته لم يزل صلاته اذ اذ لو ان اى ان كثر
بكم ما فهمه كلام المتولى اى وسأوزعه أخذنا بمصر (والاظهر العنصر من قليل) دم
(الاجنبى) من غير يقو ك ولو لم يصب نفسه بان عاد اليه بعدا فبصله عنه كما أقامه الاذرى
(والله اعلم) وقوع القليل في محل المساحة اتجنس الدم بما يطرده العقو والقتل كما
في الام ما ساقاه انما اى عدوه عقو والثاني لا يبقى عنه مطلقا سهولة التصريحه وشمل
قوله قليل دم الاجنبى ما لو كان القليل متفرقا ولو جمع لكثرو هو الراجح امام المقتض من
يقو ك فلا يبقى عن شئ منه لفظة ك ما تفرق في الجموع عن البيان واقره بل نقل عن نص
الام ايضا ولو لم يصب بدم اجنبى بمات يصب عن شئ منه لا تركه بحرفا فلا يناسبه
العقو كما تاتي به الرواية رحمه الله تعالى (والفتح والمديد) وتقدم في الجاسة الكلام
عليهما (كالم) فيلزم كركو تماد ما مستصلا الى تنق وصاد (وكذا ما القروح
والشفة التى لا روح) وتقرى لونه قياسا على الفجج والسديد (وكذا بالاربع)
ولا تفسرون (في الاظهر) قياسا على السديد الذى لا روحه والثاني انه طاهر
كالمق واثار المصنف التى فيه بوجه (قلت المذهب طهارته) قطعا (والله اعلم)
لما لم تحمل العقو من سائر ما تقدم ما يبقى عنه ما يمتثل بأجنبي فانما اختلط به

فيبقى عنه (قوله فلا يبقى عن شئ منه لفظة) اى ما لم يتما في الله الحق لا يدركه البصر المقتضى ما على ما علمه
الشارح فيعلم من ان ما لا يدركه الطرف لا ينس وان كان من مغلط (قوله ولو لم يصب نفسه) بان من سلب من يديه
ذلك وفي الصباح لفتح ثوبه بالمداد وغيره لئلا من باب تقع والتشديد مبالغة انتهى (قوله والسديد) خالي في حستان
الصاح حديد الحرح ما وادى الرقى القليل بالم قبل ان تنقل المنة انتهى والمقتضى كسر الميم (قوله كالم) اى انطابح
من الدماسل والقروح والبثرات (قوله ما يمتثل بأجنبي) خلافا لما عرى الحمول لما تقدم من ان ما
الوضوء ونحوه لا يضر

(قوله بل قد نزل) أي في حكم العقو (قوله ما لخلق رأسه) هذا مختص بالبر من العقوثة في قوله وهو ما هو مستل
 وحق ومن ثم وجد في بعض النسخ أنه شرب على قوله فاعلم وخلق وعلى تقدير ثبوتها فيحصل ما مر على أن المراد أنه يعنى
 من ما لخلق إذا أصاب ما يقده أو يوبه أو أذنه من دم البرأيت وشوها قبل الخلق وما هنا مفرض في قدم الجراحة المأصلة
 بسبب الخلق فلا تخالف والاقرب العقو طفا سوا كان الدم من الجرح أو البرأيت فلهذا الاختراجه بل العقو من هذا
 أدق من الضعيف المضاف في كذا الذي عدم البرأيت (قوله حتى ادله) خرج بما لا يوجب عليه لصواته من غير من كان غلط
 مانع الموقع باجتناب من العمل وهو يعنى أنه لا يضر لأن اختلاطه ضروري للعلاج (قوله ثم علم كونه) أي وجوده
 (قوله وجب القضاء) قال الحل والمراد بالقضاء ٤٣٦ الاعادة في الوقت أو بعده انتهى (أقول) في إطلاق الاعادة على تأكيد
 الوقت فليجوز إذا الاعادة فصل

ولودمته كالتصاير من عينه أو لثته وانتهى وقوله أو دبره لم ينع عن شيء منه ويطبق
 بذلك ما لو خلق رأسه فخرج حال خلقه أو اختلطه مصل الشعر أو صلح لم يحد على
 ادله لم يحد على عليه الدوا حتى يرويه كإقائه إلى الدرجه الله تعالى (ولو لم يصب)
 غير معقو عنه في قوله أو دبره أو مكانه لم يحد) حال ابتداء ما علم كونه في غير واجب
 القضاء في الحديث لأنها طهارة واجبة فلا تسقط بالجلل كلها ولا للحدث والتقديم أنه
 لا يوجب وإسناده المستفيض في شرح المذهب والمراد أو بعد التدرى قال شارح
 الله صلى الله عليه وسلم يولى بأعضائه أدخل عليه فوضعهما عن يساره فإلى أى القوم
 ذلك القوم انما هم فلان حتى مسلاته قال ما حكمكم على القضاء عليكم قالوا يا رسول الله
 وأنتك ألقيت فليلك فالتصاير انما يقال على اقصيه ولم ان يجرى إلى أنى فاعترى ان
 فيه ما قد دبر في رواية شينا وفي أخرى قد دبر في أخرى دم حله وجه الدلالة عدم
 استتافه الصلاة واجابوا بان القدر هو الشيء المستقدر لجسداً كان أو غيره مستقاماً
 والباطق وايضا قد يكون الدم يسيراً وانما فصله تنجزها وقبل ان اجتناب التصاير لم يكن
 واجباً وأول الاسلام ومن حيث وجوب ويدل به حديث سلا الجزوع على ظهره صلى الله
 عليه وسلم وهو يلى بحكة ولم يقطعها (وان علم) بالنقص قبل الشروع فيها (ثم نسي) فصل ثم
 تذكري وقتها اعادها فيه أو بعدم (وجب) القضاء على المذهب لتعريضه بتركها كما علم
 بها الطريق الثاني في وجوبه القولان لعدم التباين وحديث لزمه الاعادة احداً كل
 صلاة يتبين فعلها مع التصاير فان احتل وجودها بعد الصلاة فلا الاصل في كل حدث
 قد دبره بالقرب من الاصل عدم وجوده قبل ذلك ولو لمات قبل القضاء فقتل الله تعالى
 ان لا يؤخذ منعه وعده برفع الخطا والتبسيان عن الامتناع عليه البقوى في قتاله وفي
 هو الاصل فيها من الطهارة (قوله بدت سلا الخ) أي حديث وضع سلا الجزوع على ظهره الخ

والاوار
 وهو اسم للماء الكبر من القدر لكن في الصحاح السلا بالفتح مقصور والمجدة الرقة التي يكون فيها الواس
 (قوله كل صلاة يتبين فعلها مع التصاير) أي فلو نسي عمامته فوجدت أقرق فوجب عليه اعادته متين أصابته فيها أو شينا
 زيادى من نسي عن ان العباد القولان لا يؤمر بتبنيها (أقول) والاقرب ما قاله من العباد لمصر حوايه
 من الضعيف نزل التصاير الذي يشترط الاحتراجه كعدم خاتن الصلاة وغيرها السر بين وشعره الجارية من ذلك العقو
 منه ولو لم يصل الصلاة في علم وجوده فيقال الاحتراجه في هذا الشق من الاحتراجه دخل التصاير وهوها (قوله ولو لمات قبل
 القضاء) أي قبل العلم به أو بعدم قلنا بان القضاء على الترخا كما مر من هم

(قوله ان كان ثم غيره) أي ولم يصل أي الرقعة أي من الصلوة لا يملكه ولا يرثه الصواب والاضيق في حقه عينا لأن وجوده من ذكر وعده سواه (قوله لم ينفذ) ولو قام وض عليه صلواته أنه كسفت عونه أو وقت عليه خاصة في حق تقديم غيره بوقوع النجاسة أو انكشاف العورة لانه منته وهو مقدم على الثاني وإن كثر (قوله لا يستحق كالتبصير) هذا لا يتبصر فرقه السابق بأن فعل نفسه لا يرجع فيه لغيره وبشكل عليه أيضا ما تقدم في أسباب الحدث من أنه لو اضيق عدل بغير وجب شيء منه ونظر متوضي لا يقتضيه طوره لأن اليقين لا يرجع بالنسبة (فصل في ذكر بعض ميطلات الصلاة) حكمه في هذا الفصل في باب شروط الصلاة أنه ليس منها أنه إذا طرأ عليها بعد استحكال الشروط باطلها (قوله وسنن) أي هي من سننها أي ما بين فصلتها أي أولها وليس منها (قوله وسكر وهاتما) موقوف كقوله على ميطلات (قوله بالحق) أي من المباحرة الموصوفة دون غيرها كالبدو والرجل متلا فلا تحل بالنطق واحد منهما فيما يظهر وتقل عن بعض أهل العصر الطلائ بذلك فلا يرجع ويؤيد ما قلنا قول الشارح من أنهما ولم يقل بالقدم عن خطا بعض الفضلاء من مراده إذا خلق الله تعالى في بعض أعضائه قوة النطق وما هو يمكن إحسانها من النطق بها المستدراعي أرادوا بتركه فلا معنى أراد أن كان ذلك كسطق اللسان تنطبق الصلاة تنطبق ذلك بغيره انتهى وقيل ما ذكره ان ثبت بعض الذي ثبت ٢٣٧

لأنه في حق جميع أحكام الإنسان حتى لو قرأه الفاتحة في الصلاة كفى وكذا لو صلى به عدا أو سلا على أنه قد يقال هو بالنسبة إلى القدو والحل لا يتقاض عن الإشارة المقهمة وهي صريحة من الأئمة ان فهمها كل احد (قوله لو من حديث) إنما أخذناه عامة فلا يوجه عدم الطلائ له لكونه كلام الله تعالى لكن يسقى النظر في وجهه دون في كلام المخلوقين ولعله أنه أراد بكلام المخلوقين ما ليس بقرآن ومنه الحديث

الأنوار وهو وبزعمه تعليم من رأى يصل بواجب عبادة في رأى محله كراهية ان كان ثم غيره والافسنا من ان قول ذلك باجرامه الإلهي الأصغر ولو اضيق عدل رواية بنحو ونفس أو كسفت عونه ميطلاته بغيره أو بغير كلام ميطلات فلا كليل كلامهم عليه ويحرق بينهما بأن فعل نفسه لا يرجع فيه لغيره ويظهر ان محله لا يملكه سموه لا يستحل ان ما وقع من سموه ما هو كالفعل أو ان الكلام المكتوب في حق قوله لا يستحق كالتبصير وتقدم أنه لو صلى نائب الظهار أن يب عليه قصده دون فعله ويجري ذلك هنا (فصل في ذكر بعض ميطلات الصلاة ومنها وسكر وهاتما) (حلال) الصلاة (بالنطق) هذا بكلام مخلوق وإن لم يكن بلفظ العرب (بحرفين) ولين حديث قدسي ان نوالا فيها يظهر قياسا على ما يأتي في الأفعال أفعالا ولا وإن كان لمصلحة الصلاة لا أقل ما يأتي منه الكلام حرقان ويخصمه بالقدم اصطلاح حادث للفتاة والاصل في ذلك خبر مسلم كما تكلم في الصلاة في ثبات وقوموا فاقه فأتين فأم نأيا بالسكوت وتبين ان الكلام وروى

القدمي وعليه فالمراد بكلام المخلوقين ما شأنه ان يكلمه المخلوق والقرآن لما كان مهيأ لغيره بطرق الشرح بكونه كلام الله تعالى وإن شارك فيه الحديث القدسي في أنه كلام الله قال حج وكلمته القدسي ما صنعت تلاوته اه وحل أيضا التوراة والإنجيل وإن علم عدم نقلهما كما نقله قوله به صريح عن غير القرآن وإن ذكر الدعاء (قوله أفعالا) أي وفي كانا غير مستملين كأوع انتهى سم على منهج والاولى التثنية بغيره وتلاوته من الملمات والألفا وستة له في كلامهم (قوله إذا قل ما يأتي منه الكلام حرقان) عبارة المحلى والكلام يقع على المقهم وغيره الذي هو حرقان انتهى (أقول) قوله الذي هو حرقان أي بناء على ما شتر في الفتنة والافتق الرضى ما تسمه الكلام موضوع بغير ما يكلم به سواء كان بكلمة في حرف كواو العطف أو على كثر من كلفوا كان منه لا م قال واشترى ان الكلام لفظة في حرفين فاصعد انتهى (قوله فأم نأيا بالسكوت) هذا صريح ان معنى الفتوت السكوت وفي المباح ما يصح به معارضة الفتوت صدر وقت من باب قصد الدعاء ويطلق على التيام في الصلاة ومنه قوله أفضل الصلاة طول الفتوت ودعاء الفتوت أي دعاء القيام ويسمى بالسكوت في الصلاة فتورأ ومنه وقوموا فأتين انتهى وفي البيان وقوموا فأتين أي ذاكرين انتهى فتورأ فأم نأيا بالسكوت أي عن كل كلام المخلوقين (قوله وروى أيضا الخ) أي في بيان ان المراد من الكلام في الحديث الأول

(قوله ابن قائل لما طس) واسم القائل معاوية بن الحكم انتهى شرح روض (قوله أو حرف منهم) ظاهره وان القائل قد قصد
 الحق الذي باعتبار ما رسمهما ولا غيره وقد يقال قصد ذلك الحق لازم بشرطه السلطان وهو التعمد ومع التعریم انتهى سم
 على حج وقصة قول الشارح من الوقاية عدم الضرر من ذلك الاطلاق الا ان يقال لتبعها عند الاطلاق فعمل على كونها من الوقاية
 وبوجه ان القاصف المفردة وضعت للطلب والافتقار الموضوع اذا أطلقت حلت على معانيها ولا لتحمل على غيرها الا بقرينة
 والقاصف من القلق وقصوره كونه لا معنى لها فخذ او اها على خشيته واذ لم يروها جعلت على منضاهها الوضعية قال حج واقفي بعضهم
 باطل زائد في قبل أيها انتهى في التمسك أخذوا بظاهر كلامهم هالكه بعيد لانه ليس اخيرا عن الذكر بل به نفسه ومن ثم
 اتفق شيخنا بأنه لا بطلان به انتهى حج وأقره سم وقوله لا بطلان به أي وان كان حامدا عالما (قوله كمن الوقاية) لا فرق
 في ذلك بين كبر القاصف وتقصيره لان القاصف على وهو لا يضر قسبطل الصلاة بطل مما لم يرد به ما لا يفهم على ما يأتي في قوله وسبطلتهم
 ما لا يفهم كان قصد قوله ق القاصف من القلق أو القاصف مثلا لما لا يخفى طلب الى انه لا يضر وهو محتمل ومنه ما لو قلنا وفي
 قصده ان اول حرف في لفظة في فيجمل انه ٤٣٨ لا يضر انتهى سم على حج ولو اني حرف لا يفهم فاصدا به معنى الفهم

هل يضر فيه نظر اه سم على
 منج (أقول) والذي ينبغي عدم
 الضرر لا ليس موضوعا لانهم
 يقتل في القدر يعض الهواض
 عن مخرجاو اتفق ذلك فقد انشد
 والملة وقد يقال بالضرر ولا ن قصد
 طيفهم يفتن قطع التوبة وكأنه
 لما استعمل حالاً فيهم في حق
 ما يفهم صار كالكلمة الجارية
 المستعملة في خبرها وضعت له
 ولعل هذا أقرب لما قصدت من
 فضحه قطع التوبة (تتبع) هل
 يضبط القاصف هنا على حرف في
 قرأه الجنب والقراء في الصلاة

ايضا انه صلى الله عليه وسلم قال ان قال لما طس رجلا ان هذه الصلاة لا يصلي فيها
 شي من كلام الناس (أو حرف منهم) كمن الوقاية روع من الوحي ومن الوفا وحش
 من الوحي (وكذا امد بعد حرفي الاسم) وان لم يفهم اذا المداق أو وادوا به فالمدود
 في الحاشية حرقان والثاني لا بطلان لان المدقة تتفق في شياخ الحركه ولا تعد حرفا في
 الاو او انما لا بطلان في البصق الا ان يسكرو ثلاث مرات متواليات اجمع حركه محض
 يطل تحريكه ثلاثا كلفي لاشقة كالإعني (والاصح ان التصغير والاضك والبيك) وان
 كان من خوف الآخرة (والاين) والتأوه (والفتح) من أعضاؤهم (ان ظهر به) أي
 واحد من ذلك (حرقان) صلاته لوجود مناسيتها (والاقلام) بطلان الجاهل والثاني
 لا بطلان في الحاشية لكونه لا يسمى في اللغة كلاما ولا يبين منه حرف محقق فكان شعا
 بالصوت الغفل ويخرج بالاضك التسم فلا يطل به لتويعنه على الله عليه وسلم فيها
 (وبعد في سائر الكلام) عرقا كارجع اليه في ضبط الكلمة لا ما ضبطها به الصلاة
 والقانون (ان سبق لسانه) اليلعهو بل هو أو في من التامى لصدقه قصد (اونسي)
 الصلاة) لصدوره ايضا بخلاف لسان تحريكه فيها فانه كسبان فيجاءه تحريكه ولو غلن

أورق بأن ما هنا اسبق فيضربا جاع حديد السمع وان لم يسمع المعتدل كل محفل الاول أقرب اه حج بطلان
 (أقول) الأقرب الثاني لان المداد على التلق وقد وجد (قوله وكذا امد بعد حرف) أي بان أي يفرق بحدود من غير القرآن
 بخلاف ما لو اذمت على حرف قرأ ولم يفرق الحق فانه لا يضر (قوله وان لم يفهم) أي الحرف (قوله لا بطلان في البصق) أي حيث
 لم يظهر به حرقان أو حرف منهم كظاهر انتهى سم على حج (قوله أي واحد من ذلك) ظاهره انه لو ظهر بالاضك حرف
 وبالبيك املا حرف آخر لا يضر والحد غير ما دبل الأقرب بالضرر وان كان من جئين لان مجموعهما كلام وان اختلف سبب
 التلق به كقولنا في حرفين لفرسين مختلفين وعليه فكان الاولى في حمل القرآن في قول أي جاز كذا ليعمل ما لو كان الحرفان
 بسببين (قوله لسانه) أي سم انما لا بطلان بدون حرفين أو حرف منهم (قوله مطلقا) ظهوره فان أولا (قوله الغفل) هو الباقين
 المجهلة المشهورة والقام الا لكثرة كقول المراد به الصوت الذي لا يفهم منه حرف وكذا الباقين وصوت الزمير (قوله فلا بطلان
 به) أي لانه لا يشتمل على حروف (قوله كارجع اليه) أي الحرف (قوله التاموا والقانون) من انما لفظ وضع معنى مفرد وعلى عدم
 الضبط يتبادر كيدخل القضا الممل اذا ترك من حرفين أو كان مجموعهما بيا كامة

(قوله لا تبطل) وهو ظاهر حيث لا يتصل عن مجزئتهما كلام كثير من الواصلين لا لا يتعارفون الكثير منهم وهو متطاول
 ثم عدم البطلان هنا قد يشك عليه ما قاله في البطلان فيما لو كل ما ياتى من البطلان نقلاً عن البطلان نقلاً عن البطلان
 من فن بطلان موهبة قد يجب عليه الامساك بما كلفه وجوب الامساك عليه لغيره مما يدل على ثبوته قاطعاً ولا كذلك
 الصلاة وتوفي أيضاً أن جنس الكلام العهد كطرف الفنى لا يشهد مقتضى الصلاة بخلاف الال كعدا قاطع غير مقتضى (قوله
 والعصر) عبارة تشرح الرض والعصر ٨١ وعليه قالوا وما يعنى او (قوله ثم انى خشية) يعززان فتكون قرينة
 فوصل اليها بعدون الثالث وأن تكون بعد ملكته لم يوال بين الخطوات (قوله فقال ذو البدين) اسمه انطرا وبس هو
 ذا النجم التلويحى بقل لا يديه كاشم ما طول وفي الصباح وذو البدين لقب وجعل من الصبية واهم الخربا بن عمر والسلي
 بكسر الخاء المجهدة وسكون الراء المهمله فيها موصوفاً وقاف فبذلك لظهورها (قوله قالوا ثم اى) أو بكرور كما يعلم من
 قوله او ان كلام الخ ولعل تصديره بالجمع ليكون المنسوب الي بعضهم كالمنسوب الى الكل (قوله وجه الدلالة) قال سم وقد اشقت
 قصته ذو البدين على اتيانه ببت كليات فيضبط بها الكلام اليسير ٨٢ ولعله عدا فصر الصلاة كليل وأهتبت كذلك
 وبارسول الله كذلك (قوله او سئل فخره) اى ما فى فيه فيما وان علم فخره ٤٣٩ جند وروى عن ذلك فى الآية فخره صلاة
 فهو المبلغ والفاق بمقد التبليغ

أو التلخيص فقط الماهل باشتاع ذلك
 وان علم امتناع جنس الكلام
 فناء ٨٢ به على ج وقوله بقصد
 التبليغ اى وان لم يمتنع البطلان
 مع الامور من صوت الامام ولا
 حال العصفى عنه حينئذ
 فضر وقوله والمبلغ اى الكلام
 الذى رفع صوت التكبير لعلام
 الامام (وعين قوله اى الكلام فيها)
 عبارة ج اى ما فى فيه وان علم
 فخره بجنسه الى آخره كراه

بطلان صلاته بكلامه ما هاتم تكلم بغير اعدا لم تبطل والاصل في ذلك خبرا اخصيصين عن
 ابي هريرة صلى الله عليه وسلم انه قال لا تبطل صلاة من تكلم بغير اعدا لم تبطل والاصل في ذلك خبرا اخصيصين عن
 خشية من السجود وتكلم عليها كانه ضيقان فقال له ذو البدين اقصر الصلاة فقلت
 يا رسول الله فقال لا يصحبه اثنى ما يقول ذو البدين قالوا ثم فلي ركعتين اخرجين ثم بعد
 جديتين وجه الدلالة انه تكلم بمقتضى ان ليس في صلاة وهم كملوا يجوز ان التمس في
 هو وهم فيها وان ذا البدين كان جاهلا بغيرهم الكلام وان كلامه اى بكرور وعمر كان على
 حكم القبله لوجوب الاجابة عليه (او سئل فخره) اى الكلام فيها (ان قر به عنده
 بالامام) وان كان بين المسلمين فيما ينظروا ونشأ يديه بصدقه عن يعرف ذلك فيما ينظروا
 ايضا الخبر المار ويؤخذ منه ان الضابط لذلك ان ما عذر الشخص لغيره به وخفاه على
 غلظهم لا يؤاخذ به ويؤخذ من بعدهم بان الواجب حينئذ انما هو فصل الطواهر لا غير
 وترجى بهل فخره ما لعله وجهه كونه مطلقا لا تبطل به كالموعلم فخره شره بالخير

وهي قيدان من لم يحررهم الكلام دون ما فى فيه فيها تبطل صلاته بخلاف اطلاق الشارع (قوله ونشأ يديه بعدة) وينظروا
 ضبطا البعد بما لا يجده ويوجب ذلك فى الحج وقد ايل الى من يعرف ويقتل ان ما عذر اشيق لانه واجب فوى اضافة
 بخلاف الحج وعليه فلا يتبع الوجوب عليه الا لامر الضرورى لا غير فانه معشى اطاعة وان بعد ولا يكون فخره من وجوب
 عذر له ولا يكفى بيع فخره الذى لا يظن اليه ٨٣ وجوب عليه سم حاضره قوله وينظروا ضبطا البعد بما لا يجده ويوجب ذلك فى الحج وقد ايل الى من يعرف ويقتل ان ما عذر اشيق لانه واجب فوى اضافة
 لا خرج فيه اى شقة لا يتصل عادة مر انتهى وفيه ان الكلام فيه على وجوبه على غيره فليس بغيره ولا يتصل بما
 من نشأ يديه ورأى اهله على حلقه من ان لا يجيب عليه شى الا ما علم منهم وكان فى الواقع ما تعلقه غير كاف فخذوا وان ترك
 الشرع القدرة علم قوله فخره المار اى وهو قوله صلى الله عليه وسلم الطاهر الخ اى ما على فخره من احتفال ان
 ذا البدين كان جاهلا بغيرهم (قوله ويؤخذ منه الخ) لكن هذا لا يؤخذ لا يتبين كونه تأسيباً من الاول لانه لا يكونه قريب
 عهد الامام كما يشهد به ويؤيد الخ فلتأمل الان يقال مراده ان هذا من الطواهر لا يضر بعدد الامام ولا يضر بغيره
 يمكن يديه بعينه (قوله وترجى بهل فخره ما لعله وجهه كونه مطلقا لا تبطل به كالموعلم فخره شره بالخير) فخره
 صلاته الخ فانه حين تكلم فخره ما عذر ان العلى في صلاة فخره بخلافه فانه حجب علم فخره الكلام فخره ان لا يتكلم فخره

(قوله كنت ناسيا) اي ناسيا الشيء من ملاقاة بعض التهمة مثلا فذاكرته وسلت قلبا (قوله وسلم المأموم) اي قبل غلظ
 الفصل ولا تبطل صلاته فقط (قوله فكيف الجاهل) اي في غير يومه ولكن ينبغي ان لا يشهد ذلك بين ضرب عهد على الامام
 أو ثبأ بعد اذان الجاهل ويؤيده ما تقدم في قوله لامله قد سلمت (قوله فيما سر) اي فيما ليس سبق لانه اولى او جهل (قوله
 بوجوده) قضية المطلقة انه يتحقق فورا ولا يجب عليه انتظار زواله في نفسه وان غلب على قلبه انه امر قبله لا زال عند ذلك
 المارض بنفسه وقيامه خذره في السعال من وجوب الانتظار حيث رجع زواله اهنا كذلك الاولى ولا تقطع به المرواة
 (قوله الواجبة) الاولى اسقطها بالاستغناء عنها بقوله من الاركان (قوله من الاركان التولية) قضية انه لا يغير
 الركن وان زاد لكن قضية قوله بعد اذ هو سنة فلا ضرر وما في خلافه اللهم الا ان يقال المردا الواجب هنا ما سر نفسه عليه صحة
 صلاته والسرور ولو تدرعها لا تنصف الصحة عليها حتى لو تركها على ما دمع عليه لم تبطل بذلك (قوله فان كثر في التضرع)
 الاولى حذف في (قوله وهو) اي البطان ٤٤٠ (قوله عز من ان) بصيغة اسم المفعول صفة للمرض اي يوم يوما اطول ولا

وفي المباح زمن الشخص زمانا
 وزمانه فهو زمن من باب تعجب
 وهو مرض يدوم زمانا طويلا
 والقوم زمن من مرضى وأزمنة
 اقدم ومن زمن (قوله يسع الصلاة)
 هذا ظاهر ان علم الاستطاعة في
 وقت يسع الصلاة لا ملة
 عليه في انتظاره والافراصة
 ما يزول المانع فمعناه من المارج
 والمشفة (قوله لم تبطل) فان خلا
 من الوقت زمانا يسعها بطلت
 بدور السعال المكثرة فيها
 والفتاح انه ان خلا من الحال
 اول الوقت وغلب على قلبه وله
 في بقية جسده لا ينافي ما يجب
 الصلاة وسبب المباداة ما قلناه
 ان غلب على قلبه السلامة منه

في وقت يسع الصلاة قبل خروج وقتها وجب انتظاره ونفي ان مثل السعال في التفصيل المذكور
 الزركشي
 فالوجه في سبب كماله وقوه يتصل منه هو كماله من الية كارتعاش يداور رأسه ولو لم يخط امام فوجد
 رأسه ثلاثا حلا فبقي ان يقال ان لم توجد قرينة تدل على ان ذلك ليس لمرض من صحت صلاة المأموم جدا ليعي
 ان ذلك لمرض من والايقتد بوقع السؤال في المرض عا لكان السعال من زمانا ولكن عدم عاذة ان الجاهل يمكن
 هذه السعال مدة تسع الصلاة بل كل ذلك ام لا واجبت عنه بان الظاهر الاول اخذ بما قاله ومن وجوب تحسين المله
 حيث تدبر عليه اذ الوقت المشوب على تحسينه حيث وجد ما يدبره الجاهل فانه عايت به في القطار وان ترتب على ذلك ثورات
 الجماعة واول الوقت (قوله ولو ظهر من امامه) اي ولو لم يخاله الا اناس وهو منه لا يضر او عذرك كذلك لان فعل الخلف
 الذي لا يطل في اعتقده ينزل منزلة السهو

(قوله من المني) كتم ناهى عن اكله (قوله اى حيث لم يبل) اى بان كان قليلا (قوله بعد كونه) هذا هو المعنى
 وبقدره المأمور في التمام فاذا قام من السجود وقرا على الصواب وانضموا في ركعة بعد سلام الامام ان لم يجهل وان لم يقرأ على
 الصواب استمر المأمور في الصواب وقيل ذلك في كل ركعة ولو الى آخر الصلاة وسأقي لها وفاق هذا البحث في صلاة الجمعة فهو
 المعقول لا ينافيه قوله قيل والوجه ان يكون انا معصية به الرذيل من قال بقوله حاله في ما ورد من البحث اى انه لا ينافيه
 مطلقا لحدوثه ان يقرق بين من كان مذهب عدم البطان بالمعنى البذ كونه قسب عداوته عند كل ركعة لا لا يرى العود لها
 فوته وبين من مذهب البطان اذ لم يعد فاته اذ ذكر حاله وجب عليه العود (قوله) او يصيد قبل ركعة) يرفق بين هذا وبين
 ما قبل في الخالفين انه اذا اخل بركن في اعتقاد المقتدي دون الامام يجب مقارنته عداوته اليه بعد ان الخالف الغالب
 أو المحقق منه انه لا يرجع لما اعتقل عنه لانه فضل ذلك عن اعتقاد الموافق حتى تذك حاله يرجع لما اذا استلزم وان طال جهل الاحتمال
 عوده بتقدير تذك كره احتمال الاقرب (قوله وجب عليه التصح) اى ولا تبطل صلته (قوله وان ظهر حرقان) اى او كثر بل قياس
 ما تقدم من اعتقاد التصح الكثير لعدم انعدام الضرر هناك مطلقا ٤٤١ (قوله فانه في رسالة النور) هي اسم كتاب الشافعي
 (قوله والا وجه) ممول ذلك
 اى وجوب التصح والاخراج
 (قوله قتلا كان أوفرا) اى
 سب لم يرد عليه الخطم التلخ
 صلاة أو رسم ولا يرد في التصح
 اى ولو كان في الصلاة تجمهر الاما
 مئة نامة ويؤيد بقوله التصح
 وتعذر في قرى (قوله لا سماع
 المأمومين) اى او امام جمعة مد
 ٨١ سم على منهج ثم ان وقتها
 على جهرة مع المأمومين بعد
 ثروا منه قال على مع ما نفسه
 وعليه ينبغي استثناء الجمعة اذا

الركن في وطن في القاطنة لخنا فيه المني وحيث مقارنته كالترك واجبا له ويمكن
 جعله على ما اذا كثر ما عرفت فافهم كلاما جافيا مطلقا وان كان صاحبها والوجه اى
 حيث لم يبل انه لا ينافيه حتى يرجع بل يجب بعضهم عدم الزوم بعد كونه ايضا بل هو ان
 سهوا كالواقع الخامسة او بعد قبل وكونه وركعتان فقامت من ذلك ما في ظاهر التمه وهو في
 الصلاة عليها بطلت فلو ثبت في سبف ولم يكنه اخرجها الا بالتصح وظهوره من
 وبقي تركها تركا الى باطنه وجب عليه ان يتصح ويخرجها وان ظهر حرقان فانه في
 رسالة النور والا وجه ممول ذلك لانه اتم ايضا قتلا كان أوفرا (لا تعذر) (الجهر) فلا
 يعذر في التصح ولو يدرمان آله (في الاصح) اذ هو منه فلا ضرورة لا تكتسب التصح
 له وفي معنى الجهر سائر السبق كقراءة سورة وقنوت وتكبير استكمال ولو من صانع محتاج
 لاسماع المأمومين خلا فالاسنوي ومقابل الاصح انه عذر قائم لشعار الجهر ولو جهل
 بطلانها التصح مع علمه بضمير الكلام عند نقله على العوام (ولو اكره) المصلى (على
 الكلام) في الصلاة ولو سيرا (مطل في الاظهر) لشدة كراهه على الحدث والتاني

٥٦ هـ ل وفقت متابعة الاربعين على الجهر المأذ كور وكان ذلك في الركعة الاولى لتوقف
 صلاته على متابعتهم المتابعة الواجبة لاشتراط الجماعة في الركعة الاولى احصا لنكون لو كان واسقروا في الركعة الاولى ان
 يبقى من الوقت ما يجتمع الجميع الى المانع واستغنى عن التصح فهو يجب ذلك فيعتبر وكذا ينبغي استثناء الجمعة اذا اوقفت
 حصول فرض الكفاية لهذه الجماعة على ذلك ٨١ وقوله ينبغي استثناء الجمعة فيبقى ان يلحق بها امام العادة والجمعة مع
 تقديم المظهر والنور عليها لجماعة ويكتفي في الثلاث اسماع واحسن امكنه اسماعه او في التصح لاجل اغنية بعد ذلك
 صلاته لانه زيادة غير ترجح اليها وقوله فيه فكل الاقرب عدم وجوب الانتظار بخلاف المبلغ لان صلاته لا تتوقف على
 مشاركتهم لغير الامام فلا يسن في اسماهم (قوله ولو اكره المصلى على الكلام) قال على غير الكلام ٨١ ووقع السؤال في
 المدرس على وجه يردى وانصرافا وهو يصلي وطلب منه تلقين الشهادتين على وجه يردى الى البطان صلاته هل يجيبه أولا
 قلت الظاهر ان يقال ان شئ فوات اسلامه وجب عليه التلقين ويطلب منه صلاته وان لم يفت فوات ذلك لم يجب عليه ويفتقر
 التاخير بالمعنى بلبس بالفرض فلا يقال فيه وضاء بالكسر وعلى هذا يفتقر قول شيخنا الزايدى في ردائهم ما هو الزايد بان
 طلب منه تلقين الاسلام امر ساعيا اذا لم يكن له عذر في التأخير كما (قوله لشدة) يؤخذ من التعليل ان مثل الكلام =

ما رواه كره على الاستدلال بقوله اوعلى الا لوجه سم مقاد القول حج ولو اكره على نحو الكلام قوله لو ليس منه أى
 مما يطل الصلاة (قوله غيب السيرة) ظاهره انه لا فرق في ذلك بين ان يأخذها الغائب بلا فعل من المصل كان تكون السيرة
 معتقدة على المصل فيكتفى الغائب بغير علمه ويكرهه على ان يقترعها ويسلمها ولو جاز من المداخلة على كثرة وقوع العذر
 وقد اشار الشارح بقوله لا نه غير نادر الى ذلك لكن قياس ما في الوديع من ضمان الوديع اذا كرهه الغائب حتى سلمه
 الوديعه البطان فيما رواه كرهه على نزع ٤٤٢ السيرة (قوله وفيه غرض) أى الغائب (قوله اوله يتصفيا) أى نفي

لا تطل كائنا منى اما الكثرة فتبطل بغير ما وليس منه نصب السيرة لا نه غير نادر وفيه
 غرض (ولو لم ينظم القرآن) أريد كذا آخر كما تامله كلام كثير (نصبه التفهيم كما يصحى خذ
 الكتاب) معهما به من يستأذنه فى أخذ ما يريد أخذه وكقولهم استأذنه فى الدخول عليه
 ادخلوها بسلام أربعين اوله ينهها عن فعل حتى يوسف اعرض عن هذا (والان قصد التفهيم
 التفهيم (قرا تلم تطل) لانه قرآن قصار كما لو قصد به القرآن وحده (والان قصد التفهيم
 قصدا ولم يتصفيا (بطلت) لان القرآن لا يكون قرآنا الا بالقصد وما تقرر فى صورة
 الاطلاق هنا هو المختلن القرينة متى وجدت مرقة اليها ما لم يوصف عنها وفى سلك
 الاطلاق لم نوسمها فارت وادعى المصنف فى ذلك قد دخل هذه الصورة فى قوله والا
 ونورع فى الدخول لان مورد التقسيم وقع فيما صد به التفهيم فلا يشل قصد القراءة
 وحدها ولا الاطلاق بوجابها اذا عرف ان قصد مع القراءة لا يضر بقصد واحد
 اوله بان الاثنى فى كل من القسم وقيد المقسم وله ملحق المنصف فى قصر به به قبول
 المتن ما رواه الوديع وسواء اكلنا انتهى فى قراءته الى تلك الآية ام انشأها كما اقتضاه
 الاطلاق الصحيح وغيره وهو الاوجه لوجود القرينة الصارفة عن القراءة فى محلها وان
 يصح فى المجموع الفرق بين ان يكون قد انتهى فى قراءته اليها فلا يضر والا يضر وسواء
 ما يصلح للتأطيل وما لا يصلح له خلافا لجمع متقدمين وشمل كلامهم القطع على الامام بالقرآن
 أو بالذكر كان ارجح عليه كلفه فى نحو التمسدها قالها المأوم والجمهور بتكبير الانتقال
 من الامام والمطلع فى أى منهما لتفصيل من الصورا الاربعة المذكورة كما اقتضاه كلام
 الرافضى وغيره واعتده الاثنى عشره واثنى به الواجد منه اذ تعالى وخرج ينظم القرآن
 ما لو غير تلمه بقوله يا ابراهيم سلام كن فان صلواته شمل مطلقا من قصد بكل القراءة
 بقدره على تطل وان اثنى بها مجموعة فيما يظهر كما افاده النسخ فى القمى روى فى المجموع عن
 الهادى وقال الذين آمنوا وجاهلوا الصالحات اولئك اصحاب النار بلط صلواته ان بعد
 والاقلا ويصدق به هو الحق وقد فى فتاوى النقال ان قال ذلك لمعناه معتقدا كثر
 وباقى منسل ما تقرر فيما لو وقعه على ملك سليمان وما شئت طوبى بلاى زبدا على سكة

او قصد واحد الا يصح بان قصد
 أسد الاخرين من التفهيم
 والقراءة (قوله الا بالقصد) أى
 مع وجود الصلوة كما هنا (قوله
 فارت) أى القرينة (قوله نفي
 كل من المقسم) وهو قوله بقصد
 التفهيم وقوله وقيد المقسم وهو
 قوله ان قصد مع قراءة (قوله
 وان بحث فى المجموع الخ)
 ضحقت (قوله ونوام) أى فى
 التفصيل الماد (قوله خلافا لجمع
 متقدمين) أى فانه يخصون
 التفصيل عما يصلح للصلاة كما
 ذكره سم على العباب وعبارته
 قوله ولو أعلم ينظم القرآن الخ ظاهر
 كلام المصنف كغيره لا فرق فى قلم
 القرآن وفيه مما ذكر فى التفصيل
 الذى ذكره من ما يصلح لخاطبة
 الناس وما لا يصلح لكن نقل
 الاثنى عشر عن جماعة وقال انه
 التمسدها تفصيل التفصيل بما
 يصلح للصلاة بخلاف ما لا يصلح
 وان يفرد قصد الانهاض وقد سبق
 نظيره المسئلة فى باب الفصل ٨١

(قوله ارجح عليه) خالف فى المختار وارجح على المارى على ما لم يسم فاعلم اذ لم يقدر على القراءة فى ان قال ولا
 نقل ارجح عليه ان شدد (قوله بتكبير الانتقال) أى والتعزم (قوله من الصور) بان لتفصيل (قوله مطلقا) أى سواء قصد
 القرآن وغيره (قوله فيما ينظم) معتقدا (قوله فى القرآن) أى شرح البهجة الكبير (قوله بطلت صلواته) أى سبيل ما يقصد به اولئك
 الخ القرآن من أى أخرى (قوله فى فتاوى النقال) أى الزوى وقوله الى ان قال ذلك الشارح معتقدا (قوله باقى مثل ما تقرر) هو
 قوله ان قال ذلك الخ

(قوله فيل يظنهم) افسهم ان قد برسمكنا التمس والحي لا يضر معها الابتداء بجاءه خامس طاقا ولعل ومعد ذلك انهم قصر الزمن
 لا تعدا الكلمات متباعدة بعضها عن بعض فاشبهه ما لو قلنا يقولوا كقولنا بلاسكون (قوله في غير محل تلاوته) اختار فيه
 على ارفاقه من تلاوته قوله تعالى قال الله هذا يوم تنفع الصادقين صدقيهم (قوله وتبطل عما صنعت تلاوته) وشبهه متعلقة بالقرآن
 المذهونة أي كقولها لجد كآفته وان قلنا انها منه فتبطل بالظن بها عدا وان قصدتها متعلق بالظن (قوله ان لم يقصد به الدعاء)
 أي فتبطل مع الاطلاق (قوله ان لم يقصد به تلاوته ولادعاء) أي بان ٤٤٣ اطلق او قصد الاخبار بالجملة (نوع) =

وقال صدق الله العظيم عبد قراءه
 فحين القرآن قال هو ينبغي
 ان لا يضر وكذا وقال أنت باه
 عند قراءته ما يسميه اسم على
 منبه وفي ما قال الله فقط قبل
 يضر ذلك لولا انه نظر والا قرب
 انه ان قصد به التحجب ضرر وان
 لم يقصد بذلك فان قصد التثنية لم
 يضر وان اطلق فان كان غير مرة
 تدل على التحجب كمن سمع أمرا
 غريبا في القرآن فقال عند جماعه
 ذلك ضرر وان لم يكن قرينة لم يضر
 لانه اسم من اسمائه لا يشترط فيه
 = وقوع السؤال بالدرس من
 شخص يصلي فوضع آثره عليه
 وهو غافل فانزعج لذلك وقال الله
 فاجبت عنه بان الاقرب بنفسه
 الضرر اذا يقصد به التثنية على
 اقدته الىمكن سباني انه لو قال
 السلام فاصد اسم الله والقرآن
 لم تبطل = وقتبته ما لو اطلق
 تبطل وقيامه ان اعشله وفي
 سم على منبه = (نوع) = ضرره

تنفس وفي ما يظهر وايتدا بجاءه هاو لو قال قال الله في غير محل تلاوته أو النبي كذا بطلت
 صلاته كما يحل كلامه وبه صرح القاسمي وتبطل عما صنعت تلاوته وان بقي حكمه دون
 حكمه ولو قرأ الامام اياك فصدوا ياك تسعين فقالا للمأموم مثلها واستغنا بالله وتسعين
 باه في شرح المذهب من صاحب البيان ان كان غير قاصدا لتلاوته بطلت اي ان لم يقصد
 به الدعاء كأي التصديق وحصل ما يجاب به الواو الدرجة الله تعالى المسئل عن ذلك انه تبطل
 صلاته ذلك ان لم يقصد به تلاوته ولادعاء ما قلته في شرح المذهب من صاحب
 البيان مقيد بما اذا لم يقصد به الدعاء كأي التصديق ولهذا اعترض في شرح المذهب اطلاق
 ما قلته فيه من صاحب البيان بقوله ولو افاق عليه وبما يشرع المذهب نزع قد اعتاد
 كثير من العوام انهم اذا هموا بقراءة الامام اياك فصدوا ياك تسعين قالوا اياك فصد
 واياك تسعين وهذا يدعي منه عندنا بطلان الصلاة جهالة قال صاحب البيان ان كان
 غير قاصدا لتلاوته أو قال استغنا بالله وتسعين باه بطلت انتهى وتبطل صلاته ما بقول
 المذكر واذ لم يقصد به شيئا وكذا اذا قصد بقوله استغنا بالله التثنية وان ذكر كما يؤمن
 التصديق وشرح المذهب وغيرهما اذا لعبه يقصد به بقوله اللفظ وان قال الطبري في شرح
 التبيين الظاهر المعصاة لا تارة على الله أي لا لازم قال الاستوى وهو الحق ويدل عليه قوله
 في قنوت ومضان اللهم اياك فصدوا ياك تسعين وتبطل الصلاة في كل ذلك كقوله اطلب
 زوجا وولد او ما لا من الله تعالى او قرأنا نازنا فوجا الآية أو نحوها من اخبار القرآن
 وموافقه واسكاه حيث يقصد به التثنية او المبالغة كراي لا تبطل به الصلاة ما كان مدلوله
 التثنية على التثنية كقول المصلي صبا ان الله والحق ولا اله الا هو قلنا كبر اللهم انت
 السلام وصلك السلام الى آخرة وما اوجه ان يصير في نحو يا يحيى معاقبة قصدك والقراءة
 ولومع انتهم جميع للفظ اذ عرو عن وضعية اللفظ اجتماعا في الصلاة كما يشرحه
 قول المصنف ان قصد معقروا من كان الموضع في تخطي من الكفاية لا كقضاء لقرآن
 التية بعضها (ولا تبطل) الصلاة (بالقراءة الدعاء) وان لم يباحث كانا يترن

عقرب في الصلاة لم تبطل صلاته وان ضرر به حية تبطل والقرآن المقرب تدخل معها الى داخل البدن لانهم انقرضوا بها
 في داخل البدن وتفرغها السم الى داخله وبالسلم وان كان نجسا كما ضرر حواجه لانه مستحيل فهو برسمه حيث نجسه لكن
 وصول الخاصة في داخل البدن لا يبطل والحيث تلقى سمها على ظاهر البدن وهو نجس وقبض ظاهر البدن يبطل هكذا ذكره
 واعقده مزا = سم على منبه (قوله لجميع اللفظ) ويحتمل الاكتفاء بالقرينة تلاوته اذا قصدت ان لا يبين بالجميع فلتأمل
 = سم على حج وهذا من العالم بالمرع عن ان المبالاة بصد مطلقا (قوله لحيث كانا يترن) يتأمل التقيد بالحوالي في ذكر
 بعد تنبيهه بانه مادل على التثنية على الله تعالى وقد يقال يجوز ان يراد بالذات كالحرف مبالا اخترع ذكر اغيرة وادق محل من =

الصلوة وترجم عنه بفراغية كما قيل في قولنا شترع دعاء بفراغية واكثره من ذلك ما رواه في الحق مقابلة
 مسببة ارتكبا كان طلب تفصيل امرأة لذيها فالحاصلات في حق الله ذلك وأقول الاقرب الذي يظهر اعمنه في تبطل
 الصلوة (قوله الاما علق منه) الاول من ما أتى التذوق الدعاء للاق قوله اللهم اغفر لي الخ ويطعمه في الصغير في متواضع كما ذكر
 (قوله والحق به ما في معناه) ضعف ٤٤٤ (قوله وسائر القرب المتبينة) منها الوقت (قوله لكن) رده جمع الخ) معتد

ولا بالنسبة لانه مناجاة فقه من جنس الدعاء الاما علق منه كلامه اغفر لي ان اردت
 او ان شئ الله مرضى فعلى حق وقبلة او ان قلت زاد على كذا في تبطل به الصلاة كما
 ذكره الاخرى يمتا في السنن والحق به ما في معناه وبما لا يستوي الحاق الوصية
 والحق والصدقة وسائر القرب المتبينة في التذوق لكن رده جمع بان المصدقة لا تنطبق على
 افظة فالتلفظ بها في الصلاة غير محتاج له بل ولا يتحصل به اذ لا فيها من القبض وان
 التذوق يتحول مناجاة فتشبهه ذكر اختلاف الاعناق في بعض عبادي حرو الايصاء بقوله لان
 كذا بعد موقوف ومعلوم ان التذوق انما يكون في حقه فتشعر البياض تبطل لكرهه وان حمل
 ذلك اذا اتى به فاصد الانشاء لا الاخبار والا كان غير مقر بتبطله اكلوا ان الدعاء
 ونحوه غير مقفاه تبطل به او كان بفراغية وليس ذلك التذوق عنه واراد أو وروجه
 بحسمه كما في ذلك قبل الركن الثاني عشر وشبهه الحاق التذوق ما ذكره من معناه في ذلك
 وافق التتالي ما له لو قال السلام فاصدا اسم الله او اقر آت تبطل ولا تبطل وشبهه الحاق
 وكذا التهمة والعافية بقصد الدعاء يشترط في جميع ما مر ان لا يضمن ما في به خطاب
 مخلوق غير انبي على الله عليه وسلم من انى وجب ومثلثون غير نبي كما اشار به قوله (الا
 ان مخاطب به) (كقوله لعاطس رجل الله) اوله من قد وثقت بك بكفا او بعدد به على ان
 اعتكك تبطل به وشمل ذلك خطاب ما لا يعقل كقوله وربك الله عودنا فقم شرك وشرك
 ما قبله وشركه بطلب عليك للارض وأمنت بالذي خلقك لله لا اله الا العزك يا معني الله وأعوذ
 باقصدك للشيطان اذا احس به ورجل الله صليت في الصلاة عليه كما اعتقد ذلك الواو ترجمه
 الله تعالى ودل عليه كلام المصنف في شرح مسلم حيث قال قال اصحابنا ان الصلاة
 تبطل بالدعاء بغير تصفية المخاطبة كقوله لعاطس رجل الله او ورجل الله قولن سلم عليه
 وعليك السلام وشابهه والاساديت المابقة للباب قبله في السلام على المصل توحيد
 ما قاله اصحابنا في قول الحديث اي الواو بخاطبة الشيطان او يجعل له انه كان قبل
 تحريم الكلام في اله الا لا وغير ذلك اه اى لاحفال كونه خصوصية له أو ان قوله ذلك
 كان نفسيا لا لفظيا وان جرى جمع متاخرين على استناد حميد الجوزي من البطون كما
 خطاب الملائكة كذا في تعبد وخطاب النبي صلى الله عليه وسلم ولو في غير التشهد خلافا

(قوله وشبهه الحاقه) أى في عدم التضرع ان قصد الدعاء بهما (قوله خصوصية له) أى الذى صلى الله عليه
 وسلم (قوله كذا في تعبد) أى من قصد به الدعاء او اقر امتنع على ما مر (قوله خطاب النبي صلى الله عليه وسلم) اما مخاطب غير من
 الانبياء تبطل به ولا يجب اجابته لكن ينبغي ان تفسر مر اه سم على حج وتقبل في الفرس عن الخطيب انه يجب الاجابة
 وتبطل بها الصلاة بغير اجاب

(قوة الانطباع) أي ومجمل ذلك أن كلمة المشتق الخطابي هو المثل حيث كان الخطاب في حقه كما هو القرض أما بغير الصاء كان
سأل النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة عن شيء يقبل به فيما يظهر كان ابتداء النبي صلى الله عليه وسلم ليوضح الخطاب في
جوابه لمطابق قوله حتى إذا عاين صلى الله عليه وسلم الخ لا يقال في بعض التي صلى الله عليه وسلم يقول في محل كذا فذهب
إليه هل ينحل سلامه أو لا ينحل والأقرب أن قلبه عن غلبة صدق الخبر لا ينحل لأنه لا خلاف أن الصلوة هي التي لا يرقى
ذلك من كونها صلى الله عليه وسلم أو بعد وفاته (قوة عصره) هذا يرى على الغالب اسم (قوله لا ينحل) ويثبت
أن يقال إن قطع الموالاته المستمسك بمصالح الصلوة بخلاف التأمين وهو دوفى على من يهتج قال هو وكذا الاستدلال
المتنازع البقي اجابته يثبت أن لا ينطبع قال وإذا انتهى عن النبي صلى الله عليه وسلم أتم الصلوة وهو صلى الله عليه وسلم لأن
يبدو في مكانه الأول فلا كان أماماً وقد تأخر عن القوم بسبب ٢٢٥ الأمانة هل إن هو صلواته الأقران قال

قد بقي انه ليس ذلك وان
 فحين علمه عقابته (اقر)
 قاس ذلك ان تعين الفارقة
 ببرد تأمر معهم ويحتل خطوه
 لا تخال ان ناصر عليه الصلاة
 والسلام بالمرء ككاتب الاول
 فظهر الصراي بين الحال واقل
 لو تقدم عليهم يزيد من ثلثه
 زواج واسطة الاجابة على قاس
 امتناع عوده لو تأخر ان شجب
 مقارنهما ويور البقاو تقتر
 الزادة على الانها في الوهم يقتصر
 فيه ما يقتصر في البدء
 فزوات الرابطة في الدوام فيه
 نظر خرج بالتي على الله عليه
 ولم يخرج من الانبياء حتى السيد
 عسى عليه الصلاة والسلام
 فانه من الكلافي احبته في

الَّذِينَ فِيهَا يُنَاطِلُ بِهِ حَتَّىٰ يَلُودَ عَاصِيًا ۖ لَقَدْ عَلِمَهُ مِن قَبْلِهِ وَفِي عَصْرِهِ عَمَلُ سَاعِدَةٍ
وَلَا يُنَاطِلُ بِهِ إِلَّا بَنِي ذِي الْقُرْبَىٰ ۖ وَلَئِن لَّمْ يَكُن لَّابَنِي ذِي الْقُرْبَىٰ ۖ لَآتِيَهُمُ الْبَقُولُ وَفَعَلَ كَآبِتُهُ الْأَسْنَىٰ
وَلَا يُجِبُ آيَةَ الْإِبْرَةِ فِي صَلَاةٍ بِلَحْمٍ مِنَ الْقُرْصِ وَلَا يُنَاطِلُ بِهِ وَتَجُوزُ فِي النُّقْلِ مَعَ
بِلَاغَتِهَا وَالْأُولَىٰ الْآيَةُ بِنَاقَةِ شِقْطِهَا عَلَيْهَا كَمَا يُجِبُهَا بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَلَوْ رَأَى
شَرَفًا عَلَىٰ هَٰذَا كَمَا عَمِيَ أَشْرَقَ عَلَىٰ وَقْعِهِ فِي غُيُوبِهِ بِقَوْلِهِ يَجْعَلُ اللَّهُ أَدْرَاةَ الْبَلَاكَلَامِ
وَجِبَاطُهُ تَطْلُبُ بِهِ خِلَافًا لِمَا فِي التَّحْقِيقِ وَلَوْ أَشَارَ إِلَى الْأَرْضِ فِي صَلَاةٍ بِكَلَامٍ يُنَاطِلُ بِهِ
فَنَقَلَهُ عَنْهُ بِحُجَّتِهِ وَسَبَّحَ رَدَّ السَّلَامِ أَوْ لَمْ يَسَبَّحْ وَتَجُوزُ فِي رَدِّ قَوْلِهِ عَلَيْهِ وَفَعَلَتْ
بِقَوْلِهِ بِرَحْمَةِ اللَّهِ لِنَاقَةِ الْخَطْبِ وَبِسَبِّحَ لَنْ عَمَلٍ أَنْ يَجْعَدَهُ وَيَسَبِّحُ قَبْلَهُ خِلَافًا فِي
لِقَائِهِ بِغَيْرِهِ وَفَعَلَ لِحُجَّتِهِ قَافٍ أَوْ صَادٍ أَوْ فَوْقَهُ وَفَعَلَهُ كَلَامُ الْأَرْضِ بِطَلَبٍ وَكَذَا أَنْ
يَقْبُضَ بِهَا أَغْرَاقَهُمَا وَبِحُجَّتِهِ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ هَذَا أَوْ الْقُرْآنَ أَنْ تَطْلُبُ وَعَلَىٰ خِلَافٍ أَنْ الْمَرَادُ
بِالْحَرْفِ غَيْرُ آيَتِهِ كَقَبْرِ الْبَلَاغَةِ بِحَرْفٍ مَعْنَى الْبَلَاغَةِ لَا تَطْلُبُ وَلَا تَطْلُبُ بِهَا وَلَا يَجُوزُ
مَعْنَى مُقْعَدَةٍ غَيْرُ وَكُنْ قَبْرِ الْبَلَاغَةِ بِحَرْفٍ مَعْنَى الْبَلَاغَةِ لَا تَطْلُبُ وَلَا تَطْلُبُ بِهَا وَلَا يَجُوزُ
وَالثَّانِي تَطْلُبُ لِشَعْرِهَا بِالْأَرْضِ عَنْهَا أَمَا تَطْلُبُ بِالرَّكْنِ الْقَصِيرِ قَبْلَهُ بِكَاسْتَفَىٰ فِي الْبَلَاغَةِ
الْأَقْوَىٰ وَتَحْتَاطُ بِطَوِيلٍ عَنِ الْقَصِيرِ فَلَا يَضُرُّ بِهَا وَبِالْأَرْضِ عَنِ السَّكُوتِ تَنْدَرُ كَرْتِي
نَسَبَهُ (وَيْسَ لَنْ نَابِغِي) فِي صَلَاتِهِ (كَتَبَتْهُ أَمَامَهُ) لَتَوَسَّعَ (وَأَدْنَاهُ) (أَخْلَعَ) أَيْ حَرَمَهُ
دَخُولَ اسْتَأْنَفَةٍ فِي الدَّخُولِ عَلَيْهِ (وَأَدْنَاهُ) (أَجَى) وَأَقْوَمَ كَذَا فِي غَيْرِهِ خِلَافٌ مِنْ وَقْعِهِ
فِي مَقْصُودِهِ (أَنْ يَسَبَّحَ) الْفَذْرُكَ بِفَذْرُكَ وَرَدَّهُ أَوْعِ الْعِلَامُ (وَصَفَّقَ الْمَرْأَةَ) أَيْ الْإِثْمَ

سابعاً وكذا استمعوا لمن تيسر له اجتماعه به ١١ (أقول) قوله منظر فاس مأدومه الضرر لكن الأقرب عدم الضرر ولا لو فادت الصفوة التي يتصور من العلم من زائد المسافة على الخلق (قوله ولا فرق بين قبلي الآية) في التعبير بالإيجاز إشارة إلى أنه لو فادى السواب على قضاها لحاجة من غيرها به بطلت مسألته وهو كذلك (قوله والاول الآية فيه) أي في الفعل وبما وجب ولا يجب في فرض مطلق بل في نقل أن تأديها به تأدياً باليهاين (قوله ومن رد السلام) أي من حصل له من رد السلام بالإشارة على من فرض عليه أن كلامه غير صحيح، ندوب (قوله وجوب زائد) وهو عليه أي لا يتصل به إلا دعاء لا خطاب فهو رقيقته إلا لا تراه في قوله عليه غير صحيح، يعني استخفافه بأن فعله عليه الشارع لأنه عيبل بالاكفاء بقصر السلام عليه، لا بصدد (قوله سلمى) من ضرب من الخلق من باب قتل ١٢ مباح (قوله ان يحصد) أي لكن إذا وقع ذلك فله الحق قطع الوالد (قوله نفسه) أي بولو كل من أموره والناس

(قوله على ظهر اليسار) والوضرب بطنا على بطن خلع الصلاة كالتبرأ فقال الزركشي فيه وجهان لاصحابنا ووجه منهما
 الصحيح وهو للخصم صوما اذا كان في المساجد كما يفعل الآن من جهة الناس كذاهم اسن ودفني ان محله ما لم يخرج اليه كما
 يقع الآن عن يريدان ينادي انسانا بعدا عنه ونقل في القدس عن هر رجه القمصا اوق ذلك في فتاوى مرسل رضى الله
 عنهم قول الزركشي ان التصديق باليسار الجاهل هو امر الجاهل من التسمية باليسار هو مسلم لا اهل الحرمه بقصدتها
 اذا قصد التسمية او مقال ما اخص به التسمية يحرم على الرجال فعله وان لم يقصد التسمية باليسار فباب هو مسلم حيث كان فهو
 وان لم يقصد التسمية باليسار هو مسلم عن التصديق خارج الصلاة فغير ما جعل هو امره انا لا نأجب ان قصد الرجل ذلك التسمية
 باليسار هو م والاكرامه وعباده ج فيشرح الارشادو يكره على الاصع الضرب بالقبض على الواسط ومنه يؤخذ على ضرب
 احدى الراشدين على الاجرى ولو بقصد ٤٤٦ اللعن وان كان فيه نوع طرب ثم رأيت المهورى وانشأني

وصاحي الاستقصا والكاظم
 الحقوه بمقابلته وهو صريح فيها
 ذكره واته يجرى فيه خلاف
 القضيبي والاصح منه الحل
 فيكون هذا كذا قاله ورأيت
 بهامش شرح التلخيص ما قصه
 وافتي شيخنا ابن الرطبي بأنه لا يحرم
 حيث يقصد به العباده (اقول)
 وقوله في مصدر هذه القوله وهو
 المعتقد ظاهره وان اختلف اليه
 لتعيين صناعته اقتادوا بقوله
 ومنه ما يفعله القاصصة ملاعبة
 اولادهم (قوله فانه اذا سمع)
 عبارة الخليل فليسمع وانما التصديق
 لتمام (قوله فلاف السنة) أي
 وليس مكرها (قوله وما لو كثر
 منها) ان كان الرجل يكاد عليه

وصلها التلخيص (بضرب) بطن (اليمين على ظهر اليسار) أو عكسه وأظهر اليمين على بطن
 اليسار أو عكسه لا بطن على بطن فإن صفتك ولو بغير بطن على بطن فأصدة اللعن به جامعة
 عامة بطلت صلاتها واقتصار كثير على ذلك في البطن على البطن ليس لآخرها عشرها
 وانما هو لان ذلك مخففة اللعن لانه مناصف الصلاة ولهذا أفتى الواجد رحمه الله تعالى بطلان
 صلاته من أكل شخص أصبعه الوسطى لاصبعه والاصل في ذلك خبر من نأه في
 صلاته فليسمع فانه اذا سمع التفت اليه وانما التصديق لنفسه فلو صدق هو وصحت هي
 بخلاف السنة وشعل كلامه ما لو كانت المرأة تبصره النساء أو في الخلوة أو بحضرة المحارم
 أو الرجال الأجانب تصديق لاه وطبقته كما اقتضاهما إطلاق الاصحاب خلا للزركشي ومن
 جمع في حالة شلوها عن الرجال الأجانب والوكتر منها وافي وزاد على الثلاث عند حاجتها
 فلا تنخل به كافي الكتابة وأفتى به الواجد رحمه الله تعالى ووفق ربه وبين دفع المار وانقاذ
 نحو الفريقين بأن الفعل فع انصرف فاشبهه بغيره كالمكره بخلافه في ذلك وقد أكثر
 العباده بقرضى الله عنهم التصديق حين يراه النبي صلى الله عليه وسلم أو يكره رضى الله عنه
 بصلى بهم ولم يأمرهم بالاعادة وقول الجليل بغيره التصديق ان لا يزبد على مرتين ان حمل
 على ما اذا حصل جمعا الاعلام فظاهره والافوضه بغيره وقال ابن الملقن لم اره في غيره
 التسمية فيها كرمندوب لتسويد كتنبيه الامام على سهو ومباح لياح كانه قد انخل

استدلاله الاقراء سم على منجى اى هو فوقه قد كراهية (قوله وزاد على الثلاث) فظاهره وان واجب
 كان يضرب بطن على بطن لكن في سم على ج ما صدق في الوضرب بطنا على بطن لا يصعد اللعن لكنه كثر وتولى لفعل
 الطال لانه فعل كثير غير مطلوب ويحتمل عدمه لانه من جنس الخلو (قوله بان الفعل فيها) اى في مسئلة التصديق (قوله في)
 سمعة) عبارة للمصاحح والسمعة مع اسم كقوله وعرف (قوله بغيره في التصديق) عبارة لما سوى في شرحه الكبير للجامع الصغير
 عند قوله صلى الله عليه وسلم التلخيص للرجال والتصديق لنفسه فمما وفي رواية البخاري يدل التصديق فاعلى الزركشي بالماء
 وبالطين في آخره سواء يقال حق فيصوم حق اذا ضرب بها على الاعلى الاخرى وقيل بالماء الضرب بظاهر احداهما على بطن
 الاخرى وقيل بل باليمين من احداهما على سمعة الاخرى لا بد ان التسمية بالقبض والضرب بيمينه على سمعة احدى الصفتين على
 الاخرى وهو والاه وعليه فلا دليل في الحديث لان فعلهم لم يكن هو واللعن قوله فمما قد يشك بان الاولى والثانية
 سنة فلا دخل لهما في الاصل والثالثة مفصلة واحدة وهي لتبصره فالتباس انما لا يتصل الا بالثلاث بعد ما يحتاج اليه

(قوله ان تعين) أي وترام لحرام كالتبعية لخصص برجل يقتل غيره نونا ومكر ولمكره كالتبعية للنظر المكروه (قوله كراهة ركوع) مفهومة انه لو امكن ان يخلو في الصلاة ثم فيه القرائن صار الى الركوع أقرب منه لقيام عدم البطان لانه لا يسن ركوعا وله غيرهما وادوا عن النبي حتى خرج عن حد القيام عاذا على ما طلت صلاة ولو لم يسل الى حد الركوع لثلاثة ومثله يقال في السجود (قوله من اعتدله أي) وصحبه سلام امام في غير محل جلوسه اهـ ج (قوله المطلوب) قال سم على ج قد علم آخر الباب الثاني عن حر ان المعتد البطان بن يانة هذا الخلو ٤٤٧ على قدمه ما ينة الصلاة ولو لم يسن

من قبله) أي في حرم من قيامه وقوة لم يضر أي وقد عاين هو به الى القيام لم يركب منه (قوله ولا منه) مفهومة انه يضر الخل والمسن وان قصر الزمن ووجه بان تعمد له لانه لا يضره وان قصره ولكن اعتبر سم في حاشيته على ج الخلو (قوله) يخرج من كلامه أي المصنف (قوله الثاني) هو قوله انه لا يصح (قوله الآن يسن) ومن ذلك ما وضع المأموم وهو قائم تكبيرا فقل انه امامه فوقع فيه الهوى وسر له رأسه للركوع ثم ينزله الوابغ فكيف عن الركوع فلا تبطل صلاته بذلك لان ذلك في حكم النسيان وبذلك يسقط ما ظهر به سم في حاشي الجبهة ومن ذلك ما لو تعمدت الاقامة السجد فضع المأموم تكبيرا فقل انه تكبير امامه فقل انه يسن ثم ينزله فلا يضره فخرج الى امامه ولا يضره فاضطرب السجدة لعده فيه وان كره (قوله الجاز) أي وعليه أن

وراجب لو اوجب كذا راعى ان تعين وأشار بالانفة الثلاثة الى احكامه المذكورة (ولو فعل في صلاة غيره) أي غير افعالها (ان كان) المقول (من بينها) أي جنس افعالها كركوع أو سجود لتبعية وان لم يطمع (فبطلت) صلاته ان كان عاذا عالم بالاعتبار لم يضره نعم لا يضره بعد جلوسه قليلا بان جلس من اعتدله قدر جلسة الاستراحة المطلوبه بالامامة ثم جد وجلس من سجود التلا وتلا سراحة قبل قيامه لان هذه الجلسة عرفت في الصلاة غير ركعتين بخلاف سقوط الركوع فانه لم يضر فيها الا ان كان مكانا ثابتا في قطعها أشد ولو اتى من قيامه الى حد الركوع اقتتل فوضعه لم يضر كما قاله الشافعي وزي ولا يضره الكثير لو سالت عليه وقوف فضعه اعليه ولا تعلقه لصوفة لم يضر جلوسه ولا منه وهي ميتة وان اصابه قليل من دمها ويخرج من كلامه مسنة حسنة وهي مسبوقة أدرك الامام في السجدة الاولى من جلب ملاته فقصده ثم رفع الامام رأسه فأحدث وانصرف قال ابن أبي هريرة ن كبح على المسبوق ان ياتي بالسجدة الثانية لانه عارف بحكم من لزمه السجدة وان نقل القاضي أو الطيب عن عامة الاصحاب انه لا يصح لانه يحدث الامام ان يرد في زيادة سجدة غير متتابعة فكذلك مبطلة اهـ والثاني أصح وخرج بفعل زيادة ترك قول غير تكبيرا لاجرام والسلام (الآن يسن) لانه على الله عليه وسلم على القهر خساو له بدلالة بل يصح له وهو ولو قرأ آية سجدة في صلاته فهو السجود فلا يصل لحد الركوع جازا تركه جازا كراهة تبطل بعض القسمة الاول ولو سجد على شئ فرفع رأسه سوطا من سجدة جبهته ثم سجد لتبطل صلاته ان كان قد تقابل على اثنتين يقتل رأسه في أقرب احتمالين حكاهما القاضي الحسين فانهم ما تطل مطلقا ومثله ما لو سجد على شئ فانتقل عنه لغيره بعد تقابل عليه ورفع رأسه عنه يتصرف ما لو فعل قبل سجود محسوبة كان سجدة على سجدة ثم رفعها وسجد على الارض (والا) أي وان لم يكن من جنس افعالها كضرب وشئ (تبطل) صلاته (بكتفه) في غير فعل السر وشدة انوف لانه يقطع قطعها ولا يتعد الحاجة تعالى (الاقلية) ان لم يتصدى لها اخذها عمار لا منه عليه الصلاة والسلام فقل القليل وان فيه قطع عليه في الصلاة

يعود لقيام غير صحيح فلا يلايقوم ما أتى به عن هوى الركوع قياما على ما تقدم في مجت القريب من انه لو نسي الركوع فهو السجدة ثم ترك من انه لا يتصدى به وعليه العود لقيام (قوله ان كان قد تقابل) ظاهره وان لم يطمع لكن قضية قوله بخلاف ما لو فعل قبل سجود محسوبة بخلافه وهو ظاهر حيث لم تكنه الطمأنينة بجملة الاول (قوله ما لو فعل) أي ذلك (قوله وسجد على الارض) أي فلا تبطل وينبغي ان محل ذلك حيث لم يتصدى ابتداء هذا الفعل فان قد علمت تلاعبه بغيره شرعه في الهوى

(قوله أو يمشي إلى المسجد) أي كان قال خارج الصلاة القائل الامورين في صلاتكم وليس المراد أن قال ذلك وهو يصل
 (قوله يمشي إلى المسجد) هو التضرع ومعه مية ان المأذون فيه مجرد التسبيح يتدون المسبحون في الصلاة ويسبأ ما يقبل ان كراهة
 مسح المصلى بخصوصه يكون في الصلاة فليست امل (قوله ويجزم الظاهر في المسجد) ظاهره وان كان ترايا ومن النص
 البروقش واليق ونخل قالوا كان مقتضى من المسجد فيصر على من وصله الله شي من هرام المسجد اعادة اليه (قوله وان كانت
 حية) أي لانها انما كانت قتيما أو مؤذي من به بخلاف القايم اذ لو لم يلاذى لغرها ومثل القايم ما لم يضعها في طعمه مثلا وقد
 علم خروجها منه إلى المسجد (قوله ولا يجزم القايم) عبارة جج واما القايم اذ وضعها فيه حية فظاهر فتأري المصنف حله
 ويؤيد بما يماضي من أي امانة وابن مسعود ومجاهد أنهم كانوا يتناولون في المسجد ويقترون القليل في حياضه فظاهر كلام الجواهر
 في حقه صرح ابن يوسف ويؤيده ٤٤٨ التلخيص الصحيح اذا وجد أحدكم القليل في المسجد فليصبره إلى أن يذهب حتى

يخرج من المسجد الأول وأوجه
 مذكور كان موتها فيه وبإذاعها
 غير متعين بل ولا غلب ولا يقال
 ومما قيل في تفسيرها لا يماضي
 بالترابيع ان فيه مصلحة كدفها
 وهو الامن من وقوع ايذاء لو
 تركت بلا ردى أو بلا دفن اه
 (قوله واضطرب القائلون الخ)
 عبارة سم على منج خالد
 الصاب ثم امره بالصدوردها
 بالخط من واحدة وكذا ردها
 من مدهم ووضعها على موضع
 الخاك اه ثم قال والفرق ان شأن
 الرجل اذا وضعت ان تبقى
 بخلاف الخاك اه
 هذا الفرق ان وقع الرجل من
 الارض ثم وضعها عليه مرة
 واحدة ولا مائع (قوله وظل
 بالوشة القاضية) اتفق شيخنا الزهبي الرمي رجه ائتمان حر كجميع البدن كوشة القاضية فظيل
 بها اه سم على جج وليس من حر كجميع البدن ما لو منى خطوته اه قال مر في فتاوى ما حله وليس من الوشة ما وجد
 انسان غلاظ مثل ملائكة اه وظاهره وان طالع له وهو ظاهر حيث استقرت الشروط موجوده من استقبال القبلة وغير
 ذلك ليس مثل ذلك ما لو تعلق بمثل صلاته بذلك اما لا فلاز منه التعلق اخذ كروها من فعل ذلك وهو ما عن القيام على
 قدميه واما انما فلاز تعلقه بنفسه ينسب اليه فهو من فعله (فرج) فعمل بمبلا كوشة قبل تمام تكبيرة الاحرام ينبغي للطلان به
 على الاصح انه ينسب اليه تكبيرة فينبغي دخول الصلاة من اول التكبيرة وقاها لم خلافا لما رأيت في فتوى من ان ينقلب ربه الله
 وبأنه ان يجوز كشف عونه في أثناء التكبيرة وان يجوز مصاحبة الخامسة في اثنائها والا فالفرق فليست امل اه سم على منج
 وظاهر كلام المصنف الضرر وان فعل ذلك فزنا من حية مثلا ويقتضي خلافه وانه لا يبطل به الصلاة لانه مذكور فيها الرجوع

ووضعها عن يساره ونحو رجل عائشة في السجود وأشار به والسلام وأمر بقتل الـ ودين
 في الصلاة الخالية والعقرب وأمر بدفع المار وأقضى تسوية المصلى ولأن المصلى يسرع عليه
 السكون على هيئة واحدة في زمان طويل ولا يضمن رعاية التحريم فبقي عن القليل الذي
 لا يبطل به دون الكثير (والكثرة) والقله (بالعرف) فالحاجة للناس قليلا كزج خف
 وليس يؤيد خبر ضارو يحرم القاصص في المسجد وان كانت حية ولا يحرم القايم
 خارجة (فانطوتان) وان اتصاحت بالوشة كما في به الواحدة لله تعالى خلافا
 للامام (أو الضربتان قليل) لما مر (أو الثلاث كثير) من ذلك ومن غير (ان واثت) وان
 كانت بقدر خطرة واحدة مفتقرة واضطرب المتأخرون في تعمر عرف الخطورة والحق في به
 الواحدة لله تعالى انها عبارة عن قتل رجل واحدة إلى أي مية كانت فان قتل
 الاخرى عدت ثالثة سواء أسمى بها الأولى أم قدمها عليها أم أخرها بها اذا المعبر تعدد
 القتل ونحو بان والتمالوت فرقت بحيث تعد الثانية من سلامة قطعة من الاولى أو الثانية
 منقطعة من الثالثة فلا يضر ولو قتل واحدة نأى الثلاث المتوالية بطلت كما قاله العمري
 وقياسه البطلان بمجرد واحدة اذا أتى على قتلها ثمانية بحرقه ولو شك في كثرة فعله لم
 يتناول الاصل عدده (ويطلب الوشة القاضية) هو بان الوقوع في الوشة التي تتكون الا
 فائسة لثباتها الصلاة ويطلب ما في معناها كالشربة المقطرة (أو) الفصل الموقوفة لاختلاف
 نحو (الحركات النقصية المتوالية كضربك أصابعك في نحو) مصدق (أو) في (الاصح) مع
 قرار كنهه ونحو حوسل ويعد وان لم يحسكن لفرض فلا تبطل به لباس ولا تبطل أيضا

(قوله بفرضك جوفه) وكذا الأذان ان تصور قال هو ولا يفرض عليك الاكراه كقولنا اياك على من يجب (قوله في الطير) حال من الحيوان (قوله أتي به البقي) لا يعني اشكال ما أتى به بالنسبة لمصوت حال واشتد ارتقاعه واعوجاجه فانه
 هذا البطان سينتداه سم على حج (قوله الآن يكون جرب) غيب كل هذا القرض مع الكثرة والتوالي بالبطان
 في صلايا الغلوب اذا كثر في الان يقال التعل أو مع من انتقد أو يقال انما ظهروا ما هنا المبني بالسعال النار كما
 يشير اليه كلامه وقدمنا هنا استواما هنا وما هنا في هذا ما كان حاله يتلوهما عن ذلك مدقح الصلاة قبل خروج الوقت
 انه ينبغي وجوب انتظارها اه سم على حج وقوله استواما هنا أو ما هنا ٤٩٩ أي بان يعمل هذا على ما اذا صار على حزمته

وذا على ما اذا لم يصرفها
 سواء اه سم على العياب
 (قوله و مع به) أي حث لم
 يحل منه فتاب مع الصلاة قياسا
 على ما قدم في السعال (قوله
 العرض من الافعال القليلة) وكذا
 المكتوبة القولية اذا كانت
 خفيفة وصغيرة سم على حج
 تصه اقول هو المحركات الخ قال
 في الروض والا في تركه أي ترك
 ما ذكر من التعلات الخفيفة
 قال في شرحه قال في المجموع
 ولا يقال مكره لكن جزم في
 التصديق وكراهته وهو غريب
 اه (أقول العمل المراد انه غريب
 نقلا والا فلا كراهة فيه هي
 التماسه ويان خلافه يقال
 الاصح (قوله غلبه) أي والاختلال
 يطأها (قوله كاسه) أي يتقبل
 بالكثرة مع في الاصح وظاهره
 وان كان قريب العهد بالاسلام

بصرفك جوفه ثلاث مرات متواليات ولا يخرج لسانه كذلك خلافا لما قيل به الباقين
 لانه فعل خفيف ولونه خفيف الحار أو سهل كالفرس أو كاشيا من الحيوان من العبد
 ولم يظهر من ذلك حرفه هم أو حرفان لم يتل ولا يطل أتي به البقي وهو ظاهر ومحل
 جيب ذلك ما لم يقصد فعله لعل أخذ الحمار ونحوه بالاصح قصر بك السد فطله ان
 كان لا يفسر اياها الان يكون به جرب لا يقدر معه على عدم الحلق ويؤخضه انه لو ابتلى
 بغيره اضطرار به بشا عا هل كثر مع غيره من ذهاب السد وهذا على التواخي مرة
 واحدة من البطل وكذا فرضها على محل الحلق والاول في حق الضرر من الافعال
 القليلة المتواليه وصحب الفعل القليل لتل فهو عترب ويكره لغير ذلك ولفتح كبا
 وفيه ما به أو قرأ في مصحف أو قلب أو راقه احيا لم يتل لان ذلك ليس به واضع متوال
 لا يشرع بالاعراض ومقابل الاصح انها تتل ذلك لانها افعال كثيرة متواليه فاشبهت
 الحلووات (وهو الفعل البطل) كعمده في بطلان الصلاة به (في الاصح) فيتل كثيره
 فاحش اندور فيها ولتقطع فتلهمها لثلاث القول ولهذا فرق بين عمده وسهوه وشبهه
 صلى الله عليه وسلم في قصة ذي الدين يحفل التواخي وعنده فهي واقعة حال غلبه والثاني
 واختاره في التصديق انه كعمده قلله واختاره السبكي وغيره وبه العمل التصريح كاسه
 (وتل بثلل الال) أي الما كثر عرفا ولا يتقدّمه المسمه أي بوضوه الى جوفه
 وان كان مكره عا ليه اشبه ما فاته لهامع ذرته ومثله وصل مضطرب جوفه كابلن اذن
 وان قل الماض نفسه فلا يتل بقله كقبضه الافعال (قلت الآن يكون ناسيا) الصلاة
 أو جاحلا بقرع وعنده فلا يتل بقله قطعا (واقه اعمل) وكذا لو جرى ربه ياق
 طعام بين استانه ويجز عن تمييز وجهه كافي الصوم أو زلت تقاضه ولم يكنه اسما كذا
 بخلاف كثير عرفا ولو ناسيا أو جاحلا وانما يظهر به عند المصنف لان الصلوات افعال

٥٧
 وغير بخلاف العلم وقوله فلا يتل بقله فاما ناسا ما في الصوم التي تقدم في بيانها
 عند قوله أو نسي الصلاة في ما صلى فآثر ما ناسا من انه لو اكل هذا ناسا ثم تذكر وشأنه بطلت بماله فقام بقية
 الما كثر عا ليه البطان ومقتضى ما قرأ به أو لاء عمه وهو الظاهر (قوله ويجز عن غيره) أي ما مجرد العلم بالناقى من آخر
 العلم فلا اثر له لا تنافي وصول العين الى جوفه وليس مثل ذلك الأمر الباقى بدشرب الله و ما يفرضونه أو طعمه فيضرا بئلاعه
 لان تصريفه يدل على ان به عينا ويقتل أي يقال به عدم الضرر لان مجرد اللون يجوز ان يكون كلبه الرق من بينا ورويه
 للاسوداد وهذا هو الأقرب أشد ما قالوه في طهارة لاله اذا تقربوا و (قوله أو زلت تقاضه ولم يكنه اسما كها) أي
 أو أمكنه ونسي كونه صلا أو جهل بصرم ابتلاعها

(قوله ويسن للمصلي) أي لمزيد الصلاة لوصولاته جنازة فبقين ان يعد النعم من ان العزيمه ثمان بعينه اعتبر مرما المرو
 امامه ستره والشروط وبني ايضاً ان معنى الصلاة معدة الثلاثة والتسكروا وتقل بالروس عن شيخنا الزايدى من ذلك وان
 مرتبة النعم بعد الصلوا (قوله أو صا) رسم بالاثلاثه واوى قال القراء أول من جمع قال الغزى أي بالمرافق هذه صافي
 والمخفى كآمال تعالى عصى اه عمرة (قوله ونحوها) أي عماله ثبات وتظهر كظهور السارية (قوله ثم الخ) أي بعد الصلاة
 لما يأتي (قوله كعبادة) أي يفتح السين كما في شرح المنهج والمخى (قوله ثم لا يضره) أي في كمال قوياه (قوله ثلثي ذراعاً فأكبر)
 أي بان يكون ارتفاع الثلاثة الأولى كذلك وامتداد الآخرين كذلك لكن لم يترخص ج لتقل المصلي وانطلق فيه تعباً و
 عدم اشتراط شيء فيها لانه قال وكان ٤٥٠ ارتفاع أحد الثلاثة الأولى شيء ذرع بذلك أكثر (قوله وان لا يبعد)

من قدمه أي رؤس أصابعه كما
 يأتي (قوله والاوجه الأولى)
 ويترجح بالثاني والأول هو
 المصلي قائماً ما لم يصلي جالساً
 فبقين أن يكون من الاثنين
 وبجاء الزايدى مصرحة بذلك
 وبأن العبدة في المستقل برأيه
 اه ومنه وقته والذي يظهر ان
 العبدة فيه يطول القصر من ثم
 رأيت ابن عبد المنطق صرح بذلك
 وبأن العبدة في الجالس بالركبتين
 ويبقى ان العبدة في المصطبح
 بالجزء الذي يلي القلب من مقدم
 بدنه ولا يشترط فيه من يبعده
 موضعها في مقابلته أي من منته
 (قوله يمتد إلى الأولى لكن تقل
 بالروس عن الأعياب طبع ان
 الأولى جملها يسره وفيه وقته
 وأقول ببقين ان الأولى ان تسكو

بينة لشرف البين (قوله أو يسره) أي امالة تقديله بحيث تساهل به من ٥١ حج ولا يبالغ في الامالة
 بحيث يضر بها عن كونه ستره (قوله ولا يجعلها بين عينيه) وليس من السيرة الشرعية ما لا يستقبل القبلة واستقبل وقوفه
 الى حذار عن عينه أو يسره فيجعلها لانه لا يعد ستره عراً (قوله وكذا الفهر) أي الذي ليس في صلاة اه حج وشهوه من
 من في صلاة لا يسر لذلك لكن قضية قول الشارح في كشف الشعر وغيره وسن لن رآه كذلك ولومصلنا خارج خلافه اللهم
 الآن يقال ان دفع المرفعة من كل شئ عايشة شوشه عفاً عن ذلك والاصل يدفع المرفعة (قوله دفع المرفعة) قال هو لا فرق بين
 البهجة والسنن والمنون وغيرهم لان هفاً من باب دفع المائل والمائل يدفع مطلقاً اه سم على هجس اقول قوله مطلقاً أي
 ولو رقباً وبارسار سم على حج فرع حيث ساع الدفع قبل الدفع لم يضره وان كان رقباً قاله لم يدخل فيه بغير الدفع قالو
 وقف دفعه على دخوله في جديان لم يدفع الا بضعة عليه ووقفه في سكا الى آخره لم يدفع ويدخل رقبته أولاً =

والقياس انه حبس علمته ولجاليه فتمت أخذها بما يأتي في البحر في صلاة الجماعة اهـ وقد ثبت في الضمان حبس عند من دفع السائل فان دفعه يكون عيبا عنه وان ادى الى استيلاء عليه حبس تعين طريقا في المنع وبقري منه وبين مسئلة البحر فان البحر لنفع الجار لا يدفع ضرر البحر ورو (قوله جوي على الغالب) شمل ذلك ما لو كان الدافع مسلحا او ارا دفعه من غير يدي غيره ومنه ما لو اتقى شخص بامام استبرحا لكون حسنة لما موم كصامغ وزين يدي الامام والموم لا يتبادر في ذهنه شي منها فهدفع من ارا المرو وبين يدي اماله وليس هدفع من مر بين يديه مام لمكونه لم يرسل الى سترتوان كان امامه مسلحا اليها وتقدم ان حفيد الغير غير المصل (قوله والمرو ان المصل وانط منها اعلاهما) أي وعلى هذا المصل في فرة وشلا وكان اذا جدد يصعد على ما واهما من الارض لا يحرم المرو بين يديه على الارض لتقصير بهدع تقديم القرة والمذ كورة في موضع جهته ويحرم المرو على القرة فقط وقوله اعلاهما كذا في المصلي وغيره وقضيه انه لو طال المصلي وانط فكان بين قدم المصلي واملاه أكثر من ثلاثة اذرع لم تكن ستر معتبرة حتى لا يحرم المرو بين يديه فانه لا يبال ويستر منها مقدار ثلاثة اذرع الى قدمه ويجعله ستره ولو بلغ حكم الزائد وقد ثبت مر فيه ومال بالتمهم الى انه يقال ٤٥١ ماذ كلكن ظاهر المنقول الاول خير واه سم

جوي على الغالب والمرا بالمصلي وانط منها اعلاهما وجنع بالتدريج كالمسائل وان ادى دفعه الى قتله وبهذه اذ لم يأت بانفعال كتر متواليه والابلت عليه يحمل قولهم ولا يجل المصلي اليه دفعه لامر مصل الله عليه وسلم بذلك وانما يجب وان كان من باب النهي عن المنكر لان المرو مختص في تحريمه ولا ينكر الاما اجمع على تحريمه وانه انما يجب الاكثر بحيث لم يزد في قوات مصلة أخرى فان ادى الى قواتها أو الوقوع في مقدس أخرى يجب كاقرو في وجهه وهتا لو اشتغل بالدفع لكانت مصلة أخرى وهي الخشوع في الصلاة وقوله البعث فيها وانه انما يجب النهي عن المنكر بالاسهل فالاسهل والاسهل هو الكلام وهو مخرج منه فلا يبقى فقط ولم يجب الفعل وان النهي عن المنكر انما يجب عند تحقق ارتكاب المقدسة لا الاثم وهما لم يتحقق ذلك لاحتمال كونه ساهما او ياهلا أو غافلا واهي وان ازالة المنكر انما يجب اذا كان لا يزال بالانتهى والمنكر هنا يزال بانضمامي ورو (والصحيح تحريم المرو) فيه وبين ستره حيث لا ي عند من دفعه وهو وجه سلامة صحة في اعتقاد المصلي فيما يظهر فرضا كلف او فضلا ولو كانت الستره انما اوجه او امر أو لم يحصل له بسبب ذلك اشتغال ينافي شئ وعقيل يكي

او يرى القائل يحرمه والمرا هنا هي حرمه المرو (قوله ويل بانضمامي ورو) يتأمل معنى هذا الكلام فانه قد يقال هذا جار مجاز غير ما ذكر من الحرمات فان من ارا ضرب غيره ضربة تعدى المنكر يزول بانضمامي من تلك الضربة كما كان الحرمه هنا تزول بانضمام المرو وقد يقال الضرب ويخوف المخاص لا يقتضي فاعلمه كالبعد اذا ضرب عبد مصل فعل المنكر فيه لا يقتضي بشرية واحدة بل ولا اثنين وكذلك يقيس المخاص بخلاف المار بين يدي المصلي فانه لم يقرب العاقبة بشكر وبه المرو وانظر لقات قالعاسي كلها كظم الانتقضي بضمه واحدا قالهم الا ان يقال ان المصية من شأنها ان القائل لها لا يقتصر على حرمه فالمر ومن شأنه ان ينكر من فاعلمه بجل فاعلمه الضربة الواحدة فانه لا يكررها وقد تدعى في ذلك علم (قوله والصحيح تحريم المرو) قال سم على ج ويطبق المرو جلوسه بين يديه ومنه وجله واضطباعه بالحق وقوله ومد مد بطبعه ومنه قيد ما خلس خزانته متاعه لا نه يشقه وبعثوش عليه في حاله (قوله في اعتقاد المصلي) سياق له فعملوا اعتقاد اعتقاد المصلي والمرا في الستره انه لو قيل باعتقاد المصلي في جواز دفعه في تحريم المرو باعتقاد المار لم يكن بعدا فانه لا يملكها (قوله وامرأة) ذكرها بعد الا ان من الخاص بعد العلم والسياسة في ذكرها انما لما كانت معتبرة للاشتغال به لربما يتوهم عدم الاكتفاء بها لمقتضى هذا

(قوله ومثل ذلك) أي في عدم الاكتفاء به (قوله يظهر أيضا الخ) معقد (قوله إلى شخص من زوق) ظاهره وان كان الشخص من غير المصدر وخلان من قبل الشخص عن التزويق ما سوى السقرة ويذهب على ما يقتل عند ولواي الخط سيحيا بعد غيره فتنه في قاته يقع بصريح ما سيحيا كثيرا (قوله لا تدي) ظاهره انه لا فرق في عدم الاكتفاء بالادعيين كون ظهورهم بالجملة أو لا كما يصح به عدم الاكتفاء بالصوف فان ظهورهم اليهود لكن قال حج عطا علي ما لا يكتفي في السنة أو برجل استقبل وجهه ولا فهو سقرة (قوله هو حق) أي على معناه كالمات ببوليس منه ما فيه صور وان كثرت الصلاة سم على منسج وعبارة فرغ مني جد على انه لو استبرج بدار عليه تصاوير اعتمد به وسم المرورو جازا الدفع وان سكره واستقبله لم يفي آخر وكذا لو استبرج دعي مقبل إلى وان كرم على آخر اه وهو مخالف لصلاته الشارح بقوله الشخص من زوق ولما استوجبه من عدم الاكتفاء بالسقرة لا دعي (قوله لا يكون سقرة) لبعض آثره وتالف في خلق حج فاكفي بالصوف (قوله في مكان مغصوب) أي وان وقف في مكان مملوك له كما هو ظاهر عبارته ولوقبل بحجرة المرورو بعد لكون المكان مستحقا لوقته والهدى اتعاهو يجرى وضع السقرة وقوله في مكان مغصوب ٤٥٢ صفة للسقرة وكذا الوصل إلى سقرة متضوية اه وافر سم عليه بالغ

في اعتقاده وهو قريب وقول حج مغصوبه أي فلا يجرى المرورو لكن عبارة على منسج نصم قوله وسم مروروا وان كانت السقرة مغصوبة لان الحرمة لا مخرج من حرز القربى وبين الصلاة في المكان المغصوب مع السقرة اه قوله والقربى بهما ان الحق المتعلق بالمكان أقوى من الحق المتعلق بالسقرة فان الحق لا حق في المكان المغصوب حتى تكون السقرة ملقطة لغريم من المورقيه باعتبارها يقطع حق المائتس مكانه بخلاف السقرة المغصوبة فان الحق للملكة العامة على اعتبارها صلاحه على كون مجله معتبرا من سيم كالمحل المصلى وبني الوصل في مكان مغصوب بوضع السقرة في غيره وفيه جواز الدفع اعتبارا بالسقرة (قوله لا تافاه) أي اوشط نحو عاهته وقوف تافاه من السارق على المرورو ولا يجرى المرورو بل يجزى تافاه المشرى ويحرم على الحق الدفع ان علم بجمله (خاتمة) قال حج ورسن وضع السقرة عن يمينه أو يساره ولا يستقبلها بوجهه اللهم عنه ومع ذلك هي سقرة محترمة كما هو ظاهر وكب عليه سم قوله ورسن وضع الخ لا يتأق في الحداد كما هو معلوم وقد يتأق في زمان يتصل طرفه عن غيره وحيث قد السقرة وقوفه عند طرفه في حيث يكون عن يمينه ويسمى المصلى فهل السنة وضعها عن يمينه عدم الوقوف عليها فيه نظر ويحتمل في هذا ان يكفي كون بعضا عن يمينه وضع عليها (قوله وكذا لو قصر المصلى الخ) أي خضعه انه لا يوجب محلا يتفخه الاباب المصدر لكثرة المصلين كروم الجمعية لا حرم المروروس له الدفع وهو محتمل ويحتمل عدم حرمة المرورو لهدر كل من المار والمصلى اما المصلى فلعلهم تقصروا ما المار فلا تستفاه المرورو في خلق المكان على انه قد يقال بتقصير المصلى حيث يراود له مسجد بحيث يتيسر له الجلوس في غير المار والمحل هذا أقرب

والاباب كانت اذ اياه نقروا او امر آتيت شغل قلبه لم يعد يتكلم لا ترتفع على ما جئ به بعضهم انكره الصلاة الهايئة قال ومثل ذلك في يظهر أيضا ما وصلى بصير إلى شخص من زوق هذا والوجه عدم الاكتفاء: السقرة لا دعي ونحوه أيضا عما كان بعض الصوف لا يكون سقرة لبعض آخر والثاني لا يجرى بل سكره ولو استبرج سقرة في مكان مغصوب لم يجرى المرورينه وينها ولم يكره كما اتفق به (قوله جرحه الله تعالى وسوا حق حرمة المرورو مع السقرة) او بعد المار سيلا غيره ام لا كما صرح به في الرفضه قد ينظر المار إلى المرورو بحيث يترجمه المبادرة لا محاب لا تحق كذا في نحو مشرف على الهلاك نعين المارو طر بقالاته اذ لقوه صلى الله عليه وسلم لم يعلم المارين يدى المصلى ماذا عليه من الام لكن ان يقف أو يدع من غير ما تخبره ان من يمينه يديه وهو مقيد بالامتنان المعلوم من الاخبار السابقة ولا يصح المرورو مع السقرة المحقرة بخلاف فسادا اقتضت او كانت وشاهد عنها أكثر من ثلاثة أذرع أو اختل شرط من شرطها ان القسمن السقرة ان يظهر لوقته المصلى بان وقف في قاعة الطريق أو شارح أو درج شيق أو نحو باب مسجد

(قوله اني يغلب مرو والناحية) وليس شملها مع ثبوتها العادتها الصلاة بدخل رواق ابن العمر بالجامع الاخر فان هذا ليس
 محالاً بل هو بالتمام حتى ان يكون منه ما لو وقف في حقايق الباب (قوله وكان تركه فريسة) يؤخذ من التعبد بالترك ان لو لم يجد
 من المأمورين تقصير كان كالمشاة الصوف في ابتداء الصلاة ثم طيل صلاة بعض من نحو الصف الاول لم يكن خلف مسطاً الحرمة
 المروور ولا من الدفع بظاهره ولا الفرق في ذلك بين تحقق عرض القرية والشك فيه وهو محتمل لان الاصل تسوية الصفوف
 ومن الدفع حتى يتحقق ما يعمه (قوله ولا يكره عند التقصير) أي ملحق انتفاء التقصير بانهم يتقصرون موضع مرو والناس مثلاً
 بخلاف الذي قال حج وهو امر من غير الكراهة فيه ولعلهم لم ينظروا في الخلاف انوا اذ في تقصرون بالكرهية حتى يماضيه
 لشدة ضيقه عندهم فلما قلناه الكلام الاصحاب (قولهم على من علم بها) ٤٥٢ أي واما غير فلا يصرح عليه لكن للمصلحة

كالمصلحة الذي يغلب مرو والناحية في وقت الصلاة ولو في المسجد كالمطاف وكان تركه
 فريسة في صف امامه فاشجع المروورين به لقرينة قوله فلا يصرح المروور في جميع ذلك
 ولو في سرح المصلين وهو قد ارسل من سجوده خلافاً لما ذكره بل ولا يكره عند التقصير
 ولا يجوز الدفع وان تعذبت الصفوف ووجه من نفي ان هذه المسئلة كسئلة التقضى
 يوم الجمعة فقيدها بصفتين ولو ان قلت ستره سرح على من صلحها المروور كما يجنبه الاذرى
 لعدم تقصيره وقامه ان من استمر بستره قدامه فله ولا يراد منه قدامه فله ولا يراد منه قدامه فله ولا يراد منه قدامه فله
 ولو قيل باعتقاد المصل في سوا ذلك دفع وفي عدم تحريم المروور باعتقاد المار لم يعد وكذا ان
 لم يدرى مذهب المصل ولو جزم عن ستره حتى في الخط لم يكن في الدفع كما يجنبه الاذرى خلافاً
 لما ذكره ولو صلى بلا ستره فوضعه غير بلائنه اعتد بها كما يجنبه ابن الاستاذ ويكره كما
 في المجموع ان يصل بين يديه رجل او امرأتين يتقبله ويراد انتهى ولو لم يبين يديه شيء
 كما مره او جازاً وكتب لا يطلو واما ما خبره سلم قطع الصلاة الرأى والكلب والمجانة فالمراد به
 قطع الشروع في التلجج بها والاوجه ان بعض الصفوف لا يكون ستره لبعضها كما هو ظاهر
 كلامهم قلت يكره الالتفات في الصلاة سواء كان المصل ذكر ام انا حتى يروى عنها وجهه
 عينا او شياً لانه عليه الصلاة والسلام قال انه اختلاس يمتلئه الشيطان من صلاة
 العبد وور لا يزال اقله قبله في المصلي صلاة ما لم يثبث فاذا التفت انصرف عنه ولو
 سئل احده عن القبط بطلت كما لو قصده اللعب لاجابة فلا يكره كما لا يكره مع ذلك العين
 لانه صلى الله عليه وسلم كان في حفر فارسل فارسل في الشعب من اجل الحر من جعل يصل
 وهو يلتفت الى الشعب (ورفع بصره الى السماء) بغير ما بال اقوام يرفعون ابصارهم الى

سماهم بالاستعانة بالماثور فيه ولا ضمان والاشي ولو لا تنصيرته وان لم ياذن في وضع يده على افلاخان ما لم يمسسهما
 عليها لتعدي وضع يده عليها بلاذن وبقي ما لو كانت الستره ملكاً للمصل ولم يمسسها ثم اخذها غيره ووضعها وتلفت هل يضمن ام لا
 فيه نظر والاقرب الاول لتمدده وضع يده بلاذن وان قصد ذلك مصلية تعود على المصل ما لم تدل قرينة من المصل على الرضا بذلك
 والاختلاف ان قوله يستقبله ويراه أي ولو جعل ولو كان مستأياً وضاً لا بعد ستره كما مر (قوله من سترها) يدل من قوله في الصلاة
 (قوله لا يزال التقصير) أي برحمة ورضاه ٥١ حج (قوله كما لو قصده) أي بالالتفات بالوجه (قوله الى الشعب من اجل الحر من)
 عبارة عن اصباح الشعب بالسكر الطويق وقيل الطريق في الجبل ٥١ (قوله فجعل) أي التي صلى الله عليه وسلم (قوله ما بال)
 اقوام الخ أي حاله لم يجرها لارتفاعه لا يسكر حاله لان النصيحة على رؤس الاشهاد فضيحة وقوله لينتهن سوابقهم
 يحذف والاصل لينتهن وقوله عن ذلك أي عن رفع البصر الى المعاني الصلاة وقوله لتطعن ابصارهم ينضم القربة =

= وضع الثامني المفعول واوالتفسير تبيد او هو شرع بمعنى الامر والمضى ليكون منكم الانتهاء عن رفع الصبر الى السماء
 او تطفئ الانوار بعد دفعها من الله تعالى امارق البصر الى السماء في غير الصلاة تطفئ وهو مجرزا لا يكون كما قاله القاضي
 عياض لان الصلاة قبل الدعاء كالكتابة قبل الصلاة ذكره آخرون اه شرح الصاوي لشيخ الاسلام اه وبادي وفي الشيخ
 حمزة قافية نقل الحمزي عن الفزاري في الاحكام قال يستحب ان يرقى بصره الى السماء في الدعاء بالامر والامر (قوله في صلاته)
 فاشهد اى قرى قوله في ذلك حتى قال المنيان اه ج (قوله قال المنيان) انما قال ذلك بان الله عز وجل لا يقر الا بقره عليه وسلم
 لا يشهد على من الله تعالى (قوله الى ابيهم) هو مسلم صاها انما امر بدفعها لانها كانت من عنده اى دفعه التي على الله
 عليه وسلم وانما طلب الانصاف سيما لما ربه ثلاث يومه دفعها المرددهته عليه (قوله انما يشهد) هي بفتح الهمزة وكسرهما
 وفتح الباء وكسرهما ايضا كما قال في النهاية ونقل عن التورى واغرب ٤٥٤ ابن قتيبة وقال انما هي متباعدة فلسا الى

منج بلد معروف في الشام ومن قاله
 بهر تارة فقد غير ونقل ذلك ابن
 قتيبة عن الاصمعي (قوله ان
 لا اكتب ما به ضرر بخياره) قوله
 ومنه شد اوسطا) ظاهره ولو على
 المجدول لا ينافيه العلم بلوازاها
 بالنظر للثالب (قوله اى غالب)
 خرج به صلاة الختان في الاجر
 فيه اوضح ذلك بذكره كتب الشعر
 فيها لكن مقتضى يزعمه ياذر
 ان التقيد بالعلمية منقول وعلمه
 فلا يظهر قوله الا في التظاهر ان
 ذلك جاز في صلاة الختان (قوله
 لاني امره ان يفضي الخ) هذا
 التعليل يقتضى كراهة الصلاة
 وفيه مما لا يتجنى من مباشرة
 بوجس يذ الارض ولو قيل بعدم

الكراهة فيه لم يسلان العادة بل يفتى ان من لمسه لا يردع وما لا يقتضى في تكليفه قلعه كل صلاة
 نوع مشقة ولا كذلك المجلدة فانما انما تناسل عند الاحتياج اليها (قوله في صلاة الختان) وهل يجرى في الطواف ام لا فيه قطر
 والا فرب عدم الكراهة للسك في الطواف لا تنافي معه في الاجر وهو السجود معه ويحتل الكراهة اخذوا به جميع حديث الصلاة
 بخبرة الطواف الا ان الله اهل فيه النطق (قوله قال الزركشي) معقود قوله ليس لمن رآه الخ) منه وقد ذنن الامر بشغل
 المستحسن النبي عن مخالفتها وان كان الامر والنهي من الاحاد (قوله لا كراهة) اى ولا نظر الى كون الدلهامنة
 مطوية في الصلاة كوضها تحت صدره في القيام وعلى الركبة في الجلوس بين الصلوتين والتهديد لان هذا زمن قليل فاختار
 ولان هذا يشبه دفع السائل وهو عند في ارتكابه مالا مذوقه له (قوله ويسن اليسرى) والا لاني لا يكون يظهرها لانه اقوى
 في الدفع عادة كذا قيل لكن قول السالوح ويخص السنن بوضع يده اليسرى الخ يقتضى القبول بين الظهر والبطن ويسأى
 النصريح به في كلامه

(قوله ثم الوجه حصول الستة فغيرها) أي بقدر اليسار وعبارة المتأوى على الجامع عند قوله إذا انتاب أي أحكمكم فليضم يده على
فمعه أي ظهر كغيره كاذ كرجع وبقية أنه الأكل وان اصل الستة يحصل وضع العين قبل المكتبة يحصل بطنها على فيه
عكس اليسرى ثم قال تنبيه قال الحافظ العراقي الأمر بوضع اليد على المراد به وضعا عليه ما إذا انتاب أو وضعها
على القدم المنطبقين حفظهما عن الانتفاع بسبب ذلك كل محتمل أقول قضية قوله في الحديث فإن الشيطان يدخل الأول لأنه أبغ
في نفسه من الخول ما لو ردها ردة لأجابه لا سيما باليد مع انتفاعه بذلك (قوله فهو إذا رآها) أي يذم قوله لكن بوجه
ما قالوه أي من سن اليسار (قوله ويكره التناوب) أي حيث أمكنه دفعه وعبارة المتأوى في شرحه الكبير للجامع عند قوله صلى
الله عليه وسلم التناوب من الشيطان ففسها وفيه كراهة التناوب في الصلاة وغيرها هو بصريح الحاشية الشافعية قال الحافظ
أبو يحيى والمراد بكونه مكرها أن يحرمه والأدلة وردت غير ٤٥٥ مستور وله اختصاص الصلاة ببعض

أن يكون بها الاستعداد بل الوجه حصول الستة فغيرها أيضا الذي هي
والمدار فيها يعمل العين واليسار عليه وجودا وعدمادون المعنوي على أنها ليست متعينة
أدى معنوي أيضا بل رد الشيطان كافي لغيره وإذا رآها لا يقرضها وإحدى نفس بها
كفت لكن بوجه ما قاله بأن ما كان سببا لدفعه مستغفرا عنه اليسار فكانت أولى
وتحصل الستة بوضع يده اليسرى على ذلك سواء وضع ظهرها أم ظهرها أو يكره التناوب
لغيره بل إذا انتاب أي أحكمكم وهو في الصلاة فزده استطاع فإن أحكم إذا خالها ما حصلت
الشيطان منه ولا يختص الكراهة بالصلاة بل خارجها كذلك ويكره التناوب فيها لأنه صحت
ومعنى نحو المحصى ليعوده عليه للمعنى عن ذلك ونحو آفته التواضع والخشوع (و) يكره
القيام على رجل واحد من غير حاجة لما فاته الخشوع فإن كان به عند كونه الأخرى
لم يكره (و) تنكره الصلاة فالتناوب بالبول (أو القيء) بالباب الموحدة أي بالفاط
إن يدفع ذلك أو ساقا بالقيء أي مدافعا للريح أو ساقا بما قبل الستة فزغ نفسه من
ذلك لأنه يضل بالخشوع وإن خالف خوف الجماعة حيث كان الوقت متيسرا ولا يجوز
الخروج من الفرض بطرف ذلك ففيه إلا أن غلب على ظنه حصول ضرر وبكفة يبيع التيمم
فهو حاشد بالخروج منه وتأخره عن الوقت والمعرفة في كراهة ذلك وجوده عند التيمم
ويعلق به فيما يظهر ما عرضه قبل التصريح من عاداته أنه يعود في التناوب (أو يجضرة)
تثلاث الحائض الملهمة (طعام) مأكول أو مشروب (شوق) بالشتاق أي يشتاق (اله) خبر
حيث كان الوقت متيسرا) أي فاضاق ويبيت الصلاة مع ذلك إلا أن خاف ضررا لا يحتمل عادة إلا أن قوله لا أتبيع التيمم قد
يتقضى خلافه وأنه لا فرق فيما يؤدي إلى خروج الوقت بين حصوله أو لا كما يشهد به قوله لا يجوز له الخروج من الفرض من
(قوله ولا يجوز له الخروج من الفرض) خروج به الذنوب فلا يصح الخروج منه وإن قد انتقم لا يقل دخله عنه لا يجوز له
الانحمال إليه، الفرض ويبقى كراهته عند طرفة ذلك عليه (قوله ما عرضه قبل التصريح) أي فرد وطرح (قوله بالشتاق) أي
تخصت فوق قال في الصباح والنفس أي أن أردبها إلى روح قال تعالى خلقكم من نفس واحدة وإن أردبها الشخص فذكر
وجه النفس أقسى وتقوس مثل قلبي وأقلبي وفلوس أي (قوله أي يشتاق إليه) أي وإن لم يشد حوجه ولا حشيه فيما يظهر
أخذ أمهارة وفي التناقل ما يقتل من بعض أهل العصر التقيد بالتسديد فاحذروا عبارة الشيخ عمدة توفيق شامل لن
ليس به جوع وعطش وهو كذلك فإن كثرة من اتوا به والمشارب التي ينفذ توفيق النفس الهام من غر جوع ولا عطش بل ولم
يعبر ذلك وحصل التوفيق كان الحكم كذلك (قوله المحصى قوله أو يبيع التيمم في نسخ الشرع التي يذمها)

الروايات لأنها أولى الأحوال به
أه قال في المختار وتناوبت يده
والهمز ولا تقل تناوبت أي
قائه على كمال المسباح (قوله)
ومعنى نحو المحصى ظاهره ولو
قبل الخول في الصلاة ويدل
عليه قوله ونحو آفته التواضع
والخشوع ويبقى أن عمل كراهة
ذلك ما لم يرتب عليه تنويه كان
مكانه يعلق من الموضوع تراب
صينته وأما حاشية (قوله لا يبيع
النفس) عبارة ج أي بالبر صهي
مخالفة لما في الشارح وما في
القاموس أيضا (قوله أو ساقا) أي
أوصافا وهو الوقوف على رجل
كأن كراهه المصنف أو صافدا وهو
الوقوف لاصفالة يمين (قوله)

حيث كان الوقت متيسرا) أي فاضاق ويبيت الصلاة مع ذلك إلا أن خاف ضررا لا يحتمل عادة إلا أن قوله لا أتبيع التيمم قد
يتقضى خلافه وأنه لا فرق فيما يؤدي إلى خروج الوقت بين حصوله أو لا كما يشهد به قوله لا يجوز له الخروج من الفرض من
(قوله ولا يجوز له الخروج من الفرض) خروج به الذنوب فلا يصح الخروج منه وإن قد انتقم لا يقل دخله عنه لا يجوز له
الانحمال إليه، الفرض ويبقى كراهته عند طرفة ذلك عليه (قوله ما عرضه قبل التصريح) أي فرد وطرح (قوله بالشتاق) أي
تخصت فوق قال في الصباح والنفس أي أن أردبها إلى روح قال تعالى خلقكم من نفس واحدة وإن أردبها الشخص فذكر
وجه النفس أقسى وتقوس مثل قلبي وأقلبي وفلوس أي (قوله أي يشتاق إليه) أي وإن لم يشد حوجه ولا حشيه فيما يظهر
أخذ أمهارة وفي التناقل ما يقتل من بعض أهل العصر التقيد بالتسديد فاحذروا عبارة الشيخ عمدة توفيق شامل لن
ليس به جوع وعطش وهو كذلك فإن كثرة من اتوا به والمشارب التي ينفذ توفيق النفس الهام من غر جوع ولا عطش بل ولم
يعبر ذلك وحصل التوفيق كان الحكم كذلك (قوله المحصى قوله أو يبيع التيمم في نسخ الشرع التي يذمها)

(قوله أى كلفه) يجوز نصبه صفة لصلاته وورثه صفة له بالنظر لاجل وقوعه بغير طعام خير وقوله هو يدافعه الأشعثان صفة
 ان الواو لا تدخل على التثنية ولا على الصيغة كما هو مقر ومذهبهم الآن فيقول جف وهو يدافعه الأشعثان لا ولا يتخذ تأنيب كلفه أى
 لاصلا صفة كلفه حاله مدافعة الانبياء (قوله ان روى حضوره عن قرب) أى بحيث لا يفصح معه التأثير وان كان يمتنع فلا كل
 انما يتأنيب بعد صفة قليلة (قوله هو الاقرب) قال ع به مثل ما ذكر وأما ما قوله بعض الاصحاب من أنه ما كل لقصا بكسرهما
 سورة طالع روى فليس يصحح قال الاسنوى كلامه هذا يحتاج الى اصحاب ويحمل المذخر على ما في الشرح الا انه لا يلزم بقوله الكراهة
 في مسئلته الى التبع وروى مسئلة الكتاب المذ كورة وذو روى عدم الخزوم له يجوز ان تقطع الكراهة بعد تناول ما يكسر
 سورة طالع روى وان طلب منه امة شاه ٤٥٦ الشرح الا ان يلزم من طلب استيفائه استمرار الكراهة بعد كل المقيم

اه (قوله لم يست كان الوقت ممتعا) سلم لاصلا أى كلفه بغير طعام ولا وهو يدافعه الأشعثان بالثنية أى البول والغائط
 ووقان النفس في غيبة الطعام بغيره حضوره ان روى حضوره عن قرب كما قلناه في
 الكتاب وهو ما خولج من كلام ابن دقيق السند وقسم المصنف بالتوقيف به ثم أنه ما كل
 ما روى به ذلك لكن الذى جرى عليه في شرحه سلفى الا اذا اراد الرخصة في ترك الجماعة انه
 يأكل لحيشه يكالها وهو الاقرب وحمل ذلك حيث حدث ان الوقت ممتعا (و) يكوه
 (ان يصق) في صلاته ولو خروجا وهو الصادق والراى (قبل وجهه) لكن حيث كان
 من ليس في صلاة مستقبل كما يجب بعضهم تفصيل ذلك بما اذا كان متوجها للقبلة اكراما
 لها (او عن يمينه) احسنه انتهى عن ذلك بل يصح عن يساره وحمل ذلك كما قاله بعض
 المتأخرين في غير مسنده على الله عليه لم امانة في حقه من يمينه على لان التثنية سلفى
 الله عليه وسلم عن يساره وانما كراهه الباقى عن اليمين اكراما للقبلة ولم يراع ملك البسالة ان
 الصلاة اتم الحسنات البدنية فاذا دخل فيها اتقى عنه ملكها اليسار الى فرأى منها الى محل
 لا يصح منه شئ من ذلك فالصاق حينئذ انما يقع على القرن وهو الشيطان وحمل ما تقدم في
 غير المسند فان كان فيه يصدق قوبه في الجانب الايسر وحمل بعضه بعض ولا يصح فيه
 فانه حرام كما صرح به في المجموع والتصديق بغير الباقى في المسجد شرط في كونهما ذاتهما
 ويجب ان تذكر على فاعله يحصل الفرض ولو بدفنها في ترابه او روى في حلقه الباطل
 فذلكها فيه ليس يدين بل زائدة في تقديره وبسبب تعذيبه وانما لم يجب ان لا تمنعه مع
 كون الصق عرفا منى للاختلاف في قصره كما قلناه في دفع المار بين يدي المصلى كما صرح
 وبحث بعضهم بوجوه ذلك اذ لم يبق له أثر أصلا وادان ذلك بقطع الحرمة حيث ذواتها
 زيادى (قوله ويحصل القرن)

أى وهو كارتها (قوله وبسبب تعذيبه أى بغيره صلا أو زياد او يجوز لان الطلوع يدع الشبهة بفعل
 حسنة وقوله وانما لم يجب ان لا تمنعه) أى وكفى بالدين الاختلاف ما لم يعمل عدم الوجوب حيث يحصل فاعله تقديره المسند
 وعبارة سم على منيج ولكن يجب ان لا تأتى البصاق لانه مستفرد (قوله للاختلاف في قصره) منه ما صرح بذلك
 فتقوله للاختلاف الخ يقتضى عدم وجوب الادكار على فاعله وقد صرح به لانه (قوله ويبحث بعضهم الخ) معتقد قوله بقطع
 الحرمة (ويحتمل انقطاعها مطلقا كما هو ظاهر الحديث) فانه حكم بالخطية على قصر القصر وقوله وكذا روى الى الخطية ذنبا
 صريح في تكثير الخطية على القصر فرفع الحرمة مطلقا سم على منجه (فرع) قال في الر وضو شره وكذا يذكره عمل
 صناعتهم أى فى المسجدان كذا كما ذكرى الاحتكاف هذا كله انما لم تكن خبيثة ترزى المسجد ولا يتخذ حائطا يصدفه
 بالعمل والا فخير ذكره ابن عبد السلام في كتابه اه وقيد مد قوله ولم يفتقد حائطا لهذا اذا صار ذلك الاحتكاك ذنبا

فلا ولا يتابع عقابته بقلبه لان الزواقي الاول من ذات السبعة بخلاف الثاني (فرع) وسئل مد عن الموضوع على
 حصر الجسد ايصم فقال بصر لان فيه ازراه ٨١ سم على منهج (قوله واصاب جزاء) عطف على لى لاعلى استتمت كما
 يتوهم (قوله نورا عينا على من علم به) أى فان اخر حرم عليه فلا يعلم به غيره بعد صارت فرض كفاية تلحقها ثم ان ازالها الاول سقط
 المخرج وبقى دفع الاثم عنه من اصله على تظهير ما تقدم في البصاف والثاني سقط المخرج ولم تنقطع حرمة التأخير عن الاول اذ لم
 يحصل منه ما يكثرها (قوله وان لم يتعده واصله) أى وان كان لمن هو مطلق ٨١ حج (قوله من حب البصاف) أى وان
 حرم من حيث ان فيه تعذير حتى الغير وهو المالك ان وضعها في المصعد ٤٥٧
 لمن يصل عليها من غير وقت ومن

بحرمه ان يقي حرمه لان استمات في بقوه ماضية واصاب جزاء من اجزاء بدون هوائه
 وسواء كان القاعل داخلها مخرجه لان الخط التقدير هو منتف في ذلك كالقصد في اتمام
 او على قيامه به وان لم يكن ثم حاجة ومازعه بعضهم من حرمته في هوائه وان لم يصيب شيئا
 من اجزائه وان القصد قد مالحة اليه بعد مردود ويجب اخراج قبض منه قورا عينا
 على من علم به وان لم يتعده واضعه ولا يحرم البصق على حصر المصدان من وصول شيء
 منه لمن حيث البصاق في المصعد (و) يذكر (وضع يده) أى المولى ذكر كان او غير (على
 خاصته) من غير حاجة للشيء الصحيح عن الاختصاص لانه فعل الكفار والتكبيرين وقد
 صرحه راحة أهل النار فيها ولا ان يلبس احد من الجنة كذلك ويكره ان يروح على
 نفسه في الصلاة وان يفرق أصابعه او يشبكها لانه عيب وان يجمع وجهه فيها وقبل
 انصرافه مما يعطى به من فخر عباد (و) تذكره (المبالغة في خفض الرأس) عن الظاهر
 (في ذكر كونه) وسكتنا خفضه عن كمال الركوع وان لم يبلغ كمال عليه كلام
 الشافعي والاصحاب (و) تذكره (الصلاة في الحمام) ولو في سجنه نسبها لارض كل
 مسجد الا المقبرة والحمام ولانه مأوى الشياطين على اصح العلى وخرج بالحمام طبعها
 فلا تكرم فيه كذا كره الواجد حماة الله تعالى في شرحه على الزيد يؤخذ من العلة عدم
 الكراهة في الحمام الجسد كذا فاقى به والوالد رحمه الله تعالى لاتقاء الله فيه جامع انتفاء
 ما علل به ايضا من كشف العورات فيها واشتغال القلب بمرور الناس وقلية الجباسة
 فيه اذ لا يصير مأوى الشياطين الا بكشف العورة فيه ومثل الحمام كل محل معصية
 (و) في (الطريق) والبيان وقت مرور الناس به كالمطاف لانه يشغل بخلاف المصرا
 الخالي عن الناس كما صححه في التحقيق وقيل ان طاعة الغصاة للشيء عن الصلاة في طاعة
 الطريق وهي اعلان موقل صدره وقيل ما يؤمنه بالبيع تقارب والمشهد وان كل
 واحدة علم مستقلة فلا يفتى الحكم باستناه بعضه او تركه في الاسواق والرباب

٥٨ هـ ل رضي الله عنه وكذا كل صلاة اختلفت في صحتها ايضبا عادت على وجه يخرج به من الخلاف
 ولومنا ردا واصلح الوقت ومرا (قوله وخرج بالحمام طبعها) انبه باعتبار القيمة والافلاحام مذكر (قوله ويؤخذ من العلة)
 هي قوله ولانه مأوى الشياطين (قوله كما فاقى به) (والله) أى خلاف ما لمج (قوله كل محل معصية) كالساعة ومحل المكس وان لم تكن
 المعصية موجودة حين صلاته ما يؤمنه كذلك مأوى الشياطين (قوله والبيان) أى ولو كان الطريق في البنيان كما يدل به كلام
 حج وعبارته والطريق في مصرا الوبيان وقت مرور الناس به كالمطاف لانه يشغلهم ومن كان استقباله كالوقوف به ٨١
 واقاديقه ومن لم يخ ان حكم استقبال الطريق كالوقوف فيه

(قوله في الأجزاء) يعني أن عمل الكراهة في خلق حيث كان من منصفه ولو احتج الاماذا أن قطع بانقطاع كونه في رتبة خالصة للأفلاك كراهة وشبهه يقال في الأسواق حيث لم تكن عمل معصية (قوله وفي الكنيسة) ولو جديده فبأنظره ويزرق بينهما وبين الجاه الجديد يظن أنه ما يكون معه العباداة العاقسة فاشبهت الخلاا الجديد إلى وإلى من (قوله ونحوهما) أي من كل ما يظنونه (قوله صورعة طرية) ٤٥٨ أي لهم (قوله فأنما خلقته من الناطق) أي خلقته على صورة نفسه

انظر اخرج عن المسجد كالإحياء (و) في (الزلة) أي جعل الزبل ويجود وهي فتح الباب
وضعه والمجرة ومثله كل نجاسة مستقرة وحمل ذلك ما إذا فرس عليه طهاره وصلى والام
نقص حلاله لا يفتن فيها وإنما ذكره على الحائل إذا كانت النجاسة محقة وماذا
فان بسطه على ما عطفه في النجاسة ذكره كبر مقتضاه كلام الراعي في بعض ذلك بالحائل
(و) في (الكسبة) وهي فتح الكسبة أي تكبر الهود والبعة وهي بكسر الباء مستند
النسائي ويقومها من اما كن الكثر لانها في الشياطين ويمنع علمنا من شراؤها
منهم لانهم وكذا ان كل ما فيها موصوفه بمقابلة (و) في (صن) (الابل) ولو طاهر
وهي ما تنص اليه اذا شرب لبشر بغيرها فاذا اجتمعت في نفس من قدر عليه فلهذا ما في
من ارض القسم أي في مراحله ولا تصاد في اعطان الابل فانها خلقت من النماطين
والقرن بين الابل والغنم ان الابل من ثنائيات البشدة فتطهرها فيشوش الخشوع ولا كذلك
الغنم ولا تنقص الكراهة بعطنها بل ما واهوا قبله وامبارك هابل وسائر مواضعها
كذلك والكراهة كما قاله الراعي في العطن أشد من ما واهها انذارها في العطن أكثر من
لا كراهة في عطها الطاهر حال عظيم اعنه والقر كالفنم كما قاله ابن المنذر وغيره والمعد
وان نوزعه ومثي كل جعل الحيوان نجاسة فلا فرق بين الابل وغيره لكن الكراهة
فيها حادثة لمنعت في غيرها لعله واحدة (و) في (المقبرة) بتثنية الموحدة (الطاهرة) وهي
التي تمش أو نبتت وقرش عليه الطاهر (واقه أعلم) الفرس السابق مع خير مسلم لا تضاد
بقوله ما سجد أي أنها كمن ذلك وخبر لا يتجسس على القبور ولا تصاد الهلوة عليه
بما ذكره في الصلاة وما ملحت أو ما مله أو بما يفيض عليه في الام ومن ثم تنفرد الكراهة
بين المنبوذة بها مثل وغيرها لا بين المقبرة القديمة والجديدة بان دفن بها أقدم يستلزم بل دفن
بمنعجه كان كذلك وقتي الكراهة عند استقامتها وان كان دفن البعد الموق عنه
عرفوا يستثنى كما قال في التوضيح مقابر الانبياء لم يقتلهم وسلم أي اذا كانت ليس فيها
مدفون سوى نبوي أو نبياته لا تترك الصلاة لانها لم يرم على الارض أو كل اجسادهم
ولا نهم احيا في قبورهم بل دفنوا وبلغ ذلك كما قاله بعض المتأخرين مقابر شهداء
لغير كلهم احياء واعتراض الزركشي كلام التوضيح بان تجوز الصلاة في مقبرة الانبياء

لمركوبهما ٨١ ولم يعرض لبقى حلقهما من الساطين فراجع قوله وسائر مواضعها (فكأن) أى ذريعة
 أن كانت موطوءة بظانها لئلا احتمال أن يحصل منها وإن كانت فكأن ما يذهب الخشوع (قوله ونش عليه طاهر) أى
 يثبت علم أحسن غشاها كما هو ظاهر لها مرة (قوله سوى نى أو نيام) أى وما زاد من مع الانبياء في غير طان حاذى غير
 التماس في حلقه ذكره الأفلح (قوله فلا تكرر الصلاة) معقده (قوله يصون) التبادر منه أنهم يصون صلاة بركوع ومصود كما يشعل
 السائل والماعتن من أن أموالاً آخره لتأقاس عليها (قوله هو يلقى بذلك الخ) معقده

(قوله ذريعة) أي سببه مصباح (قوله الذرائع) أي الوسائل التي تؤدي إلى محرم (قوله لا يعتبر هنا) أي لا يحرم (قوله على ان استقبال غيرهم) أي الالتفات مشهودا للمعركة (قوله بالقياس) أي وهو استقبالها للترك ونحوه (قوله شعبة خروج وقت) أي أو ثوب جماعة هـ جـ ولعل المراد في غير الصلاة حقاً ونحوه لما مر من كراهة ذلك وان خلف ثوب الجماعة (قوله فلا تصح الصلاة فيها) أي لا يحل لكأمر (باب سجود السهو) (قوله سجود السهو) المراد بسجود السهو ما يفعل بغير الخلل وان تعدد سببه تركه التشهد الأول أو الثغور عدا ٤٥٩ والمراد بإحكامه ما يتعلق به أثباتاً أو نفياً (قوله بغير السهو ثانياً) كأن سها بترك التشهد الأول أو نحوه وأما ما

هذا (قوله وعلى هذا يجعل الملاحق من المطلق أنه الثاني) فيه انرقام الشيطان قد يكون ترك بعضه عدا فلا يلزم منه سجود السهو وأما الا ان يقال أراد بالسهو الخلل ولو بقدر ما يقتضيه ثوبه (قوله من شيء من الصلاة) أي على التفصيل الآخر (قوله سجود السهو) قال سم على جـ أو شيء السهو جاز على الالتفات بخلاف التسان لانه نقص ومال الأجسام من نسبة التسان إليه عليه أفضل الصلاة والسلام فالمراد بالتسان فيه السهو في شرح المواضع الفرق بين السهو والتسان بان الاول قول الصوري عن المذركي مع بقائه في المحافظة والتسان زوالها عنها مع احتياج في حصولها إلى سبب جديد (قوله سوى صلاة الختان) فإنه لا يسب فيها بل ان فعله فيها عدا علما

ذريعة إلى اتخاذ مسجد أو قبة والتمسك عن اتخاذ ما يجرهم مسجد أو مسجد الذرائع مطلوب لإسهالهم تحريم استقبال رأس قبورهم غير معلول عليه لانه يعتبر هنا قصد استقبالها للترك أو نحوه ولا يلزم من الصلاة إليها استقبال رأسه ولا اتخاذ مسجد أعلى ان استقبال قبورهم مكروه أيضاً كما افاد خبر ولا فساد لها هنا كذا الكراهة اثنين استقبال القبور ومخافة الجماعة والثاني مستحب من الالتفات والاول يقتضي الحرمة بالقياس المتخذ كراهة انتماء إلى الشرك وتكرره على علم الكعبة لمعه من الأدب وفي الوادي الذي ناهيه صلى الله عليه وسلم أن فيه شيطانا يضل به الأودية يجعل الكراهة في جميع ما مرافقها بعارضها شعبة فتخرج وقت وانما يقتضيه هذا القصد عدا بخلاف كراهة الزمان لان تعاقب الصلاة لا تقتضي أحد لان الشارع يجعل لها أوقانا مخصوصة لا تصح في غيرها فكان اطلاق فيها الشد بخلاف الأمانة تصح في كمالها لو كان المحل مقصود بالأن التي فيه كماله لا يخرج من ذلك عن العبادة فلم يقتض فسادها واستزاد الصف بالظاهر عن الجبلة فلا تصح الصلاة فيها كأمر

(باب التثنية في بيان سبب سجود السهو وأحكامه)

وقد مر على ما بعده لانه لا يفعل الا في الصلاة بخلاف سجدة التلا وتلاها تكون فيها وخارجها وأخر الكلام على جملة الشكر لانه لا تكون الا خارجها وشرع سجود السهو بغير السهو وثارة وأما ما للشيطان أخرى أي يكون التصدي أحد هذين بالذات وان لمسه الا ترى على هذا يجعل الملاحق من المطلق انه الاول والاطلاق من المطلق انه الثاني والسهو لغة زمان والشيء والفتنة عنه والمراد هنا الفتنة عن شيء من الصلاة (سجود السهو) الا في سنة مؤكدة ولو لم يكن فانه سوى صلاة الختان وشبه ذلك لما لو سها في سجدة التلا وثارة خارج الصلاة في سجدة السهو ولا مانع من بيان الشيء كقوله خلافا لبعض المتأخرين ومثلها سجدة الشكر وانما يجب لانه ينب عن المسحون دون القروض والبدل اما كبدله أو اخبر عنه واما قوله صلى الله عليه وسلم وليسجد سجدة تبصره وعن الوجوب فظاهر انظر الا ترى وانما وجب بغير الحج لانه يدل عن واجب فكان واجباً وانما ليس (عند ترك ما مور

بطلت صلاته) قوله وشبه ذلك ما لو سها في الحج يدعو التحول مساجدة بسجود التلا وليس من الصلاة لكنه ملحق بها (قوله وانما يجب) أي سجود السهو (قوله لانه) ينب عن المسنون أي قد ينبو الخ وقد لا ينبو كذا كراوع (قوله لو كان وجب) هذا علم من قوله ولا والبدل اما كبدله الخ (قوله عند ترك ما مور به) أي سوا تركه (سجدة التلا) كما شاع كذا منهم اهـ شيئاً زائد ونقل عن افتاء الشارع انه اذا تركه بقصد السجود ثم وجد بطلت صلاته كالأوقاف أي تجزئة بقصد السجود فان صلاته تطل بسجود (قوله) وقد يفرق بينهما بأنه ترك التشهد حصل خلل في صلاته يقتضي الجبر وبقره الا لا يحصل ما يقتضي

== السجود لا يقتضي التمام وهي منهي عنها وترك التشهد وان كان متبعا عنه لم يكن محلا لخطأ بل يصحاح إلى الجهر (قوله من الصلاة) يخرج به قنوت الثالثة كما سيأتي في كلام الشارح والمراد بقوله ولو احتسب الاشارة إلى أنه لو نسي بعضا منها بعد جهر بخلاف غيره على ما يأتي (قوله فان سجوده) الفائت به لتبديل (قوله بالكاف) احتزج عا لقرئ باللام فانه يقتضي ان الزيادة تأخر شرع عنها السجود وان لم يسمع انه ليس مراد ابل الزيادة متضمنة للسجود ابد (قوله ولم يأت بجمل) أي المألو أي به فان كان مجاميل على محله وهو لا يفعل الكثير والكلام الأكثر استأنف الصلاة وان كان مجاميل على محله دون سهره كلام قليل أي به لكن خروجه من الصلاة محله هو سجود وليس لتمامه بل الفعل ما يبطل عدم (قوله وأوشك فيه أي) وطال تردده بقدر مضى وركن على ما يأتي (قوله اذا لامع الخ) عدل إلى هذا التحليل عن تحليل الخفي بأنه قد مر مقصود في جعل مخصوص لما ورد عليه من سجوده لاذكار الركوع ونحوه يمكن ان يجاب عن الخفي بأنه أراد بالسجود ما لا يقوم غيره مقامه بالحلل الخصوص انه لا ينسج في غير موضعه فيخرج بالسجود السورة ٤٦٠ فان المطلوب فيها ليس معين في سجود دون غيرها ولا يشرع في غير القيام والتسبيحات

ليست مخصوصة بلفظ لا يقوم غيره مقامه ولكنها تفعل في الركوع والسجود بخلاف القنوت فانه لا يشرع في غير الاعتدال والقنوت الاول وان تكرر يفصل الاشارة لكن لا يقوم غيره مقامه (قوله ولو تكله) أي ومنها القنوت في قنوت يقتضي ولو اوفاه وقوله وتركه أي وان أتى قبل الترتيب بما يرافقه كعمد بدل فيمن هديت والقنوت ان حصل ذلك لم يترك قوله فكل الحمد على ما قضت استغفره وأوبى اليك أوشأ منهم المأمور من الرخصة من استحباب ذلك في القنوت ويحفل

بأن الصلاة لو احتمل أن تكون هل فلهام لا (وأصل منهي عنه) فيها ولو باليك كما سيأتي ولا يرد عليه خلافاً في زعمه ولو شك أصلي ثلاثاً أو بعداً في سجود بغير علم الزيادة تركه المصنف المأمور به ويقرها الله له المنهي عنها فلهام لا يشرع فيها (قوله لا تكرر) وهو المأمور به الترتيب ان كان ركناً واجب تداركه بشه ولا يفي به سجود السهو وتوقف وجود الماهية عليه وقد يشرع بالسجود لله مع تداركه (زيادة) بالكاف حصان يستدركه ولكن سابق) - إن ذلك (في) ركن (الترتيب) وقد لا يشرع كالوكان الترتيب السلام فاذا ذكره أوشك فيه ولم يأت بجمل أي به ولو بعد طول الفصل ولا يسجد والنسبة أو النعم فاذا ذكره أوشك فيه استأنف الصلاة ومأمله من ان قوله زيادة أي آخره غير محتاج إليه لأنه معام من قرأه أو فعل منهي عنه وإن لم يأت بالمنهي عنه ما ليس من افعال الصلاة وهذا الزيادة من افعالها لكن لا يعتد بها لعدم الترتيب وقد يشرع في التمام من شعور كلامه لمصلحة الشك فيكون ذكره أيضاً اسأرو) كان الترتيب (بعضاً) فيسجد بترك واحد ما يأتي اذا لامع من الشعار الظاهرة المختص طلبها الصلاة (وهو القنوت) الراتب وهو قنوت الصبح والوتر في نصف ومكان الثاني دون قنوت النازل لأنه سنة عارضة في الصلاة يزول بزوالها لم يأت كدشانه بالجهر وترك بعض القنوت ولو كله ككلامه وان قلنا

عدم السجود ولا يأن من الاستحباب الورود وهو من استحباب ذلك الخ عبارة بن حجر قبل القنوت بعد قول بعدم المنقذ والهم اهله فحين هديت الخ نصها وزاد الخ ما فيه بعد الوالد ولا يميز ما دبت واتكاه مردود وورد في رواية البيهقي وهو لغة فان الله عدل للكاترين وبعد تعاليت قلل الجد على ما قضت استغفره وأوبى اليك أوشأ منهم المأمور من الرخصة من استحباب ذلك في القنوت ويحفل

بل قال جمع استحبابه للورد وهي رواية البيهقي وقد كرهوه حر في شرحه (قوله ككلامه) أي ما لا يقطعه وبعد إلى آية تضمن ثنائياً جمع الاستحباب من جهة ترك القنوت بخلاف ما إذا قطعه واقتصر على ما أتى به مقه ولو اقتصر إتيان القنوت على سجود لاتبانه بقنوت كامل أو أتى به بعضه وبعض القنوت الآخر فيقضي أن يسجد لعدم إتيانه بأحد كامل منهما (س على سج) (أقول) وقضته أنه لو أتى بعض أحدهما مع كمال الآخر لا يسجد وفي حاشيته على منهج فرع جمع بين قنوت الصبح وقنوت سدا عن ربه ترك بعض قنوت حره في سجده السجود لا يقال بل عدم السجود لأن ترك بعضه تركه بجملة وهو يحتج لا يسجد له لا لقنوت بل لوصف هذا الشك أن عدم السجود بترك بعض قنوت الصبح المخصوص لا يورث كهيئته وعدل إلى دعا آخر لم يسجد تمام ثم أتى على ما قلناه (أقول) ولعل الفرق بين ما وعد إلى آية تضمن دعا وثباته ان لا يتم

تطلب بخصوصها كانت قنوتنا مستقلة فأسقط العدول اليها حكم القنوت الذي شرع فيه بخلاف كل من قنوت هر وقنوت
الصحيح فانه ورد بخصوصه فكانا قنوت واحد والقنوت الواحد يصح تركه ببعض ولو كلف على ما هو مروي في ما لم يرد على الاتيان
بهما تركه اجمدا هل يصح عدم لاقية نظر والا قرب الثاني لان المسن لا تزم الا بالشرع فيما (قوله ما لم يعدل) اي بخلاف ما اذا
عدل (قوله وكذا الوقت) اي خلا يصح قوله يمكن جعل ذلك اي ليوافق ما يأتي من ان قيام القنوت من الاجزاء قوله على
ذكر الاعتدال وعليه وهو وقت ذبح القنوت وقد ترك ذكر الاعتدال ٤٦١ فالحال ان يصر في تلك الوقت القنوت فان تركه

بعد تم تركه لانه بشره بوجهه يعني لاداء السنة حالم بعد العمل اليه ولان ذكر الواورد
على نوع من التحليل يحتاج الى الجبر بخلاف ما يأتي به من قبل نفسه فان قلته ككثيره والمراد
بالقنوت ما لا يمتنع في حمله بخلاف ترك احد القنوتين كان ترك قنوت سيدنا عمر رضي
الله عنه لانه اتي بقنوت تام وكذا الوقت وقت ذبح القنوت اذا كان لا يمتنع لانه
باصل القيام على ما نقل عن الواورد رحمه الله تعالى فيمكن جعل ذلك على ما اذا كانت الوقت
لانس القنوت للمجود وتسع قنوتا ما عدا ما كان لا تسع قنوتا ما عدا ما كان لا تسع قنوتا
الاجود (او قيامه) اي القنوت الرابع وان استلم ترك القنوت بان لم يصح منه فانه
يسن له التمام بقدره زيادة على ذكر الاعتدال فاذا تركه سجدة وبما عدا ذلك فمقتضى ما نقل ان
قيامه مشروع لغة وهو غير ذكر الاعتدال لا يكتفي بسجدة تركه سيما لانه الحنفى
سجد كما صرح به في الرخصة وقول الفقهاء لا يصح يعني على مبرح وهو ان السجدة
يقتضيه قنوت الاما ولا وقتي في الصحيح على منتهى السجدة فيما يظهر ان لم تكن من القنوت
خلقها فانه قنوت ولا يصح عليه ما ذكره الركني في خاتمة تكملة القموني (او التمسك
الاول) والمراد به هنا الواجب في التمسك الاشارة بوضعه لانه صلى الله عليه وسلم تركه
فاسا وجده لسهو قبل ان يتم ورب سكتي من ذلك ما لوقى اربعا واطلق او قصد ان يأتي
بشهادتين فلا يصح تركه اولها على ما قاله جع متناخرون وعزمه على الاتيان به لا يلحقه
بشتم الظهور لانه مع ذلك تخير بين تشهدين وثلاث وتشهد واحد فهو ضرورة مطلوبة
لخاتمه في محل مخصوص لكن الذي قاله القاضي والفقهاء انه يصح في صورة التقصير ان
تركه هو الذي اوردوا وهو المقتضى (او قصود) قياسا عليه وان استلم تركه ترك التمسك
لان السجدة اذا شرع تركه التمسك شرع تركه جلاسه لانه مقصوده وصورة تركه وسه
ان لا يصح فانه يسهل حسنة الجلاسه بقدره كما هي قلمه في القنوت (وكذا الصلاة على
التي صلى الله عليه وسلم في أي بعده (في الظاهر) والمراد الواجب منها في التمسك الاخير
أخذها مما لانه كريب الاتيان به في الاخير فيجوز تركه في الاول وقس على القنوت

الحنفى وعلى خلفه حيث قالوا لا يصح الصلاة لخرقته اعتبارا بقية المأموم لا بقية الامام مروي في ما نقلت امامه الحنفى وقتة
تسع ذلك ولم يجز به هل يصح المأموم جلاسه على عدم الاتيان به او لا قنوت على ما لو سكت سكتة تنوع البعثة من ان يفتحه على
الكامل من الاتيان بها حتى لا ياتى في الشافعية المقارنة في نظر والا قرب الاول ويخفى فيها بان البعثة لما كانت مطلوبة بشتم
على الكمال بخلاف القنوت (قوله يصح سكتا) ومثلها كل صلاة لا قنوت فيها على الراعي (قوله أو رخصه) وسنه الواو في وانهد
(قوله ما لوقى اربعا) أي من الغفل راسا كان وغيره (قوله انه يصح) حال سم على منتهى بدنه في الاول من سج و الثاني عن هر
واقول ان التمسك بتمتة الاول لم أر ادريس تركت تطوعا لغيره الا بالسجدة حتى وان اطلق ولم يوجد منه عز على الاتيان
بالاتين وان التمسك عدم استهيا به قاله جع عدم السجدة وان عز لان غاية الاجرة قصد الاتيان بنسب الا يتسبب الاتيان به

== وذلك لا يقتضي السجود بتركه لانه لم يترك امر استعجاب لم يوجد في الصلاة ذلك فليس الاستعجاب وعنده (القول) وقد يقال لما قصد الاتيان بالشهدين من حيث الفعل المنوي بالرباعية فصدا تشهد الاول لم يطلو بالغير تركه بالسجود (قوله) فالابحاض اشناض) اي بزيادة الصلاة على الاولى في التشهد والاخيرة واقتضت على سائده (قوله) فمن التثنية (قال) وقوله من التشهد بسال ايضا اي بعده (قوله) بناء على عدم استعجاب) اي هذا الذي ذكره وهو الصلاة على التي على الله وسلم (قوله) ورد عاصم) اي من قوله فكل من لم يقرأ (قوله) بعد التشهد الاخير على الاصح) اي وبعد التثنية شرح المنهج بعبارة حج بعد قول المصنف والله اعلم وذلك في التثنية وثلاثتها اقسامه ٤٦٢ وفي التشهد الاخير اربع اوهي تضعف هذه السابق للاشخاص اثنا عشر (قوله) وصورة

السجود لتلك الاكل وجهه تصوير
بذلك كما وافق عليه من انه ان تركه
هو فان كان عمدا انما هو ولا سجود
او سهوا فان تركه قبل السلام
فذلك وان لم يقبل تركه فلا
يأثر ان يعود اليه لانهم
يجوزوا القول بغيره غير سجود
السجود وان يعود الى سجود
السهو وعنه لانها اذا عاد صار في
الصلاة يتيقن ان ياتي بالترك ولا
يتأثر بالسجود تركه فليست له
سم على منعه (قوله) تشبها بالعض
اي حيث نأكد شانه بحيث يطل
الصلاة بتركه وليس المراد ان كلا
يجب بالسجود فانه لو تركه وكأسه
يجب فعله والسجود انما هو
لزيادة الحاشية يتذكر ان واحد
(قوله) كاذ كالأركوع والسجود
اي ودعاء الاقتراح والسورة
ويمكن التفرقة بين هذه وبين
التثنية والصلاة على التي على
الله عليه وسلم او الاكل بان

الاعتدال على صورة القيام المعتاد فعمله قد يميز عنه فكان مقصودا بالطلب لاتباعه والركوع والسجود لما انتهى
كان كل منهما ليس على صورة الفعل المعتاد فاعماله تميزت عن التثنية والتثنية في التثنية فطلب
لما السجود (قوله) الا ان بعد الجهر) اي اوسهوه اه حج وقضية اطلاق الجهر انه لا فرق بين قرب العهد بالسلام وغيره وقبده
الشورى فان قلنا ان البقرة يشرى العهد بالسلام وغيره في العياب ايضا لكن لم يفته عن ادخاله الاقرب ما اقتضاه كلام
الشارح فان مثل هذا لا يخفى فلا فرق فيه بين قرب العهد بالسلام وغيره ونزاعهما بالي الشارح بعد قول المصنف وعادة
اي التشهد الاول بناء على ذلك ان قوله وان كان مخالفا لثالثا لان هذا لا يخفى على العوام (قوله) عرف فحمله) اي مقتضيه اه حج ==

ثم قال واقتل محمد بن بكر كراهة الذي يمين فيه واليمين لا يشك كراهة وجه اصطلاحاً ثم أشارناهم على طاهره واجاب عنه بما لا يلا في ما نحن فيه (قوله بسجد) اي قالوا ايضاً لما ياتي في السجود السجود او قتل السجود (قوله واستثنى من هذا القاعدة) يعني قول المصنف والثاني ان لم يطل الخ (قوله ثم سجد) اي ان تكلم باسمائنا (قوله قبل صلاته) اي ادى السجود بنفسه (قوله والمعد كما في فصل الاستقبال) خلافاً لما في حيث قال واستثنى من هذه ٤٦٣ القاعدة ما لو سجد في التثنية بدنه عن صوب مقصده سجد ثم عاد فورا فانه

التي عنه (ان لم يطل عنه) الصلاة كالاتفاق والتطويل لم يسجد لسجود (كعده متالبا لما ياتي في المستثنى لعدم ورود السجود وولاه اذا كان عديم عمل العرف فهو اولي (والا) بان اطل عده كعده اثناعا وركوع او سجود (سجد) لسجود لانه على اقله وسلم على التطويل كما وجد للسجود متعلق عليه هذا (ان لم يطل) الصلاة (سجد) فان بطلت بسجود (ككلام كثير) فانه يطلها في الاصح) كما مر فلا يسجد لعدم كونه في الصلاة في الاصح وارجع للمثال وهو الكلام الكثير لا الحكم وهو قوله بسجد فلو سكنت عن المثال لكانت اخسروا بعد عن الابهام ان ذلك هو وضع الحكم بالاطلاق واستثنى من هذه القاعدة ما لو سجد لسجود ثم سجد قبل صلاته فانه لا يسجد في الاصح فلو سجد عدة بطلت صلاته او سجد او فلا وما لو سجد في التثنية بدنه عن صوب مقصده سجد ثم عاد فورا فانه لا يسجد لسجود على ما صرحه المصنف في الجسود وغيره والمعد كما مر في فصل الاستقبال انه يسجد به وصحبه الراعي في شرحه الصغير وجزءه من المقر في روضه وقال الاستوى انه القياس واقتى به الواو رحمه الله تعالى (وقطوب الركن القصير) عدا بكونه اذكر اوفر ان لم يشر فيه (يسجد) الصلاة في الاصح لان تطويله تغيير او وضعه كالي قصر الطويل بسجود اتمام الحاجب ولا تطويله بغيره بالاولا كما قاله الامام (فسجد لسجود) والثاني لا يطل عده لم يشر فيه يدل على ذلك وقد ادر التطويل المبطل كما نقله الطوارقي عن الاصحاب وكلام الشيخين قديلا عليه ان يعلق الاعتدال بالقيام والجلوس بين السجدين بالجلوس للتقدم ودراده كما قاله جميع قراة الواجب وهو النافعة واصل التمسك الذي يعلو معنى قد ذكر كل المشروع كالتثنية في حقه بالقراة المعتدلة ويحتسب ان يعتبر اقل زمن يسجد ذلك لا قراة مع التسديد ويرى عليه بعضهم وقول الزركشي القياس اتباع العرف يريد ان هذا بيان لعرفه هو الواجب ان المراد بالزيادة على قدره ان ذكر المشروع في تلك الصلاة بالنسبة لا الوسط المعتدلة الا لاطال المحصل وقولنا في تلك الصلاة يحتسب ان يركب من حيث خلتها او من حيث الحالة الراحة فلا كان اماما لا تسن له الا ذكر المسنونة للمنفرد اعتبر التطويل في حقه يتقدم كونه منفردا على الاول وبالتقدير لم يشرع له الا ان من الذي كره على الثاني وهو الاقرب لكلامهم ونحو بقولنا لم يشرع تطويله ما شرع تطويله بقدر القنوت

الثاني في صلاة الكسوف ليس اعتدال الابل هو سنة فيها مستقلة فليتامل (قوله قراة الواجب) اي عن ما (قوله كالتثنية) قضيته انه لو ادعى قدر القنوت ما يسجد قراة النافعة في ثلثة الصبح بطلت بقدر تقدمه لخلاف مع وجهه انه مشروع في الجلة (قوله بالنسبة لجلوسه) خيوان أي ان المراد اعتبارها بالنسبة الى الخ (قوله يتقدم كونه منفردا على الاول) أي قوله يحتسب ان يركب من حيث خلتها وعلى الثاني اي قوله او من حيث الحالة الراحة الخ (قوله لم يشرع تطويله) في نسخة تطويله من تين وما =

== في الأصل هو الموافق لنا قد من عدم ذكره تطويله (قوله في حقه) أي وهو اعتدال الركعة الأخيرة في الصبح أو الوقت
 وضمان ما لا يعتدل في غيره مما في غير تطويله ولو من الركعة الأخيرة إلا إذا طرأ القنوت للنازلة أو في ابن حجر إن تطويل
 الاعتدال من الركعة الأخيرة لا يضر مطلقاً لأنه عهد تطويله في الجاهلية وتقول عن الزايد اعتدال هذا (قوله لو روي أحاديث صحيحة
 فيه) أي الجلوس بين السجدين دون الاعتدال فإنه لم يرد فيه قلت ويحتمل رجوع الضمير لتطويله وفيه كلام في سم على منبه
 ومنه أن حديث أنس وروى في مسلم بتطويل الجلوس بين السجدين أيضاً كما ورد بتطويل الاعتدال فكان ينبغي له اختاره
 وله لم يخصصه اهـ (قوله لانه الفصل) ٤٦٤ قال الشيخ حمزة أوردنا اشتراط الطمأنينة في باقي ذلك لا يجب

بأنها اشترطت اتفاق الخشوع
 ويكون على سكون اهـ سم على
 منبه (قوله للمسلم) أي في قوله
 لورود أحاديث صحيحة فيه الخ
 (قوله ولو نقل ركناً قولاً) قضية
 ما ذكرناه لا يسجد تكريراً للفاصلة
 أو التشهد لأنه لم يلقه في غير
 محل لكن عبارة حج فترج
 الإرشاد ويضم إلى هذه أي نقل
 الركن القبول القنوت في وقت
 لا يشرع فيه وتكرر الفاعلة
 خلافاً لبعضهم اهـ وخرج بتكرير
 الفاعلة تكريراً للسورة فلا
 يسجد له لأنه كما يصدق عليه أنه
 قرآن مطلوب وقياس ما ذكر في
 تكرير الفاعلة أنه يسجد بتكرير
 التشهد إلا ما ذكره الشارح
 من أنه لو قدم الصلاة على النبي
 لا يسجد لأن التشهد محلها في الجاهلية
 يقتضي عدم السجود بتكرير
 الركن القبول إلا بال

التكرير بما روي عن ذكره بعد الأيمان به ويجوز تقديمه ليس فيه ذلك ويؤيدنا لقولنا لا يسجد بتكرير اهـ
 يكون بهذا الأيمان به على وجه يعتد به (قوله تخرج السلام عليكم) أي وإن لم يقصصنا فيه من الخطايب (قوله بأن كبر بقصد)
 أي الاسرار (قوله بخلاف القبول) أشاره إلى رد توجيهه مقابل الأصح التي عبر عنه المحلل بقوله الثاني تبطل كقول الركن القبول
 اهـ وكان ينبغي للشارح ذكر التمايل وما يشرح التماثل لعدم السجود أي ينقل التسليم إلى القيام (قوله وعلى هذا استثنى
 هذه السورة) أي هو قوة ولو نقل ركناً أو قوله عن قولنا متعلق يستثنى وعدا من دون من تضعفه معنى (قوله فقولنا قبل
 الركوع) ومثل ذلك ما نقلناه من أنه لم يلقه في الركوع لأن فعله من اعتقاد ينزل عند فاعلة التماسك (قوله ولا يبطل) هذا
 يتناول من حيث نحوه للركعة الأخيرة على ما أتى به حج من عدم البطلان بتطويل اعتدال الركعة الأخيرة كما تقدمت عليه

في محله أو التسليم في صلواته أو القرائة في الكسوف فلا يؤثر وأخذنا المسنف دليلاً
 جواز تطويل الاعتدال والجلوس بين السجدين ولو روي أحاديث صحيحة فيه ولهذا
 جرى عليه الأصحاب ثم روي في موضع من التصديق وتفتيح الاستدلال بما ورد
 من الأخبار بأنها وثائق صحيحة طرقها الاحتمال (قال الاعتدال الأخير) لانه الفصل بين
 الركوع والسجود (وكذا الجلوس بين السجدين) قدير (في الأصح) لانه الفصل
 بينهما فهو الاعتدال بل أو لأن الذكر المشرع فيه ما قصر مخرج الاعتدال
 والثاني أنه طرأ للمسلم (ولو نقل ركناً قولاً) غير مسلم فخرج السلام عليكم وتكريرة
 الاسرار بأن كبر بقصد (كفاية في ركوع أو) جلوس (تشهد) آخر أو أول وقول
 بعض الشراح أو تشهد أو ليس شيئاً ونقل تشهد أو بعض ذلك أي غير محله أو نقل
 قراءة مندوبة كسورة في غير محلها (تبطل بعدمه في الأصح) لانه غير محل بل هو صورته
 بخلاف القبول (و) على الأصح (يسجد له) (أي بعد أيضاً) (في الأصح) لانه
 التمسك بالمأمور به في الصلاة فرضها ونقلها أمر أو كذا كذا كما تشهد الأول ثم
 لو قرأ السورة قبل الفاعلة لم يسجد كما قاله ابن الصباغ لأن القيام محلها في الجاهلية وقياسه
 أنه لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد لم يسجد لأن القنوت محلها في الجاهلية
 قال الاستوى وقياسه السجود للتسليم في القيام وهو يقتضي ما في شرائط الأحكام لابن
 عديان اهـ والمحدث كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى عدم السجود الثاني لا كغيره مما لا يبطل
 عنده (وعلى هذا) أي الأصح (تستثنى هذه السورة من قولنا) التمسك (بما لا يبطل عنده
 لا يسجد له) واستثنى معها أيضاً ما في القنوت أو بكلمة منه بينه قبل الركوع
 أو بعده في الوقتي غيره من ضمان الثاني فإنه يسجد ولو تعدل تبطل صلواته لكنه
 مكروه ذكره الرازي في ملأه الجامعة ويمكن جعله على ما إذا يبطل به الاعتدال ولا يبطل

(قوله اخذ اعمامي) اي في قول المصنف وتقول بل الركن التصريح (قوله والقرآن) هذا علم من قوله قبل أو نقل قراءة صلوة الخ فلهذا كره التصريح بالاستثناء وانما قيد بغير القاطعة ليكون مثالا لنقل غير الركن والانتقال القاطعة علم من قول المصنف ونقل كذا قولنا (قوله غير القاطعة) اي شأ من القرآن غير الخ نظاهره انه اذا قرأ في غير القيام لا يشترط السجودية القرائة وعليه في فرق بينه وبين الفتوت بان اختوت دعاء وهو مشروع في الصلاة مطلقا فاشترط فيه في الفتوت ليشترط كونه من الابعاض والقرآن مضمونها ليس اياها حالتان فكان مجرد نقلها مقتضايا لصحة نقل المطلوب لكن في سائبة شيئا الذي يادي شلا فحيث قال قوله وقوت بينه وكذلك التشهد والقرآن لابد من بينهما قاطعة في الفتوت اه والاقضاء كلام الشارع من ان التشهد والقرآن لا يشترط له ما في اقتضاء السجود لظاهر لان القرائة القاطع التشهد كلاهما من غير ما يلزم في محل مخصوص بخلاف الفتوت فان القاطع تستعمل للدعاء في غير الصلاة ويقوم غيره في الصلاة من كل ما تضمن دعاء ونمازهما افاض في اقتضاءهما السجود للنية (قوله فانه يصح شأنته) يعني ان غير الترتبة الاولى مثله لا تشد عليهم من حصول منه مقتضى السجود فليشأمل اه سم على منج (قوله في غير محله) اي وهو انتظار في قيام الثانية والرابعة ٤٦٥ (قوله أو يسئل أوله تشهده) ظاهره

أخذ اعمامي ومأرقرا غير القاطعة في غير القيام ومأرقره في الفتوت أو بعب فرق وصلى بكل ركعة أو فركعتين وصلى واحدة ثلاثا فانه يصح شأنته في الصلاة لا سطر في غير محله أو ردي فيه وليس منها زيادة لا فصلا أو وصل قاطعا لمقام غير نية سهو والان عند ذلك محيل فله ومن القاعدة ووصل على الاك في التشهد الاول أو يسئل أول تشهده لم يسئل لسجود الداء وكما اقتضاء كلام الاصحاب وهو ظاهر عملا بقاعدة تسهم ما لا يسل عمدا لسجود له سواء اما استغنى عنها والاستثناء معيار العموم بل قيل ان الصلاة على الاك في الاول سنة وكذا الايمان بسم اقبل التشهد وأما اقتضاء كلام الشيخ في شرح منجيه وأقبحه من السجود فانه يخصص على القول بانهم لا يمكن في التشهد الاخير كذا أفاد الواو درجته فله تعالى في فتاوى يمدعوى صحة بيده (ولنسى) الامام أو المتفرد (التشهد الاول) وحده أو مع عقوده (فذكر بعد استباه) اي وصوله لحد يميزه في قيامه (لبيده) اي يحرم عليه العمود لما ضمن الاخبار وتلبسه بقوس نعل فلا يطمه لسنة (فان عاد) عمدا (عالمنا بصر به يطلت) صلاته لانه زاد عمودا من غير عمد وهو محيل بهيمة الصلاة بخلاف قطع القول لنقل كالفاتحة لتعود والافتتاح فلا يحرم

٥٩ ل مصدق له وقاه صادق على ما ذكر (قوله أو مع عقوده) اي وقصوده وحده بان يخصصه (قوله ليجزئ في قيامه) اي بان صار الى القيام اقرب منه الى الركوع واليه ما على السواء (قوله لم يبعد) بظاهر وان خذو كل من الامام والمفرد ووجه بان الكلام في الفرض الاصل وهذا فرضه عارضة ولهذا الزك كما عدا بعد نية من ينقل صلاته (قوله وتلبسه بفرض ضلي) اي اما القول في نسائي (قوله عالمنا بصر به يطلت) ظاهره انه لا فرق في ذلك بين الفرض والنقل كان أحرم بأربع ركعات فخلا بتدبير وتزك التشهد الاول وتلبس بالقيام فلا يجوز له العمود وهو ظاهر تلبسه بالقيام الذي هو فرض الايمان لا فترت التشهد والقيام والجلوس للقرآن فالاختلاف للجلوس الذي يأتي به للقرآن ولو بعد تلبسه بالقرآن ذكر عقوده عنه الى التشهد يصدر عنه انه قطع العرض للنقل وأما اذا ذكر في هذه الحالة قبل تلبسه بالفرض فهل يعود لانه يقصد الايمان به صابرة أو لا لان النقل ليس عنيته تشهد أول في حد ذاته فيمطر والاقرب انه يشي على انه اذا قصد الايمان به ثم تركه لم يبعد ولو ان قلنا بما قاله القاضي والبقوي من السجود واعده الشارع لانه ما حكم البعض بقصده وان قلنا بكلام غيره ممن عدم السجود لم يبعد (قوله أي الافتتاح فلا يحرم) نعم لا يبعد كراهته اه ج

(قوله وأجره عرفة) أي أو ناسيا حرمه عوده (قوله ولا يأتى ما تقر راغ) هو قوله وأجره عوده الخ (قوله أو غاده بأهلا) قال في الشافعي ما إذا علم أن العذر غير باطل لكن جهل أنه يطل يقاس ما سبق في الكلام وثنا تراطلان لعوده مع علمه بتصرعه وبصره الشيخ أبو محمد في الترقى ٨١ م على منج (قوله ما لا يؤم ففتح عليه الخلف) لم يتقدم ما يصلح كون هذا صغرا له لعل المراد من ذكره مجرد إفاضة الحكم وقد يقال هو محترز ما جحد من رجاء الضمير في قول المصنف ولو نسي من قوله لا يؤم أو لم يقر (قوله فان خلف) ٤٦٦ أي عامدا على (قوله يطل صلاته) أي وإن قل الخلف حيث قصد (قوله

الانطق في السجدة الأولى) أي فان ظن أنه لا يذكره في الأولى لا يسن له القنوت ومع ذلك ان تختلف ليقتل لا يطل صلاته إلا ان سبقه بركتين فليسن بان هو في الإمام السجدة الثالثة والمأموم في القيام للاعتدال كما يأتي في قوله لم يجز للمأموم الخ (قوله تقول بعض المتأخرين) هو ابن حجر رحمه الله (قوله انطوسه) أي الإمام (قوله ليس يطالب بطريق لعل المراد ليس يطالب بطريق الاصلة والاطلاس الاستراحة صنفه الله اذا قصد ترك التمسد الأقل (قوله ولو اتصب) أي المأموم مع ما مع امامه (قوله وفرأه هنا أولي) أي فهو خبيرين الانتظار في القيام والمأخوذ وهي أولى كالتى قبلها (قوله فان لم يعد) أي فورا (قوله وما ذكرناه من التقصيل بين العمد) كان الأولى تأخير عن قوله لا يأتى ما اذا قصد الترك الخ (قوله كما أتى به الولد) أي

فوجب عليه العود لا ما علم ان سجدة ناسيا لم يعد بطلت صلاته ان كان عامدا على العود عليه واجابة لقوله لا في عليه ويؤخذ من الخ الا ان يقال مراده أنه يؤمن كلام الانوار والمواعظ كانه يان لسنه والحمد (قوله وجوب عليه العود) ما أخذه هذا الكلام من وجوب العود اذا ترك الإمام في القنوت وخراسا جده والاعتقاد بذلك بل يجزى فيما ذكرناه في اعتدال القنوت فيه وخراسا جده كما وافق على ذلك طبر ومرو وهو ظاهر ٨١ م على منج (أقول) وقد يترق بأنه فيا لوتر كفى القنوت الايامه تقول بسنة تطيب موافقة بها بخلاف الاعتدال التي لا قنوت فيه فان العمل ليس مشغولا =

بحقه بحد كروزمه قهر فصوره المأموم قبله ليس فيه غش كسسته وهو في القنوت قائمه ابيه سبعة يحسن ركعي سهوا في
 مع الجهر بما استظهره سم قال ويحس قوامه السن ركعي سهوا بالركوع اه اي بخلاف السجود سهوا يجب
 فيه العود (قوله وانت عليه المراقبة) اي مع استراجه في القيام بخلاف ما لو في المراقبة وعادة فتوقفا لا يتبع وعيانة
 مع قوامه زنه بالجلوس يقوم معه ولا تسقط عنه المراقبة وان جارت اه (قوله ولا كذلك في العود المذكور) وهي
 ما لو في السجود سلام امامه الخ (قوله فانه المراقبة لها) وقديقال طه سلامه فيقول له فيمعه فعل الساعي والعود
 واجب عليه فالتسليم على حد سواء الا في المراقبة مع استراجه في القيام على ماهر (قوله كالركوع) اي عاودا وانما العود
 غش الخاطئة (قوله بالاعتصاف) اي في العود والانتظار (قوله حتى تمام امامه) ٤٦٧ اي أو يجسد من القنوت

ويخفي ان لو لم يعلم حتى مجسد
 امامه لا يستعظما بيته قبل
 صعود الامام كالاعتد بقرانه
 ويحتل الفرق بان السجود غش
 واحد والطحاينة غش
 عاودا القرائة فقام ركعي (قوله
 ولو لم يعلم فقام ركعي) اي أو
 مضطجعا (قوله فاقض القرائة)
 اي وان قلت كان تلقى بيسم
 من بسم الله الرحمن الرحيم لان
 افتتاح القرائة يغفل مبرر القيام
 وهو هو اه لو أتى بالتعبد
 مرر القرائة لا يتبع عليه العود
 (قوله بانه العود) اي وجاز
 عدمه عليه فيبقى اعادته قرائه
 لسبق الساعي على ما بعده قوله
 وسبق الخ واه لا يظن منه
 صعود السجود (قوله قبل استوائه
 معتدلا) اي بان لم يسلم لحد
 بحرغمه القرائة على ماهر (قوله

علم ما لو في السجود سلام امامه مقام حيث لزمه العود وانت عليه المراقبة لان
 المأموم هنا قبل عدلا لان ما ان شعره ولا كمال في الصورة المذكورة لانه بعد فراع
 الصلاة بجاه المراقبة حاله اما اذا تم الترك فلا يجب عليه العود بل يس له كالم
 ركع متلا قبل امامه لان قصد اعتصافه بالركعي واجب له فاقضه وجوبه فيها
 بخلاف الساعي مكانه لم يقبل شيئا وزنه العود لم يعلم امره بالاعتد كما هو على شبه
 قلت السجدة بعدد ما يلزمه العود والاعتصاف ركعي متلا قبل امامه سهوا لعدم
 غش الخاطئة به بخلافه ما لو لم يعلم الساعي حتى قام امامه لم يبدل فيجب ما قرأه قبل
 قوامه كالوقوف مسجود سلامه فقام عليه فانه لم يعلو كالمقابلة قبل سلامه ولو لم يعلم
 قاعدا ان هذا التشهد الاول فاقض القرائة ثالثة انت مع عوده الى القرائة التشهد وان
 سبقت سلامه بالقرآن وهوذا كراه لم يفته بديار العود الى القرائة التشهد لان قصد
 القرائة كعدم القيام وسبق السان اليه اغتر بمنته (ولو نذر) الحسلي اماما أو مصردا
 التشهد الاول (قبل استوائه) اي قبل استوائه معتدلا (عاد) هذا (التشهد) الذي نسبه
 لعدم تلبسه بغيره (ويجسد) السجود ان كان صار الى القيام اقرب) منه الى القعود
 لانه قبل هذا يتصل بعده وصل يقر به بخلاف ما اذا كان الى القعود اقرب أو بعد
 سواء فلا يصح له هود لقيه ما فعله حيثد كما صرح ذلك في الشرح وهو المختص وان
 صرح في التمهيد في عدم السجود مطلقا قال في المجموع اه الاصح عند الجمهور وأطلق في
 صحيح التسمية بغيره قال الاسوي وبه التصريح وعلى الاول السجود فهو من مع العود
 لان قصد السجود لا يفتقر من قطع خلافا للاسوي حيث ذهب الى انه الموصوف بالعود
 لانه ما موده لا يقال لقيام امامه الى خمسة باسرافه المأموم بعد ما يوعده (الركعي)

كما صرح ذلك في الشرح) اي ذلك الفصل بان يصير الى القيام قرب من خلاه (مرح) هو ركعتي تلتوا أو أطلق
 في رواية الطبري صحيحة ركعتي تمام الى الثالثة على بخار الى ان تمام اقرب نوي الاقتصار على ركعة مفرح الى ان القعود ونهذه
 يس لم يصعد السجود لا حل هذه الرواية لوجوبه به يس لان هذه الرواية تلتوا تعدها ما ان اراد زيادة ما فقط طلت صلاة وقال هذا
 بالحد على السجدة حتى اياها السجدة تعدي لا يسجدوا على ذلك (أقول) والاقرب ما قلته مد وجهه ان
 الرواية صحيحة عليها كانت مغلوبة به والركعة انما عرصة بسببية الاقتصار على ركعة وشبهها بما في الشرح بعد قول
 المفسر هو ان السجدة لا يولي السجود مفرح في الاقتصار على سجدة بخار ولا تصير ثالثة السجدة لانه لم يبعد ما يفسر
 بل كانت مطالبة منه (قوله اه الموصوف) روايته اه لو قصد الموصوف واحد من غير عودا لان على ما قاله الاستوي

(قوله اي يقتضونه) حرج من الزم من لا يصدق ذلك بل اليتميز قليلا ويصدق انه يتخلل صلاته لان اداء ما ليس من افعالها (قوله أو
 اليها على السواء) ويمكن في ذلك غلبة الظن ولا يجوز عمله لقوله ما قبله (قوله وعلى مقابلة المذكورين) الا كثرين هرقوله وقال
 في الجمع الخ (قوله أو قبله عاد) أي سواء بلغ حد الركن أو لا كما يأتي في قوله يقول الخ (قوله لم يكمل وضع اعضائه) مثل ما لو
 وضع جميع تمدون يديه مثلاً بعد خلوها لما يأتي عن ظاهر عبارة الروض (قوله أي جازة العود) بنفسه الصعير بالحوال زعم
 استحبابه وقياس ما سمن استحباب العود لنفسه حيث ذكر قبل استحبابه استحبابه هنا ليعلم ان كل ما يتلصق بفرض (قوله
 بخلاف ما إذا لم يبلغ الخ) أي بان الخفي ٤٦٨ الى حدلاتنا لراحتنا وكيفية وان كان الى الركن أو أقرب منه الى القيام

فلا يصدق له ما قبله وان خرج
 به عن معنى القيام الذي يجزئه
 فيه القراءة (قوله قد تهم
 عوده) أي التمسيد (قوله معين
 كقنوت) ظاهره ان الشك في
 بعضه بعد الفراغ منه لا يضر
 وهو ظاهر قياساً على ما تقدم
 في قراءة الفاتحة من أنه لو شك
 فيها وجب أعادها أو في بعضها
 بعد فراغها المصيبة لكثرة كلماتها
 وهذا هو جديسه في القنوت
 ويؤيد ما ذكرناه في عدم تركه
 الأمور ذات ذكر ان ترك بعض
 القنوت ولو كلمة ككله أو قصر
 هنا على الشك في القنوت ولم
 يتعرض لشك في بعضه (قوله
 بخلاف ما لو شك في ترك بعض
 مهم) ان أراد ان الشك في ترك
 بعض مهم أمر تعدل ترك بعضاً
 أو سداً في باقي الجمل فقدم السجود

مسلم وان أراد بيقظ أنه تعدل المتروكة الصلاة على النبي أو على آل آل القنوت مثلاً فوجه السجود وساقى وكذا عدم
 ان أراد أن تعدل تركه شأنه الا باض أو لا بل أي يجمعها فالوجه الذي لا يغيث غيره هو السجود وكلام الرضة وغيره ظاهر
 فيه كما يشاهد في محل آخر فالوجه هو كلامه على الأول لكنه يستند بما يتقدم من قوة بخلاف الشك في ترك من يدعي بالجملة اه
 سم على من يجمع لكن نقل عن الشاوي عدم السجود فيما لو شك هل أي يجمع الانباض أو تركه منها أو عارفة ترك ترك بعض
 مهم الخ كان شك هل أي يجمع الانباض أو لا بخلاف ما لو علم ترك بعض شك هل هو قنوت مثلاً وقشدر أول فله يسجد
 لأنه في حكم المعين اه وهو معنى ما ساقى عن سم في قوله صورة هذا انه ان تحقق الخ وعلمه فالتمسيد بالمعنى في محله (قوله
 خلافاً لزم خلافه) هذا الزعم هو الخلف لمن أسن التأمل وراجع فلنأمل ولا يراجع اه سم على من يجمع وسبغ ما ذكر قبل
 من أنه لو شك في أنه هل أي يجمع الانباض أو تركه منها يسجد وان لم يعلم تركه بعضاً أو شك في أن قنوت أو غيره يسجد

(قوله امترك القنوت او التشهد) هو نهد انه تحقق تركه احد الامرين القنوت والتشهد ولا يدري عين التارك منهما
وصورة ماسوق في ترك البعض المهم انه لم يتحقق الترك او ماثل له بل في جميع الاصاص وترك واحد منها او ترك
الصورتين واصل لكنه قد يشك اه سم على منهم (أقول) واقررتساو برصلاهما قنوت وتشهدان يصور على احوالهم
بالترك ثلاث ركعات على نية ان ياتي في تشهدين ثم شك في آخر الصلاة هل تركوه القنوت والتشهد الاو او يمكن تصور برأيهما
عنا اذ اولى الصبح خلف على الطهر وادخله مكرمة ثم في آخر صلاته ٤٦٩ على ان عليه مقتضى المصود وثبت

في اه هل ترك القنوت في آخر
صلاته او ان امامه ترك التشهد
الاو من صلاته نفسه (قوله اي
تردد في رابعة) قال الشيخ عيرة
قال الاستوى في ان يلق
بذلك احوالهم يردع في سلام
شك واطلاق الحديث والمباح
يدان على ذلك اه سم على
منع ويمكن شمول القنوت بان
يراد بال رابعة صلاة هي اربع
وكذا ترك رصا كانت او تنقل
(قوله عند التواتر يردعه ان
الذي قلناه ان العجب لم يجد
او كره وسد جرحهما اثبات
قطر والما قبل منه ان يرد على
الاربع اللهم الا ان يقال لما
سك بقية الصلاة على ذلك
نسب اليهم كهم (قوله رجع
لقولهم) اي وجوب (ولو لم يكن
فعلهم في الطهر) مر به ح
في رجه واعقده في الصلاة
ونقطه سم على مسح عن
الشاح وواقعه في الصلاة لا ينافي
اعتقاده لثبته واسطفاه واه

عدم ارتكابه ولو لم يرها او شك انه الاول او الثاني بعد كالأول على وشك امتركه الله وثبت
أم التشهد (ولو سها) بما يقتضي محذور (وشك) اي تردد (هل بعد) لله او لا وهل
بعد بعد تها او واحدة (فليس بعد) تنبى في الاو و واحدة في الثانية لان الاصل عدم
محذور وجرى على القاعدة المثلثة وانه ان المشكوك فيه كالمحذور (ولو شك) اعترض
في رابعة (أصل ثلاثا أم اربعاً في ركعة) لان الأصل عدم اتياهما ولا يرجع لطلبه
ولا نقول غيراً ويظهر ان كان جمعا كثيرا واما راجحة على الله عليه وسلم الصلاة
وعود الصلاة في غيري الدين فليس من باب الرجوع الى القول بغيره واما يجوز محمول على
تذكر بعد من راجحة أو أنهم يملكون عند التواتر في تمامي ان يدخل عدم الرجوع الى
قول غيره ما يملكون عند التواتر فان لم يملكون عدده فثبت يحصل العلم الضروري بالله فعلها
رحم لقولهم حصول الشك لان العمل بخلاف هذا العمل تلاعب كاذر ذلك الركني
وأنتي به الواحدة الله تعالى ويطبق على ما لو لم يكن في جماعة وصلوا الى هذا
الحكم فيكتفي بغيرهم في يظهر ركني أنتي الواحدة الله صلاهم ووجهه ان العمل لا يخل
وصحه (ومعذ) لله لو لم يمسك اذا شك أحدكم في صلاته لم يدور على ثلاثا أم اربعاً
هل طرح الشك ولم يمسك ما استفتي ثم يصعد بعد تين قبل ان يعلم قال كان على حيا
شعبي لصلاته وان كان على اتبعه الاربع كانت رعية الشيطان ومعنى شفع لصلاته
ردت بالسعدان مع الخلويس بنهما الاربع بغيره ما حائل الزيادة كالنقص لانهما
صبرا هائسا وقد اشرف في الخبر الى ان سب المحذور هنا التردد في الزيادة لانها كانت
واقعة طاهرها والاوصوح التردد نصف البقوصح البصر ولهذا يصعد وان زال تردد
قبل سلامه كاقال (والاصح) انه يصعد وان زال شك قبل سلامه) فان ترك اربع ارجح
لفعلها مع التردد والثاني لا يصعد اذ لا مرة بالتردد بعد رواه (وكذا حكمه ما يصعد مترددا
واستقل كره رندا) فيصعد لتردد في زيادته وان زال شك قبل سلامه (ولا يصعد
يجب بكل حال اذا زال شك ما له شك في رابعة) في (الركعة الثالثة) في خش الامر
اذا قرص انه عند الشك جاهل الثالثة (ثلاثة هي اربعه فتركها) اي الثالثة

(قوله رعية الشيطان) فقيته اه يقال في صوره رعية الشيطان المساح رعية صهر عيسى باب قتل ورم من باب تعصفا
كأية على الدل كما له لسن بالزغاهم وانو يحدى بالاحتمال او دعم الله أنه ثم قال وهذا ترغيبه اي ادلال اه هل يد كرسفة
من العمل لما عزم مد كرسفة له لكن في القلموس رعية عيسى قال لم يرد على ما اه وعده فيصل ما في الحديث على ان
له الله كما قاله ردينا (قوله بمعنى ضمن لصلاهم) متفق ح وأشار به الى دفع سؤال تقديره كان الظاهر ان
يقال شتمه صلاهم لان الحديث بعد السعدان وحاصل الخبر ان الضمير للسعدتين والخلووس بينهما جمع

(قوله قبل قيامه للراية) نزل ذلك ما لو نهض عن الجلوس ولم يصل لم يجزئ فيه ما اقره ثم يتركه لانه لا يصح وهو مشكل لانه لو علم ان هذا رابعة ففعل ذلك بعد ابطت به صلاته وقد يقال امر ادم قبل القيام ما قبل شرع وقته بان يترك في السجود او بعد وضعه وقبل النهوض عن الجلوس ثم رايت قوله الا في وقت مضى تغييرهم الخ وقيل من الاشكال ما علمت (قوله وبما اقرر) اي من قوله في نفس الامر (قوله لم يزد في العبارة شيئا واحدا) هما قول المصنف ثالثا في الشك في الثالثة الخ وقول المصنف في قوله في الركعة الثالثة الخ (قوله لم يزد في باطل) ٤٧٠ اي المصل بجمعه وصحابة حج فيسقط ولعل المراد ان ما ياقبه عند الشك في

الفاصلة ليس باطلا لانه ان كانت الفاصلة عليه فظاهر والافضل في نفيها مطلقا وانما كان في اقبه صلاة صحيحة شرعا (قوله وقبل استحبابه) اي وصوفيه في السجدة فيه الفارقة وان صار الى القيام اقرب منه الى التعود وقوله لم يصح معتد (قوله وكذا قوله) اي الاسوي اي مردود (قوله بعد بلوغ حد الركن) اي احسن الامام (قوله فيما قاله الاستوي) اي فمحصدا وان صار الى القيام اقرب وظاهر كلامه اعتداه لكن تقدم له في بعض النسخ ما يقتضي نفسه (قوله لم يصح للهو) فحينئذ انه لا بد من الجلوس قبل هوي السجود ويحتمل ان يكفيه تركه من القيام ساجدا لان التشهد بجلوسه تقدم وجوبه والسلام ما ياقبه بعد سجود الهو لا معنى لتعين جلوسه قبل السجود (قوله او بعد مرة) قام (سجد) اي وان تذكر انه الاول لان قيامه قبل الذكر فعل محتمل

لزيادة ثم بعد ذلك ان كان الاول وجب استناده وانما كان الاخير وجب الجلوس قولا (قوله ولو شك بعد السلام) خرج ما لو شك في السلام نفسه فيجب تذكره ما لم يأت بباطل ولو بعد طول الفصل كما مر في قوله وقد لا يشترع الخ بعد قول المصنف وقد شرع السجود كزيادة الخ (قوله الذي لا يصلح به عود الصلاة) اي لا يصلح العود معه للصلاة ان كان عالما وانما لم يرد السجود ولو قال الذي لا يصلح به عود الخ كان أولى بخلاف ما لو سلم ناسبا ان عليه سجود السهو فلو شك بعده فهو كالو شك قبل السلام (قوله والثاني يوتر) واطاراه لانه تسنعه اعاده القول لانهما وقع في باطل وهو قول ما ياقبه بعد السلام بتقدير كونه زائعا اخلا من قوله السابق ولا يرد عليه ما لو شك في قضاء فاته كانت عليه حيث خاف الخ

(قوله فيوتر على المحدث) أي لو كان طرأ الشك بقطر القصر من السلام (قوله ومنه والشك) أي من الشك في الشيئ خرج به ما لو أحرجه فرض من غير الله في غيره فشكل عليه ثم علم الحال ليضربوا على أن ما أحرجه من قبل وعليه هذا مما يفرق فيه بين الظن والشك اهـ مع بالحق (قوله في غير الجمعة) يعني أن يلحق بها ما يشترط ٤٧١ فيه الجمعة كلها فلو أجمعوا صريح

تقديمها بالطرع خلاف المتنور
فعلها جامعة لأن الجمعة ليست
شرطاً فصلاً بل واجبة لوقاها
بالنذر (قوله بعد فراغ الصوم)
مفهومة أنه إذا شك قبل فراقه
فترقب الاستسكان وقضاؤه ان
كان فرضاً (قوله لم تنهه) أي ثلثة
(قوله قبل طول الفصل) أي عرفاً
(قوله وان يحمله) غايه (قوله أو)
استدبر القبلة أي أخرج من
المسجد بخلاف ما لو وطئ نجاسة
وشارقه هذه الأمور بوجوب النجاسة
بإسقاطها في الصلاة في الجلة اهـ
سم على حج تقلد عن شرح
الروض وقوله أخرج من
المسجد أي بغير فعل كثيراً استدل
بما يأتي فيما لو لم ينسأ ثم تذكر
(قوله وحديثاً لأصحب) أي
بل يجب العود للتعذر والقائه
قيامه (قوله فيصم الحرم بها)
أي الثلثة (قوله فإذا انضم إليها)
أي الزائدة للسلام وصداة حج
الهي الشارح وهي أولى (قوله)
شكلاً للركن (قوله) وما يزيد
اشكال أن كشي من سلامه
بشيء بهاء لغو لم يرض به من
الصلاة بوجوبه ما قبله حديث لم

ويصعد كافي حساب الصلاة أن لا يطل الفصل فإن طال استأنف أم لا شك في التوبة وتركه
الإجماع فيوتر على المحدث خلافاً لما أطال في عدم الفرق لشك في أصل الانقضاء من غير
أصل يعتقدونه منه والشك أقوى فرضاً أم نقلاً لا شك في نية القصد في غير الجمعة كما أفتى به
الوالد رحمه الله تعالى وأما ليضرب الشك بعد فراغ الصوم في نية لشك في الأعداء فيه ولاه
اعتقدها فيما لا يفتقر فيه إخراجاً بقوله بعد السلام ما قبله وقدمه لم يفسر أنه ان كان
في تركه وكفى أقي به أن يفي بحله والأقرب كونه ويصعد له وفيه الاحتمال الزيادة والاضاف
النية بالتردد في سطل وولم يقدمه في وكفا حرم بأخرى فوراً لم تعتد لقائه في الأولى ثم
أن ذكر قبل طول الفصل بين السلام وتيقن الترك في على الأولى ولا تترك له هنا
بأنثاء وان تحلل كلامه يسيراً وأستدبر القبلة أو بعد طوله استأنفها لطلوعها مع
السلام بينهما فرق في غير قرائته أن كان قد شرع في ثقل فان شرع في فرض من حيث
لا اعتقده فرضيته أهله البغوي في فتاويه ثم قال وهذا إذا قلنا أنه إذا ذكر لا يجب التعذر
والأقل لا تصب وعندي لا تصب اهـ وهو الوجه وخرج بقوله ما لو طال الفصل بين
السلام وقصره الثانية فيصم الحرم بها وقول القائل هنا بين السلام وتيقن الترك وهم
ولا يشك على ما تقر بأنه لو نشد في الرابعة ثم قلتم ثمانية سهواً كفا بعد فراغها ان
يمل وان طال الفصل لكونه هذا في الصلاة فيزاد ما هو من أنها ما هو أو ثم خرج
بأنه لا سلام في ثلثه فإذا انضم إليه الطول الفصل صار طاعاً له على ما يريد كما هو خلافه
لا ترك في فدهو الا لشك أو أفتى الوالد رحمه الله تعالى فيمن لم يركعتين من رابعة
ناسياً صلى ركعتين فلا تم تذكر وجوب استئنافها لأنه أن أصرم بالثقل قبل طول
الفصل قصره به لم يعتد ولا على بين الأولى لطول الفصل بالركعتين أو بعد طوله
بطلت وخرج بفرض أي ركن الشرط فيوتر كما يوزن في موضع في المجموع في آخر باب
الشك في نجاسة المضافات والشك في الركن يتركه خلافه في الظهور وأن الشك في
الركن حصل بعد تيقن الانقضاء والاصل الاستمرار على الصحة بخلافه في الظاهر فانه شك
في الانقضاء والاصل عدمه قال وقد صرح الشيخ أبو عبد الله وأما ليضرب الشك بعد فراغ الصوم
ما قلته فقالوا إذا جدد الوضوء ثم لم يتيقن أنه ترك مسح رأسه من أحد الوضوءين زامه
إعادة الوضوء لا يلو أن كونه ترك المسح من الأول ولم يتركه تركه بعد الصلاة انتهى
قال الشيخ وما فرق بين متقدح لكن مقتضى كلام كثير أن كل ركن لأنه أدى العبادة

بأنه يطل أنه كالمسكوت الطويل وعلى لا يطل به فتأمل (قوله لا طول الفصل) قد وردت في أن الركنين يحصل بهما
طول الفصل وفتي أن يمتد ذلك بالوسط المعدل لأنه المجهول عليه غالباً عند الإطلاق (قوله كما يوزن) ضعفت (قوله من الأولى)
أي والمسح في الوضوء المجدد لا يقوم مقام المسح في الوضوء الأول (قوله وما ترقى به من قدح) أي أخرى (قوله أن الشرط كل ركن)
ومنه ما لو شك بعد الصلاة في نية الوضوء فلا تلزمه إعادة بخلافه في نية الطهارة قبل الصلاة فإنه يؤثر خلافه البعض

الاستئناف انطال ثروته ٤٧٢ ثم رأيت فسم على جملة التصريحك وعما رفته في أثناء كلامي فيها وأقول

في الظاهر فلا يؤيد فيه انك الظائر بعد الحكم بالصحة هو الحق وقوله في المجموع
 بالتسليم لظهور باب مع الخلق جمع وهو الموافق لما قلناه من ان القائلين به عن النص
 انه لو شك بطلوا انك هل جاز من ظاهره الام لا تراسه اعادة العاوى وقد قتل عن
 الشيخ ان يسجدوا ان دخول الصلاة يطهر شكوكه في ظاهره ان صورته ان يتد كراهه
 ظهور بطلان شكه والا فلا تتقدم دعوى ان الشك في الشرط يستلزم صحة الشك في الاقدام
 يردنا كلامهم المذكور لانهم اذا جوزوا انه المذخور فيه مع الشك كما قلت فاولي ان
 لا يؤثر ويؤثر على غيرهما قلنا انهم لا يلتفتون لهذا الشك علما بصل الاستصحاب وانما
 وجبت الاعادة لغيره وانما جددت على من يتبين ترك معص من احد الموضوعين لانه لم
 يتبين صحة وضوئه الاول حتى يستصحب بالاعادة هناك عند التسليم ترك لالشك فليست
 مما نحن فيه (وهو) اى مقتضى جهل المأموم (حال قدومه) ولو حكمه كما يأتى اول صلاة
 الخوف وكفى بالمجروح (بجهل امامه) التبرك كما يصل منه الفاتحة وغيره فلا يعمل
 الامام المحدث شيئا من ذلك لعدم صلاحه لتصل بدليل ما لو ادركه اذ كانه لا يعرف
 الركعة وانما اشياء المصلى خلفه على الجماعة لوجود صورته لانه يتفكر في الفضائل
 ما لا يتفكر في غيره واخرج جمال القدوة منه ما هو اثنى وهو قبلها كالوسا وهو مستقر
 ثم اقتدى به فلا يتبعه على الصحيح وان اقتضى كلامه على باب صلاة الخوف ترجيح قصده
 اعدم اقتدائه به حال جهل هو وانما خلفه ما هو عليه قبل اقتدائه به لانه عهد تعدى الخطأ من
 صلاة الامام الى صلاة المأموم دون عيبه ولا الاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم الامام
 ضامن رواه ابو داود وهو صحيح بان حال الملوذ به يريه بالضعف واقدامه على ان يعمل
 سهوا للجمعة والامام يوافق في الغلط خلف الشك العاطي خلف الشك العاطي ولا يوجب ولا امره
 صلى الله عليه وسلم بالسجود (فلو ظن سلامه) اى صلى الله عليه وسلم (فبان خلافة) اى
 خلف خلفه (لمعه) اى يجده كما علم بحماره الاول ان سلامه قبل سلامه امامه متحقق
 (ولا يجوز) لسهو حال القدوة فيصنع الامام (ولو ترك المأموم (فتشهد) أو قبله
 او بعده (ترك ترك غير) بحجة من الاخرة كما امر في الترتيب بغير (النية والتسكية) لغير
 اولئك فمتحقق عليه تدارك مع بقا القدوة لما فيه من ترك التماسه الواجب (فام بعد
 سلام امامه الى ركعتيه) الفاتحة بقوات لكن كما علم بحمار (ولا يسجد) فان ترك ولو وقع
 السهو حال القدوة بخلاف ما لو شك في فعله بعد انقضاء القدوة فتدارك ذلك وسجد
 للسهو كما في التحقيق لانه قبل زاحل في تقدير ولا يتصنع اماما كما هو له في الشك في
 ادراك ركوع الامام وفي ان ادرك معه الصلاة كاملة انما نافلة ركعة اثنى بركعة وسجد
 في الوجود شك ان اقتضى السجود به لا القدوة ايضا ما لانه وتكبيرة الصرم تذ ترك ترك
 بطلت حاله بعد سهو المأموم اه سم على (قوله مع بقا القدوة) احترزه على التوهم من اركته
 (قوله اثنى بركعة) اى سجد او سجدا

(قوله ومعنى هذا) هو صادق قبل الازكان نحو اللهم صل على محمد وكن به وهو ظاهر وقيل الركن صلواته
بالقول والقول عليه كالأشهر في شرح الإرشاد في فراجه (قوله أي بعده) أي أو معه كما يأتي (قوله بالشريعة) أي السلام
(قوله لم تصح القدوة) أي وتنفذ في رأي (قوله ولو لم يقتل عليه) أي أو معه (قوله لم يقتل عليه) أي أو معه (قوله لم يقتل عليه) أي أو معه
محمد بن عبد الله (قوله فأنزلنا ما به) أي الركنة ٤٧٣ (قوله وان شافرة) قضيت امتناع

المقاومة قبل الملبوس وقد تقدم
عن ج خلافه (قوله فأنزلنا)
أي الركنة (قوله لم يقتل عليه)
أما ظاهره ولو اقتضى به بعد
فصل الامام للصبر ومقتضى
خلافه وهو الأقرب لأنه لم يبق في
صلاته الامام ظل حين اقتضى به
لصك في قتلى النار وأنه
مثل حاله بعد السهو فأنزله
به شخص قبل شروع في السلام
من الصلاة بعد آخر صلاة
تسه التلحظ لمن صلاته
الامام أم لا فأجاب أنه ينبغي
الصبر آخر صلاته تطرق الخلل
من صلاته أم لا وينأمل قوله
تطرق الخلل فإن الخلل انجبر قبل
اقتدائه (قوله وان أحدث بعد
ذلك) فأي بغيره التطهر (قوله
وان لم يبرق) غاية (قوله بعد
الأموم أخرى) أي ولو قبل سلام
الامام لأن غايته تتغير أن يذكر
الامام أنه لم يصعد بكونه شبه
بركن وهو لا يضر ويشتمل أنه
يأتي بالثانية لا بعد سلام الامام
وان أدى إلى التطهر قبل الملبوس
بين الصديقين خلافاً على أنه

أحدهما وشك فيه وفي شره من شرطه إذا حال أبيض ممدرك يفتنى أهدتها كما
من بعض ذلك (وهو) أي الأموم (بعد سلامه) أي الامام (لا يصح) الامام لا يقتضيه
القدوة ومسبوفاً كان أو موافقاً (فان لم المسبوق بسلامه) أي بعده ثم تذكر (بني)
على صلاته ان كان الفصل قصيراً (وسجد) أو وقع سجد بعد اقتضاء القدوة ما لو سلم معه
فلا يصح دعي أحد احتجوا بذكرهما من الاستدلال واعتقدوا أن وجهها للصبر
انحط القدوة بالشرع وفيه وإن لم تنقطع حقيقة الامام بل السلام ويؤيد ذلك ما سبق أنه
لو اقتضى به بعد شروع في السلام وقيل عليكم لتصح القدوة على المصد ولو تلقى السلام
قطع ولم يشر به الخروج من الصلاة ولم يقل عليكم فلا يصح لعدم الخطاب والتبني والامام
من أسما الله تعالى فإن يؤخر في تركه الخروج من الصلاة ولم يقل عليكم بعد كما قال الاستوى
أنه القياس ولو تلقى مسبوقة بركعة من صلاة أمه أو غيره بركعة قبل سلام أمه لم يفتد بها
فهو لو وقع في غير محلها فأنزلها سلام أمه أو غيرها ولا يصح له لو لم يفتد بها السلام
قيامه أن أمه لم يبرق في تركه الملبوس أو قيامه غير معتد به فأنزلها سلام أمه أو غيره بركعة قبل سلام أمه لم يفتد بها السلام
استمر سلامه وان شافرة فأنزلها سلام أمه أو غيرها ولا يصح له لو لم يفتد بها السلام
الماور وبعد السهو فأنزلها بعد سلام الامام (ويحذف) أي الأموم (وهو) أي أمه (التطهر
دون الحديث حال وقوع السهو منه وان أحدث بعد ذلك تطرق الخلل من صلاة أمه
الصلاة وتصل الامام عنه السهو (فان سجد) أمه (أو تركه من صلاته) وان لم يعرف أنه سجد
جلاله على السهو ولو اقتصر على جحد أو حدث بعد الأموم أخرى لا يحال ترك الامام
إياهما ولو ترك الأموم من صلاته فأنزلها سلام أمه أو غيرها ولا يصح له لو لم يفتد بها السلام
ما لو قام الامام إلى منسبة أسماها في شتم على الأموم من صلاته ولا اعتبار باحتمال كونه
قد ترك ركعتين أو ركعة ولو كان مسبوقة فأنزلها سلام أمه أو غيرها ولا يصح له لو لم يفتد بها السلام
معه ولو سلمها أمه وهو غير بين مفارقة السهو وبدنه واستأخره على المصدق بسلامه وما
ورد من متابعة الأصحاب الأموم على السهو عليه ولم في قيامه للقائمة في صلاة التطهر
محتمل على عدم تحقق زيادتها لأن الزمن كان زمن وسى يستعمل زيادة الصلاة وتقسيمها
ولهذا قالوا أرى في الصلاة رسول الله ولا يرد ما سبق في الجمعة أن المسبوق لو رأى الامام
يتشهد دون الجمعة لا يحال نسبه بغير ركعتين أو ركعة لأنه انما يتبني به فيما يأتي إذا

٦٠ ل قطع سجود السهو وهو يتبدل ذلك يكون سجود الأموم بعد سلام الامام (قوله ولو تركه)
الأموم من صلاته) أي بان أحقر في جلوسه حتى يرى الامام السجدة الثانية اه ج يلحق بعمل ذلك حيث لم يصعد ابتدأه عدم
السجود أصلاً أو التنبيل بمجرد رؤية الامام للسجود بشرع الأموم في البطل (قوله لا قيامه) أي الأموم (قوله وهو غير بين)
مفارقة السهو منه) أي أولى قسائلي ما مني بالجلد الامام القدوة بعد تصحيح

وقوله يا ايها المأموم غلظه أي الامام (قوله كان كذب أي الامام) قوله فلا اشكال حيث قد في صور ذلك أي يتحقق غلط
 الامام (قوله لم يسمع وضوح حكمهم) من انه يصح له جود الامام لانه قبل ما يسلط ٤٧٤ (قوله وبه تنقذ كونه بعد سلامه) بان كان
 مخالفا (قوله لا يورثك) أي الامام (قوله فلا يورثك) أي المأموم (قوله يستقر على المأموم) ظاهره وهو بسبب ما وبما جاء
 تنبيهه عليه كلامه بان جود الله وهو قبل الامام لا يستقر على المأموم ويصير كل من حتى لو لم يسلط الامام ما ماعا عليه من
 ان يعود اليه ليرتد القبل ٤٧٤ والا بعد سلامته كالقوله منهار كالا ياتي ذلك ما ياتي انه لو لم يسلط يعود

علم ذلك كما قلنا والوجه انه تعالى وجها لم يعلم بحال من وم التابعة فيضركه المصنف عالم
 يتحقق غلظه في جوده فان يتحقق ذلك لزامه كان كذب او اشار أو تكلم قليلا جاهلا وعذر
 او لم يجب جوده فراهوا بالصورة وليست مو كنه أو لم يصح له بل به فآخره ان يعود
 لقوله الجهر او السورة فلا اشكال حيث قد في صور ذلك وما اشكل به حكمه من ان من
 ظن سهوا فخصه ببيان عهده بصحة اليه وهو بالجهر فغيره من عهده فهو الامام
 فسيجوده وان لم يتحقق موافقة المأموم يتحقق جوده جوابا ان الكلام ما غلظه في
 لا يورثه في هذا الجود لانه غلط وما كونه يتحقق جوده الله وهو بعينه المارقة
 او سلام الامام بل ذلك آخر تنقذ مسئلة اخرى ليس التكلام فمعظم وضوح حكمها
 وما اشكل به استثناءه من ان هذا الامام ليس له فكيف يستثنى من سهوا الامام جوابا
 انه استثناء صورة (والا) أي وان لم يصح ما ممان تركه متعدد او ساهيا وباعتقاده كونه
 بغير سلامه (فيصير) المأموم بغير سلام امامه (على النص) بغير الخلل الحاصل في سلامته
 من سلامة امامه بخلاف ما لورثك التمسد الاول او جوده تلاوة لا ياتي به بما للمأموم
 لو قرعها خلالا لسلامته فلا يورثها ما خلاص الامام واختلف التابعة وما هنا انما ياتي به
 بعد سلام امامه كما تقرر في قول من لا يصح لانه ليس له ولا يسلط الامام وصحده معه
 كان لمتابعة فاذ لم يصح المتبوع فالتابع اولى بظواهر كلامه هم ان يعود الله وهو يتقبل
 الامام لم يستقر على المأموم ويصير كل من حتى لو لم يسلط الامام ما ماعا عليه من
 يعود اليه ان قرب الفصل والاعاد سلامته كالقوله وكذا لو لم يسلط الامام بعد فراغ
 المأموم المواقف اقل التمسد لان المأموم موافقة في الصور فبذلك موافقة في السلام
 فيما يظهر وان اتضح كلام بعضهم وزعمه ايضا لان المأموم المضاف بعد سلام الامام
 او قبل اتقاه نابعه حقا على ما اقتضاه كلام الخادم كالصريح ثم تشهد كالوجه للتلاوة وهو
 في النقص فوطيه فهل يصح الجود فيه اتم لان مقتضى كلام الزركشي في خامسه
 اعادته ويوجبه قياس ما تقرر في المسبوق وقد يوجب القول بعدم اعاده ما يورثه فيمنع من

الجملة للتلاوة الا وفسر غلظه
 يتابعه لانه ثم فأتى بحال بخلافه هنا
 اه (القول) قضية هذا الفرق ان
 المسبوق لا يستقر عليه جود
 السهو بفعل الامام لانه فأتى
 محله بشرأخ الامام منه لقوات
 التابعة كافي جود التلاوة ثم
 رأيت سم على حج صرح به
 وقوله بفعل الامامه يستقر على
 المأموم هو قروض فيها اذا وجد
 الامام ليل السلام فلا كان حقا
 مثلا في الجود بعد السلام فلم
 عامدا ثم يصح له يستقر على
 المأموم بفعل الامام لانه لا يقطع
 القدوة بالسلام فيصير كالقوله
 الامام ولم يصح فيصير المأموم
 في الجهر لخلل الواقع في سلامته
 حال سم على حج الاقرب الثاني
 وهو ظاهره يعطى بما تقدمت
 الاشارة اليه بانه بسلام الامام
 انقطعت القدوة وما ان المأموم
 منقردا فلم يبق منه وبين الامام

ارتباط حتى يستقر عليه بفعله وكسب على سم شيئا العلامة الشورى لوجه هذا التردد
 لا بسلام الامام انقطعت القدوة وهو باق على مقتبه ولا يستقر عليه جود الامام (قوله) «لا يورث الامام بعد سلامه»
 مسجوده قدسها المأموم عن مسجوده ثم تذكره قبل سلام الامام فيظهر انه بسجد ولا يختار سلام الامام كالسبقة
 الامام باق من ثلاثة اركان طوطه لسهوه عن متابعته فانه يفتي على قلم سلامته اه سم على حج (قوله لانه يعود اليه)
 معقد (قوله لان المأموم المضاف بعد سلام الامام) أي فلا يكون يعود مع الامام مانعا من الاذكار المأمورة واضعها (قوله)
 وعليه قول (يد) أي المأموم

(قوله انه يجب عليه الخ) أي فلا يتابع الامام في السجود (قوله ثم يسجد لله) متعلق بالحق (القول) والاقرب ما جازحه من ذلك لان
الاصل وجوب متابعة الامام في سجدة فلا يتبع كما الامراض ٤٧٥ اللهم الا ان يقال ان هذا كبطي القرامنة

فيعد وفي حقيقة انما هو كما يعتد
ذلك في انتم الفاعلة (قوله يسجد
سلام امامه) أي تأمينا ان عليه
ما يقتضي السجود (قوله يسجد
يسجد فيها معتدرا) أي الاموم
وهو ظاهر في الصورة الثانية اما في
الاولى فليس المراد انه يعتد
بغير معتد الظهور به لا يطلب
منه سجود بل لا يصح حيث يعتد
فيل عود امامه (قوله حيث لم
يوجد) أي من الاموم (قوله وان
وجد) أي من الاموم قوله ومن
ثم لو اقتصر امامه أي المسوق
وقوله لم يسجد أخرى أي لان
سجودها للاتباع وقد زالت
(قوله لو يكون تركه كالباقى) أي ثم لو
عن في السجود لباقي لم يضر وانما
عليه عائد اعطاه بطلت صلاته
زيادة غير مشروعة لقوامه
ينصص على السجود الذي فعله
بعض المتصانين في سجود السجود
لأنه التقيد الاول لم يمتد لاوتقوله
الصورة فالحال ان صلاته تنسل
لان السجود بلا موجب مجموع
وبسببه ملاك تركه بين مانع
ومقتضى وجوب المانع وفي ما لو
قدما أحدهما لا يجسد بل يضر
ام لا يفسد لظهور الاقرب الاول لان
أحدهما صادق بما يشترطه
السجود وما لا يشترط فلا يصح تردد في البتة بهما (أو لم يفسد احتمال بطلانها) أي الصلاة وقوله حيث أدى إلى وجوبه يصح
(قوله بطلانها ولو اقتصر) أي المحلى (قوله كقوله) أي في قوله فان عرض بعد فعله البيوت (قوله ولو اصرح مشردا) أي الصلاة
من جهة ما نزلت تحت قوله يسجد ويسجد البيوت وان تقر حيثان

المسوق بان الجلس الأخير محل سجود السجود في الجلس كما صرحوا به في السور قبل
الفاصلة انه لا يسجد لعلها لان انقسام محلها في الجلس هذا والذي أفتى به الوالد رحمه الله
تعالى انه يجب عليه انقام ثلاث التمسد الواجبة ثم يسجد لله ولو تخطف المأموم بعد
سلام امامه ليسجد بعد الامام السجود لم يتابعه سواء قبله قبل عود امامه ام لا قطعته
القدوة ويسجد في الاولى ويستمر في الصلاة بعد سلام امامه في الثانية بل يسجد فيها
مع عدم اختلاف ما لو قام المسوق لائق عا عليه فالتمسد كما قال الاسوي كزوم العود
للمتابعة والفرق ان قيامه في تلك المسجدة ليسجد بحرقه وقد اختاره فاضلت
القدوة فالسجود المأموم معه ماضيا فقام الامام للسجود لزمه موافقته فيه لو افقته في
الامام ماضيا فان تخطف عنه بطلت صلاته حيثما سجد ما ساقى السجود فان وجد فلا
يكدره اوبة اقامته وهو قاصر او يلو عقيبته دار اقامته او هو ذلك وان سلم عددا بعد
الامام لم يوافقه لقطعته القدوة بلا ممانعة (ولو اقتدى مسوقا عن سهوا بعد اذنه انه
وكذا) ولو اقتدى بمن سها (قله في الاصح) وسجد الامام لسجود (فالاصح) فتمها (اه) أي
المسوق (يسجد معه) المتابعة ولا تفرق ان موضعه آخر صلاته ومن ثم لو اقتصر امامه
على سجدة لم يسجد أخرى بخلاف المراق (ثم) يسجد أيضا (في آخر صلاته) لا يخل
السجود الذي لحقه ومقابل يصح لا يسجد معه نظرا الى ان موضع السجود آخر الصلاة
وفي قوله في الاولى ووجهه في الثانية يسجد معه متابعتا لا يسجد في آخر صلاته نفسه وهو
المرح السابق وفيه في الثانية هو مقابل الاصح انه لا يسجد معه ولا في آخر صلاته نفسه
لانه لم يضر السجود (فان لم يسجد الامام) فتمها (سجد) عند المسوق المتدني (آخر صلاة
نفسه) فتمها (على التمس) لما صرح في المراق ومقابلة القول بالمرح السابق (وهو السجود
وان كثر السجود (سجدتان) بفضل بينهما بحيلة لاقتصار على اقله عليه وسلم عليه ما في
قصة تدني الذين بعد عنه معها الا بعد من شئني وتكلم وشئني والوجه هو ذلك وهو وقع
منه ما لم يصح معه فصل ويكون تارك الثاني وما قاله الروايات احتمال بطلانها عند
لانه غير مشروعة لا بد من دفع عن ماعليه اذ هو مشرووع لكل على اقتداره وانما جاز
الامر انها اذا شئت اخذت احدى السجود على اقتصار على السجود المشرووع بخلاف ما لو اقتصر على
سجدة واحدة فقامت السجود ان توى الاقتصار على السجود فان عرض بعد فعله البيوت كما هو
ظاهر لا يخل وهو لا يصح واجابا التمسد وكوبها بغير اذنه حتى التمسد من
مبطله عليه عدت بعد فعلها كما هو ظاهر وانما يقتصر على هذا التمسد ليعمل ما قبله من
ان الرفعة من اطلاق المطلق وعن العمال من اطلاق عدته ولو اصرح مشردا برباعية

السجود وما لا يشترط فلا يصح تردد في البتة بهما (أو لم يفسد احتمال بطلانها) أي الصلاة وقوله حيث أدى إلى وجوبه يصح
(قوله بطلانها ولو اقتصر) أي المحلى (قوله كقوله) أي في قوله فان عرض بعد فعله البيوت (قوله ولو اصرح مشردا) أي الصلاة
من جهة ما نزلت تحت قوله يسجد ويسجد البيوت وان تقر حيثان

(قوله ويشهدوا به) كآلة كذا
وقيل يقول فيها سبحانه من لا تلام
ولا يسهو وهو لا في الخلال لكن
انها لان تعدد لان الاثني
حينئذ الاستفصال اذ هو
يشهدان الواجب استحباب بعد
ويصح لذي الخ وظاهره بقره
فيما وان تعدد ترك والاثنوي
حينئذ الاستفصال كما
لا في المأمور أي في حدود
السهو والتلاوة (قوله وهي) أي
نية حدود السهو (قوله التبري
بكر أوله وسكون الموحدة
والتيبة وزا في التبري بولد
بأدريجان اه لب (قوله ومن
ادى أن معنى التبري) مراد سج
(قوله يكون في هذه) أي نية حدود
التلاوة (قوله لا تقرب من معناها)
أي النية في حدود التلاوة وقوله
المخالف لغيرها ثم أي النية في حدود
السهو (قوله فهو خطأ) جواب
قوله ومن ادعى الخ أي الخبيث
العرض لخصوص السهو والتلاوة
ولا يكون مطلق السهو فيها
(قوله والواو بطلانها) توجيه
لقتلها لاظهار ان تكون مثله
مستقلة والاولى حينئذ ان يقول
لا وجه الخ (قوله لا يضر الفصل
فيها) أي السهو والصلوات
(قوله لا يضر في خير مسلم) دليل
لكون السهو بين التمسك
والسلام (قوله واجابوا عن
جهود بعده) أي السلام

واقى منها ركة توسلها ثم اتقوا صافرها امامه ولم يجدوا أثره وبالجملة
بعد سلام امامه فنهاتها كما قال الجميع بعد ان وكففتها (كعبود الصلاة) في
واجبها وشهدوا به كوضع اليد والضم والتمسك والافتراض في
الجلوس فيها حال مجتهد فيجب ان يقول فيها سبحانه من لا يسهو وهو لا في
الحال حال الزمك في انما لم يتم لها يقضي السهو فان تعدد فليس ذلك لا تقا
بالحال بل الاثنى الاستفصال وسكتوا عن ذلك فيهما والظاهر كآلة الاذني انه كآلة ك
من يصدق عليه الصلاة فاول شرط من شروط السجدة أو الجلوس فظاهره ان يأتي فيه
ما صرح في السجدة من انه ان قوى الاخلال به قبل فعله ومعه وقطع بطلانها وان طرأ
اشغافها الاخلال به وانه يترك فكره فور الم تطل ويحلى هذا الاخير يحمل الاطلاق الاسوي
عدم البطلان ويؤزع فيه جاريه عاقر زناه وقضية التمسك عدم وجوب نية حدود
السهو وقضية نزاع كعبود التلاوة في الصلاة والمقابلة في قوله والدرجة الله تعالى
وجوب النية في كل منها أي على الامام والمفرد فيها يظهر لاعي المأمور وهي القضية
وظاهره لا تكبر فيها لغيره حتى يجب قرنها وهو وجوب نية حدود السهو وكوفي
كلامهم حتى في خصم التبري وكلامهم كالصريح في وجوب النية فيها حتى في
المختصرات اذ قولهم بعد السهو وصدقت لا تصرح في أنه لا يتحقق ككون السهو
ذلك الا بقصد موقد صرحوا بان نية الصلاة لا تشمل سجود التلاوة ودعى تصریح
الاصحاب بعدم وجوب نية حدود السهو متنوعة وامامنا كراهة ابن الزوجة من ان نية سجود
التلاوة في الصلاة لا تجب تخفيف الا ان يحصل النية فيه على الحرص ومن ادعى ان
معنى النية المتبني وجوبها فان قصد السهو عن خصوص السهو والمنق وجوبها في
سجود التلاوة بقصد عمتها فخطئ قصده يكفي في هذه دون تلك وانه يريد ما على من فهم
انقاد النية التي هي مطلق النية في الجابن فاعترض القرقي يثم ما بان الصواب وجوبها
فيها الا لا يتصور الاعتداد بسجود الصلاة وقول ابن الزوجة لا تجب نية سجدة
التلاوة تخفيف الا ان يريد ان لا يجب فيها تحريم وليس كما زعم بل هو صحيح لما تقرر من
معناها انما المخالف لغيرها ثم أي الخبيث فاشمل ذلك فانه مهم فهو خطأ فاش والواو بطلانها
بالنقطة بالنية في الاضرو رة الى ذلك (والجديدان) أي سجود السهو سواء كان
زيادة ام نقص ايهما (بين تشهد) وما يجتمع من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
وعلى آله ومن الاذكار بعدها (وسلامه) بان لا يفضل بينهما من الصلاة وتروا فاعية
تصغير كثير قبيل ولا يضر طول الفصل يتم ما يكتفى طول بل كآلة في قوله والدرجة الله
تعالى لما صرح في خير مسلم انه صلى الله عليه وسلم امر به قبل السلام من الزيادة لقره عقبه فان
كان صلى خسا والمقتل عن الزهري ان السهو قبل السلام آخر الامر من فعله صلى الله
عليه وسلم ولا يضر له الصلاة فكان قبل السلام كالوحي سجدة منها واجابوا عن سجود

بعده في غير ذي الدين يصح على أنه لم يحسن عن قصد مع أنه لم يرد ليحكم النصوص
واندلاف في الجواز لا في الصلابة خلافا لما ورد في وسبب ومقابل الجديد قديمان
أحدهما أنه انهما ينقص من قبل السلام أو ينزله بقصد الثاني أنه غير بين
التقدم والتأخير لثبوت الأمرين وسأقي في الجملة ان المستحق ان عليه حضوره
يصح وهو الأمر من آخر صلاة الإمام يتم يقوم حولاً عليه ويسجد آخر صلاة نفسه أيضاً
ولا رد هذا الحضور في مستلزمات المتابعة كما في المسبوق وظهر أنه لو سجد للصلوة
قبل صلاته على الأقل ثم أتى بها لم لا يحصل أصل سنة الحضور وامتنع عليه اعادته ولو
اعاد التشهد بعده فهل دخل لاحد أنه يلويا الاقطاع لحاوس تشهد به سجود وليس في
محلّه أولاً الوجه مدم طلاقاً وما على به بموجب لان عدم ذلك القفل اعادته مستحب
لا واجب كما صرح به المجلد البقعي وغيره وعلى الجديد (قال سلم عدا) بان حل صلاته
ان عليه سجود (فان) السجود وان قرب القفل (في الاصح) تقطعه بسلامه (أو
سواء) أو سجداً عليه ثم عدا يظهر (وطال الفصل) عرفاً (فان في الجديد) لتعدد
الساما الطول كالقوس على نخاسة الوافى بفعل الاكلام كثر ومقابل الاصل لان قرب
القفل كالأول أساساً القديم لا يفتون لانه غير ان عبادة يصور ان يترأخ عنها كجوابات
الحج (والا) اعاد ان لم يطل الفصل (فلا) يموت (على النص) العذر ولاه على التعليل
وسلم على الطهر مما قيل به فجدلوه بعد السلام متفق عليه وقيل بقوت لان
سلامه كركي وقع في محله فلا يعود الى سنة شرعت قبله ومحلّه مالم يطرأ مانع بعد السلام
والا حرم كان حرم وقت الجمعة أو عرض موجب الاتمام أو رأى سقيم الماء او انتهت صلاة
المسح أو أحدث وظهر على قرب اوشق دائم الحديث وأتقوا الحنف وما ذكره جميع
متأخر وان امكن ذلك الصاق وقتها وعلو ما حارجه بعضها من وقتها امر دودعما تقدم
من جوار الحديث شرع عرفاً في الوقت ما يجمع جمعها وان لم يترك فيه ركعة ولهذا
صرح العمري أنه لو كان لا يقتصر على الأركان ادرك ولو أن بالنسب شرح بعضها أفي
ما ذكرنا من تغيير الحضور لم يفتن في الأول ان يقول هذه جعل فيها روح الفصل صوة
ولا شر ووقع ضيق الوقت الى العود فيها لانه يشبه انشاءها وان كان عائداً بالارادة ولا
كذلك مسئلة الذي يحصل فيها صورته وروح حاله ان في كيف يسد مدام قواهم
المدخل في الأولى فلما يكن الجمع بينهما يحصل هذا على ما ذكرنا في ركعة وذلك على ما ذكرنا
لموقعها (واذا قصد) أي أباد السجود وان لم يشر عرقه بالصل كما أشعر به كلام الامام
والعزالي وغيرهما وفتح به الوجه لانه تعالى (صار عائداً الى الصلاة في الاصح) من غير
اخرام تيسر عندهم وجمعها ولهذا قال في الخادم ان الصواب ان يصدق قوله من صارت عائداً
لصلاة ما يقين بعد عدم سوره منها أو أصلاً لا يستحيل حقيقة الخروج منها ثم العود
اليها وان سلامه وقع قبل العذر مكنه ليات به الالتصاف ما عليه من السهو في عيده

(قوله على أنه لم يكن عن قصد)
أي السلام وصيانة العصري
محول عن أن تأخيره لكانه هو
لا، قصوداً أي وأعطى السلام
وقوله مع أن جواباً لأن (قوله في
مستلزمات) هي قولهم وسأقي في الجملة
ان المستحق ان عليه حضوره
على الأقل (قوله قبل صلاته
التشهد) وفيه تفصيل وهو انه ان
كان عليه أن لا يبطل صلاته
والا فلا تخطئ وان طال حضوره
وبعد صد التشهد (قوله فهل
دخل) أي صلاته (قوله وليس في
محلّه) يؤخذ منه انه لو سجد
للتشهد في عركه كان مجلس بعد
الركعة الأولى بطلت صلاته
وان لم يرد بسجوده على قدر جلسته
الاستراحة لا به يصدق عليه انه
أحدث جلوس فشهد في غير محله
ولا يتشكل عليه قول اعمام
يصر التمسك في عزمه اذا
طالبه الجلوس لو ارجعه على
ما لو قصد بطلان الاستراحة
واتفق انه ان فيها بالتشهد لانه
الآن لم يثبت لحاوس تشهد في
غير موعده (قوله والا حرم) أي
ما لو فعل ذلك بصر عائداً الى
الصلاة (قوله كان خرج) مثال
لقوله مالم يطرأ المانع (قوله ان
من ذلك) أي عارضه الحضور
لما ع (قوله لم يفتن في الأول) هو
قوله ما لو ساق وقتها

قوله وبأمره الظاهر يفترج وقت الجمعة) أي بعد العود فلا يأتي بأمر من حصة السجود وعدم صوره أو عائدا إلى الصلاة (قوله لم يمد) أي السجود

وزنه فله وما كان كذلك من الإجماع يجمع على فلات يفتح العين وما كان كذلك من الصفات يجمع على فلات بالسكون (قوله فله لفتة) أي استحق دخولها لأعينه بلفظ وطاعته (قوله كان يقرأ علينا القرآن) أي في غير الصلاة أخذ من قوله الآتي بعد قول المصنف قلت وبنسب السامع والله أعلم قلنا المروءة صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في سجود الصلاة (قوله) كان يقرأ علينا القرآن أي يقرأه ونحن نسجده (قوله

وجوبا وتطلى صلاته بنحو سجدته وبأمره الظاهر يفترج وقت الجمعة حيث خرج قبل تسليمة ثانيا أو الأعم بعد وثبوجه ولما قدم أن سجود السهو وان بعد سجدة ثان مع أنه قد يتعد صورة لا يحكي صورتها السجود وخليفة الساهي وقدمه أضافا إلى أن بعض الصور يقوله (وليسها أمام الجمعة) أو المقصورة (ومحيدوا) السهو (فيان) يسجد سجود السهو (فوتها) أي الجمعة وموجب تحمل المقصورة (أقواها راو محيدوا) السهو ثانيا آخر صلاتهم لبيان كون الأول ليس يا آخر الصلاة وأنه وقع لقوا (ولوطن) سهوا فوجد فيان (لهم) أي السهو (مصدق في الأصح) لأنه زاد محيدتين سهوا لعل عدما ولو محيد للسهو ثمها بنحو كلام لم يسجد ثانيا لأنه لا يأمن وقوعه عند تركه لئلا يسجد أو حيلة تقتض في ظنه فيان أن مقتضى غيره لم يعد له أخبارا لظلاله ولا مائة بالظن الذين خلفوا وضابط هذا أن السهو في سجود السهو لا يقتضي السجود كأمه والسهو به يقتضي الثاني لأن سجود السهو يجبر كل خلل في الصلاة فيصير منه كما يجبر غيره ثم انتهى الكلام على سجود السهو شرع يستكمل على سجود التلاوة وتقال

«(باب) بالتوبين»

(تسن سجدة) بفتح الجيم التلاوة) لا جاع على طلبها وتغير مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال: «ذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد اعتزل الشيطان بكرسيه ولو بلغا أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة» أخرت بالسجود فقصبت في النار وخبر ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ علينا القرآن فإذا أهرى بالسجدة كبر وسجد وسجد فاعلمه وأما داود والحاكم والجمهور: «ذنا لا» صلى الله عليه وسلم تركها في سجدة والتيمم متفق عليه وضع عن عمرو بن دينار أنه صلى الله عليه وسلم وجوبها على التبر وهذا منه في هذا الموضع العظيم مع سكوت الأصحاب تحليل إجماعهم وأما من تعالى من لم يسجد بقوله «واذا قرأ القرآن فليذكر سجدة» فوارد في الكفار بليل ماقبل ذلك وما بعده (وهي) أي سجدة التلاوة (في الجسد) أربع عشرة سجدة (منها سجدة) سورة الحج للمكسود عن عمرو بن العاصي بسند حسن وإسلامه إنما كان بالحديث قبل فتح مكة إقرارا رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في الفصل وفي الحج سجدة واحدة عن أبي هريرة وثم أسلمه ستة تسع أنه صلى الله عليه وسلم في الانشقاق وأقرأ باسم ربك رواه مسلم وماروي عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم لم يسجد في شيء من الفصل منذ تحول إلى الدنيا أعجب عنه بأنه ناقص وضعف في أن القرآن إنما أتى الوحي بالالتداب وأخذ فظاها القديم ومجال السجدة استعروفة ثم الأصح أن آخر آياتها في الفصل

والجمهور (باب) بالتوبين» (قوله على التبر) متعلق بقوله التصريح وفي شرح الروض توجيه لعدم وجوبها حلقا على قصة توبه ولقوله «هرأى بالسجود» يعني التلاوة وتفن سجدة فمقتضاها صواب ومن لم يسجد فلا ثم عليه رواه البخاري أنه عليه فيجوز أنه قال ذلك على التبر فتكون مرادا للشرع وأنه لا يمكن على التبر حين قاله فتكون رواية أخرى (قوله بليل ماقبل ذلك وما بعده) ولا يقوم ركوع مقامه كذا عبره وبه وظاهر مجوازه وهو يسجد والناس حوت وقول الخطابي من أصحابنا يقوم شاذ ولا اقتضائهم الجواز عندهم

(قوله يؤمنون) وقيل يستكبرون وفي الأصل يعلمون واتصروا الاذعن وورد قوله المجموع بانه باطل وفي من وانما وقيل
 ما بوقب فقلت بأمون وقيل يعبدون وفي الانتفاق آخرها ٥١ حج (اقول) والاول في الانتفاق تاثير السجود في
 آخرها وليس الخلاف وسئل السويطي هل يستحب عند كل محل سجدة عملا بالقولين فاجاب بقوله انفس على قتل في المسئلة
 والتي يظهر المانع لانه حثتة أن يسجد ثم تنزع ٥١ سم على حج (قوله لاصد ص) يجوز زمراته من بالاسكان والفتح
 والكسر بلا تنوين ومع التنوين وإذا كتبت في المصنف كتبت حرفا واحدا وما في غيرهم من يكتبها باعتبار اسمها ثلاثة
 احرف ٥١ ان سجد الحق ومثله في شرح الروض وقوله فبهم من ٤٧٩ يكتبها الخ أي ومنهم من يكتبها حرفا

واحد وهو المجرى وفي نسخ الحق
 (قوله يؤمن بها سجود الشكر)
 فثبتته انه لا يبدل لمصحا من
 ملائكة كونه على قبول توبة
 داود وليس مراد ما ثبت في
 سم على منعه من اقامة صلاته
 وهل ينشر من لكونه شكرا
 لقبول توبة داود عليه الصلاة
 والسلام أو يكتفى بطلان
 الشكر او في التائب ولم
 ٥١ في قول ما ثبت في السجود
 لقبول توبة داود هل يكتفى أم لا
 فيه نظر والاقرب الاول لا كره
 السبوت أيضا والاولى الشكر
 والتلاوة أيضا خارج الصلاة
 وينبغي فيه الضرر لان سجود
 التلاوة ان لم يكن من السجودات
 المشروعة كان باطلا فلا أولى
 التلاوة والشكر فقد توى محطلا
 وغيره فغلب المبط (قوله من
 خلاف الاول) متعلق بتوبة

بؤمرود وفي الأصل العليم وفي نسخة بأمون وفي الانتفاق يسجد ونهض المصنف
 كماله على سجدة في الحج خلافا في حقيقته في الثانية (لا يسجدن ص) وهي عند قوله ونه
 وا كما واناب فليست من سجودات التلاوة ولما روي عن ابن عباس من ليست من عزائم
 السجود أي من مناسكاته وقد تركت ثلاثة أحرف الألف المصنف (يلحق) أي سجدة
 ص (سجدة شكر) لله تعالى في يوم يسجد الشكر على توبته أو عليه الصلاة والسلام
 من خلاف الأولى التي ارتكبه عملا بالحق يقال أنه لو سجد سجدة كسائر التائب لم يسمي
 الله وسلم عليهم من وصحة التائب طفاوان وقع في كثير من التفاسير ما هو خلاف ذلك
 لعدم محتمل بل أوضح كان تأويلها جابجا ثبتت صحتها ووجوب استغفارها عنهم من ذلك
 التساقط الذي لا يقع من أقل ما حل في هذه الأمة فكيف بين اصطفاها الله لنبوته
 وإلهام رسالته وبطلان الواسعة به وبين خلقه وأما خاص داود بذلك مع وقوع نظيره
 لا تدواويع غيره مما لا يملك من غيره أنه لم يجز ارتكبه من الحزن والكاسية ثبت
 من دموعه الشيب القلق المزج ما فيه فغوى ما به هذه الأمة بمعرفة قدره وعلى قربه
 وإنه علمه نعمته تستوجب دوام الشكر من العالم إلى قيام الساعة والاصل في ذلك
 خبر في سجدة التلاوة في خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وما قرأ من كلامه بالسجود
 تشرنا أي شيئا بالسجود فلما رأنا حال انما هي بوقية الله ولكن قد استعذمت السجود
 فنزل وسجدوا له أو داود بستاندهم على شرط البخاري (تستحب في غير الصلاة) عند
 تلاوة آيات التلاوة كما هو لا ينافي قولنا يؤمن بها سجدة الشكر ولهم فيها التلاوة لأنها
 سبب لتذكر قول الله التوبة أي ولا بد من ذلك لم يخرجنا لما في في سجود الشكر من
 هجوم النسيان وغيره لأنها متوسطة بين سجدة بعض التلاوة وسجدة بعض الشكر
 (وقرء فيها) وتبطلها في الاصح وانما فهم قصد الشكر عند التلاوة كما هو ظاهر

(قوله أي ارتكبه) أي من أضراره ان وزير ان قتل تزوج زوجته ٥١ حج (قوله ما هو خلاف ذلك) أي أنه ارتكبه امرأ
 محرما قوله امرأ محرما أي وهو كافي في نفسه العالي امره من امر ولد وزوجه قتال تنقمه امام الجيش لقتل (قوله التساقط)
 الردي من كل شيء والامر المحذور في الحديث أن الله تعالى يحب محال الامور ويكره سفاهة او يروى ويض ٥١ مختار
 (قوله مع وقوع نظيره) أي من ارتكابه ما ينافي كمالهم تندموا لقتل الله تعالى توبتهم (قوله لا يملك من غيره) أي ولا يقع
 في نفسه التساقط على سجدة بخلاف قصص غيبي من الانبياء ما لم يرد عنهم سجود عند حلول التوبة لهم (قوله ما فيه)
 الاما به عن آدم لكنه مشوب بالحزن على عرقا بلجنة ٥١ حج (قوله تستوجب) أي تستدعي ثبوت الشكر الخ (قوله قصد
 التلاوة) أي وانما يشرع في التلاوة مع التلاوة ان فيه جبايين المبط وغيره لان جسد القارئ متطلب وقصد التلاوة

فلا يرى بخلاف السجود بلا سبب فإنه غير مطلوب أصلاً وهذه السجدة تلتحق بحسب في الصلاة كانت كالتي بلا سبب (قوله لانه اذا اجتمع المبل) فخصية هذا انه لو قصد التلاوة وحدها لبطل الصلاة وليس مراد ان قصد التلاوة والاعمال يكون ملحقاً بالبطلان حيث كان من السجدة المشروعة وهو هنا ليس مشروعا وكل من قصد التلاوة والشكر لم يطل فليأمل (قوله ويشمل ذلك) أي استحبابها في غير الصلاة (قوله ويشمل الطواف) أي فسجدته كشركا وكان الأولى تقديمه على قولنا استصحب وتحرر منها الا ان يقال لما نسبته الى الصلاة بما يتروها أنه منها فإنها تكون كالاستدراك بدفع ما يتروها عما قبله (قوله وهو معتبه) أي خلافا لمج حيث خالف ما نصه وبأن في الحج الطواف لا يشبه الصلاة المحترمة في فيها لم يطلب فيها شيئا وانما يلزم فيه مثله لانه ليس ملحقا بها في كل أحكامها (قوله فان كان ناسيا) أي أنه في صلاته في أقول ومعه انه لو نسي حرمه السجود ضر وهو قلماس ما تقدم للشارح من ان من تكلم في الصلاة لنفسه حرمه الكلام فيها بطلت صلاته وقيل ان عدم الضر فيها لو تأم عن الله تعالى الاول سهوا وادخله حرمه العود ونسبته الى الحكم عدم الضر فلا يضر (قوله لا اعتقاده) أي بان كان حنفيا (قوله ولا انتظاره افضل) أي ومع ذلك ٤٨٠ يصحدا المأموم بعد سلام امامه كما يأتي وله الفرق بين هذا وبين ما تقدم

فما لو نسي الامام التشهد قائم واستصحب معه المأموم ثم عاد او قعد المأموم لتشده ناسيا قائم الامام ثم عاد حيث لا يجوز له موافقته وتغييرين الانتظار والمقارنة وهي أولى ان هذا منه قصر وهذا لا ينسحب بل فكان انتظاره هنا أولى من تنزيلا من السجود لقصره معزلة لعدم فكان لا مخالفة وان فصل الامام هنا لم يكن من اعتقاد لا يمحى الا ببطلان عند بخلافه فكان العود ان كان عمدا لبطل حتى عند الامام فكانت صلاته باطلا على احتمال

لانه اذا اجتمع المبطّل وغيره غلب المبطّل ويشمل ذلك قائمها وسامعها واستصحبها ومصلحها الطلاق الطواف وهو معتبه ولاحقه الصلاة انما هي في بعض أحكامها ومصلح الحزمة والبطلان في حق العبد العام فان كان ناسيا لم يطل ولا يصح له ولو قصد ما امامه لا اعتقاده ذلك لم يغير لاعتقاده بل يغير بين انتظاره ومقارنته وقصر فضله الجماعة على منهما وانتظاره افضل ولا ينافي ما تقدم وما يأتي من ان الموقر باعتقاده المأموم لان محله فيما لا يرى المأموم جنسه في الصلاة من ثم كالمؤيد والاعتقاد يعني يرى القصر في طائفة لا تراها نحن لان جنس القصر جازم عندنا وما جازا ظهر ما في الروض من عدم وجوب المقارنة وقولها انه لا يصحداي بسبب استلزام امامه قائما وان يصحدا لسهو لا اعتقاده ان امامه زاد في صلاته ما ليس منها ومقابل الاصح لا يضر فيها ولا تطلها المتلقها بالتلاوة بخلاف غيرها من سجود الشكر (ورين) السجود (للقارئ) حيث كانت قراءته مشروعة ولو صعدا أي بمزاجها يظهر او امر ان يحضر ترحل اجنبي الذمعة ورفع صوتها بها متدخرف الفسنة اغناهم لمارض لا تقرأ قرائتها لان قرائتها مشروعة في الجملة او خطيبا لم يكن من غير كلفة على مشهروا وسقطه لبطل الفصل او مصلحا ان قرائها قيام (والمسجع)

فقلت المقارنة بخلافه هنا (قوله اي بسبب) خبر عن قوله والافترض منه الجواب جماعتهم عليه امن وهو انما نصه الامام يطل عدده عند الثاني فيصحب لسهو (قوله وان قصد لسهو) يقى ما لو في المقارنة في سجود امامه ونبغي ان يقال ان قوى المقارنة قبل خروجه من منى القيام لا يصح لان الامام لا يفعل ما يطل عدده في ذلك القدر وان اواز بهد بنو وجع ذلك بان كان الى الركوع اقرب او يبلغ حد الركوع مثلا يصح فعل الامام ما يطل عدده قبل المقارنة (قوله ولو صعدا) لم يطل او كان العدم نافي بالسجود منه لكن ينبغي انه لو قرأ وهو كافر ثم اسلم عقب قراءته وتظهر نوران السجود في حقه (قوله وايضا) هذا قصد الاختصاص في القول بكلفة والاسن تركه كما اذا كلفه في شرح الروض ١٥ سم على منهج (قوله ان قرائها قيام) اي بخلاف ما لو قرائ الركوع او نحو فلا يصح لقراءته لم يشر ويحيها تم (قوله وروين) للقارئ (والمسجع) اي ولو لم يضر الا كما جمع بعضها واشغل بكلام عن استماع البعض الا تروك مع باقي مع غير هذا السماع وبني ما لو اختلف اعتقاد القارئ والسامع ونفي ان كلامهما يعلل باعتقاده ان لا يربط بينهما =

« فاقم » وقع السؤال في الذي من قولنا آية حجة على بصيرة السامع لهم لا يمكن الجواب منه بأن الظاهر الأول
 لأن كرامات الأولياء لم تطلع عنهم فلا مانع أن يقرأ المتقراة ثمانية حصة للحيثيات وإن لم يكن مكثافا ليس هو كالساهر
 والجهد وضوحها وإما لو سمع قرا آية حصة تقديس أن يقال أن كان الحاصل مع صفة بصيرة لانه أدى حصة
 وإن كان من مميزات فلا لانه أحاديث أو جاد وكل منهما لا يسجد لقراة (قوله لانه جالس قديم) وعليه فذكر رجاءه
 لا لانه بصيرته فمن قارئ أو كذا استقل أن يسجد لما لا تقوى معه الصلة ويترك لما زاد ويجعل تقديم الصدود وان كانت به
 التصديق هو الأقرب أخذ من قوله فان اراد الاقتصاد على أحدهما فلا يصح لفضل (قوله وشمل ذلك ما لو كان القارئ كاثرا)
 أي ولو جابجا معاندا لا مكلف القتروع ولا يستدسر حصة القراة مع ما ذكرناه سم على منهج تقاعن الشارح ويغني
 أن مثله الباقى في بصيرة قراة ولو كان جابجا لا نال حصة القراة عليهم مع الحثاية وتقدير أنهم يتخلطون فيها بغيرها
 لم يعملوا بالحكم فلا ينسحق النبي في حقهم وقال ابن حجر بعد قوله وكان في رضى اسلامه كما هو ظاهر (قوله ولا يصح للقراة
 جنب) أي مسلسل مكلف أي قولا فعلها لا انتقادا لما ليس فيه سجدة لقراة ولو كان جابجا لانه منهم من القراة لا حقيقة ولا حكا
 ومن لم يمتنع ولم يمتنع فاعترض الجنب على لا يقول به السامع ٤٨١ أو قل لا يحصل الحثاية عند الشافعي دون غيره

فصل اليوم به صفة السامع فلا
 يصح حيث كان شافعي يرى
 بقية الحثاية أو حصولها أو بقية
 القدر في نفسه نظر والقاهران
 المعبر عنه قائلان لانه لا يرى
 التبرع ويؤيده الصدود لقراة
 الكافر الجنب حيث علقه بيان
 قراة مشروعة لعدم اعتقاده
 حرمها ويحتمل أن كل واحد
 منهما فصل بعقبة تشبه وهو
 الأقرب (قوله وسكران) أي وإن

وهو من قصد السماع والوجه في قارئه اسم وسبق لها قبل صلته الصلة أنه يصح
 ثم يصل لانه جالس قصر بعد فلا تقوى به فان اراد الاقتصاد على أحدهما فلا يصح
 أفضل للاختلاف في وجوبه وشمل ذلك ما لو كان القارئ كاثرا أو ملكا أو جابجا كما قاله
 الباقين والركن ولا يصح للقراة جنب وسكران وهما ونحوهما من الطيور كدرة
 ونحوه ولو لا القراة في جنازة أو بقايا العريسة أو في شعور كوع لعدم مشروعتها وسواء
 أجد القارئ أم لا وشمل كلامه ما لو قرا آية بين يدي مدرس لفسر معناها فيه فذلك
 كل من القارئ ومن سمعه لانها قراة مشروعة هي أي من قراة الكافر لا يقال أنه لم
 يسمع التلاوة فلا يصح دأها لا تقول بل قصد تلاوتها لتقرر معناها (وسأ كذا يصحود
 القارئ) لا لتناق على طلبها من حيث تدوا إذا صيد معه في غير الصلاة لا لولا عدم
 الاقتداء به فلو قل كان جائزا كما اقتضاء كلام القاضي والنفوي (فليس من السامع)

٦١ ل به لم يمتدح وهو ظاهر إطلاق الشارح (قوله لعدم مشروعتها) أي لأن القراة في شعور كوع
 محرمة وهذا اختلاف ما لورثي الثالثة والرابعة من الراجعة فانه يصح لأن قراة في حاشية مشروعة لعدم النهي عن القراة
 فيها وإن لم تكن مطاوعة بفرق بين عدم الطلب وطلب عدمه وعلى السامع والتام في عدم الفصل (قوله لفسر معناها)
 أي القارئ على الشيخ لتعريف قراة ولا لا تخضع (قوله فيصعد) خلا فليج (قوله وسأ كذا) أي السجدة وقوله لأي
 للمصنف قال ابن تاسم على المنهج وينبغي كاشنه هو أنه لو سمع قراة في السوق يصعدون كرت بأن القارئ لا يقرأ الكراة
 تلخيص القراة التي تستعمل حر هل يصعد لسماع القراة في الجامع قال نعم لأن الكراة أمارض وكذلك السماع القراة
 في الملا مثل انتهى فليست أملا وليعز ولقرا واحد بعض آية السجدة قراة بفتحها قبل يسجد للسامع قبله والقرا والميل
 لعدم السجود كقوله قال المالكية حر وقوله فليست أملا وليعز وبه الإجماع التام أن السجود لما ذكره في السجود كذا السماع القراة
 للقراة في الركوع وفي صلاة الحائز فان علم المتبع ثم كراة القراة في شعور كوع وهي موجودة هنا (قوله لتقرر معناها)
 ويؤخذ من هذا أن السجدة المستدل بالآية فيصعد وهو ظاهر ولو جوده في الصلاة في كلام ابن تاسم على ج خلافه
 وفيه وقفة (قوله لا لولا عدم الاقتداء) وهل يجوز لقارئ أن يفتدى فيها بالسامع فيه فقرر ونظر في الجواز اه سم على
 منهج ومع ذلك فالأولى عدم الاقتداء مكلف لانه ليس على شاعرها بما جمعة

(قوله من قرأه عشرة رواتي أي حيث اتحد القاري على ما هو (قوله لغيره المار) هو قوله كان يقرأه أو سوزم الخ)
 أو اقتدى بالأمام في جميع الجمعة تقرأ من السجود فقط أو بعد الحمد لغيره الجمعة ما به كما يعلم بمسألة كرم هو وبطلت جلالة اه حج
 (قوله بقصد السجود) يخرج بقصد السجود ما لو قرأ بقصد واحدة السورة بعد النافذة فيبصده وان قبل القراءة ان
 في يقرأه آية بعدد ثمانية يطلب منه السجود إذا قرأها (قوله بطلت صلاة) أي بالسجود لا بغيره المقرات ان السجود فيها
 ليس شرعاً في الميثل كالوعز ان يأتي بثلاثة أقصاف متوالية لا يخل صلاة الا بالشرع فيه (قوله ان كان عالماً بالتصريح) أي
 اما الجاهل والناسي فلا ومنه ما لو أخطأ فظن غير يوم الجمعة بها فقرأت له بقصد السجود (قاعدة) يصح ان يبصده
 في الصلاة الواحدة بسبب هو ثلثي عشر متبعة وذلك حين اقتدى في رابعة بأربعة بان اقتدى بالاول في التشهد الأخير
 ثم بالباقي في الركعة الأخيرة من صلاتهم ٤٨٢ ثم صلى الرابعة وحده وبها كل امامتهم فيصدمه بالسجود ثم سها

في ركعته الرابعة فيجوز له سركل
 منهم من شك فيه ثم غل الله سها في
 ركعته فجدو ثلثين انه لم يسه
 فقصده ثلثاً في هذه ثلثاً عشرة
 سجدة فتمى حواشي الرمي
 الكبير (قوله وفي ضوا الصلاة
 لم يكره) أي هو مستحب (قوله
 والاصح انه نكروه له الصلاة) أي
 ولا تصح (قوله وقد جرى على
 كلام النووي) أي السابق في
 قوله فقد قال المصنف أو أراد ان
 يقرأ آية الخ من كراهتها فيها
 ذكر (قوله وقد سبق) أي وهو انه
 لا تعتد صلاته بوقد ما لو قرأها في
 وقت الكراهة لم يفسد في غير
 وقت الكراهة هل يسقط في السجود
 ام لا فيه فطروا الا في الاول لانه
 لم يقصد سجوداً غير جائز وقد يؤخذ
 ذلك من قوله لا يفر من سوى الصلة فانه حصر المتع فيما لو دخل في وقت الكراهة فليس على الصلة
 (قوله) تدرج السجود الثلاثة وما الى الفصل بين القراءة والسجود هل يشرط أو يتم أو يجب فتأول يظهر على القول بوجوبه
 عليه انه يجب قضاءه فليراجع ذلك في باب التدرج وتظهره ما لو تدرج الصلاة الكسوف على يجب قضاءها اه سم على منتهج
 القول قوله يجب على الخ التماس ذلك وقد يفرق بان هذه السبب إذا كانت لا يقتضي والقلب الى التفرق اسهل لتصورهم بان
 ما شرع السبب إذا كانت لا يقتضي وهذا منه (قوله) لو تدرجاً لا يقرأ الا بطلت اهل يفتقد ذلك التدرج ولا فيه تقرر
 والظاهر عدم الانقضاء لاصل صليته تدرجاً التمرات إذا كان محدثاً وليس عدها قرينة حتى يفتقد تدرجه وتظهره انقضاءه
 فهو لم يترك القراءة إذا كان مظهره أبقراً مع الحذف لم يفتقر شيئاً التزم فله حتى يستقر في ذمته فيسقط له السجود إذا قرأ
 آية السجدة بعد ذلك كذا ان لم يسه

جميع
 (قوله) تدرج السجود الثلاثة وما الى الفصل بين القراءة والسجود هل يشرط أو يتم أو يجب فتأول يظهر على القول بوجوبه
 عليه انه يجب قضاءه فليراجع ذلك في باب التدرج وتظهره ما لو تدرج الصلاة الكسوف على يجب قضاءها اه سم على منتهج
 القول قوله يجب على الخ التماس ذلك وقد يفرق بان هذه السبب إذا كانت لا يقتضي والقلب الى التفرق اسهل لتصورهم بان
 ما شرع السبب إذا كانت لا يقتضي وهذا منه (قوله) لو تدرجاً لا يقرأ الا بطلت اهل يفتقد ذلك التدرج ولا فيه تقرر
 والظاهر عدم الانقضاء لاصل صليته تدرجاً التمرات إذا كان محدثاً وليس عدها قرينة حتى يفتقد تدرجه وتظهره انقضاءه
 فهو لم يترك القراءة إذا كان مظهره أبقراً مع الحذف لم يفتقر شيئاً التزم فله حتى يستقر في ذمته فيسقط له السجود إذا قرأ
 آية السجدة بعد ذلك كذا ان لم يسه

(قوله في آية صلى الله عليه وسلم) الأولى حذف في (قوله من التحليل) أي من قوله لأن الصلاة تنهى عن زيادتها بعدتها
 الأصح دل على أن السب هو ورود السنة بها على أنه قد منع قوله ولا يمتنع قصد السنة بأن الداء على العلم بسنن أولادهم
 من العلم بذلك قصد الادعاء عن السنة (قوله مردود بغير) أي من أنه واد في الكفار (قوله أي كل منهم) - من معنى لا عراب
 لأنه بعد جعل الواو معنى ولا يحتاج إلى التأويل بكل (قوله فلا يمتنع له اليهود) أي لما بقي من التحليل بقوله فلا يمتنع الخ
 وفي قسم على منهج يختلف ما لو كرر بدلا عن السورة فإنه يصح ٨١ ٨٢ (قوله العاشر من الفاتحة) قد علم أنه

لا يجوز أن يقرأ غيره (قوله وقد
 بوجه) أي عدم استحباب اليهود
 المذكور (قوله ما لم يوجد لقراءة
 غيره) أي كل من الأمام والمنفرد
 (قوله) وشمل ما لو تسبعت
 الإمام (الخ) أي فإنه لا يصح بدل
 ويجب عليه مية من الحنيفة أو قرا
 وقد نزل الصلاة مع قول
 النفس سمعنا وأطعنا فقرأ
 ربنا واليك المصير عند ترك
 اليهود لا ية الصلاة حدث
 أو هجر عن اليهود كما يوجب
 العادة عند فاعل يقوم الأيمان
 بما عظم اليهود كما قالوا ذلك
 فداخل المسجد ويغير وضوؤه
 يقول سبحانه الله والحمد لله
 ولأله الألقاه والله أكبر الخ
 تعدل ركعتين كما تهنه الشيخ كذا
 في شرح الروض عن الأسيه
 فأجاب بقوله أن ذلك لأصله
 فلا يقوم مقام الجنب قبل ركوعه
 ذلك أن قصد القراءة لا يشك
 بما في الأعيان أما لا فلا يرد
 فيه شيء وإنما حال الغزاة
 يقال أن ذلك يعدل ركعتين في
 القتل وقال غيره أن ذلك يرد عن

صحيح يوم الجمعة فنقول الباقى أنما ذكره الزوى مجموع فإن السنة الثابتة في أنه صلى الله
 عليه وسلم كان يقرأ يوم الجمعة في الصبح في الركعة الأولى ثم تنزل ظهر منه أنه عليه الصلاة
 والسلام فعل ذلك عن قصد وذلك استحباب الثاني أن يقرأ في الركعة الأولى من صحيح يوم
 الجمعة السورة المذكورة ولا يمتنع قصد السورة ذلك يقتضى أن يقرأ السورة ليس بعدتها
 مردود بغير من التحليل ووجوده معها إذا تصفقت باتباع السنة في قرائتها في
 الصلاة المنصوصة لليهود فيها وخرج بالسامع غيره وإن علم بركعة اليهود ومن زعم
 دخوله في قوله وإذا قرئ عليهم القرآن لا يصحون مردود بما مر وأما لا يطلق عليه أنه
 قرئ عليه إلا من جهة (فإن قرأ في الصلاة) في محل قراءته وهو القيام أو بدله ولو قيل
 الفاتحة لا يخلو في الجملة (صلى الإمام والمنفرد) الواو بمعنى أو يدلل أفراد الصغرى
 قوله لقراءته واختار التعبير بالإنهاء في التقسيم كما هنا اليهود من أو كل منهما في كل
 يتنازع كل من قرا أو جدد فاقراهم ملها فيموا الكسافي يقول حذف فاعل الأول
 والصبر يرد بغيره وأما الفاعل المضر عندهم فقد لا يمتنع لأنه لو كان ضمير تنبيه ليرد
 على رأيه فيصيرون قرا ثم أقام فعوده على الاثنين يتأويل بشكل منهما كما تقدم
 فالتنكير صحيح على مذهب البصريين كغيره من المذاهب قبله وبسته منه خاصة
 بالمذاهب قبله نظرا إلى عدم تنبيه الصغرى لتأويل المذكور (لقراءته فقط) أي كل لقراءة
 نفسه دون غيره واستبقى الأمام من قرا لأن الفاتحة ليجزئ عنها أي يصحده فلا يسن في
 اليهود وسمي لها جنس القاء الفاعل هو من العاشر من العاشر إذا قرأها أي يصحده فلا يسن في
 ينقطع القيام المقرر من وعندهما السجى ويروى بيان أن لا بد منه لا يقرأ إلا بالآداب
 منه انتهى وهذا هو الظاهر وان قلنا قوله بأن ذلك انما يتألف في الضلع لا ينبغي أمهروا
 هو من جهة الحامو فيه فلا يجوز نفسه على أنه كذلك لا ينبغي قطعاً وتدريجاً أي بيان
 البديل يعطى حكم مبدئها فكان الأصل لا يصحده في ذلك كما قاده أو أورد به الله
 تعالى وخرج بقوله لقراءته فقط ما لم يجد لتزاة غير عمداً عما قاده بتلج صلاته
 (و) (صلى) المأموم لصحبه الإمام) فينطق بيسجده لقراءة غير إمامه مطلقاً من نفسه
 أو غيره ويحل ما لو تسبعت له حدث ما لم عقب قراءتها (فإن سجداً امامه فقط) عنه

بعض السلف وهل لا يجزئ بغير من صحت فكيف مع عدم صحتة وأما لما قيل ذلك وضع عنه من الله عليه وسلم يمكن
 للقباس فيه سماعاً لا قدام لفظ مقبول مقام فعل فاعل محض فعل فاعل محض في صوره كغيره من غير ما علم في ذلك وأما
 فالتألفان الالفاظ التي ذكرها في التصديق فاعل محض وصيات لا توجد في غيرها وهو يقتضى أن سبحانه أو الحمد لله
 الخ لا يقوم مقام اليهود وان قبله في التسمية لذكره

(قوله تعالى يا أيها المؤمنون قوه على الصلوة وقلوا لا اله الا الله) (قوله وهو مقارعة بعدد) التباين من هذا هذا اذ الامام آية
السجدة وبعدهم فام قبل مجرور المؤمنون موصولة لانه اذ اقره بالثبوت سجدة اذ اتم له وفيه قلة له في المشاورة ما وصفوا
وهو لا يصيد لغيره فراقته المهم الان يقال ان المؤمنون قرأ آية ثم قالوا وقرأوا انما هم تركت منزلة قرأته هو
ثم رأيت سم على صرح بالجو بالثاني حيث قال فان قلت المؤمنون بعد قرأته غايته انهم قد قرأوا في السجدة لا يصيد لغيره
فغيره قلت فرق بينه وبين قرأته الامام علق بالمؤمنين وقرأ اطلب منه الاصل في قوله (تبيينه) ان قيل لم يثبت هذه
الاربعة عشرة في السجدة عند هاء ذكر السجدة والامر به فعل الله عليه وسلم في آيات أخر كما تراها في القرآن فان قلت
قيامه مع الساجدين من سجدة واحدة غيرهم ٤٨٤ نلاحظ انك في السجدة وحيد فقلن المدح تارة والسلامة
من الغم اخرى واما ما عداها

(او انكس) الحال بان يحذر دون امله (بطلت صلاته) لوجود الخافضة الساقطة فان لم يطمع في رفع رأسه من المسجد استدارا وقبض على شيء قبل مجيئ رفعه معمول لا يجيد الا ان يوقى عاقبته وهي مفارقة تعذر ولا يكره الامام قراءة آية تبيح على عامر ولو في سر بغير قصد بغير تأخيرها في الصلاة العارضة الى القرع مع التلايشوش على المأمومين ونحوه اذا قصر الفصل ويؤمن من التعليل بالجهل به كذا اذا بعد بعض المأمومين عن امامه بحيث لا يسمع قراءته ولا يشاهد فعله او انى في جهده ووجد حاله او سمع او نحوهما ونحوها من جهة الحق ولو ترك الامام من المأموم بعد السلام على الله لما ياقى في قوامها بطله ولو لمع العذر لانها لا تخفى على الاصغر وما يصح عنه على الله فيعلم من انما يصح في الظاهر ولا يتصل على انه كان يصحهم الاية احاطا خلفه اسمعهم انما يسمع منهم ما علم عليهم التشنوش او قصدوا جواز التلايشوش بغيره للمعذور والامام اصفا ما قرع ضمرا (من بعد) اي ايراد اية يجب (تخرج الصلاة) نوى بعد التلاوة وجوب تأخيرها عما لا العمل بالنيات ويصحب بالالتفات (وكبر الاحرام) كالصلاة (واقعا بعد) كرفعها في قصره بالصلاة ولا ينسب له ان يقوم ليكبر من قام لمعلم نيت شي بغيره (ثم) كبريا (القوى) للصعود (بالرفع) ليدعي فان اقتصصر على تكبيرة بطلت صلاته على شوا الصرم وهدم نظرو ما ينفذ (وسجد) سجدة تكبيرة الصلاة في اولتها وشروطها وسمها (ورفع) رأسه (مكبرا) وجلس (وسلم) من غير تشهد كتسليم الصلاة قصد اخصايه (وتكبير الاحرام شرط) (ثم) اعلى الصبح اي لا بد من الانها كنس تركن وكبر ما يدبر الصلح بالشرط وربه ما قلنا هو الثاني انها تسعوه في الفزاي (وكذا السلام) لا بد منها (في الاظهر) قياسا على الصرم والثاني لا يشترط

ان يقوم الخ) الى فاذا قام كان مباحا على ما يقضيه قوله لا يسن ان لا يقبل (قوله فان اقصى على
تكمير فبطلت حالته) اي محبته وعبرنا بالسلاخه زاعلي ما في أول كتاب الصلاة ومعنى بطلت منعت لانها انما عقدت
ثم بطلت (قوله من غير تشهد) اي لا تتوقف حصته على التشهد وهذا لا يسن عدمه وله افعال بعد ولا يسن تشهد (قوله
ما قلناه) اي من انها لا يسنها (قوله وكذا السلام الخ) قال الشيخ في شرح تنبيه بعد جلوسه وكتب عليه سم هل يجب
هذا الجلوس لاجل السلام والا حتى لو لم يمدد وضع رأسه يدركه كفى مال حر الى الوجوب وطب الى خلافه انتهى
اقول
الميلاد ما له حر
اقول الغنى (قوله ولا يسن تشهد) ليس في نسخ التمام التي بأيدينا وله في حصته التي كتب عليها كاتبة ام محصيه

(قوله ولا يسن تشهد) أي لا يؤاقر به فيشترط أن يسنه أنه طول الحلو بعد الرفع عن الصبر دوناً أن يسه من التشهد بمجرد ذكره وهو لا يشترط خشية كلامه عدم الكراة (قوله وهو الواجب) أي فلا خلفه وطام بطلت حاله (قوله من قيام) تقدير دعوى ما ذكر المتن في الشقفة يسلم قيام إلا أن قال المأخر خصه في جواز السلام من القيام لأن الحلو يثبت عليه مقصود من الشر وليس الرأى الصحيح أن يقوم ليسلم (قوله من اضطجاع) لا يشأن هذا ما من تنصير محرج الحلو لأن اتفاقاً ورواه عنه في رواية الكشاف جهر في دفع فكهة قال يجب الحلو أو بدله مما يجوز في النافذة (قوله ويستمر أن لا يطول فصل عرفاً) وقاس ما تقدم في قوله وأتى الواحد في سلم ٤٨٥ من ركعتين من رابعة ثانياً وصلى ركعتين

تفلاً ثم ذكر وجوب احتنائها الخ من أنه يحصل الطول بقدر ركعتين من الوسط المعتدل أنه

هذا كذا (قوله كراهي إليها)

أي ونبذ لقارناً بقى بعد

أيها ونقطة لطيفة في فصل

بين هوى الصبر كإيه قبل

هوى الركوع (قوله ليس له أن

يقرباً قبل ركوعه الخ) أي فصل

بين الصلوة والركوع (قوله بل

يبلغ أقل الركوع) أي فإن لم يبلغ

أقل الركوع جاز الصلوة ومنه

يعلم أن الصلوة لا تقوى بقصد

الاعراض وظاهره جواز ذلك

وأن صار إلى الركوع أقرب وقد

يتوقف فيه بأنه يخرج بذلك عن

مسمى القيام فليجمع (قوله

ليجوز أو أتى به) أي وهو هو به

من قيام (قوله يصح وقوله قال

في الفتاوى لحول الحديث وهو أيضاً

فقوة انتهى وعده فخطأ القوة

على القول هنا طفت تفسير

فكأنه قال وصورة بقوله (قوله

تقاربت الله أحسن الخلقين)

كما لا يشترط ذلك إذا جدد في الصلاة ونقطة كلام بعضهم أنه لا يسلم من قيام وهو الواجب
أذ ليس السلام فصل من قيام إلا في حق الصلوة وصلاته لما ذكرنا فيمن يظهر جواز سلامه
من اضطجاع قبله على النافذة (وتشترط شروط الصلاة) كالاستقبال وسر وطهارة
ودخول وقت ومجيئ صلاة أو اجتماع جميع أيها كما مر فالصبر قبل انتهاء يعرف
واحد لم يصح والكف عن مقصداتها كإكل وكلام وقيل يبطل ويشترط أن لا يطول
فضل عرفاً بين آخر الصلاة والصبر كما يسلم مما يأتي (ومن جدد) أي أراد الصلوة (فيها)
أي الصلاة (كراهي هوى إليها) (والرفع) منه ليدأبوا في صلواتهم وحققوا غير تلك
ولا تكسب كما لا يسه الصلاة في طهارة وقوله والرفع من جعل المهر وصرح به فينفق
غير الصلاة بل يسه أن يقبض فاعلمتها ثم ركع لأن الهوى من القيام واجب ويسه له
أن يقرب قبل ركوعه في تمام شمس القرآن ولو قرأ أي أفرغ بأن بلغ أقل الركوع ثم
يدأب الصلوة لم يميز لقواته أو تفجيد ثم يدأب الهوى فيقل كما هي لأن السبق في الركوع
بالشرع ولا يرفع يده) فيعلم (قلت ولا يسلم) فيها هذا (لا استراحة واقفه اعلم) لعدم
وروده (ويقول) فيها معصلاً ولا (جحدوه) أي الذي خلقه وصورة وقت جمعه ويصبر
بوجه وقوته) تبارك الله أحسن الخالقين وهذا الفضل ما ورد فيها والدعاء فيها يتناسب
الأيام (ولو كراهية) فيها بصلة تلاوة خارج الصلاة أي أيها امرئ (في مجلسين
جحد كل) أي ما عطفها بالصبر عليه بعد نية الحكم الأول (وكذا المجلس في الأصم)
والثاني في كفه الصلاة الأولى عن المرة الثانية كالركوع قبل أن يصعد الأولى قال
يصعد للمرة الأولى كدأب عنها سجدة ثم وأظهر أن هذه أن تفسر الفصل بين الأولى
والصلوة وانقضت تصبرهم كدأب جواز تعدد ما وقرول الجوى نية لا في زعة لا يصعد
الأولى تدبر وقولهم لو طاف أسبوع ولم يصل عقب كل سنن فضلائع الجواز أن وإلى
ركعتها كما لا خلاف قال بطله هذا لأن يقرأ بالمسحقة في سنة الطواف كما اعتقدها
الأخبار الكريمة بخلاف ما هنا (وركة كجلس) وإن طالت (وركة من جيلين) وإن
نصرت لتأمل الأصم فيسجد فيها ما ولو قرأ آية خارج الصلاة ونجدتها ثم أتمها في الصلاة

ليست هذه كذا في الصلاة ثم رأيت في نسخة مصحفة حذف الله وقوله الخلقين راجع رواه أحمد أحسن الأوصية
قروا الله النبي أم (قوله أي النبي سائر) أي أو كدأبكم تفسير جيداً كأن حقيقة التكرار كافي المصباح إعادة النبي
صراً أو أقل ما يصدق عليه ذلك إعادة النبي بعد المرة الأولى من تنبأ على أن أقل الجمع اثنان (قوله أن تفسر التسل) أي بين
فيحصل به الطول هنا ويحتمل ضبطه بقدر ركعتين كما مر (قوله إلا أن يشرق) أي أو الأصل عدم الفرق في حال البنية هنا

(قوله بعد ثانياً) اى هذه السبب ومن ذلك قرأته على الشيخ آجها وجود القراءات فيجب لكل من القارئ التسبيح
 السجود بعد المرات التي يذكر فيها القارئ الا آية بكالها ثم رأيت جرح ذلك (قوله وطال الفصل) اى يقينا (قوله وتظهر
 من قرب) اى فان لم يمكن من الظهور ومن فعلها الشغل قال أوبع مرات وجها لله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر لا حول
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم قياسا على ما نقله ٤٨٦ بعضهم من ذلك ان لم يمكن من تحية المسجد لحديث أو شغل

وينبغي ان يقال مثل ذلك في
 سجدة الشكر أيضا وفيه فصل
 الصلاة مع من قول الشخص
 حينما أو طعنا آخر ما تقدم
 قرأه بعد قوله وعمل ما لوين
 له حديث امامه الخ (قوله من
 حيث لا يحتسب) فثبت أنه
 لو كان يترفعها وحده في
 الوقت الذي يتوجه فيه لم يسجد
 وفي الزيادة خلافه وما روي سواء
 كان يتوجه اليه بل ذلك لا
 ويصرح بها القصة كلامه قوله
 الا يخرج بقولنا من حيث
 لا يحتسب اى من حيث الخ قوله
 كونه أوجاه اى ولو كان مبينا
 لانه يشفع له قال الاستوى
 والظاهر ان حدوث الاخر يتصور
 كحدوث الاول اه عجرة (قوله
 يشترط) فيسقط في المال وقوله كون
 ذلك اى المال (قوله مقنن من
 القدين) هما ظاهره ومن حيث
 لا يحتسب (قوله وشفت لائق)
 حذف تفسير (قوله ثلث ائمتي)
 اى الشافعية فيهم (قوله وهكذا)
 اى سألت ثلثا فاطل في ثلث آخر
 وثلثا فاطل في الثلث الا آخر
 (قوله بسلام هذان) اسم القصة
 وهو بفتح الهاء وسكون الميم

وبالذال المجمة واما بفتح الميم وبالذال المجهية فاسم لينة بليليل كافي القبر (قوله ولو من السجود) عتد (قوله فاستدل) عن
 ابي النضر (قوله والاولى ان يتدبره) اى بهذا القيد وهو الظاهرين (قوله كحدوث دوم) اى غير محتاج اليه (قوله وشطر)
 حذف تفسير (قوله كمن متعارف) اى متعارف له (قوله علم مما تقرر) اى في قوله تفضي العادة الخ (قوله كلفانية) اى للصحيح

او عكس محض ثانيا (فان) قرأ الا آية او سمعها (لم يسجد وطال الفصل) عر فابن آخرها
 والسجود (لم يسجد) وان كان معذورا بالثأخير لثبته من توابع القراءات ولا مدخل للقصة
 فيها كما مر لثبته ما يسبب عارض كالسجود فان لم يطل أفى بها وان كان محمداً لم يظهر
 عن قرب ثم شرع في السجدة الثالثة فقال (ووصية الشكر لا تدخل الصلاة لان سبها
 غير متعلق بها فلو سجدناها بعد الصلاة بالشرع لم يطلت صلاته (و) انما (ثم) ايجوز
 نفسه) ثم اقول هو له اوله محمول المسيلة ظاهرة من حيث لا يحتسب كونه اياه اياه
 او نصر على عدمه واقدام غالب او شفا من بعض شرط كون ذلك سجدة لا فيها ينظر ومن
 حدوث المال حصوله بطلقة دفعه اى وهو اهل لها أشد ما عر وهل الهجوم مفر من
 القدين بعد الا اوجه الثاني ولا يتأخر في تسليمها بالوجه كاسباب ايتساحه (واو) فاع
 نقصة) عنه او عن ذكر ظاهرة من حيث لا يحتسب كقبض من غرق او حرق المصاحف
 على اقمطيه وسلم اذ اجابها امر يسره ثم ما جدد او رواه دفع النعمة ابن حبان ولا
 روى انه قال سألت ربي وشفت لائق فاعطاني ثلثا حتى فجدت شكر اري وفيه هكذا
 ثلاث مرات ولما اجابها كتاب على من العين بسلام هذان بمجده تعالى ولما أخبره جبريل
 ان من صلى عليه واحد صلى الله عليه بها عشرة اصدافا وخر بالظاهرين المذكور عن
 الشافعي والاصحاب وجزم به جميع وان قال الاستوى الظاهر خلافه واغتر به الجوزي
 المعرفة وسنة المساوي على ما نقله الشيخ وتظهر بان السجود لحديث المعرفة وان دفاع
 المداوى الاولى من السجود لكثير من النعم واستدل على ما ذكره بسجوده صلى الله عليه
 وسلم لاخبار جبريل ويمكن منع الاستدلال على مدعاها بان اخبار جبريل خرجت عن
 موضوع المعرفة اى قد محدث عامة المسلمين هذا والاولى ان يحقره بجهالة وقوعه
 عادة كحدوث درهم وعدم روية محدثا لرد فعله هذا فالامام اشترط في النعمة ان
 يكون لها بالى اى وقع وخسر وخرى يقولان من حيث لا يحتسب اى من حيث لا يدرك فيما
 لما في الروضة وان نازعه فيه الاستوى واغتر به ابن القبر في نفسه من روضة ومبعض على
 المازعة الجوزي على ما نسب من مائة ما تقتضى العادة بتصور له ما عتبه ونسبها له فلا
 يصح حديثه ذكر من متعارف التاجر يحصل عادة عتبا سببا وعلم مما تقرر عدم اعتبار
 تيممه في حصول الوفا بالوط والماقية فهو لان ذلك لا ينسب في العادة الى نفسه وبعد
 ثبوت النعمة ظاهرة وخرى بالحدوث باقرار النعم وان دفاع النعم كلفانية والاسلام والغنى

(قوله تروى) أى خفي (قوله أو صلاة لمعصودة) أى بقية التمتع لا بقية الشكر أخذها من كروى في الاستقامين أنه ليس لنا صلاة
سبيل الشكر (قوله تروى) أى أو تأملها مقامه فهو حسن ٥١ حج وعبادة الأرض وشركه وسحب الدنيا مع معصية
الشكر كما سرح به في المجموع الصلوة والصلوة الشكر وراثة الصلوة ما تقدم من المجموع لكن الخوارزمي يلبس
البغوي إذا كان سبيل ما ذكرهم من كلام غيره خلافة فقال لو تأمل الصلوة أو صلاة تركب من مقام الصلوة كان حسنا
انتهى فافهم حج اعتقده كلام الخوارزمي (قوله أو تروى) ظاهره ولو غير آدمي وهو غريب لأن قصد السلامة
من نقلا لا عقل لكن قديم بعضهم يهاشم إذا كانت تلك الآية ١٨٧ مما يرض مثله لا يدعو هو ظاهر وعبارة
سم على حج أى ولو غير آدمي فيما

ينظر ويحتمل بقصد لا يمتنع
بما يمكن أن يحصل لا آدمي في
العبادة ويحتمل خلافه لا يمكن
حصوله وليس الأول أقرب ٥١
ومراده الأول قوله ويحتمل بقصد
بالإجماع الخواريق أن من ذلك أيضا
رؤية من تركب خادم المرواة
(قوله أو تروى) كونه ما لورأى فيها
في غير أو أنه يفتقد (قوله فما
بعضه) كونه ذلك ليس القواوين
الخطية للرجال حرمة استعمالهم
بالرجال (قائلة) ينبغي فيما
واختلفت عبادة الرائي والعامي
أن العبادة في احتساب الصلوة
عبادة الزاوي في الظاهر الصلوة
العامي بقصد الرائي في النقص
من أظهار الصلوة زرع من
العصاة ولا يترى ذلك الحدث
اعتقاد فله معصية (قوله ومثله
الكافر) أى ولو تركه تروى
ما لورأى عبادة من الكفار رتبة

عن التام فلا معصية إلا أنه يؤتى إلى استغراق المعصية في الصلوة ويستحب اظهار
الصلوة لذلك لأن تجدده تروى وأيداه ولم يتلا بضرورة من ليس له ذلك وعلى الحال
فيقتضيه ثلاثا يسكر قلبه ولو من صدقة أو صلاة لمعصودة فهو أول الذي فهمه المست
من كلام البغوي المبدأ كرسنة الصلوة أو الصلاة شكرا أنه ليس فعل ذلك مع الصلوة
والتي فهمه الخوارزمي فليد البغوي من كلامه أنه يقوم مقامه الأول أو وجه (أو يذوق
مبتلى) في خصوصه أنه صلى الله عليه وسلم يصدر مكررة ونحن وانترى لرؤية
رجل به نصرا بالغ وضيقه وكفى خلق أو يلا واخلط على عقل على الخلاف في ذلك
والحديث وإن كان من صلاته اعتدب شيئا وهذا كونه الصلوة على السلامة من
ذلك (أو تروى) (عاص) متجاهر بمصيبة كافي الكتابية من الاحتساب وإن نزع نفسه
الركن ومنه الكافر كافي البصر المصيبة الذين اعظم من مصيبة المشايخ لمبينة
الصلوة وشكره على السلامة من ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم يصدر رؤية المبتلى والأوجه
كما قاله جمع أنه لو حضر المبتلى والعامي متداعى أو سمع صوتهما سماعا لم يبرهما من
الصلوة أيضا فاشترط إما الرؤية ولو من بعد والتعبير بما يرى على الغالب وحضورهما
عند داعي أو سماع صوتهما وإلا فغيره ولا يلزم تكرار الصلوة إلى ما لا غاية فيه من هو
ما كن يذوقه لا لا تأمر به ذلك إلا أنه يؤيد أهميته بقدم عليه (ونظرهما) أى
الصلوة (العاصي) بقصد المار ولا يشترط في مصيبتها التي يتجاهرها كونها كبيرة كما
أفتى به الواقف أنه تعالى أن لا يمتنع ضرر تغييره الله له يتوب بخلاف من لم يتجاهر
بمعصيته فلا يصدر رؤيته أو توافقه ضررا فلا يظهرها بل يمتنع استحسانا في المجموع
(لا المبتلى) فلا يذوق الأظهار إن كان غير معذور كمن يتركه أو يجاوز ذوقه
يعلم رؤيته أظهاره والافسار وقصته أن الفاسق لا يصدر رؤيته فافهم لكن
الأوجه أنه ان تصد بوجه معصية طاعة الشكر على السلامة مما شلى في لم يصدر
كان مثله من كل وجه أوفى الرائي أجمع ويمرر هذا فيما شارك في ذلك البلا

فيكون رؤيته بمعصية واحدة (قوله يصدر رؤية المبتلى) أى والعامي أولى لما تقدم من أن مصيبة الدين الخائس ما ذكر
تكرار معصية أو لوجه يصدر تروى يقر من الخ اختلاف المقصود من ذلك (قوله بقصد المار) هو قوله متجاهرها (قوله كونها
كبيرة) أى في حد المعصية وإن لم يصدر طاعة أو عارة حج قال الذرعي أو يستمر مصر ولو على صفة ٥١ (قوله تصديره)
تعطل لقول المستفاد يظهره العامي (قوله لا المبتلى) يخرج الاسم مفعول من ابتلى (قوله يصدر مطلقا) أى سواء كان
مثله أو على أو دون

قوله بهذا) اى الاحتفال (باب في صلاة النفل) (قوله واصطلاحا) فحقيقة التعبير به ان نعمة ملائكة كرام من وضع الله تعالى لهم من ان ماتوا نسيحت من الشارع قال فيه وشربا (قوله ما عدا القرائن) أى من الصلاة وغيرها كالصوم والصدقة وهو ما عليه الشارع طليا غير لازم للحجاء عن مطلوب فرض المني عنه وان صدق عليه أنه غير القرائن (قوله والتطوع) زائما في شرحه للوقوفات الكبيرة والاحسان زاد في الأولى أى الأولى بغيره من تركه (قوله فهي بمعنى واحد) فيه بحث بالنسبة للحسن لأنه اعلم لعموله الواجب ٤٨٨ والمباح أيضا كما في جمع الجوامع الحسن المأذون فيه واجب ومندوبا

وبما عداه الا ان يراد ان الترادف والعيان وهل يظهر حاله فالحق المتبادر المتبادر في دفعه بعموله معذوره به بخلاف الظاهر لانه استحقاقا بوجوب الاحتفال بغيره من الاعمال فليس هو الذي لا يتعدى كسر قلبه ويحتمل ان يظهرها وسببه السبب وهو القسوة وهذا هو الواجب به انقى الواجب رحمة الله تعالى ويحرم التقرب الى الله تعالى بعبادة من غير سبب ولو بعد الصلاة كالصبر بركوعه مقدور وهو (وهي) اى عبادة الشكر (كعبدة التلاوة خارج الصلاة في كتبها وشربها كما في المحرر ومندوباتها) (والاصح جوازها) اى السجدة خارج الصلاة (على الراحة) (للمسافر) بالاعلامات بها نقل فروع فيها المشقة التزول وان اذهب الابعاد ظهر اركانها من تمكين الجبهة بخلاف الجنائز فومقابل الاصع عدم طواف الغزوات اعظم اركانها وهو الصاق الجبهة من موضع السجدة فان كان في مرقعها وتم سجدة بجزء الا خلافه وانما السجدة على الارض (فان سجدة التلاوة صلاتان) (الايه) (عليها) (الراحة) (القطعا) بتمامها فله كعبدة السجود خارج سجدة الشكر فكذلك تفضل في الصلاة كاحمر وثقوب سجدة الشكر بطول الفصل عرفا بها وبين سببها كاحمر فله في سجدة التلاوة

(باب بالتؤين (في صلاة النفل))

وهو لغة الزيادة اصطلاحا عدا القرائن معنى بذلك لأنه زائد على ما فرضه الله تعالى وبغير عنه بالسنة والتسديد والحسن والرغبة فيه والمنصب والتطوع فهي بمعنى واحد لتزاد فعلها المشهور وذهب القاض وغيره الى ان غير القرائن ثلاثة فروع وهو ما يريد فيه نقل مخصوصه بل ينشأ الانسان ابتداء وسنة وهو واجب عليه التي على الله عليه وسلم واستحب وهو ما قلنا احيا ناؤا امره بغيره ولم يشرعوا البقية له موما التلاوة مع انه لا خلاف في الحق فان بعض المسنونات اكد من قطعها وانما الخلاف في الاسم والصلاة افضل عبادات الدين بعد الاسلام تلوا العيصين أى الاعمال افضل فقال الصلاة لوقتها لاتأثروا الايمان الذي هو افضل القرب واسميه بالمشا لها على نطق بالسان وعمل بالاركان واعتقاد بالجان وقوله صلى الله عليه وسلم استمعوا واعلموا ان خير اعمالكم الصلاة وادأودوا وصالحا الله تعالى ايماننا قل وما كان لغيره فليسبح ايمانكم أى

وبما عداه الا ان يراد ان الترادف بالنسبة اليه بالنسبة لبعض ما صدق عليه فليست اى وان صدق الحسن اصطلاح آخر لفقهاء أولئك من قبلنا اه من على حج (قوله على المشهور) بوجوب القرض بغيره بعين دوجة كما في حديث حصه ابن خزيمة قال ان تركنى والظاهر ان لم يبالسعين الحسرة وزعم ان التدبيرة بغيره كبراه للحسن والتأديا وابتداء اسلام ورده مردود بان سبب الفضل في هذين اشتغال التدبيرة على مصلحة الواجب وزيادة ادب الابرار

زال الاظهار والابتداء حصل أمن اكثر مما في الجواب اه حج اى فضله عليه من حيث اشتغاله على مصلحة الواجب لان حيث ذلك ولا من حيث كونه مندوبا (قوله وذهب القاضى) مقابله قوله على المشهور (قوله ولم يشرعوا البقية) وهي النفل والمندوب والحسن والرغبة فيه (قوله بعد الاسلام) أى اما هو فهو افضل مطلقا وجعله من

عبادات الدين حيث استمر زعمه بقوله بعد الاسلام لانه عمل القلب والسان وهما من البدن لكن سابق قوله صلاتكم ويخرج عبادات الدين عبادات القلب وهو في حد نفسه البدن بالهيكلي الظاهر فله جعل الاسلام من عبادات البدن لان احكامه لا تقتصر الا بعد النطق بالشهادتين (قوله لاتأثروا الايمان) أى تابعه في الشرع بالتركيب والدين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة وقوله وعلى بالاركان هذا قد فهم ان الاعمال يؤمن الايمان يتوقف عليها حقيقة والاركان اربعة لا ثلاث

(قوله وقيل الصوم) مقابل قوله والصلاة افضل عبادات الحج (قوله على اسد التاويلات) ومنها التي يقصد في الخواصج (قوله يوم يصومهم) من البعض حج قاته يوم به في شرحه ويظهر من كلام الشاوخ اعتناؤه وهو ظاهر (قوله وقيل ان مكة بعدهم) أي الصلاة وقيل هي افضل العبادات زيادي أي وصلته فاقى عليها الصوم ثم الحج (قوله مع الاقتصار على الاسكند) وشبهه الرواتب غير المؤكدتين من غير بيان لا كدنون المؤكدتين ٤٨٩ اه سم على حج (قوله عبادات)

(القلب) أي قانها افضل من الصلاة (قوله والتسكّر) أي في صنوعات الله التي يستدل بها على كمال قدرته قال سم على حج ظاهر وإن قل التسكّر ساعة مع صلاة آت ركعة اه (قوله والتوكل) أي التوحيص إلى الله في الامور والاعراض عما في ايدي الناس مع تسير الاسباب (قوله والصبر) أي هو سبب النجاة على الطاعة ومنعها عن المعصية (قوله والتطهر من الرذائل) أي ان يبعد نفسه ما طنا عنها (قوله وقد يكون تطوعا بالتبديد) ومثله يقال في التوبة (قوله ولوصل جاعته لم يكره) أي ويذهب على ذلك اه سم على حج بالمعنى وهل الاولى ترك الجماعة فيه كما جرى في اقتداء المسبح بالقارى او لا ويترك نفسه تطر والقاهر عدم الفرق فكون فعلها في الجماعة خلاف الاولى وقد يشتر به جعلها كذلك في صلاة الليل كما يحقهم من قول الحنفى في الترابيع ومثايل الاصحان الانحراف الى افضل كغيرها من صلاة

صلاتكم الى بيت المقدس ولا نهتكم من القرب ما تفرق في غيرهما من ذكر الله تعالى ورسوله والقرآن والتسبيح والذكر والاستقبال والطهارة والسفرة وترك الاكل والكلام وبقية ذلك مع اشتغالها بالكرام والسجود وغيره قبل الصوم تلزم الصبيح قال الله تعالى كل عمل ابن آدم له الا الصوم فإنه في وأنا بربى له لانه لم يتقرب الى أحد بالجموع والوطن الا الله تعالى فحسنت هذه الاشارة للاختصاص ولأن خلوا لوف من الطعام والنسائي يرجع الى العبدية لان العهد هو الذي لا يجوز له على أحد التأويلات والعهد بمقتضى الله تعالى فحسنت الاضافة لاختصاص الصوم بمقتضى الله تعالى لانه مقتضى الاخلاص لخالقه دون ما ر العبادات قانها اعمال ظاهرة يطلع عليها فيكون الرافعيها انطبقت الاضافة لشرف الذي حصل للصوم وقال الماوردي افضلها الطواف ووجه الشيخ من الدين وقال القاضى الحج افضل وقال ابن أبي عمير من الجهاد افضل وقال الاحباش العبادات فحسنتها افضلها باختلاف اسرارها وفعالها فلا يصح اخلاق القول بافضلية بعضها على بعض كالا يصح اطلاق القول بان التبر افضل من الماء فان ذلك مخصوص بالجموع والماء افضل للطفشان فان اجتمعوا نظر للاغلب فحسنتها التي الشد بالصل بدوهم افضل من قيام ليلة وصيام ثلاثة ايام لم يلحقه من دفع حب الدنيا والصوم على استحقاق علمه مشهوره من الاكل والشرب افضل من غيره ويزم بعضهم بان على الصلاة الصوم ثم الحج ثم الزكاة وقيل الزكاة بعدها وتلافا كافي بالجموع في الاكتفاء من احدهما مع الاقتصار على الاسكند من الآخر والاقتصا يوم افضل من ركعتين بالثلاث يخرج عبادات البدن عبادات القلب كالاجتناب والعرفة والتسكّر والتوكل والصبر والرضا والخوف والرجاء ونحوه الله تعالى ونحوه وسوله والتوبة والتطهر من الرذائل وافضلها الاجتناب والى يكون الواجبا وقد يكون تطوعا بالتبديد واذا كانت الصلاة افضل العبادات كما صرح فيها افضل الفروض وتطوعها افضل التطوع ولا يرد طلب العلم وحفظه غيرا فان مقتضى من القرآن لانهما من فروض الكليات وينقسم الى قسمين كما قال (صلاة) لفضل فحسنت قسم لا ينسب جماعة) ينسبه على التبر المحمول عن نائب القاضى أي لا ينسب فيه الجماعة ووصلى جماعة لم يكره لاعلى الحال لقصد المعنى انتم قضاء نقي السيفتال بالجماعة لا الانفراد هو غير صحيح (قوله الرواتب مع القرآن) وهي السنن

الليل لكنه يشك على صكوته خلاف الاولى حصول الثواب فيها فان خلاف الاولى معنى عنه والنسب يقتضى عدم الثواب الا ان يقال لم يرد بكونه خلاف الاولى كونه متبايناه على انه متشابه الافضل (قوله بقية الرواتب) والقرآن أي وقت طلب الثواب

(قوله والحكمة في التمسك ما نقص من القرآن) ونقشه ان الجارية لقراض هو الرواية دون غيره ولو من جنس
 القراض كسلطان الليل في كلامهم على جرمها ظاهر في ما يقتضي التعميم وبعبارة قوله يشرع لتكميل الخ لعبادة الواد
 اتصن فرضه كمل من قده وكذا في الاعمال اه وقوله قد يشمل غير ذلك القرض من الزنا والبراهقه ما في الحديث
 فاذا اتصن من فرضه شأنا لم الرب سبحانه اقل وهو اهل لمبدى من قطفه فيكمل به ما نقص من القرية اه بل قد يشمل هذا
 تطوعا ليس من جنس القرية فلي تأمل عبارة المتأوى في شرحه الكبير على الجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم اقل ما قرض
 الله تعالى على أمتي الصلاة في نفسها واعلم ان الحق سبحانه وتعالى لم يوجب شيئا من القراض غالبا الا لوجبه لمن نفسه نافعة
 حتى اذا ظلم العبد ذلك الواجب ونهه عن ذلك ما يضره وانما في من نفسه فلهذا امر بالتطرق في قرية العبد فاذا ظلمها كما امر
 المجسوز عليها وان ثبتت وان كان فيه اخل كملت من نافعة حتى قال البعض انما ثبت لك نافعة اذا سلمت لك القرية اه
 وهي ظاهرة في خلاصتها المستظهره من قولهم في المتأوى أيضا ما يصرح بتقصيص الخبر والرواية وبعبارة عند قوله صلى الله عليه
 وسلم في الانسان ستون وثلاثة مائة مفصل الخ عانته وخسعت الضعى بذلك لتعضه الشكر لانها لم تشرع جارية تضرها بخلاف
 الرواية اه اللهم الا ان يقال اراد انه لم يقصد بشر وعبيد الجارية وان اتفق حصوله بها ليس اصلها في بشر وعبيد اه
 ومع ذلك لو لم يأت ابتداء مجر لئال لم تعددوا علم الخلل كذا كما اتهمه الاول مثلا (قوله ما نقص من القرآن) بل ولما قوم
 في الاخر خلافه انما خلا فالبعض السلف ٤٩٠ مقام ما ترك منها العذر ككسبان كانص عليه اه (قوله باين البقرة وآل

التابعة لها والحكمة في التمسك ما نقص من القرآن بقص نحو شوع كرك تدبر
 قراءة (وهي ركعتان قبل الصبح) يستحب تقصصها للاذاع وان راقفها ما اتى البقرة
 وآل عمران أو الكافرون والاحلاس وان يطيعه والاو كونه في شقه الاين بعدها
 ولعل من حكمه انه يشتر ذلك ضيقة القرضى يستخرج رومه في الاصل الصالحة
 وبها انك فان لم يرد ففصل بينهما وبين القرض فهو كلام أو يقول وما في ذات في
 لمقتضيه وفيها أخر سنة الصبح عنها كما هو ظاهر ما يصح من واظبه على الله عليه وسلم

عمران) وهما قوله تعالى قولوا
 آمنا بالله الى قوله وسلمون وقوله
 قل يا اهل الكتاب الخ قوله أيضا
 مسلمون (قوله والاحلاس) قضية
 التعصبات وان لا يطلب الجمع بينهما
 ووبسبب ما اطالب بتقصيف
 الركعتين والجمع بينهما تطويل

وقد يقال ان ثبت ورود كل في رواية فلا مانع من ان الجمع بينهما افضل ليشقق العمل بجميع الروايات وانظر
 لوايراد الاقتصار على احدها في نظره الاقرب تقديم الكافرون والاحلاس لما ورد فيهما ما رأيت في جميع النسخات مما نه
 قيل بطلب صلاة الضعى عند قول المفسر ركعتين حين يطلع الخ فجر الخ فسن تحقهما اقتداء صلى الله عليه وسلم فقال ولا تات
 فاما ما في سلم كان صلى الله عليه وسلم كثيرا ما قرأ في الاو قولوا آمنا بالله وما نزل لنا آية البقرة وفي الثانية قل يا اهل
 الكتاب تهالوا الى مسلمون آية آل عمران لان المراد بتقصيها علم تطويلها على الوارد فيها حتى لو قرأ الشخص في الاولى
 آية البقرة ولم يشرع والكافرون وفي الثانية آية آل عمران لم تتركف ولا احلاس لم يكن محطوا لهما نظرا لايخرج به من
 حد السنة والاذاع وروى أبو داود انه قرأ في الثانية قرأنا آمنا بما اوتيت الرسول واقتضاهما في الثانية انما
 بالمقرين والاذاع ولا تستل عن احصاء الجرم فيسن الجمع بينهما ليشقق الاتيان بالوارد أخذاهما في التورى في ان قلت نفسى
 ظنا كثيرا والاعتراض عليه في هذا ردت في حاشية الاصحاح في صحت الله تعالى ثم عرقه قوله وان يطيعه او يحصل اصل السنة
 بأي كيفية فعلت والاولى ان يستقبل الضلة ووجهه ومقديته لانها الهية التي تكون في القرية في اقرب تدبر كرهاه فان
 لم يشرع تلك الحالة في محله انتقل الى غيره مما سهل فعلها فيه (قوله فصل بينهما) أي الركعتين (قوله بنحو كلام) نظاره ولو من
 الذكر والقرآن لاننا المقصود منه تكميل الصلاة التي فرغ منها من الصلاة التي شرع فيها ويبنى ان اشتغاله بنحو الكلام لا يوقر
 من الاضطباع حتى لو اراد به الفصل المذكور حصل له السنة (قوله وما يأتى) التي في المقضية ونقشه انه اذا أخر سنة الصبح عنها
 لم يله الاضطباع بعد السنة لابين القرض وبينها والظاهره لانه لان العرض من الاضطباع الفصل بين اصلائين =

كاي شعربه قوله فان لم يرد ذلك فصل بينهما الخ (قوله على القول) أي المرحوح (قوله ونضيف) لعل هذا مجرد تعذر بالمعنى
ان ذكر عدد الركعات ليس شرطاً فيمكن ان يقول اصل القضاة والغير وان حوذك (قوله فتقول) هذه الكيفيات ماعدا
ركعتي الوسطى بل قد يقال حتى أي أيضاً يجعل الإضافة لينة لتصل للقرض كما تقطع السنة ولعل المعنى بينهما وجوب التعرض
للقرض في القرض ووجوب عدمه في السنة (قوله أنه من تطو يلها) ويطلق بها بقية السن المتأخرة وانما خص عليها
بغير ان الهاء بالانصراف عقب فعل المغرب (قوله حتى يصرف) لا يعني ان تطو يلها سنة لكل أهل المصداق لا يتصور ان
يفي بالصرف أهل المصداق الا ان يرد من ذلك كل أحد حتى يصرف من يصرف عادة او من تطو يلها بالانصراف أمر عرض
هـ ٨٤ سم على حج والكلام حيث نعلمه في المصداق فلا ينافي ٤٩١ ان انصرفه ليعطى في البيت أو تفصل

(قوله الكافرون والاخلاص)
وبين هذان قرأتان ماثرتين
التي لم ترد لها قرأتان مخصصة كما
بحث حج (قوله ونضيف لكالها)
ويبقى حديث أفراد الاكل ان
يقسم الكافرون لورودها
بضمها ثم يضمن اليها ما شاء
ومثل يقال في الركعة الثانية من
انه يقدم الاخلاص الخ المأثور
فيما يضعه من ترتيب المصطف
فان لم يتيسر له اذا راعى ذلك
قطوعه لم يضر الخ المأثور وان
خالف ترتيب المصطف (قوله)
بركعتين خفيقتين) وحكمة
تخصيهما بالمادة التي حل العقدة
التي تنبى بعد الحل العقدة قبلها
وذلك لأنه ورد ان الشيطان يأتي
للاسان بعد صوم فبعد عليه
طوبى له ويقول عليك ليل
طوبى له فارد هذا التقيد فذكر

عليها وتلي ركعتا العجيزتين انما وما نعلمه في بيتا كيفيات سنة الصبح سنة العجيز سنة
البرد سنة الوسطى على القول بل من الوسطى سنة القضاة ولو ان يحذف لفظ السنة ويضيف
فقول ركعتي الصبح ركعتي العجيز ركعتي البرد ركعتي الوسطى ركعتي القضاة (وركعتان قبل
الظهر وكذا ركعتان بعدها) (ركعتان بعد المغرب) (تليها العجيزتين) انه صلى الله عليه
وسلم في ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعدها العشاء
وركعتين بعدها الجمعة وذكر في الكفاية في ركعتي المغرب بعدها انه يسن تطو يلها حتى
يصرف أهل المسجد لكن مقتضى كلام الروضة من انه يثب فيهما الكافرون
والاخلاص خلافاً لما لا يجهل على انه يان لاصل السنة وذلك لكالها (وركعتان بعد
المساء) (تليها المأثور) مثل ذلك الحاج بركة وقائمة الخمس لم ترك الغل الحجاز ليستريح
وليحبها ما بين يديه من الاعمال الشاقة يوم الصبر (وقيل لأدانية العشاء) لان الركعتين
بعدها يجوز كونهما من صلاة الليل ويردناه صلى الله عليه وسلم كان يؤخر صلاة الليل
ويقتصر به ركعتين خفيقتين فيطو اهما فدل على ان تنبى لستامهات في الوجه لما ذكر
بالسنة قلنا كيد لا لاصل السنة كما يؤخذ من قوله الا في وانما الخلاف الى آخره وسقى
تعليقه كراهه اذا جاز كونهما من صلاة الليل انتفت الحواظبة المتضمنة قلنا كيد (وقيل
اربع قبل الظهر) لعدم كراهي الله عليه وسلم لها كما رواه البخاري (وقيل واربع بعدها)
تليها من حافظه في اربع ركعات قبل الظهر واربع بعدها حرمة الله على النار (وقيل واربع
قبل العصر) تليها من حرمة الله على النار (واولجس سنة) رواية قطعه لورود
ذلك في الاساطيع العجيزة (وانما الخلاف في الراتب المؤكد) من حيث انما كيد
وهو العصر والاول قطعه لانه صلى الله عليه وسلم واظب عليه اكثر من الثانية بالبقية

الله تعالى اختلف واحدوا اذا قرأوا اختلف الثانية واذا صلى ركعتين اختلف الثالثة (قوله ثم تطو يلها) أي صلاة الليل (قوله فدل
ذلك) منه يعلم انه يسن تجعيل سنة العشاء بالبدية وان كان له تمهيد ووفق بالبقية (قوله على ان تنبى) أي الركعتين الخفيقتين
(قوله كاي يؤخذ من قوله الخ) انظر هل يشكل على هذا قول الشارح لان ركعتين بعدها الخ وعبرة عن قول المصنف والجميع
سنة الخ انظر هل يشكل على هذا قول الشارح في رواية العشاء ما ذكر بعدها يجوز ان يكون من صلاة الليل اهـ ثم يأتى بسم
على حج قال بعد ذكره الاشكال خالوصه استثناء منقطع القطع الا في ان الجميع سنة لكن قول الشارح يحج ونعني تعليله
بما ذكره الخ يدل على بيان اختلافها فيها (قوله حرمة الله على النار) أي منعهم دخولها (قوله تليها من حرمة الله الخ)
مما هاهنا

(قوله وكان في شهر السابق) هو قوله كان يزعم لالة الليل وعبارة حج وكان في الشهرين السابقين في أربع أشهر وأربع المصالح
 وأراد أربع أشهر وأربع المصالح ما قدمه فيها من قوله بعد قول المصنف الظاهر أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يذهب وأما الجواز
 وقوله بعد قول المصنف العصر للبر الحسن أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبلها أو بعد ما يقبل بينهما بالتيمم فقوله الشارح
 وكان في الشهرين لا يقتضي أنه إذا كان لا يورده في هذا المقام وإن لم يصح له ذكر في كلامه ثم يحتل أنه إذا لم يذهب عنه في الشهرين
 معا وأنه إذا يورده في سنة العصر ثمانية لأن الواو في سنة الظاهر اشقل على ما يشهد المراد عليه وهو قوله لا يذهب عنها فالتكرار
 مستغنان عن غير كان (قوله ولو أقصر على ركعتين) أفهم أنه لو صلى الأربع القليلة وقصّل فيها بالسلام لايتين صرف الأولىين
 للمؤكد بل يقع فتاوى كذا وقد انغمروا في ركعتين ولا تعين وقضية قوله لأنه التبادر والطلب عنه أقوى صرف الأولىين
 للمؤكد كدفع مطلقا وهل القليلة أفضل ٤٩٢ من البعدية أو بالعكس أو هذا على حسو افعال القدي ذكره من إسناده

العبدية أفضل لتوقها على فعل
 التروية هكذا نقل عن الشيخ
 جدران اه (أقول) الأقرب
 السادى كليل عليه عبارة البهجة
 حيث قال ما بالوا ولا تويت اه
 أي ما ذكره من الروايتين معلونا
 بالوا ولا تويت فيه وما تان
 الركعتان محقة بما بالوا (قوله ولم
 ينزلوا ركعة) قضية أنه لو أقصر
 في نية غير ما ذكره اختص به
 وبقي ما لو أطلق سنة الظاهر القليلة
 أو البعدية بأن لم يتعرض لعدد
 هل يقتصر على اثنين أم لا فيه نظر
 والنقطة قدسية شيئا الزاد في
 صفة الصلاة أنه يقتصر على اثنين
 اه وبعبارة سمح حج فيها
 ه (فرع) يجوز أن يطلق في سنة

سنة الظاهر المتقدم مثلا ويضربون ركعتين وأربع م اه وفي كلامه أيضا على البهجة لو أطلق السنة في قصة
 المسجد والضحى على كل ركعتين قلنا راجع فلهما قبل الفرق بين الضحى وقصة المسجد وبين الروايت (قوله قال في الثالثة) أي
 في المرة الثالثة وقوله كراهة أن يقضها أي قال في شاة كراهة في الجمع اتفاقهما أي في المسئلة والثاني (قوله والخبر الصحيح) أي
 قريب معنى الخبر الصحيح الخ (قوله) وبسبب فعلهما أي الذين قبل المغرب أي وكذا ما في الروايت وبما يخص هاتين الركعات
 بعبارة العادة من المبادية قبل المغرب بعد دخول وقتها ومنه يعلم أن ما جرت به العادة في كثير من المساجد من المبادية لصلاة
 الفرض عند شروع المؤذن في الأذان المقوت لأجابه المؤذن ولتعمل الراتة قبل الفرض مما لا يفتي بل هو مكروه (قوله فان
 تعارضت هي) أي السنة القليلة (قوله إلى ما يهدى) أي ويكون ذلك عذرا في التأخير ولما منع أن يحصل الجمع ذلك أفضل
 كالحاصل مع تقديمه لكن ينبغي أنه لو لم يحل جماعة أخرى فتك من معهما من فعل الراتة القليلة وأدراك فضيلة الفرض مع
 إمام النايتين بتقديم الراتة وذلك الجاعة الأولى ما يمكن في الأولى في أنه أفضل ككثرة ما يقرأ فيها وقتها الإمام

(قوله ولا يشهد على الجارية) أي لأنها تحت التأمير والنسب في وجوبه (قوله كالبيعة) أي كأنه يزوج البيعة المتأخرة
 البيعة حيث علم صحة الجمعة وأنها كالبيعة قوله إذا افترضنا أن نزلنا الخ والاصل الظاهر ثم يبيد به ما يأتي على ما ذكرنا (قوله
 عدم وقوعها) أي جمعة (قوله إذا افترضنا أن نزلنا وقوعها) وفي نسخة إذا افترضنا أنه كلف الأحرار بها وإن نزل على عدم جوازها
 أما البعد فيقضى بها بعد فعل الظاهر بعد بيعة البيعة ومنه الخ وقوله في هذه النسبة وان شئت في عدم الخ تأنيبه قوله
 بعد خروج الخ ثم رأيت قوله وخروج الخ مقصود بإعلامه بأصوله ٤٩٣ فلا شك وإني الأصل كان سبع فبع ثم بيع

عنه وضرب بعله بمضه وكتب
 به ما في هذا القول فهو المعتقد
 الموعول عليه (قوله فان لم ينو)
 قسم قوله ونوى الخ (قوله فيما
 يظهر) أي ويقع في فعل مطلقا (قوله
 بثلث) أي بيعة الجمعة قبلية أو الم
 تقع صلاته جمعة من سنة الظهر
 قبلية (قوله كاليجوز بناء الظهر
 عليها) أي إذا خرج الوقت وهم فيها
 أو منع مانع من أكلها جمعة
 كسكنها من بعض المدة (قوله فلم
 يمكن البناء) أي فبأن يبين الظاهر
 قبلية والبيعة (قوله وليس هذا
 كن في بعض الكفارة) أي حيث
 لا يثبت عليه نواب بعض الكفارة
 بل إن تعدد ذلك لم يمنع أصلا وإن
 لم يمنع ذلك عرض لم يمنع أكله
 وقوله تغلظ مطلقا (قوله وأدنى
 الكمال ثلاثة) الأولى حذف البناء
 من ثلاثة ونسبة لأن المدة
 مؤنثة وقد يصعب بأنه إشارتي
 ما ذكره الترمذي من أنه إذا حذف
 المدة جازيت ثلثة وحذفها

ولا يشهد على الجارية فيما يظهر ومقابل له صحيح أنه ما استبانة واستدل بظاهر خبر
 ابن عمر السابق (بعد الجمعة أربع) لما روي في الخبر الصحيح ثمان منها مؤكداً (وقيلها
 ما قبل الظهر وأدنى) أي أربع منها ثمان مؤكداً ففي كماله في الخبر كدوسه
 قبلها وبعد ما كسر ح في التصديق وهذا هو المراد وإن كانت عبارة فهم غلطها الظاهر
 فهمتها المتأخرة في بيعة قبلية سنة الجمعة كالبيعة ولا أثر لاحتمال عدم وقوعها خلاف
 لما صلب البيان إذا افترضنا أنه كلف الأحرار بها وإن شئت في عدم جوازها أما البيعة
 فتؤني بها بعد فعل الظاهر بعد بيعة البيعة (ومنه) أي من القسم الثاني ليس
 جماعة (الوتر) بفتح الواو وكسر الظاهر على غير ما قاله لا لأن الطول وغيره أو تروا
 فإن افترقتا وتر يجب الوتر ولفظ الأمر للتسبب هنا لإرادة خبرها لئلا كيد وخران الله
 افترض عليكم خمس سنوات في اليوم والسنه أو غلب يجب كفاية ولو وجوبه أو حصة
 لقوله تعالى والصلاة الوسطى أدنى وجب لم يكن الصلوات وسطى وقد قال ابن المنذر لا أعلم
 أحدا وافق ما حنفية على وجوبه حق صاحبه وما اقتضاه كلامهم من أن الوتر ليس من
 الراتب صحيح باعتبار ما خلق الراتب على التابغة لقراءته ولهذا الوتر بيعة العشاء
 أو راتب صحيح باعتبار ما خلق الراتب على التابغة لقراءته ولهذا الوتر بيعة العشاء
 من الوتر فيما يظهر أنه يطلق على مجموع الأحادي عشر ومنه من أن بعض التراويح
 وليس هذا لكن في بعض الكفارة وإن ادعى بعضهم لأن حصة من خصها لها ليس له
 ببعض مقربة فيثبت متعددة بخلاف ما هنا (وأقل ركعة) تلويح من أحبان الوتر بواحدة
 فليعمل وضع عن على الله عليه وسلم أنه أوتر بواحدة وقوله أي الطيب يكره أن ياتر بها
 محمول على أن الاقتصاد على خلاف الأولى ولا ياتيه التلويح لأنه ليس حصول أصل السنة
 بها وأدنى الكمال ثلاثة وأكل منه خمس تسبج ثم تسبج (وأقله إحدى عشرة) ركعة
 تلويحاً عما كان رول أقل على الله عليه وسلم يتردى رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة

قائماً في البعض وحذفها في البعض (قوله وأقله إحدى عشرة ركعة) أي ولو قرئتها خذ من قوله لا أقله الخ (فروع) هـ
 ثوران يسمي الوتر بركعة ثلاث ركعات لأن الله وهو واحد يكره الاقتصاد على أقلية أو لا يندرج في عدمه من مطلوب لراحتة في
 الاقتصاد عليها الثلاث فخصها التذرع ولهذا إذا قلنا إذا قلنا لينة الوتر اقتضت على ثلاث (فروع) هـ واصل واحدة
 بنية الوتر حصل الوتر لا يجوز بعدها أن يفعل شيئاً فلو تروا لحصوله وسقطه فإن فعل هذا لم يثبت ولا يعتقد فلا مطلقاً
 وكذا الرمي ثلاثاً بنية الوتر وسلم وكذا أقل من عن شيئاً الرمي
 نسخ الشارح بإيدى ثخان لم يرد وكذا قوله بثلث وقوله كاليجوز بناء الظاهر عليها وقوله يمكن البناء عليه اهـ صحيحه

قال سقطوا الطلب فلا تقبل الزادة بعد ذلك فالزم به يلزم انه لو ثبت ان يأقبا كثر الوتر ابد اقوى ثلاثين وكنت منه وسلم ثم قال
العمل فالزمه ورويت شيخنا جافى بخلاف ذلك اهـ سم على منجه وقولهم ورويت شيخنا جافى بخلاف ذلك أى قال اذا
جلى ركعة من الوتر وثلاثين لاجازة ان يفعل بقية (أقول) والاقر ب ما قاله جافى وقد سأل عن قول الرجل اسقطوا الطلب بان
سقطوا الطلب لا يقتضى منع البقية الا ترى ان فرض المسألة ان يسقط الطلب فيه بفعل واحد ولو فعله غيره لم يده اثب عليه ثواب
القرض وقولهم ثمة ثلاث ركعات هل ١٩٤ يستمع عليه الزادة على الثلاث أم لانيه نظروا الاقرب الثاني وذلك ان قدر

الثلاث يجعل منه على ان لا تقص
من الثلاث ثم ان احرمها ثلاث
ابتداء حصل بها الوتر وبرئ من
البدن ولا يجوز الزادة عليه لانه
سبب وجوب مسعى الوتر امتنت
الزادة عليه على ما عتقدهم وان
احرم ركعتين ركعتان او الاحدى
عشر ركعة واحدة ثم يستمع ويقع
بعض ما أتى به واجبا وبعضه
مندوبا (قوله فان احرم بالجميع)
أى بالاحدى عشرة مع الزيادة
كأن احرم باقي عشرة (قوله مرة
مرة) بالجميع لكل من الاخلاص
والمعوقين (قوله فيما ينظر)
ظاهره وان وصل وان لم يصل
الثالثة على الثالثة اهـ سم على
جافى وقد يقال هذا مخالف لما تقدم
من انه لا تسع مرة بعد التشهد
الاول الآن يقال هذا مختص به
لتعلق الطاب به فيصير صريح قوله بين
كل ركعتين أى وما بعد هذا (قوله
وهو افضل) قال الشيخ عمير قال
الاستوى محل الخلاف اذا أوتر
ثلاث فان زادها فصل انشأ

بلا خلاف كما في شرح المذهب والاعتقائى اهـ في اثنا كلام (أقول) وملا ذكره الشيخ غمرة بتقديمهم من قول الشارح ان افضل
ساواه عددا (قوله فليز كان صلى الله عليه وسلم الخ) به يفتقر ما يقال الله اس أن قال الوصل افضل خر وبيان خلاف الى حصة
فانه يوجب الوصل ووجه الدفع أن الخلاف انما يراعى اذا لم تعارضه حصة واحدة وركعتين عليه السلام وقد ورد عنه (أقول) قوله
قضية بمنزلة أى قوله بمنوع وكان الاول أن يقول بمنوعة (قوله أو مكروه) أى والزاد باننا أقوى الى المكروه وكان الاول الخ
(قوله بل قال انشأ) ضعف (قوله والوصل يقتضيه افضل) أى وان احرم بأحدى عشرة وعل وجه التقديمه للغرب فيما كان
الاول منهما ما يفتقر الى الثاني بعد قوله افضل فبعد ان الوصل من حيث كونه يقتضيه ليس مكروها وانما هو خلاف الافضل

(قوله ولا تقي عن تشبه الوتر) أي يصطفيه مستقلا على تشبهه من (قوله أن يقول بعد الوتر) أي يقول فراغ الوتر كلمة كان أو أكثر (قوله
 وبك مسك) أي استعير بك من غشك (قوله وقد سر) أي في قوله لو لم يوصى ماعدا أخيرا (قوله فراغ الوتر) أي (قوله في جمع التقديم) بظاهره
 وإن صار مصغيا قبل فعله وبعد فعل العشاء كان وصلت شيئا مذكورا فاستهت به بعد فعل العشاء ونوى الإحاطة لكن نقل عن الصواب
 أنه لا يقبل في هذا الحال بل يؤخره حتى يدخل وقتها الحقيقي وهو ظاهر لأن كونه في وقت العشاء لا ينافي بالإقامة (قوله سبق نقل)
 وينبغي تصويره بركعتين أو أكثر بحيث كان تشبها أشد من قول الشارع لتقع هي مؤثرة في الإحاطة بغيره بركعة ولا يكون
 الأثر بركعة ففعاله (قوله لثقلته) بفتح القاف اهـ شرح المنهج (قوله جعله الخ) وعليه فلو كان لو لم يوصى أول الليل على إحدى
 عشر ترنوا صلى آخره صلى ثلاثة فظاهر أن الأولى عشرة وأولى عاقلته ٤٩٥ على كمال العبادة ووقع السؤال في الردوس
 على لفظه الوتر وأراد صلاته

أفضل منه بثم بد من كافي الصلوة فوافيته وبين المغرب والشمس عن تشبه الوتر بالمغرب
 ويسن أن يقول بعد الوتر ثلاثا سبحان الملك القدوس ثم اللهم اني أعوذ برضاك من
 مضايقك وبمعافاة ظمئ من عقر بيتك وملكك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك
 وقد مر ما دللنا منه أن تقدم الصلاة الوتر لا قبلها خير من لا أصلها (وقوله أي
 الوتر (بين صلاة العشاء) ولو بعد غروب الشمس في جمع التقديم وطالع القبر) الصادق
 لغير الصلوة في ذلك وقتها اختار أن يثالث الليل في حق من لم يرد سجدا ولم يمتد السجدة آخر
 الليل وبكاشفها وقعه بعد دخول وقت العشاء بشرط كونه قد دخله حتى لو خرج وقتها
 وأراد فعله فضا قبل فعلها كان متعاضدا كما أفتى به الواو الدرجة الله تعالى لأن القضاء يحكي
 الاداء (وقيل شرط يجوز أن الأثر بركعتين نقل بعد العشاء) وإن لم يكن من سجنها
 لتقع هي مؤثرة في ذلك الفعل وبدونها يكتفى كونهما وترافقهما أو مؤثرة قبلها ولو فرضا
 (ويسن لمن وثق بصلته وأراد الصلاة بعده نومه) جعله أي جميع وتره (آخر صلاة الليل)
 ثلثا بجمعها آخر صلاة تكمن الليل وترامع خير مسلم من خاف أن لا يقوم آخر الليل
 فليوتر أو لم يطمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل فإن صلته آخر الليل مشهودة ثم إن
 فعله بعد نومه كان وتره سجدا وعليه يعمل كلامهما أو لا كان وتره السجدة وعليه يعمل
 كلامهما في النكاح إنهما مستغيران وعلم من قرأ في أي جمعه أن الأفضل تأخير ركعة وإن
 صلى بصلته أول الليل في جماعة وكان لا يدركها آخر الليل ولهذا أفتى الواو الدرجة الله تعالى
 فمن يمسلي بعض وتره مضان جماعة ويكمله بعد سجدته بان الأفضل تأخير ركعة قالوا
 إن من لم يمسجد لم يوتر مع الجماعة قبل يؤخره إلى الليل فإن أراد الله صلاة معه صلى فافله

حاصله لو كان لو لم يوتر ثلاث ركعات موصولة أدركها جمعه في الوقت وموصولة تخرج به صلاة موصولة وتر في ما لو
 كان لو لم يمسجد أو تسع أو تسع ركعات في الوقت وإذا صلى أكثر من ذلك تخرج بعضها عن الوقت هل الأفضل الاقتصاد على
 الأقل أو لا يفطنوا الأقرب الثاني تسعة ما أتد الوقت لموقع فيه فكانه صلاة ما كانها في الوقت أخذها كره سم على حج
 في رواقب الظهر الفلسفة والمبدع يسن أنه إذا نوى الجميع وأدرك بعضها في الوقت وقعت كلها اداء (قوله آخر صلاة الليل)
 يؤخذ من تخصيص من التأخير الوتر استنباطه بغير رتبة العشاء البعيدة وقد قلنا ما يدل به (قوله أولا كان وتر) أي بان
 فعله قبل النوم (قوله بان الألف) لأن تأخير ركعة أي ما يخصص من تأخير فوات بعضه أو لا صلى ما يخصص فلو تهاون بصلته ويكون
 ذلك عندنا في التقديم أصلا (قوله في الليل) أي آخر الليل ثم إذا ثبت في شخصه صحبة آخر الليل (قوله صلى فافله) أي متقدرا
 كان أو أفعال لكن لو كان ما موصلي وتره مضان بنية النقل كره القنوت في حقه

(قوله ليحتمل) أي ولو في جماعة وعليه فيستثنى هذا عما بين أن النفل الذي تنشر فيه الجماعة يثنى أعادته بما هو قوله أي
 لا يثقل أعادته وإن كان في كلام الأصحاب ثم خصه بما بينه والوالد فلا يقال كان الأولى أن يقول أي بغير أعادته فإن أعاد الخ
 (قوله ولكن ينبغي أن يؤخره الخ) لعل حكمته المانعة بحسب الظاهر من جعل الوتر آخر صلاة الليل وسوقه فانه لما حصل بين
 الركعة الأخيرة وما بعد هذا كان خلاف ٤٩٦ كما ليس من صلاة الليل لصلته ويقدر منها ما نزل ذلك منزلة من

مطلقة وأثر آخر الليل (فان أوتر تم تبرد وعكس) أول يوم بعد أصلا (اليوم بعد)
 أي لطلب إعادة طهارة فان أحدهم غلبه أثره عاد إلى الحرم عليه ذلك ولم ينقذ كما ترى به
 أو الوجه المقتضى في تبرير أوتر أن قيل له وهو خبر عن النبي وقد قال في الإجماع
 النبي من تقص الأثر ولا يحققة النبي التحريم ولان مطلب الأثر يقتضي قصد
 النبي عنه أو دفع الذي عنه أو جزمه أو لازمه والنهي هنا خارج إلى كونه أوتر والقباس
 على ما ورد في الأثر على إحدى عشرة كاصح حيلان الأثر بصدق العزم والأثر إنهم
 إن أعاد ماله أو ناسه ما وقع قسلا مطلقا كأمره بالظهر قبل الزوال غاطلا ولا يكره
 التمسيد بعد الزوال لكن ينبغي أن يؤخره عن غلبا (وقيل يشعبر كمة) أي يصلي ركعة
 ليصير مقبلا (أي بعد) ليقع الأثر آخر صلااته كما أنه يرجع من الصلاة إلى يقضي
 الأثر وقد تقدم أنه صرح النبي عنه (ويشيد الفتوى آخر زوره) أي آخر ما يقع وزا فعمل
 ذلك من أوتر ركعة واحدة (في النصف الثاني من رمضان) ليلة وأما أواد وان أي بن
 كتب فتقده للمابع عن الناس عليه وعلى بهم أي صلاة التراويح (وقيل) يس في
 آخره الأثر (كل السنة) لا مطلقا حاصرا في وقت الصبح وعلى الأقل لو تفتت فيه في غير
 النصف المذكور ولو طال له الاعتدال كروجه قبله وروان طال له وهو عدل على التحريم
 بطلت صلاته والأثر ويعد السهو (وهو كقنوت الصبح) في قتله ومحلها والمجهر به
 وإقضاء السجود بتركه ورضع الدين فهو غير ذلك مما يروى من المنقروادامة غير من
 مرز يادة عاصي بقا على آثاره المبجولة (وهو قول) نوب (قبله) اللهم أنا نستعينك
 ونستغفرك الخ) أي نستعينك وقومك وتوسل كل عليك وتغني عليك عن غيرك
 ونسرك ونشركك وتقطع وقتك من تقبيلك الماهيك عليك والتوسل عليك والملك
 نفسي وقصد بدال مسحة أي تسرع زحور حستان وتغني عذابك إن هذا الخ
 بكسر الجيم بالكثرة ملحق بكسر الحاء على المشهور أي لاحق بهم ويجوز فتحه إلا أنه
 تعالى أنفعهم اللهم عذب الكفرة الذين يصدون أي يحنون عن سبيلك ويكذبون
 رسلك ويقاتلون أوليك أي انصارك اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين
 والمسلمات وأصل ذات منهم أي أروهم وروايتهم وأق أي أجمع بين قلوبهم

أراد الأمازيغي الوتر ثم عرض
لها يستقي المهيبة بعد (قوله
وعلى الأجل) هو قولنا الصف
الثاني من بهتان (قوله لوقت
قد) أي الوتر ومنه ما لوقت في
غير الصبح فإن طال به الاعتدال
وليس الر كمة الأخيرة بعلت
صلاته حيث كان عابدا عالما
والأخلا ويصعد السهوي
اعتقه الشارح وأتى حج بان
طويل لئلا يعتدل من الر كمة
الأخيرة لا يضر مطلقا بعده
طويل بقنوت التارة وعليه
لا محذور لأنه لم يعمل ما يطل
عده (قوله وتحدد) قال الشيخ
ثم عرض من حدد وأخذت
بسمه اه أي هو يفتح الثون
يخوضهمها (قوله عذابان
الحديد) يقال الحديد يكسر الحيم
لأنه ينفق الأمر والوارد
أزهر وهو شدة العذاب فالمن
حد في فأمر حصل غاية ومنه
الحد في لآخرهم (أشار به) إلى
أنه ينفق غايته حتى ينفق من
الحد في لآخرهم (أشار به) إلى

واجعل
 واخذ واحد وفي الصباح لحقه، ولحق به الحق من باب تعبه لما بالفتح ادركه وحقه بالفتح فاعله واجعل
 واخذ واحد وفي الصباح لحقه، ولحق به الحق من باب تعبه لما بالفتح ادركه وحقه بالفتح فاعله واجعل
 واخذ واحد وفي الصباح لحقه، ولحق به الحق من باب تعبه لما بالفتح ادركه وحقه بالفتح فاعله واجعل

(أقول هو) أي الحكمة (قوله الذي علمهم عليه) أي في قوة تفكيره وأشد ذلك من بني آدم من قلوبهم وذواتهم الآية
 (قوله لما ذكر) هو قوله لأن قوت الصبح الخ (قوله وإن الجماعة تنسب الخ) أصل الحكمة التعرض لهذا المعنى من الكلام فيها
 لا تنسب فيها بالجماعة أنه لما ذكر الوتر لكثرة ما كثر السنة لاجتماعه فتاب عليهم أحوالهم كرماعيل فيه في بعض السنة
 (قوله وفي صلاة الأشراف) عبارة سمع على منسج شرع المحدثان صلاة الأشراف غير صلاة الضحى مراد في جملة أئمة
 وعليه قصص ركعتين وبنسب أنه لو أحرمها كقرآن فقد تواتر لو أحرم ركعتين ثم أراد أن يحرم صلاة أخرى بنسبها ذلك
 لم تنسب لأن السنة صلت بالاول والثانية غير مطابقة ما في في نسخة المحدث (قوله الكافرون والأخلاص)
 ويترجمها أيضا في اصولي أكثر من ركعتين كما يؤخذ مما تقدم من صحيح ويحل ذلك أيضا ما لم يصل أربعة أو ستة باحرام
 فلا ينسب فراه وروية هذا تشهد الأول ومثله كل سنة تشهد فيها ٤٩٧ تشهد في ثمانية لا يقرأ السورة فيها بعد
 التشهد الأول (قوله لا مضاعفة)

عرضه دفع ما ورد عليه من الله
 كتب يقول أن الأخلاص تعدل
 ثلث القرآن أربع أمانته وياقه
 يشغل على يس وتبارك الملك
 ويحرمها وكل واحدة منها فيه
 فواب مخصوص إذا جرح زاد
 بموجبه على ثلث القرآن كثيرا
 (قوله وأكثرها ثلث عشرة الخ)
 فائدة قال في شرح الشرائع
 عند قول المصنف في باب صلاة
 الضحى قال ما أخبرني أحد روافد
 رأى النبي صلى الله عليه وسلم
 يس على الضحى الإمام هاني فأنها
 حدثت أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم دخل بيتا يوم فتح مكة
 فاتخذ يس فسمي أي صلى على
 ركعات الخ فاقصه قوله فأنشأ

وأجمل في قلوبهم الإيمان والحكمة وهي كل مانع القبيح وينبهم على أنه رسول
 وأزهرهم أي الهمهم أن يتواضعوا لهذا الذي عاهدتهم عليه وانصرفهم على عدوك
 وعدوهم المالحق وابتاعنا منهم ولا يسر ربنا لا تؤخذ نال في آخره وردة كافي المجموع
 لذكره القرائن في هذا المقام (قلت الأصم) أنه يقول ذلك بعده لأن قوت الصبح ثابت
 عنه صلى الله عليه وسلم في الوتر والآخر لم يأت عنه صلى الله عليه وسلم شيء وإنما اخترعه
 هو رضي الله عنه وتصوره فكان تحديده أي في صلاة اقتصر على أحدهما فقوت الصبح
 أفضل لما ذكر (وإن الجماعة تنسب في الوتر) في رمضان سواء كان (عقب التراويح)
 أم بعد ما لم يقبلها وسواء قبل التراويح (جماعة) أم لا (واقه أعلم) اقتدا في ذلك
 بالسلف والخلق أما وتر غير در شان فلا يسر في جماعة كقوله (ومنهم) أي ومن القسم
 الذي لا تنسب لجماعة (الضحى) للاخبار التي جعلها ومن تفاها أغاراد بحسب علمه
 وهي صلاة الأشراف كما في قوله الواحده الله تعالى وإن وقتم في العباد أنها غير ما على
 ما فيه ينسب فأنشأها إذا كانت لها ذات وقت (وأقلها ركعتان) لأنه صلى الله عليه وسلم
 أوصى بها بأمر مرة وأنه لا يحددها ويسن أن يقرأ فيها الكافرون والأخلاص وهما
 أفضل في ذلك من النعمان والضحى وإن وردت أيضا إذا خلاص تعدل ثلث القرآن
 والكافرون وتعدله بل بلا مضاعفة وأدنى المكالم أربع وأكل منه مست واختلف
 في أكثرها كما أشار إليه بقوله (وأكثرها ثلث عشرة) نظيره في ضعف هذا ما يرى عليه
 في الروضة كأصلها والمحدث كآفة له المستف عن الأكثرين وصحبه في الضيق والمجموع

أخذ منه أئمة الذين دخلوا مكة أن يقتل أول يوم لصلاة الضحى
 اقتدا به صلى الله عليه وسلم ٨ ثم قال أيضا في الباب المذكور قبيل وقولها أي عائشة السابق لما روي فيها نازع من جعل
 من ضاعفها أنها واجبة عليه ورواية دارقطني است بر صلاة الضحى ولم تؤمروا به ابتداء ويريد أن الذي من خصوصياته
 صلى الله عليه وسلم كما صرح به وجوب أصل صلاتها لا تكبر بها اه ثم قال فيه أيضا قاضية من قولها صلاة الضحى إنما تنسب
 عن الصدقة أي تصح على مقاصد الإنسان الثلاثة وسنن مضاف إلى أكثر جموعه ويجوز عن ذلك أنها صلاة الضحى
 وبكى الحافظ أوافقه في الزين العراقي أنه أشهر من العوام أنه من قطعها يعني فصار أكثرهم يتركها إلا صلاة وليس لها طوره
 أصل بل الظاهر أنها عمالة الله الشيطان على السفنهم ليحرمهم الخير الكثير لاجل الجراؤة من تلك الهدية اه (أقول) ومثل ذلك
 في البطلان ما أشهر أيضا من بينهم أن من صلاتها غفرت ولادة

(قوله لا تزد على الخ) أى ولا تفتك شيئا مما قلنا من فضة الجماعة فبعض الجماعة يفتك من فضة الجماعة وعقد من فضة الجماعة
بغير الرجوع فأنما شرعت فيه جميع الثمر فأنما ثبت القرض عشرة وربع الجماعة فأنما يجمع السنة (قوله الفصل في جنسه)
الأولى الأصل كما عبه ج (قوله ومنه) أى من هذا المعنى وهو أن تشرق بعض أركانه من شروق الخ (قوله إذا مضى ربع المار)
أى حتى الريح الأول الصبح وفى الثاني الضحى وفى الثالث الظهر وفى الرابع العصر (قوله صلاة الأركان) أى صلاة الضحى
(قوله إذا دخل المجد الحرام) وإذا دخل المجد الحرام مرى الطواف وأراد ركعتين فنية المسجد قبل الطواف فهل تعتقد
قال الشيخ الرلى يذى إنما تعتقد وتحت شخصاً الزيادة وقال يحدد بالاعتقاد وسئل عن ذلك فى مجلس آخر فقال بالاعتقاد
وعلى ذلك بقوله يؤخذ من قولهم تنعقد فان لم يرد الطواف ندب
٤٩٨ يس من لريد الطواف أنه يؤخذ نية المسجد عنه أنه لو قدمها عليه فأنما

وأقرب إلى الدرجة الله تعالى أن كرها عما ن عليه فلما دخل عليها لم يصح ولم يصح ضحى أن
أحرم بالجميع دفعوا واحدة فان سلم من كل اثنين صبح الا احرام الخافس فلا يصح ضحى
ثم ان علم المنع وتعمد لم يعتدوا الواقع فلا كنيته محرمين ان يسلم من كل ركعتين
فكيفية الرواتب وانما امتنع جمع أربع فى الترابيح لأنها أشبهت القرائن طلب
الجماعة فيها ولا يدخل ذلك الوقت فأنما هو جازع أربع من مثلاً تسابعه سبع مثلاً كر
لأنه ورد الفصل فى جنسه بخلاف الترابيح وقيل من ارتفاع الشمس كرخ كفى التحقيق
والمجموع وقول الروضة عن الأصحاب من طلعوا ويسحب تأخيرها إلى ارتفاعها راء
كما قاله الأدرى بأنه غريب وأسبق قولا لهذا قال الشارح كأنه سقط من القوله لفظه بعض
قبل اصحابنا ويكون المقصود بذلك حكاية وجه كالأصم فى صلاة العبدان وإن لم يكن
فى شرح المنه والاولى أوفق لمعنى الضحى وهو كفى الصبح حين تشرق الشمس يضم
أول روضه قال الشيخ فى شرح المنه وفيها إذا أشرق الشمس إلى الزوال أى أضاعت
وارتفعت بمخلاف شربت بمنازل طلع ١٥ ووقتها المختار إذا مضى ربع النهار ليكون
فى كل ربع منه صلاة ولغيره الضحى صلاة الأركان بين حين ترضى الفصل بفتح الميم أى
تبرك من شدة الحر فى شفاها (و) منه (نية المسجد) أى داخل غير المسجد الحرام وشمل
ذلك المصاحد الملاصة والنزى بوضه مسجد وبوضه غيره كما يشتهر الأسوى فى باب الفصل
سواء كان مطهر أم لمحمد فلو ظهر عن قرب قبل جلوسه وقول الشارح أنها فعلوا داخله
على وضوء جرى على الغالب وسواء كان مرى بالجلوس أم لا وقول الشيخ نصير لريد
الجلوس جرى على الغالب كما قاله الزركشى إذا لم يركبها معلق على مطلق الخرج لظن
ليس بمسجد فالكيفية بمنزلة من خرج بوضه من المسجد واعتد عليه (فرع) أحرم بالنية فى المسجد
بخرج فى ثلثها من المسجد بل يصح منه ككتمان الشروع فيها فى المسجد وألا يؤمن اعتداه فى المسجد وعلى الثاني هل
تبطل بغير وجه أو تنقلب فلا مطلقاً أو يعلل بين العالمين المأخذ فيه نظر ووقت ١٥ فى ذلك وأقبل إلى الشرائط إجماعها
بوجه وفى المسجد فى كونها حصة أصل وأنه إذا شرج فى الأتمان حصل بين المادى قبل وعشر تنقلب فلا مطلقاً (فرع) ١٥
لأنهم بالنية ثم رأى على يد أو بغيره فذهب وغلبا نيتى أن طال الفصل فانت والآن لا كان كدرو بالجماعة بعد
أن جلس بين المسجد أو لا سراحة لأن هذا الجلوس بمنزلة الجلوس وسواء وأجل هذا منى على اعتد فواتها بطول الفصل
من غير جلوس وان قلنا لا تقوت بالتساوي أن طال لم تقف هنا مطلقاً (فرع) ١٥ نوى قلب النية ونحوها فلا مطلقاً فيه نظر
وقد فسقته ١٥ والقلب إلى المكان إميل ١٥ سم على منبج

١٥ سم على منبج

(قوله أو كان خليفاً) أي فلا يكون له التركة بل يكون له الخليفة الذي لا يتوزع علمها كالتي يصرم الأثر ويحل ذلك في الأرض أمامها من البنات منه مستأجرة ومثلها الخنزير ثم الأرض التي لا يتوزع علمها كالتي يصرم الأثر ويحل ذلك في الأرض أمامها من البنات منه المملوك والمخاض والحيوان وقته مع صاحب استحقاقه فيها كأن استأجرها ثمانين ٤٩٩ شغل النصارى نحوهم قسم الصحة فيه البلاط ونحوه فخص وقتهم مع صاحب استحقاقه فيها كأن استأجرها ثمانين ٤٩٩ شغل النصارى نحوهم قسم الصحة فيه

(قوله وتكون كالحصية) وذلك
 حشونى أسكفون وكسفن
 ابتداء فلما أطلق فى أحراره جعل
 على كسفين قسما على ما قاله
 الزبدي فى صفة الصلاة من أنه
 أذا نوى سنة الظهر وأطلق جل
 على كسفين وتقدم بعد قول
 المصنف وأما الخلاف فى الراب
 المؤكد عن ابن قاسم على أن يجزئ
 فصل عن حرانه يضرين
 وكسفن وأربع (قوله لم ينفذ)
 إلى الثاني به (قوله) أو لم ينفذ
 ينفذ أن ثبيل قول حيث
 ينسرها والأول من فعلها
 مستقلا لأنها بالتدويرات
 مقصودة فلا يجزئ فيها وبين
 فرض ولا نقل ولا فصل واحد
 منهما (قوله وان زرع فيه) من
 نازعه شارحه شيخ الإسلام ومثله
 فى شرح الروض له رحمه الله
 وعبارته ونظما فصل من زاده
 وعبارته أصحون ذات لفصل
 بعدد يثنى أن لا تقوى بصلا
 الحاشية الأستاذان لم يثبت ما فصل
 (قوله وبطل الوقوف) أى قدرا
 زائدا على ركعتين كما يعلم مما
 تقدمه فقبل قوله وسهو الخ

أخذنا من كلام الشارح مخرج بطول الوقوف ما لا اتسع المجال فيه لفنا فيه ونقتصر على قول قصدا الحارثي مثلا ولذا دسسته
 إلى على مقدار ركعتين فلا تنفوت التحيات كذا (قوله ولو هو) الأولى إسناد قولها لغير من أن الحداد في بقوت السلام
 أي جود السوء عهدا طبقا (قوله يلهو هو) أي حيث طال الفصل أخذنا من (قوله حيث جلس يأفيم) مخرج صورية
 الإلزام فنفتت التحيات بالماض وتخل ذلك في السان ونفتت يلهو قيل فعله وان قصر الفصل

(قوله بقاءه للثمن عدل) ظاهره وان كان به عيش وعيانه حج ولودخل عيشا في وقت بشر به بالمال الوجه لانه بعد
 اي وهو بخلافه لا يحوز كجاري الا ان يحصل كلام حج على ما اذا اشتد العطش وكلام الشارح على ما اذا لم يشتد لانه يمكن
 من انه يشرب من وقوف من غير مشقة ٥٠٠ وهو قريب (قوله لقلل اربع مرات سبحان الله الخ) ينبغي ان يحل الا كقضاء

بذلك حيث لا يتيسر له الوضوء فيه
 قبل طول الفصل والافلا تحصل
 لتقصير تركه الوضوء مع تسره
 (قوله وسلا الجوارث) اي
 دعائهم (قوله ان يقول ذلك
 اربعاً) معقود (قوله وقصة
 الخطيب الخطبة) اي الخطبة
 التي تليها من بعد ما دخل على
 الخطبة (قوله اخذها معاً) اي
 في الوتر (قوله ايهما فاتها)
 * (فرج) (قوله وتساو دخل المسجد
 هل يقتصر على ركعتين ينوي
 بهما أحد السنتين ويدخل
 الاخرى ويصلي اربعاً يصلي
 ركعتين بقية المسجد وتنتهي سنة
 الوضوء فبسطه والاقر بان
 يقال ان اقتصر على ركعتين نوى
 بهما أحد السنتين أوهما اكتفى
 بقا أصل السنة والافضل ان
 يصلي اربعاً وينبغي ان يقدم في
 صلاة قصصة المسجد ولا تقوت
 جهاسة الوضوء ولا سنة الوضوء
 فيها الخلاف المذكور ولا ذلك
 بقية المسجد (قوله يصلي ركعتين)
 اي لا يتبع ذلك مع كونه وقت
 ركعة لكنهما صلاتها يجب
 ويحل الجمعة ما لم يترضا للصلاة

او جهلا وان جرى بعض المتأخرين على خلافه ويؤخذ من ذلك ثبوتها بجاؤه ما شرب
 عدل الله اذ قيل بواتها بجاؤه من اجلها فواتها له لغيره حاله ومراعاة ان
 قولاً بواتها بتقديم سجدة التلاوة عليها مع اختلاف الامة في وجوبها وما نحن فيه اولى
 وقباس ما مضى فواتها انما لم يدخل غير قائم ومطل الفصل قبل عليها ويصكره كافي
 الاحكام دخول المصطنع غير وضوء فان دخل لقلل اربع مرات سبحان الله والحمد لله
 ولا اله الا الله والله اكبر قائم تعدل ركعتين في الفصل زاد ان الركعة والاحول ولا وقوة
 الا بالقوة غيره زاد الى العظيم لانها الطينيات الباقيات الصالحات وصلاة الجوارث
 والجمادات وفي الاذكار من بعضهم يسمن لمن لم يركع من كمالها حدث او شغل او نحوها ان
 يقول ذلك اربعاً طال المصنف انه لا بأس به واعلم ان الصلوات متعددة بقية المسجد الصلاة
 والبيت الطواف والحرم بالاسلام ومنى بالرحمة وعرفة بالوقوف واذا الملهي السلام وقصة
 الخطيب الخطبة يوم الجمعة (ويدخل وقت الرواية) اثنان (قبل القرن بدخول وقت
 القرض (و) بدخل وقت الافاق (بعد بقعه) كالوتر (ويخرج التوابع) الفذان قبل
 القرض بعده (ينروج وقت القرض) لتبعيةها فلا يوفيل القليل بعد كالتأخير
 بوقت وقت الاختيار لها بقعه وتفسير البعد قضاء بقونه بدخل وقتها ولو قطعها قبله
 لم تنعقد وان كان القرض قضاء في اربع الوجوه اخذنا بما رآنا القضاء يحكي الاداء
 ومقتضى كلامه عدم اشتراط وقوع الرتبة بقرب فعل القرض وهو كذلك خلافاً
 للشامل وهل تقوت سنة الوضوء بما راعى عنها كما يحضهم بعضهم وفرق بينها وبين الضمى
 قائم الا بقوت طهرها وان فصل بعضها في الوقت فامدوا الاعراض عن باقيها بل يستحب
 قضاءه أو بالحدث كجاري عليه بعضهم أو بطول الفصل عرفاً احتمالاً أو بعضها ما كانها
 كابدل عليه قول المستفتي في وضوءه ويستحب ان يصلي عقبه بقونه فيها في محبت
 الوقت المذكور ومنه ركعتان عقب الوضوء مطلق التسبيح ان وضوءاً في الوقت
 المذكور يصلي ركعتين محمول على ما اذا كان الزمن قصيراً وان ذهب بعضهم الى محل
 الاول على نية البداية وعتا على امتداد الوقت ما جئت الطهارة اذا القصد من اصابتها
 عن التعطل ولا فرق في استحباب السجدة الواحدة بين السجدة والحض سواء كان قصيراً
 ثم ما ولا يكتمها في الحضرة أكسك وسأقي في الشهادتين رهنه من واظب على ترك
 الرتبة (ولو فاتت لتسفل الموقت) كصلاة العبدوا الضمى والرواتب (عبد قضاءه)

وقت الكراهة كما مر من ان من دخل للمسجد في وقت الكراهة بقصد النجاسة فقط لم تصح صلاته (قوله الى الحل) ابدأ
 الاول) هو وقوفه يستحب ان يقرأ (قوله من واظب على ترك الرتبة) اي كلها كما هو المتعارف من هذه الصاروة ويحل ان
 مثل ذلك ما واظب على ترك بعضها ولو غير مؤكد وهو ترك بياضه من ذلك وعدم تكرارها بالخطوب (قوله غيب شاة) انظر هل
 يقضي التل من الصبر اي اذا فاته يوم الاثنين ويوم عاشوراء فيه قلبي ينبغي ان يتبى القضاء اخذنا من تعبد قضاء التل =

بالحاق الوقت خافوا من شينها الشينى من خلافه مع الانبياء فصاروا قد نكثوا به وقبحه وقصته نكثا حتى من على شرح الحجة عند قول المفسر صومته الجليس والاثنين عليه وفي قتارى الشارح انه اذا قام صومته او اتخذ صومته من بعضاؤه او وهو يفتدى قضاءه الجليس والاثنين ويستمر الى اذا نكث ذلك (قوله اذ افي الاظهر) اي فلا يتقدمها فاقالت النهار يفتد ولا فاقالت الليل يفتد خلافا لما قاله اى على ما فى (قوله لا يفتد الاصل صومته) عطف على قوله لا لا حديث الخ (قوله لا لا مدخل للفتد فيه) ظاهر ولو لم يتدوه وواضح لان ما كان مما لا يفتد بفتداه (قوله شكر) اي نفع شكر (قوله ركنازل) اي وان لم يطل الفصل بين القزوين (قوله قبل ان يدخل مغزله) اي وينبى له مراعاة قرب المساجد الى المغزله وان السمت فصل بغيره ايضا (قوله لمن ركعت دخوله) اي القزل (قوله وعقب خروجه من الحمام) ويكره نوله ما فى مسنده ففعلها فى حقه او المجد وينبى ان محل ذلك اذا لم يطل الفصل بحيث تنقطع بينهما عن كونهما القزوين من الحمام (قوله من مسجد رسول الله) اي ارادة الخروجه منه (قوله وان دخل ارضا لا يبعدا عنها) ومنها اما كن ٥٠١ اليهود والنصارى المختصة بهم فان عبادتهم فيها باطل فكان لا لعبادة (قوله وقبل عند السجود) ينبى ان يكون ذلك الزوج والوفى لم يلحقه العقد دون الزوجة وينبى ايضا ان فعلها فى مجلس العقد قبل تطامحه (قوله وعند سجد القرآن) اي ولو بعد نسائه وقد صلى السجدة الاولى (قوله والخبر به البقنى الفصل) ظاهره ولو سجدوا (قوله لم يفتد) السجدة اي الوضوء وما لحق به والاخيرة (قوله ولما احب) اي الى جميعها عادة وينبى ان فعلها عند ارادة الشروع فى طمها حتى لو طال الزمن بين الصلاة والشروع فيها تمام

أبدا (في الاظهر) للاجادة الفصل ذلك قصته صلى الله عليه وسلم سنة الصيرى قصة الودى بعد طالع الشمس سنة الظهر العبدية بعد العصر لا اشتغل عنها بالوفى ولا نهى صلاة صومته فضمت كالناراض ولا فرق في ذلك بين الحضر والفرج لمصر به ابن القزوى والثاني لا يقضى كغير الوقت وخبر بالوقت ذوالسب ككسوف واستسقاء ونجسة فلا مدخل للفتد فيه والصلاة بعد الاستسقاء شكر عليه لاقتضائهم لقطع قفلا مطلقا حسب قضاؤه وكذا الوفاة ورد من النقل المطلق كما قاله الأذوى ومما تسن فيه الجاهل ركعتان عند اعادة سقر مغزله وكما نزل بالمجد عند سجد ومقبل ان يدخل مغزله ويكتفى بمرجع ركعت دخوله وعقب خروجه من الحمام وعند خروجه من مسجده رسول الله صلى الله عليه وسلم لسفر ولما زفت البه امره اقبل الوقاع وينبى انهما ايضا ولن يدخل ارضا لا يبعدا عنها وبعد الخروجه من الكعبة مستقبلا بها وجهها وقبل عقد الكاح وعند سجد القرآن وركعتان بعد الوضوء وألحق به البقنى الفصل والقيم ينوبى بمسندته وركعتان للاخفارة وتصل السجدة بكل صلاة كالتصوير لاجتماع طبعين فيها ضعيف وفي الاسماء اثنا عشر ركعة واقتل بحق أو غيرهما يفتد وقبلها وبعد ما ولو من صغيرة وصلاة الاثنا عشر وركعة بين المغرب والعشاء ورويت ستا وأربعا وركعتين ففعلها اظهر وصلاة الزوال بعده

بعدها وتقع بها تلامظا (قوله وفي الاسماء) اي صلاة الحاجة (قوله ولتوبه) اي ان تسكرت ولو من صغيرة ويسن في المنكرات سنة اصابعها كان يقول سنة الزفاف فاكثر لذكر السب صحت صلاته وقد تقدم ان يكون تقلا مطلقا حصل في ضمه ذلك المجد (قوله وصلاة الاثنا عشر) عطف على قوله ركعتان عند ارادة الشروع فيها حيث جاز لان ما عليها اربع الاقوتاب مما عطف فيها فاذا تكررت ضمة مد على كثر ترجوعها الى الله ولو لم يلا حة ذلك المحيى روى المصنف صلاة الله (قوله بين المغرب والعشاء) اي بين صلاة المغرب والعشاء ومنه يعلم انها لا تحصل بثل قبل فعل المغرب ويهدد دخول وقتها فلو فوجها لم تنعقد لعدم دخول وقتها كروايت القزوين اذا نكث قبل الوقت واذا فات سن قضاؤها وكذا هو حال الصلاة الزوال لان كلا منهما موقوف اخذها على تقدم صلاة الاثنا عشر على انها اقوى النصى ويحتمل عدم سن قضاء سنة الزوال للتصريح بها ان اذات سب فاذا صلى سنة الظهر حصل بهاسة الزوال ما يتقاهما ساعلى ما مر في تحفة المجد وعليه ما ظاهرا انه اذا صلى بعد الراتبة سنة الزوال لم تنعقد لحصولها بالراتبة (قوله وصلاة الزوال بعده) اي فاذا قدمها عليه لم تنعقد وهو مختار لكل ما دللنا على الا فى

قوله وهي ركعتان أثار جدجدي وهي خمسة الظاهر بكاملهم اقترافا لأنه قال بعد الروايتين وسبعة فضا بمطلوب الزين عرفا وقابلية التأويل على الجامع في شريعة الصغرى عند قوله صلى الله عليه وسلم أربع قبل الظهر اربعة قبل الظهر اربعة قبل الظهر اربعة ركعات لمسلمين الانسان قبل صلاة الظهر وأربع دخل وقتها وهو اربعة عند الزوال قال القسطنطيني هذه ركعتان سنة الزوال وهي غير الاربع التي هي سنة الظهر قال شيخنا قال المافظ العراقي وعن نص على استحبابها الغزالي في الاسابيع كتاب الاوراد ليس بهن تسليم الى ما بين كل ركعتين فافصل بسلام هته بالبناء المعقول لهن اواب السجدة كما بين حسن القبول ومعرفة حصول ما قال قال الشيخ حديث صحيح (قوله وهي أربع بتسليم) أي خلاص الزائدة على الاربع (قوله اربع بتسليمين) الظاهر به متفرقة بين الليل والنهار وان الله افضل من الوصل مطلقا وانه ان الصلاة بالليل بعد عرض ما يجتمع من افعالها فطلب فيها فصل بسلام زاد ما بعده فهو اياها بالتركية عرض تشاغل عن من افعالها فطلب بسلام او ابدل بكون التبرير بها مضافا الاخر ارض عن من بينها ودخل في ما قبله فافصل في ليله ركعتين في ليله أخرى ركعتين وهو محتمل ويحتمل ان شرط حصول ثلثها وان اقلها ثلثة حتى تعد سنة ٥٠٤ واحدة وهو أقرب (قوله يقول في كل ركعة) قال السمرطلي وجه الله في كتاب

الْبَيْتَ وَمِنْهَا أَهْلُ التَّوْبَةِ وَمِنْ أَهْلِ الْمَسْجِدِ أَهْلُ الْفَتْحَةِ وَطَلَبُ أَهْلِ الرِّقَّةِ وَتَعْدِلُ أَلُورُوعُ وَعِرْقَانُ وَحِدْمَةُهَا
أَهْلُ أَلُورُوعُ حَتَّى أَتَانَاكَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ حَافَةَ تَحْفِيزِي عَنْ مَعَاصِيكَ حَتَّى أَكُونَ فِي مِلَاطُكَ عَسَلًا أَسْتَحِقُّ بِهِ رِزْقًا وَحَتَّى أَتَاهُكَ
بِالتَّوْبَةِ وَتُؤَفِّقَنِي وَحَتَّى أَتُخَصِّصَ لَكَ الصَّيْحَةَ حَامِيَتِكَ وَحَتَّى أَتُكَلِّمَ عَلَيْكَ فِي الْأُمُورِ وَحَسَنَ طَلَبِي بِكَ جَبَانُ شَاقِ الْمَرَارِ
وَفِي رَوَايَاتِهِ وَتَوَقُّفُهُ لَا يَكْفُرُ الْفِتَاءُ وَتَقْبَلُ الْتَّكْرَارَ لَكَ حَسَنًا قَوْلُهُ وَبَعْدَ قَبْلِ السَّلَامِ الْيَخُ يَقْنِي أَلُورُوعُ
يَقُولُهُ تَانُ صِلَاهُ الْجَارِ وَأَمَّا حُدُودُ تَبَانٍ حَتَّى كُلُّ رَكْعَةٍ يَسْأَلُ (قَوْلُ الْإِمَامَةِ) زَادَ جُزْءُ الْعِلْمِ الْقَلَمُ (قَوْلُهُ يَسْأَلُ) يَسْأَلُ
الْبَيْتَ (الْبَيْتُ) وَيَسْأَلُ الْجُزْءَ الْخَمْسَةَ شَرْكَهُ أَوْ تَحْفِيزُهُ كَمَا عُرِفَ لِحِجَةِ الْعِلْمِ بِقَبْلِ الْقُرْآنِ أَعْمَالُ الْبُكَوِّ وَلَوْ تَزَلُّ
تَسْبِيحُ الزَّكَاةِ لَمْ يَزَلْ يَتَوَدَّدُ إِلَيْهَا وَلَا تَهَامِلُ فِي الْعَدَلِ أَيْ لَا يَقْبَلُ فِي الْجَبَدِ (جُزْءُ) وَفِي مَقَالَتِكَ التَّسْبِيحُ كَمَا بَعْضُهُمْ
يَذْكُرُ كَمَا فِي تَبْلِغِ صَلَاحُهُ وَلَا وَرَأْدًا تَبْلُغُ فِيهِمْ عَلَيْهِ أَوْ بَلَاغًا لَتَسْبِيحِهِ أَوْ تَقْلُ الْفَلَقِ فِيهِ تَطَرُّ وَالْإِبْرَاءُ أَنُ تَزَلُّ
بَعْضُ التَّسْبِيحِ صَلَاحُهُ وَأَنْ تَبْلُغُ الْفَلَقِ وَفِيهِ تَفْلَحُهَا (قَوْلُ الْإِمَامَةِ) أَتَى تَزِيلُ الْأَسْمَاءِ وَالْأَلْفَاءِ (قَوْلُهُ
وَصَلَاةُ الرَّاغِبِ) لَمْ يَسْأَلْ عِدَّةً وَكَأَيُّهَا رَجَعُ (قَوْلُهُ) عَتَانُ حَقِيقَتَانِ وَمِنْ ذَلِكَ فَالْصَّلَاةُ صَحِيحَةٌ أَذْهَابُهَا تَنْقُلُ حَتَّى عَنْهُ
لَا يُمْسِي حَتَّى يَنْقُلُهَا إِلَيْهِ فِي هَذَا الْوَقْتِ عَنِ اعْتِقَادِ تَحْفِيزِي بِمَجْزُوعِهَا إِنِ ابْنُ بَيْهَاسِيٍّ مَعْنَى أَنَّ تَزِيلَ الرَّاغِبِ

فثبت بطلان عبارة ج في رد كلام السطر وروى عن استحشركلاهم في صلوات ذكر في أيام الأسبوع صلواته لا غير زلاتهم هذه الصلوات تلك الثبات التي استحسنها الصوفية من غير أن يردها أصل في السنة ٨١ وهو صريح بعبارة كونا (قوله وأن الثانية) أي صلواته نصف شعبان (قوله وأفضل هذا القسم الوتر) أي ولو ركعة كما يصح به ج وإن ذكره الاقتصاد عليها وعبارة ج بعد قول المصنف وأكلها تتعاضد مما تفسره ذكر ركعة الوتر أفضل من ركعتي الغبر (قوله ثم ما يتعلق بعمل غير مستوفى) ومنه ما قد فهم من تركعتين عند إرادته في غير ما قد فهم من بعد الضمى وقبل سنة الوتر (قوله هو منه الثلاثة مستوية في الفضيلة) اقتصر على الحكم بأسواء الثلاثة ويشر بأن غيرها ٥٠٣ مما دخل تحت الكفاية في أدبتها وإن كان مقدما على سنة الوتر

وحدهما باطل وقدا بلغ في المجموع في انكارها ولا فرق بين مسالمتها جماعة أو فردى كما يصح به كلام المصنف ومن زعم عدم الفرق في الأولى وإن الثانية تنسب فردى قطعاً فقد وهم وإى فرق بينهم أن المخط بطلان حديثهما وإن في كليهما بخصوصهما جماعة أو فردى أحد اثني عشر بصر وهو عوف في الصلوات جماعة وقتها ما وقت مخصوص وأفضل هذا القسم الوتر ثم ركعتا غيرهما أفضل من ركعتين في جوف الليل وسبق أفضل الصلوات بعد الفريضة صلاة الليل بحول على التقليل المطلق ثم باقي الرواتب القرائن ثم الضمى ثم الأضحية كما يصح به في المجموع ثم سنة وضوء ثم نقل مطلق والمراد الثلاثة مستوية في الفضيلة كما يصح به في المجموع ثم سنة وضوء ثم نقل مطلق والمراد بالتفضيل مقابلة جنس بشرى ولا مانع من جعل الشارع العدد القليل أفضل من العدد الكثير مع اتحاد النوع بدليل القصص في السفر عن اختلافه أولى قاله ابن الرقعة (وقسم) من النقل (ومن جماعة) أي تسن فيه الجماعة لأن فعله مستحب مطلقاً لمصلحة جاء أم (كالعبادة والكسوف والاستسقاء) ويستأنى في أواليها وأفضلها الصلوات الفريضة الفطر خلافاً للمذهب إليه ابن عبد السلام أخذاً من تفضيلهم تكبير الفطر على تكبير الأضحية لنفس عليه ويحباب بعدهم في التلازم ويدل لما قلناه وأرواه عبد الله بن قنوط رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أفضل الأيام عند الله يوم الفطر يوم الأوداد وقد رجع في التحديد ذكرناه قال أنه لا رجع في النظر لأنه في شهر حرم وفيه تسكان الحج والأضحية وقبل أن عتبه أفضل من العشر الأخرين ومما تم كسوف الشمس ثم خسوف القمر ثم الاستسقاء ثم التراويح (وهو) أي هذا القسم أفضل مما لا يس (جماعة) لتأ كذا أمره بطلب الجماعة فيه تأشبه القرائن والمراد تفضيل الجنس على الجنس من غير تأ لعدد أخذاً بمعام (لكن الأصح تفضيل الرابطة) للتراويح (على التراويح)

من غير نظر لعدد) أي وعليه ما تقدم عن ج من أفضل ركعة الوتر على ركعتي الغبر به إن الوتر مقدم على الرواتب ثم ركعتا الغبر مقدم على الرواتب وقال سم على ج هل المراد أن ركعتي الغبر أفضل من ركعتين من الرواتب أم من الرواتب كلها أو كلف الحال اه وقد تقدم أنه يقابل بين معنى البداية في إرادته كان توأماً كتر فضيحه أنه لا فرق بين كونهم من نوع واحد أو أكثر كلفاً بين صوم يوم وصلاة ركعتين (قوله أخذاً بمعام) هو قول المراد من التفضيل الخ (قوله الأصح تفضيل الرابطة) أي أن ركعة غيرهما يترتب تفضيل الوتر على التراويح لمصلحة أنه أفضل منها وإذا أخذ هذا مع ما مر في ترتيب النقل الذي لا تنزع فيه الجماعة عرفت أن بعد الاستسقاء الوتر ثم ركعتا الغبر ثم باقي الرواتب ثم التراويح ثم الضمى إلى آخر ما مضى

(قوله لانه صلى الله عليه وسلم) فاشهدوا له على ما ذكرنا من الافضل من التراخي هو الارباع المذكور كدوال شيخنا الزبائدي والمحدث
انه لا فرق بين المؤكد وغيره لان التسامع بشرط التسامع ١٥ وقال ع ظاهر المصلحة انه لا فرق بين المؤكد وغيره
ويجوز التخصيص بالمؤكد بدليل القليل وعدم تضيق الشارع لكل كلام المحقق وانما اقتضى
قوله بالموافقة خلافه (قوله ثلاث ليال) عبارة خاطئة وروى ابن خزيمة وجابن بن جابر قال صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان
وسلم في رمضان غفاري وكلفتموا ١٥ (أقول) وأما البقية فيفضل انه صلى الله عليه وسلم كان يقضوا في شهره قبل مجيئه أو بعده
ولفضل هل الثلاث كانت من أول الشهر أو بعده أو آخره فكلوا القليل الاقل فالارباع وبعض الهوامش قوله ثلاث ليال
اي في السنة الثانية حين بقي من رمضان سبع ليال لكن مفرقة صلاها في الثلاث العشر من الخامسة والسادسة ثم انظر
في النامدة فلم يخرج لهم وقال شمس المخرجات في الاسنوي وبارتة وعن النعمان بن بشير قال قاض رسول الله صلى الله عليه
وسلم في شهر رمضان ليلة ثلاث وعشرين ٥٤ الى ثلث الليل ثم قضاها ليلة خمس وعشرين الى نصف الليل ثم

لانه صلى الله عليه وسلم وانطب على ذلك دون هذه قاه صلاها ثلاث ليال فلما كثر الناس في
الثالثة تركها شرفا من ان تقضى عليهم ولا يشك هذا بجهدنا الاسراء هي جنس ومن
مجنوس لا يبدل القول لدى الاحتقال ان يكون الخوف اقتران قيام الليل بمعنى جعل
الجمعة في المسجد جماعة شرطاً في صحة التثقل في الليل وهو اليه قوله في حديث زيد بن
ثابت شخمت ان يكتب عليكم ولو كتب عليكم ما لم يقرأه في الايام الثلاثة في يومكم
فمنه من التجميع في المسجد اثنا عشر يوماً من اشراطه وأمن مع الله في المواظبة
على ذلك في يومكم من اقتضاه عليهم أو يكون الخوف اقتران قيام الليل على الكفاية
لا على الايمان فلا يكون ذلك قدراً زائدا على انفس أو يكون الخوف اقتران قيام
رمضان خاصة لان ذلك كان في رمضان وهو وقت جدوتهم وقام رمضان غير متكرر
في كل يوم في السنة فلا يكون ذلك قدراً زائدا على انفس أو انه شئ ان يكون اقتضاهما
قدراً في الوحد المحفوظ على دوام اظهار الجماعة ولا يصح ذلك في شهره بالعلم بعدم
التعليق وقابل الاصح تقضي التراخي على الرابطة لمن الجماعة فيها (و) الاصح (ان
الجماعة تسن في التراخي) للمؤمن ان صلى الله عليه وسلم صلاها بالجماعة واجمع عليه
الجماعة رضي الله عنهم أو كثرهم وأصل مشروعتهم واجمع عليه وهي عشر وركعة عشر
تسليكات في كل ليلة من رمضان لما روى انهم كانوا يؤدونها على عهد عمر بن الخطاب
في شهر رمضان بعشرين وركعة وفي رواية لما قال في المواظبة ثلاث وعشرين وركعة اليق

تقاضيها ليلة سبع وعشرين
حتى شخمتا أن لا تدرك الاضاح
روادها كفي المستدرك وقال
انه صحيح على شرط البصري
(قوله فلههم من التجميع الخ)
واسلم الاجم يماثل ع من
الاسنوي من خشية وهم
قرونها (قوله وهو وقت جد
وتشجيع) عطف تفسير باعتبار
المراد منه (قوله ومقابل الاصح
الخ) والوجهان اذا قلنا باستصحاب
الجماعة في التراخي فان قلنا
بعدم استحباب الجماعة فيها
فالرواية افضل كما صرح به
كلام الخليل ويشبه هذا قول
الشارح ومقابل الاصح
(قوله بعشر تسليكات) انما

على الواجب فلا يقال التسليكات عشرون (قوله على عهد عمر الخ) انظر في أي سنة كان ذلك وقوله
أيضا بعد. ونسج الخ انظر في أي سنة كانت ايضا رأيت في شرح الترمذي لم يوافق ان جمع التراخي كانت سنة اربعة عشر من
الهجرة وقال في جامع الاصول طهنا أو اواخره فقلنا المتغيرة من متغيرة صلاها بالجماعة في يوم الاربعاء يجمع بين ذي الحجة
سنة ثلاث وعشرين ودفن يوم الاربعاء من سنة اربع وعشرين ولين العشر ثلاث وستون سنة ودفن تسع وخمسون
وقيل ثمان وقيل ستة وخمسون وقيل احدى وستون وكانت خلافة عشر سنين وانما اوصى عليه صهيبي ودفن في الجانب ابي
بكر الصديق ١٥ وفيه وكانت وقفاً أي بكرهه الثلاثة لثمان بين من جادى الاخرى سنة ثلاث عشرة بين المغرب والعشاء
ثلاث وستون سنة وكانت خلافة ستين وأربعين شهر ١٥ ويستد ادنه ان عمر آخر الناس على صلاتهم فواضى رمضان
واحدة ابطعوني أي بكر وفي رمضان الثاني جمع الناس فيم على من ذكره

(قوله والتساع على سليمان) هو زيادة على المبدأ وهو رواية والرواية في جماعة من الصحابة والجماعة من الصحابة من منكره
 كذا في الأصابع اه وهي كذلك في نسخة متعددة وفي بعض النسخ سليمان وهو غير صحيح لم يثبت بل هو خطأ (قوله وقد انقطع
 الناس عن فعلها جماعة) أي صاروا يفعلونها في يومهم ويدل قوله المتقدم فصاروا أي الناس في يومكم وله على الله عليه
 وسلم كان يفعله في بيته ويؤديه ماله ع حيث قال قال الاستوي في الصحيحين أنه صلاها في بيته بقية الشهر (قوله فنفوس غف
 لى المني) يؤيد قدرها وضمة لانزاد على قدرها لانه ليس كذلك اه سم على حج وهذا كثر مني على أن ضعف النبي
 مثله ما لا يقل أن ضعفه مثله فلا تأويل وحده إلا آخره المشهور (قوله لم يصر) أي من أنه وقت جدوتهم الخ (قوله ولما لاهل
 المدينة) أي يقيمونهم وان كان اقتصارهم على العشرين أفضل اه شيننا زبادى (قوله فعلوا) اه (قرع) اه قال هو
 في جواب سائل المراد بآهل المدينة من جاء وان كانوا غرا بالاهل ينفذوا ولا لاهل يحكمهم وان كانوا حوله فانتامل
 اه سم على منهج (قوله ليه اوره) قال حج وابتداء حدث خفف ٥٥ كان وأخر القرن الاول ثم اشهر
 ولم يكر فكان بنية الاجماع

بينما بينهم كانوا يوم ثلاث وقدم عمر الناس على قيام شهر رمضان الرجال على أي
 ابن كعب والقباض على سليمان بن أبي حنيفة ورافعة انقطع الناس عن فعلها جماعة في المسجد
 الى ذلك وصحت كل أريد عنهما ترك وصحة لانهم كانوا يترجون عنها أي يترجون قال
 الطلبي والسرفى كونها عشر من الرواتب أي المؤكدة في غير رمضان عشر ركعات
 فضوقت نية لم يصح ولاهل المدينة التمس بنية فعلها استواء ثلاثين لأن اثنين وخمسين
 تركها فكان أهل مكة يطوفون بين كل تركعتين سبعه أشواط فجعل أهل المدينة
 بل كل أسبوع تركعة ليه اورهم قالوا لا يجوز ذلك لغيرهم لأن لا شرع فيهم بنية ويدل
 صلى الله عليه وسلم وهذا هو الأصح خلافه ليلي ومن تبعه وفعله بالتركة في جميع
 الشهر أولى وأفضل من تركه بسورة الاخلاص وقتها صلاة المشاء ولو تفتد بها الى
 طلوع الفجر ادا قد ولا تصعب بنية فلهذا كافي الروضة بل تركعتين من التراويح
 أو من قيام رمضان ولو صلى أربعين ركعة لم يصح ان كان عامدا اجمالا والاصح تركه لا
 مطلقا لانه خلاف المنسوخ بخلاف سنة الظهر والصر كما في المصنف وقرق بينهما
 بان التراويح أشبهت الترائض كما هي في غير محاوره يؤيد ذلك ما أفاده الواو
 رحمه الله تعالى أن أول تركعة الظهر التي قبلها صلاة بعدد ركعة اذ يصحها مع منته
 ان يقتصر في غيرها فاعلموا استا

بينما بينهم كانوا يوم ثلاث وقدم عمر الناس على قيام شهر رمضان الرجال على أي
 ابن كعب والقباض على سليمان بن أبي حنيفة ورافعة انقطع الناس عن فعلها جماعة في المسجد
 الى ذلك وصحت كل أريد عنهما ترك وصحة لانهم كانوا يترجون عنها أي يترجون قال
 الطلبي والسرفى كونها عشر من الرواتب أي المؤكدة في غير رمضان عشر ركعات
 فضوقت نية لم يصح ولاهل المدينة التمس بنية فعلها استواء ثلاثين لأن اثنين وخمسين
 تركها فكان أهل مكة يطوفون بين كل تركعتين سبعه أشواط فجعل أهل المدينة
 بل كل أسبوع تركعة ليه اورهم قالوا لا يجوز ذلك لغيرهم لأن لا شرع فيهم بنية ويدل
 صلى الله عليه وسلم وهذا هو الأصح خلافه ليلي ومن تبعه وفعله بالتركة في جميع
 الشهر أولى وأفضل من تركه بسورة الاخلاص وقتها صلاة المشاء ولو تفتد بها الى
 طلوع الفجر ادا قد ولا تصعب بنية فلهذا كافي الروضة بل تركعتين من التراويح
 أو من قيام رمضان ولو صلى أربعين ركعة لم يصح ان كان عامدا اجمالا والاصح تركه لا
 مطلقا لانه خلاف المنسوخ بخلاف سنة الظهر والصر كما في المصنف وقرق بينهما
 بان التراويح أشبهت الترائض كما هي في غير محاوره يؤيد ذلك ما أفاده الواو
 رحمه الله تعالى أن أول تركعة الظهر التي قبلها صلاة بعدد ركعة اذ يصحها مع منته
 ان يقتصر في غيرها فاعلموا استا

بهم أمش هومن خط الشيخ أحمد الوائلي ودان فلهذا انما يصح كون مراد به الشيخ أحمد رحمه الله وهو ظاهر علامنا
 ذكر من قوله لم القضاء يصحكي الادام عبارة الشيخ النووي في حاشيته على التحرير قوله عشر ركعة أي لغير أهل المدينة
 أما أهل المدينة فغفرت وثلاثون وستين شيئا لو أراد المتكاتب يقضي صلاة التراويح وأوغرها يقضيها في المدينة والاول
 في غير هاهل يقضيها استواء ثلاثين وأجابه ظاهر كلامهم اشتد من فعل التراويح مستاء ثلاثين من كان بالمدينة حال ظلمه منه
 ابتداء وفعله انبها اه (قوله خلافه ليلي) أي حيث قال ومن اقتدر بآهل المدينة فتعبدت ثلاثين فحسن أيضا لانهم
 الجمال والجمعوا الاقتداء بآهل مكة في الاستكثار من الفضل لالتماسة كمالهم بعضهم اه شرح عروض (قوله بل
 يتوى ركعتين) فثبت انه لو لم يرض الحد بل قال صلى قيام رمضان أو من قيام رمضان لم يرض بنية في خلافه لأن الترض
 للسدد لا يجب بقرع نية على الواجب الترويح وهو ركعتان كالأصل الظاهر والاصح حيث قالوا فيه بالصح ومكمل
 على ما يعتد به من العبد شرعا (قوله بخلاف سنة الظهر والنصر) أي كل منهما ثمانية ركعة الاربع تسليقة واحدة

قوله بين القبيلة والجمعة) أي أو الجمع بين سنة الظهور والعصر بأحرام فلا اختلاف التوجع اه وقوله بعد ان قد اشتملت
 الخ فثبت ان التوجع بين الظهور والعصر تقدم أو تأخر إيانا ان يجمع بين متباعد فعلهما بأحرام واحد والظاهر خلافه
 ويؤيده قوله الأول في توجع في ثلاث ركعات سنة الخ لا اختلاف في موضعها مع ان كلا سنة مقصورة في نفسها وأبى سم على
 منج صرح بحفظها حيث قال بخلاف ما للوجع روايت فرضين لا يجوز لانها نوعان ولي بعده ان تكون صلاة بعضها أداء
 وبعضها قضاء مدر وانظمتهم من فتوى والده وقد يؤخذ منه انه لا يجمع بين سنة العشاء والوتر لانها نوعان وانظر لوجع
 أربع الظهور القبيلة والجمعة أو جمع الشان لكن أدلك منها ركعة في آخر الوقت وقوع الباقي خارجا هل يكون الأربع
 أو الشان أداء أو لا بد في كونها آدم من وقوع ركعتين كل منهما في الوقت بان يدركه لا تفي الوقت في صورة الأربع وبما
 في صورة الثمان قال مدر ينبغي ان يكون الكل أداءا لما دلركعة لان المجموع صار في حكم الصلاة الواحدة وقوله بان يدرك
 ثلاثا لاجل وجوه اشترط الثلاث والنس انه يجعل القبيلة من الركعتين والأربع مستقلة فيشترط وقوعها كلها في الوقت
 والجمعة صلاة أخرى فيكتفي منها ركعة في الوقت (قوله شعبة بالقرائن) وعلى هذا الوجه عند القطر والاضحى لا يجوز الجمع
 بينهما بأحرام واحدهم اتفاق العلماء الأول ٥٠٦ لان الحكم اذا كان مع لاجلتي في ما يجتبى احدهما وكذا القول في

التي بعدها في واحدة يجمع فيها بين القبيلة والجمعة قال بخلاف ما للونى سنة عيد
 القطر والاضحى حيث لا يجوز لانها قد اشتملت فيهما على صلاة واحدة فلهما مسمى
 ونصها مقتضى ولا نظير في المذهب ولا صلاة للجمعة في القرائن فلا تقسيم عاود
 قطرها وما يبرئ به العاد من زيادة الوقود عند قبل التوجع خصوصا مع تناسل أهل
 الأسبوع في الجامع الأزهر إيانا ان كان فيه تقع والأحرار كالمبتهق ومن حال شجور
 أو وقته لا يشترطه واقعه ولم تطرد اداءه في زمنه وعلمها ولو جمع في ثلاث ركعات سنة
 العشاء ثنتين منها واحدة الوتر لم يصح خلافا لصاحب اليمان (ولا حصر لقتل المطلق)
 وهو الحق لا يشترط وقت ولا سبب اى لا حصر لعدد ولا عدد ركعات عليه الصلاة خير
 موضوع فاستكفوا بها أو أقل فله ان يصلى ماشا ولومن غيرية عددان يقتصر على
 ركعتين غير كراهة (فان أحرم) بالكر من ركعة فله الشهادة في كل ركعتين وفي كل ثلاث
 وكل أربع وهكذا لا يعمهود في القرائن في الجاه كجمله ان يقتصر على الشهادة في آخر
 صلاته كالقروض ويقرأ بالسورة في السك والافتقار قبل الشهادة الأولى كاجر (وفي كل)

بركعتين السجد والضعى فلا
 يجوز لانها مستان مقصودتان
 (قوله اى لا حصر له) اى بان
 يقال هو محصور في عشرين مثلا
 فلا يزعمها وقوله ولا يحدد
 ركعاته اى فاذا أحرم وأطلق له ان
 يقتل ما شاء من غير علم يحدد
 ركعاته فافهم ثم ايت في شرح
 الروض ما يصدق فراجعه (قوله
 نعيم موضوع) هو الاضافة للظهور
 به الاستدلال على فضل الصلاة على
 غيرها وامتراك الاضافة وان صح
 فلا يتصل بمعا لاندك

موجوب في كل قرينة (فأما) قال لطلول القيام أفضل من كثرة العبد على أرباعا لطلول القيام أفضل من (ركعة)
 صلى ثمانا لم يطول وهل يقاس بذلك ما لو صلى قاعا ركعتين مثلا وطلول في ما وصى آخر أربعا أو ستا لم يطول فيها زيادة على قدر
 صلاة ركعتين لأنه لا يمتد نظر الاقرب الثاني لا ما تمخضا ذات القيام على غير طاق الممتدة الحاصلة لطلول القيام وما هنا لا ممتدة
 فيه فساو ما في القعود الذي لا ممتدة فيه وحيث زادت كثرة العدد لركوعات والمجودات وغيرها كانت أفضل (قوله ان
 يصلى ماشا) اى ويسلم في شامع جهه كم صلى حباب اه سم على منج (قوله وان يقتصر على ركعة) اى بان توجه أو يطلق في
 قته فيسلم منها (قوله وفي كل ثلاث) اى بعد كل ثلاث وكل أربع الخ ولا يشترط تساوى الاعداد قبل كل تشهد ان يصلى
 ركعتين ويشهد ثم ثلاثا ويشهد ثم أربع وهكذا (قوله وهكذا) ضد جواز تشهد في كل ثلاث مثلا وضد جواز في كل خمس
 فان قلت هذا انتزاع صورتهم في الصلاة فلتنتج كالتشهد في كل ركعة قلت تشهد بكل عدد من هذا الموضع بخلاف بعد كل
 ركعة اه سم على منج (قوله ويقرأ بالسورة في السك) والافتقار قبل الشهادة الأولى (أقول) ولعل الفرق بين هذا وبين ما تروك
 الشهادة الأولى للقرينة حيث لا يأتى بالسورة في الأخيرين ان الشهادة الأولى لما طلبه ما يبر وهو المصود كان كاللآتي بخلاف هذا

(قوله منه في كل وقتك) فحينئذ إذا أحرمتهم ركعات أو أتموا بطل إذا شهد عشر تشهدات بعد ذلك كما وثق وليس
 مراد بالإذا شهد بعد ركعة بقدرت ولو كانت هي التي قيل الأخيرة بطلت (قوله بظاهر كلامهم منه) عبارة عن خبر
 وبظاهر كلامهم امتناعه في كل ركعة. وأن لم يطل جلسة الاستراحة وهو مشكل لأنه لو شهد في المكتوبة إلى باعية مثلا
 في كل ركعة لم يطل جلسة الاستراحة بل يضر كما هو ظاهر. فأما أن يعمل ما هنا على ما إذا طول بالشهد جلسة الاستراحة لما مر
 أن تقطع بها بطل أو يفرق بأن كيفية الفرض استقرت فلم يتناول حدثا ما لم يهدق به بخلاف النقل اه. وهذا العقد عند
 الشارع اه. متى جلس في الثالثة يقصد التشهد بطلت جلسته وإن لم يزد ما قطع على جلسة الاستراحة (قوله وإن لم يطل جلسة
 الاستراحة) أي وإن لم يزد التشهد عليها وفي نسخة وإن لم يطل جلسة الخ وهي أوضح (قوله لا يساعيل ما قدمناه) أي وساميات
 أول قتل وإن قلنا يساعيل من عدم البطلان بطلوها (قوله عدم البطلان بطلوها) أي الخالي عن التشهد (قوله إن شاء الله)
 فحينئذ لو نوى الزيادة وهو قائم ثم قدم يميز وعادة ثالث جردان ٥٠٧ في أثناء كلامه وإن زاد ناسيا أو جاهلا

ثم ذكر أن أو علم قصد حقا وإن
 نوى الزيادة قائما لأن ما في
 والحالة هذه فهو وهل إذا نوى
 الزيادة حاله قسما سهوا وقيل
 فهو سهو هل يتحقق به أو لا بد من
 نية الزيادة بقعوده حرمه
 ومقتضى الشارع كبح أنه لا يعتد
 بتلك التبعة ويؤخذ من عبارة
 الشيخ جردان أن مكتوبه بعد
 بها وهو القياس (قوله فليس له
 الزيادة والنقص) خلافا لما
 فهمه بعضهم من أن الزيادة
 إذا نوى عند الزيادة عليه
 والنقص منه اه. صح بالقياس
 عند قول النسخة السابق وقيل
 ثلاث عشرة الخ (قوله فيمنع

ركعة) بل إذا تنازع جاع العمل منها فيجوز له القيام حينئذ لا يرى (قلت الصحيح
 منه في كل ركعة وإلقاء الخ) لمخيه من اختراع صورته في الصلاة قصد بظاهر كلامهم
 منه وإن لم يطل جلسة الاستراحة لا يساعيل ما قدمناه من أن الأصح عدم البطلان
 بطلوها (وإذا نوى عددا) ومنه الركعة عند التقهها وإن كان الواحد غير عدد
 عددا كثر الحساب (فإن يزيد) على ما نواه (وإن ينقص) عنه إن كان أكثر من
 ركعة (يشترط تغيير النية قليلا) أي الزيادة والنقصان لما مر من أنه لا يحصر له نعم
 أو رأى التيمم المعلق أثناء عدده أو ليس لزيادة عليه كما علم في باب (والأ) أي
 وإن لم يغير النية قبلها (تسبيل) صلاته بذلك لعدم شمول نية له أحدثه فلا يوزي
 ركعتين مثلا (ثم علم إلى) ركعة (ثالثة سهوا) ثم ذكر (فالأصح أنه يقصد حقا
 ثم يقوم للزيادة شاء) اه. ثم بعد السمع وآخر صلاته أن قصد قيامه للثالثة مبطل وإن لم
 يشأه فقد شهد ثم بعد السمع ثم علم. والثاني لا يحتاج إلى القعود في زيادة الزيادة بل
 يحس فيها كالوقوفها قبل القيام ما أتت من غير المطلق كالوتر فليس له الزيادة والنقص فيه
 عما نواه وبظاهر كلامهم هنا أنه لو أراد الزيادة بعد ذكره ولم يصرف للقيام أقرب إليه يلزمه
 أن يعود للقعود لعدم الاعتماد بحركته فيفتح البناء عليها ويشرق على هذا بين ما مر
 في مجرود السهو من التوصل بين أن يكون للقيام أقرب وإن كان المخطئ ثم مبطل

الساكن عليها) معتد (قوله ويشرق على هذا الخ) كأن الخروج إلى هذا الفرق أنهم حيث لم يأمروا بالسجود ثم عند عدم غيره
 من القيام أحقوا الحركة الخاضعة بالجلوس حتى كأنه لم يشاركه وفيها لوظم للزيادة ثم ذكر كبح فرم من الجلوس والقوا للركعة
 الخ وهو ما تقدم هنا وبظاهر قول الشارع من التوصل بين أن يكون إلى القيام الخ يقتضي أنه لو قام لخامسة سهوا ثم ذكر ركعة
 فصل فيه من يسكنه إلى القيام أقرب وإن كان تقدمه إن هذا ما جرى عليه لاسنوي وإن العقد أنه لا محمود طلقا حيث
 عاد قبل انتصابه فخلع ما هنا فيه الوتر الشهد الأول سهوا وركعة قبل انتصابه عاد وفي سم على منج (فرع) لو نوى
 عددا للقيام قبل استقامته من قيام سهوا ثم إذا لم يكمل من جلوس فالتظاهر أن هذه الثانية لا امرأه بطلب منه سجودا وهو
 اه (القول) ويؤخذ من هذا الأولى أنه لو بقي عن الركعة من قيام ثم أراد فصل بالجلوس لم يتبع ولم يقرأ في هوي
 لأن ما هو فيه سالة الهوى الكل على هو صابري اليمن الجلوس

(قوله حتى لا يجوز له البناء عليها) وقضية هذا الترقا انه لا يصح له وهو ظاهر بل محرم (قوله اى صلاة النفل) وهذا التصريح انما هو ما ورد في الاستوى في المتن اقتضاه ان رتبة العشاء افضل من ركعتي الفجر مثلا مع انه افضل منها (قوله كما في غيره) وروى ايضا ان كل ليلة فيها ساعة اجابة **ا** **ح** (قوله ان قصه متعين) وكذا قوله اثلاثا واذا دعا على شيئا به يقوم ثلثا واحدا او يوما واحدا او نيام الباقي فالاولى ان يجعل ما يقومه آخرها بخلاف ما لو قصه اجزاء نيام بوا وبقوم بغيره نيام الا انهما فالأفضل ان يجعل ما يقومه وسطا فلما وادان يقوم رباعى هذا الوجه فالاولى ان يقوم الثلاث (قوله يتدربنا) قال في فتح الباري يفتح الاء اى امره وظهره وايتان وقوله ونهيا اى ملائكة ومقتل عن بعضهم ان يحتاج لتقدير آخر اى حامل امر ربنا اقول وهذا الاحتياج اليه بطوار ان المعاني تجسم كافي جمع الجوامع وغيره (قوله حين يتي ثلث الليل الاخير) قضية هذا ان محل هذا التزول آخر الثلثين الاولين لاقسم الثلث الثالث وقد جاب بان التزول في هذا الوقت ثم يتر **ا** عمرة (قوله يتدربنا الخ) عمرة قال الاستوى يدل عليه من الحديث ان الله عز وجل يعمل حتى يضي شطر الليل الاول ثم يامر مناديا نادى فيقول هل من داع **ا** وقوله يدل على ان التزول آخر الثلثين الاولين (قوله) يقتصر عليهما) خرج به ما لو نوى كثر **٥٠٨** من ركعتين فلا يصح من تردد ان الأفضل الايمان بما نواه **ا** **ح**

نعمه حتى يصاح بغيره وناعدم الاعتداد بغير كمحى لا يجوز له البناء عليها (قلت نفل الليل) اى صلاة النفل المطلق فيه (أفضل) من النفل المطلق ثم اوردنا مسلم أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل وجعل على النفل المطلق كما في غيره (وأوسطه أفضل) من طريقه حيث قسمه ابن تالان الفقه فقهه **أ** كثر الوعائد فاعقل وأفضل منه السدر الرابع وانما هي التبرك والتق عليه أحب اتصالا لله صلى الله عليه وسلم كان نيام نصف الليل ويقوم ثلثه ونيام سدس ثم آخره أفضل من أوله ان قصه نصفين خير بقول ربنا صلى الله عليه وسلم في الدنيا كل ليلة حين يتي ثلث الليل الاخير فيقول من يشعقني فاستجب له ومن يسألني فاعطه ومن يستغفرني فاعفوه ومصحق يتدربنا اى امره (و) الأفضل للمشتغل بالامام ونهرا (ان يسلم من كل ركعتين) بان يتوجهما ابتداء أو يقتصر عليهما في حالة الاطلاق نيام صلاة الليل والنهار متى شئى والمراد بذلك ان يسلم من كل ركعتين لانه لا يقال في التلوه ومثلا متى اما التشرع لا وتارة بغيره مستحب (وبين التهجيد) بالاجماع قوله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك ولو انظرت صلى الله عليه وسلم عليه وهو استنزل بالارد فقوم

(قوله فغير مستحب) اى ولا مكروه **ا** **ح** ولو بواحدة كما في (قوله وهو التفضل ليللا) ظاهره ولو ركعة وفي سم على **ح** ظاهره اخراج فعل الفرائض بان قضى نواظت **ا** وقيل عن اثناء الشارح ان النفل ليس بقضية قال الشيخ حمزة كراوى الوليد التيسورى ان التهجد يشفع في اهل بيته استقطبه من قوله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك

الاية وروى البيهقي عن اسمعيل بن يزيد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه تعالى يحشر الناس في صعد واحد يوم القيامة فينادى نادان الايمن كانت قبضات جنوهم عن المصاحف فيقومون وهم قائل قد شغلونا الجنة بغير حساب ثم يقرع بالناس الى الحساب وروى المجتهد في النوم فضل ما فعل الله بك قال طاحات تلك الاشارات وغابت تلك العبارات وتبقت تلك العلوم ونفذت تلك الرسوم ومانعتنا الاركانات كثر كمها عند العصر **ا** **ح** على منتهى وقوله استقطبه له من قرعة تعالى عسى ان يبعثدركم ما سمعوا فان كونه كذلك يقتضى الجماعة (فاذلة) قال ابن ابراهيم من خصائص الجماعة والجمعة وصلاة الليل والعبدين والكسوف والاستقام والوتر **ا** مناوى عنه قوله صلاة الجماعة أفضل صلاة الفرد (قوله بعددوم) اى بعد فعل العشاء ثم ياتي في سم على منتهى قال ما نصه فرغ من دخل وقت التهجد فدخل وقت العشاء ففعلها ولا يكتفي بدول وقت العشاء من غير فعلها خلافا لما فيه كلام شيخ الاسلام في بعض كتبهم بشرط اتيان ان يكون بعد نوم فهو لا يوتر في نومه =

ويسن

== على فعل العشاء ولوجه تقديم مع المغرب وزيد عليه بشرط كونه بعد نوم م ر ومقتضى قول شيخنا في شرح الارشاد وهو اى التبعيد الصلاة بعد النوم ولو في وقت لا يكون الناس فيه نياما اه اى لا يتبعيد دخول وقت العشاء ظاهرا مع عبارته على ابن حجر وحمل يكتفى النوم عقب المغرب يسيرا او اى دخول وقت العشاء فيه نظر وقديس هذا لاكتفاء ذلك اه اى فلا بد من كون النوم بعد دخول وقت العشاء ولو قبل فعلها اه ووافق هذا ما نقل عن حاشية الشهاب الزملى على الروض من انه لا بد ان يكون اى النوم وقوم قوله وهو قيل الزوال قال شيخنا ان الامام احمد مازن قوم القباولة لا يصفوا ولا يشتموا ويزني ان قد روي عنك باختلاف عادة الناس فما يستعصون به على التحليل قوله كل الليل فيبقى ان يحمل ذلك ما لم تدع اليه ضرورة كان احتياج اليه طرسة زرعها وما شئت وأما هو ذلك قوله لتعبر بالخصوص اليه الجمعة قيل وحكمة ذلك انه يصف عن القيام ومطابق يومه هالكن ٥٠٩ هذه الحكمة تقتضى ان الكرامة

لا تقتصر بالقيام بل تجرى في احيائها بغيره المهم الا ان يقال في القيام اعمال الجسم البدن على وجه شاق عادة بخلاف غيره جلدان قوله فمكرهه اعظم ماحكمة ذلك من ان العلة موجودة قوله لتعبر بالعبادة الخطاب لعبدا لله بن عمر بن العاص وقوله مثل فلان اراد به عبدا لله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم قوله ويسن أن لا يغسل بصلاة الليل اى أن لا يتكبرها قوله ان نوى الشخص القيام اى التمسيد قوله عند النوم اى حين جوزه فان قطع بعدم قيامه عادة فلا معنى لنبته قوله وان ينظر الى السماء ظاهره ولو اعمى وقت صف ولعل وجهه ان صرح ان ذلك الفعل من الاعمال

ويسن للمتعبد نوم القبلة وهو قيل الزوال لانه كالصحو للصائم (ويكره قيام) اى سهر كل الليل ولو في عبادة دائمة انتهى عنه ولضرره كما اشار اليه في الخبر والمراد ان من شأه ذلك حتى انه يكره قيام مضر ولو في بعض الليل واحتترز بكل عن قيام ليل الامة كما عبروا بالخير من رمضان وليلى العيد فيستحب احيائها وانما يكره صوم الدهر بقصد الاقبال لا يستوفى في الليل ما فاته وهنا لا يمكن نوم النهار وتعمل ضرورية اذ هي والغشوية (و) يكره تخصيص ليلة الجمعة بقيام اى صلاحته ولا يختص ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي وأنهم كلامه عدم كراهة احيائها مضمون لما قبله او بعدها وهو ظاهرا ذكره في صومها وهو كذلك يقتضيه من ليلة الجمعة بذلك يصر بعدم كراهة تخصيص غيرها وهو كذلك وان قال الا ترى فيه وقفة اما احيائها بغير صلاة فغير مكره كما افاده قوله الله تعالى لا سيما الصلاة والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فان ذلك مطلوب فيها (و) يكره ترك تهجد اعتاده من غير ضرورة (والله اعلم) لتعبر يا عبدا لله لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل ثم تركه رواء الشيطان ويسن ان لا يغسل بصلاة الليل وان قالت كفى المجموع وان يكثر فيه من المعاصي الاستغفار وقصة الاخيرة كذا وافعله عند الصبر وان وقتك من يطعم في تهجد حيث لا ضرر ويسن كفى المجموع ان نوى الشخص القيام عند النوم وان يصح المسقط الثوم عن وجهه وان يتناول الى العشاء وان يقرأ ان في خلق السموات والارض الى آخرها وان يفتح تهجده بركعتين خفيفتين وطالة القيام افضل من تكثير الراكعات وان ينام من نفس في صلاة حتى يذهب نومه ولا يعتاده الا ما يظن اداعته عليه ويتا كذا كثرة المعاصي والاستغفار في جميع الليل والنهار ووصف الليل

وصوه تذكر المحائب السماء وما فيها اذ يدفع ذلك الشيطان عنه (قوله وان يقرأ في حق السموات والارض الخ) اى الوافقه في آل عمران وانظر ما المراد بالآخرة هو السورة والايات وقوله تعالى ان في خلق السموات والارض الى آخرها فحدثت في العصى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ شواتم آل عمران اذ احتفظ (قوله وطالة القيام فيها) اى صلاة الليل (قوله وان ينام من نفس في صلاة) ومثل الصلاة غير هاتين الطاعات كثيرا والقرآن ونحوه وتوله من قال في الصباح بابه قتل والاسم التعاص

== على فعل العشاء ولوجع تدمم مع المغرب ويزيد عليه بالشرط كونه بعد نوم م ر ومقتضى قول شيخنا في شرح الانشاد
وهو اى التهجيد الصلاة بعد النوم ولو في وقت لا يكون الناس فيه نياما اه انه لا يقيد بدخول وقت العشاء فلما رجع وعبارته
على ابن حجر وهى يكفى النوم عقب المغرب يجب ان اولى دخول وقت العشاء فيه نظر وقد يتعدا الى كتمانك اه
اى قاضى كونه النوم بعد دخول وقت العشاء ولو قبل فعلها اه ووافق هذا ما نقل عن شامة الشهاب الرملى
على الرضى من انه لا بد ان يكون اى النوم وقت نوم (قوله وهو قيل الزوال) قال شيخنا ان الامام احمد ما ترك نوم القبولة
لاصغافا ولا شتاء وبنى ان قدره يصنف باختلاف اعادة الناس فيما يستحبون به على التخييل (قوله كل الليل) فبنى
ان يحمل ذلك ما لم تدع السهيرة وكان احتياج المطرسة زرعها او ما شئت اوفى وذلك (قوله لا تغصوا بالجمعة)
فيل وحكمته ذلك انه يصف عن القيام وظائق بهما لكن ٥٠٩ هذه الحكمة تقتضى ان الكراهة

لاقتضى بالقيام بل تقبرى فى
اجسامهم باغيره اللهم الان يقال
فى القيام اعمال الجميع البسند
على وجه شاق عادة بخلاف غيره
جدان (قوله فغير مكرره) انظر
ما حكمه ذلك مع ان الله
موجودة (قوله نلعب باعباده)
الخطاب لعباده بن عمر بن
العاص وقوله لمثل فلان اواد
به عباده بن عمر بن الخطاب
رضى الله عنهم (قوله ليس ان
لا يحصل بصلاة الليل) اى ان
لا يتركها (قوله ان نوى
الشخص القيام) اى التمسيد
(قوله عند النوم) اى حث
جوز فان قطع بعدم قيامه عادة
فلا معنى لنية (قوله وان ينظر
الى السماء) ظاهره ولو اعمى
وتحت سقف ولعل وجهه ان
صاح فى ذلك القول من الاجمى

وبسبب التمسيد نوم القبولة وهو قيل الزوال لانه كالصوم وقصائمه (ويكره
قيام) اى سهر (كل الليل) ولو فى عبادة (دائما) انتهى عنه ولم يشره كما اشار اليه
فى تلخيص المراد ان من شأنه ذلك حتى انه يكره قيام مضى ولو فى بعض الليل واحترز بكل
عن قيام ليال ككلامه كما عبرنا الاخرين ومضان وليلى العيد فيستحب احيائها
ونائم يكره صوم الدهر بقيد الا فى لانه يستوفى فى الليل ما كانه وهذا لا يكتفى نوم
النهار لتعمل ضرورية لانه الحقبة والمنسوبة (و) يكره (تخصيص ليلة الجمعة بقيام) اى
صلايتها لا لتخصو بالجمعة بقيام من بين الليالى وانهم كلامه عدم كراهة اجسامها
مضمومة لما قبلها او بصددها وهو نظير ما ذكره فى صومها وهو كذلك وتخصيصهم ليلة
الجمعة بذلك يشعر بعدم كراهة تخصيص غيرها وهو كذلك وان قال الاذوى فيه وقتها
اما احيائها فبشر بصلاة فغير مكرره كما غادته الوالدرجته تعالى لاجسام الصلاة والسلام
على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك مطلوب فيها (و) يكره (ترك تهجد
اعتاده من غير ضرورة) (والله اعلم) نلعب باعباده لانه من مثل فلان كان يقوم الليل
ثم تركه رواء الشيطان وبين ان لا يجزى بصلاة الليل وان قلت كما فى المجموع وان يكره
فبمعنى الاعمال الاستغفار ووضعه الاخرى كوافقه عند السهر وان وقف من يطعم
فى تهجده حيث لا ضرر وبسبب كمال المجموع ان نوى الشخص القيام عند النوم
وان يصح المنطق النوم عن وجهه وان نظرا الى السماء وان يقرأ فى خلق السموات
والارض الى آخرها وان يفتح تهجده برحمتين خفيتين وطاعة القيام افضل
من تكثير الكلمات وان يتأمن نفس فى صلاته حتى يذهب نومه ولا يمتدعته الا ما ينظر
ادامته عليه ويتأكد كذا كتاب الاعمال والاستغفار فى جميع الليل والنهار وتوصف الليل

وشعوره تدحكر الجباب السحاب وما يقع فيه ذلك الشيطان عنه (قوله وان يقرأ ان فى خلق السموات والارض الخ) اى
الواقعة فى آل عمران وانظر المراد بالآخرة هل هو السورة او الآية والظاهر الثانى ثم ايتى فى التبيان فتوى وشبهه
الاذ كل التلوى وعبارته ويستحب ان يقرأ اذا احتفظ من النوم كل ليلة آخر آل عمران من قوله تعالى ان فى خلق السموات
والارض الى آخرها فتدبث فى المعصين ان يقول اقملى اقم عليه وسلم كان يقرأ آخر آية آل عمران اذا استعظ (قوله
وطاعة القيام فيها) اى صلاة الليل (قوله وان يتأمن نفس فى صلاته) وسئل الصلاة غيرهما من الطاعات كقراءة القرآن وغيره
وقوله نيل فى الصباح يابى قتل والاسم النعاس

هـ (كتاب صلاة الجمعة) هـ (قوله كلب) كلاً حكمته الترتبة بدون جميع ما ذكر في كتاب الصلاة إلى الجواز أن الجماعة مفعلة زائدة على ماهية الصلاة وليست فعلية لا تكون من جنسها فكانت كالأخنية من هذا الحيلة فأقردها بكتاب ولا كالأخنية من حيث انها مفعلة تابعة للصلاة فوسطها بين أوابها ولما كانت صلاة الجواز مفعلة فالصلاة متغيرة بظاهرها فأقردها بكتاب متأخر من جميع أبواب الصلاة فنظر التلخ المغيرة ٨١ ج هـ (قائده) هـ قال في الإحصاء سليمان الداراني أنه قال لا يقرن أحد أصلاً للجماعة إلا ذنبه هـ قال وكان السبق يعززون أنفسهم ثلاثة أيام إذا قامت التكبيرة الأولى وسبحة إذا قامت بجماعة (قوله) وألقها امام ومأموم) هذا يؤرخ من قوله في الحديث لا تقام فيهم إلا بجماعة ولو ألقها امام ومأموم واحدة ولم ينو الامام الامامة هل يجوز للأذرع فيه احتمال ولعل الوجه خلافه لأن الفرض حصول الجماعة وقد حصلت واسطة التمام والاقبال لا نسلان من حيث الجماعة ٥١٠ وان لم ينو الامام الامامة فقد صارت الجماعة بذلك فليست على مأموم

الآخر كدونه عند الصرافين
 هـ (كتاب صلاة الجمعة) واحكامها هـ
 وهي مشروعة لقوله تعالى وإذا كنتنهم فأقت لهم الصلاة الآية امر بها في الغروب في الأمن أولى والأشعار لا تبيته والجماع عليها وألقها امام ومأموم فليست بالجماعة إلا أنما هو في الغروب فليست بالجماعة (هي) أي الجماعة (في القرائن) أي المكتوبات (غير) التكبيرة كما قاله الشارح يحسن الإعراب اعراب المستحق واضيف اليه بما هو مذكور في فن التوضو وانما منع الجواز لا التعريف بالإضافة إلا أن وقت بين خدين وقديان قال الامام القس فليست بالوصف بالكرة لأن التعريف بها في المعنى كالكرة كونه يعززون فيها على الحال (الجمعة) لما يأتي أنها فرض عين فيها بشرط احصائها بالاتفاق (سنة) كدة خبر صلاة الجمعة أفضل من صلاة الفرد أي بالجمعة بسبع وعشرين درجة وفي رواية بضعه وخمسين درجة ولا منافاة كما في المجموع لأن الفضل لا يثنى الكثير وأنه أشبه بأحوال المسلمين بالقليل ثم أعله الله بزيادة الفضل فاعبر بها أن ذلك يختلف باختلاف أحوال المسلمين وأن الاختلاف يصيب قلوب المسجدين بعده وأن الأولى في الصلاة الجهرية والثانية في السرية لأنها تنص عن الجهرية في جماع قراءتها الامام والتأمين تامنه وتكتم على الله عليه وسلم مدته فانه عكة ثلاث عشرة سنة يصل بغير جماعة لأن العبادية رضي الله عنهم

متبع وقول سم فيه احتمال أي بعدم الجواز (قوله) إلا أن وقعت بين خدين) ومثلاً ذلك يقولهم الحركة غير المكرون (قوله) اللام القيس) أي يجوز أن تكون القيس فلا يثنى ما سأل من أنها العهد الذي كرى (قوله) ويجوز فيها على الحال) تأمل الفرق بين هذا وقوله أعربت اعراب المستحق فانه على ذلك التقدير منصوب على الحال أيضاً ومعنى قوله ان غير تعرب اعراب المستحق انها تصيب اذا كانت بعد كلام تام موجب إلى غير ذلك من التفسير وقد يقال ليس مراده ان هذا قابل للكره

أعربت اعراب المستحق بل مراده ان حيث كانت اللام في القرائن القيس يات في غير ان تكون مفعلة وان تكون كالوا حالاً لا المعرف بالام الجهرية يعامل معاملة التكرارات والمعارف لكن قال جماعة اعرابه الاسنوى سالا وما قاله الشارح اقتعد من الاقتصاد على ما هو الظاهر وأما جعلها مفعلة فممنوع لعدم كونه مفعلة في حال الحالية اعرابها غير اعراب المستحق فليست تأمل (قوله) بسبع وعشرين درجة) قال ابن دقيق العيد الظاهر ان المراد بالدرجة الصلاة لا ورد كذلك في بعض الروايات وفي بعضها التصريح بالضعف وهو مشهور ذلك ان الشيخ حمزة رحمه الله (قوله) ثلاث عشرة سنة) وليس المراد ان كان يصل الجهرية من ان الصلاة انما تعرضت قبل الهجرة سنة الخ مذكر (قوله) يصل بغير جماعة) لعل المراد ان غير موانع على الجماعة أو من غير وجوب الجماعة فيكون مع ذلك انه كان يصل جماعة في بعض الأحيان ويؤخذ في صلاة على الله عليه وسلم وصية الاسراء جماعة وقول النحوي وواظب على الله عليه وسلم عليها كما هو معلوم بعد الهجرة فانه يشعر بأنه كان يفعلها قبل الهجرة تلكه ليوافق عليها وفي كلام الشافعي في مراتب الوحي انه صلى الله عليه وسلم على بني هاشم وعلى قيس بن خزيمة وغيره عكة حين زالت الشمس ٨١ وهو صريح في انه صلى جماعة قبل الهجرة في المدينة

(قوله ان الجماعة ثلاثة) اي اقلها ثلاثة (قوله ان اقل الجماعة اثنان) اي التي له اقل الثلاث وانما لا يكون مقتضى المحكمة السابقة ان لكل من الاثنين ثلثي عشرة (فرع) هـ وقصدا في من حاشين واقتضى بشافعي يحصل له ثواب الجماعة والعصر فيما يظن وان يتحقق من الخلق عدم قرابة القاصصة لا يقال حيث علم ترك الحق القراء كانت صلاته عليه عند الشافعي قصير في اعتقادهم بمجرد الانا قول مصر حوايان فصل الخلف لكونه ناشئا عن اعتقاد بقوله انه لا يسهو ومن ثلثي اثنان شافعي يصح في اجتماعه معصية لا يحل صلاته الشافعي بفعل الخلق ولا يميل قذوة بل ان غاية ما فعل ما يحل عند سواه فليقل وسيأتي ان لو بان امامه عند ثلاثه ما اعادته وصلى له الجماعة لو وجد صورته حتى في الجماعة حيث كان الامام اعدا على الاربعين لا يقال يفرق بين هذا ومثله من بان الشافعي يرى مصدر الثلاثة في الجماعة لا يقول ويرى سقوط القاصصة عن المأموم في الجماعة ايضا كان يكون مسبوقا (قوله ونحوه المذكورة) اي بقوله ٥١١ اي المكتوب (قوله التي لا تشرع

كأوامره ويرى ما يوجبها جبر والى المدينة أعظم الجماعة وواجب عليها وحكمة كونها بسبع وعشرين كأفراد السراج البلقين ان الجماعة ثلاثة والحكمة بعشر امثالها فذهب بعض الحكماء الى واحد عشرة فالجماعة ثلاثون لكل واحد واحد مائة واحد ربي تسعة تضر به ثلثي تسعة وعشرين ويوزن بالجل وعلا يعطى كل انسان مائة الجماعة فصار لكل تسعة وعشرين وحكمة ان اقل الجماعة اثنان كما قاله ان رباحا وعلا يعطى ما جتبه وكرمه ما يعطى الثلاثة وقد وضع ذلك غاية الايضاح مع زيادته حكمه فذلك الحلال السوطي في الاماني وافراده في جرسه معرفة اتصال الموصلة الى التلال والى القراء افضل العهد الكرى المتقدم في قوله اول كتاب المسئلة المكتوبات خمس فهو ما او قول اصله في الجنس ولا اعتراض عليه حيث قد خرجت المتذكرة التي لا تشرع فيها جماعة فلا تنسب الجماعة فيها الاختصاص بانها لشعائر المكتوبة كالزاد في المجموع في باب هبة الجماعة ان من صلى في عشرة آلافه سبع وعشرون ومن صلى مع اثنين فذلك لكن درجات الاول اكل (وقيل هي) فرض مسكنة اية الرجال البالغين العقلاء الاحرار المستورين المعينين في المودة انقطعت لهم مل من ثلاثة في قرية ولا يد لاقام فيهم الجماعة الا استحوذ عليهم السطان اي غلب فملك بالجماعة قائما باكل الذنوب من الغنم القاصصة ونحو سراج الرجال وغيرهم وسياتي وبالبالغين الصبيان والعقلاء اضدادهم فلا تصح منهم كافر

اي اومع واحد (قوله لهم مل من ثلاثة) انقطع من راحة اي ما ثلاثة في قرية الخ (قوله في قرية ولا يد) عبارة اخي وشيخ الاسلام اوبد وفي الخي اي يضاف الى الجماعة الصلاة فليراجع ولعل في الحديث روايات ثم ايت في شيخ الاسلام وفي رواية الصلاة (قوله من الغنم القاصصة) اي المدينة واسئل ايضا بانه يقال امر بالجماعة حال الخوف فيقتاس عليه حال الامن بالاول ٥١ سم على منهج (أقول) وقد يقال لا دلالة لمذكري خصوص الوجوب ومن ثم جعله الشارح في الترجمة دليلا على المشروعية المصادقة بالوجوب والندب والاولى ان يقال الامر يقتضي الوجوب فيقتسب به حتى وجد ما وافق (قوله بالغين الصبيان) اي فلو فعلها الصبيان او الخائفان تم تسبيلهم بالغ الصبيان واقض الخائفان بالذكورة فهل يسقط الطلب من البالغين بذلك ولا تقتصر بهم فيه فقل والاقر الا لانه ثلثين بعد الفعل انهم من أهل الطلب فسقط الواجب ففعلهم ويحتمل عدم السقوط للنية القوم الى التضرع حيث لم يعلوا على سمى على الباب لو اتكوا على فعل نحو الخائفان منهم ان يضلهم يسقط الطلب عنهم لم يفتا لواع هذا الخلق لم لا ويضي أن لا يفتا لواع الشبهة الظاهر منهم في ترك ذلك ومن اعذر في هذا الخلق لم لا حيث حصل بهم الشعار ولان القتال ليسقط بالشبهة

(قوله بان حكم الاجرام في باب الانذار) عبارة عن وعلم ان اوقات الصلوات الخمس مستتمة من الانذار فتم تبطل باستقامتها من اجابة ايام معينة كالتي قواعد الزكوى الجمل بعد اذ الوقت المستغرق مع استخراجها من معنى التقطارات واذن الاستقامة الشرعي وهو ظاهر واتفق به الشيخ رحمه الله اه (قوله بالمتقين المسافرين) اي وان كانوا في غاية من الراحة وظاهره ولو سفر زهقة وساقى عن الزايد في الاعذار ان بعضهم وقف في جوارز ترك الجماعة والشرع عند اوصول الرفة قال والتوقف ظاهر أخذاً عما قالوه في الضرر لو كان الحامل على السفر الزهقة فقط فلا تخص له لانه ليس لغرض صحيح (قوله المقضى لوجودها) اي على المسافرين (قوله ان كانت من نوعها) اي بان اتفاقا عين القضية كظهر أو عصرين ولون يومين يختلف ظهور وعصر وان اتفاقا كونهم رابعتين وعادة ابن حجر واصليه قضية اتحدت (قوله من ايضا) اي وتكون خلاف الاولى (قوله) بحيث يظهر بها الشعار) بفتح الشين ٥١٢ وكسر الهمزة العلامة ج وعارة شيف الزايد جمع شعيرة وهي العلامة اه وما قاله صحيح موافق لما في المصباح حيث قال والشعار ايضا علامة القوم في الحرب وهو ما يشاهدون به يعرف بعضهم بعضا والعهد شاهدين شعائر الاسلام والشعار اعلام الجبال وفعاله الواحدة شعيرة وشعاره بالكسر اه فلهذا قاله ايضا الزايد من ان العلامة الشعيرة قول في اللغة فاعيا جمع (قوله) ذكره سواد (بالتنين ومقربين) أخذاً مما بينا في هذا السياق به

فأجاب وبالأحرار من غير فرق ولو بمعضاوان كان يشبهه ويتبين بدهها بان والذو له سواء انفرد الارضا يلدأ لا خلافا لمن وجع خلاف ذلك وسبق في حكم الاجرام باب الاجابة ان شاء الله تعالى والمستورين العرافة فلا تكون فرضا عليهم بل هي والافتراق في حقهم سواء الا ان يحكموا فيها اولى طلبة قد تحجب اهلهم بالمتقين المسافرين فلا يتجب عليهم كاتقوا في الروضة عن الامام وأقربوه بمنه في التحقيق وما نقل عن ظاهر النص المقتضى لوجوبها محمول على شروعا من يسفروهم بالمؤداة القضية فلا تكون فرضا فيها بل هي سنة ان كانت من نوعها فان كانت من غير نوعها لم تسن ايضا وفي كانت فرض كتابية (فجب) فاعلمنا (بفتح يظهر) بها (الشعار) اي شعار الجماعة في تلك الامة باقامتها في كل مؤداة من الخمس جماعة ذكره سواد اربعين فيمن يظهر كذا الامم بخلاف صلاة الجماعة فان مقصودها الدعاء وهو من الصغير اقرب الى الاجابة لانه لا ذنب عليه فان كانت كثيرة اشترط تعدد افعالها بادية أو غيرها ولا يكتفي فعلها في شجر محل والى البيوت وان ظهرت في الاسواق لان الشعار لا يصح له ذلك مقتضى هذا التعليق انه اذا ظهر بها الشعار لاكتفاء بذلك وهو المعتمد كاتقوا اقتضى أبو الطيب عن أبي اسحق كان فحمت أو اوجا بحيث لا يحتمل كبير ولا صغير من دخولها ومن ثم كان الاجابة لاكتفاء باقامتها في الاسواق ان كانت كذلك والا فلا لان كل الملبس مرأتا تاتي دخول بيوت الناس والاسواق ولا يشترط اقامتها بجمعهم ورهمل تسقط بها فاعلم انه قد ظهر الشعار بهم وقد

الشعار ووجهه بان المقصود من الجماعة أهل البلد على انه ارفق فاعلمنا ربحت بعضهم من احوال اقبي بعض بالاجتماع في اوقات الصلوات وتسهل الجماعة على مطالعها ومن عرف ان المتقين من الجن فتردهم ولا يحضر الجماعة معهما من ليس عنده كمال عقل وقدر فلهذا عدم الاكتفاء باقامة المسارين مع انهم من امثال أهل محلهم من كل وجه فاحفظه وارفض ما عداه (قوله يختلف فصلا الجنان الخ) اي ويختلف اليها دفاته اذا قام به الصبيان كتي ويترقب بان الفرض منه توكية التقاد وهي اذا حصل الصبيان كانت أقوى في حصول المراد ثم رأيت سم على ابن حجر صرح بذلك (قوله في الاسواق) اي وفي المحلات الخارجية عن السور ايضا حيث ظهر منها الشعار اه سم على ابن حجر بالفتح (قوله تاتي) اي يتبع (قوله الشعار بهم) اي ويثلهم القامو والصبيان ويخوهم اه زيادي ومن التقوا المرأة اه سم على ابن حجر والارضا ايضا وتقدم في قول الشارح جماعة ذكره الخ ما يصرح بذلك وقول الزايد ايضا لا يسقط الفرض عن لا يتوجه الفرض عليهم كلف الخ

الشعار ووجهه بان المقصود من الجماعة أهل البلد على انه ارفق فاعلمنا ربحت بعضهم من احوال اقبي بعض بالاجتماع في اوقات الصلوات وتسهل الجماعة على مطالعها ومن عرف ان المتقين من الجن فتردهم ولا يحضر الجماعة معهما من ليس عنده كمال عقل وقدر فلهذا عدم الاكتفاء باقامة المسارين مع انهم من امثال أهل محلهم من كل وجه فاحفظه وارفض ما عداه (قوله يختلف فصلا الجنان الخ) اي ويختلف اليها دفاته اذا قام به الصبيان كتي ويترقب بان الفرض منه توكية التقاد وهي اذا حصل الصبيان كانت أقوى في حصول المراد ثم رأيت سم على ابن حجر صرح بذلك (قوله في الاسواق) اي وفي المحلات الخارجية عن السور ايضا حيث ظهر منها الشعار اه سم على ابن حجر بالفتح (قوله تاتي) اي يتبع (قوله الشعار بهم) اي ويثلهم القامو والصبيان ويخوهم اه زيادي ومن التقوا المرأة اه سم على ابن حجر والارضا ايضا وتقدم في قول الشارح جماعة ذكره الخ ما يصرح بذلك وقول الزايد ايضا لا يسقط الفرض عن لا يتوجه الفرض عليهم كلف الخ

(قوله بقدّم حصول الثمار) أي وصل هذا فصرم عليه التلليل أو الاعشاكف في المسجد حيث أدى المنيع أهل البادمن
أطامه فيه لما فيه من تعريض غرض الواهم من أحبابه ليعتصم الصلاة في أول أو قاتم على ما يرتبه العادة لا يقال الاعشاكف
أيضاً من مقاصد الواثق لأن فرض من وقف المسجد شطه بقرآن ونحوه أو اعشاكف أو غيرهما لا يقول الفرض الأصلي
من وقف المسجد الصلاة ما فيه من شغلها بما يفوت ذلك المقصود لأنه يفتوت ذلك المنفعة على مستحقه لو بقي ما لو تدار المسافر
اعشاكفا متتابعاً في المسجد لتقطع الشرح ثم يولى الاعشاكف في مسجد تربة وكان اعشاكفه يمنع من إقامة الجماعة فيه
لاهل القرية فهل لا يخرج من المصلحة متصلاً بهم بتقطع التابع أو لاقصه نظر والى يظهر أنه ان ترددة مطلقاً يمكن ثم
الاذنك المسجد فهو مختص باعتكافه فيه فيقطع التابع وهو يبدل من تأخير الاعشاكف حتى يتمكن من الاعشاكف
بمسجد لا يبارض فيه وان عينه انفق وقوعه في سقره فان كان ٥١٣ ثم مسجد ميسور مثلاً أو واسع
لا يبارض فيه أحد إذا اعشاكف

أقنى والدرجة الله تعالى في طائفة مسافرين أقاموا الجماعة في بلد وتواظروا على
يحصل بهم الشعارو يسقط بقولهم الطلب عن المقيمين بعدم حصول الشعار بهم وإنه
لا يسقط بقولهم الطلب عن المقيمين فقد قال المصنف إذا أقام الجماعة طائفة يسرون أهل
البلد ويحضرها جهو والمقيمين في البلد حصلت الجماعة ولا أثر على المصنفين كالولي
على الجنازة طائفة قدس ومنه كذا قاله غير واحد أقنى والدرجة الله تعالى أيضاً في أهل
قرية ما دار كمة من قرية في جماعة ثم تروا قطع القدوة وأقوا ما تدرين بأنه يسقط عنهم
طلب الجماعة لأدنى شعارها لا بهم وإن كانت تلك القرية الجماعة وتزعم أهل البوادي
السكن بها أو على القرية الصغيرة فلا بشرط تعدد هاتين الحسول الترض بغيره وبسط
الشيخ أبو حامد القرية الصغيرة بأن يكون فيها نحو ثلاثين وجلاً واظهاره تقربيل أو
بسط ذلك بالعرف لكان أقرب إلى المعنى وكلامهم يجعل في القرية الصغيرة وفي الكبيرة
والبلد يجلين مثلاً مقروض فيما لو كان بحيث يمكن من قصد الادوا كما من غير كبير
مشقة فيها فيما يظهر فلا يشترط أقامه في كل محلة منها أخلافاً لهم (فان امتنعوا كاهم)
من فعلها لم يسقطها أحد أو سقطت لأعلى الوجه للذكور (قوتوا) أي قاتل الإمام أو
قاتله المشتبه من لظواهرها الشعار العظيم ولا ية تألم على ترك السنة ولا ية كذا التذ
للسامنا كذا لرجال بل منهم علي بن أبي حمزة (في الأصح) خشية المفسدين
وكثرة المشقة عليهم لأنهم لا يتأقوا بالانترولوج إلى المساجد كبروتر كاهم لا لهم
والخائف كالشعار ومقابل الأصح نعم لعدم الأدلة (قلت الأصح المنصوص أنها) عند

٦٥ ل حيث اكتفوا بجمل الخ ولوعيت قوله واكتفوا بهم كان أولى (قوله المشتبه)
أشهر بأنه لا يجوز أن يجاهر بالقتال بعد الركل بل حتى يهرم فيقتل من غير تأويل ٥١٤ ج أي فهو كقتال الأفاع ووجه
الشعار أن تملين الحكم بالمشقة وذن عليه ما خفا لا تتفق فغيد ان القتال لا متناعهم (قوله ولا ية تألم على ترك السنة)
أي على أحد الوجهين وقد مر في باب الاذن في شرح قول المتن في الأقامة وقبل فرض كذا يعرض بعضهم أن كل سنة يجزى في
القتال على تركها اختلاف الذكور ٥١٥ شجذا المشورى وقد صرح المصنف بكيفية فرضه على السنة أنهم يبارضون عليها
حذراً من أمانتها وقد يشرع بأنهم لا يبارضون على السنة في الاذن ونحوه قطعاً وليس مراداً بل اختلاف ببارضون فيها غيرها
قليل اقتصاد على سكاكتي الجماعة لكونه أشهر (قوله لزم بهم) أي شرعهم (قوله لا لهم) ظاهراً وان سهل عليهم تحصيلها
في يومين أو في العبد لا بد من مشقة مع أن من المشقة لكونهم غير مشتهين

(قوله لغير السابق) هو قوله ما من ثلاثين قرية الخ (قوله لغير الشين المار) هو قوله صلاة جامعة أفضل من صلاة القذاخ
 لكن الحديث المذكور هو في تلهيد كرم الشين وعبادة حج لغير المتفق عليه اه وهو صحيح في ضمن روايتها (قوله
 في التلخيص) اي قبل قوله ما من ثلاثين الخ الذي عنده بقوله لغير السابق (قوله بل ثلثين) وهل يحتاج العبد الى اذن السيد
 قال القاضي ان اذن السيد على زمن الافتراء استحباب ولا يجوز للسيد منه اذ لا يمكن له شغل واعتقد هو في العبد
 انه لا يحتاج الى اذن السيد اذا كان زمنه على العادة وان زاد على زمن الافتراء اه سم على فهم (قوله وثن لميز) اي
 يكتبه ثوابه دون ثواب الواجب لانه مخاطب بها على سبيل السنة فانه لا خطيب يتقرب بغيره بل البالغ المائل (قوله لقد
 همت ان اخرج) قال العراقي في شرح التقريب اختفت الروايات والعلامة في تعيين الصلاة المتروكة على تركها بالعرف
 هل هي العشاء وهي الصبح او الجمعة وتظهر رواية الاخرج عن أبي هريرة ان المراد العشاء المتروكة في آخره ولو يعلم احدنا انه يجب
 عظما عنها او حرما متبعا حتى تشهد العشاء وتبلى هي العشاء والصبح معا وبذلك ما رواه الشافعي في بعض طريق هذا
 الحديث ان أقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء او صلاة القبر ولو يعلمون ما فعلوا لولوا ولو لم يقدروا على ذلك
 وقبل على الجمعة ويؤيد له رواية البيهقي في شرح ٥١٤ على قوم يسمون لا يشهدون الجمعة ويحدث بهم عن ابن مسعود

ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 لقوم يتخلفون عن الجمعة لقد
 همت ان اخرجهم من مكة
 في كونها الجمعة ورواية كونها
 العشاء والصبح حديث واحد
 وحديث ابن مسعود في كونها
 الجمعة حديث آخر مستقل
 بنفسه فعلى هذا لا يقدح حديث
 ابن مسعود في حديث أبي هريرة

وبنظر في اختلاف حديث أبي هريرة ونسج البيهقي رواية الجمعة فيه على رواية الجمعة فقال والذي
 يدل عليه سائر الروايات انه غير بالجمعة عن الجماعة وقال النووي في الخلاصة بعد كلام البيهقي بل هو ما رواه ابن داود في
 الجمعة ورواية في الجماعة وسائر المسائل وكلاهما صحيح انتهى ملخصا واقعهما في جملة ما يقتضيه كل من الروايات فيقول
 ان كلام المصنف المذكور كونه كان عائدا للنبي صلى الله عليه وسلم على ارادة التعريق (فرع) اذا علم الاجزاء المتأخر
 بينهم من الجماعة وكان الشعار يتوقف على حضوره هل يحرم عليه ايجاز نفسه بعد دخول الوقت وكذا اذ علم انه يتمتع من
 الجمعة لم يحرم عليه ايجاز نفسه بعد القبر كاشف المقوت فلتأمل وقد قيل بين ان يحتاج الى بطلان ذلك لا يصح لغير اه
 سم على منعه وبقي ان يكفي هناك ما حاشا. فاعلم ان مجموعهم السعي في الجمعة لغيره الوحدة بقطعة من الزمان بحيث
 لا حاجة حوت الاجازة فبطلت فلو تقيدها بغيره او لا تقلل الارض عن سم النصبة قياسا على البيع وقت ذاك
 الجمعة انتهى وقد يفرق بان البيع وقت ذاك الجمعة مشق على جميع شروط البيع والزمعة لا يخرج وأما ما نقله من
 عاجز عن اقسامه شاعرا شاعرا مع ما رواه الذي يحتاجه لظهوره بعد دخول الوقت فانه لا يصح ولا يجوز له التعمد ان يقدح في
 استرجاعه (قوله تاسق) هو بالتحديد يروى غارق باسكان الحاء ويخفف الراء وهو لغتان اسحق وسحق والتشديد باخ
 في المعنى انتهى شيئا شوي على التهج (قوله عليهم) يشعرون العقوبة ليست كالحكمة في المال بل المراد التعريق
 المقصود بان يثبت تبع للعاطنين بها وقد رويته من سلم طريق الى صالح غارق في قوله ان من فيها انتهى فتح الباري للماظن
 ابن حجر (قوله والياق يؤيد) وهو قوله صلى الله عليه وسلم ان أهل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والقبر ولو يعلمون

هذه أقيامها لا تؤهلهم ولو دبروا ولقد همت الخ انتهى شيخنا الزنادي (قوله تنزل وحي بالنعيم) أي ناسخ إلى الأبد أجماعاً للصحة
والإلزامية إن لا يقع انحطاطه أصلاً خلافاً لما ذهب إليه من أن ينزل ما يقع من ملحق لا يقر عليه بل فيه على الصواب بالوحي حالا
(قوله قبل خروج الميثاق) أي الحاصلين والكفار وفي الصباح ومثل بالقتل مثلاً من بالي قتل وضرب فإذا جده وتظهر أنه
فعلت عليه تبيكلاً والتشديد بما بقا والأسم التلة وزان غرة والمثلة يفتح الميم وضم الطاء لقوة اه (قوله نذر أفضل صلاة
المرقي في سنة) أي صلاة في سنة (قوله فهي في المسجد أفضل) أي إذا حصلت الجماعة في البيت دون المسجد فهي فيه أفضل
اه حج (قوله يدل على التلوا المار) هو قوله أفضل صلاة المار الخ (قوله وما كان أكثر) صلا الحديق مثلاً كره الحمدي وغيرهم من
روايات حبان المذ كوز صلاة رجل مع الرجل أزر كمن صلاته وحده وصلا نسمع الرجلين أزر كمن صلاته مع الرجل
وما كان الخ (قوله بان) متعاقب رجحه (قوله موجود في كل منهما) ٥١٥ يمكن أن يقال إن الفضلة المتعلقة بالعبادة

وهي كمال درجات المجمع الكثير
على التقليل غير موجود فتم ما
ويكون هذا مراد القاضي اه
سم على منهج الملقن (قوله
هو يوم من خيلهم) فان قلت إذا
كانت خيلهم فلهذا انتهى من
منه من السامان فلان انظر قلت
اما النبي فهو للتر به كما يصرح
به سابق هذا الحديث ثم الويه
له على رضىه من الله عليه وسلم
او على غير المشتبهات إذا كن
مبتذلات انتهى ابن حجر غيبة
كلام الشارح إن جملة النساء
يؤمنن أفضل وإن سكن
مبتذلات غير مشتهات ولكن لو
حضرن لا يكره لهن الحضور
وقوله مبتذلات في محفل قرائته

تقر بهم لاهم به لا تقول لاهم به بالاجتهاد تنزل وحي بالمع أو تقرأ الاستبادة ذكره
المجموع أو أنه كان قبل تحريم التلوة وعلى القول بانها فرض عين فليست شرطاً في صحة
الصلاة كالمجموع (و) الجماعة (في المسجد لغير المرأة) وانعني (أفضل) منها ما شرحه
نذر أفضل صلاة المرقي في سنة الا المكسوبة أي فهي في المسجد أفضل لأنه مشتمل على الشرف
والطهارة ونظائر الشارح وكثرة الجماعة ومثل كلامه ما لو كانت جماعة المسجد
أقل من جماعة غيره وهو مقتضى قرواوم إن جماعة المسجد أو قلت أفضل منها ما شرحه
وان كثر ثم هو بصرح الملوذي وان في به الواو درهم الله تعالى ويدل به انظر المار وهو
مخصص لخبرين حبان وغيره وما كان أكثر فهو صاحب إلى الله تعالى وإن عكسه القاضي
أو الطيب ووجه بعض المتأخرين بأن المحافظة على الفضلة المتعلقة بالعبادة أولى من
المحافظة على الفضلة المتعلقة بملكها وبما فيه بأن الفضلة المتعلقة بالعبادة وهي
الجماعة موجودة في كل منهما اما المرأة أو انعني جماعة عظماء في يومتهما أفضل لخبر
لتنوع النساء كم المساجد ويؤمن خبر لهن ويكره لهن الحضور وجماعة المسجد إن كانت
مشتهاة ولو في ثياب مهنة أو غير مشتهاة وبهاش من الزينة أو الریح الطيب والألام
أو ناهيه منهن حينئذ كالمجتمع من تناول ذارح كمن دخول المسجد يحرم عليهن
بغير إذن وفي أو سبل أو سدا وهما في معتزلة ومع خشية فتنه منها وعليها
ولأن لها في الخروج حكمها وفيما يصح من إطلاق الحاق الأمر بالمحليل به في ذلك

بكون المودة ثم يفتح التوقية وهو على تقديم التاء التوقية على الباء الموحدة ثم تشديد الهمزة المكسورة قال في الصباح
أبذل التي أمتنقه ثم قال والتبذل خلاف التواضع أي الصلاة انتهى (قوله إن كنت مشتهاة) ومن المشتهات الشابة
وان لم تكن ذات ریح هل ينتهاتها لعدم العبادة المهمة وتخصر الحيوز طالع شيخ الاسلام أن فن لها زوجها أن كان لم يتزين
ولم يتعجب ثم قال وخرج بالهيوز أي غير المشتهاة الشابة والمشتبهة فذكره لهما الحضور وكأمر في صلاة الجماعة اه (قوله والألام
الخ) أي يجوز له ما فاده قوله والألام الخ ولو قبل بوجوب حشره لمصلحة يمكن عبادة الله يجب عليه فبأنه لا يلزم
(قوله ويصر عليهن بغير إذن وفي) أي في الخلة وقوله أو سبل أي في التزينة ثم قصة الصف بآو أنه لا يشترط بل هو أن يخرج
أفهم أو يفتي اشتراطاً اجتماعاً ما في الأذن حيث كان في رعية لأن المحلقة قد تعلقه ولو في دون الحليل أو عكسه (قوله ومع
خشية فتنه يحفظ على قوله بغير إذن وفي فلا يترقب جرمة الحضور على عدم الأذن (قوله حكمها) أي يحكمها في الخروج
لجماعة عتق كره الأذن حيث ذكره حضورها إلى آخر ما تقدم

(قوله قل ظاهر) قد عني ما ذكر من التلويح وجه الحديث بأن الاقتان بالامر داخل منه بالمرءة الخاطئة الامر دال على ان داخل
 المسجد على وجه يؤدي الى ذلك ولعل هذا وجه تعبيره بقوله وفيما يصح من اخلاق الخلق (قوله من غيراته) اي حيث كان ساخر
 (قوله او بعد) قد يتشكل خصوصاً اذا حصل للباين بعد الجماعة الاولى هذا يقتضي التأخير فعمل المراهة بذكره يقتضي ان يقع
 الجماعة بعد (قوله وهو مفهوم بالاولى) قد عني الاول في بيان فعلها قبله قد يحصل على انه بعد عن من اقتان بخلاف المسنة
 فانها قد تحصل على ان ترتب الصلوة مع الامام المأخوذ لتللي فيه الا ان يحصل قوله ووقع جاعلتان معاً في ما اذا لم يكن امام احداهما
 الراتب (قوله وسكنت من القنطرة) اي وهي ٥١٦ مفهومة بالاولى (قوله ثم العصر) زاد سم على منهج ثم التلويح المقرب
 ولا يبعد ان كلامه عشاء الجمعة

اي انظر ظاهر ويصح على فضيلة الجماعة للشخص بصلاته في بيته من راحة او في طريق
 او غيرهم بل بحيث الاستوى والاذى ان ذهابه الى المسجد ولو فرتم على أهل بيته ففضل
 وان تأتمت بهم افضل وتلويحه بان فيه ايتاراً بقوله مع ~~هـ~~ كان تحصلها باعادتها
 معهم وورد بأن القرض فواتم الذهب للمجدد ذلك لا يتأخر فيه لان حصوله لهم بسببه
 وبما دخل خضاهما في المسجد اوزاد عليه فهو كساعة الجمر ومن البيت وتكره اقامة
 جماعة مسجد غير مطر وقة امام راتب من غير اذنه قبله او بعده ومعها فان غاب الراتب
 من استطاع ثم ان ارادوا ففضل اول الوقت ثم عبروا بالان لا ان خافوا فوفى كل الوقت
 ومحل ذلك حيث لا تقتضي الاصل او فرادى مطلقاً اما المسجد المطروق فلا يكره فيه تعدد
 الجماعات ولو كان امام راتب ووقع جاعلتان معاً باق في الرادرجه الله تعالى وهو
 مفهوم بالاولى من تقسيم كراهة الجماعة فيه قبل امامه وشمل ذلك قول التصديق لو
 كان له مسجد امام راتب وليس مطروفاً كراهة الجماعة امامه اقلية الجماعة فيه ويقال لان
 اقتب بعد فراغ الامام والافلا وما صرح به في التفتيم كراهة تعقد جماعة في حالة
 واحدة لم يجر في غير المطروق فان اكرههم صرح بكرهه كراهة تعقد جماعة في حالة
 المفارقة وافضل الجماعة بعد الجمعة معها ثم صرح غيرهم بالامانة ثم العصر ولا ينافيه
 كون العصر الوسطى لان المنة في ذلك اعظم والوجه تفضل الظاهر ذاتاً وجماعة على
 المغرب لانها اشتمت من بين مائر الصلوات يدل وهو لاجل اى صلاة تقتل في وقتها
 والابرار (وما كره جمعه) من المساجد (افضل) بمحفل جمعه منها وكذا ما كره جمعه من
 البيوت افضل بمحفل جمعه منها التلويح بالمرءة الجماعة في المساجد الثلاثة وان قلت افضل
 من غيرها وان كُتبت بل قال المولى ان الاقرار ادفعها افضل من الجماعة في غيرهما وهو
 الوجه وما قاله الاذرى من كون القاعدة السابقة تارة عن غير يمكن الجواب عنها بأنها

ولا يبعد ان كلامه عشاء الجمعة
 وعصرها وعصرها جماعة أكد
 من عشاء وغرب وعصر غيرها
 على قياس ما قبل في مصها مع
 صبح غيرها انتهى وما افضل
 الصلوات فقد قال ابن حجر في قول
 كتاب الصلاة في وقت العصر ماضيه
 افضل العصر وعليها الصحيح ثم
 العشاء ثم الظهور ثم المغرب فيما
 يظهر من الادة وانما فعلوا الجماعة
 الصبح والامانة ثم في هذه الحق
 انتهى وظاهره التلويح في الفضل
 بين صبح الجمعة وغيره وانما
 ما ذكر في الجماعة ان صبح الجمعة
 افضل من صبح غيرها بل وقياس
 ما ذكر من سائر قبضة صلوات
 يوم الجمعة افضل من صلوات
 غيرها قوله افضل بمحفل جمعه يعني
 بني آخروها ان الامام اكرهوا بها
 من المأموم اخذوا بها كل من
 المخاضة فيها وبين الاذان على

الاختلاف في ذلك وحيث قلوا تعارض كونه امام مع جمع قليل وامام مع جمع كثير فهل يتولى القضاة وتجب اغلبية
 فضل الكثرة الامانة فيعمل اماماً ولا فيعمل مأموماً في نظر والاقرب الى الاول لما في الامانة من تحصيل الجماعة لغية بخلاف
 المأموم فان الجماعة منسوبة بغيرها لثبوتها في قلوبه عائدة على واحد قوله افضل من الجماعة في غيرها في قياس ذلك انتهى الجواب
 الحر المستفاد افضل من الجماعة في مسجد المدينة وفي مسجد المدينة افضل منها في المسجد الاقصى اهم على بهجة (اقول)
 وقد يترتب في فضيلة الاضحية الاضحية في مسجد المدينة على الجماعة في الاضحية لان الجماعة في المسجد الاقصى يسبح وعشرين وفي
 المدينة ثلاثين في الاضحية فالجماعة في الاضحية تزيد بخمسين وعشرين على مسجد المدينة الا ان قال ان الصلوات التي وضعت
 بها الصلوات في الاضحية من الصلوات بغير المساجد الثلاثة فليست له فيه بسبب في قوله وهو الوجه اي بخلافه لا يجر

(قوله) فاعاد بالابتداء وهي الحائز في القضية المتعلقة بالعبادة وفي من الحائز على القضية المتعلقة بكتابتها (قوله) خلاف ما قاله اي الفزاري وابن عبد السلام (قوله وهو كذلك) من مد (قوله ان الجماعة من من عين) صلياً بين يجر ولفظاً ومن التشروع والجماعة فهي اولى بالاطبقوا عليه حيث قالوا ان فرض الكتابة افضل من السنن وايضاً لظلال في كونها فرض عين وكونها شرطاً للصحة الصلاة اقوى منه في شرعية التشريع وقضية تأييد بان الخلاف في كون الجماعة شرطاً للصحة وهو خلاف ما اقتضاه كلام الشارع من أنها ليست شرطاً قطعاً او بصرح بما اقتضاه كلاماً بان يجر قوله الاذني في القوت سأل نفسه وحكي الامام من ابن تيمية انه جعلها شرطاً في الصحة وفي الجبر وقيل انها شرط في الصحة اي في الغرض والحدود وقضية كلام ابن كنج والداري ان القول بأنها فرض عين ليس بوجه لنا ابنته انتهى ومنه في الاستوى (قوله والمتمسك) اي تامة قوية (قوله) كاشته كلامهم هذه مسألة اخذنا من قوة بعد ومقتضى قول الاصحاب ٥١٧ ان الاقدام امام الجميع القليل الخ (قوله) افضل من الاقرار) ولا فرق في

أغلبية على ان المساجد الثلاثة استصحت بمضائق دون سائر المساجد فلا يقاس عليها وأحق الفزاري بأنه اذا كان لومى منفرداً شتم اي في جميع صلاته ولو لم يشر في جماعة لم يشرع في الاقرار افضل وتبعه ابن عبد السلام قال الزكي شتم الاذني وهو المختار بل الصواب خلاف ما قاله وهو كذلك لم يشرع في الجماعة فرض عين وهو اقوى من الخلاف في كون التشريع شرطاً فيها ومن ثم كان ارجح انها فرض كتابة وانه سنة (الابدية ماله) التي لا يكثر بها كعتق في وراضى وقدرى ومنه القاسم كافي المجموع والمتمسك كافي الانوار وكل من يكره الاقدام كافي التوسط والحادم او لكون الامام لا يستدعي وجوب بعض الاركان او الشروط كحفي واغبر وان افهم القضية بها الثقة وهو مجمل عندنا وله اذ مانع من الاقدام بمطابق بعض اصحابنا ويحوي الاكثر لمرعاة مصلحة الجماعة واكتفاء بوجوه صورتها والا يصح اقتداء بمقتضى مقتضات الجماعة قال في لجماعة افضل ولو تعذرت الجماعة الاضيق من يكره الاقدام لم تنف الكراهة كاشته كلامهم ولا نظراً لادامة تعطيلها لغيرها فمقتضى (او تعطل مسجد) وب) او بعد عن الجماعة (فتبينه) عنه لكونه امامه ويحضر الناس بحضوره فقال الجميع افضل من كسره في ذلك ومقتضى قول الاصحاب ان الاقدام امام الجميع افضل من افضل من الاقدام امام الجميع الكثير اذا كان مخالفاً فيما يطل الصلاة حصول فضيلة الجماعة خفف هو لا وانها افضل من الاقرار قال السبكي ان كلامهم شرع به ورتبه العمري وقال الكلبي بن أبي شريف لعله الاقرب وهو المقنن في الوالد رحمه

الكرامة وبه يجمع مد موافق عليه (مرع) اذا كان عليه الامامة في مسجد من يحضر معه احد يصل معه ويجب عليه الصلاة وحده لان عليه شقين الصلاة في هذا المسجد والامامة فيه فاذا فات أحدهما البقية الا شرعاً فلا من عليه التدريس اذا لم يحضر أحد من الطلبة لا يجب ان يدرس نفسه لأن المقصود من المدرس التعليم لا يتصور بدون معلم بخلاف الامام المقصود منه امران كما تقدم مد ٨٥ سم على منهج (اقول) وقوله لا يجب ان يدرس الخ فبيد انه ليس المراد بالطلبة المقرر في الوفا قبل حبس سكان اذا سهر يحضر عنده من يسمعوه حيث اقر عليه ثم انه ليس المراد بالوجوب الا انهم يتركون من حيث هو ترك الامامة أو التدريس بل المراد وجوب ذلك لاستحقاقه المعلوم (قائمة) كان شتم الشورى يقول اذا سهر المدرس وحضر عنده من يسمعوه يقرأ عليهم ويستفهمون كل ترغيب والترهيب وحكايات الصالحين (اقول) ولعل هذا محمول على ما اذا عين الواقف شيئاً من ذلك ومنه ما لو عين نفسه امثلاً ويحضر عنده من يسمعوه

فلا يصح عليه القراءتين بسبق المأموم ولا يخالف برأينا فيهم أنه لا يتناول هذا الخلاف ما شرطه الواجب لأن غرضه إخراجهم من صومعته في وقتهم (وقوله الوقت المصوب) يؤيد فحواه أن الكلام فيما إذا كان الثاني يؤخر الصلاة عن وقت الفضل. وعليه فالصلاة خلف الإمام الطبعي معتلة ليست أفضل من الصلاة خلف إمام الأثرين ولو عمل منهما في وقت الفضل. وما في سم على أن يجزئ عاصفان ٥١٨ ذلك لأنه باعتبار زمانه من أن إمام الأثرين كان يؤخر الصلاة

عمر وقت القضية (قوله ومنها

الله وما قاله أو اوصى المروءى من عدم حصره له أو حبه ضعيف وقد ظفر به الطبري بل نقل
عن أبي إسحق أن الانتداء بالخلف صغير صحيح ويستثنى من كون كثير الجمع أفضل من
قليله وما رويها عنهما أو كان قليل الجمع يداوم في الوقت الحسب بخلاف الصلاة منه
في قول الوقت أولى كما قاله في شرح المهذب ومما مالوا كان امام الجمع الكثير يسر
القرآن وما لم يسمعوا عليه زاد له الصلاة معه المصلحة ويتردد مع امام الجمع القليل قاله
القرطبي ومنها ما لو كان قليل الجمع ليس في ارضه شبه وكثير الجمع يفضل لافلا لا اعتبارا
ظاهر عليه قاله السمين ذلك أو لا أو استوى مسددا لجماعة قدما الأقر بصحافة قوله
الجواز ثم ما اقتت السمين فيه من مال البيت أو واقفه ثم يغيب عن جمع التداهي ما
فقداهما في الأول أفضل كما يجيء الأدرى لأن ذنبه دعاء ولا (وادراكه تكبيره الاحرام)
مع الامام (فضيلة) ما هو بها الكون واصفوة الصلاة وتغير من على الله اربعين وما في جماعة
يدرك التكبير في الأولى كسب إبراهيم ان يراهم من التادير يراهم التناق وهذا الحديث
منقطع غيرهم من الفضائل التي يتسامعونها (واغتاضل بالاشتغال بالصرع عقب صرم
امامه) مع عدم وركه تكبيره احرامه على اجتماعه بالامام لوثيقه فإذا كبر فكبروا والفا
لتعقيب فان لم يحضر أو اخرج عن مقامه لم يكن تقتصر الوسوسة الخفية ولا يشكل ذلك
بعدم اعتقادهم الوسوسة في الخلف عن الامام بحاجتين فليغيب لانهما - لئلا لا تكون
الاطاعة فلتناقض حيثئذ (وقيل) تحصل (بادراكه بعض الضم) لانه على الصرم (وقيل
يادراكه (اولد كوخ) الى ارباب كوخ الاقل لا حكمه حكم قبلها وما حمل ماذ كرر
الوجهين فمن لم يحضر احرام الامام والابان حضروا فورا ثم عليه ان يضاهوا ادراكه
ركعة كما حكمه في زيادة الرخصة عن البسيط واقفه وروايت قوت التكبير ولو لم يسر علم
يس في الاسراع بل يمشي يسكنة كالواهن فمنه تخيرا اذا قمت الصلاة قلنا توأهات هون
واوهات هون وعليكم السكينة والوقار فإذا ركعتم فصلوا وما قاتكم فأعزوا فان ضاق
الوقت وخشى قوما لا يبايعون كالروشي قوت الجماعة قال الأدرى ولو امتد الوقت
وكانت لا تقوم الا به ولو لم يسر تسلمت أسرع ايضا الى الخلاف قوت الجماعة فلان تقول
كما في شرح المهذب وغيره عدم الاسراع وان اقتضى كلام الرافعي وغيره خلافه (والصحيح

روضة (و معالوم است ای ملا فخرالار که کان اوضی قوه بلوغی بیکینه) ای و فی فضل الله تعالی حسب تصد امتثال امر الشارعی باتفاق بی شمعی علی ذلک قد فرضیه القهر اوفوقها (قوه ابرع) ای وجوباً (قوه و کانت) ای الصلوات (قوه اسرع اینها) ای وجوباً (قوه صم الاسراع) ای تنب علم الاسراع

(قوله وان لم يحبس) اي ويحرم عليه الجلوس لانه كان المصاب موقفاً تحت بسلام الامم فان جلس غلبه ما علم ان بطلت له لانه وان كان ناسياً او جاهلاً لم يتطهر وجب القيام فوراً اذا علم وجب غسله وقوله آخر صلاة لانه فعل ما يطيل عهده (قوله اولا) اي ولا تنقض جماعة بل فرادى كما يشهد القديسين حصول الجماعة وعدم حصولها ولو أراد عدم انعقادها املا لتقليل حال تنقض صلاة واحد او قتل نفسه انه ذكر اولاً انها لا تنقض صلاة من رجع واعتقد انعقادها فرادى قال الخطيب ومثل ذلك في انعقادها فرادى او تواتراً (قوله فلا تدرك الا بركعة) اي وعليه قوله ذلك الامام صدر كوع الثالثة نعمت فدفونه ونصحت نفسه لانه الجماعة وان فاته الجمعة تولى ظهر افقوله اولا في غير الجمعة لعل من اراد ان الجمعة لا تدرك بركعة كمن لا يقدمه قبيل السلام لان فضيلة الجماعة لا تحصل له وان كان ذلك هو الظاهر من عبارته ٥١٩ (قوله لو آسفكم ادراك بعض جماعة الخ) ظاهره انه لا فرق في ذلك بين

ادراك فضيلة (الجماعة) في غير الجمعة (ما لم يسل) الامام وان لم يحبس معه والوجه الثاني لا تدرك الا بركعة لان الصلاة كلها ركعة مكررة فلو اقي بالثنية والعصر مضى بشروع الامام في التسليقة الاولى وقبل غلبه ما لم يكن محصلاً لجماعة فقل الى ادراك يوم من صلاة امام او لا قل الى انه انعقد الثانية والامام في التسليقة فيه استحالة بزم الاستوى بالاقول وقاله امصرح به واو زوعة في تحرير ما الثاني قال السكالي ان ابي بشر يشبهه الاقرب الموافق لظاهر عبارة المنهج ووجهه من قول ابن القيم في التهذيب اشذان من التسمية وتذكره بما قبل السلام انتهى وهذا هو المعتقد كما انقضى في الواجبه الله تعالى اذ الجماعة فلا تدرك الا بركعة كما يأتي في بابها وبه عليه الزكوى وغيرهنا وبمثل كلامه من ادرك بركعة من اولها ثم فارقه بصدور أو خروج الامم بوضوح ومعنى ادراكها حصول اصل قوامها واما كما جاء في ما يحبس بدار كما هم الامام من اولها الى آخرها وله هذا قالوا لما كره ادراك البعض جماعة ويرجي اقامة جماعة اخرى فاستطاعوا الافضل ليحصل له كمال فضيلتها واما الوجه ان يحبس عند أمن فون فضيلة قوله الوقت او وقت الاختيار ولو قل حاله اتيقن والاضلعاهمهم ولا ينافيه ما مر في منقردرجا الجماعة لظهور الفرق بينهم وافق بعضهم باه لو قد طاهر يدركها كتبها غيرها الحديث فيه وهو ظاهر دلالة لاقتلا (وليفق الامام) اعتبارا (مع فعل الاعاض واليهات) اي بقية السق جميع ما يفهم من واجب ومسحوبت لا يقتصر على الأقل ولا يستوفى الا كل السابق في صفة السلامة ولا كره بل ياتي بأدنى الكمال فغير انما اتم احدكم الناس فليفتق فان فهم الضعيف والسقيم وهذا المجابة والافاضلي احدكم كتبه فليطل ماشاء (الا ان يرضى) ببعضهم بطوليه (لفظا وسكو تاع) هل يرضاهم فيما يظهرهم (مخصوصون) لا يبلى وراعتهم

ادراك امام الاول بفساد كوع الركعة الثانية وبين ادراك قبلة كان أدرك في الركعة الثانية او الثالثة وانه لا فرق بين كون الجماعة الاولى اكثرا ولا بصحة شيخنا الزبدي وسنجد مع حضرة الامام وقدره من الركوع الاخير ان يصبروا الى ان يكتم الامام غير مرموا بالهتق الوقت وان خرج بالتأخير وقت الاختيار على الوجه وكذا الواسع بعض الصلوة راجعة عند ذلك معهم الكل اي ان طلب على نفسه وجودهم وكذا مساوون لهذه الجماعة في جميع ما مر من كان في حقه شيء مما يقسمه بالجمع القليل سككت اولي (قوله) ظهور الفرق بينهما اي هو انه فليظن فيه ادراك الجماعة في الصلاةين غاية انها في الثانية اكمل (قوله ولا يستوفى الا كل) عمرة انظر استتمام الم وهل في يوم الجمعة والوجه استثناء ذلك وهو مودع وخصوصه مرأيت مد بزم ذلك ام سم على منتهى وقوله ولا يستوفى الا كل لظهور من ادراك التسمية الابعاض فانه لا يترك شيئا من التسمية الاول والامن التفتوت والصلادة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله بل ياتي بأدنى الكمال) ومنه الداعي بالجلوس بين المجدتين في اقبه الامام ولوليه محصورين لفته (قوله فليدرك اذا اتم احدكم الخ) جميع قولهما ليعان من رضى الله عنه قاله طيب خلقا صدقة اخف صلاة ولا آمن النبي صلى الله عليه وسلم ٥١٩ سم على منتهى (قوله الضعيف والسقيم) يجوز انه من عطف احد المتصدين على الآخر ويحتمل ان المراد بالسقيم به مرض عرفا بالضعيف من بضعف نسبة كجفاته وهو هو والبس فيه مرض من الامراض المتداوية (قوله فليطل ماشاء) من تقطع الحديث

(قوله حسن متعين) قال حجتنا الزايدة جعفر بن محمد كروا صلواتكم على ابن الصلاح والتوروى السبي التهمى وعدم تعرض الشارع
لمذكرة السبي فظاهر في اعتقاد كلام ابن الصلاح ٥٢١٠ (قوله على الأفراد) هذا اختلاف السابق عن الشارع في كلامه

على منجم فليتلألأ الان يقال
ان صلواتهم مع الأفراد حسنت اولا
فيها بأذى السكال مما يطلب
لا يخص في الغالب عن صلاة
الجماعة (قوله بالحرمة) لعل وجه
الحرمة ان فيه ايها ما لم تعد تعظيم
الصلوات والتشاغل عنها الاغراض
دينية (قوله ولو اخص) الامام
وفي نفسه او المسلم والاولى
استقامها اذا انفردوا احسن
بداخل بل يدا لاعتقادهم بتطوره
ولو لم ينفردوا بل بالحق يمكن ان
يكون مرادهم بقوله والاصل
الاشارة الى ما ساقى من انه اما
ان يرجع الخصم الى المصلى
او الامام بطبق التعرض عن واحد
بصته وقوله ويخرج الخبايا تنظر الى
ما استظهره فيكون تخصيصا بعد
اجمال (قوله الفى تدليك به
الركعة) احترازه عن الركوع
الثاني من ركوعي الكسوف
(قوله من اقول اربعة) الذى
يؤخذ من كلام الحنفى ثلاثة فضا
وعبارته يكره يصحب لا يكره
ولا ينصب لكن عبارة لتطلب
والقول الرابع ان سبيل الصلاة
مطلقا (قوله لعمري) اى الامام
يقصد ادا كان المأموم الركعة الخ
ولو اهل العذر يخصص الركعة
او الجماعة للداخل كان اوضح
(قوله مع خصمه الى الاول)
وسواء كان دخول الاخر الى الركوع
وقياسا ان استمراره داخل في القسم كان حكمه كذلك (قوله ولم يفرق بين ام) خالفه المساج فترت بين الشيتين فرقا =

بضم
وسواء كان دخول الاخر الى الركوع وقوله ولم يفرق بين ام) خالفه المساج فترت بين الشيتين فرقا =

من باب يقتل قتل اباهم وقررت بين الحق والباطل قتلنا ابنا هذه القصة العالمية ثم قرأ السبعة في قوله فارق متنا
وبين القوم القاصقين وفي لغزمن اباهم ضرب وقرأها بعض التالسين وقال ابن الامري فترت بين الكلامين فاقترع فاختص
وفرت بين الصديقين فترق فاقترع لجل الخلف في المسامحة والمنزل في الاعيان والى حكمه غيره انهما بمعنى والتشديد ساغته اه
(قوله به نذم في اي وجه هذا التوجه وهو قوله لدم شوت حق ٥٣١ الخ (قوله ولومهم في تناول)

بعض الرأه (بين الاخلاين) بان استلزام بعضهم لتحويل اوصداقة واملازمة دون بعض بل يزوي منهم في الاستلزامه تعالى فان من جسم ولو تصور شر او علم او قربة او باء وانظر لهم لانه تعالى بل لتوذيدهم كان مكرها وان ذهب القوي الى ان حرمه عند قصد التوذي لا قول الكفاية ان قصد استلزامه غير وجه الله تعالى بان كان يعرف استلزامه بين داخل واخل لم يصح قولوا واحد امردود كقوله ان ابن العباد بان سقم حق من لم يتسبب الى لم يصح بدل حكمه بعد ذلك في البطان قولين تخرج بقوله باء داخل من احس بدليل شرعه ان في قوله فلا يتظر احد لم يثبت حقه الى ان فيه بدفع ما يستشكل به بان العلة ان كانت التطويل المتضمن بتجاوز قمر يبعث في المعجود داخل يبعث مع صفه وتخرج بقولنا الامام المتروك الى احس باء داخل يريد الاقداب ان قيل انه يتظر ولو بع محو تطويل بطول بل القدر من تنزيهه ويؤخذ منه ان امام الرازي بشر وطعم المتقدمة كذا وهو ظاهر لكن مقتضى كلام الصنف عدم الاستلزام مطلقا كقوله الاسنوي وان قال في الكفاية ان لم يق فيه على نقل صريح لاجل ان رجح الضعيف احس للصلي لا الامام قلت المذهب احتساب استلزامه بالشروط المذكورة فهو القول الثاني (والله اعلم) نخبه في ادواعه صلى الله عليه وسلم كان يتظر مادام يصح وقوعه بل ولانه اعانة على خبره من ذل الالكه والجماعة ومثل ذلك ما اذا كانت حلا للمؤمن غير مقتضى عن القضاء هو كذلك فيما يتظرهم لو كان داخل في عتاد البطا وتاخره لاسلامه لم يركع عن عدمه بواله واغنى فوت الوقت بانظرهم في بلحة وفي غيرها حيث امتنع الديان شرع في اولى يسبق من وقتها ما يصح جمعه او كان عن لاري ادراك الكعة بالركوع والجماعة تشبه ذكره كالاستلزام في غيرها لان مصلحة الاستلزام قد روي ولا مصلحة هنا كالوذكر الركوع الثاني من صلاة النسوف (ولا يتظر في غيرها) اي لو ركع والقصد اخيرس قيام او غيره فبكره ولا فائدة وقد بين الاستلزام كافي في المواضع المتعلق مقام الحاجة في الصلاة اخيرة قرات ركعتين فقامه من قبل ركوعه كجائز ما يجتهد في ركعتين من احتساب استلزامه في القراءات او التهمة على نظر والوجه ان ترقب على نظرها ادراك من بشره والا فلا وما تقرر من كراهة الاستلزام عند مقتضى شرط من

٦٦ هـ ل أول جامعة بالتعهد أقول شيق ان يضم ذلك أيضاً ما أورد في آخره داخل في التمهيد الأخير وقد علم اهتمام جامعة مسقط على ان الأفضل هو اعادة ما تأسسوا لاقتداء بهم تأمل ٨١ سم على منهج وعمل ذلك حيث علم الامام من الامور التي لم يولد الاصلاً سطر الجامعة التي تقدمت به (قوله اذ لا تافته) ثم ان سبيل قيادة كان علم ان وقع كبح قبل احوام المسبوقه ارمع هلوبس استشاره قلنا ٨١ سم على منهج ايوان سبيل ذلك بقول الثانية مثلاً على ما عليه

(قوله فهو من شئت) احتجنا (قوله أوجهه مالومه) هل يحل إذا لم يكن له اقتداء إذا صلى كشدة الخوف أو بحسب القناعات
 وإن أمكنه ذلك في غير قطر ولا بعد الأول كما سأل ما قالوه فيمن خفف قطعه في الصلاة وقوله ويجوز له أن يقسمه الصبر بالحوار
 عدمه والاقرب خلافه (قوله يجوز له أن يقرأ في سجدة) ظاهره وإن كان ليقيم وأنه لا فرق بين القليل والكثير (قوله ولو لغة
 غريبة) أي والوقتان فيما إذا كان أحسن يعني أدرك فلا بد قوله تعالى وإذا صدقكم الله بعدة أقصوهم بأنه لا يفتاته
 ليس بذي الحنق وفي الفتنة وحسبهم استاصلوهم قتلا وبه ردونه قوله تعالى أقصوهم بأنه وقال البضاوي أي قتالهم
 من حسبه إذا أبطل حسبه (قوله وكذا جماعة في الأصح) جبر من الأدلة البينة في ذلك صلاته ما دفع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ثم فعلها أما ما يقوله من ترجيح الشيطان اه سم على منج (قوله لم يصح للقوي) وهو فعلها ما لم يملكها بخلاف
 الاصطلاح فإنه يشترط فيه أن يكون ثلثي في الأولى على ما قيل والثاني لا يشترط ذلك بل يكفي مجرد العذر في أصل الثانية
 وأن لم يجر دخل في الأولى ومن العذر ٥٢٢ فضله الجماعة وعليه هذه الأعادة اصطلاحية أيضا ويصرح

بذلك قول ج حاضره قبل المراء
 حاضرها القوي لا الأصولي
 أي بناء على أنها عنهم ما فعل
 ثلثي في الأولى من فقد ركن
 أو شرط أما إذا قلنا إنها فعل
 ثلثي أو بعد ركن أو بجمع
 إرادة معناها، أصولي أذهب
 - بنقل فعلها خالفنا ركن أو بجمع
 (قوله لم يصح جماعة) أي من أقوالها في
 آخرها (قوله يدركها في الوقت)
 أي بان يدرك فيه ركعة مر اه
 سم على ج (أقول) ويؤخذ
 ذلك من قوله ولو أمدة إذا أداها
 لا يكون بدون الركعة وتارة فيه
 ج ونقل الأصح أنه بالجمع
 في الوقت من حيث حصول الجماعة
 حتى لو أخرج نفسه من الجماعة

عب الصرم كفي ثم قال بعد كلام ذكرناه لا بد من وقوع ركعة في الوقت لتكون أدا وعبارته
 فاذي يصح أن لا اشتراط ركعة وإن كان ظاهر الجمهور زيادة اشتراط الكل اه وفي سم على منج فرع لو خرج
 الوقت قبل إدراك ركعة منها في وقت انقلابه فلا مطلقا اه وقوله يدركها في الوقت أيضا قال غيره اقتضى هذا أن من صلى
 منه وداف الوقت أو بعده لا يجزئه إلا عادت في غير الوقت في جماعة وقيل بكل محل من أن الجماعة تسن في التضاعف عند
 اتحاد المقتضى إلا أن يجاب بأنه لما كانت الجماعة مختلطة في القضاء وانضم إلى ذلك أن اتحاد مقتضى فلا يستحسن أن يثبت ذلك
 هنا واقتصر على الزيادة اه سم على منج (قوله ويدفع ذلك) ويؤيد المتع من مقدم من صلاة تعاضد بقوله بعد صلاة مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله إذا ذكر من الأداة) هو قوله لا الزم الخ (قوله والراجح تقيدها) فلما زاد اقتباس عدم
 الانقضاء من العالم اه سم على منج أي وأما الجاهل فتقع له صلاة مطلقا

== قول المصنف أو تعطل مسجد قريب لغيره وقد تقدم من سمع على حج ان القياس ان الجماعة تقتضي التمام والختلاف
 والمتبع أفضل من عدمه الى غير ذلك من الاعاد تمتع كل منهم وقوله أفضل اي وكذا من الانفراد لمساواة الجماعة على
 الصلاة (قوله كما هو ظاهر) اي لا محل للكرامة في عرض خلف تنقل بعض واحد السالك كذلك فان صلاة كل منهما مثل على
 ان محل كرامة العرض خلف التقل في غير العادة (قوله وانما لو أعادها بعد الوقت الحج) اي أقيم ولم يترك ركعة في الوقت على
 ما مر (قوله في غير محل من الماهم) بأن كانوا يصرف في ضوء (قوله كان نوى قطع القدوة في أنشائها بطلت الحج) ظاهره وانما نقل
 الجماعة اخرى لا صدق عليه أنه انفراد في صلاة مؤمنه ما لو خرج لغيره كان رخصا اماما معنوا وهو ظاهر وعمله فيشكل هذا
 بما عليه سمع من عبود مملوهم ما بعد سلامه فانه يمتنع من رسل عبوده وقد يفرق بينهما بأن زمانه لما لمع من توابع الصلاة
 وكان الامام واحدا المبرر وكذا لم يشر بخلاف هذا فخر الانفراد في هذه الحالة وان قل جدا وبقي ما لو قامت الركعة
 الاولى مع الامام واعتدى به في الثانية لاحتمال ان يسهو الامام بركن ويأتي برصحة فتلحقه في ذلك كما يجتمع مع الامام
 هل تصح صلاة قطر ذلك أم لا فيه نظر والا قرب الثاني قياسا على ما لو كان لا يس الخلف وعلم ان ما بقي من المدة لا يصح الصلاة
 كاملة حيث قال الشارح بطلانها من أول الامر وعليه في فرق بين هذا وبين ما لو أدرك امام الجماعة في جمعة في اعتدال الركعة الثانية
 فقام به حيث نوى في اقتداءه بالجمعة ٥٢٤ لا تظهر لاحتمال ان امام الجماعة يترك ركعته تركا من الركعة

الاولى فيسأله بركعة كاملة
 بعد اقتداء المسبوق فيصلى به
 بالجمعة بأنه في الجمعة ترد في
 كونها تكون جمعة أو نظير مع
 جزئها بالنية وما عاين في أنها
 متعقبة أو باطلة فضرر وبقي أيضا
 ما لو طارن المأموم الامام في بعض
 أفعال الصلاة وكما هو في بعض

الافضل لتفصيل فضله الجماعة في فرض كل وقوله المذ كونه لا يشعل هذه الصورة كما هو
 ظاهر وانما لو أعادها بعد الوقت أو الصلاة في غير محل من الماهم لم تتعد ولو أخرج نفسه
 منه من الجماعة كان نوى قطع القدوة في أنشائها بطلت الحج والواحد ما عاين في
 اذا انشروا بتقوى باتفاق شرطه وشرط صحت الجماعة اذ صورة المسئلة ان صورة لا ن
 لاعادتها الا هي ولا يرد على ذلك الجماعة حيث جاز فيها الانفراد في الركعة الثانية لان
 الجماعة شرط فيع في الاولى فقط دون الثانية بخلاف ما سئلنا فاجابنا فيها بمغزاة الطهارة
 وخرج بقوله لا مكتوبة اي على الاعيان المذكورة فلا تسن اعادتها بل لا تتعد وصلاة

ذلك لا في قطر والا قرب الثاني لان الجماعة في الكل حلصة حقيقة ومضاهيها حصل
 في الصلاة في الجمعة على ما عاينه الشارح وان كانت الفضيلة فيها طارن فيمقط وعجاجة حج لكن يؤخذ من الركني
 في مسئلة المارة فان السبقة في ذلك بصرها وان اتى التراب بعد ذلك من حيث الجماعة فهو انفراد عن الصف او مقارنة
 أفعال الامام او مثلها ايضا كما لو أصرح خلف الامام بعيدا عن الصف فهل قصر الانفراد متصرفا في الصف او لا فقول ذلك
 فاجبت عن ذلك بأنه لا وجه للاعادة لانه ليس كل صلاة شكر وحة تطلب اعادتها واعادة الصلاة في الامام انما هو لقول الامام
 أحمد بطلانها لا يفرّد كونها شكر وحة وما لو أصرح من هذا الاعادة متفردا عن الصف اية احواس اخرى آخرها وقتنا بان ذلك مانع
 من حصول فضيلة الجماعة فهل تصح الاعادة أولا لا يبقى حرج حصول الجماعة فيه قطر والقياس عدم الصحة لا اتفاقا في القضية
 فيها ويفرق بين هذه وما ذكر من حج بان ذلك حصل في اضحية الصرم وعرضت الكرامة بعد ذلك فاسقطت القضية
 في بعضها وهدم لم يحصل فيها فضيلة أصلا في كلام سمع على حج ان قضية اشواط الجماعة فيها الى آخرها انه لو وافق
 الامام من أقواله لكن تأخر سلامه عن سلام الامام بحيث عده بقطعه عنه بطلت وانما لو ادى جماعة وشك هل هم في الركعة
 الاولى او بعدا بعدا انتفعت الاعادتهم مع مد (قوله على الاعيان) ويؤكد ان الصلاة الفضلى مثلا (قوله بل لا تتعد)
 اي من العالم سمع وعبرة حج ويسمى للمعمل فراضا مدة غير المتذوق لم يمار فيها وغير صلاة الخوف أو شدته على الوجه
 لانه احتمل البطلان فيها لاجتماعه فلا يكره فيجعل المتذوق وما يجدها مستثنى من كلام المستحق للشارح لماعية بالكتابة
 جعل المتذوق فيها خارجة

(قوله فان اعادها صحت) اي لو ضربت كثرة وبشارة حج وكلمة حنيفة وبها كان المبدأ في الطلب لا تمتنع التوسعة في حصول ثبوت الميت لاجلها بل كثر غيره (قوله ان ما نسب فيه الجماعة من النقل كالترض) اعقده حج وقيد خليفه وترويضه عليه فتوهم لا وتران في حله في حله في غيره ذلك غير ولكن قال هر لا تعادله بل لا وتران وهو خاص فيقدم على عموم خيرة الاعادة اه واقول بل فيها عموم من وجوهها وض في اعادة الوتر قائله اه سم على منج (قوله عند سواز تعدها) يخرج به ما لم يتعد بان لم يكن في البلد الراجعة واحدة فلا تصح اعادتها لانها واحدة حيث صحت الاولى بخلاف ما لو اشقت على شغل يقتضي فسادها وتذرت اعادتها فيجب خيل الظهور وليس باعادة المعنى الذي الكلام فيه ويحل كونها الاعادة لاجل اذ لا يتقبل هل آخر وادرك الجماعة تمام فيه وما كونها الاعادة لظهور افه على اطلاقه كما يصرح بما ذكر قول شارح الاثر اذ ورد شغل في المكتوبة الجماعة نفس خلا لا لا ذرى ومن تيمم اعادتها عند سواز تعدها وسفره بل بد آخر اجمع صلحتها ولو صلى معذورا لظهور ثم ادرك الجماعة أو معذورين يصلون الظهور سبب الاعادة فيسما ولا يجوز اعادة لاجلها ظهورا وكذا عكسه لغير المعذور اه وجه الله قال في فتاوى الكبرى وجه المتع ٥٢٥ ان الاعادة عند سبب التفصيل كمال

البناء لانها لا يتقبل بها كباقي فان اعادها صحت وقت خلا وهذا خرجت عن سبب القياس فلا يقاس عليها لكن الراجعة ان ما نسب فيها الجماعة من النقل كالترض في الاعادة ودخل في المكتوبة الجماعة نفس اعادتها عند سواز تعدها وسفره بل بد آخر اجمع صلحتها ولو صلى معذورا لظهور ثم ادرك الجماعة أو معذورين يصلون الظهور سم في الاعادة كمالهم وأبقى به والدرجما لله تعالى ولو قصر سفرهم ثم قام وجد جماعة في تلك مكة وراستبه اعادتها معهم هو ان كان يتم ويحل من الاعادة ان لو قصر على الاولى ابرأه فلو تيمم تصور بدتم تسن في الاعادة كذا قبل ولا وجه خلافة لحوادثه وقد نسب الاعادة متفردا زيادة في ما مر فيها ولو تلبس بغير الوقت ثم ذكر ان عليه فاقته فانه يتم صلاته ثم يصلى الفائتة وينسب اعادة الحاضرة كما قاله القاضى الحسين بن عويم بن الخلف (وفرضه) في المصوتين (الاولى في الجليل) فغيرا المرافعة المكافاة وسقوطا لطلبها بان لا يرد كخلا في الاولى لم تكن الثانية ثم لو نسى على الاولى فساد الجماعة فبان فساد الاولى ابرأه الثانية خلاه نوى القرض سقيمة بخلافه ثم والقدير ونص عليه في الاشارة بان القرض اسداها (قوله ولو قصر مسافرا ثم قام)

وكذا لو يتم فقبورا اعادتها معهم ثمة لوجوب القيام عليه حسا اقدى سم (قوله ووجد جماعة في القصور) اي يردون فعلها لا تمتنع (قوله وان كان يتم الحج) وفي نسخة بعد قوله معهم ان قلنا بان الجماعة ليست شرط في جميعها ولا الامتنع فعلها معهم اه وقوله لا امتنع الحج وعليه انه لا يلزم ذلك بل وان يفعلها به الا طمعة خلف سم (قوله وقد نسب الاعادة خارج) هذا مستقار من عموم امر في قوله ومنه بران خلاف في بطلانها (قوله ثم كالح) فقيده انه لا تسن في الاعادة الاحرم بالحاضر عظاما بان عليه فاقته وله غير مراد بل استحباب الاعادة في هذه الاولى من تلك تصديره بتقديم الحاضرة (قوله وفرضه الاولى في الجليل) وقيل فرضه في حق المتفردين الثانية اه استوى وامل سكة ترك الشواج لهذا الوجه اه يستقار من قوله وقيل القرض كلاهما (قوله ان القرض اسداها) يؤخذ منه استحباب اعادة الرواتب البعيدة لاحتمال ان لا تكون الاولى فرضا وبشارة سم على حج فيها ه (فرع) هل تسن اعادة الرواتب اي خردى اما التولية فلا يقبها لعدم اعادتها لانها واقعة في محلها مسواقتنا القرض الاولى والثانية واحداها لا يصح نسب الله ما شاع به او اما البعيدة لا يقبها من اعادتها مراعاة لقول الثالث بل وان كان ينسب الله له الثانية فيكون تعاقبه بعد الاولى واقعا قبل الثانية فلا يكون بعيدة لها اه =

وبعد على من يخرج التاهرة وأثره لا يوجب إعادتها لما تضمنه الأثر البالغ في الرجاء والجماع
 حلقه في الجملة فليست أي كايذخه بمصر اه والاقرب ما قاله على حج لانه حيث كتبت الاعداء لا احتمال ان الثانية
 فرضه كالتوجه الاعداء لا احتمال كون الاولى وقت تعلقها قبل دخول وقتها (تنبه) افنى شيئا للشهاب
 الرمل بان شرط صحة المعادة وقوعها في جماعة من اولها الى آخرها اي بأن يدركه ركوع الاولى وان بابا مقصد ان لا يكتفي
 وقوع بعضها في جماعة حتى لو اخرج نفسه ففهم القدوة واسعة الامام بعض الركعات تصح وقبضه ذلك لو واقع
 الامام من اولها لكن بان سلامه عن سلام الامام بحيث عطفها منه بطل وان لو ادى بجماعة وشك هل هي في الركعة
 الاولى او بعضها امتنع الاعداء منهم رد وكلام الشارح صريح بخلاف ذلك كما عليه غير من مثاصرا ايضا وعلى
 الاول فالوحي الامام سهو وسلام ولم يصح ٥٢٦ فتبين ان للمأموم المعيدان بعد اذ لم يأتوا كثيرا بحيث

يصدق منقطع عنه رد ولو شك
 المعيد في تركه ركن فهل يطل
 صلاته بمجرد ذلك لانه يصحاح
 فلا تنذر بر كمة بعد سلام الامام
 والافتراء في المعادة ممنوع
 أو لا يطل بمجرد ذلك لاحتمال
 ان يتذكر قبل سلام الامام عدم
 تركه شي فيه قطر والثاني أقوي
 رد اه سم على حج وقوله
 امتنع الاعداء منهم أي وان
 تبين انه في الركعة الاولى وقوله
 ان للمأموم الخ فيحتمل ظاهر
 قول الشارح هنا ان الجماعة في
 المعادة كالطهارة فان قضية
 التسمية ان الانفراد في أي جزء
 وان قل بضر كان الحديث بطل
 الصلاة وان قل وقد تقدم انه

يحتسب الله تعالى ما ناسها منها وقيل الفرض كلاهما والاولى مسقطه للرجاء لانه
 من وقوع الثانية فرضا كسلامه الجنازة فلو صلاها جميعا مسقطا للرجاء من الجنازة فلو
 صلاها مرة أخرى وقت الثانية فرضا وهكذا فرض الكفليات كلها وقيل الفرض
 أكمله ما وجد كون فرضه الاول حيث اغتصب عن القضاء او الاقرضه الثانية الغنية
 عنه على المذهب (والاصح) على الجديد (ان ينوي بالثانية القرض) صورته حتى لا تكون
 انقلابا مبتدأ أو ما هو صورة فرضه على المكلف في الجملة لا عليه وقوله انما يطالب منه
 اعادة البصل له ثواب الجماعة في فرضه ولا يحصل من غيرية الفرض ولا حقيقة
 الاعداء ايجاد التي تليها بصفته الاولى وفاقترعين وجوبية الفرضه هو المعقدون
 رجح في الرخصة ما استاءه الامام من عدم وجوبها وانما تكتفي بنية الظاهر مشال على انه
 اعترض بأنه ليس وجهه افضل لا كونه معتقدا اما اذا نوى حقيقة الفرض فبطل صلاته
 لالتزامه ويجب في هذا المعادة اقيام ويحرم قطعهما كما علم عامر لانهم اثبتوا لها احكام
 القرض لكونه على صورته (ولا رخصة في تركها) أي الجماعة (وان قلنا) انها (سنة)
 لتأكيدها (الاصدر) فلا تردها شهادة لا داوم على تركها العذر بخلاف الداوم عليه بغير
 عذر واذا أمر الامام الناس بالجماعة وجبت الاعتقاد الرخصة فالتجيب عليهم طاعة
 اقيام العذر والاصل في خلاف خير من مع التماس طاعة لاصلافة أي كماله الامن عذر
 والرخصة يسكون الخفاء ويجوز رخصتها التيسير والتسهيل واصطلاح الحكم الثابت

يكن الفرق بأن زاعما على من واجب الصلاة لم يضر (قوله) يحتسب الله ما شاء من أي قبل ما شاء الخ على
 (قوله صورة) أي لا الحقيق (قوله) اما اذا نوى حقيقة القرض (قوله) اي أطلق أخذ من قوله قبل صورة أو ما هو فرض على الخ
 لكن في سم على من يمسك من المصنف وقا لا لخصنا طلب ودر اما اذا أطلق في القرض في المعادة لم يضر وان لم يلاحظ
 كونها فرضا على المكلف أو فرضا في الجملة (قوله) فلا تردها شهادة الداوم على تركها التبادر من هذه العبارة الواطئة على تركها
 في جميع الفرائض فلا تردها للوالتسب على تركها في البعض ويحتمل خلافه وهو الاقرب لان تركها لبعضها وانما لا يلو بسببه
 ولعل المراد عدم الموافقة عليه ما عرفنا حيث وعد غير معن بالجماعة (قوله) اقيام العذر ظاهره وان عليه وأمرهم بالمعروف
 ويحتمل انه أمرهم بالجماعة أمر اصطفا ثم عرض لهم السعة فلا يجب عليهم الحضور بل أمرهم على غير أوقات العذر (قوله)
 ويجوز رخصتها زاد الشيخ جملة وأما الترخ فهو التخصص المترخص كثيرا كما في ضمة فتارة الذي يصح كثيرا (قوله) والتسهيل
 عطف تفسير (قوله) واصطلاحا ويعبر عنها أيضا بانها هي الحكم التخييري اليه السهل لئلا يمنع قيام السبب بالحكم الاصيل

(قوله على خلاف الجليل) دخل في الماص إلى سبق امتناعه ويل ويدنا على خلاف ما يقتضيه الجليل كالسائلان مقتضى إشكاله على الفرع عدم جواز تعجزه عن خلاف الجليل (قوله لا ونها) راسع لقول المصنف كطروا بعد (قوله قال بالمسطر والمخ) فلا الاستدلال به شي لم تقدم من أن الجملة لا تجب على المسافر في أكنه التمن فقل الاستدلال به على كونه عذرا في الجملة (قوله ولأن القالب فيه الخاصة) إذا كان على وجه يؤدي إلى اختلافه بنفس (قوله فلا يكون عذرا) جوابا لما قبله من أن القالب الخاصة فيقوم قوله ويجب تقديره كما قال أما لأن المصنف قطعاً فهو عذر (قوله هو مؤنثة) نفسه بتعبير المصنف بها مع جواز التذكير أيضا ويل لقوله تعالى يا متمر عاصف وعادة الهلي يمدح به شدة حاله مرة أخرى بقوله شديتان الريح مؤنثة وهو كذلك وأما الجملة عاصف نظر القنط ١٤ وفي المصباح الريح مؤنثة على الأكثر فقال هي الريح قد تذكّر على معنى الهوا فقال هو الريح وعب الريح تفتح أو تزيد ١٥ ٥٢٧ (قوله والتدبيل لا يؤمن معه التلوث

على خلاف الدليل لمنه (كل من ورد دليل كل ما نواه أو كان نحو البرد كإزار
يؤذي لبدنه أو المصع عم له على مسلم قال له ما طروا في سفر لبدن - من شافى
رأسه ولان الغالب فيه التماس - أو القدر أو ما إذا لم تأخذ له القصة أو لم تأخذ له
من سرقه كما تحذف في الكفاية عن القاضي ان الغالب فيها التماس فلا يكون عذرا (أو
رب عاصف اى شديد او ربح باردا وظلم شديد (بالبل) أوقف الصبح كما يحسنه الاسنوى
لان المشقة ان شديتها في المغرب بخلاف النهار (والرب عروضة (وكذا اول) يقع الماء
واسكانها انقود بقية (شديدا على الصبح) املا كل انوم ارا كالطبر لم هو أوقف غالبا بخلاف
الغنيمة منه والثاني لا لا سكن الاخر ارضته بالمال ونحوها والتشديد لا يؤمن معه
التلويث كما صرح به جافق حرم به في الحكاية وان لم يكن (الرحل متحاشا كاطاله الام
وقد حذف في شرح المنهوب والصحيح التقيد بالتشديد ومقتضاه عدم القرقر ينه وبين
الخشيف قال الاذوى وهو الصبح والاسانيد في الفقه علمه جوى ان القرقر قد روى
تحالاصه على التقيد وهو الاذوى ومثل (الرحل متحاشا) كقوتوقع البرد او التلويح على
الارض بحيث يتقيد (الشيء في ذلك كمنه في الوصل) واما حديثه بن حبان امر رسول
القاضي افعله على مسلم انما سمع طريق بل شغل فاعلم ان يدعى بصلاتهم في صلهم
تخروص في الطر وولا سنا هنا في صل من غير طر (كمنه كرض) شقة شقة
المطرب بل تغلغ من التلويح في الصلاة وان لم يكن جدا بسطة اقسام في القرقر للرح
وقباص على الطر اما الخشيف كمد اعسر وحى شقة قلبي بمد لانه لا يسي من رضا
(ور) وان لم يكن وقت الظهير كما حله اطلاقه تعالى على جوى عليه في الصحيح وتقيد
بوقت الظهير بالجموع والرح وضعه وامله لجرى على الغالب ولا فرق بين ان يجيد خلا

كلام سم على خلافه وعابونه في حج - قوله وان وجد غلاشني فيما قول لايحي على مسائل ان هذا الكلام بما لوجه به
ولما من الدين ان الحرام ان يكون عندنا احصل به التأدي فاذ وجد غلاشني فيما كان ذلك التلاد انما للتأدي
لمر فلاحه حيث يكون الحز عندنا وان يكن ادعاء ذلك كان مقصدا للاراد ايضا واليه الترق حيث يدين المايين اذ ليس
المادورهما الاعلى حصول التأدي لممر وانما الوجه في عقوبة ما هذا الاراد ان ما تنهيه ويرعى اذ ان الامام الاراد وقام
الجماعة قول الوقت فيعذر من تخلف عنه لهذا الحز فاحاصل المذهب للاراد ان الظاهر في الحز شرطه فان تعلقوا او قاموا
الجماعة قول الوقت فعذر من تخلف لهذا الحز فاعلم اه لكن هذا قد ياتي به قوله لا تراج وان يكن وقت الظهور الخ

يخفى فيه أولاً وبه فارق سبعة الأبراد المتقدمة خلافاً لجعل زعموا التضادها (ورد)
 للاندثار (شديد) بخلاف التفتت منها ولا فرق بين أن يكون ما فوق في ذلك الحبل
 أولاً خلافاً للاندثار إذا المداع على ما يصله التفتت وفيه تفتت جيد كان عذراً
 والاندثار وما ذكره المصنف ههنا من كونهما من الخاص تبع فيه الهرزوع ههنا في الروضة
 كالشرب من العام ولا تعارض بينهما كما أشبهه الشارح فالأول محمول على ما إذا
 أحرم بهما ضعيف المتقدمة كونها فيه كونان من الخاص والثاني على ما إذا أحرم
 بهما فوفاً فيخص بهما ضعيفهما من باب أولى فيكونان من العام (ويوسع وعطش
 طاهرين) أي شديدين وأما قول والمشرّب حاضر أو قرب حضوره كما قاله ابن الرمة تبعاً
 لابن بونس وكن تأبهاً قال وقول الاسنوي في المصنفات الظاهر لا كفاً بالثوبان وإن لم
 يكن به جوع ولا عطش فإن كثيراً من القوم كمال المشايبة للذئبة تنشق النفس اليها عند
 حضورها بلا جوع ولا عطش مردود كما قاله الشيخ بأنه يجب مدارفتها لثوبان
 إذا التوثان إلى التي الاشتياق لها لا الشوق فتشبهه فأنفس لهذه الماذ كروا بتدوينها
 لأنسي وقائناً وانما تساهم إذا كانت بهما بل لشدهما وما قاله جمعاً يتخرون من أن شدة
 أحدهما كافية وإن لم يحضر ذلك ولا قرب حضوره من ذنبه بخلاف الأشار كثيراً حضر
 العشاء أقيمت الصلاة فليدأ بالمشاء ونحوه لا صلاة فيحضر طعام ويمكن جعل كلام
 هو لا على ما إذا اختل أهل خشيته وشدة جوعه أو عطشه لأنه يستدشيه بمداغمة
 الحدث بل أولى من المحذور وهو عامر أذ شدة هذا كقولنا ملازمة في الصلاة خلافاً
 ذلك وجعل كلام الأصحاب على عدم اختلال خشوعه لا يحضر ذلك أو قرب حضوره
 نبيداً حيث يشاء بكم شهورهم من كل لقم في الجوع وقصوب المصنف الشيخ
 وإن كان ظاهر من حيث المعنى إلا أن الأصحاب على خلافه فيمكن جعل كلامهم على
 ما إذا وثق من نفسه بعدم التطعم بعد كل ما ذكره كلامه على خلافه ويدل له قوامه تكرار
 الصلاة في كل حالته في خشوعه والحاصل أنه في كل نطق الصلاة فليدأ به أو ياتي
 على المشروب كالقن الكون على يوفى عليه مرة وسدقوا فهم بغيره بالشدان السقوط
 بهما وما يقبلهما لا يترفع على زواله كالكلية بل يكفي أن يصير إلى حالة لا يكون ذلك
 عذراً في الابتداء كان يحق (ومدافعة حدث) من قول أو غاظ أو ربح لم تكن من
 تقريب نفسه والتطهر قبل فوت الجماعة لكون الصلاة مستندة مكرهه والأصل في
 ذلك خبر مسلم لا صلاة فيحضر طعام ولا وهو يتأقده لا خبثان ومحل ما ذكره في هذه
 المذ كروا عند اتساع الوقت فإن شئ يختلف لما ذكره قنوت الوقت بل يحسن من كم
 حدثه وهو ضرر كاجته الأذرى وغيره وهو متعصب على ويومع مدافعة لثوبان
 غير كراهة مخالفة على حرمة الوقت والسنة أن يتحقق عن الجماعة ليقرب نفسه للمسلمين
 كراهة الصلاة مع ذلك وإن شاف قنوت الجماعة لو فرغ نفسه كالمسرح به جماعة ولا وجه

(قوله والمتعة) عطف سبب على
 مسبب (قوله والمشرّب حاضر)
 أي وشروط أن يكون سادلاً فلو
 كان سوا ما حرم عليه تناولوه وعنه
 إذا كان يتربح سادلاً فلو لم
 يتربح به كان كالنظر (قوله يمد
 مفارقتهم) أي الجوع والعطش
 (قوله الاشتياق له لا الشوق)
 الذي في التفتت التسوية بين
 الشوق والاشتياق قال الشوق
 والاشتياق نزاع النفس إلى الشيء
 إذا كان يقال أن النزاع مقول
 بالتمسك به فهو إذا صبر عنه
 بالاشتياق أقوى منه إذا صبر عنه
 بالشوق وعليه قال تسوية بينهما
 بالنظر لاصل المعنى لا المراد منهما
 وعبارة عجزاً آخر وبالثوبان
 السهل لا تنافي لأن المراد به شدة
 الشوق لا الصلة وهو ساداً ولشدة
 أحد شيك أه (قوله إلا أن
 الأصحاب على خلافه) هذا يعتقد
 سم على فهمه من الشارح
 (قوله شافى خشوعه) ومنه
 ما رواه نفسه للجماع بحيث
 يذهب خشوعه لوصلي بدونه
 (قوله ضرراً) أي يبيح التيم

(قوله وناف ضرراً) أي يلحق التميم أيضاً فله القطع بل قد يجب (قوله إذا انطوى الخ) ٥٢٩ أي وناف نافعاً لتمامه

فلا ينافي الاستدراك إلا في
 (قوله وجعل ذلك) أي إذا كرف
 انما به ونحوه (قوله لكن سبب له
 السبب) ظاهر عدم الوجوب
 وان على تأني الناس به اه سم
 على ابن حجر وهو قريب من ذلك
 مما اعتدوا به على حصول إذا معلقة
 (قوله أو أكل فهو جراد) من
 النحر والجمام والصفان ونحوهما
 (قوله كذا في الخ) أي كان دأى
 الامام الصلي على تركه فانه يجوز له
 الطهونه حيث (قوله اقرب
 بالوجه) انظر لمناصب القرب بل
 قضية قوله ولو على بعد عدم اشتراط
 القرب (قوله وعمرى) يقال فرس
 عمرى أي لاثنى عليه ويقال أيضاً
 عمرى من شيله إذا أقرى كعمرى
 يعمرى عرابهم العين وكسر الراء
 وتشد الباء، أذكر ما لموهى قال
 الاسنوى ليعبر بقرائة الكتاب
 بالوجهين انتهى غيره (قوله
 والوجه ان فقد ما يركب الخ)
 ومثل فقد ما يركب ما يليق به ركوبه
 ونظيره وان قربت المسافة
 وهو ظاهر حيث عذر ازم به (قوله
 لسر سباح) أي ولو سقر زقة سم
 على ابن جرير ونقل شيخنا الزنادي
 التوقف فيه من بهنهم واستطوره
 وتقدم نقل عبارته في أول الكتاب
 (قوله ويح كره) قال شيخنا
 يظهر منه وجه (قوله او جمل)
 أي ان يقتضى منه لاسلطه صرح
 بذلك السويدي بما لا غنى ٥١

انه لو حدث الحق في صلواته لم يعلم عليه قطعه ان كانت فرضاً الا ان استدلاله وناف
 ضرراً (ويشوق ظالم) - منافق لقصوه (على) معصومين (نفس) اومضوا ومضعة
 (اومال) او عرض اسحق له ولو اختصا صافيا يظنونه وان لم يظهروا الغيب عندي
 الراجح سلافاً قد حقه وكذا ظالم مثال لا قد اذا انطوى على نحو خبير في تنوعه
 ايضا وجعل ذلك كما قاله الزركشي مالم يشهد ذلك اسقاط الجملة والا فلا يكون هذا
 نعم ان تلف فلفه سقطت عنه حيث ذكره ظاهره لئلا ينعى عن اشاعة المال وكذا في اكل
 ما له ويح كره به قصد الاسقاط فأعم بعدم ضرر الجملة لوجوبه عليه حيث ولو مع ربح
 المتقن لكن يندب له السبي في ازالته عنك فله منها كما ان في بالو له ربحه الله تعالى وأنى
 ايضاً انه لسقط الجملة عن أهل عمل عهم عذر كثر ما اخوف غير ظالم كذا في حق وجب
 عليه دفعه فورا وانما له الخ وفيه ومثل خوفه على نحو خوفه عدم نيابة
 أو دفعه أو أكل فهو جراد انه لو اشتغل بالجملة وناف من حضوره فانما يحصل ثقل
 مال فالوجه ان احتاج اليه حالاً كان عذراً أو لا (و) خوف (ملازمة) أو حبس
 (غير مبسر) مصدره مناف لانه فلا يرون فريم لانه حيث الذين له ويمكنه
 أو لغيره فينون لانه حيث المدين ويحذر اذا صبر عليه اثبات اعساره بخلاف المورس
 بما عليه والمورس الماد على الاثبات يمينه أو يمين ولو كان الحالك لا يسع اليه الا بعد
 جبهه فهي كالعهد كما يحسنه الزركشي (و) خوف (عقوبة) تقبل الضو عنها كخوف
 وقد وقع برفقه ألا دعى (و) يرى تركها) ولو على بعد ولو يذل مال (ان نصب يا ما)
 يعني زماناً يمكن فيه عقوبته المتحقق اما ان الزنا لا السرعة والشر به وهو ما من حدود
 الله تعالى فلا يذنبه بالظفر منها اذا بلغت الامام أي وثقت عهده لانه لا يبرحو العقو
 عن ذلك فلا رخصة به بل يحرم التنب عليه لعدم فادته ولما التنب عن الشهود لئلا
 يرفوا أمره إلى الامام او اعجازاً لتنب من عليه قد وقع ان وجهه كبير وهو التفتيق
 بانه لان العقو مندوب اليه والتنب طريقه وعلم عاقر زمانه ان مراد المصنف يا ما
 ماداً يبرحو العقو ولو على بعد ان كان التخاص لم يوصل رجاؤه قرب بلوغه مثلاً
 فالحكم كذا في قدر فرع امر من يرى الاقتصاد في الوفاء لمن يحسنه خسة من هربه إلى
 البلوغ فلا يمكنه التنب (وعمرى) بان لا يجد ما يليق به لبلوغه وان وجد سائر عونه كنفقه
 عامة أو قبالاً على مشقة في خروجه كنفقه بخلافه اذا وجد لا نقاباً بان اعتاده
 بحيث لا يحتل به ماله فمما يظنره والوجه ان فقد ما يركب على ما يليق به المشي كالبحر
 عن لباس لائق (وتأهب لسفر) سباح يريد (مع) وقفة (تحل) قبل الجملة ويخاف من
 التفتق لها على نفسه أو ماله أو كان يستحسن قطعاً للمشقة في ثقتهم (وأكل خديري)
 كرهه) كسبل أو قوم أو كرات أو غل في موطنه المطبوخ الباقي لم يربح يؤذي ما ولعل
 فيما يظنره وان كان خلاف القالب وقول الرازي يحتمل الربح الباقي بعد الطبخ محمول

(قوله فلا يقرب من مبيدنا) ظاهره ولو كان محتاجا لأكمله لوجع أو غيره وفي جميع النسخات مبيدنا بفتح الميم والهمزة على الواو الياء والياء
والكرامة وقوله الذي على الله عليه وسلم من أكل البصل والثوم من الجوع أو غيره فلا يقرب من مبيدنا عن مبيد الله قال
سعد بن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في غزوة تبوك من أكل من هذا الثمرة يعني الثوم فلا يقرب من مبيدنا إلى
أن قال زعم علماء أن جابر بن عبد الله زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أكل ثوما أو بصلا فليعتزلنا أو قال فليعتزل مبيدنا
أولئك قد في مبيدنا انتهى حمزة قال الأسوي مقتضى الحديث التعميم به قال ابن المنذر انتهى قال لا يمدى وبها جمهور وجوب
كله قالنا خارج من الاتساع اسم على منتهى (قوله فان الملائكة تنادي الخ) قد يقتضي أن البراءة غير البراءة من غير الكفاية لأنهم
لا يغارقونه يعني أن الملائكة مودون في غير المسجد أيضا فلو جوبه التقيد بالمسجد بقيد ياب بان التعميم من غير المسجد يقتضي
لا يحفل وما من محل الا يوجد الملائكة ٥٥ فيه وايضا يمكن الملائكة البعد عنه في غير المسجد بخلاف المسجد فانهم
يجبون لازمة فليست لهم

وضم الجماعة خارج المسجد
ينبغي أن يكتمه
قلنا لا سم على (أقول)
أولئك ملاءكة المسجد على
غيرهم كآل له في حكمة التخصيص
على البسار أن ذلك تعظيم ملك
العين لكتابه الحسنات (قوله)
ربح كرسية الخ) ومن الربح
الكرامة ربح الختان المشهور
الآن جعل الله عاقبته كانه
ما كان (قوله والصنات) بكسر
الصاد وباء القاء وس العين
والكسر بول الابل وأول أيام
الجهنم وشبه الله المطيعة
بجعل فيها الخير وبها عذق الايط
كأصان انتهى وهي تقتضي
أن الصنات بيرونية الكسر وهو الاصل والضم على ما هو موط بالقوله في القاء وس والاصباح والصحاح (وبخود)
وهناية ابن الدثير (قوله من الابذم) يؤخذ منه جواز التعبير بالابذم عن صاحب المرض الله ووصيه صرح في القاء وس
أكثر في الصحاح أنه يقال له الأرض بنحزم ولا يقال ابذم فان الابذم تحمية للابذم فتمت فيه (قوله فلا يكون عذرا أي
فتنبيه الحضور أي أن قلنا - خورا لجامعة أو يجب أن قلنا - ضرورة فرض وتنزاته (قوله بكر اهت) أو ينبغي
أن محل الكرامة ما لا يحج له كانه لا يقدمه أو هو ما نفسه اليه ويجعل عليه قوله صلى الله عليه وسلم كانه فاني أنجى من
الاتساع (قوله وان كان مطبونا) معقد (قوله أذاعته) أي صاحب الاقوال (قوله ان لا يصدى به كله الانساق) في شرح العباب
ومرأتان من أكله بقصد الانساق كونه لوم بقصد الانساق لم يأثم وتسقط عنه وان تعمد كله وعلم أن الناس يضررون به
المزلة عليه انتهى وضعية تميزا بقصد الانساق لوم بقصد الانساق لم يأثم وتسقط عنه وان تعمد كله وعلم أن الناس يضررون به
وقوله ولم تسقط يقتضي وجوبها لغيره وان تأذى الحاضر ونفي أن مثل أكل ما ذكر بقصد الانساق وضع قدره في

على ربح بغير لا يحصل منه أذى وذلك لما ورد عنه صلى الله عليه وسلم من أكل صلا أو ثوما
أو كرا فلا يقرب من مبيدنا وفي رواية المساجد فان الملائكة تنادي عيا تنادي منه بآدم
كأرواه النصارى قال جبرما أرايعن الأيتيه وزاد الطبري أو فلا ومن ذلك من يلباه أو
بغيره ربح كرسية كدم فصدو تصاب وارباب الحرف الخبيث يؤذي البصر والصنات المستحكم
والبراءات المتنة واليه ذم والبرص ومن دأب جرحه بصورهم لأن التأذي بذلك
أكثر منه بيا كل نحو الثوم ومن ثقل الاتساع صبا عن العله منع الابذم
والاربص من المسجد ومن صلا لجه قوس اختلاهما بالاس وكل كون أكل ما صر
مذرا عنه سر زوال ربحه بفصل أو معالجته بخلاف ما ذهب من غير مشقة فلا يكون
عذرا ولا يكره له عند دخول المسجد ولو ربح الربح صرح به ابن حبان بخلاف غيره فانه
يكره في حقه كافي آخر شروط الصلاة من الروضة خلاقين صرح بصرته هذا والاربص
كما يقتضيه اطلاقهم عدم الفرق بين المذكور وغيره لوجود المعنى وهو التأذي ولا ترق في
ثبوت الكراهة بين كون المسجد مثالا أو لا وهل يكره كله خارج المسجد ولا ترق في
ربحه الله تعالى بكر اهت بيا كجرهم في الاقوال بل به ملاءم مقبلا عليه حيث قال وكره
ربحه النبي صلى الله عليه وسلم أكل الثوم والبصل والكرات وإن كان معصوبيا كما ذكرنا
بأنه انتهى وظاهره أنه منقول المذهب اذاعة غالبا في غير ذلك من روايته قاله وإن اعتد
وعلم ما تقرر أن شرط ائساق الجماعة والجامعة ان لا يقصد به كله الانساق وإن تعذر ائساقه

القرن بتمه ذلك لكن لا يجب الحضور مع تأديته لانه اه سم على حج (قوله وخضور قريب) ظاهره ولو غير محتم
 كان محتم وقاطع طريق ونقل ذلك بالمرس عن فتاوى الشارح رحمه الله (قوله لانه يثنى عليه فراه) الى الرض ووجهه
 بعضهم ان حضرة قال لان الحضر لا ياتي بقبضة احد عنه لعدم تجزئه ٥٢١ في تلك الحالة وقد ينج باه مادت الروح جاذبة

كان له شعور وان لم يتمكن من
 التطبيق بما يريد (قوله وتام)
 لقبته عمرا حسن من هذا قول
 غير لما في ذلك من شغل القلب
 السلب للشعور اه سم على
 منهج (قوله وهدية تقع فيها) اي
 او غيرهما بما يشعروا به في
 كمال وضع في طر يقه ودواب
 وقوتها اه سم على ما يجز
 (قوله وحده ودفنه) اي حيث
 لم تقسم مقامه (قوله او ان يكره
 الاقتداء به) تقدم ان الجماعة
 شذ من يكره الاقتداء به افضل
 من الاقتداء عليه فيبقى ان
 لا يكون ذلك عذرا (قوله ولا
 فصل فضيلة الجماعة) محقق
 ه (فصل) في صفات الائمة (قوله
 في صفات الائمة) قد بين ان يكون
 الانسان اماما ولا يجوز ان يكون
 مأموما كالا ص الامم التي
 لا يكتفي بطاعتها لان غيره فانه
 يصح ان يكون اماما ولا يصح ان
 يكون مأموما اه سم على
 منهج (قوله ومتعلقا) اي
 متعلقا بالصفات كوجوب
 الاعادة ومسئلة الاوامر (قوله
 اوجبه) اي المتعلق عليه اما
 الخلق فيه فساق في قوله ولو

(وخضور) نحو (قريب) وسديق وزوجة وصهر ومجمل واستاذ وعشيق ومعق
 (مختصر) اي حضرة الموت وان كان له منه دلاروى من ابن عمر رضي الله عنهما
 تركا له وحضر عند قبره يدين زيدا هذا الخبر انما هو الموت تركا لانه يثنى
 عليه فراه وتام لقبته (او) حضور (مريض يلا متهمه) له قريبا كان أو اجنبيا فلا
 يثنى حيث كان عليه حضورا ولا متهمه مشغول بشرا الا ان يمتلا فيكون كالولي يكن
 له متهمه (او) حضورا وهو قريب من له متهمه ولكنه (باسم) اي بالخاص لان تأمسه
 اهم واشار المصنف اول الاعذار بالكافي كطرا الى عدم الحصارها فيلزم كرهتها
 ايضا في قوله وغلبه نفاس ومن مقر ومضى في ايرادها على جو حصوله في قوله
 واخي حيث لا يجب قاطرا ولو باجوبة من قبل قدره على افاضة ما يشعروا في النظر وتلاثر
 لاجسامه التي بالصبا ان قد تقطعت له وهدية يقع فيها او كونه متمما اي بحيث يمتعه المهم
 انشوع والاشغال لا يجهز ببيت وحده ودقته ووجوده من يؤذي في طر يقه ولو يقصم
 ما يمكن دفعه من غير متعة ونحوها والاعذار وتطويل الامام على المتشروع
 وتركه متعذرة لانه اذا عذبهما في الفروع من الجماعة في امثالها ابتداء اول
 قالة الزكشي وكونه مصر يع انتموا لما موم بطم اذ من يكره الاقتداء به والاشتغال
 بالسياسة والمناطة وكونه يفتي الاقتداء به لقرطاجه وهو امرد وقيل ان يثنى
 هو انشائنا من هركذلك ثم هذه الاعذار تنفع انما الكراهة كاهم ولا تحصل فضيلة
 الجماعة كافي ان يجوز واختار غيره ما عليه جمع متقدمون من حصولها ان قصدوا لولا
 العذر والسبكي حواها المن كان ملارها ما يدل عليه خبر الصاري وجل بعضهم أيضا
 كلام الجمهور على متعاطي السبكي كل به دل اقوم وكون خير في القرن وكلام
 مؤلا على غيره كطروص من وجعل حصوله انه كصوالها المن حضره الامن كل وجهه بل
 في اصلها لان شافيه خبر الامم وهو جمع لا بأس به ثم هي اغتنق ذلك من لا يتأني به
 اقامة الجماعة في منه والا فلا يبق عن ملها الكراهة انما ادوان حصل بغير شعارها
 واعلم ان الامام تطالب فيه صفات بعضها واجب بعضها مستحب كاساق ان الواجب ان
 تكون صلاحه هامة عند كل نفس فيمنه عن القضا او الافلاص القدوة وقد شرع
 في ان ذلك فقال
 ه (فصل) في صفات الائمة ومتعلقا ه (لا يصح اقتداء به) يعلم بطلان صلاته كعله
 بكنوه او حمله بالعبه (او بعبقه) اي البطلان بان ينقشه غلغا بالاوليس المراد به

اقتدى به (قوله غلغا) كان التقيد بالغالب ليكون اعتقاد اهل العلق الا في وهران القوي يمكن لا يجد لا كقائه
 بأهل القنيل بل الوسا ان ايد الاقتداء بما يعمل أصل القنيل دليل المثال فان الاجماع اذا كان كور غالبا او كثره انما يحصل أصل
 القنيل اه سم على ابن حجر وقوله يكون امتداد فيه فله فراه وان اريد القنيل الغالب لا يكون اعتقاد الاخذ به في مفهوم =

(قوله فعبدة المغرب) و يجوز اقتداء بعضهم ببعض بأن يكونوا من أهل زمانهم والآخرين من زمانهم من جهة الامامة الخاصة
 حرم الاقتداء به ثم رأيت ابن حجر مصرح بالحرمه المذكورة ولا رد ذلك على القول بأنه لم يتعمد ملوك الانتداء (قوله في حق
 غيره) أي بالنسبة للعقدي (قوله كما تقدم) الذي هو مقابل الاصم السابق في قوله فالاصم المحصية وفي ما مر من جهة واحد اماما
 في الصلوات الخمس والذي يظهر المحصية ولا عاقل على واحد منهم لأن كل واحد منهم يظهره بآثاره التي يتوهمها ولا يتصور
 الجماعة في واحد (فرع) رأى انسانا أو شرا أو غفلا لم يقبل يصح اقتداء به لاحتمال ان هذا الزعم متعدي ولا يصح لأن
 الظاهر انه من حديثه تردد قال من الاصم منه عدم المحصية (فرع) لو اقتدى من يرى الاعتدال بغير ان يرى طوبى بلا
 ظاهرا له أو اقتدى شافعي بحسب فقر الامام الفاضل وكع واعتدل ثم شرع في الفاتحة لم يوافقه بل يسجد ويقتدر متاجدا
 ذكر ذلك القاضي وكلام البغوي يقتضيه قال الزركشي وهو واضح واعتقه م وان كان كلام القاضي يقتضيه انه يقتدر
 في الاعتدال ويحتمل قوله بل الركن التصدي في ذلك قال في شرح الروض واختار جواز كل من الامرين وقد اقبلت به في نظيره
 من الجاهل بين السجدين انتهى وقال م والمعتقد الاول واقتدره بخالف الاول ما في شرح الروض في الترجمة انه يجوز
 المداري وغيره لا بمجرد ان يقتدى في اعتداله بغيره قبل ركوعه ويتابعه ٥٤٣ او يقرنه (فرع) قال في الروض وشرحه
 ولو ترك شافعي لتنتو خطفه

حتى يفتد الشافعي السجود وتابعه
 الحنفى ولو ترك السجود لم يسجد
 اعتبارا باعتداله بغيره انه كان
 المداري اعتدال الامام فكان
 معتقده انه اذا ترك السجود يسجد
 الحنفى لان مقتضى اعتقاد الامام
 ان الامام اذا ترك سجود السهو
 من تمام سجود سلام الامام
 الايمان به وبرأيه انه قد يكون
 الحكيم عند الحق بخلاف ما ذكر
 فكيف يحكم عليه باعتداله وهو

(الامام ما بعد المغرب) تعين الجماعة في حقه ومراهم تعين الجماعة عدم احتمال
 بقائه بحدوث حق غيره وضابط ذلك ان كلا بعد مصادره ما أمرا آخر أو الوجه الثاني
 بصدك منهم مصادره ما أمرا وهو أربع صلوات لعدم صحة الاقتداء كما تقدم ولو كان في
 الخمسة فحينما صحت صلاة كل خلف اثنين فقط أو اقل من الثلاث في واحد فقط
 ويؤيد ذلك ما في الفاتحة أن من تأخر عنهم تعين الاقتداء به لطلوع ولو كان النص
 أربعة لم يقتد أحد منهم بأحد ولو صلح صوت حدث أو سمع بين خمسة وتأخره وأتم كل
 في صلاة فكذا كفي الاوافق (د) مثل قوله يعتقد الاعتقاد الجازم لم يلل فشا عن اجتهاد في
 الترويع فعله (لو اقتدى شافعي بحسب) مثلاله تكب مطلقا في اعتقادنا واعتقاده كان
 (من فرجه) أو اقتد بالاصم المحصية في الصدود المس اعتبرا) فيها (بينة المقدى)
 هو من يذاته على المحرم ومراهم بالنسبة للاعتقاد لانه محدث عنه مالى دون التصديق
 مؤداه صاحب انوار السريعة بما اذا نفس الامام كونه معتقدا لتكوين بنية بلزمة

لا يلزمه العمل بما يعتقد بل ضروري ان كان المداري على اعتقاد المأموم فكان خضعا له يرجع الى مذهب الحنفى في ذلك فان كان
 الحكيم عنده ما ذكره فواضح والاكثف يحكم عليهم بما يعتقدون خلافا لمرابع ٨ سم على منهج وقوله في الفرع الاول
 فهل يصح اقتداءه الخ بقى ما مر أو شرا أو غفلا لا يصح اقتداء به لاحتمال انه تجسدا ولا
 لاحتمال انه أحدث بين الوضوءين أو يفرق بين ان يتبادر الصديق أو لانه نظر والاقرب الى الثاني نظرا الى ذلك الاحتمال لانه يؤتى
 الى تردد المقدى في النية وقوله في الفرع الثاني وقال م والمعتقد الاول هو قوله قال الزركشي وهو واضح الخ وقوله او يفرق
 أقول الظاهر الفرق لانه في مسئلة الاقتداء ينقطع اعتداله بغيره فلا يبعد عنه نظو بلا لركن التصدي بخلاف ما هنا (قوله
 لم يقتد احد منهم) أي لم يجر له ذلك (قوله فكذا كفي الاوافق) لكن لو تعدد الصوت المسجوع لم يصد كل الاصلوا سادة لاحتمال ان
 الحكم من واحد (قوله اعتبارا بنية المقدى) غنية الصلة واعتبرا باعتقاد المأموم ان هذا الاسلام يميل عن المأموم كغيره
 واعتداله كمن يذاته كذا كما قلنا في اسم على منهج (أقول) وهو ظاهر لانه اقتداء بصلة مسير من اجل العمل
 عنده (قوله هو من يذاته) أي قوله اعتبارا بنية المقدى (قوله محدث عنه) أي المقدى (قوله بما اذا نفس الامام كونه معتقدا)
 قال على من منهج اعتد هذا التصريح بنية الرمي وضابط م و مر ٨ وكلام الشافعي ملخص في اعتقاده حيث سيج

منه وقوله في ثم أجاب عنه بالحق (قوله قيل) فأتاه من هو (قوله ورده كلام الاصحاب) اي برده تصور من صاحب الزوال المبر
 السريفة وقوله بعد جيب اي عن هذا الرد يؤخذ منه انه لا فرق عنده بين كون الامام ناسبا او علما (قوله ان غاية امره)
 اي المأموم وقوله عنده اي الامام وقوله وعلمه اي المأموم وقوله عنده اي الامام (قوله لما سر) اي في قوله لتكون في
 جازية (قوله عند حدوده) اي لا يـ ص الخ (قوله مع اعتقاده) اي الشافعي وقوله بطلان سلامة اي الخلفي
 (قوله لو وقع من جاهل) وسكتم باستعماله لانه ادى به الى ما لا يمتنع وهو ترك الاعتراض عليه من الشافعي لان جاهلا لا يترك
 على عتبه وان لم يقل بعديه (قوله لم يوتر) يعني ان يقال لما اتاه آية لكن على اعتقاد الشيعة ومن اعتقد بقرض معين
 فضلا كان حارا اي كالتقدم والشارح اي في شرح الروض السابق أشار الى دفعه بقوله ولا يضر علم اعتقاد الوجوب
 الخ وكان حاصله ان آية كان قد تقدم اعتقاد عدم الوجوب مذهباه غير مبطل عنده كعبانته بذلك بخلاف الموافق فان
 اعتقاده عدم الوجوب ليس مذهباه ٥٣٤ ومبطل عنده فلم يكشف عنه بذلك والحاصل ان اعتقاده عدم الوجوب

في اعتقاده بخلاف ما اذا علم لانه متلاعب عندنا ايضا لما بعد من قوله بانه قيل
 ورده كلام الاصحاب فانهم قالوا الوجه القائل باعتباره عقيدة الامام بالمرى
 انه متلاعب في التصديق وهو فلا تقع منه في حقيقة فلا تقع في انفسه عند علمه
 حال النية بقصد وجوبه بان المراد ان لا يلعب في تعبد ما ذكر بالقرآن اوموم
 دون الامام ان غاية امره انه اعلم حال النية بمطل عقوده عليه وهو في جزمه عنده
 لا عندنا ومقابل الاصحاح العبرة بعقيدة الامام لما سر ولا يشك على ما تقر
 كمناب استعمال ما هو عدم مقارنته عند حدوده ولا قولهم لو نوى
 مساقرة شافعي وحسن اقامة أو به أيام موضع انقطع بمرور ما سر الشافعي
 فقط وجاهله الاقتداء بالحق مع اعتقاده بطلان سلامته لان كلامهم هنا في ترك
 واجب لا يجوز الشافعي مطا بقضائه ثم انه يجوز القصر في الجدية وسبيل فيه
 زيادة في بيانه وايضا لما قيل هذا وقيل هو بعد من أو تخرج عدا عهده اعتقاد نظيره في
 اعتقاد الشافعي لو وقع من جاهل والحق مثله فلا ينافي اعتقاده كل جواز ما تقدم عليه
 فاعتقده لتمامه عليه بخلاف ما لا تقع في امره فانه يستوي في ذلك الجاهل وغيره
 ولو شك شافعي في اتيان الله القائلوا بجات عند المأموم لم يوتر في صحة الاقتداء به

انما يوتر اذا لم يكن مذهباه معتقد
 والام يوتر ويكتفى منه مجرد
 الايمان واعلم ان في هر ايضا
 ذلك من اعتقاده عدم الوجوب
 كاتيان من ظن انه آية بالمؤمن
 بين البصيرتين بطلانه من بقصد
 الاستراحة مع انه يشع عن
 ادلوس بين البصيرتين فيه نظر
 لانه ليس هناك اعتقاد فرض
 معين فضلا لغيره ان آية
 بالقرض فخلسه فضلا بناء على
 قلنه انه آية بالقرض بخلاف
 ما يحسن فيه ويؤخذ من
 كون الشك في الحسن في ترك
 الواجبات لا يضر ان التمسك

كذلك اذا لفرق بل الاولى لانه اذا لم يضر الشك في الخلق الذي لا يعتقد وجوب بعض الواجبات
 ففي الموافق أولى ومن ذلك ما اذا شذ في طهارته والامام ويدل عليه ما ذكر في شرح الروض كتبه فله اذا أسر الامام
 في الجهرية انه لا اعادة عليه اسم على منهج (قوله في صحة الاقتداء به) اي فلو أشعر به بذلك من الواجب ان يقول يوتر
 لذلك وجوب الاعادة ولا يلزم كبحض صلاته على المحصة فيه نظر والاقرب الاول قد سأل ما يأتي من انه لو كان امامه
 نازك لتكبيرة الاسماء وجبت الاعادة لان الضرر على الحق لان يشرق بيان الضرر من شأنه جهر الامامه اي غيب المأموم
 فتصير في عدم العلم بالانبياء من الامام ولو كان بعد ولا كذلك غيره من الواجب ان يوتر في ذلك قاصر حوايه من ان
 الامام لو شك بعد اسرار المأموم فاستأنف النية وكبر ثانيا لا يلزم على المأموم اعادة الصلاة اذا علم بحال الامام مع هذا في بين
 تقدم اسرارها على اسرار امامه وعلو ذلك بمقتضى الاطلاع على حال الامام وانه لا يلزم تأمل حاله في حقيقة صلاة وسبيل في عن
 لشارح في كلام سم ما يقتضي وجوب الاعادة

(قوله فبعضنا الظن به) قال في الرمز وشرحه ومما قلته على الكمال عنده اه وقد عرفت من كل الالهة بل هو بأنه قد لا يكون
 المتولد عندهم من الكمال ولا يحتاج الى خروج من خلاف فيه عنه فلا يكون الظاهر الاثبات بجميع الواجبات اه سم
 على منهج في آياته كلالا (قوله ولولا الامام البعله) كان معه وصل تكبيره الصوما والتسابيح له قد (قوله لم يصح) اي تعجب
 عليه نسبة المارقة عند ارادته الركون لان قبله يسيل من ان يصعدا على الصواب (قوله الاوذي) قال في القالب الاوذي في الصم
 وقع المهمة والذين الى اقدم من قري يضاري قلت وباتضح الى اقدم منها ايضا قال باقوت واقيم ما اودا واختلف في الهمز
 انتهى وفي طبقات الاسنوي هو ابو بكر محمد بن عبد الله ٥٢٥
 بن محمد بن بصير بابا الموحدة توفي بضاري

سنة خمس وخمسين وثلاثمائة
 وأودعه بفتح الهمز كما قد هاهن
 الصلاح من الاكامل لابن ما كولا
 وعن شرط ابن الصمعي في
 الانساب واقتصر عليه وذكر
 ابن خلكان ابن السجاني قال
 انه بالضم وان القبح من خطا
 التقية وليد كريمة ابي ابن
 خلكان (قوله علقه) اي الامام
 وقوله كن يكره اي المأموم (قوله
 واستلوا كثيرا) اي عرفا مرفيا
 ياتي في فصل شرط القدوة الخ
 (قوله ولا تصنع قدوة) قال في
 الهياح القدوة اسم من اقلدي به
 اذا فعل مثل فعله تاسوا وقلان
 قدوة اي يقتدي به والضم اكث
 من الكسر قال ابن اذرعي وقال
 ان القدوة الاصل الذي يتشبه
 منه الجورع انتهى وفي القاموس
 القدوة مثله وكلمة ما تشئت
 به واقتديت به (قوله ان الناس

فبعضنا الظن به في قولي اختلاف ولوترك الامام البعله لم يصح قدوة المستحق به ولو كان
 المتعدي به الامام الاعظم او ثابته كما قد لاه من تصحيح الاكثرين وقطع جماعة وهو المعتقد
 وان قلنا من الخليفة الاوذي الخاصة شطه واستحسنه وتعليل الجواز بخلاف القسنة
 ممنوع فقد لا يلزم الامام به عدم اقتدائه او مفاوته كان يكون في الصفا لآخر مثلا او
 يتابعه في افعاله ما لم يغيرها وانظارا كبريت يقتضي خوف القسنة ولا تصح قدوة يقتضي حال
 قدرته لكونه تابعا له بغيره فهو ومن شأن الامام الاستقلال وان يفصل هو فهو
 غيره فلا يقتضي ما احسب الصعيان ان الناس اقتدوا بابي بكر رضي الله عنه خلف النبي
 صلى الله عليه وسلم فيقول على انهم كانوا مقتدين به صلى الله عليه وسلم وابو بكر يصعب هو فهو
 التكبير كما في الصعيان ايضا وقد روي البيهقي وغيره انه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض
 موته خلفا في بكر قال في المجموع ان من هذا كان مرتين كآيات به الشافعي والاصحاب
 ولو فهم اذن كونه مأموما لم يصح اقتدائه ايضا به وعلمه كآله الزركشي عندهم معان
 اجتمعت في اجماع الامام واقتدى بمن قلب على فله انه الامام فثبت ان يصح كآله صلى
 بالاجتهاد في القسنة والثوب والاداني انتهى ومعلوم ان اجماعه بسبب قرآن تدله على
 نرضه لا بالنسبة لثبته لعدم الاطلاع على افسط القول بان شرط الاجتهاد ان يكون
 له السلامة في مجال ولا ليجالها اها لان مدارا المأمومة في النية لا غروهي لا يعلم على
 وان اعتقد كل من اثنين ان امام صحت صلاته ما تقدم مقتضى بطلانها او انه مأموم فلا
 وكذا الرشك في انه امام او مأموم ولو بعد السلام كما في المجموع لا شك في انه تابع
 اؤتمنوع فلو شكنا بعده واؤتمن الانصوح فظان انه امام دون الاخر وهذا من
 الموضع التفرقة الاصحاب فيما بين الظن والشك قال ابن الرقمة والبطان بغير ذلك
 حتى على طريق العراقيين اعم على طريق المرافقة فبعضنا الظن في الشك في النية وقبح مر
 في صفة الصلوة وهذا هو المعتقد ويخرج بجهت ما وانقطعت القدوة كان علم الامام فقام

اقتدوا بابي بكر اي في مرض موته صلى الله عليه وسلم (قوله لم يصح اقتدائه به) اي لو بعد السلام وان بان اماما اباين جبر
 وصحبت عليه سم بان شك بعد السلام في كون امامه مأموما لان محل هذا الميم بان اماما كان غرضا ولا ينافيه كون
 بان اماما لم يوافق نفسه بغير هذه الصلوة بل يتعين ذلك اه وكتب سم ايضا قوله وان اماما كان غرضا ولا ينافيه كون
 أو هو ركن كما هو ظاهر (قوله فينبغي ان يصح) اي فلو تيسر وانما قد فعل يجب الاستئناف اؤنية المارقة في نظر ولا يجد
 الثاني (قوله انه امام) اي صاحبه (قوله وقد مر) اي وهو انه اذا طال التردد ومضي ركن ضررا الا انظر (قوله وهذا) اي
 طريق المرافقة

(قوله في غير الجملة) أي ما قبله فلا تنص لان فيه التمام بعد أخرى (قوله لكن مع الكراهة) ظاهر في الصورتين وعليه
 فلا يلزم فيه من حيث الجملة وفي ابن حجر التصريح بوجوه التسمية فتدوا الكراهة ترويس خلاف من اطلقها وسأيت
 في كلامي اقل قبل صلاة المسافر ما يصرح بتخصص الخلاف بالثانية وهذا يعني ان جعل صحة الفدية مأمرا بذكر الامام ترك
 ركن من صلاته ويعود لتداركه قبل طول القبل فان عاد لم تنص فدفوة مقتضى بالامام الثاني لتبين انه مقتضى نفس الامر
 (قوله كتبت لهم) يعلم بشرط هذا المأمور به حال الاقتداء أو قد لو نسي فان لم يعلم مطلقا لا بعد الصلاة وصحت ولاقتضيان هذا
 الامام حدث وتبين حدث الامام بعد الصلاة لا يضر ولا يوجب القضاء كما سيأتي ولا فرق هنا بين من صلي في غير ذلك وافرقت
 فيه نظري والتدوير في رواية الا يقتضيه فرق واضح فان قيل على انه مروي عن ابي حنيفة في هذا المثال بمسألة الحدث الاستيعاب
 بقوت التسمية على ان المسافر التيمم يصح الاقتداء به وان كان حدثا قدامي ا هـ سمع ابن حجر وقوله بالسوية مكرية
 أي فلا قضاء كما لي بان حدث امامه وقوله لان يظهر فرق واضح أقول قد يقال الفرقان الحادث من ثبته انه يفتي فلا يفتي
 المأمور به الى قصور في عدم العلية ٥٣٦ واما التيمم فهو مما يغلب الاطلاع عليه سيأتي حق المسافر في نسيب المأمور

الى قصور في عدم العلم بحال الامام
 هذا وفي كلام الشارح في باب التيمم
 ما يصرح بالسوية بينه وبين
 الحدث حيث قال بعد قول المصنف
 ومن يمس لم يفتي في الاظهر
 واجب عن الخبرين خبره
 ابن العاصي حيث صلي بأصحابه
 وقد تيمم للبرد ولم يصرحوا بأصحابه
 بالقضاء بانه عليه الصلاة والسلام
 انما لم يصرح بالعادة لان ما على
 القرائن وتأخير البيان الى وقت الحاجة جائز ولو اورد كونهم كانوا اهلان وقضاة ما اعلم
 (ولا حارر) أي في الجديد وان لم يكن من التمسك لم يعلم مقتضى بهما لعدم صلاحيته
 تحمل التمسك عنه لو ادركه كما مشاؤون نشان الامام المحدث كما مر والقديم يصح
 اقتداء به في السر بعد دون الجهر به بناء على ان المأمور لا يقرأ في الجهر به بل يحصل
 الامام عنه فيها وهو القول القديم أيضا والاي منسوب اليه لازم كانه في الحالة التي وادته
 عليها وأصله لغز في لا يكتب واستعمله الفقهاء فيما ذكره مجازا وقوله في الجديد يرجع الى
 اقتداء القارئ بالاي لا الى طوله (وهو من يفتي بغيره) بان يفتي بغيره انما يفتي بغيره

فيصح عدم معرفتهم بالحكم أو جهلهم بحال وقت القدومه (قوله من صلي خلف جبرون العاصي) (أو)
 ان لم يمسك يرد وصلي بأصحابه على ما مر في باب التيمم (قوله ولو اورد كونهم كانوا اهلين) أي بوجوب الاعادة على من اقتضى من
 تلزمه الاعادة واقتداهم بغيره وانما هو لعدم علمهم حال الاقتداء (قوله ولا حارر) أي الخ (ر) هـ علميته وغلب
 غيبته يمكنه التمسك فيها قيل يصح اقتداء به ام لانه ظاهر والا قرب الثاني لان الاصل بقراءة الامة ونقل عن تناوي الشارح انه
 لو قلنا انه فعل في غيبته مع اقتدائه وقد يتوقفه وعلى ما يقتضيه لا يخال فيشكل على ذلك كما قاله في الجهر به انه لم يقرأه
 منه يمكن فيها طهره من صحة اقتدائه حصل على انه تظاهر في غيبته لا نقول الظاهر من حال العلي انه تظاهر بعد حديثه بتمتع
 صلاته وليس الظاهر من حال الاي ذلك فان الامة عنه منقولة الاصل بقاؤها وانما يجب عن التوقف فيما مر بان ذلك
 مفروض فيما لو استوى عنده الاحتمالان وما نقل عن الفتاوى مصور عما اذ اخرج عنده امة الاحتمالين بقرينة ظاهره
 الظن (قوله لو يرد) أي فلا تتعدك الجاهل به لانه لا يضمن القضاء من بين الحال الا بعد ا هـ سمع ابن حجر (قوله يما ذكر
 شيئا) أي ثم صار حقيقة عرفية (قوله لا الى ما قبله) وبذلك لا يفتي (قوله هو من يفتي بغيره) أي عمدة قال الاموي
 ولا يفتي الاقتداء الا بعد لخلال المذكور وتقتضي له انتهى اقول الوجه الذي لا يفتي بغيره وانما يقتضيه ما عليه

وهو ظاهر كلامهم عدم الاعتقاد لان الخلل هو نقصه بالامانة كالاثوية وقد لا يجوز قبل الاخلال تأمل اه سم على منهج
 (قوله كقائى مع اى) وهذا واضح فمن يحفظ القرآن مع من يحفظه الذ كرام لمن يحفظه نصف الفاصحة الاول مع من يحفظه
 الشافى فكما بين اختلافنا في المجهوز عنه فلا يصح اعتداه احدهما بالآخر وكذا في القارئ مع الاى بالتلاوى على واحد
 منهم ما صح فيه التمسك الذى يحتفل مدون غيره (قوله لوتى) عمدة عن ابن تائم على ابن سريج قال انتهى ابن سريج
 الى هذه المسئلة وكانت لثمة بسيرة وفى مثله اختلف هل تصح اما على قول لم واملى أيضا اه سم على منهج (قوله وضع
 قدوى) ظاهر من غير رامة (قوله على ماسا فى بابها) من قوله بعد قول المصنف فكيف اسر اذا كروا لا يعتقدوا بين
 وفيهم اى لا رابطة صلاية بعضهم بعض فدار كقائد القارئ بالاي ٥٢٧ كاتمة الاذرى عن قتادى البغوى وظاهر

ان جعله اذا قصر الاى فى التسليم
 والا نصحهم بالجمعة ان كان الامام
 قارئ الى آخر ما ذكر (قوله فى
 الحرف المجهوز عنه) او اعتويا
 فى الاخلال بحرف معين و زاد
 أحدهما بالاخلال بشئ آخر
 فبقي حصة اقتداءذى الزيادة
 بالآخر دون العكس فليست
 اه سم على منهج (قوله ولا يبدلها
 أحدهما غنا والآخر لا) حال
 عمدة ومثله اى فى الحصة فمما يظهر
 لو كان يسقط الحرف الاخير
 والآخر يبدله انتهى أقول قد
 يفرق بين ما بينهما وان اختلفا
 المجهوز عنه لكن الا فى البديل
 قرائته اكل وآم من آيات لها
 يبدل ومن ثم لو اسقطت بطلت
 صلاية من قرأها الحرف الاصل
 (قوله وعل من) اى من قوله لان
 أحدهما يصح ما يصح صاحبه

٦٨ هـ (قوله انوس بانوس) قال ابن تائم ووجه اى التماس الرمي ذلك بما جعله الجمل بشارها لحوازان يحسن
 أحدهما بالاصح الآخر كالمناطقين انتهى وهو واضح فى الحرف الطارئ ويوجه فى الاصل انه قد يكون لاحدهما اقوة
 بحيث لو كان ناقضا احسن ما لا يصح الآخر اه سم على ج ولم يزد فى حاشية التمسك على الترجيح فى الخلق (قوله اعاد)
 اى سواء كانت الصلاة مرة او غير مرة (قوله بن لا يصحها) صادق بن لا يصحها باعة أصلا والعليل وافته (قوله لان الاصل
 الاسلام) ولا ياتى هذا ما من عدم حصة اقتداء الاخرس بطله لا يظهر من حال أحدهما حتى يعتقد عليه من جملة وعدمها
 (قوله فان اسر هذا) اى من جهلته قرائته فلا يكتبه فى القارئة (قوله اعاد المأمور الخ) اى اذا لم يقر بعد السلام بأنه أسر
 فليست بآياتى (قوله ولا يبدل الخ) اى بعد السلام فادامة القدوم على السلام ياتى

قوله البص من حاله اي قوله بص من حاله حتى خسر قتل حلا تشرى شينقي عدم صحة الاقتداء به لعلمهم بربما البصير قوله انما
السرية اي بان قرا على وجهه المأموم (قوله وان لم يجهل) هي غاية (قوله لا قاله السبكي) اي حيث قال وجوب
الاعادة كقول المأموم في صحة كونه باسرا الامام وقوله لا خذ قنع انما تقدم من التعليل فيصدق بل قوله اذا انقضى
انه لو كان قولا لم يجرى بوجه كلام السبكي الا ان يرد بالتعليل قوله قبل لان الاصل الاسلام وانما الخ (قوله بما يقتضيه من
التعليل) هو قوله لا قاله ظاهر هـ (قوله هـ) وان الامام تارك للقائصة او التمس دحل حبس القضاة مطلقا او مطلقا ولا
يجب في السرية وجوب في الجهرية حال مد الى الوجوب مطلقا لان من شأن القرائة الاطلاع عليها انتهى واول الوجوب
لا يمكن خلافه في القائصة في الجهرية اخذها من قوله الفرع السابق لان من لازم ثبوت القول انه اسرق الجهرية يقول يتبين
احسان القرائة ونفسه فلو لان الكلام ٥٢٨ فيما اذا بان قولا ولكنه ترك القرائة فلهذا اشى آخر غير ما تقدم

واعلم انه صرح الامام النووي
بالبيان اذ بين انه ترك حكمة
الاحكام لانه يطلع عليها فقد تناس
بذلك ترك القائصة الا ان يفرق بان
من شأن الامام الجهر بالتيكبير
دون القائصة في السرية اهـ سم
على منهج وما ذكر في القائصة
في السرية بانها منطلق التشهد
(قوله حمل بالاول) هو عدم
الاعادة والثاني الاعادة (قوله
ويجعل مكره الى آخره) متصل
بقوله ولو كونه جائزا ففسوخ
بقائه المتابعة الخ (قوله انه في حال
الصلاة متروك) (قوله في هذه ليس
تخلل متعلق بصلاة الامام
وحده بل ترده في صحة اجتهاد
الامام ويرد ترده في صحة مسلاة نفسه بقدر الاتحاد لجهة التي استبلاها (قوله ومن جهل حال المني
امله) اصلها لعل في قوله قبل الاقتداء هو ترده في انه لا في حالة الجنون او الاقامة او المواقفة به ويعلم انه فلان ثم بعد الفراغ
علمه ووعده وجوب الاعادة في الثانية ظاهر بلزومه بالنية حال القدوة واما في الاول فقد يقال بعدم اعتقاد صلاحة ترده في
النية حال القدوة وروا في الاستتباب ايضا في اولئك في الاشياء لا تنكسية في المقارنة (قوله بل نسن) اي ولو منع وان اعادته
ليست بمراد بل لا احتمال بطلان حال اذامه (قوله وتكره التدوير) قال حجة قال الثاني رضى عنه
الاختيار في الاول في العلم ان يكون ضيق اللسان حسن الثياب من تلافى لقرآن اهـ سم على منهج (قوله هو من يكره ان يات
ولو عدا يات) اي في المكروه صرف قرآن لا كلام اجنبى او لا أو يفسد بين كثر التكرار ويعد مهانة نظر عليه رواه سم على منهج
اقول الاقرب انه لا فرق بين العدد وغيره لما على به من ان المكروه صرف قرآن كثر او قل (قوله لا يكره فيها) تقتضيه انه ولو تعدوا
ذلك لم يصح الاقتداء بهم والاقرب خلافه للمع من ان ما يكره صرف قرآنه (قوله والاخر) عمدة السن بالسكون الخطا
في الارباب والفتن المنطقة ومنه قوله قبل احذر من الحن بالحن بالفتح وعناه

عن اقتضا البص من حاله اما في السرية فلا اعادة عليه عملا بظاهره ولا يكره البص
عن حاله كالا يكره البص من طهارتها لامل تقدم ان الرخصة عن الاصحاب لان قال بعد
سلامه من الجهرية نسبت الجهر واسرورت لكونه جائزا وصدق ما المأموم فلا تكرر
الاعادة بل تقتضي وان لم يجهل المأموم وجوب الاعادة خلا للسبكي اقتضا ما المأموم
لامامه بعد اسراره لا لتبطل عملا بما تقدم من التعليل وهذا وان عارضه ان انقضاءه
لو كان قولا لم يجرى ترجع عليه باحتيال ان يصر ما منه يسلمه بأنه اسر ناسا أو لكونه
جائزا فسوخ بقائه المتابعة ثم بعد السلام ان وحدا لا خيار المذ كور على الاول والاذا الثاني
ويجعل مكره من القرائة جهر على القرائة امر حتى تجوز له متابعتها وجواز الاقتداء
بها في وجوب القضاء كالمواظبة على اجتهاد في التعليل ثم ظهر الخطا فانه في حال الصلاة
متردد في صحة القدوة كذا في اذنيه والدرجة الله تعالى في رحم من حقه سواء ومن جهل
حال امه التي لم تلتبسون وفاقه واسلام وروية فلم يدرو في اجتهاد بلزومه الاعادة بل
نسن (وتكره) القدوة (بالقيام) وهو من يكره التامو القياس كأي الصالح وغيره التام
(والنفاق) وهو من مزق في وجهه في آخر من يكره التامو الوأ أو هو من يكره الوأ وكذا
سائر الجور في زيادته ونفرة الطبع عن معاهه ولا فرق بين ان يكون ذلك في القائصة أو
غيرها ولا فاقه او جازا الاقتداء بهم مع زيادتهم لعدوهم فاع (والاخر) لخصا في غير

أشدّ لظلمان غيّر (قوله فوضم ماذا الصراط) أعاد وعظّمها (قوله كلّ مسقين) التّعبيل بالظنّ من عدمه نظر إلى أنّ هذا المركّب من الموصوف وصمته قلّت لأنّ معنى يختلف أنصبت عليهم قائم فيه لمعنى لكنّه مقيّم إحدى الأقسام فلا يقال المسقين جمع منسّق فالخاسل في تفسير المعنى لا يطالو ويمكن أن يجاب بأن الرّاد إلى ما إذا انقضت الأمل وإن حدثت معنى آخر فالمسقين بالوزن وإن حصل لمعنى آخر لكنّ بطل معناه معنى المستقيم بالكلية بخلاف أنصبت ضمّاً وأكسرفان أو كسر فأنّ ما ضمّ الميرل عن الكلمة وإن تعرّف من خطابه الذّكر إلى غير مقتضى العمل (فرج) أو سؤل هذه قائمته أو لم لا تحلّ الصلاة بله الله فيغير الميرل بخلاف ما لو استقرّ هذه أنصبت قائم بميل إلى ما دعا طرفه والتّعبيل قرئ بتطويع قوله تعالى ولو شاء الله لاحتكم بغير ميل هذه أو احتكم بآياته إن الصلاة مذكورة وفي قوله تسهيل هذه أنصبت (قوله قبل السلام) أي أو بعدة

الوقت) مفهومه انه لا يوصل
 مادام الوقت واسعا وظاهرا وان
 أبس من علمه وقياس حافى التعم
 ان قاعده الطهورين ان لم يوج
 الماصلي في أول الوقت انه هنا
 كذلك الان يفرق بأن قصد
 الطهورين من أصله الاستئذان
 المكلف فيه بخلاف قوله
 العلم فان المكلف مستوفيه
 في تقصير لمحول التوثيق
 من جهته (قوله وحقق هذا)
 قوله فان شاق قوله والاوجه
 خلافة اي فيكون من البلوغ
 قوله والاقتض صلاته (الخ)
 فاضعف ما يسانى عن الالام
 لثبته (قوله واختار السبكي
 (الخ) ضعيف قوله ليس لهذا
 الا من (الخ) عبارة على رجه

الإيمان قرينة الفاتحة لا يمكن بعيد الإتيان يكمل الخ فليس في كلامه جزء بالمعنى من القرآن فيه يعلم ما في كلام الشارح
(قوله من يظلم الناس) - إن الحق لم يقبل مقصود قوله الخ (قوله انك إذا راجع) أفندي ادخل الحق فقط (قوله وتوصل إلى الله عليه
وسلم الخ) وروى ابن حبان لا يؤمن امرأته بل انتهى عمدة (فرج) - هل يصح الاقتصاد بالمال الوجه الصحة لا لا ليس
أخوان كان لا يوصف بالأكورة والأوفة (فرج) - هل يصح الاقتصاد بالمالي الوجه الصحة إذا لم يكن كورة فهل يصح
الاقتصاد به وإن تصرف صورة غيبة لا دهي والحق كورة جعلوا كوكب يعقل أن يصح أيضا إذا نقل عن التسعوي
شترط أن لا يتصور بغيره لا أن يكون مقصود الشترط ذلك يعلم أنه جنى أن كوكب علم ليس الشترط بعد ذلك
يجوز أن فهم على منهج

(قوله بالتذكرة) أي بعلامته غير قطعية (قوله ولو لم يسم) الحديث على ما نقلت الامام ولو طريق الكشي لان الامام
على علمه بل قد هو موجود فيه وهذا التسمية له اما بالتسمية لغيره كالوكان راجعة فلا يعمل على ذلك لان مثل ذلك لا اعتبار به
بالنسبة للامواد الشرعية وانما اعتد ذلك في حقه لعله حقيقة الحال ومثل كون الخوارق لا يصححها باقيل وقوله اما بعد
وقوله بها فاعتدها في حق من قامت به من ذهب ٥٤٠ من محل يصعد الى معرفة وقت الوقوف بها وادى اعمال

الجميع ثم وجهه وبسطة القرض
عنه (قوله كما صرح به المتولي)
احمه هذا الرجل من بنى ما من قال
ابن خلدان ولم اقبل على المسق
التي لاحد له على بالتولي اتمى
طبيقات الاسنوى (قوله كذلك)
اي مومنا (قوله غير الضاري)
واذا لم يصرى وسلم ايضا (قوله)
وكان ذلك يوم السبت اعنى
صلاة الظهر انتهى مسيرى
(قوله بالحق المعجز) اولى بوليد
يلو فيه سبع سنين اخذوا من قوله
الا لان محروين سلمه الخ
واما امرها فيوقوف على بلوغه
ذلك فقبسه (قوله على كراهة
الاعتدابه) معتد أى وسيت
كانت مكرورة لا تواب فيها هذا
ويخفى ان يأمل وجه الكراهة
مع اقراره صلى الله عليه وسلم
محروين سلمه الخ وايطبقان تقوس
قومة الاعتدابه الا ان يقال الوجه
الكراهة انطوى من خلاف من
منع الاعتدابه وهذا يمكن
موجودا في عهد صلى الله عليه
وسلم وروى الخلاف يصعد
لا يضر لاحتمال التسع عند الخلف
(قوله الان تقبض) اى المبدان

كان العبد تقبضا وامر غير تقبضه البتة (قوله اولى مطلقا) اى غير العبد يقبضه ولا (قوله) والمجبوب
وتكره امامة الاقف) لعل وجهه ان القافة ربما سبقت وصول الماء الى ما يقبضها واحتمل الخاصة كالى الكراهة (قوله)
ومنه فيما ذكر الجميع) اى من الاستواء

(قوله لمعنى الاول) هو قوله لان الامي لا يتعلم ما يشتهه وقوله لمعنى الثاني هو قوله تعينه (قوله هو السليم الخ) قرروا انه لو بان الامام مستحاضة وسب القضاء اه فراجعناه فان كان المراد ان المأمور رجل فاقضوا مواضع ولا يتقدم بقدر الاستحاضة بل بمجرد الاول مقتضى القضاء وان كان ابي قلندر واضح وقد قال في المباح وضع قدوة السليم الخ اه سم على منسح ويمكن الجواب بقرينة الكلام في المأمور الا نحو جعل الكلام في المستحاضة على التعصية (قوله اعلم على الدول وشيخه) زاده على الخي وجو ظاهر وان يظهر لعل الخي السلي على جلس الدول حكمه فراجع وقد يقال لعل الخي على ذلك اما العايب وقرول المصنف والطاهر بالمستحاضة الخ (قوله لوجود الخاصة) مقتضاء ان السلي بالريح وانما فيه امانته بلا خلاف لاقتضا الخاصة عنه (قوله من علمه حوب القضاء) ١٤١ على التعصية ٥٤١ (قوله ان الاول) هو قوله لوجود

الاعادة عليها كما انما جاء في قضاء كلام المصنف (قوله لو بان امامه الخ) ذكر السويطي في بعضهم ان بان من اخوات كان ورده وصارته في دو اتاح في اعراب شكل المباح وقع السؤال في هذه الايام من وجه نصب امرأة قد راها السائل ان مدعى العصر استقروا منهم من قال انه يفعل به ومنهم من قال انه سال ومنهم من قال انه شرب بان على ايام اخوات كان مقلد لا يصح واحد من هذه الثلاثة اما الاول فلان

عنه لازم لا ينصب المقتول به قال في الصحاح بان الشيء وثبت انصهر وطهر وايقنه انا و به اظهره واما الثالث فاعطى قطعاً لان اخوات سكان محصورة معدودة قد استوفوا احوال

والجواب والاب مع وانه لا يقرى مع البدوى وقيل الامي اولى مراعاة لمعنى الاول وقيل المصير اولى مراعاة لمعنى الثاني وقيل ابن كج في المصير بصفة قبل واستظهره الادوي ان الامي لو كانت تدللا لا يصح نفسه من المستفاد ان كان ليس ثياب البلية فالمصير اولى منه ونحوه ابن القزويني في ذلك ورده الشيخ بانه لاحقة اليه بل ذكره في حله خلاف المراد له معلوم مما بان في فقهامة الثوب والبدن ولا يخص ذلك بالامي بل لو تبدل المصير كان الامي اولى منه (والاصح صحة قدوة) بنحو (السليم بالسلي) يكرر الايام اعلم على الدول ونحوه من لا يفرق عادة (والظاهر بالمستحاضة غير التعصية) والمنصور بالماورى والمستعجب بالمصير والمصير من مخرج سائل او على توبه بحاشه معفو عنها لخصتها منهم من غير اعادة الثاني لا يصح لوجود العاصه واجامتها صلاتهم المبرورة ولا ضرورة لاختلافهم اما قدوة واحد منهم عنه فمصلحة جزاؤا اما التعصية فلا يصح الاقتداء بها ولو قلنا انها في حوب الاعداء عليها انما اقتضاء كلام المصنفها ووجهها في غير هذا الكتاب وهو المقتد وما فيه الزاوي عن نص الشافعي من عدم وجوب القضاء وقال في المجموع انه ظاهر نص الشافعي لانه نص على وجوب قضاء الصوم دون الصلاة قال في تال مصرح الشيخ او لمعدوا القاضي او العيب وان السليخ ووجهه والعراقيين وغيرهم لانها ان كانت حاضاً فلا صلاته على او طاهر او قد صلت وقال في المصنفات اه الحق به اجاب عنه انه لو اخرج الله تعالى بانه مفرغ على النص الذي استاده المرفي وغيره وهو ان كل صلاته توجب فعله في الوقت مع سئل لي يجب فساها وهو مروج ولقد قال الشيخ ان الاول اقنع واسوطة واقبل في التعليل من انها ان كانت حاضاً فلا صلاته عليها مروج لا يقال انها تظهر بعد صلاتها فصب عليها (ولو بان امامه) هذا الله لالة

في شرح التفسير والاشتباه ود كل فصل عدمه قيامها وليد كرا ان احد اعلمها بان واما الثاني فكان يكون قريبا لكن بعد ان امرأة ليس يشق ولا مستقل وشروط الحلال ان يكون مستغفراً مستقلاً وطله ان الحلال قبله لعل واه يفتي في حال وهو غير متعصبه ما اذا لا يصح ان يكون المصنف بان في حال كونه امرأته وانما الخي بان امامه امرأته يوضع ذلك قوله او كرا فانه ليس المصنف بان في حال كونه امرأته فمقتضى يكون اعم بان به اسلامه واما المراد بان انه امه وكرا وادخل ذلك فالتعصية انما يفتي بمحول عن الماعلى كملاب يفتيها والتقدير بان من حله احواله كونه امرأته اذ كانت امرأة امامه فان قلت هذا افسح بقوله بعد او كرا فانه مستحق ومن قبل قلت هو كرا واما في قولهم فقد روى في ما قاله من روى في غير الجبهة ومنعوا كونه حلالا

(قوله على خلق خلقه) أراد بالخلق ما قابل العلم فدخل فيه من جهل اسلامه أو قرأته فقصم القدره حيث لم يقسم به الحسن
 وجوب الاعادة كما تقدم فوجب هذا بقدر ما يقال ان قوله على خلاف ظنه فيدانه (ولم ينش) كونه ولا اسلامه لم تصح القدره
 وهو مخالف لما قدمه على انه عقبة على جهل الاسلام شبهة القن بالنظر الغالب على من يصلي اعلم له وهذا دخل في عبارته
 (قوله كزنيين) هو يطلق على من يظهر الاسلام ويحكي الكفر وعلى من لا يتصل به ساوا المراد هنا الاول (قوله او ان يردت
 لكفر بذلك) هذه اللفظة موصولة في السورة الاولى بقا الفرق بينهما واصل الفرق بينهما ان الصورة الاولى استسحب ما اقترحه
 من بقا الكفر فوجب الاعادة والصورة الثانية قصد ابطال ما حكم به من الاسلام فائق واستسحب الاصل فلم يجب الاعادة
 ولكن يحكم بمرده بقوله لم يكن املت الخ (قوله ويغسله في غزير ذلك) اي في غيره هذه الصورة (قوله لم يردت) اي جوابا
 حيث بين السبب ا هـ سم على ج (قوله لم يردت) اي في عدم انقضاءها الا انها كانت انعقدت ثم بطلت فتنازله الاعادة
 (قوله لانها لا تفي غالباً) اي ولو كان بعيدا عنه ٥٤٢ فانه يفرض قرينه (قوله او كبر ولم يوف) اي لان النية جعلها

القلب ومافيه لا يطلع عليه
 (قوله ثم كبر ثانيا) اي الامام
 فتنازله الاعادة (قوله لم يردت)
 صحة الاقتداء (قوله او في الولاية)
 حيث كان قائدا على الاربعين
 كالولايان امامهما بعد ثار اماما
 فانه لم يقطع الاولى متلايين
 التبعين فبين فصلاته باطله
 نظروها الثانية والافضلانه
 صحيحة فترادى اعمد تعبدية
 الاقتداء من القوم فلو حضر
 بعد نفيه من اقدى وهو في
 الامامة حصلت الجماعة عليه
 فان كان في الجمعة لا تعدل لتواتر
 الجماعة فيها (قوله وان بطلت
 صلاة الامام) اي لا يدخل في

على خلاف ظنه (اهـ ا) او خشي او جئونا (او كافرنا معلنا) كفرة كذا (قيل او) بان
 كاذرا (مختصا) كفرة كزنيين (وجبت الاعادة) لا معقصر بترك الجنب في اعادة المصل من
 اوفية او كفرة ظاهر لا تفي والخشي يشتر امره قالبا بخلاف الخفي فانه لا يطلع عليه فلا
 يجب الاعادة فيه وساقى ترجيح عدم الفرق بين الخفي وغيره في كلامه والا وجه مقبول قوله
 في كفرة ما لم يسل ثم يقضى به ثم يقول بعد فراغه امكن ان يخطب حقيقة او اردت كلفه
 بذلك فلا يقبل خبره ويخالفه في غزير ذلك لان اخباره عن فعل تقسم مقبول ولو بان ان امامه
 لم يكبر للاسرام بطلت صلاة لانها لا تفي غالباً او كبر ولم يوف فانه في الجموع قال الحنطاي
 وغيره ولو اسلمها امره ثم كبر ثانيا فبطلت الجماعة لم يسمع المأموم بالجموع يعرض في صحة
 الاقتداء وان بطلت صلاة الامام اي لان هذا عمل يفتي ولا اعادة عليه ولو بان امامه فادرا
 على القيام فكلوا بان اماما كما صرح به ابن المقرئ هنا في روضه وهو المحدث ولا يلاحظه
 ما اقتضاه كلامه كاشه في خطبة الجمعة انه لو تطب حاله او بان فادرا فمكن بان جنبنا
 لان الفرق بينهما كما فادرا والوجه اقله تعالى ان القيام هنا كزنيين وغيره ويتفرق في
 الشرط ما لا يفتري في الركن (لا) انما بان امامه (جنبنا) او وحدنا (او الجماعة متخفية) في فيه
 او ملاقيه او في ولو في جمعة ان كان قائدا على الاربعين كما ساقى لعدم الامارة على ذلك
 فلا تقصر به وهذا هو العمل بذلك ثم اقتدى به ناسيا ولم يحفل بظاهره من زعمه الاعادة فخرج بالخشية

السلامة لا الزوار ويخرج بالاشفاق وهذا معتمدا على البطلان الثانية اذا لم يوجد فيها مصل
 الاولى كشيء قطعها (قوله ولو بان امامه) اي امامه المصل قاعدة وقوله هو المقتدى خلافا لما في الباب (قوله لان
 الفرق بينهما) فتبين هذا الفرق انه لو تيقن قدرة الامام المصل عاريا على التسمية وعدم وجوب الاعادة وهو ما قلناه سم
 على منتهج عن ج (قوله ولو بان امامه) اي امامه المصل عاريا عن والناشور في خلافه وعبارته وتبين كون الامام المصل
 قاعدة او غيرا فادرا على التسمية في الاول أو التسمية في الثاني كتمين جديته انتهى بحاجب والمحدث وجوب الاعادة كما مر به
 ابن المقرئ في روضه على انتهى (أقول) وقوله والمحدث وجوب الاعادة في المستثنى كما هو ظاهر كلامه لكن الترواية
 في قول الروض مسألة القيام فقلنا من مسئلة السعة (قوله أو وحدنا) ظاهره وان كان عالما بطلت نفسه عند الصلاة وليس
 يتعين ا هـ سم على منتهج (قوله ولم يحفل بظاهره) اي عند المأمور بان لم يترق كما يجزى به المصل (قوله لزمه الاعادة) متهمومه
 ا هـ اذ انبى نمر يحفل به الظاهر لا لطلب الاعادة على من اقتدى به وان تيقن حذره لم يتم تقصيره وتقل عن الزيادة بها من =

هذه اثنتي زوجوب الاعاد في هذه قال اذ لم يتاثلن البين سطوة انتهى ولا يمتقي ما فيه لانه لو قلنا في مثل هذه وجوب
 الاعادة بتبين الحدس مطلقا اذ لا يكاد يعدم عدمه لانه يتقدر ان يراه يتغير ثم على متبطله اما ما قيل خروجه
 حلت منه لم يشرب بالمأموم (قوله في نصه) اي سائته على التنبيه (قوله لم لو كانت بجماعته) اي الامم وامكنه اي المأموم
 (قوله ومقتضى ذلك) اي ما ذكره الروياني (قوله وهو كما قال) اي من اقتضاه ان قرع ان كاذم الاصحاب يقتضي التسوية بينهما
 وليس المراد ان الامم كالمسلمين التسوية بينهما دليل قوله فالاول الخ وعليه ما استقام من كلامه حيثما التسوية بين الاعوي
 والبصير وتقبله سم على حج عنه لكن في سائته ابن عبد الحق ان القصة عدم القضا على الاعوي مطلقا وقتل مثله سم
 على منتهج عن حج وعبارته قال ابن حجر والوجه انه لقضاء على الاعوي مطلقا وان كان يصح الخت ظاهرا العذر وقال
 هو المراد ما يكون من شأنه ذلك فيبطل فيما في الظاهر فيجاسة تظهر الامام في حق الاعوي والبصير منه في ظاهره في حقهما
 وقوله بظهر الامام قضيه ان ما في باطن الثوب لا يجب القضا معه ٥٤٣ وهو قضية ما في السرح اي صاحب قال

وان القضية هي التي يباين الثوب
 (قوله فالاول ان السطح معتقد قوله)
 لو تأملها المأموم ابصرها عبارة
 الزيادة قوة وبأعمال لا بقصة
 فتلاخق بين الادراك والبصر
 وغيره من بقية الحواس (قوله)
 وان القضية بخلافها) يدخل فيها
 في باطن الثوب فلا يجب الاعادة
 وهو موافق لما قلناه في ضبط
 القضية لكن قياس فرض البصير
 قريب والاعوي بصيرا يقرض
 الباطن ظاهرا فيجب الاعادة
 وعليه فبصير المحاصل ان الظاهرة
 هي البصيرة والخفية هي الحكمية
 وانه لا فرق بين القريب والبصير
 ولا بين القائم والقاعد ولا بين

الظاهر وتقبله معها الاعاد فلتقصده كما يرى عليه الروياني وغيره وجل المصنف في قصده
 كلام التنبيه عليه وقال في المجموع انه اقوى وهو المعتقد ان صحيح فيضيقه عدم الفرق
 بين الظاهر والخفية في عدم وجوب الاعادة وقال الاستاذ انه انما الجميع المشهور
 والخفية هي التي يباين الثوب والظاهر ما تكون بظاهرة ثم لو كانت بجماعته وامكنه
 رؤيته اذ انما غرانه حسبي جالس العجز فلا يمكنه رؤيته لم يقض لان فرضه الجالس فلا
 تفرق ما منه بخلاف ما اذا كانت ظاهرة واشتغل عنها بالصلاة او لم ير حاله بعد من الامام
 فانه فيجب الاعادة ذكر ذلك الروياني قال الاذرى وغيره ومقتضى ذلك الفرق بين المتدبر
 الاعوي والبصير اي سقى لا يجب القضا على الاعوي مطلقا لانه معذور بعدم المشاهدة
 وهو كما قال فالاولى الخفية بظاهر الانوار ان الظاهر مما تكون بحيث لو تأملها المأموم
 ابصرها والخفية بخلافها فلا فرق بين من صلى قاعا وبالسوا أخذوا الوجه انه
 تعالى من الفرق بين الخفية والخفية والظاهر تقاسا انه لو بصير الامم على كذا الذي
 يتصور كسر المأموم الاعاد ان كان بحيث لو تأمل لم يصب ذلك والا فلا يلزمه
 (قلت الاصح المتصور وقول الجمهور ان يخفى الكفر هنا كملته وان قال في الروضة ان
 الاقوى دلالة عدم وجوب القضا (واقه أعلم) لان الكافر غير أهل للصلاة بحال بخلاف
 غيره (والاى كالأقوى الاصح) فيجوز التلويح بالاعادة بجماع النص وان بان ذلك

الاعوي والبصير ولا يباين الثوب وظاهره لكن في ضبط الظاهرة والخفية يجب ذكر قول حج في الايجاب وواضح
 التفسير انما هو في الخفية البصير دون الحكمية لانه لا يرى فلا تقصير فيه مطلقا انتهى وجهه الله (قائده) يجب
 على الامم اذا كانت الخفية ظاهرا تاخير المأموم ذلك ليعيد صلاته اشد من قولهم لو رأى على التكرار لو تيقن على علم
 اخبارها وان لم يكن آنما ومن قوله لم يروى حيا يرى بصية وجب منه من ذلك لان انتهى من التكرار لو تيقن على علم
 من اريد تنبيه (قوله لم المأموم الاعاد ان كان الخ) مفهوما انه ان كان بحيث لو تأملها لم يصب عدم وجوب القضا
 وفيه نظر يتاحل فرض الاعوي بصيرا وفرض البصير قريبا لان هذا الفرض قريبا من الامام وتأمل رأى فأسلم (قوله قلت)
 (الصحيح) اي الراجح (قوله ان يخفى الكفر هنا الخ) انما يقصدنا لانهم في غير هذا العمل فرقوا بين يخفى الكفر ومعه ومنه ما قاله
 في الشهادات انه لو شهد حال كره ورددت شهادته ثم أسلم فاعادها فان كان ظاهر الكفر قبلت بالاعادة تنبيه وان كان مخفيا
 فلا يقبل لاثباته

(قوله والنجس) أى النجس والاضطراب ان كل ما ليس بهذا التراب عجب حجة الاعادة اذا بان في الاشياء بهج الاستثاق وقد لا تنسب
 الايام خصه بمقتضى القدوم مع العلم به اذا بان في الاشياء بحيث يهتبه الفارقة ودخل في قوله غير فهو الحديث ما لم يكن قدوة
 الجلي طاريا على السترة والقصاص (قوله على ما تقدم) أى من التفصيل بين الظاهرة والنفسية وقوله فانه تليده الخ أى حيث تن
 خدته أى بتجاسسه النفسية بخلاف الظاهرة (قوله ومقابل الاصح الخ) ماعلم به الثاني لا يأتي في الجهرية (قوله ومودها
 الماوردي) أى مسئلة القولين (قوله حتى بان رجلا) فلا ضامه بخلاف ما لم يوصى خفى خلاف امر انظارا ثم يربط
 آفته الخفى حكما صرحه الروايات لان المرأة علامات ظاهرتا لا تعرف بها فهو ما مضى وروايتهم بالنسبة الى
 نقل من شرح العباب بخلافه وهو قريب وجهه ان الخفى جازم بالنسبة وبما تنسبوا له الامامة في نفس الامر
 فلا وجه لزوم الاعادة ولا تكون المرأة ٥٤٤ لها علامات تدل على اولى سم على الغاية الجزم بما يفسر

الصباب (قوله والاوجه ان التردد في النسبة الخ) أى في نفس النسبة كما ترد في كونه الامامة بان علمه خفى وتردد في انه ذكر في نفس الامر او حتى ما لا ترد في النسبة على وجهه ان يرد في الصلاة او يخرج منها فغير مطلة احوال زمن الاستدعاء فغير (قوله ان عمركم) أى اردتم ما يبركم (قوله فانهم وفدكم) أى الواسطة بينكم وبين ربيكم وفي المواجه قال النووي الوفد المباشرة المختارة لتقدم في حق القضاء واحدهم وانفذت في ذلك لانه سبب في حصول ثواب الجاهة للمؤمنين وهذا يتفاوت بتفاوت احوال الامة وفي ابن حجر وفي من سلوا شاف كل يروا جبر و بعضه ما صرح ابن جر كان يصل الخ (قوله وتكره خلفه) أى التماق والاحتصان بالجماعة الانفاق والمبتدع لم يكره الاقتسام طب م ر ه سم على منتهى (قوله وامامة من يكرهه) ككثير القوم الخ (قوله ان يكرهه) ان تقدم لمصلحة اماما وقضيه انه لا يكره الاقتسام به حيث كان عدلا ولا يوازن من اعتكابه المذموم في العدالة ثم ايت في شرح الجامع الكبير للمناوي وجهه انه قد ورد على اقله وسلم ايجار جعل ام قوما وهم كارهون لم يزل صلته اذبه ما تنسبه أى فيصرم عليه ان يؤتم به ان اقصى بنى من هذه الاوصاف أى بان كان فيه امر مذموم شرعا ككراهة الظالمين وفضل على امة الصلاة ولا يمتنعها ولا يضر زمن النيابة او يمحوها الصلاة او يعاطى معيشة ذمية او يعاثر التساقط وهو هم وكرهه الكل قال في كافي الروضة ونفس عليه الشافعي فان كرهه اكرههم كرهه وسلم من هذا التقرير ان

المذموم (قوله وتكره خلفه) أى التماق والاحتصان بالجماعة الانفاق والمبتدع لم يكره الاقتسام طب م ر ه سم على منتهى (قوله وامامة من يكرهه) ككثير القوم الخ (قوله ان يكرهه) ان تقدم لمصلحة اماما وقضيه انه لا يكره الاقتسام به حيث كان عدلا ولا يوازن من اعتكابه المذموم في العدالة ثم ايت في شرح الجامع الكبير للمناوي وجهه انه قد ورد على اقله وسلم ايجار جعل ام قوما وهم كارهون لم يزل صلته اذبه ما تنسبه أى فيصرم عليه ان يؤتم به ان اقصى بنى من هذه الاوصاف أى بان كان فيه امر مذموم شرعا ككراهة الظالمين وفضل على امة الصلاة ولا يمتنعها ولا يضر زمن النيابة او يمحوها الصلاة او يعاطى معيشة ذمية او يعاثر التساقط وهو هم وكرهه الكل قال في كافي الروضة ونفس عليه الشافعي فان كرهه اكرههم كرهه وسلم من هذا التقرير ان

== الحرمة أو الكراهة التي هي في حقها اما المختصون الذين يكرهونه فلا تكره لهم الصلاة خلفه وتل بعض اعظم الشافعية ان المستثنى واحدة منهم **١١** ونقل عن حواشي الروض لوالد الشارح التصريح بالحرمة على الامام فمما كرهه كل القوم وجبرته نصها بهذه الكراهة لثبوتها كما صرح به ابن الرغصة والقصوي وغيرهما بخلاف ما اذا كرهه كلهم فانهم المصريح كما نقله في الروضة كما نقل في الشهادات ان صاحب العدوت نص عليه الشافعي فقال ولا يلحق لرجل ان يؤتم قوما وبهم يكرهونه والاستثنى ظن ان المستثنى واحدة فقال وهذه الكراهة للتصريح بكراهته الرافعي في الشهادات ان من صاحب العدوت نقله في الحواشي عن الشافعي وذكره المقتدم وتبعه على ذلك جماعة **١٢** يجرؤه (أقول) والحرمة مفهوم قيد الشارح الكراهة يكون من أي **١٣** كمال القوم (قوله اهكذا القوم) مفهومه عدم الكراهة عند الاستواء وقوله للمعوم فيه شرعا يؤخذ منه ان من ترك خاتم المروءة لا يكره الاقتداء به ولا تكره له الامامة وقد يشترط في اخذ ذلك مما ذكره بل انما انما الكراهة بل قد يقال ان خاتم المروءة مفهوم شرعا ومن ثم حرم على من كان متعملا للشهادة ارتكاب ما يقتضيه رواته ثلاثا تشهدانه (قوله للمعوم فيه شرعا) اما لو كرهوه لثبوت ذلك فلا كراهة في حق بل القوم عليهم (قوله يؤخذ منه حرمة نصب الخ) اي لا نصح وتليته كما قاله حج وغيره بل يقول المصنف وحسن الصوت الخ والاتباع من ولاه الناظر ولا به نصية بان يكره الاقتداء به اخذنا ما علم من الماوردي المختص عدم العصة **٥٢٥** لان الحرمة فيه من حيث التولية **١٤**

ومعلوم انه حيث لم ينص وتليه لا يستحق مراتب الامام (قوله) وناظر المسجد اي اذا كانت التولية (قوله أولى من الاقراء) ظاهره ولو عاريا وغيره مستور وينبغي خلافه لما تقدم من كراهة الصلاة خلف المعاري (قوله فقد روى البخاري انه لم يجمع القرآن الخ) قال الجمهور

للمعوم فيه شرعا ويحرم على الامام كراهة الماوردي نصب القاسق اماما في الصلوات لانه مأثور رعاة المصالح وليس منها ان يقع الناس في صلاة يكرهونه يؤخذ منه حرمة نصب كل من يكره الاقتداء به وناظر المسجد كالواقي في ضرورة ذلك لا يعني (والاصم ان الاقتداء) في باب الصلاة وان لم يحفظ من القرآن الا القصة (أولى من الاقراء) وان حفظ جميع القرآن اذ الحاجة الى الاقتداء بهم لعدم انحصار ما يطرأ في الصلاة من الحوادث ولا به عليه الصلاة والسلام قدم ابا بكر على من هو اقرأ منه فقد روى البخاري انه لم يجمع القرآن في حياته صلى الله عليه وسلم سوى أربعة انفارز بدین ثابت واي بن كعب ومعاذ بن جبل وابو يزيد رضي الله عنهم واما خبرنا عنهم بالامامة فمحمول على عرفهم الغالب ان الاقراء اقله لكونهم يضمنون حفظ معرفة هذه الآيات وعلموه والاوجه ان مراده

في خبة النبي صلى الله عليه وسلم كثيرون من المهاجرين أو يكرهوه وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس وسد ذقة وسالم وابن السائب وابو هريرة ومن الاصحاب اربعة وزيد ومعاذ وأبو الدرداء او يزيد ويجمع فخصي قول انس جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعة لا اربعة اربعة او يزيد ومعاذ او يزيد انهم الذين ناقضوا مشافهة عن النبي صلى الله عليه وسلم أو الخليل بن جهم وجوه قرأه **١٥** وقوله مشافهة الخ هذا ان الجواب ان لا يصح ان من صدق له هو الامامة مثل ابي بكر وعمر وغيرهما تحصيل المادة ان غيرهم يقرأ القرآن مشافهة أو بالقرآن السبع من النبي صلى الله عليه وسلم دونهم هكذا نقل عن بعض أهل العصر (أقول) ومع كونه لا يتخلو عن بعده كاف في الجواب على ان هذا الاستبعاد انما يتعلق بمجرد العادة في منه وهو غير معارض لما ذكره من قبلوا ازاجتهم في أو كان اجتماعهم بالنبي صلى الله عليه وسلم بغير نفي القرآن منه شكلا استفتائهم بالخلفه من غيره وقد كان من عادة الصحابة رضي الله عنهم الاحتشاش اجتماعهم بينهم من بعض مع امكان مرابحة الرسول صلى الله عليه وسلم فيلجسعون من غير وفي حواشي الروض والبال الشارح ان عمر لم يكن يحفظ للقرآن (قوله سوى اربعة اثنان الخ) اي من الاصحاب كالواحد من جبين كافي حج

(قوله الاصمقرانه) انما يحفظه وان قل يقدم وان قل غير يحفظ اذكر منه لكن يبق ما لو كان احداهما يحفظ القرآن بكلامه مثلاً ويصح ان قل بكلامه وانما السواطون عاده بالامامة بها والا يحفظ نصف القرآن مثلاً ويصح به بتمامه فهل يقدم على من يحفظ القرآن بكلامه لكثر ما يصح به او يقدم الاخر لكثره لحفظه مع صحة ما يصح به فيه فتطروا لاطلاق قدم يقتضى تقديم من يحفظ النصف ولو قيل تقدم من يحفظ الكل لان الله ارادى صحة ما يصح به لم يرشد (قوله ومن ذلك) اى من الاصمقرانه (قوله مثله) على لحن ٥٤٦ قال حج لا يفقر المعنى (قوله لا عيرتها) اى فلا يقدم صاحبها على

بقوله (قوله وقسم) اى الورع
 بقوله التبتات) بضم الباء وقوله
 من حسن السيرة) الاولى بحسن
 الخ (قوله ملاك الدين) اى اصله
 فانى المصباح ملاك الامر
 الكسب قواته والقلب ملاك
 الجسد اه (قوله على الحاجة)
 اى الناجية (قوله ولينذرك) اى
 الزهد (قوله مقول بالتشكيك)
 اى يشك المتأخر فى القديم
 لتفاوتين فيه باسديده او يحسوها
 حقيقةما واحدة فيكونان
 من المتوازي او محتملة فيكونان
 من المتشكك (قوله او اعلم) اى
 لان لا يكون مسافرا قاصرا
 (قوله او عدا) اى اى يادته او
 صلها بان يكون احدهما عدلا
 الاخر فاقسا (قوله كان اولى)
 تقدم من اولى بولى كراهة
 لاختلافه بالاسى للطلاق فى جهة
 الاقتداء به وانما الاختلاف فى جهة
 مخالفا فاسق ويجعل القلب
 بكرة الاقتداء بها وفتن ان

الافتداء انقاص خلاف الاولى (قوله بخلاف الآخرين) اي الاسن والتسبيح (قوله كاستر الاشارة) (واجلبد
قضى قولهم غير القصور عن ذ كرايع (قوله لم يصر) اي كالقطر ومثل امامته الافتداء به فبكر (قوله وهي مصورة) اي
فراحة امامته لانها ومن لا يعرف اموال (قوله خلاص) اي خلاصه في الافتداء ومعلوم من بني الكراهة (قائده) (وقوع السؤال
في الدرس ١٠) اموال شخص ومكثبة كذلك ثم اوردتم اسم شخص آخر ثم جد المرد اسلامه واجتماعه لشدة الاول لكونه
أسن في الاسلام او يقدم الثاني على نظر الجواب بـ ان القاهر يقدم الثاني لان الرد ابطل تشراف الاسلام الاول ومن
ثم لا جواب ليعلى من احوال القه وقت قد ما مالو الجماعه ما يستوان

(قوله قدم الشيخ) لا ينافي هذا ما قبله من قوله وعلم الله لا عبرة بيسن في غير الاسلام لان هذا المصلحة في غير الاسلام متعمدة من المباحث وماها مفرضة في استواءها في الصفات كماها قال الشيخون من حيث هي مقتضية للرجوع (قوله الى قرش وغيره) اي قرش واقره الضعيف لكون قرش من امم الجاهلية التي تسب اليها القبيلة (قوله ثم العربي) اي ثماني العرب (قوله ويقدم ابن العالم) اي بعد الاستواء فمما تقدم (قوله حفظنا الذكر) اي بان لم يصفه من لم يطمئنه عنا وبنه ينقص سقط العداة فيما يظهر اذ حج فدخل فيه من لم يعلمه ومن وصف بنهم المرواة (قوله وحسن الصوت) ٥٤٧ اي ولو كانت الصلات متسرة

كما اقتضاهما طلاقه والمراد هنا بيان الصفات القاضية واما الترتيب بينهما فبما في (قوله قدم الاختلف ثوبا) زاد حج فوجها (قوله فصوله) لصل المراد بالصور ثلاثة في بيته من آفة تنقصه كسحر وشال بعض أعضائه وفي المصباح مرجع في شبيهه عريان باب تعجب اذا كان من علمه اللازمة فهو أروع والمراد عريان فان كان من علمه غير لازمة بل من مئى أصابه حتى غمز في شبيهه قبل من يعرج من باب قتل يقتل فهو عرج (قوله أفرع منها) اي حيث استحقاقا لمحل مباح أو كأنما تخرج من كنف الامام قبل ما في من انهما أو كانا شريكين في علوه ورفاقا لما يفرع بينهما بل يعلى كل منفردا (قوله أو ساقط حقه الاول) اي قلو عن الراجوع رجع قبل دخوله من أسقط حقه في الصلاة

(والمجيد بتقديم الاسن) في الاسلام (على السبب) تلحق الشيخين لمؤسسا كبرهما ولان فضيلة الاسن في ذاته والقسبي في آثاره فوضعه في ذات اولى وعكسهما التقديم تلحقه مورا فريشا ولا تقدموها لانه لا عبرة بيسن في غير الاسلام فيقدم شاب أسلم أمسى على شيخ أسلم اليوم فان أسلمهما قدم الشيخ كليل عليه التلويح ويحتمل الطوى ويقدم من أسلم نفسه على من أسلم بتيمة غيره وان تأخر اسلامه لان فضيلة في ذاته فانه لا يعزى قال ابن الرقعة وهو ظاهر اذ لو كان اسلامه موقل بلوغ أسلم بها ما بعده فظهر تقدمه التابع والمراد التسبب من نسب الى قرش أو غيره عن يعتد به في الكفاية كالعلماء الصالحين فيقدم الهاشمي والمطلي ثم سائر قرش ثم العربي ثم الجعبي ويقدم ابن العالم أو الصالح على ابن غيره وتعتبر الهجرة ايضا فيقدم آفة فأورع فأقدم هجرة بالنسبة لا بآفة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنسبة لنفسه الى دار الاسلام فان قلبه بطنان المنتسب لا يقدم هجرة بتقديم على التسبب لقرش مثلا وان ذكر التسبب لا يفي عن ذكر الاقدم هجرة (فان استويا) في جميع الصفات التي ذكرناها (قوله حفظنا الذكر) كافي في التحقير اي حسنة ثم تقاطعة (الثوب والبدن) عن الاوصاف (وحسن الصوت وطيبا لصنعة ويحضرها) لافضاء النظافة الى اعتناء الثوب وكثرة الجمع والكتب كالمطابقة فمن كان كسبه أفضل أو أنفقه عليهم ولو تعارضت الصفات بعد حسن الذكر قدم الاقدم فو بائنه نام صفة ثم الاحسن موافقا لصفته فان استويا أو قساها فخرج منهما ومحل ذلك عند فقد الامام الراتب أو ساقط حقه الاول والاقدم الراتب على الجميع وهو من ولادته تاخره وكان بشرط الواقف (ومستحق المنفعة) يعنى من جازاه الانتفاع بمحل كما اشارت اليه عبارة الحر (يقال له) (محمود) كلياته واعادة ووقف وصية مؤان سيد (اولى) بالامانة فيما يمكنه من غيره وان غفر بدار ما عرفه مهمان سكان اهلا (فان لم يكن) المستحق للمنفعة حقيقة وهو ما دوى المستعير اهلهم جوارا لآلية الامن في الاعادة

(قوله والاقدم الراتب) اي وان كان معضولا في جميع الصفات ومثله ما عرج من خصما به فلهذا لم يفرقه (قوله وهو من ولادته) انما يقع كبريا من اتفاق أهل محلة على امام يعلى بهم من غير نصب بالنظر الى الحق في ذلك فيقدم غيره عليه لكن في الابعاب خلافه وعبارته في الكفاية والجواهر وغيرها تبعها لما وردى ما ساقط فصل ونقطة امام غير ملجع من مساجد المال والعشائر والاصواق بسبب الامام متخصا أو بسبب شخص نفسه لها برضا جاعته بان يتقدم فيها اذن الامام ويؤمهم فلا عرفة به ورضيت بها جماعة ذلك اهل بلديات فلس فيسيرة التقدم عليه اذ يافته وتفضل في الجميع والمجد الكبير أو اقل في الشارع بولاية الامام واثاب فقط لانهم من الامور العظام فاختصت بقتلهم فان تقدم في رضيه اهل البلد الكبر كاهر نالهم اه (قوله وهو ما دوى المستعير) اي فان المستعير لا يملك المنفعة ولا يستحقها قال السنوي بل ولا الانتفاع

(قوله ومن اذن احدهما صاحبه) فلو لم ياذن أحدهما صاحبه صلى كل منفرد أو أدخل للقرعة هذا أو لا كما روي في مالك الفجر
وكلا شتر كين في النجعة المشتر كان في امامة مسجد فليس لثالث ان يقدم الا اذنهما ولا لاحدهما ان يقدم الا بآذن الآخر
أو لمن رضاء القصاص حرمه ذلك عند عدم الاذن والرضا ولو كان الاخر مفضولا (قوله حيث يجوز انتفاعه) اي بان اذن له
شريكه في السكنى مثلا (قوله وظاهر ان محل الاول) اي الاذن في الصلاة فملكه وان لم ياذن في الجماعة
(فصل في بعض شروط القدوة) (قوله فالتسديد) اي الموقف ٥٤٩
لانه اي التقديم لم يتصل اي عن

المستأجر ونحو المستعير لانه غير مالك لها ولا بد من اذن الشريك لغيره في تقديمه
ومن اذن احدهما صاحبه فان حضر الواحد هما والمستعيرين الآخر لم يقدم غيرهما
الا بآذنهما ولا احدهما الا بآذن الآخر والحاشر بهما حق من غير حيث يجوز انتفاعه
بالجمع والمستعيران من الشريك كل شريك كان حضر الاربعة كفي اذن الشريك
(والواو في محل ولايته الاولى من الانتفاع والمالك) الا ذن في الصلاة في ملكه وان لم ياذن
في الجماعة بخلاف غيره لانه لا تقوم في ملكه الا بآذنه فله التلازم تقدم غيره عليه بغير اذنه
وهو متوجع وظاهر ان محل الاول مشدد عدم زيادة زمن الجماعة والا فلا بد من اذنه فيها
والاصل في ذلك انما هو المار ولعمرو سلطنته مع ان تقدم غيره بضرته من غير اذنه لا يليق
بذل الطاعة وبرأى الى الولاية فتاوت رديهم فيقدم الامام الاعظم ثم بقية من له الولاية
الاعلى فالاعلى حتى على الامام الراتب ثم لولي الامام ونايحه الراتب تقدم على والي البلد
وقاضيه كما قاله الاذرع وغيره في الاوجه فتدبره على من سوى الامام الاعظم من الولاية
(فصل) في بعض شروط القدوة وكثير من آدابها وبه من مكروهاها (اي التقديم)
المأمور (على امامه في الموقف) يعني المكان لا يشهد الوقوف فالتسديد جرى على الغالب
لانه لم يتصل وتغير انتفاعه على الامام ليوثبه والانعام والاتباع والتقدم غير تابع (فان تقدم)
عليه يعني وان لم يكن قائما في غير شدة الخوف كما قاله ابن ابي عسرون وقال ان الجماعة
افضل وان تقدم بعضهم على بعض وهو الحق وان شافه كلام الجمهور (طلعت) ان وقع
ذلك في اثنا عشر اماما في ابتداءها فلا تعتد وقصة ما في الابتداء بمطلنا فلي (في الحديث)
لكونه الخ من مخالفتي في الاعمال المبطلة كما سيأتي فان شك في تقدمه عليه لم يتصل
وان جاء من امامه اذا الاصل عدم المبطلة فكان مقدما على اصل بقائه التقديم والتقديم
لا يتصل مع الكراهة كما لو وقف خلف الصف وحده (ولا تضر مساواة) لامامه لعدم
الافتاقه لكم امكرومة فتوت فندسه الجماعة وان كانت صورتها مع ما في الجماعة
وغيره حتى يسقط فرضه فلا تفتاني وان ظن به ضمهم ويحرم ذلك في كل مكروه من حيث
لو كان مجرد الشك في التمسك من الامتداد لا تمتنع القدرة على تيقن الطهارة وشك في الحديث كان الاصل بقاء الطهارة
ولا قل ولا احتمال الخاف للاصل (قوله اذا الاصل عدم المبطلة) اي بدني حصول التسديد حيث يتقدم بقاء الطهارة
كون الاصل عدم المبطلة ان حصل الاصل بقاء التقديم مع ان بقاء التقديم يؤدي الى عدم الانتقاد فيه وما وقد قال ابن
الرقبة في كتابه انه لا وجه في ذلك (قوله فتوت فضله في الجماعة) اي في مساو في الامطلا ٥٥٠ ج (قوله في الجملة وضرها)
اي من حصول الشعار فيسقط به اقرض الكفاية ويحصل الامام هذه القراءات والسرور ويحتمل سهوا للجمهور بغير التقديم عليه
بركنين فليمن كباقي وغير ذلك

(قوله ويندب لغيره) ولا يترتب حصول السنة على زيادة القرب حيث يحدى بعض من المأمومين من الامام في الركوع والجمود (قوله كما في امرأتك خير) أي بشرط أن لا يزيد على ثلاثة أدور على ما يقيد بقوله الا قد يفسر أن لا يزيد منه وبينما كان كل من على ثلاثة أدور وعليه فقوله والتأخر كثيرا أي بالنسبة لوقت الرجل لكن رأيت من امتنع عن ثواب حج مانعه مسئل عن قولهم يستحب أن لا يزيد ما بين الامام والمأمومين على ثلاثة أدور فلو كان هذا المستحب هل يكون مكرها من امتناعه كذلك لوصف حقا ثانيا قبل اكمال الأول هل يكون كذلك فاجاب بقوله كل ما ذكر مكره ومفوت اقتضاه الجماعة فقد قال القاضي وغيره وجزم به في الجموع السنة أن لا يزيد ما بين الامام وبين خلفه من الرجال على ثلاثة أدور قريبا كما بين كل من قبله ما التمس فيه من القائل كثيرا وفي الجموع اتفاق اصحابنا وغيره على استيجاب الأول والحش عليه اه (قوله بالعقب) أي بكلمة فلا يضر التقدم ببعض اه حج وقال عمدة ولا تقدم ببعض العقب فتمت الخلاف مكانه في السكينة عن القاضي حسين وعلى العصة بأنما اختلافه لا يظهر فاشبهت بالخالفه الا في السنة وقال م إلى العصة اه مع على منتهج (قوله وهو مؤخر القدم) أي ما يصيب الارض منه اه حج (قوله فلا اعتبار بتقديم اصابع المأموم) ع يعني ان يضر لثمة عند الاعتدال عليها كما ساوله الاستوى وغيره وهو ظاهر اه وفي التاخرى قال أبو زرعة فلو لم يعتمد على شئ من وجهه مع على الارض وتأخر العقب ٥٥٠ وتقدمت رؤس الاصابع فان اعتمد على العقب صرح وأعلى رؤس الاصابع

فلا اه سم على منتهج وقوله في شئ من رجله أي من يطوئها فلا ينافي قوله بعد وان اعتمد على العقب الخ (قوله وفي القعود بالالة) عبارة التهجيم بالية (قوله ولوقى التشهد) ظاهر اخذها بما انه اذا كان يوصل من قيام اعتبر عصبه في حال قيامه واذا جلس للتشهد اعتبر في الالة واذا سجد اعتبر اصابعه وقصبة وهكذا حتى

اذا صلى صلاة تنقل وتعل بهما من قيام وبعضهما من قعود وبعضهما من استلقاء اعتبر في التقدم بالية البقوى التي انتقل اليها لان كل صلاة تنقل اليها بقا على حالها فاعاد الخ (قوله وفي الاضطباع بالجانب) أي فضرر التقدم ببعضه اذا كان ركع مضاعف بالامام مثلا وفي حج الاضطباع بالجانب أي جمعه وهو ما ثبت من تقدم الكتاب الثاني وفي شرح النتائج العباب للمناوي وهل العبرة بتقديم الجنب ومؤخرهما وكذا احتل لأن رجوعهما اليه في شرح الكتاب الثاني وفي شرح النتائج الثالث (قوله انما) أي الامام والمأموم (قوله كاصابع القائم) أي والاسجد كاتخذ سم عن الشارح وساقى مانته (قوله اعتبر ما اعتمد عليه فيما يظهر) يزعمونه بالاولى انه لو صار قائما على اصابع رجله لم يخطئه كانت العبرة بالاصابع وهو ظاهر والله لو اقبلت رجله كانت العبرة بما اعتمد عليه (قوله ولولا اعتمد عليها) أي على قصبة وقدم أحدهما وبعبارة حج والاعتدال بالعقب الذي اعتمد عليه وان اعتمد على التأخره أيضا كما هو قياس نظائره خلافا للبغوي اه وكتب بهما مشاهد الشهاب البقوى خاتمه قوله خلافا للبغوي في القرون من البقوى فلو تقدم بأحد المعين فان اعتمد على التقدم بطل وان لم يعتمد عليه لم يطل وكذا لو اعتمد عليه اختلف وفيه نظر اه وبالحصة فيما اذا اعتمد عليها أفتى شيخنا التهاب الرمي وفي حج بعد قول المصنف ولا تضرب ساو له الخ تنبيه من الرازي عماران من أدرك الحرم قبل سلام الامام حصل فضة الجماعة وهي السبع والعشر ونكتها دون من حصلها من أهل بلد في ثباتها قبل ذلك ان المراد بالانفسية الفاتية هنا فيما اذا ساواه =

الجماعة المطاوعة (ويندب للمأموم تحاقفه) عن امامه (قلبا) عرفا فيما يظهر استعبالا للادب واطهار الرتبة الامام عليه ولا يزيد على ثلاثة أدور وقد سنن المسألة كاساني في المرأة والتأخر كثيرا كما في امرأتك خير (بالعقب) وهو مؤخر القدم لا المكعب واصابع الرجل انما في التقسيم اعمان يظهر به فلا اعتبار بتقديم اصابع المأموم مع تأخره. بخلاف عكسه وفي القعود بالالة لوقى التشهد وان كانا كوا في الاضطباع بالجانب وفي الاستلقاء احتقالات اوجهها براسه سواء فيما ذكره احتقالات قياما مثلا لا لا يحمل ما تقرق العقب وما بعد ان اعتمد عليه فان اعتمد على قدمه وحده كاصابع القائم وركبة الخماس اعتبر ما اعتمد عليه فيما يظهر ولولا اعتمد عليه صحت القوة كما اقتضاه كلام

البقوى

في البعض السبعة والعشرون في هذا الخبر مواعداً عالم يساوي فيه يحصل له السبع والعشرون لكم متقارنة كما تقرر
وكذا يقال في كل مكروه هنا الممكن تبعه ٥١ (أقول) قوله السبعة والعشرون أي التي تخص ما كان فيه وبإضافته أن
الصلاة في جماعة تتردد في الأثر أربعين وعشرين صلاة قال كوع في الجماعة يزجعه أربعين وعشرين وكوعاً إذا
قال من نفسه دون غيره وفات الزيادة الخمسة بالز كوع وهي السبع والعشرون التي تتعين فقط دون السبع والعشرين التي
تخص الز كوع وهو السبعين مثلاً في الجماعة (قوله أما إذا تمكن) أي من الصلاة (قوله تعين طريقاً) أي بأن تمكنه الصلاة الأعلى
هذه الحالة (قوله ويبحث بعض أهل العصر) يريد به حج وعمرته ولم أر لهم كلاماً في الساجد ونظر اعتباراً صانع قدمه
أن اعتد عليها أيضاً إلا أن خروا اعتد عليه نظراً ما شرأت بعضهم بحث اعتباراً صانعاً غير معين على ما ذكره (قوله
بأصابع قلبي) معقد (قوله ولا بد من) نقل سم على منتهج عن الشارع أنه يرجع إليه آخر (قوله غير أن خلقتهم بخلافه)
أي وإن المعتز العقاب بأن يكون بحيث لو وضع على الأرض لم يتقدم على عقب الإمام وإن كان من تعجباً بفعل ٥١ سم على حج
(قوله ويستديرون) كأنه قال عمل سابقاً إذا بدوا عن الكعبة والأشككهم هذا ٥١ عبرة إلى وعليه فالاستدانة أفضل من
الصوف ويصح به قول الشارع استحباباً (قوله استحباباً) أي فبكره في حق من ٥٥ وفي غيره جمة الإمام عدم الاستدانة

(قوله وإن لم يقض الحجد) أي
مطلقاً سواء احتاجوا للاستدانة
أم لا خلافاً لروايتي ٥١ سم
على منتهج (قوله خلافاً لروايتي)
فإنه لا يخلو لكن الصوف
أفضل من الاستدانة ٥١ لكن
قول الشارع استحباباً يعني
بمخلافه وليس أن يقض
خلف المقام قال شيخنا الزبدي
ونظائر المراد بخلق ما يسهل
خلق عرفاً وأنه كلما قرب منه
كان أفضل ٥١ حج (أقول)
أشار بذلك إلى دفع ما يقال كان

البغوي وأقبحه إلا أنه رحمه الله تعالى قال لم يزل في تأملها معقداً على شئتين بحثاً أبطله
فصارت راجعة إلى ما بين في الهاء فإن لم تكن غير هذه الهيئة فالأوجه اعتباراً بالخشبة
أما إذا تمكن على غير هذا الوجه فصلناه غير معينة ولو تعلقت بقدح أو وعاء غير
منكبه فيها يظهر ويبحث بعض أهل العصر أن العروة في الساجد باصابع قدمه ولا بد
فيه شران أن اطلاعهم بخلافه (ويستديرون) أي المأمورون استحباباً إذا صلوا (في الحجد)
الحرام حول الكعبة وإن لم يقض الحجد خلافاً للز كشي كما ذهب ابن الزبير ووقع عليه
الإجماع والمناق من أنظاره رغبة في غير ما نفعها والتسوية بين الجميع في توجيههم
وبسبب أن يقض الإمام خلف المقام للاتباع والصف الأول صادق على المستدير حول
الكعبة المتصل بعلماء الإمام وعلى من في غير جهته وهو أقرب إلى الكعبة منه حيث لم
يصل منه وبين الإمام صف فقد قالوا أن الصف الأول هو الصف الذي يلي الإمام سواء
أحاطت بمقصود أو أعمد أم لا ومعها كانت أفضلته المشعور لعدم اشتغاله بمن أمامه كذا

المناسبات في التصديق بقوله الإمام المقام بمعنى بأن يقض بقائه لأنه إذا وقف خلف المقام واستقبل الكعبة صار المقام خلف
ظاهره (قوله لم يستقبل) فصل منه وبين الإمام المتبادر أن الضمير راجع أقوله وهو أقرب إلى الكعبة منه وهو يقتضي أنه لو وقف
صف خلف الأقرب وكان متصل بالعين وقف خلف الإمام كان الأول المتصل بالإمام لكن في حاشية سم على منتهج ما يخالفه
وعبارته فرع أفتي شيخنا الزملي كما تقرر ٥١ بما حاصه أن الصف الأول في المصلين حول الكعبة هو المتقدم وإن كان أقرب
في غير جهة الإمام أخذاً من قولهم الصف الأول هو الذي يلي الإمام لأن معناه الذي لا واسطة منه وأنه ليس قدمه صف
آخر منه وبين الإمام ٥١ هذا إذا اتصل المصلون بصف خلف الإمام الواقف خلف المقام وأمدوا خلفه في جاشية الخافق ووقف
صف بين الركنين المئتين فقام من هذا الحلقة فيكون صف خلف الإمام في جهته دون صفه في جهته الأولى من بين الركنين
لأول اثنين المئتين كما من هذا الحلقة فيكون صف أول وهم من صف الإمام في جهته دون صفه في جهته الأولى من بين الركنين
تقدم عليهم غيرهم وفي حاشيتي الز كشي ذكر ما يضاف لذلك ٥١ وفي كلام شيخنا الزبدي باصابع قدمه والصف الأول يستند في
غير جهة الإمام اتصال بالصف الأول الذي يراه لا ما قارب الكعبة أهو هذا هو الأقرب الواقف المتبادر المذكور قوله سواء
أحاطت بمقصود الخ) أي وسواء كان الإمام واقفاً في الجراب أم لا (قوله ومعها كانت أفضلته) أي هذا الحكم وهو الاستدانة

(قوله ولا يبيع المفسر عقلا فهو مبني) أي حجت كان من عيائب المتبرخا ذالين خلف الامام بحيث لو ازيل المتبرخ وفتحة
 شخص ثلاثا سار الكل مقادرا احدا (قوله لكن جزا بخلافه) هذا هو الحق (قوله بخلافه في جهته) حال ج وبوخن هذا
 الخلف القوي ان هذه الاقرب متمكر ومة مقوتة لفتنة الجماعة وهو محتمل بل متبعه الخ وكتب عليه سم قوله ان هذه
 الاقرب الخ انظر المساواة اه (اقول) يحتمل الكراهة اخنا من كراهته مساواة في القيام المتقدم ويحتمل الفرق بان سبب
 الكراهة هنا الخلف القوي وهو متمسك في المساواة ولا يظهر به مساواة للامام في الرتبة حيث اختلقت الجهة واصل هذا اقرب
 ثم رأيت في كلام شيخنا العلامة الشوري ٥٥٢ على المنهج ما يوافقه (قوله فلو توجبه الامام الركن الخ)

اي اما لو وقف بين الركنين
 بجهته ثقل والركن المتصلان
 بهما من الجانبين وقوله بجهته
 اي الامام (قوله مجموع جهتي
 بجانبه) فلو هل من الجانبين
 الركنان المحاذيان للجهتين زيادة
 على الركن الذي استقبله الامام
 ألا لا يضر تقدم المستقبلين
 فنزلت الركنين على الامام فيه نظر
 والاقرب الضرب يكون جهته
 الامام ثلاثة اركان وجهتين من
 جهة الحكيمية (قوله كالواقرن
 على الصف) أي قائمه قد تفرقه
 قضية الجماعة (قوله وبعينه
 بذلك) أي ينفق (قوله عن جهته)
 اعلم مدرقرانه لو كان المأموم
 اذا وقف على عين الامام لا يسمع
 قرانه ولا اتعا له ولو وقف على
 الباسر سم ذلك وقف على الباسر
 انتهى سم على منتهج لكن سابق
 له في قوله وان فصل كل صف الخ

ائتي به الواجده الله تعالى ولا يمنع الصف فخل فجو منبر ويعلم بما تقدم في باب استقبال
 القبلة انه لو وقف صف طويل في آخر باب المسجد الحرام لم تصح صلاته من خرج عن حجت
 الكعبة لو قرى بيمينها كما ذكر ذلك بعض المتأخرين لكن جزا بخلافه ولا يبعد هنا
 في فصل الاستقبال من البطلان لانه محمول على التفرق بين الكعبة وهذا في صلاة لا بعد عنها
 (ولا يضر كونه اقربا الى الكعبة في غير جهة الامام في الاصح) بعد ذلك يظهر من مخالفة فاحشة
 به بخلافه في جهته فلو توجبه الامام الركن الذي فيه الحجر مثلا فخله بمجموع جهتي جانبيه
 ولا يتقدم عليه المأموم الموجه به ولا لاحد من جهته والثاني يضر كماله كان في جهته
 والوجه قوائم فضله الجماعة بهذه الاقرب المذكورة كالواقرن من الصف ويدل على
 ذلك قوة الخلاف اذا تلافى المذهب اولى بالراعاة من غيره وقد ائتي به في مواضع الامام والوجه
 الله تعالى (وصكذا) لا يضر (لو وقفا) أي الامام والمأموم (في الكعبة) أي ادخلها
 واختلقت جهتها لها بان كان وجهه لوجهها او ظهر احداهما الى جنبه
 فتصع وان كان متقدما عليه حيث دفان كان وجه الامام لظهر المأموم ضرا كانه ملام
 المستقل فقدمه عليهم مع اتحاد جهته فلا ترد على عبارته (ويوقف) بدها المقيد وتعبيره
 بذلك وفيما ساقى قاله بالبوليد بل واقفا كان الحكم كذلك (الذكر) ولو صيدا الذي يضر
 غيره (عن جهته) لما صرح عن ابن عباس انه وقف يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما خذ برأسه قائمه عن يمينه ويؤخف عنه انه لو فعل احدين المتقدمين خلاف السنة
 احتجب الامام ارشاده اليها بهما وبغيره ان وثق منه بالامثال ولا يبعد ان يكون المأموم
 في ذلك مثله في الارشاد المذكور ويكون هذا مستثنى من كراهته لانه لا قيل بل في
 المجموع والحق ان لو وقف يساره واخضعه فخل الى العيدين والاطلوه
 الامام الحديث ابن عباس ومقتضا عدم الفرق بين الجاهل وغيره وهو الاقرب وان اقتضى

ما يتخذ فلتأمل ومرا دة بعدم العلم اتعا له عدم رؤية افعاله كما يأتي (قوله ايه وقف عن يسار رسول الله
 صلى الله عليه وسلم) أي وكان يصلي قليلا لا تطلب فيه الجماعة ونهله انما الجواز (قوله ما خذ برأسه) لعله يحسب ما اتفق على الله
 عليه وسلم ولا يتصور في الامام المأموم لا يتقدم بذلك بدليل الرواية الثانية ما خذ بيدنا الخ أو انما كان صغيرا وهو يلزم منه
 قصر مهل عليه تناول ما دون يده مثلا أو ان ذلك خصوصية صلى الله عليه وسلم لما هو ظاهره فلا يتعدى غيره (قوله
 انه لو فعل احدين المتقدمين) أي به بالفضل لخص حميد القدوة ويخفى ان مثل ذلك ارشاده به القدوة كالواقرن اذا دخل
 الوقوف على يسار الامام امكانه انما ذلك وقوف على يمينه أو ورايسه في المنى فيسار اليه فيسار بالثاني (قوله ان يكون
 المأموم في ذلك مثله) أي مثل الامام في ارشاد غيره ولو الامام

(قوله اختصاصه) أي بطلان قوله على الأصح (مقالة الكفر) قوله ولو لم تأخذ ذلك كره) ظاهره أنه لا فرق في ذلك بين العلم والجاهل ولو قيل بأن مقتضى ذلك في حق الجاهل وإن بعد عهده بالإسلام وكان مخالفا للعلماء بأنه لا تقتصر فضيلة الجماعة على من بعده لأن هذا مما يعتق ولا يخاف هذه ما تقدم من الاعتناء في الاعتناء على الامام من أنه لا ينبغي في حق الجاهل حيث عذر (قوله في القيام) وبسببه الاستدلال في قيام الصورة (قوله من تقدم امامه) أي المتقدمين كان الأولان يقولون امامهم (قوله قاتل يمكن الا احدهما) أي لفضلي المكان من اسد الحائرين ونحوه كالوكان بحيث لو تقدم الامام بعدني نحو ما يشترطه أو يضد شأبه أو يوضح عليه الناس (قوله قاتل للمكان الحسنه في أدام السنة) أي فإن لم يمتلئ التقدّم أو التأخر من امكته دون الآخر لم تقوت الفضيلة عليه دون عن ليعكته تقدم ولا تأخر لعدم تقصير أو تقصيرهما معا فكل من والأقرب الأول بالظاهر من عدم تقصير من لم يشك ويصل الشهاب الرمي عما أتى به بعض ٥٥٣ أهل العصر أنه إذا وقع خلف قبل انعام امامه لم تقصله فضيلة الجماعة هل هو

كلام المذهب اختصاصه به (فان حضر) ذكر (آخر اسم) بدأ (عن يساره) يشق اليه على الأصح فاقول يمكن يسارته على اسم خلفه ثم تأخر اليه من هو على اليمين ولو شاء ذلك كره وقاوتيه فضيلة الجماعة كما أتى به في الدرجه الله تعالى ثم ان عقبه يتبعه الثاني تقدم الامام وتأخرهما لا يقتضيها ولا لا يحصل لواحد منهما كما يعلم من قوله (ثم) بعد اسرارها قبله (يتقدم الامام أو يتأخران) في التقدم ويلحق به الركون كما يجيء الشيخ رحمه الله تعالى خلافا للفتني (هو) أي تأخرهما (افضل) من تقدم امامه عند امكان كل منهما لان الامام متزوج فلا تساميه الانتقال فان لم يكن الا احدهما فعلى الممكن ليعينه في اداء السنة واصل ذلك خير من صل عن جابر رضي الله عنه عن من يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فادارني عن يمينه ثم جابجا بن حفرة قام عن يساره فاحل يد يابجا فمقد فحاشي أختنا خلفه امامي غير القيام وما الخ به ولو كان تشهد آخر فلا ينفى به ذلك وان أومهم كلام الروضة خلافا له لا يأتى الا بعمل كثيرا ويشق غالبا (ولو حضر) ابتداء معا أو مرتبا (رجلان) أو صبيان (أو رجل وصبي صفا خلفه) فلا يباع أيضا ومن ان لا يرد يمينه ويقيم كما قيل كل صبي على ثلاثة ادفع (وكذا الو حضر امرأة) ولو حضرها أو زوجة (أو نسوة) تقوم أو يقمن خلفه على أنس السابق فان حضر معه كروا امرأة وقت الذكر عن يمينه والمرأة خلف الذكر أو أقر أو ذكر أو أنس خلفه وهي خلفهما أو ذكر أو أنس أو نسوة وقت الذكر عن يمينه والنسوة خلفهما احتلالا أو نسوة والمرأة خلفه لا تقلد كونه (ويقف خلفه الرجال ثم) ان تمصهم وقت خلفهم (الصبيان) وان

٧٠ به ل ان يقرأ أو قول المنصف مرفعا يعنى الماصد منها للعلم وهو جائز كنبته المفعول فان صف يستعمل لآلنا ويستعمل فيقال صفقت القوم فاصفوا واصفوا ١١ مصابح المعنى (قوله لا يرد يمينهما) أي ما بين الرجلين أو الرجل والمشي (قوله فان حضر معه ذكر أو امرأة) ظاهره وان كانت المرأة حرة أو كره وهو موافق لما تقدم في قوله ولو حضرها أو زوجة وهو ظاهر للاختلاف الجسدي وعادة عمرة ولو كانت المرأة حرة أو كره وهو موافق لما تقدم في قوله ولو حضرها خلفهما أي بحيث يحاذيها لكن فضيلة قوله لا خصال الخ ان الخلف الرجل وصدق عليه أنه خلفهما (قوله ويقف خلفه الرجال) قال ابن حجر ولو ادعاء كما هو ظاهر ثم قال وظهر تغييرهم بالرجال تقدم التقاد ١٢ وقال سم عليه واجتمع الاحرار والارواة ولم يسعهم من واحد فيتمتع تقدم الاحرار لانهم اشرف ثم لو كان الارواة افضل لم يصح وصل خلفه فكل ولو حضر واقبل الاحرار فهل يؤثر ولا حرا فيه فكل ١٢ وقوله فضيلة فكل مقتضى ما نقل عن شرح المصاب لابن حجر من

أن القوم إذا جازعوا ولم يحسم صفوا حيان يقدم حناجا يقدمون في الامامة تقدم الامور مطلقا وقوله في الثانية
 فيظهر أي الأقرب إليهم لا يؤخرون كان الصبيان لا يؤخرون للبالغين (قوله كل الصبيان) ويقنون على أي صفة انفتحت
 لهم سواء كانوا في جانب أو اشتطوا بهم (قوله ان كلانا الأول) هو قوله فان لم يتم صف الرجال كل الخ (قوله لم ينصوا للبالغين)
 حناجا لم يحسم تقدمهم فتتد على من خلفهم والآخر واديا كما هو ظاهر لما فيهم من دفع القسدة (قوله ثم الخلفاني) أي ويقنون
 صفوا احدا كسقوط الرجال (قوله وان لم يكمل صف من قبلهم) وهم الصبيان (قوله ثم النساء كذلك) أي وان لم يكمل صف
 من قبلهم واقتل سقوطهن آخرها للبعد عن الرجال (قوله ثم الذين يلونهم ثلاثا) أي قالها ثلاثا للمرة الاولى (قوله وافضل سقوط
 الرجال) أي الخلف من خروج الخلفاني والنساء افضل سقوطهم آخرها للبعد عن الرجال وان لم يكن فيهم رجل غير الامام سواء كن
 انما فقط او ثنائيا فقط او البعض ٥٥٤ من هؤلاء البعض من هؤلاء فالخير من الخلفاني افضلهم والآخر من

كانوا افضل من الرجال لم اوضحه خلافا لاري ومن بعده فان لم يتم صف الرجال كل
 بالصبيان لانهم من الجنس اما اذا كان تاما لكن كان بحيث لو دخل الصبيان معهم فيه
 لوسعهم كالوجه تأخرهم عنهم كما اقتضاه اطلاق الاصحاب خلافا لاذري وبذلك علم ان
 كلانا الاول غير فرض الاذري ولو حضر الصبيان اولاً لم ينصوا للبالغين لانهم من الجنس
 بخلاف غيرهم ثم الخلفاني وان لم يكمل صف من قبلهم (ثم النساء) كذلك لم ير مسلم ليلقي
 بتشديد التون بعد البياض يصفها وتضيف التون متكم أولو الاحلام وانتم أي
 البالغون المقلات ثم الذين يلونهم ثلاثا واقتل سقوط الرجال اولها التي يليه وهكذا
 واقتل كل صف بعده وان كان من البياض يسمع الامام ويرى انما خلفا لبعضهم حيث
 ذهب الي انه افضل حسنة من العين الخلفاني من ذلك معال لان الفضيلة المتعلقة بذات
 العبادة مقدمة على المتعلقة بكانها ويرد ان في جهة العين كالاول من صلاة الله تعالى
 وملائكته على اهلها ما يفرق جماع القراء موغره ولما في الاول أخذها مما من توبع
 الخشوع مالمس في الثاني لاشغاله من امامهم والخشوع روح الصلاة فيقوق جماع
 القراء وغيره أيضا فان فيه متعلق بذات العبادة أيضا (وتقف امامتهن) ندبا (وسطهن)
 يسكون المين ليرود ذلك عن عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما فان امهن خشي تقدم
 كاذر واما عرائقهم بصير ولا غلظة كإمامة النساء لاسوا الا تقدم عليهم وخلفا فقامد كركبو حوة
 تدوت فضيلة الجماعة كما هو محل ما قررنا فيهم من المصنف في مجموعه في باب ستر الحورة

النساء افضلهن (قوله أولها) ظاهره وان اخضع غيره من بقية
 الصفوف بفضلها في المكان كان
 كان في احد المساجد الثلاثة
 والصف الاول في غيرها والظاهر
 خلافا لاشدنا من قوله لم
 الا تراق المساجد الثلاثة
 افضل من البعامة في غيره وكما كان
 في الصف الاول ارتفاع على الامام
 بخلاف غيره والظاهر ان الذي
 يليه افضل ايضا ليرضي ان الذي
 يليه الاول لكرهه الوقوف
 في موضع الصف الاول والحالة
 ما ذكره (فرع) لو لم يحضر من
 الرجال حتى اصطف النساء خلف
 الامام وأحر من هل يؤخرون بعد
 الامور لم تقدم الرجال أولا في

تقرر ويظهر الثاني وقاها ثم رايت في شرح العباب لشيخنا القاضي ما يبعد خلافه اه مس على مسج اذا
 اقولوا الاقرب الاول حيث لم يترتب على تأخرهن افعال مطلقة (قوله وافضل كل صفيته) أي العبادات بل على سائر الامام
 امامن خلفه فهو افضل من العين كما نقل عن شرح العباب لا من يحرك لظاهر كلام الشارح بخلافه وهو ظاهر (قوله ويردان
 في جهة العين الخ) عبارة ابن حجر ولي سمع من الثاني والسادس يسمع الامام ويرى افعاله افضل عن الاول والعين لان الفضيلة
 المتعلقة بذات العبادة افضل من المتعلقة بكانها مردود اه وبه تعلم ما في كلام الشارح حيث اقتصر على فضيلة العين وترك
 افضل الاول على الثاني وذكر توجيهه ما ذهبت الفضيلة في المستحقين (قوله كالاول) أي كالصف الاول (قوله على اهلها) أي
 العين والاول (قوله وتقف امامتهن وسطهن) المراد لا تقدم عليهن وليس المراد استوا من عليهن وبارها في العدد خلافا
 لما هوه بعض ضفتة الطلبة لغيره (قوله وسطهن) تحرير ما هنا بتقديمه لحيث تقدمت عنهن وهذا لا ياتي انهم وسطهن اه
 سم على مسج فان لم يصغر الامارة فقط وقتت عن غيرها اخذها ما تقدم في الذكر

(قوله لا يفتن معهم) انظر هل ذلك على حبل الوجوب والتب فيه فخر والاقرب الثاني ويؤيد من كل الطرفين بعض النص
(قوله فهو افضل) اي من خلوسه من خبث الرجال واستداره من القبيح (قوله تستوي صفوفها) ظاهره وان زادت على ثلاثة
فلا ريب ما في الجنائز موارته ثم يصدق المصنف من جعل صفوفهم ثلاثة كما ذكرنا على ثلاثة صفوف فذلك واجب
اي حصلت لها المقتضى ولهذا كانت الثلاثة بمنزلة الصف الواحد في الفضيلة كما قاله الركني عن بعضهم ثم يشبه ان الاول بعد
الثلاثة كما لحصول التفرع من افعال يحصل الاول افضل بها فاعلم على مقصود الشارع من الثلاثة (قوله ويسن سد فرج
الصفوف) ويسن ان لا يزعم اي من كل صفين والاول والامام على ثلاثة اذرع وفيه كان بين صفين كثر من ثلاثة اذرع كره
لقد اختلفوا في صفوفهم المتأخرين فانهم اختلفوا في الصفوف فافضلها الجماعة اخذ من قول القاضي لو كان بين الامم ومن خفيها كثر
من ثلاثة اذرع فذلك مضاعف وحقوقهم فلما اختلفوا في الصفوف فافضلها الجماعة اخذ من قول الامام ومن خفيها كثر
والا فخير ما منه يتألف يعلم بعمل في الفضائل وهو اربع المصلح لانه دخل في الصف او يورث وجلا من الصف فصلى معك اعد
صلائك ويؤخذ من فرضه ذلك فيمن لم يجد فرجة حرمته على من وجدها فتوفيته القضية على التفرع من غير عدد ٨١ وكتب
بعضهم على قولهم الا كراهه هذا يناقض ما يأتي من التصريح بالحكمة ٥٥٥ الا ان تحمل الكراهة على كراهة التفرع ٨١

وقضية ما عليه من قوله فتوفيته
الخ ان فضيلة الصف الاول تجوز
على من تقدم عليه قل او كونه هو
مشكل لانهم لا يتفرع منهم فافضل
ان التقوى بانها على المتقدم
وحده ويمكن ان يقال المراد
بالقضية التي فوقهم اقر بهم
الامام ومعاهم لقراءتهم متعلا
لا توابع الصف واما ما هو لا توابع
لان فيه مكره واحرام وكلاهما
مفوت فضيلة الجماعة (فرج) هـ
وقف شافعي بن حنيفة من مسا

اذا امكن وقوفهم صفاً والافوق واصف وقام غرض البصر واذا اجتمع الرجال مع النساء
واجتمع عرا لا يفتن معهم لا في صف ولا في صفين بل يتعين ويجلس خلفهم ويتدبرون
القبلة حتى يصلي الرجال وكذا عكسه فان امكن ان تتوازي كل طائفة يمكن حتى تصلي
الطائفة الاخرى فهو افضل كما ذكرنا في المجموع وصلاة الجنائز تستوي صفوفها في
القضية عند اتحاد المجلس لاحتياج تعدد الصفوف فيها ويسن سد فرج الصفوف وان
لا يشرع في صف حتى يتم الاول وان يصح ان يريده وجب ذلك سنة لا شرعاً فلو قالوا
صح صلاتهم مع الكراهة كما هو بعض ذلك وتأيت امامتين قال الرازي لانه قياسي كما
ان رجله تأيت رجل وقال القوي بل المقتضى حذف التأيت اذ لفظ امام ليس صفة قياسية
بل صفة مصداق فاعلم على القائل فاستوى المذكور المؤث فيهما وعليه فاق بالتأيت لا
يوهم ان امامين المذكور كذلك (ويكره وقوف المأموم فرداً) عن صفين جنبه للنهي
عنه ودليل عدم البطان ترك امره عليه الصلاة والسلام لفاعله لا لاعداءه او في رواية

فجرهما كره لي يحصل فيفسد الجماعة لاعتقاده صلاتهما خالفه في الخادم وشريكه ابن حجر فليراجع ويثبت ان ليس مثله
ما لو لم تركهما فاعلم ان مقتضى العمل بالخالف لكونه من تقلد صحيح فيقول بمقتضى السهو الشافعي اذ تركوا القصة هو الاصل
صلاته مجرد الترك وانما غلبت بالسلام عدم التدارك وحديثه قال الشافعي يرى صحت صلاته الخافع مع تركه اقرنا تفصيله القضية
اعدا اعتقاداً ما يتبعه بخلافه مع المسألة وان قيل بمقتضى السهو فهو وعما يخل وعده وسهوه عند افتكان كالتفرد (قوله حتى يتم
الاول) اي واذا شرعوا في الثاني يثبت ان يكون وقوفهم على هيئة الوقوف خلف الامام فاذا حضر واحد وقف خلف الصف
الاول بحيث يكون مما يليه من الامام فاذا حضر آخر وقف في جهة يساره بحيث يكونان خلفين على الامام وقضية قوله حتى
يتم الاول ان سيرته في الصلاة في حجرة ترواق ابن معمر بالجمع الازهر ان الصف الاول يكمل ولو بالوقوف في العين
وداخل الرواق فلا يشرعون في الثاني الا بعد تكميل الاول وان اعتدلى آخر المصنفين جهتي الامام وقد قلل اختصار هذا
الموضع الصلاة في مثل هذه المستقل فلا يستعمل اتصال بمن العين ولا الرواق وهو الظاهر لانهم لو وقفوا في محل واسع كالبرية
اعتبر بهم ما هو في صلاتهم دون ما زاد وان كان مساوياً في الضلعية لصلواتهم بل واسم (قوله صح صلاتهم مع الكراهة)
ومقتضى الكراهة فوات فضيلة الجماعة كما يصبى به قوله قبل ويجري ذلك في كل مكره وسبب الجماعة المطلوبة

(قوله ويرخص قولهم الخ) هذا السبب يقتضي ان القول قد تضمن من الصف في المهمة بخلاف وان الاما تفسر
 لقوله من صف ملكته في نفسه عليه فيما يصح وتفسر قوله الا في بقوله قول المصنف في غير وجوب الخ لا يكون
 الخلاف فيه وقد يصر قوة السابق اذا خلاص المذهب أولى بالمراد ان الخلاف في الاقرار ان الصف ليس خلافا في مذهبا
 ويصره قول امامنا لو ثبت قلته (فرع) هـ ما روي في كتاب الصلاة في غير شخص فانه كما في غيره يصره في ان
 يكره مذهبهم مذهبهم على منتهى ٥٥٦ أي وقوله التخصيص من حيث (قوله ولو متوقفا) أي وبعد خروج

الوقت أيضا (قوله بل سبب) أي
 الاقرار (قوله بفتح السين) أي
 وكسرها وقد قدم ذلك شيخنا
 العلامة المدوني فقال
 وسعيا للفرق في الأوزان

والكسر يحكى عن الصغاف
 (قوله ادم التخصيص الخ) أي فلا
 تقوم التخصيص (قوله ولو يخرق)
 أي الى ان يصل الى درجة في الصف
 الثاني مثلا وينبغي في هذه الصورة
 انه لا تقوم التخصيص على من خلفه
 ولا على نفسه لعدم التخصيص وما يور
 ان محله حيث لم يجد محلا يذهب
 منه بالخرق للصوف (قوله ولو
 عرضت فرجة الخ) أي بان علم
 بمرورها ما لو وجد ما لم يعلم هل
 كانت موجودة قبل او طرأت
 فالتأخر انه يخرق لمصلحة اذا اصاب
 عدم مذهبها اذا كان ذلك من
 احوال المأمومين المتعاد لهم
 (فرع) هـ لو جهل هذا الحكم
 لم يعد ان يسئل عن علم بجهله من
 اهل الصف التأخر اليه مر ٨٥

أخرى من الامر بما يحول على الانصاف لاسيما لو قد اعترض بحسن الترمذي وتوضيح
 ابن حبان لها بقول ابن عبد البر انه ضارب بالمعنى انه ضعف ولهذا قال الشافعي
 لو ثبت قلته ويؤخذ كما قال الشارح من الكراهة فوات دفعه الى الجماعة على قياس
 ما سأل في المقارنة ويؤخذ من قولهم هنا ايضا ان الامر بالاعادة للاستصحاب ان كل صلاة
 وقع خلاف أي ليس بشاذق حصتها انصب اعادته ولو متوقفا وخروج ما لم يفسد
 كأمرة أو لانساء ونحوه ولا يخفى فلا كراهة بل يتب كالمعصية (قوله بل يدخل الصفان
 وجمعة) بفتح السين في بان كان لو دخل فيه وجمعه وان عدت فرجة ولو وجدها وبينه
 وبينها صفوف كثيرة خرق فيه لم يدخل قلته الفرجة لانهم مقصرون غير كمال ولا يتقدم
 ذلك نصف اوصيتين كما وقع للانسوي وقوله في المهمان عن جمع كثر وعن نفسه في الام فانه
 التمس عليه مسئلة بآخري فان فرض المسئلة التي تقل عنهم فيها في الصلوة يوم الجمعة
 والتخطي هو المشي بين القاعدتين وكلامنا هنا في حق الصوف وهم ما قولهم وقد صرح
 الحقولي بانهم مستثنان والفرق بينهما احد الفرجة التي في الصوف مصلحة طاعة
 وللقوم باتمام صلاتهم وصلاتهم فان تسوية الصوف من قيام الصلاة كما ورد في الحديث
 بخلاف ترك التخطي فان الامام يس له عدم امره حتى يسوي بين صفوفهم ثم ان كان
 تأخرهم عن بين الامام محل يسعه وقت فيه ولم يخرق ولو عرضت فرجة بعد كمال الصلوة في ان
 عن بين الامام محله يسعه وقت فيه ولم يخرق ولو عرضت فرجة بعد كمال الصلوة في ان
 الصلاة فقتضى تعليلهم بالتخصيص عدم الخرق اليها بمقتضى غيره (والا) أي وان لم يجد مذهب
 (فليجرب) يعني في القيام (تخصا) من الصف اليه (بعد الامام) لمصطف معه خروجه من
 الخلاف ويحل ذلك اذا جازموا بقتضه وهو الا فلا ير بل يقتضي خلو الفتنة وان يكون حرا
 الا لا يدخل غيره في ضلته حتى لو جازموا فاسر به قهين كونه وقتا دخل في ضلته كما صرت
 الاشارة اليه عن افتاء الوردية الله تعالى وان يكون الصف اكثري اثنين ثلاثا يصير
 الاخر متوقفا فان امكنه الخرق لمصطف مع الامام وان كان مكانه يسع اكثري اثنين
 فينبغي ان يخرق في الاولى ويغيره مع الثاني والخرق في الاولى افضل من الجهر

سم على منتهى وهو مقتضى
 بالجل عدم سمع العلم ويوجهه الذي يخرق على نفسه (قوله عدم الخرق اليها) هذا هو المعتقد (وليس له
 (قوله كما صرت الاشارة اليه أي في غيره الموضع ويؤخذ من قولهم خطاب الموضع لا يخرق الخالف فيه من العلم والجهل الضرر
 هنا (قوله فان امكنه الخرق أي بين الاثنين بخلاف ما اذا كان الصف اكثري اثنين فالمراد بالخرق بالشروط (قوله فينبغي
 ان يخرق في الاولى) أي قوله فان امكنه الخرق والثانية هي قوله أو كان الخ (قوله والخرق في الاولى افضل من الجهر) أي حجب
 امكنه كل من الخرق والجل

(قوله وليس بعد الجور) فيبقى أن يحصل لهذا المصالح نفسية الصف التي كان فيه ولا يضر تأخره (هـ) سم على خير (قوله)
 وذلك بعد ذلك (الخ) مشعر بأن نفسية الصف التي كان فيه وقبيل كراهة سم (قوله لا حرام) خلافا لظاهر ما يأتي من
 السكينة (قوله أن يجذب) هو كسر قال المجتهد عليه شرب هـ مصباح (قوله ونظائر كلام الأصحاب) ضعف (قوله فلا يخالف
 ما قرره) أي أن الخبر قبل الأحكام هو كراهة (قوله ضعيف) أي أو هو محمول على ما إذا لم يوجد قدر من تغلب على الظن
 صدقه (قوله أي بعد البينة) عطف على قول المستبين كان يراه ٥٥٧ (قوله لزمه) أي المأمور (قوله ومجمل المأمور)

أي أن لا يعلم بانتقاله إلا بعد مضي
 ركبتين فليكن كذا ذكره هنا
 وسأني في فصل بحسب متابعة الإمام
 بعد قول المستف ولو تقدم بفعل
 كركوع إن كان أي تقدمه
 بركبتين يظن أن كان حامدا علما
 بغيره بخلاف ما إذا كان ساهيا
 أو جاهلا فلا يضر غرضه لا يعتد
 بهما انتهى وعليه ظاهر أو سلطان
 التعمد لم يسم العلم ذاته إذا
 اقتضى على وجه لا يقاب له غيره
 فيما لم ينتقل إلى الأمام لم يصح
 صلاته بخلاف ما إذا ظن ذلك
 وعرض له ما منعه من العلم
 بالانتقال وعليه فلو ذهب الملتزم
 ورعى عوده فافق أنه لم يعد ولم
 يعلم بانتقال الأمام الأبعد مضي
 ركبتين فيبقى علم البطلان بعده
 كليهما (قوله أن يجبهه) هـ
 مؤقف الأول أن يقول مكان
 (قوله على نية الاتباع) أي
 لا لا يتبع فليس لتأخره
 صفته لم يرد في عهده عليه الصلاة
 والسلام لا يلبس كالثياب

(وليس بعد الجور) أي بعد البينة فخل العارضة على البراءة تقوى وذلك بعد ما فات عليه
 من الصف ما لم يقبل الأحكام فذكر ولا حرام كافي به الواجبه الله تعالى فقد قال
 القاضي أبو الطيب في مال وقبيل ما موم عن عين ما لم يظن آخر فأحرم عن يساه يكره الثاني
 أن يجذب الذي عن عين الأحكام قبل أحكامه قال الرواية في كلام الأصحاب يدل على أن
 المأمور يتأخر إلى الثاني قبل التبرع في الصلاة والصحيح ما نقله القاضي أبو الطيب
 انتهى بل أشكر ابن الأستاذ كون الجذب بعد التبرع وقال وافق الراعي على قوله القاضي
 في قوله لم أره في من الكتب المشهورة بعد الكشف إلى الحلية لروايات وظاهر
 كلام الأصحاب وأطلقهم أن الجذب يكون قبل التبرع فان قصد الخروج من الخلاف
 كما هو مرقى أحرم من قدر لم يتعد صلاته عند الخلقين فلا خاتمة في الجذب حيث انتهى
 وقد أنكره ابن أبي الهيثم القول بالكفاية لا يجوز تجديده قبل أن يحرم تحول على الجواز
 المستوي الطرفين فلا يخالف ما قرره (هـ) ويسطر عليه أي المأمور (بانتقالات الأمام)
 ليعلم من متابعه (بان) كان (رأى أو يرى) (بعض صف) من المتقدمين به أو أحدا
 منهم وإن لم يكن في صف (أو يسمعه أو يسمع) (مبلغا) نسبة وإن لم يكن مصليا وظاهر أن
 المراد بالنية هنا عدل الرواية لا يفعله لا قبل أخبارة وقول الجمهور بقيل أخبار الوصي
 فيما يرضاه المشاهدة كالغروب ضعيف وإن نقله عن الجمهور واعتقد غير واحد
 بهداية ثقة يجنب أحيى أصم أو بصير أصم في نحو خلة ولو ذهب الملتزم في أثناء صلاته لم يست
 نية المارقة أي أن يرجع عوده قبل مضي ما يسع ركبتين في ظنه فيظهر أنه لا يمكن ثمرة
 وجعل المأمور أفعال ما لم يظهر كركوع والصبر لم تصح صلاته فيبقى تعدد
 المتابعة حيثئذ ومن شروط التدبر أيضا أن يجبهه هـ وقف فمن مقاصد الاقتداء
 اجتماع جمع في مكان كما عهد عليه الجماعات في العصر الخالصة ومبني العبادات على
 رعاية الاتباع ولا يجتمعها أربعة أو أحوال ما إن يصح وتابعها وغيره من قضاء
 أو بناء أو يكون أحدها بمسجد الآخر فبقية وقد أخذ في كل فقال (ولذا جبههها
 مسجد ص) الاقتداء وان بدلت المسافة بين حائيه (وسالت ابنة) متفقة أو لا

على ما ثبت عمر قوله ما إن يكون الخ يبدل أو يجرعه هـ أي أنه ما إن يكون الخ (قوله أو يكون أحدها بمسجد الخ) وقه
 صورته وذلك ما إن يكون الإمام في المسجد والمأمور يخرج به أو العكس (قوله مستأنفة أو أيا) قال هر المراد تأدية نفقدا
 يمكن استطرعا علة الإلابة في كل البت والسطح من إمكان المروءة هـ إلى المسجد هـ أن يكون لهما عرف إلى المسجد هـ
 قال في ذلك المؤذن في المسجد لو وضع سلما استمع اقتداء من بهما في المسجد هـ إمكان المروءة هـ هـ سم على منج أقوله
 وعلمه إذ لم يكن لذلك باب من سطح المسجد الأصح كما يعلم من قوله في السطح مستأنفة أو أيا الخ قوله لم يمكن استطرعه هـ

== جلت في خدمته ان سلام الاباء المتأدلات ان لتقول منها الاصلاح البر ومافيه الا يكتفي به الا لا يتطرق منها الامن لمعية
وعادته بزيارها بخلاف غالب الناس فتنبه له (قوله) والى سطحه) أي وان خرج بعض الممرع من المسجد حيث كان الباب فيها المسجد
كما هو القرض ولعل المسافة عرافة فيما يظهر (قوله) ولو سافقت فمقتلة) أي وان شاع مفتاح الفلق لأنه يمكن فقهه بدونه ومن
الفلق التفرق فلا يضره مفرح سئل شيخنا الرمي عن رجل على سلم المدرسة القور يشق اعلمه اهل يصح اقتداء به فافق
بانه ثبت ان واقعة وقتها مسجد اوله جامع والاقلام ٨١ ويدخل تحت قوله الاقلام ما اذا شك ٨١ أي المشهور
الان فيما بينهم ان السلم مع القصبة المتصقة به ٥٥٨ من يد اذ اخل ليست مسجد (قوله) غير مسورة نظاهره سواء

كان ذلك في الابتداء اوفى الانشاء
وينبغي عدم الضرر من الوجوه
في الانشاء أخذنا مما في
لوي بين الامام والمأموم حائل
من انه لا يضر والله به يتقرر
في المأموم ما لا يفتقر في الابتداء
(قوله) ومثله في الخط فيه) عبارة
ابن حجر ومثله انه انما يأبى فيه
وتقريبها ان مجرد كونها باقية
كاف في عدلها من المسجد وان لم
يدخل في وقتها وتوجب من حيث
بثاته وما قلناه في خروج بعض
الممرع من المسجد موافقة (قوله)
فلو قس من دورا ثم يجد المسجد
الحج) أي والحال ان الشباك من
جهة الجدار لان هذا محل خلاف
الاستوى (قوله) فتقول الاستوى
لا يضر أي الشباك (قوله) ومثل
المسجد حسنة) أي في جهة اقتداء
من فيه امام المسجد وان بعدت
المسافة وسالت ابنة نافذة (قوله)

وهو ما كان خارج مخطوطة (الحج) وان كان بينهما طريق ٨١ ابن حجر وظاهر ان الطريق كان كان
قديم على الرعية والمسجد كانا كالمسجد وغيره كالمسجد والافلا وذكريه اعاد لغيره وأتوا بل الرعية بالمكان (قوله) فنهضوا
أي ينشطرون ويضطاجون ما لو شمس على منبج أي فلا يكونان كالمسجد الواحد على هذا الحكم الطريق يخالف حكم الرعية في
صورة الشباك الماص في قول الشارح سواء علم وقتها مسجد أم جهل امرها علمنا بظاهر (قوله) لو بيت كذا (أي) واسع (قوله)
والا (توسط) فتنبه انه لا يشترط إمكان الوصول من احد السطحين الى الآخر عادة تو به صرح على منبج عن الشارح
أولاً ثم قال لكنه بعد ذلك قال ان الاقرب ان شرط النصة مكان المرور من احد السطحين الى الآخر على العادة ٨١ وسياق
في كلامه

(قوله ثلاثة اذرع ونحوها) فثبت انه يقتضيه اذرع لان نحو الثلاثة مثلها وليس المراد بما دونها التلاصق قوله ما قاربها
 لكن في كلامهم على منج ماسباقي وهو الاقرب ويمكن ان يجعل قوله ما قاربها مصطف تفسيره وهو يدل على قوله وانما اغترضا
 الثلاثة الخ (قوله ما قاربها) اي بما دون الثلاثة لاما زاد فقد قلسم على منج من الشارح انه يقتضي التلاصق الثلاثة وقوله
 لان العرف عبرة قال الاستاذ ولان صوت الامام عند الجهر والعتاد يبلغ المأموم غالبا في هذه المسافة اه سم على منج وقيل
 بالدرس من والله الشارح انه يقتضي الزيادة في الثلاثة فلا يصح حواشي الروض (قوله لان العرف الخ) فثبت انه لو حلق لا يجتمع
 معه في مكان واجتماعه الى ذلك الختص واما غير مراد وان العرف ٥٥٩ في الايمان غير محتاج ليدل انه لو حلق لا يندخل

كثلاثة اذرع ونحوها ما قاربها لان العرف بعد عما يجتمع في هذا دون ما زاد عليه (وقيل
 بتجديدا) فقتصر أي بزيادة كانت وغلط الماوردي طائفة وكلهم اختلفوا في الثلاثة هنا
 ولم يقتصر واذا قلنا ان اكثر من وطلين على ما مر لان المداير على العرف وهم على قوتها لم
 وعدوها لان الزون اقبط من القدر فضايقوا ثم كثر ما ضايقوا احواله الا ان هذا
 التفسير ما خرو من العرف (فان لاحق) أي وقصفت خلف الامام شخصان أو صفان
 متركان وراءه أو من يمينه أو عن يساره (اعتبرت المسافة المذكورة (بين الصف
 او الشخص (الاخير) الصف والفتن (الاول) لان الاول في هذه الحالة كاما
 الاخير فان تعددا لا يخص أو الصقوف اعتبرت بين كل صفين أو شخصين وان بلغ ما بين
 الاخير والامام من اجتناب شرط امكان متابعه له (وسواء) فها ذكر القضاء المأول والوقوف
 والمبعض اي الذي يضمنه وقصود بعضه موات والموات اتفاح والمبعض أي الذي يضمنه
 فلو يضمنه موات كاذك في المهر ويمكن دخوله تحت اطلاق المبعض مع عدم رعاية
 ما قبله وسواء في ذلك المهر والسقف وغيره (ولا يضر) في الجلالة بين الامام والمأموم
 (الشارع الماروق) بالفعل فلا رده على كل شارع يكون مطروقا والمراد به كسر
 الطرود لكونه محل الخلاف على مدعى الاستوى وديان ابن الرقعة في الخلاف مع
 عدم الطرود فيما لو قد يسطع بيشه او ان لم يسطع المصدوق بينهما هو اتفق الزباني
 الصفة فهو الاصح أي مع امكان التوصل له عادة وعن غيره المنع (والنهر المخرج الى
 سباحة) بكسر السين أي عوم (على الصحيح) فيما لم يكن غير هذا السبيل عرفا فكلوا كانا
 في سبيلين مكشوقين في الجوز الثاني يضر ذلك اما الشارع فقد ذكره الزجفة صسر
 الاطلاع على احوال الامام واما النهر فسا على سبيل الجدار واجاب الاقل عن العصر
 والجولة المذكورين اما الشارع غير الماروق والنهر الذي يمكن العبور من أحد طرفيه
 من غير سباحة بالوثوب فوقه او السقي فيه أو على جسر محدود على حافته فغير مضر جزما

يمكن عبوره والنار ونحوها ولا يضر تخط الجرين السقيتين لان هذه لا تعد للسبيل فلا يسي واحد منها لاعتدافا (قوله
 للسبيل عرفا) معلوم انه لا يضمن عدم زيادة المسافة بينهما على ثلاثة اذرع كامر (قوله مكشوقين) أي اما المسافتان
 فكذلك ابن جبار أي الشارع بعد قول المصنف بشرط محاذاة بعض هذه (قوله اما الشارع الخ) فوجه الثاني (قوله غير
 مضر) هذا بالنسبة للشارع وانما كل بما تقدم عن ابن الرقعة أي بلا حيلة قول الشارع في بيانه أي مع امكان التوصل له عادة
 الا ان يدعي الماروق على كلامه مطروق لم يكفر طروقه ولم يكفر طروقه او لم يكفر طروقه

(قوله الخ) كما في قوله ولو كانا بقضاء الخ (قوله فطرقتان أحدهما الخ) عبارة عن الحرز أو الأمان واليه يصرح في غير موضع
 ٥٦٠ اي قيس بن في المسجد الخ (قوله كما قاله الشارح) اي قال معنى حائل فيه
 والاضماره او سال ما فيه بان
 الخ (قوله كالامام) اي ومع ذلك
 لوسع قنوت الرابطة لا يؤمن عليه
 لان العبرة في ذلك بالامام الاصيل
 وقضيمانه تكبره مساو وانظر
 قسمه على حج واستقر شخشا
 الشورى عدم الكراهة وهو
 ظاهر ويحل الكراهة لثبوتهم
 الرابطة سيرة الامام في عدم
 التقدم عليه في الافعال (قوله)
 ولا يسلمون قبل سلامه) عومه
 شامل لما ياتي على الرابطة شيء
 من سلامه كان علم آخر سلامه
 انه كان يصعد على كرسيه
 مثلاً فقام لثاني بمحاولة فيجب على
 من خلفه انتظار سلامه وهو بعيد
 بل امتناع سلامه من خلفه قبل
 سلامه مشكل ومن ثم قال ابن قاسم
 على حج قال في شرح العبايات
 بعضهم نقل عن حيث لا تدري
 انهم لا يسلمون قبله ثم نقل فيه
 ايضا منع سلامه قبله لانتفاع
 القدوة بسلام الامام ويزعم

(ان كانا) أي الامام والمأموم (في بناء من كهن وصفة او) صهي او وصفة (ويث)
 من مكان واحد كدرة مشقة على ذلك او مصككاًين وقد حاذى الاسم فل الا على ان
 كانا على ما يأتي عن الراعي (فطرقتان أحدهما ان كان بناء المأموم) اي موقفة (عينا)
 للامام (او ضملاً) (ووجب اتصال صف من أحد البناءين بالآخر) اذا اختلف الائمة
 بوجب التفرقة فاستمر اتصال يحصل الربط بالاجتماع ويلبسون هذين من أهل
 البناءين لا يضر بعدهم عنهم يتلذذة ذراعاً فادونها ولا يكتفي من ذلك وتوقف واحد
 طرفه بهذا البناء وطرفه بهذا البناء لكونه لاسي صفافيني الاتصال (ولا تضر فرقة)
 بينا التصلين المذكورين (الاتصاف واقفا) أو تسعين غيرا مكان الوقوف فيها كعبية
 (في الاصح) لاتحاد الصف معهما فالشافى تضر نظر الحقيقة فان وسعت واقفا كثر
 ولم تضر الوقوف عليها ضر (وان كان) الواقف (خلف بناء الامام بالصنيع همه القدوة
 بشرط ان لا يكون بين الصنفين) او الشخصين الواقفين بطريق البناءين (ان كثر من ثلاثة
 اندرج) تقرى بالان هذا المقدار غير يغفل بالاتصال العرفي بخلاف ما زاد عليها (والطريق
 الثاني لا يشترط الا اقرب) في جميع الاحوال المتقدمة بأن لا يرب ما بينهما على ثلثائة
 ذراع (كالتضام) اي بالقناس عليه اذا المول عليه العرف وهو غير مختلف فقتاً اختلاف
 العرف كما هو ظاهر ويحل الاكتفاء بالاقرب على هذا (ان لم يكن حائل) يمنع الاستعانة
 بأن كان يرى امامه او بعض من اقتدى به مع تحكده من ذهاب الملوقة من غير اختلاف
 بالاستقبال وغيره فاعطاف وازداد القد الا في اي قيس (او حال) فيها حائل فيه
 (باب فاذ) كما قاله الشارح رد المن اعترض على المصنف بأن التسايف ليس بمحائل وان
 صوابه في الحرز فان لم يكن بين البناءين حائل او كان بينهما باب نافذ ولا يمنع ان يقف
 بعده اصف ورجل في الروضة واصلا وهذا الوقت ياناً القنذ كالامام القسبة من
 خلفه لا يصح من قبله ولا يركعون قبل ركوعه ولا يسلمون قبل سلامه ولا يتقدم مقتدى
 عليه وان كان متاخراً عن الامام يؤخذ من بعده كالامام انه يشترط ان يكون من وجه

من اقتضاها سقوط حكم الرابطة بصيرتهم منفردين فلا يحد ذلك سلامهم قبله (قوله ولا يتقدم)
 مقتضى الخ) قال سم على حج قوله دون التقدم بالاقتضائ الخ وعلى ما قاله ابن القري فاونارض متابعه الامام
 والرابطة بان اختلاف فعلها متقدم ما نوافل راي الامام أو الرابطة فيه تفرق قل راي الامام بل ذلك على عدم
 ضرر التقدم على الرابطة أو راي الرابطة لم يضر التقدم على الامام ولا يصح او رايهما اذا اختلفا فرائي
 الامام أو اذا اختلفا بالقناس وجوب المتأخرة فلا يفتي بعدم اقتباهاه انتهى وقد يشذ من وقته في وجوب المتأخرة
 وجواز تأخر عن الامام دون ما عداها ان الاقرب عندهم راي الامام فيقبله ولا يضر تقدمه على الرابطة وراى =

الجزء به يتبع بعض الفضلاء قال لان الامام هو المتقدي به فليسا مل حال سم على حج ايصاله فقدت الرابطة وقصد الارتباط بالجميع فهل يتبع كالامام مال حر المنع ويظهر خلافه وقد قيل قوله فلا يتقدم عليه الخ بعد قوله واحد الى سواء كان واحدا أو أكثر على امتناع تقدمهم فيما ذكر على الاكثروا تظاهر وهو الوجه انه غير مراد بل يكتفى باتخاذ التقدم المذكور بالنسبة لواحد من الواثقين لانه لو لم يوجد الا هو كفى مراعاته انتهى (قوله فيما يظهر) اي خذلا فلا يلزم بحر رحمة الله وعبارته ومن ثم اتبعه جواز كونه امرأة وان كان من خلفه رجلا اهـ ولعل قوله ولم أر فيه شيئا انه لم فيه تعذرا لبعض المتقدمين. (قوله فان تمكن) اي المتقدي (قوله انقطعت القدوة) فنيته انه حيث قلنا بانقطاع القدوة لا يقتضي المناقضة لاقبله من المسئلة ولا في بحثنا الامام موسياتي في فصل خروج الامام من سلالته انقطعت القدوة والله بعد قول المستنف لوترك سنة مقصودة كنهه وقد يجب المناقضة كان رأى امامه من ليسا بما يبايل الصلاة ولم يعلم الامام به كان رأى على قوه نجاسة غير معقونها اي وهي خفية تحت قوه وكشفها الرمح ٥٦٦ مثلا ورأى خلفه يخرق انتهى (قوله عنها) اي عن تناوئ البقوى (قوله فخره

الربح الخ) خرج به ما لو دهره قد ضره (فرع) به المقدانه اذا رد الباب في الاشياء واسطة ربح واضعه امتنع الاقتداء وان علم انتقالات الامام للتقديم بعدم احكام فقه بخلاف ما لو زالت الرابطة الى الاشياء بمحدث أو غيره لا يمنع بقاء الاقتداء بشرط العلم بالانتقال من امره سم على منتهى وقوة واضعته ظاهرة ولو كان عاقلا وهو ظاهر لكن المقدس في الشرح لانه اذا عارض هو وغيره قدم ما فيه وظاهره وان لم يتمكن من نفسه لان رد الباب ليس من فقهه (قوله

والثاني) اي عدم الضرر واجبه ومحله حيث علم انتقالات الامام كما هو ظاهر (قوله كذا) ومعناه ما لو وقع السلم الذي توصلي به الى الامام في اثنا الصلاة ولا نظر لاسكان الفرقين بربد الباب ورفع السلم بسهولة التوصل من الباب المردود دون التوصل مع رفع السلم لما يأتي من ان يكون من حيثها جارا لم يضر (قوله ولما كان الاول) هو قوله قال البقوى الخ (قوله وبأيه) اي وعلمه بأنه الخ (قوله لم يضر) اي وان طال الحد او بدا حيث علم انتقالات الامام (قوله اخذنا بموم القاعدة السابقة) وهي قوله يقتضي الروام لا يقتضي في الابداء اي حيث لا تعبر (قوله لم يمكن البناء بأمره) اي المأموم (قوله وبأيه مردود) عطف على شيئا لكن فيصاحبه لاقضاه انه مما يمنع المروءة والروضة من كونها العن ومن ثم جعلها على ملحقها في الضرر (قوله بحيث لا يرى الواجب) هذه التقيد يقتضيان ان قوه لا تصح في الحق بالحد ولا الشكالات التي لا يمنع الروية وهو خلاف المبادىء عبارته ويمكن الجواب بان الكفاي للتظهير وبإشارة حج بعد قول المصنف أو حال بعد ارفاقه ان يقف في صفة شريعة الخ

مقر على مرجوح كالأقوال المقررة على اليقين المتعارضة من قبل شرع ام يوقف ام
يقسم (أو) حال (أو) جدار) أو باب مغلق ابتداء (مطلت) اى لم تتقدم القدوة (بالتفاق
الطريقين) لان الجدار بعد الفصل بين الاماكن فاذا طرأ ذلك في الشاهد او على التاللات
انما هو وليكن يفعله ليضر فيما يظهر اخذ المماس (قلت الطريق الثاني أصح والله أعلم) اذ
المشاهدة تقتضي بواقعة العرف لها دعوى أهل الأول واقعة العرف قولهم لعله
باعتبار عرفهم انما هو ولا أثر له اذا عارضه العرف العام (واذا صحت اقدامه في الشاهد)
غير بناء على الامام بشرط الاتصال على الطريق الأول أو الثاني بدونه (صحت اقدامه من خلقه)
أو بغيره (وان حال جدار) أو بدريته وبين الامام اكتفاء بهذا الربط وتقديم الكلام
على ما بينه (و) على الطريق الأول (لو وقف في علو من غير مبيحة كصخرة تقطع
وسط داره مثلا (وامامه في سفل) كصحن ثلث الدار (او عكسه) اى الوقوف اى الوقفا
عكس الوقوف المذكور (شرط محاذاة بعض بدنه اى المأموم (ومض بدنه) اى الامام بان
يحاذى رأس الامام في سفل قدم الاعلى مع فرض اعتدال قامة الاسفل اى على الطريق
الثاني وهو الصمد فلا يشترط سوى القرب ولو قدم الكلام على ذلك في بناء الأول لسل
من الاجام ثم ان كانا يجسد مع مطلقا بانها كل واحد في حقتين متكنتين في الصمد
صحت الاقدام كالتضاه وان لم تشهد احدهما بالآخرى فان كانتا متكنتين أو احدهما
فقط فصح اقدامه (انما هو بالآخرى في شتين فيشترط فيه مع قرب المسافة وعدم الحائل وجود
الواقف بالمقدان كان بينهما منقطع ذو القبة المشقة على سوت كالأرواق التي فيها بيوت
والسرادقات بالمصراحي كافي المجهات ما يدارس ولي الخلاء كقبة مكشوفة أو التمام
كالبيوت (ولو وقف) المأموم (في) واث (أو) اشرع (وامامه في صمد) متصل بغصو الموات
او عكسه (فان لم يحل شي) مماس منهما (فالشرط التقارب) بان لا يزينا بينهما على نحو
تلف الخدوع وما تعرض به قولهم لم يحل شي بناء متعبد اذ لو كان في جدار المسجد باب
ولم يقف بهذا فحده لم تصح القدوة وبيان هذا علم من قوله في ماسر واذ صحت اقدامه وفي
بناء مع اقدام من خلقه (معتبر من آخر المسجد) لان المسجد كشي واحد لا يحل
للسلسلة فلا يدخل في الحد القاسم (وقيل من آخره من فيه لانه التوجع فان لم يكن فيه
الا امام من موقفه ومحل الخلاف في طاعة الدارين اذ لم يخرج العسوق من المسجد فان
خرجت عنه فالمعتبر من آخره خارج المسجد قطعاً فان كان المأموم في المسجد والامام
خارجاً اعتبر من المساقم من طرفه الذي الى الامام (وان حال جدار) لالابنية (وابواب
مغلق منيع) القدوة لعدم الاتصال (وكذا الباب المدور والنبال) من في الاصم) الحصول
الحائل من وجهه اذا اولى منع المشاهدة والاشكال الاستطراد ومقابل الاصم لا يمنع
الحصول الاتصال من وجهه ويمتنع رطل صفة صلاة الواقف على اقبس عين في المسجد
وهو مانع عليه ونصه على عدم الصفة محمول على البناء على ما اذا حدثت اية حيث

(قوله) كالأقوال المقررة على
اليقين المتعارضة (اى) اغان
الراجح من ساقط اليقين والثاني
يستعملان وعلمت هذه
الأقوال الثلاثة (قوله) ودعوى
أهل الأول (اى) الطريق الأول
اى طريق المراءاة (قوله) واقعة
العرف قولهم) فاعل أو سفل
لواقعة تقهر بالرفع والنصب
اى هو الأول (مخرج) اذا
وقف أحدهما على سطح والآخر
على الارض اعتبر المساقم
أحدهما الى الآخر بعبارة
ارتفاع السطح منبسطاً وعمداً
اه سم على منبسط لكن الذي
في الجملة في كلام الشافعي فقلان
والله متخالف ذلك وعبارته ثم
وعلى المراد بقوله لم يكن يخفض
لا يسمع النداء ولو استوت لسمع
لزمته الجملة فيسقط هذا المسافة
او ان يعلم نورا الارض مسامناً
لما وقبته الدوم من كلامهم
المذكور الاحتمال الثاني (قوله)
أو الثاني بدونه اى الاتصال
(قوله) من في المسجد

(قوله بان يكون الخ) تصوير لعدم الازوار والاضطاف (قوله لا يلتزم عن جهة القبلة الخ) مثل ما لو احتاج في دليله الى الامام الذي ينشئ القهقري مسافة ثم يضر هذه اقدو وخذته ان مسئلة الاسوى التي حكم الحنفى عليها بالسوفيا شرطها ان يكون بحيث لو اراد ان يقابل الى الامام من باب المسجد احتج الى استدلال القبلة ولا يضر احتياجه الى التماسن والبصرة المتأمل فيه سجا ٨١ سم على منتهى فيها ثناء كلام طويل ويؤخذ من قوله ولا يضر احتياجه الى التماسن والتمسار لو كان يمكنه الوصول الى الامام من غير استدلال القبلة لكن يحتاج نفسه الى انحراف كان احتياج في صوره تعدية بعد اقصار القبلة لا يضر ذلك لانه لم يصدق عليه انه استدبر القبلة (قوله حيث يمكن وقوفه ما يستمر) فان كان يمكن ذلك كان وضع المسجد مستغلا على ارتفاعه وانخفاض ابتدائه كالقصور مثلا كراهة وقوفه صرح ج ج فرش العباب كذا فقه العلامة الشوري عنه لكن الذي وايته في الشرح المذكور نفسه واما استقام بعض محقق المتأخرين للصعيدا ان ذلك في الام فليس في محله وبعبارة الام لا تشبهه بقول فظها والاحتياط وان يكون الامام مساويا للناس ولو كان ارفع منه وانخفض لم تنفسد الصلاة ولا صلاتهم ولا بأس ان يصل المأموم من فوق المسجد صلاة الامام في المحصل اذا كان يجمع صوته أو يرى بعض من شدة قدروا بتبعض المؤذن يصل على ظهر المسجد الحرام بصلاة الامام ٥٦٣

لا يصل الى الامام لوجه النسيه من جهة امامه الا بوزاروا واضطاف بان يكون بحيث لو ذهب الى الامام من مسافة لا يلتزم عن جهة القبلة بحيث يبقى ظهره الى القبلة (قلت بكرة ارتفاع المأموم على امامه) حيث يمكن وقوفه ما يستمر (وعكسه) سواء كان في المسجد أم غيره كأيض عليه الشافعي وحزمه في الجواهر وافق به والوجه لله تعالى شلا فلا يضر فيه وظاهر ان المدار على ارتفاع يظهر حسنا وان قل حيث عده العرف ارتفاعا وما نقل عن الشيخ ابي حامد انه فقه الارتفاع لا يؤثر بظهوره عليه على ما تقر (الاحاجة) تتعلق بالصلاة كتبليغ يتوقف عليها اجماع المأمومين وكما جعلهم صفة الصلاة (فيسبغ) ارتفاعا ما نقلت فقه الصلاة فكل ان يتعلق بها كان لم يجد الامور عا بالابيع ولو لم يمكن الارتفاع احد ما فكل الامام كافي الكفاية عن القاضي وما اعترض به من انه يحمل النبي فليكن المأموم لا يمسك رداءه بان عليه النبي من مخالفة الادب مع المتوجع ان في المقيمين فكان ابناء الامام لما لو اوى (ولا يقرم) فليكن اراد الاقتداء احوال كان يتجاوز ادب القيام كافي الكفاية التوجه ليشمل الحنفى فاصدا انشغل

الكراهة حاصله حتى في المسجد كافي سانه في الخطبة انتهى بحرفه وفي ما لو تعارض عليه مكرهان كالصلاة في الصف الاول مع الارتفاع والصلاة في غير مع تقطع الموقوف قبل برأى الاول والثاني فيه نظر والاقرب الثاني لان الارتفاع من حيث هو ماهر على صورة التنازع والاعتراض بخلاف عدم تسوية الموقوف فان الكراهة فيه من حيث الجماعة لا غير قوله كتبليغ يتوقف عليه اجماع المأمومين) فيؤخذ منه ان حاجته الموقوف من ارتقاها على الذك في غالب المساجد وقفت الصلاة كرهة موقوف قضية الجماعة لان تسليقهم لا يتوقف على ذلك الا في بعض المساجد في يوم الجمعة خاصة وقد ظاهر (قوله) كان لم يجد الامور عا عبارة ج ج وبعبارة الهللي ولا يقرم حرم الصلاة حتى يرفع المؤذن الخ فظهرها انه سواء الامام والمأموم في ذلك (الاقدام) تسبج ج ج وبعبارة الهللي ولا يقرم حرم الصلاة حتى يرفع المؤذن الخ فظهرها انه سواء الامام والمأموم في ذلك (قوله بان كان شيئا) اي لا تؤثره فضيلة الصرم حال ج ج ولو كان على التمسك بحيث لو اقرعها فاته فضله الصرم مع الامام فلم يفرق بعبارة ادراك الصرم انتهى (أقول) ومثل ذلك لو كان المأموم صيدا وأراد الصلاة في الصف الاول

عليه ذلك وان كنت قد علمت ان بعضهم أحب ذلك لهم ولو أنهم هبطوا الى المسجد المذبح ففضل فيهم رقتا لم يجده انما استدلل على عدم بطلان الصلاة بالارتفاع لانه في الكراهة في مثل هذه الحالة في العزيمة لا في الكراهة لانه كراهة اقرب قوله لم تنفسد صلاته ولا صلاتهم ثم رأيت الباقي فهم من النص مانه منه حيث ساء استدلالا على العصة مع الارتفاع صلى ان الشافعي فصا خرص بحان

منه لا وكان لو خرج قامه الى فراغ المؤذن وذهب الى الموضع الذي يرد الصلاة فاستغفنه في الصلوة (قوله لكرامة
 النقل الخ) بركة الصلاة بالصلوة من غير صلاة ١٥ حج ويزعمونه انه لو كان سالما قبل ثم علم ليلى رانسة قبله من لا نأقبت
 الصلاة او قرب قيامها انه لا يكون استقرار القيام افضل من التعمد لعدم كراهة التعمد من غير صلاة بتغيير بين استقرار القيام
 والتعمد ونقضته ايضا انه لو كان في شرب سجد لم يكره الحلو (قوله خالف بقلب على قلته تحصل جماعة) اي ولو مضى في (قوله
 لا درا كها) صلة واجب والمراد انه يجب قطعه اذا كان لو آتم الثالثة ثابت الر كوع الثاني مع الامام (قوله وقد خالف في غير
 الثالثة الخ) وقاس ما يأتي عن الباقين ان هذا هو الافضل ويؤيد ذلك ما لا يرد من ثلاث ركعات لصح ما لا يرد من جواز
 النقل بالواحدة والثلاث مثلها ٥٦٤ (قوله من له انعام صلاته) قال سمع حج قوله انها تدعى بالي الرض وذل

في الجماعة انتهى وعادة العال باب
 فان كان جمعا أو اذ اول الجماعة
 وكذا غيرها بعد قطعه الثالثة
 انتهى ولا يخفى ظهوره من المسئلة
 في اهل بشرط في صحة المادة
 وخرج جميعها في الجماعة بالمثل
 لان الجماعة التي يدخل فيها
 اعادة والغالب ان من كان في
 الثالثة لا يدخل بعد في الثالثة
 والرابعة والتشبه بالسلام الركعة
 الاولى مع الجماعة بتغيير يرد
 دخوله في الجماعة بعد قرأه يدل
 على عدم اشراط ما ذكر كونه اذا
 انقضت الجماعة التي دخل فيها
 يقوم هو لانها ما بقي عليه ولا
 يتصل صلاته ثم يمكن جعل ذلك
 على ما اذا فرغ وادخل ركوع
 امام الجماعة في ركعتها الاولى
 لكنه بعيد من هذه العبارة
 قليلا انتهى وقد يقال لا بعد
 فيه مع صلاحه ما قدمه من اشتراط الجماعة في المادة فيعلمه ويمكن تصوير جملة اقر الامام سورة
 طوية بل لا يتوقف على طولها لان الغالب ان زمن دعاء الافتتاح والحمد وسورة بعده لا يدركها مع تكميل التي
 رأى الجماعة تقوم وهو في اول الاتيان بركعة بعدها (قوله من له انعام صلاته) ولو لا قلب النقل ولا يتعدى جواز القطع بظهوره
 قوت الجماعة وصارته سم على منج في فصل خروج الامام من صلاة مناصبه والمحب ان يجهز ركعتين ويحكم منها فتكون
 نافذة لا يدخل في الجماعة فان لم يفعل احتجب لها في قطعها وبطلانها جماعة انتهى وقوله ايضا من قطع ركعتين ويحكم منها فتكون
 من حرمه قطع الرض ومن بطلان الصلاة بتغيير نيته (قوله اما اذا كان في صلاة) مخفف قوله يصلي حاضرة (قوله ولا يقبلها
 قفلا) لا يصحركه ذلك

في مع صلاحه ما قدمه من اشتراط الجماعة في المادة فيعلمه ويمكن تصوير جملة اقر الامام سورة
 طوية بل لا يتوقف على طولها لان الغالب ان زمن دعاء الافتتاح والحمد وسورة بعده لا يدركها مع تكميل التي
 رأى الجماعة تقوم وهو في اول الاتيان بركعة بعدها (قوله من له انعام صلاته) ولو لا قلب النقل ولا يتعدى جواز القطع بظهوره
 قوت الجماعة وصارته سم على منج في فصل خروج الامام من صلاة مناصبه والمحب ان يجهز ركعتين ويحكم منها فتكون
 نافذة لا يدخل في الجماعة فان لم يفعل احتجب لها في قطعها وبطلانها جماعة انتهى وقوله ايضا من قطع ركعتين ويحكم منها فتكون
 من حرمه قطع الرض ومن بطلان الصلاة بتغيير نيته (قوله اما اذا كان في صلاة) مخفف قوله يصلي حاضرة (قوله ولا يقبلها
 قفلا) لا يصحركه ذلك

(قوله ويجب عليه قلب الثالثة مثلا) فثبت أنه لا يجوز قطعها من غير قلب وقيل ما قطع من قربة من قطع صلاته واستأنفها الخ خلافاً لما ذهب إليه ابن إدريس قلنا قلنا ويجب قطعها الثلاثة لقوة الحاشرة (قوله ان شئ قوت الحاشرة) أي ولو بخرج بعضها فقط عن الوقت (فصل في بعض شروط القدوة) (قوله ان ينوي المأموم مع التكبير الخ) أي ولو مع آخر جزمته وبعبارة سم على منتهى (فصل في بعض شروط القدوة) من المصطفى أنه يصح وبغيره ما موما من يستندون إليه أنه لا يصح تقديمه على الإمام في الموضع قبل ذلك انتهى أي ينبغي أن لا تقوته في هذه فصلة الجماعة على أولها وبغيره وبين مالونى القدوة في خلال صلاته حيث كان فيه تكبر وعامقوا القضية الجماعة بأن قوات النفس في التكبر كراهة نوبها من خلاف من إبطاه وقد يؤخذ من قولنا لا تقى ولو أحرمتهم من رد الخ الخ ان الاقتداء مع آخر الصلح لا خلاف في محته على أنه قبل بعبارة الصلاة في الاقتراح بالنية أحرار الصلح لأن التكبير كراهة واحدة كما كتفى بقارعة بعضه ويؤخذ من قول ابن عباس وبغيره ما مومن حيث كانه لا يدق الجماعة من نية الاقتداء من قول الهزنى إلى آخره من أكبره لا تمتنع بعبارة وبغيره صريح في الصواب وبعبارة الرابعية المأموم الاقتداء ثم قال حتى في الجمعة ٥٦٥ مقارنة لتكبيره الاسرار والامتثال بعبارة

ولم يكن غرضها غرضاً بالنية فلهما من غير يدب ولا خلاف يجوز كما قاله الزركلى ويجب عليه قلب الثالثة فتلان شئ قوت الحاشرة

(فصل في بعض شروط القدوة ايضا) (شرط) انعقاد القدوة في الابداء كما يعلم مما يأتي ان لو نواه في خلال صلاته جاز فلا اعتراض عليه خلافاً لمن وهم فيه (ان ينوي المأموم مع التكبير) الاحرام (الاقتداء) اراء فتمام (الجماعة) بالامام الحاضر أو موما موما وقيل ان الثالثة عمل فيستقر الى النية ولا يتقدم في ذلك صلاحية الجماعة لالامام ايضا لان اللفظ المطلق ينزل على المهود والنهذه من الامام غيره هاهنا المأموم فتركت في كل ما يليق به مع قوته بالقرينة الحالية لاحدهما وعلم من ذلك ودقوله جمع لا يكتفى به نحو القدوة أو الجماعة بل لا بد من ان يستصحب الاقتداء بالحاضر والابيات اشكال الرافعي المذكور في الجماعة الذي أشرنا اليه باليوب عنه لا يقبل لادخل القرائن الخارجية في النية لا ناقول صحيح ذلك فيما يقع ايضا والنية هنا تابعة لانها غير شرط للاقتداء ولا يحصله اضافة تابعة فاعتبر فيها ما لم يتقرر في غيرها وخرج بقوله مع التكبير ما لو لم ينصب ذلك فتعقد فرادى ثم ان تابع قساقى (والجمعة كغيرها) في اشتراط نيته

مقاربه الاسرار العلم بهما لا يستدعيان العلم ويعقل عدم انعقادها مع عدمها من قوله لا تقى فان قاربه ليعبر بالأكبرية الاحرام وبغيره على الاقل بأن نية الجماعة لم تنهيه من على حج (قوله بالقرينة الحالية لاحدهما) أي فان لم تكن قرينة حالة وجب ملاحظة كونه ماموما أو مأموما لا تمتنع صلاته لقوله بين المؤمنين ولا مرجع والجل على أحدهما فكسك (قوله الذي أشرنا اليه باليوب اعنه) أي في قوله تنزل في كل ما يليق به (قوله لا ناقول الخ) ردى على هذا أنهم اكتفوا في الفصل بنية دفع الخلاف كونه محققا للاصغر ولا كبيرا كذا بالقرينة مع ان نية ما ذكره ليست تابعة لشيء فلاولى ان يجب بان علم التعويل على القرينة غائب لا لازم (قوله فتعقد فرادى) قد يؤخذ من ذلك أنه لو رأى شخصا علمه مما يفتوى الاقتداء به فثبت ان غيره محصل ان فقدت فرادى واستعنت متابعتها الا نية اخرى وهى تقول كذلك في مسئلة المساقفة تنكر سره ثم رأيت ان هذا لا يخفى على من على ان معنى أنه لم ينوع المصير أنه قبل تحرام مامه متلا وليس كذلك وانما متناه له فتدبر نيته الاقتداء بغيره نفسه وانما علم وقد صرح في شرح الروض بالبطانين والى ان ليس في صلاته وبعبارة وان من يربط لا يكتفى به واعتقاده ان الامام فان ماموما أو غيره محصل أو اعتقاده في قبلان عروا وهو الحق في الأصل

بجاء لصح الصلاة ٨١ سبغ على منسج وفي العباب وشمر حمله منتهى لفوى المأموم الاقتصاد في غير نصيحة إى الإمام أو في غير
ركعة الأولى أو عكسها أى في غير الأخيرة أو الثالثة أو الثانية فلا يضر ذلك والظاهر في مسئلة التيسعات أنه بعد تسبيح أول
ركوع يصير معتقدا في بقية الصلاة لأن قوى استئناف القعدة لا يسهل أن يصير التيسعات معتقدا و بعد هاتما موما
و يصير معتقدا في الركعة الثالثة مثلا ولا يصح هذا القعدة إلا بعد ما انتهى أقول ينبغي أن يصير معتقدا بجمد الشروع
في التسبيح (قوله ولا يفيق توضيحها) هو ردته ليل مقابل الصبح (قوله واجب بعض موهبا) وذلك في العادة إلى
قعدة قبلها فتصير القعدة بخلاف ما تصير بغير الخلل في الأولى كالحاجة ورواجع خلاف من أبطلها فإن الجماعة فيها
ليست بشرط (قوله أو ثلثها) ظاهر أن المراد بالثلث ما فضل الظن وهو غير بعيد كآثر الغالب في أبواب الفقه وهذا
بخلاف المقارنة لأحرام الأمانه أذا غلظ عدلهما يضر إذا لم يقين خلافه و يرق بأن الثلث هنا في أية الاقتصاد والنسبة يضر
بها الاحتمال وهناك في المقارنة ٥٦٦ وتركها بشرط أمة النسبة فمعناهما أن يكتفى بالظن فليس اجماع واحصر

(قوله ولا يجب تعيين الامام الخ) بين ما لو لم تكن الاقامة او قصد ان لا يتابع الامام لقول من تأخري عن ذلك فاستمر على عين
 انه مقتضى قول قاضي شافعية مستنداً ولا فيه تنكر ولا يعد عدم الضرر وقد يشعر به تعبد الشارع بقوله عام في العالم بالنسبة الخ
 حيث لم يقتل في العالم العاصم ثم يسهل في القوت ذكر ان مثل العالم والمجاهل العاصم والثاني فيضير كما مر (قوله في وقت
 الاقامة الامام) نعم لو كان هناك امامان لم يجزعين فكيف هذه التنية لانها لا تجزوا واحداً منهم او شاة أحدهما دون الآخر
 تحسك هو وبقيني اشتراط امكان المتابعة الواجبة لكل ٥٦٧ من احسن الله الامام اه سم على حج

اي ثم ان ظاهره قرينة تعيين
 الامام فذلك والا لا خلاصاً
 فلا يتقدم على واحد منهما
 ولكنه يقع ركوعه بعدهما فلو
 تعارض عليه فعنت قرينة
 المعارضة (قوله وأخطأناهما)
 يعنى انه اذا قوى المتقين
 كقراءة التلها ورفان الواجب
 على كفاية قبل رفع عنها رجل
 يعنى بجائزاً ولا فيه نظر والاقرب
 الاول (قوله وما لا) اى قول
 المصنف فان عهده وأخطأ الخ
 (قوله والقتل بالصفقة) اى
 فيما لم يضر نفسه في ذنبه
 المشار اليه بقوله قبل والقتيل
 (قوله في هذه القدوة) كلاهما
 كالشرع في حصول احكام
 الاقامة فصل النهو والقرعة
 بقراءة الامامة اه سم على حج
 وفيه وثقة والمال الى خلافه
 وبوجه بأنه لا وجه لعلوقه هو
 الامامة مع انتهاء القدوة في
 نفس الامر كما لو بان الامام
 مجدداً ما حصل فضيلة الجماعة

(ولا يجب تعيين الامام) على المأموم في بيته باسمه كيداً ووصية كالحاضر والاشارة اليه
 بل يكفي تنية الاقامة ولو بقوله عند التلها بقوله في وقت الاقامة الامام منهم ان مقصود
 الجماعة يخرج مختلف قال الامام بل الاولى عدم تعيينه لانه وما عينه بيان خلافة فيكون
 ضاراً كما ذكره بقوله (فان عهده) ولم يشر اليه (واخطأ) انه كان قوى الاقامة من يفتيان
 عمراً (بطلت صلاحه) لربطه صلاحه من لم ينو الاقامة كالمؤمن المستفيضة لانه اوى
 العتق في كفاية الظاهر مثلاً وأخطأناهما وبما السبكي وتبعه عليه جمع انه يقتضى ان
 لا يتصل التنية الاقامة بصير مقروءات ان تابعه المتابعة المبطلة بطلت والا فلا رده
 الزركشي وغيره بان فساد التنية مبطل للملاحة كالمواثيقى عن شك في انه مأموم وبان
 تعيينه بالتعيين القاسم صير في حكم التلاعب وتخرج بقوله عهده اى باسمه المواقى
 بالحاضر او بعد اذ عهده زيدان غير قصر في باسمه فكان عهده يصح كالى الروضة
 وان تازع فيه المتأخرون اذ لا أثر للظن مع الربط بالتحضيق والقرينة في ذلك وما قبله انه
 ثم تصور في ذنبه فحصلت ما استعز به وظن انه الحاضر فاقتضى به تعيين انه غيره فلم ينص
 لعدم بزمه امامة من هو مقتضى وهما جزم امامة الحاضر وقصد تعيينه لكن اخطأ في
 اسمه فلم يؤثر اذ لا أثر للظن مع الربط بالتحضيق فلم يقع خطأ في التحضيق أصلاً ولو قال يزيد
 الحاضر أو يزيد هذا وقد اخطأ التحضيق في ذنبه فكذلك والاحتياط اذا الحاضر صفته زيد
 الذى ظنوه وأخطأ فيه بل يفر من الخطأ في الموضوع والخطأ في الصفقة وايضاً فاسم الاشارة
 وقع صلياً بين زيد وزيد لم يوجد والقتل بالصفقة مع هذا لا اذ لم يدل منه في تنية
 الطرح فكأنه قال اصل خلق هذا وهو صحيح بوجه بان كونه في تنية الطرح غير مناف
 لاعتباره بكونه من جملة ما قصد الاستحكام ولو على القدوة ويميزه كيداً بتلاصحت على ما بينه
 بعضهم اذ مقتضى ان البعض مقتضى الكل لان الربط لا يتجزأ وعلى بعضهم بطلان ما تلاعبه
 والا وجه عدم الصحة لان الربط انما يتحقق عند بطله بقله كما يفهم من الاقامة يزيد
 لا يجوز بطلان ان قوى البعض الكل صحت (ولا يشترط الامام) في صحة القدوة وفي غير
 الجملة (نية الامامة) او الجماعة لكونه مستقلاً بخلاف مقتضى تسببه اما في الجملة

فلو جرد صورتها القسم الان يقال يفرق بين هذا وبين المحدث بان المحدث ليس في صلاة التنية فلم يكن اطلاق الفصل ولحق
 الجمهور بخلافه هذا فانه لما كانت صلاته صحيحة وكان فيه أهلية الامامة على ثبوت احكام الجماعة في نفسه ومن
 اتقوى به ومع ذلك فحينئذ (قوله نية الامامة) لو حلف لا يؤزم فاقم غير تنية الامامة بخصت كالتكفير والتفلال وقال
 غير المحدث لان ادراك الاعيان غالباً على العرف سواء اهل بطلوه مع عدم تنية الامامة اماما اه حج في الايعان شرح الصواب
 وظاهر كلامه ترجيح الثاني حيث وجهه (أقول) والاقرب الاول وبطلان ما سلف على فعل نفسه وبطلان ما سلف على

بعض الصلاة ثم ادى أخذها فلو فعلوا ذلك لم يدخل محل كذا العمل وادخل حيث قالوا فيه بعدم الملتزم ومنه ما قد ثبت
 بهدائه بغیر اختیار ولم يمكنه رد ما جعله لقب لا يدخله ومنه ايضا ما لو حلف لا يدخل محل كذا فله ان لا يحنث وان أسكنه
 القتل منه بان علم انه يبعده او امره بان يحنث اذنه فانه يحنث ويحنث ما لو كانت صفة ملقة لا لأصل اما ما هل يحنث أم لا
 فيه ونظر الاقرب الثاني لأن معنى الأصل اما لا أو بجملة صفة كقولنا اما ما وبعدها قد اقم بعد اقامته مقرودا
 انما هو بجملة تمام الصلاة لا بجملة ما قبله فبني انه لا يحنث ايضا لو نوى الامامة بعد اقامته بجملة ما قبله ان الحاصل منه اتمام
 لا بجملة (قوله ثمانية الامامة مع الصوم) وما فيها من اقسام في أصل التسمية من اعتبار القارة ليسج التكبير (قوله
 ومثلا في ذلك المذنونة) اي فلو نوى الامامة لم تتعقد وقيل نظر له لو صلاها مقرودا ان تعقد وان لم يتعقد فصل ما لم يتعقد
 ويجب عليه اعادة بعد في جماعة ولو بعد خروج الوقت ويكتفي ركعة فيما يظهر من وجوه من هذه المذنونة ما ذكره في الروض
 وشرحه في باب التدر والقياس انعقادها حيث لم ينو الامامة فردا لان تركه الامامة لا يرد على فعلها مقرودا ابتداء قوله
 جماعة) اي والجمعة جميع تقدم بالمطرد والمراد الثانية كما هو ظاهر لان الاولى تصغر فردا وقال سم على منهي ما صلها انه
 لا تجب عليه الامامة في الجموع لان الكلام فيما يترقب على نية الامامة صحة الصلاة مطلقا ومستلها لجمع ليس كذلك الى آخر
 ما ذكره في مقارن عبارته في باب صلاته في جمعة شبيهة في الاكفاء بالجمعة عند انعقاد الثانية وان افترد وقيل تمام
 وكما في الاولى والبدنية الامامة بالجمعة ٥١٨ او الامامة وان لم تتعقد صلاته (فرع) وجب شرط عليه الامامة

بموضع هل يشترط نية الامامة
 يحتل وقا على ما يليه من
 ذلك حين سئل عنه في درسه
 مشقة لا يجب لان الامامة
 حاصلة اي لان الامامة كونه
 متبعاً للقرن في الصلاة منوطاً
 صلاة الفرد دون ما حصل بالجمعة
 للمأمومين وان لم ينو الامام
 الامامة دليل انعقاد الجماعة

من لم ينو الامامة اذا كان من غير جماعة ونوى غيرها وانما لم يحصل له الجماعة اذا كان من
 أهله او لم ينو الامامة لان الجماعة شرط في الجماعة فلا تحصل الا بغيره او فرق بين الجماعة والامامة تأمل سم على منهي (فرع) •
 المتبادر من كلامهم ان من نوى الامامة وهو يعلم ان لا أحد غيره قد اقتداه لم يتعقد صلاته بل عليه اعادة لا أثر لغيره داخل
 اقتداءه يعني نعم ان شئت ذلك لم يعد جواز نية الامامة او طلبها ثم يأتيه في شرح العباب قال في الزكوي لم يفتي نية الامامة
 وان لم يكن خلفه أحد اذا وثق بالجمعة اه وقد يقال ونحوه الحضور الموقوف بهم اه سم على حج وقوله اقتداءه اي
 أو قل (قوله واذا هم من حين نية) بخلاف ما لو اصرم والامام في القسم دكان جميع صلاته جماعة ويقر بان الجماعة وجدت هنا
 في أول صلاته فاستحسنت بخلافه فقال اه سم على منهي (قول من أول النهار ولو لم يصلي النية في رمضان بلغ في أثناء
 اليوم انيب عليه جميعه ثواب القرض كذا قرره شيخنا الشيخ الشوري وذكر انه منقول وعليه فمفرق منه وبين ما اقتضاه
 كلام الشارح فيما مر من انه اذا بلغ في أثناء الصلاة شاب على ما بهدائه في البوغ ثواب القرض وما قبله ان النقل بان الصلاة من
 حيث اشتملها على ركعات يمكن وقوع بعضها في هذا فمفرق بعضها اقلا بفعل ثوابها كذلك ولا تكلف الصوم فانه لا يمكن
 مجزئة اليوم بحيث يصوم بعضها فلا تمتراع في نية بفعل ثوابه بجمعة واحدة وعلم بان القرض لا يحصل به سقوط الطلب
 عنه بعد تكليفه (قوله ولم يدخل) اي والحال انه لم يدخل الخ

اما

(قوله فانه يضرب) وفيه في الجمعة حيث كان من اعتدائه من الاربعين (قوله في الانحياز) يخرج بها الاقوال وبالطاهر والباطل
 كناية (قوله في الكون) قضية كلام المصنف كذا شرح ان هذا في الخلاف فيه وبشارة من ان الزاوي والاحرار هذا قيل
 وعبر بعضهم بالزواي وحيث ان الخلاف اه فحصل انه خلاف لبعض الامة وانما خلاف مذهبي ليدرك المصنف وفي حج
 ماقتضيه بعد كلامه كرمي ان الخلاف في هذا الاصل ما ضعف جدا اه وهو ظاهر في ان الخلاف مذهبي (قوله) ه
 نقل عن شذنا الشوري ان الامام اذ ابراع الخلاف لا يستحق المعامول وليس من ذلك ما لولي التبعية في الفاتحة قال لان
 الواو لم يقصد تحصيل الجماعة لبعض المعاصرين دون بعض بل قصد حصولها ٥٦٩ لجسع القليلين وهو المعامل بعبارة
 الخلاف المأثمة من جهة صلاة البعض او الجماعة دون البعض

امامه لا يصح اماما ولو هذا حال الاذوي ان القول بعدم صحته مع غيره ويطه
 وجوبه على امام الجمعة عند التحريم فان اخلا (في تعيين تابعه) ولم تكن صلته
 جمعة او ما في معناها كان قوي الامامة في تعيينه اه وهو (لم يضر) ان شرطه في النية
 لا يرد على تركها وهو يارة اما لوقوع ذلك في الجمعة او لما لم يأت بها فانه لا يضر لان ما يجب
 التمرض لجهة او تفصيلا بضر الخطا فيه كما هو (و) من شروط صحة القدوة توافق نظم
 صلته بما في الاعمال الطاهرة فيقتضي تصحيح القدوة المؤدى بالقاضي والمتمرض بالتفعل وفي
 الظاهر والعصر وبالعكس اي القاضي بالمؤدى والتفعل بالمتمرض وفي العصر بالظهور
 نظر الاتفاق الفعلي في الصلاة وان تعاقبت النية واجتبه الشافعي رضي الله عنه على
 اقتداء المتمرض بالتفعل ضمير العيصين ان معاذ كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم
 مع الاخرة ثم جمع الى قوله فيصلي بهم تلك الصلاة وفي رواية لشافعي هي لم تنطوع
 واهم مكتوبة (وكذا الظاهر) ويحرم كالعصر (بالصبح والمغرب وهو) اي المتعدي
 حينئذ كالسبوق فيتم صلاته بعد سلام امامه (ولا يضر متابعة الامام في القنوت)
 في الصبح (والجلاس الاخير في المغرب) كالسبوق (وله فراغه بالنية اذا اشتغل بها)
 اي بالقنوت والجلاس مراعاة لنظم صلاته ومتابعته كما في المجموع افضل من مقارنته
 والمعارفة هنا معذور رفع افلا تقنوت بها قضية الجماعة كما قاله جميع متأخرون وايروا ذلك
 في كل مقارفة خير ينال بين الانتظار كما هو مضمونه وما استشكل به جواز متابعية الامام
 في القنوت مع انه غير مشروع مقتضى كيف يجوز له تطويل الركن القصير يرد بانهم
 اغتفر والحد في المتابعين لا يثبت على ذلك ما مر من انه لو اتى بركن القصير يرد بانهم
 لا يعتدل ليس له ان يتابع بل يحدو ينظروا ويبارقونه فلا تكن هنا كذلك ان تطويل
 الاعتدال هنا له اما بالمعوم في الجملة وهناك لا يراه بالمعوم أصلا (وتجوز الصبح خلف
 الظهر) وكذا كل صلته اي قصر من صلاة الامام (في الظهر) لانه تطول الصلواتين

اه وهو قرير بحيث كان امام
 المسجد واحدا في خلاف مع اذا
 شرط الواو انما يختلف في تعيين
 انه لا يوافق اتفاق المعامول على
 مراعاة الخلاف بل ويشي ان
 مثل ذلك ما لشرط كون الامام
 خفيصا مثلا لا يشوب استحقاقه
 المعامول على مراعاة ضميره
 او جرت عادة الامة في تلك الجهة
 بتقليد بعض المذاهب وعدم
 الواقف بذلك فيصل وقفه على
 ما يورثه العادة في زمنه فباعدة
 دون غيره نعم ولو تدون مراعاة
 الخلاف كان اقتضى بعض
 المذاهب بطلان الاعتدالين
 وبعضها وجوبه وبعضها
 استحبابه وبعضها كراهته
 فينبغي ان يراى الامام مذهب
 مقلده ويصنع مع ذلك المعامول
 (قوله في القنوت) وهل مثل ذلك

٧٢ ل ما لو اتى على العشاء على الترتي في نصف الثاني من رمضان يكون الافضل متابعته في القنوت
 أولا كالأقدي على التسليم لكونه متفقا في الظاهر الاول والفرق بينه وبين المتعدي صلاة التسليم متابعه
 هذا القنوت بشرطه وتا كنه (قوله فلا تقنوت بمقتضى الجماعة) اي فيما أدرك مع الامام وفيما قبله بغيره مفتردا (قوله لان
 تطويل الاعتدال محتال) قد يقال برده على ما يأتي في صلاة التسليم من انه غير متابعه لمقارفة أو لا تطول في السجود مع ان
 المتعدي يرى تطويله في الجملة فانه يقول بجمعة صلاة التسليم في نفسها على تلك الهيئة لان يقال للممكن له ان يركعها في وقت معين وكان
 فعلها بالنسبة لغيره ما اذا نزلت صلاة لا يقول بطويل الاعتدال فيها اي ومع ذلك فلا شك في اقوى

وقطعه كعكسه والثاني لا يجوز لانه يحتاج الى الخروج عن صلاة الامام قبل قراءته
وفي تعميده يصحوا على ان تركه الاولى ولعمري الاتفاق لكن يجعله في فضيلة الجماعة
وان غارق امامه عند قيامه الثلاثة كما انقضى بالوجه المخرج الله تعالى وبإعادة ما بين العودات فان
شأنه في مفارقتها وسلم وان شاء انتظره ليل مع وهو الأفضل فان غارقه لم يطل صلاته
ولم يفسد فضيلة الجماعة ولا خلاف اه على الاظهر انما قيل يجوز الاقتداء بغيره
أفتيسية الانتظار انما يصح به فضل أداء الصلاة مع الامام وقاوا انقرضوا على صحة
الاقتداء بجسلى الكسوف انه يجب عليه مفارقة عند القيام الثاني من الركعة الاولى
وتحصل بفضيلة الجماعة لانه فارق به من غاشبه ما اذا قطع الاسام القدوة وقالوا انقرضوا
على صحة الاقتداء بجسلى الجنائز انه لا يوافق في التكبيرات وغيره بل قد حصل حصول
فضيلة الجماعة وقال الشارح وظاهر انما هي فضيلة الجماعة لا تفرق في المفارقة الخبر
بينها وبين الانتظار ولهذا قال جماعة من المتأخرين في مسئلتنا ان تقول اذا كان
الاولى الاقرار دخلت في فضيلة الجماعة لانها خلاف الاولى اه ولا يخالف ما ذكرته
قول بعض المتأخرين ان صلاة المرأة ونحوهم جماعة حصية ولو اواب فيها انما غير
مطلوبة اه اى لان اتفاقا طلبها منهم لعدم اهلهم بها بسبب حصة قامت بهم بخلاف
مسئلتنا ولا قول الروضة وغيره ان الاولى فيها الاقرار ادخولها من الخلف المقيم من
الاتفاق على صحتها بخلافها في الجماعة وان نال خلفها في الاظهر بل ما ذكرته اولى
بما قالوه من أن من صلى على جنازة لا يستحب له اعادتها على الصبح ومن مقابله انه صلى
منفردا ثم وجد جماعة استحب له الاعادتهم لمخارطة فضلهما والا فلا وعلى الصبح
وأعادها صحت فلا على الصبح وقيل فرضا كالمطابقة الثانية اه والصلوة في هذه المسئلة
مطلوبين كما يفضلان على طلب ترك جماعة والصلوة في مسئلتنا واجب فعلها وان اتفق
طلب الجماعة قدسية وعلمة ومن خبره ما اذا ما حصل فضيلة الجماعة خاف بعد
الترضية صحتها كانت وغيرها يدل عليه أيضا خبر ابن حبان في صحيحه من حديث جابر
رضي الله عنه انه كان يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الغريب ثم يرجع الى قومه
فيؤثمهم وخبر ابن داود والترمذي والنسائي من حديث يزيد بن الاسود وصحبه الترمذي
وابن حبان والحاكم انه صلى الله عليه وسلم صلى الصبح في مسجد الخيف قبل ان يغفل من
صلاة رضى في آخر التوهم رجلين لم يصلهما فقال ما منعكما ان تصلبا معننا لا يرسل الله
صلينا في رسالتنا فقال اذا صلينا في رسالتنا فبما مسجد جماعة تصلبا معنهم فقام الكا
نافة وهو كما يدل بالعموم وعدم الاستئصال على انه لا فرق بين المصل منفردا والمصل
جماعة اماما وأمولا وقد علم الشيطان وغيره الوجه المخرج القائلين صلاة طعن
يحل أفضل من صلاة ذات الرضاع يحصل فضيلة الجماعة على القائل لكل طائفة ومراهم
ان ايشاع الصلاة بكالها تخلف الامام كذل من ايشاع البعض وان حصلت فضيلة

(قوله لكن يحصل بذلك الخ) قد
يؤخذ منه صحة إعادة خلف
الفضيلة لحصول فضيلة الجماعة
فيها وتقدم للشارح ان الجماعة
شرط في إعادة خلفها (قوله)
وقالوا تقرضها الخ اى وهو
مرجوح وكذلك قوله وقالوا
تقرضها الا ترى (قوله) وقال
الشارح اننى فحصل شرح
الامام من صلاة الخ الا ترى
(قوله) ولهذا قال الخ اى لقول
الشارح ان فضيلة الجماعة
لا تفرق في المفارقة الخ اى قوله
مسئلتنا اى وهو جواز الصبح
خلف الظهر (قوله) فلم حصلت
الخ هذا ظاهر على ان الاقرار
أفضل كالمفارقة واشره قول
الشارح قبل وفي تعميده يصح
ايما الخ امان قلنا بان الجماعة
أفضل فلا يرد السؤال (قوله)
لانها الاولى مع ان الخ (قوله)
بخطا مسئلتنا اى فان اهلهم
الصلاة حاصله واتفاق طلب
الجماعة منهم فمرد اختلاف
الصلواتين (قوله) بل ما ذكرته
الخ اى توسيعا لحصول فضيلة
الجماعة من قوله وهو الأفضل
انتظار الخ (قوله) لو اعادة اى
صلاة الجماعة ولو منفردا ومرا
(قوله) في هذه المسئلة اى صلاة
الجنائز (قوله) فلا يغفل اى

(قوله لم يزل التمسك) أي عليه ثلوثا تثنى هل تحصل فضيلة الجماعة أولا فيمكث وتقدم عن سم حصول الثواب في النقل الذي لا يشر فيه الجماعة وقضية حصول فضل الجماعة (قوله أما الصلاة المعادة) أي فلا يسر العمل القريض أن لا يتقدم بالمال بل يسر في الاقتداء بحصول فضيلة الجماعة فيها (قوله أن بعض خروج الوقت) أي فان خشيته فقدم الانتظار أولى وأتم (قوله تحببنا الحارة) أي لا تفرق الصلاة (قوله أطال الله) أي يثاب ولا يكره التشهد فلو لم يحظ الا بغيره كره لأن الصلاة ثلاثا وتقدم بها التمسك ولا يكره التشهد ويؤمن خلاف من أبطل ٥٧١ ينكر برار كركن القول (قوله انه يحدث

جالوس تشهد) يؤخذ من هذا الاستدلال انه انتظاره في المجدد الثاني للمراجع اسم على حج أقول وانتظاره أفضل (قوله وعلم عذركنا) أي من قولنا انه يحدث جالوس تشهد الخ (قوله لا تراسه) أي ويعلم ذلك بالقرينة كالوصل القرب تشهد رابعة (قوله لم يزل) أي الامام (قوله لا) أي الجالوس تابع له أي التشهد (قوله فلا يعتد به) أي هو ظاهر علم من حاله الامام انه لم يشهد وأما لو لم يعلم ذلك بان ظنه وتبين خلافه فيبقى عدم الضرر لانه كالمجاهل وهو يتفكره ولا يفتقر لنفسه له لعدم قوله ويجري ما ذكر قد يقال لاجل هذا بعد قوله ويؤخذ من ذلك الاول الخ فان هذا الذي جعله مأخوذا بالاول هو عين ما ذكره بقوله ويجري ما ذكر من صلى الخ (قوله عند قيامه للثالثة) أي حيث أراد الجالوس للتشهد فلو لم يزل

الجماعة في جميع الصلاة وأما قولهم من لم يمسك فله تعرض أن لا يتقدم بالتمسك في الخروج من الخلاف إلى حصة فله في التمسك المتمسك أما الصلاة المعادة فلا لانه قد اختلف في فرضها إذ قيل أن الفرض أحداهما يجب أو كلاهما مع ما ورد في الجليل يجب أو كلاهما لأن الثانية لو قصفت لثقلية لم يسر فعلها في جماعة كسنة الظهر وغيرها وقيل أن من صلى منفردا ففرض الثانية لهما وأصل في الجماعة فالاولى وقيل أن كلا منهما فرض لأن الثانية مأجور بها والاولى ممتعة فخرج لا مانعة من وقوع الثانية فرضا دليل ما يروى عن الكفايات كالطائفة الثانية المصلة على الجاهل وغيرها (قوله) قام الامام (الثالثة) أي في المأموم (فارقة) بالنية (وسلم) لا تقصا صلاته ولا كراهة لانه فرأى هذا وكسأني آخر الباب (وان شاء انتظره) ليس معه (يعرض إذا) السلام مع الجماعة (قلت) انتظاره أفضل (واقعه أعلم) لما مر أن بعض خروج الوقت قبل فعله وعلمه حصول فضيلة الجماعة كما تقرر وإذا انتظره أطال الدعاء بعد تشهد فيها يظهر وخروج بفرضه الكلام في الصبح القريب خلف الظهر مثلا فلا يجوز له أن ينتظره إذا قام للرابعة على الأصح في التحقيق وغيره لانه يحدث جالوس تشهد لم يقبله الامام بخلافه في ذلك فانه واقعه فيه ثم استدركه وعلم عذركنا انه لو جلس امامه للاستراحة فمكث لم يمسك فارقته وأنه لا يزال جالوسا للتشهد من غير تشهد في الصبح الظاهر إذ جالوسه من غير تشهد كلا جالوس لانه تابع له فلا يعتد به بدونه وهذا هو مراد ابن المقرئ بقوله أحدث جالوسا كان مراد الشيخين بقوله أحدث تشهدا جالوسه ويؤخذ من ذلك الاول انه لو ترك امامه الجالوس والتشهد لم يمسك فارقته لأن الخافضة سجدت الخش ويجري ما ذكر في من صلى الصبح خلفه صلى الظاهر وترك امامه التشهد الاول فيصحب على المأموم فارقته عند قيامه الثالثة كما أتت به الروايد مع اتصال أخذ من قيلهم جواز انتظار المأموم امامه فيها بانه واقعه في جالوس تشهد ثم استدركه وقيلهم من لم يمسك فارقته الرابعة بالحدث جالوس تشهد لم يقبله امامه ويصح اقتداء من في التشهد القائم ولا يجوز لهما أن يصحب من ينتظره الخ أن يسلم وهو أفضل ولم يفارقه وهو فرأى بعد ذكره لا تفرقنا إلى انه أحدث

بيده انتظاره في المجدد وان حال من غير نية فارقته (قوله وهو فرأى بعد) قد يشر هذا بحصول فضيلة الجماعة في ذلك كركن ساقى فيقول هو من غير فارقته في ذلك فله ان ذلك مكره ومفوت فضيلة الجماعة حتى فيما ذكره مع الامام ٥٨ وقضية عدم حصول الفضيلة هنا وقضية قوله هنا وهو أفضل الخ حصول الفضيلة المهم الا ان يقال اذا نوى الاقتداء وان لم فصل له فضيلة الجماعة لكن حصل فضيلة في الجملة فإذا نوى الحارة خلفه الامام لم يسر حيث كونه قائما وهو فاعلم لا يكون ذلك عقدا غير مفوت لحاصل من الفضيلة الحاصلة بمجرد اتصاله بصلاة الامام

(قوله كقولنا اقتدى في الظهور الخ)

عنه عكس من قول المصنف
والقصر من المتشبه بالسنة كرها
فوقته لقوله والأول الخ (قوله
اعتباراً بصلاته) قد ينشأ
هذا على ما في صلاة العبد من أن
العبد بصلاته الإمام حتى لو اقتصر
على سنت في الأولى وثلاث في
الثانية تابعه فيها وقد يفرق بأن
الإمام والمأموم اشتركا في أصل
التكبير وإنما اختلغا في صوته
فلما طلبت متابعة المأموم لإمامه
في أصل التكبير استصحب ذلك
قتبعه في صوته وكذلك هنا
(قوله وأدركه في السجدة الأولى)
أو الجالس بين الصلوتين على
ما يأتي في قوله غير أنه فيه
اطلاقه الخ (قوله ويشارك
الشاهد الأول) أي حيث قلنا
بالبطان للتحلف له (قوله
لاستراحة في ظنه) أي المأموم
أي فانه يلزمه المشاركة مع
مشاركته في الجالس (قوله غير
مطلوب) بل ولو كانت مطلوبة
لا يختلف الحكم لما روي من صلى
المغرب خلفه الجماعة من
أنه تبع عليه سنة المشاركة وإن
جلس إمامه للاستراحة (قوله
وظاهر كلام الشيخين) أي قول
الشيخين (قوله غير أنه تابعه
اطلاقهم) مع قدر قوله فلا بطان
هذا من قوله ولا غيره تابعه
اطلاقهم الخ ولعله ذكره لأجل
قوله قبله لعلم الكراهة الخ

يسلموا لم يقبله الإمام لأن المحدثوا أحداً به عليه الاقتداء لا دونه كما هنا وتصح العبارة
خلف التراجع كالأقضى في الظاهر بالصحيح فذا سلم الإمام عام ليعمل به والأولى له
تأمله منصرفاً أن اقتدى به ثانياً في ركعتين آخرتين من التراجع جاز كمن قدر اقتدى
في أثناء صلاته بغيره وتصح الصحيح خلف العبد والاستسقاء وبكسر التوافق أنظم أفعالهم
والأولى أن لا يوافق في التكبير إلا إذا سلم على الصحيح خلف العبد أو الاستسقاء ولا في
تركه أيضاً إن عكس اعتدوا بصلاته ولا يضره ما اقتضى في ذلك لأن الأذى لا يضر فعلها
وإن لم تندب ولا تركها وإن عكس وأمس في الاستسقاء استغفاراً كما يأتي في باب في غير
بقوله لا يوافق في الاستسقاء على القول به إن ثبت أنه فيه قولاً ولا فهو وهم سرى له
من الخطبة إلى الصلاة (وإن أمكنه) أي من صلى الصحيح خلف غيرها (القيوت في الثانية)
بأن وقت إمامه يسيراً (قلت) استحباباً بالتصديق للسنة مع عدم الحاققة (والأى
وإن لم يمكنه) (تركه) تدباً خوفاً من التحلف ولا بد من جعله هو فصل الإمام لعنه كما هو
القياس خلافاً للاستوى حيث زعم أن القياس بغيره (وهذا فراقه) بالنسبة (القيوت)
تخصيصاً للسنة ولا كراهة فيه بعده كما هو في بقائه فراقته وتختلف القيوت كما ذكره في
السجدة الأولى ويصرف فيارق الشهد الأولى بانهما هنا انتركاً في الاعتدال فلم يتركه
المأموم وتم انفرد بالجلوس ولا بد على الفرق ما لو جلس إمامه للاستراحة في ظنه لأن
حاجة الاستراحة هنا غير مطلوبة فلا عرفه وجودها وظاهر كلام الشيخين وغيرهما هنا
وأدركه في السجدة الأولى أنه لو يدركه فيها بطلت صلاته غير أنه بانهما إطلاقاً لا في
أن التحلف بركن لا يحل لأبطال هذا فيه عفاً للفتنة حسنة وقد قالوا والخالف في سنة فعله
أو تركه أو غش الحائفة كسجود التلاوة والشهد الأول بطلت صلاته والتحلف
للقوت من هذا لأنه لو كان من هذا قلنا بطلان صلاته بهوى إمامه إلى السجود
على ما في الفتح والفتال وقد رجعنا خلافه فحين أن التحلف للقيوت من ذلك ويقرب
بأن التحلف نحو الشهد الأول أحدث سنة بطول زمنها ولم يعلمها الإمام أصلاً فقيست
الحائفة وأما قوله للقيوت فلا بأس فيه أحدث شيء لم يعلمه إمامه لم يفسد الحائفة
بالاتفاق تمام ركعتين فليكن كالمطلوع والمحصل أن التحلف في التحلف للسنة غيره
في التحلف بالركن وإن الفرق أن أحداثاً لم يقبله إمامه مع طول زمنه تحس في ذاته فلم
يجب له ضم في السنة بخلاف مجرد طول زمانه له إمامه فانه مجرد صفة تابعة فلم يحصل
التحلف به بل يتكرره فلم يوزنه إلا في ركعتين تابعين فيسأل وحديثه قولهم هذا إذا
لحقه في السجدة الأولى فيقلدهم الكراهة فلا بطان حتى يهوى للسجدة الثانية وعلى
هذا يعمل قول الزركشي المعروف عند الأصحاب أن التحلف للقيوت محبط بل دليل قوله
في محل آخر وقد سلك الخلاف في ذلك لا خلاف بل القول بالبطان مبرور جداً إذ اشقت
الخلافات على ابن تيمية في كراهة الرافعي ليس مقروضا فيه وبشدة ذلك قوله إذا لحقه

(قوله في الجنازة) فترجم على

الثاني (قوله كما يجنبه من الرقة) قال شيخنا الأرياني بعد ما ذكر وتجنبه مصولا إلى كسرة وهو المعقد (قوله ولا تصدق بها) ويرثه من نقل حصه الاقتداء في سجود التلاوة أو الشكر من في السجدة الأخيرة من القرص ثم رأيت في حج ما وقفه وعيارته ومنه لها مثل ثلثي قيام ركعة الصكوف الثلاثة وآخر تكبيرات الجنازة في العصبة ما بعد السجود فيها قاله البلقيني أه لكن قسبة قول الشارع بعد الواجب الخ خلافه (قوله صبح الاقتداء) أي سواء كان في ركعة الأولى أو قسها (قوله المجنبه عدم العصبة) معقد (قوله أنه ان يصرمه) أي فلو بين خلاف ثلثه فظاهر سنن حصه الصلاة كافي خاوي والد الشارح (قوله فكأن لم يوجب الخ) أي فنتج الاقتداء (قوله بل يجب استظهاره في السجود) أي ان لم يشاهد في كسرة ظهره في السجود فيكون يري تطويل الاعتدال ومثل ذلك الخ من موافقه تطويل الاعتدال المأمور المأمول بل من عليه ذلك كان اشتغل الإمام بالترجيع عقب الرفع من الركوع ولم يزد ونه على من دعا المأمور في الاعتدال لم تضر موافقه

(فصل في بعض شروط القدوة) (قوله لم يزد الخ) أي غير النصين أحج

على القرب (فان اشتغل قبلها ككتوبه وكسوف أو جنازة) أو صعدت لا ولا وشكر كما قاله البلقيني (يرجم) الاقتداء في ذلك (على الصبح) فثالثه التزم وتعدا الثانية معها ثم يظهر حصه الاقتداء في الشكر بالتلاوة وعكسه والثاني يصح لا ككتوبه في الصبح وليس مع رعايته ترتيبه سويلا يتابعه في الجنازة إذا كبر الإمام الثاني بمصر بين مقارنته وانتقاله سلامه ولا يتابع في التكبيرات توق الكسوف تابعه في الركوع الأول ثم يرفع ويفارقة أو ينتظره وأما الثاني ان يركع ثانيا ويصل عليه يصح معه ولا ينتظر بعد الرفع نفسه من تطويل الركبن القصير ولا يركع في عدم العصبة بين ان يعلم في الإمام لها أو يصح لها وأن بان لذلك قبل التكبير الثانية من صلاة الجنازة فلا قاله ويرثه من تبعه نعم كان الإمام في القيام الثاني فالحمد من الركعة الثانية من صلاة الكسوف صحت القدوة كما يجنبه من الرقة وتبعه جميع ويدل فعلهم عدم العصبة بتعدا الثانية ولا تصدق بها والوجه استمرار المنع في الجنازة ويصدق في الشكر والتلاوة في القيام السلام أو موضوع الأولى على مخالفة إلى الفرغ منها بدليل ان سلامه من قيام ولا كذلك غيرها وأما الأخيرة فإنها لا ينسبها لمطابق الصلاة ويستأنها مع وجود مخالفة لا يقال ينطبق حصه القدوة بمسلي الكسوف ويحرمه لأن الاقتداء به في القيام ولا مخالفة فيه ثم إذا انتهى إلى الاتصال مخالفة فان غارقه استمرت العصبة والابتلاء كن على في ثوب ترى عورته منه عند ركوعه لا فاعقل الملقه والربط بتألف التزم منع الاعتقاد بالبطء صلاته صلاته مخالفة لما في الماهية فكان هذا القصد ضاروا وليس كذلك من ترى عورته إذا ركع لانه يمكن الاستمرار بوضع شيء يستمر عورته فافترقا ما لم يركع الكسوف كسرة الصبح صبح الاقتداء به مطلقا ولو وجعه صلحا ساو ذلك أهو في التشهد أو القيام لجزء فهل ان يتقدم به أو لا وكذا لو أدى وقت الكسوف وشك في أنه كسوف أو غيره قال الزركشي وابن العماد المجنبه عدم العصبة لأن المأمور بعد الأحرار لا يعلم هل واجبه بالجلوس أو القيام فان ترجع عنده أحد الاحتمالين كان أدرا يصلي مقترنا أو متورا فله ان يصرمه ويحسب هذا ان كان قسما فان لم يكن قسما لا يعرفها آت المسافات فكأن لم يوجب على نفسه شيء يصح الفرض خلف صلاة التسبيح كما ترجم به بعضهم ونقل عن الكفاية ولا تصب المخارفة في الاعتدال بل يجب انتظامه في السجود فيها يظهر ومن كلامه فيما عرفت في سجود السهو والتلاوة انه يشترط أيضا العصبة الاقتداء به موافقة الإمام فيسقط نفس مخالفة فيها اعتدالا وتركا كسجدة التلاوة وسجود السهو وشهد أول وقيام منه فان خلفه فيها اعتدالا لم يطل صلاته على ما عرفت لا يضر تحق لا تمام بشرطه لا حتى شرح قوله فان لم يكن عند اختلافه بوجوب الاستراحة

(فصل في بعض شروط القدوة أيضا) (تجنب متابعة الإمام في أفعال الصلاة بدون أقوالها) تجنب المتابع للإمام ليوثبه فلا تختصر عليه فذا كبر فكبروا وإذا ركع

وهو عدم متابعتها في ترك فرض الحج ثم ان كان الموضع محل تطويل كان ترك الركوع التثنية في القيام والا كان طول
 الاجام الاستدلال انتزعه المأموم فيما يصلي وهو الجود هنا (قوله انتباهه) فعل الامام فثبت انه لو كان المأموم يرفع
 الركوع فشرع في حركي الركوع بعد الامام ووصل الى حركي الركوع قبل الامام لا يكون اتقاناً لثابتة الواجبة وبذلك يعلم
 من جواز المقارنة (قوله او كل من ذلك الحج) ٥٧٤ قال حج ودل على انه قد انفسوا لجمال المتابعة كما تقرر

لا يقدح في جوازها فادقارته
 الحج اه (قوله حتى يصل الامام
 لحقيقة المنتقل اليه) فثبت انه
 يطلب من المأموم أن لا يخرج
 عن الاستدال حتى ينس الامام
 بالعبود وقد تقرر فثبت اه سم
 على حج ووجه التوقف هنا هو ما
 أسرع الامام في دفع رأسه من
 السجود الاسم الان يقال أراد
 الشارع بالوصول للحقيقة انه
 وصل الى ابتداء معنى الحقيقة
 وهو يحصل بوضع الركبتين
 لانهما بعض أعضاء السجود
 (قوله يجب متابعتها الامام الحج)
 فسه مباحة فان التمسير
 بالوجوب يقتضي حرمة خلافه
 فلا يكون مانعاً لا كحل فلو قال
 في التذكرة بقوله بان يتأخر
 ابتداء فعل الحج كان أوضح (قوله
 اي لتفصيل السنة) اي وعلمه
 فالمراد بالوجوب ما لا يمتنع
 (قوله فينبطل تصفحه) اي عالم
 من عليكم الامن السلام وقوله
 آخر الاولى اي السابعة الاولى

حج ٨١ شيئاً زائداً بل الهمة ان يرضى عند خاتمة روج بها من صلاته كما يشهد به
 قول الشارع السابق بصدق المصنف والاصح اه لا يجبية الخروج الحج فان نوى قبل الاولى بطلت صلاته اه وقوله قبل
 الاولى اي قبل الشرع فيها (قوله لا قول ايضاً) زاد حج ولو السلام بدليل الحج ٨١ (قوله لم يضر) ومثل ذلك في عدم الضرر
 ما لو من قبل الاقتداء على المقارنة في الافعال لان القصد هو الخارج عن الصلات قبل التمسير في انزلها اخذ ادعاء ما لو فيها
 يجوزهم على الاتيان بالباطل من أنه لا أثر قبل الشرع فيه

لا توابع

(قوله هل من ادعيه الخ) في التعبير عنه كصاحبنا الاول ان يقول هل المراد به ثواب الصلاة اذا كانت الكراهة لذات الخ
 وأما قوله هل من ادعيه ثواب الجماعة فلا يظهر مع قوله كالمصلاة في الجماع ويحوي ٥٧٥ فان القائل فيها على ما يقتضيه عبارتهم

ليس ثواب الجماعة بل ثواب
 الصلاة يقتضيها على القول بها
 والراجح خلافه (قوله حتى انه لو
 شئت في اثباتها اي اثبات تكبيرة
 الاحرام وقوله أو بعد دعاء يبعد
 تكبيرة الاحرام وقبل الفراغ
 من الصلاة ما لو مرض الشخص بعد
 فراغ الصلاة ثم جدد ركلا يضر
 مطلقا كالشك في أصل التنية
 قوله فلا هو منقردا) قسم
 قوله على ذلك ان اقرى الخ (قوله
 غلظه لا يضر) أي بان هو
 المصدر الاول قبل حوى الامام
 للصدقة الثانية (قوله المأموم
 قائم) أي لم يجز فسد دخل
 فيه ما لو كان في حوى
 السجود مع خنقه عن السجود
 عمدا حتى قام الامام عنه (قوله
 بخلاف ما اذا كان القيام اقرب)
 أي او الينا على السواء كما
 صرح به الزيدى في الركعتين
 الثالث السابق (قوله ما نضف
 لصور قائم) من ذلك ما لو اشتغل
 بتكبير العبدتين وقد تركه الامام
 فلا يكون معذورا (قوله وقول
 جمع) بوقى اصفه جماعة منهم السيد
 السجودى وقيد الطلب بما اذا
 أمكنه ادراك القيام مع الامام
 كما هو متقول عنه فيما هو وهو
 نظير ما قاله في الخف القنوت
 اذا تركه المأموم بعد وقفة هذا التقيد انه اذا لم يحكه الادراك المذكور لا يطلب التحصيل لكنه يجوز الانه يصح خفا بغير
 عذر فليأجل ثم على الخف لتمام الشبهة فيجاب عنها الخف لان تمام السجود لان السجود لا يضبط له فيحصل المقصود

الاثواب فيه هل ادعيه ثواب الجماعة اذا كانت الكراهة لذات كادل عليه مثلتم
 حتى لا ينفك ثواب الصلاة بطلها في الجماع ويحوي من أ ما كن انتهى أم لا أو حه ان
 المراد الكراهة لذلك حتى يشاب على الصلاة في الاماكن المذكور وخبر رجوعها الى
 امر خارج عنها بل قالوا انما التصديق انه يشاب عليها في المصير من جهتها وان حرق من
 جهة الخصب فبعد قلب بغير حرمان الثواب أو يحرمان بعبه وان القول بأنه لا يشاب
 عليها عقوبة تقر بعد ادعاء عن ايقاع الصلاة في المصوب فلا خلاف في الحق وبما
 غرناه ان الكراهة اذا كانت لاحر خارج لانتع حصول الثواب كالزيادة في طهر وأعضاء
 الموضوع على الثلاث (الاول) تكبيرة الاحرام فنفس المقارنة فيها وفي بعضها حتى انه
 لو شك في ذلك في اثباتها أو بعد ما لم يترك من قريب أو ظن التأخر فيها خلافه لم تنفد
 صلاته ومثل ذلك اذا نوى الاقتداء مع التكبير كادت عليه الاخبار انه نوى الاقتداء
 بغير مصدر فيسترد تأخر جميع تكبيره عن جميع تكبيرة الامام ويقارن ذلك بقية
 الاركان حيث نفس المقارنة فيها بالتمام المقدود فيها لكون الامام في الصلاة فلا حرم
 منقردا ثم اقتضى لئلا صلاحه صلاته بحيث قدوته كما سألنا وان كانت تكبيرة المأموم
 متضمنة على تكبيرة الامام وتغييره بالمقارنة أو ليس تغييره له بالمساواة لان المساواة
 لغة محيى واحد بعد احد الاما (وان تختلف بركعتين) فعل من غيرة قد ولوع العلم
 والتعمد وطول الركن (بان نزع الامام منه وهو) أي المأموم (فيما) أي دكن (قوله
 لم تطل في الاصح) تطل لا تسند وقيل بالركوع ولا السجود فكلما سبقكم به اذا ركعت
 تدر كوفيه اذا ركعت وافهم قوله فرغ انه لو أدرك قبل نواحه منه لم تطل قطعا والثاني
 تطل بالمفهوم من مخالفة من غير عذر وعلم من هذا ان المأموم لو طول الاعتدال بها
 لا يخلو حتى يجد الامام وجاس بين السجدين ثم غلظه لا يضر ولا يشكل على هذا
 ما لو وجد الامام قبل السجدة وفرغ منه والمأموم قائم فان صلاته تطل وان غلظه لان
 القيام للمأموم يسجد ولا ركوعهما اليه لم يكن للمأموم شبهة في الخف تطلت
 صلاته بخلاف ما نحن في حق الركن فيقولون ان الامام عنه فكان المأموم شبهة
 في الخف لانغله في الجلة فلو تطل صلاته ذلك (أو) خف (بركنين) بعلين توالين
 (بان فرغ) الامام (منهما وهو فيما قبلهما) بان أشد الامام حوى السجود أي
 وزال عن حد القيام في الركعة بخلاف ما اذا كان القيام اقرب من أقل الركوع
 فانه في القيام حينئذ يضر عنه فلا يضر وقد يفسد ذلك من قوله هو السجود
 (فان لم يكن حذر) بان خف لصور اخر اما السجدة أو بطله الاستراحة (بطلت) صلاته
 تحس اذا غلظه ولم يفسد بهما الجلوس الذي لم يطلب منه وقول جمع ان خف

فقد يقرأ أو يكبروا لله من مضبوط محدود مر ١٥ سم على ابن حجر (قوله لا تلم التمسيد أي الأول ويخرج بالاعتماد
 إلى ما كان الامام سريع الفراغ فاق به قبل رفع المأموم رأسه من الجود وولاهم فيبقى المأموم متا بتمه وعدم اتانته بالتمسيد
 في الحلة المذكورة فلا يتحقق التمسيد كان كالتمسيد بغيره عذر (قوله كالواقي أي مشتركة ثلاثاً أو كان طويلاً (قوله منوع)
 وكذا قول ابن حجر انه كن اشتغل بتمسيد التمر (قوله أو سها عنها أي فان ترك فراغها داسق تركه امامه لا يكون معذوراً
 (قوله لا يوسوسة ظاهرة) لم يبين ضابطها ويؤخذ من قول ابن حجر ان التمسيد لها أي الوسوسة إلى تمام تركه يستلزم ظهورها
 انه ان ضابط الوسوسة ما يؤخذ في التمسيد ٥٧٦ بركنين فليكن (قوله من فراغ الركن الثاني) بان يسرع في هوى الصيد

يجب بغيره من حد التمسيد
 (قوله أي بغير فراغه) تفسيره كذا
 في أعمال الحروف وقوله منها أي
 من الفاتحة أو الموشك في ترك
 بعض الحروف قبل فراغ الفاتحة
 وجبت اعادته وهو معذور
 وصورة ذلك أن يشك أنه في
 جميع الكلمات أو ترك بعضها
 كأنه قبل فراغ الفاتحة في
 البسطة فرجع إليها بخلاف ما لو
 شك بغير فراغ الكلمة فإنه أفي
 بغير وفاعل إلى الوجه المطلوب منها
 من نحو الهمس والرساة فاعادها
 ليأتم بها على الوجه لا اكمل فانه
 من الوسوسة فيما يظهر (قوله
 خلافاً لبعضهم) أي ابن حجر
 (قوله عند استقرارها) أي
 الوسوسة (قوله يندرج صكوع
 امامه) من تسمية كلام البعض
 (قوله اذا رفع رأسه) أي المأموم
 وقوله فوجدوا كما أي الامام

(قوله وقد أتى جمع فيمن مع تكبيرة الرفع) أي قالو كان مع الامام جماعة فذكر شخص للاوام فقلن احد لقراءة
 المأمومين ان الامام وقع فترك قبل تمام قراءة الفاتحة فحين ان الامام لم يرك فوجب عليه القول للقيام لكن هل يدرك كوع
 المذكور فاعطاه المأموم الاتقيسة تأخر تمام الفاتحة أو لا وان طالع فتم عليها فقلن والاقرب الثاني لان ركوعه معذور
 فيما شبهه السكوت الطويل سهواً وهو لا يتصل بالحوالة وبني أيضاً ما كان مسبوقاً فترك والمطابقة مذكورة فيمن لان الامام
 لم يرك فقام بترك الامام عقب قيامه قبل يرك مع فطر الكون مسبوقة فالاول بل يتصل ويترامن الفاتحة بغير ما توفى
 وكونه بغيره فقلن والاقرب الثاني أيضاً للعللة المذكورة ولان العبارة في العذر بما في الواقع لا ينافي غلنه كما يأتي (قوله فكبر)
 أي الامام (قوله فقفته) أي المأموم

(قوله ركع معه) ضيق (قوله فترفعهم بين هاتين الصورتين) هما قوله وقد أتى جمع الخ وقوله يطاوله الخ وهذا أصل هذه العبارة في كلام ابن حجر فوجه المأوى عليهم من أنه لو نام في التشهد الأول ثم قام فوجد الإمام راكعا لم يركع معه وهو واضح أما على ما جرى عليه الشارح من أنه يتحقق بشرط أن يظهر عليه وجه لقوله فترفعهم بين هاتين الصورتين الخ (قوله وهو كونه كائنا من أين جلس فلان جالس الإمام للتبديد (قوله) وتقدم أن الاربع خلافه) أي فيختلف القراء وتختلف ثلثة أو كان طويلا (قوله) والإمام في الرابع) فثبت أنه لو فرغ من القراءة والإمام في التشهد الأول لم يركع بل يسي على قدم الصلاة نفسه لكن عبارة ابن حجر بعد ذلك رأوا وهو على صورته انتهى وهي خرجت ثلاث ٥٧٧ وقد يؤخذ منها أنه ابن حجر من قول الشارح

الأي أو تأملا أو بعد (قوله) ولا امام يستثنى في الركوع بطلت حاله (أي بان يتخلف القراء في الركوع بطلت حاله) حتى قام الإمام من السجود ولم يتقدموا فثبت في القيام حتى ركع فقد تحقق سبقه بأربعة أركان وقضى هذا أنه لم يلزم بطلانها فيه وهو في عقب التيام الأضرب وقال غيره عند قول المصنف يتبعه أي لا يتخلف أدنى تخلف بطلت نظر المأموم من التكليف وإن كان معه قورا هذا ما ظهري من كلامهم فليتأمل اه وهو مخالف لما جرى لما اقتضاه كلام الشارح لكنه قدوافقه قول الشارح بعد بيان انتهى إلى الرابع كل ركع والمأموم في الاعتدال الخ قوله كان دمج) أي ركوع الركعة الثانية وكتبه على جج قوله كان ركع الخ أقول إذا عد وهو في القيام فقدعه كما هو الواجب

للقراء وهذا الوجه كونه متديا وهو في سجود مشلا ثم ذكرتم بغيره عن مجديته إلا والإمام راكع ركع معه كالمسبوق فترفعهم بين هاتين الصورتين يصح بالترقي بين من يذكر قام الإمام ومن لا يذكره هذا إذا لوحه الثاني وهو كونه كائنا من قبله بقطع عنه القراءة وأما وجهه في التعليل ولهذا الوجه كونه متديا الخ فله مفرع على ما اختار الزكسي من سقوط الفاتحة عن التمام وتقدم أن الاربع خلافه (وركع قبل إتمام المأموم الفاتحة) ولو اشتمل إتمامه الاعتدال الإمام وسجد قبله (فقبل يديه) لمعذر الموافقة (وتسقط اليقظة) لمعذر كالمسبوق (والصحيح) أنه لا يتبعه بل (رثها) حقا (ويؤيد خلقه) على ترتيب خلاف نفسه (المأمومين) لأنهم كانوا ركعوا في نفسها (وهي الطويلة) فلا يجب الاعتدال ولا الجلوس بين السجدين لأنهما مقصيران وما يؤيده كلامه من أن الفدية غير مقصود يحول على أن ذلك باعتبار أنه إذا هو تابع لغيره وإن كان مقصودا باعتبار أنه لا يقوم غيره عن مقامه والمراد بأن كل من ثلثة أركان أن يكون السبقي ثلثة والأمام في الرابع كأن يتخلف الركوع والسجدين والإمام في القيام فثبت حاله في القيام فثبت ثلثة أو كان طويلا فلو كان السبقي أربعة أركان والإمام في التمام كأن يتخلف الركوع والسجدين والقيام والإمام يستثنى في الركوع بطلت حاله فله البقي (فإن سبق بركع) مما ذكر بان انتهى إلى الرابع كأن ركع الإمام والمأموم في الاعتدال أو قام أو قعد وهو في القيام (فقبل يشارفه) بالنسبة خالفته هذا الموافقة (والأصح) أنه لا يلزم مقارفة بل (يتبعه) حقا لم يؤمقارفته (فيما هو فيه) إذ لو سي على ترتيب نفسه لكان فيه مخالفة فاحتاجت ولهذا تطلب به من علمه عندنا إذا تبعه فركع قبل أن ينه الفاتحة يتخلف إتمامه المأمومين بركع أيضا (ثم بعد ذلك) ما فاته بعد سلام الإمام) كالمسبوق (ولو لم يسي) المأموم (الفاتحة) لشبهه بما لا افتتاح) مثلا وقد ركع إمامه (فقفور) في خلفه لتمامه كبطي القراء تبا في نفسه ما حرمه و قد علم مما نردان

٧٢ ل عليه ثم علم إلى الركعة الأخرى فيلحق على ما قرأه من الفاتحة في الركعة السابقة الوضوء لا يجوز إلا بالاعتدال فانه يفارقه فثلاث القيام إلى خام آخر من ركعة أخرى بخلاف ما لو وجد في أثناء الفاتحة كان تابع إمامه فيها يرجوع بعد السجود إلى القيام ثلاث ركعة بعبته وأما سلفه ما قرأه أي الإمام وهو المأموم في القيام فلا يبعد حثفتناؤه على قرأه لعدم مقارفته يستقيم فليتأمل اه رخصته في حاشية شرح المنهج وبعده البناء في المسئلة في قوله عن ابن الصاعد في القول التام في أحكام المأموم والإمام أقول وهذا هو الأقرب القلب إليه أسهل (قوله) والمأموم في الاعتدال) أي اعتدال الركعة الأولى مثلا (قوله) أو قعد) أي للتشهد الأول (قوله) أي في نفسه ما حرم) أي من اعتبار ثلثة أو كان طويلا

(قوله وان لم يثبت في حقه الخ) محقق (قوله لكن يشكك حيثما تقدم) اى في مفهوم قوله أو سوا

المراد بقرائنه من الركن اشارة عنه لا الايمان بالواجب منه وظاهر كلامه هنا عذر وان لم يثبت في حقه دعاء الافتتاح بيان على عدم ادراك الفاتحة لاشتغال به لكن يشكك حيثما تقدم في تأنيده الفاتحة ثم بعد الا ان يقر بان هناك شبهة لاشتغاله بصورة سنة بخلاف ما هو وبما ياتي في المسبوق ان سبب عدم عذره اشتغاله بسنة عن فرض وقد يقر بان الامام يتحمل عن المسبوق فاحسب له بان لا يكون صرف سببا لغير الفرض وأما الموافق فلا يتحمل عنه فعذر الخلف لان تمام الفاتحة وان عدم صرفه بعض الزمن لغيرها اذ قصيره باعتبار ظنه دون الواقع والحاصل مما يؤخذ من كلامهم اذ ارتأوا الامر على الواقع بالنسبة للعدو وعدمه وعلى ظنه بالنسبة للدين لالتزام الايمان بفرض العود (هذا كله في المأموم الموافق) وهو من أدرك مع الامام محل قراءة الفاتحة المعتدلة لالتزامه لنفسه ولا لقراءة امامه فيما يظهر وان رجع الزكي اعتبار قراءة نفسه وقول بعض النحاة هو من أحرم مع الامام ردوا اذا حكم الموافق والمسبوق بآية في جميع الركعات دليل ان الساعي على ترتيب نفسه ونحوه كبطي والفتنة اذا فرغ من معية على ترتيب نفسه فان أدرك مع الامام زمانا يسع الفاتحة كان موافقا والمسبوق وهل يطلق به في سائر أحكامه من شك هل أدرك زمانا يسع الفاتحة لان الاصل وجوبه في كل ركعة حتى يتحقق مستطاعا وعدم تحمل الامام الشيء منها ولا ان ادراك المسبوق الركعة مخصصة فلا يتحمل مع الشك في السبب المتعصية ولان التصف لقراءة اقرب الى الاحتياط من ترك كمالها وحديثنا من ويم الفاتحة ويدرك الركعة ما لم يسبقها بكون من ثلاثة أو سكا طولة فان سبق به تابعه فيما هو فيه ثم ياتي بركعة بعد سلامه في ذلك لتردد الامتنان من والمحقق كما أتى به الواقعية الله تعالى نعم للمسلم ويؤا ذلك ان احرامه عقب احرام امامه أم عقب قيامه من ركعته أم لا خلافا لبعض المتأخرين انما المسبوق وهو يختلف فهو ما به بقوله (فاما مسبق ركع الامام في) فاشارة (فانتم) فافتمه فالاصح انه ان لم يشغل الافتتاح والتعود بان قرأ عقب فجره (ترك قراءته وركع) مع لانه لم يدرك سوى ما قرأ (وهو) بركوعه معه وان أدركه قبل قيامه عن أقل الركوع (مدرك للركعة) فيحصل الامام عنه ما يفي منها كما يتحمل عنه جميعه الا اذا ذكرها كما اذا وركع عقب فجره فان تخلف بعد قراءتها أدركه من الفاتحة لا لعدمها فانه الركوع معه وادركه في الاعتدال بطلت ركعته اعدم منها بقية في معظمها وكان تخلفه بلا عذر فكون مكرره ولو ركع الامام قبل فاتحة المسبوق فحسبكم كالوركع فيها (والا) بان اشتغل بها أو بأحدهما أو لم يشغل بشيء بان سكت بعد فجره زمانا قبل ان يقرأ مع عليه بان الفاتحة واجبة (ان قراءة) منها (يقدره) اى يقدر حروفه في ظنه كما هو ظاهر او يشدد زمن سكوتة لا بما بعد ولو من الفرض الرخصة منسوبة الى نفسه يفي بالجملة والثاني يوافقه مطلقا وبسطا ياقبها لنفسه اذ اركع فادركوا او اخطوا الاذرى بتعاليه جميع جماعة

والثالث

الامام هذا اساقوله قبل اوركع عقب فجره

(قوله وان لم يثبت في حقه الخ) عننا حتى الخ كما تقدم (قوله) وقول بعض النحاة هو اى الموافق (قوله اذا حكم الموافق الخ) يمكن الجواب بان من غير ذلك اراد الموافق الحقيقي فان ما ذكر من بطي والفتنة ونحوه مسبق حكاه (قوله والمسبوق) اى فركعكم معه وتكتب له الركعة ومن ذلك ما يقع لكثير من الالفاظهم يسرعون القراءة فلا يمكن المأموم بعد قيامه من السجود قراءة الفاتحة بتلاوها قبل ركوع الامام فيركع معه وتكتب له الركعة ولو وقع له ذلك في جميع الركعات فلو تخلف لان تمام الفاتحة حتى رفع الامام رأسه من الركوع أو ترك معه ولم يدركه قبل ارتفاعه عن أقل الركوع فانتسبه الركعة فتسبب الامام فيما هو فيه وياتي بركعة بعد سلام الامام (قوله وهل يطلق (٤) اى الموافق (قوله نعم) اى تكون كلواف فيفتقره ثلاثة زكان طولة وقوله للمسلم اى من قوله فنتأخر الخ (قوله ترك قراءته وركع) اى بدأ بما ياتي من ان التصف مكرره (قوله بطلت ركعة) اى فوافقه فيما هو فيه بعد قلو ركع عامدا طالما ما خرج بطلت صلاته (قوله) وكان تخلفه بلا عذر) اى بان كان علة ادانها (قوله ولو ترك

(قوله الثالث يتم الفاقصة مطلقا) أي اشتغل بنية أم لا (قوله والأيان لم يكن عمدا) أي لم يكن عمدا على ما قاله بقوله يعتد بما فعله أي فإني
بركعة بعد سلام أمامه (قوله فيتحقق بغير عذر) معقد (قوله الهوى للسجود) أي الأول (قوله أيا جاهل) محذور قوله أن كان
عمدا على (قوله فهو يخطئه على الزم مختلف بغير عذر) قضية هذا أنه كبلى القراءة ٥٧٩ مع أنه فرضه في المسبوق والمسبوق

لا يدرك وكسرة الألف كوع مع
الامام أنه سمع على سج وهذا
محذور قوله قبل مع علمان أن الفاقصة
واجبة ويمكن الجواب عن
اعتراض سم بان المراد بكونه
معذورا في الخطف عدم بطلان
صلاته عاقبة ولا يلزم منه
حساب الركعة فلا راجع
(قوله حتى يصير مختطرا كين)
أي بان هوى الامام للسجود
لا يزيل (قوله وقضية التحليل بما
ذكر) أي من قوله بعد قول

المستفاد أنه لا بد من الفرض
التي غيره منسوبة إلى مقتضى
الجله (قوله ومقتضى المطلق
الشيخين وغيرهما عدم الفرق)
أي بين ظننه أدراك الفاقصة
وعلم ادراكها وعليه فإن كان
أدرك مع أمامه فمنايخ
الفاقصة وكبلى القراءة لا
فيقرأ بقدر ما فاقته (قوله فيبدأ)
أي تبدأ بقوله أي بعد وجوبه
أي يختلف ما لو عجزت أو وثق
فيه في الهوى قبل وصوله إلى
أقل الركوع فله يجب عليه
العود كالو كان في القيام أقرب
(قوله لمبدأها) فالويل للامام

والتالي يتم الفاقصة مطلقا لأنه أدرك القيام الذي هو محلها فافترسه وعلى الأول حتى رجع
قبل وقائه زامه عمدا على ما بطلت خلافة الإمام لم يعتد بما فعله حتى رجع أمامه وهو مختطف
للمزمه وقام من ركوعه قائم الركعة بناء على أنه مختلف بغير عذر ومن غير بعد منظر إلى
أنه ملزوم بالقراءة كإثبات ذلك الشايع ثم إذا فرغ قبل هوى أمامه لسجوده وافقه ولا
يرجع والأبطل أن كان عمدا على ما وان قائم الركوع ولم يفرغ وقد أراد الامام الهوى
للسجود فقد عارض في عهده وجوب وقام الزم وبطلان عمدا لم يهوى الامام للسجود
لما تقر من كونه مختلفا بغير عذر فلا يخلص له من هذين الآية المتفاوتتين عليه
حذوا من بطلان محصلاته متدعهما بكل تقدير وبشده ما مر في متعه فترك الفاقصة
وبلى الوسوسة ظاهرة وماتقة الشيخ عن التحقيق واقعه من لزوم منايخه في الهوى
حيث قد وجه بأنه لما زعمه متابعه حيث سقط موجب تقصير من التفت لقراءة قدر
ما لحقه فطلب واجب المتابعة وعليه فلا يلزمه قارقه يجب ما فهمه من كلامه
والافتراء بصري بمسقة في فقره على الرجوع إما إذا جهل أن واجبه ذلك فهو يخطئه
للمزمه مختلف بغير عذر الفاضل قال الفاضل في وصورة تحفته للقراءة أن يظن أنه يدرك
الامام قبل مجوده أو لا يظنه فعله فلو لا يقرأ ركعته الروايات في حليته والفرق في
في اجسامها يمكن التي نفس عليه في الاما نهو زعمها أن يظن أنه يدرك في ركوعه والا
فيقرأه ويتم صلاته به على ذلك الأذرى وهو المحقد لكن يجب لزوم المداققة عند
عدم ظن ذلك فان لم يفعل أم ولكن لا يتصل صلاته حتى يصير مختطرا كين وقضية
التعليق بما ذكره إذا كان أدرك كونه فاقيا بالافتتاح والتعود ترك أمامه على
خلاف عادته بأن اقتصر على الفاقصة وأعرض عن السنة التي قبلها التي بعد ما رجع
معه وان لم يكن قرأ من الفاقصة شيئا ومقتضى إطلاق الشيخين وغيرهما عدم الفرق وهو
المحقد كإثبات الشيخ لبقا محل القراءة ولا تسلل ان قصوره بما ذكره من مقتضى ذلك إذا لمعه
بالتن البين خطوه (ولا يستعمل المسبوق) استحبابا (بسته بعد الصرم) كدعا افتتاح
أو تودع (بل يستعمل بالفاقصة) فقط إذا اهتمم به أن الفرض أو يخطئه أحذا
من قوتها (الان يعلم) أي يظن (أدركها) أي اشتغالها بالسنة فاقيا بها استحبابا بخلاف
ما إذا جهل حاله وظن منه الاسراع وأنه لا يدرك لمعه فيبدأ بالفاقصة (ولو لم المأموم
في ركوعه) أي بعد وجوبه (أنه ترك الفاقصة أو وثق) في خطها (بعد اليها) أي عليها

أو المصلى متقدرا فالتوجب علم ما عمدا كاتقدم في ركن الترتيب لكن إذا عاد الامام قبل سجود المأموم معه أو متقدروه
أو يقارقه بالنية أم كيف الحال ثم أيت أمش أو لا على الرمي يخط بعض التمسك ما منه اما امام اعتد لمن الركوع
فشك في قراءة الفاقصة في القيام فزانه الرجوع إلى القيام بقصد لا لاجل قراءة الفاقصة بل لاجل الاصل عدم قرأتها والامام
المأموم من الذين تلبسوا بالاعتدال مع الإمام فهل يخطئه في الاعتدال وبصفة تطويه للشرعية ولا يركبونه معه إذا رجع =

فبما اقتضاه حكمهم بالتمسك في القيام معه حتى ياتهم من كرامه اذا كرمها لئلا اجل القاطعة ثم يجعدوا عليه
وكتلته فيه ولا يخرجه من ركن لاجل الضرورة ثم كيف الحال قال شيخنا الزمى بالآثر وبغير التطويل في الاحتفال
بغير رودة وجع عن فلتا واعتدائهم بتطروفي العبود وبغير سبهم بكن الضر وقوله اهو الاصح لانه كطويل
اه (اقول) وهذا مفرض ياتى فيما اذا ارادوا من حال الامام شيئا بعد عده ولو كنوا سيرة التواضع وان ترك القاطعة
بغير ركن في العبودية لم يمت مائل عن الشيخ الزمى في حج بعقل المصنف وقصصه في المؤدى بانفاض الخ (اقول) انما افوات
الجلال (اقول) انما افوات من اهل الامام ثم ترك بعد ما علم ان الله في القاطعة في الاولى سبب بصدور وقت به ركنه وان كان فله
بالمقتضى ان هذه مخالفا لما في الامام ٥٨٠ والمؤثره والركوع على يهود الامام بل معاني تقبل خلافا بينهما

بقوله يبيننا الى مكان في الخلف ليس بجائفة مثل بعد ذلك باثني الى ان قال ولو كان شك في السجود في والتمس ركعة الاخره فليجلسه للتمسك بالآخر كنيامه فليذكر او يقرأ بآيه في صورة التمام قد تلتس بركن يسئد الى ان قال وهذا الذي اقره اه باختصار (قوله في انه يجب) اي آلم (قوله وان كان امامه قائماً) اي لا ان المأموم لما ينقل الى الركن آخر عدت في السجود قوله بان رغب عن ذلك قبل ان يشروع المأمومه) انهم اقولوا ثم شرع في شروع الامام ولكن فرغ الامام لا ياتي هذا التلافي وكذا الوسيعة ولكن ما يترتب غلب شروع اه عمنه (قوله ان يترجى جميع قائمته) او يجمع قنبله ضار (قوله في قائمته امامه) اي اوقافه ترضى قنبله قنبله ان ترك المصيب مكره وكره هذا واه مقتول فضيلة الجماعة فيقارن لكن قال بعضهم ان الحارفة في الافعال مكرهه تقوت فضيلة الجماعة انفس الخاتمة بخلاف الحارفة في الاقوال فليابع

(قوله وان لم يكن ناطولين) ايمان كان احدهما طويلا دون الآخر كل خلق في الاعتدال حتى هوى الامام السجدة الثانية كانتقدم (قوله بان كان التقديم باقلم من ركعتين) اي اوبركتين غير مبينين كلن ذكره ووقع قبل ركوع الامام واستقر في اعتداله حتى خلفه الامام فقصده ثم رفع قبله وجلس ثم هوى السجدة الثانية فلا يضر ذلك لعدم واليهما (قوله) وبين الرجوع اليه لم يركع معهما (قوله) اذا عاد فله ركوعه الاول او الثاني فبطلت نظره في الركوع والاخر فبطلت نظره في الركوع الاول ان احدهما نسيه والاخر الثاني ويقتضي على كون الركوع الاول انه لو ترك الطمأنينة في الثاني لضرر له نفس المتابعة ثم على حسان الاول ولو لم يتفق بعد عوده وركوع حتى اعتدل الامام فله ركع ٥٨١ ان كان الامام في الاعتدال ولو سوي به عليه بقول الامام او لا لانه انما كان لهض المتابعة وقد كانت قائمها ولو لم يتفق لم يجدوا التلاوة مع الامام حتى قام منه فكل محتمل الاول للاستقرار او عليه بفعل الامام بل لا يضره من ان ركوع لم يكن قصد الاعتدال بل المتابعة للامام فاشبهه ما لو رفع فركع من غير ان يعتدل الطمأنينة في الركوع ويحتمل الثاني وهو الاقرب فيصير مع الامام (قائده) قال ج في الركوع والركوع تنبيهه عن هذا اي مسابقة الامام عن الكثرة هو صريح ما في الاحاديث المصيبة وبه جزم بعض المتأخرين وانما ينضم اليه على ما روي عن ابن عمر ان من فعل ذلك لاصلا له قال لخطاي واما أهل العلم فانهم قالوا قد أساءه وصلاته مجزئة غير ان أكثرهم يأمرونه ان يعود الى

والقسمان والطه في القراءة واشتغال الموافق بدعاء الافتتاح والتعوذ اذ ركع ركوع الامام ولم تنفخ في المأموم البلاء والاستغفار اول تركه نسي أو شغل في وقتها قبل الركوع ويجب القراءة والسعي خلف الامام ما يرد التصف على ثلاثة اركان اه فقوله فعله ان يقرأ القنقة معه مراد به الاحتياط فطم من ذلك ان محل احتياطه وانما يقرأه بعد الركوع انما به يكتم بعد القنقة قد رآه بها أو يقرأ سورة تسعها وانما محل تذب سكوت الامام الا ان لم يقرأ الامام قراءتها ولا يقرأ غيرها (ولو تقدم) على امامه (بشغل ركوعه) وجوده ان كان ذلك (بركتين) فله ان يركع ركعتين سواء كانا طويلا (قصرين) (طاعت) صلاته ان كان عاددا على ان يركعه بعد القنقة القنقة بخلافه اذا كان ساهيا واجابا لانه لا يضره غير انه لا يعتد به ما كان لم يعتدل ثمان به معامه لسوء وجهه ان يركع سلام الامام برصته والاعادها قال في أصل الركوع ولا يفتي بان السبق بركتين من قياس ما ذكرنا في التصف ولكن مثله العريون بان ركع قبله فلما أراد ان ركع ثم رفع فلما أراد ان يركع مجد وهو محتلف للسبق في التصف فيجوز ان يستويان بقدر مثل ذلك هنا ولو بالعكس وان يختص هذا بالتقدم لقسمه اه والمعقدان المتقدم كانا آخره ذكرنا السابق انه ظاهر كلام الشيخين وافهم كلام المصنف انه لو تقدم أو تأخر بركتين وكان احدهما طويلا والآخر قويا له لا يضر وهو كذلك ومثله صاحب الانوار بالنافذة والركوع (والا) بان كان التقدم باقلم من ركعتين سواء كان بركن أم باقلم أم بكثرة (فلا) تبطل صلاته وان كان عاددا على القنقة لانه لا يضره في التطاهر ما سبقه كان ذكره وبين الرجوع اليه لم يركع معهما كان قصد السبق جبرالما قائم فان كان ساهيا فهو مخير بين استقامه والعود والسجود بركن عدا كلن ذكره ورفع والامام قائم حرام تلقا ما يخشى الذي يرفع رأسه قبل رأس الامام ان يصول الله

الوجود ويكتم وجوده اذ يرفع الامام رأسه بقدر ما كان نزل اه وبذهنا ان مجرد دفع الرأس قبل الامام او القيام أو الهوى قبله مكره كراهية لانه يسن في الود الى الامام ان كان واقفا في ذلك الركن فان سبقه بركن كان ذكره واعتدل والامام قائم لم يركع معهما ولا يعتدل ان يركع فلما أراد الامام الاعتدال هوى المأموم لصجود بطلت صلاته ويكمن فعل ذلك وتجنبه كبيرة ظاهرا اه بمرورنه (أقول) بقوله وبذهنا ان مجرد دفع الرأس الى السبق بعض الركن حرمه لانه لا يتحقق السبق بعض الركن الا بتحقق السبق بتمامه مثل ما معنى الركوع أو السجود وهو من الركن القام وسببه الى الركوع أو السجود والركن السجود وسببه الى القيام والركن السجود ينضم اليه السجود بركن ولا يضره

هـ (فصل في زوال القدوة) هـ قوله (وما يجمع ذلك) أي إتيان المسبوق بعد سلام امامته كبراً أو قسماً (قوله يجهت) ويسته
 الموت (قوله انقطعت القدوة) أي يجمع ذلك تعبدية القارعة ازالة للقدوة السورية وعبارتنا الزيادة أي قوله (لا يعد من
 العدول) ما يوجب القارعة أي الثانية لوجود المسبوق السورية يكن وقع على قوب امامته من لا يبيح عنه وأنتقضت مدينة تلق
 والمقتدى بعلم ذلك ١١ ويؤخذ من قوله لوجود المسبوق السورية ان محل وجوب الشيعة حيث يقع الامام على صورة المصان اما
 لو ترك الصلاة وانصرف أو جلس مثلاً على غير هيئة المصان لم يوجب لئمة المشاركة وهو ظاهر م صرح ج حيث قال وقد نصيب
 المشاركة ان عرض مبط للصلاة امامه وقد علمه فيلزمه فيها فورا والباطل وان لم يتابعه اخافاً كافي المجموع ووجهه بان
 المتابعة الصورية موجودة فلا بد من قطعها وهو متوقف على تنبهه وحقيقته فلا يستدري الامام أو تأخر عن الماء يوم اتجه عدم
 وجوبها زوال الصورة ١١ ويستفاد ذلك من قول الشارع الا في وقد نصيب المشاركة كان رأى امامته بغيره وبقتدى
 الصلاة وكسب الشيخ غير على قول الحق انقطعت القدوة أي لا يقال ان الامام باق فيها مكانها ان يقتدى بغيره وبقتدى
 غيره وهو يوجب له هو أيضاً كذا في الاستوى ٥٨٢ وهل يستحب له وما لحامل قبل خروج الامام الظاهر خلاله ١١

رأسه من حمار ويؤخذ من ذلك ان السابق بعضه ركن كان وقع قبل الامام ولو طبقه
 الامام في الركوع عنه كالسابق ركن وهو كذلك فاجرى عليه الشيخ (وقيل تبطل بركن)
 تام في العدد والعلم لما نشأه الاقتداء بخلاف التعلق الا لا يظهر فيه شيء بخلافه
 هـ (فصل) في زوال القدوة وإيجادها وأدراك المسبوق الركعة وأول صلاته وما يتبع
 ذلك هـ اذا (خرج الامام من صلاته) يجهت (غيره) انقطعت القدوة به لزال الرابطة
 فيسجد له وقته ويتقضى غيره وغيره والاوجه انه لو تأخر الامام عن بعض المأمومين
 تأخر اغبره مفتقر مع القدوة كان طاعته الهاكمة أي بكرضى الله عنه لكن بالنسبة لمن
 تأخره لانه لم يتأخر عنه (فان لم يتخرج) أي الامام (وقطعه المأموم) بقية المشاركة
 (جاء) مع الصكره حيث لا عهد له لما ضمن مفارقة الجماعة العامة وبها يؤندا
 مؤكدا بخلاف مفارقتها بعد ذلك تركه وصلاته صحيحة في الحالين لانها مأمومة على قول
 والسن لا تانم بالشرع فيها الا في الحج والعمرة أو فرض كفاية على الراجح فكذلك الا في
 الجهاد وصلاة الجنائز والحج والعمرة ولان القرعة الاولى فارقت على الله عليه وسلم

أي لان الامام تحمله عنه وامالو
 سها الامام قبل اقتداء المأموم
 به فلا يقطع السجود عن المأموم
 اذا بطلت صلاة الامام المطلق
 المأموم من الخلل بمجرد اقتدائه
 بالامام (قوله تأخر اغبره مفتقر)
 أي بان تأخر عقب الامام عن
 عقب المأموم مثلاً (قوله الا في
 الحج والعمرة) أي في الصبي
 والرقبي فانها منهن مساننة
 لا فرض كفاية ومع ذلك يحرم
 قطعها مع ما ان الولي يحرم عليه
 ترك الصبي من القطع اما

الرقبي فالمرمى لفته به نفسه تكفيه وظاهر اقتصاره على استثناءه من ان الصبي اذا سلم على جنازة في
 أضره الصف كان له قطعهما وهو ظاهر لعدم تكليفه ولو قيل يجب على ولي الصبي منعه من ابطال صلاة الجنائز لقول
 القرص به كالباقين والى بعض من الأزرار ما لم يكن بعد (قوله الا في الجهاد وصلاة الجنائز) أي وان تأذى القرض بغيره كان
 على عليه من يقطع القرض به ثم على غيره فيصير عليه قطعها لانها تقع فرضاً وان تعدد الماعلون وترتبوا وأما لو أعادها
 شخص بعد صلاته عليه ولا يقطع له فلا وعليه فهل يحرم عليه قطعها قياساً على المكتوبة المأداة أم لا فيه فطروا الظاهر الجواز
 ويقر بأن المكتوبة بالمأداة قبل انما القرض وقبل القرض واحد فيحسب اقله ما ضمنه ما قبل القرض اكل الصلاة
 بخلاف هذه قائله لا خلاف في كونهما قاعاً على ان اعادته قبل انما القرض اقله ما ضمنه ما قبل القرض اكل الصلاة
 لان المقصود منها الدعاء بظاهر كلامه انه لا فرق في سمة قطع صلاة الجنائز بين كونها على حاضر أو غائب أو قبر وهو ظاهر لما
 في القطع من الأزرار ما لم يت في الجلة هـ (قاعدة) هـ استطارة قال سم على نسخ البهجة في الحائز قوله لا على قبر التبر أحد
 الخ لا يعد ان يحل الأذن في هذا الصلاة عليه ولا فيجوز بل يجب على القبر ١١ وظاهره وان لم يكن للصلي من أهل القرض
 ان ذلك ووجهه بان مخاطب جعلها الا تنزل لاهذا الجائز فله مالو كان باقي اليرفن

(قوله وغيره) خذ) يحلف على قرعة لاثم المصلحة على الخير قوله انه صلى بأصحابه العشاء فدخلوا به أحد الأئمة (قوله قاله صرف) اي عاقروا وتم لنفسه انقوله بعد ذلك بأمره بالاعادة (قوله بل في رواية انه سلم) هذه الرواية لا توافق ما هو المتروك عندنا من ان السلام قبل فراغ الصلاة مجتمع فلهذا لم يأتي به على قصد الخروج من الصلاة بل بعد ان نوى الخروج سلم على القوم لانصرافه عنهم (قوله واختلف في اي الصلاة كانت) اي الاستسقاء اذا دخلت على معرف اللام وغيرها كالجمعة سكك كانت استسقاء ما من الاخر اذا دخلت على منكر كانت استسقاء ما من الاخر اذا قبل اي زيد او الرجل أحسن كان الجواب وجهه مثلاً واذا قبل اي رجل من هؤلاء أحسن قيل زيد أو عمرو ٥٨٣

في ذات الرضاع كإسباقي وغيره معاذنه صلى بأصحابه العشاء فدخل عليهم فانصرفوا فدخل فصل ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره بالقصة فغضب وانكره على معاذ ولم يشكره على الرجل ولم يأمره بالاعادة قال المنصف كذا استدلو به وهو استدلال ضعيف ان ليس في انصرافه غايته ويأتي في رواية انه سلم ثم استأقوا فهو التحليل على جواز ان لا ياطل للعذر وأجيب بأن البيهقي قال ان هذه رواية شاذة لا تقربهم من محمد بن عباد عن سليمان وبذلك كرها أكثر أصحاب سفيان ويشترط عدم الشذوذ أصيب بأن الظاهر يدل على المدعى أيضاً لانه اذا دل على جواز ابطال أصل العادة فعلى ابطال صحتها ولو واختلف في أي الصلاة كانت هذه القضية ففي رواية النسائي وأحمد داود أنها في المغرب وفي رواية المصنفين وغيرها ان معاذ افتتح سنة البقرة وفي رواية لا جدان في العشاء فقرأ الساعة قال في المجموع فصيح بين الروايات يعمل ذلك على انها قضيتان ولكن ذلك كان في ليلة واحدة فان معاذ الاضحية بعد النبي ويحدها نسيه وجمع بعضهم بين روايتي البقرة واقترنت بأنه قرأ بقرته في ركعة وبهذه في أخرى (وفي قول) قد روي (لا يجوز) اخراج بعضهم الجماعة للالتزام القدوة في جميع صلاته وفيه ابطال العمل وقد قال تعالى ولا تظلموا أعمالكم (الابعد) فنبط صلاته بوضايف العذر كقوله الامام ما (يرخص في ترك الجماعة) ابتداءً ويشترط ما ذكره المنصف بقوله (ومن العذر تطويل الامم) القراءات وغيرها كما لا يخفى وتعييرهم بالقرآن يحرق على الغالب ويحل ذلك حيث لم يصح للمأموم عليه لضعف أو شغل وان كان خفيفاً بان يذهب خشوعه فيما يظهر وظاهر كلامهم عدم الفرق بين محصورين وضوا بالظن بل ولو في مسجد غير مطروق وغيره وهو ظاهر عند وجود المشقة المذكورة وما علم ان الرجل الذي قطع القدوة في خبر معاذ المار كان شكاً المسلم في سركه لا وجب لضعفه عن احتمال التطويل بل لا بد في معاذ ليس فيه غير مجرد التطويل وهو غير عذر اللهم الا ان يثبت لهما شخصان وان في رواية شكاً بغيره بالتطويل بل فيقتض

منه ذلك ٥١ وعلى هذا لو كان من عادة الامام التطويل المردى لكان منعه الامام منه واجباً من اضرار المتقدمين به وتقويت الجماعة عليهم ثم اذا كرم ان المرض في ترك الجماعة ابتداءً يرضى في الخبر وجوبه بتأني من ان كل ذابح كره ثم اتدى بالامام انه يجوز له قطع القدوة ولا تقوته فيه الجماعة والتي ينبغي ان هذا او غيره ان حصل فجوهرهم عن الجماعة دفعه عن الحاضر من أو عن المضي نفسه كان حصل فمضروبه بشترا أو يرد ولكن لا يضر وجهه من الجماعة وتعميمه لنفسه قبل فراغ الجماعة كان ذلك عند في حقه والا فلا اذا قلنا تطويل وجهه عن الجماعة لا يجرد ذكره وقوله ولو لم يكن في وجوب الرضا للصلح بلا كراهة

(قوله كشم أول أوقوت) قال ج وكذا حرة إذا الذي يظهر في ضبط المقصود انه ما سجد السهو أو قوما خلاف في وجوبها أو وردت الأدلة بنظم فعلها ٨١ وبقين ان مثل ترك السرور ترك التسبحات للخلق في وجوبها وان لم يسبها تكبيره الانتفاذات وجملة الاستراحة ورفع اليدين عند القيام من التشهد الاول لعدم الثوب فيه على المأمور لانه يمكنه الاتيان به وان تركه امامه بخلاف التسبيحات فان الاتيان بها يؤدي لتأخر المأمور من امامه (قوله لم يقرأه) يشعر بان الاختار اربعة أقبل (قوله في غير الجمعة) أي وما الخقيم اعلمت بجماعة من المعادق المنذور فعلها بجماعة أو أولى الثانية من المجموعة تقديم المظهر على ما نقل عن الشارح من اشتراط الجماعة في الركعة الأولى كلها ما على ما تقدم عن سم على ج في صلاة المسافر من انه يكفي لصلاة الثانية عقد جامع الامام وان فارقه حالاً فلا يصح المارقة لصلو القصور وبالصلاة (قوله ولذا انما افرض كتابه) أي وهو الرابع (قوله انجبه كما قاله الخ) قد يشك في امتناع المارقة عما تقدم في قوله ولا خمسة في تركه لمن ان الصدق يورث الترتل وان توقف ظهور الشعاع على من قام به الا ان يحض ما يحتاج اليه لا يمكن عند (قوله عدم الخروج) أي عدم جواز قوله أي وهي خفية (ما الظاهرة قالوا يجب فيها الاستئناف لعدم انتفاء الصلاة كما لم يكن في الكلام في كون هذه خفية يشعل ما قدمه ٥٨٤ من فرض ما في باطن التوب في ظاهره وفرض البعد في ما

(قوله وكشفها الرعي مثلاً) أي قادر كما لكشف الرعي وهذا ينحصر في ما قدمه من ان الظاهرة هي التي لو تأملها أبصرها بان كانت تظهر الامام مثلاً ما على ما تقدم من أن مقتضى القطع بمال الأتوار ان يفرض باطن التوب ظاهراً وما في التوب الساقط أعلى وان الظاهرة هي العينة وان الخفية هي المحكمة فقط فهد من الظاهرة وعليه فيجب الاستئناف في المارقة

فلم يستند (أور كسنة مقصودة كشم) أول أوقوت فله مصادقة لما في ذلك السنة ويحل جواز القطع في غير الجمعة اما في الركعة الأولى من المصنوع لمسايق ان الجماعة في الركعة الأولى شرط بخلاف الثانية فيصور الخروج منها ولو تزمى في خروجها من الجماعة فمطلوب وقتها انما فرض كتاباً فيجبه كما قاله بعض المتأخرين عدم الخروج عنها لان فرض الكفاية اذا انحصر في شخص معين عليه وقد يجب المارقة كان رأى امامه متلبساً بما يبطل الصلاة ولو لم يعلم الامام به كان رأى على توبه بجماعة غير معقولة أي وهي خفية تحت توبه وكشفها الرعي مثلاً ورأى خفيه يفرق (ولو أحرمت مقراً انتمو القعدة في خلال أي أثناء صلاة) قبل ركوعه أو بعده (جائز في الظاهر) ولم تطلب الصلاة لكن كل من قطعها بغير عذر وادخل نفسه فيها في خلال الصلاة مكرهه موقوف في الجماعة حتى فيما أدركه مع الامام خلافاً لروايتي هنا وظاهر انما الاتية من حيث حصلت ابتداء في المارقة الأخيرة كما هو ويطلب ان ترفع اليد عن الجاهل على فعله وسلم وهو امام

(قوله ولو أحرمت مقراً) يخرج به اما لو اقتصها في جماعة ثم نقل نفسه لآخرى فانه يجوز قطعها كما في التحقيق وشرح المذهب ٨١ عسيرة وقوله قطعاً أي من غير كراهة ان كان عذراً وان لم يكن عذره كما يعلم من كلام سم الا في (قوله جائز في الظاهر) المتصبن ان يهاجروا من التوبتين أي بعد قطعها ولا يبرأ من التوبتين نافلة يتبرأ من الجماعة فان لم يفعل استحب ان يقطعها ويفعلها بجماعة ٨١ سم على منجس ويؤخذ من ذلك ان قولهم قطع القرض حرام جملة ما لم يقرب عليه التوصل بالقطع الى ما هو أعلى على كسبه (قوله وادخله نفسه فيها في خلال الصلاة مكرهه) وهذا بخلاف ما لو رأى الإمام في الثانية فانه لا كراهة فيه ولا قواف نفسه فيها والفرق ان الاقدام بالغير مظنة مخالفة تعلم الصلاة كونه متبع الإمام في قطع الصلاة وان خالف قطع الصلاة المأمور ولا كفاية الامام لانه مستقل لا يكون نائباً عنه قاله ٥٨٤ سم على منجس ولعل الفرق بين ما ذكره الشارح هنا وما قدمه في المتابعة من قوات التوبتين فيما عدا ذلك ان المتابعة بعد المارقة ثم طوي لغيره بخلاف هنا فان الإتيان بالركعة الأولى للمتابعة بعد الاقرار منهى عنه وقال يؤدي الى التمسك من المتابعة بعد الاقرار فكانت الكراهة فيه لما نفس القضية في جميع ما ذكره بعد الاقرار

(قوله ومع الله عليه وسلم أحرم بهم) لا يقال كيف وقع الدهر عليه صلى الله عليه وسلم حتى أحرم بهم مع الجائدين أن
 الاتصاف بموتهم عن الكبار والصغار فلا تقع منهم لأجدا ولا سهوا لا تقول مرحوا بجهنم ووقع ذلك الموت منهم حيث
 ترتب عليه تشرية وكان ذلك في صلاة الصبح كما سيأتي (قوله أحرم بهم) التي في البخاري أن ذلك كان قبل الإحرام وما شق
 ما بل يخرج من المسجد فمن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج وقد أقفبت الصلاة وعلقت الصفوف حتى
 إذا قام في صلاته استقر أنان بكركه انصرف قال شيخ الإسلام الاتصاري أي في شرحه على البخاري قبل إحرامه وقال على مكانكم
 فكنا على هيقنا حتى خرج البنا علقوا رأسه ما هو قد اعتدل أي والحال أنه اعتدل ١٥ وعلى ذلك خلافا كمال في قوله لا يقال
 كيف وقع السهو عليه مع ما وردت لم يكن في صلاة هذا وفي القم في الباب المذكور ما نصه قوله حتى إذا قام في صلاة
 زاد مسلم من طريق أبي نؤيس عن الزهري قبل أن يكبره انصرف وقد تقدم في باب إذا ذكر في المسجد أنه يجنب من أبواب الفصل من
 وجه آخر عن نؤيس بن خلف قال قام في صلاة فقصه دليل على أنه انصرف قبل أن يدخل في الصلاة وهو مرض لمبار واه ١٦ ورواه
 وابن حبان عن أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل في صلاة الفجر فكبر ثم أومأ إليهم ولما هم من طريق عطاب بن يسار
 مرسل أنه صلى الله عليه وسلم كبر في صلاة من السلوات ثم أشار بيده أن ما مكثوا ويمكن الجميع شيئا يجعل قوله كبر على إرادته أن
 يكبر أو أن يسموا أو اقتان إياه معاض والقرطبي احتمل وقال النووي أنه أظهر من غيره أن حبان كرهه لأنه قد ثبت
 والأشقي الأخير أصح (قوله كافي صورة الخبر) هو قوله أحرم بهم ثم ذكر ٥٨٥ (قوله كان اقتدى) أنه إنما اقتدى بأن
 صورة المسئلة أنه لم يقتد به

فتأخر واقتدى به لأن الإمام في حكم المنفرد وصح أنه صلى الله عليه وسلم أحرم بهم ثم
 ذكر في صلاته أنه جنب ذهب فاعتقل ثم أحرم بهم وهم وما علم أنهم أنشؤا بـ
 اقتدائهم وهل العذر هنا كافي صورة الخبر وكان اقتدى ليحمل عنه الناشئة فيدرك
 الصلاة كما هو في الوقت متابع الكراهة نظير ما مر أم يفرق بأنه مع العذر ثم لا خلاف فيه
 بخلافه هنا على ما اقتضاه كلامهم هل تقرر واحتمال وهو الثاني أقرب قال الجلال
 البلقيني لم يتصوروا الإمام إذا أراد أن يقتدى بآخر وبعض عن الإمام وهذه وقعت

٧٤ ل مع الإمام ركعة في الوقت وكان استمر معه يؤدى إلى خروج بعضها بالركعة الاقتداء
 بغيره ليحمل عنه ويوقعها كإمام في الوقت وإن كان ابتداء إحرامه في وقت لا يسعها كالمؤجل ولعل وجوب الاقتداء في هذه
 لم يحد ونقص مسئلة الجواز إذا أحرم وتقدم من الوقت ما يجرها كلها لكن اتفق عروضا مانع كالتطويل المؤدى
 لخروج بعضها أو نقص ما يأتي من الوجوب إذا لم يدر منها ركعة في الوقت وما هنا بالوردك منها ركعة في الوقت أو أكثر
 (قوله ليحمل عنه) يفيدان من أحرم متفردا بركعة قبل قراءة الفاتحة أي في ركعة الاقتداء من قبل ركعة
 لكن هذا ظاهر الاقتدى عقيب إحرامه ما لم يفسد به ما يجر الناشئة أو يفسد ما من غير قراءة فهل ينسقط عنه أو يجب عليه
 غرامته في الأول وبعضها في الثاني وعلى هذا هل حرق الأول كل الوقت وفي الثاني كالمسبوق أو كبدل الحال فيه تقرر أنه سم
 على حج (أقول) الأقرب أنه كالمسبوق لأنه لم يركله معه بعد اقتداء ما يجر الناشئة ولا تتركه في وقت الاقتداء إلا إحرام
 لأنه كان متفردا فيه حقيقة وقد ورد في هذا من قول الشافعي السابق والحاصل مما يؤخذ من كلامهم إرادتنا الأمر على الواقع
 بالقسمه فحذر وعدمه وعلى ظننا بالقسمه لندب الاتصاف بالتعذر بالقسمه في صورة الخبر (قوله أم يفرق الخ) أي فلا تتركه
 الصلاة معه ولا تطل قطعاً وأما هنا فالعذر وإن اعترفناه هنا تقابل الظاهر لا يكتفى بذلك بل يقول بطلان الصلاة لتقصير إحرام
 المأمور على إحرام الأحكام فاعتدت من الكراهة (قوله بخلافه هنا) يعني أنه ما سأل في قوله وبعد الصلاة نصف المسئلة
 بإحرامه متفردا الخ وقد يقال لا يخالف لأنه يبين حال الإمام حين انصرف حقيقة وإن كان في صورة الجائدين (قوله وهو على
 الثاني أقرب) هو قوله أم يفرق وهذا هو المعتقد

(قوله وقضية استدلالهم بالاول) وهو اقتداء المصدق بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله كاهر) اى قوته ويدر له ما تقوى فعل
 السابق وقوله جواز ذلك هذا هو المعتقد (قوله والثاني ظاهر) هو اقتداء الصحابة بالنبي صلى الله عليه وسلم والاول هو قوله
 فان خرج نفسه من الامامة وقوله طاهر اى فى نفسه فوضوح انهم لا يتابعون غير الامام الاول بدون شبهة اقتداء وقوله بقرض ذلك
 اى بقرض عدم استباحهم لسياسة الاقتداء (قوله ما عاها للخلال الملقنى فى الاول) اى من جواز اقتداء الامام بغير (قوله تسمى
 المتقدمين به مقتودين) وعلية فاولى يصلى المتقدمين باقتداء الامام بغيره وتأوه فعمل يشي بطلان مسلماتهم لاقتداءهم بغيره
 اولاً لعدمهم كما ذكر الامام للاحوام باقتدائه ٥٨٦ ثم كثر ناسياً ولم يعلموا تسكيه فمقتدر والاقرب الثانى لخدمهم

ولا تفوتهم الفصل فى وجود
 الخاصة صورة الهم الان يقال
 تسكيه الامام ثانياً يلقى على
 المتقدمين بخلاف اقتدائه بغيره
 فانه قد يطعن لهم بقرينة فأنه
 من الامام فى الموقف والاعمال
 (قوله ما كان يصحهم تبليغ
 رسول الله صلى الله عليه وسلم)
 عبارة مع تكميله وفى اولى
 فاذ قول الشارح يروح الى
 تأويل قوله تبليغ رسول الله
 صلعم اى ما يلعبه او يكره
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 (قوله لم يثبت ان ابا بكر نصب
 عنه) المناسبات اى حيث
 ثبت انه تأسر من المتقدمين به
 قبل اقتدائه بالنبي صلى الله عليه
 وسلم (قوله لصبرونه صغردا
 يتأخره) اى من المتقدمين (قوله
 لم يثبت انه) اى المتقدمين وقوله
 تأخر عن جميع القوم اى لم ولا
 عن بعضهم مرة حتى فى شرح

التشال فى باب وقافته صلى الله عليه وسلم مدقول المصنف واما بالنسبة الى ابي بكر اى حيث مكاهه صلى الله عليه وسلم فاعداه معردا
 صلى الله عليه وسلم اقتدى به والذى رواه الشيخان انه صلى الله عليه وسلم جامع حتى جلس من يسارده كذا يصلى فاعداه وأبو بكر
 قائما يقتدى بأبو بكر بعدا: النبي صلى الله عليه وسلم والاس يقتدون بصلاته اى يكرهون ويأبى ويأبى فاعداه يقتضى كذا الامرين اه
 قال الدارنى فى شرح التشال بعد ذلك وجع بمسوقين الرواية الاولى بانها لا تقتدى بانى كثر تأسر أبو بكر واقتدى به اه
 (قوله ومقابل الطاهر لا يجوز وتظله به الهالة) قال الخليل لان الجوارى يؤدى الى فقر المأموم قبل الامام اه ومرادنا
 قد يؤدى الى ذلك والاصح وان يحرم المأموم بعد اسرام الامام ثم يقتدى به فلا يكون اسرام المأموم مستقدا على اسرام الامام

(قوله بياز لا خلاف) قد يشكك عليه حكمه بخلافه في اقتداء بعض المسيوعين ببعض فاتهم لم يعرفوا أو لا متفردين بل في جماعة ومقتضى ما نقله الشارح عن المجموع أنه من أقوم بالأولى في جماعة لم يذكره الاقتداء التي يتم على ما نقلناه من حج من شخص المستلزم بما ذم من خلل في صلاة الامام لا اشكال (قوله كافي المجموع) لكن ليس ذلك على الإطلاق بل صورته ان يصح خالفه يجب أو يحدث ثم بين الحال لما ذهب الامام فتنطهر وياق لا كمال حاله فيكملها المأموم معه أو يربط المأموم صلاته بغير ذلك الامام اه قال حج فعل انه لم يظهر له نقص في صلاة امامه بل نقل نفسه لجماعة أخرى بلا سبب كان ذلك مكرها وقامت به النفس في قولنا خرج نفسه بعد أن صلاته منفردا وكرهه الاقتداء اه سم تبصرف (قوله وان كان في ركعة) هو غاي (قوله يتبعه فيها حقه) الحاصل ان قول الشارح وتبعه فيها حقه وان كان على خلاف نظم صلاته في حال لما اذا اقتدى من في السجدة الاولى حتى في القيام يقوم اليه ويتكلم السجدة الثانية ولا مانع من ذلك وقولنا طلب رجه الله وعلى هذا نهى بعد فعله له حتى اذا قام مع الامام لا تكلمه قراءة القانتح واذا وصل معه الى السجدة الاولى كملت به ركعته اه لا فيمظفر ويظهر الا ان الاول اى وعلمه فلو بطلت صلاة الامام في القيام اه والركوع وجب على المأموم الجلوس قورا بعد السجدة الجلوس بين السجدين ثم بانى السجدة الثانية لان قيامه ٥٨٧ كان لخص المتابعة وقد الت وكذا اذا اقتدى

من في السجدة الاولى في القيام ولا مانع ايضا ولا يقال يلزم تطويل الركن القصير لا نقول اقتداء به في هذه اراض من الاعتدال الى القيام فهو حجة تنصير قائما لا معتدلا ثم اتبعه فيها حقه فيبقى ما لم يتم صلاته فلو اقتدى من في ركعته الاخر بمن في تشهد الاول فظاهر انه اذا قام الامام لبقه صلاته عدم جواز تسمية المأموم بل ان شافهارة

منفردا الله اذا اقتضاه في جماعة بياز لا خلاف كافي المجموع ولو قام المسيوعون أو المقتدون خلفه سافر ما منع اقتداء بعضهم ببعض على ما في الروضة في باب الجمعة من عدم جواز اختلاف المأمومين في الجمعة اذا تمت صلاة الامام ومنهم وكذا غير ما في الاصل ان الجماعة حصلت فاذا أغرها قراى ما لو افضله اكن مقتضى كلام ائمه انما الجواز في غير الجمعة وهو المنع كسابقه في باب الجمعة (وان كان في ركعة أخرى) غير ركعة الامام سواء كان متدما عليه في أفعاله أم متأخر عنه لعدم ترتب محذور عليه اذا اللازم لان يتبع علمه وياتي نظم صلاة نفسه كما اشار اليه بقوله (ثم) بعد اقتداءه (بتبعه) فيها حقه حقا (فانما كان أو فاعدا) أو كما أو ساجدا رعا لمتابعة (فان فرغ الامام أولا فهو كسوق) نيت صلاته (أو) فرغ (هو) اى المأموم أولا (فان شافهارة) بالنسبة وسلم من غير كراهة لانه لا يبعد كراهي (وان شاء استظهره) اقتداء الماد في فصلية

وسلم وان شاء استظهره اسم اه سم على منتهج وفي ما لو اقتدى من في الجلوس بين السجدين في غير اقتداء فهل ان ياتي بالبعد الثانية لعدم نفس الخاتمة فاسما على ما تقدم في الموضع الثانية بعد السجدة مع الامام فتنطهر من ان ياتي بها لعدم نفس الخاتمة اه لا فتمطر والا قرب بل المعنى الثاني لا انما أو جينا عليه السجود ثم التفت الى الركن الذي كان فيه مع الامام والاصل عدمه حتى الامام يركن لا يضرك كما السجود واجبا مقتضى القدوة وله من سبق وركبت وما هنالك فيه اقتداء فقبل حتى يعمل بقتضاه فهو على حال من اقتدى في الاثم وهو وجوب تسمية الامام فيها حقه ثم ان كان الاقتداء في التسمية الاخرى واقع الامام فيها حقه واتي بركة بعد لام امامه وان كان في الاخرى واقعه فيها حقه ثم في سجدة قصد سلام امامه وان حال ما بين السجدين لا يبالا اقتداء أعرض عن الجلوس وصاروا معها في السجدة وقبض في ان مثل الاقتداء في التسمية الاخرى ما لو اقتدى به في السجدة الاخرى من صلاته بعد الطمأنينة فينتظم في السجود ولا يتبعه فيها حقه وأما قبل الطمأنينة فيصير ان ذلك انما صلاته ظاهرا ويحتمل انه يتبعه لانه يصدر عليه ان صلاته لم تن (قوله فان شافهارة بالنسبة) فرغ) لولا تفتت بنية المخارقة مما بطلت صلاته كاهروا ضاع رقابا لم يترجم به مر وخلا فان خالفه على ما يناسب اه سم على منتهج اى بخلاف ما لو كان ناسبا أو باخلا فلا تطل صلاته وهل يستعمل السجود في هذا الحال من القدوة واختلت بالتدنية في المتلوقة اه لا فيمظفر والا قرب الاول فعله المذكور (قوله بالقياس الماد) اى بان لا يحدث جلوس يشبه له سجدة امامه

(قوله ليس منه وهو الأفضل) قد يقال كيف يكون أفضل مع حكمه بكرة الاقتداء وقد يجاب بان سبب ذلك ما في القارعة من قطع العمل وذلك لان في الكراهة وفورات فضل الجماعة اعتبار من آخر ٥١ عمدة (قوله مع انه يتبع ذلك) اي حمله على القضاء القوي (قوله لاستحالة حقيقة القضاء الخ) فتدفع دلالة هذا لاستحالة على التبعين بل وان ان القضاء متراع على آخر كدفع الشيء في غير محله وان كان في وقته ٥١ سم على حج (قوله والام) اي وان لم يكن (قوله في آخره في نفسه) قال عمدة لا يقال فلا قضى البئر ايضا لا تقول حوسقة تابعة للسورة مستقلة ٥١ سم على منسج ومثل حج (قوله أدركه) الركنية (قوله) اي ما قلنا من قيامها ٥٨٨ اي ولا جواب له فيما لا اله الا انما يناب على فعله وغاية هذا ان الامام يصل عنه لغيره هذا وفي سابعة شيخنا الشورى

القدوة (السلامة) وهو الأفضل على قياس مامر (وما أدركه المسبوق) مع امارة سم يستدله لا كاعتداله وما بعده لانه لخص المتابعة فليس من محل الخلاف في حق (قوله) (قوله) وما بعده بعد سلامه آخرها لم يعمد ما ذكرتم فملاوا ما فاتكم فانما وافق عليه وانما الشيء مما يكون بعد آتوه وانما خبر مسلم وانما ما سبق له حصول على القضاء القوي لانه مجاز مشهور ومع انه يغير ذلك لاستحالة حقيقة القضاء متراعا (تجسد في الباقي) من الصبح (الفتوى) في محله لا فعله ولا لخص المتابعة لاسلامه (ولو أدركه) ركنية من المغرب مع الامام (تشهد في ثابته) استصحابا لانه يحمل تشهد الاول وما قبله مع الامام كان للمتابعة وهذا اجماع ضامن الفتح ويحتمل على ان ما يدركه اول سلامه وصراجه لو أدركه في آخره رابعة مثلا فان أمكنه فيه جازعة السورة معه فقرأها والاقا بها في آخره في نفسه ممدار كالمال العذرة (وان أدركه) اي المأموم الامام (وا كما أدركه) ركنية اي ما قلنا من قيامها وقرأتها وقصر بنا خبر قصره المذ كوع الامام من غير عذر نعلم من أدركه ركنيتين الصلة تقبل ان يقيم الامام صليبه فقد أدركه واظهر كلامه انه لا فرق في ادراكها بهذا بين ان يقيم الامام الركنية ويخلفه ام لا كان أحدث في اعتداله وهو كذا في ولوصاق الوقت وأما كونه ادراكه ركنية باذنه وكوعها مع مامر يصل عنه الفتح فخره الاقتداء به كالمظهر (قلت) انما يدركه (يشترط ان) يكون ذلك الركوع محصورا بالامام كما يستعدن كلامه في الجملة بان لا يكون محدثا من عذرة ولا يضره وقته بعد ادراك المأموم له ولا فرق كوع قائمهما وسبق في الكسوف ان أدركه صلاة الثاني لا تدرك به الركنية ايضا لانه وان كان محصورا بالجملة الاعتدال لم لو اقتدى به فيه غير مصلح أدركه الركنية لانه أدركه مع كوعه وباران (يعلم من) بالعدل لا يمكن يقينا (قبل ارتفاع الاسم عن أقل الركوع) والله اعلم (لم) ولأولى المأموم مع

هذا وفي سابعة شيخنا الشورى على المنهج قوله أدركه الركنية وفيها كما في الفصل في كتاب الصوم حتى قواببها كما قاله الرافعي وان قصر فلا يصح حتى ركنه امه ٥١ اي يجب (قوله) كان أحدث في اعتداله اي أو فدركه بعد طمأنينة المسبوق (قوله ولوصاق الوقت) اي عما يسع ركنية كلية (قوله) وكوع صلاته الثاني) اي من الركنية الثانية او الاولى اذا كان المأموم موافقا للامام في صلاته لما من عدم صحة نحو المكتوبة بحسب الكسوف في الركنية الاولى مطلقا (قوله) لا بالمكان) وصورة الامكان كان زاد في افتقاره على أقل الركوع قدرا فوتر كالمطمان وقوله يقينا متعلق بطمأنينة ركوعه قبل ارتفاع الامام عن أقل

الركوع) دخل فيه ما لو كان الامام اقبا كل الركوع أو زاد في الافتقار اقتدى به المأموم فخرج الامام في الركوع والمأموم في الهوى وطمأن يقينا قبل صلاته لارتفاع الامام في ارتفاع الركوع وهو ظاهر ويصرح به كلام شيخنا الزبائي وبني المأموم بغير الامام بغير ارتفاع الركوع فقام الامام شك في ركوعه فاعاد فنهل بعد ذلك الركوع ويدرك به الركنية او لا فيظهر والى يظهر انه ان علم ان عوده لثقل كان كسبه ليلتزم ويبعد المأموم من تعيين وجوب الركوع على الامام والا فلا يعم دليل يتبع عليه ذلك وبني ايضا ما لو أدرك الامام في الركوع واعاد ان معه يقينا لم يرفع الامام رأسه من الركوع شرع في قراءته اياه فشكل المأموم في حال امامه من هوسا أو عاود أو باطل هل يجب عليه ركوعه او لم يعمه أم لا قبله قلنا والا قرب عنهم حسابه لان العمل عنهم خاصة وهي لا يصار اليها الا يقين فيستدبر ان الامام لم يقرأ الفاتحة يقيناً =

ركوعه الأول لا يكون ركوعه الأول معتدا به فلا يصلح التحصيل عن المأموم لأن ركوعه هذا أكثر ركوع إلا أنه وجبت كان كذلك فيجب عليه العود إلى محل القراءة لأن الشك في حاله ما يميزه إلى الشك في استعماله من القيام الذي كان فيه الأصل وعدمه ويحتمل أن يتنظر في الصحيح ولأن الظاهر والظاهر في ركوع المأموم أن يكون بعد التمام المصلي وإياها ركعة بعد سلامه الإمام وأن عاصم الإمام يقرأ الفاتحة وركعتين في الركعة الأولى والركعة الثانية كان الإمام قرا الفاتحة قبل ركوعه الأول اعتبر ركوع المأموم الأول وحسب له الركعة وان لم يكن قرا الفاتحة وعده مع المأموم فعده في محله ويعد بشراعه وركوعه فيصحبه في أدراك الركعة المباركة الأولى والثاني (قوله الذي لم يحسب ركوعه) ٥٨٩ أي كان كأن يحدث لا قوله حيث

(٤) أي المأموم (قوله فان وقع بعضه في غير القيام) أي بان كان في محل لا يحصى فيه التمام كما يأتي له رحمه الله (قوله لم تنعده صلاته فرضا ولا اتصالا) كذا في نسخة وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين التمام والإكمال لكنه قال في صفة الله لا تقبل الركن الثاني ما فيه أو تركه مسبوقا قبل تمام الركعة جاهلا بغيره فلا يفسد أنه لا يلزم من بطلان انصوص بطلان العموم ٨٥ وعبارة الشيخ غير قول المصنف ويذكر للأحرام الخ لو وقع بعض الركعة كما لم تنعقد فرضا قطعا ولا اتصالا على الأصح ٨٥ (أقول) والأقرب اعتقادنا فلا من الجاهل بكمال به الشارح من أنه لا يلزم من بطلان انصوص الخ وأيضا لا تنقل يجوز أن يبرهن من جلوس وإتمام الخ

الإمام الذي لم يحسب ركوعه المباركة كاملة بأن أدركه معقرا من الفاتحة حسبته الركعة لأن الإمام لم يقبل عنه شائعا أن علمه هو وأحده ثم نسي إزمته الأعادة انصهه كما علم عاصم (ولو شك في أدراك أحد الأجزاء) بأن تردد في علمه أتبته قبل ارتفاع أصح من أقل الركوع (لم تحسب ركعته في الظاهر) ومنه إذا ظن أدراك ذلك بل أوغلب على ظنه جماعته للشك بالفضل وان ظن نفسه الركعتي لأن هذا ركعة وهي لا بد من شققي ميبها فلم يتناول بقائه الإمام فيه وبسبب الشك في حصوله لا شأن به من الإمام في عدد ركعاته فلم يضمنه عنه والثاني بطلان الأصل بقائه الإمام فيه (وبكم المسبوق للأحرام) وجوبا كغيره في القيام وأبده فان وقع بعضه في غير القيام لم تنعقد صلاته فرضا ولا اتصالا (ثم ركوع) بذلك لا يحسب لم تنعقد الركعة (فان تهاهما) أي الأحرام والركوع (بركعة) واحد لم تنعقد أحدها (لم تنعقد) صلاته (على الصحيح) لتسريكة بين فرض وسنة مقصورة فاشبهتة الظاهر ومقتضى الظاهر والحقه وادعى الإمام الإجماع فيه (وقيل تنعقد) فلا كمال أو خرج خمسة دراهم مثلا وقوى بها القرض والتلوع فانها تقع لتلوع أو يفرق إلى الأول بان النية ثم يفرقها ما لا يقتصر هنا وهذا قالوا لدرجة الله تعالى أن القيام مدحوق وليس فيها جامع معتبر لأن صفة القرض ليست شرطيا مع صدقة التلوع فإذا بطل القرض صح النقل بخلاف الركعة الأصح فأنما شرط في صفة تركية الاستقبال فلا جامع بينهما وأيضا فالنقل ثم يصح لنية الصلاة ثم يركع فساد التلوع بشرطه وانها اعتقادها متوقف على النية فانقرضه أقرضها بقدر وهو الشرط المذكور فإن نوى الجماع لم ينقطع فقط وانما هو إلى التمام مثلا أقرب منه إلى أقل الركوع انقضى صلاته وان لم ينو شيئا لم تنعقد صلاته (على الصحيح) إذ قرئ بها افتتاحا تصرفه إليه وقسمه الهوى تصرفه إليه فلا بد من قصد صارف عنها

منه قوله فانها ما ينسب كركعتين تنعقد: بغيره لا يضر الاطلاق في تركية ثم تصرف في الأولى التمرير مع عدم المعارض والثانية للركوع وهو ظاهر وفي تناوي الشارح ما وقع به في سقط ما تأخره سم على ج ز هذه المرونة ونص الفتاوى سنن على لو وجد لإمام ركعة فقرأ ما لم يقرأ ركعة أخرى بقصد الانتقال فهل تقع له الركعة الثانية أم لا قالوا لا بلها بعد قوله هنا على أن الشارح الخ في أولى الركعة على أن الشارح في كلام غير والده (قوله أقر بمنه إلى أقل الركوع) أخرج ما كان الإمام على السواضر وقدم من مبيتا الزاوي ما يقتضي عدم الضرر (قوله فلا يلزم قصد صارف) عبارة الإجماع ويشكل عليه ما رواه أبو جعفر في القرائن في الافتتاح أو التمدد لا يقصد جلية ولا يغيرها بل أطلق حيث عنده مع وجود التمرير في المصادر ويوجب بطلان وجودها

صارف ثم ان هزم انتفى أن لا افتتاح ولا تعرف عليه لانهم ما قنعتان للقران وهى مقصودة فاذا أتى أحد بهما لا قصد
 انصرف الى الواجب اذ وجه الله (قوله انتقل معه) اى وجوباً ٨١ حج (قوله اذ كلما أدركه) هذا قد يخرج دفع الدين
 عند قيام الامام من التشهد الاول ٥٩ حيث لم يكن أروا له ما موم وظهر الا ان اتيه به متابعه لامامه ونقل مثله فى

الدين عن حج في شرح الارتداد
 فليراجع وفيه ايضا ما يلقى به
 ولو لم يأت به امامه (قوله كالتصديق
 والتمناه) حتى عقب التشهد
 والملازمة التى على الفعل عليه
 وسلم كما عقد ذلك شيخنا الزملى
 ووجهه بان الصلاة لا تكون
 فيها ٨١ مع على منتهج (قوله
 فى غير محل تشهده) عبارة حج
 ولو لم تشهده فى المأموم الاول (قوله
 وليس بحسوبة) يؤخذ منه
 انه لا يجب عليه وضع الأعضاء
 السبعة ولا اطاعتها فى هذا
 السجود لانه ليس المتابعة وهو
 ظاهر (قوله فى سجدة التسلاوة)
 اى تكبير (قوله الذى يتدح)
 اى يظهر ظهره وراؤهما (قوله
 والاقل) اى وهو الرابع (قوله
 وفى كون الثلاثة محسوبة)
 اى سجود التسلاوة وصحت
 السهو وفى نسخة التسلاوة وهى
 الصواب لان صدق السهول
 يتل فىهما عن أحد انهما
 محسوبان له وانما هما محض
 المتابعة بخلاف سجدة التسلاوة
 (قوله الياء) اى الى العبدات
 الثلاث (قوله فان تقدمه غير
 يسمة مفارقة بطلت) ولا يتقيد ل

غايته سيقرب ركن وهو لا يصل لان صلاة الامام قد غت ٨١ سم على منتهج وقوله وهى السيقرب ركن فان
 (قوله حتى يجلس) اى ولو كان الامام لم (قوله بطلت صلاته) اى اعدم الاتيان بالجلوس الواجب عليه (قوله ويجوز بعد الاولى)
 قضيه انه لا يجوز زعمها به صرح فى شرح الهجعة حيث قال ويجوز ان يقوم عقب الاولى فان قام قبل عملها اعدا بطلت

فان مكث في محل جلوسه لو كان منقروا جازوا ن طال أو في غيره عامدا عالما بتصرعه بطلت
صلاته ومحل كماله الأذوى اذا زاد على جلسة الاستراحة ويطبق بها الجلوس بين
السجدين اما قدرها فمقتصر وهذا بالنسبة لأقل الركن القصر فهو
مساواة بمادة بعضهم انه يقتصر قدر طمأنينة الصلاة دون ما زاد
عليها وقد جزم ابن المقرئ بما وافق كلام الأذوى
وعبارته الرخصة في الشرط السادس انه لا بأس
بزيادة جلسة يسيرة بجلسة الاستراحة
في غيره ومنعها فان كان
ساهيا أو جاهلا لم تبطل
ويجحد السمور

تم

• (تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني وأبواب صلاة المسافر) •

== صلاته ونظايره ولو عابها
ويبقى خلافه حيث جهل
التصريح لما تقدم من انه لو قام
قبل سلامه سهوا أو جهلا
لا تبطل صلاته لكن لا يعتد بها
فهو في مجلس وجوبه ثم وقوفه قوله
أو في غيره عامدا عالما بتصرعه
بطلت صلاته قد ينشك
البيان بما مر من صلته
يتناول جلسة الاستراحة
فلنأمل اللهم الان يقال ان
هذه الحالم تكن مطلوبة منه
فهى زائدة فيقتصر فيها على قدر
الضرورة (قوله على جلسة
الاستراحة) أي على قدرها (قوله
انه لا بأس) أي لا ضرر

• (تم) •

